

إِصْدَارَاتُ مَوْسُوعَةِ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (٤)

إِشْرَافُ السَّارِي

لشرح

صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

تأليف

العلامة (رحمته الله) أحمد بن محمد القسطلاني الشافعي

(٨٥١-٩٢٣ هـ)

مُتَبَيَّنٌ بِمَوَاضِيْعِ الْعَقَائِدِ وَالْمَقَالِدِ وَغَيْرِهِمْ

تَحْقِيقُ

المفتي العباسي بهار العلوم المصنف

إشراف

عطاءات العلم

المجلد السادس

ناب في الجنائز - باب ومجوب الزكاة - باب فرض صدقة الفطر

الأجزاء (١٢٣٧-١٥١٢)

دار ابن حزم

دار عطاءات العلم



عطاءات العلم

إِشْرَافُ السَّارِي
لشرح
صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ

إرشاد الساري

لشرح

صحيح البخاري

⑥



9 789959 858573

ISBN 978-9959-858-57-3

جميع الحقوق محفوظة

لدار عطاءات العلم للنشر

الطبعة الأولى

١٤٤٢ هـ - ٢٠٢١ م

الطبعة الأولى لدار ابن حزم

دار ابن حزم

بيروت - لبنان - ص.ب : 14/6366

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

البريد الإلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

الموقع الإلكتروني: www.daribnhazm.com

أحد مشاريع



هاتف: +٩٦٦١١٤٩١٦٥٣٣

فاكس: +٩٦٦١١٤٩١٦٣٧٨

info@ataat.com.sa

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

فريق العمل

دار الكمال المتحدة

المشرف على تحقيق كتاب «إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري»

الشيخ محمد نعيم بشير عَزَقْسُوسِي

المقابلة

توفيق محمود تَكَلَّة - محمد زياد شعبان - فرح نصري شيخ البُزُورِيَّة - خولة أحمد الدُّروبي
خُلُود محمد العمر - فاطمة محمود الحمصي - آمنة وجيه المصري - هدى محمد إِيْبِش

التحقيق والتعليق

عبد الرحيم محمد يوسفان - د. محمد عيد المنصور - محمد فواز مَدِينَة - د. عدنان بن علي خضر
محمود عبد المولى - د. بسام محمد الأحمد الشيخ - رشاد عبد الكريم السَّيْرَوَان

القراءة الأخيرة

خالد عواد العواد - عبد الرحيم محمد يوسفان

التنفيذ والإخراج

أيمن سليمان الدَّكَّاك - عبد الخالق علي نُتُوف - فراس محمد زكي الرَّوَّاس

عطاءات العلم

المشرف على موسوعة «صحيح البخاري»

د. بكر بن محمد فضل الله البخاري

المراجعة العلمية

أ. د. أيمن السيد بَيُومي - أ. د. حسين عبد المنعم بركات - د. أحمد بن محمد الجَنْدي
د. صلاح الدين زِيْطَرَة - د. عبد الحكيم محمد بلمهدي - د. محمد عبد السَّتَّار أبو زيد
د. نقيب أحمد نصير الدِّين

إدارة المشروع

د. زاهر سالم بلفقيه - د. هاني محمد سلامة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٢٣ - بَابُ فِي الْجَنَائِزِ

وَمَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

وَقِيلَ لِيَوْهَبِ بْنِ مُنَبِّهٍ: أَلَيْسَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مِفْتَاحَ الْجَنَّةِ؟ قَالَ: بَلَى، وَلَكِنْ لَيْسَ مِفْتَاحَ إِلَّا لَهُ أَسْنَانٌ، فَإِنْ جِئْتَ بِمِفْتَاحٍ لَهُ أَسْنَانٌ فَتُحَلَّكَ، وَإِلَّا لَمْ يُفْتَحَ لَكَ.

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. باب) بالتَّنوين، وهو ساقط لأبي ذرٍّ (في الجنائز) بفتح الجيم، جمع جَنَازَة، بالفتح والكسر: اسمٌ للميت في النعش، أو بالفتح: اسمٌ لذلك، وبالكسر: اسمٌ للنَّعش وعليه الميت، وقيل: عكسه، وقيل: هما لغتان فيهما، فإن لم يكن عليه الميت، فهو سريرٌ ونعشٌ، وهو^(١): من جَنَزَهُ، يَجْنِزُهُ، إذا ستره، ذكره ابن فارسٍ وغيره، وقال الأزهريُّ: لا يُسَمَّى جنازةً حَتَّى يُشَدَّ الميت عليه مكفَّنًا. وذكر هذا الباب هنا دون الفرائض؛ لاشتيماله على الصَّلَاة، ولأبي الوقت والأصيلي: «كتاب الجنائز، بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، باب ما جاء في الجنائز»، ولابن عساكر: «(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، كتاب الجنائز) (وَمَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ) عند خروجه من الدنيا: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) أي: دخل الجنة^(٢)»، كما رواه أبو داود بإسنادٍ حسنٍ، والحاكم بإسنادٍ صحيحٍ، فحذف جواب «مَنْ»، و«آخِرَ» بالنَّصْب لأبي ذرٍّ، خبر «كان» مقدَّم^(٣) على اسمها، وهو لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وساغ كونها مسندًا إليها مع أنها جملة؛ لأنَّ المراد بها لفظها، فهي في حكم المفرد، ولغير أبي ذرٍّ: «آخِرُ» بالرَّفْع: اسم «كان»، وكأنَّه لم يثبت عند المؤلف في التَّلْقِين حديثٌ على شرطه، فاكتفى

(١) في (ب) و(س): «وهي».

(٢) في هامش (ج): قال ابن رسلان: معنى ذلك: أنَّه لا بدَّ له من دخول الجنة، فإن كان عاصيًا غير تائب فهو في أوَّل أمره في خطر المشيئة، يحتمل أن يُغفر له، ويحتمل أن يعاقبه ويدخل الجنة بعد العقاب، ويحتمل أن يكون من وُقِّقَ لأن يكون آخر كلامه لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، يكون ذلك علامة على أنَّ الله يعفو عنه، فلا يكون في خطر المشيئة؛ تشریفًا له على غيره ممَّن لم يوقَّق أن يكون آخر كلامه. «علقمي» فليتأمل مع ما سيجيء آخر الباب عن «مصاييح الدمايين».

(٣) في (ب) و(س): «تقدم».

بما يدل عليه، ولمسلم من حديث أبي هريرة من وجه آخر: «لَقْنُوا مَوْتَكُمْ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، قال في «المجموع»: أي: من قُرْبِ موته، وهذا من باب تسمية الشيء باسم ما يصير إليه، كقوله: «إِنِّي أَرْنِي أَغْصِرُ خَمْرًا» [يوسف: ٣٦] فيذكر عند المحتضر: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ليتذكَّر، بلا زيادة عليها، فلا تُسَنُّ زيادة: مُحَمَّدٌ رسول الله؛ لظاهر الأخبار^(١)، وقيل: تُسَنُّ زيادتها^(٢)؛ لأن المقصود بذلك التَّوْحِيدَ، وَرَدَّ بَأَنَّ هَذَا مَوْحَدٌ، وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذِهِ الْعِلَّةِ مَا بَحْثُهُ الْإِسْنَوِيُّ: أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَافِرًا لَقَنَّ الشَّهَادَتَيْنِ وَأُمِرَ بِهِمَا (وَقِيلَ لِيَوْهَبِ بْنِ مُنَبِّهٍ) بِكسر الموحدة، ممَّا وصله المؤلف في «التَّارِيخِ»، وأبو نُعَيْمٍ في «الحلية»: (أَلَيْسَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) أي: كلمتا الشَّهادة (مِفْتَاحُ الْجَنَّةِ) بنصب: «مفتاح» في رواية أبي ذَرٍّ، ورفع له غيره على أَنَّهُ خَبَرُ «اليس»، أو اسمها (قَالَ) وَهَبٌ: (بَلَى، وَلَكِنْ لَيْسَ مِفْتَاحٌ إِلَّا لَهُ أَسْنَانٌ، فَإِنْ جِئْتَ بِمِفْتَاحٍ لَهُ أَسْنَانٌ) جِيَادٌ (فُتِّحَ لَكَ) فهو من باب حذف النَّعْتِ إِذَا دَلَّ السِّيَاقُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّ مَسْمَى الْمِفْتَاحِ لَا يَعْقِلُ إِلَّا بِالْأَسْنَانِ، ومراده «بالأسنان»: الأعمال المنجية المنضمة إلى كلمة التَّوْحِيدِ، وشبَّهها بأَسْنَانِ الْمِفْتَاحِ مِنْ حَيْثُ الْإِسْتِعَانَةُ بِهَا فِي فَتْحِ الْمَغْلَقَاتِ وَتَيْسِيرِ الْمُسْتَصْعَبَاتِ، وَقَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ: أَرَادَ بِهَا الْقَوَاعِدَ الَّتِي بُنِيَ الْإِسْلَامُ عَلَيْهَا، تَعَقُّبُهُ فِي «المصابيح» بِأَنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْقَوَاعِدِ كَلِمَةُ الشَّاهِدَةِ الَّتِي عَبَّرَ عَنْهَا بِالْمِفْتَاحِ، فَكَيْفَ تُجْعَلُ / بَعْدَ ذَلِكَ مِنَ الْأَسْنَانِ؟ (وَالْإِلَّا) بِأَنَّ جِئْتَ بِمِفْتَاحٍ لَا أَسْنَانَ لَهُ (لَمْ يُفْتَحْ لَكَ) فَتَحًا تَامًا، أَوْ فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ، وَهَذَا بِالنِّسْبَةِ إِلَى الْغَالِبِ، وَإِلَّا فَالْحَقُّ: أَنَّ أَهْلَ الْكِبَائِرِ فِي مَشِئَةِ اللَّهِ تَعَالَى، وَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ مُخْلِصًا، أَتَى بِمِفْتَاحٍ وَلَهُ أَسْنَانٌ، لَكِنْ / مَنْ خَلَطَ ذَلِكَ بِالْكَبَائِرِ حَتَّى مَاتَ مُصِرًّا عَلَيْهَا؛ لَمْ تَكُنْ أَسْنَانُهُ قَوِيَّةً، فَرَبَّمَا طَالَ عِلَاجُهُ، وَهَذَا رَوَاهُ ابْنُ إِسْحَاقَ فِي «السِّيَرَةِ»^(٣) مَرْفُوعًا بِلَفْظٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا^(٤) أُرْسِلَ الْعِلَاءُ ابْنُ الْحَضْرَمِيِّ، قَالَ لَهُ: «إِذَا سُئِلْتَ عَنْ مِفْتَاحِ الْجَنَّةِ، فَقُلْ: مِفْتَاحُهَا لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»، وَرُويَ عَنْ مَعَاذِ ابْنِ جَبَلٍ مِمَّا أَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي «الشُّعْبِ» مَرْفُوعًا نَحْوَهُ، وَزَادَ: «وَلَكِنْ مِفْتَاحٌ بِلَا أَسْنَانٍ، فَإِنْ جِئْتَ بِمِفْتَاحٍ لَهُ أَسْنَانٌ فَتُحَّ لَكَ، وَإِلَّا لَمْ يُفْتَحْ لَكَ»، وَهَذِهِ الزِّيَادَةُ نَظِيرُ مَا أَجَابَ بِهِ وَهَبٌ، فَيَحْتَمِلُ أَنْ تَكُونَ مَدْرَجَةً فِي حَدِيثٍ مَعَاذٍ.

(١) قوله: «فيذكر عند المحتضر: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؛ ليتذكَّر... لظاهر الأخبار»، سقط من (ص).

(٢) في غير (م): «زيادته»، كذا في أسنى المطالب.

(٣) في (ب) و(س): «السَّير»، وليس بصحيح.

(٤) «لَمَّا»: سقط من (ب).

١٢٣٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ: حَدَّثَنَا وَاصِلُ الْأَخْذَبِ، عَنْ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَتَانِي آتٍ مِنْ رَبِّي، فَأَخْبَرَنِي - أَوْ قَالَ: بَشَّرَنِي - أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: «وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقريُّ التَّبُوكِيُّ قال: (حَدَّثَنَا مَهْدِيُّ بْنُ مَيْمُونٍ) بفتح الميم فيهما، الأزديُّ قال: (حَدَّثَنَا وَاصِلٌ) هو ابن حَيَّان، بفتح المهملة وتشديد المثناة التَّحْتِيَّة (الْأَخْذَبِ، عَنْ الْمَعْرُورِ) بفتح الميم وإسكان العين المهملة وبالراء المكررة (ابنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ) جندب بن جنادة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَتَانِي (في المنام (آتٍ) هو^(١) جبريل^(٢)) (مِنْ رَبِّي، فَأَخْبَرَنِي - أَوْ قَالَ: بَشَّرَنِي -) جزم في «التَّوْحِيدِ» بقوله: «فَبَشَّرَنِي» [ج: ٧٤٨٧] (أَنَّهُ مَنْ مَاتَ مِنْ أُمَّتِي) أمة الإجابة، أو أمة الدَّعْوَةِ^(٣) (لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ) نفي الشُّرْكِ يستلزم إثبات التَّوْحِيدِ، قال أبو ذَرٍّ: (قُلْتُ) لأبي الوقت في نسخة ولأبي ذَرٍّ^(٤): «فقلت: أيدخل الجنة؟» (وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟) وللتِّرْمِذِيِّ: «قال أبو ذَرٍّ: يا رسول الله» وجملة الشَّرْطِ في محلِّ نصبٍ على الحال (قال: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ) يدخل الجنة. لا يقال: مفهوم الشَّرْطِ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَزِنْ وَلَمْ يَسْرِقَ، لا يدخل الجنة^(٥)، إذ انتفاء الشَّرْطِ يستلزم انتفاء المشروط؛ لَأَنَّهُ عَلَى حَدِّ: «نعم العبد صهيَّب»^(٦)، لو لم يخفِ الله لم يعصه، فمن لم يَزِنْ ولم يسرق أولى بالدُّخُولِ مِمَّنْ زَنَى وَسَرَقَ، واقتصر من^(٧) الكبائر على نوعين؛ لَأَنَّ الْحَقَّ إِمَّا لِلَّهِ، أَوْ لِلْعِبَادِ، فَأشار بالزُّنَا إِلَى حَقِّ اللَّهِ، وبالسَّرْقَةِ إِلَى حَقِّ الْعِبَادِ، لَكِنَّ الَّذِي اسْتَقَرَّتْ عَلَيْهِ

(١) «هو»: ليس في (ص) و(م).

(٢) في هامش (ج): كما فسره به في «التوحيد». «منه».

(٣) في هامش (ج): أمة الإجابة هم مَنْ آمَنَ، وأمة الدَّعْوَةِ هم مَنْ لَمْ يُؤْمِنْ، فأمة الإجابة أمة دعوة، ولا ينعكس كليًا.

(٤) «ولأبي ذَرٍّ»: مثبت من (د) و(س).

(٥) «الجنة»: مثبت من (م).

(٦) في هامش (ج): قوله: «لَأَنَّهُ عَلَى حَدِّ: نِعَمَ الْعَبْدِ الْحُرِّ» علة للمنفى، وحاصل أَنَّ الْحَكَمَ نَقِضُ الشَّرْطِ بطريق الأولى.

(٧) في (ب): «لا».

(٨) زيد في (د) و(س): «بعض»، وليس بصحيح.

قواعد الشرع أنَّ حقوق الأدميين لا تسقط بمجرد الموت على الإيمان، نعم، لا يلزم من عدم سقوطها ألا يتكفل الله بها عمَّن يريد أن يدخله^(١) الجنة، ومن ثمَّ ردَّ من الله عز وجل على أبي ذر استبعاده، أو المراد بقوله: «دخل الجنة»^(٢) أي: صار إليها إمَّا ابتداءً من أوَّل الحال، وإمَّا بعد أن يقع ما يقع من العذاب، نسأل الله العفو والعافية، وفي الحديث دليلٌ على أنَّ الكبائر لا تسلبُ اسم الإيمان، فإنَّ من ليس بمؤمنٍ لا يدخل الجنة وفاقاً، وأنَّها لا تحبط الطاعات^(٣).

١٢٣٨ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا شَقِيقٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدٍ: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»، وَقُلْتُ أَنَا: مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) النَّخَعِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث (قَالَ: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران قَالَ: (حَدَّثَنَا شَقِيقٌ) أبو وائل بن سلمة (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بن مسعود (رَوَاهُ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ مَاتَ يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ» وسقط لأبي ذرَّ وابن عساكر «شيئاً»، قال ابن مسعود: (وَقُلْتُ أَنَا) كلمة أخرى: (مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ) لأنَّ انتفاء السبب يوجب انتفاء المسبَّب، فإذا انتفى الشُّرك انتفى دخول النار، وإذا انتفى دخول النار لزم دخول الجنة؛ إذ لا دارَ بين الجنة والنار، وأصحاب الأعراف قد عُرِفَ استثناءهم من العموم، ولم تختلف الروايات في «الصَّحَّاحِينَ» في أنَّ المرفوع: هو^(٤) الوعيد، والموقوف: الوعد، نعم، قال النووي: وجد في بعض الأصول المعتمدة من^(٥) «صحيح مسلم» عكس هذا، قال رسول الله ﷺ: «مَنْ مَاتَ لَا يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ»، قلت أنا: ومن مات يُشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ، وهكذا ذكره الحميدي في «الجمع بين الصَّحَّاحِينَ»،

(١) في (د): «يدخل».

(٢) «الجنة»: سقط من (ب) و(د).

(٣) في هامش (ج): قال المؤلف في «شرح مسلم»: فإن قلت: إنَّ أهل الكتاب المؤمنين بالله المنكرين لبعثة نبينا محمد ﷺ لم يكفروا، أين قریش وهم أمة الدَّعوة ولا يدخلون الجنة؟ أجيب: بأنَّ الإيمان بالله المعتبر إنَّما هو مع التَّصديق بنبينا ﷺ، وإلا فلا يكون إيماناً، على أنَّ قولنا إنَّما هو فيمن لم يكفر بالله في شيء، وهؤلاء كفروا بالله في إرسال رسوله، فلا يكون فيما نحن فيه.

(٤) «هو»: مثبت من (د).

(٥) في (ص): «في».

عن «صحيح مسلم»، وكذا رواه أبو عَوَانَةَ فِي كِتَابِهِ الْمَخْرَجَ عَلَى مُسْلِمٍ، وَالظَّاهِرُ: أَنَّ ابْنَ مَسْعُودٍ نَسِيَ مَرَّةً، وَهِيَ الرَّوَايَةُ الْأُولَى، وَحَفِظَ مَرَّةً، وَهِيَ الْآخَرَى، فَرَوَاهُمَا مَرْفُوعَيْنِ، كَمَا رَوَاهُمَا جَابِرٌ عِنْدَ مُسْلِمٍ بِلَفْظٍ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْمَوْجِبَتَانِ^(١)؟ قَالَ: «مَنْ مَاتَ لَا يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ مَاتَ يَشْرِكُ بِاللَّهِ شَيْئًا دَخَلَ النَّارَ»، لَكِنْ قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: إِنَّهُ وَهْمٌ، وَإِنَّ الْإِسْمَاعِيلِيَّ بَيَّنَّ أَنَّ الْمَحْفُوظَ عَنْ وَكَيْعٍ كَمَا فِي الْبَخَارِيِّ، وَبِذَلِكَ جَزَمَ ابْنُ خَزِيمَةَ فِي «صَحِيحِهِ»، وَالصَّوَابُ: رَوَايَةُ الْجَمَاعَةِ، وَتَعَقُّبُهُ الْعَيْنِيُّ فَقَالَ: كَيْفَ يَكُونُ وَهْمًا وَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ مُسْلِمٍ؟ كَذَا قَالَ، فَلْيَتَأَمَّلْ. قَالَ فِي «الْمَصَابِيحِ»: وَكَأَنَّ الْمُؤَلِّفَ أَرَادَ أَنْ يَفْسِّرَ مَعْنَى قَوْلِهِ: مَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ بِالْمَوْتِ عَلَى الْإِيمَانِ حَكْمًا أَوْ لَفْظًا، وَلَا يُشْتَرَطُ أَنْ يَتَلَفَّظَ/ بِذَلِكَ عِنْدَ الْمَوْتِ إِذَا كَانَ حَكْمُ الْإِيمَانِ بِالْأَسْتِصْحَابِ، وَذَكَرَ قَوْلَ وَهْبٍ أَيْضًا تَفْسِيرًا لَكُنْ مَجْرَدَ النُّطْقِ لَا يَكْفِي وَلَوْ كَانَ عِنْدَ الْخَاتِمَةِ، حَتَّى يَكُونَ هُنَاكَ عَمَلٌ، خِلَافًا لِلْمَرْجُئَةِ، وَكَأَنَّهُ يَقُولُ: لَا تَعْتَقِدُ^(٢) الْاِكْتِفَاءَ بِالشَّهَادَةِ وَإِنْ قَارَنْتَ^(٣) الْخَاتِمَةَ، وَلَا تَعْتَقِدُ الْاِحْتِيَاجَ إِلَيْهَا قَطْعًا^(٤) إِذَا تَقَدَّمَتْ حَكْمًا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

وَرَوَاةُ حَدِيثِ الْبَابِ كُلُّهُمْ كُوفِيُّونَ، وَفِيهِ رَوَايَةُ تَابِعِيِّ عَنْ تَابِعِيِّ عَنْ صَحَابِيٍّ، وَفِيهِ التَّحْدِيثُ، وَالْعِنْعَنَةُ، وَالْقَوْلُ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي «التَّفْسِيرِ» [ج: ٤٤٩٧] وَ«الْإِيمَانِ وَالتَّذْوِيرِ» [ج: ٦٦٨٣]، وَمُسْلِمٌ فِي «الْإِيمَانِ» وَالنَّسَائِيُّ فِي «التَّفْسِيرِ».

٢ - بَابُ الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ

(بَابُ الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ).

١٢٣٩ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَشْعَثِ قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ سُؤَيْدِ بْنِ مِقْرَنٍ، عَنِ الْبَرَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِسَبْعٍ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ: أَمَرَنَا بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ، وَإِزَارِ الْقَسَمِ، وَرَدِّ السَّلَامِ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، وَنَهَانَا عَنْ آيَةِ الْفِضَّةِ، وَخَاتَمِ الذَّهَبِ، وَالْحَرِيرِ، وَالذَّبْيَاجِ، وَالْقَسِيِّ، وَالْإِسْتَبْرَقِ.

(١) فِي (ب) وَ(ص) وَ(م): «الْمَرْجَبَانِ».

(٢) فِي (م): «نَعْتَقِدُ»، وَكَذَا فِي الْمَوْضِعِ الْآخِقِ.

(٣) فِي (م): «قَارِبَتِ».

(٤) فِي (م): «نَطَقًا».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطيالسي قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنِ الْأَشْعَثِ) بفتح الهمزة وسكون المعجمة وفتح المهملة ثم مثلثة، ابن أبي الشعثاء المحاربي (قَالَ: سَمِعْتُ مُعَاوِيَةَ بْنَ سُؤَيْدِ بْنِ مِقْرَانَ) بميم مضمومة ففأف مفتوحة فراء مشددة مكسورة (عَنِ الْبَرَاءِ) بتخفيف الراء، وللأصيلي وابن عساكر وأبي الوقت: «عن البراء ابن عازب» (رَوَاهُ قَالَ: أَمَرَنَا النَّبِيُّ) ولأبي ذر: «(رسول الله) (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) يَسْبِقُ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ: أَمَرَنَا بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ) وهو فرض كفاية، وظاهر قوله: «اتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ»: أَنَّهُ بِالْمَشْيِ خَلْفَهَا، وهو أفضل عند الحنفية، والأفضل عند الشافعية المشي أمامها؛ لحديث أبي داود وغيره بإسناد صحيح عن ابن عمر قال: رأيت / النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وأبا بكرٍ وعمرَ يمشون أمام الجنائز. ولأنَّه شَفِيعٌ، وَحَقُّ الشَّفِيعِ أَنْ يَتَقَدَّمَ، وَأَمَّا حَدِيثُ: «امشوا خلف الجنائز»^(١) فضعيفٌ، وأجابوا عن حديث الباب بأنَّ الاتِّبَاعَ محمولٌ على الأخذ في طريقها، والسَّعي لأجلها، كما يقال: الجيش يتبع السلطان، أي: يتوخى موافقته وإن تقدَّم كثيرٌ منهم في المشي والركوب، وعند المالكية ثلاثة أقوال: التَّقدُّم، والتَّأخُّر، وتقدُّم الماشي وتأخُّر الراكب، وأمَّا النِّساء فيتأخَّرن بلا خلافٍ^(٢) (وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ) أي: زيارته، مسلمٌ أو ذميٌّ، قريبٌ للعائد أو جارٌ له^(٣)، وفاء بصلة الرَّحِمِ وَحَقُّ الْجَوَارِ، وهي فضيلةٌ لها ثوابٌ، إِلَّا أَلَّا يَكُونَ لِلْمَرِيضِ مَتَعَهْدٌ، فتعهده لازمٌ، وفي «مسلم» عن ثوبان: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الْمُسْلِمَ إِذَا عَادَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ، لَمْ يَزَلْ فِي مَخْرَفَةٍ»^(٤) الجَنَّةُ حَتَّى يَرْجِعَ» وأراد بـ «المخرفة»: البستان، يعني: يستوجب الجنة ومخارفها، وفي «البخاري» [ج: ١٣٥٦] عن أنسٍ قال: كان غلامٌ يهوديٌّ يخدم النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فمرض، فأتاه النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَعوده، فقعد عند رأسه فقال له: «أَسْلِمَ»، فنظر إلى أبيه وهو عنده، فقال له:

(١) في غير (ب) و(س): «الجنائز».

(٢) في هامش (ج): هذه عبارة «المصابيح»، وسيجيء في «باب اتِّبَاعِ النِّسَاءِ الجنائز» أَنَّ الْفَضْلَ الثَّابِتَ فِي اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ يَخْتَصُّ بِالرِّجَالِ دُونَ النِّسَاءِ؛ لِأَنَّ النَّهْيَ يَقْتَضِي التَّحْرِيمَ أَوْ الْكَرَاهَةَ، وَالْفَضْلُ يَدُلُّ عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ، وَلَا يَجْتَمِعَانِ، وَمِنْ ثَمَّ اخْتَلَفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ مُحَلَّ التَّزَاوُعِ حَيْثُ يُؤْمَنُ الْمَقْسَدُ، وَقَالَ الْقُرْطُبِيُّ: ظَاهِرُ سِيَاقِ أُمِّ عَطِيَّةٍ يَقْتَضِي أَنَّ النَّهْيَ نَهْيٌ تَنْزِيهِ، وَبِهِ قَالَ الْجُمْهُورُ، وَمَالَ مَالِكٌ إِلَى الْجَوَازِ. انْتَهَى مَلْخَصًا مِنْ «الفتح». وفي هامش (ج) أيضًا: وعبارة «التحفة»: وتشجيع الجنائز سنة مؤكدة، وتكره للنساء.

(٣) «له»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): بفتح الميم؛ كما في «المصباح».

أطع أبا القاسم، فأسلم، فخرج النبي ﷺ وهو يقول: «الحمد لله الذي أنقذه من النار»، وقال في «المجموع»: وسواء الرمد^(١) وغيره، وسواء الصديق والعدو ومن يعرفه ومن لا يعرفه؛ لعموم الأخبار، قال الأذري^(٢): والظاهر: أنَّ المعاهد والمستأمن كالذمي، قال: وفي استحباب عيادة أهل البدع المنكرة وأهل الفجور والمكوس إذا لم تكن قرابة ولا جوار ولا رجاء توبة نظر، فإنَّ مأمورون بمهاجرتهم، ولتكن العيادة غيبًا، فلا يواصل^(٣) كلَّ يومٍ إلا أن يكون مغلوبًا، ومحلُّ ذلك في غير القريب والصديق ونحوهما ممَّن^(٤) يستأنس به المريض، أو يتبرَّك به، أو يشقُّ عليه عدم رؤيته كلَّ يومٍ، أمَّا هؤلاء فيواصلونها ما لم يُنْهَوْا أو يعلموا كراهته^(٥) لذلك، وقول الغزالي: إنَّما يُعاد بعد ثلاث؛ لخبرٍ ورد فيه، ردُّ^(٦) بأنَّه موضوعٌ، ويدعو له وينصرف، ويُستحبُّ أن يقول^(٧) في دعائه: أسأل الله العظيم ربَّ العرش العظيم أن يشفيك، سبع مرَّاتٍ، رواه الترمذي، وحسنه، ويخفف المكث عنده، بل تُكره إطالته لما فيه من إضجاره، ومنعه من بعض تصرفاته (وَإِجَابَةُ الدَّاعِي) إلى وليمة النكاح، وهي لازمة إذا لم يكن ثمة ما يتضرَّر به في الدِّين من الملاهي، ومفارش الحرير ونحوهما (وَنَصْرُ الْمَظْلُومِ) مسلمًا كان أو ذميًّا بالقول أو بالفعل (وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ) بفتحات وكسر همزة «إبرار» إفعال، من البرِّ خلاف الحنث، ويروى: «المُقْسِم» بضمِّ الميم وسكون القاف وكسر السين، أي: تصديق مَنْ أقسم عليك، وهو أن يفعل ما سأله الملتمس، وأقسم عليه أن يفعله، يقال: برَّ وأبرَّ القسم، إذا صدَّقه، وقيل: المراد من المُقسِم: الحالف، ويكون المعنى: أنَّه لو حلف أحدٌ على أمرٍ مستقبلٍ وأنت تقدر على تصديق/يمينه، كما لو أقسم ألا يفارقك حتَّى تفعل كذا وكذا^(٨)، وأنت تستطيع فعله، فافعل^(٩) ٣٧٤/٢

(١) في (د): «الذمي»، والمثبت موافق لما في أسنى المطالب، ولم أجده في المطبوع.

(٢) قوله: «الأذري» زيادة من أسنى المطالب، ومغني المحتاج، ليست في الأصول.

(٣) في (د) و(س): «يواصلها»، كما في أسنى المطالب.

(٤) في (د) و(ص): «ممَّا».

(٥) في (م): «الكراهية».

(٦) في (د): «يردُّ».

(٧) «أن يقول»: سقط من (ص) و(م).

(٨) «وكذا»: ليس في (ص) و(م).

(٩) قوله: «افعل» زيادة يقتضيها السياق.

كيلاً^(١) تُخْنِثَ يمينه^(٢)، وهو خاصٌ فيما يجمل^(٣) من مكارم الأخلاق، فإن ترتّب على تركه مصلحة فلا، ولذا قال عَلَيْهِ السَّلَام لأبي بكرٍ في قصّة تعبير الرؤيا [ح: ١٧٠٤٦]: «لا تُقَسِّم» حين قال: أقسمت/ عليك يا رسول الله؛ لتخبرني بالذي أصبت (وَرَدَّ السَّلَام) وهو فرض كفاية عند مالك^{١٠٩/د} والشافعي، فإن انفرد المسلم عليه تعيّن عليه^(٤) (وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ) إذا حمد الله، بالشّين المعجمة والمهملة في: «تشميت»، والمعجمة أعلاها^(٥) مشتقٌ من الشّوات، وهي^(٦) القوائم، كأنّه دعا بالثّبات على طاعة الله، فيقول: يرحمك الله، وهو سنّة على الكفاية (وَنَهَانَا عَنْ آنِيَةِ الْفِضَّةِ) وفي رواية: «عن سبع: آنية الفضة» بالجرّ بدلٌ من «سبع»، وبالرفع خبر مبتدأ محذوف، أي: أحدها^(٧) آنية الفضة، وهي حرامٌ على العموم للسّرف والخيلاء (و) عن (خَاتَمِ الذَّهَبِ) وهو حرامٌ أيضاً^(٨) (و) عن (الحرير) وهو حرام على الرّجال دون النّساء كسابقه، بإطلاق النّهي مع كونهنّ يُباح لهنّ بعضها دخله التّخصيص بدليل آخر؛ كحديث^(٩): «هذان -أي: الذهب والحرير- حرامٌ على ذكور أمّتي، حلٌّ لِنائِها» (و) عن (الدّيباج) الثّياب المتّخذة من الإبريسم^(١٠) (و) عن (القسيّ)^(١١) بقافٍ مفتوحة فسينٍ مهملةٍ مشدّدة مكسورة، وفُسرَت في «كتاب اللّباس» [قبل ح: ٥٨٣٨] بأنّها ثيابٌ يُوتى بها من الشّام أو مصر مضلّعة فيها حريرٌ أمثال الأترج، أو كتانٌ مخلوطٌ بحرير، وقيل: من القزّ، وهو رديء الحرير (و) عن (الإستبرق) بكسر الهمزة، غليظ الدّيباج^(١٢)، وسقط من هذا الحديث الخصلة السّابعة، وهي: ركوب المياثر، بالمثلثة، وقد ذكرها

(١) في (م) «فلا».

(٢) في (د): «يخنث يمينه».

(٣) في غير (ب) و(س): «يحلّ».

(٤) «عليه»: ليس في (د).

(٥) في غير (د): «أعلاهما».

(٦) في غير (ب) و(س): «هو».

(٧) في (م): «إحدهما»، وليس بصحيح.

(٨) في هامش (ج): أي: النّساء والرّجال.

(٩) في (م): «لحديث».

(١٠) في هامش (ج): بكسر الهمزة وفتح السّين عن ثعلب، مصنّف، ونقل في «لسان العرب» ثلاث لغات فيه، فراجع.

(١١) في هامش (ج): نسبة إلى «قسّ» بفتح القاف، وبعض أهل الحديث يكسرها، قرية على ساحل البحر قرب تنيس.

(١٢) في (ص): «الحرير»، وليس بصحيح.

في «الأشربة» [ح: ٥٦٣٥] و«اللباس» [ح: ٥٨٦٣] وهي الوطاء يكون على السرج من حرير أو صوف أو غيره، لكن الحرمة متعلّقة بالحرير، كما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى^(١)، وذكر الثلاثة بعد الحرير من باب ذكر الخاص بعد العام اهتماماً بحكمها، أو دفعاً لتوهم أن اختصاصها باسم يخرجها عن حكم العام، أو أن العرف فرّق أسماءها لاختلاف مسمياتها، فربّما توهم متوهم^(٢) أنّها غير الحرير، فإن قلت: قد تعمل من غير الحرير ممّا يحلّ، فما وجه النّهي؟ أجب بأنّ النّهي قد يكون للكرهية^(٣)، كما أن المأمورات بعضها للوجوب وبعضها للنّذ، وإطلاق^(٤) النّهي فيها^(٥) استعمالاً للفظ^(٦) في حقيقته ومجازه، وهو جائز عند الشافعي، ومن يمنع ذلك، يجعله لقدر مشترك بينهما مجازاً، ويُسمّى بعموم المجاز، فإن قيل: كيف يقول^(٧) الشافعي ذلك مع أن شرط المجاز أن يكون معه قرينة تصرفه^(٨) عن الحقيقة؟ قيل: المراد قرينة تقتضي إرادة المجاز، أو أن يُصرف عن الحقيقة أولاً، وقد جوّزوا في الكناية نحو: كثير الرّماد إرادة المعنى الأصلي مع إرادة لازمه، فكذا المجاز.

ورواة الحديث ما بين بصريّ وواسطيّ وكوفيّ، وفيه التّحديث، والسّماع، والقول، وأخرجه أيضاً في «المظالم» [ح: ٢٤٤٥] و«اللباس» [ح: ٥٨٦٣] و«الطّب» [ح: ٥٦٥٠] و«النذور» [ح: ٦٦٥٤] و«النكاح» [ح: ٥١٧٥] و«الاستئذان» [ح: ٦٢٣٥] و«الأشربة» [ح: ٥٦٣٥]، ومسلم في «الأطعمة»، والتّرمذي في «الاستئذان» و«اللباس»، والنّسائي في «الجنائز» و«الأيمان والنذور» و«الزينة»، وابن ماجه في «الكفارات» و«اللباس»^(٩).

(١) قوله: «لكن الحرمة متعلّقة بالحرير؛ كما سيأتي في بابه إن شاء الله تعالى»، سقط من (م).

(٢) «متوهم»: ليست في (ص) و(م).

(٣) في (م): «للكراهية».

(٤) في (د): «وأطلق».

(٥) زيد في (ص): «أو أن النّهي»، وفي (م): «أو النّهي».

(٦) في (د): «اللفظ».

(٧) في غير (ب) و(س): «قيل: وقول»، ولعلّ المثبت هو الصّواب.

(٨) في (ص) و(م): «تصرف».

(٩) قوله: «ابن ماجه في الكفارات واللباس»، سقط من (م).

١٢٤٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيْتُ الْعَاطِسِ»، تَابَعَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، وَرَوَاهُ سَلَامَةُ، عَنْ عُقَيْلٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) هو الذهلي، كما قاله ^(١) الكلاباذي قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ أَبِي سَلَمَةَ) بفتح اللام، التَّنِيسِيُّ (عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ) عبد الرحمن بن عمرو (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (ابْنُ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد أيضًا (سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ) بفتح المثناة التحتيّة ^{د ١١١٠/٢} المشددة: (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه) قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ (يَعْنِي) وجوب ^(٢) العين والكفاية والنَّدْب: (رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ) بفتح الدال (وَتَشْمِيْتُ الْعَاطِسِ) إذا حَمِد، ويستوي في هذه الخمس جميع المسلمين: بُرْهُم وفاجرهم، وعطف المندوب على الواجب سائغ ^(٣) إن دل ^(٤) عليه القرينة، كما يقال: صم رمضان وستًا من شَوَّال، وزاد مسلمٌ في رواية سادسة: «وإذا استنصحك فانصَح له».

(تَابَعَهُ) أي: تابع عمرو بن أبي سلمة (عَبْدُ الرَّزَّاقِ) بن همام (قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد، وهذه المتابعة ذكرها مسلمٌ (وَرَوَاهُ سَلَامَةُ) بتخفيف اللام، ولأبي ذَرٍّ: «سلامة بن روح» بفتح الراء، ابن خالدٍ (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين وفتح القاف، ابن خالدٍ، وهو عمُّ «سلامة» ^{٣٧٥/٢ السابق}./

٣ - باب الدُّخُولِ عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ الْمَوْتِ إِذَا أُدْرِجَ فِي أَكْفَانِهِ

(باب الدُّخُولِ عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ الْمَوْتِ إِذَا أُدْرِجَ) أي: لَفَّ (فِي أَكْفَانِهِ) بالجمع، ولغير الأربعة: «(فِي) كَفَنِهِ».

(١) في (ب) و(س): «قال».

(٢) في (د): «لوجوب»، وليس بصحيح، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٣) في (م): «شائع».

(٤) في (ب): «دلت».

(٥) «في»: مثبت من (ص).

١٢٤١ - ١٢٤٢ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَعْمَرٌ وَيُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى فَرَسِهِ مِنْ مَسْكِنِهِ بِالسُّنْحِ حَتَّى نَزَلَ، فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَلَمْ يُكَلِّمِ النَّاسَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَتَيَمَّمُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ مُسَجًى بِبُرْدٍ حَبْرَةٍ، فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ، ثُمَّ أَكَبَّ عَلَيْهِ فَقَبَّلَهُ، ثُمَّ بَكَى، فَقَالَ: يَا أَبَا أَنْتَ يَا نَبِيَّ اللَّهِ، لَا يَجْمَعُ اللَّهُ عَلَيْكَ مَوْتَيْنِ، أَمَّا الْمَوْتَةُ الَّتِي كُتِبَتْ عَلَيْكَ فَقَدْ مُتَّهَا. قَالَ أَبُو سَلَمَةَ: فَأَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَرَجَ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُكَلِّمُ النَّاسَ، فَقَالَ: اجْلِسْ، فَأَبَى، فَقَالَ: اجْلِسْ، فَأَبَى، فَتَشَهَّدَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَمَالَ إِلَيْهِ النَّاسُ وَتَرَكُوا عُمَرَ، فَقَالَ: أَمَّا بَعْدُ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَعْْبُدُ مُحَمَّدًا فَإِنَّ مُحَمَّدًا صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْْبُدُ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ إِلَى ﴿الشَّكْرِينَ﴾ وَاللَّهُ لَكَأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الْآيَةَ حَتَّى تَلَاهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَتَلَقَّاهَا مِنْهُ النَّاسُ، فَمَا يُسْمَعُ بَشَرٌ إِلَّا يَتْلُوهَا.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة، السَّخْتِيَانِي المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (مَعْمَرٌ) هو ابن رَاشِدٍ (وَيُونُسُ) هو ^(١) ابن يزيد، كلاهما (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَبُو سَلَمَةَ) بن عبد الرَّحْمَنِ بن عوفٍ: (أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وسقط في رواية أبي ذَرٍّ «زَوْجَ النَّبِيِّ...» إلى آخره (أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: أَقْبَلَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) الصَّدِّيق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى فَرَسِهِ مِنْ مَسْكِنِهِ بِالسُّنْحِ) بضم المهملة والنون وتُسَكَّن وبالحاء المهملة، منازل بني الحارث بن الخزرج بالعوالي ^(٢) (حَتَّى نَزَلَ) عن فرسه (فَدَخَلَ الْمَسْجِدَ) النبويَّ (فَلَمْ يُكَلِّمِ النَّاسَ حَتَّى دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَتَيَمَّمُ) أي: قصد (النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَهُوَ مُسَجًى) بضم الميم وفتح السين والجيم المشددة، أي: مغطى (بِبُرْدٍ حَبْرَةٍ) كعنبية، بإضافة «بُرْد» أو بوصفه: ثوبٌ يمانِيٌّ مخطَّطٌ أو أخضر (فَكَشَفَ عَنْ وَجْهِهِ) الشَّرِيف (ثُمَّ أَكَبَّ عَلَيْهِ) لازمٌ، وثلاثيَّة: كَبَّ، متعدِّ، عكس ما هو مشهورٌ من قواعد التَّصْرِيف، فهو من النَّوَادِر (فَقَبَّلَهُ) بين عينيه (ثُمَّ ^(٣) بَكَى) اقتداءً به صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حيث دخل على عثمان بن مظعون وهو ميِّتٌ، فأكَبَّ عليه وقَبَّلَهُ، ثُمَّ بَكَى حَتَّى سالت دموعه

(١) زيادة من (م).

(٢) في هامش (ج): أي: عوالي المدينة، بينه وبين منزل النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ميل «حلبى».

(٣) في (ص) و(م): «و».

على وجنتيه، رواه الترمذي (فَقَالَ: بِأَبِي أَنْتَ) ^(١) الباء في «بأبي» تتعلق ^(٢) بمحذوف، اسم، أي: أنت مفدى بأبي، فيكون مرفوعاً مبتدأ وخبراً، أوفعلٌ فيكون ما بعده نصباً، أي: فديتك بأبي (يَا نَبِيَّ اللَّهِ، لَا يَجْمَعُ اللَّهُ) برفع «يجمع» (عَلَيْكَ مَوْتَتَيْنِ) في الدنيا، أشار به إلى الرَّدُّ على من زعم: أنه يحيا فيقطع أيدي رجال؛ لأنه لو صحَّ ذلك لزم أن يموت موتة ^(٣) أخرى، فأخبر أنه أكرم على الله من أن يجمع عليه موتتين، كما جمعهما على غيره، كالذي مرَّ على قرية؛ أو لأنه يحيا في قبره ثم لا يموت (أَمَّا الْمَوْتَةُ الَّتِي كُتِبَتْ عَلَيْكَ) بصيغة المجهول، وللحموي والمستملي: «كتب الله عليك» ^(٤) (فَقَدْ مُتَّهَا. قَالَ أَبُو سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن: (فَأَخْبَرَنِي ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، خَرَجَ وَعُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُكَلِّمُ النَّاسَ، فَقَالَ) له: (اجْلِسْ، فَأَبَى) أن/ يجلس؛ لِمَا حصل له من الدهشة والحزن (فَقَالَ: اجْلِسْ، فَأَبَى، فَتَشَهَّدَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَمَالَ إِلَيْهِ النَّاسُ وَتَرَكَوا عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (فَقَالَ) أبو بكر: (أَمَّا بَعْدُ، فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ يَعْْبُدُ مُحَمَّدًا فَإِنَّ مُحَمَّدًا مِنْ اللَّهِ يَدْرُسُ قَدْ مَاتَ، وَمَنْ كَانَ يَعْْبُدُ اللَّهَ فَإِنَّ اللَّهَ حَيٌّ لَا يَمُوتُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ إِلَى ﴿الشَّكْرِينَ﴾ [آل عمران: ١٤٤]) قرأها ^(٥) تعزياً وتصبراً، ولأبي ذرٍّ والأصيلي: «﴿إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ﴾» (وَاللَّهُ) ولأبي ذرٍّ: «فوالله» ^(٦) (لَكَأَنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا يَعْلَمُونَ أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَ الْآيَةَ) ولأبي الوقت والأصيلي: «أنزلها» يعني: هذه الآية (حَتَّى تَلَاهَا أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَتَلَقَّاهَا مِنْهُ النَّاسُ، فَمَا يُسْمَعُ بَشَرٌ ^(٧) إِلَّا يَتْلُوهَا).

د ١١٠/٢ب

ورواة هذا الحديث ما بين مروزي وبصري وأيلي ومدني، وفيه رواية التابعي عن تابعي عن صحابيَّة، والتَّحديث، والإخبار، والقول، وأخرجه أيضاً في «المغازي» [ح: ٤٤٥٢] وفي «فضل أبي بكر» [ح: ٣٦٦٧]، والنسائي في «الجنائز»، وكذا ابن ماجه.

(١) زيد في (ب) و(س) و(ص): «وأمي» وهو ثابت في رواية أخرى.

(٢) في (ص): «متعلق».

(٣) في (م): «بموته».

(٤) وهي مختار أبي ذر كما في اليونينية.

(٥) في (ص) و(م): «تلاها».

(٦) قوله: «ولأبي ذرٍّ: فوالله»، سقط من (م).

(٧) في هامش (ج): «في نسخة» فما نسمع بشراً.

١٢٤٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي خَارِجَةُ ابْنُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّ أُمَّ الْعَلَاءِ - امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ - بَايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهُ اقْتَسَمَ الْمُهَاجِرُونَ قُرْعَةً، فَطَارَ لَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ، فَأَنْزَلْنَاهُ فِي أَبْيَاتِنَا، فَوَجَعَ وَجَعَهُ الَّذِي تُوفِّي فِيهِ، فَلَمَّا تُوُفِّيَ وَغُسِّلَ وَكُفِّنَ فِي أَثْوَابِهِ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ: رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ أبا السَّائِبِ، فَشَهِدَاتِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «وَمَا يُدْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَهُ؟» فَقُلْتُ: يَا بَيْتِ أَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ فَمَنْ يُكْرِمُهُ اللَّهُ؟ فَقَالَ: «أَمَّا هُوَ فَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ، وَاللَّهُ إِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ، وَاللَّهُ مَا أَذْرِي - وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ - مَا يَفْعَلُ بِي»، قَالَتْ: فَوَاللَّهِ لَا أَزْكَي أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا.

حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، مِثْلَهُ، وَقَالَ نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عُقَيْلٍ: مَا يَفْعَلُ بِهِ، وَتَابِعَهُ شُعَيْبٌ، وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ، وَمَعْمَرٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعيد الإمام (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (خَارِجَةُ بْنُ زَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ) أحد الفقهاء السبعة بالمدينة: (أَنَّ أُمَّ الْعَلَاءِ) بنت الحارث بن ثابت^(١) (امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ) عطف بيان، أو رفع بتقدير: هي امرأة (بَايَعَتِ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَتْهُ) في موضع رفع خبر «أَنَّ»: (أَنَّهُ اقْتَسَمَ الْمُهَاجِرُونَ قُرْعَةً) الهاء ضمير الشأن، و«اقْتَسَمَ» بضم التاء مبنياً للمفعول، وتاليه نائبُ الفاعل، و«قُرْعَةً» نصبٌ بنزع^(٢) الخافض، أي بقُرْعَةٍ، أي: اقتسم الأنصار المهاجرين بالقرعة في نزولهم عليهم وسكناهم في منازلهم لما دخلوا عليهم المدينة (فَطَارَ لَنَا عُثْمَانُ بْنُ مَظْعُونٍ) بالطاء المعجمة والعين المهملة، الجمعُ القُرشي، أي: وقع في سهمنا (فَأَنْزَلْنَاهُ فِي أَبْيَاتِنَا، فَوَجَعَ) كذا في «اليونينية»^(٣) (وَجَعَهُ الَّذِي تُوُفِّيَ فِيهِ، فَلَمَّا تُوُفِّيَ / وَغُسِّلَ وَكُفِّنَ فِي أَثْوَابِهِ دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) عليه (فَقُلْتُ: رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْكَ أبا السَّائِبِ) بالسَّين المهملة، وهي كنية عثمان (فَشَهِدَاتِي عَلَيْكَ) أي: لك (لَقَدْ

(١) في هامش (ج): قال الترمذي: هي أم خارجة؛ أي: المذكورة، وكان رسول الله ﷺ يعودها في مرضها، ولا يخفى أن ذكر خارجة إيّاها مبهم لا يخلو عن غرض أو أغراض.

(٢) في (ص): «بنصب»، وليس بصحيح.

(٣) في هامش (ج): بكسر الجيم.

(٤) «كذا في اليونينية»: مثبت من (ص).

أَكْرَمَكَ اللَّهُ) جملة من المبتدأ والخبر^(١)، ومثل هذا التركيب يُستعمل عرفاً ويراد به معنى القسم، كأنها قالت: أقسم بالله لقد أكرمك الله (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ وَمَا يُدْرِيكَ) بكسر الكاف، أي: من أين علمت (أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَهُ؟) أي: عثمان، ولأبي ذرٍّ: «أَنَّ اللَّهَ قَدْ أَكْرَمَهُ» (فَقُلْتُ: يَا أَبَيِ أَنْتَ) مفدى، أو أفديك به (يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَنْ يُكْرِمُهُ اللَّهُ؟) إذا لم يكن هو من المكرمين، مع إيمانه وطاعته الخالصة (فَقَالَ ﷺ، وَلِلْأَصِيلِيِّ: «قَالَ»): (أَمَّا هُوَ) أي: عثمان (فَقَدْ جَاءَهُ الْيَقِينُ) أي: الموت (وَاللَّهُ إِنِّي لَأَرْجُو لَهُ الْخَيْرَ) وأمّا غيره فخاتمة أمره غير معلومة، أهو ممّن يُرجى له الخير عند اليقين أم لا؟ (وَاللَّهُ مَا أَدْرِي وَأَنَا رَسُولُ اللَّهِ مَا يُفْعَلُ بِي) ولا بكم، هو موافق لما في سورة الأحقاف [٩] وكان ذلك قبل نزول آية الفتح ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح: ٢] لأن الأحقاف مكيّة، والفتح مدنيّة بلا خلافٍ فيهما، وكان أوّلاً لا يدري؛ لأنّ الله لم يعلمه، ثم درى بأنّ أعلمه الله^(٢) بعد ذلك، ١١١/٢د أو المراد: ما أدري ما يفعل/ بي، أي: في الدنيا من نفعٍ وضرٍّ^(٣)، وإلا فاليقين القطعيّ بأنّه خير البريّة يوم القيامة، وأكرم الخلق، قاله القرطبي والبرماوي، وقال البيضاوي: أي: في الدارين على التفصيل؛ إذ لا علم بالغيب، ولا لتأكيد النفي المشتمل على ما يفعل بي و«ما» إمّا موصولة منصوبة، أو استفهاميّة مرفوعة. انتهى. فأصل الإكرام معلوم، قال البرماوي: وكثير من التفصيل، أي: معلوم أيضاً، فالخفي^(٤) بعض التفصيل، وأمّا قول البرماوي - كالكرماني^(٥) والزركشي، وسيأتي في سورة الأحقاف^(٦) -: «إنّها منسوخة بأول سورة^(٧) الفتح، تعقبه في «المصابيح» بأنّه خبر^(٨)،

(١) في هامش (ج): قوله: «جملة...» إلى آخره عبارة الكرماني: «شهادتي» مبتدأ، و«عليك» خبره، ومثل هذا الترتيب يستعمل عرفاً، ويراد به معنى القسم، كأنّه قال: أقسم بالله لقد أكرمك الله، أو «شهادتي» مبتدأ، و«عليك» صلته، والقسم مقدّر، والجملة القسميّة خبر المبتدأ، وتقديره: شهادتي عليك قولي: والله لقد أكرمك الله.

(٢) اسم الجلالة ليس في (م).

(٣) في (ص): «ضرر».

(٤) في (د): «فالفخف»، وليس بصحيح، وزيد في (م): «أيضاً».

(٥) «كالكرماني»: سقط من (د).

(٦) في هامش (ج): في «الأحقاف» قال الزركشي: وممّن نصّ على أنّ ذلك ناسخها الإمام الشافعي في «أحكام القرآن».

(٧) «سورة»: ليس في (د).

(٨) في هامش (ج): قد يمنع كونه خبراً؛ لأنّه معطوف على قوله: «ما كنت» الداخلة في خبر الأمر بالقول، فهو بمنزلة خبر مأمور بتبليغ الأمرين، فلي تأمل.

وهو لا يدخله النسخ، فلا يقال: فيه منسوخ وناسخ. انتهى. ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِينَهَنِيِّ^(١): «ما يفعل به» أي: بعثمان، قال في «الفتح»: وهو غلطٌ منه، فإنَّ المحفوظ في رواية اللَّيْثِ هذا، ولذا عقبه المصنّف برواية نافع بن يزيد عن عُقَيْلِ التِّي لفظها: «ما يفعل به» (قَالَ: فَوَاللَّهِ لَا أَزْكِي أَحَدًا بَعْدَهُ أَبَدًا) وفي الحديث: أَنَّهُ لَا يَجْزَمُ فِي أَحَدٍ بِأَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، إِلَّا إِنْ نَصَّ عَلَيْهِ الشَّارِعُ كالعشرة، لا سيما والإخلاص أمرٌ قلبيٌّ لَا يُطْلَعُ عَلَيْهِ.

ورواته ما بين مصريٍّ - بالميم - وأيليٍّ^(٢) ومدنيٍّ، وفيه التَّحْدِيثُ، والإخبار، والعنونة، وتابعيٌّ عن تابعيٍّ عن صحابيَّة، وأخرجه أيضًا في «الجنائز» و«الشَّهَادَاتِ» [ح: ٢٦٨٧] و«التَّفْسِيرِ» و«الهجرة» [ح: ٣٩٢٩] و«التَّعْبِيرِ» [ح: ٧٠١٨]، والنَّسَائِيُّ في «الرُّوْيَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ عُفَيْرٍ)^(٣) بَضَمَ الْعَيْنَ وفتح الفاء وسكون التَّحْتِيَّةِ ثُمَّ رَأَى، نسبةً^(٤) لجدِّه، واسم أبيه: كثير المصريُّ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعيدٍ (مِثْلُهُ) أي: مثل الحديث المذكور (وَقَالَ نَافِعُ بْنُ يَزِيدَ) مولى شرحبيل بن حسنة، القرشيُّ المصريُّ، ممَّا وصله الإسماعيليُّ (عَنْ عُقَيْلٍ) بَضَمَ الْعَيْنَ وفتح القاف: (مَا يُفْعَلُ بِهِ) بالهاء بدل الياء، أي بعثمان؛ لأنَّه لَا يَعْلَمُ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيْهِ، واكتفى المؤلِّف بهذا القدر إشارةً إِلَى أَنَّ باقى الحديث متَّفَقٌ عَلَيْهِ (وَتَابَعَهُ شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة، ممَّا وصله المؤلِّف في «الشَّهَادَاتِ» [ح: ٢٦٨٧] (وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ) بفتح العين، ممَّا وصله ابن أبي عمر في «مسنده»، عن ابن عيينة عنه (وَمَعْمَرٌ) ممَّا وصله المؤلِّف في «باب العين الجارية» من «كتاب التَّعْبِيرِ» [ح: ٧٠١٨] من طريق ابن المبارك عنه.

(١) في (د) و(م): «وللكُشْمِينَهَنِيِّ».

(٢) في (م): «مكي».

(٣) في هامش (ج): وعلى هذا فينبغي كتابة «ابن» بالألف؛ كما تقدَّم نظيره في «ابن بدينة»، وقد ذكر شيخنا الأجهوريُّ عن الشَّامِيِّ أَنَّ أَلْفَ «ابن» تثبت في تسعة مواضع: إذا أُضِيفَ إِلَى مضمَرٍ كـ «هذا ابنك»، أو نسب إلى الأب الأعلى كـ «محمَّد ابن شهاب التَّابعيِّ» شهاب جدُّه، أو أُضِيفَ إِلَى غير أبيه كـ «المقداد ابن الأسود» أبوه عمرو، وتبناه الأسود، و«محمَّد ابن الحنفية» أبوه عليٌّ، والحنفية أمُّه، أو عُدِلَتْ عن الصِّفَةِ إِلَى الخبر؛ كقولك: «أظنُّ محمَّدًا ابن عبد الله»، أو إِلَى الاستفهام؛ كقولك: «هل تميم ابن مرة؟»، أو تُنْبِئُ كقولك: «زيد وعمرو ابنا محمَّد»، أو ذكر بغير اسم؛ كـ «جاء ابن عبد الله»، أو كتب أوَّل سطر، أو انفصل عن موصوفه؛ كـ «زيد الفاضل ابن عمرو»، قال بعضهم: ومثل «ابن» «ابنة».

(٤) في غير (د) و(س): «نسبه».

١٢٤٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ الْمُنَكْدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا قُتِلَ أَبِي جَعَلْتُ أَكْشِفُ الثُّوبَ عَنْ وَجْهِهِ أَبْكِى، وَيَنْهَوْنِي عَنْهُ وَالنَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم لَا يَنْهَانِي، فَجَعَلْتُ عَمَّتِي فَاطِمَةَ تَبْكِي، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «تَبْكِينَ أَوْ لَا تَبْكِينَ، مَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تَظْلُهُ بِأَجْنِحَتَيْهَا حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ»، تَابَعَهُ ابْنُ جُرَيْجٍ أَخْبَرَنِي ابْنُ الْمُنَكْدِرِ سَمِعَ جَابِرًا رضي الله عنه.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بالموحدة والمعجمة المشددة، قال: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) بضم الغين المعجمة، مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (قَالَ: سَمِعْتُ مُحَمَّدَ ابْنَ الْمُنَكْدِرِ، قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاريَّ (رضي الله عنه)، قَالَ: لَمَّا قُتِلَ أَبِي) عبد الله بن عمرو يوم أُحُدٍ في شَوَّال سنة ثلاثٍ من الهجرة، وكان المشركون مثلوا به، جدعوا أنفه وأذنيه (جَعَلْتُ أَكْشِفُ الثُّوبَ عَنْ وَجْهِهِ) حال كوني (أَبْكِي) عليه (وَيَنْهَوْنِي) وللكشميهني والأصيلي وأبي الوقت: «ينهونني» بزيادة نونٍ ثانية بعد الواو على الأصل (عَنْهُ) أي: عن البكاء، ولفظة: «عنه» ساقطةٌ لأبي ذرٍّ (وَالنَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم / لَا يَنْهَانِي) عنه (فَجَعَلْتُ عَمَّتِي) شقيقةُ أبي ^(١) عبد الله ابن عمرو (فَاطِمَةُ تَبْكِي، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم) معزياً لها ومخبراً لها بما آل إليه من الخير /: ^{٣٧٧/٢} «عنه» ساقطةٌ لأبي ذرٍّ (وَالنَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم / لَا يَنْهَانِي) عنه (فَجَعَلْتُ عَمَّتِي) شقيقةُ أبي ^(١) عبد الله ابن عمرو (فَاطِمَةُ تَبْكِي، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم) معزياً لها ومخبراً لها بما آل إليه من الخير /: ^{١١١/٢د} (تَبْكِينَ أَوْ لَا تَبْكِينَ، مَا) ولأبوي ذرٍّ والوقت والأصيلي: «فما» (زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تَظْلُهُ بِأَجْنِحَتَيْهَا) مجتمعين عليه، متزاحمين على المبادرة لصعودهم بروحه، وتبشير^(٢) بما أعدَّ الله له من الكرامة، أو أظْلَوْهُ من الحرِّ لئلا يتغيَّر، أو لأنَّه من السَّبعة الذين يظْلُهُم الله في ظلِّه يوم لا ظلَّ إلا ظلُّه ^(٣)، و«أو» ليست للشلْك ^(٤)، بل من ^(٥) كلامه عليه الصلاة والسلام للتسوية بين البكاء وعدمه ^(٦)، أي: فوالله إنَّ الملائكة تظله، سواء تبكين أم لا (حَتَّى رَفَعْتُمُوهُ) من مقتله ^(٧)، وهذا قاله عليه الصلاة والسلام بطريق الوحي،

(١) «أبي»: سقط من (د).

(٢) في (ص): «وتبشيرهم».

(٣) قوله: «يوم لا ظلَّ إلا ظلُّه»، سقط من (ص) و(م).

(٤) في هامش (ج): قوله: «وَأَوْ لَيْسَتْ لِلشَّكِّ» مناقضٌ لقوله في الباب التالي لـ «باب ما يكره في التَّيَاحَةِ...» إلى آخره: «أو لا تبكي» شكٌّ من الرَّاوي؛ هل استفهم أو نهى؟ فليتأمل.

(٥) «من»: ليس في (د).

(٦) في (م): «غيره».

(٧) في غير (ب) و(س) و(ج): «غَسَلَهُ»، وفي هامش (ج): قوله: «من غسله» ذكر في «المغازي» ذلك أيضاً، وهو مشكَّل، فقد نَقَلَ الشَّمْسُ الرَّمْلِيُّ وغيره: ولا يُغَسَّلُ الشَّهيد ولا يُصَلَّى عليه؛ أي: يُحرمان؛ لِمَا صَحَّ أَنَّهُ صلى الله عليه وسلم =

فلا يعارضه ما في حديث أمّ العلاء السابق [ح: ١٢٤٣] ^(١) لأنه أنكر عليها قطعها، إذ لم تعلم هي من أمره شيئاً، وقد أخرج هذا ^(٢) الحديث المؤلف أيضاً في «الفضائل» [ح: ٤٠٨٠]، والنسائي في «الجنائز» و«المناقب»، ومطابقته للترجمة في قوله: «جعلت أكشف الثوب عن وجهه»؛ لأنَّ الثوب أعمُّ من أن يكون الذي سجَّوه به ومن الكفن ^(٣).

(تَابَعَهُ) أي: تابع شعبة (ابنُ جُرَيْج) عبد الملك بن عبد العزيز قال: (أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (ابنُ الْمُتَكَدِّرِ) ولأبوي ذَرٍّ والوقت وابن عساكر في نسخة: (أخبرني محمد بن المنكدر) أنه (سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وهذا وصله مسلمٌ من طريق عبد الرزَّاق عنه، وأوله: جاء قومي بأبي قتيلًا يوم أحد...، وذكر المؤلف هذه المتابعة لينفي ما وقع في ابن ماهان من «صحيح مسلم»، عن عبد الكريم، عن محمد بن علي ^(٤) بن حسين، عن جابر: فجعل محمد بن عليّ بدل محمد بن المنكدر، فبين البخاري أنَّ الصَّواب: محمد بن المنكدر، كما رواه شعبة.

٤ - باب الرَّجُلِ يَنْعَى إِلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ بِنَفْسِهِ

(باب الرَّجُلِ يَنْعَى) الميِّت، حذف مفعول ينعى وهو الميِّت؛ لدلالة الكلام عليه، وذكر

= أَمَرَ فِي قَتْلِي أُخْدِ أَنْ نَدْفَنَهُمْ بِدِمَائِهِمْ، وَلَمْ نَغْسِلْهُمْ وَلَمْ نَصَلِّ عَلَيْهِمْ، وَفِي رَوَايَةٍ: «وَلَمْ يُصَلِّ» بِالْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ. انتهى. لكن في «عيون الأثر»: قال أبو عمر: اختُلِفَ فِي صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى شُهَدَاءِ أُخْدِ، وَلَمْ يُخْتَلَفْ عَنْهُ أَنَّهُ أَمَرَ أَنْ يُدْفَنُوا بِشِيَابِهِمْ وَدِمَائِهِمْ وَلَمْ يَغْسَلُوا. انتهى. قال في «نور الثبراس»: وقال مغلطاي: وصلى على حمزة والشهداء من غير غُسلٍ، وهذا إجماع إلا ما شذَّ به بعض التابعين. انتهى. وفي هذا نظرٌ كبير، وقد قال مشايخي: الصَّلَاةُ عَلَى حِمَزةٍ لَمْ يَصَحَّ سَنَدُهُ، بَلْ اتَّفَقَ الْحَفَازُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصَحُّ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ. انتهى. وقال مغلطاي: ويقال: بَلْ غُسلُوا، وَفِي «الكامل» لابن عدي: أمرهم النبي ﷺ بذلك. إلى هنا عبارة «الثبراس»، لكن سيجيء في «الصحيح» في «باب اللحد والشق» ما نصُّه: فأمر بدفنهم بدمائهم، ولم يغسلهم.

(١) في هامش (ج): لعلَّ صوابه هكذا: في «المغازي»، ومسلم في «الفضائل».

(٢) «هذا»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): في «التحفة»: لأنه ﷺ لم يغسل قتلى أُخْدِ، ولم يصلِّ عليهم؛ كما شهدت به الأحاديث التي كادت أن تتواتر، وخبر «أنه صلى عليهم عشرة عشرة» ضعيفٌ جدًّا، نعم صحَّ أنه خرج بعد ثمان سنين فصلَّى عليهم صلواته على الميِّت... إلى آخره.

(٤) «بن علي»: مثبتٌ من (د) و(س).

المفعول الآخر الذي عُذِّي له بحرف الجر^(١)، أي: يظهر خبر موته^(٢) (إِلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ بِنَفْسِهِ) ولا يستنيب فيه أحداً ولو كان رفيعاً، والتأكيد، أي: في قوله: بنفسه^(٣)، للضمير المستكن في «ينعى»، فهو عائدٌ إلى النَّاعِي لا المنعِي، أو يرجع الضمير إلى المنعِي وهو الميِّت، أي: ينعى إلى أهل الميِّت نفس الميِّت، أو بسبب ذهاب نفسه^(٤)، وفائدة الترجمة بذلك دفع توهم أن هذا من إيذاء أهل الميِّت، وإدخال المساءة عليهم، والإشارة إلى أنه مباح، بل صرح النووي في «المجموع» باستحبابه؛ لحديث الباب، ولنعيه جعفر بن أبي طالب وزيد بن حارثة وعبد الله بن رواحة، ولما يترتب عليه من المبادرة لشهود جنازته، وتهيئة أمره للصلاة عليه، والدعاء والاستغفار له، وتنفيذ وصاياه، وغير ذلك، نعم، يُكره نعي الجاهلية للنهي^(٥) عنه، رواه الترمذي وحسنه وصححه، وهو التَّدَاء بموت الشخص، وذكر مآثره ومفاخره، قال المتولي^(٦) وغيره: ويكره مرثية^(٧) الميِّت وهي عدُّ محاسنه؛ للنهي عن المراثي. انتهى. والوجه: حمل تفسيرها بذلك على غير صيغة النَّدب الآتي بيانها إن شاء الله تعالى، وإلا فيلزم اتحادهما معه، وقد أطلقها الجوهريُّ على عدِّ محاسنه مع البكاء، وعلى نظم الشعر فيه، فيكره كلُّ منهما؛ لعموم النهي عن ذلك، والأوجه: حمل النهي عن ذلك على ما يظهر فيه تبرُّم^(٨)، أو على فعله

(١) قوله: «حذف مفعول ينعى وهو الميِّت... الذي عُذِّي له بحرف الجر»، سقط من (م).

(٢) في هامش (ج): نعت الميِّت نعيًا - من باب نفع -: أخبرت بموته، فهو منعِي، واسم الفعل: «المنعِي» و«المنعاة» بفتح الميم فيهما مع القصر، والفاعل: «نعي» على «فعليل»، يقال: جاء نعيه؛ أي: ناعيه؛ وهو الذي يخبر بموته، ويكون «النعي» خبراً أيضاً.

(٣) «أي في قوله بنفسه»: ليس في (د).

(٤) قوله: «أو يرجع الضمير إلى المنعِي... أو بسبب ذهاب نفسه»، سقط من (م)، وجاء في (د) سابقاً بعد قوله: «أي يظهر خبر موته».

(٥) في (د): «المنهي».

(٦) في هامش (ج): المتولي: هو الإمام عبد الرحمن بن مأمون بن علي، أبو سعيد، من أصحاب أبي حنيفة في المذهب، صنف «التتمة» وغيرها، وصل فيها إلى القضاء، ولد بنيسابور سنة ست - وقيل: سبع - وعشرين وأربع مئة، قال ابن خلكان: ولم أقف على المعنى الذي سُمِّي [به] المتولي، وتوفي في شوال سنة ٤٧٨ ببغداد.

(٧) في هامش (ج): رثيت الميِّت أرثيه - من باب رمى - مرثية «مصباح».

(٨) في هامش (ج): أي: سامة وضجر، قال في «المصباح»: برِمَ بالشيء برماً، فهو برِمٌ؛ مثل: ضجرٌ ضجراً فهو ضجِرٌ، وزناً ومعنى، ويتعدى بالهمزة فيقال: أبرمته به، و«تبرم» مثل: «برم».

مع الاجتماع له، أو على^(١) الإكثار منه، أو على ما يُجَدِّدُ الحزن دون ما عدا ذلك، فما زال كثير من الصَّحابة وغيرهم من العلماء يفعلونه، وقد قالت فاطمة بنت النَّبِيِّ / رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فيه:

١١١٢/٢د

ماذا على من شَمَّ تربة أحمد ألا يشمَّ مدى الزَّمان غواليها
صَبَّتْ عليَّ مصائبٌ لو أنَّها صَبَّتْ على الأيامِ عُذُنَ لياليها^(٢)

وللْكُشْمِينِيَّةِ: «نفسه» بحذف حرف الجرِّ، أي: ينعي نفس الميت إلى أهله، وللأصليِّ حذف^(٣) لفظ: «أهله» وليس له وجه^(٤).

١٢٤٥ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، خَرَجَ إِلَى الْمُصَلَّى، فَصَفَّ بِهِمْ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أُويس، عبد الله المدني (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكٌ) الإمام (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَعَى) أي: أخبر أصحابه بموت (النَّجَاشِيَّ)^(٥) أصحمة، وقد كانوا أهله، أو بمثابة أهله ويستحقُّون أخذ عزائه، ومن ثمَّ أدخله في التَّرجمة (فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ) في رجب/ في السَّنة الثَّاسعة (خَرَجَ) بهم (إِلَى الْمُصَلَّى) وذكر السُّهَيْلِيُّ من حديث سلمة ابن الأكوع ٣٧٨/٢ أَنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِ^(٦) بالبقيع (فَصَفَّ بِهِمْ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، «صَفَّ» هنا لازمٌ، والباء في «بهم» بمعنى: مع، أي: صَفَّ معهم، ويحتمل أن يكون متعدِّياً والباء زائدة للتَّوكيد، أي: صَفَّهم؛ لأنَّ الظَّاهر

(١) «على»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ل): من الكامل.

(٣) في (ص): «بحذف».

(٤) قوله: «وللْكُشْمِينِيَّةِ: نفسه بحذف حرف الجرِّ... لفظ: أهله وليس له وجه»، جاء سابقاً في (م) بعد قوله: «ولاً؛ فيلزم اتحادها معه».

(٥) في هامش (ج): النَّجَاشِيُّ: بفتح الثُّون وتخفيف الجيم وإعجام الشَّين وتشديد الباء وتخفيفها: لقب مَلِك الحبشة، فالذي أسلم وأمن بالنَّبِيِّ ﷺ «أصحمة» بفتح الهمزة وسكون المهملة الأولى وفتح الأخرى «كرمانتي».

(٦) «عليه»: ليس في (د).

(٧) الصَّلَاة عليه ليس في (د).

أَنَّ الإمام متقدّم، فلا يوصف بأنه صافٌ معهم إِلَّا على المعنى الآخر، وليس في هذا الحديث ذكر كم صفّهم صفّا، لكنّه يُفهم من الرواية الأخرى [ح: ١٣١٧]: فكنّت في الصفّ الثاني أو الثالث (وَكَبَّرَ أَرْبَعًا) منها تكبيرة الإحرام، وفيه: جواز الصلّاة على الغائب عن^(١) البلد، ولو كان دون مسافة القصر، وفي غير جهة القبلة والمصلّي مستقبلها، قال ابن القطان^(٢): لكنّها لا تُسقط الفرض، قال الزركشي: ووجهه: أَنَّ فيه إزرأ وتهاونا بالميّت، لكن الأقرب السقوط؛ لحصول الفرض، قال الأذرعى^(٣): وينبغي أنّها لا تجوز على الغائب حتّى يعلم أو يظنّ أنّه قد غُسل^(٤)، إِلَّا أن يقال: تقديم الغسل شرطٌ عند الإمكان فقط، ولا تجوز على الغائب في البلد وإن كبرت^(٥)؛ لتيسّر الحضور، وقول من يمنع الصلّاة على الغائب محتجًا بأنّه كُشِفَ له عنه، فليس غائبًا، لو سلّم صحّته فهو غائبٌ عن الصحابة.

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «الجنائز» [ح: ١٣١٨]، وكذا أبو داود والنسائي والترمذي مختصرًا.

١٢٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا جَعْفَرٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ فَأُصِيبَ - وَإِنَّ عَيْنِي رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَتَذْرِفَانِ - ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مِنْ غَيْرِ إِمْرَةٍ، فَفُتِحَ لَهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) بفتح الميمين، عبد الله بن عمرو الْمُقْعَدُ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) ابن سعيد قال: (حَدَّثَنَا) وللأصيلي: «أخبرنا» (أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِيُّ (عَنْ حُمَيْدِ بْنِ هِلَالٍ) العدوي

(١) في (م): «دون»، وليس بصحيح.

(٢) في غير (ب) و(س) و(ج): «القطاع»، في هامش (ص) و(ج): قوله: «ابن القطاع»: صوابه ابن القطان كما في «شرح الرّوض»، وتبعه الشّمس الرّملي، ثم قال: وظاهر أنّ محلّ السّقوط بها - أي: بصلّة الغيبة - حيث علم بها الحاضرون، و«ابن القطان» المذكور أحد أصحاب الوجوه من الشّافعيّة. «فتح».

(٣) في هامش (ج): إلى «أذرعاء» بلد بأطراف الشّام يجاور أرض البلقاء، وبلد الإمام العلّامة أحمد بن أحمد بن أحمد شيخ البلاد الشّماليّة ومفتيها، صاحب «القنوت» و«التّوسط» وغيرهما، ولد في إحدى الجمادين سنة ٧٣٨، وتوفي سنة ٧٨٣ بحلب.

(٤) في هامش (ج): أي: أو يمم بشرطه.

(٥) في هامش (ج): كبر الصّغير وغيره يكبر - من باب تعب - كبرًا - وزان عنب - ومكبرًا - وزان مسجّد - فهو كبير، والأنثى: كبيرة، ثم قال: وكبر الشيء كبرًا - من باب قرّب - : عظم، فهو كبير أيضًا «مصباح».

البصري (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ ^(١) مِنْ شَيْءٍ لَمْ: أَخَذَ الرَّايَةَ زَيْدٌ) هو ابن حارثة، وقصته هذه في غزوة مؤتة ^(٢)، وهو موضع في أرض البلقاء من أطراف الشام، وذلك أنه عليه أرسل إليها سرية في جمادى الأولى سنة ثمان، واستعمل عليهم زيداً، وقال: «إِنْ أُصِيبَ زَيْدٌ فَجَعْفَرُ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَى النَّاسِ، فَإِنْ أُصِيبَ جَعْفَرُ فَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ» فخرجوا وهم ثلاثة آلاف، فتلاقوا مع الكفار فاقتتلوا ^(٣) (فَأُصِيبَ) زيدٌ، أي: قُتِلَ (ثُمَّ أَخَذَهَا) أي: الراية (جَعْفَرٌ فَأُصِيبَ، ثُمَّ أَخَذَهَا) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَوَاحَةَ بفتح الراء وتخفيف الواو وبالحاء المهملة، الأنصاري، أحدُ النُقباء ليلة ١١٢/٢٥ ب
العقبة (فَأُصِيبَ) وإخباره بِإِلَاقَةِ السَّيْفِ بموتهم نعي، فهو ^(٤) موضع الترجمة، ووقع في «علامات النبوة» التصريح به حيث قال: «إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَعَى زَيْدًا وَجَعْفَرًا...» الحديث [ح: ٣٦٣٠] (وَإِنْ عَيْنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَتَذَرِفَانِ) بذال معجمة وراء مكسورة، أي: لتسيلان ^(٥) بالدموع، واللام للتأكيد (ثُمَّ أَخَذَهَا خَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ مِنْ غَيْرِ امْرَأَةٍ) بكسر الهمزة وسكون الميم وفتح الراء، أي: تأمير من النبي ﷺ، لكنّه ^(٦) رأى المصلحة في ذلك لكثرة العدو، وشدة بأسهم، وخوف هلاك المسلمين، ورضي النبي ﷺ بما فعل، فصار ذلك أصلاً في الضرورات، إذا عظم الأمر واشتدّ الخوف سقطت الشروط (فَفُتِحَ لَهُ) بضم الفاء الثانية.

وقد أخرجه المؤلف أيضاً في «الجهاد» [ح: ٢٧٩٨] و«علامات النبوة» [ح: ٣٦٣٠] و«فضل خالد» [ح: ٣٧٥٧] و«المغازي» [ح: ٤٢٦٢]، والنسائي في «الجنائز».

٥ - باب الإذن بالجنّازة

وَقَالَ أَبُو رَافِعٍ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَلَا كُنْتُمْ أَذْنُتُمُونِي».

(باب الإذن بالجنّازة) بكسر الهمزة وسكون الذال المعجمة، أي: الإعلام بها إذا انتهى

(١) في (م) و(ج): «رسول الله». وفي هامش (ج): في نسخة: النبي.

(٢) في هامش (ج): «مؤتة»: بالضّم وسكون الهمزة، وتُبدل واوا، موضع بمشارف الشام قُتِلَ به جعفر، وبه كانت تُعمل السيوف، كذا في «القاموس».

(٣) في هامش (ج): أي: وكان العدو مئتي ألف من الروم وخمسين ألفاً من العرب، وقيل: مئتا ألف، وقيل: مئة وخمسون ألفاً، وقيل: مئة ألف، كما يؤخذ من «الحلبي».

(٤) زيد في غير (د) و(س): «في».

(٥) في (م): «ليسيلان».

(٦) زيد في (ص) و(م): «لما».

أمرها، ليُصلَّى عليها، فهذه^(١) الترجمة - كما نبّه عليه الزّين بن المنير - مرتّبة على الترجمة السابقة؛ لأنّ النّعي إعلامٌ من لم يتقدّم له علمٌ بالميت، والإذن إعلامٌ من علم بتهيئة أمره.

(وَقَالَ أَبُو رَافِعٍ) نَفِيعٌ، مِمَّا هُوَ طَرَفٌ حَدِيثٍ سَبَقَ فِي «بَابِ»^(٢) كَنَسِ الْمَسْجِدِ [ج: ٤٥٨] (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) فِي رَجُلٍ أَسْوَدَ أَوْ أَمْرَأَةً سَوْدَاءَ، كَانَ يَقُمُّ الْمَسْجِدَ، فَمَاتَ، فَسَأَلَ عَنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ فَقَالُوا: مَاتَ، فَقَالَ: (أَلَا) بِتَشْدِيدِ اللَّامِ، وَفِي «الْيُونَنِية»: بِالتَّخْفِيفِ (كُنْتُمْ أَذْنُتُمُونِي) أَعْلَمْتُمُونِي بِهِ.

١٢٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَاتَ إِنْسَانٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُهُ فَمَاتَ بِاللَّيْلِ، فَدَفَنُوهُ لَيْلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ أَخْبَرُوهُ، فَقَالَ: «مَا مَنَعَكُمْ أَنْ تُعْلِمُونِي؟» قَالُوا: كَانَ اللَّيْلُ فَكَّرْهُنَا - وَكَانَتْ ظُلْمَةً - أَنْ نَشُقَّ عَلَيْكَ، فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) «هو ابن سلام» كما جزم به ابن السّكن في روايته عن الفِرْبَرِيِّ، قال: (أَخْبَرَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ - بِالْخَاءِ وَالزَّايِ الْمُعْجَمَتَيْنِ - الضَّرِير (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) سُلَيْمَانَ (الشَّيْبَانِيِّ) بفتح الشّين المعجمة (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: مَاتَ إِنْسَانٌ) هو طلحة بن البراء بن عمير البلويّ حليف الأنصار، كما عند الطّبراني/ من طريق عروة بن سعيد الأنصاريّ، عن أبيه، عن حصين بن وَخُوحٍ^(٣) الأنصاريّ، بمهملتين، بوزن: جَعْفَر (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُهُ) في مرضه، زاد الطّبرانيّ فقال: «إِنِّي لَا أَرَى طَلْحَةَ إِلَّا قَدْ حَدَثَ فِيهِ الْمَوْتُ، فَإِذَا مَاتَ^(٤) فَادْنُونِي بِهِ وَعَجَّلُوا، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لَجِيْفَةَ مُسْلِمٍ أَنْ تُحْبَسَ بَيْنَ ظَهْرَانِي أَهْلِهِ» (فَمَاتَ بِاللَّيْلِ) قبل أن يبلغ النّبي ﷺ بني سالم بن عوف، وكان^(٥) قال لأهله لمّا دخل اللّيل: إذا متّ فادفنوني، ولا تدعوا رسول الله ﷺ بني سالم بن عوف، فإنّي أخاف عليه يهود أن يصاب بسببي (فَدَفَنُوهُ لَيْلًا، فَلَمَّا أَصْبَحَ) دخل في الصّباح (أَخْبَرُوهُ)

(١) في (م): «في هذه».

(٢) «باب»: ليس في (ب).

(٣) في هامش (ج): بفتح الواوين وبمهملتين الأولى ساكنة؛ كما أشار إلى ذلك الشّارح.

(٤) «فإذا مات»: ليس في (ص) و(م).

(٥) زيد في (د): «قد».

بموته ودفنه ليلاً (فَقَالَ) بِإِذْنِهِ السَّلَامُ: (مَا مَنَعَكُمْ أَنْ تُعَلِّمُونِي؟) بشأنه (قَالُوا: كَانَ اللَّيْلُ) بِالرَّفْعِ (فَكَرِهْنَا - وَكَانَتْ ظُلُمَةٌ -) بِالرَّفْعِ أَيْضًا عَلَى أَنَّ «كَانَ» تَامَّةٌ فِيهِمَا، وَجُمْلَةٌ: «وَكَانَتْ ظُلُمَةٌ» اعْتِرَاضٌ (أَنْ نَشُقَّ) أَي: كَرِهْنَا الْمَشَقَّةَ (عَلَيْكَ، فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ) وَعِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ: فَجَاءَ حَتَّى وَقَفَ عَلَى قَبْرِهِ، فَصَفَّ النَّاسَ مَعَهُ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ الْقَاطِلَةَ يَضْحَكُ إِلَيْكَ وَتَضْحَكُ إِلَيْهِ»، وَفِيهِ جَوَازُ الصَّلَاةِ عَلَى قَبْرِ غَيْرِ الْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ^(١)، أَمَّا قُبُورُهُمْ، فَلَا لَخْبَرٍ «الصَّحِيحِينَ»: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» [ح: ١٣٣٠] ١١١٣/٢٥ ورواة حديث الباب الخمسة كوفيون إلا شيخ المؤلف فيبكندي، وفيه التحديث، والإخبار، والعنعنة، والقول، وأخرجه مسلم في «الجنائز» وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

٦ - بَابُ فَضْلِ مَنْ مَاتَ لَهُ وَلَدٌ فَاحْتَسَبَ

وَقَالَ اللَّهُ بِمَنْزِلٍ: ﴿وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ﴾.

(بَابُ فَضْلِ مَنْ مَاتَ لَهُ وَلَدٌ) ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى، فَرَدُّ أَوْ جَمْعٌ (فَاحْتَسَبَ) أَي: صَبَرَ^(٢) رَاضِيًا بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى رَاجِيًا فَضْلَهُ، وَلَمْ يَقَعْ التَّقْيِيدُ بِذَلِكَ فِي أَحَادِيثِ الْبَابِ، نَعَمْ وَقَعَ^(٣) فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ، فَعِنْدَ ابْنِ حِبَّانَ وَالنَّسَائِيِّ مِنْ طَرِيقِ حَفْصِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ، عَنْ أَنَسٍ رَفَعَهُ: «مَنْ احْتَسَبَ مِنْ صِلْبِهِ ثَلَاثَةَ دَخَلَ الْجَنَّةَ»، وَلِمُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ ثَلَاثَةٌ مِنْ الْوَلَدِ فَتَحْتَسِبُهُمْ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ» الْحَدِيثُ، «مَنْ أَعْطَى ثَلَاثَةً مِنْ صِلْبِهِ فَاحْتَسِبَهُمْ عَلَى اللَّهِ وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ»، وَفِي الْمَوْطَأِ عَنْ أَبِي النَّضْرِ السُّلَمِيِّ رَفَعَهُ^(٤) وَلِأَحْمَدَ وَالطَّبْرَانِيِّ، عَنْ عَقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ رَفَعَهُ: «لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ مِنْ^(٥) الْوَلَدِ^(٦)، فَيَحْتَسِبُهُمْ، إِلَّا كَانُوا لَهُ جَنَّةً مِنْ

(١) فِي هَامِشِ (ج): يَشْمَلُ ذَلِكَ قَبْرَ سَيِّدِنَا عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ بَعْدَ نَزْوِلِهِ وَمَوْتِهِ وَدَفْنِهِ، فَالْأَوْجَهُ: الْمَنْعُ فِيهِ؛ كَالصَّلَاةِ عَلَى قَبْرِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَبِهَذَا قَالَ الزُّرْكَشِيُّ: الصُّوَابُ أَنَّ عِلَّةَ الْمَنْعِ فِي قَوْلِهِ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ... الْحَدِيثُ» مَرَشٌ مَلْخَصًا.

(٢) فِي هَامِشِ (ج): «صَبِرْتُ» صَبْرًا - مِنْ بَابِ ضَرَبَ - حَبَسْتُ النَّفْسَ عَنِ الْجَزَعِ. «مُصْبَاح».

(٣) قَوْلُهُ: «وَقَعَ» زِيَادَةٌ يَسْتَقِيمُ بِهَا الْمَعْنَى.

(٤) قَوْلُهُ: «مَنْ أَعْطَى ثَلَاثَةً مِنْ صِلْبِهِ فَاحْتَسِبَهُمْ عَلَى اللَّهِ وَجِبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ» مُسْتَدْرِكٌ مِنَ الْفَتْحِ وَهُوَ مُصَدِّرُ النُّقْلِ.

(٥) قَوْلُهُ: «الْوَلَدُ فَتَحْتَسِبُهُمْ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ... عَامِرٌ رَفَعَهُ: لَا يَمُوتُ لِأَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ثَلَاثَةٌ مِنْ»، سَقَطَ مِنْ (م)، وَاسْتَدْرِكُ فِي هَامِشِ (ص) وَ(ج) مِنَ النَّاسِخِ، ثُمَّ زَادَ فِي هَامِشِهِمَا: انْتَهَى مِنَ «الْفَتْحِ» وَبِهِ تَعْلَمُ مَا هُنَا. انْتَهَى مِنَ خَطِّ «عَجْمِي».

(٦) فِي (ص) وَ(م): «صِلْبِهِ» وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

النَّارُ^(١)»، والمطلق محمولٌ على المقيد؛ لأنَّ الثَّوَابَ لا يترتَّب إلا على النِّيَّةِ، فلا بدَّ من قيد الاحتساب، لكن في «معجم الطَّبْرَانِي» عن ابن مسعود مرفوعاً: «مَنْ مَاتَ لَهُ وَلَدٌ ذَكَرَ أَوْ أَنْشَى، سَلَّمَ أَوْ لَمْ يَسَلِّمْ، رَضِيَ أَوْ لَمْ يَرْضَ، صَبَرَ أَوْ^(٢) لَمْ يَصْبِرْ، لَمْ يَكُنْ لَهُ ثَوَابٌ إِلَّا الْجَنَّةُ» لكنَّ إسناده ضعيفٌ، وللأصيلي في نسخة: «فاحتسبه» (وَقَالَ اللَّهُ) وللأربعة: «(وقول الله) (هَبْزِجْ) بالجرَّ عطفًا على «مَنْ مَاتَ»، أو بالرفع على الاستئناف: ((وَبَشِّرِ الصَّابِرِينَ)) [البقرة: ١٥٥]» الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمُ مُصِيبَةٌ ﴿ وَلَفْظُ: المصيبة عامٌّ، يشمل: المصيبة بالولد وغيره، وساق المؤلف هذه الآية تأكيداً لقوله: «فاحتسب» لأنَّ الاحتساب لا يكون إلا بالصَّبر.

١٢٤٨ - حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْ نَاسٍ مِنْ مُسْلِمٍ يَتَوَقَّى لَهُ ثَلَاثٌ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِثَّ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مَعْمَرٍ) عبدالله بن عمرو، بفتح العين فيهما، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) بن سعيد قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ) بن صهيب (عَنْ أَنَسٍ) هو ابن مالك (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا مِنْ نَاسٍ مِنْ مُسْلِمٍ» سقطت «مِنْ» الثانية في رواية ابن عُلَيَّة عن عبد العزيز في أواخر «الجنائز» [ج: ١٣٨١] فهي زائدة هنا بخلافها في قوله: «ما من الناس» فإنَّها^(٣) للبيان، و«مسلم» اسم «ما»، والاستثناء وما معه^(٤) الخبر، وقيدته بالمسلم ليخرج الكافر فهو مخصوص بالمسلم (يَتَوَقَّى) بضمَّ أوله مبنياً للمفعول (له) وعند ابن ماجه: «ما من مسلمين يَتَوَقَّى لهما» (ثَلَاثٌ) بحذف^(٥) التَّاء لكون المميِّز محذوفاً، فيجوز^(٦) التذكير والتأنيث، ولأبي ذرٍّ في

(١) زيد في (د): «انتهى وبه يعلم ما هنا من صلبه».

(٢) في (ص): «أم».

(٣) في هامش (ج): أي: «من» في قوله: «من الناس» أي: بيان لقوله: «مسلم».

(٤) في (د): «بعدها».

(٥) في هامش (ص): قوله: بحذف التَّاء؛ لكون المميِّز هكذا ذكر الإمام النووي وغيره، لكن نقل بعض المشايخ عن الشُّبَكِيِّ: أنَّ ذلك مخصوص بما إذا كان المميز المحذوف من اللَّيَالِي أو الْأَيَّام، وإنَّ للشُّبَكِيِّ في ذلك تأليفاً سمَّاهُ «إبراز الحكم في دفع القلم» فليُراجع. انتهى من خط «عجمي».

(٦) في هامش (ج): هكذا ذكر الإمام النووي وغيره، لكن نقل بعض المشايخ عن الشُّبَكِيِّ: أنَّ ذلك مخصوص بما إذا كان المميِّز المحذوف من اللَّيَالِي أو الْأَيَّام، وإنَّ للشُّبَكِيِّ في ذلك تأليفاً سمَّاهُ «إبراز الحكم في رفع القلم» فراجع.

نسخة «ثلاثة» بإثباتها على إرادة الأنفس أو الأشخاص، وقد اختلف في مفهوم العدد: هل هو حجة أم لا؟ فعلى قول من لا يجعله حجة لا يمتنع^(١) حصول الثواب المذكور بأقل من ثلاثة، بل ولو جعلناه حجة فليس نصاً قاطعاً، بل دلالة ضعيفة، يقدم عليها غيرها عند معارضتها، و^(٢) قد وقع في بعض طرق الحديث التصريح بالواحد، فأخرج / الطبراني في «الأوسط» من حديث جابر بن سمر مرفوعاً: «من دفن ثلاثة فصبر عليهم واحتسب وجبت له الجنة»، فقالت أم أيمن: أو اثنين؟ فقال: «أو اثنين»^(٣) فقالت: «وواحد»^(٤)؟ فسكت ثم قال: «وواحد» وعند الترمذي - وقال: غريب - من حديث ابن مسعود مرفوعاً: «من قدم ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث ٣٨٠/٢ كانوا له حصناً حصيناً من النار» قال أبو ذر: قدمت اثنين، قال: «واثنين»، قال أبي بن كعب: قدمت واحداً، قال: «وواحد»، لكن قال في «الفتح»: ليس في ذلك ما يصلح للاحتجاج، بل وقع في رواية شريك التي علّق المصنّف إسنادها، كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - ولم نسأله عن الواحد. نعم روى المؤلف في «الرقاق» [ج: ٦٤٢٤] من^(٥) حديث أبي هريرة مرفوعاً: «يقول الله تعالى: ما لعبدي المؤمن عندي جزاء إذا قبضت صفيه من أهل الدنيا، ثم احتسبه إلا الجنة»، وهذا يدخل فيه الواحد فما فوقه، وهو^(٦) أصح ما ورد في ذلك، وهل يدخل في ذلك من مات له ولد فأكثر في حالة الكفر، ثم أسلم بعد ذلك، أو لا بد أن يكون موتهم في حالة^(٧) إسلامه؟ قد يدلُّ للأول حديث [ج: ١٤٣٦]: «أسلمت على ما أسلفت من خير»، لكن جاءت أحاديث فيها تقييد ذلك بكونه في الإسلام، فالرجوع إليها أولى، فمنها: حديث أبي ثعلبة الأشجعي المروي في «مسند أحمد» و«المعجم الكبير» قلت: يا رسول الله، مات لي ولدان في الإسلام فقال: «من مات له ولدان في الإسلام أدخله الله الجنة»، وحديث عمرو بن عبّسة^(٨) عند أحمد وغيره، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «من ولد له ثلاثة أولاد في الإسلام، فماتوا قبل أن يبلغوا الحنث

(١) في (د): «يُمتنع».

(٢) في (ب) و(س): «بل قد».

(٣) في غير (م): «واثنين»، ولعلّ المثبت هو الصواب.

(٤) زيد في هامش (د): «قف على الواحد».

(٥) في (ص): «في».

(٦) في (ب) و(س): «وهذا».

(٧) في (م): «حال».

(٨) في (ب): «عنيسة»، وهو تحريف. وفي هامش (ج): بفتح العين والموحدة والسّين المهملتين.

أدخله الله الجنة بفضل رحمته إياهم». وهل يدخل^(١) أولاد الأولاد، سواء كانوا أولاد البنين، أو أولاد البنات، لصدق الاسم عليهم أو لا يدخلون؟ لأن إطلاق الأولاد عليهم ليس حقيقة، وقد ورد تقييد الأولاد بكونهم من صلبه^(٢)، وهو مخرج^(٣) أولاد الأولاد، فإن صح فهو قاطع للنزاع، ففي حديث عثمان بن أبي العاصي في «مسند أبي يعلى» و«المعجم الكبير» للطبراني مرفوعاً، بإسناد فيه عبد الرحمن بن إسحاق أبو شيبه القرشي^(٤)، وهو ضعيف: «لقد استعجر بجنة حصينة من النار، رجل سلف بين يديه ثلاثة من صلبه في الإسلام» (لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ) بكسر المهملة وسكون النون آخره مثله: سَنَ التَّكْلِيفِ الَّذِي يُكْتَبُ فِيهِ الْإِثْمُ، وَخَصَّ الْإِثْمَ بِالذَّكَرِ؛ لِأَنَّهُ الَّذِي يَحْصُلُ بِالْبُلُوغِ؛ لِأَنَّ الصَّبِيَّ قَدْ يُثَابُ، قَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ^(٥) الْقُرْطُبِيُّ: وَإِنَّمَا خَصَّهِمْ بِهَذَا الْحَدِّ؛ لِأَنَّ الصَّغِيرَ حُبُّهُ أَشَدُّ، وَالشَّفَقَةُ عَلَيْهِ أَعْظَمُ. انْتَهَى. وَمَقْتَضَاهُ: أَنَّ مَنْ بَلَغَ الْحِنْثَ؛ لَا يَحْصُلُ لِمَنْ فَقَدَهُ^(٦) مَا ذَكَرَهُ^(٧) مِنَ الثَّوَابِ وَإِنْ كَانَ فِي فَقْدِ الْوَلَدِ ثَوَابٌ فِي الْجُمْلَةِ، وَبِذَلِكَ صَرَّحَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ، وَفَرَّقُوا بَيْنَ الْبَالِغِ وَغَيْرِهِ، لَكِنْ، قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ وَالْعِرَاقِيُّ فِي «شرح تقريب الأسانيد»^(٨): إِذَا قُلْنَا: إِنَّ مَفْهُومَ الصِّفَةِ لَيْسَ بِحُجَّةٍ، فَتَعْلِيقُ الْحُكْمِ بِالَّذِينَ لَمْ يَبْلُغُوا الْحُلْمَ لَا يَقْتَضِي أَنَّ الْبَالِغِينَ^(٩) لَيْسُوا كَذَلِكَ، بَلْ يَدْخُلُونَ^(١٠) فِي ذَلِكَ بِطَرِيقٍ

(١) في (ص): «وقد تدخل».

(٢) زيد في هامش (د): «قف على أن أولاد الصُّلب لا تدخل».

(٣) في (ص): «يُخرج».

(٤) في هامش (ج): الواسطي، ويقال: الكوفي، ضعيف من السابعة «تقريب».

(٥) في هامش (ص): قوله: أبو العباس: اسمه أحمد بن عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري القرطبي المالكي، المحدث

المدرس، وُلِدَ بِقُرْبَةِ سَنَةِ ثَمَانٍ وَسَبْعِينَ وَمِئَةً، وَسَمِعَ بِهَا، وَقَدِمَ مِصْرَ، حَدَّثَ بِهَا، وَلَخَّصَ «الصَّحِيحِينَ»،

ثُمَّ شَرَحَ «مَخْتَصَرَ مُسْلِمٍ»، وَسَمَّاهُ «الْمَفْهُومَ»، تَوَفَّى بِالإِسْكَانْدَرِيَّةِ سَنَةَ سِتٍّ وَخَمْسِينَ وَسِتِّ مِئَةٍ، وَأَخَذَ عَنْهُ الْحَافِظُ

شَرَفُ الدِّينِ الدِّمِيَاطِيُّ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ عَمْرِ بْنِ فَرَحِ الْقُرْطُبِيِّ مُصَنِّفُ «التَّفْسِيرِ وَالتَّذَكُّرَةِ»، وَشَارَحَ

أَسْمَاءُ اللَّهِ الْحُسْنَى. انْتَهَى شَيْخُنَا «العجمي» فِي كِتَابِ «بُشْرَى الْعَزِيزِ الْكَرِيمِ لَهُ». وَبَنَحُوهُ فِي هَامِشِ (ج).

(٦) في هامش (ج): فقد بابه ضرب كما في «المصباح».

(٧) في (س): «ذَكَرَ».

(٨) قوله: «والعراقي في شرح تقريب الأسانيد»، جاء في (د) و(م) بعد قوله: «ليسوا كذلك» اللاحقة قريباً.

(٩) زيد في هامش (د): «قف على أن موت الكبير ينفعه».

(١٠) في (ص) و(م): «يدخلوا».

الفحوى^(١)؛ لأنه إذا ثبت ذلك في الطفل الذي هو كلُّ على أبويه، فكيف لا يثبت في الكبير الذي بلغ معه السعي، ولا ريب أن التفجع على فقد الكبير أشد، والمصيبة به أعظم، ولا سيما إذا كان نجيباً يقوم عن^(٢) أبيه بأموره، ويساعده^(٣) في معيشته، وهذا معلوم مشاهد، والمعنى الذي ينبغي أن يعلل به ذلك قوله: (إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ) قال الكيرماني وتبعه البرماوي: الظاهر أن الضمير يرجع للمسلم^(٤) الذي توفي أولاده لا إلى الأولاد، وإنما جُمِعَ باعتبار أنه نكرة في سياق النفي، فيفيد العموم. انتهى. وعلله بعضهم بأنه لما كان يرحمهم في الدنيا، جوزي بالرحمة في الآخرة، وقد تعقب الحافظ ابن حجر - وتبعه العلامة العيني - الكيرماني بأن ما قاله غير ظاهر، وأن الظاهر رجوعه للأولاد؛ بدليل قوله في حديث عمرو بن عبسة عند الطبراني: «إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ هُوَ وَإِيَّاهُم الْجَنَّةَ»، وحديث أبي^(٥) ثعلبة الأشجعي: «أَدْخَلَهُ اللَّهُ^(٦) الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمَا»، قاله بعد قوله: «مَنْ مَاتَ لَهُ وَلَدَانِ» فوضح بذلك أن الضمير في قوله: «إِيَّاهُم» للأولاد لا للآباء، أي: بفضل رحمة الله للأولاد، وعند ابن ماجه من هذا الوجه: «بِفَضْلِ رَحْمَةِ اللَّهِ إِيَّاهُم»، وللنسائي من حديث أبي ذر: «إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُمَا بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ»، وفي «معجم الطبراني» من حديث حبيبة بنت سهل وأم مبشر: «وَمَنْ لَمْ يُكْتَبْ عَلَيْهِ إِثْمٌ فَرَحْمَتُهُ أَعْظَمُ، وَشَفَاعَتُهُ أَبْلَغُ»، وفي «معرفة الصحابة» لابن منده، عن شراحيل المنقري: «أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ تُوِّفِيَ لَهُ أَوْلَادٌ فِي سَبِيلِ اللَّهِ دَخَلَ بِفَضْلِ حَسَبَتِهِمْ^(٧) الْجَنَّةَ»، وهذا إنما هو في البالغين الذين يُقْتَلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، والعلم عند الله تعالى.

٣٨١/٢

ورواة حديث الباب الأربعة بصريون، وفيه التحديث، والعنعنة، والقول، وأخرجه ابن ماجه في «الجنائز» وكذا النسائي.

(١) في هامش (ج): «فحوى الكلام» بالقصر، وقد يمد، ومعناه ولحنه، وفهمه من فحوى كلامه «مصباح».

(٢) في (د) و(ص): «على».

(٣) في (د): «ويساعد».

(٤) في هامش (ج): أي: إن مرجعه - وهو لفظ «مسلم» - في قوله: «ما من مسلم» وعلى هذا فالضمير في «برحمته» راجع لله تعالى.

(٥) «أبي»: سقط من (ص) و(م).

(٦) اسم الجلالة «الله»: مثبت من (ب) و(س).

(٧) في (د) و(م): «حسناتهم».

١٢٤٩ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ، عَنْ ذُكْوَانَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه: أَنَّ النِّسَاءَ قُلْنَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: اجْعَلْ لَنَا يَوْمًا، فَوَعَّظَهُنَّ، وَقَالَ: «أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَ لَهَا ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ كَانُوا لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ»، قَالَتِ امْرَأَةٌ: وَاثْنَانِ، قَالَ: «وَاثْنَانِ».

١٢٥٠ - وَقَالَ شَرِيكَ: عَنْ ابْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ، حَدَّثَنِي أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْتَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) هو ابن إبراهيم الأزدي القصاب قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج قال: (حَدَّثَنَا) وللأصيلي: «(أخبرنا)» (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ) اسمه: عبد الله (عَنْ ذُكْوَانَ) أبي صالح السَّمَّان (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) الخدري رضي الله عنه: (أَنَّ النِّسَاءَ) في رواية مسلم: أَنَّهُنَّ كُنَّ ^(١) من نساء الأنصار (قُلْنَ لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: اجْعَلْ لَنَا يَوْمًا) فجعل لهنَّ يومًا (فَوَعَّظَهُنَّ) فيه (وَقَالَ) بالواو، من جملة ما قال لهنَّ، وللأربعة: «(فقال)»: (أَيُّمَا امْرَأَةٍ مَاتَ لَهَا ثَلَاثَةٌ) ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «(ثلاثٌ)» (مِنَ الْوَلَدِ كَانُوا) أي: الثلاثة (لَهَا) وسقط «لها» لغير أبي الوقت، ولأبي ذرٍّ عن الحموي ^(٢) والمستملي: «(كنَّ لها)» (حِجَابًا مِنَ النَّارِ) أنث باعتبار النفس، أو النسمة، والولد يتناول الذكر والأنثى، والمفرد والجمع، ويخرج السَّقَطُ ^(٣)، لكن ورد في أحاديث منها حديث ابن ماجه، عن أسماء بنت عابس ^(٤)، عن أبيها، عن عليٍّ مرفوعًا: «إِنَّ السَّقَطَ» ^(٥) ليراغم ربَّه ^(٦) إذا

(١) «كن»: ليس في (ص) و(م).

(٢) في (ص) و(م): «للحموي».

(٣) في هامش (ج): «السَّقَطُ» مثلثة: الولد لغير تمام، وقد أسقطته أمه، وهي «مُسْقِطٌ» ومعتادته «مِسْقَاطٌ»، وسقط الولد من بطن أمه: خرج، ولا يُقَال: وَقَعَ، «قاموس».

(٤) في الأصول تحريفًا: «عميس» والتصحيح من مصادر التخريج.

(٥) في هامش (ص) و(ج): قوله: إِنَّ السَّقَطَ: قال القونوي: هذا إذا تمَّ خلقه أو نفخ فيه الروح، أمَّا إذا لم يتمَّ أو لم ينفخ فيه؛ فالظاهر: أَنَّهُ وسائر الأموات سواء؛ إذ الإحياء ذلك اليوم إنَّما يكون إعادةً للحياة إلى من كان له نصيب من الحياة في الدنيا. انتهى ملخصًا.

(٦) في هامش (ج): قوله: «ليراغم ربَّه» بالياء التَّحْتِيَّة والغين المعجمة؛ أي: يحاجُّه ويغاضبه؛ يعني: يَدُلُّ على ربِّه، قال الطَّيْبِيُّ: أي: إذا كان السَّقَطُ الَّذِي لَا يُؤْبَهُ بِهِ يَجْزُ أبويه بما قد قطع من العلاقة بينهما؛ فكيف بالولد المألوف الَّذِي هو فلذة الكبد وقرَّة العين؟! وهل مثل الأبوين في ذلك الأجداد والجَدَّات؟ لم أرَ في الروايات ما يدلُّ عليه، وفضل الله واسع «فتاوى».

أَدْخَلَ أَبُو يَه النَّارَ، فَيَقَالُ: أَيُّهَا السَّقَطُ الْمَرَاغِمُ رَبُّكَ أَدْخَلَ أَبُو يَكِ الْجَنَّةَ، فَيَجْرُهُمَا^(١) بِسَرَرِهِ^(٢) حَتَّى يَدْخُلَهُمَا الْجَنَّةَ» (قَالَتِ امْرَأَةٌ) هِيَ: أُمُّ سُلَيْمٍ وَالِدَةُ أَنْسٍ، كَمَا رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ، أَوْ أُمُّ مَبْشَرٍ - بِكَسْرِ الْمَعْجَمَةِ الْمَشْدُودَةِ^(٣) - رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ أَيْضًا، أَوْ أُمُّ هَانِيٍّ، كَمَا عِنْدَ ابْنِ بَشْكُوَالِ^(٤)، وَيَحْتَمِلُ التَّعَدُّدُ: (و) إِنْ مَاتَ لَهَا (اِثْنَانِ، قَالَ) هِيَ الْإِمْلَاءَةُ الْإِسْلَامُ: (وَإِثْنَانِ) وَكَأَنَّهُ أُوجِيَ إِلَيْهِ بِذَلِكَ فِي الْحَالِ، وَلَا يَبْعَدُ أَنْ يَنْزَلَ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فِي أَسْرَعٍ مِنْ طَرَفَةِ عَيْنٍ، أَوْ كَانَ عِنْدَهُ الْعِلْمُ بِذَلِكَ، لَكِنَّهُ أَشْفَقَ عَلَيْهِمْ أَنْ يَتَّكِلُوا، فَلَمَّا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ^(٥) بِدُّ مِنَ الْجَوَابِ.

وَرَوَاتِهِ الْخَمْسَةُ مَا بَيْنَ بَصْرِيِّ وَوَاسِطِيِّ وَكُوفِيِّ وَمَدَنِيِّ، وَفِيهِ التَّحْدِيثُ، وَالْعَنْعَنَةُ، وَالْقَوْلُ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ.

(وَقَالَ شَرِيكَ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(٦) (عَنِ ابْنِ الْأَصْبَهَانِيِّ) عَبْدِ الرَّحْمَنِ، مِمَّا وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِمَعْنَاهُ^(٧)، وَلَفِظَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا شَرِيكَ^(٨) حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الْأَصْبَهَانِيِّ قَالَ: أَتَانِي أَبُو صَالِحٍ يَعِزُّنِي عَنْ ابْنِ لِيٍّ، فَأَخَذَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ: «مَا مِنْ امْرَأَةٍ تَدْفِنُ ثَلَاثَةَ أَفْرَاطٍ إِلَّا كَانُوا لَهَا حِجَابًا مِنَ النَّارِ» فَقَالَتْ امْرَأَةٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَدَّمْتُ اثْنَيْنِ، قَالَ: «وَإِثْنَيْنِ»، قَالَ: وَلَمْ تَسْأَلِ عَنِ الْوَاحِدِ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَيَمْنُ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ^(٩). (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَبُو صَالِحٍ) ذَكَوَانَ السَّمَّانِ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ^(١٠) أَبُو هُرَيْرَةَ:

(١) فِي (د): «فَيَجْرُهُمَا».

(٢) فِي هَامِش (ج): سَرَّ الصَّبِيِّ: قَطَعَ سُرَّهُ، وَهُوَ مَا تَقَطَّعُهُ الْقَابِلَةُ مِنْ سُرَّتِهِ كَالسَّرَرِ؛ أَي: بَفَتْحَتَيْنِ، «قَامُوسٌ»، قَالَ الْمَنَاوِيُّ: بَأَنْ يُعَادَ الْمَقْطُوعُ إِلَيْهِ، فَيَتِمَّ سَكَانُ بِهِ، فَيَجْرُهُمَا بِهِ.

(٣) فِي (ص): «بِتَشْدِيدِ الْمَعْجَمَةِ»، بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: «بِكَسْرِ الْمَعْجَمَةِ الْمَشْدُودَةِ».

(٤) فِي هَامِش (ج): «بَشْكُوَالٍ»: بِمُوَحَّدَةٍ مَفْتُوحَةٍ فَشَيْنٌ مَعْجَمَةٌ سَاكِنَةٌ فَكَافٌ مَضْمُومَةٌ فَوَاوٌ فَالْفُ فَلَامٌ، كَذَا قَيَّدَهُ ابْنُ خُلَّكَانَ، وَهُوَ حَافِظُ الْأَنْدَلُسِ خَلْفَ ابْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَيْسَى بْنِ سُلَيْمَانَ.

(٥) زَيْدٌ فِي (ب) وَ(س): «بِهِ».

(٦) فِي هَامِش (ج): «شَرِيكَ»: بِفَتْحِ الْمَعْجَمَةِ، وَفِي «التَّبَصِيرِ»: شَرِيكَ كُنْيَةٍ، وَبِالضَّمِّ: شَرِيكَ بْنُ مَالِكِ بْنِ عَمْرٍو.

(٧) «بِمَعْنَاهُ»: لَيْسَ فِي (م).

(٨) قَوْلُهُ: «حَدَّثَنَا شَرِيكَ» زِيَادَةٌ تَوْضِيحِيَّةٌ مِنَ الْمُصَنِّفِ.

(٩) قَوْلُهُ: «وَلَفِظَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا... قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: فَيَمْنُ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ»، وَثَبَتَ فِي هَامِش (ج).

(١٠) زَيْدٌ فِي (ص) وَ(م): «قَالَ».

لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْتَ»^(١) وظاهر السياق أن^(٢) هذه الزيادة عن أبي هريرة^(٣) موقوفة، ويحتمل أن يكون المراد: أن أبا هريرة وأبا سعيد اتفقا على السياق المرفوع، وزاد أبو هريرة في حديثه هذا القيد، فهو مرفوع أيضاً.

١٢٥١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: «لَا يَمُوتُ لِمُسْلِمٍ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ، فَيَلِجُ النَّارَ إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ) هو ابن المديني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (قَالَ: سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ) محمد بن مسلم ابن شهاب (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: «لَا يَمُوتُ لِمُسْلِمٍ (رجلٌ أو امرأة) ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ، فَيَلِجُ النَّارَ) أي: فيدخلها، وفي «الأيمان والندور» عند المؤلف من رواية مالك، عن الزُّهْرِيَّ: «لا يموت لأحدٍ من المسلمين ثلاثة من الولد تمسه النار» [ج: ٦٦٥٦] (إِلَّا تَحِلَّةَ الْقَسَمِ) بفتح المثناة الفوقية وكسر المهملة وتشديد اللام، و«الْقَسَمِ» بفتح القاف والسين، أي: ما تحل به اليمين، أي: يكفرها، تقول: فعلته تحلة القسم، أي: لم أفعله إلا بقدر ما حللت به يميني، ولم أبالغ، وقال الطَّبِيُّ: هو مثلٌ في القليل المفرط في القلة، والمراد به هنا: تقليل الورد، أو المس، أو قلة زمانه، وقوله: «فيلج» نصب؛ لأن الفعل المضارع يُنصب بعد النفي بـ «أن» مقدرة بعد الفاء، لكن حكى الطَّبِيُّ^(٥)، فيما ذكره عنه جماعة، وأقرّوه عليه، ورأيت في «شرح المشكاة» له منعه عن بعضهم، وذكره ابن فرشتاه في «شرح المشارق» عن الشيخ أكمل الدين معللاً بأن شرط ذلك أن يكون^(٦) ما قبل الفاء وما بعدها سبباً، ولا سببية^(٧) هنا؛ لأنه

(١) قوله: «حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ أَبُو صَالِحٍ ذَكَرَ السَّمَانَ ... أَبُو هُرَيْرَةَ: لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْتَ»، جاء في (ب) و(د): سابقاً بعد قولك: «وصله ابن أبي شيبة بمعناه».

(٢) في (د) و(م): «ظاهرة أن».

(٣) «عن أبي هريرة: سقط من (د)».

(٤) في هامش (ج): قال شيخ الإسلام العسقلاني: «تحلة» مصدر حلل اليمين؛ أي: كفرها، يقال: حللته تحليلاً وتحلة وتحلاً بلا هاء، وهو شاذ.

(٥) في (ص): «العيني»، ولعله تحريف.

(٦) زيد في (د): «بين»، وليس بصحيح.

(٧) في (ص) و(م): «سبب».

ليس موت الأولاد ولا عدمه سبباً لولوج أبيهم النار، وبيان ذلك - كما نبّه عليه صاحب «مصابيح الجامع» - أنك تعمد^(١) إلى الفعل الذي هو غير موجب، فتجعله موجباً، وتدخل عليه «إن» ٣٨٢/٢ الشرطية، وتجعل الفاء وما بعدها من الفعل جواباً، كما تقول في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي﴾ [طه: ٨١] أي: أن تطغوا فيه، فحلول الغضب حاصل، وفي قوله: ما تأتينا فتحدثنا إن ١١٥/٢٥ تأتينا، فالحديث واقع، وهنا إذا قلت: إن يمت لمسلم ثلاثة من الولد، فولوج النار حاصل لم يستقم، قال الطيبي وكذا الشيخ أكمل الدين: فالفاء هنا بمعنى: «الواو» التي للجمع، وتقديره: لا يجتمع لمسلم موت ثلاثة من أولاده وولوجه النار. انتهى. وأجاب ابن الحاجب والدّماميني واللفظ له بأنه^(٢) يجوز النصب بعد الفاء الشبيهة بفاء السببية بعد النفي مثلاً وإن لم تكن السببية حاصلة، كما قالوا في أحد وجهي ما تأتينا فتحدثنا: إن النفي يكون راجعاً في الحقيقة إلى التّحديث^(٣) لا إلى الإتيان، أي: ما يكون منك إتيان يعقبه حديث، وإن حصل مطلق الإتيان، كذلك هنا، أي: لا يكون موت ثلاثة من الولد، يعقبه لولوج النار، فيرجع^(٤) النفي إلى القيد خاصّة، فيحصل المقصود ضرورة أن مسّ النار إن لم يكن يعقب موت الأولاد، وجب دخول الجنة، إذ ليس بين النار والجنة منزلة أخرى في الآخرة، ولم يقيّد الأولاد في هذا الحديث كغيره، بكونهم لم يبلغوا الحنث، وحينئذ فيكون قوله في ما سبق: «لم يبلغوا الحنث»، لا مفهوم له كما مرّ، وزاد في رواية غير الأربعة هنا «قال أبو عبد الله» أي: البخاري، مستشهداً لتقليل مدّة الدّخول: ﴿وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾ [مريم: ٧١] داخلها دخول جواز لا دخول عقاب، يمرّ بها المؤمن وهي خادمة^(٥) وتنهار بغيرهم، روى النسائي والحاكم من حديث جابر مرفوعاً: «الورود: الدّخول، لا يبق بر ولا فاجر إلا دخلها، فتكون على المؤمنين^(٦) برداً وسلاماً»، وقيل: ورودها: الجواز

(١) في هامش (ج): «عمدت للشيء من باب ضرب»، وعمدت إليه: قصدته، «مصباح»، وفي «التبراس»: أنه رأى في بعض الحواشي «عمد» كـ «علّم»، وفي تعليقه على «البخاري»: أنه رأى في حاشية أنه يفتح الميم في الماضي، «باب المرأة تطرح على ظهر المصلي».

(٢) في (م): «و».

(٣) في غير (س): «الحديث»، ولعلّ المثبت هو الصواب.

(٤) في (ب) و (د): «فرجع».

(٥) في غير (د) و (س): «خادمة»، وهو تحريف.

(٦) في (ب) و (س): «المؤمن».

على الصراط، فإنه ممدودٌ عليها، رواه الطبراني وغيره، من طريق بسر^(١) بن سعيد، عن أبي هريرة، ومن طريق كعب الأحبار، وزاد: «يستوون كلُّهم على متنها، ثم ينادي مناد: أمسكي أصحابك ودعي أصحابي، فيخرج المؤمنون نديةً أبدانهم».

وحديث الباب أخرجه مسلم في «الأدب» والنسائي في «التفسير» وابن ماجه في «الجنائز»، وحديث شريك مقدّم على حديث مسلم في رواية أبي ذر.

٧ - باب قول الرجل للمرأة عند القبر: اضيري

(باب قول الرجل للمرأة) شابة أو عجوزاً (عند القبر: اضيري).

١٢٥٢ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِامْرَأَةٍ عِنْدَ قَبْرِ وَهْيٍ تَبْكِي، فَقَالَ: «اتَّقِي اللَّهَ وَاضْطِرِّي».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياس قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجّاج قال: (حَدَّثَنَا ثَابِتٌ) البُناني (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه)، قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِامْرَأَةٍ^(٢) عِنْدَ قَبْرِ وَهْيٍ (وَالْحَالُ أَنَّهَا) تَبْكِي، فَقَالَ لَهَا: (اتَّقِي اللَّهَ) بآلاً تجزعي، فَإِنَّ الْجَزَعَ يَحْبِطُ الْأَجَرَ (وَاضْطِرِّي) فَإِنَّ الصَّبْرَ يَجْزِلُ الْأَجَرَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا يُوفَّى الصَّابِرُونَ أَجْرَهُمْ بِغَيْرِ حِسَابٍ﴾ [الزمر: ١٠] وفيه إشارة إلى أَنَّ عَدَمَ الصَّبْرِ يَنَافِي التَّقْوَى.

وقد أخرجه أيضاً في «الجنائز» [ج: ١٢٨٣]، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي.

٨ - باب غُسلِ المَيِّتِ وَوُضُوئِهِ بِالمَاءِ وَالسَّدْرِ

وَحَنَظْ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه ابْنَا لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ، وَحَمَلَهُ وَصَلَّى وَلَمْ يَتَوَضَّأْ، وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ حَيًّا وَلَا مَيِّتًا، وَقَالَ سَعْدٌ: لَوْ كَانَ نَجِسًا مَا مَسِسْتُهُ، وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ».

(باب غُسلِ المَيِّتِ) وهو فرض كفاية^(٣) (وَوُضُوئِهِ) أي: الميت، وهو سنّة، أو الضمير فيه

(١) في الأصول: «رواه الطبراني وغيره من طريق بسر...» والتصحيح من فتح الباري ومصادر التخریج، والأحاديث عن الطبري في تفسيره (٢٣١/١٨ - ٢٣٤).

(٢) في هامش (ج): قوله: «بامرأة» قال الحافظ في «المقدمة»: لم أعرف اسمها.

(٣) في هامش (ج): ولا يسقط عنا الفرض إلّا بفعلنا وإن شاهدنا الملائكة تغسله؛ لأنّ تعبدنا بفعلنا له بخلاف =

للغاسل لا للميِّت، وكأَنَّهُ انتزع الوضوء من مطلق الغسل؛ لأنَّه منزَّلٌ^(١) على المعهود في^(٢) غسل الجنابة، وقد تَقَرَّرَ عندهم الوضوء فيه (بِالْمَاءِ وَالسُّدْرِ) متعلِّقٌ بالغسل بأنْ يُخْلَطَا ويغسل بهما للتَّنْظِيفِ، فلا يُحَسَّبُ عن الواجب للتَّغْيِيرِ (وَحَنَظَ ابْنُ عُمَرَ) بن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) بالحاء المهملة وتشديد النون (ابْنًا لِسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ) أحد العشرة المبشِّرة بالجنة، المتوفى سنة إحدى وخمسين، واسم ابنه هذا عبد الرحمن، أي: طَيَّبَهُ بالحنوط^(٣)، وهو كلُّ شيء خلطته من الطَّيِّبِ للميِّتِ خاصَّةً (وَحَمَلَهُ وَصَلَّى) عليه (وَلَمْ يَتَوَضَّأْ) ولو كان الميِّت نجسًا لم يطهِّره الماء والسُّدْر، ولا الماء وحده، وَلَمَّا مَسَّهُ ابن عمر، وَلَغَسَلَ مَا مَسَّهُ من أعضائه، وهذا وصله مالكٌ في «الموطأ» عن نافع: أَنَّ عبد الله بن عمر حَنَظَ فذكره (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ممَّا وصله سعيدُ بن منصورٍ بإسنادٍ صحيح: (الْمُسْلِمُ لَا يَنْجُسُ)^(٤) بضمِّ الجيم وفتحها (حَيًّا وَلَا مَيِّتًا) وقد رواه مرفوعًا الدَّارِقُطْنِيُّ والحاكم (وَقَالَ سَعْدٌ) أي: ابن أبي وقَّاصٍ؛ كما أخرج ابن أبي شيبَةَ من طريق عائشة بنت سعدٍ، ولِلأَصِيلِيِّ وأبي الوقت: «وقال سعيدٌ» بزيادة ياءٍ، قال الحافظ ابن حجر: والأوَّلُ أولى؛ كما أخرج ابن أبي شيبَةَ^(٥)، لَمَّا غَسَلَ سعيد بن زيدَ بن عمرو بالعقيق^(٦) وَحَنَظَهُ وَكَفَّنَهُ: (لَوْ كَانَ نَجِسًا مَا مَسِسْتُهُ)^(٧) بكسر الجيم والسَّيْنِ / الأولى من ٣٨٣/٢ «مَسِسْتُهُ» (وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: الْمُؤْمِنُ لَا يَنْجُسُ) هو طرفٌ من حديث أبي هريرة من^(٨) «كتاب الغسل» [ج: ٢٨٣]، في «باب الجنب يمشى في الشُّوق».

= الكفن، ومثله الدفن؛ لأنَّ المقصود منه السَّتر، ولذلك ينبش للغسل دون التَّكفين، والأوجه سقوطه بتغسيل غير المكلفين، والاكتفاء بتغسيل الجن. ش م ر.

(۱) فی (د): «ینزل».

(۲) فی (د) و (م): «من».

(٣) في هامش (ج): «الْحَنُوط» و«الْحَنَاط»؛ مثل: «رَسُول» و«كِتَاب»: طِبْبٌ يُخْلَطُ لِلْمَيْتِ خَاصَّةً، وَكُلُّ مَا يَطْيَبُ بِهِ الْمَيْتُ مِنْ مَسْكٍ وَذَرِيرَةٍ وَصَنْدَلٍ وَعَنْبَرٍ وَكَافُورٍ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَذَرُّ عَلَيْهِ تَطْيِيبًا لَهُ وَتَجْفِيفًا لِرَطوبَتِهِ؛ فَهُوَ حَنُوطٌ. انتهى «مصباح».

(۴) فی هامش (ج): من «باب سمع و کرم»؛ کما فی «القاموس».

(٥) قوله: «وللأصيلي وأبي الوقت: وقال سعيد... كما أخرجه ابن أبي شيبة»، جاء في (ص) و(م) بعد قوله: «ما مسته» الآتي.

(٦) كذا في الأصول وهو موافق لما في «الفتح»، والذي في «المصنف»: «بالبقيع».

(٧) في هامش (ج): من «باب لعب»، وفي لغة من «باب قتل» «مصباح».

(۸) فی غیر (ص) و (م): «فی».

١٢٥٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رضي الله عنها قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حِينَ تُوُفِّيَتْ ابْنَتُهُ فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ - إِنْ رَأَيْتُمْ ذَلِكَ - بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَأُفُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَأُفُورٍ، فَإِذَا فَرَعْتُمْ فَأَذِنِّي»، فَلَمَّا فَرَعْنَا أَذْنَاهُ، فَأَعْطَانَا حَقْوَهُ فَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ»، نَغْنِيهِ إِزَارَهُ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بن أبي أويس (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ أَيُّوبَ السَّخْتِيَانِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) نُسِيبَةُ^(١) بنت كعب (الْأَنْصَارِيَّةِ) وكانت تغسل الميتات رضي الله عنها (قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم حِينَ تُوُفِّيَتْ ابْنَتُهُ) زينب زوج أبي العاص بن الربيع، والدة أمانة كما في «مسلم»، أو أم كلثوم كما في «أبي داود»، قال الحافظ عبد العظيم المنذري: والصَّحِيحُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّ أُمَّ كُلثُومٍ تُوُفِّيَتْ وَالتَّبِيُّ مِنْهُ صلى الله عليه وسلم غَائِبٌ بَيِّدِرٍ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّ الَّتِي تُوُفِّيَتْ وَهُوَ صلى الله عليه وسلم بَيِّدِرٌ^(٢) رَقِيَّةٌ لَا أُمَّ كُلثُومٍ (فَقَالَ) عليه الصلاة والسلام: (اغْسِلْنَهَا) وجوباً مرّةً واحدةً عامّةً لبدنها، أي: بعد إزالة النَجَسِ إِنْ كَانَ، نَعَمْ صَحَّ النَّوَوِيُّ الْاِكْتِفَاءُ لَهَا بِالْوَحْدَةِ^(٣) فِي غَيْرِ غَسْلِ الْمَيِّتِ، أَمَّا فِيهِ فَلَا تَكْفِي^(٤) (ثَلَاثًا) نَدْبًا، فَالْأَمْرُ لِلْجُوبِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى أَصْلِ الْغَسْلِ، وَلِلنَّدَبِ^(٥) بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْإِيْتَارِ، كَمَا قَرَّرَهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ، وَقَالَ الْمَازَرِيُّ: قِيلَ: الْغَسْلُ سُنَّةٌ، وَقِيلَ: وَاجِبٌ، وَسَبَبُ الْخِلَافِ قَوْلُهُ الْآتِي: «إِنْ رَأَيْتُمْ» هَلْ يَرْجِعُ إِلَى الْغَسْلِ أَوْ إِلَى الزِّيَادَةِ فِي الْعَدَدِ؟ وَفِي هَذَا الْأَصْلِ خِلَافٌ فِي الْأَصُولِ، وَهُوَ أَنَّ الْاِسْتِثْنَاءَ أَوْ الشَّرْطَ الْمُعَقَّبَ جَمَلًا هَلْ يَرْجِعُ إِلَى الْجَمِيعِ، أَوْ إِلَى مَا أَخْرَجَهُ الدَّلِيلُ، أَوْ إِلَى الْآخِرِ؟ لَكِنْ قَالَ الْأُبَيُّ: إِنَّ الْقَوْلَ بِالسُّنَنِ^(٦) لَا بَنَ أَبِي زَيْدٍ وَالْأَكْثَرُ، وَالْقَوْلُ بِالْجُوبِ، أَي: عَلَى الْكِفَايَةِ لِلْبَغْدَادِيِّينَ. انْتَهَى. (أَوْ خَمْسًا) فِي رَوَايَةِ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ، عَنْ حَفْصَةَ: «اغْسِلْنَهَا وَتَرَا ثَلَاثًا

(١) فِي هَامِشٍ (ج): «نُسِيبَةُ» بضمّ الثّون وفتح السّين المهملة وسكون المثناة التّحتيّة وبالموحّدة «ح ص»، وَقَالَ النَّوَوِيُّ فِي «شرح مسلم»: بضمّ الثّون، وَقِيلَ: بِفَتْحِهَا.

(٢) زَيْدٌ فِي (د): «غَائِبٌ».

(٣) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «بِوَحْدَةٍ».

(٤) قَوْلُهُ: «فِي غَيْرِ غَسْلِ الْمَيِّتِ، أَمَّا فِيهِ فَلَا تَكْفِي»، مُثَبَّتٌ مِنْ (م).

(٥) فِي (ص) وَ(م): «وَالنَّدَبُ».

(٦) فِي (ص) وَ(م): «بِالسُّنَةِ».

أَوْخَمْسًا» إح: ١٢٦٣ (أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ) وفي رواية أُثُوب عن حفصة في الباب الآتي: «ثلاثًا أو خمسًا أو سبعة» إح: ١٢٥٤ قال في «الفتح»: ولم أر في شيء من الروايات بعد قوله: «سبعة» التعبير بأكثر من ذلك إلا في رواية لأبي داود^(١)، وأمّا سواها فإمّا: «أو»^(٢) سبعة، وإمّا: «أو»^(٣) أكثر من ذلك، فيحتمل تفسير قوله: «أو أكثر من ذلك» بالسَّبع، وبه قال أحمد، فكُره الزيادة على السَّبع، وقال الماوردي^(٤): الزيادة على السَّبع سَرَفٌ. انتهى. وقال أبو حنيفة: لا يزداد على الثلاث (إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ)^(٥) بكسر الكاف؛ لأنّه خطابٌ لمؤنّثة، أي: إن أداكنَّ اجتهداكنَّ إلى ذلك بحسب الحاجة إلى الإنقاء لا التَّشهي، فإن حصل الإنقاء بالثلاث لم يشرع ما فوقها، وإلا زيد وترا حتّى يحصل الإنقاء، وهذا بخلاف طهارة الحيّ، فإنّه لا يزيد على الثلاث، والفرق: أنّ طهارة الحيّ محض تعبّد، وهنا المقصود النّظافة، وقول الحافظ ابن حجر كالطَّيْبِ^(٦)، فيما حكاه عن المظهريّ في^(٧) «شرح المصباح»: و«أو» هنا للترتيب، لا للتخيير. تعقّبه العينيّ بأنّه لم ينقل عن أحدٍ أنّ «أو» تجيء للترتيب، والباء في قوله: (بِمَاءٍ وَسِدْرٍ) متعلّق^(٨) بقوله: «اغسلنها»، ويقوم نحو السّدر كالخطميّ^(٩) مقامه، بل هو أبلغ في التّنظيف، نعم السّدر أولى للنّصّ عليه، ولأنّه أمسك للبدن، وظاهره تكرير الغسلات به إلى أن يحصل الإنقاء، فإذا حصل وجب الغسل بالماء الخالص عن السّدر، ويُسَنُّ ثانية وثالثة كغسل الحيّ (وَاجْعَلْنَ فِي) الغسلة (الْآخِرَةَ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ) أي: في غير المُخْرِمِ للتّطيّب وتقويته للبدن، والشكُّ من الرّاوي أيّ اللفظين قال، والأوّل محمولٌ على الثّاني؛ لأنّه نكرةٌ في سياق الإثبات، فيصدق بكلّ شيءٍ منه (فَإِذَا فَرَغْتَ) من غسلها (فَاذْنَبِي) بمدّ

(١) في هامش (ج): بل ذكرها في «البخاريّ» فيما سيجيء قريبًا في «باب: يُجعل الكافور في آخره».

(٢) «أو»: ليس في (د).

(٣) «أو»: ليس في (د).

(٤) زيد في (د): «إنّما».

(٥) في هامش (ص) و(ج) و(ل): قوله: «إن رأيتنّ ذلك»: قال شيخ الإسلام زكريّا الأنصاريّ: وكان القياس «ذلكنّ».

(٦) في هامش (ج): أي: وكالقاضي البيضاويّ فيما حكاه الشّارح عنه في «شرحه على مسلم».

(٧) «في»: ليس في (د) وفي (م): «عن المظهر وشرح».

(٨) في (د): «يتعلّق».

(٩) في هامش (ج): «الخطميّ» وتفتح: نَبْتُ؛ كذا في «القاموس»، وفي «المصباح»: بكسر الخاء أكثر من الفتح وشدّ

الهمزة وكسر المعجمة/ وتشديد النون الأولى المفتوحة وكسر الثانية، أي: أعلمني (فلما فرغنا) بصيغة الماضي لجماعة المتكلمين، وللأصيلي: «فرغن»^(١) بصيغة الماضي للجمع المؤنث (آذناه) أي: أعلمناه (فأعطانا حقوه) بفتح الحاء المهملة وقد تكرر، وهي لغة هذيل، بعدها قاف ساكنة، أي: إزاره، والحقو في الأصل^(٢): معقد الإزار^(٣)، فسمي به ما يشد على الحقو توسعاً (فقال: أشعرنها إيّاه) ولغير الأربعة: «إيّاها» بقطع همزة «أشعرنها» أي: اجعلنه شعارها، ثوبها الذي يلي جسدها، والصّميم الأول: للغاسلات، والثاني: للميت، والثالث: للحقو (تغني) أم عطية: (إزاره) عَلَيْهِ السَّلَام، وإنما فعل ذلك لينالها بركة ثوبه، وآخره ولم يناولهن إيّاه أولاً؛ ليكون قريب العهد من جسده المكرّم، حتى لا يكون بين انتقاله من جسده إلى جسدها فاصل/، لا سيما مع قرب عهده بعرقه الكريم.

ورواته ما بين مدني وبصري، وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابيّة، والتّحديث، والعنينة، والقول، وأخرجه مسلم في «الجنائز» وكذا أبو داود والترمذي والنسائي.

٩ - باب ما يُستحبُّ أن يُغسلَ وتراً

(باب ما يُستحبُّ أن يُغسلَ) أي: استحباب غسل الميت (وتراً).

١٢٥٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا، فَإِذَا فَرَّغْتُنَّ فَأَذِّنِي»، فَلَمَّا فَرَّغْنَا آذَنَاهُ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ فَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ»، فَقَالَ أَيُّوبُ: وَحَدَّثَنِي حَفْصَةُ بِمِثْلِ حَدِيثِ مُحَمَّدٍ وَكَانَ فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ: «اغْسِلْنَهَا وَتَرًا»، وَكَانَ فِيهِ: «ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا»، وَكَانَ فِيهِ أَنَّهُ قَالَ: «ابْدُؤُوا بِمَيَّامِنِهَا وَبِمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ»، وَكَانَ فِيهِ: أَنَّ أُمَّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: وَمَشَطْنَاهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) وللأصيلي: «محمد بن المثنى» وقال الجياني: يحتمل أن

(١) في هامش (ج): ومقاس «فرغن» أن يقال: «آذنه».

(٢) في هامش (ج): هكذا في «المصباح المنير» وغيره، عكس ما ذكره الزركشي في «التنقيح»؛ كما سيجيء رده في كلام الشارح بعده للذماميني.

(٣) في هامش (ج): «معقد الشيء» مثال: «مجلس»: موضع عقده «مصباح».

يكون محمد بن سلام قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) بن عبد المجيد (الثَّقَفِيُّ) البصريُّ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيَّ (عَنْ مُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) نُسَيْبَةُ الْأَنْصَارِيَّةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ (وَلِلْأَصِيلِيِّ: «النَّبِيُّ» (مِنْ أَشْيَاءِ) وَلَمْ نَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ) زَيْنَبُ أُمِّ أَمَامَةَ (فَقَالَ: اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ) بكسر الكاف، وزاد في الرواية السابقة: «إِنْ رَأَيْتَ ذَلِكَ» (بِمَاءٍ وَسِدْرٍ) مخلوطين، قال ابن المنير: وهو مشعرٌ بأنَّ غسل الميت للتنظيف؛ لأنَّ الماء المضاف لا يُطَهَّرُ به. انتهى. نعم يحتمل ألا يتغيَّرُ^(١) وصف الماء بالسدر، بأن يمعك بالسدر، ثم يغسل بالماء في كلِّ مرَّةٍ، فإنَّ لفظ الحديث لا يأبى ذلك (وَاجْعَلْنَ فِي) الغسلة (الْآخِرَةَ كَأَوَّلًا) وفي السابقة [ج: ١٢٥٣]: «كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ» على الشكِّ، وجزم هنا بالشكِّ الأوَّل (فَإِذَا فَرَعْتُنَّ) من غسلها (فَإِذْنِي) بالمدِّ وكسر الدال: أعلمني (فَلَمَّا فَرَعْنَا آذَنَاهُ) أعلمناه (فَأَلْقَى إِلَيْنَا حِقْوَهُ) بفتح الحاء وكسرها، أي: إزاره (فَقَالَ: أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ) بقطع همزة «أشعرناها» أي: اجعلنه يلي^(٢) جسدها (فَقَالَ) بالفاء، وللأصيلي: «وقال» (أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِيَّ بالإسناد السابق: (وَحَدَّثَنِي حَفْصَةُ) بنت سيرين (بِمِثْلِ حَدِيثِ) أخيها (مُحَمَّدٍ) أي: ابن سيرين (وَكَانَ فِي حَدِيثِ حَفْصَةَ: اغْسِلْنَهَا وَتَرَا) لأنَّ الله وترٌ يحبُّ الوتر، وهذا موضع الترجمة كما لا يخفى (وَكَانَ فِيهِ) أيضًا (ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا) فزاد هذه الأخيرة ولم يقل: «أو أكثر من ذلك» إذ لم يجتمعا^(٣) إلا عند أبي داود كما مرَّ [ج: ١٢٥٣] (وَكَانَ فِيهِ) أيضًا (أَنَّهُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (قَالَ): (ابْدُؤُوا) بجمع المذكر^(٤) تغليبًا للذكور؛ لأنَّهِنَّ كُنَّ محتاجاتٍ إلى معاونة الرِّجال في حمل الماء إليهنَّ وغيره، أو باعتبار الأشخاص، أو النَّاسِ، ولأبي ذر عن الكُشْمِيْنِيَّ^(٥) (٥): «ابدأن» (بِمِيَامِنَهَا) جمع: ميمنة؛ لأنَّه عَلَيْهِ السَّلَامُ كان يحبُّ التَّيَامُنَ^(٦) في شأنه كلَّه (و) ابدأن أيضًا (بِمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ) زاد أبو ذر: (١١٦/٢) «منها» (وَكَانَ فِيهِ) أيضًا: (أَنَّ أُمَّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: وَمَشَطْنَاهَا) (٧) بالتَّخْفِيفِ، أي: سرَّحنا شعرها

(١) في هامش (ل) من نسخة: «يُغَيَّرُ».

(٢) في (د): «على».

(٣) في هامش (ج): بل اجتمعا أيضًا عند البخاري في «باب: يجعل الكافور في آخره»؛ كما سيجيء.

(٤) في غير (د) و(س): «الذكر».

(٥) في (م): «وللكُشْمِيْنِيَّ».

(٦) في (د): «التَّيْمُنُ».

(٧) في هامش (ج): «مشط»: من «بابي قتل وضرب» «مصباح».

(ثَلَاثَةُ قُرُونٍ) أي^(١): ثلاثة^(٢) ضفائر بعد أن خللناها^(٣) بالمشط، وفي رواية: «فضفرنا»^(٤) ناصيتها وقرنها ثلاثة قرون، وألقيناها خلفها» وهذا مذهب الشافعية وأحمد، وقال الحنفية: يجعل ضفيران على صدرها.

١٠ - بَابُ يُبْدَأُ بِمَيَّامِنِ الْمَيِّتِ

هذا (بَابُ) بالتَّنوين: (يُبْدَأُ) بضمَّ أوله وفتح ثالته مبنياً للمفعول (بِمَيَّامِنِ الْمَيِّتِ) عند غسله، تفاؤلاً أن يكون من أصحاب اليمين.

١٢٥٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي غَسْلِ ابْنَتِهِ: «ابْدَأْ بِمَيَّامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) ابن عُلَيَّةَ^(٥) قال: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) الحذاء (عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ) أخت محمدٍ (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: قَالَ لَنَا (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) فِي غَسْلِ ابْنَتِهِ زَيْنَب: (ابْدَأْ) بجمع المؤنث (بِمَيَّامِنِهَا) أي: بالأيمن من كلِّ بدنها في الغسلات التي لا وضوء فيها (وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنْهَا) أي: في الغسلة المتصلة بالوضوء، وهو يردُّ على أبي قلابة حيث قال: يبدأ بالرأس ثمَّ باللحية.

١١ - بَابُ مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنَ الْمَيِّتِ

(بَابُ) استحباب البداءة بغسل (مَوَاضِعِ الْوُضُوءِ مِنَ الْمَيِّتِ).

١٢٥٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى، حَدَّثَنَا وَكَيْعٌ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَّاءِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا غَسَلْنَا بِنْتَ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَنَا وَنَحْنُ نَغْسِلُهَا: «ابْدُؤُوا بِمَيَّامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ».

(١) في (م): «أو».

(٢) في (ص) و(م): «بثلاثة».

(٣) في (د): «خللناها».

(٤) في هامش (ج): بالصَّاد المعجمة السَّاقطة. وفيه أيضاً: «فضفرنا»: من «باب ضرب».

(٥) في هامش (ج): بضمَّ نون «ابن» وإثبات ألفه؛ كما مرَّ في «ابن بُحَيَّة».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى) بن عبدربه السَّخْتِيَانِيُّ البلخي، المشهور بخت^(١)، قال: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) هو ابن الجَرَّاح^(٢) (عَنْ سُفْيَانَ) الثَّوْرِيِّ (عَنْ خَالِدِ الْحَدَّاءِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) نسيبة الأنصاريَّة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)^(٣) (قَالَتْ: لَمَّا غَسَلْنَا) زينب (بِنْتَ) النَّبِيِّ ﷺ قَالَ لَنَا وَنَحْنُ نَغْسِلُهَا: ابْدُؤُوا) ذكره باعتبار الأشخاص أو لغير ذلك، كما مرَّ قريباً [ج: ١٢٥٤] وللكُشْمِينِيَّ: «ابدأن» وهو الوجه^(٥)؛ لأنه خطاب للنسوة (بِمَيَامِنِهَا وَمَوَاضِعِ الْوُضُوءِ) زاد أبو ذَرٍّ: «منها» أي: من الابنة، والبداءة بالميامن ومواضع الوضوء ممَّا زادته حفصة في روايتها عن أمِّ عطية على^(٦) أخيها محمَّد، والحكمة في أمره ﷺ بالوضوء: تجديد أثر سيماء^{٣٨٥/٢} المؤمنين في ظهور أثر الغرة والتَّحجِيل، ومذهب الحنفيَّة كالشَّافعيَّة سنيَّة الوضوء للميِّت، لكن قال الحنفيَّة: لا يضمن ولا يستنشق لتعذر إخراج الماء من الفم والأنف.

١٢ - بَابُ هَلْ تُكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي إِزَارِ الرَّجُلِ

هذا (باب) بالتَّوْنين: (هَلْ تُكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي إِزَارِ الرَّجُلِ؟) نعم تُكْفَنُ فيه، ودعوى الخصوصية في ذلك بالشارع ﷺ غير مسلمة، فهو للتَّشريع.

١٢٥٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمَادٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: تُوُفِّيَتْ بِنْتُ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ لَنَا: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ، فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذِنِّي»، فَأَذَنَاهُ فَتَنَزَّعَ مِنْ حَقْوِهِ إِزَارَهُ وَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ حَمَادٍ) العنبريُّ البصريُّ قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ عَوْنٍ) عبد الله البصريُّ (عَنْ مُحَمَّدٍ) هو^(٧) ابن سيرين (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) نسيبة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ) ولأبي ذَرٍّ:

(١) في هامش (ج): «حَتَّ»: بفتح الخاء وتشديد المثناة الفوقية.

(٢) «هو ابن الجَرَّاح»: سقط من (ص) و(م). وألحق في هامش (ج).

(٣) «أنها»: مثبت من (ب) و(س).

(٤) في (ب) و(س): «ابنة».

(٥) في (ب) و(س): «أوجه».

(٦) في (ب) و(س): «عن».

(٧) «هو»: مثبت من (ص) و(م).

«قال»: «تُوفِّيَتْ بِنْتُ النَّبِيِّ (ولأبي ذرّ وابن عساكر: «ابنة النبي» بالالف^(١)) في الأول، وللأصيلي: «بنت رسول الله» (مبني الله عليه السلام، فقال لنا: اغسلناها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتن ذلك (فإذا فرغتن) من غسلها (فأذنتني) أعلمنني، اجتمع ثلاث نونات: لام الفعل، ونون النسوة، ونون الوقاية، فأدغمت الأولى في الثانية (فأذناها): أعلمناه^(٢) (فتزع من حقوه) معقد الإزار منه (إزاره) واستعمال الحقو هنا على الحقيقة، وفي السابق على المجاز، وقول الزركشي^(٣): / إن هذا مجاز، والسابق حقيقة وهم؛ لأنه في أصل الوضع لمعقد الإزار من الجسد، إلا أن يدعي أن استعماله في الإزار صار حقيقة عرفية (وقال: أشعرناها) بقطع الهمزة (إيائه) أي: اجعلنه ممّا يلي جسدها، والدثار ما فوقه.

١٣ - بَابُ يُجْعَلُ الْكَافُورُ فِي آخِرِهِ

هذا (باب) بالتنوين: (يُجْعَلُ الْكَافُورُ) ولغير أبي ذرّ: «يجعل» بفتح أوله «الكافور» نصب (في آخره) أي: آخر الغسل.

١٢٥٨ - ١٢٥٩ - حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: تُوفِّيَتْ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ، فَخَرَجَ، فَقَالَ: «اغسلناها ثلاثاً أو خمساً أو أكثر من ذلك إن رأيتن بماء وسدر، واجعلن في الآخرة كافوراً أو شيئاً من كافور، فإذا فرغتن فأذنتني»، قالت: فلما فرغنا أذناها، فالتقى إلينا حقوه فقال: «أشعرناها إيائه». وعن أيوب، عن حفصة، عن أم عطية رضي الله عنها بنحوه، وقالت: إنه قال: «اغسلناها ثلاثاً أو خمساً أو سبعا أو أكثر من ذلك إن رأيتن»، قالت حفصة: قالت أم عطية: وجعلنا رأسها ثلاثة قرون.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا حَامِدُ بْنُ عُمَرَ) بضم العين، ابن حفص الثقفي البكرائي^(٤) البصري،

(١) في (ص) و(م): «بالف».

(٢) في هامش (ج): فلما فرغنا؛ أذناها.

(٣) في هامش (ج): كذا قاله الدماميني.

(٤) في هامش (ج): «البكرائي» بفتح الباء وسكون الكاف بعدها الراء وفي آخرها الواو، هذه النسبة إلى أبي بكر

نُفيع بن الحارث الثقفي، والمشهور بهذه النسبة جماعة؛ منهم: أبو عبد الرحمن حامد بن عمر بن عبيد الله ابن

أبي بكر الثقفي البكرائي، من أهل البصرة، كان على قضاء كerman، قال ابن الأثير: نسب إلى جدّه «أبو بكر»

على غير قياس؛ خوفاً من اللبس بالبكري. انتهى «ترتيب».

قاضي كرمان^(١) قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيَّ (عَنْ مُحَمَّدٍ) هُوَ ابْنُ سِيرِينَ (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) الْأَنْصَارِيَّةِ (قَالَتْ: تُوَفِّيتُ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ ﷺ) هِيَ زَيْنَبُ عَلَى الْمَشْهُورِ كَمَا مَرَّ [ج: ١٢٥٣] (فَخَرَجَ، فَقَالَ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ فَقَالَ» أَي: لَأُمِّ عَطِيَّةَ وَمِنْ مَعَهَا مِنَ النَّسْوَةِ: (أَغْسَلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ) ذَلِكَ، فَوَضَّ ذَلِكَ لَأَرَائِهِنَّ^(٢)، بِحَسَبِ الْمَصْلَحَةِ وَالْحَاجَةِ، لَا بِحَسَبِ التَّشْهِي، فَإِنَّ ذَلِكَ زِيَادَةٌ غَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَيْهَا، فَهُوَ مِنْ قَبِيلِ الْإِسْرَافِ؛ كَمَا فِي مَاءِ الطَّهَارَةِ (بِمَاءٍ وَسِدْرٍ) يَتَعَلَّقُ بِ«أَغْسَلْنَهَا» (وَأَجْعَلْنَ فِي) الْغَسْلَةِ (الْآخِرَةَ كَافُورًا) بَأَنْ يُجْعَلَ فِي مَاءٍ، وَيُصَبَّ عَلَى الْمَيِّتِ فِي آخِرِ غَسْلِهِ^(٣)، هَذَا ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، وَقِيلَ: إِذَا كَمَلَ^(٤) غَسْلُهُ طُيِّبَ بِالْكَافُورِ قَبْلَ التَّكْفِينِ، وَيُكْرَهُ تَرْكُهُ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي «الْأَمِّ»، وَلَيْكِنْ بَحِثْ لَا يَفْحَشُ التَّغْيِيرُ بِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ صَلْبًا، وَالْحِكْمَةُ فِيهِ: التَّطْيِيبُ لِلْمَصْلُوحِينَ وَالْمَلَائِكَةِ، وَتَقْوِيَةُ الْبَدَنِ وَدَفْعُهُ الْهَوَامَّ، وَرَدْعُ مَا يَتَحَلَّلُ^(٥) مِنَ الْفَضَلَاتِ، وَمَنْعُ إِسْرَاعِ الْفَسَادِ إِلَى الْمَيِّتِ لَشِدَّةِ بَرْدِهِ، وَمَنْ ثَمَّ جَعَلَ فِي الْآخِرَةِ إِذْ لَوْ كَانَ فِي غَيْرِهَا لِأَذْهَبَهُ الْمَاءُ، وَقَوْلُهُ: (أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ) شَكٌّ مِنَ الرَّأْيِ أَيْ اللَّفْظَيْنِ قَالَهُ^(٦) عَلَيْهِ السَّلَامُ؟ وَهَلْ يَقُومُ غَيْرُ الْكَافُورِ كَالْمَسْكِ مَقَامَ الْكَافُورِ^(٧) عِنْدَ عَدَمِهِ أَمْ لَا؟ نَعَمْ أَجَاوَزَهُ أَكْثَرُهُمْ، وَأَمَرَ بِهِ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ فِي حَنُوطِهِ، وَقَالَ: هُوَ مِنْ فَضْلِ حَنُوطِ النَّبِيِّ ﷺ (فَإِذَا فَرَّغْتُنَّ) مِنْ غَسْلِهَا (فَإِذْنِي) أَعْلَمْنِي (قَالَتْ) أُمُّ عَطِيَّةَ: (فَلَمَّا فَرَّغْنَا أَذْنَاهُ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ) بَفَتْحِ الْحَاءِ وَتُكْسَرُ: إِزَارُهُ (فَقَالَ: أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ) أَجْعَلْنَاهُ مَلَاصِقًا لِبَشَرَتِهَا. (و) بِالْإِسْنَادِ السَّابِقِ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيَّ (عَنْ حَفْصَةَ) بِنْتِ سِيرِينَ (عَنْ

(١) فِي هَامِش (ج): «قَاضِي كَرْمَانَ» قَالَ الشُّيُوطِيُّ فِي «التَّوْشِيحِ»: إِنَّ ابْنَ السَّمْعَانِيَّ صَحَّحَ فَتْحَ الْكَافِ، وَجَزَمَ بِهِ أَبُو عُبَيْدَةَ الْبَكْرِيُّ وَالْجَوَالِيقِيُّ، قَالَ الْعَيْنِيُّ: وَقَدْ ضُبِطَ بِالْوَجْهِينِ، لَكِنَّ الَّذِي ذَكَرَهُ الْكِرْمَانِيُّ هُوَ الْأَصُوبُ؛ لِأَنَّهُ ادَّعَى اتِّفَاقَ أَهْلِ بَلَدِهِ عَلَى الْكُسْرِ، وَلَا يَنْبَغِي عَلَى الْفَتْحِ وَلَا عَلَى الْكُسْرِ حُكْمٌ.

(٢) فِي (د): «لِرَائِهِنَّ».

(٣) فِي (د): «غَسْلَةً»، وَكَذَا فِي الْفَتْحِ.

(٤) فِي هَامِش (ج): «الْكَمَالُ»: التَّمَامُ، كَمُلَ؛ كَ «بَصُرَ وَكُرُمَ وَعَلِمَ» كَمَا لَا وَكَمُولًا، فَهُوَ كَامِلٌ وَكَمِيلٌ وَكَامِلٌ وَمَكْمَلٌ، وَأَكْمَلَهُ وَاسْتَكْمَلَهُ وَكَمَّلَهُ: أَتَمَّهُ وَجَمَّلَهُ. انْتَهَى «قَامُوسٌ».

(٥) فِي (م): «يَتَخَلَّلُ».

(٦) فِي (ب) وَ(س): «قَالَ».

(٧) فِي (ب) وَ(د) وَ(س): «كَالْمَسْكِ مَقَامَهُ عِنْدَ».

أُمُّ عَطِيَّةَ) الأنصاريَّة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَي: بنحو الحديث الأوَّل (وَقَالَتْ) بالواو، وللأصيلي: «قَالَتْ»: (إِنَّهُ قَالَ: اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ سَبْعًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ^(١) إِنْ رَأَيْتُنَّ) ذَلِكَ (قَالَتْ حَفْصَةُ: قَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: وَجَعَلْنَا رَأْسَهَا) أَي: شعر رأسها، فهو من مجاز المجاورة (ثَلَاثَةَ قُرُونٍ) أَي: ضفائر، فإن قلت^(٢): ما وجه إدخال هذه الترجمة المتعلقة^(٣) بالغسل، بين ترجمتين متعلقتين بالكفن؟ أجب بأنَّ العرف تقديم ما يحتاج إليه الميِّت قبل الشروع في غسله، أو قبل الفراغ منه، ومن جملة ذلك الحنوط.

١٤ - بَابُ نَقْضِ شَعْرِ الْمَرْأَةِ، وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: لَا بَأْسَ أَنْ يُنْقَضَ شَعْرُ الْمَيِّتِ

(بَابُ نَقْضِ شَعْرِ) رَأْسِ (الْمَرْأَةِ) الميتة عند الغسل، والتقييد بالمرأة كأنه جرى على الغالب، وإلا فظاهر أنَّ الرَّجُلَ إذا كان له شعرٌ طويلٌ كذلك / (وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ) مُحَمَّدٌ، مِمَّا وصله / سعيد بن منصور، من طريق أيوب عنه: (لَا بَأْسَ أَنْ) ولأبي الوقت في غير «اليونينية»^(٤) «بأن» (يُنْقَضُ شَعْرُ الْمَيِّتِ) ذكرًا كان أو أنثى، ولابن عساكر وأبي ذر: «شعر المرأة».

١٢٦٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَيُّوبُ وَسَمِعْتُ حَفْصَةَ بِنْتَ سِيرِينَ قَالَتْ: حَدَّثَنَا أُمُّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّهُنَّ جَعَلْنَ رَأْسَ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ نَقَضْنَهُ، ثُمَّ غَسَلْنَهُ، ثُمَّ جَعَلْنَهُ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ) غير منسوب، وقال ابن شُبَّويه عن القُرْبَرِيِّ: هو أحمد^(٥) بن صالح قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهَبٍ) المصري، ولأبي ذرٍّ والأصيلي: «حَدَّثَنَا ابن وهب» قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (قَالَ أَيُّوبُ) بن أبي تميم السَّخْتِيَانِيُّ: (وَسَمِعْتُ حَفْصَةَ بِنْتَ سِيرِينَ) أَي: قال أيوب: سمعت... كذا، وسمعت حفصة، فالعطف على

(١) في هامش (ج): فيه الجمع بين قوله: «سبعًا» وبين قوله: «أو أكثر من ذلك»، وقد تقدّم عن «الفتح»: أنه لم يره في شيء من الروايات إلا لأبي داود؛ كما تقدّم.

(٢) في (د): «فإن قال قائل». وفي هامش (ج): قوله: «فإن قلت... إلى آخره» قيل: محلُّ هذا السؤال والجواب عنه إنما هو في الباب السابق؛ أعني: «باب هل تكفن المرأة؟»، وأقول: هو سهو، بل الصواب وضْعُهُ هنا لا ثم، فليتاَمَل.

(٣) في (م): «المعلقة».

(٤) في (ص): «لغير أبي ذرٍّ في «اليونينية»، وفي غير اليونينية»: سقط من (م).

(٥) «أحمد»: ليس في (د).

مَقْدَرٍ (قَالَتْ: حَدَّثَنَا أُمُّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنْتَهَنَ) هِيَ وَمِنْ مَعَهَا مِنَ النِّسَاءِ اللَّوَاتِي ^(١) بِأَشْرَنِ غَسَلِ بِنْتِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (جَعَلْنَ رَأْسَ) أَي: شَعْرَ رَأْسٍ (بِنْتٍ) وَلَأَبِي الْوَقْتِ: «ابْنَةُ» (رَسُولِ اللَّهِ) وَلَأَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ: «النَّبِيُّ» (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ) أَي: ضِفَائِرُ، وَكَأَنَّ سَائِلًا قَالَ: كَيْفَ جَعَلَنَّهُ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ؟ فَقَالَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ: (نَقَضْنَهُ) أَي: شَعْرَ رَأْسِهَا، لِأَجْلِ إِيصَالِ الْمَاءِ إِلَى أَصُولِهِ، وَتَنْظِيفِهِ مِنَ الْأَوْسَاحِ (ثُمَّ غَسَلْنَهُ) أَي: الشَّعْرَ (ثُمَّ جَعَلْنَهُ) بَعْدَ الْغَسْلِ (ثَلَاثَةَ قُرُونٍ) لِيَنْضَمَّ وَيَجْتَمِعَ وَلَا يَنْتَشِرَ.

١٥ - بَابُ كَيْفَ الْإِشْعَارُ لِلْمَيِّتِ

وَقَالَ الْحَسَنُ: الْخِرْقَةُ الْخَامِسَةُ يَشُدُّ بِهَا الْفَخِذَيْنِ وَالْوَرَكَيْنِ تَحْتَ الدَّرْعِ.

هَذَا (بَابٌ) بِالتَّنْوِينِ (كَيْفَ الْإِشْعَارُ لِلْمَيِّتِ؟) وَالشُّعَارُ: مَا يَلْبِي الْجَسَدَ، وَالذُّثَارُ: مَا فَوْقَهُ (وَقَالَ الْحَسَنُ) الْبَصْرِيُّ، مِمَّا وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ نَحْوَهُ، كَمَا قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: (الْخِرْقَةُ الْخَامِسَةُ) مِنْ أَكْفَانِ الْمَرْأَةِ الْخَمْسَةِ (يَشُدُّ) الْغَاسِلُ، وَفِي «الْيُونَيْيَّةِ» بِالْفَوْقِيَّةِ (بِهَا الْفَخِذَيْنِ وَالْوَرَكَيْنِ) بِنَصْبِهِمَا عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَالْفَاعِلُ: الضَّمِيرُ فِي «يَشُدُّ» الْمَقْدَرُ بِالْغَاسِلِ، وَلِلْأَصِيلِيِّ وَأَبِي الْوَقْتِ: «يَشُدُّ» بَضْمٌ أَوَّلُهُ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ «الْفَخِذَانِ وَالْوَرَكَانِ» بِرَفْعِهِمَا: مَفْعُولَانِ، نَابَا عَنْ الْفَاعِلِ (تَحْتَ الدَّرْعِ) بِكَسْرِ الدَّالِ، وَهُوَ الْقَمِيصُ.

١٢٦١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ أَنَّ أَيُّوبَ أَخْبَرَهُ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ سِيرِينَ يَقُولُ: جَاءَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ مِنَ اللَّاتِي بَايَعْنَ، قَدِمَتِ الْبَصْرَةَ، تُبَادِرُ ابْنًا لَهَا، فَلَمْ تُدْرِكْهُ، فَحَدَّثَنَا قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا، فَإِذَا فَرَّغْتُنَّ فَأَذِنِّي»، قَالَتْ: فَلَمَّا فَرَّغْنَا أَلْقَى إِلَيْنَا حِفْوَهُ فَقَالَ: «أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ»، وَلَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا أَذْرِي أَيُّ بَنَاتِهِ، وَزَعَمَ أَنَّ الْإِشْعَارَ الْفُفْنَهَا فِيهِ، وَكَذَلِكَ كَانَ ابْنُ سِيرِينَ يَأْمُرُ بِالْمَرْأَةِ أَنْ تُشَعَّرَ وَلَا تُؤَزَّرَ.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ) غَيْرُ مَنْسُوبٍ، وَابْنُ شُبُوَيْهٍ عَنِ الْفَرَبُرِيِّ: أَحْمَدُ بْنُ صَالِحٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ» قَالَ: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عَبْدُ الْمَلِكِ (أَنَّ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيَّ (أَخْبَرَهُ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ سِيرِينَ) مُحَمَّدًا (يَقُولُ: جَاءَتْ أُمُّ

(١) فِي (د): «الَّتَاتِي».

عَطِيَّةٌ ^(١)، امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ) برفع «امرأة» عطف بيان (مِنَ اللَّاتِي بَايَعَنَ) زاد في رواية أبي ذرٍّ والوقت وابن عساكر في نسخة: «النَّبِيِّ ﷺ» (قَدِمَتِ الْبَصْرَةَ) بدلٌ من: جاءت، حال كونها (تُبَادِرُ ابْنًا لَهَا) أي: تسارع المجيء لأجله (فَلَمْ تُدْرِكْهُ) إمَّا لأنه مات، أو خرج من البصرة (فَحَدَّثْتُنَا) أي: أم عطية (قَالَتْ: دَخَلَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ) ولأبي ذرٍّ: «(رسول الله) (ﷺ)» (وَنَحْنُ نَغْسِلُ ابْنَتَهُ، فَقَالَ: اغْسِلْنَهَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ) الجار يتعلّق بـ «اغسلنها» (وَاجْعَلْنَ فِي) الغسلة (الْآخِرَةَ كَأَفْوَرًا، فَإِذَا فَرَعْتُنَّ فَأَذِنِّي، قَالَتْ) أي: أم عطية: (فَلَمَّا فَرَعْنَا أَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ) بفتح الحاء وقد تُكسر: إزاره (فَقَالَ: أَشْعِرْنَهَا إِيَّاهُ) بقطع همزة «أشعرنها» أي: اجعلنه شعارًا لها، قال أيوب: (وَلَمْ يَزِدْ) أي: ابن سيرين، وللأصيلي: «(ولم تزد) بالمشناة الفوقية، أي: أم عطية (على ذلك) بخلاف حفصة أخته، فإنّها زادت في روايتها عن أم عطية أشياء، منها البداءة بميامنها ومواضع الوضوء، قال أيوب: (وَلَا أَذْرِي أَيُّ بَنَاتِهِ) ^(٢) عَلَى الْوَضْعَةِ وَالْمَرْءِ/ كانت المغسولة، فـ «أي» مبتدأ محذوف الخبر، ولا ينافي هذا ^(٣) تسمية الآخر لها بزينب؛ لأنه علم ما لم يعلمه أيوب (وَزَعَمَ) أي: أيوب (أَنَّ الْإِشْعَارَ) في قوله في الحديث: «أشعرنها» معناه: (الْفُقْنَهَا فِيهِ) ^(٤) قال أيوب: (وَكَذَلِكَ كَانَ ابْنُ سِيرِينَ) محمّد، وكان أعلم التابعين بعلم الموتى (يَأْمُرُ بِالْمَرْأَةِ أَنْ تُشْعَرَ) بضمّ أوله وفتح ثالته مبنياً للمفعول، أي: تُكَلَّفُ (وَلَا تُؤَزَّرَ) بضمّ التاء وسكون الهمزة وفتح الزاي ^(٥) مبنياً للمفعول أيضاً، أي: لا يجعل الشعار عليها مثل الإزار؛ لأنّ الإزار لا يعمّ البدن بخلاف الشعار، ولأبي ذرٍّ: «(وَلَا تَأَزَّرَ)» ^(٦) بفتح المشناة والهمزة وتشديد الزاي من التأزّر.

١٦ - بَابُ يُجْعَلُ شَعْرُ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ

هذا (بابٌ) بالتّونين: (يُجْعَلُ) بضمّ أوله مبنياً للمفعول، ولغير الأربعة: «(هل يجعل)» (شَعْرُ) رأس (الْمَرْأَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ) أي: ضفائر.

(١) في (ص): «هذه».

(٢) في هامش (ج): معناه: لفّه لفّاً، من «باب قتل» «مصباح».

(٣) في (ب) و(س): «الراء».

(٤) في (ص): «تأزّر»، وليس بصحيح.

١٢٦٢ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أُمِّ الْهَذِيلِ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: ضَفَرْنَا شَعَرَ بِنْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، تَغْنِي ثَلَاثَةَ قُرُونٍ، وَقَالَ وَكِيعٌ: قَالَ سُفْيَانُ: نَاصِيَتُهَا وَقَرْنَيْهَا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ) بفتح القاف وكسر الموحدة، ابن عقبة السوائي العامري الكوفي قال: (حَدَّثَنَا/ سُفْيَانُ) الثوري (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن حسان (عَنْ أُمِّ الْهَذِيلِ) بضم الهاء ٣٨٧/٢ وفتح الدال المعجمة، حفصة بنت سيرين (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا)، قَالَتْ: ضَفَرْنَا^(١) بضادٍ معجمة ساقطة خفيفة الفاء (شَعَرَ) رأس (بِنْتِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) زينب، أي: نسجناه عريضاً (تَغْنِي) أُمُّ عَطِيَّةَ: (ثَلَاثَةَ قُرُونٍ) أي: ذوائب^(٢) (وَقَالَ) بالواو، وللأصيلي: «قال» (وَكَيْعٌ: قَالَ سُفْيَانُ) الثوري، وللأربعة: «عن سفیان» أي: بهذا الإسناد السابق: (نَاصِيَتُهَا) ذؤابة^(٣) (وَقَرْنَيْهَا) أي: جانبي^(٤) رأسها ذؤابتين، زاد الإسماعيلي: «ثم ألقيناه خلفها»، وفيه: ضفر شعر الميِّت خلافاً لمن منعه، فقال ابن القاسم: لا أعرف الضفر، أي: لم يعرف فعل أُمُّ عَطِيَّةَ حَتَّى يكون سنّةً، بل يُلَفُّ، وعن الحنفية: يُرْسَل خلفها وعلى وجهها مفرقاً، قالوا: وهذا قول صحابي، والشافعي لا يرى قوله حجةً، وكذا فعله، وأُمُّ عَطِيَّةَ أخبرت بذلك عن فعلهنّ، ولم تخبر به عن النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وأُجِيبَ بَأَنَّ الْأَصْلَ أَلَّا يُفْعَلَ بِالْمَيِّتِ^(٥) شيءٌ من القُرْبِ إِلَّا بِإِذْنِ مِنَ الشَّارِعِ، وقال النووي: الظاهر اطلاعه عَلَيْهِ السَّلَام على ذلك، وتقريره له. انتهى. وهو عجيبٌ ففي «صحيح ابن حبان»: أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَرَ بِذَلِكَ، ولفظه: «واجعلن لها^(٦) ثلاثة قرون» وترجم عليه ذكر البيان^(٧) بَأَنَّ أُمَّ عَطِيَّةَ إِنَّمَا مَشَطَتْ قُرُونَهَا بِأَمْرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لا من تلقاء نفسها.

(١) في هامش (ج): من «باب ضرب»؛ كما في «المصباح».

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «ذوائب» - بالمعجمة - جمع: «ذؤابة»؛ بالضم؛ وهي كما في «القاموس»: النَّاصِيَةُ أو منبتها من الرَّأْسِ، قال: والأصل: «ذائبٌ»، لكنهم استثقلوا وقوع ألف الجمع بين همزتين. انتهى من خط «عجمي». وزاد في هامش (ج): وفي «النهاية»: «الذؤابة: الشعر المضاف من شعر الرأس».

(٣) في غير (د) و(س): «ذؤابها».

(٤) في (د): «جوانب».

(٥) في (ص) و(م): «في الميِّت».

(٦) «لها»: ليس في (د).

(٧) في هامش (ج) و(ص): قوله: وترجم عليه ذكر البيان؛ هذا لفظ ما ترجم به ابن حبان، كما يؤخذ من «الفتح»، وعبارته: وقال ابن حبان في «صحيحه»: ذكر البيان بَأَنَّ أُمَّ عَطِيَّةَ إِنَّمَا مَشَطَتْ.. إلى آخره.

١٧ - بَابُ يُلْقَى شَعْرُ الْمَرْأَةِ خَلْفَهَا

هذا (باب) بالتَّنوين: (يُلْقَى شَعْرُ الْمَرْأَةِ خَلْفَهَا) وفي رواية الأصيلي وأبي الوقت: «يُجَعَل» وزاد الحموي: «ثلاثة قرون».

١٢٦٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصَةُ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رضي الله عنها قَالَتْ: تُوَفِّيْتُ إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَأَتَانَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا بِالسُّدْرِ وَتِرَا ثَلَاثًا أَوْ خَمْسًا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ، وَاجْعَلْنَ فِي الْآخِرَةِ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ، فَإِذَا فَرَعْتُنَّ؛ فَأَذِنِّي»، فَلَمَّا فَرَعْنَا أَذْنَاهُ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ، فَضَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ وَأَلْقَيْنَاهَا خَلْفَهَا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ)^(١) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) بكسر العين (عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ) بالصَّرف وعدمه الأزدي البصري (قَالَ: حَدَّثَنَا حَفْصَةُ) بنت سيرين (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) نُسِيبَةُ^(٢) رضي الله عنها قَالَتْ: تُوَفِّيْتُ^(٣) إِحْدَى بَنَاتِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم زَيْنَب أَوْ أُمِّ كَلثُومٍ، والأوَّل هو المشهور (فَأَتَانَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: «اغْسِلْنَهَا بِالسُّدْرِ» والماء (وَتِرَا ثَلَاثًا، أَوْ خَمْسًا، أَوْ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ إِنْ رَأَيْتُنَّ ذَلِكَ) بحسب الحاجة (وَاجْعَلْنَ فِي) الغسلة (الْآخِرَةِ/ كَافُورًا أَوْ شَيْئًا مِنْ كَافُورٍ) بالشَّكِّ من الراوي (فَإِذَا فَرَعْتُنَّ) من غسلها (فَأَذِنِّي) بالمدِّ وكسر الذَّال وتشديد النُّون، أي: أعلمني (فَلَمَّا فَرَعْنَا؛ أَذْنَاهُ، فَأَلْقَى إِلَيْنَا حَقْوَهُ) بفتح الحاء المهملة وكسرهما^(٤) (فَضَفَرْنَا شَعْرَهَا ثَلَاثَةَ قُرُونٍ) أي: ذوائب (وَأَلْقَيْنَاهَا) بالواو، أي: الذَّوائب، وللأربعة: «أَلْقَيْنَاهَا» (خَلْفَهَا) وقال الحنفية: ضفيرتان على صدرها فوق الذراع^(٥).

١٨ - بَابُ الثِّيَابِ الْبَيْضِ لِلْكَفَنِ

ولمَّا فرغ المؤلف^(٦) من بيان أحكام غسل الميت^(٧) شرع في بيان أحكام الكفن فقال: (باب الثِّيَابِ الْبَيْضِ لِلْكَفَنِ).

(١) في (د): «أي».

(٢) زيد في (د): «الأنصارية».

(٣) في هامش (ج): بضمَّ تاء «تُوَفِّيْتُ» بالبناء للمفعول؛ أي: توفَّاها الله تعالى، بمعنى: قبض روحها «ابتهاج».

(٤) في (م): «بفتح وكسر فضفرنا».

(٥) في غير (د): «الذَّرع»، وهو تحريف.

(٦) في (د) و(س): «المصنَّف».

(٧) في (ب) و(د) و(س): «أحكام الغسل شرع».

١٢٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يَمَانِيَّةٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ مِنْ كُرْسُفٍ، لَيْسَ فِيهِنَّ قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) المروزي المجاور بمكة قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) وللأصيلي: «عبد الله بن المبارك» قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة ابن الزبير (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قالت^(١): (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ يَمَانِيَّةٍ) بتخفيف الياء، نسبة إلى اليمن (بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ)^(٢) بفتح السين وتشديد المثناة التحتيّة، نسبة إلى السحول، وهو القصار؛ لأنه يسحلها، أي: يغسلها، أو إلى سحول قرية باليمن، وقيل: بالضّم اسمُ القرية^(٣) أيضًا (مِنْ كُرْسُفٍ) بضمّ أوّله وثالثه، أي: قطن، وصحّح الترمذي والحاكم من حديث ابن عباسٍ مرفوعاً: «البسوا ثياب البيض»^(٤)؛ فإنّها أطيب وأطهر، وكفّنوا فيها موتاكم»، وفي «مسلم»: «إِذَا كَفَّنَ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ؛ فَلْيُحَسِّنْ كَفَنَهُ»^(٥)، قال النووي: المراد بإحسان الكفن^(٦) بياضه ونظافته، قال البغوي: وثوب القطن أولى، وقال الترمذي: وتكفينه ﷺ في ثلاثة أثوابٍ بيضٍ^(٧) أصحُّ ما ورد في كفنه (لَيْسَ فِيهِنَّ) أي:

(١) «قالت»: مثبت من (ب) و(س).

(٢) في هامش (ج): في «القاموس»: «السَّحْلُ»: ثوبٌ لا يُبرم غزله، وقد سحله، وثوبٌ أبيضٌ أو من القطن، ج «أسحالٌ وسُحولٌ وسُحْلٌ»، وسحله كـ «منعه»: قشره ونحته، و «سحول» كـ «صَبُور» موضع باليمن تُنسَج به الثياب. انتهى. قال في «المصباح»: وبعضهم يقول: سُحولِيَّةٌ - بالضّم - وهو غلط.

(٣) في (ب) و(س): «القرية».

(٤) في (س): «البياض»، كذا في الترمذي.

(٥) في هامش (ج): وهو العُظْبُ أيضًا - بضمّ العين وإسكان الطاء المهملتين وبالموحدة - وهو البرس أيضًا بكسر الموحدة ثمّ راء ساكنة ثمّ سين مهملة «حلبى».

(٦) في هامش (ج): قال في «زهر الرُّبَى»: قال النووي في «شرح المهذب»: هو بفتح الفاء، كذا ضبطه الجمهور، وحكى القاضي عياض عن بعض الرواة بإسكان الفاء؛ أي: فعل التَّكْفِينِ من الإِسْبَاغِ والعموم، والأوّل هو الصَّحِيح. انتهى. ونحوه في «شرح مسلم».

(٧) في هامش (ج): قوله: «بيّض» جمع «أبيض»، وزنه «فعل» بضمّ الفاء؛ كأحمر وحُمْر، أبدلت الضمّة كسرة لتسلّم الياء من قلبها واوًا؛ لوقوعها بعد ضمّة، وأضيف «الثلاث» إلى أقلّ العدد على الأصل في بابه، وأقلُّ العدد أفْعَلٌ وأفْعَالٌ وأفْعِلَةٌ وفُعْلَةٌ، «ابتهاج».

في الثلاثة الأثواب، ولأبوي ذرّ والوقت والأصيلي: «ليس فيها» (قميص^(١)) وَلَا عِمَامَةً أي: ليس موجوداً أصلاً، بل هي الثلاثة فقط، قال الثّووي: وهو ما فسّره^(٢) به الشافعي والجمهور؛ وهو الصّواب الذي يقتضيه ظاهر الحديث^(٣)، وهو أكمل الكفن للذكر، ويحتمل أن تكون الثلاثة الأثواب خارجة عن القميص والعمامة، فيكون ذلك خمسة، وهو تفسير مالك، ومثله قوله تعالى: ﴿رَفَعَ السَّمَوَاتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ^(٤) تَرَوْنَهَا﴾ [لقمان: ١٠] يحتمل بلا عمدٍ أصلاً^(٥) / أو بعمدٍ غير مرئية لهم، ومذهب الشافعية^(٦): جواز زيادة القميص والعمامة على الثلاثة من غير استحباب، وقال الحنابلة: إنه مكروه.

ورواة الحديث ما بين مروزي ومدني، وفيه التّحديث، والإخبار، والعنونة، والقول، وأخرجه أيضاً في «باب الكفن بغير قميص» [ج: ١٢٧١] وفي «باب الكفن بلا عمامة» [ج: ١٢٧٣]، ومسلم وأبو داود والنسائي وابن ماجه.

١٩ - باب الكفن في ثوبين

(باب) جواز (الكفن في ثوبين) فالثلاثة ليست واجبة، بل الواجب لغير المحرم ثوب واحد

(١) في هامش (ج): «قميص» اسم «ليس»، و«فيها» الخبر، والجملة صفة لـ «ثلاثة»، أو لـ «أثواب»، وكذلك «بيض سحوليّة» يحتمل أن يكون صفة لـ «ثلاث» ولـ «أثواب».

(٢) في (د): «فسّر».

(٣) في (ب) و(س): «الأحاديث».

(٤) في هامش (ج): قوله: ﴿بِغَيْرِ عَمَدٍ﴾ [الرعد: ٢] في محلّ نصب على الحال من «السّمَوَاتِ» أي: رفعها خالية من عمدٍ، ثمّ في هذا الكلام وجهان؛ أحدهما: انتفاء العمّد والرؤية جميعاً؛ أي: لا عمد ولا رؤية؛ يعني: لا عمد لها ولا ترى، وإليه ذهب الجمهور، والثاني: أنّ لها عمداً، ولكنّها غير مرئية، هذا إذا قلنا: إنّ «ترونها» صفة، أمّا إذا قلنا: إنّها مستأنفة؛ فيتعيّن أن لا عمد لها البتّة. انتهى ملخصاً مراعى للرّسم.

(٥) في هامش (ج) و(ص): قوله: «بلا عمد أصلاً»: هذا قول الجمهور، وصحّحه الخازن، وحكي الثاني عن مجاهد وعكرمة، وإحدى الروايتين عن ابن عباس، قال: ومن قال بهذا القول يقول: إنّ عمدها على جبل (قاف)؛ وهو جبل من زمرد، يحيط بالدنيا، والسّماء عليه مثل الخيمة. وفي هامش (ج): «عمدت» الحائط عمداً؛ دعمته، وأعمدته بالألف لغة، و«العماد» ما يسند به، والجمع «عمُد» بضمّتين، و«العمود» معروف، والجمع «أعمدة» و«عمد» بضمّتين وبفتحتين «مصباح».

(٦) في (ب) و(س): «الشافعي».

ساتر لكل البدن، وعلى هذا جرى الإمام أحمد^(١) والغزالي وجمهور الخراسانيين، وقال النووي في «مناسكه»: إنه المذهب الصحيح^(٢)، وصحح^(٣) في بقية كتبه ما عزاه للنص، والجمهور: أن أقله ساتر العورة فقط كالحي؛ ولحديث مصعب^(٤) الآتي إن شاء الله تعالى في «باب إذا لم يوجد إلا ثوب واحد» [ح: ١٢٧٥] وعلى القول بذلك / يختلف قدر الواجب بذكورة الميت وأنوثته^(٥)، فيجب في ١١٩/٢ المرأة ما يستر بدنهما إلا وجهها وكفها، حرّة كانت أو أمة؛ لزوال الرّق بالموت؛ كما ذكره في «كتاب الأيمان»، ويأتي مزيد لذلك إن شاء الله تعالى عند شرح حديث مصعب [ح: ١٢٧٥].

١٢٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقِفَ بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، فَوَقَصَتْهُ - أَوْ قَالَ: فَأَوْقَصَتْهُ - قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبِّيًّا».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ، المعروف بعارم^(٥) قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) وَلِلْأَصِيلِيِّ: «حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ» (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيُّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه)، قَالَ: بَيْنَمَا بِالْمِيمِ، وَأَصْلُهُ: بَيْنَ^(٦)، زَيْدٌ^(٧) فِيهِ الْأَلْفُ وَالْمِيمُ، ظَرَفَ زَمَانٍ مضاف إلى جملة^(٨) (رَجُلٌ) لم يعرف الحافظ ابن حجر اسمه (وَأَقِفَ بِعَرَفَةَ) للحج عند

(١) «أحمد»: مثبت من (ب) و(س).

(٢) في هامش (ج): ج م ر س: حاصل ذلك أن الكفن - بعد ما مر من مراتبه بالنسبة للغرباء - ساتر جميع بدنه، وبالنسبة للورثة ثلاثة، فليس للوارث البيع، هذا إن كفن من تركته، فإن كفن من غيرها؛ لم يلزم من تجهزه - من سيّد وزوج وقريب وبيت مالٍ - إلا ثوب واحد ساتر لجميع بدنه، بل تحرم الزيادة عليه من بيت المال، وكذا لو كفن ممّا وقف للتكفين؛ كما أفتى به ابن الصّلاح، قال: ويكون سابقاً، ولا يُعطى الحنوط والقطن.

(٣) في (م): «صح».

(٤) في هامش (ج): والخنثى مثل المرأة.

(٥) في هامش (ج): «العارم»: الشّرير أو الشّرّس، وهو بعيد عن العرامة «حلي».

(٦) في هامش (ج): عبارة شيخ الإسلام: «رجل» مبتدأ، خبره «واقف بعرفة»، و«بينما» ظرف زمان مضاف إلى الجملة.

(٧) في (ب) و(س): «زيدت».

(٨) قوله: «ظرف زمانٍ مضاف إلى جملة»، سقط من (د).

الصَّخْرَاتِ، وليس المراد خصوص الوقوف المقابل للقيود؛ لأنه كان راكباً ناقتة، ففيه إطلاق لفظ الواقف على الرَّاكِبِ (إِذْ وَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ) ^(١) ناقتة التي صلحت ^(٢) للرجل، والجملة جواب: «بينما» (فَوَقَصْتُهُ - أَوْ قَالَ: فَأَوْقَصْتُهُ) شك ^(٣) الراوي، والمعروف عند أهل اللغة بدون الهمزة، فالثاني شاذ، أي: كسرت عنقه، والضَّمير المرفوع في «وقصته» للراحلة، والمنصوب للرجل (قَالَ) وللأصيلي وابن عساكر: «فقال» (النَّبِيُّ ﷺ: اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ) غير الذي عليه، فَيُسْتَدَلُّ به على إبدال ثياب المحرم، قال في «الفتح»: وليس بشيء؛ لأنه سيأتي - إن شاء الله تعالى في «الحج» - [ج: ١٨٤٩] بلفظ: في «ثوبيه»، وللتسائي من طريق يونس بن نافع، عن عمرو ^(٤) بن دينار: «في ثوبيه اللذين» ^(٥) أحرم فيهما» وإنما لم يزد ثالثاً تكريماً له، كما في الشهيد حيث قال: «زَمِّلُوهُمْ بِدُمَائِهِمْ»، وقال النووي في «المجموع»: لأنه لم يكن له مالٌ غيرهما (وَلَا تُحَنِّطُوهُ) بتشديد التَّوْنِ المكسورة، أي: لا تجعلوا في شيء من غسلاته، أو في كفنه حنوطاً (وَلَا تُخَمِّرُوا) بالخاء المعجمة، أي: لا تغطُّوا (رَأْسَهُ) بل أبقوا له أثر إحرامه من منع ستر رأسه إن كان رجلاً، ووجهه وكفَّيه إن كان امرأة، ومن منع المخيط وأخذ ظفره وشعره (فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا) أي: بصفة الملبيين بنُسكِهِ ^(٦) الذي مات فيه من حجٍّ أو عمرَةٍ أو هما، قائلًا: لَبَّيْكَ اللَّهُمَّ لَبَّيْكَ، قال ابن دقيق العيد: فيه دليلٌ على أنَّ المحرم إذا مات يبقى في حقِّه حكم الإحرام، وهو مذهب الشافعي رحمه الله.

(١) في هامش (ج): سيأتي في «باب: كيف يكفن المحرم؟» بلفظ «وَقَصَّهُ بعيره»، قال في «المصباح»: «البعير» مثل الإنسان، يقع على الذكر والأنثى، و«الجمل» بمنزلة الرجل، و«الناقة» بمنزلة الأنثى، قال الأزهري: وهذا لا يعرفه إلا خواصُّ أهل العلم، فلو أوصى ببعيرٍ يُحمل على الجمل؛ لأنَّ الوصية مبنية على عُرف النَّاسِ، لا على محتملات اللغة التي لا يعرفها إلا الخواصُّ، قال: والراحلة: المركب من الإبل، ذكرًا كان أو أنثى، وبعضهم يقول: «الراحلة» الناقة التي يصلح أن ترحل. انتهى. والأصحُّ في «المنهاج»: أنَّ «البعير» يتناول الناقة.

(٢) في هامش (ج): صَلَحَ الشَّيْءُ ضُلُوحًا - من «باب قعد» - وصلاًحاً أيضاً، وصلح بالضم أيضاً لغة، وهو خلاف «فسد»، وصلح يصلح - بفتحين أيضاً - لغةً ثالثة... إلى آخره، «مصباح».

(٣) زيد في (د): «من».

(٤) «عمرو»: ليس في (د).

(٥) في (د): «الذي»، وليس بصحيح.

(٦) في غير (د) و(س): «بنكسه»، وهو خطأ.

وخالف في ذلك مالك وأبو حنيفة رحمهما الله تعالى، وهو مقتضى القياس لانقطاع العبادة بزوال محلِّ التَّكْلِيفِ، وهو الحياة، لكن اتَّبَعَ الشَّافِعِيُّ الحديثَ، وهو مقدَّم على القياس، وغاية ما اعتذر به عن الحديث ما قيل: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَمِلَ فِي هَذَا الْحَكْمِ فِي هَذَا الْإِحْرَامِ بَعْلَةً لَا يَعْلَمُ وَجُودَهَا فِي غَيْرِهِ، وَهُوَ أَنَّهُ ^(١) يُنْبِئُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَلَكِيًّا، وَهَذَا الْأَمْرُ لَا يَعْلَمُ وَجُودَهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَحْرَمِ لِغَيْرِ ^(٢) النَّبِيِّ ﷺ، وَالْحَكْمُ إِنَّمَا يُعَمَّمُ ^(٣) فِي غَيْرِ مَحَلٍّ ^(٤) النَّصْرُ بِعَمُومِ عِلَّتِهِ وَغَيْرِ هَؤُلَاءِ ^(٥) يَرَى أَنَّ هَذِهِ الْعِلَّةَ إِنَّمَا ثَبِتَتْ ^(٦) لِأَجْلِ الْإِحْرَامِ، فَتَعَمُّ كُلَّ مُحْرَمٍ. انْتَهَى.

٢٠ - بَابُ الْحَنُوطِ لِلْمَيِّتِ

(بَابُ الْحَنُوطِ لِلْمَيِّتِ) بَفَتْحِ الْحَاءِ وَضَمِّ النُّونِ، وَيُقَالُ: الْحِنَاطُ، بِالْكَسْرِ، قَالَ الْأَزْهَرِيُّ: وَيَدْخُلُ فِيهِ الْكَافُورُ، وَذَرِيرَةُ الْقَصَبِ ^(٧)، وَالصَّنْدَلُ الْأَحْمَرُ، وَالْأَبْيَضُ، وَقَالَ غَيْرُهُ: الْحَنُوطُ: مَا يُخْلَطُ مِنَ الطَّيِّبِ لِلْمَوْتَى خَاصَّةً، وَلَا يُقَالُ لِطَيِّبِ الْأَحْيَاءِ: حَنُوطٌ.

١١٩/٢٥ ب

١٢٦٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: بَيْنَمَا رَجُلٌ وَقِفَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ إِذْ وَقَعَ مِنْ رَاحِلَتِهِ فَأَقْصَعَتْهُ - أَوْ قَالَ فَأَقْصَعَتْهُ - فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ، وَلَا تُحَمِّرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَنْبِئُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَلَكِيًّا».

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بِنِ سَعِيدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ) هُوَ ابْنُ زَيْدٍ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيِّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) بِضَمِّ الْجِيمِ وَفَتْحِ الْمُوَحَّدَةِ (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: بَيْنَمَا

(١) فِي (ب): «أَنَّ».

(٢) فِي (د): «بِغَيْرِ».

(٣) فِي (ب) وَ(س): «يُعَمُّ»، كَذَا فِي إِحْكَامِ الْأَحْكَامِ.

(٤) فِي (د): «إِنَّمَا يَعْلَمُ فِي مَحَلِّ النَّصْرِ».

(٥) فِي الْأَصُولِ بَدَلَ «وَبِغَيْرِ هَؤُلَاءِ» «أَوْ غَيْرِهَا وَلَا» وَالتَّصْحِيحُ مِنْ «إِحْكَامِ الْأَحْكَامِ».

(٦) فِي (د) وَ(ص): «تَثَبَّتْ».

(٧) فِي هَامِشِ (ج): قَالَ فِي «الْمَغْرِبِ»: «الْقَصَبُ» كُلُّ نَبَاتٍ كَانَ سَاقُهُ أَنْبَابٍ وَكَعُوبًا، وَأَنْوَاعُ الْقَصَبِ: الْفَارَسِيُّ، وَهُوَ مَا يَتَّخِذُ مِنْهُ الْأَقْلَامُ، وَمِنْهَا: قَصَبُ السُّكَّرِ، وَقَصَبُ الدَّرِيرَةِ ضَرَبٌ مِنْهُ مِثْقَالُ الْعُقْدِ، يَنْكَسِرُ شَطَايَا كَثِيرَةً، وَأَنْبُوبُهُ يُمَلَأُ مِنْ قَبْلِ نَسْجِ الْعَنْكَبُوتِ، وَفِي مِضْغِهِ حِرَافَةٌ، وَسَمُوقُهُ عَطَرٌ، إِلَى الصُّفْرَةِ وَالْبَيَاضِ. انْتَهَى مِلْحَصًا.

بالميم (رَجُلٌ وَاقِفٌ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِعَرَفَةَ) عند الصُّخَرَاتِ، وجواب «بينما» قوله: (إِذْ وَقَعَ مِنْ رَاحِلَتِهِ، فَأَقْصَعَتْهُ) بَصَادٍ فَعِينٍ^(١) (أَوْ قَالَ: فَأَقْصَعَتْهُ) بتقديم العين على الصاد، أي: قتلته سريعاً (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ) قال القاضي عياض: أكثر الروايات: «ثوبيه» بالهاء، وقال النووي في «شرح مسلم»: فيه جواز التَّكْفِينِ في ثوبين، والأفضل ثلاثة (وَلَا تُحَنِّطُوهُ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ) بذلك أخذ الشافعي، وقال مالك وأبو حنيفة: يُفَعَّلُ به ما يُفَعَّلُ بالحلال^(٢)؛ لحديث: «إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث» فعبادة الإحرام انقطعت عنه، قال ابن دقيق العيد - كما مر - [ح: ١٢٦٥]: وهو مقتضى القياس، لكن الحديث بعد أن ثبت يُقَدَّمُ على القياس، وقال بعض المالكية: حديث المحرم هذا خاصٌّ به، ويدلُّ عليه قوله: (فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّيًّا) فأعاد الضمير عليه، ولم يقل: فَإِنَّ المحرم، وحينئذٍ فلا يتعدى حكمه إلى غيره إلا بدليل، وجوابه^(٣) ما قاله ابن دقيق العيد: إِنَّ الْعِلَّةَ إِنَّمَا ثَبَتَتْ^(٤) لأجل الإحرام، فتعمُّ كلَّ محرم. انتهى. ومطابقته للترجمة بطريق المفهوم من^(٥) منع الحنوط للمحرم.

٢١ - بَابُ كَيْفَ يُكْفَنُ الْمُحْرِمُ

هذا (بَابٌ) بالتَّوْنِينِ: (كَيْفَ يُكْفَنُ الْمُحْرِمُ) إذا مات؟ وسقط الباب وتاليه لابن عساكر.

١٢٦٧ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ رَجُلًا وَقَصَهُ بَعِيرُهُ، وَنَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ مُحْرِمٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفِّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تُمْسُوهُ طَبِيبًا، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضاح بن عبد الله (عَنْ أَبِي بَشِيرٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة، جعفر بن أبي وحشية^(٦) (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ رَجُلًا وَقَصَهُ بَعِيرُهُ) أي: كسر عنقه فمات، لكنَّ

(١) زيد في (د): «مهملتين».

(٢) في (م): «في الحلال».

(٣) في (ص): «جواب»، وليس بصحيح.

(٤) في (ص): «ثبت».

(٥) في غير (د): «مع».

(٦) في هامش (ج): «وَحْشِيَّة»: بفتح الواو وسكون المهملة وكسر المعجمة وتثقل التَّحْتَانِيَّة «تقريب». وأبي وحشية اسمه إِيَّاس، أي: بكسر الهمزة وتخفيف التَّحْتَانِيَّة. خض.

نسبته للبعير مجازاً إن كان^(١) مات من الوقعة عنه، وإن أثرت ذلك^(٢) بفعلها فحقيقة (وَنَحْنُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ) أي: الرَّجُلُ الموقوص (مُحَرِّمٌ) بالحج عند الصَّخَرَاتِ بعرفة، والواو في: «ونحن»، وفي: «وهو» للحال (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ) فيه إباحة غسل المحرم الحي بالسدر، خلافاً لمن كرهه له (وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ) فليس الوتر في الكفن شرطاً في الصَّحَّة - كما مرَّ - وفي رواية «ثوبيه» بالهاء، وفيه استحباب تكفين المحرم في ثياب إحرامه، وأنه لا يُكْفَنُ في المخيط، وإحدى الروایتين مفسرةً للأخرى (وَلَا تُمَسَّوْهُ طَبِيبًا) بضمِّ الفوقية وكسر الميم، من: أَمَسَّ (وَلَا تُخَمَّرُوا رَأْسَهُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مُلَبَّدًا) بدالٍ مهملة بدل المثناة التحتيّة، كذا للأكثر^(٣)، وفي رواية المُستملِي: «ملبّيًا»، والتلبيد: جمع شعر الرأس بصمغ أو غيره؛ ليلتصق شعره فلا يشعث في الإحرام، لكن أنكر القاضي عياض هذه الرواية، وقال: الصَّواب: «ملبّيًا» بدليل رواية / «يلبّي» فارتفع الإشكال، وليس للتلبيد هنا معنى، قال ١٢٠/٢٥ الزركشي، وكذا رواه البخاري في «كتاب الحج» [ج: ١٨٣٩] (٤): «فإنه يُبعث يُهلّ». انتهى. قال البرماوي: وكلُّ هذا لا ينافي رواية: «ملبَّدًا» إن صحَّت؛ لأنَّه حكاية حاله عند موته. انتهى. يعني: أن الله يبعثه على هيئته التي مات عليها.

١٢٦٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ عَمْرِو وَأَيُّوبَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: كَانَ رَجُلٌ وَقَفَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِعَرَفَةَ فَوَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ - قَالَ أَيُّوبُ: فَوَقَصَتْهُ، وَقَالَ عَمْرُو: فَأَقْصَعَتْهُ - فَمَاتَ، فَقَالَ: «اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ، وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ، وَلَا تُحَنِّطُوهُ وَلَا تُخَمَّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ - قَالَ أَيُّوبُ: يُلَبِّي، وَقَالَ عَمْرُو -: مُلَبِّيًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) هو ابن درهم الجهضمي البصري (عَنْ عَمْرِو) هو ابن دينار (وَأَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِي، كلاهما (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ) الأَسَدِي مَوْلَاهُم، الكوفي (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، قَالَ: كَانَ رَجُلٌ وَقَفَ بِالرَّفْعِ: صَفَةً لـ «رجل»^(٥)؛ لَأَنَّ

(١) «كان»: ليس في (ص) و(م).

(٢) في (س): «أثرت فيه».

(٣) في (س): «للاكثرين».

(٤) في هامش (ج): في «باب المحرم يموت بعرفة».

(٥) «صفة لرجل»: سقط من (د).

«كَانَ» تَامَّةٌ^(١)، ولأبي ذَرٍّ: «وَاقِفًا» بالنَّصْب: على أَنَّهَا نَاقِصَةٌ (مَعَ النَّبِيِّ مِنْ أَشَدِّ لَمْ يَعْرِفَةَ) عند الصَّخَرَاتِ (فَوَقَعَ عَنْ رَاحِلَتِهِ، قَالَ أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِي فِي رَوَايَتِهِ: (فَوَقَصْتُهُ) بالقاف بعد الواو مِنْ: الوقص، وهو كسر العنق كما مرَّ (وَقَالَ عَمْرُو) بفتح العين، ابن دينار: (فَأَقْصَعْتُهُ) بتقديم الصَّاد على العين، ولأبي ذَرٍّ عن الكُشْمِينِي^(٢): «فَأَقْعَصْتُهُ» بتقديم العين (فَمَاتَ، فَقَالَ: اغْسِلُوهُ بِمَاءٍ وَسِدْرٍ وَكَفَّنُوهُ فِي ثَوْبَيْنِ) بالنون (وَلَا تُحَنِّطُوهُ، وَلَا تُخَمِّرُوا رَأْسَهُ، فَإِنَّهُ يُبْعَثُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، قَالَ أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِي فِي رَوَايَتِهِ: (يُلَبِّي) بصيغة المضارع المبني للفاعل (وَقَالَ عَمْرُو) هو^(٣) ابن دينار: (مُلَبِّيًا) على صيغة اسم الفاعل، منصوبٌ على الحال، والفرق بينهما^(٤): أَنَّ الفعل يدلُّ على التَّجَدُّد، والاسم يدلُّ على الثُّبوت.

٢٢ - بَابُ الْكَفَنِ فِي الْقَمِيصِ الَّذِي يُكْفُ أَوْ لَا يُكْفُ

(بَابُ الْكَفَنِ فِي الْقَمِيصِ الَّذِي يُكْفُ أَوْ لَا يُكْفُ) زاد المُسْتَمْلِي /: «(وَمَنْ كَفَّنَ بَغِيرَ قَمِيصٍ)»^(٥) ٣٩٠/٢
بضمَّ الياء وفتح الكاف وتشديد الفاء، من «يُكْفُ» في الموضعين، أي: خِيطَت حَاشِيَتَهُ أَوْ لَمْ تُخْطَ؛ لِأَنَّ الْكَفَّ خِيَاطَةُ الْحَاشِيَةِ، وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمَّ الْكَافَ وَتَشْدِيدِ الْفَاءِ، وَصَوَّبَهُ ابْنُ رُشِيدٍ، أَي: يَتَبَرَّكُ بِالْبَاسِ قَمِيصُ الصَّالِحِ لِلْمَيِّتِ^(٦)، سَوَاءٌ كَانَ يُكْفُ عَنِ الْمَيِّتِ الْعَذَابِ أَوْ لَا يُكْفُ، وَضَبَطَهُ آخَرُ بِفَتْحِ الْيَاءِ وَسُكُونِ الْكَافِ وَكَسْرِ الْفَاءِ، وَجَزَمَ الْمَهْلَبُ بِأَنَّهُ الصَّوَابُ، وَأَنَّ الْيَاءَ سَقَطَتْ مِنَ الْكَاتِبِ، قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: فَالْمُرَادُ طَوِيلًا كَانَ الْقَمِيصُ أَوْ قَصِيرًا، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى، وَفِي «الْخُلَافِيَّاتِ» لِلْبَيْهَقِيِّ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَوْنٍ قَالَ: كَانَ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ يَسْتَحِبُّ أَنْ يَكُونَ قَمِيصُ الْمَيِّتِ كَقَمِيصِ الْحَيِّ مَكْفَفًا مَزْرَرًا.

(١) في هامش (ج): أي: حصل.

(٢) في (م): «وَلِلْكَشْمِينِيَّ».

(٣) «هو»: ليس في (ب) و(د).

(٤) في هامش (ج): قوله: «والفرق ... إلى آخره» قد يمنع بأن اسم الفاعل في معنى الفعل، فهو يدلُّ على التَّجَدُّد والحديث، إلَّا أن يقال: إِنَّ «مُلَبِّيًا» صفة مشبَّهة، ومجيئه على صيغة اسم الفاعل لا ينافي ذلك، فهو يدلُّ على الثُّبوت حينئذٍ.

(٥) في هامش (ج): بل له وجه؛ وهو أَنَّ صَرَفَ مَا لَا يَنْصَرَفُ لُغَةً غَيْرَ مُخْتَصَّةٍ بِالشَّعْرِ؛ كَمَا فِي «الْهَمْعِ»، كَذَا بِخَطِّ الْوَالِدِ.

(٦) «لِلْمَيِّتِ»: ليس في (د).

١٢٦٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي لَمَّا تُوُفِيَ جَاءَ ابْنُهُ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطِنِي قَمِيصَكَ أَكْفُنُهُ فِيهِ، وَصَلِّ عَلَيْهِ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ، فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم قَمِيصَهُ، فَقَالَ: «أَذْنِي أَصْلِي عَلَيْهِ»، فَأَذَنَهُ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ جَذَبَهُ عُمَرُ رضي الله عنه فَقَالَ: أَلَيْسَ اللَّهُ تَهَاكَ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ فَقَالَ: «أَنَا بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾» فَصَلَّى عَلَيْهِ، فَتَزَلَّتْ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) أي ابن مسرهد ^(١): حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانِ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضم العين، ابن عمر العمري ^(٢) (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (نَافِعٌ عَنْ ابْنِ عُمَرَ) بضم العين (رضي الله عنهما: أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي لَمَّا تُوُفِيَ) بضم الهمزة وفتح الموحدة وتشديد المثناة التحتيّة، ابن سلول ^(٣)، رأس المنافقين (لَمَّا تُوُفِيَ) في ذي القعدة سنة تسع، منصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم من تبوك ^(٤)، وكانت مدة مرضه عشرين ليلة، ابتداءؤها من ليالي بقيت من شوال ^(٥) (جَاءَ ابْنُهُ) ^(٦) عبد الله ^(٧)، وكان من فضلاء الصحابة وخيارهم (إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم)، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ) وسقط قوله: «يَا رَسُولَ اللَّهِ» عند أبي ذرٍّ (أَعْطِنِي قَمِيصَكَ أَكْفُنُهُ فِيهِ) بالجزم جواب الأمر، والصّمير لعبد الله ^(٨) ابن أبي (وَصَلِّ عَلَيْهِ وَاسْتَغْفِرْ لَهُ) ووقع عند الطبري من طريق الشعبي: لَمَّا احْتَضَرَ عبد الله جاء ابنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: يا نبي الله إنَّ أبي احتضر، فأحبُّ أن تحضره وتصلِّي عليه، فكأنَّه كان يحمل أمر أبيه على ظاهر الإسلام، فلذلك التمس من النبي صلى الله عليه وسلم أن يحضر عنده ويصلِّي عليه، لا سيما وقد ورد ما يدلُّ على أنَّه فعل ذلك بعهد من أبيه، فأخرج عبد الرزاق عن معمر،

(١) «قال»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): أي: منوثة، وكتابة «ابن» بعدها بالألف، ويُعرب إعراب «عبد الله»؛ لأنَّ «سلول» أمه.

(٣) في هامش (ج): «تبوك» بالفتح من أدنى أرض الشام، لا ينصرف للعلميّة ووزن الفعل، وقوله: «لم يذكرني حتّى بلغ تبوكًا» بالصّرف، ولا وجه له، وقول النووي: «كأنَّه صرّفه لإرادة الموضع» سهو؛ لأنَّ المانع مع العلميّة ووزن الفعل، سواء أُنْتُ أم ذُكِّر. انتهى «تقريب».

(٤) في هامش (ج): قوله: «بقيت من شوال» عبارة «الحلبي»: مرض في شوال عشرين ليلة، وهلك في ذي القعدة.

(٥) زيد في (ص) و(م): «بن»، وليس بصحيح.

(٦) في هامش (ج): وكان اسمه «الحُبَاب» بضمّ المهملة وخفّة الموحدة الأولى، فسماه رسول الله صلى الله عليه وسلم «عبد الله»، شهد المشاهد، واستشهد باليماة في خلافة الصّدّيق، «كرمانيّ».

والطَّبريُّ من طريق سعيدٍ، كلاهما عن قتادة قال: أرسل عبد الله بن أبيّ إلى النَّبِيِّ ﷺ، فلمَّا دخل عليه^(١)، قال: أهلكك حبُّ يهود؟ قال: يا رسول الله، إنَّما أرسلتُ إليك لتستغفر لي، ولم أرسل إليك لتوبِّخني، ثمَّ سأله أن يُعطيه قميصه يُكفَّن فيه، قال في «الفتح»: وهذا مرسلٌ مع ثقة رجاله، ويعضده ما أخرجه الطَّبرانيُّ من طريق الحَكَم بن أبان، عن عكرمة عن ابن عَبَّاسٍ^(٢): لَمَّا مرض عبد الله بن أبيّ، جاءه النَّبِيُّ ﷺ، فقال: امنن عليّ، فكفَّنني في قميصك وصلَّ عليّ، قال الحافظ ابن حَجَرٍ: وكأنَّه أراد بذلك دفع^(٣) العار عن ولده وعشيرته بعد موته^(٤)، فأظهر الرَّغبة في صلاة النَّبِيِّ ﷺ عليه^(٥)، وقد^(٦) وقعت إجابته إلى سؤاله على حسب ما أظهر^(٧) من حاله، إلى أن كشف الله الغطاء عن ذلك؛ لِمَا^(٨) سيأتي إن شاء الله تعالى، قال: وهذا من أحسن الأجوبة، فيما يتعلَّق بهذه القِصَّة (فَأَعْطَاهُ النَّبِيُّ ﷺ قَمِيصَهُ^(٩)) أي: أعطى النَّبِيُّ ﷺ قميصه لولده إكرامًا للولد، أو مكافأة^(١٠) لأبيه عبد الله بن أبيّ؛ لأنَّه لَمَّا أُسِرَ العبَّاس ببدر، ولم يجدوا له قميصًا يصلح له - وكان رجلًا طويلًا - فألبسه قميصه، فكافأه ﷺ بذلك كي لا^(١١) يكون لمنافقٍ عليه يدُّ لم يكافئه عليها، أو لأنَّه ما سُئل شيئًا قطُّ فقال: لا، أو إن ذلك كان قبل نزول قوله تعالى: ﴿وَلَا تَصْلِيْ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤] وأمَّا قول المهلَّب: رجاء أن يكون معتقدًا لبعض ما كان يُظهر من الإسلام، فينفعه الله بذلك، فتعقَّبه ابن المنير فقال: هذه هفوة ظاهرة، وذلك أنَّ الإسلام لا يتبعَّض، والعقيدة شيءٌ واحدٌ؛ لأنَّ بعض معلوماتها شرطٌ في البعض، والإخلال ببعضها إخلالٌ بجملتها، وقد أنكر الله تعالى على من آمن

(١) «عليه»: ليس في (د).

(٢) زيد في (د): «قال».

(٣) في (ب): «رفع».

(٤) «بعد موته»: سقط من (د).

(٥) «عليه»: ليس في (د).

(٦) «قد»: ليست في (د) و(م).

(٧) في (د): «ظَهَرَ»، كذا في الفتح.

(٨) في (د) و(س): «بما».

(٩) في هامش (د): رُوِيَ أَنَّهُ أَسْلَمَ أَلْفَ مِنْ قَوْمِهِ لَمَّا رَأَوْهُ يَتَبَرَّكُ بِقَمِيصِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ.

(١٠) في هامش (ج): كافأه مكافأةً وكِفَاءً: جازاه.

(١١) في (د): «لئلا».

بالبعض وكفر بالبعض؛ كما أنكر على من كفر بالكل. انتهى. (فَقَالَ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ: (أَذْنِي) بِالْمَدِّ وكسر الذال المعجمة، أي: أعلمني (أُصَلِّي عَلَيْهِ) بعدم الجزم على الاستئناف، وبه^(١) جواباً للأمر (فَأَذَنَهُ) أعلمه (فَلَمَّا أَرَادَ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ (أَنْ يُصَلِّيَ عَلَيْهِ جَذَبَهُ عُمَرُ) ابن الخطاب (رَضِيَ) بثوبه (فَقَالَ: أَلَيْسَ اللَّهُ نَهَاكَ أَنْ تُصَلِّيَ) أي: عن الصلاة (عَلَى الْمُنَافِقِينَ) وفهم ذلك عمر رَضِيَ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا كَانَتْ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة: ١١٣]^(٢) لَأَنَّهُ/ لَمْ يَتَقَدَّمَ نَهْيٌ عَنِ الصَّلَاةِ ٣٩١/٢
على المنافقين بدليل أَنَّهُ قَالَ فِي آخِرِ هَذَا الْحَدِيثِ: فَنَزَلَتْ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤]^(٣) وفي «تفسير سورة براءة» [ج: ٤٦٧٠] من وجهٍ آخَرَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، فَقَالَ: تُصَلِّي عَلَيْهِ وَقَدْ نَهَاكَ اللَّهُ أَنْ تَسْتَغْفِرَ لَهُمْ؟ (فَقَالَ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ: (أَنَا بَيْنَ خَيْرَتَيْنِ) بخاءٍ معجمةٍ مكسورةٍ ومثناةٍ/ تَحْتِيَّةٍ مَفْتُوحَةٍ، ثَنِيَّةٍ: خَيْرَةٌ، كَعِبَّةٍ، أَي: أَنَا مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ الْإِسْتِغْفَارِ وَعَدَمِهِ (قَالَ اللَّهُ وَمَثَانَةٌ/ تَحْتِيَّةٍ مَفْتُوحَةٍ، ثَنِيَّةٍ: خَيْرَةٌ، كَعِبَّةٍ، أَي: أَنَا مُخَيَّرٌ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ الْإِسْتِغْفَارِ وَعَدَمِهِ) قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ قَالَ الْبِيضَاوِيُّ: يَرِيدُ التَّسَاوِيَّ بَيْنَ الْأَمْرَيْنِ فِي عَدَمِ الْإِفَادَةِ لَهُمْ، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠] فَقَالَ بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ: «لَا زَيْدَنَّ عَلَى السَّبْعِينَ» [ج: ٤٦٧٠] فَفَهُمْ مِنَ السَّبْعِينَ الْعِدَدِ الْمَخْصُوصِ؛ لَأَنَّهُ الْأَصْلُ (فَصَلَّى) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ (عَلَيْهِ) أَي: عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أُبَيٍّ (فَنَزَلَتْ) آيَةٌ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤] لَأَنَّ الصَّلَاةَ دَعَاءٌ لِلْمَيِّتِ وَاسْتِغْفَارٌ لَهُ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ فِي حَقِّ الْكَافِرِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَنْهَ عَنْ التَّكْفِينِ فِي قَمِيصِهِ، وَنَهَى عَنِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ؛ لَأَنَّ الضَّنَّةَ^(٤) بِالْقَمِيصِ كَانَ مَخْلًا بِالْكَرَمِ، وَلَأَنَّهُ كَانَ مَكَافَأَةً لِإِلْبَاسِهِ الْعَبَّاسِ قَمِيصَهُ كَمَا مَرَّ، وَزَادَ أَبُو ذَرٍّ فِي رَوَايَتِهِ: «وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ» أَي: وَلَا تَقِفْ عَلَى قَبْرِهِ لِلدَّفْنِ أَوْ الزِّيَارَةِ^(٥)، وَاسْتَشْكَلَ تَخْيِيرَهُ بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ بَيْنَ الْإِسْتِغْفَارِ لَهُمْ وَعَدَمِهِ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) فِي هَامِش (ج): وَعَلَى هَذَا فَالْفَاءُ مَحْذُوفَةٌ، وَعَلَى الْأَوَّلِ ثَابِتَةٌ.

(٢) فِي هَامِش (ج): أَوْ اسْتِفَادَهُ مِنْ قَوْلِهِ: ﴿إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً فَلَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٨٠]؛ لَأَنَّهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْإِسْتِغْفَارِ نَفْعٌ؛ يَكُونُ عِبَثًا، فَيَكُونُ مِنْهِيًّا عَنْهُ. «كِرْمَانِي».

(٣) فِي هَامِش (ج): ظَاهِرُهُ أَنَّ النَّهْيَ سَابِقٌ عَلَى الصَّلَاةِ وَإِنْ كَانَتْ التَّلَاوَةُ تَقْتَضِي خِلَافَهُ، فَهُوَ فِي الْمَقْدَمِ نَزُولًا الْمُؤَخَّرَ تِلَاوَةً، وَلَهُ نِظَائِرٌ.

(٤) فِي هَامِش (ج): قَالَ فِي «الْمَصْبَاحِ»: «ضَنَّ بِالْشَيْءِ يَضُنُّ - مِنْ بَابِ تَعَبٍ - ضَنًّا وَضِنَّةً بِالْكَسْرِ، وَضَنَانَةً بِالْفَتْحِ: بَخِلٌ، فَهُوَ ضَنِينٌ، وَمِنْ بَابِ ضَرْبٍ لُغَةٌ».

(٥) فِي هَامِش (ج): وَفِي «فَتَاوَى الْحَافِظِ الشُّيُوطِيِّ»: «وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ» [التوبة: ٨٤] الْمُرَادُ بِالْقِيَامِ عَلَى الْقَبْرِ: الْوُقُوفُ عَلَيْهِ حَالَةَ الدَّفْنِ وَبَعْدَهُ سَاعَةً، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَعْمَ الزِّيَارَةَ أَيْضًا، وَالْآيَةُ نَزَلَتْ بَعْدَ غَزْوَةِ تَبُوكَ، ثُمَّ الضَّمِيرُ فِي «مِنْهُمْ» [التوبة: ٨٤] خَاصٌّ بِالْمُنَافِقِينَ وَإِنْ كَانَ الْمُشْرِكُونَ يَلْحَقُونَ بِهِمْ قِيَاسًا، وَقَدْ صَحَّ فِي =

﴿ مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ الآية (١) [التوبة: ١١٣] فَإِنَّ هَذِهِ الْآيَةَ نَزَلَتْ بَعْدَ مَوْتِ أَبِي طَالِبٍ حِينَ قَالَ: «وَاللَّهِ لَا سْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنْهَيْ عَنْكَ» [ح: ١٣٦٠] وَهُوَ مُتَقَدِّمٌ عَلَى الْآيَةِ الَّتِي فَهَمُ مِنْهَا التَّخْيِيرُ، وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْمُنْهِيَ عَنْهُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ اسْتَغْفَارٌ مُرْجُوُ الْإِجَابَةِ، حَتَّى لَا (٢) يَكُونَ مَقْصُودُهُ تَحْصِيلَ الْمَغْفِرَةِ لَهُمْ؛ كَمَا فِي أَبِي طَالِبٍ، بِخِلَافِ اسْتَغْفَارِهِ لِلْمُنَافِقِينَ، فَإِنَّهُ اسْتَغْفَارَ لِسَانٍ (٣) قَصَدَ بِهِ تَطْيِيبَ قُلُوبِهِمْ. انْتَهَى.

وَفِي الْحَدِيثِ: أَنَّهُ تَحْرَمَ الصَّلَاةُ عَلَى الْكَافِرِ، ذَمِّيٍّ وَغَيْرِهِ. نَعَمْ يَجِبُ دَفْنُ الذَّمِّيِّ وَتَكْفِينُهُ، وَفَاءً بِذِمَّتِهِ؛ كَمَا يَجِبُ إِطْعَامُهُ وَكَسْوَتُهُ حَيًّا، وَفِي مَعْنَاهِ الْمَعَاهِدُ وَالْمُؤْمِنُ بِخِلَافِ الْحَرْبِيِّ وَالْمُرْتَدِّ وَالزُّنْدِيقِ، فَلَا يَجِبُ تَكْفِينُهُمْ وَلَا دَفْنُهُمْ، بَلْ يَجُوزُ إِغْرَاءُ الْكِلَابِ عَلَيْهِمْ إِذَا لَا حَرَمَةَ لَهُمْ، وَقَدْ ثَبَتَ أَمْرُهُ بِإِلْفِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمُ بِالْقَلْبِ قَتْلَى بِدِرِّ فِي الْقَلْبِ بِهَيْئَتِهِمْ، وَلَا يَجِبُ غَسْلُ الْكَافِرِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِ التَّطْهِيرِ، وَلَكِنَّهُ يَجُوزُ، وَقَرِيبُهُ الْكَافِرُ أَحَقُّ بِهِ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ أَيْضًا فِي «اللباس» [ح: ٥٧٩٦] و«التفسير» [ح: ٤٦٧٠]، وَمُسْلِمٌ فِي «اللباس» وَفِي «التوبة» وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «التفسير» وَكَذَا النَّسَائِيُّ فِيهِ وَفِي «الجنائز» وَابْنُ مَاجَةٍ فِيهِ.

١٢٧٠ - حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ، عَنْ عَمْرِو سَمِيعٍ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ بِنْتُ النَّبِيِّ عَمْرَةَ ابْنِ أَبِي بَكْرٍ بَعْدَ مَا دُفِنَ، فَأَخْرَجَهُ، فَتَفَتَّ فِيهِ مِنْ رِيْقِهِ، وَالْبَسَهُ قَمِيصَهُ.

وَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ) بَنُ زِيَادٍ النَّهْدِيُّ (٤) الْكُوفِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ)

= حَدِيثُ زِيَارَتِهِ ﷺ قَبْرَ أُمِّهِ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ رَبَّهُ فِي ذَلِكَ فَأُذِنَ لَهُ، وَتَارِيخُ الزِّيَارَةِ كَانَ قَبْلَ النَّهْيِ لَا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّهُ عَامُ الْحَدِيثِ، وَهَذَا الْإِذْنُ عِنْدِي يَسْتَدِلُّ بِهِ عَلَى أَنَّهَا فِي الْمُوَحِّدِينَ لَا فِي الْمُشْرِكِينَ كَمَا هُوَ اخْتِيَارِي؛ لِأَنَّهُ نَهَاةٌ عَنِ الْقِيَامِ عَلَى قُبُورِ الْكُفَّارِ، وَأُذِنَ لَهُ فِي الْقِيَامِ عَلَى قَبْرِ أُمِّهِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْهُمْ، وَإِلَّا لَمَا كَانَ يَأْذَنُ لَهُ فِيهِ، وَاحْتِمَالُ التَّخْصِصِ خِلَافَ الظَّاهِرِ، وَيَحْتَاجُ إِلَى دَلِيلٍ صَرِيحٍ، فَإِنْ قُلْتُ: اسْتِثْنَانُهُ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِهِ، وَإِلَّا لَزَارَهَا مِنْ غَيْرِ اسْتِثْنَانٍ؛ قُلْتُ: لَعَلَّهُ كَانَ عِنْدَهُ وَقْفَةٌ فِي صَحَّةِ تَوْحِيدِ مَنْ كَانَ فِي الْجَاهِلِيَّةِ، حَتَّى أَوْحَى اللَّهُ بِصَحَّةِ ذَلِكَ.

(١) «الآية»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٢) «لا»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٣) فِي غَيْرِ (د) وَ(س): «لِشَانٍ».

(٤) فِي هَامِشِ (ج): «النَّهْدِيُّ» بَفَتْحِ الثُّونِ وَسُكُونِ الْهَاءِ آخِرُهُ دَالٌ مُهْمَلَةٌ، إِلَى بَنِي نَهْدٍ مِنْ قَضَاعَةَ، وَأَبُو غَسَّانَ مَالِكُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ النَّهْدِيُّ الْكُوفِيُّ مَوْلَاهُمْ، يَرْوِي عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، وَعَنْهُ أَبُو زُرْعَةَ وَأَبُو حَاتِمٍ الرَّازِيَّانِ، «تَقْرِيبٌ» بِاخْتِصَارٍ.

سفيان (عَنْ عَمْرِو) بفتح العين، هو ابن دينار (سَمِعَ جَابِرًا) هو ابن عبد الله الأنصاري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: أَتَى النَّبِيَّ ﷺ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي جَمَلَةَ مِنْ فَعْلٍ وَفَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ (بَعْدَ مَا دُفِنَ) ذُلِّي فِي حَفْرَتِهِ، وَكَانَ أَهْلُهُ خَشَوْا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ الْمَشَقَّةَ فِي حَضُورِهِ، فَبَادَرُوا إِلَى تَجْهِيزِهِ قَبْلَ وَصُولِهِ بِإِلَاقَةِ الْإِسْلَامِ، فَلَمَّا وَصَلَ وَجَدَهُمْ قَدْ دَلَّوْهُ فِي حَفْرَتِهِ، فَأَمَرَهُمْ بِإِخْرَاجِهِ^(١) (فَأَخْرَجَهُ) مِنْهَا (فَنَقَتْ فِيهِ) أَي: فِي جِلْدِهِ (مِنْ رِيْقِهِ وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ) إِنْجَازًا لَوَعْدِهِ فِي تَكْفِينِهِ فِي قَمِيصِهِ؛ كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ، لَكِنْ اسْتَشْكَلَ هَذَا مَعَ قَوْلِ ابْنِهِ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ [ح: ١٢٦٩]: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطَنِي قَمِيصَكَ أَكْفَنَهُ فِيهِ، فَأَعْطَاهُ قَمِيصَهُ، وَأَجِيبَ بَأَنَّ مَعْنَى قَوْلِهِ: فَأَعْطَاهُ، أَي: أَنْعَمَ عَلَيْهِ^(٢) بِذَلِكَ، فَأُطْلِقَ عَلَى الْعِدَّةِ اسْمَ الْعَطِيَّةِ مَجَازًا لِتَحَقُّقِ وَقُوعِهَا، وَقِيلَ: أَعْطَاهُ بِإِلَاقَةِ الْإِسْلَامِ أَحَدُ قَمِيصَيْهِ أَوَّلًا، ثُمَّ لَمَّا حَضَرَ أَعْطَاهُ الثَّانِي بِسُؤَالِ وَلَدِهِ، وَفِي «الْإِكْلِيلِ» لِلْحَاكِمِ مَا يُؤَيِّدُ ذَلِكَ.

٢٣ - بَابُ الْكَفَنِ بِغَيْرِ قَمِيصٍ

(بَابُ الْكَفَنِ بِغَيْرِ قَمِيصٍ) هَذِهِ التَّرْجُمَةُ ثَابِتَةٌ لِلْأَكْثَرِينَ، وَسَقَطَتْ لِلْمُسْتَمْلِي، لَكِنَّهُ زَادَهَا فِي الَّتِي قَبْلُهَا عَقِبَ قَوْلِهِ «أَوْ^(٣) لَا يُكْفَى»، فَقَالَ: «وَمَنْ كَفَّنَ بِغَيْرِ قَمِيصٍ» كَمَا بَيَّنَّتْهُ.

١٢٧١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَفَّنَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَثْوَابٍ سَحُولٍ كُرْسُفٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ^(٤) (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ) أَبِيهِ (عُرْوَةَ) بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: كَفَّنَ النَّبِيُّ ﷺ ثَلَاثَةَ أَثْوَابٍ سَحُولٍ) كَذَا هُنَا^(٥)، وَالَّذِي فِي «الْيُونِنِيَّةِ» «أَثْوَابٍ» بِالْخَفْضِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ،

(١) فِي هَامِش (ج): لَيْسَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ أَنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِ بَعْدَمَا أُخْرِجَ مِنْ قَبْرِهِ، بِخِلَافِ الرَّوَايَةِ الْأُولَى؛ فَإِنَّ فِيهَا أَنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِ.

(٢) فِي غَيْرِ (د): «لَهُ».

(٣) فِي (د) وَ(م): «وَلَا»، وَلَعَلَّ الْمَثَبَ هُوَ الصَّوَابُ.

(٤) فِي هَامِش (ج): سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ مَسْرُوقٍ الثَّوْرِيُّ الْإِمَامُ الْمَشْهُورُ، «حَلْبِي» وَهُوَ إِلَى ثَوْرٍ بَنِي عَبْدِ مَنَاةَ.

(٥) هَكَذَا فِي (د)، وَفِي (ج): «كَذَا مَعًا»، وَفِي غَيْرِهِمَا: «كَذَا مَضَافًا»، وَبِهَامِشِهَا: أَي: بِفَتْحِ اللَّامِ مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، وَبِكَسْرِهَا مَنْوَنَةً.

٣٩٢/٢ «سحول» بفتح اللّام^(١)، ولأبي ذرّ: «أثوابٍ سحول» وهو^(٢) بضّمّ السّين فيهما، جمع: سحول، وهو الثّوب الأبيض النّقيّ، أو بالفتح نسبةً إلى سحول، قرية باليمن، وقوله: (كُزُفٍ) بضّمّ الكاف والسّين، بينهما راءٌ ساكنةٌ، عطف بيانٍ لـ «سحول» أي: ثلاثة أثوابٍ بيضٍ نقيّةٍ من قطنٍ (لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ) يحتمل نفي وجودهما بالكلية، ويحتمل أن يكون المراد نفي المعداد، أي: الثلاثة خارجةً عن القميص والعمامة، والأوّل أظهر، وبه قال الشّافعيّ، وبالثّاني قال المالكيّة، نعم؛ يجوز التّقييص عند الشّافعيّ^(٣) من غير استحباب؛ لأنّ ابن عمر كفّن ابنًا له في خمسة أثوابٍ: قميص، وعمامة، وثلاث^(٤) لفائف، رواه البيهقيّ، قال في «المهذّب» و«شرح»ه: والأفضل ألا يكون في الكفن قميصٌ ولا عمامةٌ، فإن كان لم يُكره، لكنّه خلاف الأولى؛ لخبر عائشة السّابق. انتهى.

١٢٧٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ هِشَامٍ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهدٍ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى)^(٥) عَنْ هِشَامٍ^(٦) حَدَّثَنِي بِالْإِفْرَادِ (أَبِي)^(٧) عروة بن الزبير بن العوام (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ).

٢٤ - بَابُ الْكَفْنِ وَلَا عِمَامَةٍ

(بَابُ الْكَفْنِ وَلَا عِمَامَةٍ) وللحموي والكشميهني: «بلا عمامة» بالموحدة بدل الواو،

(١) قوله: «كذا هنا، والذي في اليونانية: أثوابٍ بالخفض من غير تنوينٍ سحول بفتح اللّام»، سقط من (م). وفي هامش (ج): على ما في «اليونانية» فـ «أثواب» مضافة لـ «سحول» التي هي القرية، وهي ممنوعة من الصّرف؛ للعلميّة والثّانيث المعنويّ.

(٢) «وهو»: ليس في (د).

(٣) في (ص) و(م): «الشّافعيّة».

(٤) في غير (د): «وثلاثة»، وهو خطأ.

(٥) في هامش (ج) و(ص): قوله: «يحيى»: قال الحلبيّ، أي: ابن سعيد القطّان، سيّد الحفاظ.

(٦) زيد في (د): «قال».

(٧) في (م): «عن هشام عن أبيه عروة».

وَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْمُسْتَمْلِيِّ^(١): «الْكُفْنُ فِي الثِّيَابِ الْبَيْضِ» وَالرَّوَايَةُ الْأُولَى أَوْلَى، وَإِنْ كَانَ الْحَدِيثُ شَامِلًا لِهَذِهِ لَثَلَا تَتَكَرَّرُ التَّرْجُمَةُ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ.

١٢٧٣ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ، لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بَنَ أَبِي أُوَيْسٍ، عَبْدُ اللَّهِ الْأَصْبَحِيُّ^(٢) (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (مَالِكٌ) الْإِمَامُ (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ كَفَّنَ فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ) فِي «طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ»، عَنْ الشَّعْبِيِّ: إِذَا رُودَ وَلَفَافَةٌ (لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ).

٢٥ - بَابُ الْكُفْنِ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ

وَبِهِ قَالَ عَطَاءٌ وَالزُّهْرِيُّ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ وَقَتَادَةُ، وَقَالَ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ: الْحَنْطُوطُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ: يُبْدَأُ بِالْكُفْنِ، ثُمَّ بِالَّذِينَ، ثُمَّ بِالْوَصِيَّةِ، وَقَالَ سُفْيَانُ: أَجْرُ الْقَبْرِ وَالْغَسْلُ هُوَ مِنَ الْكُفْنِ.

هَذَا (بَابٌ) بِالتَّنْوِينِ (الْكُفْنُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ) أَي: مِنْ رَأْسِهِ لَا مِنَ الثَّلَاثِ، وَهُوَ قَوْلُ خِلَاسٍ^(٣)، وَقَالَ طَاوُشٌ: مِنَ الثَّلَاثِ إِنْ قَلَّ الْمَالُ، وَهُوَ مُقَدَّمٌ وَجُوبًا عَلَى الدُّيُونِ اللَّازِمَةِ لِلْمَيِّتِ؛ لِحَدِيثِ مُصْعَبِ بْنِ عُمَيْرٍ لَمَّا قُتِلَ يَوْمَ أَحُدٍ، وَلَمْ يَوْجَدْ مَا يَكْفُنْ فِيهِ إِلَّا بَرْدَةٌ^(٤)؛ فَأَمَرَ بِهَا الْخَلِيفَةُ الْإِسْلَامُ بِتَكْفِينِهِ فِيهِ، وَلَمْ يَسْأَلْ، وَلَا^(٥) يَبْعَدُ مِنْ حَالٍ مِنْ لَيْسَ لَهُ إِلَّا بَرْدَةٌ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ دَيْنٌ، نَعَمْ يُقَدَّمُ حَقُّ تَعَلُّقٍ بِعَيْنِ الْمَالِ، كَالزَّكَاةِ، وَالْمَرْهُونِ، وَالْعَبْدُ الْجَانِي الْمَتَعَلِّقُ/ بِرَقَبَتِهِ مَالٌ، أَوْ قَوْدٌ وَعُفْيُ ١١٢٢/٢٥ عَلَى مَالٍ، وَالْمَبِيعُ إِذَا مَاتَ الْمُشْتَرِي مَفْلَسًا (وَبِهِ) أَي: بِأَنَّ الْكُفْنَ^(٦) مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ (قَالَ

(١) فِي (م): «لِلْمُسْتَمْلِيِّ» بَدَلٌ مِنْ قَوْلِهِ: «لَأَبِي ذَرٍّ عَنْ الْمُسْتَمْلِيِّ».

(٢) فِي هَامِشِ (ج): وَهُوَ ابْنُ أُخْتِ الْإِمَامِ مَالِكٍ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «خِلَاسٌ»؛ بِكسْرِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَتَخْفِيفِ اللَّامِ. «تَقْرِيبٌ»؛ وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو الْهَجَرِيُّ - بَفَتْحَتَيْنِ - الْبَصْرِيُّ، ثِقَّةٌ، وَكَانَ يَرْسُلُ مِنَ الثَّانِيَةِ، وَكَانَ عَلَى شَرْطَةِ عَلِيٍّ، وَقَدْ صَحَّ أَنَّهُ سَمِعَ مِنْ عَمَّارٍ «تَقْرِيبًا».

(٤) فِي (د): «بَرْدَةٌ».

(٥) فِي (ص): «وَلَمْ».

(٦) فِي (ص): «أَي: بِالْكُفْنِ»، وَفِي (د): «أَي: بِأَنَّهُ مِنْ».

عَطَاءً) هو ابن أبي رباح، ممّا وصله الدّارمي^(١) من طريق ابن المبارك، عن ابن جريج عنه (وَالزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ابْنُ شَهَابٍ (وَعَمَرُو بْنُ دِينَارٍ وَقَتَادَةُ) بن دعامه^(٢) (وَقَالَ عَمَرُو بْنُ دِينَارٍ) ممّا هو^(٣) جميعه^(٤) عند عبد الرزّاق: (الْحَنُوطُ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ) أي: لا من الثلث (وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ) النَّخَعِيُّ، ممّا وصله الدّارمي: (يُبْدَأُ بِالْكَفْنِ) أي: ومؤونة^(٥) التّجهيز (ثُمَّ بِالذِّينِ) اللّازم له لله، أو لآدمي؛ لأنّه أحوط للميت (ثُمَّ بِالْوَصِيَّةِ) ثمّ ما بقي للورثة، وأمّا تقديم الوصيّة عليه^(٦) ذكرًا في قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينَ﴾ [النساء: ١٢] فلكونها قربة، والذّين مذموم غالبًا، ولكونها مشابهة للإرث من جهة أخذها بلا عوض، وشاقّة على الورثة، والذّين^(٧) نفوسهم مطمئنّة إلى أدائه، فقدّمت عليه بعنّا على وجوب إخراجها، والمسارة إليه^(٨)، ولهذا عطف بـ «أو» للتّسوية بينهما في الوجوب عليهما، وليفيد تأخّر الإرث عن أحدهما، كما يفيد تأخّره عنهما بمفهوم الأولى (وَقَالَ سُفْيَانُ) الثّوري ممّا وصله الدّارمي: (أَجْرُ) حفر (القَبْرِ وَ) أجر (الغسلِ هُوَ مِنْ الكَفْنِ) أي: من حكم الكفن في كونه من رأس المال لا من الثلث.

١٢٧٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَتَيْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَوْمًا بِطَعَامِهِ، فَقَالَ: قُتِلَ مُضْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ - وَكَانَ خَيْرًا مِنِّي - فَلَمْ يُوْجَدْ لَهُ مَا يُكْفَنُ فِيهِ إِلَّا بُرْدُهُ، وَقُتِلَ حَمْزَةُ أَوْ رَجُلٌ آخَرُ خَيْرٌ مِنِّي، فَلَمْ يُوْجَدْ لَهُ مَا يُكْفَنُ فِيهِ إِلَّا بُرْدَةٌ، لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ قَدْ عَجَلْتُ لَنَا طَيِّبَاتِنَا فِي حَيَاتِنَا الدُّنْيَا، ثُمَّ جَعَلَ يَبْكِي.

وبالسّند قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْمَكِّيُّ) الأزرقى على الصّحيح^(٩)، ويقال: الزّرقى

(١) في غير (د) و(س): «الدرامي»، وهو محرف، وكذا في المواضع اللاحقة.

(٢) في هامش (ج): «دِعامه» بكسر الدّال وتخفيف العين المهملتين، «تقريب».

(٣) «مما هو»: مثبت من (ب) و(س).

(٤) زيد في (د): «ممّا ذكره».

(٥) في (د): «مؤنة».

(٦) في (م): «عليها»، وليس بصحيح.

(٧) في (ص): «للذّين»، وفي (ب): «الذّين»، وهو تحريف.

(٨) في (ص): «إليها».

(٩) في هامش (ج): «الأزرقى» بفتح الهمزة وسكون الرّاي وفتح الرّاء ثمّ قاف، هذه النّسبة إلى الجدّ الأعلى، وهو

أبو محمّد أحمد بن محمّد بن الوليد بن عقبة بن الأزرق الأزرقى الغسانى المكيّ، وهو من شيوخ البخارى، =

صاحب «تاريخ مكة»، قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِيهِ (سَعْدٍ) هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ (عَنْ أَبِيهِ) إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (قَالَ: أُتِيَ) بِضَمِّ الهمزة مبنياً للمفعول (عَبْدُ الرَّحْمَنِ) بِالرَّفْعِ: نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ (ابْنُ عَوْفٍ يَوْمًا يَطْعَمُهُ) ^(١) بِالضَّمِّ الرَّاجِعِ إِلَيْهِ، وَكَانَ صَائِمًا (فَقَالَ: قُتِلَ) بِضَمِّ الْقَافِ، مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ (مُضْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ) ^(٢) بِضَمِّ الْمِيمِ وَسُكُونِ الصَّادِ وَفَتْحِ الْعَيْنِ ^(٣) الْمَهْمَلَتَيْنِ، مَرْفُوعٌ: نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ، وَ«عُمَيْرٌ» بِضَمِّ الْعَيْنِ مُصَغَّرًا/ الْقَرْشِيُّ الْعَبْدَرِيُّ ^(٤)، قَالَ ٣٩٣/٢
عَبْدُ الرَّحْمَنِ ابْنُ عَوْفٍ: (وَكَانَ) مُصْعَبُ (خَيْرًا مِنِّي) قَالَهُ تَوَاضَعًا وَهَضَمًا لِنَفْسِهِ ^(٥) (فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مَا يُكْفَرُ فِيهِ إِلَّا بُرْدَةٌ) ^(٦) بِالضَّمِّ الْعَائِدِ عَلَى «مُصْعَبٍ»، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: وَهُوَ رَوَايَةُ الْأَكْثَرِ، قَالَ: وَلَا بِي ذَرٍّ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ ^(٧): «إِلَّا بُرْدَةٌ» بِلَفْظِ وَاحِدِ الْبُرُودِ. انْتَهَى. وَالَّذِي فِي الْفَرْعِ عَنِ الْكُشْمِيهَنِيِّ بِالضَّمِّ، وَالْبُرْدُ: نَمْرَةٌ، كَالْمُتَزَرِّ، وَهَذَا مَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ؛ لِأَنَّ ظَاهِرَهُ أَنَّهُ لَمْ يَوْجَدْ مَا يَمْلِكُهُ إِلَّا الْبُرْدَةُ الْمَذْكُورَةُ (وَقُتِلَ حَمْزَةً) بِنِ عِبْدِ الْمَطْلَبِ فِي غَزْوَةِ أُحُدٍ ^(٨) (- أَوْ رَجُلٌ آخَرُ -) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: لَمْ أَقِفْ عَلَى اسْمِهِ (خَيْرٌ مِنِّي، فَلَمْ يُوجَدْ لَهُ مَا يُكْفَرُ فِيهِ إِلَّا بُرْدَةٌ) وَلِلْكَشْمِيهَنِيِّ - كَمَا فِي الْفَرْعِ وَأَصْلُهُ ^(٩) - : «إِلَّا بُرْدَةً» بِالضَّمِّ الرَّاجِعِ لِمُصْعَبٍ ^(١٠)، قَالَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ: (لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ يَكُونَ) ^(١١) قَدْ عَجَّلْتُ لَنَا طَيِّبَاتُنَا فِي حَيَاتِنَا الدُّنْيَا) يَعْنِي:

= وَأَمَّا الزُّرْقِيُّ بِضَمِّ الزَّايِ وَفَتْحِ الرَّاءِ؛ إِلَى بَنِي زُرَيْقٍ قَبِيلَةٍ؛ مِنْهُمْ: عِيَّاشٌ إِلَى آخِرِهِ، كَمَا فِي «التَّرْتِيبِ».

(١) فِي هَامِشِ (ج): سَيَاتِي فِي «غَزْوَةِ أُحُدٍ» أَنَّ الطَّعَامَ كَانَ خَبْرًا وَلَحْمًا؛ كَمَا فِي «الشُّمَائِلِ» لِلتَّرْمِذِيِّ.

(٢) فِي هَامِشِ (ج): حَامِلُ اللَّوَاءِ يَوْمَ أُحُدٍ.

(٣) «الْعَيْنُ»: لَيْسَ فِي (د).

(٤) فِي هَامِشِ (ج): «الْعَبْدَرِيُّ» بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِ الدَّالِ الْمَهْمَلَتَيْنِ وَبِالرَّاءِ، إِلَى عَبْدِ الدَّارِ بْنِ قُصَيٍّ «تَرْتِيبٌ».

(٥) فِي هَامِشِ (ج): وَلَا فَهُوَ أَحَدُ الْعَشْرَةِ الْمَفْضَلِينَ عَلَى مَنْ سِوَاهُمْ، أَوْ قَالَهُ قَبْلَ الْعِلْمِ بِكَوْنِهِ مِنَ الْعَشْرَةِ الْمُبَشَّرَةِ «كِرْمَانِي».

(٦) فِي (د): «بُرْدَةٌ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٧) فِي (م): «لِلْكَشْمِيهَنِيِّ».

(٨) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «فِي غَزْوَةِ أُحُدٍ» رَاجِعٌ لِلْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ، فَإِنَّ قَتْلَ مُصْعَبٍ وَحَمْزَةَ كَانَ فِي أُحُدٍ.

(٩) «وَأَصْلُهُ»: لَيْسَ فِي (م).

(١٠) فِي (ب) وَ(د) وَ(س): «إِلَيْهِ».

(١١) فِي (س): «تَكُونُ».

أصبنا ما كُتِبَ لنا من الطَّيِّبَاتِ في دنيانا، فلم يبقَ لنا بعد استيفاء حَظِّنا شيءَ منها^(١)، والمراد بالحَظُّ: الاستمتاع والتَّنعُّم الذي يشغل الالتذاذ^(٢) به عن الدِّين وتكاليفه، حتَّى يعكف همَّته على استيفاء اللذات، أمَّا من تمتَّع بنعم الله ورزقه الذي خلقه الله^(٣) تعالى لعباده؛ ليتقوى^(٤) بذلك على دراية العلم والقيام بالعمل، وكان ناهضًا بالشُّكر، فهو عن ذلك بمعزلٍ (ثُمَّ جَعَلَ) عبد الرَّحْمَنِ (يَبْكِي) خوفًا من تخلفه عن اللِّحاق بالدرجات العُلى./

د ١٢٢/٢٥ ب

وشيوخ المؤلف من أفرادهِ، والثلاثة البقية مدنيون، وفيهِ التَّحديث، والعنونة، والقول، وأخرجه أيضًا^(٥) المؤلف في «الجنائز» [ج: ١٢٧٥] و«المغازي» [ج: ٤٠٤٥] [٦].

٢٦ - بَابُ إِذَا لَمْ يُوجَدْ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ

هذا (بَابٌ) بالتَّنوين: (إِذَا لَمْ يُوجَدْ) للميِّت (إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ) اقتصر عليه.

١٢٧٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ رضي الله عنه أَتَى بِطَعَامٍ وَكَانَ صَائِمًا، فَقَالَ: قُتِلَ مُضْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي، كُفِّنَ فِي بُرْدَةٍ، إِنْ غُطِّيَ رَأْسُهُ بَدَتْ رِجْلَاهُ، وَإِنْ غُطِّيَ رِجْلَاهُ بَدَا رَأْسُهُ - وَأَرَاهُ قَالَ - : وَقُتِلَ حَمْرَةُ وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي، ثُمَّ بَسَطَ لَنَا مِنَ الدُّنْيَا مَا بُسِطَ - أَوْ قَالَ: أُعْطِينَا مِنَ الدُّنْيَا مَا أُعْطِينَا - وَقَدْ خَشِينَا أَنْ نَكُونَ حَسَنَاتِنَا عُجِّلَتْ لَنَا، ثُمَّ جَعَلَ يَبْكِي حَتَّى تَرَكَ الطَّعَامَ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ) محمَّد المروزي، المجاور بمكة، ولأبي ذرٍّ: «محمَّد بن مقاتل»، قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك المروزي قال: (أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) بن الحجَّاج (عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) بسكون العين (عَنْ أَبِيهِ إِبْرَاهِيمَ، أَنَّ) أباه (عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ رضي الله عنه أَتَى بِطَعَامٍ) بإسقاط هاء الضمير (وَكَانَ) عبد الرحمن يومئذٍ صَائِمًا، فَقَالَ: قُتِلَ مُضْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ

(١) في (م): «فيها»، ولعلَّ المَثْبُت هو الصَّواب.

(٢) في (د): «الاستلذاذ».

(٣) اسم الجلالة «الله» مَثْبُتٌ من (ص) و(م).

(٤) في (م): «ليقوى».

(٥) «أَيْضًا»: مَثْبُتٌ من (س) و(ص).

(٦) في هامش (ج): وفي «الرَّقاق» أيضًا، وهناك نَبَّه الحافظ على تعدد المواضع التي تَكَرَّرَ فيها ذكرُ هذا الحديث.

- وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي - كُفِّنَ فِي بُرْدَةٍ) وَلَأَبِي ذَرَّ عَنْ الْحُمُوي (١) وَالْمُسْتَمْلِي: «(فِي بَرْدِهِ) بِالضَّمِيرِ الرَّاجِعِ إِلَى مُصْعَبٍ» (٢) (إِنْ غُطِّيَ) بَضْمُ الْغَيْنِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ (رَأْسُهُ) بِالرَّفْعِ: نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ (بَدَتْ) ظَهَرَتْ (رِجْلَاهُ، وَإِنْ غُطِّيَ رِجْلَاهُ بَدَا) ظَهَرَ (رَأْسُهُ) قَالَ الْمَهْلَبُ وَابْنُ بَطَّالٍ: وَإِنَّمَا اسْتَحَبَّ (٣) أَنْ يَكْفَنَ فِي هَذِهِ الْبُرْدَةِ؛ لِكَوْنِهِ قُبِلَ فِيهَا، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ: وَفِي هَذَا الْجَزْمِ نَظَرٌ، بَلِ الظَّاهِرُ: أَنَّهُ لَمْ يَجِدْ (٤) لَهُ غَيْرَهَا؛ كَمَا هُوَ مُقْتَضَى التَّرْجُمَةِ (وَأَرَاهُ) بَضْمُ الْهَمْزَةِ (٥)، أَيُّ: أَظْهَرَهُ (قَالَ: وَقُتِلَ حَمْزَةً) عَمُّ النَّبِيِّ ﷺ (وَهُوَ خَيْرٌ مِنِّي) وَرَوَى الْحَاكِمُ فِي «مُسْتَدْرَكِهِ» مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ: أَنَّ حَمْزَةً كُفِّنَ أَيْضًا كَذَلِكَ (٦) (ثُمَّ بُسِطَ لَنَا مِنَ الدُّنْيَا مَا بُسِطَ - أَوْ قَالَ: أُعْطِينَا مِنَ الدُّنْيَا مَا أُعْطِينَا -) شُكٌّ مِنَ الرَّاوي (وَقَدْ خَشِينَا أَنْ تَكُونَ حَسَنَاتُنَا عُجِّلَتْ لَنَا) يَعْنِي: خَفْنَا أَنْ نَدْخُلَ فِي زَمْرَةِ مَنْ قِيلَ فِي حَقِّهِ: ﴿مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ﴾ [الْإِسْرَاءُ: ١٨] يَعْنِي: مَنْ كَانَتِ الْعَاجِلَةُ هَمَّهُ، وَلَمْ يَرُدْ غَيْرَهَا، تَفَضَّلْنَا عَلَيْهِ مِنْ مَنَافِعِهَا بِمَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ، وَقُيِّدَ الْمَعْجَلُ وَالْمَعْجَلُ لَهُ بِالْمَشِيئَةِ وَالْإِرَادَةِ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجِدُ كُلُّ مَتَمِّنٍّ مَا يَتَمَنَّاهُ، وَلَا كُلُّ وَاحِدٍ جَمِيعَ مَا يَهْوَاهُ (ثُمَّ جَعَلَ يَبْكِي حَتَّى تَرَكَ الطَّعَامَ) فِي وَقْتِ الْإِفْطَارِ.

٢٧ - بَابُ: إِذَا لَمْ يَجِدْ كَفْنَا إِلَّا مَا يُوَارِي رَأْسَهُ أَوْ قَدَمَيْهِ غَطِّي بِهِ رَأْسَهُ

هَذَا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ: (إِذَا لَمْ يَجِدْ) مَنْ يَتَوَلَّى أَمْرَ الْمَيِّتِ (كَفْنَا إِلَّا مَا يُوَارِي) يَسْتَرُ (رَأْسَهُ) مَعَ بَقِيَّةِ جَسَدِهِ (أَوْ) يَسْتَرُ (قَدَمَيْهِ) مَعَ بَقِيَّةِ جَسَدِهِ (غَطِّيَ) (٧) وَلَأَبِي ذَرَّ: «غُطِّيَ» بَضْمُ الْمَعْجَمَةِ (بِهِ) أَيُّ: بِذَلِكَ الْكَفْنِ (رَأْسَهُ).

١٢٧٦ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا شَقِيقٌ: حَدَّثَنَا حَبَابُ بْنُ عَرَبَةَ قَالَ: هَاجَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ نَلْتَمِسُ وَجْهَ اللَّهِ، فَوَقَعَ أَجْرُنَا عَلَى اللَّهِ، فَمِنَّا مَنْ مَاتَ لَمْ يَأْكُلْ مِنْ

(١) فِي (م): «وَالْحُمُوي» مِنْ غَيْرِ ذِكْرِ لَأَبِي ذَرَّ.

(٢) فِي غَيْرِ (ب) وَ(س): «لِمُصْعَبٍ».

(٣) زَيْدٌ فِي (د): «النَّبِيُّ».

(٤) فِي (س): «يُوجَدُ».

(٥) فِي هَامِشِ (ج): مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ؛ كَمَا فِي «الْمُصْبَاحِ».

(٦) فِي (م): «لِذَلِكَ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٧) زَيْدٌ فِي (د) وَ(ص) وَ(م): «رَأْسَهُ».

أَجْرِهِ شَيْئًا، مِنْهُمْ مُضْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ، وَمِنَّا مَنْ أَيْنَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ، فَهُوَ يَهْدِيهَا، قُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَلَمْ نَجِدْ مَا نَكْفِنُهُ إِلَّا بُرْدَةً، إِذَا غَطَيْنَا بِهَا رَأْسَهُ خَرَجَتْ رِجْلَاهُ، وَإِذَا غَطَيْنَا رِجْلَيْهِ خَرَجَ رَأْسُهُ، فَأَمَرْنَا النَّبِيَّ ﷺ أَنْ نَغْطِيَ رَأْسَهُ، وَأَنْ نَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) ^(١) بضم عين «عمر»، قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث بن طلق قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران قال: (حَدَّثَنَا شَقِيقٌ) أبو وائل بن سلمة قال: (حَدَّثَنَا خَبَّابٌ) بفتح الخاء المعجمة وتشديد الموحدة الأولى بينهما ألف، ابن الأَرْت، بفتح الهمزة والراء وتشديد المثناة فوقية (رَوَاهُ قَالَ: هَاجَرْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) حال كوننا (نَلْتَمِسُ وَجْهَ اللَّهِ) أي: ذاته لا الدنيا، والمراد بالمعية: الاشتراك في حكم الهجرة؛ إذ لم يكن معه ﷺ إِلَّا أَبُو بَكْرٍ وَعَامِرُ بْنُ فِهْرَةَ (فَوَقَعَ أَجْرُنَا عَلَى اللَّهِ) وفي رواية [ح: ٣٩١٤]: «وجب أجْرنا على الله» ^(٢) أي: وجوباً شرعياً، أي: بما وجب/ بوعد الصديق لا عقلياً ^(٣)؛ إذ لا يجب على الله شيء ^(٤) (فَمِمَّا مَاتَ) ^(٥) لَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ من الغنائم التي تناولها من أدرك زمن الفتوح (شَيْئًا) بل قصر نفسه عن شهواتها؛ لينالها متوقرة ^(٦) في الآخرة (مِنْهُمْ: مُضْعَبُ بْنُ عُمَيْرٍ) بضم العين / وفتح الميم، ابن هاشم بن عبد مناف بن عبد الدار بن قصي، يجتمع مع النَّبِيِّ ﷺ فِي قَصِيٍّ (وَمِمَّا مَنْ أَيْنَعَتْ) بفتح الهمزة وسكون المثناة التحتيّة وفتح النون، أي: أدركت ونضجت ^(٧) (لَهُ ثَمَرَتُهُ) ولأبي ذرٍّ: «ثمره» (فَهُوَ يَهْدِيهَا) ^(٨) بفتح ^(٩) المثناة التحتيّة

(١) زيد في (د): «بن غياث».

(٢) في هامش (ج): قوله: «وجب أجْرنا على الله»: قال الإمام النووي في «شرح مسلم»: معناه: وجوب إنجاز وعده بالشرع، لا وجوب بالعقل كما تزعم المعتزلة، وهو نحو ما في الحديث: «حقُّ العباد على الله».

(٣) في هامش (ج): ولا عرفياً.

(٤) «إذ لا يجب على الله شيء»: سقط من (د).

(٥) زيد في (ص): «و».

(٦) في (ب) و(د) و(م): «موقرة».

(٧) في هامش (ج): نضج نضجاً - من باب تعب - أدرك، فهو ناضج ونضيج، والاسم: النضج؛ بضم النون، والفتح لغة. «مصباح».

(٨) في هامش (ج): هذبت كلَّ محلوبة هذباً: حلبتها بأطراف الأصابع، والثمره أهديها - بالكسر - جنيئها، ومنه: «أينعت له ثمرته فهو يهديها» «تقريب».

(٩) زيد في (د): «الياء».

وسكون الهاء وتثليث الدال، أي: يجنيها^(١)، وعبر بالمضارع؛ ليفيد استمرار الحال الماضية والآتية استحضرًا له^(٢) في مشاهدة السامع (قُتِلَ) أي: مصعبٌ (يَوْمَ أُحُدٍ) قتله عبد الله بن قميئة^(٣)، والجملة استثنائية (فَلَمْ نَجِدْ) له^(٤) (مَا نَكْفُهُ) زاد أبو ذر: «به» (إِلَّا بُرْدَةً، إِذَا غَطَيْنَا بِهَا رَأْسَهُ خَرَجَتْ رِجْلَاهُ، وَإِذَا غَطَيْنَا) بها (رِجْلَيْهِ خَرَجَ رَأْسُهُ) لقصرها^(٥) (فَأَمَرَنَا النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ أَنْ نُغْطِيَ رَأْسَهُ) بطرف البردة (وَأَنْ نَجْعَلَ عَلَى رِجْلَيْهِ مِنَ الْإِذْخِرِ) بكسر الهمزة وسكون الدال المعجمة وكسر الخاء المعجمة^(٦) والرءاء، نبتٌ بالحجاز^(٧) طيب الرائحة، وفي الحديث من الفوائد: أَنَّ الواجب من الكفن ما يستر^(٨) العورة^(٩)، قال في «المجموع»: واحتمال أَنَّهُ لم يكن له غير النمرة مدفوعٌ بِأَنَّهُ بعيدٌ مِمَّنْ خرج للقتال، وبأنَّه لو سُلِّمَ ذلك لوجب تتميمه من بيت المال، ثمَّ من المسلمين. انتهى. وقد يُقال: أمرهم بتتيممه بالإذخر، وهو ساتر، ويُجاب بأنَّ التَّكْفِينَ به لا يكفي إِلَّا عند تعذُّر التَّكْفِينَ بالثَّوب؛ كما صرَّح به الجرجاني؛ لما فيه من الإِزْراء^(١٠) بالميت، على أَنَّهُ ورد في أكثر طرق الحديث: أَنَّهُ قُتِلَ يوم أُحُدٍ، فلم يخلف إِلَّا^(١١)

(١) في غير (د) و(س): «يجتنبه»، وهو تحريف.

(٢) «له»: ليس في (م).

(٣) في هامش (ج): قوله: «قتله عبد الله بن قميئة» بفتح القاف وكسر الميم وسكون التحتية بعدها همزة، كذا في «جامع الأصول» لكن سَمَّاهُ عَمْرًا، وفي «التبراس»: اسمه عبد الله، وقال ابن القيم: اسمه عمرو، هلك على كفره.

(٤) «له»: مثبت من (د) و(س).

(٥) في هامش (ج): قال ابن مالك في «شواهد الصَّحيح»: وفي بعض النسخ المعتمد عليها: «إِذَا غَطَّى رِجْلَيْهِ» وفيه إشكال؛ لِأَنَّ «غَطَّى» يقتضي مرفوعًا، ولم يذكر بعده غير «رجليه»، وكان حقُّه الرِّفْعُ، فالوجه في نصبه أن يكون «غَطَّى» مسندًا إلى ضمير «النَّيْمَةِ» على تأويل «كُفِّنَ»، وتضمين «غَطَّى» معنى «كُسِيَ»، أو إلى ضمير «الميت» وتقدير «على» جازة لـ «رجليه» إلى آخره، فليراجع.

(٦) «المعجمة»: ليس في (د).

(٧) في (ب) و(د) و(س): «حجازي».

(٨) في (م): «ستر».

(٩) في هامش (ج): عبارة «المنهاج» و«شرح م ر»: وأقلُّه ثوبٌ واحد يستر البشرة بها - كالصَّلَاة - وجميع بدنه إِلَّا رَأْسَ مُحَرَّمٍ ووجه محرمه؛ كما صحَّحه المصنِّف - يعني النَّوَوِي - في «مناسكه»، وما صحَّحه في «الرَّوْضَةِ» و«المجموع» و«الشَّرح الصَّغِير» مِنْ أَنَّ أَقْلَهُ ما يستر العورة؛ محمولٌ على وجوب ذلك بحقِّ الله تعالى.

(١٠) في (م): «الازدراء».

(١١) في (د): «غير».

نمرة، وبالجملة، فالأصح^(١): أن أقل الكفن ساتر العورة، لكن استشكل الإسويُّ الاختصار على ساتر العورة بما في النفقات من أنه لا يحلُّ الاختصار في كسوة العبد على ساتر العورة وإن^(٢) لم يتأذ بحرُّ أو برد؛ لأنه تحقير وإذلال، فامتناعه في الميت الحر^(٣) أولى، وأجيب عنه بأنه لا أولوية، بل ولا تساوي، إذ للغرماء منع الزيادة على الثوب الواحد، والحي^(٤) المفلس يبقى له ما يحمله لاحتياجه إلى التَّجَمُّل للصَّلاة وبين الناس، ولأنَّ الميت يُسْتَرُّ بالثَّراب عاجلاً بخلاف العبد، والأولى أن يُجاب بأنه لا فرق بين المسألتين؛ إذ عدم الجواز في تلك ليس لكونه حقاً لله تعالى في السَّتر، بل لكونه حقاً للعبد، حتَّى إذا أسقطه جاز، وفي الحديث أيضاً بيان فضيلة مصعب بن عمير، وأنه ممَّن لم ينقص له من ثواب الآخرة شيء.

٢٨ - باب من استعدَّ الكفن في زمن النَّبيِّ ﷺ فلم يُنكز عليه

(باب من استعدَّ الكفن) أي: أعدّه، وليست السَّين للطلب (في زمن النَّبيِّ ﷺ فلم يُنكز عليه) بفتح الكاف مبنياً للمفعول، كذا في الفرع وأصله، وفي نسخة: «فلم ينكر» بكسرها، على أن فاعل الإنكار النَّبيُّ ﷺ.

١٢٧٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَهْلِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ أَنَّ امْرَأَةً جَاءَتْ النَّبِيَّ ﷺ بِزُرْدَةٍ مَنسُوجَةٍ فِيهَا حَاشِيَتُهَا - أَتَدْرُونَ مَا الْبُرْدَةُ؟ قَالُوا: الشَّمْلَةُ، قَالَ: نَعَمْ - قَالَتْ: نَسَجْتُهَا بِيَدِي، فَجِئْتُ لَأَكْسُوكَهَا! فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا، فَخَرَجَ إِلَيْنَا وَإِنَّهَا إِزَارُهُ، فَحَسَنَتْهَا فَلَانٌّ، فَقَالَ: اكْسُوبِيهَا، مَا أَحْسَنَهَا. قَالَ الْقَوْمُ: مَا أَحْسَنْتَ، لِبِسَهَا النَّبِيُّ ﷺ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا، ثُمَّ سَأَلْتُهُ وَعَلِمْتُ أَنَّهُ لَا يَزُدُّ، قَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ مَا سَأَلْتُهُ لَأَلْبَسَهَا، إِنَّمَا سَأَلْتُهُ لَتَكُونَ كَفَنِي، قَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ كَفَنُهُ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبيُّ قال^(٥) (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي حَازِمٍ)^(٦)

(١) في هامش (ج): م ر: المعتمد خلافه.

(٢) في (د): «وإذ».

(٣) في هامش (ج): خ: والحي.

(٤) كذا في المخطوطين، وفي المطبوع «والحر».

(٥) «قال»: مثبت من (ب) و(س).

(٦) في هامش (ج): بالمهملة وبالزَّاي.

عبد العزيز (عَنْ أَبِيهِ) أَبِي حَازِمٍ، سلمة بن دينارٍ الأعرج القاصِّ^(١)، من عُبَاد أهل المدينة وزهادهم (عَنْ سَهْلٍ) هو ابن سعدٍ السَّاعِدِيِّ (بُزْدَةُ: أَنَّ امْرَأَةً) قال الحافظ^(٢) ابن حجر: لم أقف على اسمها (جَاءَتِ النَّبِيَّ ﷺ بِبُزْدَةٍ مَنسُوجَةٍ فِيهَا حَاشِيَتُهَا) رفع بقوله: «منسوجة»، واسم المفعول يعمل عمل فعله كاسم الفاعل، أي: أنها لم تقطع / من ثوب فتكون بلا حاشية، أو أنها جديدة لم يُقَطَّعْ هديها ولم تُلْبَسْ بعد، قال سهل: (أَتَذْرُونَ) بهمزة الاستفهام، ولأبوي ذَرَّ والوقت: «تدرون» بإسقاطها (مَا الْبُزْدَةُ؟ قَالُوا: الشَّمْلَةُ، قَالَ) سهل: (نَعَمْ) هي، وفي تفسيرها بها^(٣) تجوُّز؛ لأنَّ البردة: كساء، والشَّمْلَةُ: ما يُشْتَمَلُ به، فهي أعمُّ، لكن لما كان أكثر اشتمالهم بها أطلقوا عليها اسمها (قَالَتْ) أي: المرأة للنبي ﷺ: (نَسَجْتُهَا) أي: البردة (بِيَدِي) حقيقةً أو مجازاً (فَجِئْتُ لَأَكْسُو كَهَا، فَأَخَذَهَا النَّبِيُّ ﷺ) حال كونه (مُحْتَاجًا إِلَيْهَا) وعُرِفَ ذلك بقرينة حالٍ، أو تقدَّم قولٌ صريحٌ (فَخَرَجَ) بِإِلَافَةِ الْإِثْمِ (إِلَيْنَا وَإِنَّهَا إِزَارُهُ) وفي رواية هشام بن عمارٍ، عن عبد العزيز، عند^(٤) ابن ماجه: فخرج إلينا فيها، وعند الطبراني من رواية هشام بن سعدٍ، عن أبي حازم: فاتزر بها، ثم خرج (فَحَسَنَتْهَا) أي: نسبها إلى الحسن، وللمصنّف في «اللباس» [ج: ٥٨١٠] من طريق/ يعقوب بن عبد الرحمن، عن أبي حازم: فجسّها، بالجيم من ٣٩٥/٢ غير نونٍ (فُلَانٌ) هو عبد الرحمن بن عوفٍ كما في «الطبراني»، فيما ذكره المحبُّ الطبري في «الأحكام» له، لكن قال صاحب «الفتح» إنّه لم يره في «المعجم الكبير»، لا في مسند سهل، ولا عبد الرحمن، أو هو سعد بن أبي وقاصٍ، أو هو^(٥) أعرابيٌّ كما في «الطبراني» من طريق زمعة بن صالح عن أبي حازم، لكن زمعة ضعيفٌ (فَقَالَ: اكْسُنِيهَا^(٦))، مَا أَحْسَنَهَا! بالنصب على التَّعَجُّبِ (قَالَ الْقَوْمُ: مَا أَحْسَنْتَ) نفياً للإحسان (لَيْسَهَا النَّبِيُّ ﷺ) حال كونه (مُحْتَاجًا إِلَيْهَا) وفي نسخة عند أبي ذَرَّ: «محتاجٌ» بالرفع بتقدير: هو (ثُمَّ سَأَلَتْهُ) إِيَّاهَا (وَعَلِمَتْ أَنَّهُ

(١) في (ب) و(م): «القاضي»، وهو تحريف.

(٢) «الحافظ»: ليس في (د).

(٣) «بها»: سقط من (م).

(٤) في (د): «عن»، وليس بصحيح.

(٥) «هو»: ليس في (د).

(٦) في هامش (ج): قوله: «اكْسُنِيهَا» في «المصباح»: كسوته ثوباً أكسوه فاكتسى.

لَا يَرُدُّ^(١) سَائِلًا بَلْ يَعْطِيهِ مَا يَطْلُبُهُ (قَالَ: إِنِّي وَاللَّهِ مَا سَأَلْتُهُ بِإِلَافَةٍ إِلَّا لَمْ يَرْجِعْ) (لَا لَبْسَهَا) أَي: لِأَجْلِ أَنْ أَلْبَسَهَا، وَفِي نَسْخَةٍ: «لَا لَبْسَ» وَهُوَ الَّذِي فِي الْفَرْعِ وَأَصْلُهُ (إِنَّمَا سَأَلْتُهُ) إِيَّاهَا (لِتَكُونَ كَفَنِي، قَالَ سَهْلٌ: فَكَانَتْ كَفَنَهُ) وَعِنْدَ «الطَّبْرَانِيِّ» مِنْ طَرِيقِ هِشَامِ بْنِ سَعْدٍ: قَالَ سَهْلٌ^(٢): فَقُلْتُ لِلرَّجُلِ: لِمَ سَأَلْتَهُ وَقَدْ رَأَيْتَ حَاجَتَهُ إِلَيْهَا؟ فَقَالَ: رَأَيْتُ مَا رَأَيْتُمْ، وَلَكِنِّي أُرَدْتُ أَنْ أَخْبَأَهَا حَتَّى أَكْفَنَ فِيهَا، فَأَفَادَ أَنَّ الْمَعَاتِبَ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي غَسَّانٍ [ج: ٦٠٣٦]: فَقَالَ: رَجَوْتُ بَرَكَتَهَا حِينَ لَبَسَهَا النَّبِيُّ ﷺ، وَفِيهِ التَّبَرُّكُ بِأَثَارِ الصَّالِحِينَ، وَجَوَّازُ إِعْدَادِ الشَّيْءِ قَبْلَ وَقْتِ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، لَكِنْ قَالَ أَصْحَابُنَا: لَا يُنْدَبُ أَنْ يَعُدَّ لِنَفْسِهِ كَفَنًا؛ لِأَنَّهُ يَحَاسِبُ عَلَى اتِّخَاذِهِ، أَي: لَا^(٣) عَلَى اكْتِسَابِهِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ لَيْسَ^(٤) مَخْتَصًّا بِالْكَفَنِ، بَلْ سَائِرُ أَمْوَالِهِ كَذَلِكَ، وَلِأَنَّ تَكْفِينَهُ مِنْ مَالِهِ وَاجِبٌ، وَهُوَ يَحَاسِبُ^(٥) عَلَيْهِ بِكُلِّ حَالٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ جِهَةِ حِلٍّ وَآثَرٍ ذِي صِلَاحٍ، فَحَسُنَ إِعْدَادُهُ كَمَا هُنَا، لَكِنْ لَا يَجِبُ تَكْفِينُهُ فِيهِ، كَمَا اقْتَضَاهُ كَلَامُ الْقَاضِي أَبِي الطَّيِّبِ وَغَيْرِهِ، بَلْ لِلْوَارِثِ إِبْدَالُهُ لِأَنَّهُ يَنْتَقِلُ لِلْوَارِثِ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَلَوْ أَعَدَّ لَهُ قَبْرًا يُدْفَنُ فِيهِ فَيَنْبَغِي أَنَّهُ^(٦) لَا يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ لِلْإِعْتِبَارِ، بِخِلَافِ الْكَفَنِ، قَالَهُ الزَّرْكَشِيُّ. وَرِوَاةُ الْحَدِيثِ الْأَرْبَعَةُ مَدْنِيُونَ إِلَّا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْلَمَةَ، سَكَنَ الْبَصْرَةَ، وَفِيهِ التَّحْدِيثُ، وَالْعَنْعَنَةُ، وَالْقَوْلُ^(٧)، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَهَ فِي «الْإِبْرَةِ».

٢٩ - بَابُ اتِّبَاعِ النِّسَاءِ الْجَنَائِزِ

(بَابُ) حَكَمَ (اتِّبَاعِ النِّسَاءِ الْجَنَائِزِ) بِالْجَمْعِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «الْجَنَازَةُ».

١٢٧٨ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ خَالِدٍ، عَنْ أُمِّ الْهُذَيْلِ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: نُهَيْتُنَا عَنْ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ، وَلَمْ يُغْزَمْ عَلَيْنَا.

(١) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «لَا يَرُدُّ» كَذَا وَقَعَ هُنَا بِحَذْفِ الْمَفْعُولِ، وَثَبَتَ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مَاجَهَ بِلَفْظٍ: «لَا يَرُدُّ سَائِلًا»، وَنَحْوَهُ فِي رِوَايَةِ يَعْقُوبَ فِي «الْبَيْوَعِ»، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي غَسَّانٍ فِي «الْأَدَبِ»: لَا يُسْأَلُ فِي [شَيْءٍ] فَيَمْنَعُهُ.

(٢) فِي (د): «سَعْدٌ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٣) «لَا»: لَيْسَ فِي (ب).

(٤) «لَيْسَ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (د) وَ(س)، وَفِي (م): «لِأَنَّ ذَلِكَ».

(٥) فِي (ص): «مَحَاسِبٌ».

(٦) فِي (د): «أَنْ».

(٧) فِي هَامِشِ (ج): وَ«الْبَيْوَعِ» وَأَخْرَجَهُ فِي «الْإِبْرَةِ» وَ«الْأَدَبِ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ بْنُ عُقْبَةَ) بفتح القاف في الأول وضَمَّ العين وإسكان القاف / ١١٢٤/٢٥
 في الثاني، السَّوَاتِيَّ العامريُّ الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ (عَنْ خَالِدٍ) ولأبي ذَرٍّ:
 «عن خالد الحذاء» (عَنْ أُمِّ الْهَذِيلِ) بضمَّ الهاء وفتح المعجمة، حفصة بنت سيرين (عَنْ أُمِّ
 عَطِيَّةَ) نُسَيْبَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) وَلأبي ذَرٍّ: «أنها قالت»: (نُهِينَا) بضمَّ النون وكسر الهاء، وعند
 الإسماعيليِّ من رواية يزيد بن أبي حكيم، عن الثَّوْرِيِّ بهذا الإسناد، ورواه ابن شاهين بسندٍ
 صحيح: نهانا رسول الله ﷺ (عَنْ أَتْبَاعِ الْجَنَائِزِ) نهى تنزيه لا تحريم، بدليل قولها:
 (وَلَمْ يُعْزَمْ عَلَيْنَا) بضمَّ الياء وفتح الزَّاي مبنياً للمفعول، أي: نهياً غير متحتم^(١)، فكأنَّها
 قالت: كره لنا أَتْبَاعُ الْجَنَائِزِ من غير تحريم، وهذا قول الجمهور، ورخص فيه مالك، وكرهه
 للشَّابَّة، وقال أبو حنيفة: لا ينبغي، واستدلَّ للجواز بما رواه ابن أبي شيبَةَ من طريق محمد
 ابن عمرو بن عطاء، عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أن رسول الله ﷺ كان في جنازة، فرأى عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ امرأةً،
 فصاح بها، فقال: «دعها يا عمر...» الحديث، وأخرجه ابن ماجه من هذا الوجه، ومن طريق
 أخرى برجالٍ ثقاتٍ، وأمَّا ما رواه ابن ماجه أيضاً وغيره ممَّا يدلُّ على التَّحْرِيمِ فضعيفٌ، ولو
 صحَّ حمل على ما يتضمَّن حراماً.

فائدة: روى الطَّبْرَانِيُّ^(٢) من طريق إسماعيل بن عبد الرَّحْمَنِ بن عطية، عن جدته أم عطية،
 قالت: لمَّا دخل رسول الله ﷺ المدينة جمع النساء في بيتٍ، ثمَّ بعث إلينا عمر، فقال: إنِّي
 رسولُ الله ﷺ إليكنَّ، بعثني لأباعدكنَّ على ألاَّ تسرقن^(٣)، وفي آخره: وأمرنا أن
 نخرج في العيد العواتق، ونهانا أن نخرج في جنازة، قال في «الفتح»: وهذا يدلُّ على أنَّ رواية أم
 عطية الأولى من مرسل الصحابة.

٣٠ - باب حَدِّ الْمَرْأَةِ عَلَى غَيْرِ زَوْجِهَا

(باب حَدِّ الْمَرْأَةِ) من مصدر الثلاثي^(٤)، ولأبي ذَرٍّ: «إحداد المرأة» (عَلَى) مَيِّتٍ (غَيْرِ

(١) في (ص): «مَحْتَمٌّ».

(٢) في (ب) و(د) و(س): «الطَّبْرِيُّ»، وهو تحريف.

(٣) في (ب) و(س) و(ص): «تسركن»، ولعلَّ المثبت هو الصُّواب.

(٤) في هامش (ج): أي: من أفراد مصدر الثلاثي.

٣٩٦/٢ زَوْجَهَا) ثلاثة أَيَّامٍ؛ لما يغلب عليها من لوعة^(١) الحزن، ويهجم^(٢) من ألم الوجد من غير/ وجوبٍ سواء كان الميت قريباً أو أجنبياً، وهو لغة: المنع، واصطلاحاً: ترك التزيّن بالمصبوغ من اللباس والخضاب والتّطيب، والمشهور: أنّه بالحاء المهملة، ويروى: الإجداد، بالجيم من جَدَدَتُ الشَّيْءَ: قطعتُه؛ لأنّها انقطعت عن الزّينة وما كانت عليه.

١٢٧٩ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ عَلْقَمَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ قَالَ: تُوفِّي ابْنٌ لَأُمِّ عَطِيَّةَ رضي الله عنه، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمُ الثَّالِثُ دَعَتْ بِصُفْرَةٍ، فَتَمَسَّحَتْ بِهِ وَقَالَتْ: نُهَيْنَا أَنْ نُحَدِّ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ إِلَّا بِزَوْجٍ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) قال: (حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ) بكسر الموحدة وسكون الشين المعجمة، ابن لاحقٍ قال: (حَدَّثَنَا سَلَمَةُ^(٣) بْنُ عَلْقَمَةَ) التميمي^(٤) (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ) قَالَ: تُوفِّي ابْنٌ لَأُمِّ عَطِيَّةَ) نُسبته رضي الله عنه، فَلَمَّا كَانَ الْيَوْمُ الثَّالِثُ) ولأبي ذر^(٥) عن الحموي والكشميهني: «يَوْمُ الثَّالِثِ» بإضافة الصّفة إلى الموصوف (دَعَتْ بِصُفْرَةٍ) بطيب فيه صفرة (فَتَمَسَّحَتْ بِهِ، وَقَالَتْ: نُهَيْنَا) ورواه أيّوب عن ابن سيرين بلفظ «أمرنا بأن لا نُحَدِّ عَلَى هَالِكِ فَوْقَ ثَلَاثٍ...» الحديث^(٦)، ممّا أخرجه عبد الرزّاق، وللطبراني^(٧)، عن ابن سيرين، عن أم عطية، بلفظ: قالت: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول...، فذكر معناه (أَنْ نُحَدِّ^(٨)) عَلَى مَيْتٍ^(٩)، والإحداد: ترك المرأة الزينة كلّها من: اللباس والطيب والحلي والكحل والدّهْن عن

(١) في هامش (ج): «اللوعة»: حرقه في القلب، وألم من حبّ أو همٍّ أو مرض «قاموس».

(٢) في هامش (ج): هجمت عليه هجومًا، من باب قعد: دخلت عليه بغته، يتعدى ولا يتعدى، «مصباح».

(٣) في هامش (ج): بفتح اللام.

(٤) في غير (ص): «التميمي»، وليس بصحيح.

(٥) في (ب) و(م): «لأبوي ذرّ والوقت»، وليس بصحيح.

(٦) قوله: «عن ابن سيرين بلفظ... ثلاث. الحديث» مستدرّك من «الفتح» لا بدّ منه.

(٧) في الأصول الخطية: «والطبراني»، والتصحيح من «الفتح» مصدر النقل.

(٨) في هامش (ص): قوله: «أن نحّد»: عبارة «النهاية»: أحّدَت المرأة على زوجها تُحَدِّ، أي: بضمّ التاء المثناة

فوق وكسر المهملة؛ فهي مُحَدِّ، وحَدَّتْ تُحَدِّ، أي: بفتح المثناة فوق وضمّ المهملة، وتُحَدِّ، أي: بضمّ المثناة

وكسر المهملة، فهي حادٌّ؛ إذا حزنت عليه. «شرح النهاية». وفي هامش (ج): عبارة الجوهرية: «حَدَّتْ تُحَدِّ

-أي بالضمّ- وتُحَدِّ -أي بالكسر- جدادًا وهي حادٌّ، ولم يعرف الأصمعي إلّا أحّدَت فهي مُحَدِّ.

(٩) زيد في (م): «بفتح أوّله وضمّ ثانيه وبضمّ أوّله وكسر ثانيه، رباعي وثلاثي»، وفيه تكرار.

المَيِّتِ^(١) (أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ) بلياليها، و«نَحِدًا» بضم أوله وكسر ثانيه^(٢) من الرُبَاعِي، و«أَنَّ» مصدريةٌ، وحُكِي: فتح أوله وكسر ثانيه وضمه^(٣) من الثلاثي، ولم يعرف الأصمعي إلا ١٢٤/٢د
الأول^(٤) (إِلَّا بِزَوْجٍ) أي: بسببه، وللكشميهني: «إِلَّا لَزَوْجٍ» باللام بدل الموحدة، وفي «العِدَد» من طريقه: «إِلَّا عَلَى زَوْجٍ» [ح: ٥٣٣٤] وكلها بمعنى السببية، ورواته بصريون، وفيه التحديث، والعنونة، والقول.

١٢٨٠ - حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى قَالَ: أَخْبَرَنِي حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أَبِي سَلَمَةَ قَالَتْ: لَمَّا جَاءَ نَعْيُ أَبِي سُفْيَانَ مِنَ الشَّامِ دَعَتْ أُمُّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِصُفْرَةٍ فِي الْيَوْمِ الثَّلَاثِ، فَمَسَحَتْ عَارِضِيهَا وَذِرَاعَيْهَا، وَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ عَنْ هَذَا لَغَنِيَّةً، لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ أَنْ تُحَدَّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّهَا تُحَدُّ عَلَيْهِ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا الْحُمَيْدِيُّ) بضم الحاء وفتح الميم، عبد الله بن الزبير القرشي قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة قال^(٥): (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ مُوسَى) بن عمرو بن سعيد بن العاصي الأموي (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (حُمَيْدُ بْنُ نَافِعٍ) بضم الحاء، أبو أفلح، بالفاء والحاء المهملة (عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ) ولأبي ذر: «بنت» (أَبِي سَلَمَةَ) عبد الله بن عبد الأسد المخزومي، ربيعة النخعي من بني شاذان، أمها أم المؤمنين: أم سلمة^(٦) (قَالَتْ: لَمَّا جَاءَ نَعْيُ) بسكون العين وتخفيف المثناة، ولأبي ذر: «نعي» بكسر العين وتشديد المثناة^(٧)، أي: خبر موت (أَبِي سُفْيَانَ) صخر بن حرب (مِنَ الشَّامِ) قال في «الفتح»: فيه نظر؛ لأنَّ أبا سفيان مات بالمدينة بلا خلاف^(٨) بين العلماء بالأخبار، والجمهور على أنه مات سنة اثنتين وثلاثين، وقيل:

(١) قوله: «والإحداد: ترك المرأة الزينة كلها... والكحل والذهن عن الميت»، مثبت من (م).

(٢) في (م): «تاليه». وفي (ج): «ثالثة» في الموضعين، وكتب على هامش (ج): صوابه من الموضعين: «ثانيه».

(٣) في (د): «وحُكِي فتح أوله وضُمُّ ثانيه».

(٤) في هامش (ج): قال الكيرماني: «ولم نجد طريقه».

(٥) «قال»: مثبت من (د) و(س).

(٦) في هامش (ج): قوله: «رَمَلَةً» بفتح الزاء وسكون الميم.

(٧) في (د): «التَّحْتِيَّة».

(٨) في (ب) و(د) و(س): «اختلاف».

سنة ثلاث^(١)، قال: ولم أر في شيء من طرق هذا الحديث تقييده بذلك إلا في رواية سفيان بن عيينة هذه، وأظنّها وهمًا، وعند ابن أبي شيبة، عن حميد^(٢) بن نافع: جاء نعيّ لأخي أمّ حبيبة، أو حميم لها... الحديث، فلا مانع من التعدّد (دَعَتْ) بنت أبي سفيان (أُمُّ حَبِيبَةَ) رملة أم المؤمنين (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا بِصُفْرَةٍ) نوع من الطيب، فيه صفرة (فِي الْيَوْمِ الثَّالِثِ، فَمَسَحَتْ عَارِضِيهَا) هما جانبا الوجه فوق الذّقن إلى ما تحت الأذن (وَذَرَاعِيهَا، وَقَالَتْ: إِنِّي كُنْتُ عَنْ هَذَا لَغَنِيَّةً) فيه إدخال لام الابتداء على خبر «كان» الواقعة خبرًا لـ «إِنَّ» (لَوْلَا أَنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تَوْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) نفي بمعنى: النّهي على سبيل التأكيد (أَنْ تُحَدِّدَ) بضمّ أوّله وكسر ثانيه (عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ) أي: ثلاث ليالٍ؛ كما جاء مصرّحًا به في رواية، والوصف بالإيمان فيه إشعارٌ بالتعليل، فإنّ من آمن بالله ولقائه^(٣) لا يجترئ^(٤) على مثله من العظام (إِلَّا عَلَى زَوْجٍ، فَإِنَّهَا تُحَدِّدُ عَلَيْهِ) وجوبًا للإجماع على إرادته^(٥) (أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) من الأيام بلياليها، سواء في ذلك الصّغيرة والكبيرة، والمدخول بها وذات الأقراء وغيرهما، وكذا الذمّيّة، وتقييد المرأة في الحديث بالإيمان بالله واليوم الآخر جرى على الغالب، فإنّ الذمّيّة كذلك، ومثلها فيما يظهر المعاهدة والمستأمنة، وهذا مذهب الشافعيّة والجمهور، وقال أبو حنيفة وغيره من الكوفيّين، وأبو ثور، وبعض المالكيّة: لا يجب على الزّوجة الكتابيّة، بل يختصّ بالمسلمة؛ لقوله: «تؤمن بالله^(٦)...» إلى آخره، وقد خالف أبو حنيفة قاعدته هنا^(٧) في^(٨) إنكاره المفاهيم، وكذا التقييد بالأربعة^(٩) أشهر وعشر^(١٠)، خرج على غالب المعتدات،

(١) في هامش (ج): في «جامع الأصول»: أنّه صلّى عليه عثمان بن عفّان، ودُفِنَ بالبقيع، وأنّه فُقِّتَ عينه يوم الطائف، وأُصِيبَ عينه الثّانية فعميت يوم اليرموك.

(٢) في (د): «حمّاد»، وليس بصحيح.

(٣) في (ص) و(م): «بعقابه».

(٤) في هامش (ج): واجترأ على القول - بالهمز - : أسرع بالهجوم عليه من غير توقّف.

(٥) في (م): «بضمّ أوّله وكسر ثانيه» بدل من قوله: «وجوبًا للإجماع على إرادته».

(٦) اسم الجلالة: «الله» مثبت من (ص).

(٧) «هنا»: ليس في (ب).

(٨) في (د): «على»، وليس بصحيح.

(٩) في (ب) و(س): «بأربعة».

(١٠) في هامش (ج): قوله: «بالأربعة أشهر» قال في «الهمع»: وتدخل «أل» في ثاني المضاف - أي: من العدد - دون =

وإلا فالحامل بالوضع، وعليها الإحداد، سواء قصرت المدة أو طالت.

ورواته الثلاثة الأول مكثون والرابع مدني، وفيه التحديث، والإخبار، والعنونة، والقول.

١٢٨١ - ١٢٨٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو ابْنِ حَزْمٍ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا». ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبِ بِنْتِ جَحْشٍ حِينَ تُؤْفِي أَخُوهَا، فَدَعَتْ بِطَبِيبٍ فَمَسَّتْ، ثُمَّ قَالَتْ: مَا لِي بِالطَّبِيبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحِدُّ عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويس قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ

عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ) بفتح الحاء وسكون الزاي، و«عَمْرُو» بفتح ٣٩٧/٢ العين (عَنْ حُمَيْدِ بْنِ نَافِعٍ) هو أبو أفلح (عَنْ زَيْنَبِ بِنْتِ أَبِي سَلَمَةَ) أَنَّهَا (أَخْبَرَتْهُ قَالَتْ): ١٢٥/٢د دَخَلْتُ عَلَى أُمِّ حَبِيبَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ) أي: لَمَّا بلغها موت أبيها^(١) أبي سفيان كما مرَّ [ج: ١٢٨٠] (فَقَالَتْ سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ) كبيرة أو صغيرة (تُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ) هو من خطاب التَّهْيِيجِ؛ لأنَّ المؤمن هو الذي ينتفع بخطاب الشَّارِعِ وينقاد له، فهذا الوصف لتأكيد التَّحْرِيمِ لما يقتضيه سياقه، ومفهومه: أنَّ خلافه منافٍ للإيمان، كما قال تعالى: ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَتَوَكَّلُوا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [المائدة: ٢٣] فَإِنَّهُ يقتضي تأكيد أمر التَّوَكُّلِ^(٣) بربطه بالإيمان، وقوله: (تُحِدُّ) بحذف «أَنَّ» النَّاصِبَةِ ورفع الفعل، مثل: تسمع بالمعيدي خير من أن تراه (عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ) من اللَّيَالِي (إِلَّا عَلَى زَوْجٍ) أي: فَإِنَّهَا تحدُّ عليه (أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ

= أَوَّلُهُ؛ نحو: ثلاثة الأثواب، وفي أَوَّلِهِ المَرْكَبُ دون ثانيه؛ نحو: الأحد عشر درهمًا، وجَوَّزَ الكوفيَّة دخولها في جزأيهما - أي: المضاف والمركَّب - فيقال: الثلاثة الأثواب، والخمسة العشر، ولا تدخل على أَوَّلِ المضاف مع تجرُّد ثانيه بإجماع؛ كالثلاثة أثواب.

(١) في (ب): «أخيها»، وليس بصحيح، نبَّه على ذلك الشيخ أمين السفرجلاني رحمه الله في نسخته.

(٢) في (د) و(س): «النَّبِيِّ»، وفي نسخة بهامش (د) كالمثبت.

(٣) في (م): «المتوكِّل».

وَعَشْرًا) فَالظَّرْفُ مُتَعَلِّقٌ بِمَحذُوفٍ فِي الْمُسْتَثْنَى، دَلٌّ عَلَيْهِ الْفِعْلُ الْمَذْكُورُ فِي الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَالْإِسْتِثْنَاءُ مُتَّصِلٌ، إِنْ جَعَلَ بَيَانًا لِقَوْلِهِ: «فَوْقَ ثَلَاثٍ»، فَيَكُونُ ^(١) الْمَعْنَى: لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ ^(٢) تَحُدَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا عَلَى مَيِّتٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا، وَإِنْ ^(٣) جَعَلَ مَعْمُولًا لـ «تَحُدَّ» مَضْمَرًا، فَيَكُونُ مَنْقُطَعًا، أَيُّ: لَكِنْ تَحُدُّ عَلَى مَيِّتٍ ^(٤) زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا. قَالَتْ زَيْنَبُ بِنْتُ أَبِي سَلَمَةَ: (ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ ^(٥) حِينَ تُوفِّيَ أَخُوهَا) يَحْتَمِلُ ^(٦) عَلَى بُعْدِ أَنْ يَكُونَ هُوَ عُبَيْدُ اللَّهِ، بِالتَّصْغِيرِ، الَّذِي مَاتَ كَافِرًا بِالْحَبْشَةِ بَعْدَ أَنْ أَسْلَمَ، وَلَا مَانِعَ أَنْ يَحْزَنَ الْمَرْءُ عَلَى قَرِيبِهِ الْكَافِرِ، وَلَا سِيَمَا إِذَا تَذَكَّرَ سُوءَ مُصِيرِهِ، أَوْ هُوَ أَخٌ لَهَا مِنْ أُمِّهَا، أَوْ مِنَ الرِّضَاعِ، وَلَيْسَ هُوَ أَخُوهَا عَبْدُ اللَّهِ -بِفَتْحِ الْعَيْنِ- لِأَنَّهُ اسْتُشْهِدَ بِأَحَدٍ، وَكَانَتْ زَيْنَبُ إِذْ ذَاكَ صَغِيرَةً جَدًّا، وَلَا أَخُوهَا أَبُو أَحْمَدَ عَبْدٌ بِغَيْرِ إِضَافَةٍ؛ لِأَنَّهُ مَاتَ بَعْدَ أَخْتِهِ زَيْنَبَ بِسَنَةٍ، كَمَا جُزِمَ بِهِ ابْنُ إِسْحَاقَ وَغَيْرُهُ، وَقَدْ اسْتَشْكَلَ التَّعْبِيرُ بِ«ثُمَّ» الْمَقْتَضِيَةَ لِلْعُطْفِ عَلَى التَّرَاخِي وَالتَّشْرِيكِ فِي الْحُكْمِ وَالتَّرْتِيبِ فِي قَوْلِهَا: «ثُمَّ دَخَلْتُ عَلَى زَيْنَبٍ» إِذْ مَقْتَضَاهُ: أَنْ تَكُونَ قِصَّةُ زَيْنَبَ هَذِهِ بَعْدَ قِصَّةِ أُمِّ حَبِيبَةٍ، وَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ؛ لِأَنَّ زَيْنَبَ مَاتَتْ قَبْلَ أَبِي سَفْيَانَ بِأَكْثَرِ مِنْ عَشْرِ سِنِينَ عَلَى الصَّحِيحِ، وَأُجِيبَ بَأَنَّ فِي دَلَالَةِ «ثُمَّ» عَلَى التَّرْتِيبِ خِلَافًا، وَلِئِنْ سَلَّمْنَا ضَعْفَ الْخِلَافِ؛ فَإِنَّ «ثُمَّ» هُنَا لِتَرْتِيبِ الْإِخْبَارِ لَا لِتَرْتِيبِ الْحُكْمِ، وَذَلِكَ كَمَا تَقُولُ: بَلَّغْنِي مَا صَنَعْتَ الْيَوْمَ، ثُمَّ مَا صَنَعْتَ أَمْسٍ أَعْجَبُ، أَيُّ: ثُمَّ أَخْبِرْكَ بِأَنَّ الَّذِي صَنَعْتَهُ أَمْسٍ أَعْجَبُ (فَدَعَتْ ^(٧)) أَيُّ: زَيْنَبُ بِنْتُ جَحْشٍ (بِطَيْبٍ فَمَسَّتْ) زَادَ أَبُو ذَرٍّ: «بِهِ» أَيُّ: شَيْئًا مِنْ جَسَدِهَا (ثُمَّ قَالَتْ: مَا لِي بِالطَّيِّبِ مِنْ حَاجَةٍ، غَيْرَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ) زَادَ أَبُو ذَرٍّ: «يَقُولُ»: (لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ تُوَمِّنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ تُحَدُّ) بِحَذْفِ «أَنَّ» وَالرَّفْعِ (عَلَى مَيِّتٍ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا عَلَى زَوْجٍ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا) وَهَذَا الْحَدِيثُ هُوَ الْعَمْدَةُ فِي وَجُوبِ الْإِحْدَادِ عَلَى الزَّوْجِ الْمَيِّتِ، وَلَا خِلَافَ فِيهِ

(١) فِي (م): «لِيَكُونَ».

(٢) «أَنَّ»: لَيْسَ فِي (د).

(٣) فِي (ص): «فَإِنْ».

(٤) «مَيِّتٍ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٥) فِي هَامِشِ (ج): «جَحْشٌ» بِفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْمَعْجَمَةِ.

(٦) فِي (د): «يُحْمَلُ».

(٧) فِي (م): «ثُمَّ دَعَتْ».

في الجملة وإن اختلف في بعض فروعه، واستشكل بأن مفهومه: «إلا على زوج»، فإنه يحل لها الإحداد، فأين الوجوب؟ وأجيب بأن الإجماع على الوجوب، فاكتمى به، وأيضاً فإن في حديث أم عطية النهي الصريح عن الكحل، وعن لبس^(١) ثوب مصبوغ^(٢)، وعن الطيب، فلعله مستند^(٣) الإجماع، وفي حديث أم سلمة^(٤) عند النسائي وأبي داود قالت: قال النبي ﷺ: «لا تلبس المتوفى عنها زوجها المعصر من الثياب» الحديث، وظاهره أنه مجزوم على النهي، وفي رواية لأبي داود: «لا تحذ المرأة فوق ثلاث إلا على زوج، فإنها تحذ أربعة أشهر وعشراً» فهذا أمر بلفظ الخبر؛ إذ ليس المراد معنى الخبر^(٥)، فهو على حد قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] والمراد به: الأمر اتفاقاً، والله أعلم^(٥).

٣١ - باب زيارة القبور

(باب) مشروعية (زيارة القبور) وسقط الباب والترجمة لابن عساكر.

١٢٨٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا ثَابِتٌ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِمَرْأَةٍ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِ فَقَالَ: «اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي»، قَالَتْ: إِلَيْكَ عَنِّي، فَإِنَّكَ لَمْ تُصَبِّ بِمُصِيبَتِي، وَلَمْ تَعْرِفْهُ، فَقِيلَ لَهَا: إِنَّهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَأَتَتْ النَّبِيَّ ﷺ فَلَمْ تَجِدْ عِنْدَهُ بَوَائِينَ، فَقَالَتْ: لَمْ أَعْرِفْكَ، فَقَالَ: «إِنَّمَا الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياس قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج قال: (حَدَّثَنَا

(١) في (م): «المس»، وليس بصحيح.

(٢) في غير (د): «مسند».

(٣) في غير (د): «عطية»، وليس بصحيح.

(٤) قال السندي في «حاشيته»: قال القسطلاني: أجيب بكفاية الإجماع على الوجوب، وأيضاً جاء نهى صريح عن الكحل وغيره، ولعله سند للإجماع ولأبي داود: «لا تحذ المرأة فوق ثلاث إلا على الأزواج، فإنها تحذ أربعة أشهر وعشراً»، فهذا أمر بلفظ الخبر.

قلت: يكفي رواية الكتاب عمّا ذكر من رواية أبي داود إلا أن يقال: غرضه بيان موافقة رواية أبي داود لرواية الكتاب، والله تعالى أعلم.

ويحتمل أنه زعم أن رواية الكتاب تحتل التأويل بأن يقال: معنى «فإنها تحذ» أي: يحل لها أن تحذ بقرينة الكلام السابق بخلاف رواية أبي داود، والله تعالى أعلم.

(٥) «والله أعلم»: ليس في (ص) و(م).

ثَابِتٌ) الْبُنَانِيُّ (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِأَمْرَأَةٍ تَبْكِي عِنْدَ قَبْرِ) زَادَ فِي رَوَايَةِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عِنْدَ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: فَسَمِعَ مِنْهَا مَا يَكْرَهُ، أَي: مِنْ نَوْحٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَلَمْ تُعْرِفِ الْمَرْأَةَ وَلَا صَاحِبَ الْقَبْرِ، لَكِنْ فِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ^(١) مَا يَشْعُرُ بِأَنَّهُ وَلَدَهَا، وَلَفْظُهُ: تَبْكِي عَلَى صَبِيٍّ لَهَا، وَصُرِّحَ بِهِ فِي مَرْسَلِ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ الْمَذْكُورِ، وَلَفْظُهُ: قَدْ أُصِيبَتْ بِوَلَدِهَا ٣٩٨/٢ (فَقَالَ) لَهَا: يَا أُمَّةَ اللَّهِ (اتَّقِي اللَّهَ وَاصْبِرِي) قَالَ الطَّبِيبِيُّ: أَي: خَافِيَ غَضَبَ اللَّهِ إِنْ لَمْ تَصْبِرِي، وَلَا تَجْزَعِي؛ لِيَحْصَلَ لَكَ الثَّوَابُ (قَالَتْ: إِلَيْكَ عَنِّي) أَي: تَنَحَّ وَابْعُدْ^(٢)، فَهُوَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَفْعَالِ (فَإِنَّكَ لَمْ تُصَبِّ بِمُصِيبَتِي) بَضَمُ الْمُثَنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ، وَفَتْحُ الصَّادِ فِي «تُصَبِّ» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَعِنْدَ الْمُصَنِّفِ فِي «الْأَحْكَامِ» مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ شُعْبَةَ: فَإِنَّكَ خَلَوْتَ مِنْ مُصِيبَتِي [ح: ٧١٥٤] بِكَسْرِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ اللَّامِ، خَاطَبَتْهُ بِذَلِكَ (وَالْحَالُ أَنَّهَا) (لَمْ تَعْرِفْهُ) إِذْ لَوْ عَرَفَتْهُ؛ لَمْ تَخَاطَبْهُ بِهَذَا الْخَطَابِ (فَقِيلَ لَهَا) وَلِلْحَمْوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «لَمْ تُصَبِّ بِمُصِيبَتِي، فَقِيلَ لَهَا»: (إِنَّهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم) وَعِنْدَ الْمُؤَلِّفِ فِي «الْأَحْكَامِ» [ح: ٧١٥٤]: فَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ، فَقَالَ لَهَا^(٣): إِنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَفِي رَوَايَةِ أَبِي يَعْلَى مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: فَهَلْ تَعْرِفِينِهِ؟ قَالَتْ لَهُ^(٤): لَا، وَلِلطَّبْرَانِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ» مِنْ طَرِيقِ عَطِيَّةٍ عَنْ أَنَسٍ: أَنَّ الَّذِي سَأَلَهَا هُوَ الْفَضْلُ بْنُ الْعَبَّاسِ، وَزَادَ مُسْلِمٌ فِي رَوَايَةٍ لَهُ: فَأَخَذَهَا مِثْلَ الْمَوْتِ، أَي: مِنْ شِدَّةِ الْكَرْبِ الَّذِي أَصَابَهَا لَمَّا عَرَفَتْ أَنَّهُ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَإِنَّمَا اشْتَبَهَ عَلَيْهَا صلى الله عليه وسلم؛ لِأَنَّهُ مِنْ تَوَاضَعِهِ لَمْ يَكُنْ يَسْتَتَبِعُ النَّاسَ وَرَاءَهُ إِذَا مَشَى كَعَادَةِ الْمُلُوكِ وَالْكَبَرَاءِ، مَعَ مَا كَانَتْ فِيهِ مِنْ شَاغِلِ الْوَجْدِ وَالْبِكَاءِ (قَاتَتْ) بَابَ (النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم)، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدَهُ بَوَائِينَ) يَمْنَعُونَ النَّاسَ مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهِ، وَفِي رَوَايَةِ «الْأَحْكَامِ»: «بَوَائِبًا» [ح: ٧١٥٤] بِالْإِفْرَادِ، فَإِنْ قُلْتَ: مَا فَائِدَةُ هَذِهِ الْجُمْلَةِ؟ أَجَابَ شَارِحُ «الْمَشْكَاءِ» بِأَنَّهُ لَمَّا قِيلَ لَهَا: إِنَّهُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم اسْتَشْعَرَتْ خَوْفًا وَهَيْبَةً فِي نَفْسِهَا، فَتَصَوَّرَتْ أَنَّهُ مِثْلُ الْمُلُوكِ، لَهُ حَاجِبٌ أَوْ بَوَابٌ، يَمْنَعُ النَّاسَ مِنَ الْوُصُولِ إِلَيْهِ، فَوَجَدَتْ الْأَمْرَ بِخِلَافِ مَا تَصَوَّرَتْهُ (فَقَالَتْ) مُعْتَذِرَةً عَمَّا سَبَقَ مِنْهَا، حَيْثُ قَالَتْ: «إِلَيْكَ عَنِّي»: (لَمْ أَعْرِفْكَ)^(٥) فَاغْذُرْنِي

(١) فِي (ص): «مُسْلِمٌ».

(٢) فِي هَامِش (ج): «مَنْ بَعُدَ» بِالضَّمِّ.

(٣) «لَهَا»: لَيْسَ فِي (م).

(٤) «لَهُ»: لَيْسَ فِي (ب) وَ(د) وَ(م).

(٥) فِي هَامِش (ج): مِنْ بَابِ ضَرْبٍ؛ كَمَا فِي «الْمُصْبَاحِ».

من تلك الرِّدَّة وخشونتها (فَقَالَ) لها بِإِلَهِةِ الْإِسْلَامِ: (إِنَّمَا الصَّبْرُ) الكامل (عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى) / ١١٢٦/٢٥
الواردة على القلب، أي: دعي الاعتذار؛ فَإِنَّ من شيمتي ألا أغضب إلا الله، وانظري إلى تفويتك
من نفسك الجزيل من الثَّواب بالجزع، وعدم الصَّبْر أَوَّلَ فجأة المصيبة، فاعتفر لها بِإِلَهِةِ الْإِسْلَامِ
تلك الجفوة^(١)، لصدورها عنها^(٢) في حال مصيبتها وعدم معرفتها به، وبيِّن^(٣) لها أَنَّ حَقَّ هذا
الصَّبْر أن يكون في أَوَّل الحال، فهو الَّذي يترتَّب عليه الثَّواب بخلاف ما بعد ذلك، فَإِنَّه على
طول الأَيَّام يسلو^(٤) كما يقع لكثير من أهل المصائب، بخلاف أَوَّل وقوع المصيبة، فَإِنَّه
يصدم^(٥) القلب بغتةً، وقد قيل: إِنَّ المرء لا يؤجر على المصيبة؛ لأنها ليست من صنعه، وإنَّما
يؤجر على حسن نيَّته، وجميل صبره، ومبحث ذلك يأتي إن شاء الله تعالى في موضعه، فإن
قلت: من أين تؤخذ مطابقة الحديث للتَّرجمة؟ أُجيب: من حيث إِنَّه مِنْ أَشَدِّهِمْ لم يمهله المرأة
المذكورة عن زيارة قبر ميَّتها، وإنَّما أمرها بالصَّبْر والتَّقوى؛ لِمَا رأى من جزعها، فدلَّ على
الجواز، واستدلَّ به على زيارة القبور، سواء كان الزَّائر رجلاً أو امرأة، وسواء كان المزور مسلماً
أو كافراً، لعدم الاستفصال في ذلك، قال النَّوويُّ: وبالجواز قَطَعَ الجمهور، وقال صاحب
«الحاوي» أي: الماورديُّ: لا تجوز زيارة قبر الكافر. وهو غلط. انتهى. وحجَّة الماورديِّ قوله
تعالى: ﴿وَلَا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ [التَّوْبَةُ: ٨٤] وفي الاستدلال بذلك نظرٌ لا يخفى، وبالجمله: فتستحبُّ
زيارة قبور المسلمين للرجال؛ لحديث مسلم: «كنت نهيتكم عن زيارة القبور، فزوروها فَإِنَّهَا
تذكُر الآخرة»، وسُئِلَ مالكٌ عن زيارة القبور فقال: قد كان نهى عنه، ثُمَّ أذن فيه، فلو فعل ذلك
إنسانٌ ولم يقل إلا خيراً؛ لم أرَ بذلك بأساً، وعن طاوس: كانوا يستحبُّون ألا يتفرَّقوا عن الميِّت
سبعة أيَّام؛ لأنَّهم يُفْتَنون ويحاسبون في قبورهم سبعة أيَّام، وتُكره للنساء لجزعهنَّ^(٦)، وأمَّا
حديث أبي هريرة المرويُّ عند الترمذيِّ -وقال: حسنٌ صحيحٌ-: «لعن الله زوَّارات القبور»

(١) في هامش (ج): جفوت الرَّجُل أجفوه: أعرضت عنه أو طردته «مصباح».

(٢) في (ب) و(د) و(س): «منها»، وفي نسخة في هامش (د) كالمثبت.

(٣) في (م): «تبين».

(٤) في هامش (ج): سلوت عنه سلَّوا، من باب قعد: صبرت، والسَّلوة: اسم منه، وسليت أسلي، من باب تعب،

سلياً لغة، قال أبو زيد: «السُّلُو» طيب نفس الإلف عن إلفه، «مصباح».

(٥) في هامش (ج): «صدم» من باب ضرب «مصباح».

(٦) في (ص): «لعجزهن».

فمحمولٌ على ما إذا كانت زيارتهنَّ للتَّعْدِيدِ والبكاء والنُّوحِ على ما جرت به عادتهنَّ، وقال القرطبيُّ: وحمل بعضهم حديث الترمذي في المنع على من تكثُر الزَّيَارَةُ؛ لأنَّ «زَوَّارَاتٍ» للمبالغة. انتهى. لو قيل بالحرمة في حقهنَّ في هذا الزَّمان، ولا سيَّما نساء مصر لَمَّا بَعُدَ؛ لِمَا في خروجهنَّ من الفساد، ولا يكره لهنَّ زيارة قبر النَّبِيِّ ﷺ، بل تنذِب، وينبغي - كما قال ابن الرِّفْعَةِ^(١) والقُمُولِيُّ^(٢) - أن تكون قبور سائر الأنبياء والأولياء كذلك.

وفي الحديث/ التَّحْدِيث، والعنونة، والقول، وأخرجه^(٣) في «الجنائز» [ح: ١٢٥٢] و«الأحكام» ٣٩٩/٢ [ح: ٧١٥٤] ومسلم في «الجنائز»، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي.

٣٢ - باب قول النَّبِيِّ ﷺ: «يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» إِذَا كَانَ النَّوْحُ مِنْ سُنَّتِهِ؛

لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَوَافِسُكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ»، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ سُنَّتِهِ فَهُوَ كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «وَلَا تَزُرُّ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى» وَهُوَ كَقَوْلِهِ: «وَإِنْ نَدَعِ مُثْقَلَةً» ذُنُوبًا «إِلَى حِمْلِهَا لَا يَحْمِلُ مِنْهُ شَيْءٌ» وَمَا يُرَخِّصُ مِنَ الْبُكَاءِ فِي غَيْرِ نَوْحٍ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دِمَهِهَا»، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ.

(باب قول النَّبِيِّ ﷺ) فيما وصله المؤلف في الباب، عن ابن عباسٍ عن عمر [ح: ١٢٨٧] (يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ) المتضمن للنَّوْحِ المنهي عنه (عَلَيْهِ) وليس المراد دَمَعُ العين؛ لجوازه، وإنَّما المراد البكاء الذي يتبعه النَّدْبُ والنُّوحُ، فإنَّ ذلك إذا اجتمع سُمِّيَ بكاءً، قال الخليل: من قَصَرَ البكاء، ذهب به إلى معنى الحزن، ومن / مدَّه ذهب به إلى معنى الصَّوْتِ، وقَيَّده^(٤) بالبعضية تنبيهًا على أنَّ حديث ابن عمر [ح: ١٢٨٦] المطلق محمولٌ على حديث ابن عباسٍ عن

١٢٦/٢ب

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «ابن الرِّفْعَةِ»: هو الإمام أحمد بن محمد مصنف «المطلب» و«الكفاية» وغيرهما، مات سنة عشر وسبع مئة.

(٢) في هامش (ج): «القُمُولِيُّ» بالفتح والضَّمُّ إلى قَمُولًا: بلد بصعيد مصر «لب»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «القُمُولِيُّ»: هو الإمام أحمد بن محمد بن مكِّي بن ياسين، القرشيُّ المخزوميُّ، الشَّيْخُ العَلَّامة نجم الدِّين أبو العباس القمُولِيُّ المصريُّ، شارح «الوسيط» وغيره، مات في رجب سنة سبع وعشرين وسبع مئة عن ثمانين سنة، ودُفِنَ بالقرافة. انتهى ابن قاضي «شبهة».

(٣) زيد في (د) و(س): «أيضًا».

(٤) في (م): «قَيَّد».

عمر [ح: ١٢٨٧] الْآتِي كُلُّ مِنْهُمَا إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي هَذَا الْبَابِ (إِذَا كَانَ) الْمَيِّتُ فِي حَالِ حَيَاتِهِ رَاضِيًا بِذَلِكَ بِأَنْ يَكُونَ (النَّوْحُ مِنْ سُنَّتِهِ) بِضَمِّ السَّيْنِ وَتَشْدِيدِ الثُّونِ^(١)، أَي: مِنْ طَرِيقَتِهِ وَعَادَتِهِ، وَأَمَّا قَوْلُ الزَّرْكَشِيِّ: هَذَا مِنْهُ، أَي: مِنَ الْمُؤَلَّفِ، حَمْلٌ لِلنَّهْيِ عَنْ ذَلِكَ، أَي: أَنَّهُ يُوصِي بِذَلِكَ، فَيَعَذِّبُ بِفِعْلٍ نَفْسَهُ، فَتَعَقُّبُهُ صَاحِبُ «مَصَابِيحِ الْجَامِعِ» بِأَنَّ الظَّاهِرَ أَنَّ الْبَخَارِيَّ لَا يَعْنِي الْوَصِيَّةَ، وَإِنَّمَا يَعْنِي الْعَادَةَ، وَعَلَيْهِ يَدُلُّ قَوْلُهُ: «مِنْ^(٢) سُنَّتِهِ» إِذِ السُّنَّةُ: الطَّرِيقَةُ وَالسَّيْرَةُ، يَعْنِي: إِذَا كَانَ الْمَيِّتُ قَدْ عَوَّدَ أَهْلَهُ أَنْ يَبْكُوا عَلَى مَنْ يَفْقِدُونَهُ^(٣) فِي حَيَاتِهِ، وَيُنَوِّحُوا عَلَيْهِ بِمَا لَا يَجُوزُ، وَأَقْرَبُهُمْ عَلَى ذَلِكَ، فَهُوَ دَاخِلٌ فِي الْوَعِيدِ، وَإِنْ لَمْ يُوصِ، فَإِنْ أَوْصَى فَهُوَ أَشَدُّ. انْتَهَى. وَلَيْسَ قَوْلُهُ: «إِذَا كَانَ النَّوْحُ مِنْ سُنَّتِهِ» مِنَ الْمَرْفُوعِ، بَلْ هُوَ مِنْ كَلَامِ الْمُؤَلَّفِ، قَالَهُ تَفَقُّهُهَا (لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى): ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٤) ﴿فَوَا أَنْفُسَكُمْ﴾^(٥) بَتْرَكِ الْمَعَاصِي الشَّامِلَةِ لِلنَّوْحِ وَغَيْرِهِ ﴿وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التَّحْرِيمُ: ٦] بِالنُّصْحِ وَالتَّأْدِيبِ لَهُمْ، فَمَنْ عَلِمَ أَنَّ لِأَهْلِهِ عَادَةً بِفِعْلِ مَنْكَرٍ مِنْ نَوْحٍ أَوْ غَيْرِهِ، وَأَهْمَلَ نَهْيَهُمْ عَنْهُ، فَمَا وَقَى أَهْلَهُ وَلَا نَفْسَهُ مِنَ النَّارِ (وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ أَشَدِّهِمْ) مِمَّا تَقَدَّمَ مَوْصُولًا فِي حَدِيثِ لَابْنِ^(٦) عُمَرَ فِي «الْجُمُعَةِ» [ح: ٨٩٣]: (كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ) فَمَنْ نَاحَ مَا^(٧) رَعَى نَفْسَهُ وَلَا رَعِيَّتَهُ الَّذِينَ هُمْ أَهْلُهُ؛ لِأَنَّهُمْ يَقْتَدُونَ بِهِ فِي سُنَّتِهِ (فَإِذَا لَمْ يَكُنْ مِنْ سُنَّتِهِ) النَّوْحُ، كَمَنْ لَا شُعُورَ عِنْدَهُ بِأَنَّهُمْ يَفْعَلُونَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، أَوْ أَدَّى مَا عَلَيْهِ بِأَنْ نَهَاَهُمْ (فَهُوَ كَمَا قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) مُسْتَدَلَّةٌ لَمَّا أَنْكَرَتْ عَلَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدِيثَهُ الْمَرْفُوعَ الْآتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى قَرِيبًا [ح: ١٢٨٨]:

(١) فِي هَامِشِ (ج): قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَضَبَطَهُ بَعْضُهُمْ بِفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ بَعْدَهَا مَوْحَدَتَيْنِ؛ الْأُولَى مَفْتُوحَةٌ؛ أَي: مِنْ أَجْلِهِ... إِلَى آخِرِهِ، فَلْيَرَا جَع.

(٢) فِي (ص): «فِي»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): «فَقَدْ» مِنْ بَابِ ضَرْبٍ، قَالَ تَعَالَى: ﴿مَاذَا تَفْقِدُونَ﴾ [يُوسُف: ٧١].

(٤) ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾: سَقَطَ مِنْ (م).

(٥) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: ﴿فَوَا أَنْفُسَكُمْ﴾: مِنَ الْوَقَايَةِ؛ أَصْلُهُ: أَوْقَبُوا كَاضْرِبُوا؛ حُذِفَتِ الْوَاوُ الَّتِي هِيَ فَاءُ الْكَلِمَةِ؛ لَوْ قَوَّعَهَا فِي الْمَضَارِعِ بَيْنَ يَاءٍ وَكَسْرَةٍ، وَحُمِلَ فِعْلُ الْأَمْرِ عَلَيْهِ، وَاسْتُثْقِلَتِ الضَّمَّةُ عَلَى الْيَاءِ؛ فَحُذِفَتِ، فَالْتَقَى سَاكِنَانِ، فَحُذِفَتِ الْيَاءُ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ، وَضُمَّ مَا قَبْلَ الْوَاوِ؛ لِنَصْحٍ، هَذَا تَعْلِيلُ الْبَصْرِيِّينَ. انْتَهَى مِنْ «السَّمِينِ» مِنْ خَطِّ «عَجْمِي».

(٦) فِي (ب) وَ(د) وَ(س): «ابْنِ».

(٧) فِي (ص): «فَمَا».

«إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبَعْضِ بَكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ﴾ سقطت الواو من ﴿وَلَا تَزِرُ﴾ لغير أبي ذر^(١)، لا تحمل ﴿وَأَزْرَهُ﴾ نفس أئمة ﴿وَزَرَ﴾ نفس ﴿أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤] والجملة جواب «إذا» المتضمنة^(٢) معنى الشرط، والحاصل: أنه إذا لم يكن من سنته؛ فلا شيء عليه، كقول عائشة، فالكاف للتشبيه و«ما» مصدرية، أي: كقول عائشة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (وَهُوَ) أي: ما استدلت به عائشة من قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ (كَقَوْلِهِ^(٣)): ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ - ذُنُوبًا - ﴿إِلَّا جَمِلَهَا﴾ وليست: «ذنوبًا»، من التلاوة وإنما هو في «تفسير مجاهد»، فنقله المصنف عنه، والمعنى: وإن تدع نفس أثقلتها أوزارها أحدًا من الآحاد إلى أن يحمل بعض ما عليها ﴿لَا يُحْمَلُ مِنْهُ﴾ أي: من وزره ﴿شَيْءٌ﴾ [فاطر: ١٨] وأما قوله تعالى: ﴿وَلَا يُحْمَلُونَ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣] ففي الضالين المضلين، فإنهم يحملون أثقال إضلالهم مع أثقال ضلالهم، وكل ذلك أوزارهم ليس فيها شيء من أوزار غيرهم، وهذه الجملة من قوله، وهو كقوله: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ وقعت في رواية أبي ذر وحده، كما أفاده في «الفتح»، ثم عطف المؤلف على أول الترجمة قوله: (وَمَا يُرَخِّصُ مِنَ الْبُكَاءِ) في المصيبة (في غير نوح) وهو حديث أخرجه ابن أبي شيبة والطبراني، وصححه الحاكم، لكن ليس على شرط المؤلف، ولذا اكتفى بالإشارة إليه، واستغنى عنه بأحاديث الباب الدالة على مقتضاه (وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تُقْتَلُ نَفْسٌ ظُلْمًا)^(٤) أي: من حيث الظلم^(٥) (إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ) قابيل الذي قتل

١١٢٧/٢٥

(١) قوله: «سقطت الواو من: ولا تزر لغير أبي ذر»، سقط من (ص) و(م).

(٢) في (د): «لتضمنه».

(٣) في (م): «لقوله».

(٤) في هامش (ج): هو مثل: «قتله صبرًا» وفي نصبه أقوال مذكورة بأعلى الهامش، ليس فيها ادعاء أنه تمييز، وفي «إعراب السمين»: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠] فيه وجهان؛ أحدهما: أن ﴿ظُلْمًا﴾ مفعول من أجله، وشروط النصب موجودة، والثاني: أنه مصدر في محل نصب على الحال؛ أي: يأكلونه ظالمين. انتهى. وقال في قوله تعالى: ﴿وَأَسْتَفْتِيَهُمْ ظُلْمًا وَطُلُوًّا﴾ [النمل: ١٤]: يجوز أن يكونا في موضع الحال؛ أي: ظالمين عالين، وأن يكونا مفعولين من أجلهما؛ أي: الحامل على ذلك الظلم والعلو، وقال في قوله: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا﴾ [الإسراء: ٣٣].

(٥) في هامش (ج): قوله: «أي: من حيث الظلم» قضيته أنه تمييز، وفيه نظر، والذي في «الأوضح» و«شرح»: قد جاءت مصادر أحوالًا بقلّة في المعارف؛ ك«جاء وحده»، وبكثرة في النكرات؛ ك«قتلته صبرًا» و«صبرًا» حال من =

هابيل ظلماً وحسداً (كُفِّلَ) أي: نصيب (مِنْ دَمِهَا، وَذَلِكَ) أي: كون الكفل على ابن آدم الأول (لأنَّه أَوَّلُ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ) ظلماً، أي: فكذلك من كانت طريقته النوح على الميت؛ لأنه سَنَّ النِّياحة في أهله، وفيه / الرَّدُّ على القائل بتخصيص التعذيب بمن يباشر الذنب بقوله أو فعله، ٤٠٠/٢ لا بمن كان سبباً فيه، ولا يخفى سقوطه.

١٢٨٤ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ وَمُحَمَّدٌ قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي عُمَانَ قَالَ: حَدَّثَنِي أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رضي الله عنه قَالَ: أَرْسَلَتِ ابْنَةُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم إِلَيْهِ: إِنَّ ابْنًا لِي قُبِضَ فَائْتِنَا، فَأَرْسَلَ يُقْرِئُ السَّلَامَ وَيَقُولُ: «إِنَّ لِلَّهِ مَا أَخَذَ وَلَهُ مَا أَعْطَى وَكُلُّ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مُسَمًّى، فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْسَبِ»، فَأَرْسَلَتْ إِلَيْهِ تُقْسِمُ عَلَيْهِ لِيَأْتِيَنَهَا، فَقَامَ وَمَعَهُ سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبِي بْنُ كَنْبٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَرِجَالٌ، فَرَفَعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم الصَّبِيَّ وَنَفْسُهُ تَتَقَفَّقَعُ - قَالَ: حَسِبْتُهُ أَنَّهُ قَالَ: - كَانَهَا سَنٌ، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ سَعْدٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا هَذَا؟ فَقَالَ: «هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) بفتح العين وإسكان الموحدة، عبد الله بن عثمان (وَمُحَمَّدٌ) هو ابن مقاتل (قَالَا: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك قال: (أَخْبَرَنَا عَاصِمُ بْنُ سُلَيْمَانَ) الأ حول (عَنْ أَبِي عُمَانَ) عبد الرحمن النهدي (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ رضي الله عنه) قَالَ: أَرْسَلَتِ ابْنَةُ) (بنت) (النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) زينب كما عند ابن أبي شيبة وابن بشكوال^(١) (إِلَيْهِ: إِنَّ ابْنًا لِي قُبِضَ) أي: في حال القبض ومعالجة الروح، فأطلق القبض مجازاً باعتبار أنه في حالة كحالة النزع، قيل: الابن المذكور هو علي بن أبي العاص بن الربيع، واستشكل بأنه عاش حتى ناهز الحلم، وأنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أردفه على راحلته يوم الفتح، فلا يقال فيه: صبيٌّ

= مفعول «قتلته» على التأويل بالوصف؛ أي: مصبوراً؛ أي: محبوساً، ويتحصّل من الخلاف في المصدر المنصوب أقوال؛ مذهب سيبويه: أنَّ المصدر هو الحال، ومذهب المبرّد والأخفش: أنَّه مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، وذلك المحذوف هو الحال، ومذهب الكوفيّين أنَّه مفعول مطلق، وعامله الفعل المذكور، وليس في موضع الحال، وذهب جماعة إلى أنَّه مصدر على حذف مضاف؛ أي: ذا صبر، وعلى القول بالحالية فمذهب سيبويه عدم القياس، وذهب المبرّد إلى قياسه فيما إذا كان نوعاً من عامله، وقاسه ابن مالك في ثلاث مسائل... إلى آخره. انتهى. ويحتمل أن يكون قوله: «من حيث الظلم» علة لكونه على قابيل وزرُ كل متعدّ بالقتل؛ أي: من حيث الظلم؛ أي: لا من حيثية أخرى، فليتأمل.

(١) في هامش (ج): بفتح الموحدة وسكون المعجمة وضم الكاف «شامي».

عرفاً، أو هو عبد الله بن عثمان بن عفّان من رقيّة بنته مِنَ اللَّهِ؛ لما رواه البلاذري^(١) في «الأنساب»: أَنَّهُ لَمَّا تُوُفِّيَ وَضَعَهُ النَّبِيُّ مِنَ اللَّهِ فِي حَجْرِهِ وَقَالَ: «إِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ عْبَادِهِ الرَّحْمَاءُ»، أو: هو محسن^(٢)؛ لما روى البزار في «مسنده» عن أبي هريرة، قال: ثقل^(٣) ابنُ لِفَاطِمَةَ عَلَيْهَا السَّلَامُ، فَبِعِثَتْ إِلَى النَّبِيِّ مِنَ اللَّهِ، فذكر نحو حديث الباب، ولا ريب أَنَّهُ مَاتَ صَغِيرًا، أو: هي أُمَامَةُ بنت زينب لأبي العاص بن الربيع؛ لما عند أحمد، عن أبي معاوية بسند البخاري، وصوّبه الحافظ ابن حجر، وأجاب عما استشكل - من قوله: «قُبِضَ»، مع كون أُمَامَةَ عاشت بعد النَّبِيِّ مِنَ اللَّهِ حَتَّى تَرَوَّجَهَا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ، وَقُتِلَ عَنْهَا - بِأَنَّ الظَّاهِرَ: أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَ نَبِيَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَمَّا سَلَّمَ لِأَمْرِ رَبِّهِ، وَصَبَّرَ ابْنَتَهُ، وَلَمْ يَمْلِكْ مَعَ ذَلِكَ عَيْنِيهِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَالشَّفَقَةِ بِأَنْ عَافَى ابْنَتَهُ، فَخَلَصَتْ مِنْ تِلْكَ الشَّدَّةِ، وَعَاشَتْ تِلْكَ الْمُدَّةَ، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: الصَّوَابُ قَوْلُ مَنْ قَالَ: «ابْنِي» أَي: بِالتَّذْكِيرِ، لَا ابْنَتِي بِالتَّأْنِيثِ؛ كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ فِي حَدِيثِ الْبَابِ، وَجَمَعَ الْبِرْمَاوِيُّ بَيْنَ ذَلِكَ بِاحْتِمَالِ تَعَدُّدِ الْوَاقِعَةِ فِي بِنْتٍ وَاحِدَةٍ أَوْ بَنَتَيْنِ، أُرْسِلَتْ زَيْنَبُ فِي عَلِيٍّ أَوْ أُمَامَةَ، أَوْ رَقِيَّةَ فِي عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْمَانَ، أَوْ فَاطِمَةَ فِي ابْنِهَا مُحَسِّنِ بْنِ عَلِيٍّ (فَإْتَيْنَا، فَأَرْسَلَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (يُقْرَى) عَلَيْهَا (السَّلَامَ)^(٤) بَضْمُ الْيَاءِ، مِنْ «يُقْرَى» (وَيَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أُعْطِيَ) أَي: الَّذِي أَرَادَ أَنْ يَأْخُذَهُ هُوَ الَّذِي كَانَ أَعْطَاهُ، فَإِنْ أَخَذَهُ أَخَذَ مَا هُوَ لَهُ، وَقَدَّمَ الْأَخْذَ عَلَى الْإِعْطَاءِ، وَإِنْ كَانَ مُتَأَخِّرًا فِي الْوَاقِعِ؛ لِأَنَّ الْمَقَامَ يَقْتَضِيهِ، وَلَفْظُ: «مَا» فِي الْمَوْضِعَيْنِ مُصَدَّرِيَّةٌ، أَي: إِنَّ اللَّهَ الْأَخْذَ وَالْإِعْطَاءَ، أَوْ مَوْصُولَةٌ، وَالْعَائِدُ مَحْذُوفٌ وَكَذَا الصَّلَةُ^(٥) لِلدَّلَالَةِ عَلَى الْعُمُومِ، فَيَدْخُلُ فِيهِ أَخْذُ الْوَلَدِ وَإِعْطَاؤُهُ وَغَيْرُهُمَا (وَكُلُّ^(٦) عِنْدَهُ) أَي: وَكُلُّ مِنَ الْأَخْذِ وَالْإِعْطَاءِ عِنْدَ اللَّهِ، أَي: فِي عِلْمِهِ

(١) في هامش (ج): بضم الدال المعجمة؛ كما في «اللُّبَاب».

(٢) في هامش (ج): «محسن» بفتح الحاء وتثقيب السين المهملتين؛ كما في «التبصير».

(٣) في هامش (ج): «ثقل» بضم القاف.

(٤) في هامش (ج): قرأت على زيد السّلام أقرؤه قراءة، وإذا أمرت قلت: اقرأ عليه السّلام، قال الأصمعي: وتعديته بنفسه خطأ، فلا يقال: أقرئه السّلام؛ لأنّه بمعنى «اتلّ عليه»، وحكى ابن القطّاع أنّه يتعدّى بنفسه رباعيًا، فيقال: فلان يُقرئك السّلام، وحكماهما أيضًا في «الصّحاح»، «مصباح».

(٥) في هامش (ج) و(ص): قوله: «وكذا الصّلة»: الظاهر أنّه من تحريف النّسّاخ، فإنّ الصّلة المذكورة؛ كما هو ظاهر، وهي «أخذ» و«أعطى»، ويحتمل أن يكون هنا حذف، أي: وكذا متعلّق الصّلة بدليل ما بعده؛ فليتملّ. انتهى «عجمي».

(٦) في هامش (ج): قوله: «وكُلُّ» بالرفع على الابتداء، وروي بالنصب عطفًا على اسم «إنّ»، «تنقيح».

(بِأَجَلٍ مُّسَمًّى) مقدَّر^(١) ومؤجَّل (فَلْتَضَيِّرْ وَلْتَحْتَسِبْ) أي: تنوي بصبرها طلب الثواب من ربِّها؛ ليحسب^(٢) لها ذلك من عملها الصَّالح (فَأَرْسَلْتُ إِلَيْهِ) مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ حال كونها تُقَسِّمُ عَلَيْهِ لِيَأْتِيَنَّهَا، فَقَامَ) ووقع في رواية عبد الرحمن بن عوفٍ: أَنَّهَا رَاجَعَتْهُ مَرَّتَيْنِ، وَأَنَّهُ إِنَّمَا قَامَ فِي ثَالِثِ مَرَّةٍ (وَمَعَهُ) بِإِثْبَاتِ وَادِّ الْحَالِ، وَلِلْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «مَعَهُ» (سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ وَأَبِيُّ ابْنِ كَعْبٍ وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ وَرِجَالٌ) آخرون ذكر منهم في غير هذه الرواية: عبادة بن الصَّامت، وأَسَامَةُ رَاوِيَ الْحَدِيثِ، فَمَشُوا إِلَى أَنْ دَخَلُوا بَيْتَهَا (فَرُفِعَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ الصَّبِيُّ) أَوْ: الصَّبِيَّةُ، وَ«رَفَعَ» بِالرَّاءِ، وَفِي رِوَايَةِ حَمَّادٍ [ح: ٧٣٧٧]: «دُفِعَ» بِالذَّالِ، وَبَيَّنَّ شُعْبَةُ فِي رِوَايَتِهِ [ح: ٥٦٥٥]: أَنَّهُ وَضَعَ فِي حَجْرِهِ بِإِلْفِائِهِ (وَنَفْسُهُ تَتَقَعَّقُ) بِتَاءَيْنِ فِي أَوَّلِهِ، أَي: تَضْطَرِبُ وَتَتَحَرَّكُ، أَي: كَلَمًا صَارَ إِلَى حَالَةٍ لَمْ يَلْبَثْ أَنْ يَنْتَقِلَ إِلَى أُخْرَى؛ لِقُرْبِهِ مِنَ الْمَوْتِ، وَالْجُمْلَةُ اسْمِيَّةٌ حَالِيَّةٌ (قَالَ: حَسِبْتُهُ أَنَّهُ^(٣)) قَالَ: كَأَنَّهَا شَنُّ) بَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ: قُرْبَةُ خَلْقَةٍ يَابِسَةٍ، وَجُزْمَ بِهِ^(٤) فِي رِوَايَةِ حَمَّادٍ [ح: ٧٣٧٧]^(٥) وَلَفْظُهُ: وَنَفْسُهُ تَتَقَعَّقُ كَأَنَّهَا فِي^(٦) شَنِّ (فَفَاضَتْ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «وَفَاضَتْ» (عَيْنَاهُ) مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بِالْبُكَاءِ، وَهَذَا مَوْضِعُ التَّرْجَمَةِ؛ لِأَنَّ الْبُكَاءَ الْعَارِيَّ عَنِ النَّوْحِ لَا يُؤَاخِذُ بِهِ الْبَاكِي، وَلَا الْمَيِّتَ (فَقَالَ سَعْدٌ) هُوَ ابْنُ عِبَادَةَ الْمَذْكُورِ: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا هَذَا؟) وَفِي رِوَايَةِ عَبْدِ الْوَاحِدِ [ح: ٧٤٤٨] قَالَ سَعْدُ بْنُ عِبَادَةَ: تَبْكِي؟ وَزَادَ أَبُو نُعَيْمٍ فِي «مُسْتَخْرَجِهِ»: وَتَنْهَى عَنِ الْبُكَاءِ (فَقَالَ) بِإِلْفِائِهِ (هَذِهِ) الدَّمْعَةُ/ الَّتِي تَرَاهَا مِنْ حُزْنِ الْقَلْبِ بِغَيْرِ تَعَمُّدٍ وَلَا اسْتِدْعَاءٍ ٤٠١/٢ لَا مُؤَاخَذَةَ عَلَيْهَا (رَحْمَةً جَعَلَهَا اللَّهُ) تَعَالَى (فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا) بِالْوَاوِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «فَإِنَّمَا» (يَرْحَمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرُّحَمَاءَ) نَصَبٌ عَلَى أَنَّ «مَا» فِي قَوْلِهِ: «وَإِنَّمَا»^(٧) كَافَّةٌ^(٨)، وَرَفَعَ عَلَى أَنَّهَا^(٩)

(١) فِي (م): «بِقَدَر».

(٢) فِي (د): «لِيَحْتَسِبْ».

(٣) «أَنَّهُ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٤) «بِهِ»: مُثَبِّتٌ مِنْ (ب) وَ(س).

(٥) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «وَجُزْمَ فِي رِوَايَةِ حَمَّادٍ...» إِلَى آخِرِهِ كَذَا بِحَذْفِ صَلَاتِهِ، وَعِبَارَةُ «الْفَتْح»: «وَجُزْمَ بِذَلِكَ فِي رِوَايَةِ حَمَّادٍ».

(٦) «فِي»: لَيْسَ فِي (ب) وَ(د).

(٧) فِي (د): «أَنَّ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٨) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «وَإِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيْكُمْ أَلْمِيَّةَ» [البقرة: ١٧٣].

(٩) فِي (د): «بِأَنَّهَا».

موصولة^(١)، أي: إِنَّ الَّذِينَ يَرْحَمُهُمُ اللَّهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحْمَاءِ، جمع رحيمٍ من صيغ المبالغة، ومقتضاه: أَنَّ رَحْمَتَهُ تَعَالَى تَخْتَصُّ بِمَنْ اتَّصَفَ بِالرَّحْمَةِ وَتَحَقَّقَ بِهَا، بخلاف مَنْ فِيهِ أَدْنَى رَحْمَةٍ، لكن ثبت في حديث عبد الله بن عمرو، عند أبي داود وغيره: «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ»، والرَّاحِمُونَ: جمع راحمٍ، فيدخل فيه كُلُّ مَنْ فِيهِ أَدْنَى رَحْمَةٍ، فإن قلت: ما الحكمة في إسناد فعل الرَّحْمَةِ في حديث الباب إلى الله، وإسناده في حديث أبي داود المذكور^(٢) إلى الرَّحْمَنِ؟ أجاب الخُوَيْيُّ^(٣)، بما حاصله: أَنَّ لَفْظَ الْجَلَالَةِ دَالٌّ عَلَى الْعِظَمَةِ، وقد عرف بالاستقراء أَنَّهُ حَيْثُ وَرَدَ، يَكُونُ الْكَلَامُ مَسْوقًا لِلتَّعْظِيمِ، فَلَمَّا ذَكَرَهَا نَاسِبٌ ذَكَرَ مِنْ كَثَرَتِ رَحْمَتِهِ وَعِظَمَتِ؛ لِيَكُونَ الْكَلَامُ جَارِيًا عَلَى نَسْقِ التَّعْظِيمِ بِخِلَافِ الْحَدِيثِ الْآخَرِ، فَإِنَّ لَفْظَ الرَّحْمَنِ دَالٌّ عَلَى الْعَفْوِ، فَنَاسِبٌ أَنْ يُذَكَّرَ مَعَهُ كُلُّ ذِي رَحْمَةٍ وَإِنْ قُلْتُ.

ورواة الحديث الثلاثة الأول مروزيون، وعاصم وأبو عثمان بصريَّان، وفيه التَّحْدِيثُ، والإخبار، والقول، وأخرجه/ أيضًا^(٤) في «الطَّبِّ» [ج: ٥٦٥٥] و«النُّذُورِ» [ج: ٦٦٥٥] و«التَّوْحِيدِ» [ج: ٧٤٤٨]، ومسلمٌ في «الجنائز»، وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه.

١٢٨٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: شَهِدْنَا بِنْتَا لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: وَرَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم جَالِسٌ

(١) في هامش (ج): حكى الوجهين النَّصَبَ وَالرَّفْعَ في «العقود» عن أبي البقاء في «مسند أسامة»، وقال غيره: «من بيانية»، وهي حال من المفعول «قدَّمت».

(٢) في (د): «المروي»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٣) في (د): «الجويني»، وهو تحريف، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: الخُوَيْيُّ: بضم الخاء المعجمة، وفتح الواو، وتشديد الياء الأولى، نسبة إلى خوي؛ مدينة بأذربيجان. «لباب».

(٤) زيد في هامش (د): قوله: وأخرجه المؤلف أيضًا... إلى آخره، ولفظ مسلم عن أسامة بن زيد أيضًا: كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فأرسلت إليه إحدى بناته تدعوه، وتُخْبِرُهُ: أَنَّ صَبِيًّا أَوْ ابْنًا لَهَا فِي الْمَوْتِ، فَقَالَ لِلرَّسُولِ: «ارْجِعْ إِلَيْهَا، فَأَخْبِرْهَا: أَنَّ اللَّهَ هَزَّجِلٌ مَا أَخَذَ، وَلَهُ مَا أَعْطَى، وَكُلُّ شَيْءٍ عِنْدَهُ بِأَجَلٍ مَسْمُومٌ، فَمُرْهَا فَلْتَصْبِرْ وَلْتَحْتَسِبْ»، فعاد الرَّسُولُ فَقَالَ: إِنَّهَا قَدْ أَقْسَمَتْ لِتَأْتِيَنَهَا، فَقَامَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، وَقَامَ مَعَهُ سَعْدُ بْنُ عِبَادَةَ وَمَعَاذُ ابْنِ جَبَلٍ، وَانْطَلَقَتْ مَعَهُمْ، فَرَفَعَ إِلَيْهِ الصَّبِيُّ وَنَفْسُهُ تَتَقَعَّقُ كَأَنَّهُ فِي شَنْةٍ، ففَاضَتْ عَيْنَاهُ، فَقَالَ لَهُ سَعْدُ: مَا هَذَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «هَذِهِ رَحْمَةٌ جَعَلَهَا اللَّهُ فِي قُلُوبِ عِبَادِهِ، وَإِنَّمَا يَرْحَمُ اللَّهُ مَنْ عِبَادَهُ الرَّحْمَاءِ». انتهى. وقال في «فتح الباري»: ورواه البخاري في «الطَّبِّ»: «ولا يرحم الله من عباده إلا الرَّحْمَاءِ». انتهى لفظه.

عَلَى الْقَبْرِ - قَالَ: فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَذْمَعَانِ قَالَ - فَقَالَ: «هَلْ مِنْكُمْ رَجُلٌ لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ؟» فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَنَا، قَالَ: «فَانْزِلْ»، قَالَ: فَتَنَزَلَ فِي قَبْرِهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) الْمُسْنَدِيُّ قَالَ^(١) (حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ) عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو الْعَقْدِيُّ^(٢) (قَالَ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ) الْخَزَاعِيُّ^(٣) (عَنْ هِلَالِ بْنِ عَلِيٍّ) الْعَامِرِيِّ (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدْنَا بِنْتًا لِرَسُولِ اللَّهِ (أَي: جَنَازَتَهَا، وَكَانَتْ سَنَةَ تِسْعٍ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «بِنْتًا لِلنَّبِيِّ» (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) هِيَ: أُمُّ كَلْثُومٍ زَوْجُ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ^(٤) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، لَا رَقِيَّةَ، لِأَنَّهَا تُوَفِّيَتْ وَالنَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِبَدْرٍ، فَلَمْ يَشْهَدْ جَنَازَتَهَا (قَالَ: وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) جَمَلَةٌ وَقَعَتْ حَالًا (جَالِسٌ عَلَى) جَانِبِ (الْقَبْرِ، قَالَ: فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَذْمَعَانِ) بَفَتْحِ الْمِيمِ، وَهَذَا مَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ كَمَا لَا يَخْفَى (قَالَ: فَقَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (هَلْ مِنْكُمْ رَجُلٌ لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ؟) بِقَافٍ ثُمَّ فَاءٍ، وَزَادَ ابْنُ الْمُبَارَكِ عَنْ فُلَيْحٍ: أَرَاهُ^(٥) يَعْنِي: الذَّنْبَ، ذَكَرَهُ الْمُصَنِّفُ تَعْلِيْقًا فِي «بَابِ مَنْ يَدْخُلُ قَبْرَ الْمَرْأَةِ» [ج: ١٣٤٢] وَوَصَلَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ وَقِيلَ: لَمْ يَجَامِعْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَبِهِ جَزَمَ ابْنُ حَزْمٍ، وَفِي رِوَايَةٍ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ عِنْدَ الْمُؤَلَّفِ فِي «التَّارِيخِ الْأَوْسَطِ»: «لَا يَدْخُلُ الْقَبْرَ أَحَدٌ قَارِفَ اللَّيْلَةَ» فَتَنَحَّى عَثْمَانُ (فَقَالَ) أَبُو طَلْحَةَ زَيْدُ بْنُ سَهْلٍ الْأَنْصَارِيُّ: (أَنَا) لَمْ أَقَارِفِ اللَّيْلَةَ^(٦)، قِيلَ: وَالسَّرُّ فِي إِثَارِ أَبِي طَلْحَةَ عَلَى عَثْمَانَ: أَنَّ عَثْمَانَ^(٧) قَدْ جَامَعَ بَعْضَ جَوَارِيهِ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، فَتَلَطَّفَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَنْعِهِ مِنَ النَّزُولِ فِي قَبْرِ زَوْجَتِهِ، حَيْثُ لَمْ يَعْجِبْهُ أَنَّهُ اشْتَغَلَ عَنْهَا تِلْكَ اللَّيْلَةَ بِذَلِكَ، لَكِنْ يَحْتَمَلُ أَنَّهُ طَالَ مَرَضُهَا، وَاحْتِاجُ عَثْمَانَ إِلَى الْوَقَاعِ، وَلَمْ يَكُنْ يَظُنُّ أَنَّهَا تَمُوتُ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، وَلَيْسَ فِي الْخَبَرِ مَا يَقْتَضِي أَنَّهُ وَقَعَ بَعْدَ مَوْتِهَا، بَلْ وَلَا حِينَ احْتِضَارِهَا (قَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ لِأَبِي طَلْحَةَ:

(١) «قَالَ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (د) وَ(س).

(٢) فِي هَامِشٍ (ج): «الْعَقْدِيُّ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالْقَافِ، وَفِي آخِرِهِ الدَّالُّ الْمَهْمَلَةُ، هَذِهِ النِّسْبَةُ إِلَى بَطْنٍ مِنْ بَجِيلَةَ، قَالَ صَاحِبُ «الْعَيْنِ»: قَبِيلَةٌ مِنَ الْيَمَنِ، وَهُوَ مِنْ عَبْدِ شَمْسٍ بْنِ سَعْدٍ، وَقَالَ أَبُو عَمْرِو: «الْعَقْدِيُّونَ» بَطْنٌ مِنْ قَيْسٍ، وَالْمَشْهُورُ بِهَذَا الْإِنْتِسَابِ أَبُو عَامِرٍ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرِو الْعَقْدِيُّ، رَوَى عَنْ شُعْبَةَ وَابْنِ الْمُبَارَكِ.

(٣) «الْخَزَاعِيُّ»: سَقَطَ مِنْ (م).

(٤) «بَنُ عَفَّانٍ»: سَقَطَ مِنْ (د).

(٥) فِي هَامِشٍ (ج): بِضَمِّ الْهَمْزَةِ؛ كَمَا سَيَجِيءُ.

(٦) فِي هَامِشٍ (ج): سَيَأْتِي فِي «بَابِ مَنْ يَدْخُلُ قَبْرَ الْمَرْأَةِ» تَفْسِيرُ الْمَقَارَفَةِ بِالذَّنْبِ، فَلْيَرَاجِعْ.

(٧) زَيْدٌ فِي (د): «كَانَ».

(فَانْزِلَ^(١)) بِالْفَاءِ (قَالَ^(٢)): فَتَنَزَلَ فِي قَبْرِهَا).

وفي الحديث التَّحْدِيثُ، والعنونة، والقول، وأخرجه المؤلف^(٣) أيضًا في «الجنائز» [ح: ١٣٤٢].

١٢٨٦ - ١٢٨٧ - ١٢٨٨ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ قَالَ: تُوَفِّيَتْ ابْنَةُ لِعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَكَّةَ وَجِئْنَا لِنَشْهَدَهَا، وَحَضَرَهَا ابْنُ عُمَرَ وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَإِنِّي لَجَالِسٌ بَيْنَهُمَا - أَوْ قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى أَحَدِهِمَا، ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ، فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِي - فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِعُمَرَوِ بْنِ عُثْمَانَ: أَلَا تَنْتَهَى عَنِ الْبُكَاءِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ». ^٧ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَدْ كَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ بَغْضَ ذَلِكَ، ثُمَّ حَدَّثَ قَالَ: صَدَرْتُ مَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ مَكَّةَ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ، إِذَا هُوَ بِرُكْبٍ تَحْتَ ظِلِّ سَمُرَةٍ، فَقَالَ: اذْهَبْ، فَاَنْظُرْ مَنْ هَؤُلَاءِ الرُّكْبُ قَالَ: فَتَنَظَرْتُ، فَإِذَا صُهِيبٌ فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: اذْعُهُ لِي، فَرَجَعْتُ إِلَى صُهِيبٍ، فَقُلْتُ: ازْتَحِلْ فَالْحَقُّ بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ، فَلَمَّا أُصِيبَ عُمَرُ دَخَلَ صُهِيبٌ يَبْكِي يَقُولُ: وَأَخَاهُ، وَاصَاحِبَاهُ، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: يَا صُهِيبُ، أَتَبْكِي عَلَيَّ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبَغْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ؟!». ^٧ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَتْ: يَرْحَمُ اللَّهُ عُمَرَ، وَاللَّهِ مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذَّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، لَكِنْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، وَقَالَتْ: حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ ﴿وَلَا تُزِرُّ وَازِرَةً وَزَرَ أُخْرَى﴾ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ ذَلِكَ: وَاللَّهِ ﴿هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: وَاللَّهِ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شَيْئًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) بفتح العين وسكون الموحدة، عبد الله بن عثمان قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك قال: (أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) ^(٤) بتصغير عبد الثاني، كـ «مُلَيْكَةَ»، واسمه: زهير (قَالَ: تُوَفِّيَتْ ابْنَةُ لِعُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِمَكَّةَ) هي: أم أبان كما صرح به في «مسلم» (وَجِئْنَا لِنَشْهَدَهَا، وَحَضَرَهَا ابْنُ عُمَرَ) بن الخطّاب (وَابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا وَإِنِّي لَجَالِسٌ بَيْنَهُمَا) أي: بين ابن عمر و ^(٥) ابن عباس (أَوْ

(١) في (م): «انزل».

(٢) «بالفاء قال»: ليس في (م).

(٣) «المؤلف»: ليس في (ص) و(م).

(٤) في هامش (ج): أي: ابن عبد الله بن أبي مُلَيْكَةَ، «تقريب».

(٥) زيد في (ص): «بين».

قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى أَحَدِهِمَا) شَكَ ابْنُ جَرِيحٍ (ثُمَّ جَاءَ الْآخَرُ، فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِي) زَادَ مُسْلِمٌ مِنْ طَرِيقِ أَيُّوبَ عَنْ ابْنِ أَبِي^(١) مُلَيْكَةَ: فَإِذَا صَوْتُ مِنَ الدَّارِ، وَعِنْدَ الْحُمَيْدِيِّ مِنْ رَوَايَةِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ: فَبَكَى النِّسَاءُ (فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لِعَمْرِو بْنِ عُثْمَانَ) أَخِيهَا: (أَلَا تَنْتَهَى) النِّسَاءُ^(٢) (عَنِ الْبُكَاءِ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ^(٣) بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ) فَأَرْسَلَهَا^(٤) مَرْسَلَةً^(٥)، وَلِمُسْلِمٍ عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ، وَذَكَرَ لَهَا أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ/ بْنَ عَمْرِو يَقُولُ: «إِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ/ عَلَيْهِ...» الْحَدِيثُ، أَيِ: سِوَاءَ كَانَ الْبَاكِي مِنْ أَهْلِ الْمَيِّتِ أَمْ لَا، فَلَيْسَ الْحُكْمُ مُخْتَصًّا بِأَهْلِهِ، وَقَوْلُهُ: «بِبُكَاءِ أَهْلِهِ» خَرَجَ مَخْرَجَ الْغَالِبِ؛ لِأَنَّ الْمَعْرُوفَ^(٦) أَنَّهُ إِنَّمَا يَبْكِي عَلَى الْمَيِّتِ أَهْلُهُ، وَوَقَعَ فِي بَعْضِ طُرُقِ حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو هَذَا عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: «مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ فَإِنَّهُ يُعَذَّبُ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» فَيُحْمَلُ الْمَطْلُوقُ فِي حَدِيثِ الْبَابِ عَلَى هَذَا الْمَقْيَدِ. (فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: قَدْ كَانَ عُمَرُ) بْنُ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) يَقُولُ بَعْضَ ذَلِكَ، ثُمَّ حَدَّثَ) أَيِ: ابْنِ عَبَّاسٍ (قَالَ: صَدَرْتُ مَعَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنْ مَكَّةَ) قَافِلًا مِنْ حَجَّةٍ (حَتَّى إِذَا كُنَّا بِالْبَيْدَاءِ) بَفَتْحِ الْمَوْحَدَةِ وَسُكُونِ الْمُثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ، مَفَازَةً بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ (إِذَا هُوَ بِرَكْبٍ) أَصْحَابِ إِبِلٍ عَشْرَةٍ فَمَا فَوْقَهَا مُسَافِرِينَ، فَاجْزَوْهُ (تَحْتَ ظِلِّ سَمَرَةٍ) بَفَتْحِ السَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَضَمِّ الْمِيمِ: شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ مِنَ الْعِضَاءِ^(٧) (فَقَالَ: اذْهَبْ، فَانْظُرْ مَنْ هُوَ لِأَيِّ الرِّكْبِ قَالَ:

(١) «أَبِي»: مُثَبَّتٌ مِنْ (د) وَ(س).

(٢) «النِّسَاءُ»: سَقَطَ مِنْ (ص) وَ(م).

(٣) فِي (م): «يُعَذَّبُ».

(٤) فِي (ب) وَ(د): «فَأَرْسَلَهَا».

(٥) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «فَأَرْسَلَهَا»: أَيِ: عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، مَرْسَلَةً؛ بَفَتْحِ السَّيْنِ، أَيِ: أَطْلَقَ تَعَذِيبَ الْمَيِّتِ بِبُكَاءِ الْحَيِّ، وَلَمْ يَقْيِدْهُ بِالْبَعْضِ كَمَا قْيَدَهُ أَبُوهُ عَمْرُ فِيمَا يَأْتِي، وَلَا يَهُودِيٌّ كَمَا ذَكَرَتْ عَائِشَةُ كَمَا يَأْتِي، وَلَا بَوْصِيهِ كَمَا ذَكَرَهُ بَعْضُهُمْ، فَالْمُرَادُ مِنَ الْإِرْسَالِ: تَرْكُ التَّقْيِيدِ. انْتَهَى مِنْ «الْإِبْتِهَاجِ» مِنْ خَطِّ «عَجْمِي».

(٦) «لَأَنَّ الْمَعْرُوفَ»: سَقَطَ مِنْ (د).

(٧) فِي هَامِشِ (ج): «الْعِضَاءُ» بوزن «كِتَاب»: كُلُّ شَجَرِ الشُّوكِ كِ «الطَّلَحِ» وَ«الْعَوْسَجِ»، وَالْهَاءُ أَصْلِيَّةٌ، وَاخْتَلَفُوا فِي الْوَاحِدَةِ، وَهِيَ عِضَةٌ؛ بِكَسْرِ الْعَيْنِ، فَقِيلَ: بِالْبَاءِ، وَهِيَ أَصْلِيَّةٌ أَيْضًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: اللَّامُ فِي الْوَاحِدَةِ مُحذُوفَةٌ، وَهِيَ وَاوُ، وَالْهَاءُ لِلتَّأْنِيثِ عَوِضٌ عَنْهَا، فَيُقَالُ: عِضَةٌ؛ كَمَا يَقَالُ: «عِزَّةٌ» وَ«شِفَّةٌ»، قَالَ: وَالْأَصْلُ «عِضْوَةٌ»، وَقِيلَ: اللَّامُ الْمُحذُوفَةُ هَاءٌ، وَرَبَّمَا ثَبَتَتْ مَعَ هَاءِ التَّأْنِيثِ، فَقِيلَ: «عِضْهَةٌ» عَلَى وَزْنِ «عِئْبَةٌ» «مُصْبَاح».

فَنَظَرْتُ، فَإِذَا^(١) صُهِيبٌ) بضم الصاد، ابن سنان بن قاسط؛ بالقاف، وكان من السابقين الأولين
 المعذبين في الله (فَأَخْبَرْتُهُ) أي: أخبرت عمر بذلك (فَقَالَ: اذْعُهُ لِي، فَرَجَعْتُ إِلَى صُهِيبٍ
 فَقُلْتُ) له: (اَزْتَحِلْ فَالْحَقْ) بكسر الحاء المهملة في الأول وفتحها في الثاني، أمر^(٢) من اللُّحوق
 (بِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ) كذا لأبي ذرٍّ عن الكُشْمِينَهَنِيِّ^(٣): بالموحدة قبل الهمزة، ولغيره: «فالحق أمير
 المؤمنين» فلحق به حتَّى دخلنا المدينة (فَلَمَّا أُصِيبَ عُمَرُ) بالجرحة التي مات بها، وكان
 ذلك عقب حجه المذكور (دَخَلَ صُهِيبٌ) حال^(٤) كونه (يَبْكِي) حال كونه (يَقُولُ: وَأَخَاهُ،
 وَاصَاحِبَاهُ^(٥)) بألف النُدبة فيهما؛ لتطويل مدِّ الصَّوت، وليست علامة إعرابٍ في الأسماء
 السَّتَّة، والهاء للسَّكت لا ضمير، لكنَّ الشَّرط في المندوب أن يكون معروفًا^(٦)، فَيُقَدَّرُ أَنَّ
 الأخوة والصَّاحِبِيَّةَ كانا معلومين معروفين حتَّى يصحَّ وقوعهما للنُدبة (فَقَالَ عُمَرُ) :
 يَا صُهِيبُ، أَتَبْكِي عَلَيَّ) بهمزة الاستفهام الإنكاري (وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ الْمَيِّتَ
 يُعَذَّبُ^(٧) بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ) قيَّده ببعض البكاء فحُمِلَ على ما فيه نياحةً جمعاً بين
 الأحاديث. (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) : فَلَمَّا مَاتَ عُمَرُ ﷺ ذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَتْ: يَرْحَمُ^(٨) اللَّهُ
 عُمَرَ) قال الطَّبِيُّ: هذا من الآداب الحسنة على منوال قوله تعالى: ﴿عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذِنْتَ لَهْوَكَ﴾
 [التوبة: ٤٣] فاستغربت من عمر ذلك القول، فجعلت قولها: «يرحم الله عمر» تمهيداً ودفعاً لما
 يوحش من نسبته إلى الخطأ (وَاللَّهُ مَا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ اللَّهَ لَيُعَذَّبُ الْمُؤْمِنَ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ

(١) زيد في (د): «هو».

(٢) في غير (د) و(س): «أم»، وليس بصحيح.

(٣) في (م): «وللكُشْمِينَهَنِيِّ».

(٤) في (د): «حالة».

(٥) في (د): «وصاحباه»، وليس بصحيح.

(٦) في هامش (ج) و(ص): قوله: «أن يكون معروفًا» أي: فلا يُنَدَّبُ المبهم من ضمير، واسم إشارة، وموصول،
 واسم جنس مفرد، ونكرة، فلا يقال: وَأَنتَاهُ، وَلَا: وَأَهِذَاهُ، وَلَا: وَأَمَّنْ ذَهَابَهُ، وَلَا: وَأَرْجَلَاهُ، فإن كان اسم
 الجنس غير مفردٍ جاز؛ نحو: وأغلام زيداه، وكذا إذا كان للموصول صلة تعيَّنه؛ نحو: وأمن حفر بئر زمزماه،
 وأجاز الرياشي ندبة النكرة، وفي الحديث: «وأجبلاه»، وقال غيره: هو نادرٌ إن صحَّ، ومنع السيرافي ندبة
 المضاف، والكوفيون: ندبة الجمع السَّالم. انتهى من «الهُمَع» ملخصاً. انتهى من خط «عجمي» شيخنا.

(٧) في (م) «ليعذب».

(٨) في (ص): «رحم»، وكذا في الموضع اللاحق.

عَلَيْهِ) يحتمل أن يكون جزمها بذلك؛ لكونها سمعت صريحاً من النبي ﷺ اختصاص العذاب بالكافر، أو فهمت ذلك من القرائن (لَكِنْ) بإسقاط الواو، ولأبي ذرٍّ: «ولكن» (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بإسكان نون «لكن»، ف«رَسُولٌ»^(١) مرفوعٌ، وبتشديدها فهو منصوبٌ (قَالَ: إِنَّ اللَّهَ لَيَزِيدُ الْكَافِرَ عَذَابًا بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ، وَقَالَتْ: حَسْبُكُمْ الْقُرْآنُ) أي: كافيكُم أيُّها المؤمنون قوله تعالى / ١١٢٩/٢٥ في القرآن: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤] أي: لا تؤاخذ نفسٌ بذنب غيرها^(٢) (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عِنْدَ ذَلِكَ: وَاللَّهِ^(٣) ﴿هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى﴾ [النجم: ٤٣]) تقريرٌ لنفي ما ذهب إليه ابن عمر: من أَنَّ المِيتَ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ، وذلك أَنَّ بُكَاءَ الْإِنْسَانِ وَضَحْكُهُ وَحُزْنُهُ وَسُرُورُهُ مِنَ اللَّهِ، يَظْهَرُهَا فِيهِ، فَلَا أَثَرَ لَهَا فِي ذَلِكَ، فعند ذلك سكت ابن عمر، كما (قَالَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ: وَاللَّهِ مَا قَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا شَيْئًا) بعد ذلك، لكن قال الزين بن المنير: سكوته لا يدلُّ على الإذعان، فلعلَّه كره المجادلة، وقال القرطبي: ليس سكوته لشكٍّ طرأ له^(٤) بعدما صرَّح برفع الحديث، ولكن احتمل عنده أن يكون الحديث قابلاً للتأويل، ولم يتعيَّن له محملٌ يحمله عليه إذ ذاك، أو كان المجلس لا يقبل المماراة، ولم تتعيَّن الحاجة حينئذٍ، وقال الخطابي: الرَّوَايَةُ إِذَا ثَبَتَتْ لَمْ يَكُنْ فِي دَفْعِهَا سَبِيلٌ بِالظَّنِّ، وقد رواه عمر وابنه، وليس فيما حكى عائشة ما يرفع^(٥) روايتهما لجواز أن يكون الخبران صحيحين معاً، ولا منافاة بينهما، فالمِيتُ إِنَّمَا تَلْزِمُهُ الْعُقُوبَةُ بِمَا تَقَدَّمَ مِنْ وَصِيَّتِهِ إِلَيْهِمْ بِهِ وَقَتَ حَيَاتِهِ، وكان ذلك مشهوراً من مذاهبتهم، وهو موجودٌ في أشعارهم / كقول طرفة^(٦) بن العبد: ٤٠٣/٢

إِذَا مِتُّ فَانْعِنِي^(٨) بِمَا أَنَا أَهْلُهُ وَشُقِّي عَلَيَّ الْجِيبَ يَا ابْنَةَ مَعْبِدٍ

وعلى ذلك حمل الجمهور قوله: «إِنَّ الْمِيتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» كما مرَّ، وبه قال

(١) زيد في (ب): «اللَّهُ».

(٢) في (د) و(س): «مِنْ».

(٣) في (م): «بِغَيْرِ ذَنْبِهَا» بدلٌ من قوله: «بِذَنْبِ غَيْرِهَا».

(٤) في (د): «وَاللَّهِ».

(٥) في نسخة في هامش (د): «عَلَيْهِ».

(٦) في (د): «يُدْفَعُ».

(٧) في هامش (ج): «طَرْفَةُ» بطاء وراء مهملتين مفتوحتين، كما في «القاموس».

(٨) في هامش (ج): «نَعَاهُ» من باب «نفع»، كما في «المصباح».

المزني وإبراهيم الحربي وآخرون من الشافعية وغيرهم، فإذا^(١) لم يوص به الميت لم يُعَذَّب، قال الرَّافعي: ولك أن تقول: ذنب الميت الأمرُ بذلك، فلا يختلف عذابه بامتنالهم وعدمه، وأجيب بأنَّ الذنب على السبب يعظم بوجود المُسبَّب، وشاهده حديث: «من سنَّ سنةً سيئةً»، وقيل: التعذيب: توبيخ الملائكة له بما يندبه أهله به؛ كما روى أحمد من حديث أبي موسى مرفوعاً: «الميت يُعَذَّب ببكاء الحيِّ إذا قالت النَّائحة: وا عضداه، وا ناصراه، وا كاسياه^(٢)»، جُذِب^(٣) الميت، وقيل له: أنت عضدها؟ أنت ناصرها؟ أنت كاسيها^(٤)؟»، وقال الشيخ أبو حامد: الأصحُّ أنه محمولٌ على الكافر وغيره من أصحاب الذنوب.

١٢٨٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ: إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى يَهُودِيَّةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا، فَقَالَ: «إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ عَلَيْهَا، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ عَنْ أَبِيهِ) أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم (عَنْ عَمْرَةَ بِنْتِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) الأنصارية: (أَنَّهَا أَخْبَرَتْهُ: أَنَّهَا سَمِعَتْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا زَوْجَ النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ) (٥): أي: لما قيل لها: إنَّ عبد الله بن عمر يقول: «إِنَّ الميتَ ليُعَذَّب ببكاء الحيِّ عليه»، فقالت: يغفر الله لأبي عبد الرحمن، أما إنَّه لم يكذب، ولكنه نسي أو أخطأ، كذا في «الموطأ» و«مسلم»: (إِنَّمَا مَرَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى يَهُودِيَّةٍ يَبْكِي عَلَيْهَا أَهْلُهَا، فَقَالَ: إِنَّهُمْ لَيَبْكُونَ^(٦) عَلَيْهَا، وَإِنَّهَا لَتُعَذَّبُ فِي قَبْرِهَا) بكفراها، في حال بكاء أهلها، لا بسبب البكاء.

١٢٩٠ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ - وَهُوَ الشَّيْبَانِيُّ - عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: لَمَّا أُصِيبَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ جَعَلَ صُهِيبٌ يَقُولُ: وَأَخَاهُ، فَقَالَ عُمَرُ: أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ الميتَ ليُعَذَّب ببكاء الحيِّ».

(١) في (د): «فلان».

(٢) في (د): «وا كاسياه»، كذا في مسند أحمد.

(٣) في (د): «جُذِب». وفي هامش (ج): «الجذب»: الجذب، وليس مقلوبه، بل لغة فصيحة، «قاموس».

(٤) في (د): «كاسيها»، كذا في مسند أحمد.

(٥) في (ص): «قالت»، وكذا في «اليونينية».

(٦) في (ب): «يبكون».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ خَلِيلٍ) الخزَّاز^(١) - بزائين معجمتين - الكوفي، قال المؤلف: جاءنا نعيه سنة خمس وعشرين ومئتين، قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ) بضم الميم وسكون / ١٢٩/د اب المهملة وكسر الهاء، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ) سليمان (وَهُوَ الشَّيْبَانِيُّ) بفتح الشين المعجمة (عَنْ أَبِي بُرْدَةَ) الحارث (عَنْ أَبِيهِ) أبي موسى: عبد الله بن قيس الأشعري (قَالَ: لَمَّا أُصِيبَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) بالجراحة التي مات منها (جَعَلَ صُهَيْبٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَبْكِي وَيَقُولُ: وَأَخَاهُ) بألف النذبة، وهاء السكت ساكنة في «اليونينية»^(٢) (فَقَالَ عُمَرُ) منكراً عليه بكاءه؛ لرفعه صوته بقوله: «وأخاه» خوفاً من استصحابه ذلك، أو زيادته عليه بعد موته: (أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِنَّ الْمَيِّتَ لَيُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ) أي: المقابل للميت، أو المراد بالحي: القبيلة، وتكون اللام فيه بدلاً من الضمير، والتقدير: يُعَذَّبُ ببكاء حيّه، أي: قبيلته، فيوافق قوله في الرواية الأخرى [ج: ١٢٨٦]: «ببكاء أهله عليه»، وهو صريح في أَنَّ الحكم ليس خاصاً بالكافر، وظاهره: أَنَّ صهيياً سمع الحديث من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وكأنه نسيه حتى ذكره به عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. ورواته كلهم مدنيون، وفيه التحديث، والإخبار، والعنعنة، والقول، وأخرجه مسلم في «الجنائز».

٣٣ - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ النَّيَاحَةِ عَلَى الْمَيِّتِ

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: دَغْهَنٌ يَبْكِينَ عَلَى أَبِي سُلَيْمَانَ مَا لَمْ يَكُنْ نَقْعٌ أَوْ لَقْلَقَةٌ، وَالنَّقْعُ: التَّرَابُ عَلَى الرَّأْسِ، وَاللَّقْلَقَةُ: الصَّوْتُ.

(بَابُ مَا يُكْرَهُ) كراهة تحريم (مِنَ النَّيَاحَةِ عَلَى الْمَيِّتِ) و«مِنْ» لبيان الجنس، و«النَّيَاحَةُ»: رفع الصوت بالتدب، قاله^(٣) في «المجموع»، وقيدته غيره بالكلام المسجّع^(٤) (وَقَالَ عُمَرُ) بن الخطّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَمَّا مات خالد بن الوليد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ سنة إحدى وعشرين بحمص^(٥) أو ببعض قراها أو

(١) في (ب): «الحزاز»، وهو تصحيف.

(٢) قوله: «ساكنة في اليونينية»، سقط من (د) و(م).

(٣) في (د): «كذا».

(٤) في هامش (ج): «السَّجْع»: الكلام المقفّى، أو موالاة الكلام إلى روي، «قاموس».

(٥) في هامش (ج): «حمص» كورة بالشّام، أهلها يمانيون، وقد تُدْكَرُ، «قاموس»، وفي «المصباح»: وحمص: البلد

المعروف، بالصّرف وعدمه.

بالمدينة، واجتمع نسوة المغيرة يبكين عليه، فقيل لعمر عليه السلام: أرسل إليهن فانههن؛ فقال: (دَعُهُنَّ يَبْكِينَ عَلَى أَبِي سُلَيْمَانَ) هي كنية خالد (مَا لَمْ يَكُنْ نَقَعَ) ^(١) بفتح الثون وسكون القاف، آخره عينٌ مهملة (أَوْ لَقَلَقَةً) بلامين وقافين، وهذا الأثر وصله المؤلف في «تاريخه الأوسط» من طريق الأعمش عن شقيق، قال المؤلف كالفرءاء: (وَالنَّقَعُ: التُّرَابُ) أي: يوضع (عَلَى الرَّأْسِ، وَاللَّقَلَقَةُ: الصَّوْتُ) المرتفع، وقال الإسماعيلي: «النَّقَع» هنا: الصَّوْتُ العالي، و«اللَّقَلَقَةُ»: حكاية ترديد صوت ^(٢) النَّوَّاحَةِ، وحكى سعيد بن منصور: أَنَّ النَّقْعَ شَقُّ الْجُيُوبِ، وَحُكِيَ فِي «مَصَابِيحِ الْجَامِعِ» عَنْ الْأَكْثَرِينَ: أَنَّ النَّقْعَ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالْبُكَاءِ، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: وَالتَّحْقِيقُ: أَنَّهُ مُشْتَرَكٌ، يُطْلَقُ عَلَى الصَّوْتِ ^(٣) وَعَلَى الْغَبَارِ، وَلَا يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ مُرَادِينَ/، ٤٠٤/٢ يعني: في قوله: «ما لم يكن نقع أو لقلقة»، لكن حمله على وضع التراب أولى؛ لأنه قرن به اللقلقة وهي الصَّوْتُ، فَحَمَلُ اللَّفْظِ عَلَى مَعْنَيْنِ أَوْلَى مِنْ مَعْنَى وَاحِدٍ.

١٢٩١ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ الْمُغِيرَةِ عليه السلام قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ كَذِبًا عَلَى لَيْسَ كَكْذِبٍ عَلَى أَحَدٍ، مَنْ كَذَبَ عَلَى مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ»، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نِيحَ عَلَيْهِ يُعَذَّبُ بِمَا نِيحَ عَلَيْهِ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين قال ^(٤): (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عُبَيْدٍ) بكسر العين في الأوَّل وضمُّها في الثاني مصغراً غير مضافٍ، هو أبو الهذيل الطَّائِيُّ (عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ) بفتح الرَّاء، الوالبي ^(٥) - بالموحدة - الأسدي (عَنِ الْمُغِيرَةِ) بن شعبة عليه السلام قَالَ ^(٦): سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ كَذِبًا عَلَى لَيْسَ كَكْذِبٍ عَلَى أَحَدٍ» غيري، قال ابن حجر: معناه: أَنَّ الْكَذْبَ عَلَى الْغَيْرِ قَدْ أُلْفَ وَاسْتُسْهِلَ خَطْبُهُ، وَلَيْسَ

(١) زيد في (د): «نقع».

(٢) في (د): «صوت الترديد». وفي (ج): «صوت ترديد». وفي هامشها: قوله: «صوت ترديد» كذا في النسخ، وعبارة «الفتح»: «ترديد صوت...» إلى آخره.

(٣) زيد في (د): «بالبكاء».

(٤) «قال»: مثبت من (د) و(س).

(٥) في هامش (ج): «الوالبي» قال ابن الأثير: إلى والبة بن الحارث بن ثعلبة بن دودان بن أسد بن خزيمة. «ترتيب».

(٦) زيد في (د) و(ص) و(م): «قال»، ولعله تكرار.

(٧) «الذال»: ليس في (ص) و(م).

الكذب عليه بالغاً مبلغ ذلك في السُّهولة، وإذا كان دونه في السُّهولة فهو أشدُّ منه في الإثم، وبهذا التقرير يندفع اعتراض من أوردَ: أَنَّ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْكَافُ أَتَمُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ^(١)، فَإِنَّهُ (مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ) أَي: فَلْيَتَّخِذْ (مَقْعَدَهُ) مَسْكَنَهُ (مِنْ النَّارِ) فَهُوَ أَشَدُّ فِي الْإِثْمِ مِنَ الْكَذْبِ عَلَى غَيْرِهِ؛ لكونه / مقتضياً شرعاً عامّاً باقياً إلى يوم القيامة. (سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ ١١٣٠/٢٥ يَقُولُ: مَنْ نِيَحَ^(٢) عَلَيْهِ) بِكسر النُّون وسكون التَّحْتِيَّةِ وفتح الحاء؛ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ مِنَ الْمَاضِي (يُعَذِّبُ) بِضَمِّ أَوَّلِهِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، مَجْزُومٌ، فَ«مَنْ» شَرْطِيَّةٌ، وَفِيهِ اسْتِعْمَالُ الشَّرْطِ بِلَفْظِ الْمَاضِي، وَالْجِزَاءُ بِلَفْظِ الْمَضَارِعِ، وَيُرْوَى: «يُعَذِّبُ» بِالرَّفْعِ؛ وَهُوَ الَّذِي فِي «الْيُونَنِيَّةِ»^(٣)، فَ«مَنْ» مَوْصُولَةٌ أَوْ شَرْطِيَّةٌ عَلَى تَقْدِيرٍ: فَإِنَّهُ يُعَذِّبُ، وَلَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحَمُويِّ^(٤) وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «مَنْ يُنَحِّ» بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَفَتْحِ النُّونِ وَجَزَمِ الْمَهْمَلَةَ، وَلِلْكَشْمِيهَنِيِّ: «مَنْ يُنَاحُ» بِضَمِّ أَوَّلِهِ، وَبَعْدَ النُّونِ أَلْفٌ، عَلَى أَنَّ «مَنْ» مَوْصُولَةٌ (بِمَا نِيَحَ عَلَيْهِ) بِإِدْخَالِ حَرْفِ الْجَرِّ عَلَى «مَا» فَهِيَ مَصْدَرِيَّةٌ غَيْرُ ظَرْفِيَّةٍ، أَيِ بِالنِّيَاحَةِ، أَي: مَدَّةُ النَّوَاحِ^(٥) عَلَيْهِ، وَالنُّونُ مَكْسُورَةٌ عِنْدَ الْجَمِيعِ، قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: «وَلِبَعْضِهِمْ: «مَا نِيَحُ» بِغَيْرِ مَوْحَدَةٍ عَلَى أَنَّ «مَا» ظَرْفِيَّةٌ، قَالَ الْعَيْنِيُّ: مَا فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ لِلْمَدَّةِ، أَي: يُعَذِّبُ مَدَّةَ النَّوَاحِ عَلَيْهِ، وَلَا يَقَالُ: «مَا» ظَرْفِيَّةٌ، وَفِي تَقْدِيمِ الْمَغِيرَةِ قَبْلَ تَحْدِيثِهِ بِتَحْرِيمِ النَّوَاحِ: أَنَّ الْكَذْبَ عَلَيْهِ مِنْ أَشَدِّ مِنَ الْكَذْبِ عَلَى غَيْرِهِ، إِشَارَةٌ إِلَى أَنَّ الْوَعِيدَ عَلَى ذَلِكَ يَمْنَعُهُ أَنْ يَخْبِرَ عَنْهُ بِمَا لَمْ يَقُلْ.

ورواته الأربعة كوفيون، وفيه التَّحْدِيثُ، وَالْعِنَعَةُ، وَالْقَوْلُ، وَالسَّمَاعُ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْجَنَائِزِ» وَكَذَا التِّرْمِذِيُّ.

١٢٩٢ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيَحَ عَلَيْهِ»، تَابَعَهُ عَبْدُ الْأَعْلَى،

(١) قوله: «قال ابن حجر: معناه: أَنَّ الْكَذْبَ عَلَى الْغَيْرِ قَدْ أُلْفَ... أَنَّ الَّذِي يَدْخُلُ عَلَيْهِ الْكَافُ أَتَمُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ»،

سَقَطَ مِنْ (ص) وَ(م)، وَجَاءَ فِي (د) لَاحِقًا بَعْدَ قَوْلِهِ: «مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ مِنَ الْمَاضِي».

(٢) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «بِالنِّيَاحَةِ» أَي: يُعَذَّبُ بِسَبَبِ النِّيَاحَةِ مَدَّةَ النَّوَاحِ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(٣) فِي (م): «الْفَرْع».

(٤) فِي (م): «لِلْحَمُويِّ» بَدَلًا مِنْ قَوْلِهِ: «لَأَبِي ذَرٍّ عَنِ الْحَمُويِّ».

(٥) «أَي: مَدَّةُ النَّوَاحِ»: مُبْتَدَأٌ مِنْ (ص) وَ(م).

حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، وَقَالَ آدَمُ عَنْ شُعْبَةَ: «الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ عَلَيْهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أبي) عثمان بن جبلة، بالجيم والموحدة المفتوحين (عَنْ شُعْبَةَ) بن الحجاج (عَنْ قَتَادَةَ) بن دُعامة (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ) عَنْ ابْنِ عُمَرَ) بضم العين (عَنْ أَبِيهِ) عمر (رضي الله عنه)، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ فِي قَبْرِهِ بِمَا نِيحَ^(١) عَلَيْهِ) بكسر النون وسكون التَّحْتِيَّةِ وفتح المهملة، وزيادة لفظة: «في قبره».

(تَابَعَهُ) أي: تابع عبدان (عَبْدُ الْأَعْلَى) بن حماد، ممّا وصله أبو يعلى في «مسنده»، قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) الأول من الزيادة، والثاني تصغير^(٢): زَرَعَ (قال: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) هو ابن أبي عروبة قال: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) يعني: عن سعيد بن المسيب (وَقَالَ آدَمُ) بن أبي إياس (عَنْ شُعْبَةَ) بإسناد حديث الباب، لكن بغير لفظ متنه، وهو قوله: (الْمَيِّتُ يُعَذَّبُ بِبُكَاءِ الْحَيِّ عَلَيْهِ) وقد تفرّد آدم بهذا اللفظ.

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: بما نيح عليه: عبارة «المصابيح»: «بما نيح عليه» بإدخال حرف الجرّ على «ما»؛ فهي مصدرية غير ظرفية، أي: بالنياحة عليه، ويروى «ما نيح عليه» بغير باء؛ فهي مصدرية ظرفية، أي: مدة النواح عليه. انتهى. وقال الطّبي: يجوز أن تكون الباء في «بما» سببية، و«ما» مصدرية، وأن يكون الجار والمجرور حالاً، و«ما» موصولة، أي: يُعَذَّبُ ملتبساً بما ندب عليه من الألفاظ، ك: يا جبلاه. انتهى. قال في «الابتهاج»: استدلل القرطبي بقوله: «ما نيح عليه» أنّ «ما» ظرفية؛ والمعنى: يُعَذَّبُ في قبره [بقدر] هذه النياحة، وتُعَقَّبُ: بأنّه لا يكاد يتّضح، فلا يبقى لإيراد هذه الرواية بين الروايات الأخر وجه؛ لأن باقي الروايات يدلّ على أنّ العذاب بسبب النياحة، وهذه الرواية على تقدير جعل «ما» ظرفية ساكنة عند ذلك، بل الوجه: أنّ «ما» موصولة، وحرف الجرّ محذوف، أي: يُعَذَّبُ بالذي نيح عليه، أي: بسبب النياحة؛ لتوافق سائر الروايات؛ إذ الأصل بين الروايات: التوافق؛ خصوصاً إذا كانت روايات حديث واحد. انتهى. وفيه نظر من خطّ شيخنا عجمي، وقال: في «تحفة الغريب»: وظاهر كلامه: أنّها تدلّ على الزّمان بطريق النّياحة، والتّحقيق: أنّها لا تدلّ على الزّمان أصلاً، لا بطريق الأصالة، ولا بطريق النّياحة، وإنّما الدّالّ على الزّمان في أمثال هذه التّراكيب ما وُضِعَ له؛ وهو المضاف المحذوف، وبعد حذفه يفهم بقرينة. انتهى. وذكر في «المغني»: أنّ «ما» المصدرية نوعان: غير زمانية؛ نحو: ﴿لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥] وزمانية؛ نحو: ﴿مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مریم: ٣١] أصله: مدّة دوامي حيّاً، فحُذِفَ الظّرف، وخلفته «ما» وصلّتها، ولو كان معنى كونها زمانية: أنّها تدلّ على الزّمان بذاتها لا بالنّياحة؛ لكانت اسماً، ولم تكن مصدرية، قال: وعدلت عن قولهم: ظرفية، إلى قولي: زمانية؛ ليشمل نحو: ﴿كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشْوَافِهِ﴾ [البقرة: ٢٠] فإنّ الزّمان المقدّر هنا مخفوض [أي]: «كلّ»، وقت إضاءة، والمخفوض لا يُسمّى ظرفاً. انتهى من خطّ شيخنا العجمي.

(٢) في (ص): «مصغّر».

٣٤ - بَابُ

هذا^(١) (بَابُ) بالتَّنوين، وهو ثابتٌ في رواية الأصيلي، فهو بمنزلة الفصل من الباب السابق، وسقط لكريمة والهروي.

١٢٩٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْكَدِرِ قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: جِيءَ بِأَبِي يَوْمَ أُخِذَ قَدْ مُثِّلَ بِهِ، حَتَّى وُضِعَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ سُجِّي ثَوْبًا، فَذَهَبْتُ أُرِيدُ أَنْ أَكْشِفَ عَنْهُ فَتَهَانِي قَوْمِي، ثُمَّ ذَهَبْتُ أَكْشِفُ عَنْهُ فَتَهَانِي قَوْمِي، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرُفِعَ، فَسَمِعَ صَوْتَ صَائِحَةٍ، فَقَالَ: «مَنْ هَذِهِ؟» فَقَالُوا: ابْنَةُ عَمْرٍو أَوْ أُخْتُ عَمْرٍو، قَالَ: «فَلِمَ تَبْكِي؟ أَوْ لَا تَبْكِي، فَمَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تُظِلُّهُ بِأَجْنِحَتَيْهَا حَتَّى رُفِعَ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ الْمُنْكَدِرِ) محمد (قَالَ: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: جِيءَ بِأَبِي) عبد الله (يَوْمَ) وقعة (أُخِذَ) حال كونه (قَدْ مُثِّلَ بِهِ) بضم الميم وتشديد^(٢) المثلثة المكسورة، أي: جُدِعَ أنفه وأذنه^(٣)، أو مذاكيره، أو شيء من أطرافه (حَتَّى وُضِعَ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ سُجِّي ثَوْبًا) بضم السين المهملة وتشديد الجيم، و«ثوبًا» نصب بنزع الخافض، ١٣٠/٢ ب أي: غُطِّي بثوب (فَذَهَبْتُ) حال كوني (أُرِيدُ أَنْ أَكْشِفَ عَنْهُ) الثوب، و«أَنْ» مصدرية، أي: أريد كشفه (فَتَهَانِي قَوْمِي، ثُمَّ ذَهَبْتُ أَكْشِفُ عَنْهُ) الثوب (فَتَهَانِي قَوْمِي، فَأَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلِلْكُشْمِيهَنِيِّ^(٤)): «فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ» صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَرُفِعَ) بضم الراء (فَسَمِعَ صَوْتَ) امرأة (صَائِحَةٍ، فَقَالَ: مَنْ هَذِهِ) المرأة الصائحة؟ (فَقَالُوا: ابْنَةُ عَمْرٍو) فاطمة (أَوْ أُخْتُ عَمْرٍو) شك من سفيان، فإن كانت بنت عمرو تكون^(٥) أخت المقتول عمّة جابر، وإن كانت أخت عمرو، تكون عمّة المقتول، وهو عبد الله (قَالَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (فَلِمَ تَبْكِي؟) بكسر اللام وفتح الميم،

(١) «هذا»: ليس في (د).

(٢) في (ص): «تَشَدَّدَ».

(٣) في هامش (ج): «جُدِعَ الرَّجُلُ»: قُطِعَ أَنْفُهُ وَأُذُنُهُ، فَهُوَ أَجْدَعُ، وَجُدِعْتُ الأنفَ، من باب «نفع»: قطعتة، وكذلك

الأذن واليد والشفة، «مصباح».

(٤) في (د): «وَلَأَبِي ذَرٍّ».

(٥) في (ص): «تلك».

استفهام عن غائبة^(١) (أَوْ لَا تَبْكِي) شك من الراوي^(٢)، هل استفهم أو نهى؟ (فَمَا زَالَتِ الْمَلَائِكَةُ تُظِلُّهُ بِأَجْنِحَتَيْهَا) وللحموي والمستملي: «تظلُّ بأجْنِحَتَيْهَا» (حَتَّى رُفِعَ) فلا ينبغي أن يبكي عليه مع حصول هذه المنزلة، بل يُفْرَح له بما صار إليه.

ومطابقة هذا الحديث للترجمة السابقة في قوله **بِإِلَهِائِهِمُ** لَمَّا سَمِعَ صَوْتَ الْمَرْأَةِ الصَّائِحَةِ: «من هذه؟» لَأَنَّهُ إِنْكَارٌ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ وَإِنْ لَمْ يُصْرَحْ بِهِ.

٣٥ - بَابُ: لَيْسَ مِنَّا مَنْ شَقَّ الْجُبُوبَ

هذا (بَابٌ) بِالتَّنْوِينِ: (لَيْسَ مِنَّا مَنْ شَقَّ الْجُبُوبَ).

١٢٩٤ - حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا زُبَيْدُ الْيَامِيِّ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَطَمَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُبُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ) الفضل بن دكين قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوري^(٣) قال: (حَدَّثَنَا زُبَيْدُ) بزاي مضمومة وموحدة مفتوحة، ابن الحارث بن عبد الكريم (اليامي) بمثناة تحتية وبميم مخففة، من بني يام، وللحموي والمستملي، وعزاها في «الفتح» و«العمدة» للكشمي^(٤): «(اليامي) بزيادة همزة في أوله (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخَعِيِّ (عَنْ مَسْرُوقٍ) هُوَ ابْنُ الْأَجْدَعِ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بَنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَيْسَ مِنَّا أَيُّ: مِنْ أَهْلِ سُنَّتِنَا، وَلَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ بِهَدِينَا، وَلَيْسَ الْمُرَادُ خُرُوجُهُ عَنِ الدِّينِ؛ لِأَنَّ الْمَعَاصِيَ لَا يُكْفَرُ بِهَا عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ. نَعَمْ يَكْفَرُ بِاعْتِقَادِ جِلِّهَا، وَعَنْ سُفْيَانَ أَنَّهُ كَرِهَ الْخَوْضَ فِي تَأْوِيلِهِ، وَقَالَ: يَنْبَغِي أَنْ

(١) في (د): «غائبة»، وهو تصحيف.

(٢) في هامش (ج): قوله: «شك من الراوي... إلى آخره» مناقض لما قدمه في «باب الدخول على الميت» من أن «أو لا تبكي» بل من كلامه صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ للتسوية بين البكاء وعدمه... إلى آخره فليتأمل، وعبرة «الفتح» هنا: وأما قوله: «أو لا تبكي؟!» فالظاهر أنه شك من الراوي؛ هل استفهم أو نهى؟ لكن تقدم في «أوائل الجنائز»: «تبكي أو لا تبكي»، وتقدم شرحه على التخيير، ومحصله: أن هذا الجليل القدر الذي تظله الملائكة بأجْنِحَتَيْهَا لا ينبغي أن يُبْكِيَ عليه، بل يُفْرَح له بما صار إليه، انتهت بحروفها.

(٣) في (س): «التووي»، وهو تحريف.

يُمْسِكُ عَنْهُ؛ لِيَكُونَ أَوْقَعَ فِي النُّفُوسِ وَأَبْلَغَ فِي الزَّجَرِ (مَنْ لَطَمَ^(١) الْخُدُودَ) كَبَقِيَّةِ الْوُجُوهِ، وَالْخُدُودِ، جَمْعُ: خَدٌّ، قَالَ فِي «الْعَمْدَةِ»^(٢): وَإِنَّمَا جُمِعَ وَإِنْ كَانَ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا خَدَانِ فَقَطْ بِاعْتِبَارِ إِرَادَةِ الْجَمْعِ، فَيَكُونُ مِنْ بَابِ^(٣) مُقَابِلَةِ الْجَمْعِ بِالْجَمْعِ، وَإِنَّمَا عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَطْرَافَ النَّهَارِ﴾ [طه: ١٣] وَقَوْلِ الْعَرَبِ: شَابَتْ مَفَارِقُهُ وَلَيْسَ إِلَّا مَفْرُقٌ وَاحِدٌ^(٤) (وَشَقَّ الْجُيُوبَ) بِضَمِّ الْجِيمِ، جَمْعُ: جَيْبٍ، مِنْ: جَابَهُ، أَي: قَطَعَهُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَتَمُودَ^(٥) الَّذِينَ جَاءُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾ [الفجر: ٩] وَهُوَ مَا يُفْتَحُ مِنَ الثَّوْبِ؛ لِيَدْخُلَ فِيهِ الرَّأْسُ لِلْبَسَةِ، وَفِي رِوَايَةٍ: «(مَنْ لَكَمَ) بِالْكَافِ، كَمَا فِي «الْيُونَيْنِيَّةِ»^(٦) (وَدَعَا بِدَعْوَى) أَهْلُ (الْجَاهِلِيَّةِ) وَهِيَ زَمَانُ أَهْلِ^(٧) الْفِتْرَةِ قَبْلَ الْإِسْلَامِ بِأَن قَالَ فِي بَكَائِهِ مَا يَقُولُونَ مِمَّا لَا يَجُوزُ شَرْعًا، ك: وَاجْبِلَاهُ، وَاعْضِدَاهُ، وَخَصَّ الْجَيْبَ بِالذِّكْرِ فِي التَّرْجُمَةِ دُونَ أَخْوِيهِ، تَنْبِيهًا عَلَى أَنَّ النَّفْيَ الَّذِي حَاصِلُهُ التَّبَرِّيُّ يَقَعُ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الثَّلَاثَةِ، وَلَا يَشْتَرِطُ فِيهِ وَقُوعُهَا مَعًا، وَيُؤَيِّدُهُ رِوَايَةُ لِمُسْلِمٍ بِلَفْظٍ: «أَوْ شَقَّ الْجُيُوبَ، أَوْ دَعَا...» إِلَى آخِرِهِ؛ وَلِأَنَّ شَقَّ الْجَيْبِ أَشَدُّهَا قَبْحًا مَعَ مَا فِيهِ مِنْ خَسَارَةِ الْمَالِ فِي غَيْرِ وَجْهِ، وَيَسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْآتِي إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ بَابِ «أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ بَرِئَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ» [ح: ١٢٩٦]: تَفْسِيرُ النَّهْيِ هُنَا بِهِ، وَأَصْلُ الْبَرَاءَةِ الْإِنْفِصَالُ مِنَ الشَّيْءِ، فَكَأَنَّهُ / تَوَعَّدَهُ بِأَنَّهُ^(٨) لَا يُدْخِلُهُ فِي ١١٣١/٢٥ شَفَاعَتِهِ مَثَلًا، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ مَا ذَكَرَ مِنْ شَقِّ الْجَيْبِ وَغَيْرِهِ، وَكَأَنَّ السَّبَبَ فِي ذَلِكَ مَا تَضَمَّنَهُ مِنْ عَدَمِ الرِّضَا بِالْقَضَاءِ، فَإِنْ وَقَعَ التَّصْرِيحُ بِاسْتِحْلَالِهِ مَعَ الْعِلْمِ بِتَحْرِيمِ التَّسْخُطِ^(٩) مَثَلًا بِمَا وَقَعَ، فَلَا مَانِعَ مِنْ حَمْلِ النَّفْيِ عَلَى الْإِخْرَاجِ مِنَ الدِّينِ^(١٠)، قَالَ فِي «الْفَتْحِ».

(١) فِي هَامِش (ج): «لَطَمَ» مِنْ بَابِ «ضَرَبَ».

(٢) فِي (ص) وَ(م): «الْعَمْدَةُ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) «بَابٌ»: مُثَبِّتٌ مِنْ (ص).

(٤) فِي هَامِش (ج): «مَفْرُقُ الرَّأْسِ: مَثَالُ: «مَسْجِدٌ»: حَيْثُ يَفْرُقُ مِنْهُ الشَّعْرُ، «مُصْبَاحٌ».

(٥) «وَتَمُودَ»: سَقَطَ مِنْ (د).

(٦) قَوْلُهُ: «وَفِي رِوَايَةٍ: مَنْ لَكَمَ بِالْكَافِ؛ كَمَا فِي الْيُونَيْنِيَّةِ»، سَقَطَ مِنْ (م)، وَيَقْصِدُ «لَكُمْ» بَدَلَ «لَطَمَ».

(٧) «أَهْلُ»: مُثَبِّتٌ مِنْ (ص).

(٨) فِي (د) وَ(م): «بِأَنَّ».

(٩) فِي (ب) وَ(د): «السُّخْطُ».

(١٠) قَوْلُهُ: «وَيَسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي... عَلَى الْإِخْرَاجِ مِنَ الدِّينِ»، جَاءَ سَابِقًا بَعْدَ قَوْلِهِ: «وَاعْضِدَاهُ».

ورواة هذا الحديث كوفيون، وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي، وفيه^(١) التَّحْدِيثُ، والعنعنة، والقول، وأخرجه أيضًا في «مناقب قريش» [ج: ٣٥١٩] و«الجنائز» [ج: ١٢٩٧]، ومسلم في «الإيمان»، والتِّرْمِذِيُّ في «الجنائز»، وكذا النَّسَائِيُّ وابن ماجه.

٣٦ - بَابُ: رَأَى النَّبِيُّ ﷺ سَعْدَ بْنَ خَوْلَةَ

هذا (بَابٌ) بالتَّنْوِينِ: (رَأَى^(٢) النَّبِيُّ ﷺ) بفتح الرَّاءِ مع القصر بلفظ الماضي، ورفع «النَّبِيِّ» على الفاعليَّةِ، ولأبي ذَرٍّ والأَصِيلِيِّ: «(بَابُ رِثَاءِ النَّبِيِّ ﷺ) بإضافة «بَابٍ» لتاليه، وكسرِ راءٍ «رِثَاءٍ»، وتخفيفِ المثلثة، والمدُّ، وخفضِ تاليه بالإضافة (سَعْدَ بْنَ خَوْلَةَ) بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو، نصبٌ على المفعوليَّةِ، والمراد هنا: توجَّعهُ بِإِلْعَاقِ الْإِلَامِ وتحزُّنه على سعدٍ، لكونه مات بمكَّةَ بعد الهجرة منها^(٣)، لا مدح الميِّت وذكر محاسنه، الباعث على تهيج الحزن، وتجديد اللوعة^(٤)، إذ الأوَّلُ مباحٌ، بخلاف الثاني، فإنَّه منهيٌّ عنه، وقد أطلق الجوهريُّ الرِّثَاءَ على عدِّ محاسن الميِّت مع البكاء، وعلى نظم الشَّعر فيه، والأوجه: حملُ النَّهيِّ على ما فيه تهيج الحزن - كما مرَّ - أو على ما يظهر فيه تبرُّمٌ^(٥)، أو على فعله مع الاجتماع/ له، أو على الإكثار منه دون ما عدا ذلك، فما زال كثيرٌ من الصَّحابة وغيرهم من العلماء يفعلونه، وقد قالت فاطمة بنت النَّبِيِّ ﷺ فيه^(٦):

ماذا على من شمَّ تربة أحمد ألا يشم^(٧) مدى الزَّمان غواليا
صُبَّتْ عليَّ مصائبٌ لو أنَّها صُبَّتْ على الأيَّامِ عُذُن لياليا

١٢٩٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَعُودُنِي عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ مِنْ وَجَعٍ اشْتَدَّ بِي، فَقُلْتُ:

(١) «فيه»: مثبتٌ من (س) و(ص).

(٢) في (ص) و(م): «رثاء».

(٣) في غير (ب) و(س): «فيها»، وهو تحريف.

(٤) في هامش (ج) و(ص): قوله: «اللوعة»: حرقَّةٌ في القلب من حبٍّ، أو ألمٍ، أو مرضٍ، ولاعه الحبُّ: أمرضه. «ق».

(٥) في هامش (ج): بَرِمَ بالشَّيءِ بَرَمًا، فهو بَرِمٌ؛ مثل: صَجَرٍ فهو صَجِرٌ؛ وزنا ومعنى، و«تبرَّم» مثل: بَرِمَ، «مصباح».

(٦) «فيه»: ليس في (س).

(٧) في هامش (ج): من بابي «تعب» و«قتل»، «مصباح».

إِنِّي قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ وَأَنَا ذُو مَالٍ وَلَا يَرِثُنِي إِلَّا ابْنَتِي، أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟ قَالَ: «لَا». فَقُلْتُ: بِالشَّطْرِ؟ فَقَالَ: «لَا»، ثُمَّ قَالَ: «الثُّلُثُ، وَالثُّلُثُ كَبِيرٌ - أَوْ كَثِيرٌ - إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ وَرَثَتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ، وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ إِلَّا أُجِزْتَ بِهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلُ فِي فِي امْرَأَتِكَ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُخْلَفُ بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ: «إِنَّكَ لَنْ تُخْلَفَ فَتَعْمَلَ عَمَلًا صَالِحًا إِلَّا أَزْدَدَتْ بِهِ دَرَجَةً وَرِفْعَةً، ثُمَّ لَعَلَّكَ أَنْ تُخْلَفَ حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ، وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ، اللَّهُمَّ أَمْضِ لِأَصْحَابِي هِجْرَتَهُمْ، وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ، لَكِنَّ الْبَائِسُ سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ»، يَرِثُنِي لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَن مَاتَ بِمَكَّةَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنَيْسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، عَنْ أَبِيهِ) سعدٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمُوتُ بِمَكَّةَ يَوْمَ يَوْمِ الْيَوْمِ الثَّانِي (عَامَ حَجَّةِ الْوَدَاعِ) سَنَةَ عَشْرِ مِنَ الْهِجْرَةِ (مِنْ وَجَعٍ) اسْمٌ لِكُلِّ مَرَضٍ (اشْتَدَّ بِي) أَي: قَوِيَ عَلَيَّ (فَقُلْتُ: إِنِّي قَدْ بَلَغَ بِي مِنَ الْوَجَعِ) الْغَايَةَ (وَأَنَا ذُو مَالٍ، وَلَا يَرِثُنِي) مِنَ الْوَلَدِ (إِلَّا ابْنَتِي^(١)) كَذَا كُتِبَ فِي «الْيُونَنِيةِ» بِالنِّسْبَةِ^(٢) الْفَوْقِيَّةِ^(٣) الْمَجْرُورَةِ لَا بِالْهَاءِ، قِيلَ^(٤): هِيَ عَائِشَةُ، وَقِيلَ: إِنَّهَا أُمُّ الْحَكَمِ الْكُبْرَى، قِيلَ: مَا^(٥) كَانَتْ لَهُ عَصْبَةٌ، وَقِيلَ: مَعْنَاهُ: لَا يَرِثُنِي مِنْ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ سِوَاهَا، وَقِيلَ: مِنَ النِّسَاءِ، وَهَذَا قَالَهُ قَبْلَ أَنْ يُولَدَ لَهُ الذُّكُورُ (أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟) بِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ عَلَى الْاسْتِخْبَارِ (قَالَ) بِإِلْفِ الْخَاءِ (لَا) تَتَصَدَّقُ بِالثُّلُثَيْنِ (فَقُلْتُ): أَتَصَدَّقُ (بِالشَّطْرِ؟) أَي: بِالنِّصْفِ^(٦)، وَلِلْحَمْدِ وَالْمُسْتَمْلِي: «فَالشَّطْرُ» بِالْفَاءِ، وَالرَّفْعُ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَالْخَبَرُ مُحذُوفٌ، تَقْدِيرُهُ: فَالشَّطْرُ أَتَصَدَّقُ بِهِ؟ وَقِيْدُهُ^(٧) الزَّمْخَشَرِيُّ فِي «الْفَائِقِ» بِالنِّصْبِ بِفَعْلٍ مُضْمِرٍ، أَي: أَوْجِبَ الشَّطْرَ، وَقَالَ السُّهَيْلِيُّ

(١) فِي (م): «ابْنَةُ».

(٢) فِي (د): «فِي الْيُونَنِيةِ بِالنِّسْبَةِ».

(٣) فِي هَامِشٍ (ج): أَي: الْمَرْبُوطَةُ.

(٤) قَوْلُهُ: «كَذَا كُتِبَ فِي الْيُونَنِيةِ بِالنِّسْبَةِ الْفَوْقِيَّةِ الْمَجْرُورَةِ لَا بِالْهَاءِ، قِيلَ»، سَقَطَ مِنْ (م).

(٥) «مَا»: سَقَطَ مِنْ (د).

(٦) قَوْلُهُ: «أَفَأَتَصَدَّقُ بِثُلُثِي مَالِي؟ بِهَمْزَةِ الْاسْتِفْهَامِ عَلَى ... بِالشَّطْرِ؟ أَي: بِالنِّصْفِ»، جَاءَ فِي (د) سَابِقًا بَعْدَ قَوْلِهِ:

«أُمُّ الْحَكَمِ الْكُبْرَى».

(٧) فِي (ص): «قِيْدٌ».

في «أماليه»: الخفض فيه أظهر من النصب؛ لأن النصب بإضمار: أفعِلْ، والخفض معطوف^(١) على قوله: «بثلثي مالي» (فَقَالَ) بِإِلَافَةٍ: (لَا) تتصدق بالشطْر (ثُمَّ قَالَ) بِإِلَافَةٍ: (الثُلُثُ) بالرفع، فاعلُ فعلٍ محذوفٍ، أي: يكفيك الثلث، أو خبر مبتدأ محذوفٍ، أي: المشروع الثلث، أو مبتدأ حُذِفَ خبره، أي: الثلث كافٍ، والنصب على الإغراء، أو بفعلٍ مضمرٍ، أي: أعطِ الثلث (وَالثُلُثُ كَبِيرٌ) بالموحَّدة، مبتدأ وخبرٌ (أَوْ) قال: (كَثِيرٌ) بالمثلثة (إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ) بالذال المعجمة وفتح الهمزة في «اليونينية» تترك (وَرَثْتَكَ أَغْنِيَاءَ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَذَرَهُمْ عَالَةً^(٢)) فقراء (يَتَكَفَّفُونَ النَّاسَ) يطلبون/ الصدقة من أكف الناس، أو يسألونهم بأكفهم، و«أَنْ تَذَرَ» بفتح الهمزة: على أنها مصدريةٌ، فهي وصلتها في محلِّ رفعٍ على الابتداء، والخبر: «خيرٌ»، وبالكسر: على أنها شرطيةٌ، والأصل كما قاله^(٣) ابن مالك: إن تركت ورثتك أغنياء فخيرٌ، أي: فهو خيرٌ لك، فحذف فاء^(٤) الجواب؛ كقوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ﴾ [البقرة: ١٨٠]، أي: فالوصية على ما خرَّجه الأخفش، ثم عطف على قوله: «إِنَّكَ أَنْ تَذَرَ» ما هو علَّةٌ للنهي عن الوصية بأكثر من الثلث، فقال: (وَإِنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجْهَ اللَّهِ) أي: ذاته (إِلَّا أُجِرْتَ) بضم الهمزة، مبنياً للمفعول (بِهَا) أي بتلك النفقة (حَتَّى مَا تَجْعَلُ) أي: الذي تجعله (في في امرأتِكَ) وقول الزركشي كابن بطال: «تجعل» برفع اللام، و«ما» كافَّةً كُفَّت «حَتَّى» عن عملها، تعقُّبه صاحب «مصباح الجامع» فقال: ليس كذلك؛ إذ لا معنى للتركيب حينئذٍ إن تأملت، بل هي^(٥) اسمٌ موصولٌ، و«حَتَّى» عاطفةٌ، أي: إِلَّا أُجِرْتَ بتلك النفقة التي تبتغي بها وجه الله، حَتَّى بالشَّيء الذي تجعله في فم امرأتك، ثم أورد على نفسه سؤالاً، فقال: فإن قلت: يُشترط^(٦) في «حَتَّى» العاطفة على المجرور أن يُعاد الخافض؟ وأجاب بأن ابن مالك قيده بألاً تتعيَّن «حَتَّى» للعطف؛ نحو: عجبت من القوم حَتَّى بنيهم، قال ابن هشام: يريد أن الموضع الذي يصحُّ أن تحلَّ «إلى» فيه محلَّ «حَتَّى» العاطفة، فهي محتملةٌ للجارَّة، فيُحتاج حينئذٍ إلى إعادة

(١) في (د) و(م): «مردود».

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «عالة»: جمع: «عائل»؛ وهو الفقير، من: «عال، يعيل»؛ إذا افتقر.

(٣) في (ص): «قال».

(٤) «فاء»: مثبت من (م).

(٥) «هي»: مثبت من (د) و(س).

(٦) في هامش (ج): أي: الشرط المفهوم من «يشترط».

الجارُّ عند قصد العطف؛ نحو: اعتكفت في الشهر حتَّى في آخره بخلاف المثال وما في الحديث، ثمَّ أورد^(١) سؤالاً آخر، فقال: فإن قلت: لا يُعطفُ على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض؟ وأجاب بأن المختار عند ابن مالك وغيره خلافه؛ وهو المذهب الكوفي، لكثرة شواهد نظاماً ونثراً، على أنه لو جُعِل العطف على المنصوب المتقدم، أي: لن تنفق نفقة حتَّى الشيء الذي تجعله في في^(٢) امرأتك إلا أجرت؛ لاستقام، ولم يرد شيء/ ممَّا تقدَّم. انتهى. ٤٠٧/٢

وفيه: أنَّ المباح إذا قُصِد به وجه الله صار طاعة ويُثاب عليه، وقد نبّه عليه بأخس الحظوظ الدنيويَّة التي تكون في العادة عند الملاعبة، وهو وضع اللقمة في فم الزوجة، فإذا قصد بأبعد الأشياء عن الطاعة وجه الله ويحصل به الأجر فغيره بالطريق الأولى، قال سعد: (فَقُلْتُ) ولأبي ذرٍّ وابن عساكر: «قلت»: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، أُخْلَفَ) بضمّ الهمزة وفتح اللام المشددة مبنياً للمفعول، يعني بمكة بعد أصحابي المنصرفين معك، وللكشَمِيهَنِي: «أُخْلَفَ» بهمزة الاستفهام (بَعْدَ أَصْحَابِي؟ قَالَ) بِإِلْفَاءِ الرَّاءِ: (إِنَّكَ لَنْ) وَلِلْكَشَمِيهَنِي: «أَنْ» (تُخْلَفَ) بعد أصحابك (فَتَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا إِلَّا ارْذَدَّتْ بِهِ) أي بالعمل الصالح (دَرَجَةً وَرِفْعَةً، ثُمَّ لَعَلَّكَ أَنْ تُخْلَفَ) أي: بأن يطول عمرك، أي: إِنَّكَ لَنْ تَمُوتَ بِمَكَّةَ، وهذا من إخباره بِإِلْفَاءِ الرَّاءِ بالمغيبات، فإنه عاش حتَّى فتح العراق، ولعلَّ: لِلتَّرْجِييِ إِلَّا إذا وردت عن الله ورسوله، فإنَّ معناها: التَّحْقِيقُ، قال البدر الدماميني: وفيه دخول «أَنْ» على خبر «لعلَّ»، وهو قليل^(٣)، فيحتاج إلى التَّأْوِيلِ (حَتَّى يَنْتَفِعَ بِكَ أَقْوَامٌ) من المسلمين بما يفتحه الله على يديك من بلاد الشُّرك، ويأخذه المسلمون من الغنائم (وَيُضَرَّ بِكَ آخَرُونَ) من المشركين الهالكين على يديك وجندك (اللَّهُمَّ أَمْضِ) بهمزة قطع، من الإمضاء، وهو الإنفاذ^(٤)، أي: أتمم (لأَصْحَابِي ١١٣٢/٢ هِجَرَتَهُمْ) أي: التي هاجروها من مكة إلى المدينة (وَلَا تَرُدَّهُمْ عَلَى أَعْقَابِهِمْ) بترك هجرتهم

(١) «أورد»: مثبت من (ب) و(س).

(٢) في (ب) و(س): «فم».

(٣) في هامش (ج): قوله: «وهو قليل» قال في «المغني»: وتقترب بـ «أَنْ» كثيراً؛ حملاً على «عسى» كقوله:

لَعَلَّكَ يَوْمًا أَنْ تَلْمَ مَلَمَّةً

إلى آخره، ولم يتعقبه في «حواشيه».

(٤) في هامش (ج): «نفذ» بالذال المعجمة، من «باب قعد»: مضى، وأمَّا بالذال المهملة من «باب تعب»؛ فمعناه:

فني وانقطع، وليس مراداً هنا.

ورجوهم عن مستقيم حالهم، فيخيب قصدهم، قال الزُّهريُّ فيما رواه أبو داود الطَّيَالِسِيُّ، عن إبراهيم بن سعيد عنه: (لَكِنَّ الْبَائِسُ) بالموحَّدة والهمزة، آخره سينٌ مهملةٌ: الَّذِي عَلَيْهِ أَثَرُ الْبُؤْسِ، أَي: شِدَّةُ الْفَقْرِ وَالْحَاجَةِ (سَعْدُ بْنُ خَوْلَةَ، يَزِيهِ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) بفتح المَثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ وسكون الرَّاءِ وبالمثلثة، مِنْ يَزِيهِ^(١) (أَنْ مَاتَ بِمَكَّةَ) بفتح الهمزة، أَي: لِأَجْلِ مَوْتِهِ بِالْأَرْضِ الَّتِي هَاجَرَ مِنْهَا، وَلَا يَجُوزُ الْكُسْرُ عَلَى إِرَادَةِ الشَّرْطِ؛ لِأَنَّهُ كَانَ انْقَضَى وَتَمَّ، وَهَذَا مَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ، لَكِنْ نَازَعَ الْإِسْمَاعِيلِيُّ الْمُؤَلِّفُ بِأَنَّ هَذَا لَيْسَ مِنْ مَرَاثِي الْمَوْتَى، وَإِنَّمَا هُوَ مِنْ إِشْفَاقِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ مَوْتِهِ بِمَكَّةَ بَعْدَ هِجْرَتِهِ مِنْهَا، وَكَانَ يَهْوَى^(٢) أَنْ يَمُوتَ بِغَيْرِهَا، وَكَرَاهَةً مَا حَدَّثَ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ؛ كَقَوْلِكَ: أَنَا أَرْتِي لَكَ مَمَّا^(٣) جَرَى عَلَيْكَ، كَأَنَّهُ يَتَحَزَّنُ عَلَيْهِ، قَالَ الزَّرْكَشِيُّ: ثُمَّ هُوَ بِتَقْدِيرِ تَسْلِيمِهِ، فَلَيْسَ بِمَرْفُوعٍ، وَإِنَّمَا هُوَ مَدْرَجٌ مِنْ قَوْلِ الزُّهْرِيِّ^(٤).

وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في «المغازي» [ج: ٤٤٠٩] و«الدَّعَوَات» [ج: ٦٣٧٣] و«الهجرة» [ج: ٣٩٣٦] و«الطَّبِّ» [ج: ٥٦٥٩] و«الفرائض» [ج: ٦٧٣٣] و«الوصايا» [ج: ٢٧٤٢] و«النَّفَقَات» [ج: ٥٣٥٤]، ومسلمٌ في «الوصايا» وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

٣٧ - بَابُ مَا يُنْهَى عَنِ الْحَلْقِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ

(بَابُ مَا يُنْهَى عَنِ الْحَلْقِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ).

١٢٩٦ - وَقَالَ الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمْرَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ: أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُخَنِيمَةَ حَدَّثَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه قَالَ: وَجَعَ أَبُو مُوسَى وَجَعًا، فَغُشِيَ عَلَيْهِ وَرَأْسُهُ فِي حُجْرٍ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِهِ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا شَيْئًا، فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ: أَنَا بَرِيءٌ مِمَّنْ بَرِيَ مِنْهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَرِيَ مِنَ الصَّالِقَةِ وَالْحَالِقَةِ وَالشَّاقَةِ.

(وَقَالَ الْحَكَمُ بْنُ مُوسَى) الْقَنْطَرِيُّ، بفتح القاف وسكون النون، البغدادِيُّ، مَمَّا وصله

(١) زيد في (د): «له».

(٢) في هامش (ج): «وكان يهوى» أي: يميل، قال في «المصباح»: الهوى مقصور، مصدر «هويت»، من «باب تعب»؛ إذا أحببته وعلقت به، ثم أطلق على ميل النفس وانحرافها نحو الشيء.

(٣) في (ص): «بما».

(٤) في هامش (ج): ذكر الحافظ في «الوصايا» أنه وقع للمصنف في «الدَّعَوَات» قال: سعد رثي له النبي ﷺ... إلى آخره، فهذا صريح في وصله، فلا ينبغي الجزم بإدراجه.

مسلم في «صحيحه»، وكذا ابن حبان، ومثل هذا يكون على سبيل المذاكرة لا بقصد التحمل، ولأبوي ذر والوقت - كما في الفرع - : «حَدَّثَنَا الْحَكَمُ» لكن قال الحافظ ابن حجر: إنه وهم؛ لأنَّ الذين جمعوا رجال البخاري في «صحيحه»، أطبقوا على ترك ذكره في شيوخه، فدلَّ على أنَّ الصَّواب رواية الجماعة بصيغة التَّعليق^(١)، قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَزَةَ^(٢)) قاضي دمشق (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ جَابِرٍ الْأَزْدِيِّ، ونسبه إلى جدِّه، واسم أبيه: يزيد^(٣)): (أَنَّ الْقَاسِمَ بْنَ مُخَيَّمَةَ) بضمِّ الميم وفتح الخاء المعجمة وسكون التَّحتِيَّة، وبعد الميم المكسورة راءً مهملةً، مصغراً، وهو كوفي سكن البصرة (حَدَّثَهُ قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبُو بُرْدَةَ) بضمِّ الموحدة، عامراً أو الحارث (بْنُ أَبِي مُوسَى) الأشعريُّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ): (وَجَع) بكسر الجيم، أي: مرض أبي (أَبُو مُوسَى وَجَعًا) بفتح الجيم، زاد ابن عساكر: «شديداً» (فَغَشِيَ عَلَيْهِ وَرَأْسُهُ فِي حُجْرٍ امْرَأَةٍ مِنْ أَهْلِهِ) بنثليث حاء «حِجْر» كما في «القاموس» أي: حضنها^(٤)، زاد مسلم: فصاحت، وله من وجه آخر: أغمي على أبي موسى، فأقبلت امرأته أم عبد الله تصيح برنة، وفي النسائي: هي أم عبد الله بنت أبي دومة^(٥)، وفي «تاريخ البصرة» لعمر بن شبة: أنَّ اسمها: صفية بنت دمون، وأنَّ ذلك وقع حيث كان أبو موسى أميراً على البصرة من قبل عمر بن الخطَّاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، والواو في قوله: «ورأسه» للحال (فَلَمْ يَسْتَطِعْ) أبو/ موسى (أَنْ يَرُدَّ عَلَيْهَا شَيْئًا، فَلَمَّا أَفَاقَ، قَالَ: أَنَا) ٤٠٨/٢

(١) في هامش (ج): قوله: «بصيغة التَّعليق» المراد بالتَّعليق: ما حُدِّفَ من مبتدأ إسناده واحد فأكثر ولو إلى آخر الإسناد، لا ينافي قوله أولاً: «على سبيل المذاكرة»؛ لما قرَّره الحافظ في «المقدمة» من السَّبب في إيراده مثل هذا على صورة التَّعليق: إمَّا كونه لم يحصل عنده مسموعاً، أو سمعه وشكَّ في سماعه له من شيخه، أو سمعه من شيخه مذاكرة، قال: وقد استعمل المصنِّف هذه الصَّيغة فيما لم يسمعه من مشايخه في عدَّة أحاديث، فيوردها بلفظ: «قال فلان»، ثمَّ يوردها في موضع آخر بواسطة بينه وبينهم، ولكن ليس مطَّرداً في كلِّ ما أورده بهذه الصَّيغة، لكن مع هذا الاحتمال لا يَجُمَلُ حَمْلُ جميع ما أورده بهذه الصَّيغة على أنَّه سمع ذلك من شيوخه، ولا يلزم من ذلك أن يكون مدَّلساً عنهم، فقد صرَّح الخطيب وغيره: أنَّ لفظ «قال» لا يحمل على السَّماع إلَّا مَمَّنْ عُرِفَ من عادته أنَّه لا يطلق ذلك إلَّا فيما سمع، فاقتضى ذلك أنَّ من لم يُعَرَفَ ذلك من عادته كان الأمر فيه على الاحتمال، والله أعلم.

(٢) في هامش (ج): بحاء مهملة ثمَّ زاي، «كرماني».

(٣) في هامش (ج): من الزَّيادة «كرماني».

(٤) في هامش (ج): الحِضْن بالكسر: ما دون الإبط من الكُتْخ أو الصَّدْر والعضدان وما بينهما، «قاموس».

(٥) في هامش (ج): بنت دومي، وقيل: أبي دومي، «إصابة».

وللحموي والمستملي: «إني» (بريء ممن برئ منه رسول الله) ولأبي ذر: «محمد» (بنو الله)،
 ١٣٢/٢د إن رسول الله بنو الله / برئ من الصالحة بالصّاد المهملة والقاف: الرّافعة صوتها في المصيبة
 (والحالة) التي تحلق شعرها (والشاقة) التي تشق ثوبها، وموضع الترجمة قوله: «والحالة»
 وخصّها بالذكر دون غيرها؛ لكونها أبشع^(١) في حق النساء، وقوله: «برئ» بكسر الراء، يبرأ
 بالفتح، قال القاضي: برئ من فعلهنّ، أو مما يستوجب من العقوبة، أو من عهدة ما لزمني من
 بيانه، وأصل البراءة الانفصال، وليس المراد التبرؤ من الدين^(٢) والخروج منه، قال النووي:
 ويحتمل أن يراد به ظاهره، وهو البراءة من فاعل هذه الأمور.

٣٨ - بَابُ لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ

هذا (باب) بالتّنين: (لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ).

١٢٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ
 ابْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ
 الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة وتشديد الشين المعجمة، قال:
 (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ) بن مهدي قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوري (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران
 (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ) بضم الميم وتشديد الراء (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بن
 مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ^(٣) قَالَ: لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ (وَشَقَّ
 الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى) أهل (الْجَاهِلِيَّةِ) من نوح وندبة^(٤) وغيرهما ممّا لا يجوز شرعاً، والواو
 فيهما بمعنى: «أو»، فالحكم في كلّ واحدٍ لا المجموع؛ لأنّ كلّاً منها^(٥) دالٌّ على عدم الرضا
 والتّسليم للقضاء^(٦)، والنفي في قوله: «ليس منّا» للتّغليظ؛ لأنّ المعصية لا تقتضي الخروج عن

(١) في (د): «أشنع».

(٢) في (م): «الذنب».

(٣) «أنه»: ليست في (ص) و(م).

(٤) في (د): «وندب».

(٥) في غير (م): «منهما».

(٦) في (ص): «بالقضاء».

الَّذِينَ إِلَّا أَنْ تَكُونَ كُفْرًا أَوْ^(١) الْمَعْنَى: لَيْسَ مُقْتَدِيًا بِنَا، وَلَا مُسْتَنًا بِسُنَّتِنَا.

٣٩ - بَابُ مَا يُنْهَى مِنَ الْوَيْلِ وَدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ

(بَابُ مَا يُنْهَى مِنَ الْوَيْلِ وَدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ) «مَا» مُصَدَّرِيَّةٌ، وَالْوَيْلُ: أَنْ يَقُولَ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ: وَابِيْلَاهُ، وَذَكَرَ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ بَعْدَ ذِكْرِ الْوَيْلِ مِنَ الْعَامِّ بَعْدَ الْخَاصِّ، وَسَقَطَ: الْبَابُ وَالْتَرَجُمَةُ وَالْحَدِيثُ عِنْدَ الْكُشْمِيهَنِيَّ.

١٢٩٨ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ».

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) حَفْصٌ قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سَلِيمَانُ بْنُ مَهْرَانَ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُرَّةَ، عَنْ مَسْرُوقٍ) هُوَ ابْنُ الْأَجْدَعِ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بْنُ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ (قَالَ): قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ، وَشَقَّ الْجُيُوبَ، وَدَعَا بِدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ» الْمُسْتَلْزَمُ لِلْوَيْلِ، وَقَوْلُهُ: «لَيْسَ مِنَّا» لِلنَّهْيِ، وَفِي بَعْضِ طَرُقِ الْحَدِيثِ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهٍ، وَصَحَّحَهُ ابْنُ حِبَّانَ عَنْ أَبِي أَمَامَةَ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، لَعَنَ الْخَامِشَةَ وَجَهَهَا، وَالشَّاقَّةَ جِيْبَهَا، وَالذَّاعِيَةَ بِالْوَيْلِ وَالثُّبُورِ.

٤٠ - بَابُ مَنْ جَلَسَ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ يُعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ

(بَابُ مَنْ جَلَسَ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ يُعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ) بَضَمُ التَّحْتِيَّةِ وَفَتْحُ الرَّاءِ مِنْ «يُعْرِفُ» مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَ«مَنْ» مُوصُولَةٌ^(٢).

١٢٩٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرَةُ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَتْلُ ابْنِ حَارِثَةَ وَجَعْفَرٍ وَابْنِ رَوَاحَةَ جَلَسَ يُعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ، وَأَنَا أَنْظُرُ مِنْ صَائِرِ الْبَابِ - شَقَّ الْبَابِ - فَأَتَاهُ رَجُلٌ، فَقَالَ: إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ، وَذَكَرَ بُكَاءَهُنَّ، فَأَمَرَهُ أَنْ يَنْهَاهُنَّ، فَذَهَبَ، ثُمَّ أَتَاهُ الثَّانِيَّةُ، لَمْ يُطْعَمْهُ، فَقَالَ: «انْهَضْ فَأَنْهَهُنَّ» فَأَتَاهُ الثَّالِثَةُ

(١) فِي (ص): «و».

(٢) فِي (ص) وَ(م): «مُوصُول».

قَالَ: وَاللَّهِ غَلَبَنَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَرَعَمَتْ أَنَّهُ قَالَ: «فَاخْتُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ»، فَقُلْتُ: أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفَكَ، لَمْ تَفْعَلْ مَا أَمَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَلَمْ تَتْرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَنَاءِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) الْعَنْزِيُّ الْبَصْرِيُّ الرَّزَمِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) بن عبد المجيد الثقفي (قَالَ: سَمِعْتُ يَحْيَى) بن سعيد الأنصاري (قَالَ: أَخْبَرْتَنِي) بالإنفراد (عَمْرَةَ) بفتح العين وسكون الميم، بنت عبد الرحمن بن سعد بن زرارة الأنصارية المدنية (قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ بِالنَّصَبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ (مِنْ اللَّهِ ﷺ قَتْلُ ابْنِ حَارِثَةَ) برفع لام «قتل» على الفاعلية، وهو زيد، وأبوه بالمهملة والمثلثة، وضَبَّ في «اليونينية» على: «ابن» من «ابن حارثة»، فليُنْظَرُ^(١) (وَقَتْلُ (جَعْفَرٍ) / هُوَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ (وَقَتْلُ (ابْنِ رَوَاحَةَ) عَبْدِ اللَّهِ، فِي غَزْوَةِ مُوتَةَ، وَجَوَابَ لَمَّا، قَوْلُهُ: (جَلَسَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ، أَي: فِي الْمَسْجِدِ، كَمَا فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ (يُغْرَفُ فِيهِ الْحُزْنُ) قَالَ فِي «شرح المشكاة»: حَالٌ، أَي: جَلَسَ حَزِينًا، وَعَدَلَ إِلَى قَوْلِهِ: «يُغْرَفُ» لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ اللَّهِ ﷺ كَظَمَ الْحُزْنَ كَظْمًا، وَكَانَ ذَلِكَ الْقَدْرُ الَّذِي ظَهَرَ فِيهِ مِنْ جَبَلَةِ الْبَشَرِيَّةِ، وَهَذَا مَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ، وَهُوَ^(٢) يَدُلُّ عَلَى الْإِبَاحَةِ؛ لِأَنَّ إظهاره يَدُلُّ عَلَيْهَا، نَعَمْ إِذَا كَانَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ اللِّسَانِ أَوْ الْيَدِ حَرْمٌ، قَالَتْ عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَأَنَا أَنْظُرُ) جُمْلَةً حَالِيَّةً (مِنْ صَائِرِ الْبَابِ) بِالصَّادِ الْمَهْمَلَةِ الْمَفْتُوحَةِ وَالْهَمْزَةِ بَعْدَ الْأَلْفِ، ك: لَا بَيْنَ وَتَامِرٍ، كَذَا فِي الرَّوَايَةِ، قَالَ الْمَازَرِيُّ^(٣): وَالصَّوَابُ: صَيْرَ الْبَابِ، بِكسر الصَّادِ وَسُكُونِ التَّحْتِيَّةِ، وَهُوَ الْمَحْفُوظُ كَمَا فِي «المَجْمَلِ» وَ«الصَّحَاحِ»^(٤) وَ«القَامُوسِ»^(٥)، وَفَسَّرَتْهُ عَائِشَةُ أَوْ مِنْ^(٥) بَعْدَهَا بِقَوْلِهِ: (شَقَّ^(٦) الْبَابِ) بِفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَالْخَفْضِ عَلَى الْبَدَلِيَّةِ، أَي: الْمَوْضِعَ الَّذِي يُنْظَرُ مِنْهُ، وَفِي تَجْوِيزِ الْكِرْمَانِيِّ كسر الشَّيْنِ نَظَرٌ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ مَعْنَاهُ: النَّاحِيَّةُ، وَلَيْسَتْ بِمَرَادَةٍ^(٧) هُنَا، كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ ابْنُ التَّيْنِ (فَأَتَاهُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ (رَجُلٌ) لَمْ يَقِفْ الْحَافِظُ^(٨) عَلَى

(١) قَوْلُهُ: «وَضَبَّ فِي الْيُونِنِيَّةِ عَلَى: ابْنِ ابْنِ حَارِثَةَ، فَلْيُنْظَرُ»، سَقَطَ مِنْ (م).

(٢) فِي (ص): «هَذَا».

(٣) فِي هَامِشِ (ج): «الْمَازَرِيُّ» ضَبَطَهُ الشُّيُوطِيُّ بِكسر الزَّاي، وَالَّذِي فِي «التَّبْصِيرِ» بِفَتْحِهَا.

(٤) فِي (د): «الْمَصْبَاحُ»، وَفِي نَسْخَةٍ فِي هَامِشِهَا كَالْمَثْبُتِ، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

(٥) فِي (د): «وَمِنْ».

(٦) فِي هَامِشِ (ج): يَجُزُّ بَدَلًا مِنْ سَابِقِهِ.

(٧) فِي (د): «بِمَرَادٍ».

(٨) فِي (ص) وَ(م): «لَمْ يَقِفْ عَلَى».

اسمه (فَقَالَ: إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ) امرأته أسماء بنت عُمَيْسِ الخَثْعَمِيَّةِ ومن حضر عندها من النساء من أقارب جعفر وأقاربها، ومن في معناهنَّ، وليس لجعفر امرأة غير أسماء، كما ذكره العلماء بالأخبار (وَذَكَرَ بُكَاءُهُنَّ) حال من المستتر في: «فقال»، وحُذِفَ خبر «إِنَّ» من القول المحكي لدلالة الحال عليه، أي: يبكين عليه^(١) برفع الصوت والنياحة، أو^(٢): يُنْحَن، ولو كان مجرد بكاء لم ينه عنه؛ لأنَّه رحمة (فَأَمَرَهُ) بِإِلْصَاقِ الْإِثَامِ (أَنْ يَنْهَاهُنَّ) عن فعلهنَّ (فَذَهَبَ) فنهاهنَّ، فلم يطعنه؛ لكونه لم يسند النهي للرَّسُولِ مِنْهُ لَمْ يَنْهَاهُنَّ قَالَ^(٣): (ثُمَّ أَتَاهُ) أي: أتى الرَّجُلُ النَّبِيَّ مِنْهُ لَمْ يَنْهَاهُنَّ (الثَّانِيَّة) فقال: إِنَّهِنَّ (لَمْ يَطِيعْنَهُ)^(٤) حكاية قول الرَّجُلِ، أي: نهيتهنَّ فلم يطعنني (فَقَالَ) بِإِلْصَاقِ الْإِثَامِ: (انْهَضْ) (فَانْهَضْنَ) وفي نسخة - وهي التي في «اليونانية» ليس إلَّا -: «انههْنَّ» بدل «انهض»^(٥)، فذهب فنهاهنَّ، فلم يطعنه؛ لحملهن ذلك على أنَّه من قِبَلِ نفس الرَّجُلِ (فَأَتَاهُ) أي: أتى^(٦) الرَّجُلُ النَّبِيَّ مِنْهُ لَمْ يَنْهَاهُنَّ (الثَّالِثَةُ) قَالَ: وَاللَّهِ غَلَبْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ) بلفظ جمع المؤنثة الغائبة، وللكشميهني - كما في الفرع وأصله^(٧) - «والله لقد» بزيادة «لقد»^(٨)، وقال ابن حجر: وللكشميهني: «غَلَبْنَا» بلفظ المفردة المؤنثة الغائبة، قالت عُمَرَةُ: (فَزَعَمْتُ) عائشة (أَنَّهُ) بِإِلْصَاقِ الْإِثَامِ (قَالَ) لِلرَّجُلِ لَمَّا لم ينتهين: (فَاخْتُ) بضم المثلثة، أمرٌ، من: حثا يحثو، وبكسرهما أيضًا، من: حثي يحثي (في أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ) ليسدَّ^(٩) محلَّ النَّوْحِ، فلا يتمكن منه، أو المراد به: المبالغة في الزجر، قالت عائشة: (فَقُلْتُ) لِلرَّجُلِ: (أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفَكَ) بالراء والغين المعجمة، أي: ألصقه بالرغام، وهو التُّرَابُ، إهانة وذلاً، ودعت عليه من جنس ما أمر أن يفعله بالنسوة، لفهماها من^(١٠) قرائن الحال

(١) «عليه»: مثبت من (ب) و(س).

(٢) في (د): «أَيَّ».

(٣) «قال»: مثبت من (م).

(٤) زيد في (م): «أي».

(٥) قوله: «وفي نسخة؛ وهي التي في اليونانية ليس إلَّا: انههْنَّ بدل انهض»، سقط من (م).

(٦) «أتى»: ليس في (ب).

(٧) «وأصله»: ليس في (م).

(٨) «بزيادة لقد»: سقط من (د).

(٩) في (ص): «فيسد».

(١٠) في (ب): «عن».

أَنَّهُ أخرج النَّبِيُّ ﷺ بكثرة^(١) تردده إليه في ذلك (لَمْ تَفْعَلْ مَا أَمَرَكَ) به (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) أي: من نهيهن، وإن كان نهاهن؛ لأنَّه لم يترتب على فعله الامتثال، فكأنَّه لم يفعله، أو لم يفعل الحثو بالثراب (وَلَمْ تَتْرُكْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَنَاءِ) بفتح العين المهملة^(٢) والثَّوْن والمد، أي: المشقة والتعب، قال النووي: معناه: أنك قاصرٌ عما أمرت به، ولم تخبره ﷺ بأنَّك قاصرٌ حتَّى يرسل غيرك، ويستريح^(٣) من العناء، وقول ابن حجر: لفظة: «لم»، يُعبر بها عن الماضي، وقولها^(٤) ذلك وقع قبل أن يتوجَّه، فمن أين علمت أنَّه لم يفعل؟ فالظاهر أنَّها قامت عندها قرينةٌ بأنَّه لا يفعل، فعبرت عنه بلفظ الماضي مبالغةً في نفي ذلك عنه، وفي الرواية الآتية بعد أربعة أبواب: فوالله ما أنت بفاعل [ح: ١٣٠٥]، وكذا لمسلم وغيره، فظهر أنَّه من تصرف الرواة، تعقُّبه العينيُّ فقال: لا يقال لفظة: «لم» يُعبر بها عن الماضي، وإنَّما يقال: «لم» حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضياً، وهذا هو الذي قاله أهل العربية، وقوله: فعبرت عنه بلفظ الماضي، ليس كذلك؛ لأنَّه غير ماضٍ بل هو مضارعٌ، ولكن صار معناه معنى الماضي بدخول «لم» عليه^(٥).

وهذا الحديث أخرجه أيضاً في «الجنائز» [ح: ١٣٠٥] و«المغازي» [ح: ٤٢٦٣]، ومسلم في «الجنائز» وكذا أبو داود والنسائي.

١٣٠٠ - حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ: حَدَّثَنَا عَاصِمُ الْأَخْوَلُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَنَّتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا حِينَ قُتِلَ الْقُرَاءُ، فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَزَنَ حُزْنًا قَطُّ أَشَدَّ مِنْهُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ) بفتح العين فيهما، الفلاس الصيرفيُّ قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ ابْنُ فُضَيْلٍ) بضمِّ الفاء وفتح الضاد المعجمة مصغراً، ابن غزوان - بفتح المعجمة وسكون الزاي - الضَّبِّيُّ مولا هم الكوفيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَاصِمُ الْأَخْوَلُ، عَنْ أَنَسٍ) هو ابن مالك (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ:

(١) في (ص): «الكثرة».

(٢) «المهملة»: ليس في (د).

(٣) في (د): «وتستريح».

(٤) زيد في (ب) و(د) و(س): «لها»، وهو تكرار.

(٥) قوله: «وقول ابن حجر: لفظة: لم... الماضي بدخول لم عليه»، جاء سابقاً بعد قوله: «أو لم يفعل الحثو بالثراب».

قَتَنَتْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ شَهْرًا حِينَ قُتِلَ الْقُرَاءُ) وكانوا ينزلون الصُّفَّةَ يتعلَّمون القرآن، وهُمْ^(١) عُمَارُ المسجد، وليوث الملاحم، بعثهم رسول الله ﷺ إلى أهل نجد؛ ليقروا عليهم القرآن، ويدعوهم إلى الإسلام، فلمَّا نزلوا ببئر معونة قصدهم عامر بن الطفيل في أحياء من سليم: رعلٍ وذكوان وعصية^(٢)، فقاتلوهم، فقتلوا أكثرهم، وذلك في السنة الرابعة من الهجرة (فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ حَزَنَ حُزْنًا قَطُّ أَشَدَّ مِنْهُ).

٤١٠/٢

٤١ - بَابُ مَنْ لَمْ يُظْهِرْ حُزْنَهُ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ

وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْقُرْظِيُّ: الْجَزَعُ الْقَوْلُ السَّيِّئُ وَالظَّنُّ السَّيِّئُ. وَقَالَ يَعْقُوبُ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحَرْزِي إِلَى اللَّهِ﴾.

(بَابُ مَنْ لَمْ يُظْهِرْ حُزْنَهُ عِنْدَ) حلول (الْمُصِيبَةِ) فترك ما أبيض له من إظهاره قهراً للنفس بالصَّبْرِ الَّذِي هُوَ خَيْرٌ، قال الله تعالى: ﴿وَلَيْنَ صَبْرْتُمْ لَهَوْ خَيْرٌ لِّلصَّكِرِيتِ﴾ [النحل: ١٢٦] و«يُظْهِرُ» بضمٍّ أوْله من الرُّباعي، و«حزنه» نصبٌ على المفعوليَّة (وَقَالَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْقُرْظِيُّ)^(٣) حليف الأوس: (الْجَزَعُ: الْقَوْلُ السَّيِّئُ) أي: الَّذِي يبعث الحزن غالباً (وَالظَّنُّ السَّيِّئُ) هو اليأس من تعويض الله المصاب في العاجل ما هو أنفع له من الفائت^(٤)، أو الاستبعاد لحصول ما وعد به من الثَّواب على الصَّبْرِ، ومناسبة هذا لما تُرجم له من حيث المقابلة - وهي ذكر الشيء وما يضادُّه معه - وذلك: أنَّ ترك إظهار الحزن من القول الحسن والظَّنُّ الحسن، وإظهاره مع الجزع الَّذِي يُوَدِّيهِ إلى ما حظره الشَّارع قولٌ سيِّئٌ وظنٌّ سيِّئٌ (وَقَالَ يَعْقُوبُ رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿إِنَّمَا أَشْكُوا بَنِي وَحَرْزِي﴾) هو أصعب همٍّ لا يصبر صاحبه على كتمانها، فيبثُّه وينشره للنَّاس (وَحَرْزِي إِلَى اللَّهِ) [يوسف: ٨٦] لا إلى غيره، ومناسبتة للترجمة من جهة أنَّه لما ابتلي صبراً، ولم يشك إلى أحدٍ، ولا بثَّ حزنه إلا إلى الله^(٥) تعالى.

(١) «وهم»: ليس في (ص) و(م).

(٢) في هامش (ج): «رغل» بكسر الرَّاء وسكون العين المهملة، و«ذكوان» بفتح الدَّال المعجمة وسكون الكاف وبالنون، غير منصرف، و«عُصِيَّة» بمهملتين كـ «سُمِيَّة»، و«سُليم» بضمٍّ المهملة.

(٣) في هامش (ج): بضمٍّ القاف وفتح الرَّاء، «فتح».

(٤) في (م): «الغائب».

(٥) في (د): «إِلَّا لِلَّهِ»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

١٣٠١ - حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ الْحَكَمِ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: اشْتَكَى ابْنُ أَبِي طَلْحَةَ - قَالَ - : فَمَاتَ وَأَبُو طَلْحَةَ خَارِجٌ، فَلَمَّا رَأَتْ امْرَأَتُهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ هَيَّأَتْ شَيْئًا، وَنَحْنُهُ فِي جَانِبِ الْبَيْتِ، فَلَمَّا جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ: كَيْفَ الْغُلَامُ قَالَتْ: قَدْ هَدَأَتْ نَفْسُهُ، وَأَزْجُو أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَرَاحَ، وَظَنَّ أَبُو طَلْحَةَ أَنَّهَا صَادِقَةٌ، قَالَ: فَبَاتَ، فَلَمَّا أَضْبَحَ اغْتَسَلَ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ أَعْلَمَتْهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ، فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بِمَا كَانَ مِنْهُمَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُبَارِكَ لَكُمَا فِي لَيْلَتِكُمَا»، قَالَ سُفْيَانُ: فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ: فَرَأَيْتُ تِسْعَةَ أَوْلَادٍ، كُلُّهُمْ قَدْ قَرَأَ الْقُرْآنَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ الْحَكَمِ) بكسر الموحدة وسكون الشين المعجمة، و«الحكم» -بفتحيتين- النيسابوري قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ) قال: (أَخْبَرَنَا إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ) الأنصاري، ابن أخي أنس: (أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: اشْتَكَى) أي: مرض (ابنُ أَبِي طَلْحَةَ) زيد بن سهل الأنصاري، وابنه هو أبو عمير/ صاحب النغير^(١)، كما قاله ابن حبان في روايته وغيره، وكان غلامًا صبيحًا، وكان أبو طلحة يحبه حبًا شديدًا، فلمَّا مرض حزن عليه حزنًا شديدًا حتَّى تضعضع (قَالَ: فَمَاتَ وَأَبُو طَلْحَةَ خَارِجٌ، فَلَمَّا رَأَتْ امْرَأَتُهُ) أم سليم، وهي أم أنس بن مالك (أَنَّهُ قَدْ مَاتَ هَيَّأَتْ شَيْئًا) أعدت طعامًا وأصلحته^(٢)، أو هيَّأت شيئًا من حالها، وتزيَّنت لزوجها تعريضًا للجماع، أو هيَّأت أمر الصَّبِيِّ بأن غسَّله وكفَّنته وحنَّطته، وسجَّت عليه ثوبًا - كما في بعض طرق الحديث - فهو أولى (وَنَحْنُهُ) بفتح النون والحاء المهملة المشددة، أي: جعلته (فِي جَانِبِ الْبَيْتِ، فَلَمَّا جَاءَ أَبُو طَلْحَةَ قَالَ) لها: (كَيْفَ الْغُلَامُ؟ قَالَتْ: قَدْ هَدَأَتْ) أي: سكنت (نَفْسُهُ) بسكون الفاء، واحد: النفوس^(٣)، تعني: أَنَّ نفسه كانت قلقةً منزعةً بعارض^(٤) المرض^(٥)، فسكنت

(١) في هامش (ج): «النغير» بضم النون وفتح الغين المعجمة وسكون التَّحْتَانِيَّة وبالزَّاء، تصغير «النَّغَر» وزان «رُطِب»؛ وهو فرخ العصفور، وقيل: ضرب من العصافير أحمر المنقار، وقيل: يسمَّى البلب، ويقال: إِنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ يَسْمُونِ الْبَلْبَ «النَّغَر» و«الْحُمْرَة»، وقيل: يشبه العصفور، والأنثى: «نُغْرَة» والجمع: «نِغْرَان» كـ «صُرْد» و«صِرْدَان»، «مصباح».

(٢) في هامش (ج): وكان صائمًا؛ كما في «الفتح».

(٣) في (ب) و(د) و(س): «واحدة الأنفس»، وفي نسخة في هامش (د) كالمثبت.

(٤) في (ب) و(د) و(س): «لعارض».

(٥) في (م): «الموت».

بالموت، وظنَّ أبو طلحة أنَّ مرادها: سكنت بالنَّوم لوجود العافية، ولأبي ذرٍّ: «هدأ» بإسقاط التَّاء «نَفْسُهُ» بفتح الفاء^(١)، واحد: الأنفاس، أي: سكن؛ لأنَّ المريض يكون نَفْسُهُ عاليًا، فإذا زال مرضه سكن، وكذا إذا مات، وفي رواية معمرٍ، عن ثابتٍ: أمسى هادئًا (وَأَرْجُو أَنْ يَكُونَ قَدْ اسْتَرَاحَ) تعني أمُّ سُلَيْمٍ: من نكد الدنيا وتعبها، ولم تجزِم بكونه استراح أدبًا، أو لم تكن عالمةً أنَّ الطُّفل لا عذاب عليه، ففَوَّضَت الأمر إلى الله تعالى مع وجود رجائها بأنَّه استراح من نكد الدنيا^(٢)، قال أنسٌ: (وَظَنَّ أَبُو طَلْحَةَ أَنَّهَا صَادِقَةٌ) بالنسبة إلى ما فهمه من كلامها، وإلاَّ فهي صادقةٌ بالنسبة إلى ما أرادت ممَّا هو في نفس الأمر؛ ولذا ورد: «إِنَّ فِي الْمَعَارِضِ لَمَنْدُوحَةً عَنِ الْكَذِبِ» والمعارِض: هي ما احتمل معنيين، وهذا من أحسنها، فإنَّها أخبرت بكلامٍ لم تكذب فيه، لكنَّها ورَّت^(٣) به عن المعنى الذي كان يحزنها، ألا ترى أنَّ نفسه قد هدأت - كما قالت - بالموت وانقطاع النَّفْسِ، وأوهمته أنَّه استراح من قلقه، وإنَّما هو من همِّ الدنيا، وفيه مشروعيةُ المعارِضِ الموهمة إذا دعت الضَّرورة إليها، وشرط جوازها: ألاَّ تبطل حقَّ مسلمٍ. (قَالَ) أنسٌ: (قَبَاتٌ) معها، أي: جامعها (فَلَمَّا أَصْبَحَ اغْتَسَلَ) وفي رواية أنس بن سيرين [ج: ٥٤٧٠]: فَقَرَّبَتْ إِلَيْهِ الْعِشَاءَ، فَتَعَشَّى، ثُمَّ أَصَابَ مِنْهَا، وفي رواية حمَّاد بن ثابتٍ: ثُمَّ تَطَيَّبَتْ، وزاد جعفر عن ثابتٍ: فَتَعَرَّضْتُ لَهُ حَتَّى وَقَعَ بِهَا، وفي رواية سليمان عن ثابتٍ: ثُمَّ تَصَنَّعَتْ لَهُ أَحْسَنَ مَا كَانَتْ تَصْنَعُ قَبْلَ ذَلِكَ، فَوَقَعَ بِهَا^(٤)، وليس ما صنعت من التَّنطُّع^(٥)، وإنَّما فعلته إعانةً لزوجها على الرِّضا والتَّسليم، ولو أعلمته بالأمر في أوَّل الحال لتَنكَّدَ^(٦) عليه وقته^(٧)، ولم يبلغ^(٨) الغرض الذي أرادته منه^(٩)، ولعلَّها عند موت الطُّفل

(١) «بفتح الفاء»: ليس في (د).

(٢) قوله: «ولم تجزِم بكونه استراح أدبًا... رجائها بأنَّه استراح من نكد الدنيا»، سقط من (م)، وجاء في (د) لاحقًا بعد قوله: «ممَّا هو في نفس الأمر».

(٣) في غير (د) و(س): «روت»، وهو تحريف.

(٤) قوله: «وفي رواية سليمان عن ثابتٍ: ثُمَّ تَصَنَّعَتْ لَهُ أَحْسَنَ مَا كَانَتْ تَصْنَعُ قَبْلَ ذَلِكَ، فَوَقَعَ بِهَا»، سقط من (د).

(٥) في هامش (ج): «تَنطُّعٌ فِي الْكَلَامِ» تَعَمَّقُ وَغَالَى وَتَأَنَّقُ، وفي عمله: تَحَدَّقُ، «قاموس».

(٦) في غير (ب) و(س): «تَنكَّدَ».

(٧) «وقته»: ليس في (ص).

(٨) في (د): «تبلى».

(٩) «منه»: ليس في (ص) و(م).

قضت حقه من البكاء اليسير (فَلَمَّا أَرَادَ) أبو طلحة (أَنْ يَخْرُجَ أَعْلَمَتْهُ أَنَّهُ قَدْ مَاتَ) قال في ٤١١/٢ «الفتح»: زاد سليمان بن المغيرة كما عند مسلم/ فقالت: يا أبا طلحة، أرأيت لو أن قوماً أعاروا أهل بيت عارية، فطلبوا عاريتهم^(١)، ألهم أن يمنعوهم؟ قال: لا، قالت: فاحتسب ابنك، قال: فغضب، وقال: تركتني حتى تَلَطَّخْتُ ثم أخبرتني بابني، وفي رواية عبد الله فقالت: يا أبا طلحة، أرأيت قوماً أعاروا متاعاً، ثم بدا لهم فيه، فأخذوه، فكأثمهم وجدوا في أنفسهم، زاد حماد في روايته عن ثابت: فأبوا أن يردوها، فقال أبو طلحة: ليس لهم/ ذلك، إنَّ العارية مؤداةٌ إلى أهلها، ثم اتَّفَقَا، فقالت: إنَّ الله أعارنا غلاماً^(٢)، ثم أخذه منّا^(٣)، زاد حماد: فاسترجع (فَصَلَّى مَعَ النَّبِيِّ ﷺ، ثُمَّ أَخْبَرَ النَّبِيَّ ﷺ بِمَا كَانَ مِنْهُمَا) بالتَّثْنِيَةِ، وَلِلْكَشْمِيهِنِي: «منها» بضمير^(٤) المؤنثة المفردة (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَعَلَّ اللَّهَ أَنْ يُبَارِكَ لَكُمَا فِي لَيْلَتِكُمَا) «لعلَّ» هنا بمعنى: عسى، بدليل دخول «أَنَّ» على خبره، ولأبي ذرٍّ والأصيليَّ وابن عساكر: «لهما في ليلتهما» بضمير الغائب، وفي رواية أنس بن سيرين [ج: ٥٤٧٠]: «اللَّهُمَّ بَارِكْ لهما» وفيه تنبيهٌ على أنَّ المراد بقوله: «أَنْ يُبَارِكَ» - وإن كان لفظه لفظ الخبر - الدُّعَاءُ، وزاد في رواية أنس بن سيرين: فولدت غلاماً، وفي رواية عبد الله بن عبد الله: فجاءت بعبد الله بن أبي طلحة (قَالَ سُفْيَانُ) بن عيينة بالإسناد المذكور: (فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ) هو عَبَايَةَ^(٥) بن رَفَاعَةَ بن رافع بن خديج، كما عند البيهقي وسعيد بن منصور: (فَرَأَيْتُ^(٦) تِسْعَةَ أَوْلَادٍ، كُلُّهُمْ قَدْ قَرَأَ الْقُرْآنَ) كذا في رواية أبي ذرٍّ^(٧) والأصيليَّ وابن^(٨) عساكر، ولغيرهم^(٩) «فرأيت لهما» أي: من ولد ولدهما عبد الله الذي حملت به تلك الليلة من أبي طلحة، كما في رواية عباية عند سعيد بن منصور ومسدد

(١) في (ص): «عارية»، ولعلَّ المَثْبُت هو الصَّواب.

(٢) في (د) و(م): «فلاناً». وفي هامش (ج): في نسخة: فلاناً.

(٣) «منّا»: ليس في (د).

(٤) في (د): «بهاء»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٥) في هامش (ج): «عَبَايَةَ» بفتح العين المهملة وتخفيف الموحدة وبالياء تحتها نقطتان، تابعي «ج ص».

(٦) زيد في (ب) و(س): «لها»، وفي (ص) و(م): «لهما»، ولا يصحُّ.

(٧) «ذرٍّ»: سقط من (د) و(س).

(٨) في غير (د): «ولابن».

(٩) في (م): «لغيره».

والبيهقي بلفظ: فولدت له غلامًا، قال عَبَايَة: فلقد رأيت لذلك الغلام سبعة بنين، قال ابن حجر: ففي رواية سفيان تجوز في قوله: «لهما» أي: على رواية ثبوتها؛ لأن ظاهره: أنه من ولدهما بغير واسطة، وإنما المراد^(١) من أولاد ولدهما، وتعقبه العيني بعد أن ذكر عبارته بلفظ: «لهما» فقال: لا نسلم التجوز في رواية سفيان؛ لأنه ما صرح في قوله: «قال رجل من الأنصار: فرأيت تسعة أولاد كلهم قد قرأ القرآن»، ولم يقل: رأيت منهما أو لهما تسعة. انتهى. فانظر وتعجب من هذا التعقب^(٢)، ووقع في رواية سفيان هنا: تسعة أولاد، بتقديم الفوقية على السين، وفي رواية عَبَايَة المذكور^(٣): سبعة بنين كلهم قد ختم القرآن، بتقديم السين على الموحدة، فقل: إحداهما^(٤)، تصحيف، أو أن المراد بالسبعة: من ختم القرآن كله، وبالسبعة: من قرأ معظمه، وذكر ابن المديني من أسماء أولاد عبد الله بن أبي طلحة - وكذا ابن سعد وغيره من أهل العلم بالأنساب - من قرأ القرآن وحمل العلم: إسحاق، وإسماعيل، ويعقوب، وعمير، وعمرو^(٥)، ومحمد، وعبد الله، وزيد، والقاسم.

وهذا الحديث أخرجه مسلم.

٤٢ - باب الصبر عند الصدمة الأولى

وَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: نِعَمَ الْعِدْلَانِ وَنِعَمَ الْعِلَاوَةُ: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾
أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ.
وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾.

(باب الصبر عند الصدمة الأولى. وَقَالَ عُمَرُ) بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ممّا وصله الحاكم في «مستدركه»: (نِعَمَ الْعِدْلَانِ) بكسر العين وسكون الدال المهملتين، و«نِعَم» بكسر النون وسكون العين، كلمة مدح، وتاليها فاعلها (وَنِعَمَ الْعِلَاوَةُ) بكسر العين أيضًا عطف على سابقه، و«العدل» أصله: نصف الحمل على أحد شقي الدابة، والحمل العدلان، والعلاوة:

(١) في (د): «أراد».

(٢) في هامش (ج): وجه التعجب: أن الحافظ لم يحكم بالتجوز إلا على فرض ثبوتها.

(٣) في (م): «المذكورة».

(٤) في (د) و(ص) و(م): «أحدهما».

(٥) في «الطبقات» و«الفتح»: «عمر».

ما يُجعل بين العَدلين، فهو مثلٌ ضَرِبَ للجزاء في قوله: ﴿الَّذِينَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ﴾ ممَّا يصيب الإنسان من مكروهه ﴿قَالُوا إِنَّا لِلَّهِ﴾ عبيدًا وملَكًا ﴿وَأَنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ في الآخرة فلا يضيع عمل عامل، وليس الصَّبر المذكور أول آية الاسترجاع/ باللسان بل وبالقلب بأن يتصوَّر ما خُلِقَ له، وأَنَّهُ راجعٌ إلى ربِّه، ويتذكَّر نعمه عليه؛ ليرى أن^(١) ما أبقي عليه أضعاف ما استردَّ منه، ليهوِّن على نفسه ويستسلم له، والمبشِّر به محذوفٌ دلَّ عليه^(٢) قوله: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ﴾ مغفرةٌ أو ثناءٌ ﴿مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ وهما العَدلان - كما قاله المهلب - ورواه الحاكم في روايته المذكورة^(٣) موصولًا عن عمر بلفظ: ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ نِعم العَدلان ﴿وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [البقرة: ١٥٦-١٥٧] نعم العِلاوة، وكذا أخرجه البيهقي عن الحاكم، وأخرجه عبد بن حميد في «تفسيره» من وجهٍ آخر، قال الزين بن المنير: ويؤيده وقوعها بعد «على» المشعرة بالفوقية، المشعرة بالحمل، وهو عند أهل البيان من باب/ التَّرشيح للمجاز، وذلك: أَنَّهُ لَمَّا كانت الآية ﴿أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ...﴾ كذا وكذا، ولفظة «على» تعطي الحمل عبْرَ عمر بن الخطاب بهذه العبارة، وقيل: «العَدلان»: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾ والعِلاوة: الثَّواب عليهما وغير ذلك، والأولى^(٤) كما لا يخفى، واعلم أَنَّ الصَّبر ذُكر في القرآن العظيم في خمسةٍ وتسعين موضعًا، ومن أجمعها هذه الآية ومن أنقها^(٥) ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾ [ص: ٤٤] قَرَنَ هاء^(٦) الصَّابر بنون العظمة، ومن أبهجها قوله: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ۖ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ﴾ الآية [الرعد: ٢٤] وَقَوْلِهِ تَعَالَى) بالجرِّ عطفًا على «باب الصَّبر»، أي: وباب قوله: ﴿وَأَسْتَعِينُوا﴾ على حوائجكم ﴿بِالصَّبْرِ﴾ أي: بانتظار النُّجح والفرج توكلًا على الله تعالى، أو بالصَّوم الذي هو صبرٌ عن المفطرات؛ لما فيه من كسر الشَّهوة وتصفية النَّفس ﴿وَالصَّلَاةُ﴾ بالالتجاء إليها، فإنَّها جامعةٌ لأنواع العبادات النَّفسانيَّة والبدنيَّة من الطَّهارة، وستر العورة، وصرف المال فيهما، والتَّوجُّه إلى الكعبة، والعكوف للعبادة، وإظهار الخشوع بالجوارح، وإخلاص النِّيَّة

(١) «أَنَّ»: ليس في (ص) و(م).

(٢) في غير (د) و(س): «على»: وليس بصحيح.

(٣) «المذكورة»: ليس في (د) و(م).

(٤) في (د): «والأول».

(٥) في (د) و(م): «أدقَّها».

(٦) في (ب): «هنا»، وليس بصحيح.

بالقلب، ومجاهدة الشيطان، ومناجاة الحق، وقراءة القرآن، والتكلم بالشهادتين، وكف النفس عن الأطيبين^(١)، حتى تُجابوا إلى تحصيل المآرب^(٢) ﴿وَلِئَلاَّ يَكُونَ﴾ أي: الاستعانة بهما، أو الصلاة، وتخصيصها بردّ الضمير إليها؛ لعظم^(٣) شأنها، واستجماعها ضروراً من الصبر ﴿لَكِبْرَةٍ﴾ (لثقله شاقّة) ﴿إِلَّا عَلَى الْخَشِيعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] المخبتين، والخشوع: الإخبات، وأخرج أبو داود بإسناد حسن عن حذيفة قال: كان رسول الله ﷺ إذا حزبه أمرٌ صلى^(٤)، ومن أسرار الصلاة: أنها تعين على الصبر؛ لما فيها من الذكر والدعاء والخضوع^(٥).

١٣٠٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ، حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ ثَابِتٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الصَّبْرُ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة والشين المعجمة المشددة، قال: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) هو لقب محمد بن جعفر قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ ثَابِتٍ) البُنَانِي (قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسًا) هو ابن مالك (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) يقول^(٦) (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قال: الصبر) الكثير الثواب الصبر (عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى) فَإِنَّ مفاجأة المصيبة بغتة لها روعة تززع القلب، وترعجه بصدمتها، فإن صبر للصدمة الأولى انكسرت حدتها، وضعفت قوتها، فهان/ عليه استدامة الصبر، فأما إذا طالت الأيّام على المصاب وقع السلو وصار الصبر حينئذ طبعاً، فلا يؤجر عليه^(٧) مثل ذلك، والصّابر على الحقيقة^(٨): مَنْ صَبَرَ نفسه، وحبسها عن شهواتها، وقهرها عن الحزن والجزع، والبكاء

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «الأطيبين»: الأكل، والنكاح، والفم، والفرج، والشحم، والشباب. «قاموس».

(٢) في هامش (ص): قوله: لعلها «المآرب».

(٣) في (د): «لعظيم».

(٤) في هامش (ل): حزبه الأمر - بالباء - : نابه واشتدّ عليه، أو ضغطه، فأحزبه؛ بالباء، وفيه - أي: الحديث - : كان إذا حزبه أمرٌ؛ صلى، أي: إذا نزل به مهمٌّ أو أصابه غمٌّ، «نهاية»، فيه: كان إذا حزبه أمرٌ، أي: أوقعه في الحزن، يُقال: حزني الأمر وأحزني، فأنا مخزون، ولا يقال: مُخزُونٌ، وقد تكرر في الحديث، وقد يروى بالباء، وقد تقدّم، «نهاية ابن الأثير».

(٥) في (د): «والخشوع».

(٦) «يقول»: مثبت من (ب) و(س).

(٧) في (ص): «على».

(٨) «على الحقيقة»: ليس في (ب).

الَّذِي فِيهِ رَاحَةُ النَّفْسِ، وإطفاء نار الحزن، فإذا قابل^(١) فيها سَوْرَةَ^(٢) الحزن وهجومه بالصَّبْرِ الجميل، وتحقَّقَ أَنَّهُ لَا خُرُوجَ لَهُ عَنْ قَضَائِهِ تَعَالَى، وَأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَيْهِ، وَعِلْمُ يَقِينًا أَنَّ الْأَجَالَ لَا تَقْدِيمَ فِيهَا وَلَا تَأْخِيرَ، وَأَنَّ الْمَقَادِيرَ بِيَدِهِ تَعَالَى، وَمِنْهُ اسْتَحَقَّ حِينَئِذٍ جَزِيلُ الثَّوَابِ^(٣)، فَضْلًا مِنْهُ تَعَالَى، وَعُدَّةٌ مِنَ الصَّابِرِينَ الَّذِينَ وَعَدَهُمُ اللَّهُ^(٤) بِالرَّحْمَةِ وَالْمَغْفِرَةِ، وَإِذَا جَزَعُ وَلَمْ يَصْبِرْ أَثِمَ وَأَتَعَبَ نَفْسَهُ، وَلَمْ يَرُدَّ مِنْ قَضَاءِ اللَّهِ شَيْئًا، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ مِنْ فَضْلِ الصَّبْرِ لِلْعَبْدِ^(٥) إِلَّا الْفَوْزُ بِدَرَجَةِ الْمَعِيَّةِ وَالْمَحَبَّةِ ﴿إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [البقرة: ١٥٣] ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ﴾^(٦) [آل عمران: ١٤٦] لكفى، فنسأل الله العافية والرِّضَا، واعلم أَنَّ الْمَصِيبَةَ كِيرُ الْعَبْدِ الَّذِي يُسَبِّكُ فِيهَا حَاصِلُهُ^(٧)، فَإِمَّا أَنْ يَخْرُجَ ذَهَبًا أَحْمَرَ، وَإِمَّا أَنْ يَخْرُجَ خَبثًا كُلَّهُ، كَمَا قِيلَ:

سَبَّكَنَاهُ وَنَحْسَبُهُ لُجَيْنًا فَأَبْدَى الْكِيرَ عَنْ خَبْثِ الْحَدِيدِ

فَإِنْ^(٨) لَمْ يَنْفَعِهِ هَذَا الْكِيرُ فِي الدُّنْيَا فَبَيْنَ يَدَيْهِ الْكِيرُ الْأَعْظَمُ، فَإِذَا عَلِمَ الْعَبْدُ أَنَّ إِدْخَالَهِ كِيرَ الدُّنْيَا وَمَسْبِكَهَا خَيْرٌ لَهُ مِنْ ذَلِكَ الْكِيرِ وَالْمَسْبِكِ، وَأَنَّهُ لَا بَدَلَ لَهُ^(٩) مِنْ أَحَدِ الْكِيرَيْنِ؛ فَلْيَعْلَمْ قَدْرَ نِعْمَةِ اللَّهِ عَلَيْهِ فِي الْكِيرِ الْعَاجِلِ، فَالْعَبْدُ إِذَا امْتَحَنَهُ اللَّهُ بِمَصِيبَةٍ^(١٠) فَصَبَرَ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى فَلْيَحْمَدِ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى^(١١) أَنْ أَهْلَهُ لَذَلِكَ وَثَبَّتَهُ عَلَيْهِ، وَقَدْ اخْتُلِفَ: هَلِ الْمَصَائِبُ مَكْفُرَاتٌ أَوْ

(١) فِي هَامِش (د): «قَارَن».

(٢) فِي هَامِش (ج): «السُّورَةُ»: الْحَدَّةُ، وَ«السُّورَةُ» الْبَطْشُ، «مَصْبَاح»، وَفِي هَامِش (ص): قَوْلُهُ: فَإِذَا قَابَلَ سَوْرَةَ: شَرْطٌ، وَقَوْلُهُ: بِالصَّبْرِ الْجَمِيلِ: مُتَعَلِّقٌ بِ«قَابَلَ»، وَأَمَّا قَوْلُهُ: وَهَجُومُهُ؛ فَهُوَ مَعْطُوفٌ عَلَى الْحَزَنِ، وَقَوْلُهُ: وَتَحَقَّقَ.. إِلَى آخِرِهِ؛ عَطْفٌ عَلَى «قَابَلَ»، وَقَوْلُهُ: «وَمِنْهُ» مَعْطُوفٌ عَلَى قَوْلِهِ: بِيَدِهِ تَعَالَى، وَقَوْلُهُ: اسْتَحَقَّ.. إِلَى آخِرِهِ؛ جَوَابُ «إِذَا». انْتَهَى تَقْرِيرُ الشَّيْخِ مُحَمَّدٍ الْخُلُوتِيِّ، نَفَعَنَا اللَّهُ بِهِ.

(٣) فِي (ب) وَ(س) وَنَسَخَةٌ فِي هَامِش (د): «الْأَجْر».

(٤) اسْمُ الْجَلَالَةِ «اللَّهُ» لَيْسَ فِي (س)، وَزَيْدٌ فِي (د): «تَعَالَى».

(٥) «لِلْعَبْدِ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٦) وَقَعَ فِي غَيْرِ (م): «إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الصَّابِرِينَ» وَهُوَ خِلَافُ التَّلَاوَةِ، وَهَذِهِ الْآيَةُ كُلُّهَا لَيْسَتْ فِي (م).

(٧) فِي (ب) وَ(س): «فِيهِ حَالُهُ».

(٨) فِي (د): «فَإِذَا».

(٩) «لَهُ»: لَيْسَ فِي (م) وَ(ب).

(١٠) فِي (د): «بِمَصِيبَتِهِ».

(١١) «عَلَى»: لَيْسَ فِي (ص).

مُثَبَّاتٌ^(١)؟ فَذَهَبَ الشَّيْخُ عَزُّ الدِّينِ^(٢) بَنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي طَائِفَةٍ إِلَى أَنَّهُ: إِنَّمَا يُثَابُ عَلَى الصَّبْرِ عَلَيْهَا؛ لِأَنَّ الثَّوَابَ إِنَّمَا يَكُونُ عَلَى فِعْلِ الْعَبْدِ، وَالْمَصَائِبُ لَا صَنَعَ لَهُ فِيهَا، وَقَدْ يَصِيبُ الْكَافِرُ مِثْلَ مَا يَصِيبُ الْمُسْلِمَ، وَذَهَبَ آخَرُونَ إِلَى أَنَّهُ يُثَابُ عَلَيْهَا؛ لآيَةِ ﴿وَلَا يَنَالُونَ مِنْ عَذَابٍ نِيلًا إِلَّا كُتِبَ لَهُمْ بِهِ عَمَلٌ صَالِحٌ﴾ [التوبة: ١٢٠] وَحَدِيثُ «الصَّحَّاحِينَ»: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ/ مَا عَلَى ٤١٣/٢ الْأَرْضِ مُسْلِمٌ يَصِيبُهُ أَذًى مِنْ مَرَضٍ فَمَا سِوَاهُ إِلَّا حَطَّ اللَّهُ عَنْهُ بِهِ خَطَايَاهُ كَمَا تَحْطُ الشَّجَرَةُ الْيَابِسَةُ وَرَقُهَا» [ح: ٥٦٦٧] وَفِيهِمَا: «مَا مِنْ مُصِيبَةٍ تَصِيبُ الْمُسْلِمَ مِنْ نَصَبٍ وَلَا وَصَبٍ، وَلَا هَمٍّ وَلَا حَزَنٍ، وَلَا أَذًى وَلَا غَمٍّ، حَتَّى الشُّوْكَةُ إِلَّا كَفَّرَ اللَّهُ بِهَا خَطَايَاهُ» [ح: ٥٦٤١] فَالْغَمُّ: عَلَى الْمُسْتَقْبَلِ، وَالْحَزَنُ: عَلَى الْمَاضِي، وَالنَّصَبُ وَالْوَصَبُ: الْمَرَضُ، وَفِيهِ: حَلْفُهُ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ تَقْوِيَةً لِإِيمَانِ الضَّعِيفِ، وَمُسَمًّى «مُسْلِمًا» وَإِنْ قَلَّ وَلَوْ مُذْنَبًا، وَمُسَمًّى «أَذًى» وَإِنْ قَلَّ، وَذَكَرَ «خَطَايَاهُ»، وَلَمْ يَقُلْ: «مِنْهَا»، طَفَحَ^(٣) الْكَرَمُ، حَتَّى غَفَرَ بِمَجَرَّدِ أَلَمٍ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُبْتَلَى فِي الصَّبْرِ قَدَمٌ.

٤٣ - بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّا بِكَ لَمَخْزُونُونَ»

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «تَذْمَعُ الْعَيْنُ، وَيَحْزَنُ الْقَلْبُ»

(بَابُ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ) لِابْنِهِ إِبْرَاهِيمَ: (إِنَّا بِكَ لَمَخْزُونُونَ، وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ) بِضَمِّ الْعَيْنِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: تَذْمَعُ الْعَيْنُ، وَيَحْزَنُ الْقَلْبُ) وَهَذِهِ الْجُمْلَةُ كُلُّهَا مِنْ «بَابٍ» إِلَى آخِرِ قَوْلِهِ: «وَيَحْزَنُ الْقَلْبُ» سَاقِطَةٌ عِنْدَ الْحَمُودِيِّ وَثَابِتَةٌ لغيره.

١٣٠٣ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ، حَدَّثَنَا قُرَيْشٌ - هُوَ ابْنُ حَيَّانَ - عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دَخَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَيِّفٍ الْقَيْنِ - وَكَانَ ظَنَرًا لِإِبْرَاهِيمَ - فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِبْرَاهِيمَ، فَقَبَّلَهُ، وَشَمَّهُ، ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِبْرَاهِيمُ

(١) فِي هَامِشِ (ج): ذَكَرَ ابْنُ حَجَرٍ الْهَيْتَمِيُّ: أَنَّ الْحَاصِلَ أَنَّ مَنْ أَصِيبَ وَصَبِرَ؛ حَصَلَ لَهُ ثَوَابَانِ، غَيْرُ التَّكْفِيرِ لِنَفْسِ الْمَصِيبَةِ وَلِلصَّبْرِ عَلَيْهَا، وَمِنْهُ كِتَابَةٌ مِثْلُ مَا كَانَ يَعْمَلُهُ مِنَ الْخَيْرِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِمَّا بَيَّنَّتْهُ فِي «كِتَابِي» فِي الْعِيَادَةِ، وَأَنَّ مَنْ انْتَفَى صَبْرُهُ، فَإِنْ كَانَ لَعَذْرٍ كَجَنُونٍ؛ فَهُوَ كَذَلِكَ، أَوْ لِنَحْوِ جُزَعٍ؛ لَمْ يَحْصَلْ لَهُ مِنْ ذَلِكَ الثَّوَابَيْنِ شَيْءٌ.

(٢) «بَنٌ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ب) وَ(س).

(٣) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «طَفَحَ الْكَرَمُ» أَي: كَرَمَ الْبَارِي سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى حَتَّى غَفَرَ ذُنُوبَ الْمُسْلِمِ بِمَجَرَّدِ أَلَمٍ يَصِيبُهُ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لَذَلِكَ الْمُبْتَلَى فِي الصَّبْرِ قَدَمٌ رَاسِخٌ؛ فَإِنَّهُ يُثَابُ عَلَى الصَّبْرِ وَإِنْ قَلَّ. وَعِزَاهُ فِي هَامِشِ (ص) لـ «تَقْرِيرِ مُحَمَّدٍ خَلُوتِي»، نَفَعْنَا اللَّهَ بِهِ.

يَجُودُ بِنَفْسِهِ، فَجَعَلْتُ عَيْنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَذَرِفَانِ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَأَنْتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ فَقَالَ: «يَا ابْنَ عَوْفٍ، إِنَّهَا رَحْمَةٌ»، ثُمَّ أَتْبَعَهَا بِأُخْرَى، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ الْعَيْنَ تَذْمَعُ، وَالْقَلْبُ يَحْزَنُ، وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يَرْضَى رَبُّنَا، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ - يَا إِبْرَاهِيمَ - لَمَحْزُونُونَ»، رَوَاهُ مُوسَى، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذرٍّ: «حَدَّثَنِي» (الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ) الجَرَوِيُّ، بفتح الجيم/ والراء نسبةً إلى جزوة؛ بفتح الجيم وسكون الراء: قريةٌ من قرى تَنِيْسٍ^(١)، قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَسَّانَ) التَّنِيسِيُّ قال: (حَدَّثَنَا قُرَيْشٌ) بضم القاف وبالشين المعجمة (هُوَ ابْنُ حَيَّانَ) بفتح الحاء المهملة والمثناة التحتية، العَجَلِيُّ - بكسر العين - البصريُّ (عَنْ ثَابِتٍ) البنانِيَّ (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: دَخَلْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى أَبِي سَيْفٍ الْقَيْنِ (بفتح السين، و«القَيْن» بالقاف وسكون التَّحِيَّةِ وآخره نونٌ، صفةٌ له، أي: الحدَّاد، واسمه: البراء بن أوسٍ الأنصاريُّ) (وَكَانَ ظُهُراً) بكسر الظاء المعجمة وسكون الهمزة، أي: زوج المرضعة (لِإِبْرَاهِيمَ) ابن النبي ﷺ بلبنه^(٢)، والمرضعة: زوجته أمٌ سيف هي أمٌ بردة، واسمها: خولة بنت المنذر الأنصاريَّة النَّجَارِيَّة (فَأَخَذَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِبْرَاهِيمَ، فَقَبَّلَهُ، وَشَمَّهُ) فيه مشروعية تقبيل الولد وشمُّه^(٣)، وليس فيه دليلٌ على فعل ذلك بالميت؛ لأنَّ هذه إنما وقعت قبل موت إبراهيم عَلَيْهِ السَّلَام، نعم؛ روى أبو داود وغيره: أَنَّهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَبَّلَ عَثْمَانَ بْنَ مَظْعُونٍ بَعْدَ مَوْتِهِ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ، وَرَوَى الْبُخَارِيُّ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَبَّلَ النَّبِيَّ ﷺ بَعْدَ مَوْتِهِ [ح: ٣٦٦٧] فَلَأْصَدَقَائِهِ وَأَقَارِبَهُ تَقْبِيلَهُ (ثُمَّ دَخَلْنَا عَلَيْهِ) أي: على أبي سيفٍ (بَعْدَ ذَلِكَ، وَإِبْرَاهِيمُ يَجُودُ بِنَفْسِهِ) يخرجها ويدفعها؛ كما يدفع الإنسان ماله وجود به (فَجَعَلْتُ عَيْنَا رَسُولِ اللَّهِ ﷺ تَذَرِفَانِ) بالذال المعجمة وكسر الراء وبالفاء، أي: يجري دمعهما^(٤) (فَقَالَ لَهُ) أي: للنبي ﷺ (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَأَنْتَ^(٥)) بواو العطف

(١) في هامش (ج): كذا في «الفتح»، والذي في «اللباب» أَنَّهُ منسوب إلى جُرَيْبِ بْنِ عَوْفٍ، بطن من جذام.

(٢) في (د): «بتربيته»، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٣) قوله: «فيه مشروعية تقبيل الولد وشمُّه»، جاء لاحقاً في (م) بعد قوله: «فلأصدقائه وأقاربه تقبيله».

(٤) في هامش (ج): فائدة: قال الواقدي: كان موت السيِّد إبراهيم يوم الثلاثاء، لعشرٍ خلون من ربيع الأول، سنة

عشر، وقال ابن حزم: قبل النبي ﷺ بثلاثة أشهر، واتفقوا على أَنَّهُ وُلِدَ فِي ذِي الْحِجَّةِ سنة ثمان «توشيح».

(٥) زيد في (د): «يا رسول الله».

على محذوف، تقديره^(١): الناس لا يصبرون عند المصائب ويتفجعون، وأنت (يا رسول الله) تفعل كفعلمهم مع حثك على الصبر، ونهيك عن الجزع؟! فأجابه عليه السلام (فَقَالَ: يَا ابْنَ عَوْفٍ، إِنَّهَا) أي: الحالة التي شاهدها مني (رَحْمَةً) ورقةً وشفقةً على الولد، تنبعث عن التأمل فيما هو عليه، وليست بجزع وقلة صبر كما توهمت (ثُمَّ أَتْبَعَهَا) عليه السلام (بِأُخْرَى) أي: أتبع الدمعة الأولى بدمعة أخرى، أو أتبع الكلمة الأولى المجملة، وهي^(٢) قوله: «إِنَّهَا رَحْمَةٌ» بكلمة أخرى مفصلة (فَقَالَ) النبي^(٣) (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ الْعَيْنَ تَذْمَعُ، وَالْقَلْبُ) بالنصب والرفع (يَحْزَنُ) لرقته من غير سخطٍ لقضاء الله، وفيه جواز الإخبار عن الحزن وإن كان كتبه أولى، وجواز البكاء على الميت قبل موته، نعم يجوز بعده؛ لأنه صلى الله عليه وسلم بكى على قبر بنت له، رواه البخاري [ج: ١٢٨٥] وزار قبر أمه فبكى، وأبكى من حوله، رواه مسلم، ولكنه قبل الموت أولى بالجواز؛ لأنه بعد الموت يكون أسفاً على ما فات، وبعد الموت خلاف الأولى، كذا نقله^(٤) في «المجموع» عن الجمهور، لكنه^(٥) نقل في «الأذكار» عن الشافعي والأصحاب: أنه مكروه؛ لحديث: «فإذا وجبت فلا تبكين باكية» قالوا: وما الوجوب يا رسول الله؟ قال: الموت، رواه الشافعي وغيره بأسانيد صحيحة، قال السبكي: وينبغي أن يقال: إن كان البكاء لرقّة على الميت وما يخشى عليه من عذاب الله وأهوال يوم القيامة/ فلا يُكره، ولا يكون خلاف الأولى، ٤١٤/٢ وإن كان للجزع وعدم التسليم للقضاء فيكره، أو يحرم، وهذا كله في البكاء بصوت، أما مجرد دمع العين العاري عن القول والفعل الممنوعين فلا منع منه، كما قال عليه السلام: (وَلَا نَقُولُ إِلَّا مَا يَرْضَى رَبُّنَا)^(٦)، وَإِنَّا بِفِرَاقِكَ - يَا إِبْرَاهِيمَ - لَمَحْزُونُونَ/ أضاف الفعل إلى الجارحة تنبيهاً ١٣٦/٢ب على أن مثل هذا لا يدخل تحت قدرة العبد، ولا يُكَلِّف الانكفاف عنه، وكأن الجارحة^(٧)

(١) في (د): «بتقدير».

(٢) في (ب) و(س): «هو».

(٣) «النبي»: مثبت من (ص).

(٤) في (ب): «نقل».

(٥) في (د): «لكن».

(٦) في هامش (ج) و(ص): قوله: «ولا نقول إلا ما يرضى ربنا»: الذي في «الفرع»: «يرضى» بفتح الياء والضاد؛ من

«يرضى»، و«ربنا»: بالرفع. انتهى من «الفرع».

(٧) في هامش (ج): يعني في قوله: «إن العين لتدمع»... إلى آخره.

امتنت، فصارت هي الفاعلة لا هو، ولهذا قال: «وإنّا بفراقك لمحزونون»، فعبر بصيغة المفعول لا بصيغة الفاعل، أي: ليس الحزن من فعلنا، ولكنه واقع بنا من غيرنا، ولا يكلف الإنسان بفعل غيره، والفرق بين دمع العين ونطق اللسان: أنّ النطق يُملَك بخلاف الدمع، فهو للعين كالنظر، ألا ترى أنّ العين إذا كانت مفتوحة نظرت^(١) شاء صاحبها أو أبى، فالفعل لها، ولا كذلك نطق اللسان، فإنّه لصاحب اللسان، قاله ابن المنير.

(رَوَاهُ) أي: أصل الحديث (مُوسَى) بن إسماعيل التَّبُودَكِيُّ (عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ الْمُغِيرَةِ) بضم الميم وكسر الغين المعجمة (عَنْ ثَابِتٍ) البنانِيّ (عَنْ أَنَسٍ) هو ابن مالك (رَوَاهُ) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَرْثَدٍ) فيما وصله البيهقي في «الدلائل»، وفي حديث الباب^(٢) التَّحْدِيثُ، والعننة، والقول.

٤٤ - باب الْبُكَاءِ عِنْدَ الْمَرِيضِ

(باب الْبُكَاءِ عِنْدَ الْمَرِيضِ) إذا ظهرت عليه علامة مخوفة، وسقط لفظ «باب» عند أبي ذر.

١٣٠٤ - حَدَّثَنَا أَصْبَغُ، عَنِ ابْنِ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: اشْتَكَى سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ شَكْوَى لَهُ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ فَوَجَدَهُ فِي غَاشِيَةِ أَهْلِهِ، فَقَالَ: «قَدْ قَضَى؟» قَالُوا: لَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَبَكَى النَّبِيُّ ﷺ فَلَمَّا رَأَى الْقَوْمَ بُكَاءَ النَّبِيِّ ﷺ بَكَوْا، فَقَالَ: «أَلَا تَسْمَعُونَ إِنَّ اللَّهَ لَا يُعَذِّبُ بِدَمْعِ الْعَيْنِ، وَلَا بِحُزْنِ الْقَلْبِ، وَلَكِنْ يُعَذِّبُ بِهَذَا - وَأَشَارَ إِلَى لِسَانِهِ - أَوْ يَرْحَمُ، وَإِنَّ الْمَيِّتَ يُعَذِّبُ بِبُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ»، وَكَانَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَضْرِبُ فِيهِ بِالْعَصَا، وَيَزِمِي بِالْحِجَارَةِ وَيَخْثِي بِالشَّرَابِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَصْبَغُ) بن الفرج^(٣) (عَنِ ابْنِ وَهْبٍ) عبد الله (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عَمْرُو) هو ابن الحارث المصري (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْحَارِثِ الْأَنْصَارِيِّ) قاضي المدينة (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: اشْتَكَى) أي: مرض (سَعْدُ بْنُ عُبَادَةَ) بسكون العين في الأول، وضمّها في الثاني مع تخفيف الموحدة (شَكْوَى لَهُ) بغير تنوين (فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ) حال كونه

(١) زيد في (د): «ما».

(٢) في (ب) و(د) و(س): «وفيه التَّحْدِيثُ».

(٣) في هامش (ج): بفتح الهمزة وسكون الصاد المهملة وفتح الموحدة وبالغين المعجمة، و«الفرج» بالجمع.

(يَعُودُهُ مَعَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، وَسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ^(١)، فَلَمَّا دَخَلَ عَلَيْهِ) النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَمِنْ مَعَهُ (فَوَجَدَهُ فِي غَاشِيَةِ أَهْلِهِ) بَغِيْنٍ وَشَيْنٍ مَعْجَمَتَيْنِ، بَيْنَهُمَا أَلْفٌ: الَّذِينَ يَغْشَوْنَهُ لِلخِدْمَةِ وَالزِّيَارَةِ، لَكِنْ ^(٢) قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَسَقَطَ لَفْظُ «أَهْلِهِ» مِنْ أَكْثَرِ الرُّوَايَاتِ - وَالَّذِي فِي «الْيُونَنِیَّةِ» سَقُوطُهَا لِابْنِ عَسَاكِرَ فَقَطْ - فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِ«الْغَاشِيَةِ»: الْغَشِيَّةُ مِنَ الْكَرْبِ، وَيَقْوِيهِ رَوَايَةُ مُسْلِمٍ بِلَفْظٍ: فِي غَشِيَّتِهِ ^(٣)، وَقَالَ التَّوْرِبَشْتِيُّ فِي «شَرْحِ الْمَصَابِيحِ»: الْمُرَادُ: مَا يَتَغَشَّاهُ مِنْ كَرْبٍ الْوَجَعُ الَّذِي فِيهِ، لَا الْمَوْتُ؛ لِأَنَّهُ بَرِيءٌ مِنْ هَذَا الْمَرَضِ، وَعَاشَ بَعْدَهُ زَمَانًا (فَقَالَ) ^(٤) ^(٥) ^(٦) ^(٧) ^(٨) ^(٩) ^(١٠) ^(١١) ^(١٢) ^(١٣) ^(١٤) ^(١٥) ^(١٦) ^(١٧) ^(١٨) ^(١٩) ^(٢٠) ^(٢١) ^(٢٢) ^(٢٣) ^(٢٤) ^(٢٥) ^(٢٦) ^(٢٧) ^(٢٨) ^(٢٩) ^(٣٠) ^(٣١) ^(٣٢) ^(٣٣) ^(٣٤) ^(٣٥) ^(٣٦) ^(٣٧) ^(٣٨) ^(٣٩) ^(٤٠) ^(٤١) ^(٤٢) ^(٤٣) ^(٤٤) ^(٤٥) ^(٤٦) ^(٤٧) ^(٤٨) ^(٤٩) ^(٥٠) ^(٥١) ^(٥٢) ^(٥٣) ^(٥٤) ^(٥٥) ^(٥٦) ^(٥٧) ^(٥٨) ^(٥٩) ^(٦٠) ^(٦١) ^(٦٢) ^(٦٣) ^(٦٤) ^(٦٥) ^(٦٦) ^(٦٧) ^(٦٨) ^(٦٩) ^(٧٠) ^(٧١) ^(٧٢) ^(٧٣) ^(٧٤) ^(٧٥) ^(٧٦) ^(٧٧) ^(٧٨) ^(٧٩) ^(٨٠) ^(٨١) ^(٨٢) ^(٨٣) ^(٨٤) ^(٨٥) ^(٨٦) ^(٨٧) ^(٨٨) ^(٨٩) ^(٩٠) ^(٩١) ^(٩٢) ^(٩٣) ^(٩٤) ^(٩٥) ^(٩٦) ^(٩٧) ^(٩٨) ^(٩٩) ^(١٠٠) ^(١٠١) ^(١٠٢) ^(١٠٣) ^(١٠٤) ^(١٠٥) ^(١٠٦) ^(١٠٧) ^(١٠٨) ^(١٠٩) ^(١١٠) ^(١١١) ^(١١٢) ^(١١٣) ^(١١٤) ^(١١٥) ^(١١٦) ^(١١٧) ^(١١٨) ^(١١٩) ^(١٢٠) ^(١٢١) ^(١٢٢) ^(١٢٣) ^(١٢٤) ^(١٢٥) ^(١٢٦) ^(١٢٧) ^(١٢٨) ^(١٢٩) ^(١٣٠) ^(١٣١) ^(١٣٢) ^(١٣٣) ^(١٣٤) ^(١٣٥) ^(١٣٦) ^(١٣٧) ^(١٣٨) ^(١٣٩) ^(١٤٠) ^(١٤١) ^(١٤٢) ^(١٤٣) ^(١٤٤) ^(١٤٥) ^(١٤٦) ^(١٤٧) ^(١٤٨) ^(١٤٩) ^(١٥٠) ^(١٥١) ^(١٥٢) ^(١٥٣) ^(١٥٤) ^(١٥٥) ^(١٥٦) ^(١٥٧) ^(١٥٨) ^(١٥٩) ^(١٦٠) ^(١٦١) ^(١٦٢) ^(١٦٣) ^(١٦٤) ^(١٦٥) ^(١٦٦) ^(١٦٧) ^(١٦٨) ^(١٦٩) ^(١٧٠) ^(١٧١) ^(١٧٢) ^(١٧٣) ^(١٧٤) ^(١٧٥) ^(١٧٦) ^(١٧٧) ^(١٧٨) ^(١٧٩) ^(١٨٠) ^(١٨١) ^(١٨٢) ^(١٨٣) ^(١٨٤) ^(١٨٥) ^(١٨٦) ^(١٨٧) ^(١٨٨) ^(١٨٩) ^(١٩٠) ^(١٩١) ^(١٩٢) ^(١٩٣) ^(١٩٤) ^(١٩٥) ^(١٩٦) ^(١٩٧) ^(١٩٨) ^(١٩٩) ^(٢٠٠) ^(٢٠١) ^(٢٠٢) ^(٢٠٣) ^(٢٠٤) ^(٢٠٥) ^(٢٠٦) ^(٢٠٧) ^(٢٠٨) ^(٢٠٩) ^(٢١٠) ^(٢١١) ^(٢١٢) ^(٢١٣) ^(٢١٤) ^(٢١٥) ^(٢١٦) ^(٢١٧) ^(٢١٨) ^(٢١٩) ^(٢٢٠) ^(٢٢١) ^(٢٢٢) ^(٢٢٣) ^(٢٢٤) ^(٢٢٥) ^(٢٢٦) ^(٢٢٧) ^(٢٢٨) ^(٢٢٩) ^(٢٣٠) ^(٢٣١) ^(٢٣٢) ^(٢٣٣) ^(٢٣٤) ^(٢٣٥) ^(٢٣٦) ^(٢٣٧) ^(٢٣٨) ^(٢٣٩) ^(٢٤٠) ^(٢٤١) ^(٢٤٢) ^(٢٤٣) ^(٢٤٤) ^(٢٤٥) ^(٢٤٦) ^(٢٤٧) ^(٢٤٨) ^(٢٤٩) ^(٢٥٠) ^(٢٥١) ^(٢٥٢) ^(٢٥٣) ^(٢٥٤) ^(٢٥٥) ^(٢٥٦) ^(٢٥٧) ^(٢٥٨) ^(٢٥٩) ^(٢٦٠) ^(٢٦١) ^(٢٦٢) ^(٢٦٣) ^(٢٦٤) ^(٢٦٥) ^(٢٦٦) ^(٢٦٧) ^(٢٦٨) ^(٢٦٩) ^(٢٧٠) ^(٢٧١) ^(٢٧٢) ^(٢٧٣) ^(٢٧٤) ^(٢٧٥) ^(٢٧٦) ^(٢٧٧) ^(٢٧٨) ^(٢٧٩) ^(٢٨٠) ^(٢٨١) ^(٢٨٢) ^(٢٨٣) ^(٢٨٤) ^(٢٨٥) ^(٢٨٦) ^(٢٨٧) ^(٢٨٨) ^(٢٨٩) ^(٢٩٠) ^(٢٩١) ^(٢٩٢) ^(٢٩٣) ^(٢٩٤) ^(٢٩٥) ^(٢٩٦) ^(٢٩٧) ^(٢٩٨) ^(٢٩٩) ^(٣٠٠) ^(٣٠١) ^(٣٠٢) ^(٣٠٣) ^(٣٠٤) ^(٣٠٥) ^(٣٠٦) ^(٣٠٧) ^(٣٠٨) ^(٣٠٩) ^(٣١٠) ^(٣١١) ^(٣١٢) ^(٣١٣) ^(٣١٤) ^(٣١٥) ^(٣١٦) ^(٣١٧) ^(٣١٨) ^(٣١٩) ^(٣٢٠) ^(٣٢١) ^(٣٢٢) ^(٣٢٣) ^(٣٢٤) ^(٣٢٥) ^(٣٢٦) ^(٣٢٧) ^(٣٢٨) ^(٣٢٩) ^(٣٣٠) ^(٣٣١) ^(٣٣٢) ^(٣٣٣) ^(٣٣٤) ^(٣٣٥) ^(٣٣٦) ^(٣٣٧) ^(٣٣٨) ^(٣٣٩) ^(٣٤٠) ^(٣٤١) ^(٣٤٢) ^(٣٤٣) ^(٣٤٤) ^(٣٤٥) ^(٣٤٦) ^(٣٤٧) ^(٣٤٨) ^(٣٤٩) ^(٣٥٠) ^(٣٥١) ^(٣٥٢) ^(٣٥٣) ^(٣٥٤) ^(٣٥٥) ^(٣٥٦) ^(٣٥٧) ^(٣٥٨) ^(٣٥٩) ^(٣٦٠) ^(٣٦١) ^(٣٦٢) ^(٣٦٣) ^(٣٦٤) ^(٣٦٥) ^(٣٦٦) ^(٣٦٧) ^(٣٦٨) ^(٣٦٩) ^(٣٧٠) ^(٣٧١) ^(٣٧٢) ^(٣٧٣) ^(٣٧٤) ^(٣٧٥) ^(٣٧٦) ^(٣٧٧) ^(٣٧٨) ^(٣٧٩) ^(٣٨٠) ^(٣٨١) ^(٣٨٢) ^(٣٨٣) ^(٣٨٤) ^(٣٨٥) ^(٣٨٦) ^(٣٨٧) ^(٣٨٨) ^(٣٨٩) ^(٣٩٠) ^(٣٩١) ^(٣٩٢) ^(٣٩٣) ^(٣٩٤) ^(٣٩٥) ^(٣٩٦) ^(٣٩٧) ^(٣٩٨) ^(٣٩٩) ^(٤٠٠) ^(٤٠١) ^(٤٠٢) ^(٤٠٣) ^(٤٠٤) ^(٤٠٥) ^(٤٠٦) ^(٤٠٧) ^(٤٠٨) ^(٤٠٩) ^(٤١٠) ^(٤١١) ^(٤١٢) ^(٤١٣) ^(٤١٤) ^(٤١٥) ^(٤١٦) ^(٤١٧) ^(٤١٨) ^(٤١٩) ^(٤٢٠) ^(٤٢١) ^(٤٢٢) ^(٤٢٣) ^(٤٢٤) ^(٤٢٥) ^(٤٢٦) ^(٤٢٧) ^(٤٢٨) ^(٤٢٩) ^(٤٣٠) ^(٤٣١) ^(٤٣٢) ^(٤٣٣) ^(٤٣٤) ^(٤٣٥) ^(٤٣٦) ^(٤٣٧) ^(٤٣٨) ^(٤٣٩) ^(٤٤٠) ^(٤٤١) ^(٤٤٢) ^(٤٤٣) ^(٤٤٤) ^(٤٤٥) ^(٤٤٦) ^(٤٤٧) ^(٤٤٨) ^(٤٤٩) ^(٤٥٠) ^(٤٥١) ^(٤٥٢) ^(٤٥٣) ^(٤٥٤) ^(٤٥٥) ^(٤٥٦) ^(٤٥٧) ^(٤٥٨) ^(٤٥٩) ^(٤٦٠) ^(٤٦١) ^(٤٦٢) ^(٤٦٣) ^(٤٦٤) ^(٤٦٥) ^(٤٦٦) ^(٤٦٧) ^(٤٦٨) ^(٤٦٩) ^(٤٧٠) ^(٤٧١) ^(٤٧٢) ^(٤٧٣) ^(٤٧٤) ^(٤٧٥) ^(٤٧٦) ^(٤٧٧) ^(٤٧٨) ^(٤٧٩) ^(٤٨٠) ^(٤٨١) ^(٤٨٢) ^(٤٨٣) ^(٤٨٤) ^(٤٨٥) ^(٤٨٦) ^(٤٨٧) ^(٤٨٨) ^(٤٨٩) ^(٤٩٠) ^(٤٩١) ^(٤٩٢) ^(٤٩٣) ^(٤٩٤) ^(٤٩٥) ^(٤٩٦) ^(٤٩٧) ^(٤٩٨) ^(٤٩٩) ^(٥٠٠) ^(٥٠١) ^(٥٠٢) ^(٥٠٣) ^(٥٠٤) ^(٥٠٥) ^(٥٠٦) ^(٥٠٧) ^(٥٠٨) ^(٥٠٩) ^(٥١٠) ^(٥١١) ^(٥١٢) ^(٥١٣) ^(٥١٤) ^(٥١٥) ^(٥١٦) ^(٥١٧) ^(٥١٨) ^(٥١٩) ^(٥٢٠) ^(٥٢١) ^(٥٢٢) ^(٥٢٣) ^(٥٢٤) ^(٥٢٥) ^(٥٢٦) ^(٥٢٧) ^(٥٢٨) ^(٥٢٩) ^(٥٣٠) ^(٥٣١) ^(٥٣٢) ^(٥٣٣) ^(٥٣٤) ^(٥٣٥) ^(٥٣٦) ^(٥٣٧) ^(٥٣٨) ^(٥٣٩) ^(٥٤٠) ^(٥٤١) ^(٥٤٢) ^(٥٤٣) ^(٥٤٤) ^(٥٤٥) ^(٥٤٦) ^(٥٤٧) ^(٥٤٨) ^(٥٤٩) ^(٥٥٠) ^(٥٥١) ^(٥٥٢) ^(٥٥٣) ^(٥٥٤) ^(٥٥٥) ^(٥٥٦) ^(٥٥٧) ^(٥٥٨) ^(٥٥٩) ^(٥٦٠) ^(٥٦١) ^(٥٦٢) ^(٥٦٣) ^(٥٦٤) ^(٥٦٥) ^(٥٦٦) ^(٥٦٧) ^(٥٦٨) ^(٥٦٩) ^(٥٧٠) ^(٥٧١) ^(٥٧٢) ^(٥٧٣) ^(٥٧٤) ^(٥٧٥) ^(٥٧٦) ^(٥٧٧) ^(٥٧٨) ^(٥٧٩) ^(٥٨٠) ^(٥٨١) ^(٥٨٢) ^(٥٨٣) ^(٥٨٤) ^(٥٨٥) ^(٥٨٦) ^(٥٨٧) ^(٥٨٨) ^(٥٨٩) ^(٥٩٠) ^(٥٩١) ^(٥٩٢) ^(٥٩٣) ^(٥٩٤) ^(٥٩٥) ^(٥٩٦) ^(٥٩٧) ^(٥٩٨) ^(٥٩٩) ^(٦٠٠) ^(٦٠١) ^(٦٠٢) ^(٦٠٣) ^(٦٠٤) ^(٦٠٥) ^(٦٠٦) ^(٦٠٧) ^(٦٠٨) ^(٦٠٩) ^(٦١٠) ^(٦١١) ^(٦١٢) ^(٦١٣) ^(٦١٤) ^(٦١٥) ^(٦١٦) ^(٦١٧) ^(٦١٨) ^(٦١٩) ^(٦٢٠) ^(٦٢١) ^(٦٢٢) ^(٦٢٣) ^(٦٢٤) ^(٦٢٥) ^(٦٢٦) ^(٦٢٧) ^(٦٢٨) ^(٦٢٩) ^(٦٣٠) ^(٦٣١) ^(٦٣٢) ^(٦٣٣) ^(٦٣٤) ^(٦٣٥) ^(٦٣٦) ^(٦٣٧) ^(٦٣٨) ^(٦٣٩) ^(٦٤٠) ^(٦٤١) ^(٦٤٢) ^(٦٤٣) ^(٦٤٤) ^(٦٤٥) ^(٦٤٦) ^(٦٤٧) ^(٦٤٨) ^(٦٤٩) ^(٦٥٠) ^(٦٥١) ^(٦٥٢) ^(٦٥٣) ^(٦٥٤) ^(٦٥٥) ^(٦٥٦) ^(٦٥٧) ^(٦٥٨) ^(٦٥٩) ^(٦٦٠) ^(٦٦١) ^(٦٦٢) ^(٦٦٣) ^(٦٦٤) ^(٦٦٥) ^(٦٦٦) ^(٦٦٧) ^(٦٦٨) ^(٦٦٩) ^(٦٧٠) ^(٦٧١) ^(٦٧٢) ^(٦٧٣) ^(٦٧٤) ^(٦٧٥) ^(٦٧٦) ^(٦٧٧) ^(٦٧٨) ^(٦٧٩) ^(٦٨٠) ^(٦٨١) ^(٦٨٢) ^(٦٨٣) ^(٦٨٤) ^(٦٨٥) ^(٦٨٦) ^(٦٨٧) ^(٦٨٨) ^(٦٨٩) ^(٦٩٠) ^(٦٩١) ^(٦٩٢) ^(٦٩٣) ^(٦٩٤) ^(٦٩٥) ^(٦٩٦) ^(٦٩٧) ^(٦٩٨) ^(٦٩٩) ^(٧٠٠) ^(٧٠١) ^(٧٠٢) ^(٧٠٣) ^(٧٠٤) ^(٧٠٥) ^(٧٠٦) ^(٧٠٧) ^(٧٠٨) ^(٧٠٩) ^(٧١٠) ^(٧١١) ^(٧١٢) ^(٧١٣) ^(٧١٤) ^(٧١٥) ^(٧١٦) ^(٧١٧) ^(٧١٨) ^(٧١٩) ^(٧٢٠) ^(٧٢١) ^(٧٢٢) ^(٧٢٣) ^(٧٢٤) ^(٧٢٥) ^(٧٢٦) ^(٧٢٧) ^(٧٢٨) ^(٧٢٩) ^(٧٣٠) ^(٧٣١) ^(٧٣٢) ^(٧٣٣) ^(٧٣٤) ^(٧٣٥) ^(٧٣٦) ^(٧٣٧) ^(٧٣٨) ^(٧٣٩) ^(٧٤٠) ^(٧٤١) ^(٧٤٢) ^(٧٤٣) ^(٧٤٤) ^(٧٤٥) ^(٧٤٦) ^(٧٤٧) ^(٧٤٨) ^(٧٤٩) ^(٧٥٠) ^(٧٥١) ^(٧٥٢) ^(٧٥٣) ^(٧٥٤) ^(٧٥٥) ^(٧٥٦) ^(٧٥٧) ^(٧٥٨) ^(٧٥٩) ^(٧٦٠) ^(٧٦١) ^(٧٦٢) ^(٧٦٣) ^(٧٦٤) ^(٧٦٥) ^(٧٦٦) ^(٧٦٧) ^(٧٦٨) ^(٧٦٩) ^(٧٧٠) ^(٧٧١) ^(٧٧٢) ^(٧٧٣) ^(٧٧٤) ^(٧٧٥) ^(٧٧٦) ^(٧٧٧) ^(٧٧٨) ^(٧٧٩) ^(٧٨٠) ^(٧٨١) ^(٧٨٢) ^(٧٨٣) ^(٧٨٤) ^(٧٨٥) ^(٧٨٦) ^(٧٨٧) ^(٧٨٨) ^(٧٨٩) ^(٧٩٠) ^(٧٩١) ^(٧٩٢) ^(٧٩٣) ^(٧٩٤) ^(٧٩٥) ^(٧٩٦) ^(٧٩٧) ^(٧٩٨) ^(٧٩٩) ^(٨٠٠) ^(٨٠١) ^(٨٠٢) ^(٨٠٣) ^(٨٠٤) ^(٨٠٥) ^(٨٠٦) ^(٨٠٧) ^(٨٠٨) ^(٨٠٩) ^(٨١٠) ^(٨١١) ^(٨١٢) ^(٨١٣) ^(٨١٤) ^(٨١٥) ^(٨١٦) ^(٨١٧) ^(٨١٨) ^(٨١٩) ^(٨٢٠) ^(٨٢١) ^(٨٢٢) ^(٨٢٣) ^(٨٢٤) ^(٨٢٥) ^(٨٢٦) ^(٨٢٧) ^(٨٢٨) ^(٨٢٩) ^(٨٣٠) ^(٨٣١) ^(٨٣٢) ^(٨٣٣) ^(٨٣٤) ^(٨٣٥) ^(٨٣٦) ^(٨٣٧) ^(٨٣٨) ^(٨٣٩) ^(٨٤٠) ^(٨٤١) ^(٨٤٢) ^(٨٤٣) ^(٨٤٤) ^(٨٤٥) ^(٨٤٦) ^(٨٤٧) ^(٨٤٨) ^(٨٤٩) ^(٨٥٠) ^(٨٥١) ^(٨٥٢) ^(٨٥٣) ^(٨٥٤) ^(٨٥٥) ^(٨٥٦) ^(٨٥٧) ^(٨٥٨) ^(٨٥٩) ^(٨٦٠) ^(٨٦١) ^(٨٦٢) ^(٨٦٣) ^(٨٦٤) ^(٨٦٥) ^(٨٦٦) ^(٨٦٧) ^(٨٦٨) ^(٨٦٩) ^(٨٧٠) ^(٨٧١) ^(٨٧٢) ^(٨٧٣) ^(٨٧٤) ^(٨٧٥) ^(٨٧٦) ^(٨٧٧) ^(٨٧٨) ^(٨٧٩) ^(٨٨٠) ^(٨٨١) ^(٨٨٢) ^(٨٨٣) ^(٨٨٤) ^(٨٨٥) ^(٨٨٦) ^(٨٨٧) ^(٨٨٨) ^(٨٨٩) ^(٨٩٠) ^(٨٩١) ^(٨٩٢) ^(٨٩٣) ^(٨٩٤) ^(٨٩٥) ^(٨٩٦) ^(٨٩٧) ^(٨٩٨) ^(٨٩٩) ^(٩٠٠) ^(٩٠١) ^(٩٠٢) ^(٩٠٣) ^(٩٠٤) ^(٩٠٥) ^(٩٠٦) ^(٩٠٧) ^(٩٠٨) ^(٩٠٩) ^(٩١٠) ^(٩١١) ^(٩١٢) ^(٩١٣) ^(٩١٤) ^(٩١٥) ^(٩١٦) ^(٩١٧) ^(٩١٨) ^(٩١٩) ^(٩٢٠) ^(٩٢١) ^(٩٢٢) ^(٩٢٣) ^(٩٢٤) ^(٩٢٥) ^(٩٢٦) ^(٩٢٧) ^(٩٢٨) ^(٩٢٩) ^(٩٣٠) ^(٩٣١) ^(٩٣٢) ^(٩٣٣) ^(٩٣٤) ^(٩٣٥) ^(٩٣٦) ^(٩٣٧) ^(٩٣٨) ^(٩٣٩) ^(٩٤٠) ^(٩٤١) ^(٩٤٢) ^(٩٤٣) ^(٩٤٤) ^(٩٤٥) ^(٩٤٦) ^(٩٤٧) ^(٩٤٨) ^(٩٤٩) ^(٩٥٠) ^(٩٥١) ^(٩٥٢) ^(٩٥٣) ^(٩٥٤) ^(٩٥٥) ^(٩٥٦) ^(٩٥٧) ^(٩٥٨) ^(٩٥٩) ^(٩٦٠) ^(٩٦١) ^(٩٦٢) ^(٩٦٣) ^(٩٦٤) ^(٩٦٥) ^(٩٦٦) ^(٩٦٧) ^(٩٦٨) ^(٩٦٩) ^(٩٧٠) ^(٩٧١) ^(٩٧٢) ^(٩٧٣) ^(٩٧٤) ^(٩٧٥) ^(٩٧٦) ^(٩٧٧) ^(٩٧٨) ^(٩٧٩) ^(٩٨٠) ^(٩٨١) ^(٩٨٢) ^(٩٨٣) ^(٩٨٤) ^(٩٨٥) ^(٩٨٦) ^(٩٨٧) ^(٩٨٨) ^(٩٨٩) ^(٩٩٠) ^(٩٩١) ^(٩٩٢) ^(٩٩٣) ^(٩٩٤) ^(٩٩٥) ^(٩٩٦) ^(٩٩٧) ^(٩٩٨) ^(٩٩٩) ^(١٠٠٠) ^(١٠٠١) ^(١٠٠٢) ^(١٠٠٣) ^(١٠٠٤) ^(١٠٠٥) <

الحيّ فلا يُعَذَّبُ ببكاء الحيّ عليه، وإنّما يُعَذَّبُ الميت ببكاء الحيّ إذا تضمّن ما لا يجوز، وكان الميت سبباً^(١) فيه كما مرّ (وَكَانَ عُمَرُ) بن الخطّاب (رضي الله عنه) فيما هو موصول بالسند السابق إلى ابن عمر (يَضْرِبُ فِيهِ) في البكاء^(٢) بالصفة المنهي عنها بعد الموت (بِالْعَصَا، وَيَزِمِي بِالْحِجَارَةِ، وَيَخْتِي بِالتُّرَابِ) تأسيساً بأمره عليه الصلاة والسلام بذلك في نساء جعفر، كما مرّ [ح: ١٢٩٩].

وفي الحديث التّحديث والإخبار، والعنونة، والقول، وأخرجه مسلم.

٤٥ - باب مَا يُنْهَى عَنِ النَّوْحِ، وَالْبُكَاءِ، وَالزَّجْرِ عَنْ ذَلِكَ

(باب مَا يُنْهَى عَنِ النَّوْحِ) أي: باب في^(٣) النّهي عنه، ف«ما» مصدرية، ولأبي ذرّ وابن عساكر/ «(من النّوح) بـ «من» البيانية بدل «عن» (وَالْبُكَاءِ، وَالزَّجْرِ عَنْ ذَلِكَ) أي: الرّدع عنه.

١٣٠٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ قَالَ: أَخْبَرْتَنِي عَمْرَةُ قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها تَقُولُ: لَمَّا جَاءَ قَتْلُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَجَعْفَرٍ وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ، جَلَسَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يُعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ، وَأَنَا أَطْلُعُ مِنْ شَقِّ الْبَابِ، فَأَتَاهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ، وَذَكَرَ بُكَاءَهُنَّ، فَأَمَرَهُ بِأَنْ يَنْهَاهُنَّ، فَذَهَبَ الرَّجُلُ، ثُمَّ أَتَى، فَقَالَ: قَدْ نَهَيْتُهُنَّ، وَذَكَرَ أَنَّهُنَّ لَمْ يُطِيعْنَهُ، فَأَمَرَهُ الثَّانِيَةَ أَنْ يَنْهَاهُنَّ، فَذَهَبَ، ثُمَّ أَتَى، فَقَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ غَلَبَنِي - أَوْ غَلَبَتْنَا، الشُّكُّ مِنْ مُحَمَّدِ ابْنِ حَوْشِبٍ - فَرَعَمْتُ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «فَاخْتُ فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ»، فَقُلْتُ: أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفَكَ، فَوَاللَّهِ مَا أَنْتَ بِفَاعِلٍ وَمَا تَرَكْتَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مِنَ الْعَنَاءِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ) بفتح الحاء المهملة وسكون الواو، وفتح الشّين المعجمة ثم موحّدة، الطائفي، نزيل^(٤) الكوفة، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ) بن عبد المجيد الثقفي قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) الأنصاري (قَالَ: أَخْبَرْتَنِي) بالافراد (عَمْرَةُ) بنت عبد الرحمن (قَالَتْ: سَمِعْتُ عَائِشَةَ رضي الله عنها تَقُولُ: لَمَّا جَاءَ قَتْلُ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ وَ) قتل (جَعْفَرٍ) هو ابن أبي طالب (وَ) قتل (عَبْدِ اللَّهِ بْنِ رَوَاحَةَ) في غزوة مؤتة إلى النبي صلى الله عليه وسلم (جَلَسَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم) في المسجد، حال

(١) في (م): «متسبباً».

(٢) في (ص): «بالبكاء».

(٣) في: «في» ليس في (د) و(س).

(٤) في (ص) و(م): «نزل».

كونه (يُعرفُ فيه الحُزْنُ، وَأَنَا أَطْلِعُ مِنْ شَقِّ الْبَابِ) بفتح الشين المعجمة، أي: الموضع الذي يُنظر منه (فَأَتَاهُ رَجُلٌ) لم يُعرف اسمه (فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ) ولأبي ذرٍّ: «فقال: أي رسول الله» (إِنَّ نِسَاءَ جَعْفَرٍ) امرأته أسماء بنت عُمَيْسٍ، وَمَنْ حضر عندها من النسوة، وخبر «إِنَّ» محذوف يدل عليه قوله: (وَذَكَرَ بُكَاءَهُنَّ) الزائد على القدر المباح (فَأَمَرَهُ) النَّبِيُّ ﷺ (بِأَنْ يَنْهَاهُنَّ) عمّا ذكره ممّا يُنهي عنه شرعاً، وللأصيلي: «أن ينهاهن» بحذف الموحدة أول «أن» (فَذَهَبَ الرَّجُلُ) إليهنَّ (ثُمَّ أَتَى) النَّبِيَّ ﷺ (فَقَالَ) له: (قَدْ نَهَيْتُهُنَّ، وَذَكَرَ أَنَّهُنَّ) ^(١) ولأبي ذرٍّ وابن عساكر: «أنه» (لَمْ يُطِغْنَهُ) لكونه لم يصرح لهنَّ بأنَّ النَّبِيَّ ﷺ نهاهنَّ (فَأَمَرَهُ) بِإِلْعَادِ التَّلَامِ (الثَّانِيَةَ أَنْ يَنْهَاهُنَّ، فَذَهَبَ) الرَّجُلُ إليهنَّ (ثُمَّ أَتَى) النَّبِيَّ ﷺ (فَقَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ غَلَبَنِي - أَوْ غَلَبَنَنَا) بسكون الموحدة فيهما، قال المؤلف: (الشُّكُّ مِنْ مُحَمَّدٍ ابْنِ حَوْشِبٍ -) نسبه لجده، ولأبي ذرٍّ: «من محمد بن عبد الله بن حوشب» قالت عمرة: (فَزَعَمْتُ) أي: قالت عائشة رضي الله عنها: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ) لِلرَّجُلِ: (فَاخْتُ) بضم المثلثة، من ختا يختو، وبالكسر، من ختى يخي (فِي أَفْوَاهِهِنَّ التُّرَابَ) وللمستملي: «من التُّرَابِ»، قالت عائشة: (فَقُلْتُ) لِلرَّجُلِ: (أَرُغِمَ اللَّهُ أَنْفَكَ) أي: ألصقه بالرَّغَام - وهو التُّرَابُ ^(٢) - إِهَانَةً وَذُلًّا (فَوَاللَّهِ مَا أَنْتَ بِفَاعِلٍ) ما أمرك به رسول الله ﷺ من النهي / الموجب لانتهاهنَّ (وَمَا تَرَكَتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنَ الْعَنَاءِ) بفتح العين والمد، وهو التعب.

١٣٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ مُحَمَّدٍ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ رضي الله عنها قَالَتْ: أَخَذَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ الْبَيْعَةِ أَلَّا نَتَّوَحَّ، فَمَا وَفَّتْ مِنَّا امْرَأَةٌ غَيْرُ خَمْسٍ نِسْوَةٍ: أُمُّ سُلَيْمٍ، وَأُمُّ الْعَلَاءِ، وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ امْرَأَةٌ مُعَاذٍ، وَامْرَأَتَيْنِ، وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ، وَامْرَأَةٌ مُعَاذٍ، وَامْرَأَةٌ أُخْرَى.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ) هو الحَجَبِيُّ ^(٣) قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) وسقط لابن عساكر لفظ «ابن زيد» قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِيُّ، ولابن عساكر: «عن أيوب» (عَنْ مُحَمَّدٍ) هو ابن سيرين (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) نُسِيبَةُ (رضي الله عنها) قَالَتْ: أَخَذَ عَلَيْنَا النَّبِيُّ ﷺ (عِنْدَ الْبَيْعَةِ)

(١) في هامش (ج): أي: الشَّان.

(٢) في (ص) و(م): «بالرَّغَام بالتُّرَاب».

(٣) في هامش (ج): «الحَجَبِيُّ» بفتح الحاء والجيم، منسوب إلى «الحجبة» جمع «حاجب» والمراد بهم: حَجَبَةُ البيت الحرام.

(٤) في (ص): «رسول الله».

بفتح الموحدة، أي: لما بايعهنَّ على الإسلام (أَلَا نُنُوحُ) على ميّت، و«أن» مصدرية، وهذا موضع التّرجمة؛ لأنّ النّوح لو لم يكن منهياً عنه؛ لما أخذ النّبيّ ﷺ عليهنَّ في البيعة تركه (فَمَا وَفَتْ) بتشديد الفاء، ولم يشدّدها في «اليونينية» (مِنَّا امْرَأَةٌ) بترك النّوح، أي: ممّن بايع معها في الوقت الذي بايعت فيه من النّسوة المسلمات (غَيْرُ خَمْسٍ نِسْوَةٍ) وليس المراد أنّه لم يترك النّياحة من النّساء المسلمات غير (١) خمس، و«غير» بالرفع والنّصب: (أُمُّ سُلَيْمٍ) بضمّ السّين وفتح اللّام، خبر مبتدأ محذوف، أي: إحداهنَّ (٢) أمّ سليم، وبالجرّ بدل من «خمسٍ نسوة»، وكذا يجوز (٣) الوجهان فيما بعده ممّا عطف عليه، واسم «أُمُّ سُلَيْمٍ» سهلة على اختلاف فيه، وهي ابنة ملحان (٤)، والدة أنسٍ رضي الله عنه (وَأُمُّ الْعَلَاءِ) بفتح العين والمدّ، الأنصارية (وَابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ) بفتح السّين المهملة وسكون الموحدة، وهي (امْرَأَةٌ مُعَاذٍ) أي: ابن جبل (وَامْرَأَتَيْنِ) بالجرّ عطفًا على السّابق إن خُفِضَ، ولأبي ذرٍّ والأصيليّ وابن عساكر: «وامراتان» بالرفع: عطفًا عليه إن رُفِعَ، فالثلاثة بحسب المعطوف عليه رفعًا وخفضًا (أَوْ ابْنَةُ أَبِي سَبْرَةَ، وَامْرَأَةٌ مُعَاذٍ) شكّ من الراوي، هل ابنة أبي سبرة هي امرأة معاذٍ أو غيرها؟ قال في «الفتح»: والذي يظهر لي أنّ الرواية بواو العطف أصحّ؛ لأنّ امرأة معاذٍ هي أمّ عمرو بنت خلاد بن عمرو السّلميّة، ذكرها ابن سعد، وعلى هذا فابنة أبي سبرة غيرها (وَامْرَأَةٌ أُخْرَى).

ورواة الحديث كلّهم / بصريّون، وأخرجه مسلمٌ والنّسائيّ.

٤١٦/٢

٤٦ - باب القِيَامِ لِلْجَنَازَةِ

(باب القِيَامِ لِلْجَنَازَةِ) إذا مرت على من ليس معها.

١٣٠٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ: حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا حَتَّى تُخَلَّفَكُمْ»، قَالَ سُفْيَانُ: قَالَ الزُّهْرِيُّ: أَخْبَرَنِي سَالِمٌ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ. زَادَ الْحُمَيْدِيُّ: «حَتَّى تُخَلَّفَكُمْ أَوْ تُوَضَّعَ».

(١) «غير»: ليس في (ص) و(م).

(٢) في (د): «إحداها»، وفي (ص) و(م): «أحدها».

(٣) «يجوز»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): بكسر الميم وسكون اللّام وبالحاء المهملة، واسم ملحان مالك بن خالد، وأمّ سليم بنت ملحان أمّ أنس بن مالك، «ترتيب».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة، قال (حَدَّثَنَا الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ابن شهاب (عَنْ سَالِمٍ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر بن الخطاب (عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ) صاحب الهجرتين (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا) سواء كانت (١) لمسلم أو ذمي؛ إعظاماً للذي يقبض الأرواح (حَتَّى تُخْلَفَكُمْ) بضم المثناة الفوقية وفتح الخاء المعجمة وتشديد اللام المكسورة، أي: تترككم وراءها، ونسبة ذلك إليها على سبيل المجاز؛ لأنَّ المراد: حاملها (قَالَ سُفْيَانُ) بن عيينة: (قَالَ الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (سَالِمٌ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَامِرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ) وذكر هذه الطريق لبيان أنَّ الأولى بالعننة، وهذه بلفظ الإخبار؛ ليفيد التقوية.

(زَادَ الْحَمِيدِيُّ) أبو بكر (٢) عبد الله المكي، عن سفيان بن عيينة، ممَّا هو موصول في «مسنده»، وأخرجه أبو نعيم في «مستخرجه» (حَتَّى تُخْلَفَكُمْ أَوْ تُوضَعَ) والزائد لفظ: «أو توضع» فقط (٣)، وفيه ١٣٨/٢٥ أنه ينبغي لمن رأى الجنازة أن يقلق من أجلها، ويضطرب، ولا يظهر منه عدم الاحتفال (٤)، وقد اختلف في القيام للجنازة: فذهب الإمام (٥) الشافعي إلى أنه غير واجب، فقال - كما نقله البيهقي في «سننه» - : هذا إما أن يكون منسوخاً، أو يكون قام لعلَّة، وأيهما كان فقد ثبت أنه تركه بعد فعله، والحجَّة في الآخر من أمره: إن كان الأول واجباً فالآخر من أمره ناسخ، وإن كان مُستحباً (٦) فالآخر هو المستحب، وإن كان مباحاً فلا بأس بالقيام، والقعود أحبُّ إليَّ. انتهى. وأشار بالترك إلى حديث عليٍّ عند مسلم: أنه ﷺ قام للجنازة ثمَّ قعد، قال البيضاوي فيما نقله عنه صاحب «شرح المشكاة» (٧): «يحتمل قول (٨) عليٍّ: «ثمَّ قعد» أي: بعد أن جازت به، وبُعِدَت عنه، ويحتمل أن يريد: كان يقوم في وقت، ثمَّ ترك القيام أصلاً، وعلى هذا يحتمل أن يكون فعله الآخر قرينةً في أنَّ المراد

(١) في (م): «كان».

(٢) زيد في (م): «بن»، وليس بصحيح.

(٣) «فقط»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): «الاحتفال» أي: المبالاة، قال في «القاموس»: وما احتفل به: ما بالى. انتهى. وفي «المصباح»: واحتفلت بفلان: قمتُ بأمره، ولا تحتفل به؛ أي: لا تُبالِه، ولا تهتمَّ به، واحتفلت به: اهتممت.

(٥) «الإمام»: ليس في (د).

(٦) في (ص) و(م): «استحباً».

(٧) في هامش (ج) و(ص): قوله: «صاحب المشكاة»: هو العلامة المفنن الطيبي.

(٨) في (ص): «قوله»، وليس بصحيح.

بالأمر الوارد في ذلك للندب^(١)، ويحتمل أن يكون نسخًا للوجوب المستفاد من ظاهر الأمر، والأوّل أرجح لأنّ احتمال المجاز أولى من دعوى النسخ. انتهى. قال في «الفتح»: والاحتمال الأوّل يدفعه ما رواه البيهقي في حديث علي^(٢): أنّه أشار إلى قوم قاموا أنّ يجلسوا، ثمّ حدّثهم بالحديث، ومن ثمّ قال بکراهة القيام جماعة منهم: سليم الرّازي وغيره من الشافعية. انتهى. وبالكراهة صرح النووي في «الروضة»، لكن قال المتولّي بالاستحباب، قال في «المجموع»: وهو المختار، فقد صحّت الأحاديث بالأمر بالقيام، ولم يثبت في القعود شيء إلاّ حديث علي، وليس صريحًا في النسخ لاحتمال أنّ القعود فيه لبيان الجواز، وذكر مثله في «شرح مسلم»، وفي رواية للبيهقي^(٣): إنّ عليًا رأى ناسًا قيامًا ينتظرون الجنّزة أن تُوضع، فأشار إليهم بدرّة^(٤) معه أو سوط: أنّ اجلسوا، فإنّ رسول الله ﷺ قد جلس بعدما كان يقوم، قال الأذرعّي: وفيما اختاره النووي من استحباب القيام نظر؛ لأنّ الذي فهمه عليّ ﷺ التّرك مطلقًا، وهو الظاهر؛ ولهذا أمر بالقعود من رآه قائمًا، واحتجّ بالحديث. انتهى. وكذا ذهب إلى النسخ عروة بن الزبير، وسعيد بن المسيّب، وعلقمة، والأسود، وأبو حنيفة، ومالك، وأبو يوسف، ومحمّد.

وفي حديث الباب رواية تابعي عن تابعي وصحابي عن صحابي في نسق، وفيه: أنّ سفيان والحميديّ مكّيّان، والزّهريّ وسالمًا: مدنيّان، وأخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

٤٧ - باب متى يَفْعَدُ إذا قام للجنّزة

هذا (باب) بالتّنين: (متى يَفْعَدُ إذا قام للجنّزة؟) سقطت التّرجمة والباب عند أبي ذرّ عن المُستملي^(٥)، كما أشار إليه في «اليونينية^(٦)»، وقال في «الفتح»: سقطا للمُستملي، وثبتت التّرجمة دون الباب لرقيقه.

(١) في (ب) و(س): «الندب».

(٢) «عليّ»: ليس في (د).

(٣) في (د): «البيهقي».

(٤) في هامش (ج): «الدّرّة»: السّوط، والجمع: «دِرَر»؛ مثل: «سِدْرَة وَسِدْر»، «مَصْبَاح».

(٥) في (م): «وابن عساكر»، وليس بصحيح.

(٦) في (م): «الفرع».

١٣٠٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ جَنَازَةً فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاشِيًا مَعَهَا فَلْيَقُمْ حَتَّى يُخَلِّفَهَا، أَوْ تُخَلِّفَهُ، أَوْ تُوَضَّعَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تُخَلِّفَهُ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) / قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن ١٣٨/٢٥ عمر (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما)، عَنْ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: إِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ جَنَازَةً لابن عساكر: «الجنائز» بالتعريف (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَاشِيًا مَعَهَا فَلْيَقُمْ حَتَّى يُخَلِّفَهَا، أَوْ تُخَلِّفَهُ) شك من الراوي، إمَّا من ^(١) البخاري، أو من قتيبة حين حدّثه به /، أي: حَتَّى يَخْلَفَ الرَّجُلُ الْجَنَازَةَ، أو ٤١٧/٢ تَخْلَفَ الْجَنَازَةَ الرَّجُلَ (أَوْ تُوَضَّعَ) الجنائز على الأرض من أعناق الرجال (مِنْ قَبْلِ أَنْ تُخَلِّفَهُ) فيه بيان للمراد ^(٢) من رواية سالم الماضية [ح: ١٣٠٧] و«أو» للتقسيم لا للشك.

١٣٠٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ، فَأَخَذَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِيَدِ مَرْوَانَ، فَجَلَسَا قَبْلَ أَنْ تُوَضَّعَ، فَجَاءَ أَبُو سَعِيدٍ رضي الله عنه، فَأَخَذَ بِيَدِ مَرْوَانَ فَقَالَ: قُمْ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ هَذَا أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَانَا عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: صَدَقَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ) التَّمِيمِيُّ اليربوعي الكوفي، ونسبه لجده لشهرته به، واسم أبيه: عبد الله، قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذَثْبٍ) مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ (عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ) بضمّ الموحدة (عَنْ أَبِيهِ) كيسان (قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ، فَأَخَذَ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه بِيَدِ مَرْوَانَ) بن الحكم ابن أبي العاصي، الأموي (فَجَلَسَا قَبْلَ أَنْ تُوَضَّعَ) الجنائز في الأرض (فَجَاءَ أَبُو سَعِيدٍ) سعد بن مالك الخدري رضي الله عنه، فَأَخَذَ بِيَدِ مَرْوَانَ فَقَالَ) أي: أبو سعيد لمروان: (قُمْ، فَوَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمَ هَذَا) أي: أبو هريرة (أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم نَهَانَا عَنْ ذَلِكَ) أي: الجلوس قبل وضع الجنائز (فَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) رضي الله عنه: (صَدَقَ) أي: أبو سعيد.

٤٨ - باب مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً فَلَا يَقْعُدُ حَتَّى تُوَضَّعَ عَنْ مَنَاقِبِ الرِّجَالِ، فَإِنْ قَعَدَ أُمِرَ بِالْقِيَامِ

(باب مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً فَلَا يَقْعُدُ حَتَّى تُوَضَّعَ عَنْ مَنَاقِبِ الرِّجَالِ، فَإِنْ قَعَدَ أُمِرَ بِالْقِيَامِ).

(١) «مِنْ»: ليس في (ص) و(م).

(٢) في (د): «المراد».

١٣١٠ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ - يَعْنِي: ابْنَ إِبْرَاهِيمَ - : حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلی الله علیه وسلم قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا، فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَقْعُدُ حَتَّى تُوَضَعَ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ، يَعْنِي: ابْنَ إِبْرَاهِيمَ) بن رَاهُوِيَه، وسقط لأبي ذر وابن عساكر لفظ^(١) «يعني: ابن إبراهيم» قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدَّسْتَوَائِيُّ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن أبي كثير (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرحمن (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلی الله علیه وسلم قَالَ: إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا) أمر بالقيام لمن كان قاعداً، فأما من كان راكباً فيقف؛ لأنَّ الوقوف في حقِّه كالقيام في حقِّ القاعد (فَمَنْ تَبِعَهَا فَلَا يَقْعُدُ حَتَّى تُوَضَعَ) على الأرض، وأما من مرَّت به فليس عليه من القيام إلَّا بقدر ما تمرُّ عليه أو توضع عنده؛ كأن يكون بالمصلَّى مثلاً، وفي حديث أبي هريرة عند أحمد مرفوعاً: «من صَلَّى على جنازة^(٢) ولم يمشِ معها؛ فليقم حَتَّى تَغِيْب عنه، وإن مشى معها فلا يقعد حَتَّى توضع»، وحديث أبي سعيد الخدريِّ هذا -الذي حدَّث به المؤلف عن مسلم بن إبراهيم- مقدَّم في رواية أبي ذر وابن عساكر على حديث سعيد المقبريِّ الذي رواه عن أحمد ابن يونس، مؤخَّر عند غيرهما، وعلى التأخير شرح الحافظ ابن حجر، والله الموفق.

٤٩ - بَابُ مَنْ قَامَ لِجَنَازَةِ يَهُودِيٍّ

(بَابُ مَنْ قَامَ لِجَنَازَةِ يَهُودِيٍّ) أو نصرانيٍّ.

١٣١١ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ مِقْسَمٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ بَنَا جَنَازَةٌ فَقَامَ لَهَا النَّبِيُّ صلی الله علیه وسلم وَقُمْنَا، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ، قَالَ: «إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ فَقُومُوا».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ) بفتح الفاء والضاد المعجمة، الزَّهْرَانِيُّ قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدَّسْتَوَائِيُّ (عَنْ يَحْيَى) بن أبي كثير (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) بضمَّ العين وفتح الموحدة (بن مِقْسَمٍ) بكسر الميم وسكون القاف وفتح السين المهملة، مولى ابن أبي نمرٍ القرشيِّ (عَنْ جَابِرِ

(١) «لفظ»: ليس في (د).

(٢) في غير (د) و(س): «الجنازة».

ابن عبد الله رضي الله عنه قَالَ: مَرَّ بِفَتْحِ الْمِيمِ فِي «الْيُونَيْنِيَّةِ»^(١)، وَقَالَ / الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: بِضَمِّهَا مَبْنِيًّا لِلْمَجْهُولِ^(٢)، وَلِلْكَشْمِيهَنِيِّ: «مَرَّتْ» بِفَتْحِهَا وَزِيَادَةِ تَاءِ الثَّانِيَةِ (بِنَا جَنَازَةً، فَقَامَ لَهَا النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم وَقُمْنَا) بِالْوَاوِ، وَلِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ وَلَهُ^(٣): «فَقُمْنَا» بِالْفَاءِ، وَزَادَ^(٤) الْأَصِيلِيُّ^(٥) وَأَبُو ذَرٍّ وَابْنُ عَسَاكَرٍ وَكَرِيمَةُ^(٦) لَهُ «^(٦)»، وَالضَّمِيرُ فِيهِ لِلْقِيَامِ الدَّالُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «فَقَامَ» أَيِ: قُمْنَا لِأَجْلِ قِيَامِهِ (فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّهَا جَنَازَةٌ يَهُودِيٌّ، قَالَ) عليه السلام: (إِذَا رَأَيْتُمُ الْجَنَازَةَ) أَيِ: سَوَاءٌ كَانَتْ لِمُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ (فَقُومُوا) زَادَ الْبَيْهَقِيُّ مِنْ طَرِيقِ أَبِي قِلَابَةَ الرَّقَاشِيِّ^(٧) عَنْ مَعَاذِ بْنِ فَضَالَةَ فِيهِ فَقَالَ^(٨): «إِنَّ الْمَوْتَ فَرَعٌ»، وَكَذَا لِمُسْلِمٍ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ هِشَامٍ، قَالَ الْبَيْضاوِيُّ: وَهُوَ مُصَدِّرٌ جَرَى مَجْرَى الْوَصْفِ لِلْمَبَالِغَةِ، أَوْ فِيهِ تَقْدِيرٌ، أَيِ: الْمَوْتُ ذُو فَرْعٍ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهٍ: «إِنَّ لِلْمَوْتَ فَرْعًا».

وَفِي حَدِيثِ الْبَابِ التَّحْدِيثِ وَالْعِنْعَنَةُ وَالْقَوْلُ، وَرَوَاتُهُ مَا بَيْنَ بَصْرِيِّ وَيَمَانِيٍّ وَمَدَنِيٍّ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْجَنَائِزِ»، وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ وَالنَّسَائِيُّ.

١٣١٢ - ١٣١٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كَانَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ قَاعِدَيْنِ بِالْقَادِسِيَّةِ، فَمَرُّوا عَلَيْهِمَا بِجَنَازَةٍ فَقَامَا، فَقِيلَ لَهُمَا: إِنَّهَا مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ - أَيِ: مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ - فَقَالَا: إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ فَقَامَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا جَنَازَةٌ يَهُودِيٍّ، فَقَالَ: «أَلَيْسَتْ نَفْسًا؟!».

وَقَالَ أَبُو حَمْزَةَ: عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ عَمْرِو، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى قَالَ: كُنْتُ مَعَ قَيْسٍ وَسَهْلٍ رضي الله عنه فَقَالَا: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، وَقَالَ زَكَرِيَّا: عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى: كَانَ أَبُو مَسْعُودٍ وَقَيْسٌ يَقُومَانِ لِلْجَنَازَةِ.

(١) فِي (م): «الْفَرْع».

(٢) فِي (ص): «لِلْمَفْعُولِ». وَفِي هَامِش (ج): انْظُرْ عَلَى الْبِنَاءِ لِلْمَفْعُولِ مَا مَوْقِعُ قَوْلِهِ: «جَنَازَةٌ».

(٣) فِي (م): «لِأَبِي ذَرٍّ وَلِغَيْرِهِ».

(٤) زَيْدٌ فِي (د): «عِنْدَ».

(٥) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «وَزَادَ» لَعَلَّهُ: وَسَقَطَ؛ كَمَا فِي الْمَتُونِ الْمَعْتَبِرَةِ.

(٦) فِي (د) وَ(م): «بِهِ»، وَكَذَا فِي «الْيُونَيْنِيَّةِ».

(٧) فِي هَامِش (ج): «اسْمُ أَبِي قِلَابَةَ»: عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ مُحَمَّدٍ الرَّقَاشِيُّ؛ كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ»، وَ«الرَّقَاشِيُّ» بِفَتْحِ الرَّاءِ وَالْقَافِ الْمَخْفُفَةِ وَفِي آخِرِهِ شَيْنٌ مَعْجَمَةٌ، نَسَبَةٌ إِلَى امْرَأَةٍ اسْمُهَا رَقَاشٌ، مِنْ قَيْسِ عِيلَانَ... إِلَى آخِرِهِ «تَرْتِيبٌ».

(٨) «فَقَالَ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (د) وَ(س).

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياس قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج قال: (حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ) بن عبد الله، المرادي^(١) الأعمى الكوفي (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى) - بفتح اللامين، واسم أبي ليلى: يسار - الكوفي (قَالَ: كَانَ سَهْلُ بْنُ حُنَيْفٍ) بضم الحاء وفتح النون، الأوسى الأنصاري (وَقَيْسُ بْنُ سَعْدٍ) بسكون العين، ابن عبادة - بضم العين - الصحابي ابن الصحابي (قَاعِدَيْنِ) بالتثنية والنصب: خبر «كان» (بِالْقَادِسِيَّةِ) بالقاف وكسر الدال والسين المهملتين وتشديد التحتية/: مدينة صغيرة ذات نخل^(٢) ومياه، بينها وبين الكوفة مرحلتان أو خمسة عشر فرسخاً (فَمَرُّوا عَلَيْهِمَا) أي: على سهل وقيس، وللحموي والمستملي: «عليهم» أي: عليهما، ومن كان حينئذٍ معهما (بِجَنَازَةٍ، فَقَامَا) أي: سهل وقيس (فَقِيلَ لَهُمَا: إِنَّهَا) أي: الجنازة (مِنْ أَهْلِ الْأَرْضِ، أي: مِنْ أَهْلِ الذِّمَّةِ) تفسير لأهل الأرض، أي: من أهل الجزية المقرين بأرضهم؛ لأنَّ المسلمين^(٣) لَمَّا فَتَحُوا الْبِلَادَ أَقْرَوْهُمْ عَلَى عَمَلِ الْأَرْضِ وَحَمَلِ الْخَرَاجِ (فَقَالَا: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّتْ بِهِ جَنَازَةٌ فَقَامَ، فَقِيلَ لَهُ: إِنَّهَا جَنَازَةُ يَهُودِيٍّ، فَقَالَ: أَلَيْسَتْ نَفْسًا؟) ماتت، فالقيام لها لأجل صعوبة الموت وتذكره لا لذات الميت.

(وَقَالَ أَبُو حَمْرَةَ) بالحاء المهملة والزاي، محمد بن ميمون الشكري^(٤) ممَّا وصله أبو نعيم في «مستخرجه» (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ عَمْرِو) بفتح العين، ابن مُرَّةَ المذكور (عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى) عبد الرحمن المذكور (قَالَ: كُنْتُ مَعَ قَيْسٍ) هو ابن سعد (وَسَهْلٍ) هو ابن حنيف، ولأبي ذر: «مع سهل وقيس» (بِجَنَازَةٍ، فَقَالَا: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ) ومراد المؤلف بهذا التعليق بيان سماع عبد الرحمن بن أبي ليلى لهذا الحديث من قيس وسهل (وَقَالَ زَكَرِيَّا^(٥)) ابن أبي زائدة ممَّا وصله سعيد بن منصور، عن سفيان بن عيينة، عن زكريَّا (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل الأنصاري^(٦)

(١) في هامش (ج): «المرادي»: إلى مُراد، واسمه يحابر - بياء تحتها نقطتان وحاء مهملة وباء موخدة - ابن مالك ابن أدد، سُمِّيَ به لأنه أوَّل من تمرَّد باليمن «ترتيب».

(٢) في (ص) و(م): «نخيل».

(٣) في (د): «أهل الإسلام».

(٤) في هامش (ج): لم يكن يبيع السكر، وإنما سُمِّيَ «الشكري» لحلاوة كلامه، وقيل: لأنه كان يحمل السكر في كفه «كرمانى».

(٥) في غير (د) و(س): «زكرياء».

(٦) «الأنصاري»: ليس في (ص) و(م).

(عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى) عَبْدُ الرَّحْمَنِ قَالَ^(١): (كَانَ أَبُو مَسْعُودٍ) عَقَبَةُ بْنُ عَمْرِو^(٢) الْأَنْصَارِيُّ (وَقَيْسٌ) هُوَ ابْنُ سَعْدٍ/ الْمَذْكُورُ (يَقُومَانِ لِلْجِنَازَةِ) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: وَيُجْمَعُ بَيْنَ مَا وَقَعَ فِيهِ مِنْ^(٣) الْاِخْتِلَافِ بِأَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ أَبِي لَيْلَى ذَكَرَ قَيْسًا وَسَهْلًا مَفْرَدَيْنِ^(٤)؛ لَكُونَهُمَا رَفَعَا لَهُ الْحَدِيثَ، وَذَكَرَهُ مَرَّةً أُخْرَى عَنْ قَيْسٍ وَأَبِي مَسْعُودٍ؛ لَكُونَ أَبِي مَسْعُودٍ لَمْ يَرْفَعَهُ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

٥٠ - بَابُ حَمْلِ الرِّجَالِ الْجِنَازَةَ دُونَ النِّسَاءِ

(بَابُ حَمْلِ الرِّجَالِ الْجِنَازَةَ دُونَ) حَمَلِ (النِّسَاءِ) إِيَّاهَا؛ لضعفهنَّ عن مشاهدة الموتى غالبًا، فكيف بالحمل مع ما يُتَوَقَّعُ مِنْ صَرَاحِهِنَّ^(٥) عِنْدَ حَمْلِهِ وَوَضْعِهِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ وَجْهِ الْمَفَاسِدِ.

١٣١٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا وُضِعَتِ الْجِنَازَةُ وَاحْتَمَلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ: قَدَّمُونِي، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ: يَا وَيْلَهَا أَيْنَ تَذْهَبُونَ بِهَا؟ يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهُ صَعِقَ».

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بْنُ يَحْيَى الْقُرَشِيُّ الْعَامَرِيُّ^(٦) الْمَدَنِيُّ الْأَعْرَجُ قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بْنُ سَعْدٍ (عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ) كَيْسَانَ: (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ) سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ الْأَنْصَارِيَّ (الْخُدْرِيَّ رضي الله عنه): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: إِذَا وُضِعَتِ الْجِنَازَةُ (أَي: الْمَيِّتُ عَلَى النَّعْشِ) (وَاحْتَمَلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ) هَذَا مَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ لَكِنَّهُ اسْتَشْكِلَ لَكُونُهُ إِخْبَارًا، فَكَيْفَ يَكُونُ حِجَّةً فِي مَنَعِ النِّسَاءِ؟ وَأُجِيبَ بِأَنَّ كَلَامَ الشَّارِعِ مَهْمَا أَمَكْنَ يُحْمَلُ عَلَى التَّشْرِيعِ، لَا مَجَرَّدُ الْإِخْبَارِ عَنِ الْوَاقِعِ، وَفِي حَدِيثِ أَنَسٍ عِنْدَ أَبِي يَعْلَى، قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فِي جِنَازَةٍ، فَرَأَى نِسْوَةً، فَقَالَ: «أَتَحْمِلْنَهُ؟» قُلْنَ:

(١) «قال»: مثبت من (د).

(٢) في (د): «عامر»، وليس بصحيح.

(٣) «من»: مثبت من (د) و(س)، و«فيه»: ليس في (د).

(٤) في (د): «منفردين».

(٥) في هامش (ج): «الصُّرَاخ»: كـ «غُرَاب» الصَّوْتُ أَوْ شَدِيدُهُ «قَامُوس».

(٦) في هامش (ج): «العَامَرِيُّ»: إِلَى عَامَرَ بْنِ لُؤْيٍ، بَطْنٌ مِنْ قُرَيْشٍ «تَرْتِيب».

لا، قال: «أُتِدْفَنَتْ؟» قلن: لا، قال: «فارجعن مأزورات»^(١) غير مأجورات، ولعلَّ المؤلف أشار إليه بالترجمة^(٢) ولم يخرج له لكونه على غير شرطه، وحينئذٍ فالحمل خاصٌّ بالرجال وإن كان الميِّت امرأةً لضعف النساء غالباً، وقد ينكشف منهنَّ شيءٌ لو حملن كما مرَّ، فيُكره لهنَّ الحمل لذلك، فإن لم يوجد غيرهنَّ تعيَّن عليهنَّ (فَإِنْ كَانَتْ) أي: الجنازة (صَالِحَةً قَالَتْ) قولاً حقيقياً: (قَدُّمُونِي) لثواب العمل الصَّالح الذي عملته، وللكُشْمِينِيَّةِ: «قَدُّمُونِي» مرَّةً ثانية (وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ: يَا وَيْلَهَا) أي: يا حزني، احضر، هذا أوانك، وكان القياس أن يكون: يا ويلى^(٣)، لكنَّه أُضيف إلى الغائب حملاً على المعنى، كأنَّه لمَّا أبصر نفسه غير صالحاً؛ نفر عنها، وجعلها كأنَّها غيره^(٤)، أو كره أن يضيف الويل إلى نفسه، قاله في «شرح المشكاة» (أَيِّنْ تَذْهَبُونَ بِهَا؟) قالت له لأنها تعلم أنَّها لم تقدِّم خيراً، أو أنَّها تُقدِّم على ما يسوءها، فتكره القدوم عليه (يَسْمَعُ^(٥) صَوْتَهَا) المنكر بذلك الويل (كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهُ صَعِقَ) أي: مات، وللحموي والمستملي: «لصعق»، قال ابن بطَّال: وإنَّما يتكلَّم روح الجنازة؛ لأنَّ الجسد لا يتكلَّم بعد خروج الرُّوح منه إلَّا أن يردَّها الله إليه، وهذا بناءٌ منه على أنَّ الكلام شرطه الحياة، وليس كذلك إذا كان الكلام الحروف والأصوات، فيجوز أن يُخلَق في الميِّت، ويكون الكلام النَّفْسِيُّ قائماً بالرُّوح، وإنَّما تسمع الأصوات/ وهو المراد بالحديث^(٦).

وهذا الحديث أخرجه النسائي.

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «مأزورات» أي: أثمات، قال في «النهاية»: وقياسه: موزورات؛ للازدواج بـ «مأجورات». انتهى. قال الحافظ السيوطي: قال ابن يعيش: المشاكلة بين الألفاظ من مطلوبهم؛ ألا ترى أنَّهم قالوا: أخذه ما قدَّم وما حَدَّث، فضمُّوا فيهما، ولو انفرد؛ لم يقولوا إلَّا حَدَّث؛ مفتوحاً، ومنه الحديث: «ارجعن مأزورات» قلبوا الواو ألفاً وسكَّنوها؛ لتشاكل «مأجورات»، ولو انفرد لم يقلبه. انتهى علقمي، من خطِّ شيخنا «العجمي».

(٢) في (م): «إليها لترجمة».

(٣) في (د): «أن يقول: يا ويلى».

(٤) في (د): «غيرها»، وفي نسخة كالمثبت.

(٥) «يسمع»: سقط من (د).

(٦) في هامش (ج): وأما الكلام النَّفْسِيُّ فيجوز أن يسمع خرقاً للعادة، إلى هنا كلام ابن بطَّال «مصابيح».

٥١ - باب الشريعة بالجنابة

وَقَالَ أَنَسٌ رضي الله عنه: أَنْتُمْ مُشِيعُونَ، فَاْمَشُوا بَيْنَ يَدَيْهَا، وَخَلْفَهَا، وَعَنْ يَمِينِهَا، وَعَنْ شِمَالِهَا، وَقَالَ غَيْرُهُ: قَرِيبًا مِنْهَا.

(باب الشريعة بالجنابة) بعد الحمل.

(وَقَالَ أَنَسٌ رضي الله عنه) ممّا وصله عبد الوهّاب بن عطاء الخفّاف في «كتاب الجنائز» له، وابن أبي شيبة بنحوه عن حميد عن أنس/ أنه سُئِلَ عن المشي في الجنابة؟ فقال: (أَنْتُمْ مُشِيعُونَ، ١١٤٠/٢د فَاْمَشُوا) كذا للكُشْمِينِي والأصِيلِي بالجمع، ولغيرهما: «وامش» بالواو مع الأفراد، ولأبي ذرّ والأصِيلِي وابن عساكر: «فامش» بالفاء والأفراد، والأوّل أنسب^(١) (بَيْنَ يَدَيْهَا، وَخَلْفَهَا، وَعَنْ يَمِينِهَا، وَعَنْ شِمَالِهَا) قال الزّين بن المنير: مطابقة هذا الأثر للترجمة: أَنَّ الأثر يتضمّن التّوسعة على المشيّعين، وعدم التزامهم^(٢) جهةً معيّنة وذلك لما علم من تفاوت أحوالهم في المشي، وقضيّة الإسراع بالجنابة أَلَّا يُلْزَمُوا بمكانٍ واحدٍ يمشون فيه؛ لئلاّ يشقّ على بعضهم ممّن يضعف في المشي عمّن^(٣) يقوى عليه، ومحضّله: أَنَّ السّريعة لا تتفق غالباً إلّا مع عدم^(٤) التزام المشي في جهة معيّنة، فتناسبا (وَقَالَ غَيْرُهُ) أي: غير أنس: امش (قَرِيبًا مِنْهَا) أي: من الجنابة من أيّ جهة كان؛ لاحتمال أن يحتاج حاملوها إلى المعاونة، والغير المذكور: قال في «الفتح»: أظنّه عبد الرّحمن بن قُرْطٍ -بضمّ القاف وسكون الرّاء بعدها طاء مهملة- وهو صحابي، وكان^(٥) من أهل الصّفّة، ثمّ ذكر حديثاً عن عروة عن^(٦) رُويم عنه، عند سعيد بن منصور قال: شهد عبد الرّحمن بن قُرْطٍ جنازةً، فرأى ناساً تقدّموا، وآخرين استأخروا، فأمر بالجنابة فوُضِعَتْ، ثمّ رماهم بالحجارة حتّى اجتمعوا إليه، ثمّ أمر بها فحُمِلَتْ، ثمّ قال^(٧):

(١) «بالفاء والأفراد، والأوّل أنسب»: سقط من (ص) و(م).

(٢) في (د): «الزامهم».

(٣) في (م): «ممّن».

(٤) «عدم»: سقط من (م).

(٥) في (ص): «وهو».

(٦) قوله: «عروة عن» مستدرّك من الفتح.

(٧) زيد في (د): «بين يديها أي».

امشوا^(١) بين يديها وخلفها وعن يسارها وعن يمينها وتعقبه العيني بأن ما ذكره تخميناً وحسباناً، ولئن سلمنا أنه هو ذلك الغير؛ فلا نسلم أن هذا مناسب لما ذكره الغير، بل هو بعينه مثل ما قاله أنس، وفي إيراد المؤلف لأثر أنس المذكور دليل على اختياره لهذا المذهب، وهو التخيير في المشي مع الجنازة - وهو قول الثوري وغيره - وبه قال ابن حزم، لكنه قيده بالماشي؛ لحديث المغيرة بن شعبة المروي في «السنن الأربعة»، وصححه ابن حبان والحاكم مرفوعاً: «الراكب خلف الجنازة، والماشي حيث شاء منها»، والجمهور: أن المشي وكونه أمامها أفضل^(٢) للتباع، رواه أبو داود بإسناد صحيح، ولأنه شفيح، وحق الشفيح أن يتقدم، وأما ما رواه سعيد بن منصور وغيره عن علي موقوفاً^(٣): المشي خلفها أفضل؛ فضعيف، وكونه قريباً منها بحيث يراها إن التفت إليها أفضل منه بعيداً بالأل يراها لكثرة الماشين معها، ولو مشى خلفها حصل له أصل فضيلة المتابعة، وفاته كمالها، ويكره ركوبه في ذهابه معها؛ لحديث الترمذي: أنه صلى الله عليه وسلم رأى ناساً ركباً مع جنازة، فقال: «ألا تستحيون»^(٤)؟ إن ملائكة الله على أقدامهم وأنتم على ظهور الدواب. نعم إن كان له عذر كمرض، أو في رجوعه فلا كراهة^(٥) فيه.

١٣١٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: حَفِظْنَاهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ، فَإِنْ نَكَ صَالِحَةً فَخَيْرٌ تَقَدَّمُونَهَا، وَإِنْ نَكَ سَوَى ذَلِكَ فَشَرٌّ تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ».

(١) «امشوا»: سقط من (ص) و(م).

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «وكونها أمامها أفضل» عبارة «الفتح»؛ فالجمهور: على أن المشي أمامها أفضل، وفيه: حديث لابن عمر أخرجه أصحاب السنن ورجاله رجال الصحيح، إلا أنه اختلِف في وصله وإرساله، ويعارضه ما رواه سعيد بن منصور وغيره من طريق عبد الرحمن بن أبيزى عن علي رضي الله عنه قال: المشي خلفها أفضل من المشي أمامها، كفضل صلاة الجماعة على صلاة الفرد، إسناده حسن، وهو موقوف له حكم المرفوع، لكن حكى الأثر عن أحمد أنه تكلم في إسناده. انتهى من خط شيخنا «العجمي».

(٣) وقع في (م): «علي مرفوعاً ممّا رواه سعيد بن منصور وغيره» بدلاً من قوله: «سعيد بن منصور وغيره عن علي موقوفاً».

(٤) في (د): «تستحيون».

(٥) في (م): «كراهية».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة قال: (حَفِظْنَاهُ) أي: الحديث الآتي (مِنْ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمِ بْنِ شَهَابٍ، وَلِلْمُسْتَمْلِي: «عَنْ الزُّهْرِيِّ» بدل «مِنْ»، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى؛ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي سَمَاعَهُ مِنْهُ، بِخِلَافِ رَوَايَةِ الْمُسْتَمْلِي، وَقَدْ صَرَّحَ الْحُمَيْدِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» بِسَمَاعِ سُفْيَانَ لَهُ مِنَ الزُّهْرِيِّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ /، عَنْ أَبِي ١٤٠/٢ هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: أَسْرِعُوا بِالْجِنَازَةِ) إِسْرَاعًا خَفِيفًا بَيْنَ الْمَشْيِ الْمَعْتَادِ وَالْخَبَبِ؛ لِأَنَّ مَا فَوْقَ ذَلِكَ يُوَدِّي إِلَى انْقِطَاعِ الضَّعْفَاءِ، وَمَشَقَّةِ الْحَامِلِ، فَيُكْرَهُ، وَهَذَا إِنْ لَمْ يَضُرَّهُ الْإِسْرَاعُ، فَإِنْ ضُرَّه فَالْتَأَنِّي أَفْضَلُ، فَإِنْ خِيفَ عَلَيْهِ تَغَيَّرَ أَوْ انْفَجَارَ أَوْ انْتَفَاحٌ؛ زَيْدٌ فِي الْإِسْرَاعِ (فَإِنْ تَكُ) ^(١) أَي: الْجِنَازَةُ (صَالِحَةً) نَصَبَ خَيْرٍ «كَانَ» (فَخَيْرٌ) أَي: فَهُوَ خَيْرٌ، خَيْرٌ مَبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ (تَقْدُمُونَهَا) زَادَ الْعَيْنِيُّ كَابِنٌ ^(٢) حَجَرٍ: «إِلَيْهِ» أَي: إِلَى الْخَيْرِ بِاعْتِبَارِ الثَّوَابِ، أَوْ الْإِكْرَامِ الْحَاصِلِ لَهُ فِي قَبْرِهِ، فَيُسْرِعُ بِهِ لِيَلْقَاهُ قَرِيبًا، وَفِي «تَوْضِيحِ ابْنِ مَالِكٍ»: أَنَّهُ رُوِيَ: «إِلَيْهَا» بِالتَّأْنِيثِ، وَقَالَ: أَنْتَ الضَّمِيرُ الْعَائِدُ عَلَى ^(٣) الْخَيْرِ ^(٤)، وَهُوَ مَذْكُورٌ، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقُولَ: فَخَيْرٌ تَقْدُمُونَهَا ^(٥) إِلَيْهِ، لَكِنِ الْمَذْكُورُ يَجُوزُ تَأْنِيثُهُ إِذَا أُوْلَ بِمَوْثِقٍ؛ كَتَأْوِيلِ الْخَيْرِ الَّذِي تُقَدَّمُ إِلَيْهِ النَّفْسُ الصَّالِحَةُ بِالرَّحْمَةِ أَوْ بِالْحَسَنَى أَوْ بِالْبَشَرَى ^(٦)، وَالْجَارُ وَالْمَجْرُورُ - مَذْكُورًا وَمَوْثِقًا - سَاقِطٌ مِنَ الْفَرْعِ كَأَصْلِهِ ^(٧) (وَإِنْ تَكُ) الْجِنَازَةُ (سِوَى ذَلِكَ) / أَي: غَيْرُ صَالِحَةٍ (فَشَرٌّ) أَي: فَهُوَ شَرٌّ ٤٢٠/٢ (تَضَعُونَهُ عَنْ رِقَابِكُمْ) فَلَا مَصْلَحَةَ لَكُمْ فِي مَصَاحِبَتِهَا؛ لِأَنَّهَا بَعِيدَةٌ مِنَ الرَّحْمَةِ.

وهذا الحديث أخرجه مسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه.

٥٢ - بَابُ قَوْلِ الْمَيِّتِ وَهُوَ عَلَى الْجِنَازَةِ: قَدُّمُونِي

(بَابُ قَوْلِ الْمَيِّتِ) الصَّالِحِ (وَهُوَ عَلَى الْجِنَازَةِ) أَي: النَّعْشِ: (قَدُّمُونِي).

(١) فِي هَامِشِ (ج): أَصْلُهُ: «تَكُونُ» اسْتَقْلَلْتُ الضَّمَّةَ عَلَى الْوَائِ، فَنَقَلْتُ إِلَى الْكَافِ، فَصَارَ «تَكُونُ» ثُمَّ دَخَلَ الْجَازِمُ فَسَكَّنَ الثَّوْنَ، فَحَذَفَ الْوَائِ؛ لِسُكُونِهَا وَسُكُونِ الثَّوْنَ، ثُمَّ حَذَفْتَ الثَّوْنَ تَخْفِيفًا؛ لِكثْرَةِ اسْتِعْمَالِهَا.

(٢) فِي (ص) وَ(م): «كَالْحَافِظِ ابْنِ».

(٣) فِي (م): «إِلَى».

(٤) فِي (د): «الْخَيْرِ».

(٥) فِي (د): «قَدِّمْتُمُوهَا».

(٦) فِي (د): «الْبَشَرَى».

(٧) «كَأَصْلِهِ»: لَيْسَ فِي (م).

١٣١٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِذَا وُضِعَتِ الْجِنَازَةُ فَاخْتَمَلَهَا الرَّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ: قَدَّمُونِي، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ لِأَهْلِهَا: يَا وَيْلَهَا، أَيْنَ يَذْهَبُونَ بِهَا؟ يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَ الْإِنْسَانُ لَصَعِقَ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد (قال: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) المقبريُّ (عَنْ أَبِيهِ) كيسان (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ) سعد بن مالك (الْخُدْرِيَّ رضي الله عنه) قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: إِذَا وُضِعَتِ الْجِنَازَةُ أَي: المَيِّتُ فِي النَّعْشِ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ الطَّيَالِسِيِّ: إِذَا وَضِعَ المَيِّتُ ^(١) عَلَى سَرِيرِهِ (فَاخْتَمَلَهَا) أَي: الْجِنَازَةُ (الرَّجَالُ) عَلَى أَعْنَاقِهِمْ فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً قَالَتْ) حَقِيقَةً بِلِسَانِ الْقَالَ بِحُرُوفٍ وَأَصْوَاتٍ يَخْلُقُهَا اللَّهُ تَعَالَى فِيهَا: (قَدَّمُونِي) لثَوَابِ عَمَلِي الصَّالِحِ الَّذِي قَدَّمْتَهُ (وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ) وَلِلْحَمْدِ فِيهِ (وَالْمُسْتَمْلِي: «وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ ذَلِكَ» (قَالَتْ لِأَهْلِهَا) أَي: لِأَجْلِ أَهْلِهَا إِظْهَارًا لَوُقُوعِهَا فِي الْهَلَكَةِ: (يَا وَيْلَهَا) لِأَنَّ كُلَّ مَنْ وَقَعَ فِي هَلَكَةٍ دَعَا بِالْوَيْلِ (أَيْنَ يَذْهَبُونَ ^(٢)) بِالتَّحْتِيَّةِ فِي «الْيُونِنِيَّةِ» ^(٣) (بِهَا؟) بِضَمِيرٍ ^(٤) الْغَائِبِ، وَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ يَقُولَ: بِي، فَعَدَّلَ عَنْهُ كِرَاهِيَةً ^(٥) أَنْ يُضِيفَ الْوَيْلَ إِلَى نَفْسِهِ، نَعَمْ فِي رِوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ الْمَذْكُورَةِ: «قَالَتْ ^(٦): يَا وَيْلَتَاهُ أَأَيْنَ يَذْهَبُونَ بِي؟» فَظَهَرَ أَنَّ ذَلِكَ مِنْ تَصَرُّفِ الرَّاوي (يَسْمَعُ صَوْتَهَا) الْمُنْكَرُ (كُلُّ شَيْءٍ) مِنَ الْحَيَوَانِ (إِلَّا الْإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَ الْإِنْسَانُ) صَوْتَهَا بِالْوَيْلِ الْمَزْعَجِ (لَصَعِقَ) لَغُشِيَ ^(٨) عَلَيْهِ، أَوْ يَمُوتُ مِنْ شِدَّةِ هَوْلِ ذَلِكَ، وَهَذَا فِي غَيْرِ الصَّالِحِ؛ لِأَنَّ الصَّالِحَ مِنْ شَأْنِهِ اللَّطْفُ وَالرَّفْقُ فِي كَلَامِهِ، فَلَا يَنَاسِبُ الصَّعَقُ مِنْ سَمَاعِ كَلَامِهِ، نَعَمْ يَحْتَمِلُ حَصُولَهُ مِنْ سَمَاعِ كَلَامِ الصَّالِحِ؛ لَكُونِهِ غَيْرِ

(١) فِي نَسْخَةٍ فِي هَامِش (د) وَفِي (ص) وَ(م): «الْمُؤْمِن».

(٢) فِي (ص) وَ(م): «تَذْهَبُونَ».

(٣) «بِالتَّحْتِيَّةِ فِي الْيُونِنِيَّةِ»: سَقَطَ مِنْ (م).

(٤) زَيْدٌ فِي (د): «التَّائِيث».

(٥) فِي (د) وَ(م): «كِرَاهِيَةً».

(٦) «قَالَتْ»: سَقَطَ مِنْ (م).

(٧) فِي (م): «وَيْلَتَاهُ وَأَيْنَ».

(٨) فِي (د): «يُغْشَى».

مألوف، وقد روى هذا الحديث ابن منده في «كتاب الأحوال» بلفظ: «لو سمعه الإنسان لصعق من المحسن والمسيء»، قال في «الفتح»: فإن كان المراد/ به المفعول؛ دلَّ على وجود الصَّعق ١١٤١/٢٥ عند سماع كلام الصَّالِح أيضاً، وهذا الحديث تقدَّم قريباً ج: ١٣١٤.

٥٣ - باب مَنْ صَفَّ صَفَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ عَلَى الْجِنَازَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ

(باب مَنْ صَفَّ النَّاسَ صَفَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ عَلَى الْجِنَازَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ).

١٣١٧ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ أَبِي عَوَانَةَ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّجَاشِيِّ، فَكُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي أَوْ الثَّالِثِ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو أبو الحسن الأسديُّ البصريُّ الثَّقَّةُ (عَنْ أَبِي عَوَانَةَ) الوَصَّاح ابن عبد الله الشَّكْرِيُّ (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة^(١) (عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي^(٢) رباح (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاريِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى النَّجَاشِيِّ (ملك الحبشة، وهو بتشديد الياء وبتخفيفها أفصح، وتُكسر نونها، أو هو أفصح، قاله في «القاموس» (فَكُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي أَوْ الثَّالِثِ) لا يقال: لا يلزم من كونه في الصَّفِّ الثَّانِي أَوْ الثَّالِثِ أن يكون ذلك منتهى الصُّفوف حتَّى يحصل التَّطابق بينه وبين التَّرجمة؛ لأنَّ الأصل عدم الزِّيَادَةِ، وفي «مسلم» عن جابر في هذا الحديث قال: قمنا^(٣) فصفنا^(٤) صَفَيْنِ، ف«أو» في قوله: «أو الثَّالِث» شكٌّ، هل كان هناك صَفٌّ ثالثٌ أم لا؟ وفي حديث مالك بن هُبَيْرَةَ المروِّيِّ في أبي داود والتِّرْمِذِيِّ وحسنه والحاكم وصحَّحه على شرط مسلم: «ما من مسلمٍ يموت فيصلي عليه ثلاثة صفوفٍ من المسلمين إلَّا أوجب» أي: غُفِرَ له؛ كما رواه الحاكم، كذلك فيستحبُّ في الصَّلَاةِ على المَيِّتِ ثلاثة صفوفٍ فأكثر، قال الزُّرْكَشِيُّ: قال بعضهم: والثَّلاثَةُ بمنزلة الصَّفِّ الواحد في الأفضليَّة،

(١) «بن دعامة»: سقط من (م).

(٢) في هامش (ص): فائدة: ما وقع في الكتب السُّنَّةُ أو بعضها عن عطاءٍ عن جابر؛ فهو عطاء بن أبي رباح، هذا الأحَد يتلو أحداً في «سنن أبي داود»: «إذا سمعتم نباح الكلب ونهيق الحمير بالليل...»؛ الحديث، فإنَّ رواه عطاء بن يسار مولى ميمونة فقط، والله أعلم. «حلي».

(٣) في (د): «فقمنا».

(٤) في (ب): «فصفنا».

وإنما لم يُجعل الأول أفضل محافظةً على مقصود الشارع من الثلاثة^(١).

٥٤ - باب الصُّفوفِ عَلَى الْجِنَازَةِ

(باب الصُّفُوفِ عَلَى الْجِنَازَةِ) قال في «المصابيح»: هذه التَّرْجُمة على أصل الصُّفُوفِ، والتَّرْجُمة المتقدِّمة على عددها، وقال الزَّيْن بن المَنِيَّر: أعاد التَّرْجُمة؛ لأنَّ الأولى لم يجزم فيها بالزِّيادة على الصُّفُوفِ.

١٣١٨ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: نَعَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَى أَصْحَابِهِ النَّجَاشِيِّ، ثُمَّ تَقَدَّمَ، فَصَفُّوا خَلْفَهُ، فَكَبَّرَ أَرْبَعًا.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) تصغير: زَرَعَ، و«يزيد» من الزِّيادة قال: (حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشدٍ (عَنِ) ابن شهابٍ (الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَعِيدٍ) هو ابن المسيَّب (عَنِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه) قَالَ: نَعَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم إِلَى أَصْحَابِهِ النَّجَاشِيِّ، ثُمَّ تَقَدَّمَ) زاد ابن ماجه من طريق عبد الأعلى عن معمر: فخرج بأصحابه إلى البقيع، والمراد بالبقيع: بقیع بطحان (فَصَفُّوا خَلْفَهُ، فَكَبَّرَ أَرْبَعًا) فإن/ قلت: ليس في هذا^(٢) الحديث لفظ: الجنَازة، إنما فيه الصَّلَاة على غائبٍ، أو مَنْ في قَبْرِ^(٣)، فلا مطابقة، أُجِيبَ بأنَّ المراد من الجنَازة: المَيِّت سواء كان مدفونًا أو غير مدفونٍ، وإذا شُرِعَ الاصطفاف والجنَازة غائبةً ففي الحاضرة أولى.

١٣١٩ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ شَهِدَ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ أَتَى عَلَى قَبْرِ مَنْبُودٍ، فَصَفَّهُمْ، وَكَبَّرَ أَرْبَعًا، قُلْتُ: يَا أَبَا عَمْرٍو، مَنْ حَدَّثَكَ؟ قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) هو ابن إبراهيم الفراهيدي^(٤) البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحَجَّاج قال: (حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ) بفتح الشَّين المعجمة، سليمان بن أبي سليمان فيروز^(٥)،

(١) زيد في (د): «والله أعلم».

(٢) «هذا»: ليس في (ص) و(م).

(٣) في (د): «قبره».

(٤) في هامش (ج): «الْفَرَاهِيدِيُّ» بالفاء المفتوحة والراء المخففة وبالهاء المكسورة وبالذال المعجمة، «ش» ولغيره إهمال الذال، والد.

(٥) في هامش (ج) و(ص): قوله: «فيروز»: قال: الجواليقي: اسم أعجمي تكلموا به. انتهى. قال في «الترتيب»: =

الكوفي (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (مَنْ شَهِدَ النَّبِيَّ ﷺ) من الصحابة ممن لم يُسَمَّ، وجهالة الصحابي لا تضر/ في السند، وسبق في «باب وضوء الصَّبيان» من ١٤١/٢د «كتاب الصَّلَاة» قبل «كتاب الجمعة» بلفظ: من مرَّ مع النَّبِيِّ ﷺ [ج: ٨٥٧] (١)، وللتَّرمذي: حَدَّثَنَا الشَّعْبِيُّ قَالَ (٢): أَخْبَرَنِي مَنْ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ (أَتَى) ولأبي الوقت: «أَنَّهُ أَتَى» (عَلَى قَبْرِ مَنبُودٍ) (٣) بتنوين «قبر» موصوف بـ «مَنبُودٍ» بفتح الميم وسكون النون وضمَّ الموحدة ثمَّ ذال معجمة، أي: منفرد عن القبور، ولأبي ذرٍّ: «قبر منبُودٍ» بغير تنوين: على إضافة «قبر» إلى (٤) «منبُودٍ» أي: به لقيط منبُودٌ (فَصَفَّهُمْ) على القبر (وَكَبَّرَ أَرْبَعًا) قال الشَّيبَانِيُّ: (قُلْتُ) للشَّعْبِيِّ: (يَا أَبَا عَمْرٍو) بفتح العين (مَنْ حَدَّثَكَ؟) بهذا (قَالَ): حَدَّثَنِي (ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا).

ووجه مطابقته للتَّرجمة: أَنَّ «صَفَّهُمْ» يدلُّ على صفوف؛ لكثرة الصحابة الملازمين له بِإِلَّاهِ الصَّلَاةِ وَالْعِلْمِ، فلا يكون (٥) ذلك (٦) صفًا ولا صفين.

١٣٢٠ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ يُسُفَ: أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءٌ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «قَدْ تُوِّفِيَ الْيَوْمَ رَجُلٌ صَالِحٌ مِنَ الْحَبَشِ، فَهَلُمَّ، فَصَلُّوا عَلَيْهِ»، قَالَ: فَصَفَفْنَا، فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ وَنَحْنُ صُفُوفٌ، قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ: كُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى) بن يزيد الفراء الرَّاظِيُّ الصَّغِير قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ

= فيروز: غير منصرفٍ للعلَمِيَّة والعجمة. انتهى. وهذا هو المنقول الذي جزم به أبو حيان والشَّاطِبِيُّ والسَّيُوطِيُّ في «الهُمَع»؛ كما جزم به الأزهرِيُّ في «شرح التَّوضيح» من أَنَّهُ منصرفٌ، وفيه نظر. انتهى من خطِّ شيخنا العجمي.

(١) «الصَّلَاة» ليست في (د) و(س).

(٢) «قال»: ليس في (ص) و(م).

(٣) في هامش (ج): إِنَّ صاحب القبر يحتمل أن يفسَّر بطلحة بن البراء وبحبيب بن خماشة، ففي ترجمة كلٍّ منهما أَنَّهُ دُفِنَ لَيْلًا «مقدمة الفتح».

(٤) «إلى»: ليس في (م).

(٥) في (م): «فيكون».

(٦) زيد في غير (د) و(ص): «لا».

يُوسُفَ الصَّنَعَانِيُّ: (أَنَّ ابْنَ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز (أَخْبَرَهُمْ قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإنفراد (عَطَاءً) هو ابن أبي رباح: (أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: قَدْ تُوِّفِيَ الْيَوْمَ رَجُلٌ صَالِحٌ مِنَ الْحَبَشِ بفتح الحاء المهملة والموحدة، قال في «القاموس»: الْحَبَشُ وَالْحَبَشَةُ محرَكَتين^(١)، والأخْبَش -بضمّ الباء-: جنس من السودان، ولأبي ذرّ والأصيلي: «من الحُبَش» بضمّ المهملة وسكون الموحدة (فَهَلَمْ)^(٢) بفتح الميم، أي: تعالوا (فَصَلُّوا عَلَيْهِ، قَالَ: فَصَفَّفْنَا) بفاءين (فَصَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ وَنَحْنُ صُفُوفٌ) كذا ثبت في رواية المُستملي: «ونحن صفوف» وفي الفرع وأصله^(٣) علامة السقوط على قوله: «عليه»، وعلى قوله: «صفوف» للأصيلي وأبي ذرّ وابن عساكر، وزاد أبو الوقت عن الكشميهني^(٤): «معه» بعد قوله: «ونحن»، ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «فصففنا» وقال ابن حجر: إنَّ زيادة^(٥) المُستملي: «ونحن صفوف» تصحّح^(٦) مقصود الترجمة. انتهى. وحينئذٍ فعلى رواية غيره لا مطابقة، فالأحسن قول الكيرماني: «فصففنا» كما مرّ، والواو في قوله: «ونحن صفوف» للحال (قَالَ أَبُو الزُّبَيْرِ) بضمّ الزاي وفتح الموحدة، محمّد بن مسلم بن تدرّس -بفتح المثناة الفوقية وسكون الدال وضمّ الرّاء، آخره سينّ مهملة- ممّا وصله النسائي (عَنْ جَابِرٍ) قال: (كُنْتُ فِي الصَّفِّ الثَّانِي) يوم صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ عَلَى النَّجَاشِيِّ^(٧)، واستدلّ به على مشروعيّة الصّلاة على الغائب، وبه قال الشافعي رحمه الله^(٨) وأحمد وجمهور السلف، حتّى قال ابن حزم: لم يأت عن أحدٍ^(٩)

(١) في (م): «محرّكين».

(٢) في هامش (ج): قوله: «هلمّ» كالكرماني، غير أنّه صرّح بأنّ الأولى لغة الحجاز، وأهل نجد يصرفونها، قال الحلبي: تقدّم أنّ هذه لغة القرآن، يقال للواحد والاثنتين والجماعة، ذكوراً أو إناثاً، واللغة الأخرى: هلمّ للواحد، وللثنتين: هلمّا، وللجماعة: هلمّوا، وللمرأة: هلمّي، والباقي مصروف.

(٣) «وأصله»: ليس في (م).

(٤) ليس لأبي الوقت رواية عن الكشميهني، بل هو يروي عن الداودي عن السرخسي عن الفربري.

(٥) في (ص) و(م): «بزيادة».

(٦) في (ص) و(م): «يصحّ».

(٧) في هامش (ج): وذلك في رجب سنة ثمان «فهرس».

(٨) «لله»: ليس في (د).

(٩) في (د): «واحد»: وفي نسخة في هامش (د) المثبت.

من الصَّحَابَةِ مِنْهُ، قَالَ الشَّافِعِيُّ، مِمَّا قَرَأَتْهُ^(١) فِي «سُنَنِ الْبَيْهَقِيِّ»: إِنَّمَا الصَّلَاةُ دَعَاءٌ لِلْمَيِّتِ؛ وَهُوَ إِذَا كَانَ مَكْفَنًا^(٢) مَيِّتًا يُصَلَّى عَلَيْهِ، فَكَيْفَ^(٣) لَا نَدْعُو لَهُ غَائِبًا أَوْ فِي الْقَبْرِ بِذَلِكَ الْوَجْهِ الَّذِي يُدْعَى لَهُ بِهِ وَهُوَ مَلْفَقٌ؟^(٤) وَأَجَابَ الْقَائِلُونَ بِالْمَنْعِ؛ وَهُمْ الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ عَنْ قِصَّةِ النَّجَاشِيِّ؛ بَأَنَّهُ كَانَ بَارِضٍ لَمْ يَصَلِّ عَلَيْهِ بِهَا أَحَدٌ، فَتَعَيَّنَتْ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ^(٥) لِذَلِكَ، أَوْ أَنَّهُ خَاصٌّ بِالنَّجَاشِيِّ؛ لِإِرَادَةِ إِشَاعَةِ أَنَّهُ مَاتَ مُسْلِمًا، أَوْ اسْتِثْلَافِ قُلُوبِ الْمُلُوكِ الَّذِينَ أَسْلَمُوا فِي حَيَاتِهِ، فَلَيْسَ ذَلِكَ ١١٤٢/٢ لغيره، أَوْ أَنَّهُ كُشِفَ لَهُ مِنْ اللَّهِ عِلْمٌ عَنْهُ حَتَّى رَأَاهُ وَلَمْ يَرَهُ الْمَأْمُومُونَ، وَلَا خِلَافٌ فِي جَوَازِهَا، وَتَعَقُّبُهُ ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ بِأَنَّهُ يَحْتَاجُ إِلَى نَقْلِ، وَلَا يَثْبُتُ بِالْإِحْتِمَالِ. انْتَهَى. وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: قَالَ الْمَالِكِيَّةُ: لَيْسَ ذَلِكَ إِلَّا لِمُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(٦)، قُلْنَا: وَمَا عَمِلَ بِهِ مُحَمَّدٌ^(٧) مِنْ اللَّهِ عِلْمٌ تَعْمَلُ بِهِ أُمَّتُهُ؛ يَعْنِي: لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ الْخُصُوصِيَّةِ، قَالُوا: طُوِّبَتْ لَهُ الْأَرْضُ، وَأُحْضِرَتِ الْجَنَازَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ^(٨)، قُلْنَا: إِنَّ رَبَّنَا لِقَادِرٌ، وَإِنَّ نَبِيَّنَا لِأَهْلٍ لَذَلِكَ، وَلَكِنْ لَا تَقُولُوا إِلَّا مَا رَأَيْتُمْ، وَلَا تَخْتَرَعُوا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِكُمْ، وَلَا تَحَدِّثُوا إِلَّا بِالثَّابِتَاتِ، وَدَعُوا الضُّعَافَ؛ فَإِنَّهَا سَبِيلُ تَلَاَفٍ إِلَى مَا لَيْسَ لَهُ تَلَاَفٌ. ٤٢٢/٢

(١) فِي هَامِشٍ (ج): قَوْلُهُ: «مِمَّا قَرَأَتْهُ» ضَمِيرُ الْفَاعِلِ عَائِدٌ إِلَى الْمُؤَلِّفِ - الَّذِي هُوَ الْقُسْطَلَانِيُّ - أَوْ إِلَى ابْنِ حَزْمٍ؛ فَإِنَّهُ أَبُو مُحَمَّدٍ عَلِيُّ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سَعِيدِ بْنِ حَزْمٍ الْأُمَوِيُّ بِالْوَلَاءِ، تَوَفَّى فِي شَعْبَانَ ٤٥٦ هـ، وَكَانَ شَافِعِيًّا، ثُمَّ انْتَقَلَ إِلَى مَذْهَبِ أَهْلِ الظَّاهِرِ، مَفْتَنًا فِي عُلُومِ جَمَّةٍ، زَاهِدًا عَامِلًا بِعِلْمِهِ، كَذَا فِي «مَخْتَصَرِ تَارِيخِ ابْنِ خُلَّكَانٍ»، وَأَمَّا الْبَيْهَقِيُّ فَهُوَ الْإِمَامُ أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ الْحَافِظُ الْفَقِيهَ الشَّافِعِيَّ، مُؤَلِّفُ «السُّنَنِ الْكُبْرَى» وَ«الصُّغْرَى» وَ«الْآثَارِ» وَ«الشُّعَبِ» وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَأَسْتَاذُهُ فِي الْحَدِيثِ الْحَاكِمُ، تَوَفَّى سَنَةَ ٤٥٨ هـ وَاللَّهُ أَعْلَمُ، كَذَا فِي «الْمُبَابِ»، لِأَنَّهُ عَصَرِيُّ الْبَيْهَقِيِّ فَيَحْتَمِلُ أَخْذَهُ عَنْهُ وَإِنْ تَوَفَّى قَبْلَهُ بِقَلِيلٍ.

(٢) فِي غَيْرِ (م): «مَلْفَقًا»، كَذَا فِي الْفَتْحِ.

(٣) قَوْلُهُ: «إِنَّمَا الصَّلَاةُ دَعَاءٌ لِلْمَيِّتِ؛ وَهُوَ إِذَا كَانَ مَكْفَنًا مَيِّتًا يُصَلَّى عَلَيْهِ، فَكَيْفَ»، سَقَطَ مِنْ (ص).

(٤) «الَّذِي يُدْعَى لَهُ بِهِ وَهُوَ مَلْفَقٌ»: سَقَطَ مِنْ (ص) وَ(م).

(٥) زَيْدٌ فِي (د): «عَلَيْهِ».

(٦) الصَّلَاةُ مُثَبَّتٌ مِنْ (ب) وَ(س)، وَكَذَا فِي الْمَوْضِعِ اللَّاحِقِ.

(٧) «مُحَمَّدٌ»: لَيْسَ فِي (ب) وَ(س).

(٨) فِي هَامِشٍ (ج): عِبَارَةٌ مِثْلُ: «إِنَّ الْأَرْضَ زُوِيَتْ لَهُ مِنْ اللَّهِ عِلْمٌ حَتَّى رَأَاهُ؛ أَجِيبَ عَنْهُ بِجَوَابَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَنَقَلَ، وَكَانَ أَوْلَى بِالنَّقْلِ مِنَ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ مُعْجَزَةٌ، وَالثَّانِي: أَنَّ رُؤْيَاهُ إِنْ كَانَتْ لِأَنَّ آخِرَ الْأَرْضِ تَدَاخَلَتْ حَتَّى صَارَتْ الْحَبْشَةُ بَابَ الْمَدِينَةِ؛ لَوْ جَبَّ أَنْ يَرَاهُ الصَّحَابَةُ أَيْضًا، وَلَمْ يَنْقَلِ، وَإِنْ كَانَتْ لِأَنَّ اللَّهَ خَلَقَ لَهُ إِدْرَاكًا؛ فَلَا يَتِمُّ عَلَى مَذْهَبِ الْخَصْمِ؛ لِأَنَّ الْبُعْدَ عَنِ الْمَيِّتِ عِنْدَهُ يَمْنَعُ صِحَّةَ الصَّلَاةِ وَإِنْ رَأَاهُ، وَأَيْضًا وَجِبَ أَنْ تَبْطُلَ صَلَاةُ الصَّحَابَةِ عَلَيْهِ. انْتَهَتْ.

انتهى. وفي «أسباب النزول» للواحدى غير إسناده عن ابن عباس، قال: كُشِفَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَنْ سُرِيرِ النَّجَاشِيِّ حَتَّى رَأَاهُ وَصَلَّى عَلَيْهِ، وَابْنُ جَبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ: فَقَامَ وَصَفُّوا خَلْفَهُ وَهُمْ لَا يَظُنُّونَ إِلَّا أَنَّ جَنَازَتَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَقَوْلُ الْمَهْلَبِ: «إِنَّهُ لَمْ يَثْبِتْ أَنَّهُ صَلَّى عَلَى مَيِّتٍ غَائِبٍ غَيْرِ النَّجَاشِيِّ» مَعَارِضُ بَقِصَّةِ مَعَاوِيَةَ بْنِ مَعَاوِيَةَ الْمَزْنِيِّ الْمَرْوِيَّةِ - مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ وَأَبِي أَمَامَةَ، وَمِنْ طَرِيقِ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَالْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ - مَرْسَلَةٌ^(١)، فَأَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ وَمُحَمَّدُ ابْنُ الضَّرِيرِ فِي «فَضَائِلِ الْقُرْآنِ»، وَسَمَوَيْهِ فِي «فَوَائِدِهِ» وَابْنُ مَنْدَه وَابْنُ الْبَيْهَقِيِّ فِي «الدَّلَائِلِ» كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ مُحِبِّ بْنِ هَلَالٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ: نَزَلَ جِبْرِيلُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ؛ مَاتَ مَعَاوِيَةُ بْنُ مَعَاوِيَةَ الْمَزْنِيُّ، أَتَحِبُّ أَنْ تَصَلِّيَ عَلَيْهِ؟ قَالَ: «نَعَمْ»، قَالَ^(٢): فَضْرَبَ بِجَنَاحِيهِ، فَلَمْ تَبْقَ أَكْمَةٌ وَلَا شَجَرَةٌ إِلَّا تَضَعُضَعُ، فَرَفَعَ سُرِيرَهُ حَتَّى نَظَرَ إِلَيْهِ، فَصَلَّى عَلَيْهِ وَخَلْفَهُ صَفَّانِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ، كُلُّ صَفٍّ سَبْعُونَ أَلْفَ مَلَكٍ فَقَالَ: «يَا جِبْرِيلُ بِمَ نَالَ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ^(٣)؟» قَالَ: بِحُبِّ «قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ» [الإخلاص: ١] وَقَرَأَتْهُ إِيَّاهَا جَائِيًا وَذَاهِبًا وَقَائِمًا وَقَاعِدًا وَعَلَى كُلِّ حَالٍ. وَمُحِبُّ بْنُ هَلَالٍ، قَالَ أَبُو حَاتِمٍ: لَيْسَ بِالْمَشْهُورِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ جَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ، وَأَوَّلُ حَدِيثِ ابْنِ الضَّرِيرِ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِالشَّامِ... وَأَخْرَجَهُ ابْنُ سَنَجَرٍ^(٤) فِي «مُسْنَدِهِ» وَابْنُ الْأَعْرَابِيِّ وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَهُوَ فِي «فَوَائِدِ حَاجِبِ^(٥) الطُّوسِيِّ^(٦)»، كُلُّهُمْ مِنْ طَرِيقِ يَزِيدَ بْنِ هَارُونَ، أَخْبَرَنَا الْعَلَاءُ أَبُو مُحَمَّدٍ الثَّقَفِيُّ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ يَقُولُ: غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ، فَطَلَعَتِ الشَّمْسُ يَوْمًا بِنُورٍ وَشُعَاعٍ وَضِيَاءٍ لَمْ نَرِهِ قَبْلَ ذَلِكَ، فَعَجَبَ النَّبِيُّ ﷺ مِنْ^(٧) شَأْنِهَا، إِذْ أَتَاهُ جِبْرِيلُ فَقَالَ: مَاتَ مَعَاوِيَةُ بْنُ مَعَاوِيَةَ، وَذَكَرَ نَحْوَهُ، وَالْعَلَاءُ أَبُو مُحَمَّدٍ - هُوَ ابْنُ زَيْدٍ^(٨) الثَّقَفِيُّ - وَآوٍ، وَأَخْرَجَ نَحْوَهُ ابْنُ

(١) فِي (م): «يَرْسَلُهُ».

(٢) قَالَ: لَيْسَ فِي (م).

(٣) فِي (د): «الْمَرْتَبَةُ»، وَفِي نَسْخَةٍ فِي هَامِشِهَا كَالْمَثْبُتِ.

(٤) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «ابْنُ سَنَجَرٍ» وَاسْمُهُ فِي مَرْوِيَّاتِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ: مُحَمَّدُ بْنُ سَنَجَرٍ، وَيُقَالُ:

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَنَجَرٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْجَرَجَانِيُّ، نَزِيلٌ مِصْرَ.

(٥) فِي هَامِشِ (ج): أَيُّ: ابْنُ أَحْمَدَ؛ كَمَا فِي «مَرْوِيَّاتِ الْحَافِظِ ابْنِ حَجَرٍ».

(٦) فِي (د): «الطُّوسِيُّ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٧) فِي (ص): «فِي».

(٨) فِي (ج): «زَيْدِلٌ»، وَكُتِبَ بِهَا مَشْهَرًا: «زَيْدِلٌ» بِاللَّامِ؛ كَمَا فِي «التَّبْصِيرِ».

منده من حديث أبي أمامة، وأخرجه أبو أحمد الحاكم^(١) في «فوائده»، والطبراني في «مسند الشاميين»، والخلال^(٢) في «فضائل» ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، وأما طريق سعيد بن المسيب ففي «فضائل القرآن» لابن الضريس، وأما طريق الحسن البصري فأخرجها البغوي وابن منده، ١٤٢/٢د
فهذا الخبر قوي بالنظر إلى مجموع طرقه، وقد يحتج به من يجيز الصلاة على الغائب، لكن يدفعه ما ورد: أَنَّهُ رُفِعَتِ الْحُجُبُ حَتَّى شَاهَدَ جَنَازَتَهُ.

وحديث الباب فيه التّحديث، والإخبار، والسّماع، والقول، وشيخ المؤلف رازي، وابن جريج وعطاء مكيان، وأخرجه أيضاً في «هجرة الحبشة» [ج: ٣٨٧٧]، ومسلم في «الجنائز» والنسائي في «الصلاة».

٥٥ - بَابُ صُفُوفِ الصَّبِيَّانِ مَعَ الرِّجَالِ عَلَى الْجَنَائِزِ

(بَابُ صُفُوفِ الصَّبِيَّانِ مَعَ الرِّجَالِ) عند إرادة الصلاة (على الجنائز) وللحموي^(٣) والأصيليّ والمُستملّي: «في الجنائز»^(٤).

١٣٢١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَرَّ بِقَبْرِ دُفْنٍ لَيْلًا، فَقَالَ: «مَتَى دُفِنَ هَذَا؟» قَالُوا: الْبَارِحَةَ، قَالَ: «أَفَلَا آذَنْتُمُونِي؟» قَالُوا: دَفَنَاهُ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ، فَكَرِهْنَا أَنْ نُوقِظَكَ، فَقَامَ فَصَفَّفْنَا خَلْفَهُ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَنَا فِيهِمْ فَصَلَّى عَلَيْهِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقريّ التّبوذكيّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) ابن زياد العبديّ البصريّ قال: (حَدَّثَنَا الشَّيْبَانِيُّ) سليمان (عَنْ عَامِرٍ) الشّعبيّ (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه): أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم مَرَّ بِقَبْرِ دُفْنٍ) زاد غير أبي الوقت^(٥) والأصيليّ وابن عساكر: «قد دُفِنَ»

(١) في غير (د): «والحاكم»، وليس بصحيح.

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «الخلال»: هذه النّسبة إلى عمل الخلّ أو بيعه، والمشهور بهذا الانتساب أبو عليّ الحسن بن عليّ الخلال صاحب «السنن»، «ترتيب».

(٣) في (م): «للكشميهنيّ»، وليس بصحيح.

(٤) في هامش (ج): ص س «على الجنائز». نسبها ابن حجر للكشميهنيّ.

(٥) في (م): «دَزَّ»، ولم أفهم على الرواية.

بضمّ الدال وكسر الفاء (لَيْلًا) ^(١) نصب على الظرفيّة، أي: دُفِنَ صاحبه فيه ليلاً؛ فهو من قبيل ذكر المحلّ وإرادة الحال (فَقَالَ: مَتَى دُفِنَ هَذَا؟) الميّت (قَالُوا) ولأبوي ذرّ والوقت: «فقالوا» بالفاء قبل القاف: دُفِنَ (الْبَارِحَةَ، قَالَ: أَفَلَا آذَنْتُمُونِي؟) بمدّ الهمزة، أي: أعلمتموني (قَالُوا: دَفَنَاهُ فِي ظُلْمَةِ اللَّيْلِ، فَكَرِهْنَا أَنْ نُوقِظَكَ، فَقَامَ فَصَفَفْنَا) بفاءين (خَلْفَهُ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: وَأَنَا فِيهِمْ فَصَلَّى عَلَيْهِ) أي: على قبر ^(٢)، وكان ابن عباس في زمنه مني الله يدوم دون البلوغ؛ لأنّه شهد حجّة الوداع وقد قارب الاحتلام، وفيه جواز الدفن في الليل، وقد روى الترمذي عن ابن عباس رضي الله عنهما: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم دخل قبراً ليلاً، فَأَسْرَجَ لَهُ بِسْرَاجٍ ^(٣)، فَأَخَذَ مِنَ الْقَبْلَةِ، وَقَالَ: «رَحِمَكَ اللَّهُ إِنْ كُنْتَ لَأَوَّاهًا تَلَاءً لِلْقُرْآنِ»، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا، وَقَدْ رَخَّصَ أَكْثَرُ ^(٤) أهل العلم في الدفن بالليل، ودُفِنَ كُلُّ من الخلفاء الأربعة ليلاً، بل روى أحمد: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم دُفِنَ لَيْلَةَ الْأَرْبَعَاءِ، وَمَا رُوِيَ مِنَ النَّهْيِ عَنْهُ؛ فَمَحْمُولٌ عَلَى أَنَّهُ كَانَ أَوَّلًا ثُمَّ رُخِّصَ فِيهِ بَعْدَ.

٥٦ - بَابُ سُنَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ

وَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ»، وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ»، وَقَالَ: «صَلُّوا عَلَى النَّجَاشِيِّ»، سَمَاهَا صَلَاةً، لَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ، وَلَا يُتَكَلَّمُ فِيهَا، وَفِيهَا تَكْبِيرٌ وَتَسْلِيمٌ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ لَا يُصَلِّي إِلَّا ظَاهِرًا، وَلَا يُصَلِّي عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا غُرُوبِهَا، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ، وَقَالَ الْحَسَنُ: أَذْرَكْتُ النَّاسَ وَأَحَقُّهُمْ عَلَى جَنَائِزِهِمْ مَنْ رَضَوْهُمْ لِفَرَائِضِهِمْ، وَإِذَا أَخَذْتَ يَوْمَ الْعِيدِ أَوْ عِنْدَ الْجَنَازَةِ؛ يَطْلُبُ الْمَاءَ وَلَا يَتَيَّمُّ، وَإِذَا انْتَهَى إِلَى الْجَنَازَةِ وَهُمْ يُصَلُّونَ يَدْخُلُ مَعَهُمْ بِتَكْبِيرَةٍ، وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ: يُكَبِّرُ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالسَّفَرِ وَالْحَضَرِ أَرْبَعًا، وَقَالَ أَنَسٌ رضي الله عنه: تَكْبِيرَةُ الْوَاحِدَةِ اسْتِفْتَاخُ الصَّلَاةِ، وَقَالَ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ وَفِيهِ صُفُوفٌ وَإِمَامٌ.

(بَابُ سُنَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ) ولأبوي ذرّ: «على الجنّازة» بالإنفراد، والمراد بالسنة هنا:

(١) في هامش (ج): يحتمل أنّه مجاز عقلي؛ مثل: نهاره صائم.

(٢) في (ص) و(م): «القبر».

(٣) في (د): «سراج»، كذا في سنن الترمذي.

(٤) «أكثر»: ليس في (د).

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) فِي حَدِيثٍ وصله بعد باب [ح: ١٣٢٥]: (مَنْ صَلَّى عَلَى الْجَنَازَةِ) وهذا لفظ مسلم من وجه آخر عن أبي هريرة، وجواب الشرط محذوف، أي: فله قيراط، ولم يذكره؛ لأنَّ القصد الصلاة على الجنازة (وَقَالَ) مِنْهُ ﷺ فِي حَدِيثِ سلمة ابن الأكوع الآتي - إن شاء الله تعالى - في أوائل «الحوالة» [ح: ٢٢٨٩]: (صَلُّوا عَلَى صَاحِبِكُمْ) أي: الميّت الذي كان عليه دين لا يفي بماله^(٢) (وَقَالَ) بِإِلْفِئَةِ الْإِمَامِ مِمَّا سَبَقَ مَوْصُولًا: (صَلُّوا عَلَى النَّجَاشِيِّ) لكنَّ لفظه في «باب الضُّفوف على الجنازة»^(٣): «فصلوا عليه» [ح: ١٣٢٠] (سَمَّاهَا) النَّبِيُّ ﷺ، أي: الهيئة^(٤) الخاصة التي يدعى فيها للميّت (صَلَاةً) والحال أنه (لَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ) فهي تفارق الصلاة المعهودة، وإنما لم يكن فيها ركوعٌ/ ولا سجودٌ؛ لئلا يتوهم بعض الجهلة أنها عبادةٌ للميّت، فيُضِلُّ بذلك (وَلَا يُتَكَلَّمُ فِيهَا) أي: في صلاة الجنازة؛ كالصلاة المعهودة (وَفِيهَا تَكْبِيرٌ) للإحرام مع التَّيَّة كغيرها، ثم ثلاث تكبيرات أيضًا (و) فيها (تَسْلِيمٌ) عن اليمين والشمال بعد التَّكْبِيرَات كغيرها، وقال المالكية: تسليمة واحدة خفيفة كسائر الصَّلَوَات، وفي «الرَّسَالَةِ»: تسليمة واحدة خفيفة - ويروى: خفيفة^(٥) - للإمام والمأموم، يُسمع الإمام نفسه ومن يليه، ويُسمع المأموم نفسه فقط. (وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) بن الخطاب ممَّا وصله مالكٌ في

(١) في هامش (ج): وهي من خصائص هذه الأئمة؛ كالإيصاء بالثلث، كما قاله الفاكهاني المالكي في «شرح الرسالة»، ولا ينافيه ما ورد من تغسيل الملائكة آدم عليه السلام والصلاة عليه، وقولهم: «يا بني آدم؛ هذه سنَّتكم في موتاكم»؛ لجواز حمل الأوَّل على الخصوصية بالنظر لهذه الكيفية، والثاني: على أصل الفعل، «م ر ش»، قال شيخنا «ع ش» في «حاشيته» عليه: تنبيه: هل شُرعت صلاة الجنازة بمكَّة أم لم تُشرع إلا بالمدينة؟ لم أر في ذلك تصريحًا، وظاهر حديث أنه ﷺ صَلَّى على قبر البراء بن معرور لما قدم المدينة، وكان مات قبل قدومه لها بشهر، قاله ابن إسحاق وغيره، وما في «الإصابة» عن الواقدي وأقره: أَنَّ الصَّلَاةَ على الجنازة لم تكن شُرعت يوم موت خديجة، وموتها بعد النبوة بعشر سنين على الأصح؛ أنها لم تُشرع بمكَّة بل بالمدينة. انتهى «حجر» وإنما قال: «وظاهر حديث أنه... إلى آخره»؛ لاحتمال أنها شُرعت بمكَّة بعد موت خديجة، وقبل الهجرة.

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «لا يفي بماله»: عبارة الكيرماني: لا يفي ما لديه. انتهى. قال الشيخ أمين السفرجلاني رُفَّ في هامش نسخته: المراد: دين لا يفي ماله به.

(٣) في (د): «الجنائز».

(٤) في (ص): «المصيبة»، وليس بصحيح.

(٥) في (ب) و(د): «خفيفة»، ولعلَّه تحريف.

«موطئه» يقول: (لَا يُصَلِّي) الرَّجُلُ عَلَى الْجَنَازَةِ (إِلَّا ظَاهِرًا) من الحدث الأكبر والأصغر، وفي «مسلم» حديث: «لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَلَاةَ بَغِيرِ طَهْوٍ»، ومن النَّجَسِ الْمُتَّصِلِ بِهِ غَيْرِ الْمَغْفُورِ عَنْهُ، وَلَعَلَّ مراد المؤلف بسياق ذلك الرَّدُّ عَلَى الشَّعْبِيِّ حَيْثُ^(١) أَجَازَ الصَّلَاةَ عَلَى الْجَنَازَةِ بِغَيْرِ طَهَارَةٍ؛ لِأَنَّهَا دَعَاءٌ لَيْسَ فِيهَا رُكُوعٌ وَلَا سُجُودٌ، لَكِنَّ الْفُقَهَاءَ مِنَ السَّلَفِ وَالْخَلْفِ مُجْمِعُونَ عَلَى خِلَافِهِ^(٢)، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: يَجُوزُ التَّيَمُّمُ لِلْجَنَازَةِ مَعَ وَجُودِ الْمَاءِ إِذَا خَافَ فَوَاتَهَا بِالْوَضُوءِ، وَكَانَ الْوَلِيُّ غَيْرَهُ. (و) كَانَ ابْنُ عُمَرَ أَيْضًا مِمَّا وَصَلَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ (لَا يُصَلِّي) عَلَى الْجَنَازَةِ، وَلِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ: «وَلَا تُصَلَّى» بِالْمَثْنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ^(٣) وَفَتَحَ اللَّامَ، أَيِ: وَكَانَ يَقُولُ: لَا تُصَلَّى صَلَاةً^(٤) الْجَنَازَةَ (عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَلَا) عِنْدَ (غُرُوبِهَا) وَإِلَى هَذَا الْقَوْلِ ذَهَبَ مَالِكٌ وَالْكَوْفِيُّونَ^(٥) وَالْأَوْزَاعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ، وَمَذْهَبُ الشَّافِعِيَّةِ عَدَمُ الْكَرَاهَةِ (و) كَانَ ابْنُ عُمَرَ أَيْضًا مِمَّا وَصَلَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي «كِتَابِ رَفْعِ الْيَدَيْنِ»^(٦) (يَرْفَعُ يَدَيْهِ) حَذُو مَنْكِبَيْهِ اسْتِحْبَابًا فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ مِنْ^(٧) تَكْبِيرَاتِ الْجَنَازَةِ الْأَرْبَعِ، وَرَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» مِنْ وَجْهِ آخَرٍ عَنْهُ بِإِسْنَادٍ ضَعِيفٍ، وَقَالَ الْحَنْفِيَّةُ وَالْمَالِكِيَّةُ: لَا يَرْفَعُ إِلَّا عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْإِحْرَامِ؛ لِحَدِيثِ التِّرْمِذِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعًا: «إِذَا صَلَّيَ عَلَى جَنَازَةٍ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي أَوَّلِ تَكْبِيرَةٍ»، زَادَ الدَّارِقُطْنِيُّ: «ثُمَّ لَا يَعُودُ»، وَعَنْ مَالِكٍ: أَنَّهُ كَانَ يَعْجَبُهُ ذَلِكَ فِي كُلِّ تَكْبِيرَةٍ، وَرُويَ عَنْ ابْنِ الْقَاسِمِ أَنَّهُ لَا يَرْفَعُ فِي شَيْءٍ مِنْهَا، وَفِي سَمَاعٍ أَشْهَبَ: إِنْ شَاءَ رَفَعَ بَعْدَ الْأُولَى، وَإِنْ شَاءَ تَرَكَ (وَقَالَ الْحَسَنُ) الْبَصْرِيُّ، مِمَّا^(٨) قَالَهُ^(٩) فِي «الْفَتْحِ»: لَمْ أَرَهُ مُوَصُولًا: (أَذْرَكْتُ النَّاسَ) مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ (وَأَحَقُّهُمْ) بِالرَّفْعِ مُبْتَدَأً، خَبَرَهُ الْمُوَصُولُ بَعْدَ «بِالصَّلَاةِ» (عَلَى جَنَائِزِهِمْ) وَلَا أَبِي ذَرٍّ: «وَأَحَقُّهُمْ بِالصَّلَاةِ عَلَى جَنَائِزِهِمْ» (مَنْ رَضَوْهُمْ لِفَرَائِضِهِمْ) مُوَصُولٌ وَصَلْتَهُ، وَلِلْكَشْمِيْنِيَّةِ: «مَنْ

(١) فِي (د): «فَائِهِ».

(٢) فِي (م): «خِلَافَ ذَلِكَ».

(٣) فِي (ب) وَ(س): «فَوْق».

(٤) «صَلَاةٌ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٥) فِي (م): «وَالْعِرَاقِيُّونَ».

(٦) فِي هَامِشِ (ج): أَيِ: الْمَفْرَدِ؛ كَمَا فِي «الْفَتْحِ».

(٧) زَيْدٌ فِي (د): «كُلٌّ».

(٨) فِي (م): «مَا».

(٩) فِي غَيْرِ (د): «قَالَ».

رُضُوهُ» بالافراد، فيه إشارة إلى أَنَّهُمْ كانوا يُلْحِقُونَ صلاة الجنائز بغيرها من الصَّلوات؛ ولذا كان أَحَقَّ بالصَّلَاةِ على الجنائز مَنْ كان يَصَلِّي بِهِمْ^(١) الفرائض، وعند عبد الرَّزَّاق عن الحسن: إِنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بالصَّلَاةِ على الجنائز الأب ثم الابن، وقد اختلف في ذلك، ومذهب الشَّافعية أَنَّ أَوْلَى النَّاسِ بالصَّلَاةِ على الميت الأب ثم أبوه وإن علا، ثم الابن وابنه وإن سفل، وخالف ذلك ترتيب الإرث؛ لأنَّ معظم الغرض الدُّعاء للميت فُقِّدَ الأشفق؛ لأنَّ دعاءه أقرب/ إلى الإجابة، ثمَّ العصباء النَّسَبِيَّةُ^(٢) على ترتيب الإرث في غير ابني عمٍّ، أحدهما أخٌ لأمٍّ، فيُقَدَّمُ الأخ الشَّقِيق، ثمَّ الأخ للأب، ثمَّ ابن الأخ الشَّقِيق، ثمَّ ابن الأخ للأب^(٣)، وهكذا، ويُقَدَّمُ مَراهُقٌ مميِّزٌ أَجْنَبِيٌّ على امرأةٍ قَرِيبَةٍ، ولو اجتمع أبناء عمٍّ أحدهما أخٌ من أمٍّ^(٤) قُدِّمَ لترجُّحه^(٥) بالأخوة للأمٍّ^(٦)، والأمُّ وإن لم يكن لها دخلٌ^(٧) في إمامة الرِّجال، لها مدخلٌ في الصَّلَاةِ في الجملة؛ لأنَّها تُصَلِّي مأمومةً ومنفردةً وإمامةً للنِّساء عند/ فقد الرِّجال، فُقِّدَ بها، كما يقدَّمُ الأخ من الأبوين^(٨) على الأخ من الأب، ثمَّ ٤٢٤/٢ بعد العصباء^(٩) النَّسَبِيَّةُ بالمولي^(١٠)، فيُقَدَّمُ المَعْتِق، ثمَّ عصباته، ثمَّ السُّلْطَان، ثمَّ ذُوو^(١١) الأرحام الأقرب فالأقرب، فيُقَدَّمُ أبو الأمٍّ، ثمَّ الأخ للأمٍّ، ثمَّ الخال، ثمَّ العمُّ للأمٍّ، والأخ من الأمٍّ هنا من ذوي الأرحام بخلافه في الإرث، ولا حقٌّ للزوج في الصَّلَاةِ مع غير الأجنبي، وكذا المرأة مع الذَّكر، فالزوج مُقَدَّمٌ^(١٢) على الأجنبي، ولو استوى اثنان في درجة؛ كابنين أو أخوين وكلٌّ منهما أهلٌ للإمامة قُدِّمَ الأسنُّ في الإسلام غير الفاسق، والرَّقِيق، والمبتدع على الأفقه، عكس

(١) في (م): «لهم».

(٢) في (د) و(س): «المنتسبة».

(٣) قوله: «ثمَّ ابن الأخ الشَّقِيق، ثمَّ ابن الأخ للأب» سقط من (د).

(٤) في (ص): «لأمٍّ».

(٥) في (د): «لترجيحه».

(٦) في (ص) و(م): «بأخوة الأمٍّ».

(٧) في (س) و(ص): «مدخل».

(٨) في (ص): «للأبوين».

(٩) في (م): «العصباء»، وفي (ص): «الصُّبيان»، كلاهما غير صحيح.

(١٠) في (د) و(س): «المولى».

(١١) في (د): «ذو».

(١٢) في (م): «يُقَدَّم».

بقية الصلاة لغرض الدعاء هنا، والأسنُّ أقرب إلى الإجابة، وسائر الصلوات محتاجة إلى الفقه، ويُقدَّم الحرُّ العدل على الرقيق، ولو أقرب وأفقه وأسنُّ؛ لأنه أولى بالإمامة؛ لأنها ولاية كالعلم الحرُّ، فإنه مقدَّم^(١) على الأب الرقيق مطلقاً، وكذا يُقدَّم الحرُّ العدل على الرقيق الفقيه، ويُقدَّم الرقيق القريب على الحرِّ الأجنبي، والرقيق البالغ على الحرِّ الصبي؛ لأنه مكلف، فهو أحرص على تكميل الصلاة^(٢)، ولأن الصلاة خلفه مجمَّع على جوازها بخلافها^(٣) خلف الصبي، فإن استووا وتشاخوا أقرع بينهم قطعاً للنزاع، وإن تراضوا بواحدٍ معيَّنٍ قُدِّم، أو بواحدٍ منهم غير معيَّنٍ أقرع، والحاصل: أنه يُقدَّم فيها القريب والمولى على الوالي وإمام^(٤) المسجد، بخلاف بقية الصلوات؛ لأنها من قضاء حق الميت كالدفن والتكفين؛ لأنَّ معظم الغرض منها الدعاء كما تقدَّم، والقريب والمولى أشفق، وأنهما يُقدَّمان فيها على الموصى له بها؛ لأنها حقُّهما، ولا تنفذ الوصية فيه بإسقاطها، كالإرث ونحوه، وما ورد - من أن أبا بكرٍ رضي الله عنه أوصى^(٥) أن يصلي عليه عمر، فصلي عليه عمر، وأن عمر وصى^(٦) أن يصلي عليه صهيب، فصلي، وأن عائشة وصت^(٧) أن يصلي عليها أبو هريرة، فصلي - فمحمولٌ على أن أولياءهم أجازوا الوصية، وقال المالكية: الأولى تقديم من أوصى الميت بالصلاة عليه؛ لأنَّ ذلك من حق الميت إذ هو أعلم بمن يشفع له، إلا أن يعلم أنَّ ذلك من الميت كان لعداوة بينه وبين الولي، وإنما أراد بذلك إنكاره، فلا تجوز وصيته، فإن لم يكن وصى فالخليفة مقدَّم على الأولياء لا نائبه؛ لأنه لا يُقدَّم على الأولياء إلا أن يكون صاحب الخطبة، فيُقدَّم على المشهور، وهو^(٨) قول ابن القاسم. انتهى. (وَإِذَا أَخَذْتَ يَوْمَ الْعِيدِ أَوْ عِنْدَ الْجَنَازَةِ يَطْلُبُ الْمَاءَ) ويتوضأ (وَلَا يَتَيَمَّمُ) وهذا يحتمل أن يكون عطفًا على الترجمة، أو من بقية كلام الحسن،

د/١٤٤

(١) في نسخة في هامش (د): «يُقدَّم».

(٢) في (ص): «العبادة».

(٣) «بخلافها»: سقط من (م).

(٤) في غير (د) و(م): «كإمام»، وليس بصحيح.

(٥) في (د): «وما ورد عن أبي بكرٍ أنه أوصى».

(٦) في (ب) و(س): «أوصى».

(٧) في (ب) و(س): «أوصت».

(٨) في (د): «وهذا»، وفي نسخة في هامش (د) كالمثبت.

وَيَقْوِي الثَّانِي مَا رُوِيَ عَنْهُ عِنْدَ ابْنِ أَبِي شَيْبَةَ: أَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَكُونُ فِي الْجَنَازَةِ عَلَى غَيْرِ وَضوءٍ، فَإِنْ ذَهَبَ يَتَوَضَّأُ تَفَوُّتَهُ؟ قَالَ: لَا يَتَيَمَّمُ، وَلَا يَصَلِّي إِلَّا عَلَى طَهْرٍ.

(و) قَالَ الْحَسَنُ أَيْضًا مِمَّا وَصَلَهُ^(١) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: (إِذَا انْتَهَى) الرَّجُلُ (إِلَى الْجَنَازَةِ وَهُمْ) أَيُّ: وَالْحَالُ أَنَّ الْجَمَاعَةَ (يُصَلُّونَ يَدْخُلُ مَعَهُمْ بِتَكْبِيرَةٍ) ثُمَّ يَأْتِي بَعْدَ سَلَامِ الْإِمَامِ بِمَا فَاتَهُ، وَيُسْنُ الْأُتْرَفَ الْجَنَازَةَ حَتَّى يُتِمَّ الْمَسْبُوقُ مَا عَلَيْهِ، فَلَوْ رُفِعَتْ لَمْ يَضُرَّ، وَتَبْطُلُ^(٢) بِتَخَلُّفِهِ عَنِ إِمَامِهِ بِتَكْبِيرَةٍ بَلَا عَذْرٍ بِأَنْ لَمْ يَكْبُرْ^(٣) حَتَّى كَبَّرَ الْإِمَامُ الْمُسْتَقْبَلَةَ؛ إِذَا الْاِقْتِدَاءُ هُنَا إِنَّمَا يَظْهَرُ فِي التَّكْبِيرَاتِ، وَهُوَ تَخَلُّفٌ فَاحِشٌ يَشْبَهُ التَّخَلُّفَ بِرُكْعَةٍ، وَفِي «الشَّرْحِ الصَّغِيرِ»: اِحْتِمَالُ أَنَّهُ كَالْتَّخَلُّفِ بِرُكْنٍ حَتَّى لَا تَبْطُلَ إِلَّا بِتَخَلُّفِهِ بِرُكْنَيْنِ، وَخَرَجَ بِالتَّقْيِيدِ بَلَا عَذْرٍ^(٤)، مَنْ عَذِرَ بِبَطْءِ الْقِرَاءَةِ، أَوْ النَّسْيَانِ، أَوْ عَدَمِ^(٥) سَمَاعِ التَّكْبِيرِ، فَلَا يَبْطُلُ تَخَلُّفُهُ بِتَكْبِيرَةٍ فَقَطْ، بَلْ بِتَكْبِيرَتَيْنِ عَلَى مَا اقْتَضَاهُ كَلَامُهُمْ.

(وَقَالَ ابْنُ الْمُسَيَّبِ) سَعِيدٌ مِمَّا قَالَ^(٦) الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: إِنَّهُ لَمْ يَرَهُ مُوَصُولًا، وَإِنَّمَا وَجَدَ مَعْنَاهُ بِإِسْنَادٍ قَوِيٍّ عَنْ عَقْبَةِ بْنِ عَامِرٍ^(٧) الصَّحَابِيِّ فِيمَا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مُوقِفًا عَلَيْهِ^(٨): (يُكَبَّرُ^(٩)) الرَّجُلُ فِي صَلَاةِ الْجَنَازَةِ سِوَاءَ كَانَتْ (بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَالسَّفَرِ وَالْحَضَرِ أَرْبَعًا) أَيُّ: أَرْبَعِ تَكْبِيرَاتٍ.

(وَقَالَ أَنَسٌ) هُوَ ابْنُ مَالِكٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) مِمَّا وَصَلَهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ: (تَكْبِيرَةُ الْوَاحِدَةِ)^(١٠) وَلِلْأَرْبَعَةِ: «التَّكْبِيرَةُ الْوَاحِدَةُ» (اسْتِفْتَاخُ الصَّلَاةِ، وَقَالَ) اللَّهُ هَزْجٌ مِمَّا هُوَ^(١١) عَطْفٌ عَلَى التَّرْجُمَةِ:

(١) زيد في (د): «أَيْضًا».

(٢) في (د): «لَمْ تَبْطُلْ»، وليس بصحيح، وفي نسخة في هامش (د) كالمثبت.

(٣) في غير (د) و(س): «يَكُنْ».

(٤) في غير (ب) و(س): «بِعَذْرِ»، وليس بصحيح.

(٥) «عدم»: سقط من (ص).

(٦) في (ص): «قَالَ».

(٧) «بن عامر»: ليس في (ص) و(م).

(٨) في (م): «عنه».

(٩) في (د): «مِمَّا أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ مُوقِفًا يَكْبُرُ».

(١٠) في هامش (ج): في تكبيرة الواحد عنه.

(١١) «هو»: ليس في (د).

(﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا﴾ [الثوبة: ١٨٤]) فسمّاها صلاةً، وسقط قوله: «﴿مَّتَّ أَبَدًا﴾» عند أبي ذرّ وابن عساكر (وفيهِ) أي: في المذكور من صلاة الجنّازة (صُفُوفٌ وَإِمَامٌ) وهو يدلُّ على الإطلاق أيضاً، والحاصل: أنَّ كلَّ ما ذكره يشهد لصحّة الإطلاق المذكور، لكن اعترضه ابن رشيد بأنّه إن تمسّك بالعرف الشرعيّ عارضه عدم الرُّكوع/ والسُّجود، وإن تمسّك بالحقيقة اللُّغويّة^(١) عارضته الشُّرائط المذكورة، ولم يستوِ التّبَادُرُ في الإطلاق، فيدّعي الاشتراك لتوقّف الإطلاق على القيد عند إرادة الجنّازة، بخلاف ذات الرُّكوع والسُّجود فتعيّن الحمل على المجاز. انتهى. وأجيب بأنّ المؤلّف لم يستدلّ على مطلوبه بمجرد تسميتها صلاةً، بل بذلك وبما انضمّ إليه من وجود جميع الشُّرائط إلّا الرُّكوع والسُّجود^(٢)، وقد سبق ذكر حكمة حذفهما منها، فبقي ما عداهما على الأصل.

١٣٢٢ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ مَرَّ مَعَ نَبِيِّكُمْ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى قَبْرِ مَنْبُودٍ، فَأَمَّنَّا فَصَفَفْنَا خَلْفَهُ، فَقُلْنَا: يَا أَبَا عَمْرٍو، مَنْ حَدَّثَكَ؟ قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي^(٣) البصريُّ قاضي مكّة (قال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجّاج (عَنِ الشَّيْبَانِيِّ) سليمان الكوفي (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل (قال: أَخْبَرَنِي) بالافراد (مَنْ مَرَّ مَعَ نَبِيِّكُمْ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) من أصحابه رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ (مَنْ لَمْ يُسَمَّ^(٤)) (عَلَى قَبْرِ مَنْبُودٍ)

(١) في (م): «الشرعية».

(٢) في هامش (ج): عبارة «الثحفة»: الصّلاة شرعاً: أقوالٌ وأفعالٌ مخصوصة... إلى آخره، قال: فخرج بـ «مخصوصة» سجدة التّلاوة والشُّكر؛ فإنّهما ليستا صلاةً كصلاة الجنّازة. انتهى. قال ابن قاسم: قوله: «كصلاة الجنّازة» مثلاً للمنفّي، لا للنفي؛ فإنّ صلاة الجنّازة شرعيّة وإن كانت ليست صلاةً في العُرف العامّ؛ كما في «الإيمان» ويدلُّ لذلك قولُ المحلّي بعد قول «المنهاج»: «ويحرم بالحدث الصّلاة»: «ومنها صلاة الجنّازة». انتهى. قوله: «فإنّهما ليستا صلاةً كصلاة الجنّازة» صلاة الجنّازة أقوالٌ كالتكبيرات، وأفعالٌ كالقيام والنّيّة ورفع اليدين. انتهى. وهو مخالفٌ لقوله في «شرح أبي شجاع»: وبصفة جمع الأفعال خروج صلاة الجنّازة، قيل: وخروج سجدة التّلاوة والشُّكر، وفيه نظر؛ إذ الهويُّ للسُّجود والرّفْع منه فعّالان خارجان عن مسمّى السّجدة.

(٣) في هامش (ج): «إلى واشح» بمعجمة فمهملة، بطن من الأزد؛ كما في «التّقريب» قصص.

(٤) في هامش (ج): قوله: «مَنْ لَمْ يُسَمَّ» أي: لم يذكر اسمه في السّند؛ لأنّ جهالة الصّحابيّ لا تضرُّ كما قدّمه الشارح، ولا ينافيه تفسيره بعد بقوله: حدّثني ابن عبّاس.

بالذال المعجمة، وتنوين «قبر»، و«منبوذ» صفة له، أي: قبر منفرد^(١) عن القبور، ولأبي ذر: «قبر منبوذ» بإضافة «قبر» لتاليه^(٢)، أي: دُفِنَ فيه لقيط: (فَأَمَّا فَصَفَفْنَا) بفاءين (خَلْفَهُ) وهذا موضع / الترجمة؛ لأن الإمامة وتسوية الصفوف من سنة صلاة الجنازة، قال الشيباني: (فَقُلْنَا) ١٤٤/٢٥ ب للشعبي: (يَا أَبَا عَمْرٍو) بفتح العين (مَنْ) ولأبي ذر: «وَمَنْ» (حَدَّثَكَ) بهذا؟ (قَالَ): حَدَّثَنِي (ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) فيه ردُّ على من جَوَّز صلاة الجنازة بغير طهارة معللاً بأنها إنما هي دعاء للميت واستغفار؛ لأنه لو كان المراد الدعاء وحده؛ لما أخرجهم النبي ﷺ إلى البقيع، ولدعا في المسجد، وأمرهم بالدعاء معه أو التأمين على دعائه^(٣)، ولَمَّا صَفَّهَم خلفه كما يصنع في الصلوة المفروضة والمسنونة، وكذا وقوفه في الصلوة، وتكبيره في افتتاحها، وتسليمه في التحلل منها، كل ذلك دالٌّ على أنها على الأبدان لا على اللسان وحده، قاله ابن رُشيد نقلاً عن ابن المرباط كما أفاده في «فتح الباري».

٥٧ - باب فضل اتباع الجنائز

وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِذَا صَلَّيْتَ فَقَدْ قَضَيْتَ الَّذِي عَلَيْكَ، وَقَالَ حُمَيْدُ بْنُ هَلَالٍ: مَا عَلِمْنَا عَلَى الْجَنَازَةِ إِذْنَا، وَلَكِنْ مَنْ صَلَّى ثُمَّ رَجَعَ فَلَهُ قِيرَاطٌ.

(باب فضل اتباع الجنائز) أي: مع الصلوة عليها؛ لأن الاتباع وسيلة للصلوة^(٤) كالدفن، فإذا تجرّدت الوسيلة عن المقصد؛ لم يحصل المرتب على المقصود. نعم يرجى لفاعل ذلك حصول فضل ما بحسب نيته (وَقَالَ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ) الأنصاري، كاتب الوحي، المتوفى سنة خمس وأربعين بالمدينة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ممّا وصله سعيد بن منصور وابن أبي شيبة: (إِذَا صَلَّيْتَ) على الجنازة (فَقَدْ قَضَيْتَ الَّذِي عَلَيْكَ) من حق الميت من الاتباع، فإن زدت الاتباع إلى الدفن زيد لك في الأجر، ومن لازم الصلوة اتباع الجنازة^(٥) غالباً، فحصلت المطابقة.

(١) في (د): «منبوذ».

(٢) في (د): «إليه».

(٣) في (ج): «دعائهم» وبها مشها: قوله: «على دعائهم» كذا في النسخ، وعبارة «الفتح»: على دعائه، قصص.

(٤) في (ص): «إلى الصلوة».

(٥) في غير (د) و(م): «الجنائز».

(وَقَالَ حُمَيْدُ بْنُ هِلَالٍ) بَضَمَ الحاء المهملة، البصريُّ التَّابِعِيُّ مِمَّا قَالَ^(١) الحافظ ابن حجر: إِنَّهُ لَمْ يَرَهُ مَوْصُولًا عَنْهُ: (مَا عَلِمْنَا عَلَى الْجَنَازَةِ إِذْنًا) يُلْتَمَسُ مِنْ أَوْلِيَائِهَا لِلانصراف بعد الصَّلَاةِ (وَلَكِنْ مَنْ صَلَّى ثُمَّ رَجَعَ فَلَهُ قَيْرَاطٌ) فلا يفتقر إلى الإذن، وهذا مذهب الشافعي والجمهور، وقال قومٌ: لا ينصرف إلَّا بإذنٍ، وَرَوَى عَنْ عُمَرَ وَابْنِهِ وَأَبِي هُرَيْرَةَ وَابْنِ مَسْعُودٍ وَالْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ، وَالنَّخَعِيِّ، وَحُكَيْي عَنْ مَالِكٍ.

١٣٢٣ - ١٣٢٤ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا يَقُولُ: حَدَّثَ ابْنُ عُمَرَ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: مَنْ تَبَعَ جَنَازَةَ فَلَهُ قَيْرَاطٌ، فَقَالَ: أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَيْنَا. ^٧ فَصَدَّقْتُ - يَغْنِي عَائِشَةَ - أَبَا هُرَيْرَةَ وَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُهُ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَقَدْ فَرَّطْنَا فِي قَرَارِيطَ كَثِيرَةٍ. فَرَّطْتُ: ضَيَّعْتُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ السَّدُوسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ) بفتح الجيم في الأول، وبالحاء المهملة والزاي في الثاني (قَالَ: سَمِعْتُ نَافِعًا) مولى ابن عمر (يَقُولُ: حَدَّثَ ابْنُ عُمَرَ) بن الخطاب، بضم الحاء المهملة وكسر الدال: (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) (يَقُولُ) ووقع في «مسلم» تسمية من حَدَّثَ ابْنَ عُمَرَ بذلك عن أبي هريرة، ولفظه من طريق داود بن عامر بن سعدٍ عن أبيه: أَنَّهُ كَانَ قَاعِدًا عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ إِذْ طَلَعَ خُبَّابٌ^(٣) صَاحِبُ الْمَقْصُورَةِ، فَقَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، أَلَا تَسْمَعُ مَا يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ...؟ فَذَكَرَهُ مَوْقُوفًا^(٤)، لَمْ يَذْكُرِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَمَا هُنَا، وَهُوَ كَذَلِكَ فِي جَمِيعِ الطَّرِيقِ، لَكِنْ رَوَاهُ أَبُو عَوَانَةَ فِي «صَحِيحِهِ» فَقَالَ: قِيلَ لَابْنِ عُمَرَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ^(٥): (مَنْ تَبَعَ^(٦) جَنَازَةً) وَصَلَّى عَلَيْهَا

(١) في (م) و(ب): «قَالَ».

(٢) في (د): «عَنْهُ».

(٣) في هامش (ج): «خُبَّابٌ»: بفتح المعجمة والموحدة الأولى مشددة، صاحب المقصورة، مولى فاطمة بنت عتبة ابن ربيعة، أبو مسلم، أدرك الجاهلية، واختلِفَ في صحبته، «مص فتح».

(٤) كذا قال القسطلاني، ولفظ مسلم (٩٤٥) صريح في الرفع: «أَلَا تَسْمَعُ مَا يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: ... الحديث».

(٥) «يقول»: ليس في (م).

(٦) في غير (د) و(م): «اتَّبَعَ».

(فَلَهُ قِيرَاطٌ) ^(١) من الأجر المتعلق بالميت من تجهيزه وغسله ودفنه والتعزية به وحمل الطعام إلى أهله، وجميع ما يتعلق به، وليس المراد جنس الأجر لأنه يدخل فيه ثواب الإيمان ١٤٥/د والأعمال كالصلاة والحج وغيره، وليس في صلاة الجنازة ما يبلغ ذلك، وحينئذ فلم يبق إلا أن يرجع إلى المعهود، وهو الأجر العائد على الميت، قاله أبو الوفاء بن عقيل ^(٢)، ويؤيده ٤٢٦/٢ حديث أبي هريرة: «من أتى جنازة في أهلها فله قيراط، فإن تبعها فله قيراط، فإن صلى عليها فله قيراط، فإن انتظرها حتى تدفن فله قيراط» رواه البزار بسند ضعيف ^(٣)، قال في «الفتح»: فهذا يدل على أن لكل عمل من أعمال الجنازة قيراط وإن اختلفت مقادير القراريط، ولا سيما بالنسبة إلى مشقة ذلك العمل وسهولته، ومقدار القيراط ومبحثه يأتي إن شاء الله تعالى في الباب التالي [ج: ١٣٢٥] (فَقَالَ) ابن عمر رضي الله عنهما: (أَكْثَرَ أَبُو هُرَيْرَةَ عَلَيْنَا) لم يتهمه ابن عمر بأنه روى ما لم ^(٤) يسمع، بل جَوَّز عليه السهو والاشتباه لكثرة رواياته، أو قال ذلك لأنه لم يرفعه، فظن ابن عمر أنه قاله ^(٥) برأيه اجتهادًا، فأرسل ابن عمر إلى عائشة يسألها عن ذلك ^(٦). (فَصَدَّقَتْ - يَعْنِي: عَائِشَةُ - أَبَا هُرَيْرَةَ) وللمستملي وأبي الوقت: «بقول أبي هريرة» (وَقَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُهُ) الضمير المستتر للنبي ﷺ، والبارز للحديث، أي: يقول رسول الله ﷺ ذلك (فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنهما: لَقَدْ فَرَّطْنَا فِي قَرَارِيطَ كَثِيرَةٍ) أي: في عدم المواظبة على حضور الدفن، كما وقع مبيّنًا في حديث ^(٧) مسلم، ولفظه: كان ابن عمر يصلي على الجنازة ثم ينصرف، فلمّا بلغه حديث أبي هريرة قال: فذكره، قال المؤلف مفسرًا لقوله: لَقَدْ فَرَّطْنَا (فَرَّطْتُ: ضَيَعْتُ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ).

(١) في هامش (ج): «القيراط»: أصله «قِرَاط» بتشديد الراء، أبدلت الياء في إحدى الرّاءين، وسيجيء تفسيره في الباب التالي.

(٢) في هامش (ج): واسمه علي بن عقيل بن محمد بن عقيل بن أحمد، البغدادي الظفراوي، أبو الوفاء؛ كما في «طبقات الحنابلة».

(٣) «رواه البزار بسند ضعيف»: سقط من (ص) و(م).

(٤) في (د): «لا».

(٥) في (م): «قال».

(٦) في هامش (ج): والرسول هو خباب صاحب المقصورة؛ كما في «صحيح مسلم».

(٧) «حديث»: ليس في (ص).

وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً ح: ١٣٢٥ ومسلم والنسائي وابن ماجه وأبو داود.

٥٨ - بَابُ مَنْ انْتَضَرَ حَتَّى تُدْفَنَ

(بَابُ مَنْ انْتَضَرَ) الجنائز (حَتَّى تُدْفَنَ) واختار لفظ «انتظر» دون لفظ: شهد؛ لوروده في بعض طرق الحديث؛ كما في رواية معمر عند مسلم، وهو البزار من طريق ابن عجلان، عن أبيه، عن أبي هريرة بلفظ: «فإن انتظرها حتى تُدْفَنَ فله قيراط».

١٣٢٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، فَقَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم.
وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا يُونُسُ قَالَ: ابْنُ شِهَابٍ وَحَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَنْ شَهِدَ الْجَنَائِزَ حَتَّى يُصَلِّيَ فَلَهُ قِيرَاطٌ، وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ»، قِيلَ: وَمَا الْقِيرَاطَانِ قَالَ: «مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) القعنبي (قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ) محمد بن عبد الرحمن (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ، عَنْ أَبِيهِ) أبي سعيد كيسان (أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، فَقَالَ) ولأبي ذر (قَالَ): (سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم) ووقع هنا^(١) في نسخة مسموعة من طريق الخلل وغيره: «قال» أي: المؤلف: «ح وحديثي» بالافراد «عبد الله بن محمد المسندي، قال: حَدَّثَنَا هِشَامٌ» هو ابن يوسف الصنعاني قال: «حَدَّثَنَا معمر» - بسكون العين - «ابن راشد، عن ابن شهاب الزهري، عن ابن المسيب» سعيد «عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم».

قال المؤلف^(٢): (وَحَدَّثَنَا^(٣)) بالواو، وسقطت لغير أبي ذر (أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ بْنِ سَعِيدٍ) بفتح الشين المعجمة وكسر الموحدة الأولى^(٤)، البصري الحبطي^(٥)، بالحاء المهملة والموحدة

(١) «هنا»: ليس في (ص).

(٢) زيد في (ب) و(س): «ح».

(٣) في نسخة في هامش (د): «وحديثي».

(٤) «الأولى»: ليس في (د).

(٥) في هامش (ج) و(ص): قوله: «الحَبْطِيُّ»: هذه النسبة إلى الحبطات؛ بطن من تميم؛ وهو الحارث بن عمرو بن تميم ابن مرة، والحارث: هو الحبط؛ بكسر الباء. «ترتيب»، مات سنة تسع وعشرين ومئتين. «كرماني».

المفتوحين (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبِي) شبيب بن سعيد قال: (حَدَّثَنَا يُونُسُ) ابن يزيد الأيلي (قَالَ: ابْنُ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ، حَدَّثَنَا^(١) فلان به (وَ) عطفٌ على محذوفٍ (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ الْأَعْرَجُ) أيضًا: (أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ شَهِدَ الْجَنَازَةَ) في رواية مسلمٍ من حديث خَبَّابٍ: «مَنْ خَرَجَ مَعَ جَنَازَةٍ مِنْ بَيْتِهَا^(٢)»، ولأحمد من حديث أبي سعيد: «فَمَشَى مَعَهَا مِنْ أَهْلِهَا» (حَتَّى يُصَلِّيَ^(٣)) بكسر اللام، وفي رواية الأكثر بفتحها، وهي محمولةٌ عليها، فَإِنَّ حُصُولَ الْقِيَرَاطِ مَتَوَقَّفٌ عَلَى وَجُودِ الصَّلَاةِ مِنَ الَّذِي يَشْهَدُ، زَادَ ابْنُ عَسَاكَرٍ فِي نَسْخَةِ: «(عَلَيْهَا) أَيِ: عَلَى الْجَنَازَةِ، وَلِلْكَشْمِيزِيِّ: «(عَلَيْهِ)» أَيِ: عَلَى الْمَيِّتِ (فَلَهُ قِيَرَاطٌ)^(٤) فَلَوْ تَعَدَّدَتِ الْجَنَائِزُ، وَاتَّحَدَتِ الصَّلَاةُ عَلَيْهَا دَفْعَةً وَاحِدَةً، هَلْ تَتَعَدَّدُ^(٥) الْقَرَارِيطُ بِتَعَدُّدِهَا أَوْ لَا تَتَعَدَّدُ نَظَرًا لِاتِّحَادِ الصَّلَاةِ؟ قَالَ الْأَذْرَعِيُّ: الظَّاهِرُ التَّعَدُّدُ، وَبِهِ أَجَابَ قَاضِي حِمَاةِ الْبَارَزِيِّ، وَمَقْتَضَى التَّقْيِيدِ بِقَوْلِهِ فِي رِوَايَةِ أَحْمَدَ وَغَيْرِهَا: «فَمَشَى مَعَهَا مِنْ أَهْلِهَا» أَنَّ الْقِيَرَاطَ يَخْتَصُّ بِمَنْ حَضَرَ مِنْ أَوَّلِ الْأَمْرِ إِلَى انْقِضَاءِ الصَّلَاةِ، لَكِنَّ ظَاهِرَ حَدِيثِ الْبَزَّازِ السَّابِقِ حُصُولَهُ أَيْضًا لِمَنْ صَلَّى فَقَطْ، لَكِنْ يَكُونُ قِيَرَاطُهُ دُونَ قِيَرَاطِ مَنْ شَيَّعَ مَثَلًا وَصَلَّى، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ حَيْثُ قَالَ: «أَصْغَرُهُمَا مِثْلُ أَحَدٍ» فِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الْقَرَارِيطَ تَتَفَاوَتُ، وَفِي «مُسْلِمٍ» أَيْضًا: «مَنْ صَلَّى عَلَى جَنَازَةٍ وَلَمْ يَتَّبِعْهَا فَلَهُ قِيَرَاطٌ» فَظَاهِرُهُ حُصُولُ الْقِيَرَاطِ وَإِنْ لَمْ يَقْعِ اتِّبَاعٌ، لَكِنْ يُمْكِنُ حَمْلُ الْإِتِّبَاعِ هُنَا عَلَى مَا بَعْدَ الصَّلَاةِ، لَا سِيَّمَا وَحَدِيثُ الْبَزَّازِ ضَعِيفٌ (وَمَنْ شَهِدَهَا حَتَّى تُدْفَنَ)^(٦) أَيِ: يَفْرَغُ مِنْ دَفْنِهَا بِأَنْ يُهَالَ عَلَيْهَا^(٧) التُّرَابُ، وَعَلَى ذَلِكَ تُحْمَلُ رِوَايَةُ مُسْلِمٍ^(٨): «حَتَّى تَوْضَعَ فِي

(١) فِي غَيْرِ (ب) وَ(د): «حَدَّثَنِي».

(٢) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «مِنْ بَيْتِهَا»: الْمُرَادُ بِهِ: الْمَكَانَ الَّذِي تُغَسَّلُ فِيهِ. انْتَهَى بِخَطِّ شَيْخِنَا.

(٣) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «حَتَّى يُصَلِّيَ»: مَنْصُوبٌ بِ«أَنَّ» مَضْمُورَةٌ بَعْدَ «حَتَّى» بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ عَلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى، وَأَمَّا عَلَى الرِّوَايَةِ الثَّانِيَةِ؛ فَالْيَاءُ سَاكِنَةٌ لَفْظًا؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَعْتَلَّ بِالْأَلْفِ لَا تَظْهَرُ فِيهِ عِلَامَةُ النَّصْبِ.

انْتَهَى «عَجْمِي».

(٤) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «فَلَهُ قِيَرَاطٌ»: «لَهُ» مُتَعَلِّقٌ بِخَبَرِ «قِيَرَاطٌ»، وَهُوَ الْمَسْوُوعُ لِلْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ.

(٥) فِي (ص): «تَعَدَّدُ».

(٦) فِي هَامِشِ (ج): مَنْصُوبٌ بِأَنْ مَضْمُورَةٌ.

(٧) فِي (م): «عَلَيْهِ».

(٨) فِي (د): «لِلْمُسْلِمِ».

٤٢٧/٢

اللَّحْدُ «كَانَ لَهُ قِيرَاطَانِ»/ من الأجر المذكور، وهل ذلك بقيراط الصَّلَاةِ أو بدونه؟ فيكون ثلاثة قراريط، فيه احتمالٌ، لكن سبق في «كتاب الإيمان» [ج: ٤٧] التَّصْرِيحُ بِالْأَوَّلِ، وحينئذٍ فتكون رواية الباب معناها: كان له قيراطان، أي بالأوَّل، ويشهد للثاني ما رواه الطَّبْرَانِيُّ مرفوعاً: «مَنْ تَبَعَ جَنَازَةً حَتَّى يُقْضَى دَفْنُهَا كُتِبَ لَهُ ثَلَاثَةُ قَرَارِيطَ»، وهل يحصل قيراط الدَّفْنِ، وإن لم يقع^(١) اتِّبَاعٌ؟ فيه بحثٌ، لكن مقتضى قوله في «كتاب الإيمان» [ج: ٤٧]: «وكان معها حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهَا، ويفرغ من دفنها» أَنَّ الْقِيرَاطَيْنِ إِنَّمَا يَحْصُلَانِ بِمَجْمُوعِ الصَّلَاةِ وَالْإِتِّبَاعِ فِي جَمِيعِ الطَّرِيقِ وَحُضُورِ الدَّفْنِ، فَإِنْ صَلَّى مَثَلًا، وَذَهَبَ إِلَى الْقَبْرِ وَحْدَهُ، فَحَضَرَ الدَّفْنَ لَمْ يَحْصُلْ لَهُ إِلَّا قِيرَاطٌ وَاحِدٌ، صَرَّحَ بِهِ النَّوَوِيُّ فِي «المجموع» وغيره، لكن له أَجْرٌ فِي الْجُمْلَةِ^(٢)، قَالَ فِي «فتح الباري»: وَمَا قَالَهُ النَّوَوِيُّ لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَقْتَضِيهِ إِلَّا بِطَرِيقِ الْمَفْهُومِ، فَإِنْ وَرَدَ مَنْطُوقٌ بِحُصُولِ الْقِيرَاطِ بِشُهُودٍ^(٣) الدَّفْنِ وَحْدَهُ كَانَ مَقْدَمًا، وَيَجْمَعُ حِينَئِذٍ بِتَفَاوُتِ الْقِيرَاطِ، وَالَّذِينَ أَبَوْا ذَلِكَ جَعَلُوهُ مِنْ بَابِ الْمَطْلُوقِ وَالْمَقْيَدِ، لَكِنْ مَقْتَضَى جَمِيعِ الْأَحَادِيثِ أَنَّ مَنْ اقْتَصَرَ عَلَى التَّشْيِيعِ، وَلَمْ يَصِلْ، وَلَمْ يَشْهَدْ الدَّفْنَ^(٤) فَلَا قِيرَاطَ لَهُ إِلَّا عَلَى طَرِيقَةِ ابْنِ عَقِيلٍ السَّابِقَةِ^(٥).

والقيراط - بكسر القاف - قال الجوهري: نصف دانقٍ، والدَّانِقُ: سدس درهم، فعلى هذا يكون القيراط / جزءٌ من اثني عشر جزءًا من الدرهم، وقال أبو الوفاء بن عَقِيلٍ: نصف سدس درهم، أو نصف عشر دينارٍ، وقال ابن الأثير: هو نصف عشر الدينار في أكثر البلاد، وفي الشَّامِ

(١) في (د): «يُحْصَلُ»، وفي نسخة في هامش (د) كالمثبت.

(٢) في هامش (ج): ذكر ابن العماد في «الذريعة في إعداد الشريعة» ما نصَّه: وهذا القيراط ذكر بعض المالكية أنه منسوب إلى جميع عمل الميت، وذلك جزء من أربعة وعشرين جزءًا من عمل الميت، أو هو قيراط من أنواع عمله؛ أي: نوع واحد من أنواع عمله؛ لأننا إذا عددنا الأعمال المتعلقة بالميت؛ من تحويله إلى القبلة، وتلقينه الشهادة، وقراءة يس، وتغميضه، ونزع ثيابه، وتسجيته بثوب خفيف، ووضع شيء ثقيل على بطنه، وتغسيله، ونحو ذلك إلى حين يُدْفَنُ؛ كانت أنواع ذلك نحوًا من أربعة وعشرين، هكذا قال، وما قاله وتكلفه يحتاج إلى دليل؛ لأنه يلزم على ما قاله أن من حضر الميت من حين يحوّل إلى القبلة إلى حين يدفن يكون له أربعة وعشرين قيراطًا، وهو خلاف نص الحديث، والله أعلم. انتهى. وفي «البدائع» مسلك آخر غير هذا، قريب مما ذكره الشيخ، «بدائع».

(٣) في (د): «الشهود».

(٤) في (ص): «دفنًا».

(٥) قوله: «إلا بطريق المفهوم، فإن ورد منطوق... قيراط له إلا على طريقة ابن عَقِيلٍ السَّابِقَةِ»، سقط من (م).

جزء من أربعة وعشرين جزءاً، وقال القاضي أبو بكر ابن العربي: الذرة جزء من ألف وأربعة وعشرين جزءاً من حبة، والحبة: ثلث القيراط، والذرة تخرج من النار، فكيف بالقيراط؟ وقد قرَّب النبي ﷺ القيراط للفهم بقوله لَمَّا (قيل) له، وعند أبي عوانة: قال أبو هريرة: قلت: يا رسول الله (وَمَا الْقِيرَاطَانِ^(١))؟ قَالَ: مِثْلُ الْجَبَلَيْنِ الْعَظِيمَيْنِ^(٢) وأخَصَّ من ذلك تمثيله القيراط بأحد؛ كما في «مسلم»، وهذا تمثيل واستعارة، قال الطَّبِيُّ: قوله: «مِثْلُ أَحَدٍ» تفسير للمقصود من الكلام لا للفظ «القيراط»، والمراد منه: أنه^(٣) يرجع بنصيب كبير من الأجر، وقال الزَّين بن المُنِير: أراد تعظيم الثواب، فمثله للعيان^(٤) بأعظم الجبال خلقاً، وأكثرها إلى النفوس المؤمنة حباً؛ لأنَّه الذي قال في حقِّه: «أَحَدٌ»^(٥) جبلٌ يحبُّنا ونحبه» [ح: ١٤٨٢] ويجوز أن يكون على حقيقته بأن يجعل الله تعالى عمله يوم القيامة جسماً قدر أحد ويوزن، وفي حديث واثلة عند ابن عدي: «كُتِبَ له قيراطان، أخفُّهما في ميزانه يوم القيامة أثقل من جبل أحد»، فأفادت هذه الرواية بيان وجه التمثيل بجبل أحد، وأنَّ المراد به: زنة الثواب المرتَّب على ذلك العمل^(٦).

ورواة حديث الباب ما بين مدني وبصري وأيلي، وفيه التَّحديث والقراءة على الشيخ والسؤال والسَّماع والعنونة، والإخبار، والقول، ورواية الابن عن أبيه، ولم يخرج الطَّريق الأوَّل غيره من بقيَّة الكتب السَّنة، والطَّريق الثاني أخرجه مسلمٌ في «الجنائز» وكذا النَّسائي.

٥٩ - باب صلاة الصَّبيَّانِ مَعَ النَّاسِ عَلَى الْجَنَائِزِ

(باب صلاة الصَّبيَّانِ مَعَ النَّاسِ عَلَى الْجَنَائِزِ).

١٣٢٦ - حَدَّثَنَا يَغْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ

(١) في هامش (ج): «ما» استفهامية مبتدأ، و«القيراطان» خبره، وقيل: «القيراطان» مبتدأ، و«ما» خبر؛ لأنها نكرة، وأجيب بأنَّ فيها معنى سوَّغ الابتداء بها؛ وهو الاستفهام، «إيهاج».

(٢) في هامش (ج): فإن قلت: كان مقتضى الظاهر أن يقال: مثلاً الجبلين - بالتثنية - لأنَّه خبرٌ عن مُثْنِي؛ فالجواب: أنَّ مثل هذا بمعنى الحال والصَّفة، والقصة والبيان؛ أي: صفتها صفة الجبلين.

(٣) في (د): «أَنَّ».

(٤) في (د): «بالعيان».

(٥) «أحد»: سقط من (م).

(٦) «العمل»: ليس في (د).

الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَامِرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَبْرًا، فَقَالُوا: هَذَا دُفْنٌ - أَوْ دُفْنَتِ - الْبَارِحَةَ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: فَصَفْنَا خَلْفَهُ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا.

وبالسَّند^(١) قال: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) الدورقي^(٢) قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ أَبِي بُكَيْرٍ)^(٣) بضمَّ الموحَّدة وفتح الكاف، العبدِيُّ الكوفيُّ قاضي كرمان قال: (حَدَّثَنَا زَائِدَةُ) بن قدامة قال: (حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ) سليمان (الشَّيْبَانِيُّ، عَنْ عَامِرٍ) الشَّعْبِيُّ (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَبْرًا، فَقَالُوا: هَذَا دُفْنٌ - أَوْ دُفْنَتِ - الْبَارِحَةَ) شكَّ ابن عباسٍ (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: فَصَفْنَا) بفاءٍ مشدَّدةً، ولأبي ذرٍّ: «فصففنا» بفاءين (خَلْفَهُ، ثُمَّ صَلَّى عَلَيْهَا).

ومطابقة الحديث للترجمة في قوله: «فصففنا»^(٤) خلفه» وأفاد مشروعية صلاة الصَّبيان على الجنائز، وأنَّ حديثه السابق قبل ثلاثة أبواب [ج: ١٣٢١] دلَّ عليه ضمنا، لكنَّه أراد التَّنصيص عليه.

٦٠ - بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ بِالمُصَلَّى وَالمَسْجِدِ

(بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ بِالمُصَلَّى) المتَّخذ للصَّلَاةِ عليها فيه (والمَسْجِدِ).

١٣٢٧ - ١٣٢٨ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ: أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: نَعَى لَنَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم النَّجَاشِيَّ صَاحِبَ الْحَبَشَةِ يَوْمَ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، فَقَالَ: «اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ». وَعَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: حَدَّثَنِي سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم صَفَّ بِهِمْ بِالمُصَلَّى، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعًا.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) بضمَّ الموحَّدة وفتح الكاف مصغِّرا، المصريُّ قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ (عَنْ عُقَيْلٍ) بضمَّ العين وفتح القاف، ابن خالدٍ (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهريِّ/ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَأَبِي سَلَمَةَ)/ بفتح اللَّام^(٥): (أَنَّهُمَا حَدَّثَاهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه)

٤٢٨/٢
د ١٤٦/٢ب

(١) في (م): «وبه».

(٢) في هامش (ج): إلى «دورق» بلد بفارس «ترتيب».

(٣) في هامش (ج): قوله: «يحيى بن أبي بكير» واسم أبي بُكَيْرٍ نَسْرٌ؛ بفتح النون وسكون المهملة؛ أي: وآخره راء؛ كما في «القاموس»، الكِرْمَانِيُّ: كوفيُّ الأصل، نزل بغداد، ثقة من النَّسَعة، مات - أي يحيى - سنة ثمان أو تسع وعشرين؛ أي: ومثتين؛ كما في «التَّقريب».

(٤) في غير (د) و(م): «فصففنا».

(٥) زيد في (ب) و(س): «عبد الرَّحْمَنِ»، وهو اسم أبيه.

قَالَ: نَعَى لَنَا) ولأبي الوقت: «نعانا» (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ النَّجَاشِيُّ) نصبٌ مفعول «نعى» (صَاحِبَ الْحَبْشَةِ) أي: مَلِكُهَا، وهو منصوبٌ صفةً لسابقه (يَوْمَ الَّذِي) بالنصب على الظرفية، و«يوم» نكرة، ولأبي ذرٍّ: «اليوم الذي»^(١) «مَاتَ فِيهِ فَقَالَ: اسْتَغْفِرُوا لِأَخِيكُمْ» في الإسلام أصحمة النجاشي. (وَعَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ بالسُّنْدِ السَّابِقِ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَفَّ بِهِمْ^(٢) بِالمُصَلَّى، فَكَبَّرَ عَلَيْهِ^(٣)) أي: على النجاشي (أَرْبَعًا) لا دلالة فيه على منع الصلاة على الميت في المسجد، وهو قول الحنفية والمالكية؛ لأنه ليس فيه صيغة نهْي، ولأنَّ^(٤) الممتنع عند الحنفية إدخال الميت المسجد، لا مجرد الصلاة عليه حتى لو كان الميت خارج المسجد جازت الصلاة عليه، ويحتمل أنَّه ﷺ إنما خرج بالمسلمين إلى المصلَّى؛ لقصد تكثير الجمع الذين يصلُّون عليه، ولاشاعة كونه مات مسلمًا، وقد ثبت في «صحيح مسلم»: أنَّه ﷺ صَلَّى على سُهَيْلِ ابْنِ بِيضَاءٍ في المسجد^(٥)، فكيف يُتْرَكُ هذا الصَّريحُ لأمرٍ محتملٍ؟ وحينئذٍ فلا كراهة في الصلاة عليه فيه، بل هي فيه^(٦) أفضل منها في غيره؛ لهذا الحديث، ولأنَّ المسجد أشرف من غيره، وأجاب المانعون عن حديث سُهَيْلٍ باحتمال أن يكون سُهَيْلٌ كان خارج المسجد، والمصلُّون داخله^(٧)، وذلك جائزٌ اتِّفَاقًا، وأُجِيبَ بأنَّ عائشة استدلت بذلك لَمَّا أَنْكَرُوا عليها أمرها بالمرور بجنائزة

(١) زيد في (م): «يوم»، وليس بصحيح.

(٢) في (ص): «صَفَّهم».

(٣) «فَكَبَّرَ عَلَيْهِ»: سقط من (م).

(٤) «لأنَّ»: مثبت من (د) و(م).

(٥) في هامش (ج): فرع: ينبغي إذا وضع الميت للصلاة عليه بالروضة الشريفة أن تكون رجلاه لجهة المنبر، ورأسه لجهة الحجرة الشريفة، وفي «حواشي ابن قاسم على شرح المبهم» ما نصّه: قوله: «جعلوا» أي: الجنائزة صفًا عن يمينه، «ع»: هو كلام الأصحاب، وعُلِّلَ بأنَّ جهة اليمين أشرف، وقضية هذه العلة أن يكون الأفضل في الرجل الذكر حملُه على يمين المصلِّي، فيقف عند رأسه، ويكون غالبه على يمينه من جهة الغرب، وهو خلاف عمل النَّاسِ، نعم؛ المرأة - وكذا الخنثى - السُّنَّةُ أن يقف عند عجزتهما، فينبغي أن يكون جهة رأسيهما من جهة اليمين، وهو الموافق لعمل النَّاسِ، وحينئذٍ ينتج من ذلك أن معنى جعل الخنثى صفًا عن اليمين أن تكون رجلا الثاني عند رأس الأول، وهكذا... فليتأمل.

(٦) «فيه»: ليس في (ص).

(٧) في (د): «داخلون».

سعدٍ على حجرتها لتصلِّي عليه، وسلَّم لها الصَّحابة، فدلَّ على أنَّها حفظت ما نسوه^(١)، وقد روى ابن أبي شيبَةَ وغيره: أنَّ عمرَ صلَّى على أبي بكرٍ في المسجد، وأنَّ صهيبًا صلَّى على عمر في المسجد، زاد في رواية: «ووضعت الجنازة في المسجد تجاه المنبر»، قال في «الفتح»: وهذا يقتضي الإجماع على جواز ذلك. انتهى. وأمَّا حديث: «مَنْ صلَّى على جنازة في المسجد؛ فلا شيء له»؛ فضعيفٌ، والذي في الأصول المعتمدة: «فلا شيء عليه» وإنَّ صحَّ؛ وجب حمله على هذا جمعًا بين الروايات، وقد جاء مثله في القرآن؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا﴾ [الإسراء: ٧] أو على نقصان الأجر؛ لأنَّ المصلِّي عليها في المسجد ينصرف عنها غالبًا، ومن يصلِّي^(٢) عليها في الصَّحراء يحضر دفنها غالبًا، فيكون التَّقدير: فلا أجر له كاملٌ، كقوله بِإِلْعَاقِ السُّلَامِ: «لا صلاة بحضرة طعام»، ووجه المطابقة بين الحديث والتَّرجمة كونه ألحق حكم المصلِّي بالمسجد بدليل ما سبق في «العيدين» [ج: ٩٧٤] وفي «الحيض» [ج: ٣٢٤] من حديث أمِّ عطية: «ويعتزل الحِيضُ المصلِّي»، فدلَّ على أنَّ للمصلِّي حكم المسجد فيما ينبغي أن يُجتنَب فيه.

١٣٢٩ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ الْيَهُودَ جَاؤُوا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَامْرَأَةٍ زَنِيًّا، فَأَمَرَ بِهِمَا فَرُجِمَا قَرِيبًا مِنْ مَوْضِعِ الْجَنَائِزِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) بن عبد الله الحزامي^(٣) قال: (حَدَّثَنَا أَبُو صَمْرَةَ) بفتح الضَّاد المعجمة وسكون الميم وبالراء، أنس بن عياضٍ قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ) بضمَّ العين وسكون القاف (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر بن الخطاب (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) أَنَّ الْيَهُودَ) من أهل خيبر (جَاؤُوا) في السَّنة الرَّابِعة (إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِرَجُلٍ مِنْهُمْ وَامْرَأَةٍ زَنِيًّا) قال ابن العربي في «أحكام القرآن»: اسم المرأة بسرة، كذا^(٤) حكاه الشَّهيليُّ، والرجل لم يُسمَّ (فَأَمَرَ بِهِمَا) النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (فَرُجِمَا قَرِيبًا مِنْ مَوْضِعِ الْجَنَائِزِ عِنْدَ الْمَسْجِدِ) بتثنية عين «عند»

(١) في (م): «بالنِّسوة»، وليس بصحيح.

(٢) في (ص): «صلَّى».

(٣) في هامش (ج): بكسر الحاء المهملة وبالزَّاي، إلى الجدِّ الأعلى؛ وهو جِزَام بن خُوَيْلِد بن أسد بن عبد العزَّى؛ كما في «التَّرتيب».

(٤) في (ص): «كما».

وهي ظرف في المكان والزمان غير متمكن^(١)، والمعنى هنا: في المسجد^(٢).

ورواة هذا الحديث كلهم مدنيون، وفيه التحديث، والعنونة، والقول، وأخرجه المؤلف في «التفسير» [ج: ٤٥٥٦] و«الاعتصام» [ج: ٧٣٣٢] و«الحدود» [ج: ٦٨١٩]، ومسلم في «الحدود» والنسائي في «الرجم».

٦١ - باب ما يُكره من اتّخاذ المساجد على القبور

وَلَمَّا مَاتَ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَرَبَتْ امْرَأَتُهُ الْقُبَّةَ عَلَى قَبْرِهِ سَنَةً، ثُمَّ رُفِعَتْ، فَسَمِعُوا صَائِحًا يَقُولُ: أَلَا هَلْ وَجَدُوا مَا فَقَدُوا؟ فَأَجَابَهُ آخَرُ: بَلْ يَسْئُوا فَاَنْقَلَبُوا.

(باب ما يُكره من اتّخاذ المساجد على القبور).

(وَلَمَّا مَاتَ الْحَسَنُ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ) بن أبي طالب -بفتح الحاء والسين في الاسمين- وهو ممّن وافق اسمه اسم أبيه، وكانت وفاته سنة سبع وتسعين، وكان من ثقات التابعين، وله ولد يُسمى^(٣): الحسن أيضاً، فهم ثلاثة في نسقٍ واحد (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)^(٤) صَرَبَتْ امْرَأَتُهُ فاطمة بنت الحسين بن عليٍّ، وهي ابنة عمّه (القُبَّة) أي: الخيمة؛ كما دلّ عليه مجيئه في حديث آخر بلفظ: الفسطاط^(٥) (عَلَى قَبْرِهِ سَنَةً، ثُمَّ رُفِعَتْ) قال ابن المنير: إِنَّمَا صُرِبَتْ^(٦) الخيمة ٤٢٩/٢ هناك^(٧)؛ للاستمتاع بقربه، وتعليلاً للنفس، وتخيباً باستصحاب المألوف من الأنس،

(١) في هامش (ج): عبارة «الهمع»: الظُروف المكانية أنواع؛ أحدها: ما كثر فيه التّصرّف، وهو الاستعمال غير ظرفي، مبتدأ أو فاعلاً أو نائباً عنه أو مضافاً إليه، ثم قال: الثالث: ما عُدِمَ فيه التّصرّف فلم يخرج عن الظرفيّة أصلاً، ومنه: «عند»، وقد تردّ للزمان؛ نحو: «الصّبر عند الصّدمة الأولى» ولم تُستعمل إلّا منصوبةً على الظرفيّة، أو مجرورةً بـ«من». انتهى ملخصاً، وعليه يُحمّل قول الشّارح: «غير متمكّن» أي: غير متصرّف «همع».

(٢) في هامش (ج): حكى ابن بطلال عن ابن حبيب: أن مصلى الجنائز بالمدينة كان لاصقاً بمسجد النبي صلى الله عليه وسلم من ناحية المشرق «حافظ».

(٣) في (ص): «سُمِّي».

(٤) في (د): «عنهما».

(٥) في هامش (ج): «الْفُسْطَاط» بضمّ الفاء وكسرها؛ بيت من الشعر، ووزنه: «فعلال»، وبأبه الكسر، وشذّ من ذلك ألفاظ وردت بالوجهين: الفُسْطَاط والفُسْطَاس والقِرْطَاس، «مصنّف».

(٦) «صُرِبَتْ»: سقط من (م)، وفي (ص): «ضربوا».

(٧) «هنا»: ليس في (ص)، وفي (م): «هنا».

ومكابرة للحس، كما يُتعلَّل بالوقوف على الأطلال البالية، ويخاطب المنازل الخالية، فجاءتهم الموعظة (فَسَمِعُوا) أي: المرأة ومن معها، ولأبي ذرٍّ: «فسمعت» (صائِحًا) من مؤمني الجنِّ أو الملائكة (يَقُولُ: أَلَا هَلْ وَجَدُوا مَا فَقَدُوا؟) بفتح القاف، وللكُشَمِيهَنِيِّ: «ما طلبوا؟» (فَأَجَابَهُ) صائِحٌ (آخَرُ: بَلْ يَتَّسُوا فَاَنْقَلَبُوا) ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أنَّ المقيم في الفسطاط لا يخلو من الصَّلَاة فيه، فيستلزم اتِّخَاذ المسجد عند القبر، وقد يكون القبر في جهة القبلة، فتزداد الكراهة، وإذا أنكر الصَّائِح بناءً زائلاً - وهو الخيمة - فالبناء الثَّابت أجدر، ولكن لا يُؤخذ من كلام الصَّائِح حكمٌ؛ لأنَّ مسالك الأحكام الكتاب والسُّنة والقياس والإجماع، ولا وحي بعده عليه السلام، وإنما هذا وأمثاله تنبيهٌ على انتزاع الأدلة من مواضعها، واستنباطها من مظانها.

١٣٣٠ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى، عَنْ شَيْبَانَ، عَنْ هِلَالٍ - هُوَ الْوَزَّانُ - عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى، اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسْجِدًا»، قَالَتْ: وَلَوْلَا ذَلِكَ لَأَبْرَزُوا قَبْرَهُ، غَيْرَ أَنِّي أَخْشَى أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ مُوسَى) العبسيُّ (عَنْ شَيْبَانَ) بفتح الشَّين المعجمة، ابن عبد الرحمن النَّحويِّ^(١) (عَنْ هِلَالٍ هُوَ) ابن حميد^(٢) (الْوَزَّانُ)^(٣)، عَنْ عُرْوَةَ) بن الزُّبير بن العوام (عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ فِي مَرَضِهِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ: لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى) أي: أبعدهم من^(٤) رحمته (اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسْجِدًا) بالافراد على إرادة الجنس، وللكُشَمِيهَنِيِّ: «(مساجد)» (قَالَتْ) عائشة رضي الله عنها: (وَلَوْلَا ذَلِكَ) أي: خشية^(٥) (اتَّخَذَ قَبْرَهُ مَسْجِدًا) (لَأَبْرَزُوا قَبْرَهُ) عليه السلام، بلفظ الجمع، لكن لم يبرزوه، أي: لم يكشفوه، بل بنوا عليه حائلًا؛ لوجود

(١) في هامش (ج): إلى نخوة بن شمس، بطن من الأزد، «الباب».

(٢) زيد في (ب): «وهو».

(٣) في هامش (ج): قال في «الترتيب»: هلال الوزان هذا بالزاي والثون، قال السمعاني: بفتح الواو والزاي المشددة، واشتهر بها جماعة يزنون الأشياء. انتهى. وفي «التقريب»: الصير في الوزان.

(٤) في (م): «توفي».

(٥) في (ب): «عن».

(٦) في (د): «خيفة»، وفي نسخة في هامش (د) كالمثبت.

خشية الاتخاذ، فامتنع الإبراز؛ لأنَّ «لولا»^(١) امتناع لوجود، ولأبي ذر وابن عساكر والأصيلي: ١٤٧/٢د
«لأبرز قبره» بالرفع: مفعول ناب عن الفاعل (غَيْرَ أَنِّي أَخْشَى أَنْ يَتَّخَذَ مَسْجِدًا)^(٢) وهذا قاله
عائشة قبل أن يوسع المسجد، ولذا لما وُسِّع^(٣) جُعِلَت الحجرة الشريفة - رزقنا الله تعالى
العودة إليها - مثلثة الشكل محدَّدة، حتَّى لا يتأتَّى لأحد أن يصلِّي إلى جهة القبر المقدَّس، مع
استقبال القبلة.

وفي هذا الحديث التَّحديث، والعننة، وفيه أنَّ شيخ المؤلِّف بصريٌّ سكن الكوفة، و«شيبان
وهلال»: كوفيَّان، و«عروة» مدنيٌّ، وأخرجه في «الجنائز» [ح: ١٣٩٠] أيضًا و«المغازي» [ح: ٤٤٤١]،
ومسلَّم في «الصَّلَاة».

٦٢ - بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النُّفْسَاءِ إِذَا مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا

(بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى النُّفْسَاءِ) بضمُّ النون وفتح الفاء والمد، بناءً مفرد^(٤) على غير قياس،
أي: المرأة الحديثة العهد بالولادة (إِذَا مَاتَتْ فِي) مدَّة (نَفْسِهَا)^(٥).

١٣٣١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ، عَنْ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا
قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) الأوَّل من الزيادة،
والثاني تصغير: زُرْع، قال: (حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ) المعلَّم قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ بُرَيْدَةَ) بضمِّ
الموحَّدة وفتح الرَّاء والذَّال المهملة، ابن الحُصَيْب - بضمِّ الحاء وفتح الصَّاد المهملتين، آخره
موحَّدة - الأسلمي المروزي^(٦) التَّابعي (عَنْ سَمُرَةَ) بفتح السين المهملة وضمِّ الميم، ولأبي ذرِّ

(١) في (م): «لو»، وليس بصحيح.

(٢) في هامش (ج): تقدَّم في «باب هل تنبش قبور مشركي الجاهليَّة؟» بلفظ: «لعن الله اليهود؛ اتَّخذوا قبور أنبيائهم
مساجد» ففيه الاقتصارُ على لعن اليهود، قال الشَّارح هناك: فيكون قوله: «اتَّخذوا» واضحًا، فإنَّ النَّصَّاري
لا يزعمون نبوة عيسى عليه السلام، بل يدَّعون أنَّه ابنُ أوَّله أو غير ذلك على اختلاف مللهم الباطلة... إلى آخره.

(٣) زيد في (ص): «المسجد».

(٤) في (ب): «منفرد».

(٥) في هامش (ج): بكسر النون.

(٦) في (د): «الزُّرقي»، وليس بصحيح.

زيادة: «ابن جندب» بفتح الدال وضمها (عنه) قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَي: خلفه وإن كان قد جاء بمعنى قدام، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وَرَاءَهُمْ مَلَكٌ﴾ [الكهف: ٧٩] أي: أمامهم، وهو ظرف مكان ملازم للإضافة، ونصبه على الظرفية (على امرأة) هي أم كعب الأنصارية، كما في «مسلم» (مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا) «في» هنا للتعليل، كما في قوله عَلَيْهَا السَّلَامُ [ح: ٣٣١٨]: «إِنَّ امْرَأَةً دَخَلَتْ النَّارَ فِي هَرَّةٍ^(١)» (فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا) بفتح السين، أي: محاذيًا لوسطها، وفي نسخة: «على وسطها» ولأبي ذرّ وابن عساكر والأصيلي: «فقام وسطها» بسكون السين، وإسقاط لفظه: «عليها» فمن سَكَنَ جعله ظرفًا، ومن فتح جعله اسمًا، والمراد على الوجهين: عجيزتها، وكون هذه المرأة في نفاسها وصف غير معتبر اتفاقًا، وإنما هو حكاية أمر وقع، واختلَفَ في كونها امرأة، فاعتبره الشافعي، والخنثى كالمرأة، فيقف^(٢) الإمام والمنفرد ندبًا عند عجيزة^(٣) الأنثى والخنثى، وأمّا الرَّجُلُ فعند رأسه؛ لئلا يكون ناظرًا إلى فرجه بخلاف المرأة فإنها في القبّة، كما هو^(٤) الغالب، ووقوفه عند وسطها؛ ليسترها عن أعين الناس، وفي حديث أبي داود والثرمذيّ وابن ماجه عن أنس: أَنَّهُ صَلَّى عَلَى رَجُلٍ فَقَامَ عِنْدَ رَأْسِهِ، وَعَلَى امْرَأَةٍ وَعَلَيْهَا نَعْشٌ أَخْضَرُ، فَقَامَ عِنْدَ عَجِيزَتِهَا، فَقَالَ لَهُ الْعَلَاءُ بْنُ زِيَادٍ: يَا أَبَا حَمْزَةَ، أَهَكَذَا^(٥) كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَصَلِّي عَلَى الْجَنَازَةِ؟ قَالَ: نَعَمْ، وَبِذَلِكَ قَالَ أَحْمَدُ وَأَبُو يُونُسَ، وَالْمَشْهُورُ عِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ^(٦): أَنَّ يَاقُونََ مِنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ جِذَاءَ الصَّدْرِ، وَقَالَ مَالِكٌ: يَقُومُ مِنَ الرَّجُلِ عِنْدَ وَسْطِهِ، وَمِنَ الْمَرْأَةِ عِنْدَ مَنْكِبِهَا^(٧).

٦٣ - بَابُ أَيْنَ يَقُومُ مِنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ

١١٤٨/٢د (بَابُ أَيْنَ يَقُومُ) / الإمام (مِنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ) (٩).

(١) في (ص) و(م): «امرأة ماتت في هرة»، وفي هامش (ص): قوله: «إِنَّ امْرَأَةً مَاتَتْ فِي هَرَّةٍ»: كذا في بعض النسخ، وفي بعضها: «دخلت النار»؛ وهي الموافقة لما في «الجامع الصغير»، ولعل ما في الشرح تحريف من النسخ. وبنحوه في هامش (ج).

(٢) في (د): «فيقوم»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٣) في هامش (ج): «العجز» من كل شيء: مؤخره، والعجيزة: للمرأة خاصة، وجمعها: عجيزات، «مص».

(٤) في (د): «فإنها في النسبة هو».

(٥) في (د) و(م): «هكذا».

(٦) في (د): «أبي حنيفة».

(٧) في (د): «منكبيها».

١٣٣٢ - حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ: حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ، عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ، حَدَّثَنَا سَمُرَةُ ابْنُ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى امْرَأَةٍ مَاتَتْ فِي نِفَاسِهَا، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عِمْرَانُ بْنُ مَيْسَرَةَ) ضِدُّ الْمَيْمَنَةِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَارِثِ) بن سعيد بن ذكوان العبدي مولاهم، التَّنُورِيُّ البَصْرِيُّ^(١) قَالَ: (حَدَّثَنَا حُسَيْنٌ) بَضْمُ الْحَاءِ مَصْغَرًا، الْمُعَلَّمُ (عَنْ ابْنِ بُرَيْدَةَ) عبد الله، أنه قال: (حَدَّثَنَا سَمُرَةُ بْنُ جُنْدُبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: صَلَّيْتُ وَرَاءَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى امْرَأَةٍ) هي أُمُّ كَعْبٍ (مَاتَتْ فِي نِفَاسِهَا، فَقَامَ عَلَيْهَا وَسَطَهَا) بفتح السين في «اليونانية».

٦٤ - بَابُ التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَرْبَعًا

وَقَالَ حُمَيْدٌ: صَلَّيْنَا بِنَا أَنَسٍ فَكَبَّرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ سَلَّمَ، فَقِيلَ لَهُ: فَاسْتَقْبَلِ الْقَبْلَةَ، ثُمَّ كَبَّرَ الرَّابِعَةَ، ثُمَّ سَلَّمَ.

(بَابُ التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَرْبَعًا).

(وَقَالَ حُمَيْدٌ)^(٢) الطَّوِيلُ مِمَّا وصله عبد الرَّزَّاقِ: (صَلَّيْنَا بِنَا أَنَسٍ) على جنازة (فَكَبَّرَ ثَلَاثًا) منها تكبيرة الإحرام (ثُمَّ سَلَّمَ) ثُمَّ انصرف ناسيًا (فَقِيلَ لَهُ): يَا أَبَا حمزة، إِنَّكَ كَبَّرْتَ ثَلَاثًا (فَاسْتَقْبَلِ الْقَبْلَةَ) وصفوا خلفه (ثُمَّ كَبَّرَ) التَّكْبِيرَةَ (الرَّابِعَةَ)^(٣)، ثُمَّ سَلَّمَ.

١٣٣٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَى النَّجَاشِيَّ فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى، فَصَفَّ بِهِمْ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنَيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ ابْنِ شَهَابٍ) مُحَمَّدَ بْنَ مَسْلَمٍ الزُّهْرِيِّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَعَى النَّجَاشِيَّ) بتخفيف الجيم (فِي الْيَوْمِ الَّذِي مَاتَ فِيهِ، وَخَرَجَ بِهِمْ إِلَى الْمُصَلَّى،

(١) في (ب): «المصري»، وهو تحريف، وقوله: «بن سعيد بن ذكوان العبدي مولاهم، التَّنُورِيُّ البَصْرِيُّ»، سقط من (م).

(٢) في هامش (ج): «ابن هلال»: كذا لغير الأصيلي بإسقاط «هلال» كما بهامش فرع من فروع «اليونانية».

(٣) في هامش (ج): قوله: «ثُمَّ كَبَّرَ التَّكْبِيرَةَ الرَّابِعَةَ، ثُمَّ سَلَّمَ» فإن قلت: قد تقدّم عن أنس أنه قال: وهل التَّكْبِيرُ إِلَّا ثَلَاثًا؟ قلت: يمكن التَّوْفِيقُ بَأَنَّهُمَا واقعتان، ففي الأوَّل كان يرى الثَّلَاثَةَ مجزئة، ثُمَّ استقرَّ على الأربع لَمَّا ثبت عنده ما استقرَّ عليه جماهير الصَّحَابَةِ، والحمل على أَنَّ إحدى الروايتين وهم غيرُ موجهٍ، والأحسن ما قلنا، «عيني» ملخصًا «م ر ش».

فَصَّفَ بِهِمْ، وَكَبَّرَ عَلَيْهِ أَرْبَعَ تَكْبِيرَاتٍ^(١) مِنْهَا تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ^(٢)، وَهِيَ^(٣) مِنَ الْأَرْكَانِ السَّبْعَةِ، وَعَدَّ الْغَزَالِيُّ كُلَّ تَكْبِيرَةٍ رُكْنًا، وَلَا خِلَافَ فِي الْمَعْنَى، فَلَوْ كَبَّرَ الْإِمَامُ وَالْمَأْمُومُ خَمْسًا وَلَوْ عَمْدًا، لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ؛ لِثُبُوتِهَا فِي «مُسْلِمٍ»، وَلِأَنَّهَا لَا تُخْلُ بِالصَّلَاةِ، لَكِنَّ الْأَرْبَعَ أَوْلَى؛ لِتَقَرُّرِ الْأَمْرِ عَلَيْهَا، وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنِ إِلَى أَبِي وَائِلٍ قَالَ: كَانُوا يَكْبُرُونَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَبْعًا وَخَمْسًا وَسِتًّا وَأَرْبَعًا، فَجَمَعَ عَمْرُ النَّاسِ عَلَى أَرْبَعٍ كَأَطُولِ الصَّلَاةِ.

١٣٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ: حَدَّثَنَا سَلِيمُ بْنُ حَيَّانَ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى أَصْحَمَةَ النَّجَاشِيِّ، فَكَبَّرَ أَرْبَعًا، وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ وَعَبْدُ الصَّمَدِ عَنْ سَلِيمٍ أَصْحَمَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ) بكسر السين المهملة، العوقِي^(٤) الأعمى قال: (حَدَّثَنَا سَلِيمُ ابْنُ حَيَّانَ) بفتح السين وكسر اللام في الأول وفتح الحاء المهملة وتشديد المثناة التَّحْتِيَّة^(٥) - منصرفًا وغير منصرف في الثاني - ابن بسطام الهذلي البصري، وليس في «الصَّحِيحِينَ» «سَلِيمٍ» - بفتح السين - غيره، قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ مِينَاءَ^(٦)) بكسر العين في الأول، وكسر الميم وسكون التَّحْتِيَّة وفتح النون مع المدِّ، ولأبي ذَرٍّ: «مِيناء» بالقصر، المكي (عَنْ جَابِرٍ) هو ابن عبد الله الأنصاري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى عَلَى أَصْحَمَةَ بفتح الهمزة وسكون الصاد وفتح الحاء المهملتين، ومعناه بالعربية: عطية، وذكر مقاتل في «نواذر التفسير» من تأليفه: أَنَّ اسْمَهُ مَكْحُولُ بْنُ صَعْصَعَةَ^(٧)، وقال

(١) في هامش (ج): النَّيَّةُ، وأربع تكبيرات، والسَّلام، وقراءة الفاتحة، والصَّلَاةُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، والدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ، والقيام إن قَدِرَ عَلَيْهِ.

(٢) في هامش (ج): وَلَوْ نَوَى بِتَكْبِيرَةِ الرُّكْنِيَّةِ خِلَافًا لَجَمْعٍ مُتَأَخِّرِينَ، نَعَمْ؛ لَوْ زَادَ عَلَى الْأَرْبَعِ عَمْدًا مَعْتَقِدًا لِلْبَطْلَانِ بَطَلَتْ؛ كَمَا ذَكَرَهُ الْأَذْرَعِيُّ، فَإِنْ كَانَ سَاهِيًا أَوْ جَاهِلًا؛ لَمْ تَبْطُلْ جُزْمًا، وَلَا مَدْخُلٌ لِسُجُودِ السَّهْوِ فِيهَا، «مَرْش».

(٣) في (م): (وَهْنٌ).

(٤) في هامش (ج): «الْعَوْقِيُّ» بفتح المهملة والواو بعدها قاف، إِلَى الْعَوْقَةِ بطن من عبد القيس، «تَقْرِيْبٌ» وَإِنَّمَا قِيلَ لَهُ: الْعَوْقِيُّ؛ لِأَنَّهُ نَزَلَ الْعَوْقَةُ، الْمَحَلَّةُ الْمُنْسُوبَةُ إِلَيْهِمْ بِالْبَصْرَةِ؛ كَمَا فِي «الترتيب».

(٥) في هامش (ج) و(ص): قوله: «وَسُكُونُ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ»: صوابه: وتشديد المثناة التَّحْتِيَّةِ، كما في «الكرمانِي».

(٦) في هامش (ص): قوله: «مِيناء»: قال ابن ماكولا: مِيناء يُمَدُّ وَيُقَصَّرُ، فَمِنْ مَدِّهِ؛ كَتَبَهُ بِالْأَلْفِ، وَمِنْ قَصْرِهِ؛ كَتَبَهُ بِالْيَاءِ. «ترتيب».

(٧) في هامش (ج) و(ص): قوله: «ابن صَعْصَعَةَ» كذا في النُّسخ، وعِبَارَةُ التَّلْمِصَانِيِّ عَلَى «الشُّفَا»: مَكْحُولُ بْنُ =

في «القاموس»: أصحمة بن بحر (النَّجَاشِي) ^(١) بتخفيف الجيم، وهو لقب كلِّ مَنْ مَلَكَ الحبشة (فَكَبَّرَ) عَلَيْهِ السَّلَام ^(٢) (أَزْبَعًا) (وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ) الواسطي، ممَّا وصله المؤلف في «هجرة الحبشة» ^(٣) [ح: ٣٨٧٩] عن أبي بكر بن أبي شيبة عنه (وَعَبْدُ الصَّمَدِ) بن عبد الوارث ممَّا روياه ^(٤) (عَنْ سَلِيمٍ) المذكور بإسناده عن جابر: (أَصْحَمَةٌ) ولأبي ذرٍّ عن المُسْتَمْلِي ^(٥)، ممَّا/ في ١٤٨/٢٥ ب «الفتح»: «وقال يزيد عن سليم: أصحمة» وتابعه عبد الصَّمَد فيما وصله الإسماعيلي من طريق أحمد بن سعيد عنه ^(٦)، كلُّ قال: «أَصْحَمَةٌ» بالهمزة وسكون الصَّاد كرواية ^(٧) سعيد بن ميناء ^(٨)، وكذا هو في نسخة الفرع وغيرها، بل قال الحافظ ابن حجر: إنَّه الَّذِي اتَّصَلَ لَهُ مِنْ جَمِيعِ طَرُقِ الْبَخَارِيِّ، قَالَ: وفيه نظر؛ لأنَّ إيراد المصنَّف يُشعر بأنَّ يزيد خالف محمَّد بن سنان، وأنَّ عبد الصَّمَد تابع يزيد، وفي «مصنَّف ابن أبي شيبة» عن يزيد: صَحْمَةٌ - بفتح الصَّاد وسكون الحاء - وهو المتَّجه، وصرَّح كثيرٌ من الشُّراح، كالزَّركشي، وتبعه الدَّماميني: أنَّها في رواية يزيد وعبد الصَّمَد عند البخاري كذلك بحذف الهمزة، والحاصل: أنَّ الرُّوَاةَ اختلفوا في إثبات الألف وحذفها، وقال الكرمانِي: إنَّ يزيد روى: «أَصْمَحَةٌ» بتقديم الميم على الحاء، وتابعه على ذلك عبد الصَّمَد بن عبد الوارث، وصَوَّبَه القاضي عياض، لكن قال التَّووي: إنَّها شاذَّةٌ كرواية: «صَحْمَةٌ» بحذف الألف وتأخير الميم، وإنَّ الصَّوَاب: «أَصْمَحَةٌ» ^(٩) بتقديمها وإثبات الألف، وذكر الكرمانِي أيضًا: أنَّ في رواية محمَّد بن سنان في بعض النُّسخ: «أَصْحَبَةٌ»

= صِصَّةٌ؛ بصادَين مهملتين؛ الأولى مكسورة، والثَّانية مشدَّدة مفتوحة. انتهى. هامش «ع ش» على «المواهب» في «كتابه مِنْ شَيْءٍ إِلَى النَّجَاشِي».

(١) في هامش (ج): توفِّي في رجب سنة تسع؛ بتقديم التاء «مص».

(٢) «عليه»: ليس في (د).

(٣) هو في «باب موت النجاشي».

(٤) في (د) و(م): «رويناه».

(٥) في (م): «وللمستملي».

(٦) في (د): «عند».

(٧) في (ب): «كروايه».

(٨) في غير (د): «سنان»، وهو تحريف.

(٩) في غير (ب) و(ص): «أصحمة»، وهو تحريف.

٤٣١/٢ بالموحدة بدل الميم مع إثبات/ الألف، وحكى الإسماعيلي: أن في رواية عبد الصمد «أصخمة» بخاء معجمة وإثبات الألف، قال: وهو غلط، قال في «الفتح»: فيحتمل أن يكون هذا محل الاختلاف الذي أشار إليه البخاري، وفي هذا الحديث التحديث، والعننة، وشيخه من أفراده، وأخرجه مسلم في «الجنائز».

٦٥ - باب قِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى الْجَنَازَةِ

وَقَالَ الْحَسَنُ: يَفْرَأُ عَلَى الطُّفْلِ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا سَلَفًا وَفَرَطًا وَأَجْرًا.

(باب) مشروعية (قِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ) فِي الصَّلَاةِ (عَلَى الْجَنَازَةِ^(١)) وهي من أركانها؛ لعموم حديث [ح: ٧٥٦]: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»، وبه قال الشافعي وأحمد، وقال مالك والكوفيون: ليس فيها قراءة، قال البدر الدماميني من المالكية: ولنا قول في المذهب باستحباب الفاتحة فيها، واختاره بعض الشيوخ (وَقَالَ الْحَسَنُ) البصري ممّا وصله عبد الوهّاب بن عطاء الخفاف في «كتاب الجنائز» له: (يَقْرَأُ) المصلي (عَلَى الطُّفْلِ) الميت (بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْهُ لَنَا سَلَفًا) بالتحريك، أي: متقدّمًا إلى الجنة لأجلنا (وَفَرَطًا) بالتحريك: الذي يتقدّم الواردة، فيهيئ لهم المنزل (وَأَجْرًا) الذي في «اليونينية»: «فَرَطًا وَسَلَفًا وَأَجْرًا».

١٣٣٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ قَالَ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ قَالَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ طَلْحَةَ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ: أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ طَلْحَةَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه عَلَى جَنَازَةٍ، فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، قَالَ: لِيَعْلَمُوا أَنَّهَا سُنَّةٌ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بفتح الموحدة وتشديد المعجمة، بندار (قال: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) بضم الغين المعجمة وسكون النون وفتح الدال وضمها، محمد بن جعفر البصري (قال: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ سَعْدٍ) بسكون العين، هو ابن إبراهيم، كما سيأتي - إن شاء الله تعالى - في الإسناد الآتي (عَنْ طَلْحَةَ) هو ابن عبد الله، كما سيأتي أيضًا (قَالَ: صَلَّيْتُ خَلْفَ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه).

(١) في (ص): «الجنائز».

(حَدَّثَنَا) كذا في الفرع، وفي نسخة غيره^(١): «(ح و حَدَّثَنَا) (مُحَمَّدُ بْنُ كَثِيرٍ) بالمثلثة، قال: (أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ (عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ) بن عبد الرحمن بن عوف، المتوفى سنة خمس وعشرين ومئة (عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَوْفٍ) الزُّهْرِيُّ، ابن أخي عبد الرحمن (قَالَ: صَلَّيْتُ/ خَلَفَ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَيْهِمَا السَّلَامُ عَلَى جَنَازَةٍ، فَقَرَأَ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ) ولأبي ذرّ وابن عساكر: «(فقرأ فاتحة^(٢) الكتاب)» (قَالَ) ولأبوي ذرّ والوقت: «(فقال): (لِتَعْلَمُوا)^(٣) بالمثلثة التَّحْتِيَّةَ على الغيبة، ولأبي الوقت في^(٤) غير «اليونينية»^(٥): «(لِتَعْلَمُوا) بالفوقية على الخطاب (أَنَّهَا) أي: قراءة الفاتحة في الجنازة (سُنَّةٌ) أي: طريقة للشارع، فلا ينافي كونها واجبة، وقد عَلِمَ أَنَّ قول الصَّحَابِيِّ من السُّنَّةِ كذا حديث مرفوع عند الأكثر، وليس في حديث الباب بيان محلّ القراءة، وقد وقع التصريح به في حديث جابر عند البيهقي في «سننه» عن الشافعي بلفظ: وقرأ بأَمِّ القرآن بعد التَّكْبِيرَةِ الأولى، وفي «النَّسَائِي» بإسنادٍ على شرط الشيخين عن أبي أُمَامَةَ الْأَنْصَارِيِّ قال: السُّنَّةُ في صلاة الجنازة^(٦) أن يقرأ في التَّكْبِيرَةِ الأولى بأَمِّ الْقُرْآنِ^(٧) مخافتة^(٨). نعم يجوز تأخيرها إلى التَّكْبِيرَةِ الثَّانِيَةِ؛ كما ذكره الرَّافِعِيُّ والنَّوَوِيُّ عن حكاية الرُّوْيَانِيِّ^(٩) وغيره له عن النَّصِّ، بعد نقلهما المنع عن الغزالي، وجزم به في «المنهاج» و«المجموع»، ولم يخصَّ الثَّانِيَةَ فقال: قلت: تُجْزَى الفاتحة بعد غير الأولى^(١٠)، وعليه - مع^(١١) ما قالوه من تعيُّن الصَّلَاةِ في الثَّانِيَةِ والدُّعَاءِ في الثَّالِثَةِ - يلزم خلُوءُ الأولى عن ذكرٍ، والجمع بين ركنين في تكبيرة واحدة، والذي قاله الجمهور تعيُّن الفاتحة في

(١) «غيره»: ليس في (ب).

(٢) في (د): «بفاتحة»، ولا يصح.

(٣) في هامش (ج): قوله: «لِتَعْلَمُوا» هو بإسكان العين وفتحها!! «حلبى».

(٤) في (ص): «من».

(٥) «في غير اليونينية»: ليس في (م).

(٦) في (د): «في صلاة الجنائز»، وفي (ص): «السُّنَّةُ في الجنائز».

(٧) في (د): «الكتاب».

(٨) في هامش (ج): «خافت» بقراءته مُخَافَتَةً؛ إذا لم يرفع صوته بها «مص».

(٩) في (د): «الرُّوْيَانِي»، وهو تصحيف.

(١٠) في هامش (ج): قوله: «بعد غير الأولى» أي: في الثَّانِيَةِ والثَّالِثَةِ والرَّابِعَةِ، وهو المعتمد «م ر ش»، قال: وشمل

ذلك الإمام والمأموم والمنفرد، ولا يجوز له قراءة بعضها في تكبيرة وباقيها في أخرى؛ لعدم وروده، «م ر ش».

(١١) «مع»: ليس في (ص).

الأولى، وبه جزم النووي في «التبيان»، وهو ظاهر نصين نقلهما في «شرح المهذب»، وقال الأذرعى: وظاهر نصوص الشافعي والأكثرين تعيينها في الأولى.

وفي هذا الحديث التحديث، والإخبار، والعنونة، والقول، ورواته ما بين بصري وواسطي ومدني وكوفي، وأخرجه أبو داود والترمذي بمعناه، وقال: حسن صحيح، والنسائي، كلهم في «الجنائز».

٦٦ - باب الصلاة على القبر بعد ما يُدفن

(باب) جواز (الصلاة على القبر بعد ما يُدفن) أي: بعد دفن الميت، وإليه ذهب الجمهور، ومنعه النخعي^(١) ومالك وأبو حنيفة، وعنهم: إن دفن قبل أن يُصلى^(٢) عليه شرع، وإلا فلا.

١٣٣٦ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَنْ مَرَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَبْرِ مَنْبُودٍ، فَأَمَّهُمْ، وَصَلَّوْا خَلْفَهُ، قُلْتُ: مَنْ حَدَّثَكَ هَذَا يَا أَبَا عَمْرٍو؟ قَالَ: ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) بكسر الميم، قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (قَالَ: حَدَّثَنِي) ولأبي الوقت: «أخبرني» بالافراد فيهما^(٣)، ولأبي ذر: «أخبرنا» (سُلَيْمَانُ الشَّيْبَانِيُّ، قَالَ: سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ) عامر بن شراحيل (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (مَنْ مَرَّ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ عَلَى قَبْرِ مَنْبُودٍ) بتنوين «قبر» و«منبوذ» صفة له، أي: في ناحية عن القبور، ولأبي ذر: «قبر منبوذ» بغير تنوين على الإضافة، أي: / قبر لقيط^(٤) (فَأَمَّهُمْ) عليه الصلاة والسلام (وَصَلَّوْا خَلْفَهُ) قال ٤٣٢/٢ الشَّيْبَانِيُّ: (قُلْتُ) للشَّعْبِيَّ: (مَنْ حَدَّثَكَ هَذَا) الحديث (يَا أَبَا عَمْرٍو؟ قَالَ): حَدَّثَنِي بِهِ (ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) وفي «الأوسط» للطبراني عن الشَّيْبَانِيِّ: أَنَّهُ^(٥) صَلَّى عَلَيْهِ بَعْدَ مَا دُفِنَ بِبِلَتَيْنِ،

(١) «النخعي»: سقط من (ص) و(م).

(٢) في (م): «صَلَّى».

(٣) «فيهما»: مثبت من (د) و(م).

(٤) في هامش (ج): «اللقيط» فعيل بمعنى مفعول وقد غلب على المولود المنبوذ، أي: المطروح الملقى.

(٥) في (د): «بهذا».

(٦) زيد في (س): «بني شاذان».

وقال: إن إسماعيل بن زكريّا تفرد بذلك، ورواه الدارقطني من طريق هُريم^(١) عن الشيباني، فقال: بعد موته بثلاث، ومن طريق بشر بن آدم، عن أبي عاصم، عن سفيان الثوري، عن الشيباني فقال: بعد شهر، قال في «فتح الباري»: وهذه روايات شاذة، وسياق/الطرق^(٢) الصحيحة يدل على أنه صلى عليه^(٣) في صبيحة دفنه.

١٣٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ أَسْوَدَ - رَجُلًا أَوْ امْرَأَةً - كَانَ يَقُمُ الْمَسْجِدَ فَمَاتَ، وَلَمْ يَعْلَمْ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِمَوْتِهِ، فَذَكَرَهُ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: «مَا فَعَلَ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ؟» قَالُوا: مَاتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «أَفَلَا أَذْنُتُمُونِي؟» فَقَالُوا: إِنَّهُ كَانَ كَذًا وَكَذَا قِصَّتُهُ، قَالَ: فَحَقَرُوا شَأْنَهُ، قَالَ: «فَدُلُونِي عَلَى قَبْرِهِ»، فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ) السدوسي البصري، الملقب بعارم^(٤) - بالعين والراء المهملتين - قال: (حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ) هو ابن درهم (عَنْ ثَابِتٍ) هو البناني (عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه): أَنَّ أَسْوَدَ رَجُلًا) بالنصب بدل من «أسود»، ويجوز الرفع: خبر مبتدأ محذوف (أَوْ امْرَأَةً)^(٥) كَانَ يَقُمُ^(٦) الْمَسْجِدَ أي: يكنسه، ولأبي ذر: «كان يقم في المسجد»، وللأصيلي وأبي الوقت وابن عساكر: «يكون في المسجد يقم المسجد»^(٧) (فَمَاتَ وَلَمْ يَعْلَمْ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بِمَوْتِهِ، فَذَكَرَهُ ذَاتَ يَوْمٍ) من إضافة المسمى إلى اسمه، أو لفظة «ذات» مقحمة (فَقَالَ) عليه السلام: (مَا فَعَلَ ذَلِكَ الْإِنْسَانُ؟ قَالُوا) ولأبي ذر والأصيلي:

(١) في هامش (ج): «هُريم» بالهاء والراء والميم، مصغراً؛ كما في «التقريب»، وهو أبو سفيان؛ كما في «الفتح».

(٢) في (د): «الطريقة»، ولعلّ المثلث هو الصواب.

(٣) زيد في (ب) و(س): «صلى الله عليه وسلم».

(٤) في هامش (ج): قال الحلبي: وهو بعيد من العرامة، وفي «القاموس»: العرام: الجيش - كـ «غراب» - شدتهم ووحدتهم، ومن الرجل: الشراسة والأذى، «عرم» كـ «نصر وضرب وكرم وعلم» عرامة وعُراماً؛ بالضم، فهو عارم.

(٥) في هامش (ج): قوله: «أو امرأة» شك من الراوي، اسم المرأة أمّ محجن «حلي».

(٦) في هامش (ج): من باب قتل «مص».

(٧) قوله: «وللأصيلي وأبي الوقت وابن عساكر: يكون في المسجد يقم المسجد»، سقط من (م).

(٨) في (م): «فلم».

(٩) في (ب): «و».

«فقالوا»: (مَاتَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: أَفَلَا أَذْنُتُمُونِي؟) بالمدِّ: أعلمتموني (فَقَالُوا: إِنَّهُ كَانَ كَذَا وَكَذَا) زاد أبو ذرٍّ: «وكذا» (قِصَّتُهُ) بالنَّصْبِ بتقدير نحو: ذكروا، ويجوز الرِّفْعُ: خبر مبتدأ محذوف، وسقط «قِصَّتُهُ» لأبي ذرٍّ وابن عساكر والأصيلي (قَالَ: فَحَقَرُوا شَأْنَهُ) لا ينافي ما سبق [ح: ٤٥٨] من التَّعْلِيلِ بأنَّهم كرهوا أن يوقظوه بِالصَّلَاةِ (فَلَمَّا دَلَّ عَلَى قَبْرِهِ، فَأَتَى قَبْرَهُ فَصَلَّى عَلَيْهِ) أي: على القبر، وهذا موضع الترجمة، وفيه جواز الصَّلَاةِ على القبر بعد الدفن، سواء دُفِنَ قبلها أم^(١) بعدها، نعم؛ لا تجوز الصَّلَاةُ على قبور الأنبياء صَلَّى اللهُ عَلَيْهِمْ وَسَلَّمَ، لخبر «الصَّحَّاحِينَ»: «لعن الله اليهود والنصارى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ» [ح: ١٣٣٠] ولحديث البيهقي: «الأنبياء لا يُتْرَكُونَ فِي قُبُورِهِمْ بَعْدَ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً، لَكِنَّهُمْ يَصَلُّونَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ حَتَّى يُنْفَخَ فِي الصُّورِ» وبأنَّنا لم نكن أهلاً للفرض وقت موتهم^(٢)، وفي دلالة الحديث الأوَّل على المدعى نظرٌ، وأمَّا الثاني فرُوِيَ بمعناه أحاديث أُخَر، وكلُّها ضعيفةٌ، وقد روى عبد الرَّزَّاق في «مصنَّفه» عقب^(٣) بعضها حديثاً مرفوعاً: «مررت بموسى ليلة أُسْرِيَ بي وهو قائمٌ يَصَلِّي في قبره»، قال الحافظ ابن حجر: وأراد بذلك ردَّ ما رواه أوَّلًا، قال^(٤): وممَّا يقدر في هذه الأحاديث حديث: «صلاتكم معروضةٌ عليَّ» وحديث: «أنا أوَّل من تنشقُّ عنه الأرض» [ح: ٢٤١٢] وإنَّما تجوز الصَّلَاةُ على قبر غيرهم وعلى الغائب عن البلد لمن كان من أهل فرض الصَّلَاةِ عليه وقت موته، ولا يقال: إِنَّ الصَّلَاةَ على القبر من خصائصه بِالصَّلَاةِ؛ لِمَا زاده حمَّاد بن سلمة عن ثابتٍ في روايته عند ابن جِبَّان، ثمَّ قال: «إن هذه القبور مملوءةٌ ظلمةً»^(٥) على أهلها، وإنَّ الله ينورُها

(١) في (ص): «أو».

(٢) في هامش (ج): قوله: «وبأنَّنا لم نكن أهلاً... إلى آخره»، قال الشَّمس الرَّمْلِيُّ: يؤخذ من هذه العلة جواز الصَّلَاةِ على قبر عيسى عليه السلام بعد موته ودفنه لمن كان من أهل فرضها ذلك الوقت، وجرى عليه بعض المتأخِّرين، والأوجه - كما اقتضاه كلامهم - المنع فيه كغيره؛ أي: في سائر الأنبياء، بناءً على أنَّ علة المنع النَّهْيُ، فالصَّلَاةُ عليهم قبل دفنهم داخلةٌ في عموم الأمر بالصَّلَاةِ على الميِّت، وعلى قبورهم خارجةٌ بالنَّهْي؛ ولهذا قال الزركشي في خادمه: والصَّواب أنَّ علة المنع عن الصَّلَاةِ قوله: «لعن الله اليهود...» إلى آخره.

(٣) زيد في (م): «في».

(٤) «قال»: ليس في (د).

(٥) في (م): «ظلمة».

بصلاتي عليهم؛ لأنَّ في ترك إنكاره بني شيراز على من صَلَّى معه على القبر بيانٌ جواز ذلك لغيره، وأنه ليس من خصائصه، لكن قد يُقال: إنَّ الذي يقع بالتَّبَعِيَّة لا ينهض^(١) دليلاً للأصالة.

٦٧ - بَابُ الْمَيِّتِ يَسْمَعُ حَقَّقَ النَّعَالِ

هذا (بابٌ) بالتَّنوين: (الْمَيِّتُ يَسْمَعُ حَقَّقَ النَّعَالِ) بفتح الخاء المعجمة وسكون الفاء ثم قاف/، أي: صوت نعال الأحياء من^(٢) الذين باشروا دفنه وغيرهم، عند دوسها على الأرض. ١١٥٠/٢د

١٣٣٨ - حَدَّثَنَا عِيَّاشُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ. وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ: حَدَّثَنَا ابْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «الْعَبْدُ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتَوَلَّى وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ حَتَّى إِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ أَنَاهُ مَلَكَانِ، فَأَقْعَدَاهُ، فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم؟ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، فَيَقَالُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ، أَبَدَلَكِ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ - قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا - وَأَمَّا الْكَافِرُ أَوِ الْمُتَنَفِّقُ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيَقَالُ: لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ، ثُمَّ يُضْرَبُ بِمِطْرَقَةٍ مِنْ حَدِيدٍ صَرْبَةً بَيْنَ أُذُنَيْهِ، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ إِلَّا الثَّقَلَيْنِ».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عِيَّاشُ) بمثناءٍ تحتيةٍ مشددةٍ وشينٍ معجمةٍ، ابن الوليد الرَّقَّام^(٣) قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) بن عبد الأعلى السَّامِي^(٤) - بالمهملة - قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) بكسر العين، ابن أبي عروبة، قال المؤلَّف «ح»^(٥): (وَقَالَ لِي خَلِيفَةُ) بن خِيَّاط^(٦)، ومثل هذه الصيغة تكون في المذاكرة غالباً: (حَدَّثَنَا ابْنُ زُرَيْعٍ) بضم الزاي مصغراً، ولأبي ذرٍّ والأصيليِّ وابن عساكر: «يزيد بن زُرَيْعٍ» من الزيادة، قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) هو السَّابِق (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة (عَنْ

(١) في (ص) و(م): «ينتهض».

(٢) «من»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): «الرَّقَّام» قال السَّمْعَانِيُّ: بفتح الرَّاء والقاف المشددة وفي آخرها الميم، هذه النسبة إلى الرَّقَم على الثَّيَاب التَّوَزِيَّة التي تُجَلَّب من فارس، والمشهور بها أبو الوليد عِيَّاش بن الوليد الرَّقَّام القَطَّان. انتهى «ترتيب».

(٤) في هامش (ج): قال السَّمْعَانِيُّ: منسوب إلى سامة بن لؤيٍّ بن غالب، وقال ابن ماكولا: «السَّامِي» بسين مهملة... إلى أن قال: وعبد الأعلى بن عبد الأعلى بن مُحَمَّد السَّامِي البصريُّ. انتهى «ترتيب».

(٥) «ح»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٦) في هامش (ج): «خِيَّاط» بإعجام الخاء وشدة التَّحْتَانِيَّة؛ البصريُّ، مات سنة ٢٤٠ «كرماني».

أنس) هو^(١) ابن مالك (رضي الله عنه) قال: العبدُ المؤمن المخلص (إذا وُضِعَ في قَبْرِه وَتَوَلَّى) بضم الواو وكسر الضاد، من: «وُضِعَ»، وفتح المثناة الفوقية والواو واللام، من «تَوَلَّى» مبنياً للفاعل، أي: أدبر (وَذَهَبَ أَصْحَابُهُ) من باب: تنازع العاملين، وقول ابن التين: إنه كرّر اللفظ والمعنى واحد...، تُعَقَّب: أن^(٢) التَوَلَّى هو الإعراض، ولا يلزم منه الذهاب، وفي «اليونينية»^(٣): «وَتَوَلَّى» بضم الفوقية وكسر الواو واللام^(٤) مصحح عليهما^(٥)، وفي غيرها بضم الواو^(٦) مبنياً للمفعول، قال الحافظ ابن حجر: إنه رآه كذلك مضبوطاً بخط معتمد، أي: تَوَلَّى أمره، أي: الميّت، وسيأتي في رواية عيَّاش بلفظ [ح: ١٣٧٤]: «وتَوَلَّى عنه أصحابه» وهو الموجود في جميع الروايات عند مسلم وغيره (حَتَّى إِنَّهُ) أي: الميّت، وهمزة «إِنَّ» مكسورة لوقوعها بعد «حَتَّى» الابتدائية؛ كقولهم: مرض زيد^(٧) حَتَّى إِنَّهُمْ لا يرجونه، قاله الزركشي والبرماوي وغيرهما، وزاد الدماميني أيضاً: وجود لام الابتداء المانع من الفتح في قوله: (لَيَسْمَعَنَّ قَرْعَ نِعَالِهِمْ) بفتح القاف وسكون الراء، وهذا^(٨) موضع الترجمة؛ لأنَّ الخفق والقرع بمعنى واحد، وإنَّما تُرْجِمَ بلفظ: الخفق؛ إشارة إلى وروده بلفظه عند أحمد وأبي داود من حديث البراء في حديث طويل فيه: «وإنَّه ليسمع خفق نعالهم»، زاد في رواية إسماعيل بن عبد الرحمن السدي عن أبيه عن أبي هريرة عند ابن جبان في «صحيحه»: «إذا ولّوا مدبرين»^(٩) (أَتَاهُ مَلَكَانِ)^(١٠) بفتح اللام، وهما المنكر والنكير، سُمِّيَا بذلك لأنَّهما لا يشبه خلقهما خلق آدميين ولا الملائكة ولا غيرهم، بل لهما خلق مفرد^(١١) بديع،

(١) «هو»: ليس في (ب) و(س).

(٢) في (د): «بأن».

(٣) في (د) و(م): «الفرع».

(٤) في (د) و(م): «الفوقية الواو وكسر اللام»، ولا يصح؛ إذ الرواية اللاحقة بضم الواو.

(٥) في هامش (ج): قال في «هامش الفرع»: كذا هو مضبوط في «اليونينية» بكسر الواو وفتح التاء المثناة فوق وبضمها، فليعلم، كذا بخط المؤلف.

(٦) قوله: «مصحح عليهما، وفي غيرها: بضم الواو»، ليس في (م) وفيها زيادة: «أيضاً».

(٧) «زيد»: ليس في (م) و(ص).

(٨) في (د): «وهنا».

(٩) زيد في (ص): «إذا».

(١٠) في هامش (ج): بفتح الكاف.

(١١) في (ب) و(س): «منفرد».

لا أنس فيهما للنَّازِر إليهما، أسودان أزرقان، جعلهما الله تعالى تَكْرَمَةً للمؤمن ليثبته ويبصره^(١)، وهتكاً لِسِرِّ^(٢) المنافق في البرزخ من قبل أن يبعث حتَّى يحلَّ عليه العذاب الأليم، أعاذنا الله من ذلك بوجهه الكريم ونبيِّه^(٣) الرَّؤُوف الرَّحِيم (فَأَقْعُدَاهُ) أي: أجلساه غير فَرْجٍ (فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ مُحَمَّدٍ) بالجرِّ عطف بيان، أو بدلٌ من سابقه (بِئْسَ الشَّيْءُ؟) ولم يقلوا: ما تقول في هذا النَّبِيِّ؟ أو غيره من ألفاظ التَّعْظِيم؛ لقصد الامتحان للمسؤول؛ إذ ربَّما تلقَّن تعظيمه من ذلك، ولكن ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: ٢٧] (فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، فَيَقَالُ) أي: فيقول له الملكان المذكوران أو غيرهما: (انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ، أَبَدَلَكَ اللَّهُ بِهِ^(٤) مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا) أي: المقعدين اللذين أحدهما من الجنة والآخر من النار، أعاذنا الله منها/ (وَأَمَّا الْكَافِرُ أَوِ الْمُنَافِقُ) شك^(٥) الرَّاوي، لكنَّ الكافر لا يقول المقالة المذكورة، فتعيَّن المنافق (فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيَقَالُ) أي: فيقول المنكر والنَّكير أو غيرهما: (لَا دَرَيْتَ) بفتح الرَّاء (وَلَا تَلَيْتَ) بالمشثاة التَّحْتِيَّة السَّاكِنَة بعد اللَّام المفتوحة، وأصله: تلوت، بالواو، يقال: تلا يتلو القرآن، لكنَّه قال: «تليت» بالياء للازدواج مع «دريت» أي: لا كنت دارياً ولا تالياً، وقال في «الفائق» أي: لا علمت بنفسك بالاستدلال، ولا اتَّبع العلماء بالتَّقْلِيد فيما يقولون، أو لا تلوت القرآن، أي: لم تدر، ولم تتل، أي: لم تنتفع بدرايتك ولا^(٦) تلاوتك، ولأبي ذرٍّ: «ولا أتليت» بهمزة مفتوحة وسكون التَّاء، قال ابن الأنباري^(٧): وهو الصَّواب، دعاءً عليه بالأ^(٨) تُتْلَى إبله، أي: لا يكون لها أولاد^(٩) تتلوها، أي: تتبعها، وتعبه ابن السَّراج بأنَّه بعيدٌ في دعاء الملكين،

(١) في (د) و(ص): «ينصره».

(٢) في (د): «لستر».

(٣) «ونبيِّه»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): الباء هنا داخلية على المتروك.

(٥) زيد في (د): «مين».

(٦) «لا»: ليس في (ص) و(م).

(٧) في هامش (ج): ابن بَرْي: عبد الله.

(٨) «بألاً»: ليس في (ص).

(٩) في غير (د) و(س): «أولا».

قال: وأيُّ مالٍ للميت؟ وأجاب عياضٌ باحتمال أنَّ ابن الأنباري رأى: أنَّ هذا أصلُ الدُّعاء، استعملَ في غيره؛ كما استعمل^(١) غيره من أدعية العرب، وقال الخطابي وابن السكيت: الصَّواب: اثلتيت، بوزن: افتعلت؛ من قولك: ما أَلوته^(٢): ما استطعته، ولا أَلو كذا بمعنى^(٣): لا أستطيعه، قال صاحب «اللامع الصَّبيح»: لكنَّ بقاء التَّاء مع ما قرَّره، أي: الخطابي^(٤): أَلو بمعنى: أستطيع مشكلاً^(٥)، وقال ابن بَرِّي: مَنْ رَوَى: «تليت» فأصله: اثلتيت، بهمزة بعد همزة^(٦) الوصل، فحُذِفَتْ تخفيفاً، فذهبت همزة الوصل، وسهل ذلك لمزاوجة «درت» (ثُمَّ يُضْرَبُ) الميت، بضمِّ أَوَّلِ «يُضْرَبُ»^(٧) وفتح ثالثه مبنياً للمفعول (بِمِطْرَقَةٍ) بكسر الميم (مِنْ حَدِيدٍ) صفةٌ لـ «مِطْرَقَةٍ»، و«مِنْ» بيانيةٌ، أو «حديد»^(٨) صفةٌ لمحذوفٍ، أي: مِنْ ضَارِبٍ حَدِيدٍ، أي: قويٌّ شديد الغضب، والضَّاربُ/: المنكر أو النكير أو غيرهما، وفي حديث البراء بن عازبٍ عند أبي داود: «ويأتيه الملكان يجلسانه» الحديث، وفيه: ثُمَّ يَقِيضُ لَهُ أَعْمَى أَبْكُمْ أَصْمً، بيده مرزبةٌ من حديدٍ، لو ضُرِبَ بها جبلٌ لصار تراباً^(٩)، قال: «فيضربه بها ضربةٌ...» الحديث، وفي حديث أنس بن مالكٍ عند أبي داود: «أنَّه مِنْ أَشَدِّ لِمَ دَخَلَ نَخْلًا لِبَنِي النَّجَارِ، فَسَمِعَ صَوْتًا، فَفَزِعَ...» الحديث، وفيه: فيقول له: «ما كنت تعبد؟ فيقول: لا أدري، فيقول: لا دريت ولا تليت، فيضربه بمِطْرَاقٍ»^(١٠) من حديدٍ بين أذنيه، فيصيحُ «فالحديث الأول صريحٌ أنَّ الضَّاربَ غير منكرٍ ونكيرٍ، والثاني أنَّه المَلِكُ السَّائِلُ له، وهو إما المنكر أو النكير (ضَرْبَةٌ بَيْنَ أُذُنَيْهِ) أي: أذني الميت (فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ) أي: يلي^(١١) الميت (إِلَّا الثَّقَلَيْنِ)

(١) زيد في (د): «فيه».

(٢) في (د): «ما أَلوته».

(٣) في (د): «ولا أَلوته بمعنى».

(٤) زيد في (د): «من أنَّ».

(٥) في (ص): «يشكل».

(٦) «بعد همزة»: مثبت من (ب) و(س).

(٧) في (ص): «بضمِّ أَوَّلِهِ».

(٨) قوله: «حديد» زيادة من (ب) و(س).

(٩) في (د): «رماداً».

(١٠) في (د): «فيضرب بمِطْرَاقٍ».

(١١) «يلي»: ليس في (د).

الجنَّ والإنس، سُمِّيَا بذلك؛ لثقلهما على الأرض، والحكمة في عدم سماعهما الابتلاء، فلو سمعا لكان الإيمان منهما ضروريًا، ولأعرضوا عن التدبير والصَّنائع، ونحوهما ممَّا يتوقَّف عليه بقاؤهما أيضًا^(١)، ويدخل في قوله: «مَنْ يليه»^(٢) الملائكة فقط؛ لأنَّ «مَنْ» للعاقل، وقيل: يدخل غيرهم أيضًا تغليبًا، وهو أظهر، فإن قلت: لم منعت الجنُّ سماع هذه الصَّيحة دون سماع كلام الميِّت إذا حمل، وقال: قدَّموني قدَّموني^(٣)؟ أجيب بأنَّ كلام الميِّت إذ ذاك/ ١٥١/٢د في حكم الدُّنيا، وهو اعتبارٌ لسماعه وعظَّة، فأسمعه الله الجنَّ؛ لما فيهم من قوَّة يشبتون بها عند سماعه، ولا يُصعَّقون بخلاف الإنسان الذي يُصعَّق لو سمعه، وصيحة الميِّت في القبر عقوبةٌ وجزاءٌ، فدخلت في حكم الآخرة، وفي الحديث: جواز المشي بين القبور بالنُّعال؛ لأنَّه عَلَيْهِ السَّلَام قاله وأقرَّه، فلو كان مكروهًا لبيَّنه، لكن يعكر عليه احتمال أن يكون المراد بسماعه إيَّاها بعد أن يجاوزوا المقبرة، وحينئذٍ فلا دلالة فيه على الجواز، ويدلُّ على الكراهة حديث بَشِير^(٤) بن الخصاصية عند أبي داود والنَّسائي، وصحَّحه الحاكم: أنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رأى رجلًا يمشي بين القبور، عليه نعلان سبَّيتان^(٥)، فقال: «يا صاحب السَّبَّيَّتَيْنِ^(٦) ألق نعليك»، وكذا يُكره الجلوس على القبر، والاستناد إليه، والوطء عليه، توقيرًا للميِّت إلَّا لحاجة، كأن لا يصل إليه^(٧) إلَّا بوطئه، فلا كراهة، وأمَّا حديث مسلم: «لأنَّ يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه حتَّى تخلص إلى جلده خير له من أن يجلس على قبرٍ»، ففسَّره^(٨) رواية أبي هريرة بالجلوس للبول والغائط، ورواه ابن وهب أيضًا في «مسنده» بلفظ: «مَنْ جلس على قبرٍ يبول أو

(١) زيد في (ص): «أيضًا».

(٢) في (م): «بقية».

(٣) «قدموني»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج) و(ص): قوله: «بَشِير»: بفتح أوَّله، وكسر المعجمة بعدها تحتانيَّة ثمَّ راء، ابن معبد، -وقيل: ابن زيد- السَّدوسي، المعروف بابن الخصاصية، معجمة مفتوحة، وصادين مهملتين، بعد الثَّانية تحتانيَّة، صحابيٌّ جليل. «تقريب».

(٥) في غير (م): «سبَّيتان». وفي هامش (ج): «السَّبَّيت» بالكسر: جلود البقر المدبَّوغة بالقرظ، تُحدَى بها النُّعال السَّبَّيَّة، وفي الحديث: «يا صاحب السَّبَّيَّتَيْنِ... إلى آخره» «صحيح».

(٦) في (ص) و(ب) و(س): «السبتين»، وهو تحريف.

(٧) «إليه»: ليس في (د).

(٨) في (م): «فسَّره».

يتغوّط^(١)، وبقية ما استنبط من حديث الباب يأتي إن شاء الله تعالى في «باب عذاب القبر»
[ح: ١٣٧٤].

ورواة هذا الحديث كلهم بصريون، وفيه التّحديث والعنونة، وأخرجه مسلم والنسائي
والترمذي وأبو داود.

٦٨ - باب مَنْ أَحَبَّ الدَّفْنَ فِي الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ أَوْ نَحْوِهَا

(باب مَنْ أَحَبَّ الدَّفْنَ فِي الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ) أي: في^(٢) بيت المقدس؛ طلباً للقرب من الأنبياء
الذين دُفِنوا به؛ تيمناً بجوارهم، وتعرضاً للرحمة النازلة عليهم اقتداءً بموسى عليه السلام، أو ليقرب
عليه المشي إلى المحشر^(٣)، وتسقط عنه المشقة الحاصلة لمن بعد عنه (أو نحوها) بالنصب
عطفاً^(٤) على «الدفن» المنصوب على المفعولية لـ «أحب» أي: أحبّ الدفن في نحو بيت
المقدس؛ وهو بقية ما تُشدُّ إليه الرّحال من الحرمين الشريفين، رزقنا الله الدفن بأحدهما مع
الرّضا عنّا، إنّه الجواد الكريم.

١٣٣٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ قَالَ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنْ ابْنِ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ
أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: «أُزِيلَ مَلَكُ الْمَوْتِ إِلَى مُوسَى عَلَيْهِمَا السَّلَامُ فَلَمَّا جَاءَهُ صَكَّهُ، فَرَجَعَ إِلَى رَبِّهِ
فَقَالَ: أَرْسَلْتَنِي إِلَى عَبْدٍ لَا يُرِيدُ الْمَوْتَ، فَرَدَّ اللَّهُ عَلَيْهِ عَيْنَهُ وَقَالَ: ازْجِعْ فَقُلْ لَهُ يَضَعُ يَدَهُ عَلَى مَنْ
تُورِ، فَلَهُ بِكُلِّ مَا غَطَّتْ بِهِ يَدُهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ سَنَةٌ، قَالَ: أَيُّ رَبِّ، ثُمَّ مَاذَا؟ قَالَ: ثُمَّ الْمَوْتُ، قَالَ: فَالآنَ،
فَسَأَلَ اللَّهُ أَنْ يُذِنَ لَهُ مِنَ الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ رَمِيَةً بِحَجَرٍ»، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «فَلَوْ كُنْتُ ثُمَّ
لَأَرَيْتُكُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ عِنْدَ الْكَيْبِ الْأَخْمَرِ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) هو ابن غيلان - بفتح الغين المعجمة - قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ)
ابن همام (قال: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) بسكون العين وفتح الميمين، ابن راشد (عَنِ ابْنِ طَاوُسٍ)
عبد الله (عَنْ أَبِيهِ) طاووس بن كيسان (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه) قَالَ: أُزِيلَ مَلَكُ الْمَوْتِ (بضمّ الهمزة

(١) زيد في (م): «عليه».

(٢) «في»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): «المحشر» بالكسر ويفتح «قاموس».

(٤) «عطفًا»: ليس في (م).

مبنياً للمفعول، و«ملك» رفع نائب عن الفاعل، أي: أرسل الله ملك الموت (إلى موسى عليهما السلام) في صورة آدمي اختباراً وابتلاء، كابتلاء الخليل بالأمر بذبح ولده (فلما جاءه) ظنه آدمياً حقيقة تسور عليه منزله بغير إذنه ليوقع به مكروهاً، فلما تصور ذلك صلوات الله وسلامه عليه (صكه) بالصّاد المهملة، أي: لطمه على عينه التي ركبت في الصورة البشرية التي جاءه فيها، دون الصورة الملكية، ففقاها^(١) - كما صرح به مسلم في روايته - ويدل عليه قوله الآتي هنا: «فردّ الله عز وجل عليه عينه»، ويحتمل أن موسى عليه السلام علم أنه ملك الموت، وأنه دافع عن نفسه الموت باللطمة المذكورة^(٢)، والأول أولى، ويؤيده أنه جاء إلى قبضه/ ولم يخيره، وقد كان موسى عليه السلام علم أنه لا يقبض حتى يخير، ولهذا لما خيره^(٣) في الثانية قال: الآن (فرجع) ملك الموت (إلى ربه فقال): ربّ (أرسلتني)^(٤) إلى عبد لا يريد الموت، فردّ الله عز وجل (عليه عينه) ليعلم موسى إذا رأى صحّة عينه أنه من عند الله، ولأبي ذر: «فيردّ الله» بلفظ المضارع «إليه عينه» بالهمزة قبل اللام بدل العين (وقال) له: (ارجع) إلى موسى (فقل له يضع يده على منثور) بالمشثاة الفوقية في الأولى، وبالمثلثة في الثانية، أي: على^(٥) ظهر ثور (فله بكلّ ما عظت به يده بكلّ)^(٦) شعرة سنّة، قال موسى: (أي ربّ، ثمّ ماذا) أي: ماذا^(٧) يكون بعد هذه السنين (قال) الله تعالى: (ثمّ يكون بعدها (الموت، قال) موسى: (فالآن) يكون الموت، و«الآن» اسم زمان الحال، وهو الزمان الفاصل بين الماضي والمستقبل، واختار موسى الموت لما خير شوقاً إلى لقاء ربه كنبينا من الله عز وجل لما قال: «الرّفيق الأعلى» [ح: ٣٦٦٩] (فسأل الله) موسى (أن يذنيه) أي: يقربه (من الأرض المقدّسة) أي: المطهرة، و«أن» مصدرية في موضع نصب، أي: سأل الله الدنو من بيت المقدس؛ ليدفن فيه (رمية بحجر) أي: دنوا، لو

(١) في هامش (ج): وقد كان في طبع موسى عليه السلام حدة، روي: أنه كان إذا غضب اشتعلت قلنسوته ناراً «كرمانى».

(٢) في هامش (ج): فيه تأمل.

(٣) في (ب): «خبره»، وفي (ص) و(م): «أخبره».

(٤) في هامش (ج): قوله: «أرسلتني... إلى آخره» هذا يردّ قول الشارح أنفاً: فلما جاءه ظن... إلى آخره، فليتأمل.

(٥) «على»: مثبت من (د) و(س).

(٦) في هامش (ج): قوله: «فله بكلّ... إلى آخره»، قال الشيخ زكريّا: الباء الأولى سببية أو بدلية، والثانية زائدة، والثالثة مع مجرورها بدل من الأولى مع مجرورها.

(٧) «أي: ماذا»: ليس في (د)، وفي (م): «ما».

رمى رام حجراً من ذلك الموضع الذي هو موضع قبره؛ لوصل إلى بيت المقدس، وكان موسى إذ ذاك في التّيه ومعه بنو إسرائيل، وكان أمرهم بالدّخول إلى الأرض المقدّسة فامتنعوا، فحرّم الله^(١) عليهم دخولها أبداً غير يوشع^(٢) وكالب، وتيّهم في القفار^(٣) أربعين سنةً في سنة فراسخ وهم ستّ مئة ألف مقاتل، وكانوا يسيرون كلّ يوم جادّين، فإذا أمسوا كانوا في الموضع الذي ارتحلوا عنه، إلى أن أفناهم الموت، ولم يدخل منهم^(٤) الأرض المقدّسة أحدٌ ممّن امتنع أوّلاً أن يدخلها إلّا أولادهم مع يوشع، ولمّا لم يتهيّأ لموسى عليه السلام دخول الأرض^(٥) لغلبة الجبارين عليها، ولا يمكن نبشه بعد ذلك؛ لينقل^(٦) إليها؛ طلب القرب^(٧) منها؛ لأنّ ما قارب الشّيء يُعطى^(٨) حكمه، وقيل: إنّما طلب موسى الدّنو؛ لأنّ النّبيّ يُدفن حيث يموت، وعورض بأنّ موسى عليه السلام قد نقل يوسف عليه السلام لمّا خرج من مصر، وأُجيب بأنّه إنّما نقله بوحي، فتكون خصوصيّة له^(٩)، وإنّما لم يسأل نفس بيت المقدس؛ ليُعَمّى^(١٠) قبره خوفاً من أن^(١١) يعبدّه جهال ملّته، قال ابن عبّاس: لو علمت اليهود قبر موسى وهارون؛ لاتخذوهما إلهين من دون الله، وقد اختلف في جواز نقل الميّت، ومذهب الشّافعيّة: يحرم نقله من بلدٍ إلى بلدٍ آخر؛ ليدفن فيه وإن لم يتغيّر؛ لما فيه من تأخير دفنه المأمور بتعجيله، وتعريضه لهتك حرمة، إلّا أن يكون بقرب مكّة أو المدينة أو بيت المقدس، فيختار أن ينقل إليه لفضل الدّفن فيها،

(١) اسم الجلالة «الله»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): «يوشع» بضمّ التّحتيّة وفتح الشّين المعجمة، ابن نُون؛ بضمّ النّون الأولى، من أعظم أنبياء بني إسرائيل بعد موسى عليه السلام «ح ص».

(٣) في هامش (ج): بكسر القاف على «فعال» وهو القفر للمفاضة التي لا ماء فيها ولا علم، كأنّه جمع على توهم جمع المواضع؛ لسعتها.

(٤) في (م): «معهم».

(٥) في (ص) و(م): «دخولها»، وزيد في (ب): «المقدّسة».

(٦) في (د): «لينقل»، ولعلّ المثبت هو الصّواب.

(٧) في (د): «التّقرب».

(٨) في (ص) و(م): «أُعطي».

(٩) قوله: «وقيل: إنّما طلب موسى الدّنو؛ لأنّ النّبيّ... نقله بوحي، فتكون خصوصيّة له»، سقط من (ص) و(م).

(١٠) في (د): «ليُعَمّى». وفي هامش (ج): عمي الخبر: خفي، ويُعدّى بالتّضعيف فيقال: عمّيته «مص».

(١١) في (د): «لئلا».

والمعتبر في القرب مسافة لا يتغير فيها الميت قبل وصوله، قال الزركشي: ولا ينبغي التخصيص بالثلاثة، بل لو كان بقربه مقابر أهل الصلاح والخير؛ فالحكم كذلك؛ لأن الشخص يقصد الجار الحسن^(١). انتهى. وكان عمر موسى مئة وعشرين سنة^(٢)، وقال^(٣) وهب: خرج موسى لبعض حاجته، فمرَّ برهط من الملائكة يحفرون^(٤) قبرًا لم يُر شيئًا قط أحسن منه، فقال لهم: لمن تحفرون هذا القبر؟ قالوا: أتحب أن يكون لك؟ قال: وددت، قالوا: فانزل واضطجع فيه وتوجه إلى ربك، قال: ففعل، ثم تنفس أسهل تنفس^(٥)، فقبض الله روحه، ثم سوت عليه الملائكة التراب، وقيل: إن ملك الموت أتاه بتفاحة من الجنة^(٦) فشمها، فقبض روحه (قال أبو هريرة: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: فَلَوْ كُنْتُ ثُمَّ) بفتح المثناة، أي: هناك (لَأَرَيْتُكُمْ قَبْرَهُ إِلَى جَانِبِ الطَّرِيقِ عِنْدَ الْكَيْبِ الْأَحْمَرِ) بالمثلثة، أي: الرمل المجتمع، وهذا ليس صريحًا في الإعلام بقبره الشريف، ومن ثم حصل الاختلاف فيه، فقيل: بالتية^(٧)، وقيل: بباب لُد^(٨) بيت المقدس، أو بدمشق، أو بوادٍ بين بصرى والبلقاء، أو بمدين بين المدينة وبيت المقدس، أو بأريحا^(٩)؛ وهي من الأرض المقدسة.

وفي هذا الحديث التحديث، والإخبار، والعنونة، وشيخ المؤلف مروي، ومعمّر بصري، وأخرجه مسلم في «أحاديث الأنبياء» - كالمؤلف [ج: ٣٤٠٧] - مرفوعًا، والنسائي في «الجنائز»، وبقية مباحث الحديث تأتي إن شاء الله تعالى في «أحاديث الأنبياء» [ج: ٣٤٠٧].

- (١) قوله: «وقد اختلف في جواز نقل الميت... لأن الشخص يقصد الجار الحسن»، سقط من (ص) و(م).
- (٢) في هامش (ج): وبينه وبين إبراهيم عليه السلام نحو سبع مئة سنة، وبين وفاته وبين الهجرة ألفا سنة وثلاث مئة سنة، وعند اليهود ١٨٩٢ «ح ص».
- (٣) زيد في (م): «ابن»، وليس بصحيح.
- (٤) في هامش (ج): «حفرت الأرض حفرة» من «باب ضرب»، وسُمي حافر الفرس والحمار من ذلك، «مص».
- (٥) في (د): «نفس».
- (٦) «من الجنة»: سقط من (د).
- (٧) في (ص): «في التية».
- (٨) زيد في (د): «وقيل».
- (٩) في هامش (ج): «أريحا» بالفتح ثم الكسر وياء ساكنة والحاء مهملة والقصر، وقد رواه بعضهم بالخاء المعجمة؛ لغة عبرانية، مدينة الجبارين في الغور، بينها وبين بيت المقدس يوم، من أصله.

٦٩ - باب الدفن بالليل

وَدُفِنَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْلًا.

(باب) جواز (الدفن بالليل) وبه قال الشافعي ومالك وأحمد والجمهور، وكراهه قتادة والحسن البصري وسعيد بن المسيب وأحمد في رواية عنه. (وَدُفِنَ) بضم الدال مبنياً للمفعول (أَبُو بَكْرٍ) الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَيْلًا) كما وصله المؤلف في أواخر^(١) «الجنائز»^(٢) في «باب موت يوم الاثنين» [ج: ١٣٨٧].

١٣٤٠ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَجُلٍ بَعْدَ مَا دُفِنَ لَيْلَةً، قَامَ هُوَ وَأَصْحَابُهُ، وَكَانَ سَأَلَ عَنْهُ فَقَالَ: «مَنْ هَذَا؟» فَقَالُوا: «فُلَانٌ»، دُفِنَ الْبَارِحَةَ، فَصَلُّوا عَلَيْهِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الشَّيْبَانِيِّ) سليمان (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا)، قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى رَجُلٍ بَعْدَ مَا دُفِنَ) بضم الدال مبنياً للمفعول (لَيْلَةً، قَامَ) وفي نسخة: «فقام» (هُوَ وَأَصْحَابُهُ، وَكَانَ سَأَلَ عَنْهُ، فَقَالَ: مَنْ هَذَا؟ فَقَالُوا) ولأبي ذرٍّ والأصيلي وابن عساكر: «قالوا»: (فُلَانٌ دُفِنَ الْبَارِحَةَ)^(٣) قال: «أفلا أذنتموني»، قالوا: دفنناه في ظلمة الليل، فكرهنا أن نوقظك (فَصَلُّوا عَلَيْهِ) بصيغة الجمع من الماضي، أي: صَلَّى النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَصْحَابُهُ عَلَيْهِ، فهو كالتفصيل لقوله أَوَّلًا: «صَلَّى» فلا يكون تكراراً^(٤)، وهذا يدل على عدم كراهة الدفن ليلاً؛ لأنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اطلع عليه ولم ينكره، بل أنكر عليهم عدم إعلامهم بأمره، وصحَّ: أَنَّ عَلِيًّا دُفِنَ فَاطِمَةَ لَيْلًا، ورأى ناس ناراً في المقبرة^(٥) فأتوها، فإذا رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في القبر، وإذا هو يقول: «ناولوني صاحبكم»، وإذا هو الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ يرفع صوته بالذكر، رواه أبو داود^(٦) بإسناد على شرط

(١) زيد في (ص): «باب».

(٢) في (د): «المغازي»، وليس بصحيح.

(٣) في هامش (ج): «البارحة»: أقرب ليلة مضت، يقول: لقبيته البارحة، والبارحة الأولى «صباح».

(٤) في (ص) و(م): «تكريراً».

(٥) في (ص): «القبر»، وهو تحريف.

(٦) كُتِبَ فوقها في (م): «عن جابر».

الشَّيْخِينَ. نَعَمْ يُسْتَحَبُّ الدَّفْنُ نَهَارًا؛ لسهولة الاجتماع والوضع في القبر، لكن إن خُشِيَ تَغْيِيرُهُ فَلَا يُسْتَحَبُّ تَأْخِيرُهُ ليدفن نَهَارًا، قال الأذرعي وغيره: بل ينبغي وجوب المبادرة به^(١)، وأما حديث مسلم: «زجر النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقْبَرَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ / حَتَّى يُصَلَّى عَلَيْهِ إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ» ١٥٢/د ب إنسانٌ إلى ذلك»، فالنَّهْيُ فِيهِ إِنَّمَا هُوَ عَنْ دَفْنِهِ قَبْلَ الصَّلَاةِ عَلَيْهِ.

٧٠ - بَابُ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقَبْرِ

(بَابُ بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقَبْرِ) وفي نسخة: «(المسجد) بالافراد، وهو الَّذِي فِي أَحَدِ فُرُوعِ «الْيُونَنِيَّةِ»^(٢).

١٣٤١ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: لَمَّا اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ بَعْضُ نِسَائِهِ كَنِيسَةً رَأَيْنَاهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ، يُقَالُ لَهَا: مَارِيَّةُ، وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَتَتَا أَرْضَ الْحَبَشَةِ، فَذَكَرَتَا مِنْ حُسْنِهَا وَنَصَاوِيرِ فِيهَا، فَرَفَعَ رَأْسُهُ فَقَالَ: «أُولَئِكَ إِذَا مَاتَ مِنْهُمُ الرَّجُلُ الصَّالِحُ بَنَوْا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، ثُمَّ صَوَّرُوا فِيهِ تِلْكَ الصُّورَةَ، أُولَئِكَ شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أُويسٍ الأصبحي (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (مَالِكٌ)^(٣) الإمام الأعظم (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن عروة (عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير بن العوام (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: لَمَّا اشْتَكَى النَّبِيُّ ﷺ) أي: مرض مرضه الَّذِي مَاتَ فِيهِ (ذَكَرَتْ) ولأبي ذرٍّ والأصيلي: «(ذَكَرَ)» (بَعْضُ نِسَائِهِ) هما: أُمُّ سَلَمَةَ وَأُمُّ حَبِيبَةَ، كما سيأتي (كَنِيسَةً) بفتح الكاف، معبد النَّصَارَى (رَأَيْنَاهَا بِأَرْضِ الْحَبَشَةِ) بنون الجمع في^(٤) «رَأَيْنَاهَا» على أَنَّ أَقْلَ الْجَمْعِ اثْنَانِ، أو معهما غيرهما من النِّسوة (يُقَالُ لَهَا) أي: للكنيسة: (مَارِيَّةُ) بكسر الرَّاء وتخفيف المثناة التَّحْتِيَّةِ، علَّمُ للكنيسة (وَكَانَتْ أُمُّ سَلَمَةَ) بفتح اللام، أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ هند بنت أبي أمية المخزومية (وَأُمُّ حَبِيبَةَ) بفتح الحاء، أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ أيضًا رَمْلَةُ بنت أبي سفيان (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَتَتَا أَرْضَ الْحَبَشَةِ، فَذَكَرَتَا) بلفظ التَّثْنِيَةِ لِلْمَوْثُوثِ مِنَ الْمَاضِي^(٥)

(١) قوله: «في القبر، لكن إن خُشِيَ تَغْيِيرُهُ؛ فَلَا يُسْتَحَبُّ... بل ينبغي وجوب المبادرة به»، سقط من (ب).
 (٢) قوله: «وهو الَّذِي فِي أَحَدِ فُرُوعِ الْيُونَنِيَّةِ»، سقط من (د). وهي في هامش (ج) وزاد في أحد فروع «الْيُونَنِيَّةِ» و«الحافظ» وغيره من الشُّرَاح.
 (٣) زيد في (م): «هو».
 (٤) في (د): «من»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.
 (٥) في هامش (ج): قوله: «من الماضي» كذا بخطه، والأولى أن يقال: بضمير التَّثْنِيَةِ فِي الْفِعْلِ الْمَاضِي.

(مِنْ حُسْنِهَا وَتَصَاوِيرَ فِيهَا، فَرَفَعَ) رسول الله ﷺ (رَأْسُهُ فَقَالَ: أُولَئِكَ) بكسر الكاف، ويجوز فتحها (إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ) وفي نسخة: «فيهم» (الرَّجُلُ الصَّالِحُ) وجواب «إذا» قوله: (بَنُوا عَلَى قَبْرِهِ مَسْجِدًا، ثُمَّ صَوَّرُوا فِيهِ) أي: في المسجد (تِلْكَ الصُّورَةُ) التي مات صاحبها، ولأبي الوقت من غير «اليونينية»^(١) «تلك الصور» بالجمع، قال القرطبي: وإنما صور أوائلهم الصور ليتأنسوا بها، ويتذكروا أفعالهم الصالحة، فيجتهدون كاجتهادهم، ويعبدون الله عند قبورهم، ثم خلفهم قوم جهلوا مرادهم، ووسوس لهم الشيطان أن أسلافهم كانوا يعبدون هذه الصور ويعظمونها، فحذر النبي ﷺ عن مثل ذلك، سدا للذريعة المؤدية إلى ذلك بقوله: (أُولَئِكَ) بكسر الكاف وفتحها، ولأبي ذر: «وأولئك» (شِرَارُ الْخَلْقِ عِنْدَ اللَّهِ) وموضع الترجمة قوله: «بنوا على قبره مسجدًا» وهو مؤول على مذمة^(٢) من اتخذ القبر مسجدًا، ومقتضاه التحريم، لا سيما وقد ثبت اللعن عليه، لكن صرح الشافعي وأصحابه بالكراهة، وقال البندنجي^(٣): المراد أن يسوى القبر مسجدًا، فيصلى فيه، وقال: إنه يكره أن يبني عنده مسجد^(٤) فيصلى فيه إلى القبر، وأما المقبرة الدائرة إذا بُني فيها مسجد ليصلى فيه، فلم أر فيه^(٥) بأسًا؛ لأن المقابر وقف وكذا المساجد^(٦)، فمعناها واحد، قال البيضاوي: لما كانت اليهود والنصارى يسجدون لقبور الأنبياء تعظيمًا لشأنهم، ويجعلونها قبلًا يتوجهون في الصلاة نحوها، واتخذوها أوثانًا؛ لعنهم النبي ﷺ ومنع المسلمين عن فعل^(٧) ذلك، فأما من اتخذ مسجدًا في جوار صالح، وقصد التبرك بالقرب منه لا لقصد التعظيم^(٨) ولا للتوجه إليه؛ فلا يدخل في الوعيد المذكور، وقد ترجم المؤلف قبل ثمانية أبواب «باب»^(٩) ما يكره من اتخاذ المساجد على القبور [ج: ١٣٣٠] ويحتاج إلى الفرق بين الترجمتين، فقال ابن رُشيد:

(١) «من غير اليونينية»: سقط من (م).

(٢) «مذمة»: سقط من (م).

(٣) في هامش (ج): اسمه الحسن بن عبيد الله مصغراً، صاحب «التعليقة» وغيرها، إلى بندنجين؛ بصيغة التثنية، بلد قرب بغداد.

(٤) في (د): «أن يبني عنده مسجدًا».

(٥) في (د): «به».

(٦) في غير (د): «المسجد».

(٧) في غير (د): «مثل».

(٨) في غير (د) و(ص): «لا للتعظيم»، وزيد في (د) و(م): «له».

(٩) في (ب) و(س): «باب».

الَاتِّخَاذُ أَعْمٌ مِنَ الْبِنَاءِ؛ فَلِذَلِكَ أَفْرَدَهُ بِالْتَّرْجَمَةِ، وَلَفْظُهَا يَقْتَضِي أَنَّ بَعْضَ الْاِتِّخَاذِ لَا يُكْرَهُ، فَكَأَنَّهُ يَفْصِلُ بَيْنَ مَا إِذَا تَرْتَّبَتْ^(١) عَلَى الْاِتِّخَاذِ مَفْسَدَةٌ أَمْ لَا، وَقَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنِيرِ: كَأَنَّهُ قَصْدُ بِالْتَّرْجَمَةِ الْأُولَى اِتِّخَاذُ الْمَسَاجِدِ فِي الْمَقْبَرَةِ^(٢) لِأَجْلِ الْقُبُورِ، بِحَيْثُ لَوْ لَا تَجَدُّدُ الْقَبْرِ مَا اِتَّخَذَ الْمَسْجِدَ، وَبِهَذَا^(٣) بِنَاءُ الْمَسْجِدِ فِي الْمَقْبَرَةِ عَلَى حَدِّثِهِ؛ لِثَلَا يَحْتَاجُ إِلَى الصَّلَاةِ، فَيُوجَدُ مَكَانٌ يَصَلِّي فِيهِ سِوَى الْمَقْبَرَةِ؛ فَلِذَلِكَ نَحَا بِهِ مَنْحَى الْجَوَازِ. انْتَهَى. قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَالْمَنْعُ مِنْ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ حَالُ خَشْيَةِ أَنْ يُصْنَعَ بِالْقَبْرِ كَمَا^(٤) صَنَعَ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ لُعِنُوا.

وهذا الحديث مضى في «باب هل تنبش قبور مشركي الجاهلية؟» [ح: ٤٢٧].

٧١ - بَاب مَنْ يَدْخُلُ قَبْرَ الْمَرْأَةِ

(بَاب مَنْ يَدْخُلُ قَبْرَ الْمَرْأَةِ) لِأَجْلِ الْإِحَادَا.

١٣٤٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ: حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا هَلَالُ بْنُ عَلِيٍّ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: شَهِدْنَا بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ عَلَى الْقَبْرِ، فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ فَقَالَ: «هَلْ فِيكُمْ مِنْ أَحَدٍ لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ؟» فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَنَا، قَالَ: «فَانْزِلْ فِي قَبْرِهَا»، فَتَزَلَّ فِي قَبْرِهَا فَقَبَّرَهَا، قَالَ ابْنُ مُبَارَكٍ: قَالَ فُلَيْحٌ: أَرَاهُ يَغْنِي الذَّنْبَ، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ «لِيَقْرَأُوا» أَيَّ لِيَكْتَسِبُوا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ سِنَانٍ^(٥) الْعَوْقِيُّ، بَفَتْحِ الْوَاوِ وَبِالْقَافِ، الْبَاهِلِيُّ الْبَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ) قَالَ الْوَاقِدِيُّ: اسْمُهُ عَبْدُ الْمَلِكِ، وَ«فُلَيْحٌ» لَقَبٌ غَلَبَ عَلَيْهِ، وَسَقَطَ «ابْنُ سُلَيْمَانَ» عِنْدَ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: (حَدَّثَنَا هَلَالُ بْنُ عَلِيٍّ) هُوَ ابْنُ أُسَامَةَ الْعَامِرِيُّ (عَنْ أَنَسٍ) هُوَ ابْنُ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: شَهِدْنَا بِنْتَ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَمَّ كَلْثُومٍ^(٦) زَوْجَ عَثْمَانَ بْنِ عَفَّانٍ (وَرَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ جَالِسٌ عَلَى) جَانِبِ (الْقَبْرِ) الْجُمْلَةُ اسْمِيَّةٌ حَالِيَّةٌ (فَرَأَيْتُ عَيْنَيْهِ تَدْمَعَانِ)

(١) فِي (م): «تَتَرْتَّبُ».

(٢) قَوْلُهُ: «فِي الْمَقْبَرَةِ» زِيَادَةٌ مِنْ «الْفَتْحِ».

(٣) فِي غَيْرِ (د): «وَبِهَذِهِ».

(٤) فِي (د): «مَمَّا».

(٥) فِي (ب): «سُلَيْمَانَ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ. كَمَا نَبَّهَ الشَّيْخُ أَمِينُ السَّفَرِ جَلَانِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي هَامِشِ نَسْخَتِهِ.

(٦) فِي هَامِشِ (ج): وَمَا وَقَعَ فِي «الْمَجْمُوعِ» تَبَعًا لِرَاوِي الْخَبَرِ أَنَّهَا رَقِيَّةٌ؛ رَدَّهُ الْبُخَارِيُّ فِي «تَارِيخِ الْأَوْسَطِ» بِأَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يَشْهَدْ مَوْتَ رَقِيَّةَ وَلَا دَفَنَهَا؛ أَيٌّ: لِأَنَّهُ كَانَ بَيْدَرًا. انْتَهَى «م ر ش».

بفتح الميم، وفيه جواز البكاء حيث لا صياح ولا^(١) غيره ممّا ينكر شرعاً كما سبق [ح: ١٣٠٣] (فَقَالَ: هَلْ فِيكُمْ مِنْ أَحَدٍ لَمْ يُقَارِفِ اللَّيْلَةَ؟) بالقاف والفاء، أي: لم يُجامع أهله، ومثله في الكناية قوله تعالى: ﴿أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] وقد كان من عادة أدب القرآن أن يكتفي عن الجماع باللمس لبشاعة^(٢) التصريح، فعكس، فكتفى عن الجماع بالرّفث، وهو أبشع^(٣) تقبيحاً لفعلمهم؛ لينزجروا عنه، وكذلك^(٤) كُتِيَ^(٥) في هذا الحديث عن المباح بالمحذور؛ لصون جانب بنت الرّسول عمّا ينبئ عن الأمر المستهجن (فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ) زيد ابن سهل الأنصاري: (أَنَا) لم أقارف اللّيلة (قَالَ)^(٦) بِرَأْسِهِ: (فَانْزِلْ فِي قَبْرِهَا) ففيه: أنّه لا يُنْزَلُ^(٧) الميّت في قبره إلّا الرّجال متى وُجِدُوا وإن كان الميّت امرأة، بخلاف النّساء؛ لضعفهنّ عن ذلك غالباً، ولأنّه معلوم أنّه كان لبنت النّبي^(٨) مِنْهُنَّ محارم من النّساء كفاطمة وغيرها، نعم يُنْدَبُ لهنّ - كما في «شرح المهدّب» - أن يَلِينَ حَمْلَ المرأة من مغتسلها إلى النّعش، وتسليمها إلى من في القبر، وحلّ ثيابها فيه، وقد^(٩) كان عثمان أولى بذلك^(١٠) من أبي طلحة^(١١)؛ لأنّ الزّوج أحقّ^(١٢) من غيره بمواراة زوجته وإن خالط غيرها من أهله^(١٣) تلك اللّيلة وإن لم يكن له حقّ في الصّلاة؛ لأنّ منظوره أكثر، لكنّ عثمان رَضِيَ عَنْهُ قارف تلك اللّيلة، فباشر جارية له وبنت رسول الله ﷺ محتضرة، فلم يعجبه مِنْهُنَّ كونه

(١) «لا»: ليس في (د).

(٢) في (د): «الشناعة».

(٣) في (د): «أشنع».

(٤) في (ص): «لذلك».

(٥) «كُتِيَ»: ليس في (د).

(٦) في (م): «فقال».

(٧) في (د): «يتولى».

(٨) في (م): «رسول الله».

(٩) «قد»: ليس في (د).

(١٠) «بذلك»: ليس في (د).

(١١) في هامش (ج): سقط من قلم المصنّف لفظ «أبي».

(١٢) في (د): «أولى»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(١٣) «من أهله»: مثبت من (د) و(س).

شُغِلَ عَنْ^(١) المحتضرة بذلك؛ لصيانة جلاله^(٢) محلّ ابنته مِنْ شَيْءٍ يَرْضَى عَنْهَا، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى: فِيهِ خُصُوصِيَّةٌ^(٣)، قَالَ: (فَنَزَلَ) / أَبُو طَلْحَةَ (فِي قَبْرِهَا، فَقَبَّرَهَا) أَي: لَحَدَهَا، وَسَقَطَ قَوْلُهُ: ١٥٣/٢د «فَقَبَّرَهَا» عِنْدَ الْأَصِيلِيِّ وَأَبِي^(٤) ذَرٍّ وَابْنِ عَسَاكِرَ (قَالَ ابْنُ مُبَارَكٍ) عَبْدُ اللَّهِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ» بِالتَّعْرِيفِ، أَي: مِمَّا وَصَلَهُ الْإِسْمَاعِيلِيُّ: (قَالَ فُلَيْحٌ) يَعْنِي: ابْنَ سُلَيْمَانَ: (أَرَاهُ) بِضَمِّ الْهَمْزَةِ، أَي: أَظُنُّهُ (يَعْنِي) بِقَوْلِهِ: «يَقَارِفُ» (الذَّنْبَ) لَكِنَّ الْمَرْجَحَ التَّفْسِيرَ الْأَوَّلَ، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ بِلَفْظٍ: «لَا يَدْخُلُ الْقَبْرَ أَحَدٌ قَارَفَ أَهْلَهُ الْبَارِحَةَ» فَتَنْحَى عِثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَدْ قَالَ ابْنُ حَزَمٍ: مَعَاذَ اللَّهِ أَنْ يَتَّبَجَّحَ^(٥) أَبُو طَلْحَةَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ يَرْضَى بِأَنَّهُ^(٦) لَمْ يَذْنِبْ تِلْكَ اللَّيْلَةَ، لَكِنْ أَنْكَرَ الطَّحَاوِيُّ تَفْسِيرَهُ بِالْجَمَاعِ، وَقَالَ^(٧): بَلْ مَعْنَاهُ: لَمْ يَقَاوِلْ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْرَهُونَ الْحَدِيثَ بَعْدَ الْعِشَاءِ (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) الْبُخَارِيُّ مُؤَيِّدًا لِقَوْلِ ابْنِ الْمُبَارَكِ، عَنْ فُلَيْحٍ: ﴿لِيَقْتَرِفُوا﴾ [الأنعام: ١١٣] مَعْنَاهُ: (أَي: لِيَكْتَسِبُوا) أَوْ أَرَادَ الْمُؤَلِّفُ بِذَلِكَ تَوْجِيهَ الْكَلَامِ الْمَذْكُورِ، وَأَنَّ لَفْظَ: الْمَقَارَفَةُ^(٨) فِي ٤٣٨/٢ الْحَدِيثِ أُرِيدَ بِهِ مَا هُوَ أَخْصَصَ مِنْ ذَلِكَ وَهُوَ الْجَمَاعُ، وَهَذَا الَّذِي فَسَّرَ بِهِ الْآيَةَ مُوَافِقٌ لِتَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَمَشَى عَلَيْهِ الْبَيْضاوِيُّ وَغَيْرُهُ، فَقَالَ: ﴿وَلِيَقْتَرِفُوا﴾ مِنَ الْآثَامِ ﴿مَا هُمْ مُقْتَرِفُونَ﴾ [الأنعام: ١١٣] وَسَقَطَ فِي رَوَايَةِ الْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ، وَثَبَتَ فِي رَوَايَةِ الْكُشْمِينِيَّةِ.

٧٢ - بَابُ الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ

(بَابُ) حَكَمَ (الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ) وَهُوَ الْمَقْتُولُ^(٩) فِي مَعْرَكَةِ الْكُفَّارِ^(١٠) وَلَوْ كَانَ امْرَأَةً، أَوْ

(١) «هَن»: لَيْسَ فِي (د).

(٢) فِي (ص): «جَلَالٌ».

(٣) فِي هَامِش (ج): «الْخُصُوصِيَّةُ» بِالْفَتْحِ - وَالضَّمُّ لُغَةٌ - إِذَا جَعَلْتَهُ لَهُ دُونَ غَيْرِهِ، «مَص».

(٤) فِي (د): «وَلَأَبِي».

(٥) فِي هَامِش (ج): «يَتَّبَجَّحُ» بِجَحِّ الشَّيْءِ، مِنْ «بَابِي نَفَعٌ وَتَعَبٌ» فَخَرَّ بِهِ، وَتَبَجَّحَ بِهِ كَذَلِكَ «مُصْبَح».

(٦) فِي (د): «بَأْنٌ».

(٧) فِي (د): «وَقِيلَ».

(٨) فِي (س): «الْمَقَارَفَةُ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٩) فِي هَامِش (ج): سِوَا قَتْلِهِ كَافِرًا، أَمْ عَادَ إِلَيْهِ سَهْمُهُ، أَمْ أَصَابَهُ سِلَاحُ مُسْلِمٍ خَطَاً، أَمْ تَرَدَّى فِي وَهْدَةٍ، أَمْ رَفَسَتْهُ دَابَّتُهُ

فَمَاتَ، أَمْ قَتَلَهُ مُسْلِمٌ بَاغٍ اسْتَعَانَ بِهِ أَهْلُ الْحَرْبِ، أَمْ قَتَلَهُ الْكُفَّارُ صَبْرًا، أَمْ انْكَشَفَ الْحَرْبُ عَنْهُ وَلَمْ يُعْلَمْ سَبَبُ

مَوْتِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ أَثَرُ دَمٍ «مَرْش».

(١٠) فِي هَامِش (ج): سِوَا كَانُوا أَهْلَ حَرْبٍ أَمْ رِدَّةً أَمْ ذَمَّةً، قَصَدُوا قَطَعَ الطَّرِيقَ عَلَيْنَا وَنَحْنُ ذَلِكَ.

رقيقاً، أو صبيّاً، أو مجنوناً، وقد خرج بالتقييد بالمعركة: مَنْ جُرِحَ وعاش بعد ذلك حياةً مستقرّة^(١)، وخرج مَنْ سُمِّيَ شهيداً بسبب غير السبب المذكور، كالغريق والمبطون والمطعون^(٢)، فتسميتهم شهداء باعتبار الثواب في الآخرة فقط.

١٣٤٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمُ أَكْثَرُ أَخْذَاً لِلْقُرْآنِ؟» فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ وَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُغْسَلُوا، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعدٍ الفهمي (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (ابْنُ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ) الأنصاري السلمي^(٣) (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري^(٤)، قال الحافظ ابن حجر: كذا يقول الليث، عن ابن شهاب، عن عبد الرحمن، عن جابر، قال النسائي: لا أعلم أحداً من ثقات أصحاب ابن شهاب تابع الليث على ذلك، ثم ساقه من طريق عبد الله بن المبارك، عن معمر، عن ابن شهاب، عن عبد الله بن ثعلبة^(٥)، فذكر الحديث مختصراً، وكذا أخرجه أحمد من طريق محمد بن إسحاق، والطبراني من طريق عبد الرحمن بن إسحاق وعمرو بن الحارث، كلهم عن ابن شهاب، عن عبد الله بن ثعلبة، وعبد الله له رؤية، فحديثه من حيث السماع مرسل، وقد رواه عبد الرزاق عن معمر، فزاد فيه: جابراً، وهو ممّا يقوّي اختيار البخاري، فإن^(٥) ابن شهاب صاحب حديث فيحمل على أنّ الحديث عنده عن شيخين، ولا سيما أنّ في رواية عبد الرحمن بن كعب ما ليس في رواية عبد الله بن ثعلبة، وعلى ابن شهاب فيه اختلاف آخر^(٦)، رواه أسامة بن زيد الليثي عنه، عن أنس، أخرجه أبو

(١) في هامش (ج): سواء طال الزّمن أو قصر «م رس».

(٢) «والمطعون»: ليس في (د).

(٣) في غير (د) و(س): «الأسلمي»، وهو تحريف.

(٤) في هامش (ج): هو ابن أبي ضَعِيرٍ؛ بمهملتين مصغراً، ويقال: ابن ضَعِيرٍ، ويقال: اسمه ثعلبة بن عبد الله، له رؤية ولم يثبت له سماع؛ كذا في «التقريب».

(٥) في (د): «قال».

(٦) في (د): «وآخر».

داود والترمذي، وأسامة سيئي الحفظ، وقد حكى الترمذي في «العلل» عن البخاري: أن أسامة غلط في إسناده، وأخرجه البيهقي من طريق عبد الرحمن بن عبد العزيز الأنصاري، عن ابن شهاب، فقال: عن عبد الرحمن^(١) بن كعب، عن أبيه، وابن عبد العزيز ضعيف، وقد أخطأ في قوله: عن أبيه، وقد ذكر البخاري فيه اختلافاً آخر، كما سيأتي بعد بابين [ح: ١٣٤٦]. انتهى. (قَالَ) أي: جابر: (كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى) غزوة (أُخِذَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ): إمّا بأن يجمعهما فيه، وإمّا بأن يقطعه بينهما، وقال المظهري^(٢) قوله: «في ثوب واحد» أي: في قبر واحد؛ إذ^(٣) لا يجوز تجريدتهما في ثوب واحد بحيث تتلاقى بشرتاها، بل ينبغي أن يكون على كل واحد منهما ثيابه المملّخة بالدم، وغيرها، ولكن يُضَجَّع أحدهما بجانب الآخر^(٤) في قبر واحد (ثُمَّ يَقُولُ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ: (أَيُّهُم) أي: أيُّ القتلى، وللحمويي والمستملي: «أيُّهما» أي: أيُّ الرجلين (أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟) بالنَّصْبِ على التَّمْيِيزِ في «أَخْذًا» (فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ (إِلَى أَحَدِهِمَا، قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، وَقَالَ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ: (أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) قال المظهري، أي: أنا شفيعٌ لهؤلاء، وأشهد لهم بأنهم بذلوا أرواحهم، وتركوا حياتهم لله تعالى. انتهى. وتعقّب الطيّبي بأن هذا الذي قاله لا يساعد عليه تعدية الشهيد بـ «على» لأنه لو أُريدَ ما قال^(٥) لقليل: أنا شهيدٌ لهم، فعدل عن ذلك لتضمنين «شهيدٌ» معنى^(٦) رقيبٍ وحفيظٍ، أي: أنا حفيظٌ عليهم، أراقب^(٧) أحوالهم وأصونهم من المكاره، وشفيعٌ لهم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المجادلة: ٦] ﴿كُنْتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ وَأَنْتَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ [المائدة: ١١٧] (وَأَمَرَ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ (بِدَفْنِهِمْ فِي دِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُغَسَّلُوا، وَلَمْ يُصَلَّ عَلَيْهِمْ) بفتح اللام، أي: لم يفعل ذلك بنفسه، ولا بأمره، وعند أحمد: أنه ﷺ قال: «لا^(٨) تُغَسِّلُوهُمْ، فَإِنَّ كُلَّ

(١) في (د): «عبد الرحمن»، والمثبت موافق للفتح ومصادر الحديث.

(٢) في هامش (ج): «المُظْهَرِيُّ» بالضَّمِّ وفتح المعجمة والهاء المشددة، «سط» إلى مُظْهَرٍ جَدُّ.

(٣) في (د): «أي».

(٤) في (م): «الأرض»، وليس بصحيح.

(٥) زيد في (د): «قال».

(٦) في (ص) و(م): «يعني»، وهو تحريف.

(٧) في (د): «أرقب».

(٨) «لا»: ليس في (ب)، ونَبَّه على خطأ سقوطها الشيخ أمين السفرجلاني رحمه الله بهامش نسخته.

جُرْحٌ^(١) أو كَلِمٌ أو دم يفوح مسكًا يوم القيامة، ولم يصلّ عليهم، والحكمة في ذلك: إبقاء أثر الشهادة عليهم، والتعظيم لهم باستغنائهم عن دعاء القوم، وقد اختلف في الصلاة على الشهيد المقتول في المعركة، فمذهب الشافعية: أنها حرام^(٢)، وبه قال مالك وأحمد، وقال بعض الشافعية معناه: لا تجب عليهم، لكن تجوز.

٤٣٩/٢ وفي هذا الحديث/ التّحديث، والعنونة، والقول، وشيخ المؤلف تيّسي، والليث مصري، وابن شهاب وشيخه مدنيان، وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي، وأخرجه أيضًا في «الجنائز» [ج: ١٣٤٦]، وكذا الترمذي، وقال: صحيح، والنسائي وابن ماجه.

١٣٤٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ أَبِي الْخَيْرِ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ صَلَاتَهُ عَلَى الْمَيِّتِ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمِنْبَرِ فَقَالَ: «إِنِّي فَرَطُ لَكُمْ، وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ، وَإِنِّي وَاللَّهِ لَأَنْظُرَ إِلَى حَوْضِي الْآنَ، وَإِنِّي أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الْأَرْضِ، أَوْ مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ، وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي، وَلَكِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التّيسّي قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام، قال (حَدَّثَنِي) بالافراد (يَزِيدُ^(٣) بْنُ أَبِي حَبِيبٍ) المصري^(٤)، واسم أبيه^(٥): سويد (عَنْ أَبِي الْخَيْرِ) مرثد^(٦) بن عبد الله اليزني (عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ) بضم العين وسكون القاف، الجهني رضي الله عنه: (أَنَّ)

(١) في هامش (ج): جَرَحَهُ جَرَحًا مِنْ «بَابِ نَفْعٍ» وَالْجُرْحُ؛ بِالضَّمِّ: الْإِسْمُ، وَجَمْعُهُ: «جُرُوحٌ» وَكَلِمَتُهُ كَلِمًا مِنْ «بَابِ قَتْلٍ»: جَرَحْتُهُ، وَمِنْ «بَابِ ضَرْبٍ» لُغَةً، ثُمَّ أَطْلَقَ الْمَصْدَرُ عَلَى الْجُرْحِ «مَصْبَاحٌ».

(٢) في هامش (ج): أَي: وَلَا تَنْعَقِدْ.

(٣) في هامش (ج): قَوْلُهُ: «يَزِيدٌ» كَذَا فِي النَّسْخِ، وَالَّذِي بَخِطَ الْمُؤَلِّفُ «مَزِيدٌ» مُضَبُوطًا بِفَتْحَةٍ عَلَى الْمِيمِ وَكسرة تحت الزّاي، وَفِي «التَّقْرِيبِ لِابْنِ حَجَرٍ»: مَرْتَدٌ بِنِ عَبْدِ اللَّهِ الْيَزْنِيُّ؛ بِفَتْحِ التَّحْتَانِيَّةِ وَالزّاي بَعْدَهَا نُونٌ، أَبُو الْخَيْرِ الْمَصْرِيُّ، وَفِي «جَامِعِ الْأَصُولِ»: «مَرْتَدٌ» بِالرّاءِ وَالثّاءِ الْمُثَلَّثَةُ، وَ«الْخَيْرُ»: ضِدُّ الشَّرِّ. انْتَهَى. وَ«مَرْتَدٌ» بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الرّاءِ وَفَتْحِ الْمُثَلَّثَةِ.

(٤) فِي (د) وَ(م): «الْبَصْرِيُّ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٥) فِي (د): «وَأَسْمُهُ».

(٦) فِي غَيْرِ (ص): «يَزِيدٌ».

النَّبِيِّ ﷺ خَرَجَ يَوْمًا، فَصَلَّى عَلَى أَهْلِ أُحُدٍ الَّذِينَ اسْتُشْهِدُوا فِي وَقْعَتِهِ/ فِي شَوَّالِ سَنَةِ ١٥٤/٢٥
ثَلَاثَ (صَلَاتَةٍ عَلَى الْمَيِّتِ) بِنَصَبِ «صَلَاتِهِ» أَي: مِثْلَ صَلَاتِهِ عَلَى الْمَيِّتِ، زَادَ فِي «غَزْوَةِ أَحَدٍ»
[ح: ٤٠٤٢] مِنْ طَرِيقِ حَيَوَةِ بْنِ شَرِيحٍ عَنْ يَزِيدَ: «بَعْدَ ثَمَانِ سَنِينَ، كَالْمَوْدَعِ لِلْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ»،
لَكِنْ فِي قَوْلِهِ: بَعْدَ ثَمَانِ سَنِينَ تَجُوزُ؛ لِأَنَّ وَقْعَةَ أَحَدٍ^(١) كَانَتْ فِي شَوَّالِ سَنَةِ ثَلَاثٍ كَمَا مَرَّ، وَوَفَاتِهِ
بِالنَّبِيِّ ﷺ فِي رَبِيعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ إِحْدَى عَشْرَةَ، وَحِينَئِذٍ يَكُونُ بَعْدَ سَبْعِ سَنِينَ وَدُونَ النِّصْفِ؛ فَهُوَ
مِنْ بَابِ جَبْرِ الْكُسْرِ، وَالْمُرَادُ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ دَعَا لَهُمْ بِدَعَاءِ صَلَاةِ الْمَيِّتِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ صَلَاةَ
الْمَيِّتِ الْمَعْهُودَةِ^(٢)، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التَّوْبَةُ: ١٠٣] وَالْإِجْمَاعُ يَدُلُّ لَهُ؛ لِأَنَّهُ لَا يُصَلَّى
عَلَيْهِ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ الْمَخَالَفُ: لَا يُصَلَّى عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ، فَإِنْ قُلْتَ:
حَدِيثُ جَابِرٍ لَا يُحْتَجُّ بِهِ؛ لِأَنَّهُ نَفْيٌ، وَشَهَادَةُ النَّفْيِ مُرَدُّودَةٌ مَعَ مَا عَارَضَهَا فِي خَبَرِ^(٣) الْإِثْبَاتِ؟
أُجِيبَ بِأَنَّ شَهَادَةَ النَّفْيِ إِنَّمَا تُرَدُّ إِذَا لَمْ يَحْطَ بِهَا عِلْمُ الشَّاهِدِ، وَلَمْ تَكُنْ مُحْصُورَةً، وَإِلَّا فَتُقْبَلُ
بِالِاتِّفَاقِ، وَهَذِهِ قَضِيَّةٌ مَعَيَّنَةٌ، أَحَاطَ بِهَا جَابِرٌ وَغَيْرُهُ عِلْمًا، وَأَمَّا حَدِيثُ الْإِثْبَاتِ فَتَقَدَّمَ الْجَوَابُ
عَنْهُ، وَأَجَابَ الْحَنْفِيَّةُ بِأَنَّهُ تَجُوزُ الصَّلَاةُ عَلَى الْقَبْرِ مَا لَمْ يَتَفَسَّخِ الْمَيِّتُ، وَالشُّهَدَاءُ لَا يَتَفَسَّخُونَ،
وَلَا يَحْصُلُ لَهُمْ تَغْيِيرٌ، فَالصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ لَا تَمْتَنَعُ^(٤) أَيَّ وَقْتٍ كَانَ، وَأَوَّلُ أَبُو حَنِيفَةَ الْحَدِيثُ فِي
تَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ يَوْمَ أُحُدٍ عَلَى مَعْنَى اشْتِغَالِهِ عَنْهُمْ وَقَلَّةِ فَرَاغِهِ لَذَلِكَ، وَكَانَ يَوْمًا صَعَبًا عَلَى
الْمُسْلِمِينَ، فَعُذِرُوا بِتَرْكِ الصَّلَاةِ عَلَيْهِمْ يَوْمَئِذٍ، وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ الظَّاهِرِيُّ: إِنْ صَلَّيَ عَلَى الشَّهِيدِ
فَحَسَنٌ، وَإِنْ لَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِ فَحَسَنٌ، وَاسْتَدَلَّ بِحَدِيثِي جَابِرٍ وَعَقِبَةَ وَقَالَ: لَيْسَ يَجُوزُ أَنْ يَتْرَكَ
أَحَدُ الْأَثَرَيْنِ^(٥) الْمَذْكُورَيْنِ لِلْآخَرِ، بَلْ كِلَاهُمَا^(٦) حَقٌّ مَبَاحٌ، وَلَيْسَ هَذَا مَكَانَ نَسْخٍ؛ لِأَنَّ
اسْتِعْمَالَهُمَا مَعًا مُمْكِنٌ فِي أَحْوَالٍ مُخْتَلِفَةٍ (ثُمَّ انْصَرَفَ إِلَى الْمَنْبَرِ) وَلِمُسْلِمٍ كَالْمُؤَلَّفِ فِي
«الْمَغَازِي» [ح: ٤٠٤٢]: ثُمَّ صَعِدَ الْمَنْبَرَ كَالْمَوْدَعِ لِلْأَحْيَاءِ وَالْأَمْوَاتِ (فَقَالَ: إِنِّي فَرَطُ لَكُمْ) بِفَتْحِ

(١) فِي غَيْرِ (ب) وَ(س): «لَأَنَّ أَحَدًا».

(٢) فِي (د): «الْمُرَادُ الصَّلَاةُ الْمَعْهُودَةُ»، وَفِي نَسْخَةٍ فِي هَامِشِهَا كَالْمُثَبَّتِ.

(٣) فِي (د): «إِخْبَار».

(٤) فِي (د): «تَمْنَع».

(٥) فِي (د): «الْأَمْرَيْنِ».

(٦) فِي (د): «كِلَاهُمَا».

الفاء والرّاء: هو الذي يتقدّم الواردة ليصلح لهم الحياض والدّلاء ونحوهما^(١)، أي: أنا سابقكم إلى الحوض، كالمهييء له لأجلكم، وفيه إشارة إلى قرب وفاته عليه الصلاة والسلام وتقدّمه على أصحابه ولذا قال: كالمودّع للأحياء والأموات (وَأَنَا شَهِيدٌ عَلَيْكُمْ) أشهد عليكم بأعمالكم، فكأنّه باقٍ معهم لم يتقدّمهم، بل يبقى بعدهم حتّى يشهد بأعمال آخرهم؛ فهو عليه الصلاة والسلام قائمٌ بأمرهم في الدّارين في حال حياته وموته، وفي حديث ابن مسعودٍ عند البزار بإسنادٍ جيّد رفعه: «حياتي خيرٌ لكم، ووفاتي خيرٌ لكم، تُعرَضُ عليّ أعمالكم، فما رأيت من خيرٍ حمدتُ الله عليه، وما رأيت من شرٍّ استغفرتُ الله لكم» (وَإِنِّي وَاللَّهِ لَأَنْظُرُ إِلَى حَوْضِي الْآنَ) نظرًا حقيقيًا بطريق الكشف (وَإِنِّي أُعْطِيتُ مَفَاتِيحَ خَزَائِنِ الْأَرْضِ، أَوْ مَفَاتِيحَ الْأَرْضِ) شكّ^(٢) الراوي، فيه إشارة إلى ما فتح لأمته^(٣) من الملك والخزائن من بعده (وَإِنِّي وَاللَّهِ مَا أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تُشْرِكُوا بَعْدِي) أي: ما أخاف على جميعكم الإشراف، بل على مجموعكم؛ لأنّ ذلك قد وقع من بعض^(٤) (وَلَكِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنَافَسُوا فِيهَا) بإسقاط إحدى تاءي: تنافسوا^(٥)، والضمير لخزائن الأرض المذكورة، أو للدّنيا المصرّح بها في «مسلم» - كالمؤلف في «المغازي» [ج: ٤٠٤، ٤١] - بلفظ^(٦): «ولكنّي»^(٧) أخشى عليكم الدّنيا أن تنافسوا^(٨) فيها والمنافسة في الشّيء: الرّغبة فيه والانفراد به.

ورواة هذا الحديث كلّهم مصريّون^(٩)، وهو من أصحّ الأسانيد، وفيه رواية التّابعي عن التّابعي^(١٠) عن الصّحابي، والتّحديث، والعنونة، وأخرجه المؤلّف أيضًا في «علامات النّبوة» [ج: ٣٥٩٦]

(١) في (د): «ونحوها».

(٢) زيد في (د): «من».

(٣) في (ب) و(س): «على أمتّه».

(٤) في (ص): «بعد».

(٥) في (ب) و(س): «تنافسوا».

(٦) بلفظ: «ليس في (ب)».

(٧) في (د): «ولكن».

(٨) في (ص) و(م): «تنافسوا».

(٩) في (د): «بصريّون»، وهو تحريف. وفي هامش (ج): أي: بالميم.

(١٠) زيد في (د): «والصّحابي»، وليس بصحيح.

وفي «المغازي» [ح: ٤٠٤٢] و«ذكر الحوض» [ح: ٦٥٩٠]، ومسلم في «فضائل النبي ﷺ» ٤٤٠/٢، وأبو داود في «الجنائز» وكذا النسائي.

٧٣ - باب دَفْنِ الرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فِي قَبْرِ

(باب) جواز (دَفْنِ الرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ) فأكثر (فِي قَبْرِ) ولأبي ذَرٍّ زيادة: «واحد» أي: عند الضرورة بأن كثر الموتى، وعُسِرَ إفراد^(١) كلِّ مَيِّتٍ بقبرٍ واحدٍ^(٢).

١٣٤٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ: حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ أَنَّ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ سُلَيْمَانَ) الملقَّب بسعدويه البزار قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ) بن مالك^(٣): (أَنَّ جَابِرَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري رضي الله عنه أَخْبَرَهُ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مُسْتَلْزَمٌ لِلْجَمْعِ فِي الْقَبْرِ، فَهُوَ دَالٌّ عَلَى التَّرْجُمَةِ، لَكِنْ لَيْسَ فِيهِ لَفْظُ: الثَّلَاثَةُ. نعم في حديث هشام بن عامر الأنصاري عند أصحاب السنن ممَّا ليس على شرط المؤلف: جاءت الأنصار إلى رسول الله ﷺ يوم أُحُدٍ، فقالوا: أصابنا جهْدٌ^(٤)، قال: «احفروا»^(٥)، ووسَّعوا، واجعلوا الرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةَ^(٦) فِي الْقَبْرِ الْوَاحِدِ^(٧) فلعلَّ المصنِّف أشار إلى ذلك، وفي هذا الحديث التَّصْرِيحُ بِأَنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا فُعِلَ لِلضَّرُورَةِ^(٨)، وحينئذٍ فالمستحبُّ في حال الاختيار أن

(١) في (د): «انفراد».

(٢) «واحد»: ليس في (د).

(٣) «بن مالك»: مثبت من (ب) و(س). وهي ثابتة هامش (ج).

(٤) في هامش (ج): «الجهْد»: الطَّاقَةُ، وبضمُّ، والمشقَّة «قاموس».

(٥) في هامش (ج): بكسر الفاء، من «باب ضرب».

(٦) في (د): «أو الثَّلَاثَةُ».

(٧) «الواحد»: مثبت من (د).

(٨) في هامش (ج): ولا يَدْفَنُ اثْنَانِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ - أي: شقُّ أو لحد - ابتداءً، بل يفرد كلُّ مَيِّتٍ بقبر حالة الاختيار؛ للاتباع، ذكره في «المجموع» وقال: إنَّه صحيح، فلو دفنهما ابتداءً فيه من غير ضرورة؛ حرُمَ؛ كما أفتى به والدُّ رضي الله عنه، يقال: وإن اتَّحَدَ النَّوعُ؛ كرجلين أو امرأتين، أو اختلف وكان بينهما مَحْرَمِيَّةٌ ولو أمَّا مع ولدها وإن كان صغيراً، أو بينهما زوجيَّةٌ أو مملوكيَّةٌ... إلى آخره «م ر ش» ثمَّ قال: أمَّا نبش القبر بعد دفن المَيِّتِ لدفن =

يُدفَنُ كُلُّ مَيِّتٍ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ، فَلَوْ جُمِعَ اثْنَانِ فِي قَبْرٍ وَاتَّحَدَ الْجَنَسُ كَرَجُلَيْنِ وَامْرَأَتَيْنِ؛ كُرِهَ عِنْدَ الْمَاورِدِيِّ، وَحُرِّمَ عِنْدَ الشَّرْحِيسِيِّ، وَنَقَلَهُ عَنْهُ النَّوَوِيُّ فِي «شرح المهذب» مقتصرًا عليه، قَالَ السُّبْكِيُّ: لَكِنَّ الْأَصَحَّ الْكِرَاهَةُ أَوْ نَفْيُ الْإِسْتِحْبَابِ، أَمَّا التَّحْرِيمُ فَلَا دَلِيلَ عَلَيْهِ. انْتَهَى. وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَتَّحِدِ الْجَنَسُ كَرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ؛ فَإِنْ دَعَتْ ضَرُورَةٌ شَدِيدَةٌ لَذَلِكَ جَازٌ، وَإِلَّا فَيَحْرَمُ؛ كَمَا فِي الْحَيَاةِ، وَمَحَلُّ ذَلِكَ إِذَا^(١) لَمْ يَكُنْ بَيْنَهُمَا مُحَرَّمِيَّةٌ أَوْ زَوْجِيَّةٌ، وَإِلَّا فَيَجُوزُ الْجَمْعُ، صَرَّحَ بِهِ ابْنُ الصَّبَّاحِ^(٢) وَغَيْرُهُ؛ كَمَا قَالَ ابْنُ يُونُسَ، وَيَحْجُزُ بَيْنَ الْمَيِّتَيْنِ مُطْلَقًا بِتَرَايٍ نَدْبًا، وَالْقِيَاسُ أَنَّ الصَّغِيرَ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ حَدَّ الشَّهْوَةِ كَالْمَحْرَمِ بَلْ أَوْلَى، وَأَنَّ الْخُنْثَى مَعَ الْخُنْثَى أَوْ غَيْرُهُ كَالْأُنْثَى مَعَ الذَّكَرِ مُطْلَقًا، وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ وَمَالِكٌ: لَا بَأْسَ أَنْ يُدفَنَ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ فِي الْقَبْرِ الْوَاحِدِ.

٧٤ - بَابُ مَنْ لَمْ يَرَّ غَسَلَ الشُّهَدَاءِ

(بَابُ مَنْ لَمْ يَرَّ غَسَلَ الشُّهَدَاءِ) وَلَوْ كَانَ الشَّهِيدُ جُنُبًا أَوْ حَائِضًا أَوْ نَفْسَاءً.

١٣٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا لَيْثٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «ادْفِنُوهُمْ فِي دِمَائِهِمْ» يَعْنِي يَوْمَ أَحَدٍ، وَلَمْ يُغَسَّلُوهُمْ.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هِشَامُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ الطَّيَالِسِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا لَيْثٌ) بِلَامٍ وَاحِدَةً، هُوَ ابْنُ سَعْدِ الْفَهْمِيِّ^(٣) / الْإِمَامُ^(٤) (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ) وَلَأَبِي ذَرٍّ زِيَادَةَ: «ابْنُ مَالِكٍ» (عَنْ جَابِرٍ) هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ)^(٥) مِنْ أَشَدِّهِمْ: اذْفِنُوهُمْ (بَكْسَرِ الْفَاءِ، وَالْهَمْزَةُ هَمْزَةٌ وَصَلٍ فِي «الْيُونَنِيَّةِ»^(٦)، أَيْ: الْمُسْتَشْهِدِينَ^(٧) (فِي دِمَائِهِمْ

= آخر فيه؛ أَيْ: فِي لَحْدِهِ؛ فَمُتَنَعٌ مَا لَمْ يَبْلُغْ الْأَوَّلَ وَيَصِيرَ تَرَابًا، وَعُلِمَ عَدَمُ حُرْمَةِ نَبَشِ قَبْرِ لَهُ لِحْدَانِ مِثْلًا؛ لِدَفْنِ شَخْصٍ فِي اللَّحْدِ الثَّانِي إِنْ لَمْ يَظْهَرْ لَهُ رَائِحَةٌ، وَهُوَ ظَاهِرٌ.

(١) فِي (ص): «إِذَا».

(٢) فِي غَيْرِ (د) وَ(س): «الصَّبَّاحُ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): قَالَ السَّمْعَانِيُّ: إِلَى فَهْمٍ؛ بَطْنٌ مِنْ قَيْسِ عَيْلَانَ، مِنْهُمْ أَبُو الْحَارِثِ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدِ الْفَهْمِيِّ.

(٤) فِي هَامِشِ (ج): إِمَامُ أَهْلِ مِصْرَ فِي الْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ مَعًا، فَاقَ أَهْلَ زَمَانِهِ بِالسَّخَاءِ وَالْبَذْلِ، وَوُلِدَ فِي شَعْبَانَ سَنَةِ ١٢٣ بِفَرْقُشْدَةَ بِأَسْفَلِ أَرْضِ مِصْرَ، وَمَاتَ بِالْفُسْطَاطِ فِي النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ سَنَةِ ١٧٥، «تَرْتِيبٌ».

(٥) فِي (د) وَ(ص): «رَسُولُ اللَّهِ».

(٦) قَوْلُهُ: «بَكْسَرِ الْفَاءِ»، وَالْهَمْزَةُ هَمْزَةٌ وَصَلٍ فِي الْيُونَنِيَّةِ، سَقَطَ مِنْ (م).

(٧) «أَيُّ الْمُسْتَشْهِدِينَ» جَاءَتْ فِي (د) سَابِقًا بَعْدَ قَوْلِهِ: «ادْفِنُوهُمْ».

-يَعْنِي: يَوْمُ أَحَدٍ- وَلَمْ يُغَسِّلْهُمْ) إبقاء لأثر الشهادة عليهم، وقوله^(١): «يُغَسِّلُهُمْ» بضمّ أوله وفتح ثانيه وتشديد ثالثه، ولأبي ذرّ: «وَلَمْ يُغَسِّلْهُمْ» بفتح أوله وسكون ثانيه وتخفيف ثالثه، واستدلّ بعمومه على أنّ الشهيد لا يُغَسَّل، حتّى ولا الجنب والحائض؛ وهو الأصحّ عند الشافعية، وفي حديث أحمد عن جابر أيضاً: أنّه منّي الله يوم قال في قتلى أحد: «لا تغسلوهم، فإنّ كلّ جرح أو كَلْمٍ أو دم يفوح مسكاً يوم القيامة» ولم يصلّ عليهم، فبيّن الحكمة في ذلك، وفي حديث ابن جبان والحاكم في «صحيحهما»: أنّ حنظلة بن الرّاهب قُتِل يوم أحد وهو جنب ولم^(٢) يغسله منّي الله يوم قال: «رأيت الملائكة تغسله» فلو كان واجباً لم يسقط^(٣) إلّا بفعلنا، ولأنّه طهر عن حدث، فسقط بالشهادة كغسل الميت^(٤)، فيحرم، قال الحسن البصريّ وسعيد ابن المسيّب فيما رواه ابن أبي شيبة: يُغَسَّل الشهيد.

٧٥ - باب مَنْ يُقَدَّمُ فِي اللَّحْدِ

وَسُمِّيَ اللَّحْدَ لِأَنَّهُ فِي نَاحِيَةٍ وَكُلُّ جَائِرٍ مُلْحِدٌ. ﴿مُلْتَحِداً﴾ مَعْدِلاً، وَلَوْ كَانَ مُسْتَقِيماً كَانَ ضَرِيحاً.

(باب مَنْ يُقَدَّمُ) من الموتى (في اللحد) وهو^(٥) بفتح اللام وضمّها، يقال: لحدث الميت وألحدث له، وأصله: الميل لأحد الجانبين، قال المؤلّف: (وَسُمِّيَ اللَّحْدَ لِأَنَّهُ) شَقٌّ يُعْمَلُ (في نَاحِيَةٍ) من القبر مائلاً عن استوائه، قدر^(٦) ما يوضع فيه الميت في^(٧) جهة القبلة (وَكُلُّ جَائِرٍ مُلْحِدٌ) لِأَنَّهُ مال وعدل ومارى وجادل، وسقط «وَكُلُّ جَائِرٍ ملحدٍ» لأبي ذرّ، وقال المؤلّف أيضاً في قوله تعالى: ﴿وَلَنْ نَجِدَ مِنْ دُونِهِ﴾ ﴿مُلْتَحِداً﴾ [الكهف: ٢٧] أي: (مَعْدِلاً) قاله أبو عبيدة في «كتاب المجاز» أي: ملتجأ^(٨) تعدل إليه إن هممت به (وَلَوْ كَانَ) القبر أو الشقُّ (مُسْتَقِيماً) غير مائل

(١) زيد في (د): «ولم».

(٢) في (د): «فلم».

(٣) في هامش (ج) و(ص): قوله: «لم يسقط بفعلنا»: كذا بخطّه، ولعلّه سقط من قلم المعلم لفظة «إلّا»، كما يدلّ عليه عبارة «الفتح»؛ حيث قال: لو كان واجباً؛ ما اكتفي فيه بغسل الملائكة. انتهى فليتأمل.

(٤) في (ص) و(م): «الموت».

(٥) «وهو»: ليس في (د).

(٦) في (س): «بقدر».

(٧) في (د): «من».

(٨) في (د): «ملتجأ»، ولعلّ المثبت هو الصواب.

٤٤١/٢ إلى ناحية (كَانَ) وللحموي والمستملي: «الكان» (ضريحاً) بالضاد المعجمة لأن/ الضريح شق في الأرض على الاستواء.

١٣٤٧ - ١٣٤٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أُحُدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمَا أَكْثَرُ أَخْذَاً لِلْقُرْآنِ؟» فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ وَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ»، وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ بِدِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُصَلِّ عَلَيْهِمْ، وَلَمْ يُغَسِّلْهُمْ. قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ: وَأَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ لِقَتْلَى أُحُدٍ: «أَيُّ هَؤُلَاءِ أَكْثَرُ أَخْذَاً لِلْقُرْآنِ؟» فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى رَجُلٍ قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ قَبْلَ صَاحِبِهِ، وَقَالَ جَابِرٌ: فَكَفَّنَ أَبِي وَعَمِّي فِي نَمِرَةٍ وَاحِدَةٍ. وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ، حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ جَابِرًا رضي الله عنه.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ مُقَاتِلٍ) المروزي، ولأبي ذرٍّ: «محمد بن مقاتل» قال: (أَخْبَرَنَا) (عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك المروزي قال: (أَخْبَرَنَا^(١) لَيْثُ) بلام واحد، ولأبي ذرٍّ: «اللَّيْثُ» (بْنُ سَعْدٍ) الإمام قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (ابْنُ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) الأنصاري (رضي الله عنه) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى غَزْوَةِ (أُحُدٍ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: أَيُّهُمَا) أي: أي القتلى (أَكْثَرُ أَخْذَاً لِلْقُرْآنِ؟) فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ) ممَّا يلي القبلة، وحُقَّ لقارئ القرآن الذي خالط لحمه ودمه وأخذ بمجامعه أن يُقدِّم على غيره في حياته في الإمامة، وفي مماته في القبر، وفيه: تقديم الأفضل، فيقدِّم الرجل ولو أمثلاً^(٢)، ثُمَّ الصَّبِيُّ، ثُمَّ الخنثى، ثُمَّ المرأة، فإن اتَّحد النوع قُدِّم بالأفضلية المعروفة في نظائره، كالأفقه، والأقرأ، إلَّا الأب فيقدِّم على الابن وإن فَضَّلَهُ/ الابن؛ لحرمة الأبوة، وكذا الأم مع البنت (وَقَالَ) عليه الصلاة والسلام: (أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ) أي: حفيظ عليهم، أراقب أحوالهم، وأشفع^(٣) لهم (وَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ بِدِمَائِهِمْ، وَلَمْ يُصَلِّ) عليه الصلاة والسلام (عَلَيْهِمْ وَلَمْ يُغَسِّلْهُمْ)

١١٥٦/٢د

(١) في (د): «حَدَّثَنَا».

(٢) في (ج) و(ص): «ابنًا»، وفي هامشهما: قوله: ولو ابنًا: كذا بخطه، ولعله «ولو أمثلاً»؛ لِمَا يَأْتِي بعد سطرٍ من أنَّ الأب يقدِّم على الابن وإن كان الابن أفضل منه نظرًا للجهة (الأبوة)؛ كما يُؤخذ أيضًا من عبارة الرَّمْلِيِّ.

(٣) في غير (د): «وشفع».

بِضْمٍ أَوَّلُهُ وَفَتَحَ ثَانِيهِ، وَالْحِكْمَةُ فِي ذَلِكَ إِبْقَاءُ أَثَرِ الشَّهَادَةِ عَلَيْهِمْ، وَلَأَبْيَ ذَرٌّ: «وَلَمْ يَغْسِلْهُمْ»
 بَفَتْحِ أَوَّلِهِ وَسُكُونِ ثَانِيهِ. (قَالَ) عَبْدُ اللَّهِ (ابْنُ الْمُبَارَكِ) وَلَأَبْيَ ذَرٌّ: «وَأَخْبَرْنَا ابْنَ الْمُبَارَكِ» وَهُوَ
 بِالْإِسْنَادِ الْأَوَّلِ: مُحَمَّدُ بْنُ مِقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ^(١)، عَنْ الزُّهْرِيِّ^(٢)
 (وَأَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) عَبْدُ الرَّحْمَنِ (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ابْنُ شَهَابٍ (عَنْ جَابِرِ بْنِ
 عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لِقَتْلَى أُحُدٍ: أَيُّ هَؤُلَاءِ الْقَتْلَى (أَكْثَرُ أَخْذًا
 لِلْقُرْآنِ؟ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى رَجُلٍ قَدَّمَهُ فِي اللَّخْدِ قَبْلَ صَاحِبِهِ) وَهَذَا مُنْقَطِعٌ؛ لِأَنَّ ابْنَ شَهَابٍ لَمْ
 يَسْمَعْ مِنْ جَابِرٍ (وَقَالَ جَابِرٌ) الْمَذْكُورُ: (فَكَفَّنَ أَبِي) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَرَامٍ^(٣) (وَعَمِّي)
 عَمْرُو بْنُ الْجُمُوحِ^(٤) (بَنَ زَيْدَ بْنَ حَرَامٍ، وَسَمَّاهُ عَمًّا تَعْظِيمًا لَهُ، وَلَيْسَ هُوَ عَمُّهُ، بَلْ ابْنُ عَمِّهِ
 وَزَوْجُ أُخْتِهِ هِنْدُ بِنْتُ عَمْرِو (فِي نَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ) بَفَتْحِ النُّونِ وَكَسْرِ الْمِيمِ: بَرْدَةٌ مِنْ صُوفٍ أَوْ غَيْرِهِ
 مَخْطُوطَةٌ، وَذَكَرَ الْوَاقِدِيُّ وَابْنُ سَعْدٍ أَنَّهُمَا كُفَّنَا فِي نَمْرَتَيْنِ، فَإِنْ صَحَّ حُمِلَ عَلَى أَنَّ النَّمْرَةَ
 الْوَاحِدَةَ شُقَّتْ بَيْنَهُمَا نَصْفَيْنِ، وَفِي «طَبَقَاتِ ابْنِ سَعْدٍ»: أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بِأَمْرِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ،
 وَلَفْظُهُ: قَالُوا: وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو بْنِ حَرَامٍ أَوَّلَ قَتِيلٍ قُتِلَ مِنَ الْمُسْلِمِينَ يَوْمَ أُحُدٍ، قَتَلَهُ
 سَفِيَّانُ بْنُ عَبْدِ شَمْسٍ، وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «كُفَّنُوا»^(٥) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرِو، وَعَمْرُو بْنُ
 الْجُمُوحِ^(٦) فِي نَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ^(٧) لِمَا كَانَ بَيْنَهُمَا مِنَ الصَّفَاءِ^(٨)، وَقَالَ: «ادْفَنُوا هَذَيْنِ الْمُتَحَابَّيْنِ فِي
 الدُّنْيَا فِي قَبْرِ وَاحِدٍ» (وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ كَثِيرٍ) بِالْمَثَلَةِ، الْعَبْدِيُّ، مِمَّا وَصَلَهُ الذُّهْلِيُّ فِي
 «الزُّهْرِيَّاتِ»: (حَدَّثَنِي الزُّهْرِيُّ) قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ فِيهِمَا (مَنْ سَمِعَ جَابِرًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) هُوَ
 الْمُسَمَّى فِي رِوَايَةِ اللَّيْثِ، وَهُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، وَبِهَذَا التَّفْسِيرِ يُمْكِنُ نَفْيُ

(١) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ» قَائِلُ ذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، بَلْغَنِي.

(٢) قَوْلُهُ: «وَلَأَبْيَ ذَرٌّ: وَأَخْبَرْنَا ابْنَ الْمُبَارَكِ... أَخْبَرَنَا الْأَوْزَاعِيُّ، عَنْ الزُّهْرِيِّ»، جَاءَ فِي (د) لَاحِقًا بَعْدَ قَوْلِهِ: «بَنَ شَهَابٍ».

(٣) فِي هَامِش (ج): «حَرَامٍ» بِمَهْمَلَتَيْنِ.

(٤) فِي هَامِش (ج): «الْجُمُوحُ» بِفَتْحِ الْجِيمِ وَضَمِّ الْمِيمِ وَبِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ «تَرْتِيبٌ».

(٥) فِي غَيْرِ (ب) وَ(س): «ادْفَنُوا».

(٦) فِي هَامِش (ج): بَيَّضَ الْمُصَنِّفُ بَعْدَ قَوْلِهِ: «ابْنُ الْجُمُوحِ» وَمَا بَعْدَهُ، وَلَعَلَّهُ لَلْفِظِ «فِي قَبْرِ وَاحِدٍ» كَمَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

قَوْلُ الْحَلَبِيِّ: وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «ادْفَنُوا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو وَعَمْرُو بْنَ الْجُمُوحِ فِي قَبْرِ وَاحِدٍ».

(٧) «فِي نَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ب) وَ(س) لَيْسَتْ فِي (ص)، وَفِي (م) بِيَاضٌ.

(٨) زَيْدٌ فِي (د): «فِي الدُّنْيَا».

الاضطراب الذي أطلقه الدارقطني في هذا الحديث عنه، وأمّا رواية الأوزاعي المرسلة، فتُصَرَّف فيها بحذف^(١) الواسطة، وإنّما أخرجها مع انقطاعها؛ لأنّ الحديث عنده عن عبد الله ابن المبارك، عن الليث والأوزاعي جميعاً، عن الزهري، فأسقط الأوزاعي: عبد الرحمن بن كعب، وأثبت الليث، وهما في الزهري سواء، وقد صرّحاً^(٢) جميعاً بسماعهما له منه، فقبل زيادة الليث لثقتة، ثمّ قال بعد ذلك: ورواه سليمان بن كثير، عن الزهري، عمّن سمع جابراً، وأراد بذلك إثبات الواسطة بين الزهري^(٣) وجابر فيه في الجملة، وتأكيده رواية الليث بذلك، وقد ردّ هذا بأنّ الاختلاف على الثقات والإبهام ممّا يورث الاضطراب، ولا يندفع ذلك بما دُكر^(٤)، والله أعلم.

٧٦ - باب الإذخِرِ والحَشِيشِ فِي الْقَبْرِ

(باب) استعمال (الإذخِر) بكسر الهمزة وسكون الدال المعجمة: نبت طيّب الرائحة (وَالْحَشِيشِ) إلحاقاً له بالإذخِر في الفُرَج التي تتخلّل بين اللَّيِّنَات (فِي الْقَبْرِ) واستعماله^(٥) فيه باليسط ونحوه، لا التّطْيِب^(٦).

١٣٤٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ عِكْرِمَةَ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «حَرَّمَ اللَّهُ بَرْجِلَ مَكَّةَ، فَلَمْ تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي وَلَا لِأَحَدٍ بَعْدِي، أَجَلْتُ لِي سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ، لَا يُخْتَلَى خَلَاهَا، وَلَا يُعْضَدُ شَجَرُهَا، وَلَا يُنْفَرُ صَيْدُهَا، وَلَا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُهَا إِلَّا لِمُعَرَّفٍ» فَقَالَ الْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِلَّا الْإِذْخِرَ لِمَا عَنَّا وَقُبُورِنَا، فَقَالَ: «إِلَّا الْإِذْخِرَ».

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لِقُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا».

وَقَالَ أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ.

وَقَالَ مُجَاهِدٌ عَنْ طَاوُسٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لِقَيْنِهِمْ وَبُيُوتِهِمْ.

(١) في (د): «بحسب»، وليس بصحيح.

(٢) في (د): «صرّحوا».

(٣) زيد في غير (ب) و(د): «بين».

(٤) في (د): «ذكره».

(٥) في (د): «إذا استعماله».

(٦) في (د): «التّطْيِب».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حَوْشِبٍ) بفتح المهملة والشين المعجمة، بينهما واو ساكنة، آخره موحدّة، الطائفي قال: (حَدَّثَنَا/ عَبْدُ الْوَهَّابِ) بن عبد المجيد الثقفي قال: ٤٤٢/٢ (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) الحذاء (عَنْ عِكْرِمَةَ) مولى ابن عباسٍ (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ) يوم فتح مكة: (حَرَّمَ اللَّهُ هِرَجْلَ^(١) مَكَّةَ) أي: جعلها حراماً يوم خلق السموات والأرض (فَلَمْ^(٢) تَحِلَّ لِأَحَدٍ قَبْلِي، وَلَا لِأَحَدٍ) ولأبي الوقت من غير «اليونينية»^(٣): «ولا تحل لأحد» (بغدي، أُحِلَّتْ لِي) أي: أبيع لي القتال فيها (سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ) وهي من ضحوة النهار إلى ما^(٤) بعد العصر كما في «كتاب الأموال» لأبي عبيد^(٥)، وللحموي والمستملي: «أُحِلَّتْ لَهُ سَاعَةٌ مِنْ نَهَارٍ» (لَا يُخْتَلَى) بضم أوله وسكون ثانيه المعجم وفتح لامه (خَلَاهَا) بالقصر وفتح الخاء المعجمة، لا يُجْزُ ولا يقطع كلؤها الرطب الذي نبت بنفسه (وَلَا يُعْضَدُ) بضم أوله وفتح ثالثة، أي: لا يُكْسَر (شَجَرُهَا، وَلَا يُنْقَرُ صَيْدُهَا) أي: لا يُزْعَج من مكانه (وَلَا تُلْتَقَطُ لُقَطَتُهَا) بفتح القاف وسكونها، أي: لا تُرْفَع ساقطتها (إِلَّا لِمُعَرِّفٍ) يعرفها، ولا يأخذها للتملك بخلاف سائر البلدان (فَقَالَ الْعَبَّاسُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إِلَّا الْإِذْخَرَ لِصَاغَتِنَا وَقُبُورِنَا) أي: ليكن هذا استثناء^(٦) من الكلاء يا رسول الله (فَقَالَ) مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ باجتهادٍ أو وَحْيٍ^(٧) إليه في الحال (إِلَّا الْإِذْخَرَ) وسقط «إِلَّا» لابن عساكر، ويجوز أن يكون أُوحِيَ إليه قبل ذلك: أَنَّهُ إِنْ طَلَبَ مِنْكَ^(٨) أَحَدٌ اسْتِثْنَاءَ شَيْءٍ فَاسْتِثْنِ، و«الإذخر» بالرفع على البذل، والنصب على الاستثناء؛ لكونه واقعاً بعد النفي، لكن المختار - كما^(٩) قاله ابن مالك - نصبه، إمّا لكون الاستثناء متراخياً عن المستثنى منه، فتفوت المشاكلة بالبدلية، وإمّا لكون الاستثناء عَرَضَ في آخر الكلام، ولم يكن مقصوداً أوّلاً.

(١) في هامش (ج): قوله: «هِرَجْلٌ» ليس في متن (ج)، وهي ثابتة في هامشها كحاشية.

(٢) في (ص): «فلا».

(٣) «من غير اليونينية»: سقط من (م).

(٤) «ما»: مثبت من (ب) و(س).

(٥) في غير (د) و(م): «عبدة»، وليس بصحيح.

(٦) في (د): «ليكن هناك الاستثناء».

(٧) في (ص) و(م): «أوحى».

(٨) في (د): «لأنه إن طلب منه»، ولعلّ المثبت هو الصواب.

(٩) في (ص): «ما».

(وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) مِمَّا وصله المؤلف في «كتاب العلم» [ح: ١١٢] (عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): لِقُبُورِنَا وَبُيُوتِنَا) ولفظه: إِنَّ خِزَاعَةَ قَتَلُوا رَجُلًا مِنْ بَنِي لَيْثٍ عَامَ فَتَحِ مَكَّةَ بِقَتِيلٍ مِنْهُمْ قَتَلُوهُ، فَأَخْبَرَ بِذَلِكَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَرَكِبَ رَا حِلَّتَهُ، فَخَطَبَ فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ حَبَسَ عَنْ مَكَّةَ الْقَتْلَ أَوْ الْفِيلَ...» الحديث، وفيه: فَقَالَ رَجُلٌ مِنْ قُرَيْشٍ: إِلَّا الْإِذْخَرَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَإِنَّا نَجْعَلُهُ فِي بُيُوتِنَا وَقُبُورِنَا، أَي: لِحَاجَةِ سَقْفِ بُيُوتِنَا، نَجْعَلُهُ فَوْقَ الْخَشَبِ، وَلِحَاجَةِ قُبُورِنَا فِي سَدِّ الْفُرَجِ الَّتِي بَيْنَ اللَّبَنَاتِ وَالْفُرَشِ وَنَحْوِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِلَّا الْإِذْخَرَ^(١)». (وَقَالَ أَبَانُ بْنُ صَالِحٍ) هُوَ ابْنُ عَمِيرٍ بْنُ عَبِيدٍ الْقُرَشِيُّ، مِمَّا وصله ابن ماجه من طريقه (عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُسْلِمٍ) هُوَ ابْنُ يَنَاقٍ -بِفَتْحِ التَّحْتِيَّةِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ آخِرُهُ قَافٌ- الْمَكِّيُّ (عَنْ صَفِيَّةَ بِنْتِ شَيْبَةَ) بِنْتُ عُثْمَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، الْعَبْدَرِيَّةُ^(٢): (سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِثْلَهُ) أَي: يَذْكُرُ الْبُيُوتَ وَالْقُبُورَ، وَقَوْلُهَا: «سَمِعْتُ» بِسُكُونِ الْعَيْنِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «سَمِعَتِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَكسْرِ التَّاءِ لِالتَّعَارُفِ السَّاكِنِينَ، وَاخْتِلَافِ فِي صَحْبَةِ صَفِيَّةَ هَذِهِ، وَأَبْعَدُ مِنْ قَالَ: لَا رُؤْيَا لَهَا، وَقَدْ صَرَّحَ هُنَا بِسَمَاعِهَا مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ مَنْدَهٍ مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدَ بْنِ جَعْفَرِ بْنِ الزُّبَيْرِ، عَنْ عَبِيدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ^(٣) بَنِ أَبِي ثَوْرٍ، عَنْ صَفِيَّةَ / بِنْتِ شَيْبَةَ، قَالَتْ: وَاللَّهِ لَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حِينَ دَخَلَ الْكَعْبَةَ... الْحَدِيثُ.

(وَقَالَ مُجَاهِدٌ، عَنْ طَاوُسٍ) مِمَّا هُوَ مَوْصُولٌ فِي «الْحَجِّ» [ح: ١٨٣٤] (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): لِقَيْنِهِمْ) بِفَتْحِ الْقَافِ وَسُكُونِ التَّحْتِيَّةِ، أَي: فَإِنَّهُ لِحَاجَةِ حَدَادِهِمْ (وَ) حَاجَةُ (بُيُوتِهِمْ) أَوْرَدَهُ لِقَوْلِهِ: «لِقَيْنِهِمْ» بَدَلَ قَوْلِهِ: «لِقُبُورِهِمْ»، وَلَعَلَّهُ أَشَارَ إِلَى تَرْجِيحِ الرَّوَايَةِ الْأُولَى؛ لِمُوَافَقَةِ رَوَايَةِ أَبِي هُرَيْرَةَ وَصَفِيَّةَ.

٧٧ - بَابُ هَلْ يُخْرَجُ الْمَيِّتُ مِنَ الْقَبْرِ وَاللَّحْدِ لِعِلَّةٍ؟

(بَابُ) بِالتَّنْوِينِ: (هَلْ يُخْرَجُ الْمَيِّتُ مِنَ الْقَبْرِ وَاللَّحْدِ) بَعْدَ دَفْنِهِ (لِعِلَّةٍ؟) كَأَن دُفِنَ بِلَا غَسَلٍ، أَوْ فِي كَفَنِ مَغْصُوبٍ، أَوْ لِحَقِّهِ بَعْدَ الدَّفْنِ سِيلٌ^(٤).

(١) «إِلَّا الْإِذْخَرَ»: مَثَبٌ مِنْ (ص) وَ(م).

(٢) فِي هَامِشِ (ج): بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الْبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ، إِلَى عَبْدِ الدَّارِ بْنِ قُصَيٍّ «تَرْتِيبٌ».

(٣) «بَنِ عَبْدِ اللَّهِ»: مَثَبٌ مِنْ (د) وَ(س).

(٤) فِي (د): «سِيلٌ».

١٣٥٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ عَمَرُو: سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَعْدَ مَا أُذْخِلَ حُفْرَتُهُ، فَأَمَرَ بِهِ، فَأُخْرِجَ، فَوَضَعَهُ عَلَى رُكْبَتَيْهِ، وَنَفَثَ عَلَيْهِ مِنْ رِيقِهِ، وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ، وَكَانَ كَسَا عَبَّاسًا قَمِيصًا، قَالَ سُفْيَانُ: وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: وَكَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَمِيصَانِ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ أَبِي قَمِيصَكَ الَّذِي يَلِي جِلْدَكَ، قَالَ سُفْيَانُ: فَيُرَوْنَ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَلْبَسَ عَبْدَ اللَّهِ قَمِيصَهُ مُكَافَأَةً لِمَا صَنَعَ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (قَالَ عَمَرُو) بفتح العين، هو ^(١) ابن دينار: (سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: أَتَى رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ أَبِي بَضْمَ الهمزة وفتح الموحدة وتشديد المثناة التحتيّة (بَعْدَ مَا أُذْخِلَ حُفْرَتُهُ) أي: قبره، وكان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قد عاداه في مرضه، فقال له: يا رسول الله، إن متُّ فاحضر غسلني، وأعطني قميصك الذي يلي جسدك، فكفّني فيه، وصلّ عليّ واستغفر لي (فَأَمَرَ بِهِ) رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ / (فَأُخْرِجَ) من قبره (فَوَضَعَهُ) عَلَى رُكْبَتَيْهِ (عَلَى رُكْبَتَيْهِ) بالثَّنية ٤٤٣/٢ (وَنَفَثَ عَلَيْهِ) وللحموي والمستملي: «ونفث فيه» (مِنْ رِيقِهِ) والنَّفث - بالمثلثة - : شبيه بالنَّفخ ^(٢)، وهو أقلُّ من التَّفَل، قاله في «الصَّحاح» و«المحكم»، زاد ابن الأثير في «نهايته»: «لأنَّ التَّفَل لا يكون إلَّا ومعه شيءٌ من الرِّيق، وقيل: هما سواءٌ، أي: يكون معهما ريقٌ (وَأَلْبَسَهُ قَمِيصَهُ، فَاللَّهُ أَعْلَمُ) وفي نسخة: «والله أعلم» بالواو، جملةٌ معترضةٌ ^(٣)، أي: فالله أعلم بسبب إلباس رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّاهُ قَمِيصَهُ؛ لأنَّ مثل هذا لا يُفَعَّلُ إلَّا مع مسلمٍ، وقد كان يظهر من عبد الله هذا ما يقتضي خلاف ذلك، لكنَّه عَلَيْهِ السَّلَام اعتمد ما كان يظهر منه من الإسلام، وأعرض عمّا كان يتعاطاه ممّا ^(٤) يقتضي خلاف ذلك، حتّى نزل قوله تعالى: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُمْ مَّتَّ أَبَدًا﴾ [التوبة: ٨٤] كما سبق (وَكَانَ) عبد الله (كَسَا عَبَّاسًا) عمَّ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (قَمِيصًا)

(١) «هو»: ليس في (د).

(٢) في (د): «من النفخ»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٣) في هامش (ج): «معترضة» يجوز فتح الرّاء على أنّه من باب الحذف والإيصال؛ أي: المعترضة بها، فحذف الجارّ، وصار الضّمير المجرور مرفوعًا، وأوصل به على أنّه مفعوله القائم مقام الفاعل، وبكسر الرّاء أيضًا مسندًا إلى الضّمير المستتر فيه إسنادًا مجازيًا؛ كما في قوله تعالى: ﴿عِشْرَةَ رَّأْسِي﴾ [الحاقة: ٢١]. انتهى من «المحلّي على القواعد» ملخصًا.

(٤) زيد في (د): «كان».

وَلِلْكَشْمِيهَنِي: «قَمِيصَه» لَمَّا أُسِرَ فِي بَدْرِ وَلَمْ يَجِدُوا لَهُ قَمِيصًا يَصْلَحُ لَهُ؛ لِأَنَّهُ كَانَ طَوِيلًا، إِلَّا قَمِيصَ عَبْدِ اللَّهِ^(١) بْنِ أَبِي. (قَالَ سُفْيَانُ) بْنُ عَيِّنَةَ: (وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ) كَذَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ وَ«مُسْتَخْرَجُ أَبِي نُعَيْمٍ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي ذَرٍّ وَغَيْرِهَا: «وَقَالَ أَبُو هَارُونَ» وَهُوَ كَذَلِكَ عِنْدَ الْحَمِيدِيِّ فِي «الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحِينَ»، وَجَزَمَ الْمَزِّيُّ بِأَنَّهُ: مُوسَى بْنُ أَبِي^(٢) عَيْسَى الْحَنَاطِ - بِمَهْمَلَةٍ وَنُونٍ - الْمَدَنِيُّ الْغَفَارِيُّ، وَاسْمُ أَبِيهِ مَيْسَرَةٌ، وَقِيلَ: هُوَ الْغَنَوِيُّ، وَاسْمُهُ: إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْعَلَاءِ مِنْ شُيُوخِ الْبَصْرَةِ، وَكِلَاهُمَا مِنْ أَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، فَالْحَدِيثُ مُعْضَلٌ (وَكَانَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَمِيصَانِ، فَقَالَ لَهُ) أَيُّ: لِلنَّبِيِّ، مِنْ اللَّهِ ﷻ (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ^(٣)) هُوَ عَبْدِ اللَّهِ أَيْضًا، سَمَّاهُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ، وَكَانَ اسْمُهُ: الْحَبَابُ^(٤): (يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْسَ) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَكَسْرِ الْمَوْحَدَةِ (أَبِي) عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي (قَمِيصَكَ الَّذِي يَلِي جِلْدَكَ. قَالَ سُفْيَانُ) بْنُ عَيِّنَةَ مِمَّا وَصَلَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي «كِسُوةِ الْأَسَارَى» مِنْ^(٥) أَوَاخِرِ «الْجِهَادِ» [ج: ٣٠٠٨]: (فَيُرَوْنَ) بِضَمِّ الْمَثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَلْبَسَ عَبْدَ اللَّهِ) بْنِ أَبِي (قَمِيصَهُ مُكَافَأَةً^(٦)) بِغَيْرِ هَمْزَةٍ فِي «الْيُونِنِيَّةِ»^(٧) (لِمَا صَنَعَ) مَعَ عَمَّةِ الْعَبَّاسِ، فَجَازَاهُ مِنْ جِنْسِ فَعَلِهِ.

١٥٧/٢د

١٣٥١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: أَخْبَرَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ: حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلَّمِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: لَمَّا حَضَرَ أَحَدُ دَعَائِي أَبِي مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ: مَا أُرَانِي إِلَّا مَقْتُولًا فِي أَوَّلِ مَنْ يُقْتَلُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، وَإِنِّي لَا أَتْرُكُ بَعْدِي أَعَزَّ عَلَيَّ مِنْكَ، غَيْرَ نَفْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَإِنَّ عَلَيَّ دِينًا فَاقْضِ، وَاسْتَوْصِ بِأَخَوَاتِكَ خَيْرًا، فَأَضْبَحْنَا فَكَانَ أَوَّلَ قَتِيلٍ، وَدُفِنَ مَعَهُ آخَرُ فِي قَبْرِ، ثُمَّ لَمْ تَطِبْ نَفْسِي أَنْ أَتْرُكَهُ مَعَ الْآخِرِ فَاسْتَخْرَجْتُهُ بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ، فَإِذَا هُوَ كَيَوْمٍ وَضَعْتُهُ هُنَيْئَةً غَيْرَ أُذُنِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هُوَ ابْنُ مَسْرُودٍ قَالَ: (أَخْبَرَنَا) وَلَأَبِي الْوَقْتُ: «حَدَّثَنَا» (بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ) بِكَسْرِ الْمَوْحَدَةِ وَسُكُونِ الْمَعْجَمَةِ فِي الْأَوَّلِ، وَضَمِّ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْفَاءِ وَتَشْدِيدِ الضَّادِ

(١) «عبد الله»: مثبت من (م).

(٢) «أبي»: سقط من (د).

(٣) اسم الجلالة «الله»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): «الحَبَابُ» بِضَمِّ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَتَخْفِيفِ الْمَوْحَدَةِ الْأُولَى «ح ص».

(٥) في (ص): «في».

(٦) في (م): «فكافاه».

(٧) «بغير همزة في اليونينية»: سقط من (م).

المعجمة في الآخر، قال: (حَدَّثَنَا حُسَيْنُ الْمُعَلِّمِ، عَنْ عَطَاءٍ) هو ابن أبي رباح (عَنْ جَابِرٍ) هو ابن عبد الله (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) كذا^(١) أخرجه المؤلف عن مسدد، عن بشر بن المفضل، عن حسين، إلا أبا علي ابن السَّكَن وحده فإنه قال في روايته^(٢): «عن^(٣) شعبة، عن ابن أبي نجیح، عن مجاهد، عن جابر»، وأخرجه أبو نُعَيْمٍ من طريق أبي الأشعث، عن بشر بن المفضل فقال: عن^(٤) سعيد بن يزيد^(٥)، عن أبي نضرة، عن جابر، وقال بعده: ليس أبو نضرة من شرط البخاري، قال: وروايته عن حسين عن عطاء عزيزة جدًّا، وأخرجه أبو داود وابن سعد والحاكم والطبراني من طريقه، عن أبي نضرة^(٦)، عن جابر، وأبو نضرة هو المنذر بن مالك العبدي، ولفظ رواية أبي داود: حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ، عن سعيد بن يزيد، عن أبي نضرة، عن جابر قال: دُفِنَ مع أبي رجل، وكان في نفسي من ذلك حاجة، فأخرجته بعد ستة^(٧) أشهر، فما أنكرت منه^(٨) شيئًا إلا شعرات كنَّ في لحيته ممَّا يلي الأرض (قَالَ) جابر: (لَمَّا حَضَرَ أُحْدِ) أي: وقعت في سنة ثلاث من الهجرة (دَعَانِي أَبِي) عبد الله (مِنَ اللَّيْلِ، فَقَالَ: مَا أَرَانِي) بضم الهمزة، أي: ما أظنني، أي: ما أظن نفسي (إِلَّا مَقْتُولًا فِي أَوَّلِ مَنْ يُقْتَلُ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وفي «المستدرک» للحاكم، عن الواقدي: أن سبب ظنه ذلك منام رآه، وذلك أنه رأى مُبَشِّرَ بن عبد المنذر^(٩)، وكان ممن استشهد ببدر يقول له: أنت قادم علينا في هذه الأيام، فقصَّها على النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فقال: «هذه شهادة» (وَإِنِّي لَا أَتْرُكُ بَعْدِي أَعَزَّ عَلَيَّ مِنْكَ، غَيْرَ نَفْسِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَإِنَّ عَلِيَّ) بالفاء، ولأبوي ذرَّ والوقت: «وإنَّ عليَّ» (دَيْنًا فَاقْضِ) بحذف ضمير المفعول وفي رواية الحاكم: «فاقضه» (وَاسْتَوْصِ) أي:

(١) في (د): «هذا».

(٢) في (م): «رواية».

(٣) «عن»: ليس في (د) و(ص) و(م).

(٤) قوله: «عن» مستدرک من «الفتح».

(٥) زيد في (د): «البخاري»، وليس بصحيح.

(٦) في هامش (ج): بنون ومعجمة ساكنة «تقريب».

(٧) في غير (د): «سبعة»، ولعلَّ المثبت هو الصواب.

(٨) في (د): «أنكرت فيه»، وفي (ص): «أنكر منه».

(٩) في (م): «بن عبد الله المنذري»، وليس بصحيح. وفي هامش (ج): «بشير بن عبد المنذر» كذا بخط المصنّف، وهو الصواب، ووقع في بعض النسخ: «بن عبد الله المنذري»، وهو تحريف.

٤٤٤/٢ اطلب الوصية^(١) (بِأَخَوَاتِكَ خَيْرًا) وكان له تسع أخوات (فَأَصْبَحْنَا، فَكَانَ) أبي (أَوَّلَ قَتِيلٍ) قَتِيلٌ وَدُفِنَ^(٢) (وَدُفِنَ مَعَهُ آخَرُ) هو عمرو بن الجموح بن زيد الأنصاري، وكان صديق عبد الله والد جابر، ولأبي ذر^(٣): «وَدَفْنْتُ» بفتح الدال، أي: دفنته ودفنت معه رجلًا آخر، بالنصب على المفعول^(٤) (فِي قَبْرِ) واحد، ولأبوي الوقت وذر: «(فِي قَبْرِهِ)» (ثُمَّ لَمْ تَطْبُ نَفْسِي أَنْ أَتْرُكُهُ) «أَنْ» مصدرية، أي: لم تطب نفسي بتركه (مَعَ الْآخَرِ) وهو عمرو بن الجموح - كما مر - ولأبي الوقت: «(مع آخر)» بالتثنية^(٥) (فَاسْتَخْرَجْتُهُ) من قبره (بَعْدَ سِتَّةِ أَشْهُرٍ) من يوم دفنه (فَإِذَا هُوَ كَيَوْمٍ وَضَعْتُهُ) فيه (هُنِيَّةً)^(٦) بضم الهاء وفتح النون وتشديد المثناة التحتيّة، قال في «القاموس»: مصغرة: هنة، أي: شيء يسير^(٧)، قال: ويروى بإبدال الياء هاء^(٨) (غَيْرَ أَذْنِهِ) قال في «المشارك»: كذا في رواية أبي ذر والجرجاني والميزوزي: «هنية غير أذنه» بالتقديم والتأخير - وهو تغيير - وصوابه: ما جاء في رواية ابن السكن والنسفي: «غير هنية في أذنه» بتقديم «غير» وزيادة «في»، لكن حكى السفاقي: أن بعضهم ضبطه «هَيْئَتُهُ» بفتح الهاء وسكون التحتيّة بعدها همزة ثم مثناة فوقية منصوبة ثم هاء الضمير، أي: على حاله، قال: وبعضهم ضبطه بضم الهاء ثم الياء المشددة تصغير «هنا» أي: قريبًا، قال في «المصباح»: وهو وجه يستقيم الكلام به، ولا تقديم ولا تأخير. انتهى. وقوله: هو مبتدأ، خبره «كيوم وضعته»، والكاف بمعنى: المثل، و«اليوم» بمعنى: الوقت، وانتصاب «هُنِيَّةً» على الحال، والمعنى: استخرجت أبي من قبره،

(١) في (ص) و(م): «الوصل»، وليس بصحيح.

(٢) «وَدُفِنَ»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): كذا بخط الشيخ، وفي أحد فروع «اليونينية» ما يقتضي أنه لأبوي ذر والوقت؛ لأنه رمز عليها علامة أبي ذر وقاف عربية، وقد ذكر في مصطلحها أنه يوجد في «اليونينية» «ق»، ولم ينبّه عليه، ولعلّه لأبي الوقت.

(٤) في (د): «المفعولية».

(٥) قوله: «ولأبي الوقت: مع آخر بالتثنية»، جاء وقع في (د) و(م) سابقًا بعد قوله: «مصدرية»، ولعلّ المثبت هو الصواب.

(٦) في هامش (ج): قال في «المصباح»: والهمز خطأ؛ إذ لا أصل له.

(٧) في هامش (ج): وهي كناية عن الشيء الحقير.

(٨) «قال ويروى بإبدال الياء هاء»: مثبت من (ب) و(س).

فإذا هو مثل الوقت الذي وضعته فيه، لم يتغير فيه شيء^(١) غير شيء يسير في أذنه، أسرع إليه البلاء، فتغير عن^(٢) حاله، وقد أخرجه ابن السكّن من طريق شعبة، عن أبي مسلمة^(٣) بلفظ: غير أن طرف أذن أحدهم تغير، ولا بن سعد من طريق أبي هلال عن أبي مسلمة: إلا قليلاً من شحمة أذنه، ولأبي داود من طريق حماد بن زيد عن أبي مسلمة: إلا شعيرات^(٤) كن في^(٥) لحيته ممّا يلي الأرض، ويجمع بين هذه الرواية وغيرها بأن المراد: الشعيرات التي تتصل بشحمة الأذن، ووقع في رواية الكُشْمِيهَنِيِّ: «كيوم وضعته هنية عند أذنه» بلفظ: «عند» بالدال بدل «غير»، لكن يبقى في الكلام نقص، ويبينه^(٦) ما في رواية^(٧) ابن أبي خيثمة^(٨) والطبراني من طريق غسان بن مضر^(٩) عن أبي مسلمة بلفظ: وهو كيوم دفنته إلا هنيئة عند أذنه، وعند أبي نعيم من طريق أبي الأشعث^(١٠): غير هنيئة عند أذنه، فجمع بين لفظ «غير» ولفظ: «عند» وفي «الكواكب» وفي بعضها: «هيئة» بالهمزة، أي: صورة^(١١).

١٣٥٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: دُفِنَ مَعَ أَبِي رَجُلٍ، فَلَمْ تَطْبُ نَفْسِي حَتَّى أَخْرَجْتُهُ، فَجَعَلْتُهُ فِي قَبْرِ عَلَى حِدَةٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا^(١٢) عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ) الضُّبَعِيُّ (عَنْ شُعْبَةَ، عَنْ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ) بفتح النون وكسر الجيم، آخره حاء مهملة، بينهما مثناة تحتية

(١) «شيء»: ليس في (ب).

(٢) في (ص): «من».

(٣) في (د) و(س): «سلمة» وهو تحريف.

(٤) في (ص): «شعرات»، وكذا الموضع اللاحق.

(٥) في غير (د) و(م): «من».

(٦) في (د): «وبينه».

(٧) في (ب): «مارواه».

(٨) في غير (د) و(س): «خثيمة»، وهو تصحيف.

(٩) في (س): «نصر»، وفي (د): «نضر»، وكلاهما تحريف.

(١٠) قوله: «أبي» مستدرك من الفتح: وسبق ذكر طريقه.

(١١) قوله: «وفي الكواكب وفي بعضها: هيئة بالهمزة، أي: صورة»، سقط من (م).

(١٢) في هامش (ج): سقط لفظ «حَدَّثَنَا» من خط الشيخ.

ساكنة، عبد الله، واسم «أبي نجيح» يسار؛ بمثناة تحتية ومهملة مخففة (عن عطاء) هو ابن أبي رباح (عن جابر) الأنصاري (رضي الله عنه) كذا في رواية الأكثرين: «عن ابن أبي نجيح، عن عطاء» وحكى الجياني أنه وقع عند ابن السكن^(١): «عن مجاهد» بدل «عطاء»، قال: والذي رواه غيره أصح، وكذا رواه النسائي عن ابن أبي نجيح، عن عطاء، عن جابر (رضي الله عنه) (قال: دُفِنَ مَعَ أَبِي) عبد الله (رجل) يُسَمَّى: عمرو بن الجموح في قبر واحد (فَلَمْ تَطِبْ نَفْسِي) أن أتركه مع الآخر (حَتَّى أَخْرَجْتُهُ) من ذلك القبر (فَجَعَلْتُهُ فِي قَبْرِ عَلَى حِدَةٍ) بكسر الحاء المهملة وتخفيف الدال المهملة^(٢) المفتوحة؛ بوزن: عِدَّة، أي: على حياله^(٣) منفردًا.

٧٨ - بَابُ اللَّحْدِ وَالشَّقِّ فِي الْقَبْرِ

(بَابُ اللَّحْدِ وَالشَّقِّ) الكائنين (في القبر).

١٣٥٣ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (رضي الله عنه) قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتْلَى أَحَدٍ، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمَا أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ» فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ فَقَالَ: «أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، فَأَمَرَ بِدَفْنِهِمَا بِدَمَائِهِمَا، وَلَمْ يُغَسِّلْهُمَا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة؛ لقب عبد الله بن عثمان المروزي قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك المروزي^(٤)، قال^(٥): (أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ) الإمام (قال: حَدَّثَنِي) بالافراد (ابن/ شهَاب) الزهري (عن عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ كَعْبٍ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (رضي الله عنه) قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ) بالتعريف، ولغير أبوي ذر والوقت: «رجلين» (مِنْ قَتْلَى) غزوة (أَحَدٍ) في ثوب واحد، أو يشقه بينهما (ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمَا أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟ فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ،

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: عند ابن السكن: كذا بخطه، وعبارة «الفتح» عند أبي علي بن السكن.

(٢) «المهملة»: مثبت من (د) و(س).

(٣) في (د): «حالة».

(٤) في (م): «المذكور».

(٥) «قال»: ليس في (د).

(٦) «أخذًا»: سقط من (د).

فَقَالَ: أَنَا شَهِيدٌ عَلَى هَؤُلَاءِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَأَمَرَ بِدَفْنِهِمْ بِدِمَائِهِمْ، وَلَمْ يَغْسِلْهُمْ) بَضَمٌ أَوَّلُهُ
وتشديد ثالثه، ولأبي ذرٍّ: «وَلَمْ يَغْسِلْهُمْ» بفتح أوله وتخفيف ثالثه، وليس في الحديث ذكر ٤٤٥/٢
الشَّقُّ، فاستشكلت المطابقة بينه وبين الترجمة، وأجيب بأن قوله: «قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ» يدلُّ على
الشَّقُّ؛ لأنَّ تقديم أحد الميتين يستلزم تأخير الآخر غالباً في الشَّقُّ، لمشقَّة تسوية اللَّحْدِ لمكان
اثنين، وتقديمه اللَّحْدِ على الشَّقِّ في الترجمة يفيد أفضليَّة اللَّحْدِ؛ لكونه أستر للميت، ولقول
سعد بن أبي وقاص في مرض موته: الحدوا لي لحداً^(١)، وانصبوا^(٢) عليَّ اللَّبَنَ نصباً، كما فعل
برسول الله ﷺ، رواه مسلم، وقد روى السُّلَفِيُّ^(٣) عن أبي بن كعبٍ مرفوعاً: «أَلَحَدَ آدَمَ
وَعُغِّلَ بِالماءِ وَتَرَأَ، وَقَالَتِ الملائكة: هذه سنَّةٌ ولده من بعده»، وروى أبو داود: «اللَّحْدُ لَنَا
وَالشَّقُّ لغيرنا»، قال الثَّوربَشْتِيُّ: أي: اللَّحْدُ هو الذي نختاره، والشَّقُّ اختيار مَنْ كان قبلنا،
وقال الزَّيْنُ العِرَاقِيُّ: المراد بغيرنا: أهل الكتاب، كما ورد مصرحاً به في بعض طرق حديث
جرير في «مسند الإمام أحمد»: «وَالشَّقُّ لأهل الكتاب»، لكنَّ الحديث ضعيفٌ، وليس فيه
النَّهْيُ عَنِ الشَّقِّ، غايته تفضيل اللَّحْدِ. نعم إذا كان المكان^(٤) رخواً فالشَّقُّ أفضل خوف
الانهيار^(٥)، وقد أجمع العلماء - كما قاله في «شرح المهدَّب» - على جوازهما.

٧٩ - بَابُ إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَمَاتَ هَلْ يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَهَلْ يُعْرَضُ عَلَى الصَّبِيِّ الْإِسْلَامُ؟

وَقَالَ الْحَسَنُ وَشَرِيحُ وَإِبْرَاهِيمُ وَقَتَادَةُ: إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا فَالْوَلَدُ مَعَ الْمُسْلِمِ، وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ
مَعَ أُمِّهِ مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ، وَلَمْ يَكُنْ مَعَ أَبِيهِ عَلَى دِينِ قَوْمِهِ، وَقَالَ: الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يُغْلَى.

(بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَمَاتَ) قَبْلَ الْبُلُوغِ (هَلْ يُصَلَّى عَلَيْهِ) أَمْ لَا؟ (وَهَلْ
يُعْرَضُ عَلَى الصَّبِيِّ الْإِسْلَامُ؟).

(١) في هامش (ج): «اللَّحْدُ» ويضمُّ: الشَّقُّ في جانب القبر، لحدُّ الميت: ألحده، وألحدته: حفرتة، ولحدُّ الميت
وألحدته: جعلته في اللَّحْدِ، وقوله: «إِلْحَدُوا لِي لِحْدًا» بالوصل وفتح الحاء، ويجوز القطع. انتهى «تقريب».

(٢) في هامش (ج): نَصَبْتُ الخَشَبَةَ نَصَبًا، مِنْ «بَابِ ضَرْبٍ»: أَقَمْتُهَا، وَنَصَبْتُ الْحَجَرَ: رَفَعْتُهُ «مَص».

(٣) في هامش (ج): «السُّلَفِيُّ» الحافظ العلامة شيخ الإسلام عماد الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن إبراهيم
الأصبهاني، و«سِلْفَةٌ» لقب جدِّه أحمد، ومعناه: الغليظ الشَّفَّة. انتهى من «طبقات السيوطي»، وفي «القاموس»: سِلْفَةٌ
«عَيْنَةٌ»، جدُّ الحافظ محمد بن أحمد السلفي، معرَّب «سَلْبَةٌ»؛ أي: ذو ثلاث شِفاء؛ لأنَّه كان مشقوق الشَّفَّة.

(٤) «المكان»: ليس في (د).

(٥) في هامش (ج): هَارُ الْبِنَاءِ: هَدْمُهُ، فَهَارٌ، وَهُوَ هَائِرٌ وَهَارٍ، وَتَهَوَّرَ وَتَهَيَّرَ وَانْهَارَ. انتهى «قاموس».

(وَقَالَ الْحَسَنُ) البصريُّ (وَشَرِيحُ) بضمِّ الشَّينِ المعجمة مصغَّرًا، ممَّا أخرجه البيهقي عنهما (و) قال (إِبْرَاهِيمُ) النَّخَعِيُّ (وَقَتَادَةُ) ممَّا وصله عبد الرَّزَّاق عنهما: (إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا) أي: أحد الوالدين (فَالْوَلَدُ مَعَ الْمُسْلِمِ) منهما (وَكَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَعَ أُمِّهِ) لبابة^(١) بنت الحارث الهلالية (مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ) وهذا وصله المؤلف في الباب بلفظ: كنت أنا وأمي من المستضعفين [ح: ١٣٥٧] وهم الَّذِينَ أَسْلَمُوا بِمَكَّةَ، وَصَدَّاهُمُ الْمُشْرِكُونَ عَنِ الْهَجْرَةِ، فَبَقُوا بَيْنَ أَظْهَرِهِمْ مُسْتَضْعَفِينَ، يَلْقَوْنَ مِنْهُمْ الْأَذَى الشَّدِيدَ (وَلَمْ يَكُنْ) أي: ابن عَبَّاسٍ (مَعَ أَبِيهِ عَلَى دِينِ قَوْمِهِ) المشركين، وهذا قاله المصنِّفُ تَفْقُّهًا؛ وهو مبنيٌّ على أَنَّ إِسْلَامَ الْعَبَّاسِ كَانَ بَعْدَ وَقْعَةِ بَدْرٍ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ أَسْلَمَ عَامَ الْفَتْحِ، وَقَدِمَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فَشَهِدَ الْفَتْحَ (وَقَالَ: الْإِسْلَامُ يَغْلُو وَلَا يَغْلَى) ممَّا وصله الدَّارِقُطِيُّ مرفوعًا من حديث غير ابن عَبَّاسٍ، فليس هو معطوفًا على ابن عَبَّاسٍ، نعم ذكره ابن حزم في «المحلى»^(٢) من طريق حمَّاد بن زيدٍ، عن أيوب، عن عكرمة، عن ابن عَبَّاسٍ قال: إِذَا أَسْلَمَتِ الْيَهُودِيَّةُ أَوْ النَّصْرَانِيَّةُ تَحْتَ الْيَهُودِيِّ أَوْ النَّصْرَانِيِّ^(٣) يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا، الْإِسْلَامُ يَعْلُو وَلَا يَغْلَى عَلَيْهِ^(٤).

١١٥٩/٢د

١٣٥٤ - ١٣٥٥ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الرَّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَالِمُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ: أَنَّ عُمَرَ انْطَلَقَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي رَهْطٍ قَبِلَ ابْنُ صَيَّادٍ، حَتَّى وَجَدُوهُ يَلْعَبُ مَعَ الصَّبْيَانِ عِنْدَ أَطْمِ بَنِي مَغَالَةَ، وَقَدْ قَارَبَ ابْنُ صَيَّادٍ الْحُلْمَ، فَلَمْ يَشْعُرْ حَتَّى ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ بِيَدِهِ، ثُمَّ قَالَ لِابْنِ صَيَّادٍ: «تَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟» فَنَظَرَ إِلَيْهِ ابْنُ صَيَّادٍ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الْأُمِّيِّينَ، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَتَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَرَفَضَهُ وَقَالَ: آمَنْتُ بِاللَّهِ وَبِرُسُلِهِ، فَقَالَ لَهُ: «مَاذَا تَرَى؟» قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: يَا نَبِيَّ صَادِقٌ وَكَاذِبٌ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «خُلِّطَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ»، ثُمَّ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا»، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: هُوَ الدُّخُّ، فَقَالَ: «إِحْسَا، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ»، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: دَعْنِي - يَا رَسُولَ اللَّهِ - أَضْرِبْ عُنُقَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ». وَقَالَ سَالِمٌ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَقُولُ: انْطَلَقَ بَعْدَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَبِي بَنْ كَعْبٍ إِلَى النَّخْلِ الَّتِي فِيهَا ابْنُ صَيَّادٍ وَهُوَ يَخْتَلِ أَنْ

(١) في هامش (ج): بضمِّ اللَّامِ وتخفيف الموحَّدة الأولى «ترتيب».

(٢) في (ب): «المحكي» ونَبَّهَ الشَّيْخُ أَمِينُ السَّفَرِ جَلَانِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى أَنَّ الصُّوَابَ الْمَثْبُوتَ.

(٣) «تحت اليهودي والنصراني»: مثبت من (د) و(س).

(٤) «عليه»: مثبت من (د) و(ص).

يَسْمَعُ مِنْ ابْنِ صَيَّادٍ شَيْئًا قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ ابْنُ صَيَّادٍ، فَرَأَاهُ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ - يَغْنِي فِي قَطِيفَةٍ لَهُ فِيهَا رَمْزَةٌ أَوْ زَمْزَةٌ - فَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صَيَّادٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَتَّقِي بِجُذُوعِ النَّخْلِ، فَقَالَتْ لِابْنِ صَيَّادٍ: يَا صَافٍ - وَهُوَ اسْمُ ابْنِ صَيَّادٍ - هَذَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ، فَتَارَ ابْنُ صَيَّادٍ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَوْ تَرَكَتَهُ بَيْنَ». وَقَالَ شُعَيْبٌ فِي حَدِيثِهِ: فَرَفَضَهُ رَمْزَةً، أَوْ زَمْزَةً، وَقَالَ عُقَيْلٌ: رَمْزَةٌ، وَقَالَ مَعْمَرٌ: رَمْزَةٌ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) بفتح العين وسكون الموحدة، لقب عبد الله بن عثمان قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيلي (عَنِ الزُّهْرِيِّ) مُحَمَّدُ بن مسلم ابن شهاب (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (سَالِمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ ابْنَ عُمَرَ) أَبَاهُ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّ) أَبَاهُ (عُمَرَ) بن الخطاب (انْطَلَقَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي رَهْطٍ) قال في «الصَّحاح»: رَهْطُ الرَّجُلِ: قَوْمُهُ وَقَبِيلَتُهُ، وَالرَّهْطُ: مَا دُونَ الْعَشْرَةِ مِنَ الرِّجَالِ، وَلَا يَكُونُ فِيهِمْ امْرَأَةٌ (قَبْلَ) بكسر القاف وفتح الموحدة، أَي: جِهَةٌ (ابْنِ صَيَّادٍ) بفتح الصاد المهملة، وبعد المثناة التَّحْتِيَّةُ الْمَشْدُودَةُ أَلْفٌ ثُمَّ دَالٌ مَهْمَلَةٌ، واسمه صافي، كَقَاضِي، وقيل: عبد الله، وكان من اليهود، وكانوا حلفاء بني النَّجَّارِ، وكان سبب انطلاق النَّبِيِّ ﷺ إِلَيْهِ مَا رَوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ جَابِرٍ قَالَ: وَلَدَتْ امْرَأَةً مِنْ الْيَهُودِ غَلَامًا مَمْسُوحَةً عَيْنُهُ^(١)، وَالْأُخْرَى طَالِعَةٌ نَاتِيَةٌ، فَأَشْفَقَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يَكُونَ هُوَ الدَّجَالُ (حَتَّى وَجَدُوهُ) أَي: الرَّسُولُ وَمِنْ مَعَهُ مِنَ الرَّهْطِ، وَالضَّمِيرُ الْمَنْصُوبُ لِابْنِ صَيَّادٍ، وَلَأَبَى الْوَقْتُ مِنْ غَيْرِ «الْيُونَنِيَّةِ»: «(وَجَدَهُ) بِالْإِفْرَادِ، أَي: وَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ ابْنَ صَيَّادٍ حَالِ كَوْنِهِ (يَلْعَبُ مَعَ الصَّبِيَّانِ عِنْدَ أُطَمٍ بَنِي مَغَالَةَ) بضم الهمزة والطاء: بِنَاءٌ مِنْ حَجَرٍ كَالْقَصْرِ، وَقِيلَ: هُوَ الْحَصْنُ، وَيُجْمَعُ عَلَى أُطَامٍ^(٢)، وَ«بَنِي مَغَالَةَ» بفتح الميم و^(٣)الغين المعجمة الخفيفة: قَبِيلَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ (وَقَدْ قَارَبَ ابْنُ صَيَّادٍ الْحُلُمَ) بضم الحاء واللام، أَي: الْبُلُوغَ (فَلَمْ يَشْعُرْ) أَي: ابْنُ صَيَّادٍ (حَتَّى ضَرَبَ النَّبِيُّ ﷺ يَدَهُ، ثُمَّ قَالَ لِابْنِ صَيَّادٍ: تَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ؟) / بِحذف همزة الاستفهام، وفيه عرض الإسلام على الصَّبِيِّ الَّذِي لَمْ يَبْلُغْ، ٤٤٦/٢ ومفهومه: أَنَّهُ لَوْ^(٤) لَمْ يَصَحَّ إِسْلَامُهُ لَمَا عَرَضَ ﷺ الْإِسْلَامَ عَلَى ابْنِ صَيَّادٍ وَهُوَ غَيْرُ بَالِغٍ،

(١) زيد في (ص): «الأخرى».

(٢) في هامش (ج): أي: وأطوم؛ كما في «القاموس».

(٣) زيد في (د): «فتح».

(٤) «لو»: مثبت من (د) و(س).

ففيه مطابقة الحديث لجزأي الترجمة كليهما، ولأبي ذرٍّ: «لابن صايد» بتقديم الألف على التَّحْتِيَّةِ، وكلاهما كان يُدعى به (فَنَظَرَ إِلَيْهِ) مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (ابْنُ صَيَّادٍ، فَقَالَ: أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الْأُمِّيِّينَ) مشركي العرب، وكانوا لا يكتبون، أو نسبة^(١) إلى أم القرى، وفيه إشعارٌ بأنَّ اليهود الَّذِينَ كان منهم ابن صياد كانوا معترفين ببعثة رسول الله ﷺ^(٢)، لكن يدَّعون أنَّها مخصوصةٌ بالعرب، وفساد حجَّتْهم واضحٌ؛ لأنَّهم إذا أقرُّوا برسالته استحال كذبه، فوجب تصديقه في دعواه الرِّسالة إلى كافَّة النَّاسِ (فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَتَشْهَدُ؟) بإثبات همزة الاستفهام (أَنْتَى رَسُولُ اللَّهِ؟ فَرَفَضَهُ) النَّبِيُّ ﷺ، بِالضَّادِ المعجمة، أي: ترك سؤاله أن يسلم ليأسه منه، وفي رواية أبي ذرٍّ عن المُسْتَمْلِي: «فرفصه» بِالضَّادِ المهملة، وقال المازريُّ: لعلَّه «رفسه»، بالسَّينِ المهملة، أي: ضربه برجله، لكن قال القاضي عياضٌ: لم أجد هذه اللَّفْظَةَ بِالضَّادِ في جماهير اللُّغة، وقال الخطَّابِيُّ: فرَصَهُ، بحذف الفاء بعد الرَّاء وتشديد الضَّادِ المهملة، أي: ضغطه^(٣) حتَّى ضَمَّ بعضه إلى بعضٍ، ومنه: «بُنَيْنٌ مَرَّضُوصٌ» [الصف: ٤] وللأصيليِّ ممَّا^(٤) في «الفتح»: «فرقصه» بالقاف بدل الفاء، ولعبدوس^(٥) «فوقصه» بالواو والقاف (وَقَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (آمَنْتُ بِاللَّهِ وَبِرَسُولِهِ) قال البرماويُّ كالكرمانيِّ: مناسبة هذا الجواب لقول ابن صيَّادٍ: «أَتَشْهَدُ^(٦) أَنْتَى رَسُولُ اللَّهِ؟» أَنَّهُ لَمَّا أَرَادَ أَنْ يَظْهَرَ لِلْقَوْمِ كَذْبَهُ فِي دَعْوَاهِ الرِّسَالَةَ؛ أَخْرَجَ الْكَلَامَ مَخْرَجَ الْإِنْصَافِ، أي: آمَنْتُ بِرَسُولِ اللَّهِ، فَإِنْ كُنْتَ رَسُولًا صَادِقًا غَيْرَ مَلْبَسٍ عَلَيْكَ الْأَمْرُ؛ آمَنْتُ بِكَ، وَإِنْ كُنْتَ كَاذِبًا، وَخُلِّطَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ فَلَا، لَكِنَّكَ خُلِّطَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ فَاخْسَأْ، ثُمَّ شَرَعَ يَسْأَلُهُ عَمَّا يَرَى (فَقَالَ لَهُ: مَاذَا تَرَى؟) وَأَرَادَ بِاسْتِنطَاقِهِ إِظْهَارَ كَذْبِهِ الْمَنَافِي لِدَعْوَاهِ الرِّسَالَةَ (قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: يَا تَيْيَنِي صَادِقٌ وَكَاذِبٌ) أي: أرى الرُّؤْيَا

(١) في (ص) و(م): «نسبه».

(٢) في (د): «ببعثته ﷺ».

(٣) في (س) و(م): «ضغته»، وفي (د): «أضغطه»، وهو تحريف.

(٤) في (د): «كما».

(٥) في هامش (ج): «عبدوس» كـ «حرقوص» ويُفْتَحُ، مِنَ الْأَعْلَامِ، «قاموس»، واسمه عبد الصَّمَدِ بن سليمان؛ كما

في «التَّقْرِيب». قال محمد عيد: هذا وهم منه رَضِيَ، والمراد بـ «عبدوس» هنا: عبدوس بن محمد بن عبدوس أبو

الفرج الطليطلي، توفي ٣٩٠هـ. انظر تاريخ الإسلام ٢٧/٢٠١.

(٦) في غير (ب) و(س): «اشهد».

رَبِّمَا تَصَدَّقْ، وَرَبِّمَا تَكْذِبْ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ: كَانَ ابْنُ صَيَّادٍ عَلَى طَرِيقِ الْكُهْنَةِ، يَخْبِرُ بِالْخَبَرِ، فَيَصْحُ تَارَةً، وَيُفْسِدُ^(١) أُخْرَى، وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ عِنْدَ الثَّرْمَذِيِّ فَقَالَ: أَرَى حَقًّا وَبَاطِلًا، وَأَرَى عَرْشًا عَلَى الْمَاءِ (فَقَالَ) لَهُ (النَّبِيُّ ﷺ): خُلِّطَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ (بُضْمُ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَتَشْدِيدُ اللَّامِ الْمَكْسُورَةِ، وَرُؤْيُ: تَخْفِيفُهَا كَمَا فِي الْفَرْعِ وَأَصْلُهُ^(٢)) أَي: خُلِّطَ عَلَيْكَ شَيْطَانُكَ مَا يَلْقَى إِلَيْكَ (ثُمَّ قَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ): إِنِّي قَدْ خَبَأْتُ^(٣) أَي: أَضْمَرْتُ (لَكَ) فِي صَدْرِي (خَبِيئًا) بَفَتْحِ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ وَسُكُونِ الْمُثَنَّاءِ التَّحْتِيَّةِ ثُمَّ هَمْزَةً، بوزن: فَعِيلٌ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «خَبِيئًا» بَفَتْحِ الْخَاءِ وَسُكُونِ الْمُوَحَّدَةِ وَإِسْقَاطِ التَّحْتِيَّةِ، أَي: شَيْئًا، وَفِي حَدِيثِ زَيْدِ بْنِ حَارِثَةَ عِنْدَ الْبَزَّارِ وَالطَّبْرَانِيِّ فِي «الْأَوْسَطِ»: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ خَبَأَ لَهُ سُورَةُ الدُّخَانِ^(٤)، وَكَأَنَّهُ أَطْلَقَ السُّورَةَ وَأَرَادَ بَعْضُهَا، فَعِنْدَ أَحْمَدَ فِي حَدِيثِ الْبَابِ: وَخَبَأَ لَهُ ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ﴾ [الدُّخَانُ: ١٠] (فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ: هُوَ الدُّخْ) بُضْمُ الدَّالِ الْمَهْمَلَةِ ثُمَّ خَاءٍ مَعْجَمَةٍ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ عِنْدَ الْبَزَّارِ وَأَحْمَدَ: فَأَرَادَ أَنْ يَقُولَ: الدُّخَانُ، فَلَمْ يَسْتَطِعْ، فَقَالَ^(٥) الدُّخْ. انْتَهَى. أَي: لَمْ يَسْتَطِعْ أَنْ يَتِمَّ الْكَلِمَةُ، وَلَمْ يَهْتَدِ مِنْ^(٦) الْآيَةِ الْكَرِيمَةِ إِلَّا لِهَازِلِ الْجَزَائِنِ^(٧) عَلَى عَادَةِ الْكُهَّانِ مِنْ اخْتِطَافِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ مِنْ أَوْلِيَائِهِمْ مِنَ الْجَنِّ، أَوْ مِنْ هَوَاجِسِ النَّفْسِ (فَقَالَ) لَهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: (اِخْسَأْ) بِهَمْزَةٍ وَصَلٍ، آخِرُهُ هَمْزَةٌ سَاكِنَةٌ: لَفْظٌ يُزَجَّرُ بِهِ الْكَلْبُ، وَيُطْرَدُ^(٨)، أَي: اسْكُتْ صَاحِرًا مَطْرُودًا (فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ) بِنَصْبِ «تَعْدُو» بِ«لَنْ»، وَفِي بَعْضِ النُّسخِ / مِمَّا حَكَاهُ ١١٦٠/٢٥ السَّفَاقِسِيُّ: «لَنْ تَعْدُ» بِغَيْرِ وَاوٍ، فَقِيلَ: حُذِفَتْ تَخْفِيفًا، أَوْ أَنَّ «لَنْ» بِمَعْنَى: «لَا»، أَوْ عَلَى لُغَةِ مَنْ يَجْزَمُ بِ«لَنْ»، وَهِيَ لُغَةُ حَكَاهَا الْكَسَائِيُّ، وَ«تَعْدُو» بِالْمُثَنَّاءِ الْفَوْقِيَّةِ، فَ«قَدْرَكَ» نَصَبٌ، أَوْ

(١) فِي هَامِش (ج): «فُسِدَ»: كَ «نَصَرَ وَعَلِمَ وَكَرُمَ» «قَامُوس».

(٢) «وَأَصْلُهُ»: لَيْسَ فِي (م).

(٣) زَيْدٌ فِي (ب) وَ(س): «لَكَ».

(٤) فِي هَامِش (ج): قَالَ الْحَافِظُ أَبُو مُوسَى: الشُّرُّ فِي كَوْنِهِ خَبَأَ لَهُ الدُّخَانُ: أَنَّ عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ يَقْتُلُهُ بِجَلِّ الدُّخَانِ. انْتَهَى «حَلْبِي».

(٥) زَيْدٌ فِي (ص): «لَهُ».

(٦) زَيْدٌ فِي (د): «هَذِهِ».

(٧) فِي (ب) وَ(س): «الْحَرْفَيْنِ».

(٨) فِي (ص): «يُرَدُّ».

بِالتَّحْتِيَّةِ فَرَفَعَ، أَي: لَا يَبْلُغُ قَدْرَكَ أَنْ تَطَالَعَ بِالْغَيْبِ مِنْ قَبْلِ الْوَحْيِ الْمَخْصُوصِ بِالْأَنْبِيَاءِ عَلَيْهِمُ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَلَا مِنْ قَبْلِ^(١) الْإِلْهَامِ الَّذِي يَدْرِكُهُ الصَّالِحُونَ، وَإِنَّمَا قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ ذَلِكَ؛ مِنْ شَيْءٍ أَلْقَاهُ إِلَيْهِ^(٢) الشَّيْطَانُ، إِمَّا لَكُونَ النَّبِيِّ مِنْ اللَّهِ بِمَا تَكَلَّمَ بِذَلِكَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ، فَسَمِعَهُ الشَّيْطَانُ، أَوْ حَدَّثَ^(٣) مِنْ اللَّهِ بِمَا أَضْمَرَهُ^(٤)، وَيَدُلُّ لَذَلِكَ قَوْلُ^(٥) /عمر بن الخطاب: وَخَبَأَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ اللَّهِ ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُحَانٍ مُبِينٍ﴾ [الدُّخَانُ: ١٠] (فَقَالَ عُمَرُ) بَنُ الْخَطَّابِ (عَنْهُ: دَعَانِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَضْرِبْ عَنْقَهُ) بِجَزْمٍ «أَضْرِبْ» - كَمَا فِي الْفَرْعِ - جَوَابُ الطَّلَبِ، وَيَجُوزُ الرَّفْعُ (فَقَالَ النَّبِيُّ مِنْ اللَّهِ: إِنْ يَكُنْهُ) كَذَا لِلْكَشْمِيهَنِيِّ: «يَكُنْهُ» بِوَصْلِ الضَّمِيرِ؛ وَهُوَ خَبَرُ «كَانَ» وَضِعَ مَوْضِعَ الْمَنْفَصِلِ، وَاسْمُهَا مُسْتَتَرٌ فِيهِ، وَلِلْبَاقِينَ: «إِنْ يَكُنْ هُوَ» بِانْفِصَالِهِ؛ وَهُوَ الصَّحِيحُ؛ لِأَنَّ الْمُخْتَارَ فِي خَبَرِ كَانِ الْانْفِصَالُ، تَقُولُ^(٦): كَانِ إِيَّاهُ، وَهَذَا^(٧) هُوَ الَّذِي اخْتَارَهُ ابْنُ مَالِكٍ فِي «التَّسْهِيلِ»، وَشَرَحَهُ «تَبَعًا لِسَبُوبِهِ»، وَاخْتَارَ فِي «الْفَيْتَةِ» الْإِتِّصَالَ^(٨)، وَعَلَى رَوَايَةِ الْفَصْلِ فَلَفِظَ: «هُوَ»، تَوْكِيدًا^(٩) لِلضَّمِيرِ الْمُسْتَتَرِ، وَ«كَانَ» تَامَّةً أَوْ وَضِعَ «هُوَ» مَوْضِعَ «إِيَّاهُ» أَي: إِنْ يَكُنْ إِيَّاهُ، وَفِي مَرْسَلِ عُرْوَةَ عِنْدَ الْحَارِثِ بْنِ أَبِي أَسَامَةَ: «إِنْ يَكُنْ هُوَ الدَّجَالُ» (فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ) بِالْجَزْمِ فِي الْفَرْعِ عَلَى لُغَةٍ مَنْ يَجْزَمُ بـ «لَنْ» كَمَا مَرَّ، وَفِي غَيْرِهِ بِالنَّصْبِ عَلَى الْأَصْلِ، وَفِي حَدِيثِ جَابِرٍ: «فَلَسْتُ بِصَاحِبِهِ، إِنَّمَا صَاحِبُهُ عَيْسَى ابْنُ مَرْيَمَ» (وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ) فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ لَمْ يَأْذَنْ بِإِلْهَامِ اللَّهِ فِي قَتْلِهِ مَعَ ادِّعَائِهِ النُّبُوَّةَ بِحَضْرَتِهِ؟ أَجِيبُ بِأَنَّهُ كَانَ غَيْرَ بَالِغٍ، أَوْ مِنْ جَمَلَةِ أَهْلِ الْعَهْدِ، أَوْ أَنَّهُ لَمْ يَصْرَحْ بِدَعْوَى النُّبُوَّةِ، وَإِنَّمَا أَوْهَمَ أَنَّهُ يَدْعِي الرِّسَالَةَ،

(١) فِي (م): «قَبِيل».

(٢) فِي (د): «عَلَيْهِ».

(٣) زَيْدٌ فِي (د): «بِهِ».

(٤) زَيْدٌ فِي غَيْرِ (د) وَ(س): «هُوَ».

(٥) زَيْدٌ فِي (د): «ابْنِ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٦) فِي (د): «كَقَوْلِهِ لَنْ».

(٧) «هَذَا»: لَيْسَ فِي (د).

(٨) فِي هَامِشِ (ل):

كَذَاكَ خَلْتَنِيهِ وَاتَّصَالًا اخْتَارُ غَيْرِي اخْتَارَ الْانْفِصَالَ «الْفَيْتَةُ».

(٩) فِي (د): «تَأْكِيد».

ولا يلزم من دعواها^(١) دعوى النبوة، قال الله تعالى: ﴿أَنَّا أَرْسَلْنَا الشَّيْطِينَ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ الآية [مريم: ٨٣] وقد اختلف في أن^(٢) المسيح الدجال هو ابن صياد أو غيره، ويأتي البحث في ذلك - إن شاء الله تعالى - في محله [ح: ٧٣٥٥] والنافي لكونه هو يحتج بأن^(٣) ابن صياد أسلم، وولد له، ودخل مكة والمدينة، ومات بالمدينة، وأنهم لما أرادوا الصلاة عليه كشفوا عن وجهه حتى رآه الناس، والله أعلم.

ورواة هذا الحديث ما بين مروزي وأيلي ومدني^(٤)، وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي، والتحديث، والإخبار والعنونة، والقول، وأخرجه أيضاً في «بدء الخلق» [ح: ٦١٧٣] و«أحاديث الأنبياء» [ح: ٦٦١٨]، ومسلم في «الفتن».

(وَقَالَ سَالِمٌ) أي: ابن عبد الله^(٥) بن عمر بالإسناد الأول: (سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ): ثُمَّ انْطَلَقَ بَعْدَ ذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أي: بعد انطلاقه هو وعمر في رهط^(٦) (وَأَبِي بَنُ كَعْبٍ) معه ١٦٠/٢٥ ب (إِلَى النَّخْلِ الَّتِي فِيهَا ابْنُ صَيَّادٍ وَهُوَ) أي: والحال أنه بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ (يَخْتَلِ) بفتح المثناة التحتية وسكون الخاء المعجمة وكسر الفوقية، أي: يستغفل (أَنْ يَسْمَعَ^(٦) مِنْ ابْنِ صَيَّادٍ شَيْئًا) من كلامه الذي يقوله^(٧) في خلوته ليعلم هو وأصحابه أهو كاهن أو ساحر؟ (قَبْلَ أَنْ يَرَاهُ ابْنُ صَيَّادٍ، فَرَأَهُ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ مُضْطَجِعٌ) الواو للحال (يَعْنِي: فِي قَطِيفَةٍ) كساء له خمل، وسقط «يعني: في قطيفة» لأبي ذر^(٨) (لَهُ) أي: لابن صياد (فِيهَا) أي: في^(٨) القטיפه (رَمَزَةً) براء مهمله مفتوحة فميم ساكنة فزاي معجمة (أَوْ زَمَرَةً) بالزاي المعجمة ثم الراء المهمله بعد الميم، على الشك في تقديم أحدهما على الآخر، ول بعضهم: «رمرمة أو زمزمة» على الشك هل هو براءين مهملتين، أو بزاءين معجمتين؟ مع زيادة ميم فيهما، ومعناها كلها متقارب، فالأولى من الرمز، وهو الإشارة،

(١) في (ب) و(س): «دعوى الرسالة».

(٢) «أَنْ»: ليس في (م).

(٣) في (د): «هو صحيح لأن».

(٤) «ومدني»: ليس في (د).

(٥) «ابن عبد الله»: سقط من (ص) و(م) و(ج) وفي هامش (ج): قوله: «أي: ابن عمر» صوابه: «أي: ابن عبد الله بن عمر».

(٦) في (د): «يستمع».

(٧) في (د): «يقول».

(٨) «في»: ليس في (ص).

والثانية من: المزمارة، والتي بالمهملتين والمعجمتين^(١)، فأصله من الحركة، وهي هنا بمعنى الصوت الخفي، وكذا التي بالمعجمتين، وفي «القاموس»: أنه تراطن العلوج على أكلهم وهم صموت^(٢)، لا يستعملون لساناً ولا شفة، لكنه صوت تديره في خياشيمها وحلوقها، فيفهم بعضها عن بعض (فَرَأَتْ أُمُّ ابْنِ صَيَّادٍ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ) أي: والحال أنه (يَتَّقِي) أي: يخفي نفسه (بِجُدُوعِ النَّخْلِ) بضم الجيم والذال المعجمة، حتى لا تراه أم ابن صياد (فَقَالَتْ لِابْنِ صَيَّادٍ) أمه: (يَا صَافٍ) بصادٍ مهملة وفاء مكسورة (وَهُوَ اسْمُ ابْنِ صَيَّادٍ، هَذَا مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، فَتَارَ ابْنُ صَيَّادٍ) بالثاء المثناة والراء آخره، أي: نهض من مضجعه^(٣) بسرعة، وللكشميهني: «فثاب» بالموحدة بدل الراء، أي: رجع عن الحالة التي كان فيها (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَوْ تَرَكَتُهُ) أمه ولم تعلمه بمجيئنا (بَيِّنَ) أي: أظهر لنا من حاله ما نطلع به على حقيقة أمره.

(وَقَالَ شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة الحمصي ممّا وصله المؤلف في «الأدب» [ح: ٦١٧٤] (في حَدِيثِهِ: فَرَفَضَهُ^(٤)) بفاء بعد الراء / فصادٍ معجمة^(٥)، كذا^(٦) في الفرع لكنه ضرب عليها بالحمزة^(٧)، وفي نسخة لأبي ذر^(٨): «فرضه^(٩)»^(١٠) بحذف الفاء وتشديد الصاد المعجمة^(١١)، أي: ضغطه وضمّ بعضه إلى بعض، وقال شعيب في حديثه أيضاً: (رَمَرَمَةً) براءين مهملتين وميمين (أَوْ زَمَزَمَةً) بمعجمتين على الشك^(١٢)، ولأبي ذر في الأولى: «زمزمة» بمعجمتين، وسقط في رواية أبي ذر قوله «في حديثه: فرفضه» وثبت لغيره (وَقَالَ عُقَيْلٌ) بضم العين وفتح القاف؛ ابن خالد الأيلي

(١) في غير (د): «والميمين»، وليس يصحح.

(٢) في (د): «أكلهم وهو صوت».

(٣) في هامش (ج): «المضجع» كـ «مَقْعَد» «قاموس».

(٤) في (س) و(ص): «فرفضه».

(٥) في (س) و(ص): «فصادٍ مهملة».

(٦) زيد في (ب) و(م): «أي: تركه».

(٧) «لكنه ضرب عليه بالحمزة»: سقط من (س) و(ص).

(٨) «لأبي ذر»: سقط من (س) و(ص).

(٩) في (م): «فرضه».

(١٠) زيد في (س) و(ص): «وكذا في رواية لأبي ذر».

(١١) في (م): «الصاد» وليس فيها: «المعجمة».

(١٢) زيد في (د): «الأولى»، ولعله سبق نظير.

مَّمَّا وصله المؤلف في «الجهاد» [ح: ٣٠٣٣]: (رَمَزَةً) براءين مهملتين وميمين، ولأبي ذرٍّ: «رمزة» بمهملة فميم ساكنة فزاي معجمة، وفي نسخة: «وقال إسحاق الكلبي» مَّمَّا وصله الذهلي في «الزُّهريات»: «وعقيل»^(١) المذكور: «رمزة» بمهملتين، وسقطت رواية إسحاق عند المُستملِي والكُشمِينِي وأبي الوقت (وَقَالَ مَعْمَرٌ) / هو ابن راشد [ح: ٣٠٥٦]: (رَمَزَةً) براء مهملة فميم ساكنة فزاي معجمة، ولأبي ذرٍّ: «زمرّة» بتقديم المعجمة على المهملة.

١٣٥٦ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا حَمَّادٌ؛ وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ، عَنْ ثَابِتٍ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ غُلَامٌ يَهُودِيٌّ يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ فَمَرَضَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ: «أَسْلِمَ»، فَنَظَرَ إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ، فَقَالَ لَهُ: أَطْعَ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ، فَأَسْلَمَ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ مِنَ النَّارِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي^(٢) البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادٌ، وَهُوَ ابْنُ زَيْدٍ) بالواو (عَنْ ثَابِتٍ) البُتَّانِي (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قيل اسمه: عبد القدوس فيما ذكره ابن بشكوال عن حكاية صاحب «العتبية»^(٣) (يَخْدُمُ النَّبِيَّ ﷺ) فَمَرَضَ، فَأَتَاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَعُودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ (يَعُودُهُ) حال كونه (يَعُودُهُ، فَقَعَدَ عِنْدَ رَأْسِهِ، فَقَالَ لَهُ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (أَسْلِمَ) فعل أمر من الإسلام (فَنَظَرَ) الغلام (إِلَى أَبِيهِ وَهُوَ عِنْدَهُ) وفي رواية أبي داود: عند رأسه (فَقَالَ لَهُ) أبوه وسقط لأبي ذرٍّ لفظة^(٤) «له»: (أَطْعَ أَبَا الْقَاسِمِ ﷺ، فَأَسْلَمَ) الغلام^(٥)، وللنسائي عن إسحاق بن راهويه، عن سليمان المذكور، فقال: أشهد أن لا إله إلا الله وأنَّ مُحَمَّدًا رسول الله (فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ) من عنده (وَهُوَ يَقُولُ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْقَذَهُ) بالذال المعجمة، أي: خلَّصه ونجَّاه بي^(٦) (مِنَ النَّارِ) والله ذرُّ القائل:

ومريض أنت عائدُه قد أتاه الله بالفرج

(١) في (ص): «وقال عقيل».

(٢) في هامش (ج): «الواشحي» بكسر الشين المعجمة والحاء المهملة، إلى بني واشح، بطن من الأزد، «ترتيب».

(٣) في هامش (ج): هو الإمام محمد بن أحمد العتبي، ثم قال: وأما أنا فلا أعلم من الصحابة [من] اسمه عبد القدوس إلا ما يذكر عن هذا «حلي».

(٤) في (د): «لفظ».

(٥) في هامش (ج): قوله: «فأسلم» أي: ومات؛ كما في «الإصابة».

(٦) «بي» ليس في (د).

وفيه دليل على أَنَّ الصَّبِيَّ إذا عقل الكفر ومات عليه أَنَّهُ ^(١) يُعَذَّبُ، وفيه ما ترجم له، وهو عَرَضُ الإسلام على الصَّغِيرِ، ولولا صحَّته منه ما عرضه ^(٢) عليه.

١٣٥٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ قَالَ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يَقُولُ: كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ، أَنَا مِنَ الْوِلْدَانِ، وَأُمِّي مِنَ النِّسَاءِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (قَالَ: قَالَ عُبَيْدُ اللَّهِ) بضم العين مصغراً، الليثي المكِّي، ولأبي ذرٍّ: «عبيد الله بن أبي يزيد» من الزيادة ^(٣) قال ^(٤): (سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يَقُولُ: كُنْتُ أَنَا وَأُمِّي) لبابة، أم الفضل (مِنَ الْمُسْتَضْعَفِينَ) من ^(٥) المسلمين الذين بقوا بمكة لصدّ المشركين، أو ضعفهم ^(٦) عن الهجرة، مستذلّين ممتحنين ^(٧)، يلقون من الكفار شديد الأذى (أَنَا مِنَ الْوِلْدَانِ) الصِّبْيَانِ (وَأُمِّي مِنَ النِّسَاءِ).

١٣٥٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ قَالَ ابْنُ شِهَابٍ: يُصَلِّي عَلَى كُلِّ مَوْلُودٍ مُتَوَفَّى وَإِنْ كَانَ لِنَيْيَةٍ، مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وَلِدَ عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ، يَدْعِي أَبَوَاهُ الْإِسْلَامَ أَوْ أَبَوَهُ خَاصَّةً، وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ عَلَى غَيْرِ الْإِسْلَامِ إِذَا اسْتَهَلَ صَارِخًا صُلِّيَ عَلَيْهِ، وَلَا يُصَلَّى عَلَى مَنْ لَا يَسْتَهِلُّ مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ سَقَطَ، فَإِنْ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه كَانَ يُحَدِّثُ قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةٍ جَمْعَاءَ، هَلْ تُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ جَذَعَاءَ؟» ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: «فَطَرَتِ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا» الْآيَةَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع، قال ^(٨): (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة الحمصي (قَالَ ابْنُ شِهَابٍ) محمد بن مسلم الزُّهْرِيُّ: (يُصَلَّى عَلَى كُلِّ مَوْلُودٍ مُتَوَفَّى) بضم

(١) زيادة من المخطوطين (م) و(ص).

(٢) في (د): «عرض».

(٣) «من الزيادة»: مثبت من (د) و(س).

(٤) «قال»: مثبت من (د) و(م).

(٥) «من»: ليس في (ص) و(م).

(٦) في (م): «الضعفهم».

(٧) في (ب) و(س): «ممتحنين».

(٨) «قال»: ليس في (د).

الميم وفتح التاء والواو والفاء المشددة، صفة لـ «مولود» (وَإِنْ كَانَ) أي: المولود (لِغَيَّةٍ) بكسر اللام وفتح الغين المعجمة، وقد تكسر، وتشديد المثناة التحتيّة، أي: لأجل غية، مفرد الغي ضدّ الرشد، وهو أعمّ من الكفر وغيره، يقال لولد الزنا: ولد الغيّة، يعني: وإن كان الولد لكافرة أو زانية (مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ وُلِدَ عَلَى فِطْرَةِ الْإِسْلَامِ) أي: ملّته (يَدَّعِي أَبَوَاهُ الْإِسْلَامَ) جملةً حاليةً (أَوْ أَبُوهُ) يدّعي الإسلام (خَاصَّةً، وَإِنْ كَانَتْ أُمُّهُ عَلَى غَيْرِ دِينِ الْإِسْلَامِ) لأنّه محكوم بإسلامه تبعاً لأبيه، وهذا مصير من الزهريّ إلى تسمية الزاني أباً لمن زنى^(١) بأّمه، وأنّه يتبعه في الإسلام، وهو قول مالك/ (إِذَا اسْتَهْلَ) أي: صاح عند الولادة (صَارِحًا) حالاً مؤكّدة من فاعل «استهّل»، والمراد: العلم بحياته بصياح أو غيره، كاختلاج بعد انفصاله (صُلِّيَ عَلَيْهِ)^(٢) بضمّ الصاد وكسر اللام؛ لظهور أمارّة الحياة فيه، والذي في «اليونينيّة»: «إِذَا اسْتَهْلَ صُلِّيَ عَلَيْهِ صَارِحًا»^(٣) (وَلَا يُصَلَّى) بفتح اللام (عَلَى مَنْ لَا يَسْتَهْلُ) أو: لم يتحرّك (مِنْ أَجْلِ أَنَّهُ سَقَطَ)^(٤) بكسر السين وضمّها وتفتح^(٥)، أي: جنين سقط قبل تمامه. نعم إن بلغ مئة وعشرين يوماً فأكثر حدّ نفخ الرّوح فيه؛ وجب غسله/ وتكفينه ودفنه، ولا تجب الصّلاة عليه، بل لا تجوز لعدم ظهور حياته، وإن سقط لدون أربعة أشهر؛ وورّي بخرقه ودُفِنَ فقط ندباً^(٦) (فَإِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) الفاء للتعليل (كَانَ يُحَدِّثُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَا مِنْ مَوْلُودٍ مِنْ بَنِي آدَمَ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ) الإسلاميّة، و«مِنْ» زائدة، و«مولود» مبتدأ، و«يولد» خبره، أي: ما^(٧) مولود يوجد على أمر من

(١) في (د): «أباً للزّنى».

(٢) في هامش (ج): قوله: «صُلِّيَ عَلَيْهِ» قال الشيخ زكريّا: هذا غلیم ممّا مرّ، فهو تأكيد.

(٣) قوله: «والذي في اليونينيّة: إذا استهّل صُلِّيَ عَلَيْهِ صَارِحًا»، سقط من (م).

(٤) في هامش (ج): قال الشّمس الرّملي: و«السّقط» مثلث السّين: الولد النّازل قبل تمام أشهره، وبه يُعلّم أنّ الولد النّازل بعد تمام أشهره - وهو ستّة أشهر - يجب فيه ما يجب في الكبير من صلاة وغيرها وإن نزل ميتاً ولم يُعلّم له سبق حياة، ثمّ قال: واعلم أنّ للسّقط أحوالاً؛ حاصلها: إن لم يظهر فيه خلق آدمي لا يجب فيه شيء، نعم؛ يُسنّ ستره بخرقه ودفنه، وإن ظهر فيه خلقة ولم تظهر فيه أمارّة حياة؛ وجب فيه ما سوى الصّلاة، أمّا هي فممتنعة، وإن ظهر فيه أمارّة الحياة فكالكبير.

(٥) في (ص) و(م): «فتح».

(٦) «ندباً»: ليس في (ب) و(س).

(٧) زيد في (د): «من».

الأمر إلا على الفطرة (قَابَوَاهُ) الضمير للمولود، والفاء إمّا للتعقيب، أو للسببية، أو^(١) جزاء شرطٍ مقدرٍ، أي: إذا تقرر ذلك، فمن تغير كان سبب تغيره أن أبويه (يَهُودَانِهِ، أو يُنَصْرَانِهِ، أو يُمَجْسَانِهِ) إمّا^(٢) بتعليمهما إيّاه، وترغيبهما فيه، أو كونه تبعاً لهما في الدين يكون حكمه حكمهما في الدنيا، فإن سبقت له السعادة أسلم، وإلا مات كافراً، فإن مات قبل بلوغه الحلم فالصحيح أنه من أهل الجنة، وقيل: لا عبرة بالإيمان الفطري في الدنيا، بل الإيمان الشرعي المكتسب بالإرادة والعقل^(٣)، وطفل اليهوديين مع وجود الإيمان الفطري محكوم بكفره في الدنيا تبعاً لأبويه (كَمَا تُنْتَجُ)^(٤) بمثنائين فوقيتين، أو لهما مضمومة والأخرى مفتوحة، بينهما نون ساكنة ثم جيم، مبنياً للمفعول، أي: تلد (البَهِيمَةُ بِهِيمَةٍ) نصب على المفعولية (جَمْعَاء) بفتح الجيم وسكون الميم ممدوداً، نعتٌ لـ «بهيمة»: لم يذهب من بدنّها شيءٌ، سميت بذلك لاجتماع أعضائها (هَلْ تُحْسِنُونَ) بضم أوله وكسر ثانيه، أي: هل تبصرون (فِيهَا مِنْ جَدْعَاء)؟ بجيم مفتوحة ودالٍ مهملة ساكنة ممدوداً، أي: مقطوعة الأذن أو الأنف أو الأطراف، والجملة صفة أو حال، أي: بهيمة مقولاً^(٥) فيها هذا القول، أي: كل من نظر إليها قال هذا القول لظهور سلامتها، و«كما» في قوله: «كما»^(٦) تُنْتَجُ في موضع نصب على الحال من الضمير المنصوب في «يهودانه» أي: يهودان المولود بعد أن خلق على الفطرة، حال كونه شبيهاً بالبهيمة التي جدعت^(٧) بعد أن خلقت سليمة، أو هو^(٨) صفة لمصدرٍ محذوفٍ، أي: يغيرانه مثل تغييرهم البهيمة السليمة، والأفعال الثلاثة تنازعت في «كما» على التقديرين (ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ممّا أدرجه في الحديث كما بيّنه مسلم في روايته^(٩) حيث قال: ثم يقول أبو هريرة: اقرؤوا إن شئتم ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ﴾ أي: خلقته، نصب

(١) في (د): «أي».

(٢) في (د): «أي».

(٣) في (ص) و(م): «الفعل».

(٤) زيد في (د): «البهيمة».

(٥) في (د): «تقول».

(٦) «كما»: ليس في (ص).

(٧) في (د): «جدعت».

(٨) «هو»: ليس في (د).

(٩) في غير (د) و(م): «رواية».

على الإغراء، أو المصدر؛ لِمَا دَلَّ عَلَيْهِ ما بعدها ﴿الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ الآية^(١) [الرُّوم: ٣٠] أي: خلقهم عليها، وهي قبول الحق وتمكينهم^(٢) من إدراكه، أو ملة^(٣) الإسلام فإنهم لو خُلُوا وما خُلِقُوا عليه أدامهم^(٤) عليه^(٥)؛ لَأَنَّ حُسْنَ هذا الدِّينِ ثابتٌ في النفوس، وإنما يعدل عنه لآفة من الآفات البشرية كالنقل، وقيل: العهد المأخوذ/ من آدم وذريته يوم ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] وقد جزم ١١٦٢/٢٤ المصنّف في «تفسير سورة الرُّوم» [قبل ح: ٤٧٧٥] بأنَّ الفطرة: الإسلام، قال ابن عبد البر: وهو المعروف عند عامة السلف، وهذا الحديث منقطع؛ لأنَّ ابن شهاب لم يسمع من أبي هريرة، بل لم يدره، ولم يذكره المصنّف^(٦) للاحتجاج، بل لاستنباطه منه ما سبق^(٧) من الحكم، وقد ساقه المؤلف من طريقٍ أخرى عنه، عن أبي سلمة، فقال بالسند السابق:

١٣٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو سَلَمَةَ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، وَيُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجَّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةٍ جَمْعَاءَ، هَلْ تُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟» ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: ﴿فَظَرَّتْ اللَّهُ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ﴾.

(حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو^(٨) عبد الله بن عثمان المروزي قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك قال: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) بن يزيد الأيلي (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ، قال: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (أَبُو سَلَمَةَ) ابنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ: أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ) ظاهره تعميم الوصف المذكور في جميع المولودين، لكن حكى ابن عبد البر عن قوم: أَنَّهُ لَا يَقْتَضِي العموم، واحتجوا بحديث أبي بن كعب^(٩) قال النَّبِيُّ ﷺ: «الغلام الذي

(١) «الآية»: مثبت من (د) و(س).

(٢) في (د): «وتمكينهم».

(٣) في (د): «صلة».

(٤) في (ب) و(س): «أدامهم»، وفي (ص) و(م): «أدامهم».

(٥) في غير (د): «إليه».

(٦) «المصنّف»: ليس في (د).

(٧) في (ص): «سيق».

(٨) زيد في (د): «ابن»، وليس بصحيح.

(٩) في هامش (ج): حديث أبي بن كعب أخرجه مسلم في «القدر»، وأبو داود في «السنة»، والترمذي في «التفسير»، =

قتله الخضر طبعه الله يوم طبعه كافرًا»، وبما رواه سعيد بن منصور عن أبي سعيد^(١) يرفعه: «إن بني آدم خُلِقُوا طبقات، فمنهم من يولد مؤمنًا، ويحيا مؤمنًا، ويموت مؤمنًا، ومنهم من يولد كافرًا، ويحيا كافرًا، ويموت كافرًا، ومنهم من يولد كافرًا، ويحيا كافرًا، ويموت مؤمنًا، وفي هذا وفي^(٣) غلام الخضر ما يدلُّ على أنَّ الحديث ليس على عمومته. وأجيبَ بأنَّ حديث سعيد بن منصور فيه: ابن جدعان، وهو ضعيفٌ، ويكفي في الرَّدِّ عليهم حديث أبي صالح، عن أبي هريرة عند مسلم: «ليس مولودٌ يولد إلا على الفطرة، حتَّى يعبرَّ عنه لسانه»، وأصرَّح منه رواية جعفر بن ربيعة بلفظ: «كلُّ بني آدم/ يولد على الفطرة» (فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ وَيُنَصِّرَانِهِ) ولأبي ذرٍّ: «أو ينصرانه» (أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَا تُنْتَجِجُ) بضمِّ أوله وفتح ثالثة، أي: تلد (الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةٍ جَمْعَاءَ) بالمدِّ، نعتٌ، أي: تامَّةُ الأعضاء، وثبت: «جمعاء» لأبي ذرٍّ^(٤) (هَلْ تُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ؟) بالذَّال المهملة والمدِّ، مقطوعة الأذن والأنف (ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ^(٥)) زاد مسلم: اقرؤوا إن شئتم: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ آلَتِي فَطَرَا النَّاسَ عَلَيْهَا﴾ قال صاحب «الكشاف»: أي: الزموا فطرة الله، أو عليكم فطرة الله، أي: خلقهم^(٦) قابلين للتَّوْحِيدِ ودين الإسلام؛ لكونه على مقتضى العقل والنَّظر الصَّحيح، حتَّى إنَّهم^(٧) لو تُرِكُوا وطباعهم؛ لَمَا اختاروا عليه دينًا آخر. انتهى. قال البرماوي: ولا يخفى ما فيه من نزعة^(٨) اعتزاليَّة، وقال أبو حيان في «البحر»: قوله: «أو عليكم فطرة الله^(٩)» لا يجوز؛ لأنَّ فيه حذف كلمة الإغراء، ولا يجوز حذفها؛ لأنَّه قد حذف الفعل،

= قال الإمام النووي رحمه الله: وأمَّا غلام الخضر فيجب تأويله قطعًا؛ لأنَّ أبويه كانا مؤمنين، فيكون هو مسلمًا، فيتأوَّل على أنَّ معناه: أنَّ الله علِمَ أنَّه لو بلغ لكان كافرًا، لأنَّه كافر في الحال، ولا يجري عليه في الحال أحكام الكفار.

(١) «عن أبي سعيد»: مثبت من (د).

(٢) في (د): «قال».

(٣) في (د): «هذا أو».

(٤) «وثبت جمعاء لأبي ذرٍّ»: سقط من (م).

(٥) زيد في (د): «تعالى».

(٦) في (د): «خلقكم».

(٧) «إنهم»: مثبت من (ب) و(س).

(٨) في (س): «نزعة».

(٩) اسم الجلالة «الله»: مثبت من (ب) و(س).

وَعَوَّضَ «عَلَيْكَ» مِنْهُ، فَلَوْ جَازَ حَذْفُهُ؛ لَكَانَ إِجْحَافًا؛ إِذْ فِيهِ حَذْفُ الْعَوَّضِ وَالْمَعْوَضِ مِنْهُ ﴿لَا يُبْدِلُ لِحَلْقِ اللَّهِ﴾ اسْتَشْكَلَ هَذَا مَعَ كَوْنِ الْأَبْوِينَ يَهُودَانَهُ^(١)، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ مُؤَوَّلٌ، فَالْمُرَادُ: مَا يَنْبَغِي أَنْ تُبَدَّلَ / تَلْكَ الْفِطْرَةُ، أَوْ مِنْ شَأْنِهَا أَلَّا تُبَدَّلَ، أَوْ الْخَبَرُ بِمَعْنَى: النَّهْيُ ﴿ذَلِكَ﴾ إِشَارَةٌ إِلَى الدِّينِ الْمَأْمُورِ بِإِقَامَةِ الْوَجْهِ لَهُ فِي قَوْلِهِ: ﴿فَاقْفِرْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾ [الرُّومُ: ٣٠] أَوْ الْفِطْرَةُ إِنْ قُسِّرَتْ بِالْمَلَّةِ ﴿الَّذِينَ أَلْقَيْتُ﴾ [الرُّومُ: ٣٠]: الْمُسْتَوِي الَّذِي لَا عِوَجَ فِيهِ.

٨٠ - بَابُ: إِذَا قَالَ الْمُشْرِكُ عِنْدَ الْمَوْتِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ

هَذَا (بَابٌ) بِالتَّنْوِينِ: (إِذَا قَالَ الْمُشْرِكُ عِنْدَ الْمَوْتِ) قَبْلَ الْمَعَايِنَةِ: (لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) يَنْفَعُهُ ذَلِكَ.

١٣٦٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ؛ جَاءَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عِنْدَهُ أَبَا جَهْلٍ بْنُ هِشَامٍ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أُمَيَّةَ بْنِ الْمُغِيرَةِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِأَبِي طَالِبٍ: «يَا عَمَّ، قُلْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، كَلِمَةً أَشْهَدُ لَكَ بِهَا عِنْدَ اللَّهِ»، فَقَالَ أَبُو جَهْلٍ وَعَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي أُمَيَّةَ: يَا أَبَا طَالِبٍ، أَتَرْغَبُ عَنْ مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَلَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَغْرِضُهَا عَلَيْهِ، وَيَعُودَانِ بِتِلْكَ الْمَقَالَةِ، حَتَّى قَالَ أَبُو طَالِبٍ آخِرَ مَا كَلَّمَهُمْ: هُوَ عَلَى مِلَّةِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَبَى أَنْ يَقُولَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَمَّا وَاللَّهِ لَا سَتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أُنْزَلْ اللَّهُ تَعَالَى فِيهِ: ﴿مَا كَانُ لِلنَّبِيِّ﴾ الْآيَةُ.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ) هُوَ ابْنُ رَاهُوِيَّةَ، أَوْ ابْنُ مَنْصُورٍ قَالَ: (أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَبِي) إِبْرَاهِيمَ بْنُ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ (عَنْ صَالِحٍ) هُوَ: ابْنُ كَيْسَانَ الْغَفَارِيِّ (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (سَعِيدُ ابْنِ الْمُسَيَّبِ) بَضْمُ الْمِيمِ وَفَتْحُ الْمَهْمَلَةِ وَالْمَثْنَاءُ التَّحْتِيَّةُ الْمَشْدَدَةُ، تَابِعِي اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مِرْسَلَاتِهِ أَصَحُّ الْمِرَاسِيلِ (عَنْ أَبِيهِ) الْمُسَيَّبِ بْنِ حَزْنٍ - بَفَتْحِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ الرَّايِ بَعْدَهَا نُونٌ - وَهُوَ وَأَبُوهُ صَحَابِيَّانِ، هَاجَرَا إِلَى الْمَدِينَةِ (أَنَّهُ أَخْبَرَهُ: أَنَّهُ لَمَّا حَضَرَتْ أَبَا طَالِبٍ الْوَفَاةُ) أَي: عَلَامَاتُهَا قَبْلَ النَّزْعِ، وَإِلَّا لَمَّا كَانَ يَنْفَعُهُ الْإِيمَانُ لَوْ آمَنَ؛ وَلِهَذَا كَانَ مَا وَقَعَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَهُ مِنْ

(١) فِي (م): «يَهُودِيَّينَ».

المراجعة، قاله البرماوي كالكرماني، قال في «الفتح»: ويحتمل أن يكون انتهى إلى التزع، لكن رجاء النبي صلى الله عليه وسلم أنه إذا أقر بالتوحيد ولو في تلك الحالة أن ذلك ينفعه بخصوصه، ويؤيد الخصوصية أنه بعد أن امتنع شفع له حتى خفف عنه العذاب بالنسبة لغيره (جاءه رسول الله صلى الله عليه وسلم، فوجد عنده أبا جهل بن هشام) مات على كفره (وعبد الله بن أبي أمية) بضم همزة (ابن المغيرة) أخا^(١) أم سلمة^(٢)، وكان شديد العداوة للنبي صلى الله عليه وسلم، ثم أسلم عام الفتح، ويحتمل أن يكون المسيب حضر هذه القصة حال كفره، ولا يلزم من تأخر إسلامه ألا يكون شهد ذلك؛ كما شهدا عبد الله بن أبي أمية (قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لأبي طالب: يا عم) ولأبوي ذر والوقت: «أي عم»^(٣) منادى مضاف، ويجوز إثبات الياء وحذفها (قل: لا إله إلا الله كلمة) نصب على البدل أو الاختصاص (أشهد لك بها عند الله) «أشهد» مرفوع، والجملة في موضع نصب صفة لـ «كلمة» (فقال أبو جهل وعبد الله بن أبي أمية: يا أبا طالب، أترغب) بهمزة الاستفهام الإنكاري، أي: أتعرض (عن ملّة عبد المطلب؟ فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يعرضها عليه) بفتح أوله وكسر الراء (ويعودان بتلك المقالة) أي: أترغب عن ملّة عبد المطلب (حتى قال أبو طالب آخر ما كلمهم) بنصب «آخر» على الظرفية، أي: آخر أزمّة تكليمه إياهم: (هو على ملّة عبد المطلب) أراد بقوله: «هو» نفسه أو قال: أنا، فغيره الراوي أنفة أن يحكي كلام أبي طالب استقباحاً للفظ المذكور، وهو من التصرفات الحسنة (وأبى أن يقول: لا إله إلا الله، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: أما) بالالف بعد الميم المخففة، حرف تنبيه أو بمعنى: حقاً، ولأبي ذر عن الكشميهني: «أم» (والله لأستغفرن لك) أي: كما استغفر إبراهيم لأبيه (ما لم أنه عنك) بضم همزة مبنياً للمفعول، وللحموي والمستملي: «ما لم / أنه عنه» أي: عن الاستغفار الدال عليه قوله: لأستغفرن لك (فأنزل الله تعالى فيه) أي: في أبي طالب: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ﴾ الآية [التوبة: ١١٣] خبر بمعنى النهي، ولأبي ذر: «فأنزل الله تعالى فيه الآية» فحذف لفظ: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ﴾.

(١) في (د): «أخي».

(٢) في هامش (ج): زاد الحلبي: وابن عاتكة عمّة النبي صلى الله عليه وسلم.

(٣) في هامش (ج): «أي»: لنداء القريب، ولا يخفى ما فيه من اللطافة في هذا المحل، نبّه عليه «الدماميني».

ورواة هذا الحديث ما بين مروزي وهو شيخ المؤلف، ومدني وهو^(١) بقيتهم، وفيه رواية الابن عن الأب، والتحديث، والإخبار، والعنينة، وأخرجه المؤلف أيضاً في «سورة القصص» [ح: ٤٧٧٢].

٨١ - باب الجريد على القبر

وَأَوْصَى بُرَيْدَةُ الْأَسْلَمِيُّ أَنْ يُجْعَلَ فِي قَبْرِهِ جَرِيدَانِ. وَرَأَى ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه فَنَسَطَا عَلَى قَبْرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ فَقَالَ: انْزِعْهُ يَا غَلَامُ، فَإِنَّمَا يُظِلُّهُ عَمَلُهُ. وَقَالَ خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ: رَأَيْتُنِي وَنَحْنُ شُبَّانٌ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ رضي الله عنه وَإِنَّا أَشَدُّنَا وَثْبَةً الَّذِي يَثْبُ قَبْرَ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ حَتَّى يُجَاوِزَهُ. وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ: أَخَذَ بِيَدِي خَارِجَةُ فَأَجْلَسَنِي عَلَى قَبْرِ، وَأَخْبَرَنِي عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ ثَابِتٍ قَالَ: إِنَّمَا كُرِهَ ذَلِكَ لِمَنْ أَخَذَتْ عَلَيْهِ. وَقَالَ نَافِعٌ: كَانَ ابْنُ عُمَرَ رضي الله عنه يَجْلِسُ عَلَى الْقُبُورِ.

(باب) وضع (الجريد على القبر) ولأبي ذرٍّ: «الجريدة» بالإنفراد، قال في «القاموس»: و«الجريدة»: سعة طويلة رطبة، أو يابسة، أو التي تُقَشَّرُ من خوصها، وقال^(٢) في «الصَّحاح»: و«الجريد»: الذي يُجَرَّدُ عنه الخوص، ولا يُسَمَّى جريداً ما دام عليه الخوص، وإنَّمَا يُسَمَّى^(٣): سعفاً، الواحدة جريدة. (وَأَوْصَى بُرَيْدَةُ الْأَسْلَمِيُّ) بضم الموحدة وفتح الراء، ابن الحُصَيْب - بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين - ممّا^(٤) وصله ابن سعدٍ من طريق مَوْزِقٍ^(٥) العجلي^(٦): (أَنْ يُجْعَلَ فِي) وللمستملي: «على» (قَبْرِهِ جَرِيدَانِ) بغير مثناة فوقية بعد الدال، ولأبي ذرٍّ: «جريدتان» فعلى رواية: «في» يحتمل أن يكون بُريدة أوصى بجعل الجريدتين داخل قبره؛ لِمَا فِي النَّخْلَةِ مِنَ الْبَرَكَةِ؛ لقوله: ﴿كَشَجَرٍ طَيِّبَةٍ﴾ [إبراهيم: ٢٤] وعلى رواية: «على» أن يكون على ظاهره اقتداءً بفعل النَّبِيِّ ﷺ في وضع^(٧) الجريدتين على القبر، وهذا الأخير هو الأظهر،

(١) في (ص) و(م): «وهم»، وهو تحريف.

(٢) «قال»: ليس في (د).

(٣) في (ص) «سُمِّي».

(٤) في (د): «فيما».

(٥) في هامش (ج): «مَوْزِقٍ» بتشديد الراء المكسورة بعد الواو المفتوحة أوّله مضموم - ابن مُشْرِج - بضم أوّله وفتح المعجمة وسكون الميم وكسر الراء بعدها جيم، ابن عبد الله العجلي «تقريب».

(٦) في هامش (ج): بكسر المهمل وسكون الجيم وباللّام؛ كما في «اللّباب».

(٧) في (م): «وضعه».

وصنيع المؤلف في إيراد حديث القبرين آخر الباب [ح: ١٣٦١] يدلُّ عليه، وكأنَّ «بريدة» حمل الحديث على عمومهِ ولم يره خاصًّا بدينك الرّجلين، لكنَّ الظاهر من تصرف المؤلف أنَّ ذلك خاصُّ بالمنفعة بما فعله الرّسول ﷺ ببركته الخاصّة به، وأنَّ الَّذي ينفع^(١) أصحاب القبور^(٢) إنّما هو الأعمال الصّالحة؛ فلذلك عبّ به بقوله: (وَرَأَى ابْنُ عُمَرَ) بضمّ العين (يُزَيِّدُهُمْ، فَسَطَاطًا) بتثليث الفاء وسكون السّين المهملة وبطاءين مهملتين، وبإبدال الطّاءين بمثنتائين فوقيّتين، وبإبدال أولاهما فقط، وبإبدالها^(٣) وإدغامها في السّين، فهي اثنا عشر: فَسَطَاطًا فَسَطَاطًا فَسَطَاطًا، فَسَتَاتًا فَسَتَاتًا فَسَتَاتًا، فَسَتَاطًا فَسَتَاطًا فَسَتَاطًا، فَسَاطًا فَسَاطًا فَسَاطًا، والذي ذكره صاحب «القاموس»: الفُسَطَاط، والفُسَتَاط، والفُسَتَات، والفُسَاط، بالطّاءين، وبإبدال الأولى^(٤)، وبإبدالهما معًا، وبتشديد السّين وضمّ الفاء وكسرها فيهنّ؛ هو الخباء من شعر، وقد يكون من غيره (عَلَى قَبْرِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بن أبي بكر الصّدّيق رضي الله عنه^(٥)، كما بيّنه ابن سعد في روايته له موصولًا من طريق أيّوب بن عبد الله بن يسار قال: مرَّ عبد الله بن عمر على قبر عبد الرّحمن بن أبي بكرٍ أخي عائشة رضي الله عنها وعليه فسطاطٌ مضروبٌ (فَقَالَ: انْزِعْهُ يَا غُلَامُ، فَإِنَّمَا يُظْلَهُ عَمَلُهُ) لا غيره.

١٦٣/٢د (وَقَالَ خَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ) / الأنصاري، أحد الفقهاء السبعة: (رَأَيْتُنِي) بضم المثناة الفوقية، والفاعل والمفعول ضميران لشيء واحد، وهو من خصائص أفعال القلوب، والتقدير: رأيت نفسي (وَنَحْنُ شُبَّانٌ) بضم الشين المعجمة وتشديد الموحدة؛ جمع: شاب، والواو للحال (فِي زَمَنِ عُثْمَانَ) بن عفان في مدة خلافته (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وَإِنَّ أَشَدَّنَا وَثْبَةً بالمثناة، أي: طفرة^(٦)، مصدر من: وَثَبَ يَثِبُ وَثْبًا وَوَثْبَةً (الَّذِي يَثِبُ قَبْرَ عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ) بظاء معجمة ساكنة ثم عين مهملة (حَتَّى يُجَاوِزَهُ) من ارتفاعه، قيل: ومناسبة ذلك للترجمة من حيث إنَّ وضع الجريدة^(٧) على

(١) في (ب) و(س): «يُتَفَعُّ بِهِ».

(٢) في (د): «القبر».

(٣) في (م): «وبإبدال القاف»، وهو خطأ.

(٤) في (د): «الأوّل».

(٥) في هامش (ج): شقيقها «حلبى».

(٦) في هامش (ج): «الطَّفْرَة»: الوَثْبُ في ارتفاع، «قاموس»، قال في «المصنَّف»: قيل: الوثبة من فوق، والطَّفْرَة إلى فوق.

(۷) فی (ب) و (س): «الجريد».

القبر يرشد إلى جواز وضع ما يرتفع به ظهر القبر عن الأرض، فالذي ينفع الميت عمله الصالح، وعلو البناء على القبر لا يضر بصورته^(١).

(وَقَالَ عُثْمَانُ بْنُ حَكِيمٍ) بفتح الحاء المهملة، الأنصاري المدني ثم الكوفي: (أَخَذَ بِيَدِي خَارِجَةً) بن زيد، ذكر مسدد في «مسنده الكبير» سبب ذلك ممّا وصله فيه عنه من حديث أبي هريرة أنّه قال: «لَأَنْ أَجْلِسَ عَلَى جَمْرَةٍ^(٢) فَتَحْرَقَ مَا دُونَ لَحْمِي حَتَّى تُفْضِيَ إِلَيَّ، أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أَجْلِسَ عَلَى قَبْرِ»، قال عثمان: فرأيت خارجة بن زيد في المقابر، فذكرت له ذلك، فأخذ بيدي (فَأَجْلَسَنِي عَلَى قَبْرِ وَأَخْبَرَنِي عَنْ عَمِّهِ يَزِيدَ بْنِ ثَابِتٍ)^(٣) بالمثلثة أوّله، و«يزيد» من الزيادة أنّه^(٤) (قَالَ: إِنَّمَا كُرِهَ ذَلِكَ) أي: الجلوس على القبر (لِمَنْ أَخَذَتْ عَلَيْهِ) ما^(٥) لا يليق من الفحش قولاً أو فعلاً لتأذي الميت بذلك، أو المراد^(٦): تغوّط أو بال.

(وَقَالَ نَافِعٌ) مولى ابن عمر: (كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يَجْلِسُ عَلَى الْقُبُورِ) أي: يقعد عليها، ويؤيده حديث عمرو بن حزم الأنصاري عند أحمد: «لا تقعدوا/ على القبور»، فالمراد بالجلوس: القعود ٤٥٢/٢ حقيقة؛ كما هو مذهب الجمهور، خلافاً لمالك وأبي حنيفة وأصحابه، وحديث أبي هريرة مرفوعاً عند الطحاوي: «مَنْ جَلَسَ عَلَى قَبْرِ يَبُولُ أَوْ يَتَغَوَّطُ، فَكَأَنَّمَا جَلَسَ عَلَى جَمْرٍ ضَعِيفٌ، نَعَمْ حَدِيثُ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ عِنْدَ الطَّحَاوِيِّ أَيْضًا: إِنَّمَا نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْجُلُوسِ عَلَى الْقُبُورِ لِحَدَثٍ غَائِطٍ أَوْ بَوْلٍ، رَجَالَ إِسْنَادِهِ ثِقَاتٌ، فَإِنْ قِيلَ: مَا وَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ بَيْنَ التَّرْجَمَةِ^(٧) وَأَثَرِ ابْنِ عُمَرَ هَذَا وَعُثْمَانَ بْنِ حَكِيمٍ الَّذِي قَبْلَهُ؟ أَجِيبَ بِأَنْ عُمُومَ قَوْلِ ابْنِ عُمَرَ: إِنَّمَا يَظْلُهُ عَمَلُهُ، يَدْخُلُ فِيهِ أَنَّهُ كَمَا لَا يَنْتَفِعُ بِتَظْلِيلِهِ - وَإِنْ كَانَ تَعْظِيمًا لَهُ - لَا يَتَضَرَّرُ بِالْجُلُوسِ عَلَيْهِ وَإِنْ كَانَ تَحْقِيرًا، وَقَالَ ابْنُ

(١) في هامش (ج): والجلوس. قال في «الفتح» نقلًا عن ابن المنير: وإنّما يضرّ بمعناه إذا تكلم القاعدون عليه بما يضرّه مثلاً.

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «على جمر»: كذا بخطه؛ بالجمع، وفي نسخ «الفتح»: على جمرة؛ بالانفراد.

(٣) في هامش (ج): «يزيد بن ثابت»: أخو زيد بن ثابت، وكان أسنّ منه، واختلّف في شهوده بدرًا، وقيل: إنّهُ استشهد باليمامة «تقريب».

(٤) «أنه»: ليس في (د).

(٥) في (ص): «ممّا».

(٦) «المراد»: ليس في (د).

(٧) في (د): «الترجمتين».

رُشِيد: كَانَ بَعْضُ الرُّوَاةِ كَتَبَهُمَا فِي غَيْرِ مَوْضِعِهِمَا، فَإِنَّ الظَّاهِرَ أَنَّهُمَا مِنَ الْبَابِ التَّالِي لِهَذَا، وَهُوَ بَابُ: «مَوْعِظَةُ الْمُحَدِّثِ عِنْدَ الْقَبْرِ، وَقَعُودُ أَصْحَابِهِ حَوْلَهُ» [ح: ١٣٦٢].

١٣٦١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ مَرَّ بِقَبْرَيْنِ يُعَذَّبَانِ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنَ الْبَوْلِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ»، ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً فَشَقَّهَا بِنِصْفَيْنِ، ثُمَّ عَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرٍ وَاحِدَةً، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟ فَقَالَ: «لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَبْسَسَا».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) هو ابن جعفر البيكندي، كما في «مستخرج أبي نعيم»، أو هو يحيى بن يحيى^(١)، كما جزم به أبو مسعود في «الأطراف»، أو هو يحيى بن موسى المعروف ١١٦٤/٢د بخت، كما وقع في رواية أبي علي بن شُبويه عن الفَرَبْرِيِّ^(٢)، قال الحافظ ابن حجر: وهو المعتمد، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ) مُحَمَّدُ بْنُ خَازِمٍ^(٣)، بالخاء والزَّاي المعجمتين (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جبر (عَنْ طَاوُسٍ) هو ابن كيسان (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: أَنَّهُ مَرَّ) ولأبي ذَرٍّ: «قال: مَرَّ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم» (بِقَبْرَيْنِ) أي: بصاحبيهما من باب تسمية الحال باسم المحل (يُعَذَّبَانِ، فَقَالَ: إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ فِي كَبِيرٍ) إزالته أو دفعه أو الاحتراز عنه، ويحتمل أن يكون نفي كونه كبيراً باعتبار اعتقاد الاثنين المعذَّبين، أو اعتقاد مرتكبه مطلقاً، أو باعتبار اعتقاد المخاطبين، أي: ليس كبيراً عندكم ولكنه كبير عند الله، كما جاء في رواية عند المؤلف [ح: ٢١٦]: «وما يعذبان في كبير بلى إنَّه كبير»^(٤) فهو كقوله: «وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ» [النور: ١٥] (أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ) البَوْلُ يُحْتَمَلُ أَنْ يَحْمَلَ عَلَى حَقِيقَتِهِ مِنَ الْإِسْتِتَارِ عَنِ الْأَعْيُنِ، وَيَكُونُ الْعَذَابُ عَلَى كَشْفِ الْعَوْرَةِ، أَوْ عَلَى الْمَجَازِ وَالْمِرَادِ: التَّنْزُّهُ مِنَ الْبَوْلِ بَعْدَ مَلَابَسَتِهِ، وَرُجَّحَ، وَإِنْ كَانَ الْأَصْلُ

(١) في هامش (ل): أي: «ابن بكير».

(٢) في هامش (ج): وتبعه المزي «فتح».

(٣) في هامش (ج): بفتح الجيم وسكون الموحدة، المخزومي مولاهم «تقريب».

(٤) «بلى إنَّه كبير»: مثبت من (د) و(س).

(٥) في (ص): «يستبرئ».

الحقيقة، لأنَّ الحديث يدلُّ على أنَّ للبول بالنسبة إلى عذاب القبر خصوصيةً، فالحمل عليه أولى - كما مرَّ - في «الوضوء» [ح: ٢١٦] (وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ يَمْشِي بِالنَّمِيمَةِ) ^(١) المحرَّمة، وخرج به ما كان للنصيحة، أو لدفع مفسدة، والباء للمصاحبة، أي: يسير في النَّاسِ مُتَّصِفًا بهذه الصِّفة، أو للسَّبِيَّة، أي: يمشي بسبب ذلك (ثُمَّ أَخَذَ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ (جَرِيدَةً رَطْبَةً، فَشَقَّهَا بِنِصْفَيْنِ) قال الزَّرْكَشِيُّ: دخلت الباء على المفعول زائدة. انتهى. يعني: في قوله: «بنصفين» ^(٢)، وقد تعقَّبه صاحب «مصابيح الجامع» فقال: لا نسلَّم شيئًا من ذلك، أمَّا دعواه أنَّ «نصفين» مفعول، فلأنَّ «شَقَّ» إِنَّمَا يَتَعَدَّى لِمَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وقد أخذه وليس هذا بدلًا منه، وأمَّا دعوى الزيادة فعلى خلاف الأصل، وليس هذا من محالِّ زيادتها، ثمَّ قال: والباء للمصاحبة، وهي ومدخولها ظرفٌ مستَقَرٌّ منصوب المحل ^(٣) على الحال، أي: فشَقَّهَا مُتَلَبِّسَةً ^(٤) بنصفين، ولا مانع من أن يجتمع الشَّقُّ وكونها ذات نصفين في حالة ^(٥) واحدة، وليس المراد أنَّ ^(٦) انقسامها إلى نصفين كان ثابتًا قبل الشَّقِّ، وإِنَّمَا هو معه وبسببه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِي﴾ [النحل: ١٢]. انتهى. (ثُمَّ غَرَزَ فِي كُلِّ قَبْرِ) مِنْهُمَا (وَاحِدَةً، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لِمَ صَنَعْتَ هَذَا؟ فَقَالَ: لَعَلَّهُ أَنْ يُخَفَّفَ عَنْهُمَا) الْعَذَابَ (مَا لَمْ يَبْبَسَا) ^(٧) بِالْمِثْنَةِ التَّحْتِيَّةِ الْمَفْتُوحَةِ وفتح الموحدة وكسرها في «اليونانية» بالتذكير باعتبار عود الضمير إلى العودين، و«ما» مصدريةٌ زمانيةٌ، أي: مدَّة دوامهما إلى زمن اليبس، و«لعلَّ» ^(٨) بمعنى: «عسى» فلذا استعمل استعماله في اقترانه بـ «أن» وإن كان الغالب في «لعلَّ» التَّجَرُّد، وليس في الجريد معنى يخصُّه، ولا في الرَّطْبِ

(١) في هامش (ج): «النَّمِيمَةُ»: نقل الحديث من قوم إلى قوم على جهة الإفساد والشرِّ، وقد نمَّ الحديث ينمُّه وينمُّه نمًّا، فهو نمام، والاسم: النَّمِيمَةُ، ونمَّ الحديث؛ إذا ظهر، فهو متعدِّ ولازم. انتهى «نهاية».

(٢) في هامش (ج): ونقل الطَّيْبِيُّ عن النَّوَوِيِّ: أنَّ «بنصفين» حال، والباء زائدة للتأكيد.

(٣) «المحل»: ليس في (ب).

(٤) «متلبسة»: ليس في (د)، وفي (ص): «ملتبسة»، وكذا في مصابيح الجامع.

(٥) في (د): «حالٍ»، وكذا في مصابيح الجامع.

(٦) «أنَّ»: ليس في (د).

(٧) في هامش (ص): قوله: «ما لم ييبسا»: قال الحلبيُّ نقلًا عن شيخه ابن الملقن: إنَّ الجريدتين أورقتا من ساعتها، وإنَّه بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ فرح بذلك، وقال: خُفِّفَ عَنْهُمَا بسبب شفاعتي.

(٨) زيد في (د): «في الحديث».

معنى ليس في اليابس، وإنما ذلك خاص بركة يده الكريمة، ومن ثم استنكر الخطابي وضع الناس الجريد ونحوه على القبر، عملاً بهذا الحديث، وكذلك الطرطوشي^(١) في «سراج الملوك» قائلين بأن ذلك/ خاص بالنبي ﷺ لبركة^(٢) يده المقدسة وبعلمه بما في القبور، وجرى على ذلك ابن الحاج في «مدخله»، وما تقدّم من أن بريدة بن/ الحُصيب أوصى بأن يجعل في قبره جريدتان محمولّ على أن ذلك رأي له لم يوافقه أحد من الصحابة عليه، أو أن المعنى فيه: أنه^(٣) يسبح ما دام رطباً، فيحصل التخفيف ببركة التسبيح، وحينئذ فيطرد في كل ما فيه رطوبة من الرياحين والبقول وغيرها، وليس لليابس تسبيح، قال تعالى: ﴿وَلَا يَسْبُحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤]^(٤) أي: شيء حي، وحياء كل شيء بحسبه، فالخشب ما لم ييبس، والحجر ما لم يقطع من معدنه، والجمهور على^(٥) أنه على حقيقته، وهو قول المحققين؛ إذ العقل لا يحيله، أو بلسان الحال باعتبار دلالة على الصانع، وأنه منزّه.

وسبق في «باب من الكبائر ألا يستتر من بوله» من «الوضوء» [ج: ٢١٦]، مزيد لما ذكرته هنا.

٨٢ - باب مَوْعِظَةِ الْمُحَدِّثِ عِنْدَ الْقَبْرِ، وَقُعُودِ أَضْحَايِهِ حَوْلَهُ

﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَانِ﴾ الْأَجْدَانُ: الْقُبُورُ، ﴿بُعِثَرَتْ﴾ أُثِيرَتْ، بَعَثَرْتُ حَوْضِي، أَيِ جَعَلْتُ أَسْفَلَهُ أَعْلَاهُ، الْإِيفَاضُ: الْإِسْرَاعُ، وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ: ﴿إِنْ نَصَبَ﴾ إِلَى شَيْءٍ مَنْصُوبٍ يَسْتَبِقُونَ إِلَيْهِ، وَالنَّصَبُ وَاحِدٌ، وَالنَّصَبُ: مَصْدَرٌ ﴿يَوْمَ الْخُرُوجِ﴾ مِنْ قُبُورِهِمْ. ﴿يَنْسِلُونَ﴾: يَخْرُجُونَ.

(باب مَوْعِظَةِ الْمُحَدِّثِ عِنْدَ الْقَبْرِ) «الموعظة» مصدر ميمي، والوعظ: النصيح والإنذار

(١) في هامش (ص): قوله: «الطرطوشي»، قال في «القاموس»: طَرُوشَةٌ؛ بِالضَّمِّ وَتُفْتَحُ؛ بَلَدٌ بِالْأَنْدَلُسِ. انتهى.

يُنَسَّبُ إِلَيْهَا أَبُو بَكْرٍ الطَّرْطُوشِيُّ الْمَالِكِيُّ، مُصَنِّفُ كِتَابِ «سَرَاكِ الْمُلُوكِ». «ابن خُلَكَان».

(٢) في (د): «بركة».

(٣) في (د): «أن».

(٤) في هامش (ج): مطلب ﴿وَلَا يَسْبُحُ بِحَمْدِهِ﴾ [الإسراء: ٤٤]، أخرج ابن مردويه عن عمرو بن عبسة عن

رسول الله ﷺ قال: «ما تشتعل الشمس فبقي شيء من خلق الله إلا سبّح الله بحمده، إلا ما كان من الشيطان

وأغيا بني آدم» وأخرج أبو الشيخ عن ابن عباس قال: «كل شيء يسبح إلا الحمار والكلب». انتهى «دُرُّ

منثور».

(٥) «على»: مثبت من (م).

بالمواقب (و) باب (فُعُودِ أَصْحَابِهِ) أي: أصحاب المحدث (حَوْلَهُ) عند القبر لسماع الموعظة والتذكير بالموت وأحوال الآخرة، وهذا مع ما ينضمُّ إليه من مشاهدة القبور وتذكر أصحابها وما كانوا عليه وما صاروا إليه من أنفع الأشياء لجلاء القلوب، وينفع الميِّت أيضاً؛ لما فيه من نزول الرَّحمة عند قراءة القرآن والذكر، قال ابن المنير: لو فطن أهل مصر^(١) لترجمة البخاري هذه؛ لقرَّت أعينهم بما يتعاطونه من جلوس الوُعَّاظ في المقابر، وهو حسنٌ إن لم تخالطه مفسدة. انتهى. وقد استطرَد المؤلف بعد التَّرجمة بذكر تفسير بعض ألفاظ من القرآن مناسبة لما ترجم له على عادته؛ تكثيراً لفرائد الفوائد، فقال في قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ﴾ [المعارج: ٤٣] (الْأَجْدَاثُ) معناه فيما وصله ابن أبي حاتم وغيره من طريق قتادة والسُّدِّي: (الْقُبُورُ) في قوله^(٢) تعالى: ﴿وَإِذَا الْقُبُورُ﴾ (بُعْثِرَتْ) [الانفطار: ٤] معناه: (أُثِيرَتْ) بالمثلثة بعد الهمزة المضمومة؛ من الإثارة، يقال: (بُعْثِرْتُ حَوْضِي، أي: جَعَلْتُ أَسْفَلَهُ أَعْلَاهُ) قاله أبو عبيدة في «المجاز»، وقال السُّدِّي - ممَّا^(٣) رواه ابن أبي حاتم - : بعثرت: حرَّكت فخرج ما فيها، أي: من الأموات، وعن ابن عباس - فيما ذكره^(٤) الطُّبري^(٥) - : بعثرت: بحثت، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ إِلَىٰ نُصُبٍ يُوفِضُونَ﴾ [المعارج: ٤٣] (الْإِيْفَاضُ) بهمزة مكسورة ومثناة تحتية ساكنة وفاء ثم ضاد معجمة، مصدرٌ من: أَوْفَضَ يَوْفِضُ إِيْفَاضًا، معناه: (الْإِسْرَاعُ) قال أبو عبيد^(٦): يوفضون، أي: يسرعون (وَقَرَأَ الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران موافقةً لباقي القراء إلا ابن عامرٍ وحفصاً (إِلَىٰ نُصُبٍ) بفتح النون وسكون الصَّاد، وفي نسخة زيادة: ﴿يُوفِضُونَ﴾ [المعارج: ٤٣] ولأبي ذرٍّ: «إِلَىٰ نُصْبٍ» بضم النون وسكون الصَّاد بالجمع^(٧)، والأوَّل أصحُّ عن الأعمش (إِلَىٰ شَيْءٍ مَنْصُوبٍ) قال أبو عبيدة:

(١) في هامش (ج): «الْفِطْنَةُ» بالكسر: الحِذْق، فطن به وإليه وله، كـ «فَرِحَ وَنَصَرَ وَكُرُمَ» فُطْنَا مثلثة، وبالتَّحريك وبضمَّتين، وفُطُونَةٌ وفُطَانَةٌ وفُطَانِيَّةٌ؛ مفتوحتين، فهو فاطِنٌ وفَطِينٌ وفُطُونٌ، «قاموس».

(٢) في غير (د) و(ص): «وقوله».

(٣) في (د): «فيما».

(٤) في (د): «رواه».

(٥) في (ب) و(س): «الطُّبراني».

(٦) في (ب) و(م): «عبيدة» وهو تحريفٌ. وفي هامش (ج): «أبو عبيد» كذا بخطه، والذي تقدَّم ويأتي بزيادة تاء، وكذا في «الفتح» أيضاً.

(٧) في هامش (ج): «الجمع» كذا بخطه، ولعلَّه سقط من قلمه باء الجرِّ، أو لفظ «بلفظ».

الْعَلَمُ الَّذِي نَصَبُوهُ لِيَعْبُدُوهُ (يَسْتَبِقُونَ إِلَيْهِ) أَيُّهُمْ يَسْتَلِمُهُ أَوَّلًا (وَالنُّصْبُ) بضم النون وسكون الصاد (وَاحِدٌ، وَالتَّصْبُ) بِالْفَتْحِ ثُمَّ الشُّكُونُ (مَصْدَرٌ)؛ قَالَ فِي «فَتْحِ الْبَارِي»: كَذَا وَقَعَ، وَالَّذِي فِي «الْمَعَانِي»^(١) لِلْفَرَاءِ: النَّصْبُ وَالتَّصْبُ وَاحِدٌ، وَهُوَ مَصْدَرٌ، وَالْجَمْعُ: الْأَنْصَابُ، فَكَانَ التَّغْيِيرُ مِنْ بَعْضِ النَّقْلَةِ. انْتَهَى. وَتَعَقَّبَهُ الْعَيْنِيُّ فَقَالَ: لَا تَغْيِيرُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْبَخَارِيَّ فَرَّقَ^(٢) بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْمَصْدَرِ، وَلَكِنْ مَنْ قَصَرَتْ يَدُهُ عَنْ عِلْمِ الصَّرْفِ؛ لَا يَفَرِّقُ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالْمَصْدَرِ فِي مَجِيئِهِمَا عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ. انْتَهَى. وَالْأَنْصَابُ: حِجَارَةٌ كَانَتْ حَوْلَ الْكَعْبَةِ تُنْصَبُ، فَيَهْلُ عَلَيْهَا، وَيُذْبِحُ لِغَيْرِ اللَّهِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ذَلِكَ﴾ (يَوْمَ الْخُرُوجِ) [ق: ٤٢] (٣) أَي: خُرُوجُ أَهْلِ الْقُبُورِ (مِنْ قُبُورِهِمْ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَسْأَلُونَ﴾ [الْأَنْبِيَاء: ٩٦] أَي: (يَخْرُجُونَ) زَادَ الزَّجَّاجُ: بِسُرْعَةٍ.

١٣٦٢ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ قَالَ: حَدَّثَنِي جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الْغَرْقَدِ، فَأَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ، فَقَعَدَ، وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ، وَمَعَهُ مِخْصَرَةٌ، فَتَكَّسَ، فَجَلَّ يَنْكُتُ بِمِخْصَرَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: «مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، مَا مِنْ نَفْسٍ مَنُفُوسَةٍ إِلَّا كُتِبَ مَكَانُهَا مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، وَإِلَّا قَدْ كُتِبَتْ شَقِيَّةٌ أَوْ سَعِيدَةٌ»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نَتَكَلَّمُ عَلَى كِتَابِنَا وَنَدْعُ الْعَمَلَ؟ فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيَصِيرُ إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ، قَالَ: «أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ السَّعَادَةِ، وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ الشَّقَاوَةِ»، ثُمَّ قَرَأَ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ الْآيَةَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا) بِالْجَمْعِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «حَدَّثَنِي» بِالْإِفْرَادِ^(٤) (عُثْمَانُ) بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٥) الْكُوفِيُّ، أَحَدُ الْحَفَازِ الْكِبَارِ، وَثَقَّهُ يَحْيَى^(٦) بْنُ مَعِينٍ وَغَيْرُهُ، وَذَكَرَ الدَّارِقُطْنِيُّ فِي «كِتَابِ التَّصْحِيفِ» أَشْيَاءَ كَثِيرَةً صَحَّفَهَا مِنَ الْقُرْآنِ فِي تَفْسِيرِهِ؛ لِأَنَّهُ^(٧) مَا كَانَ يَحْفَظُ

(١) فِي النُّسخِ جَمِيعُهَا: «الْمَغَازِي»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) فِي هَامِشِ (ج): «فَرَّقَ» مِنْ بَابِي «ضَرْبٌ وَقَتْلٌ»؛ كَمَا فِي «الْمَصْبَاحِ».

(٣) زَيْدٌ فِي (ج) وَ(ص): «مِنَ الْقُبُورِ»، وَفِي هَامِشِهِمَا (ص): قَوْلُهُ: «مِنَ الْقُبُورِ»: كَذَا فِي أَحَدِ فُرُوعِ «الْيُونَنِيةِ»، وَسَقَطَتْ مِنْ خَطِّ الشَّارِحِ.

(٤) «بِالْإِفْرَادِ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ب) وَ(س).

(٥) «بْنُ أَبِي شَيْبَةَ»: سَقَطَ مِنْ (د).

(٦) زَيْدٌ فِي غَيْرِ (د) وَ(س): «يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ»، وَهُوَ تَكَرَّرَ.

(٧) فِي (م): «كَأَنَّهُ».

القرآن^(١) (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد، ولأبي ذر: «حَدَّثَنَا» بالجمع^(٢) (جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد الضَّبِّيُّ^(٣) (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ) بسكون العين في الأول، وضمّ الثانية^(٤) وفتح الموحدة، آخره هاء تانيث مصغراً^(٥) في الثاني (عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ) عبد الله ابن حبيب؛ بفتح الحاء المهملة، السُّلَمِيُّ (عَنْ عَلِيٍّ) هو ابن أبي طالب (يُرِيدُ، قَالَ: كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي بَقِيعِ الْغَرْقَدِ) بفتح الموحدة وكسر القاف، والغرقدة؛ بفتح الغين المعجمة والقاف، بينهما راء ساكنة آخره دالّ مهملة: ما عَظُمَ من شجر العوسج، كان ينبت فيه، فذهب الشجر وبقي الاسم لازماً للمكان، وهو مدفن أهل المدينة/ (فَأَتَانَا النَّبِيُّ ﷺ فَقَعَدَ وَقَعَدْنَا حَوْلَهُ) ٤٥٤/٢ هذا موضع الترجمة مع ما بعده (وَمَعَهُ مِخْصَرَةٌ) بكسر الميم وسكون الخاء المعجمة وبالضاد المهملة، قال في «القاموس»: ما يتوَكَّأ عليه كالعصا ونحوه، وما يأخذه الملك يشير به إذا خاطب، والخطيب إذا خطب، وُسِّمَتْ بذلك لأنها تُحْمَلُ تحت الخصر غالباً للاتكاء عليها (فَنَكَّسَ) بتشديد الكاف وتخفيفها، أي: خفض رأسه وطأطأ به إلى الأرض على هيئة المَهْمُومِ المفكّر؛ كما هي عادة من يتفكّر في شيء حتّى يستحضر معانيه، فيحتمل أن يكون ذلك تفكّراً منه ﷺ في أمر الآخرة لقرينة حضور الجنازة، أو فيما أبداه بعد ذلك لأصحابه، أو نكس المِخْصَرَةَ (فَجَعَلَ يَنْكُتُ)^(٦) بالمشثاة الفوقية، أي: يضرب في الأرض (بِمِخْصَرَتِهِ، ثُمَّ قَالَ: مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ) أي: (مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ) مصنوعة مخلوقة، واقتصر في رواية أبي حمزة [ج: ٦٦٥]

(١) في هامش (ج): من ذلك ما ذكره الحافظ الشُّوْطِيُّ عن الدَّارِقُطِيِّ: أَنَّ عِثْمَانَ بْنَ أَبِي شَيْبَةَ قَرَأَ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي التَّفْسِيرِ: «جَعَلَ السَّفِينَةَ فِي رِجْلِ أَخِيهِ» فقليل له: إِنَّمَا هُوَ «جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رِجْلِ أَخِيهِ» [يوسف: ٧٠] فقال: أنا وأخي أبو بكر لا نقرأ لعاصم، وقرأ عليهم في التفسير: «أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ» [الفيل: ١] قالها: «الم» يعني كأول البقرة. انتهى «تقريب» ش.

(٢) «بالجمع»: مثبت من (ب) و(س).

(٣) في هامش (ج): «الضَّبِّيُّ» حيث وقع بفتح الضاد وباء موحدة، هذه النسبة إلى بني ضَبَّة، وهم جماعة، ففي مضر: ضَبَّة بن أذ بن طابخة بن إلياس بن مضر، وفي قريش: ضَبَّة بن الحارث بن فهر بن مالك، وفي هذيل: ضَبَّة ابن عمرو، ثم قال: وأبو عبد الله جرير بن عبد الحميد بن جرير بن قُرْط الضَّبِّيُّ الرَّازِيُّ، مولده بالكوفة، انتقل إلى الري، يروي عن إسحاق والأعمش، وُلِدَ سنة ١١٠هـ، ومات بالري سنة ١٨٧هـ.

(٤) في (ب) و(س) و(ص): «وَضَمُّهَا»، و(م): «ضَمَّ الْعَيْنَ».

(٥) في (د): «تصغير».

(٦) في (م): «ينكته».

والتَّوْرِيُّ [ح: ٤٩٤٥] على قوله: «ما منكم من أحدٍ» (إِلَّا كُتِبَ) بضم الكاف مبنياً للمفعول (مَكَانُهَا) بالرفع: مفعولٌ ناب عن الفاعل، أي: كتب الله مكان تلك النَّفْسِ المخلوقة (مِنْ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ) «مِنْ» بيانيَّةٌ، وفي رواية/ سفيان [ح: ٤٩٤٥]: «إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مقعده من الجنة ومقعده من النار»، وكأنَّه يشير إلى حديث ابن عمر عند المؤلف الدَّال على أنَّ لكلِّ أحدٍ مقعدين، لكن لفظه في «الْقَدَر»^(١) [ح: ٦٦٠٥]^(٢): «إِلَّا وَقَدْ كُتِبَ مقعده من النار أو من الجنة»، فـ«أو» للتَّنْوِيع، أو هي بمعنى الواو (وَالْأَقْدَارُ قَدْ^(٣) كُتِبَتْ) بالتَّاء آخره، وفي «اليونينية» بحذفها (شَقِيَّةٌ أَوْ سَعِيدَةٌ) بالنَّصب فيهما، كما في الفرع على الحال، أي: وإلَّا كتبت هي، أي: حالها شَقِيَّةٌ أَوْ سَعِيدَةٌ، ويجوز الرفع، أي: هي شَقِيَّةٌ أَوْ سَعِيدَةٌ، ولفظ «إِلَّا» في المَرَّةِ الثَّانِيَةِ في بعضها بالواو وفي بعضها بدونها، وهذا نوعٌ من الكلام غريبٌ^(٤)، وإعادة «إِلَّا» يُحْتَمَلُ أن يكون^(٥) «ما من نفسٍ» بدلاً^(٦) من: «ما منكم»، و«إِلَّا» الثانية بدلاً من الأولى، وأن يكون من باب اللَّفِّ والنشر، فيكون فيه تعميم بعد تخصيص، إذ الثَّانِي في كلِّ منهما أعمُّ من الأوَّل، أشار إليه الكِرْمَانِيُّ^(٧) (فَقَالَ رَجُلٌ) هو عليُّ بن أبي طالب، ذكره المصنِّف في «التفسير» [ح: ٤٩٤٧] لكن بلفظ: «قلنا»، أو هو سراقه بن مالك بن جعشم^(٨) كما في «مسلم»، أو هو عمر بن الخطَّاب كما في الترمذِي، أو من حديث أبي^(٩) بكر الصَّدِّيق^(١٠) كما عند أحمد والبخاري والطبراني، أو هو رجلٌ من الأنصار، وجميعٌ بتعدد السَّائِلِينَ عن ذلك، ففي حديث عبد الله بن عمر فقال أصحابه:

(١) «في القدر»: سقط من (م).

(٢) وهو من رواية علي بن أبي طالب عليه السلام.

(٣) في (د): «إِلَّا وَقَدْ».

(٤) قوله: «ولفظ إلَّا في المَرَّةِ الثَّانِيَةِ في بعضها بالواو وفي بعضها بدونها، وهذا نوعٌ من الكلام غريبٌ»، سقط من (د)

(ص) و(م).

(٥) في (ص) و(م): «تكون».

(٦) في (د): «بدلٌ».

(٧) «أشار إليه الكِرْمَانِيُّ» سقط من (د) و(ص) و(م) و(ج)، وكتب على هامش (ج): بلا تصحيح.

(٨) في هامش (ج): «جُعْشُم» بضم الجيم والمعجمة بينهما عين مهملة. انتهى «تقريب»، وقد تَفَتَّحَ المعجمة؛ كما في «التَّهْذِيب».

(٩) في (ص): «وهو أبو».

(١٠) «الصَّدِّيق»: ليس في (م).

(يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَفَلَا نَتَّكِلُ) نَعْتَمِدُ (عَلَى كِتَابِنَا) أَي: مَا كُتِبَ عَلَيْنَا وَقُدِّرَ، وَالْفَاءُ فِي «أَفَلَا» مَعْقِبَةٌ لشيءٍ محذوفٍ، أَي: فَإِذَا^(١) كَانَ كَذَلِكَ أَلَا^(٢) نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا (وَنَدْعُ الْعَمَلَ؟) أَي: نَتْرَكُهُ (فَمَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَسَيَصِيرُ) فسيَجْزُ بِهِ^(٣) الْقَضَاءُ (إِلَى عَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ) قَهْرًا، وَيَكُونُ مَالُ حَالِهِ ذَلِكَ بِدُونِ اخْتِيَارِهِ (وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنَّا مِنْ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ فَسَيَصِيرُ) فسيَجْزُ بِهِ الْقَضَاءُ (إِلَى عَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ) قَهْرًا (قَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (أَمَّا أَهْلُ السَّعَادَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ السَّعَادَةِ) وَفِي نَسْخَةٍ: «فَيُيَسَّرُونَ»^(٤) جُمِعَ الضَّمِيرُ فِي «فَيُيَسَّرُونَ»^(٥) بِاعْتِبَارِ مَعْنَى الْأَهْلِ (وَأَمَّا أَهْلُ الشَّقَاوَةِ فَيُيَسَّرُونَ لِعَمَلِ أَهْلِ الشَّقَاوَةِ) وَحَاصِلُ السُّؤَالِ: أَلَا نَتْرَكُ مَشَقَّةَ^(٦) الْعَمَلِ، فَإِنَّا سَنُصِيرُ إِلَى مَا قُدِّرَ عَلَيْنَا، فَلَا فَائِدَةَ فِي السَّعْيِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَرُدُّ قَضَاءَ اللَّهِ وَقُدْرَهُ، وَحَاصِلُ الْجَوَابِ: لَا مَشَقَّةَ؛ لِأَنَّ كُلَّ أَحَدٍ مَيَّسَّرٌ لِمَا خُلِقَ لَهُ، وَهُوَ يَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسِّرُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، قَالَ فِي «شرح المشكاة»: الْجَوَابُ مِنَ الْأَسْلُوبِ الْحَكِيمِ مَنْعُهُمُ عَنِ الْإِتِّكَالِ وَتَرْكُ الْعَمَلِ، وَأَمْرُهُمُ بِالْتِّزَامِ مَا يَجِبُ عَلَى الْعَبْدِ مِنَ الْعِبَادَةِ، يَعْنِي: أَنْتُمْ عِبِيدٌ، وَلَا بَدَّ لَكُمْ مِنَ الْعِبَادَةِ، فَعَلَيْكُمْ بِمَا أَمَرْتُكُمْ، وَإِيَّاكُمْ وَالتَّصَرُّفُ فِي أُمُورِ الرُّبُوبِيَّةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾ [الذَّارِيَات: ٥٦] فَلَا تَجْعَلُوا الْعِبَادَةَ وَتَرْكُهَا سَبَبًا مُسْتَقِلًّا لِدُخُولِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ، بَلْ هِيَ عَلَامَاتٌ فَقَطْ، أَنْتَهَى. (ثُمَّ قَرَأَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ [الْأَيَّةُ [اللَّيْلِ: ٥]] وَزَادَ أَبُو ذَرٍّ وَالْوَقْتُ: ﴿وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾ [اللَّيْلِ: ٦] وَسَاقَ فِي رَوَايَةِ سَفِيَّانَ [ح: ٤٩٤٥] إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لِلْعُسْرَى﴾ [اللَّيْلِ: ١٠] فَقَوْلُهُ: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾ أَي^(٧): أَعْطَى الطَّاعَةَ، وَاتَّقَى الْمَعْصِيَةَ، وَصَدَّقَ بِالْكَلِمَةِ الْحَسَنَى، وَهِيَ الَّتِي^(٨) دَلَّتْ عَلَى حَقٍّ؛ ككَلِمَةِ التَّوْحِيدِ، وَقَوْلُهُ: ﴿فَسَيُيَسَّرُهُ لِّلْيُسْرَى﴾ [اللَّيْلِ: ٧] فَسَنَهَيَّئُهُ^(٩) لِلخَلَّةِ الَّتِي تُوَدِّي/ إِلَى يَسْرٍ/ وَرَاحَةٍ

(١) فِي (م): «إِذَا»، وَفِي (ب) وَ(س) وَ(ص): «أَفِإِذَا».

(٢) فِي (ب) وَ(س): «لَا».

(٣) فِي (ب) وَ(س): «فَسَيَجْزُهُ»، وَفِي (د): «فَيَسْتَجِيزُهُ»، وَكَذَا فِي الْمَوْضِعِ الْوَلَّاحِقِ.

(٤) «وَفِي نَسْخَةٍ: فَيُيَسَّرُونَ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ب) وَ(س)، وَزَيْدٌ فِي (ب): «فِي الْمَوْضِعِينَ».

(٥) «جَمَعَ الضَّمِيرُ فِي فَيُيَسَّرُونَ»: سَقَطَ مِنْ (س).

(٦) زَيْدٌ فِي (د): «مِنْ».

(٧) زَيْدٌ (ص) وَ(م) «مِنْ».

(٨) فِي (ص) وَ(م): «مَا».

(٩) فِي (د): «فَنَيْسِرُهُ».

لدخول^(١) الجنة ﴿وَأَمَّا مَنْ يَخْلُ﴾ بما أمر به ﴿وَأَسْتَفَقَ﴾ [اللَّيْل: ٨] بشهوات الدنيا عن نعيم العقبي ﴿فَسَيَبْرُرُهُ الْمُسْرَى﴾ [اللَّيْل: ١٠] للخلَّة الموجبة إلى العسر والشدة كدخول النار، وهذا الحديث أصل لأهل السنة في أنَّ السَّعادة والشَّقاوة بتقدير الله القديم. واستدلَّ به على إمكان معرفة الشَّقِي من السَّعِيد^(٢) في الدنيا، كمن اشتُّهر له لسان صدقٍ وعكسه؛ لأنَّ العمل أمارَةٌ على الجزاء على ظاهر هذا الخبر^(٣)، والحقُّ: أنَّ العمل علامةٌ وأمارَةٌ، فيُحكم بظاهر الأمر، وأمر^(٤) الباطن إلى الله تعالى، وقال بعضهم: إنَّ الله أمرنا بالعمل، فوجب علينا الامتثال، وغَيَّبَ عَنَّا^(٥) المقادير لقيام الحجة، ونصب الأعمال علامة^(٦) على ما سبق في مشيئته، فمَن عدل عنه ضلَّ؛ لأنَّ القدر سرٌّ^(٧) من أسرارهِ لا يطلع عليه إلَّا هو، فإذا دخلوا الجنة كُشِفَ لهم.

ورواة هذا الحديث كوفيون إلَّا جريزاً فرازي، وأصله كوفي، وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي، وفيه^(٨) التَّحديث، والعنونة، والقول، وأخرجه أيضاً في «التفسير» [ح: ٤٩٤٧] و«القدر» [ح: ٦٦٠٥] و«الأدب» [ح: ٦٢١٧]، ومسلم في «القدر»، وأبو داود في «السنة»، والترمذي في «القدر»^(٩) و«التفسير»، وابن ماجه في «السنة».

٨٣ - بَابُ مَا جَاءَ فِي قَاتِلِ النَّفْسِ

(بَابُ مَا جَاءَ) مِنْ^(١٠) الْحَدِيثِ (فِي قَاتِلِ النَّفْسِ).

١٣٦٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ غَيْرِ الْإِسْلَامِ كَاذِبًا مُتَعَمِّدًا فَهُوَ كَمَا قَالَ، وَمَنْ

(١) في غير (د): «دخول».

(٢) في (د): «والسعيد».

(٣) في (د): «الجزاء من على ظاهر هذا الحديث».

(٤) في (د): «وأما».

(٥) في (د): «علينا»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٦) «علامة»: مثبت من (د) و(س).

(٧) «سرٌّ»: مثبت من (د) و(س).

(٨) «وفيه»: مثبت من (ب) و(س).

(٩) في غير (د): «المقدر»، وهو تحريف.

(١٠) في (د): «في».

قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ عُدَّتْ بِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بضم لَزَاي، مصغراً، و«يزيد» من الزيادة، قال^(١): (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) الحذاء (عَنْ أَبِي قِلَابَةَ) عبد الله بن زيد^(٢) (عَنْ ثَابِتِ بْنِ الصَّحَّاحِ) الأنصاري الأشهلي^(٣) (عَنْ النَّبِيِّ بْنِ الشَّيْخِ) قَالَ: مَنْ حَلَفَ بِمِلَّةٍ^(٤) غَيْرِ (مِلَّةِ) (الإسلام) كاليهودية والنصرانية، حال كونه (كَاذِبًا) في تعظيم تلك الملة التي حلف بها، أو كاذبًا في المحلوف عليه، لكن عَوِضَ بكون المحلوف عليه يستوي فيه كونه صادقًا أو كاذبًا إذا حلف بملة غير ملة الإسلام، فالذم إنما هو من جهة كونه حلف بتلك الملة الباطلة معظماً لها حال كونه (مُتَعَمِّدًا) فيه دلالة لقول^(٥) الجمهور: إِنَّ الكذب: الخبر غير المطابق للواقع سواء كان عمداً أو غيره؛ إذ لو كان شرطه التعمُّد لما قُيِّدَ به هنا (فَهُوَ كَمَا قَالَ) أي: فيُحَكَّمُ عليه بالذي نسبه لنفسه، وظاهره: الحكم عليه بالكفر إذا قال هذا^(٦) القول، ويحتمل أن يعلّق ذلك بالحنث؛ لِمَا رَوَى بُرَيْدَةُ^(٧) مرفوعاً: «من قال: أنا بريء من الإسلام،

(١) «قال»: ليس في (د).

(٢) في (ب) و(م): «يزيد» وهو تحريف.

(٣) في هامش (ج): إلى عبد الأشهل بن جُشَم بن الحارث بن الخزرج، بطن من الأنصار، «ترتيب»، وفي «القاموس»: والأشهل صنم، ومنه عبد الأشهل؛ لحيي من العرب.

(٤) في هامش (ج): عبارة شيخ الإسلام: «إن حلف بملة» بالثنوين «غير الإسلام» كاليهودية والنصرانية، كأن قال: وحق اليهودية ما فعلت كذا، أو: إن فعلت كذا فأنا يهودي، «كاذباً» في المحلوف عليه؛ «فهو كما قال» أي: يكون على غير ملة الإسلام، ومحله: إذا قصد تعظيم المحلوف عليه، وعليه يُحمَل خبر الحاكم: «مَنْ حَلَفَ بغير الله كَفَر»، وإلا بأن قصد البعد عن المحلوف عليه أو أطلق لم يخرج عن ملة الإسلام، فيكون ما ذكر تغليظاً على مَنْ يتلفظ به، فهو مكروه، وقيل: حرام، ولا ينعقد به يمين، لكن يندب له، بل يلزمه - على القول بأنه حرام - أن يقول: «لا إله إلا الله، محمد رسول الله» يستغفر الله، وتقييده بـ «كاذباً» جرى على الغالب، وإلا فالصّادق كالكاذب فيما ذكر، لكنّه أخفّ كراهةً في المكروه، والكاذب زاد بحرمة الكذب.

(٥) في (د): «إلى قول».

(٦) في (د): «بهذا».

(٧) في هامش (ج): عبارة «جامع الأصول» «د س» عن بريدة قال: قال رسول الله ﷺ: «من حلف فقال: إني بريء من الإسلام؛ فإن كان كاذباً فهو كما قال، وإن كان صادقاً فلن يرجع إلى الإسلام سالمًا» أخرجه أبو داود والنسائي. انتهى. قال: وقوله: «فهو كما قال» معنى هذا القول: أن يقول الإنسان في يمينه: إن كان كذا وكذا =

فإن كان كاذباً فهو كما قال، وإن كان صادقاً يرجع إلى الإسلام سالماً، والتَّحْقِيقُ التَّفْصِيلُ، فإن اعتقد تعظيم ما ذَكَرَ كفر، وعليه يُحْمَلُ قوله: «مَنْ حَلَفَ بِغَيْرِ اللَّهِ فَقَدْ كَفَرَ»، رواه الحاكم وقال: صحيحٌ على شرط الشيخين، وإن قصد حقيقة التَّعْلِيقِ فَيُنْظَرُ، فإن كان أراد أن يكون مَتَّصِفًا بذلك كفر؛ لأنَّ إرادة الكفر كفرٌ، وإنَّ/ أراد البعد عن ذلك لم يكفر، لكن هل يحرم عليه ذلك أو يُكْرَهُ تنزيهاً^(١)؟ الثَّانِي هو المشهور، وليقل ندباً: لا إله إلا الله، مُحَمَّدٌ رسول الله، ويستغفر الله، ويحتمل أن^(٢) يكون المراد به: التَّهْدِيدُ والمبالغة في الوعيد، لا الحكم بأنَّه صار يهودياً، وكأنَّه قال: فهو مستحقٌّ لمثل عذاب ما قال، ومثله قوله **عَلَيْهِ السَّلَامُ**: «مَنْ تَرَكَ الصَّلَاةَ فَقَدْ كَفَرَ» أي: استوجب عقوبةً من كفر، وبقيَّة مباحث ذلك تأتي إن شاء الله تعالى في «باب الأيمان» [ج: ٦٦٥٢] بعون الله وقوَّته (وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِحَدِيدَةٍ) بِأَلَةٍ قَاطِعَةٍ كَالسَّيْفِ، وَالسَّكِّينِ ونحوهما، وفي «الأيمان»: «وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ» [ج: ٦٦٥٢] وهو أعمُّ (عُذِّبَ بِهِ) أي: بالمذكور^(٣)، ولِلْكُشْمِينِيَّ: «عُذِّبَ بِهَا» أي: بالحديدة (فِي نَارِ جَهَنَّمَ) وهذا من باب مجانسة العقوبات الأخروية للجنايات الدنيوية، ويؤخذ منه أنَّ جنَاية الإنسان على نفسه كجنايته على غيره في الإثم؛ لأنَّ نفسه ليست ملكاً له مطلقاً، بل هي لله، فلا يتصرَّف^(٤) فيها إلَّا بما أُذِنَ له فيه، ولا يخرج بذلك من الإسلام، ويُصَلَّى عليه عند الجمهور، خلافاً لأبي يوسف حيث قال: لا يُصَلَّى على قاتل نفسه.

وفي هذا الحديث التَّحْدِيثُ، والعنونة، وأخرجه أيضاً في «الأدب» [ج: ٦٠٤٧] و«الأيمان» [ج: ٦٦٥٢]، ومسلمٌ في «الإيمان»، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه في «الكفارات».

= فأنا كافر أو يهوديٌّ أو نصرانيٌّ أو نحو ذلك، ويكون كاذباً في قوله، قال النَّبِيُّ ﷺ: «إِذَا قَالَ ذَلِكَ وَهُوَ كَاذِبٌ فَقَدْ صَارَ إِلَى مَا قَالَهُ مِنَ الْكُفْرِ وَغَيْرِهِ»، وهذا وإن كان ينعقد به يمينٌ عند أبي حنيفة؛ فإنَّه لا يوجب فيه إلَّا كَفَّارَةً يمين، وأمَّا إن نفى فلا ينعقد عنده بذلك يمينٌ، ولا كَفَّارَةً فيه.

(١) في هامش (ج): المعتمد التَّحْرِيمُ؛ كما في «شرح الشمس الرملي» و«العباب».

(٢) في (ص): «أنه».

(٣) في غير (د) و(س): «المذكور».

(٤) في غير (د) و(س): «ينصرف».

١٣٦٤ - وَقَالَ حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِمٍ، عَنِ الْحَسَنِ: حَدَّثَنَا جُنْدَبٌ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فِي هَذَا الْمَسْجِدِ فَمَا نَسِينَا، وَمَا نَخَافُ أَنْ يَكْذِبَ جُنْدَبٌ عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ: «كَانَ بِرَجُلٍ جِرَاحٌ قَتَلَ نَفْسَهُ، فَقَالَ اللَّهُ: بَدَرْنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ، حَرَمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ».

وبه قال: (وَقَالَ حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) بكسر الميم، الأنماطي^(١) السُّلَمِيُّ البصريُّ، ممَّا وصله المؤلف في «ذكر بني إسرائيل» [ح: ٣٤٦٣] فقال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ قَالَ: حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ، وَمُحَمَّدٌ هُوَ^(٢) ابن معمر، كذا نسبه ابن السَّكَنِ عن الفَرَبْرِيِّ^(٣)، وقيل: هو الذَّهْلِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا ٤٥٦/٢ جَرِيرُ بْنُ حَارِمٍ) الأزديُّ البصريُّ الثَّقَفُ، لكن في حديثه عن قتادة ضعف، وله أوهامٌ إذا حَدَّثَ من حفظه، واختلط في آخر عمره، لكنَّه لم يسمع أحدًا منه في حال اختلاطه شيئًا، واحتجَّ به الجماعة^(٤)، ولم يخرج له المؤلف عن قتادة إلاَّ أحاديث يسيرة تُوبَعُ فيها (عَنِ الْحَسَنِ) البصريُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا جُنْدَبٌ) هو ابن عبد الله بن سفيان البجليُّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فِي هَذَا الْمَسْجِدِ الْمَسْجِدِ^(٥) البصريُّ^(٦) (فَمَا نَسِينَا)^(٧) أشار بذلك إلى تحقُّقه لما حَدَّثَ به، وقرب عهده به، واستمرار ذكره^(٨) له (وَمَا نَخَافُ أَنْ يَكْذِبَ جُنْدَبٌ عَنِ النَّبِيِّ) ولأبي ذرٍّ: «على النَّبِيِّ» (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وأوضح، يُقال: كذب عليه، وأمَّا رواية «عن» فعلى معنى التَّقْل، وفيه إشارة إلى أَنَّ الصحابة^(٩) عدولٌ، وَأَنَّ الكذب مأمونٌ من قبلهم، خصوصًا على النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ: كَانَ بِرَجُلٍ (قَتَلَ) ولأبي ذرٍّ «فَقَتَلَ» (نَفْسَهُ) بسبب الجراح (فَقَالَ اللَّهُ) (عَزَّ وَجَلَّ): (بَدَرْنِي عَبْدِي بِنَفْسِهِ) أي: لم يصبر حتَّى أقبض روحه من غير سببٍ له في ذلك، بل استعجل وأراد أن يموت / قبل ١١٦٧/٢٥

(١) في هامش (ج): «الأنماطي» بفتح الهمزة، إلى بيع الأنماط؛ صُرِبَ مِنَ الْبُسْط.

(٢) «هو»: ليس في (د).

(٣) في (ص): «جماعة».

(٤) في (ص) و(م): «مسجد».

(٥) في (د): «مسجد البصرة».

(٦) في (د): «نسيناه».

(٧) في (د): «واستمر ذلك».

(٨) في (م): «أَنَّ أصحابه».

(٩) في هامش (ج): قال الزُّرْكَشِيُّ: يُروى بجيم مكسورة وبخاء معجمة مضمومة.

الأجل الذي لم^(١) يطلعه الله تعالى عليه، فاستحق المعاقبة المذكورة في قوله: (حَرِّمْتُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ) لكونه مستحلًّا^(٢) لقتل نفسه، فعقوبته مؤبدّة، أو حرّمتها عليه في وقت ما؛ كالوقت الذي يدخل فيه السابقون، أو الوقت الذي يُعَذَّب فيه الموحّدون في النَّارِ ثمَّ يخرجون، أو حرّمت عليه جنّة معيّنة، كجنّة عدن مثلاً، أو ورد على سبيل التّغليظ والتّخويف، فظاهره غير مراد، قال التّووي: أو يكون شرع من مضى أن أصحاب الكبائر يكفرون بها.

وهذا الحديث أورده المؤلّف هنا مختصرًا، ويأتي إن شاء الله تعالى في «ذكر بني إسرائيل» [ح: ٣٤٦٣] مبسوطًا.

١٣٦٥ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الَّذِي يَخْنُقُ نَفْسَهُ يَخْنُقُهَا فِي النَّارِ، وَالَّذِي يَطْعُنُهَا يَطْعُنُهَا فِي النَّارِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو: ابن أبي حمزة قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرم (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «الَّذِي يَخْنُقُ نَفْسَهُ يَخْنُقُهَا فِي النَّارِ» بضمّ النون فيهما (وَالَّذِي يَطْعُنُهَا يَطْعُنُهَا فِي النَّارِ) لأنّ الجزاء من جنس العمل، وقوله: «يطعنهما» بضمّ العين فيهما، قال في «الفتح»: كذا ضبطه^(٣) في الأصول، وجوّز غيره^(٤) فيهما الفتح.

وهذا الحديث من أفراد المؤلّف من هذا الوجه، وأخرجه في «الطّب» [ح: ٥٧٧٨] من طريق الأعمش عن أبي صالح عن أبي هريرة مطوّلًا.

٨٤ - بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ وَالْإِسْتِغْفَارِ لِلْمُشْرِكِينَ

رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(بَابُ مَا يُكْرَهُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ، وَالْإِسْتِغْفَارِ لِلْمُشْرِكِينَ).

(١) في (ص): «لَمَّا».

(٢) في (م): «مستعجلًا».

(٣) في (ص) و(م): «ضَبِطَ».

(٤) في هامش (ص): قوله: «وجوّز غيره» أي: كالكرمانيّ والحليّ وشيخ الإسلام.

(رَوَاهُ ابْنُ عُمَرَ) بن الخطاب (رضي الله عنه) فيما وصله المؤلف في «الجنائز» [ح: ١٢٦٩] في قصة عبد الله بن أبي (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ).

١٣٦٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ (رضي الله عنه) أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي ابْنِ سُلُوكٍ، دُعِيَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَتَبَتِ إِلَيْهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُصَلِّي عَلَى ابْنِ أَبِي وَقَدْ قَالَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا: كَذَا وَكَذَا؟! - أَعَدُّ عَلَيْهِ قَوْلَهُ - فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَقَالَ: «أَخْزَعَنِي يَا عُمَرُ»، فَلَمَّا أَكْثَرْتُ عَلَيْهِ قَالَ: «إِنِّي خَيْرْتُ فَاخْتَرْتُ، لَوْ أَعْلَمُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ عَلَى السَّبْعِينَ فَغَفِرَ لَهُ لَزِدْتُ عَلَيْهَا». قَالَ: فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ انْصَرَفَ، فَلَمْ يَمُكُثْ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى نَزَلَتِ الْآيَتَانِ مِنْ بَرَاءَةِ: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِّنْهُم مَّا تَابَ أَبَدًا﴾ إِلَى: ﴿وَهُمْ فَسِقُوتٌ﴾ قَالَ: فَعَجِبْتُ بَعْدَ مِنْ جُرْأَتِي عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَئِذٍ، وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة وفتح الكاف، نسبه لجده، لشهرته به^(١)، واسم أبيه: عبد الله المخزومي مولا هم، المصري، ثقة في الليث، وتكلموا في سماعه من مالك، لكن قال المؤلف في «تاريخه الصغير»: ما روى يحيى ابن بكير عن أهل الحجاز في التاريخ^(٢) فإنني انتقيته^(٣)، وهذا يدل على أنه ينتقي^(٤) حديث شيوخه؛ ولذا^(٥) ما خرج له عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متبعة^(٦) [ح: ٢٦٢٩، ٣١٤٩، ٤٠٩٥، ٤٤٢٠، ٥٣١٥] قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (الليث) بن سعد الإمام (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين وفتح القاف، ابن خالد الأيلي^(٧)، أحد الأثبات الثقات، وأحاديثه عن الزهري مستقيمة، وأخرج له الجماعة (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزهري (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بتصغير الأول، أحد الفقهاء السبعة (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنْ عُمَرَ بْنِ

(١) في (د): «نسبة لجده وشهرته به».

(٢) «في التاريخ»: مثبت من (ب) و(س) و(ج).

(٣) في (د): «انتقيه».

(٤) زيد في (ب) و(س): «في».

(٥) في (د): «وكذا».

(٦) في (د): «متعاقبة».

(٧) في هامش (ج): قال السمعاني: «الأيلي» بفتح الألف وسكون الياء باثنتين من تحتها وفي آخرها اللام، هذه النسبة إلى بلدة على ساحل بحر القلزم، مماليك ديار مصر.

الخطاب عليه السلام أَنَّهُ قَالَ: لَمَّا مَاتَ عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ أَبِي ابْنِ سَلُولَ بَضْمٌ «ابن» وإثبات ألفه، صفة لعبد الله؛ لأن «سلول» أمه، وهي ^(١) بفتح السين غير منصرفٍ للعلمية والتأنيث، و«أبي» بضم بضم همزة وفتح الموحدة وتشديد المثناة التحتيّة منوّنًا/ (دُعِيَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ) بضم دال «دُعِيَ» مبنياً للمفعول، ورفع «رسول» نائب عن الفاعل (لِيُصَلِّيَ عَلَيْهِ) بنصب «يُصَلِّي» (فَلَمَّا قَامَ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ وَثَبْتُ إِلَيْهِ) بفتح المثناة وسكون الموحدة (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَتُصَلِّي عَلَى ابْنِ أَبِي) بهمزة الاستفهام (وَقَدْ قَالَ يَوْمَ كَذَا وَكَذَا: كَذَا وَكَذَا؟! أَعَدُّ/ عَلَيْهِ) مِنْ عَبْدِ اللَّهِ (قَوْلُهُ) القبيح ^(٢) في حق النبي صلى الله عليه وسلم والمؤمنين (فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ، وَقَالَ: أَخْرَ عَنِّي يَا عُمَرُ، فَلَمَّا أَكْثَرْتُ عَلَيْهِ) مِنْ عَبْدِ اللَّهِ (قَالَ: إِنِّي خُيِّرْتُ) بضم الخاء المعجمة مبنياً للمفعول، أي: في قوله تعالى: ﴿أَسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لَا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً﴾ ^(٣) الآية [الثوبة: ٨٠] وفي نسخة: «إِنِّي قَدْ خُيِّرْتُ» (فَاخْتَرْتُ) الاستغفار (لَوْ أَعْلَمْتُ أَنِّي إِنْ زِدْتُ) ولأبي ذرٍّ: «لو زدت» (عَلَى السَّبْعِينَ فَغُفِرَ لَهُ) ولأبي ذرٍّ: «يغفر له» (لَزِدْتُ عَلَيْهَا، قَالَ) عمر: (فَصَلَّى عَلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ، ثُمَّ انْصَرَفَ) من صلاته (فَلَمْ يَمُكْتُ إِلَّا يَسِيرًا حَتَّى نَزَلَتِ الْآيَتَانِ مِنْ) سورة (بَرَاءة: ﴿وَلَا تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا﴾ إِلَى: ﴿وَهُمْ﴾) ولأبي ذرٍّ: «إلى قوله: ﴿وَهُمْ﴾» (فَنَسِئْتُ) [الثوبة: ٨٤] (فَنُهِىَ عَنِ الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ مِنْهَا: الدُّعَاءُ لِلْمَيِّتِ وَالِاسْتِغْفَارَ لَهُ، وَهُوَ مَمْنُوعٌ فِي حَقِّ الْكَافِرِ؛ وَلِذَلِكَ رَتَّبَ النَّهْيُ عَلَى قَوْلِهِ: ﴿مَاتَ أَبَدًا﴾» يعني: الموت على الكفر، فإنَّ إحياء الكافر للتعذيب دون التمتع ^(٤)، وقوله: ﴿وَهُمْ فَنَسِئْتُ﴾ تعليلٌ للنهي (قَالَ) عمر: (فَعَجِبْتُ بَعْدُ مِنْ جُرْأَتِي) ^(٥) عَلَى رَسُولِ اللَّهِ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ يَوْمَئِذٍ) في مراجعتي له (وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ).

٨٥ - بَابُ ثَنَاءِ النَّاسِ عَلَى الْمَيِّتِ

(باب) مشروعية (ثناء الناس) بالأوصاف الحميدة والخصال الجميلة (على الميّت)

(١) في (د): «وهو».

(٢) في (ص): «التقبيح».

(٣) ﴿سَبْعِينَ مَرَّةً﴾: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): هذه عبارة البيضاوي بنصّها، وظاهره: أَنَّ «أبدًا» ظرف لـ «مات»، والذي في «تفسير المفتي» وغيره: أَنَّهُ متعلق بالنهي؛ أي: لا تُصلِّ؛ أي: لا تدعُ ولا تستغفر لهم أبدًا.

(٥) في (د): «جراعتي».

بخلاف الحي، فإنه منهى عنه إذا أفضى إلى الإطراء^(١) خشية الإعجاب.

١٣٦٧ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: مَرُّوا بِجَنَازَةٍ، فَأَثْنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا، فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «وَجَبَتْ»، ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى، فَأَثْنُوا عَلَيْهَا شَرًّا، فَقَالَ: «وَجَبَتْ»، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه: «هَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ، وَهَذَا أَثْنَيْتُمْ عَلَيْهِ شَرًّا فَوَجَبَتْ لَهُ النَّارُ، أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياس قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: مَرُّوا) ولأبي ذر: «مَرٌّ» بضم الميم مبنياً للمفعول (بِجَنَازَةٍ، فَأَثْنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا) في رواية النضر بن أنس عند الحاكم فقالوا: كان يحب الله ورسوله، ويعمل بطاعة الله، ويسعى فيها (فَقَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: وَجَبَتْ، ثُمَّ مَرُّوا بِأُخْرَى فَأَثْنُوا عَلَيْهَا شَرًّا) قال في رواية الحاكم المذكورة: فقالوا: كان يُبغض^(٢) الله ورسوله، ويعمل بمعصية الله، ويسعى فيها (فَقَالَ) بِإِيجاز (وَجَبَتْ) واستعمال الثناء في الشر لغة شاذة^(٣)، لكنه استعمل هنا للمشكلة؛ لقوله: «فَأَثْنُوا عَلَيْهَا خَيْرًا»، وإنما مكنوا من الثناء بالشر مع الحديث الصحيح في «البخاري» في «النهي عن سب الأموات» [ح: ١٣٩٣] لأن النهي عن سبهم إنما هو في حق غير المنافقين والكفار، وغير^(٤) المتظاهر بالفسق والبدعة، وأما هؤلاء فلا يحرم سبهم، للتحذير من طريقتهم، ومن^(٥) الاقتداء بآثارهم، والتخلُّق بأخلاقهم، قاله النووي (فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه) لرسول الله صلى الله عليه وسلم

(١) في هامش (ج): أطريت فلاناً: مدحته بأحسن ما فيه، وقيل: بالغت في مدحه وجاوزت الحد، وقال السرقسطي: أطرأته: مدحته، وأطريته: أثنيته عليه «مصباح».

(٢) في هامش (ج): «بَغَضُ الشَّيْءِ» بالضَّمُّ بغاضة، فهو بغيض، وأبغضته أنا: فهو مبغض، ولا يقال: بغضته بغير ألف «مصباح».

(٣) في هامش (ج): قوله: «لغة شاذة» تبع في ذلك الكيرماني، ففي «المصباح»: أثنيته عليه خيراً وبخير، وأثنيته عليه شراً وبشر؛ لأنه بمعنى «وصفته»، هكذا نصر عليه جماعة؛ منهم: صاحب «المحكم» و«البارع»، وعزاه للخليل، ومنهم: ابن القوطية، ثم استشهد بهذا الحديث، فراجع.

(٤) في (د): «وحق غير».

(٥) «من»: ليس في (د).

مستفهماً له^(١): (ما وَجَبَتْ؟ قَالَ) بِإِلْهَادِ السَّلَامِ: (هَذَا أَتَيْنِيُمْ عَلَيْهِ خَيْرًا فَوَجَبَتْ^(٢)) لَهُ الْجَنَّةُ، وَهَذَا أَتَيْنِيُمْ عَلَيْهِ شَرًّا فَوَجَبَتْ لَهُ النَّارُ) والمراد بالوجوب: الثبوت، أو هو في صحة الوقوع كالشيء الواجب، والأصل أنه لا يجب على الله شيء، بل الثواب فضله، والعقاب عدله، لا يُسأل عما يفعل^(٣) (أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ) ولفظه في «الشهادات» [ح: ٢٦٤٢]: «المؤمنون شهداء الله في الأرض»، فالمراد: المخاطبون بذلك من الصَّحابة ومن كان على صفتهم من الإيمان، فالمعتبر شهادة أهل الفضل والصدق^(٤)، لا الفسقة؛ لأنهم قد يثنون على من يكون مثلهم، ولا من بينه وبين الميِّت عداوة؛ لأنَّ شهادة العدو لا تُقبل، قاله الدَّاوديُّ، وقال المظهريُّ: ليس معنى قوله: «أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ» أي: الَّذِي يَقُولُونَهُ فِي حَقِّ شَخْصٍ يَكُونُ كَذَلِكَ حَتَّى يَصِيرَ مِنْ يَسْتَحِقُّ الْجَنَّةَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ بِقَوْلِهِمْ، وَلَا الْعَكْسَ، بَلْ مَعْنَاهُ: أَنَّ الَّذِي أَثْنَوْا عَلَيْهِ خَيْرًا رَأَوْهُ مِنْهُ كَانَ ذَلِكَ عَلَامَةً كَوْنِهِ^(٥) مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَبِالْعَكْسِ، وَتَعَقُّبِهِ الطَّيِّبِ فِي «شرح المشكاة» بأنَّ قوله: «وَجِبَتْ» - بعد ثناء الصَّحابة - حَكْمٌ عَقَّبَ وَصْفًا مَنَاسِبًا، فَأَشْعَرَ بِالْعَلِّيَّةِ، وَكَذَا الْوَصْفَ بِقَوْلِهِ: «أَنْتُمْ شُهَدَاءُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ»؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ فِيهِ لِلتَّشْرِيفِ بِأَنَّهُمْ بِمَنْزِلَةِ عَالِيَةِ عِنْدَ اللَّهِ، فَهُوَ كَالْتَّزْكِيَةِ مِنَ الرَّسُولِ لِأَمَّتِهِ وَإِظْهَارِ عِدَالَتِهِمْ بَعْدَ شَهَادَتِهِمْ لِصَاحِبِ الْجَنَازَةِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ لَهَا أَثَرٌ وَنَفْعٌ فِي حَقِّهِ، قَالَ: وَإِلَى مَعْنَى هَذَا يَوْمِي قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ [البقرة: ١٤٣]. انتهى. وقال النَّوَوِيُّ: قَالَ بَعْضُهُمْ: مَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّ الثَّنَاءَ بِالْخَيْرِ لِمَنْ أَثْنَى عَلَيْهِ أَهْلُ الْفَضْلِ، وَكَانَ ذَلِكَ مُطَابِقًا لِلْوَاقِعِ، فَهُوَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُطَابِقٍ فَلَا، وَكَذَا عَكْسُهُ، قَالَ: وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ عَلَى عَمُومِهِ، وَأَنَّ مَنْ مَاتَ فَأَلْهِمَ اللَّهُ النَّاسَ الثَّنَاءَ عَلَيْهِ/ بِخَيْرٍ كَانَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، سَوَاءً كَانَتْ أَعْمَالُهُ تَقْتَضِي ذَلِكَ أَمْ لَا، فَإِنَّ الْأَعْمَالَ دَاخِلَةٌ تَحْتَ الْمَشِيئَةِ، وَهَذَا الْإِلْهَامُ يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى تَعْيِينِهَا، أَوْ بِهَذَا تَظْهَرُ فَائِدَةُ الثَّنَاءِ. انتهى.

(١) في (ب) و(س): «عن قوله».

(٢) في (م): «فوجب».

(٣) في غير (د) و(س): «يفعله».

(٤) «والصدق»: ليس في (د).

(٥) في (د): «لكونه».

١٣٦٨ - حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفُرَاتِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ، عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ: قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ، فَجَلَسْتُ إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، فَمَرَّتْ بِهِمْ جَنَازَةٌ، فَأُثْنِي عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: وَجَبَتْ، ثُمَّ مَرَّ بِأُخْرَى، فَأُثْنِي عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: وَجَبَتْ، ثُمَّ مَرَّ بِالثَّالِثَةِ، فَأُثْنِي عَلَى صَاحِبِهَا شَرًّا فَقَالَ: وَجَبَتْ، فَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ فَقُلْتُ: وَمَا وَجَبَتْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟ قَالَ: قُلْتُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «أَيُّمَا مُسْلِمٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ بِخَيْرٍ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ»، فَقُلْنَا: وَثَلَاثَةٌ؟ قَالَ: «وَوَثَلَاثَةٌ»، فَقُلْنَا: وَاثْنَانِ؟ قَالَ: «وَاثْنَانِ»، ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنْ الْوَاحِدِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ) بكسر اللام المخففة، زاد أبو ذر: «(هو الصَّفَّار)» قال: (حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي الْفُرَاتِ) بلفظ النهر، واسمه: عمرو، الكندي (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ) بضم الموحدة وفتح الراء، آخره هاء تأنيث (عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ) ظالم بن عمرو بن سفيان الديلي، بكسر الدال المهملة وسكون التحتية، ويقال: الدُولِي - بضم الدال بعدها همزة مفتوحة - وهو أول من تكلم في النحو^(١) بعد علي بن أبي طالب، قال الحافظ ابن حجر: ولم أره من رواية عبد الله بن بُرَيْدَةَ عنه إلا معنعنا، وقد حكى الدارقطني في «كتاب التتبع» عن علي بن المديني: أَنَّ ابْنَ بُرَيْدَةَ إِنَّمَا يَرَوِي عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ^(٢) عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ، وَلَمْ يَقُلْ فِي هَذَا الْحَدِيثِ: سَمِعْتُ أَبَا الْأَسْوَدِ، قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: وَابْنُ بُرَيْدَةَ وُلِدَ فِي عَهْدِ عُمَرَ، فَقَدْ أَدْرَكَ أَبَا الْأَسْوَدِ بَلَا رَيْبٍ، لَكِنَّ الْبَخَارِيَّ لَا يَكْتَفِي بِالْمَعَاصِرَةِ، فَلَعَلَّهُ أَخْرَجَهُ شَاهِدًا أَوْ اكْتَفَى لِلْأَصْلِ، بِحَدِيثِ أَنَسٍ السَّابِقِ [ح: ١٣٦٧] (قَالَ) أَي: أَبُو الْأَسْوَدِ: (قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ) النَّبَوِيَّةَ (وَقَدْ وَقَعَ بِهَا مَرَضٌ) جَمْلَةٌ حَالِيَّةٌ، زَادَ فِي «الشَّهَادَاتِ» [ح: ٢٦٤٣]: وَهُمْ يَمُوتُونَ مَوْتًا ذَرِيعًا، وَهُوَ ١٦٨/٢٥ بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ، أَي: سَرِيعًا (فَجَلَسْتُ إِلَى) أَي: عِنْدَ (عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه)، فَمَرَّتْ بِهِمْ جَنَازَةٌ، فَأُثْنِي) بضم الهمزة مبنيا للمفعول (عَلَى صَاحِبِهَا خَيْرًا) كَذَا فِي جَمِيعِ الْأَصُولِ بِالنَّصْبِ، وَوَجَّهَهُ ابْنُ بَطَّالٍ بِأَنَّهُ أَقَامَ الْجَارَ وَالْمَجْرُورَ^(٣) وَهُوَ قَوْلُهُ: «عَلَى صَاحِبِهَا» مَقَامَ

(١) في (د): «بالنحو»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٢) في الأصول الخطية: «معمر» والتصحيح من مصادر المصنف.

(٣) في هامش (ج) و(ص): قوله: «أقام الجار والمجرور»: مقام المفعول الأول، و«خيرًا» مقام الثاني، يحتمل أن يكون مراده: أَنَّ أَصْلَهُ «خيرًا عليها»، فَقَدَّمَ الثَّانِي عَلَى الْأَوَّلِ، وَأَخَّرَ الْأَوَّلَ عَنِ الثَّانِي، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ مراده: بِإِقَامَةِ الْمَجْرُورِ مَقَامَ الْمَفْعُولِ الْأَوَّلِ؛ كَوْنَهُ نَائِبًا عَنِ الْفَاعِلِ، وَبِإِقَامَةِ «خيرًا» مَقَامَ الثَّانِي؛ كَوْنَهُ وَصْفًا =

المفعول الأول، و«خيرًا» مقام الثاني^(١)، وإن كان الاختيار عكسه، وقال النووي: منصوب بنزع الخافض، أي: أثنى عليها بخير، وقال في «مصابيح الجامع»: «على صاحبها» نائب عن الفاعل، و«خيرًا» مفعولٌ لمحذوف، فقال المثنون خيرًا (فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَجَبَتْ ثُمَّ مَرَّ) بضم الميم (بِأُخْرَى^(٢))، فَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهَا) فقال المثنون (خَيْرًا، فَقَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: وَجَبَتْ ثُمَّ مَرَّ) بضم الميم (بِالثَّالِثَةِ، فَأُثْنِيَ عَلَى صَاحِبِهَا) فقال المثنون: (شَرًّا، فَقَالَ) عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَجَبَتْ، فَقَالَ أَبُو الْأَسْوَدِ) المذكور بالإسناد السابق (فَقُلْتُ: وَمَا) معنى قولك لكل منهما (وَجَبَتْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؟) مع اختلاف الثناء بالخير والشر (قَالَ) عمر: (قُلْتُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) هو المقول، وحينئذٍ فيكون قول عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لكلٍ منهما «وجب»^(٣)، قاله بناءً على اعتقاده صدق الوعد المستفاد من قوله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أدخله الله الجنة» (أَيُّمَا مُسْلِمٍ شَهِدَ لَهُ أَرْبَعَةٌ) من المسلمين (بِخَيْرٍ أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ، فَقُلْنَا) أي: عمر وغيره: (وَثَلَاثَةٌ؟ قَالَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (وَثَلَاثَةٌ، فَقُلْنَا: وَاثْنَانِ؟ قَالَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (وَاثْنَانِ، ثُمَّ لَمْ نَسْأَلْهُ عَنِ الْوَاحِدِ) استبعادًا أن يكتفي في مثل هذا المقام العظيم بأقل من النصاب، واقتصر على الشق الأول اختصارًا، أو لإحالة السامع على القياس، وفي حديث حماد بن سلمة، عن ثابت بن^(٤) أنسٍ عند أحمد وابن حبان والحاكم مرفوعًا: «ما من مسلم يموت فيشهد له أربعة من جيرانه الأذنين^(٥) أنهم لا يعلمون منه إلا خيرًا إلا قال الله تعالى: قد قبلت قولكم، وغفرت له ما لا تعلمون» وهذا يؤيد قول النووي

= لمحذوف؛ فلي تأمل. انتهى شيخنا العجمي، وفي هامش (ج) و(ص). قوله: «أقام الجار والمجرور مقام المفعول الأول، وخيرًا مقام الثاني».... كونه وصفًا لمحذوف، فلي تأمل. وقال ابن مالك: «خيرًا» صفة لمصدر محذوف..... والإسناد إلى الجار والمجرور قليل «فتح».

(١) وقال ابن مالك: «خيرًا»: صفة مصدرٍ محذوف؛ فأقيمت مقامه؛ فنصبته؛ لأنَّ «أثنى» مسندٌ إلى الجار والمجرور، والتفاوت بين الإسناد إلى المصدر، والإسناد إلى الجار والمجرور قليل. «فتح».

(٢) في (د): «بالثانية».

(٣) زيد في (د): «له».

(٤) في غير (د) و(س): «عن»، وهو تحريف.

(٥) في هامش (ج): قوله: «الأذنين» أصله: «الأذنين» كـ «المُصْطَفَيْنِ» بياءين؛ الأولى لام الكلمة، والثانية علامة الجمع، تحرّكت الياء الأولى بكسرة، وانفتح ما قبلها، فقُلبت ألفًا، فالتقى ساكنان؛ الألف المنقلبة عن الياء وياء الإعراب، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين، وأُقيمت الفتحة قبلها دليلًا عليها، فصار «الأذنين» بفتح الثونين، صفة لـ «جيرانه» مجرور بالياء المكسور ما قبلها تقديرًا، المفتوح ما بعدها تحقيقًا، نيابة عن الكسرة.

السَّابِقُ: إِنَّ مَنْ مَاتَ فَأَلْهِمَ اللَّهُ النَّاسَ الثَّنَاءَ عَلَيْهِ بِخَيْرٍ، كَانَ دَلِيلًا عَلَى أَنَّهُ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، سِوَاكَ كَانَتْ أَفْعَالُهُ تَقْتَضِي ذَلِكَ أَمْ لَا، وَهَذَا فِي جَانِبِ الْخَيْرِ وَاضِحٌ، وَأَمَّا فِي (١) جَانِبِ الشَّرِّ فَيُظَاهَرُ الْأَحَادِيثُ أَنَّهُ كَذَلِكَ، لَكِنْ إِنَّمَا يَقَعُ ذَلِكَ فِي حَقِّ مَنْ غَلَبَ شَرُّهُ عَلَى خَيْرِهِ، وَقَدْ وَقَعَ فِي رَوَايَةِ النَّضْرِ عِنْدَ الْحَاكِمِ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى مَلَايَكَةُ تَنْطِقُ عَلَى أَلْسِنَةِ بَنِي آدَمَ بِمَا فِي الْمُؤْمِنِ مِنَ الْخَيْرِ وَ (٢) الشَّرِّ»، وَهَلْ يَخْتَصُّ الثَّنَاءُ الَّذِي يَنْفَعُ الْمَيِّتَ بِالرِّجَالِ (٣)، أَوْ يَشْمَلُ النِّسَاءَ أَيْضًا؟ وَإِذَا قُلْنَا: إِنَّهُمْ يَدْخُلْنَ فَهَلْ يَكْتَفَى بِأَمْرَاتَيْنِ، أَوْ لَا بَدَنٍ مِنْ رَجُلٍ وَأَمْرَاتَيْنِ؟ مُحَلٌّ نَظَرٍ، وَقَدْ يُقَالُ: لَا يَدْخُلْنَ؛ لِقِصَّةِ (٤) أُمِّ الْعَلَاءِ الْأَنْصَارِيَّةِ لَمَّا أَثْنَتْ عَلَى عُثْمَانَ بْنِ مَظْعُونٍ بِقَوْلِهَا: فَشَهَادَتِي عَلَيْكَ لَقَدْ أَكْرَمَكَ اللَّهُ تَعَالَى، فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: «وَمَا يَدْرِيكَ أَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَهُ؟» [ح: ٢٦٨٧] فَلَمْ يَكْتَفِ بِشَهَادَتِهَا، لَكِنْ (٥) يَجَابُ بِأَنَّهُ بِإِلَهَامِهِ ﷺ / إِنَّمَا أَنْكَرَ عَلَيْهَا الْقَطْعَ بِأَنَّ اللَّهَ أَكْرَمَهُ، وَذَلِكَ مَغَيَّبٌ ١١٦٩/٢٥ عَنْهَا، بِخِلَافِ الشَّهَادَةِ لِلْمَيِّتِ / بِأَفْعَالِهِ الْحَسَنَةِ الَّتِي يَتَلَبَّسُ بِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا. ٤٥٩/٢

وَرَوَاةُ هَذَا الْحَدِيثِ كُلُّهُمْ بَصْرِيُّونَ، لَكِنَّ دَاوُدَ مَرْوَزِيَّ (٦) تَحَوَّلَ إِلَى الْبَصْرَةِ، وَهُوَ مِنْ أَفْرَادِ الْمُؤَلِّفِ. وَفِيهِ رَوَايَةٌ تَابِعِيٌّ عَنْ تَابِعِيٍّ عَنْ صَحَابِيٍّ، وَالتَّحْدِيثُ، وَالْعِنْعَنَةُ، وَالْقَوْلُ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي «الشَّهَادَاتِ» [ح: ٢٦٤٣]، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْجَنَائِزِ» وَكَذَا النَّسَائِيُّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ (٧).

٨٦ - بَابُ مَا جَاءَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِذِ الظَّالِمُونَ فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمْ الْيَوْمَ تُجْزَوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾ الْهُونُ هُوَ الْهَوَانُ، وَالْهُونُ: الرِّفْقُ، وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: ﴿سَنُعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ﴾ وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَحَاقَ بِئَالِ فِرْعَوْنَ سُوءُ الْعَذَابِ﴾ النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴿١٠٠﴾

(بَابُ مَا جَاءَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ) قَدْ تَظَاهَرَتِ الدَّلَائِلُ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ عَلَى ثَبُوتِهِ، وَأَجْمَعَ

(١) «فِي»: لَيْسَتْ فِي (ب) وَ (م).

(٢) فِي (ب): «أَوْ».

(٣) فِي هَامِش (ج): لَيْسَ فِي الْحَدِيثِ مَا يَقْتَضِي تَخْصِيصَ ذَلِكَ بِالرِّجَالِ إِلَّا فِي إِحْقَاقِ الثَّنَاءِ لِلْعَدَدِ، وَلَيْسَ نَصًّا فِي كَوْنِ الْمَعْدُودِ مَذْكَرًا عِنْدَ حَذْفِ الْمُمَيِّزِ، فَلَيْتَأَمَّلْ.

(٤) فِي (م): «لِقِصَّةِ».

(٥) زَيْدٌ فِي (م): «قَدْ».

(٦) فِي (د): «بَصْرِيٌّ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٧) «وَاللَّهُ أَعْلَمُ»: لَيْسَ فِي (د).

عليه أهل السنة، ولا مانع في العقل أن يعيد الله الحياة في جزء من الجسد، أو في جميعه على خلاف المعروف، فيثيبه ويعذبه، وإذا لم يمنعه العقل، وورد به الشرع^(١) وجب قبوله واعتقاده، ولا يمنع من ذلك كون الميِّت قد تفرقت أجزاؤه كما يشاهد في العادة، أو أكلته السباع والطيور وحيتان البحر، كما أن الله سبحانه وتعالى يعيده للحشر، وهو سبحانه وتعالى قادرٌ على ذلك، فلا يستبعد تعلق روح الشخص الواحد في آنٍ واحدٍ بكلٍّ واحدٍ من أجزائه المتفرقة في المشارق والمغارب، فإنَّ تعلقه ليس على سبيل الحلول حتَّى يمنعه الحلول في جزء من الحلول في غيره^(٢)، قال في «مصابيح الجامع»: وقد كثرت الأحاديث في عذاب القبر، حتَّى قال غير ما^(٣) واحد^(٤): إنَّها متواترةٌ، ولا يصحُّ عليها التواطؤ، وإن لم يصحَّ مثلها لم يصحَّ شيءٌ من أمر^(٥) الدين، قال أبو عثمان الحدَّاد: وليس في قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦] ما يعارض ما ثبت من عذاب القبر؛ لأنَّ الله تعالى أخبر بحياة الشهداء قبل يوم القيامة، وليست مرادة بقوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ [الدخان: ٥٦] فكذا حياة المقبور^(٦) قبل الحشر، قال ابن المنير: وأشكل ما في القضية: أنه إذا ثبت حياتهم^(٧) لزم أن يثبت موتهم بعد هذه الحياة؛ ليجتمع^(٨) الخلق كلُّهم في الموت عند قوله تعالى: ﴿لَمَنِ الْمُلْكُ الْيَوْمَ؟﴾ [غافر: ١٦] ويلزم تعدُّد الموت، وقد قال الله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ إِلَّا الْمَوْتَةَ الْأُولَى﴾ الآية^(٩) [الدخان: ٥٦]

(١) في (ص) و(م): «وورود الشرع».

(٢) «في غيره»: ليس في (ص) و(م)، وفي (د): «شيء».

(٣) «ما»: ليس في (ب) و(س).

(٤) «غير ما واحد»: سقط من (د).

(٥) في (ص): «أمر».

(٦) في (ص): «القبور».

(٧) في هامش (ج) و(ص): قوله: «إذا ثبت حياتهم» كذا بخطه من غير تاء تأنيث، هو ماشر على المرجوح، والراجح: ثبوتها؛ لأنَّ لفظ: «الحياة» اسمٌ ظاهرٌ مجازيُّ التأنيث؛ كقولهم: «الشمس طلعت أو تطلع»، ويجوز ذلك في أربع مسائل؛ منها: أن يكون اسمًا ظاهرًا مجازيًّا التأنيث؛ وهو ما لا فَرْجَ له، والتأنيث في هذه أرجح. انتهى رملي على «الآجرومية».

(٨) في (د): «فيجتمع».

(٩) «الْأُولَى»: ليس في (د).

(١٠) «الآية»: ليس في (د).

والجواب الواضح^(١) عندي: أنَّ معنى قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ﴾ [الدخان: ٥٦] أي: أَلَمْ الموت، فيكون الموت الذي يعقب الحياة الأخرى بعد الموت الأول لا يُذاق أَلَمه أَلَبَّةً، ويجوز ذلك في حكم التَّقدير بلا إشكال، وما وضعت العرب اسم الموت إلا للمؤلم على ما فهموه، لا باعتبار كونه ضدَّ الحياة، فعلى هذا يخلق الله لتلك الحياة الثانية ضدًا يُعدها به^(٢)، لا يسمَّى^(٣) ذلك الضدُّ موتًا وإن كان للحياة ضدُّ، جمعًا بين الأدلة العقلية والنقلية واللغوية. انتهى. وقد ادَّعى قومٌ عدم ذكر عذاب القبر في القرآن، وزعموا أنَّه لم يرد ذكره إلا من أخبار الآحاد، فذكر المصنِّف^(٤) آياتٍ تدلُّ لذلك ردًّا عليهم فقال: (وَقَوْلُهُ^(٥) تَعَالَى) بالجرِّ عطفًا على «عذاب»، أو بالرفع على الاستئناف ﴿إِذِ الظَّالِمُونَ﴾ ولأبي ذرٍّ وابن عساكر: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذِ الظَّالِمُونَ﴾ جوابه محذوف، أي: ولو ترى زمان^(٦) غمراتهم لرأيت أمرًا فظيعًا ﴿فِي غَمَرَاتِ الْمَوْتِ﴾ شدائده ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ﴾ لِقَبْضِ أرواحهم أو بالعذاب ﴿أَخْرِجُوا أَنْفُسَكُمُ﴾ أي: يقولون لهم: أخرجوها^(٧) إلينا من أجسادكم تغليظًا^(٨) وتعنيفًا عليهم، فقد ورد أنَّ أرواح الكفار تتفرَّق في أجسادهم، وتأبى الخروج، فتضربهم الملائكة حتَّى تخرج ﴿أَيُّومَ﴾ يريد وقت الإماتة؛ لما فيه من شدة النزع^(٩)، أو الوقت الممتد من الإماتة إلى ما لا نهاية له الذي فيه عذاب البرزخ والقيامة ﴿تُجَزَّوْنَ عَذَابَ الْهُونِ﴾ [الأنعام: ٩٣] وروى الطبري وابن أبي حاتم من طريق علي بن أبي طلحة، عن ابن عباس: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُوا أَيْدِيَهُمْ﴾ قال: هذا عند الموت،

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «والجواب الواضح»، في هذا الجواب نظر؛ فإنَّ حمله على ذلك يقتضي أنَّ في الجنة موتًا، لكن لا يذاق أَلَمه؛ إذ الضمير في قوله تعالى: ﴿لَا يَذُوقُونَ فِيهَا الْمَوْتَ﴾ راجع للجنة، فكيف يتأتَّى هذا الجواب؛ فليُتأمل. انتهى من خطِّ شيخنا العجمي.

(٢) في (د) و(م): «بعد مماته»، وفي (ب): «بعدها به»، ونبّه الشيخ أمين السفرجلاني رحمه الله إلى أنَّ الصواب ما في المتن.

(٣) في (ص) و(م) و(د): «يتميّز».

(٤) في (د): «المؤلف»، وزيد في (م): «و».

(٥) في (د): «وقول الله».

(٦) في (ب) و(س): «زمن».

(٧) في (م): «أخرجوا».

(٨) في (ص): «تقطيعًا»، وليس بصحيح.

(٩) في (د) و(م): «النزع».

والبَسْط: الضرب، يضربون وجوههم وأدبارهم (الهون^(١)) بالضم، ولأبي ذر: «قال أبو عبد الله» أي: البخاري: «الهون» (هُوَ الْهَوَانُ) يريد: العذاب المتضمن لشدة وإهانة، وأضافه إلى «الهون» لتمكُّنه فيه (وَالْهَوْنُ) بالفتح والرفع^(٢): (الرَّفْقُ، وَقَوْلُهُ جَلَّ ذِكْرُهُ: «سَتَعَذِّبُهُمْ مَرَّتَيْنِ») بالفضيحة في الدنيا، وعذاب القبر^(٣)، رواه الطبري وابن أبي حاتم والطبراني في «الأوسط»، عن ابن عباس بلفظ: خطب رسول الله ﷺ يوم الجمعة فقال: «اخرج يا فلان؛ فإنك منافق...» فذكر الحديث، وفيه^(٤): «ففضح الله المنافقين، فهذا العذاب الأول، والعذاب الثاني عذاب القبر» أو ضرب الملائكة وجوههم وأدبارهم عند قبض أرواحهم، ثم عذاب القبر (ثُمَّ يَرَدُّونَ إِلَىٰ عَذَابٍ عَظِيمٍ [التوبة: ١٠١]) في جهنم (وَقَوْلُهُ تَعَالَى: «وَحَاقَ بِقَالٍ فِرْعَوْنُ»)/ فرعون وقومه، واستغنى بذكرهم عن ذكره؛ للعلم بأنه أولى بذلك (سُوءُ الْعَذَابِ) الغرق في الدنيا، ثم النقلة منه إلى النار (النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوًّا وَعَشِيًّا)^(٥) جملة مستأنفة، أو «النَّارُ» بدل من «سُوءُ الْعَذَابِ» و«يُعْرَضُونَ»

(١) «الهون»: ليس في (د).

(٢) قوله: «وروى الطبري وابن أبي حاتم من طريق... يضربون وجوههم وأدبارهم الهون»، جاء في (د) بعد قوله: «والهون؛ بالرفع: الرفق».

(٣) «والرفع»: ليس في (د).

(٤) في (د): «القبور».

(٥) وفيه: «ليس في (ص)».

(٦) في هامش (ج): قوله تعالى: «يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا» [الشورى: ٤٥] هذه الآية قبل آية «الأحقاف»: «وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ» [الأحقاف: ٢٠] وقد جَوَّزَ الزَّمَخْشَرِيُّ أن يكون المعنى: عرض النار عليهم؛ من قولهم: عرضت الناقة على الحوض، يريدون عرض الحوض عليها، فقلبوا، وردّه أبو حيان بأن القلب ضرورة، ولا ضرورة تدعو إليه إذا كان المعنى صحيحاً واضحاً مع عدم القلب، وعرض الناقة على الحوض، وعرض الحوض على الناقة؛ كلُّ منهما صحيح؛ إذ العرض أمرٌ نسبيٌ يصحُّ إسنادُه لكلٍّ من الناقة والحوض، قال الإمام السبكي في تفسير آية الأحقاف: «والذي أقوله أن عرض الناقة على الحوض مقلوب، وليس الزَّمَخْشَرِيُّ مختصاً بذلك، بل الجوهري وغيره أطلقوا القلب عليه، والسُّرُّ فيه: أن المعروض لا اختيار له، والمعرض عليه قد يقبل وقد يردُّ؛ فلذلك كان عرض الحوض على الناقة لا قلب فيه؛ لأنها قد تقبله وقد تردّه، وعرضها عليه مقلوب، وأقول: إن عرض الكفار على النار ليس بمقلوب كما قال الزَّمَخْشَرِيُّ؛ للمعنى الذي أشرنا إليه، وذلك لأن الكفار لا خيرة لهم، بل هم مقهورون مستذلون، والنار بمنزلة من يُعرض عليه المتاع؛ كما قالوا: عرضت الجارية للبيع، ولم يذكروا فيه قلباً. انتهى المراد، وقد أطال في تحقيقه وبيانه، وكذلك ولده في «عروس الأفرح»، وابن هشام في «المغني».

حال، وروى ابن مسعود: أَنَّ أرواحهم في أجواف طيور^(١) سود، تُعرض على النار بكرة وعشياً، فيقال لهم: هذه^(٢) داركم، رواه ابن أبي حاتم، قال القرطبي^(٣): الجمهور على^(٤) أَنَّ هذا العرض في البرزخ، وفيه دليل على بقاء النفس وعذاب القبر ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾ أي: هذا ما دامت الدنيا، فإذا قامت الساعة؛ قيل لهم: ﴿أَدْخِلُوا آلَ فِرْعَوْنَ﴾^(٥) أَشَدَّ الْعَذَابِ ﴿إِغَار: ٤٥﴾ عذاب جهنم، فإنه أشدُّ ممَّا كانوا فيه^(٦) أو أشدُّ عذاب جهنم، وهذه الآية المكيَّة أصل في الاستدلال لعذاب القبر، لكن استشكلت مع الحديث المروي في «مسند الإمام أحمد» بإسناد صحيح على شرط الشيخين: أَنَّ يهوديَّة في المدينة كانت تعيد عائشة من عذاب القبر، فسألت عنه رسول الله ﷺ، فقال: «كذبت»^(٧) يهود، لا عذاب دون يوم^(٨) القيامة فلما مضى بعض^(٩) أيام؛ نادى رسول الله ﷺ محمزة عيناها بأعلى صوته: «أيتها الناس؛ استعينوا بالله من عذاب القبر؛ فإنه حق»، وأجيب بأنَّ الآية دلَّت على عذاب الأرواح في البرزخ، وما نفاه^(١٠) أو لا ثمَّ أثبتته ﷺ عذاب الجسد فيه، والأولى أن يقال: الآية دلَّت على عذاب الكفار، وما نفاه ثمَّ أثبتته عذاب القبر للمؤمنين، ففي «صحيح مسلم» من طريق ابن شهاب عن عروة عن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ يهوديَّة قالت لها: أشعرت أنكم تُفتنون في القبور؟ فلما سمع ﷺ قولها ارتاع وقال^(١١): «إنما تُفتن اليهود»، ثمَّ قال بعد ليالٍ: «أشعرت أنه أوحى إليَّ أنكم تُفتنون في القبور؟»^(١٢)، وفي «الترمذي» عن عليّ قال: «مازلنا نشكُّ في عذاب القبر حتَّى نزلت ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَتَىٰ آلَ فِرْعَوْنَ﴾ حَتَّى زُرُّمُ الْمَقَابِرَ ﴿التكاثر: ١-٢﴾»، وفي

(١) في غير (د): «طير».

(٢) في غير (د) و(س): «فقال لهم: هذه».

(٣) في (ص): «الذارقطني»، وليس بصحيح.

(٤) «على»: ليس في (د).

(٥) في (ب): «قيل لهم: (أدخلوا) يا (آل فرعون)»: ليس في (ص) و(م).

(٦) «فيه»: ليس في (ص) و(م).

(٧) في الأصول الخطية: «كذب» والتصحيح من مصادر التخریج.

(٨) «يوم»: مثبت من (د) و(س).

(٩) «بعض»: ليس في (د).

(١٠) في (م): «نفى».

(١١) في (د): «ثمَّ قال».

(١٢) قوله: «فلما سمع ﷺ قولها؛ ... إليَّ أنكم تُفتنون في القبور؟»، سقط من (ص).

«صحيح ابن جَبَّان» من حديث أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً في قوله تعالى: ﴿فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكاً﴾ قال: «عذاب القبر».

١٣٦٩ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ، عَنْ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا أُقْعِدَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ أُتِيَ، ثُمَّ شَهِدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾».

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ: حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهِذَا وَزَادَ ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ نَزَلَتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) الحوضي قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ عَلْقَمَةَ) ابنِ مَرْثَدٍ (بفتح الميم والمثلثة، الحضرمي) (عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ) بسكون (١) العين في الأول، وضمها وفتح الموحدة مصغراً، آخره هاء تأنيث في الثاني، وصرح في رواية أبي الوليد الطيالسي -الآتية إن شاء الله تعالى في «التفسير» [ج: ٤٦٩٩]- بالإخبار بين شعبة وعلقمة، وبالسمع بين علقمة وسعد بن عبيدة (عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: إِذَا أُقْعِدَ الْمُؤْمِنُ فِي قَبْرِهِ) بضم همزة «أُقْعِدَ» مبنياً للمفعول كهزمة (أُتِيَ) أي: حال كونه مأثماً إليه، والآتي: الملكان منكراً ونكيراً (ثُمَّ شَهِدَ) بلفظ الماضي كـ «عَلِمَ»، وللحموي والكشيميهني كما (٢) في الفرع، وقال في «الفتح»: والمستملي بدل الكشيميهني: «ثُمَّ يَشْهَدُ» بلفظ المضارع، كـ «يَعْلَمُ» (أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) وفي رواية أبي الوليد المذكورة (٣) [ج: ٤٦٩٩]: «المسلم إذا سُئِلَ في القبر: يشهد أن لا إله إلا الله وأنَّ مُحَمَّدًا رسول الله» (فَذَلِكَ قَوْلُهُ) تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ﴾ [إبراهيم: ٢٧] الذي ثبت بالحجة عندهم، وهي كلمة التوحيد، وثبوتها تمكُّنها في القلب، واعتقاد حقيقتها (٤)، واطمئنان القلب بها، وزاد في رواية أبي الوليد: ﴿فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ﴾ [إبراهيم: ٢٧] وتثبيتهم في الدنيا: أنهم إذا فُتِنُوا في دينهم لم يزالوا عنها - وإن ألقوا في

(١) في (د): «بفتح»، وليس بصحيح.

(٢) «كما»: ليس في (ب).

(٣) في (د): «المذكور».

(٤) في (د): «حَقَّقَتْهَا».

النَّارِ - وَلَمْ يَرْتَابُوا بِالشُّبُهَاتِ^(١)، وَتَثْبِيتِهِمْ فِي الْآخِرَةِ: أَنَّهُمْ إِذَا سُئِلُوا فِي الْقَبْرِ لَمْ يَتَوَقَّفُوا فِي الْجَوَابِ، وَإِذَا سُئِلُوا فِي الْحَشْرِ وَعِنْدَ مَوْقِفِ الْأَشْهَادِ عَنْ مَعْتَقَدِهِمْ وَدِينِهِمْ لَمْ تَدْهَشْهُمْ أَهْوَالُ الْقِيَامَةِ، وَبِالْجُمْلَةِ: فَالْمَرْءُ عَلَى قَدَرِ ثَبَاتِهِ فِي الدُّنْيَا يَكُونُ ثَبَاتُهُ فِي الْقَبْرِ وَمَا بَعْدَهُ^(٢)، وَكُلَّمَا كَانَ أَسْرَعَ إِجَابَةً كَانَ أَسْرَعَ تَخَلُّصًا مِنَ الْأَهْوَالِ، وَالْمَسْئُولُ عَنْهُ فِي قَوْلِهِ: «إِذَا سُئِلُوا» - الثَّابِتُ فِي رِوَايَةِ أَبِي الْوَلِيدِ [ح: ٤٦٩٩] - مَحْذُوفٌ، أَي: عَنْ رَبِّهِ وَنَبِيِّهِ وَدِينِهِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ التَّحْدِيثُ، وَالْعِنَعَةُ، وَرَوَاتُهُ مَا بَيْنَ بَصْرِيِّ وَكُوفِيِّ، وَأَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ أَيْضًا فِي «الْجَنَائِزِ» [ح: ١٣٣٨] وَفِي «التَّفْسِيرِ» [ح: ٤٦٩٩]، وَمُسْلِمٌ فِي «صِفَةِ النَّارِ»، وَأَبُو دَاوُدَ فِي ١٧٠/٢ ب «السُّنَّةِ»، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «التَّفْسِيرِ» وَالنَّسَائِيُّ فِي «الْجَنَائِزِ» وَفِي «التَّفْسِيرِ»^(٣) وَابْنُ مَاجَةٍ فِي «الزُّهْدِ».

وَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ) بِفَتْحِ الْمَوْحِدَةِ وَالشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ الْمَشْدَدَةِ، الْعَبْدِيُّ^(٤) الْبَصْرِيُّ، وَيُقَالُ لَهُ^(٥): /: بُنْدَارٌ قَالَ: (حَدَّثَنَا غُنْدَرٌ) مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بْنُ الْحَجَّاجِ (بِهَذَا) أَي: بِالْحَدِيثِ السَّابِقِ (وَزَادَ: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [إِبْرَاهِيم: ٢٧]) بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ (نَزَلَتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ) قَالَ الطَّبِيبِيُّ فِي «شرح المشكاة»: فَإِنْ قُلْتَ: لَيْسَ فِي الْآيَةِ مَا يَدُلُّ عَلَى عَذَابِ الْمُؤْمِنِ فِي الْقَبْرِ، فَمَا مَعْنَى «نَزَلَتْ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ؟» قُلْتَ: لَعَلَّهُ سَمَّى أَحْوَالَ الْعَبْدِ فِي الْقَبْرِ بِعَذَابِ الْقَبْرِ عَلَى تَغْلِيْبِ فِتْنَةِ الْكَافِرِ عَلَى فِتْنَةِ الْمُؤْمِنِ تَرْهِيْبًا وَتَخْوِيفًا، وَلِأَنَّ الْقَبْرَ مَقَامَ الْهَوْلِ وَالْوَحْشَةِ، وَلِأَنَّ مَلَاقَةَ الْمَلَائِكَةِ مِمَّا يَهْيِبُ^(٦) الْمُؤْمِنَ فِي الْعَادَةِ.

١٣٧٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ صَالِحٍ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ أَنَّ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَخْبَرَهُ قَالَ: أَطَّلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْقَلْبِيبِ، فَقَالَ: «وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ رَبُّكُمْ حَقًّا؟» فَقِيلَ لَهُ: أَتَدْعُو أَمْوَاتًا؟ فَقَالَ: «مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ، وَلَكِنْ لَا يُجِيبُونَ».

(١) فِي هَامِش (ج): «الشُّبُهَاتُ» جَمْعُ «شُبْهَةٍ» كـ «غُرَفَاتُ» جَمْعُ «غُرْفَةٍ»؛ كَمَا فِي «المصباح».

(٢) «وما بعده»: لَيْسَ فِي (م).

(٣) قَوْلُهُ: «وَمُسْلِمٌ فِي صِفَةِ النَّارِ، وَأَبُو دَاوُدَ... وَالنَّسَائِيُّ فِي الْجَنَائِزِ وَفِي التَّفْسِيرِ»، سَقَطَ مِنْ (ص).

(٤) فِي هَامِش (ج): «الْعَبْدِيُّ» بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَسُكُونِ الْمَوْحِدَةِ فِي آخِرِهَا الدَّالُ الْمَهْمَلَةُ، هَذِهِ النُّسْبَةُ إِلَى عَبْدِ الْقَيْسِ، وَالْمُنْتَسِبُ إِلَيْهِ مَخْيَرٌ بَيْنَ أَنْ يَقُولَ: عَبْدِيُّ أَوْ عَبْقَسِي «تَرْتِيب».

(٥) «له»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٦) فِي هَامِش (ج): «هَابَهُ مَهَابَةً» مِنْ «بَابِ تَعِيبٍ» هَيْبَةً: خَزَرَهُ، قَالَ ابْنُ فَارَسٍ: الْهَيْبَةُ الْإِجْلَالُ، وَالْفَاعِلُ: هَائِبٌ، وَالْمَفْعُولُ: مَهُوبٌ وَمَهْيَبٌ أَيْضًا، وَتَهَيَّيْتُهُ: خَفَّتُهُ، وَتَهَيَّيْنِي: أَفْزَعْنِي. انْتَهَى «مصباح».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا يَغْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد، ولأبي الوقت: «(حَدَّثَنَا)» (أبي) إبراهيم بن سعد بن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن عوف، القرشي (عَنْ صَالِحٍ) هو ابن كيسان قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (نَافِعٌ) مولى ابن عمر ابن الخطاب (أَنَّ ابْنَ عُمَرَ^(١)) أَخْبَرَهُ قَالَ: أَطْلَعَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى أَهْلِ الْقَلْبِ (قَلِيبٌ بَدْرٌ؛ وَهُمْ أَبُو جَهْلٌ بْنُ هِشَامٍ وَأُمَيَّةُ بْنُ خَلْفٍ وَعَتَبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَشَيْبَةُ بْنُ رَبِيعَةَ وَهُمْ يُعَذِّبُونَ) (فَقَالَ) لهم: (وَجَدْتُمْ مَا وَعَدَ^(٢) رَبُّكُمْ حَقًّا؟) وفي نسخة: «(مَا^(٣) وَعَدَكُمْ)» (فَقِيلَ لَهُ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ والقائل عمر بن الخطاب؛ كما في «مسلم»: (أَتَدْعُو^(٤)) بهمزة الاستفهام، وسقطت من^(٥) «اليونينية»، كما في فرعها^(٦) (أَمْوَاتًا^(٧))؟ (فَقَالَ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ: (مَا أَنْتُمْ بِأَسْمَعَ مِنْهُمْ) لما أقول (وَلَكِنْ لَا يُجِيبُونَ) لا يقدر على^(٨) الجواب، وهذا يدل على وجود حياة في القبر يصلح معها التعذيب؛ لأنه لما ثبت سماع أهل القلب كلامه ﷺ وتوبيخه لهم؛ دل على إدراكهم الكلام بحاسة السمع، وعلى جواز إدراكهم ألم العذاب ببقية الحواس بل بالذات.

ورواة هذا الحديث مدنيون، وفيه رواية تابعي عن تابعي عن صحابي، وفيه التحديث، والإخبار، والعنونة، وأخرجه أيضاً في «المغازي» [ج: ٣٩٨٠] مطوَّلاً، ومسلم في «الجنائز» وكذلك^(٩) النسائي.

١٣٧١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ الْآنَ أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ حَقًّا، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَا تَسْمِعُ الْمَوْتُ﴾».

(١) زيد في (ص): «ابن الخطاب».

(٢) في (د): «وعدكم».

(٣) «ما»: مثبت من (ب) و(س).

(٤) زيد في (د) و(ج): «أمواتاً». وفي هامش (ج): في الفرع: «تدعو» بإسقاط همزة الاستفهام. «منه».

(٥) في (د): «في».

(٦) قوله: «بهمزة الاستفهام، وسقطت من اليونينية، كما في فرعها»، سقط من (ص) و(م).

(٧) «كما في فرعها أمواتاً»: سقط من (د).

(٨) زيد في (د): «رد».

(٩) في غير (د) و(س): «كذا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) هو ابن أبي شيبة قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) بن عيينة (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ) تَرَدُّ رواية ابن عمر [ح: ١٣٧٠]: «ما أنتم بأسمع منهم» (إِنَّمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: إِنَّهُمْ لَيَعْلَمُونَ الْآنَ: أَنَّ^(١) مَا كُنْتُ أَقُولُ حَقًّا) ولأبوي الوقت وذَرٌّ: «أَنَّ مَا كُنْتُ أَقُولُ لَهُمْ حَقًّا»، ثُمَّ اسْتَدَلَّتْ لِمَا نَفَثَتْ بِقَوْلِهَا: (وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى﴾ [النمل: ٨٠]) قالوا: ولا دلالة فيها على ما نفثه، بل لا منافاة بين قوله ﷺ: «إِنَّهُمْ الْآنَ يَسْمَعُونَ»^(٢) وبين الآية؛ لأن الإسماع هو إبلاغ الصوت من المسمع في أذن السامع، فالله^(٣) تعالى هو الذي أسمعهم بأن أبلغ^(٤) صوت نبيه ﷺ بذلك، وقد قال المفسرون: إِنَّ الْآيَةَ مَثَلٌ ضَرَبَهُ^(٥) اللَّهُ لِلْكَفَّارِ، أَي: فَمَا أَنَّكَ لَا تَسْمَعُ الْمَوْتَى، فكَذَلِكَ لَا تُفْقِهِ^(٦) كَفَّارٌ مَكَّةَ؛ لَأَنَّهُمْ كَالْمَوْتَى فِي عَدَمِ الْإِنْتِفَاعِ بِمَا يَسْمَعُونَ، وقد خالف الجمهور^(٧) عائشة في ذلك، وَقِيلُوا حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ [ح: ١٣٧٠] لِمُوَافَقَةِ مَنْ رَوَاهُ غَيْرُهُ عَلَيْهِ، وَلَا مَانِعَ أَنَّهُ مِنْ ﷺ قَالَ اللَّفْظَيْنِ مَعًا، وَلَمْ تَحْفَظْ عَائِشَةُ إِلَّا أَحَدَهُمَا، وَحَفِظَ غَيْرُهَا سَمَاعَهُمْ بَعْدَ إِحْيَائِهِمْ، وَإِذَا جَازَ أَنْ يَكُونُوا عَالَمِينَ؛ جَازَ أَنْ يَكُونُوا سَامِعِينَ، إِمَّا^(٨) بِأَذَانٍ رَوَّسِهِمْ؛ كَمَا هُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ، أَوْ بِأَذَانِ الرُّوحِ فَقَطْ، وَالْمَعْتَمِدُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ الْعَذَابُ عَلَى الرُّوحِ فَقَطْ، لَمْ يَكُنْ لِلْقَبْرِ بِذَلِكَ اخْتِصَاصٌ^(٩)، وَقَدْ قَالَ قَتَادَةُ؛ كَمَا عِنْدَ الْمُؤَلِّفِ فِي «غَزْوَةِ بَدْرٍ»: «أَحْيَاهُمُ اللَّهُ تَعَالَى حَتَّى أَسْمِعَهُمْ تَوْبِيخًا أَوْ نَقْمَةً» [ح: ٣٩٧٦].

١٣٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنِي أَبِي، عَنْ شُعْبَةَ سَمِعْتُ الْأَشْعَثَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ لَهَا: أَعَاذَكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ،

(١) «أَنَّ»: ليس في (د).

(٢) في (ص): «ليسمعون».

(٣) في (د): «فإنَّ الله».

(٤) في (د): «أبلغهم».

(٥) في (د): «ضرب».

(٦) في (د): «تسمعه»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٧) زيد في (د): «حديث».

(٨) زيد في (د): «هو».

(٩) قوله: «والمعتمد قول الجمهور؛ ... لم يكن للقبور بذلك اختصاص»، سقط من (د) و(ص) و(م).

فَسَأَلَتْ عَائِشَةُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَقَالَ: «نَعَمْ عَذَابُ الْقَبْرِ»، قَالَتْ عَائِشَةُ ﷺ: فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدُ صَلَّى صَلَاةً إِلَّا تَعَوَّذَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) هو لقبُ عبد الله بن عثمان بن جبلة قال: (أَخْبَرَنِي^(١)) بالإفراد (أَبِي) عثمان (عَنْ شُعْبَةَ) بن الحجَّاج قال: (سَمِعْتُ الْأَشْعَثَ) بالمثلثة في^(٢) آخره (عَنْ أَبِيهِ) أَبِي الشَّعْثَاءِ - بِالْمَدِّ - سليم بن أسود^(٣) المحاربي، وفي رواية أبي داود الطَّيَالِسِيُّ: عن شعبة عن أَشْعَثَ سَمِعْتُ أَبِي (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع (عَنْ عَائِشَةَ ﷺ: أَنَّ يَهُودِيَّةً) قال الحافظ^(٤) ابن حجر: لم أقف على اسمها (دَخَلَتْ عَلَيْهَا) أي: على عائشة (فَذَكَرَتْ عَذَابَ الْقَبْرِ، فَقَالَتْ لَهَا: أَعَاذَكَ اللَّهُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَسَأَلَتْ عَائِشَةَ ﷺ) (رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، فَقَالَ: نَعَمْ؛ عَذَابُ الْقَبْرِ) بحذف الخبر، أي: حقٌّ أو ثابتٌ، وللحمويي والمُستملي: «عذاب القبر حقٌّ» بإثبات الخبر، لكن قال/ الحافظ ابن حجر: ليس بجيدٍ؛ لأنَّ المصنَّف قال عقب هذه الطَّرِيقَ: «(زاد غندر: عذابُ القبر حقٌّ) فتبيَّن أنَّ لفظة «حقٌّ» ليست في رواية عَبْدَانَ عن أبيه عن شعبة، وأنها ثابتةٌ في رواية غُنْدَرٍ - يعني: عن شعبة - وهو كذلك، وقد أخرج طريقَ غندرِ النَّسَائِيُّ والإسْمَاعِيلِيُّ كذلك، وكذا أخرجه أبو داود الطَّيَالِسِيُّ في «مسنده» عن شعبة. انتهى. وتعقَّبهُ العينيُّ بأنَّ قوله: «(زاد غندر: عذابُ القبر حقٌّ)» ليس بموجودٍ في كثيرٍ من النُّسخ، وَلَئِنْ سَلَّمْنَا وجودَ هذا؛ فلا نسلِّمُ أنَّه يستلزم حذف الخبر مع أنَّ الأصل ذكرُ الخبر، وكيف ينفي الجودة من رواية المُستملي مع كونها على الأصل؟ فماذا يلزم من المحذور إذا ذُكِرَ الخبر في الرِّوَايَاتِ كُلِّهَا؟ انتهى. فليتأمل (قَالَتْ عَائِشَةُ ﷺ: فَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعْدُ) مبنيٌّ على الضَّمِّ، أي: بعد سؤالي إِيَّاهُ (صَلَّى صَلَاةً إِلَّا تَعَوَّذَ) فيها (مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ) وزاد في رواية أبي ذرٍّ هنا قوله: «(وزاد غندر: عذابُ القبر حقٌّ)»، ففي هذا الحديث: أَنَّهُ أَقَرَّ الْيَهُودِيَّةَ عَلَى أَنَّ عَذَابَ الْقَبْرِ حَقٌّ، وفي حديثي^(٥) أحمد ومسلم السابقين أَنَّهُ أَنْكَرَهُ حَيْثُ قَالَ: «كُذِبَ يَهُودُ،

(١) في (د): «حَدَّثَنِي».

(٢) في: «ليس في (د)».

(٣) في (د): «الأسود».

(٤) «الحافظ»: ليس في (ب) و(س).

(٥) في (م) و(ص): «حديث».

لا عذاب دون^(١) يوم القيامة، وإنما تُفْتَنُ اليهود، فبين الروايتين مخالفة، لكن قال النووي كالطحاوي وغيره: قضيتان، فأنكر من الله يد علم قول اليهودية في الأولى، ثم أعلم بذلك ولم يُعلم^(٢) عائشة، فجاءت اليهودية مرة أخرى، فذكرت لها ذلك، فأنكرت عليها مستندة إلى ١٧١/٢٥ ب الإنكار الأول، فأعلمها عَلَيْهَا السَّلَامُ بأن الوحي نزل بإثباته. انتهى. وفيه إرشاد لأئمة ودلالة على أن عذاب القبر ليس خاصاً بهذه الأمة، بخلاف المسألة^(٣) ففيها خلاف، يأتي قريباً إن شاء الله تعالى [ح: ١٣٧٤].

١٣٧٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، أَخْبَرَنِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَطِيباً فَذَكَرَ فِتْنَةَ الْقَبْرِ الَّتِي يَفْتَنُ فِيهَا الْمَرْءُ، فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ ضَجَّ الْمُسْلِمُونَ ضَجَّةً.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سُلَيْمَانَ) أبو سعيد الجعفي الكوفي نزيل البصرة، قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ) عبد الله المصري، بالميم (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالإفراد (يُونُسُ) بن يزيد الأيلي (عَنْ ابْنِ شَهَابٍ) الزهري قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ) بن العوام: (أَنَّهُ سَمِعَ أَسْمَاءَ بِنْتَ أَبِي بَكْرٍ) الصديق رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا تَقُولُ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حال كونه (خَطِيباً، فَذَكَرَ فِتْنَةَ الْقَبْرِ الَّتِي يَفْتَنُ فِيهَا الْمَرْءُ) بفتح المثناة التحتيّة وكسر المثناة الفوقيّة الثانية، ولأبي الوقت من غير «اليونينية»^(٤): «يُفْتَنُ» بضمّ أوله وفتح ثالثة مبنياً للمفعول (فَلَمَّا ذَكَرَ ذَلِكَ) بتفاصيله كما يجري على المرء في قبره (ضَجَّ الْمُسْلِمُونَ ضَجَّةً) عظيمة، وزاد النسائي من الوجه الذي أخرجه منه البخاري: حالت بيني وبين أن أفهم كلام رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فلما سكنت ضجّتهم، قلت لرجل قريب مني: أي بارك الله فيك، ماذا قال رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في آخر كلامه؟ قال: قال: «قد أوحى إليّ أنكم تفتنون في القبور قريباً من فتنة المسيح الدجال» أي: فتنة قريبة^(٥)، يريد: فتنة عظيمة؛ إذ ليس فتنة أعظم من فتنة الدجال.

(١) زيد في (ب) و(س): «عذاب».

(٢) في (د): «تعلم».

(٣) في (ص) و(م) و(ج): «المسألة»، وفي هامش (ج): أي: سؤال الملكين.

(٤) «من غير اليونينية»: سقط من (م).

(٥) «أي: فتنة قريبة»: سقط من (ب) و(د).

وهذا الحديث قد سبق في «العلم» [ح: ٨٦] و«الكسوف» [ح: ١٠٥٣] و«الجمعة» [ح: ٩٢٢] من طريق فاطمة بنت المنذر، عن أسماء بتمامه، وأورده هنا مختصراً، ووقع هنا في بعض نسخ البخاري: «وزاد غندر: عذاب القبر» بحذف الخبر، أي: حق، وثبت لأبي الوقت، وكذا هو ثابت في الفرع، لكن رقم عليه علامة السقوط، وفوقها علامة أبي ذر الهروي، ولا يخفى أن هذا إنما هو في آخر حديث عائشة المتقدم [ح: ١٣٧٢] فذكره في حديث أسماء غلط؛ لأنه لا رواية لغندر فيه.

١٣٧٤ - حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه أَنَّهُ حَدَّثَهُمْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ، وَإِنَّهُ لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ أَتَاهُ مَلَكَانِ، فَيَقُولَانِ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ لِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم، فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ، فَيَقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ، قَدْ أَبْدَلَكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا»، قَالَ قَتَادَةُ: وَذَكَرْنَا أَنَّهُ يُفْسَحُ فِي قَبْرِهِ، ثُمَّ رَجَعَ إِلَى حَدِيثِ أَنَسٍ قَالَ: «وَأَمَّا الْمُنَافِقُ وَالْكَافِرُ فَيَقَالُ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي، كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ النَّاسُ، فَيَقَالُ: لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ، وَيُضْرَبُ بِمِطَارِقٍ مِنْ حَدِيدٍ صَرْبَةً، فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ غَيْرُ الثَّقَلَيْنِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَيَّاشُ بْنُ الْوَلِيدِ) بفتح العين والمثناة التحتيّة المشددة، آخره شين معجمة، الرَّقَامُ البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) بن عبد الأعلى السَّامِيُّ^(١) - بالسَّين المهملة - قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدٌ) هو ابن أبي عروبة (عَنْ قَتَادَةَ) بن دعامة^(٢) (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ) وسقط لفظة «ابن مالك» لأبي ذر رضي الله عنه حَدَّثَهُمْ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ، وَتَوَلَّى عَنْهُ أَصْحَابُهُ، وَإِنَّهُ بِالْوَاوِ، وَالضَّمِيرِ لِلْمَيِّتِ، ولأبي ذر: «إِنَّهُ» (لَيَسْمَعُ قَرْعَ نِعَالِهِمْ) زاد مسلم: «إِذَا انصرفوا» (أَتَاهُ مَلَكَانِ) زاد ابن حبان والثَّرمذِيُّ من حديث أبي هريرة: «أَسْوَدَانِ أَزْرَقَانِ، يُقَالُ لِأَحَدِهِمَا: الْمُنْكَرُ^(٣)، وَلِلْآخَرِ: النَّكِيرُ»، والنَّكِير^(٤): فعيلٌ بمعنى

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «السَّامِيُّ» نسبة إلى سامة بن لؤي بن غالب، وليس في العرب سامة بغير «أ» إلا هو، وفي مدحج سامة بن سعد بن منبه، وباقي العرب أسامة. «ترتيب».

(٢) في هامش (ج): قال ابن الأثير: قتادة بن دعامة المفسر بكسر الدال وتخفيف العين المهملة «ترتيب».

(٣) في هامش (ج): «مُنْكَرٌ» بفتح الكاف، وهو المجزوم به في «القاموس» «شرح الصدي».

(٤) «النَّكِيرُ»: ليست في (ص) و(م).

مفعول، والمُنْكَر «مُفْعَل»^(١) مِنْ أَنْكَرَ، وكلاهما ضِدُّ المعروف، وَسُمِّيَا^(٢) به؛ لِأَنَّ المَيِّتَ لم يعرفهما، ولم ير صورةً مثل / صورتهما، وَإِنَّمَا صُورًا كَذَلِكَ؛ لِيَخَافَ الْكَافِرُ وَيَتَحَيَّرُ فِي الْجَوَابِ، ٤٦٣/٢ وَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيُثَبِّتُهُ^(٣) اللَّهُ بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ، فَلَا يَخَافُ؛ لِأَنَّ مَنْ خَافَ اللَّهَ فِي الدُّنْيَا وَأَمِنَ بِهِ وَبِرَسُولِهِ^(٤) وَكَتَبَهُ؛ لَمْ يَخَفْ فِي الْقَبْرِ، وَزَادَ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا: «أَعْيُنُهُمَا مِثْلُ قَدُورِ الثُّحَاسِ، وَأَنْيَابُهُمَا مِثْلُ صِيَاصِي الْبَقْرِ»^(٥)، وَأَصْوَاتُهُمَا مِثْلُ الرَّعْدِ، وَزَادَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ مِنْ مَرْسَلِ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ: «يَحْفِرَانِ»^(٦) بِأَنْيَابِهِمَا، وَيَطْأَانِ فِي أَشْعَارِهِمَا، مَعَهُمَا مَرْزَبَةٌ^(٧) لَوْ اجْتَمَعَ عَلَيْهَا أَهْلُ مَنْى؛ لَمْ يُقْلُوهَا» وَذَكَرَ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ: أَنَّ اسْمَ اللَّذَيْنِ يَسْأَلَانِ الْمَذْنِبَ: مَنْكَرٌ وَنَكِيرٌ، وَ^(٨) اسْمُ اللَّذَيْنِ يَسْأَلَانِ الْمَطِيعَ: مَبَشِّرٌ وَبَشِيرٌ، كَذَا نَقَلَهُ فِي «الْفَتْحِ» (فَيُقْعِدَانِهِ) فَتُعَادُ رُوحُهُ فِي جَسَدِهِ، وَفِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ: «فِي جِلْسَانِهِ»، وَزَادَ ابْنُ حِبَّانٍ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «فَإِذَا كَانَ مُؤْمِنًا؛ كَانَتِ الصَّلَاةُ عِنْدَ رَأْسِهِ، وَالزَّكَاةُ عَنْ يَمِينِهِ، وَالصَّوْمُ عَنْ شِمَالِهِ، وَفَعَلَ الْمَعْرُوفُ مِنْ قَبْلِ رَجُلِيهِ، فَيُقَالُ لَهُ: اجْلِسْ، فَيَجْلِسُ، وَقَدْ مُثِّلَتْ لَهُ الشَّمْسُ عِنْدَ الْغُرُوبِ»، زَادَ ابْنُ مَاجَهٍ^(٩) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ: «فَيَجْلِسُ يَمْسَحُ عَيْنَيْهِ، وَيَقُولُ: دَعُونِي أَصَلِّي»، فَانْظُرْ كَيْفَ يُبْعَثُ الْمَرْءُ عَلَى مَا عَاشَ عَلَيْهِ، وَاعْتَادَ بَعْضُهُمْ أَنَّهُ^(١٠) كَلَّمَا انْتَبَهَ؛ ذَكَرَ اللَّهَ، وَاسْتَأْنَسَ، وَتَوَضَّأَ وَصَلَّى، فَلَمَّا مَاتَ رُئِيَ، فَقِيلَ لَهُ: مَا فَعَلَ اللَّهُ بِكَ؟ قَالَ: لَمَّا جَاءَنِي الْمَلَكَانِ، وَعَادَتِ إِلَيَّ رُوحِي، حَسِبْتُ أَنِّي انْتَبَهْتُ مِنَ اللَّيْلِ، فَذَكَرْتُ اللَّهَ عَلَى الْعَادَةِ، وَأَرَدْتُ أَنْ أَقُومَ أَتَوَضَّأُ فَقَالَ لِي: أَيْنَ تَرِيدُ تَذْهَبُ؟ فَقُلْتُ: لِلْوُضُوءِ^(١١) وَالصَّلَاةِ، فَقَالَ^(١٢): نَمْ نَوْمَةً

(١) فِي (ص) وَ(م): «مَفْعُولٌ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٢) فِي (د): «تَسْمِيًا».

(٣) فِي غَيْرِ (د) وَ(س): «فَيْثِيهِ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٤) فِي (د): «بِرَسُولِهِ».

(٥) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «صِيَاصِي الْبَقْرِ»: قَرُونَهَا؛ كَمَا فِي «الْقَامُوسِ».

(٦) فِي هَامِشِ (ج): حَفَرَ الْأَرْضَ، مِنْ «بَابِ ضَرْبٍ» «مُصْبَاحٌ».

(٧) فِي هَامِشِ (ل): الْإِرْزَبَةُ وَالْمَرْزَبَةُ؛ مُشَدَّدَتَانِ، أَوِ الْأُولَى فَقَطْ، عُصْبَةٌ مِنْ حَدِيدٍ. «قَامُوسٌ».

(٨) زَيْدٌ فِي غَيْرِ (د) وَ(س): «أَنَّ».

(٩) فِي (م): «حِبَّانٌ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(١٠) «أَنَّهُ»: لَيْسَ فِي (د).

(١١) فِي (ص) وَ(م): «الْوُضُوءُ».

(١٢) زَيْدٌ فِي (د): «لِي».

العروس، فلا خوف عليك ولا بؤس (فَيَقُولَانِ) له: (مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟ لِمَحَمَّدٍ بِإِذْنِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) بيان من الرَّاوي، أي: لأجل مُحَمَّدٍ بِإِذْنِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وعبر بذلك امتحاناً؛ لئلا يتلقن تعظيمه عن^(١) عبارة القائل، والإشارة في قوله: «هذا» للحاضر، فقيل: يُكشَفُ للميت حتى يرى النبي بِإِذْنِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ وهي بشرى عظيمة للمؤمن إن صحَّ ذلك، ولا نعلم^(٢) حديثاً صحيحاً مروياً في ذلك، والقائل به إنما استند لمجرد أنَّ الإشارة لا تكون إلا لحاضر، لكن يحتمل أن تكون الإشارة لما في الذَّهن، فيكون مجازاً^(٣)، وزاد أبو داود في أوَّله: «ما كنت تعبد؟ فإنَّ الله هداه، قال: كنتُ أعبد الله، فيقال^(٤) له: ما كنت تقول في هذا الرَّجل؟» (فَأَمَّا الْمُؤْمِنُ فَيَقُولُ: أَشْهَدُ أَنَّهُ عَبْدُ اللَّهِ وَرَسُولُهُ) زاد في حديث أسماء بنت أبي بكر الصَّديق السَّابق في «العلم» [ج: ٨٦] و«الطَّهارة» [ج: ١٨٢] وغيرهما: «جاءنا بالبيِّنات والهدى، فأجبنا وآمنَّا واتَّبعنا» (فَيَقَالُ لَهُ: انْظُرْ إِلَى مَقْعَدِكَ مِنَ النَّارِ) ولأبي داود: «هذا بيتك كان في النَّارِ» (قَدْ أَبْدَلَكَ اللَّهُ بِهِ مَقْعَدًا مِنَ الْجَنَّةِ، فَيَرَاهُمَا جَمِيعًا) فيزداد فرحاً إلى فرحه، ويعرف/ نعمة الله عليه بتخليصه من النَّار، وإدخاله الجنَّة، وفي حديث أبي سعيدٍ عند سعيد بن منصور: «فيقال له: نم نومة عروسٍ، فيكون في أحلى نومةٍ نامها أحدٌ حتَّى يُبعَثَ^(٥)»، وللتَّرمذي من حديث أبي هريرة: «ويقال له: نم نومة العروس الذي لا يوقظه إلا أحبُّ أهله إليه، حتَّى يبعثه الله من مضجعه ذلك» (قَالَ قَتَادَةُ: وَذُكِرَ لَنَا) بضم الدَّال مبنياً للمفعول (أَنَّهُ يُفْسَحُ فِي قَبْرِهِ) «في» زائدة، والأصل: يُفْسَحُ قبره، ولأبوي ذرٍّ والوقت «يُفْسَحُ له في قبره» وزاد ابن حِبَّان: «سبعين ذراعاً في^(٦) سبعين ذراعاً»، وعنده من وجهٍ آخر عن أبي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «ويُرْحَبُ^(٧) له في قبره سبعين ذراعاً، ويُنَوَّرُ له كالقمر ليلة البدر»، وعنده أيضاً: «فيزداد غبطةً وسروراً، فيُعاد الجلد إلى

(١) في غير (ص) و(م): «مِنْ».

(٢) في (د): «يُعْلَم».

(٣) قوله: «والإشارة في قوله: هذا، للحاضر، فقيل... الإشارة لما في الذَّهن، فيكون مجازاً»، سقط من (م).

(٤) في (ص): «فيقول»، وليس بصحيح.

(٥) في (ص): «يبعثه الله».

(٦) في (م): «و».

(٧) في هامش (ج): «الذي في شرح الصُّدور» عن أبي هريرة عند غير ابن حِبَّان ما نصُّه: «ثُمَّ يُفْسَحُ له في قبره سبعون

ذراعاً في سبعين، ثُمَّ يُنَوَّرُ له فيه، فيقال له: ثُمَّ... إلى آخره».

مَا بُدِيَءَ مِنْهُ، وَتَجْعَلُ رُوحَهُ فِي نَسَمٍ^(١) طَائِرٍ تَغْلُقُ فِي شَجَرِ الْجَنَّةِ (ثُمَّ رَجَعَ) قَتَادَةَ (إِلَى حَدِيثِ أَنَسٍ، قَالَ: وَأَمَّا الْمُنَافِقُ وَالْكَافِرُ) كَذَا بَوَاوِ الْعُطْفِ، وَتَقَدَّمَ فِي «بَابِ خَفَقِ الثَّعَالِ» [ح: ١٣٣٨] «وَأَمَّا الْكَافِرُ أَوْ الْمُنَافِقُ» بِالسُّلْكِ (فَيَقَالُ لَهُ: مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟) مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (فَيَقُولُ: لَا أَدْرِي؟) وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ الْمَذْكُورَةِ: «وَأَنَّ الْكَافِرَ إِذَا وُضِعَ فِي قَبْرِهِ؛ أَتَاهُ مَلَكٌ فَيَنْتَهَرُهُ، فَيَقُولُ لَهُ: مَا كُنْتَ تَعْبُدُ؟»، وَفِي أَكْثَرِ الْأَحَادِيثِ: «مَا كُنْتَ تَقُولُ فِي هَذَا الرَّجُلِ؟» وَفِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ: «فَيَقُولَانِ لَهُ: مَنْ رَبُّكَ؟ فَيَقُولُ: هَاهُ هَاهُ لَا أَدْرِي؟ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَاهُ لَا أَدْرِي؟ فَيَقُولُ: هَاهُ هَاهُ لَا أَدْرِي؟ فَيَقُولَانِ لَهُ: مَا هَذَا الرَّجُلُ الَّذِي بُعِثَ فِيكُمْ؟ فَيَقُولُ: هَاهُ هَاهُ لَا أَدْرِي؟» (كُنْتُ أَقُولُ مَا يَقُولُ^(٢) النَّاسُ) الْمُسْلِمُونَ (فَيَقَالُ لَهُ: (لَا دَرَيْتَ وَلَا تَلَيْتَ) أَصْلُهُ: تَلَوْتُ بِالْوَاوِ، وَالْمُحَدَّثُونَ إِنَّمَا يَرَوْنَهُ بِالْيَاءِ لِلْإِذَاجِ، أَيْ: لَا فَهِمْتَ وَلَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ، أَوِ الْمَعْنَى: لَا دَرَيْتَ وَلَا أَتَّبَعْتَ مَنْ يَدْرِي، وَلِأَبِي/ ذَرَّ: «وَلَا أَتَلَيْتَ» ٤٦٤/٢ بزيادة ألفٍ وتسكينِ المثناة الفوقية، وصوبها يونس بن حبيب، فيما حكاه ابن قتيبة: كأنه^(٣) يدعو عليه؛ بأنه لا يكون له من يتبعه، واستبعد هذا في دعاء الملكين، وأجيب بأن هذا أصل الدعاء، ثم استعمل في غيره (وَيُضْرَبُ بِمَطَارِقَ مِنْ حَدِيدٍ ضَرْبَةً) بِأَفْرَادٍ «ضَرْبَةً» وَجَمْعَ «مَطَارِقَ» لِيُؤْذَنَ بِأَنَّ كُلَّ جُزْءٍ مِنْ أَجْزَاءِ تِلْكَ الْمَطَرَقَةِ بِرَأْسِهَا مِبَالِغَةٌ (فَيَصِيحُ صَيْحَةً يَسْمَعُهَا مَنْ يَلِيهِ) مَفْهُومُهُ: أَنَّ مَنْ بَعُدَ لَا يَسْمَعُهُ، فَيَكُونُ مَقْصُورًا عَلَى الْمَلَكَيْنِ، لَكِنْ فِي حَدِيثِ الْبَرَاءِ: «يَسْمَعُهَا مَا بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ»، وَالْمَفْهُومُ لَا يَعَارِضُ الْمَنْطُوقَ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ عِنْدَ أَحْمَدَ: «يَسْمَعُهُ خَلْقُ اللَّهِ كُلُّهُمْ» (غَيْرُ^(٤) الثَّقَلَيْنِ) الْجَنِّ وَالْإِنْسِ، وَ«غَيْرُ» نَصَبٌ عَلَى الْإِسْتِثْنَاءِ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: إِثْبَاتُ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَأَنَّهُ وَقَعَ عَلَى الْكَفَّارِ وَمَنْ شَاءَ اللَّهُ مِنَ الْمُؤَحِّدِينَ، وَالْمَسْأَلَةُ وَهِيَ وَاقِعَةٌ عَلَى كُلِّ أَحَدٍ؟ فَقِيلَ: إِنَّمَا^(٥) تَقَعُ عَلَى مَنْ/ يَدَّعِي الْإِيمَانَ إِنْ مُحَقَّقًا وَإِنْ مَبْطَلًا؛ لِقَوْلِ عُبَيْدِ بْنِ عَمِيرٍ أَحَدِ كِبَارِ التَّابِعِينَ فِيمَا رَوَاهُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ: إِنَّمَا يُفْتَنَ رَجُلَانِ مُؤْمِنٌ وَمُنَافِقٌ، وَأَمَّا الْكَافِرُ فَلَا يُسْأَلُ^(٦) عَنْ

(١) فِي هَامِش (ج): النَّسَمُ مُحَرَّكَةٌ: نَفْسُ الرُّوحِ؛ كَ «النَّسَمَةِ» مُحَرَّكَةٌ. انْتَهَى «قَامُوسٌ».

(٢) فِي (ب) وَ(س): «يَقُولُهُ».

(٣) فِي (م): «كَانَ».

(٤) فِي هَامِش (د): (مَنْ).

(٥) فِي (ب): «إِنَّهَا».

(٦) فِي هَامِش (ج): وَفَاقًا لِلْقُرْطُبِيِّ وَابْنِ الْقَيِّمِ وَعَبْدِ الْحَقِّ وَالْجُمْهُورِ؛ لِمَجِيءِ الْأَحَادِيثِ بِذَلِكَ، وَخِلَافًا لِابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ فِي «تَمْهِيدِهِ»، وَتَبِعَهُ الْجَلَالُ السُّيُوطِيُّ فَقَالَ: لَا يَكُونُ السُّؤَالُ لِمُؤْمِنٍ أَوْ مُنَافِقٍ، بِخِلَافِ الْكَافِرِ، قَالَ =

محمّد، ولا يعرفه، والصّحيح أنّه يُسأل؛ لما ورد في ذلك من الأحاديث المرفوعة الصّحيحة الكثيرة الطّرق، وبذلك جزم الترمذيّ الحكيم، وقال ابن القيم في «الرّوح»: في الكتاب والسّنّة دليلٌ على^(١) أنّ السّؤال للكافر والمسلم، قال الله تعالى: ﴿يُثَبِّتُ اللَّهُ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الْآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ﴾ [إبراهيم: ٢٧] وفي حديث أنسٍ في «البخاري» [ح: ١٣٧٤]: «وأما المنافق والكافر» بواو العطف. وهل^(٢) يُسأل الطّفل الذي لا يُميّز؟ جزم القرطبيّ في «تذكرته» أنّه^(٣) يُسأل، وهو منقولٌ عن الحنفية، وجزم^(٤) غير واحدٍ من الشافعية بأنّه لا يُسأل، ومن ثمّ قالوا^(٥): لا يستحبُّ أن يُلقن^(٦)، وقال عبيد بن عمير، ممّا ذكره الحافظ زين الدّين ابن رجبٍ في كتابه «أهوال القبور»: المؤمن يُفتن سبعةً، والكافر^(٧) أربعين صباحاً، ومن ثمّ كانوا يستحبّون أن يُطعم عن المؤمن سبعة أيّامٍ من يوم دفنه، وهذا ممّا انفرد به، لا أعلم أحداً قاله غيره، نعم؛ تبعه في ذلك وفي^(٨) قوله السّابق بعض العصريين، فلم يصب^(٩)، والله الموفّق^(١٠)، وقد صحّ أنّ المرباط في سبيل الله لا يُفتن - كما في حديث مسلم وغيره - كشهيد المعركة والصّابر في الطّاعون الذي لا^(١١) يخرج من البلد الذي يقع فيه^(١٢) قاصداً بإقامته

= العلقميّ: ولي به أسوة، ولا أقول سواه، والله أعلم، لكن في «شرح عقيدة شيخنا اللّقاني» عن ابن حجر ما يخالفه، فراجع.

(١) «على»: مثبتٌ من (د) و(س).

(٢) زيد في غير (ب) و(س): «به».

(٣) زيد في (ص) و(م): «لا». وفي هامش (ج): قوله: «لا يسأل» كذا بخطّه، والذي في «الفتح» نقلاً عن القرطبيّ أنّه يسأل.

(٤) زيد في غير (ب) و(س): «به».

(٥) في (د): «قال».

(٦) قوله: «بأنّه لا يسأل، ومن ثمّ قالوا: لا يستحبُّ أن يُلقن»، سقط من (ص) و(م).

(٧) في (ص) و(م): «والمنافق»، كذا في أهوال القبور.

(٨) «في»: ليس في (د).

(٩) «فلم يصب»: سقط من (د).

(١٠) في هامش (ج): كأنّه يؤيّد الجلال السيوطيّ، فقد ذكر في «شرح الصّدور» ما نصّه: الثّالثة: ورد في رواية أنّه يسأل في المجلس الواحد ثلاث مرّات، وباقي الرّوايات ساكتة عن ذلك، فتحمّل على ذلك، أو يختلف الحال بالنسبة إلى الأشخاص، وقد تقدّم عن طاووس أنّهم يُفتنون سبعة أيّام.

(١١) في (م): «لم».

(١٢) في (ص) و(م): «به».

ثواب الله راجياً^(١) صدق موعوده عارفاً أنه إن وقع له؛ فهو بتقدير الله تعالى، وإن صُرف عنه فبتقديره تعالى، غير متصجّر به لو وقع معتمداً على ربّه في الحالتين؛ لحديث البخاريّ والنسائيّ، عن عائشة مرفوعاً: «فليس من رجل يقع الطّاعون، فيمكث في بلده صابراً محتسباً، يعلم أنّه لا يصيبه إلّا ما قد^(٢) كَتَبَ الله له، إلّا كان له مثل أجر الشّهيد» [ح: ٣٤٧٤] وجه الدّليل: أنّ الصّابر في الطّاعون المتّصف بالصفّات المذكورة نظير الم رابط في سبيل الله، وقد صحّ أنّ الم رابط لا يُفْتَن، ومن مات بالطّاعون فهو أولى، وهل السّؤال يختصّ بهذه الأُمَّة المحمّديّة، أم يعمّ الأمم قبلها؟ ظاهر الأحاديث التّخصيص، وبه جزم الحكيم التّرمذيّ، وجنح ابن القيم إلى التّعميم، واحتجّ بأنّه ليس في الأحاديث ما ينفي ذلك، وإنّما أخبر النّبيّ ﷺ أمّته بكيفيّة امتحانهم في القبور، قال: والذي يظهر أنّ كلّ نبيّ مع أمّته كذلك، فتعذّب كفّارهم في قبورهم بعد سؤالهم وإقامة الحجّة عليهم؛ كما يعذبون في الآخرة بعد السّؤال وإقامة الحجّة عليهم، وهل^(٣) السّؤال باللسان العربيّ أم بالسّريانيّ؟ ظاهر قوله: «ما كنت تقول في هذا الرّجل؟» إلى آخر الحديث، أنّه بالعربيّ، قال شيخنا: ويشهد له ما روينا من طريق يزيد بن طريف قال: مات أخي فلمّا ألحد، وانصرف النّاس عنه وضعت رأسي على قبره، فسمعت صوتاً ضعيفاً/ أعرف أنّه صوت أخي، وهو ١٧٣/٢ ب يقول: الله، فقال له^(٤) الآخر: ما دينك؟ قال: الإسلام. ومن طريق العلاء بن عبد الكريم قال: مات رجلٌ، وكان له أخٌ ضعيف البصر، قال أخوه: فدفتّاه، فلمّا انصرف النّاس عنه وضعت رأسي على القبر، فإذا أنا بصوتٍ من داخل القبر، يقول: من ربّك؟ وما دينك؟ ومن نبيّك؟ فسمعت صوت أخي وهو^(٥) يقول: الله، قال الآخر: فما دينك؟ قال: الإسلام، إلى غير ذلك ممّا يستأنس به لكونه عربياً، قال الحافظ ابن حجر: ويحتمل مع ذلك أن يكون/ خطاب كلّ أحدٍ بلسانه، قال شيخنا: ٤٦٥/٢ ويستأنس له بإرسال الرّسل بلسان قومهم^(٦)، وعن الإمام البلقينيّ أنّه بالسّريانيّة، والله أعلم.

(١) في (د): «واجباً».

(٢) «قد»: ليس في (ص) و(م).

(٣) في (د): «هذا».

(٤) «له»: ليس في (د).

(٥) «وهو»: ليس في (د).

(٦) في هامش (ص): قوله: «بلسان قومهم»: كذا في نسخ، والذي في خطّ الشّارح رحمه الله «بلسان قومها»؛ من غير ميم =

٨٧ - باب التَّعْوِذِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ

(باب التَّعْوِذِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ).

١٣٧٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: حَدَّثَنِي عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وَقَدْ وَجَبَتْ الشَّمْسُ، فَسَمِعَ صَوْتًا فَقَالَ: «يَهُودُ تُعَذَّبُ فِي قُبُورِهَا». وَقَالَ النَّضْرُ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَوْنٌ، سَمِعْتُ أَبِي، قَالَ: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ، عَنِ النَّبِيِّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ).

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبوي ذَرَّ والوقت: «حَدَّثَنِي» (مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) المعروف بالزَّيْن قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، وفي نسخة: «أخبرنا» (يَحْيَى) بن سعيد القَطَّان قال: (حَدَّثَنَا) ولأبوي ذَرَّ والوقت: «أخبرنا» (شُعْبَةُ) بن الحَجَّاج (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (عَوْنُ بْنُ أَبِي جُحَيْفَةَ) بضم الجيم وفتح الحاء (عَنْ أَبِيهِ) أبي جُحَيْفَةَ وهب بن عبد الله الشَّوَالِي^(١) الصَّحَابِيُّ (عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ) الأنصاري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) من المدينة إلى خارجها (وَقَدْ وَجَبَتْ الشَّمْسُ) أي: سقطت، يريد: غربت، والجملة حَالِيَّةٌ (فَسَمِعَ صَوْتًا) إمَّا صوت ملائكة العذاب، أو صوت وقع العذاب، أو صوت المعدِّبين، وفي «الطَّبْراني» عن عَوْنٍ بهذا السند: أَنَّهُ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) قَالَ: «أَسْمِعْ صَوْتَ الْيَهُودِ يُعَذَّبُونَ فِي قُبُورِهِمْ» (فَقَالَ: يَهُودُ تُعَذَّبُ فِي قُبُورِهَا) «يهودُ» مبتدأ، و«تُعَذَّبُ» خبره، وقال في «فتح الباري»: «يهود» خبر مبتدأ محذوف، أي: هذه يهود، وتُعَقَّبُ العينُ فقال: ظَنَّ أَنَّ «يهود» نكرةٌ وليس كذلك، بل هو عَلَمٌ للقبيلة، وقد تدخله الألف واللام، قال الجوهرِيُّ^(٢): الأصل:

= الجمع، ويجمع بين النسختين، فيقال: الرُّسُلُ، جمع تكسيرٍ؛ فَمَنْ أَنْتَ؟ فعلى معنى «الجماعة»، وَمَنْ ذَكَرَ؟ فعلى معنى «الجمع» كما هو مَقْرَرٌ.

وقوله: «وهل السؤال باللسان العربي... وعن الإمام البلقيني أَنَّهُ بالسريانية، والله أعلم»، سقط من (ص).

(١) في هامش (ج): «الشَّوَالِي» قال ابن الأثير: بضم السين وتخفيف الواو وكسر الهمزة بعد الألف، منسوب إلى شِوَاءَ بن عامر بن صعصعة بن معاوية بن بكر بن هوازن، بطن كبير. انتهى «ترتيب».

(٢) في هامش (ج): قوله: «قال الجوهرِيُّ... إلى آخره» هكذا نقله عنه الحافظ ابن حجر بلفظ ياء الإضافة، ثم رأيت كذلك في نسخة صحيحة من «الصحاح»، والمراد ياء النسبة؛ كما عبَّرَ بذلك الكِرْمَانِيُّ.

اليهوديُّون، فحُذِفَتْ ياء الإضافة^(١)؛ مثل: زنج وزنجي، ثم عُرِفَ على هذا الحدِّ، فجمع على قياس: شعير وشعيرة، ثم عُرِفَ الجمع بالألف واللام، ولولا ذلك؛ لم يجر دخولهما؛ لأنَّه معرفة مؤنَّث، فجرى مجرى القبيلة، وهو غير منصرفٍ للعلمية والتَّأنيث. انتهى. وهذا نقله في «فتح الباري» عن الجوهرِيِّ أيضاً، وزاد في إعراب «يهود»^(٢) أنَّه مبتدأ، خبره محذوف^(٣)، فكيف يقول العينيُّ: إنَّه ظنَّ أنَّه نكرةٌ بعد قوله ذلك؟ فليتأمل، وإذا ثبت أنَّ اليهود تُعَذَّب؛ ثبت تعذيب غيرهم من المشركين؛ لأنَّ كفرهم بالشُّرك أشدُّ من كفر اليهود، ومناسبة الحديث للترجمة من حيث إنَّ كل من سمع مثل ذلك الصَّوت يتعوَّذ من مثله، أو الحديث من الباب السَّابق، وأدخله هنا بعض النُّسَّاخ (وَقَالَ النَّضْرُ) بن شُمَيْلٍ مَّا وصله الإسماعيليُّ: (أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج قال: (حَدَّثَنَا عَوْنٌ) قال: (سَمِعْتُ أَبِي) أبا جُحَيْفَةَ (قال: سَمِعْتُ الْبَرَاءَ) بن عازِبٍ (عَنْ أَبِي أَيُّوبَ) ١١٧٤/٢٥ الأنصاريُّ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) وفائدة ذكر ذلك: تصريح عونٍ فيه بالسَّماع له من أبيه، وسماع أبيه له من البراء، وهذا ثابتٌ عند أبي ذرٍّ كما نَبَّه عليه في الفرع وأصله^(٤).

وفي هذا الحديث ثلاثة من الصَّحابة في نسقٍ، أوَّلهم: أبو جحيفة، وفيه التَّحديث، والإخبار، والعنونة، و^(٥) السَّماع، والقول، وأخرجه مسلمٌ في «صفة أهل النَّار» والنَّسائيُّ في «الجنائز».

١٣٧٦ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنَةُ خَالِدِ بْنِ سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِي أَنَّهَا سَمِعَتِ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُعَلَّى)^(٦) بالتَّووين، وعند أبي ذرٍّ: «ابن أسدٍ» قال: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) هو ابن خالدٍ (عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ) الأَسديَّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد مع تاء التَّأنيث (ابْنَةُ خَالِدِ بْنِ

(١) في (م): «بالإضافة».

(٢) زيد في (ب): «أيضاً».

(٣) في هامش (ج): على أنَّه قد يقال: المقتضى لتصدير الحافظ بالاحتمال الأوَّل وهو كونه خبر مبتدأ محذوف، على العكس؛ لأنَّه اللَّفْظ الوارد عند ابن راهويه في «مسنده» عن النَّضر بلفظ: «هذه يهود تُعَذَّب في قبورها» هكذا ساقه في «الفتح» عنه.

(٤) «وأصله»: ليس في (م).

(٥) في (ص) و(م): «ثم».

(٦) في هامش (ج): بضم الميم وفتح العين واللام المشدَّدة.

سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِي) أُمَّة^(١)، بفتح الهمزة وتخفيف الميم، أم خالد الأموية، وُلِدَتْ بالحبشة، وتزوجها الزبير، فولدت له خالدًا وعمراً: (أَنَّهَا سَمِعَتْ النَّبِيَّ ﷺ وَهُوَ يَتَعَوَّذُ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ) إرشادًا لأُمَّته؛ ليقْتَدُوا به في ذلك، لينجوا من العذاب.

وفي هذا الحديث التَّحْدِيثُ، والعننة، والسَّماع، والقول، وشيخه ووهيب^(٢) بصريّان، وموسى مدنيّ، وأخرجه أيضًا في «الدَّعَوَات» [ج: ٦٣٦٤] والنَّسَائِيّ في «التَّعَوُّذ».

١٣٧٧ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ، وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ) الفراهيديّ قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدَّسْتَوَائِيّ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن أبي كثير (عَنْ أَبِي سَلَمَةَ) بن عبد الرَّحْمَنِ بن عوفٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْعُو: «اللَّهُمَّ وَلِلْكُشْمِينِيِّ: (يَدْعُو وَيَقُولُ: اللَّهُمَّ) (إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ) تَعْمِيمٌ بعد تخصيصٍ؛ كما أَنَّ تاليه تخصيصٌ بعد تعميمٍ، وهو قوله: (وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا) الابتلاء مع عدم الصَّبْر والرِّضَا، والوقوع في الآفات، والإصرار على الفساد، وترك متابعة طريق الهدى (و) من فتنة (الْمَمَاتِ) سؤال منكرٍ ونكيرٍ مع الحيرة^(٣) والخوف، وعذاب القبر وما فيه من الأهوال والشَّدائد، قاله الشَّيْخ أَبُو النَّجِيب السَّهْرَوَرْدِيّ، و«المحيا» و«الممات»: مصدران ميميَّان^(٤)، مَفْعَلٌ، من الحياة والموت (وَمِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَالِ) بفتح الميم وبالسَّين والحاء المهملتين؛ لأنَّ إحدى عينيه ممسوحةٌ، فيكون: فعيلًا بمعنى: مفعولٍ، أو لأنَّه يمسح الأرض، أي: يقطعها في أَيَّام معدودةٍ، فيكون بمعنى: فاعل^(٥)، وصدور هذا الدُّعاء منه ﷺ على سبيل العبادة والتَّعليم.

(١) في هامش (ج): لعلَّه هكذا: اسمها أمة.

(٢) في (د): «وشيخه ووهيب»، وليس بصحيح.

(٣) في (د): «الحيل»، ولا يصح.

(٤) في هامش (ج): أسماء زمان؛ كما ذكره الكِرْمَانِيّ.

(٥) في هامش (ل): ذكر صاحب «القاموس» خمسين قولاً في اشتقاقه.

وفي الحديث رواية تابعي عن تابعي عن صحابي، ورواية^(١) يمانبي وبصري ومدني، وفيه التَّحْدِيثُ، والعنعنة، وأخرجه مسلم في «الصَّلاة».

٨٨ - باب عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْغِيْبَةِ وَالْبَوْلِ

(باب) بيان (عَذَابِ الْقَبْرِ) الحاصل (مِنَ الْغِيْبَةِ) بكسر الغين؛ وهي ذكر الإنسان في غيبته بسوء وإن كان فيه^(٢) (وَ) باب بيان عذاب القبر من أجل عدم الاستنزاه^(٣) من (البَوْلِ) وخصَّهما بالذكر؛ لتعظيم^(٤) أمرهما لا لنفي الحكم/ عن غيرهما، نعم هما أمكن، وقد روى أصحاب ١٧٤/٢د السنن الأربعة: «استنزها من البول فَإِنَّ عَامَّةَ عَذَابِ الْقَبْرِ مِنْهُ».

١٣٧٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ طَاوُسٍ قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَبْرَيْنِ فَقَالَ: «إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ مِنْ كَبِيرٍ، ثُمَّ قَالَ: بَلَى، أَمَّا أَحَدُهُمَا فَكَانَ يَسْعَى بِالنَّمِيمَةِ، وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ»، قَالَ: ثُمَّ أَخَذَ عُودًا رَطْبًا فَكَسَرَهُ بِأُتُنَيْنِ «ثُمَّ غَرَزَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى قَبْرِ، ثُمَّ قَالَ: «لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا مَا لَمْ يَنْبَسَا».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيد قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن أبي حازم (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جبر^(٥) (عَنْ طَاوُسٍ) هو ابن كيسان (قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ) ولأبي ذَرٍّ: «عن ابن عباس» (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا): مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى قَبْرَيْنِ، فَقَالَ: إِنَّهُمَا لَيُعَذَّبَانِ، وَمَا يُعَذَّبَانِ مِنْ كَبِيرٍ (٦) دَفَعُهُ (ثُمَّ قَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (بَلَى) إِنَّهُ كَبِيرٌ مِنْ جِهَةِ الدِّينِ (أَمَّا أَحَدُهُمَا) (٧) فَكَانَ يَسْعَى بِالنَّمِيمَةِ) المحرمة (وَأَمَّا الْآخَرُ فَكَانَ لَا يَسْتَتِرُ مِنْ بَوْلِهِ) من الاستتار، وهو مجاز عن الاستنزاه^(٨) كما

(١) في (ب) و(ص): «ورواته».

(٢) في هامش (ج): فإن لم يكن فيه فهو بهت وبهتان «ع».

(٣) في (د) و(ص): «الاستبراء».

(٤) في (ص): «للعظيم».

(٥) في هامش (ج): بفتح الجيم وسكون الموحدة «تقريب».

(٦) في (ب) و(س): «في».

(٧) في (م): «أحدهما»، وليس بصحيح. وفي هامش (ج): كذا في نسخ الشَّارح، والذي في الفروع المعتمدة: «وأما أحدهما».

(٨) في (م): «الاستبراء».

مرَّ البحث^(١) فيه (قَالَ) ابن عَبَّاسٍ: (ثُمَّ أَخَذَ عُودًا رَطْبًا)^(٢) في غير هذه الرواية: «ثُمَّ أَخَذَ جَرِيدَةً رَطْبَةً» [ح: ٢١٨] (فَكَسَّرَهُ) أي: العود (بِاثْنَتَيْنِ) بقاء التَّانِيثِ، ولأبي ذَرٍّ: «بِاثْنَيْنِ» بحذفها (ثُمَّ غَرَزَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا) أي: من^(٣) العودين (عَلَى قَبْرِ) منهما (ثُمَّ قَالَ: لَعَلَّهُ يُخَفَّفُ عَنْهُمَا) العذاب، وفاء «يُخَفَّفُ» الأولى مفتوحة (مَا لَمْ يَنْبَسَا) أي: مدَّة دوامهما إلى زمن يبسهما، وليس للغيبة التي هي إحدى^(٤) جزأي التَّرجمة ذكرٌ في الحديث، فقليل: لأنَّهما متلازمان؛ لأنَّ النَّميمة مشتملة على نقل كلام المغتاب الذي اغتابه، والحديث عن المنقول عنه بما لا يريده، وعُورِضُ بَأَنَّهُ لا يلزم من الوعيد على النَّميمة ثبوته على الغيبة وحدها؛ لأنَّ مفسدة النَّميمة أعظم، فإذا لم تُساوِها؛ لم يصحَّ الإلحاق؛ إذ لا يلزم من التَّعذيب على الأشدَّ التَّعذيب على الأخفَّ، وأُجِيبَ بَأَنَّهُ لا يلزم من الإلحاق وجود المساواة، والوعيد على الغيبة التي تَضَمَّنَتْهَا النَّميمة موجود^(٥)، فيصحُّ الإلحاق بهذا الوجه، وقد وقع في بعض طرق هذا الحديث بلفظ: «الغيبة» فلعلَّ المصنِّف جرى على عادته في الإشارة في التَّرجمة إلى ما ورد في بعض طرق الحديث.

٨٩ - بَابُ الْمَيِّتِ يُعْرَضُ عَلَيْهِ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ

(بَابُ الْمَيِّتِ) بإضافة «باب» لتاليه، ولأبي ذَرٍّ: «بابٌ» بالتَّنوين، «الْمَيِّتُ» (يُعْرَضُ)^(٦) عَلَيْهِ بِالْغَدَاةِ) ولأبوي ذَرٍّ والوقت: «مقعده بالغداة» (وَالْعَشِيِّ) أي: وقتها؛ لأنَّ الموتى لا صباح عندهم ولا مساء.

١٣٧٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ، إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ، فَيُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

(١) في (ب) و(س): «الحديث».

(٢) في هامش (ج): حال، والباء زائدة، نقله الطَّبَّيُّ عن الثَّوَوِيِّ، لكن بلفظ: «بنصفين».

(٣) «مِنْ»: ليس في (ص).

(٤) في (ب) و(س): «أحد».

(٥) في (ص) و(م): «موجودة».

(٦) زيد في (م): «مقعده».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أُويسٍ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (مَالِكُ) الإمام (عَنْ) نَافِعِ (مولى ابن عمر (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: إِنْ أَحَدَكُمْ إِذَا مَاتَ عُرِضَ عَلَيْهِ مَقْعَدُهُ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ^(١) أَي: فيهما، ويحتمل أن يحيا منه جزء؛ لِيُذْرَكَ ذلك، وتصحَّ مخاطبته والعرض عليه، أو العرض على الرُّوح فقط، لكنَّ ظاهر الحديث الأوَّل^(٢)، وهل العرض مرَّةً واحدةً بالغداة، ومرَّةً أخرى بالعشيَّ فقط؟ أو كلَّ غداةٍ وكلَّ عشيٍّ^(٣)؟ والأوَّل موافقٌ للأحاديث السابقة في سياق المسألة، وعرض المقعدين على كلِّ واحدٍ^(٤) (إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ) ظاهره اتِّحاد الشَّرْطِ والجزاء، لكنَّهما متغايران في التَّقدير، ويحتمل أن يكون تقديره: /فَمِنْ مقاعد أهل الجنة، أَي: فالمعروض عليه من مقاعد أهل الجنة^(٥)، فحذف المبتدأ والمضاف المجرور بـ«من»، وأقيم المضاف إليه مقامه، وفي رواية^(٦) مسلم بلفظ: «إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَالْجَنَّةُ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ فَالنَّارُ»، تقديره: فالمعروض الجنة أو المعروض النار، فاقصر فيها على حذف المبتدأ، فهي أقلُّ حذفاً، أو المعنى: فإن كان من أهل الجنة فسيُسَرَّ^(٧) بما لا يدرك كُنْهَهُ، ويفوز بما لا يقدر قدره (وَإِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ النَّارِ) زاد أَبُو ذَرٍّ: «فَمِنْ^(٨) أهل النار» أَي: فمقعده من مقاعد أهلها، يُعْرَضُ عليه^(٩) أو يُعْلَمُ بالعكس ممَّا ١١٧٥/٢ ٤٦٧/٢

(١) في هامش (ج): قوله: «عرض عليه مقعده» قد ذكر في قولهم: «عرضت الحوض على الناقة» أن فيه قلباً، وأنَّ الأصل «عرضت الناقة على الحوض» وهذا ما نقله ابن هشام عن ابن السكيت، والذي ذكره الجوهري والسكاكي وغيره: أنَّ «عرضت الناقة على الحوض» مقلوب، والأصل: «عرضت الحوض على الناقة»، وجعل منه الزمخشري قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ﴾ [الأحقاف: ٢٠]، وقال آخرون: لا قلب بواحد منهما، واختاره أبو حيان، ويردُّ على الزمخشري في الآية، وتعقُّبه السبكي في تفسير آية «الأحقاف»: ﴿النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا﴾ [غافر: ٤٦]، وكذلك ولده في «عروس الأفراح» وأطالا في تحقيق ذلك.

(٢) زيد في (د): «هو الأولى».

(٣) في هامش (ج): أَي: بغداةٍ واحدة، وعشيَّة واحدة.

(٤) زيد في (د): «منهما».

(٥) «الجنة»: ليس في (م)، وزيد في (ص): «يُعرض عليه».

(٦) في (د): «حديث».

(٧) في (ب) و(د) و(س): «فسيسر».

(٨) في (ص): «فهو من»، وليس بصحيح.

(٩) في (م): «عليها».

يُسْرٌ^(١) به أهل الجنة؛ لأن هذه المنزلة طليعة تباشير^(٢) السعادة الكبرى، ومقدمة تباريح الشقاوة العظمى؛ لأن الشرط والجزاء إذا اتحدا دلّ الجزاء على الفخامة، وفي ذلك تنعيم لمن هو من أهل الجنة، وتعذيب لمن هو من أهل النار، بمعينة ما أُعِدَّ له، وانتظاره ذلك إلى اليوم الموعود (فَيُقَالُ) له: (هَذَا مَقْعَدُكَ حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ولمسلم: «حَتَّى يَبْعَثَكَ اللَّهُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» بزيادة لفظ^(٣): «إليه»، لكن حكى ابن عبد البر أن الأكثرين من أصحاب مالك رؤوه كالبخاري، وابن القاسم كرواية مسلم. نعم روى النسائي رواية ابن القاسم كلفظ البخاري، واختلف في الضمير، هل^(٤) يعود على المقعد؟ أي: هذا مقعدك تستقر فيه حتى تُبعث^(٥) إلى مثله من الجنة أو النار، ولمسلم من طريق الزهري عن سالم عن أبيه: «ثُمَّ يُقَالُ: هَذَا مَقْعَدُكَ الَّذِي تُبْعَثُ إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، أو الضمير يرجع إلى الله تعالى، أي: إلى لقاء الله تعالى، أو إلى^(٦) المحشر، أي: هذا الآن مقعدك إلى يوم المحشر، فيرى عند ذلك كرامة أو هواناً ينسى عنده هذا المقعد؛ كقوله^(٧) تعالى: ﴿وَلَا تَلْعَنُكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾ [ص: ٧٨] قال الزمخشري: أي: إنك مذمومٌ مدعوٌ عليك باللعنة في السموات والأرض إلى يوم الدين، فإذا جاء ذلك اليوم، عُذِّبْتَ بما تنسى اللعن معه^(٨).

وهذا الحديث أخرجه مسلم في «صفة النّار» والنسائي في «الجنائز».

٩٠ - بَابُ كَلَامِ الْمَيِّتِ عَلَى الْجَنَازَةِ

(بَابُ كَلَامِ الْمَيِّتِ) بعد حملة (عَلَى الْجَنَازَةِ) أي: النعش^(٩).

١٣٨٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ

(١) في (ب): «يُسْرٌ».

(٢) في (ص): «تباشيرٌ».

(٣) في غير (د) و(ص): «اللفظة».

(٤) في (ص) و(م): «ف قيل».

(٥) في (د): «مقعدك لتستقر فيه حتى يبعثك».

(٦) «إلى»: ليس في (د).

(٧) في (م): «لقوله».

(٨) في (س): «منه».

(٩) «أي النعش»: ليس في (د) و(ص) و(م). وجعلها في (ج).

الْخُدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ، فَاخْتَمَلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ، فَإِنْ كَانَتْ صَالِحَةً؛ قَالَتْ: قَدُمُونِي قَدُمُونِي، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ: يَا وَيْلَهَا أَيْنَ يَذْهَبُونَ بِهَا، يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهَا الْإِنْسَانُ لَصَعِقَ».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيد قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعيد الإمام (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ) بكسر العين فيهما (عَنْ أَبِيهِ) أَبِي سَعِيدٍ (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِذَا وُضِعَتِ الْجَنَازَةُ^(١)، فَاخْتَمَلَهَا الرِّجَالُ عَلَى أَعْنَاقِهِمْ؛ فَإِنْ كَانَتْ) أي: الجنَازة (صَالِحَةً قَالَتْ: قَدُمُونِي قَدُمُونِي) مرَّتين (وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ صَالِحَةٍ قَالَتْ: يَا وَيْلَهَا! أَيْنَ يَذْهَبُونَ بِهَا؟) بالمشناة التَّحْتِيَّةُ في «يذهبون»، وأضاف الويل إلى ضمير الغائب حملاً على المعنى، وعدل عن حكاية قول الجنَازة: يا ويلى، كراهية^(٢) أن يضيف الويل إلى نفسه، ومعنى النداء فيه: يا حزني، يا هلاكى، يا عذابى، احضر فهذا وقتك وأوانك، وكلُّ من وقع في هَلَكَةٍ دعا بالويل، وأسند الفعل إلى الجنَازة وأراد الميِّت، والكلام كما قال ابن بطَّال: من ١٧٥/٢٥ ب
الرُّوح، ورُوي مرفوعاً: «إِنَّ الميِّتَ لَيَعْرِفُ مَنْ يَحْمِلُهُ، وَمَنْ يَغْسِلُهُ، وَمَنْ يَدْفِنُهُ فِي قَبْرِهِ»، وعن مجاهد: «إِذَا مَاتَ الميِّتُ؛ فَمَا مِنْ شَيْءٍ إِلَّا وَهُوَ يَرَاهُ عِنْدَ غَسْلِهِ وَعِنْدَ حَمْلِهِ، حَتَّى يَصِيرَ إِلَى قَبْرِهِ» (يَسْمَعُ صَوْتَهَا كُلُّ شَيْءٍ إِلَّا الْإِنْسَانَ، وَلَوْ سَمِعَهَا الْإِنْسَانُ لَصَعِقَ) أي: لمات.
ومناسبة هذه التَّرجمة لسابقتها من جهة عرض مقعد الميِّت عليه، فكأنَّ ابتداءه يكون عند حمل الجنَازة؛ لأنَّه حينئذٍ يظهر للميِّت ما يؤول إليه حاله، فعند ذلك يقول: «قدموني قدموني»^(٣)، أو «يا ويلها أين يذهبون»^(٤) بها؟.

٩١ - بَاب مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُسْلِمِينَ

قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ مَاتَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْثَ كَانَ لَهُ حِجَابًا مِنَ النَّارِ، أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

(بَاب مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُسْلِمِينَ) غير البالغين (قَالَ) ولأبوي ذرٍّ والوقت: «وقال» (أَبُو

(١) في هامش (ج): أي: الميِّت في النَّعْش، ففيه مع الرَّحمة شبه استخدام أو تجريد، فليتأمل.

(٢) في (ص) و(م): «كراهية».

(٣) «قدموني قدموني»: سقط من (ص) و(م).

(٤) في (د): «تذهبون».

هَرِيرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: مَنْ مَاتَ لَهُ ثَلَاثَةٌ مِنَ الْوَلَدِ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْتَ كَانَ لَهُ حِجَابًا مِنَ النَّارِ «كان» بالافراد، واسمها ضمير يعود على الموت المفهوم ممّا سبق، أي: كان موتهم له حجابًا، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «كانوا له حجابًا من النار» وسقط [«له»] لغير أبي ذرٍّ وأبي الوقت ^(١) (أَوْ دَخَلَ الْجَنَّةَ) وإذا كانوا سببًا في حجب النار عن الأبوين ودخولهما الجنة؛ فأولى أن يُحَجَّبُوا هم عنها، ويدخلوا الجنة، فذلك معلومٌ من فحوى الخطاب ^(٢)، وهذا الحديث قال الحافظ ابن حجر: لم أره موصولًا من حديث أبي هريرة على هذا الوجه، لكن عند أحمد عنه مرفوعًا: «ما من مسلمين يموت لهما ثلاثة من الولد لم يبلغوا الحنث إلا أدخلهما ^(٣) الله وإياهم بفضل رحمته الجنة»، ولمسلم عنه أيضًا: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم قَالَ لَامْرَأَةٍ: «دَفَنْتِ ثَلَاثَةً مِنَ الْوَلَدِ ^(٤)؟» قالت: نعم، قال: «لَقَدْ احْتَظَرْتَ بِحِظَارٍ ^(٥) شَدِيدٍ مِنَ النَّارِ».

١٣٨١ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنَ النَّاسِ مُسْلِمٌ يَمُوتُ لَهُ ثَلَاثَةٌ لَمْ يَبْلُغُوا الْحِنْتَ؛ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) بن كثير الدورقي قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ عُليَّةَ) بضمّ العين المهملة وفتح اللام وتشديد المثناة التحتيّة، إسماعيل بن إبراهيم البصري، و«عُليَّةَ» أمّه، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ صُهَيْبٍ)، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «مَا مِنَ النَّاسِ مُسْلِمٌ يَمُوتُ لَهُ ثَلَاثَةٌ لَمْ) ولغير أبي ذرٍّ وابن عساكر: «ثلاثة من الولد لم) (يَبْلُغُوا الْحِنْتَ؛ إِلَّا أَدْخَلَهُ اللَّهُ الْجَنَّةَ بِفَضْلِ رَحْمَتِهِ إِيَّاهُمْ) استدللّ بتعليقه عليه الصلاة والسلام

(١) «وسقط لغير أبي ذرٍّ وأبي الوقت»: مثبت من (د) و(ص)، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «سقط لغير أبي ذرٍّ...» إلى آخره: لم يذكر لفظ الساقط لغيرهما، ولعلّه لفظة «له»، كما يؤخذ ذلك من اصطلاح أحد فروع «اليونانية»، حيث أثبت على لفظ «له» علامة ثبوتها لأبوي ذرٍّ والوقت.

(٢) في هامش (ج): «فحوى الكلام»: بالقصر، وقد يمدّ، معناه ولحنه وفهمه، من فحوى كلامه وفحوائه «مصباح».

(٣) في غير (ب) و(س): «أدخلهم».

(٤) «من الولد»: ليس في (ص) و(م)، وكذا في صحيح مسلم.

(٥) في هامش (ج): «الحظيرة»: جرين الثمر، والمحيط بالشّيء خشبًا أو قصبًا، والحِظَار ك«كتاب»: الحائط، ويفتح.

دخول الآباء الجنة برحمته^(١) الأولاد، وشفاعتهم في آبائهم، على أن أولاد المسلمين في الجنة، وبه قطع الجمهور، وشذت الجبرية^(٢) فجعلوهم تحت المشيئة، وهذه السنة ترد عليهم، وأجمع عليه^(٣) من يعتد به، وروى عبد الله بن الإمام أحمد في «زيادات»^(٤) المسند: «عن علي مرفوعاً: «إن المسلمين وأولادهم في الجنة، وإن المشركين وأولادهم في النار»، ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَاتَّبَعَتْهُمْ ذُرِّيَّتُهُمْ بِإِيمَانٍ﴾ [الطور: ٢١] الآية، وهذا أصح ما ورد في تفسير هذه الآية، وبه جزم ابن عباس، ويستحيل أن يكون الله تعالى يغفر لآبائهم بفضل رحمته إياهم وهم غير مرحومين، وأما حديث عائشة رضي الله عنها عند مسلم: «توفي صبي من الأنصار، فقلت^(٥) /: طوبى له، عصفور من عصافير الجنة، ١٧٦/٢د لم يعمل السوء، ولم يدركه، فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أو غير ذلك يا عائشة، إن الله تعالى خلق للجنة أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم، وخلق للنار أهلاً، خلقهم لها وهم في أصلاب آبائهم» فالجواب عنه من وجهين: أحدهما: أنه لعلة نهاها عن المسارعة إلى القطع من غير أن يكون عندها دليل قاطع على ذلك؛ كما أنكر على سعد بن أبي وقاص في قوله: «إنني لأراه مؤمناً، فقال: «أو مسلماً...» الحديث [ح: ٢٧] الثاني: أنه عليه السلام لعلة لم يكن حينئذ اطلع على أنهم في الجنة، ثم أعلم بعد ذلك، ومحل الخلاف في غير أولاد الأنبياء، أما أولاد الأنبياء؛ فقال المازري^(٦): الإجماع متحقق^(٧) على أنهم في الجنة.

١٣٨٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ: أَنَّهُ سَمِعَ الْبَرَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا تُوفِّي إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِنَّ لَهُ مَرْضِعًا فِي الْجَنَّةِ».

(١) في (ص) و(م): «برحمة».

(٢) في هامش (ج): «الجبرية» بالتحريك: خلاف القدرية، والتسكين لحن، أو هو الصواب «قاموس»، وهم - كما في «شرح الجوهرة» - القائلون: إن العبد مجبور لا اختيار له البتة في شيء من أفعاله، وإنما هو آلة للفعل؛ كالسكين للقاطع، والشجرة للريح، والباب للغلق، بل كخيطة معلقة في الهواء ثميله الريح تارة يمينا وتارة شمالاً، من غير قدرة على مخالفتها أو موافقتها.

(٣) في (ص) و(م): «على ذلك».

(٤) في (د): «زوائد».

(٥) زيد في (ص) و(م): «له».

(٦) في هامش (ج): «مازر» كـ «هاجر»: بلد بالمغرب، منها شارح «صحيح مسلم» «قاموس».

(٧) في (د): «محقق».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْوَلِيدِ) هشام بن عبد الملك الطَّيَالِسِيُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحَجَّاج (عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ) الأنصاري الكوفي التابعي المشهور، وثقه أحمد والنسائي والعجلي والذَّارِقُطْنِيُّ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَغْلُو فِي التَّشْيِيعِ، لَكِنْ احْتَجَّ بِهِ الْجَمَاعَةُ، وَلَمْ يُخْرِجْ لَهُ فِي «الصَّحِيحِ» شَيْئًا مِمَّا يَقْوَى^(١) بدعته: (أَنَّهُ سَمِعَ الْبَرَاءَ) بن عازِبٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: لَمَّا تُوفِّي (إِبْرَاهِيمُ) ابن رسول الله ﷺ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنَّ لَهُ مُرْضِعًا فِي الْجَنَّةِ (بُضْمَ المِيمِ، أَي: مَنْ يَتَمُّ رِضَاعَهُ، وَعِنْدَ الْإِسْمَاعِيلِيِّ^(٢)): «مُرْضِعًا تَرْضَعُهُ فِي الْجَنَّةِ»، قَالَ الْخَطَّابِيُّ: رُوِيَ بِفَتْحِ الْمِيمِ مُصَدَّرًا، أَي: رَضَاعًا، وَتُحَذَفُ الْهَاءُ مِنْ: مُرْضِعٍ إِذَا كَانَ مِنْ شَأْنِهَا ذَلِكَ، وَتَثْبِتُ إِذَا كَانَ بِمَعْنَى: تَجَدَّدَ فَعْلُهَا، وَفِي «مُسْنَدِ الْفَرِيَابِيِّ»: أَنَّ خَدِيجَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا دَخَلَ عَلَيْهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بَعْدَ مَوْتِ الْقَاسِمِ وَهِيَ تَبْكِي، فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ دَرَّتْ^(٣) لُبِّيْنَةُ الْقَاسِمِ^(٤)، فَلَوْ كَانَ عَاشَ حَتَّى يَسْتَكْمَلَ الرِّضَاعَةَ لَهُوْنٌ عَلَيَّ؟ فَقَالَ: «إِنَّ لَهُ مُرْضِعًا فِي الْجَنَّةِ؛ يَسْتَكْمَلُ رِضَاعَتَهُ»، فَقَالَتْ: لَوْ أَعْلَمَ ذَلِكَ، لَهُوْنٌ عَلَيَّ، فَقَالَ: «إِنْ شِئْتَ أَسْمَعْتُكَ صَوْتَهُ فِي الْجَنَّةِ»، فَقَالَتْ: بَلْ أَصْدَقُ^(٥) اللَّهُ وَرَسُولُهُ، قَالَ الشَّهْلِيُّ: وَهَذَا مِنْ فَقْهَائِهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، كَرِهَتْ أَنْ تَوْمَنَ بِهَذَا الْأَمْرِ مَعَايِنَةً، فَلَا يَكُونُ لَهَا أَجْرُ الْإِيمَانِ بِالْغَيْبِ، نَقَلَهُ فِي «الْمَصَابِيحِ».

٩٢ - بَاب مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ

(بَاب مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ) غير البالغين.

١٣٨٣ - حَدَّثَنَا حِبَّانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي بَشِيرٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سِئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللَّهُ إِذْ خَلَقَهُمْ أَعْلَمَ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا حِبَّانُ) بكسر الحاء المهملة وتشديد الموحدة، ولأبي ذَرٍّ: «حَدَّثَنِي»

(١) زيد في (د): «من».

(٢) في (م): «الأصيلي»، وليس بصحيح.

(٣) في (ص): «رُدَّتْ»، ولعلَّ المَثْبُوت هو الصَّوَاب.

(٤) في هامش (ج): قال في «النهاية»: في الحديث: «دَرَّتْ لَبَنَةُ الْقَاسِمِ»، وفي رواية: «لَبِّيْنَةُ الْقَاسِمِ»، «اللَّبَنَةُ»:

الطَّائِفَةُ الْقَلِيلَةُ مِنَ اللَّبَنِ، وَ«اللَّبِّيْنَةُ» تصغيرها.

(٥) في (ب): «صدق»، ونَبَّهَ إِلَى الصَّوَابِ الشَّيْخُ أَمِينُ السَّفَرِ جَلَانِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا بِهَامِشِ نَسْخَتِهِ.

بالإفراد «جَبَّان بن موسى المروزي» قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك قال: (أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) ابن الحجاج (عَنْ أَبِي بَشِيرٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة، جعفر بن أبي وحشية (عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(١)) قَالَ: سُئِلَ رَسُولُ اللَّهِ ^(٢) مِنْهُ عَنِ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ) لم يعلم ابن حجر اسم السائل، لكن يحتمل أن يكون عائشة؛ لحديث أحمد وأبي داود عنها أنها قالت: قلت: يا رسول الله؛ ذراري المسلمين... الحديث، وعند عبد الرزاق بسندٍ ضعيف ^(٣) عنها أيضاً: أنها قالت ^(٤): سألت ^(٥) خديجة النبیِّ ^(٦) عَنِ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ، فقال: «هم مع آبائهم» ثم سألته/ بعد ذلك... الحديث (فَقَالَ: اللَّهُ إِذْ خَلَقَهُمْ) أي: حين خلقهم، قال في ١٧٦/٢ ب «المصباح»: و«إِذْ» تتعلّق بمحذوف، أي: علم ذلك إذ خلقهم، والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر، ولا يصحُّ تعلّقها بـ «أفعل» التّفضيل لتقدّمها عليه، وقد يقال بجوازه مع/ التّقدّم ^(٧)؛ ٤٦٩/٢ لأنّه ^(٨) ظرّف، فيتّسع فيه (أَعْلَمَ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ) أي: أنّه علم أنّهم ^(٩) لا يعملون ما يقتضي تعذيبهم، ضرورة أنّهم غير مكلفين، وقال ابن قتيبة: أي: لو أبقاهم؛ فلا تحكموا عليهم بشيء، وقال غيره: قال ذلك قبل أن يعلم أنّهم من أهل الجنّة، وهذا يشعر بالتّوقّف، وقد روى أحمد هذا الحديث من طريق عمّار بن أبي عمّار، عن ابن عبّاسٍ قال: كنت أقول في أولاد المشركين هم منهم، حتّى حدّثني رجلٌ عن رجلٍ من أصحاب النّبيِّ ^(١٠) عَنِ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ، فحدّثني عن النّبيِّ ^(١١) أَنَّهُ قَالَ: «رُبُّهُمْ أَعْلَمُ بِهِمْ، هُوَ خَلَقَهُمْ، وَهُوَ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»، فأمسكتُ عن قولِي، قال في «الفتح»: فبيّن أنّ ابن عبّاسٍ لم يسمع هذا الحديث من النّبيِّ ^(١٢) عَنِ أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ.

وفي سند حديث الباب التّحديث، والإخبار، والعنونة، وفيه مروزيّان وواسطيّان وكوفيّ،

(١) في (د): «عنهم»، وكذا في «اليونينية».

(٢) في هامش (ج): «رسول الله» كذا بخط الشّارح، والتي في «اليونينية»: «النّبيّ»، فلم ينبّه على أنّ في أحد الروايات «رسول».

(٣) في (ص) و(م): «فيه ضعف».

(٤) «قالت»: ليس في (ب).

(٥) في (د): «عنها أنها سألت».

(٦) في (د): «التّقديم».

(٧) في (ب) و(س): «لأنّها».

(٨) في (ص): «أي أعلم أنّهم».

وأخرجه أيضاً في «القدر» [ح: ٦٥٩٧]، وكذا مسلم وأبو داود والنسائي.

١٣٨٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ ذَرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ، فَقَالَ: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ الزُّهْرِيِّ) محمد بن مسلم ابن شهاب (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (عَطَاءُ بْنُ يَزِيدَ اللَّيْثِيُّ) بالمثلثة: (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه يَقُولُ: سَمِعْتُ ^(١) رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ ذَرَارِيِّ الْمُشْرِكِينَ) بالذال المعجمة وتشديد المثناة التحتية؛ جمع: ذرية، أي: أولادهم الذين لم يبلغوا الحلم (فَقَالَ: اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ) وقد احتج بقوله ^(٢): «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ» بعض من قال: إنهم في مشيئة الله، ونُقِلَ عن ابن المبارك وإسحاق، ونقله البيهقي في «الاعتقاد» عن الشافعي، قال ابن عبد البر: وهو مقتضى صنيع مالك، وليس عنه في هذه المسألة شيء مخصوص، إلا أن أصحابه صرحوا بأن أطفال المسلمين في الجنة، وأطفال الكفار ^(٣) خاصة في المشيئة، قال: والحجة فيه حديث: «اللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا كَانُوا عَامِلِينَ»، وروى أحمد من حديث عائشة: سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ولدان المسلمين؟ قال: «في الجنة» وعن أولاد المشركين؟ قال: «في النار»، فقلت: يا رسول الله؛ لم يدركوا الأعمال! قال: «ربك أعلم بما كانوا عاملين، لو شئت؛ أسمعُك تضاعفهم» ^(٤) في النار، لكنّه حديث ضعيف جداً؛ لأنّ في إسناده أبا عقيل مولى بهية ^(٥)، وهو متروك.

١٣٨٥ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يُنَصِّرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ؛ كَمَثَلِ الْبَيْهَمَةِ تُنْتَجُ الْبَيْهَمَةُ، هَلْ تَرَى فِيهَا جَذَعَاءَ؟».

(١) في هامش (ص): قوله: «سَمِعْتُ النَّبِيَّ»: كذا في فروع «اليونينية»، وفي خطه «رسول الله».

(٢) في (م): «بقول من قال».

(٣) في (م): «المشركين».

(٤) في هامش (ج): قوله: «تضاعفهم» أي: صياحهم وبكاءهم، و«أبو عقيل» بفتح أوله، و«بهية» بضم الموحدة مصغراً «نهاية».

(٥) في (د): «لهيعة»، وليس بصحيح.

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياسٍ قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذُنْبٍ) مُحَمَّد بن عبد الرحمن (عَنْ) ابن شهاب (الزُّهْرِيُّ)، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كُلُّ مَوْلُودٍ مِنْ بَنِي آدَمَ (يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ) الْإِسْلَامِيَّةِ (فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أَوْ يَنْصَرَانِهِ، أَوْ يُمَجِّسَانِهِ، كَمَثَلِ الْبَهِيمَةِ) بفتح الميم والمثلثة (تُنْتَجُ) بضم أوله وفتح ثالثة مبنياً للمفعول، أي: تلد (الْبَهِيمَةَ) ^(١) سليمة (هَلْ تَرَى فِيهَا جَذَعَاءَ؟) بفتح الجيم وإسكان الدال ١١٧٧/٢٥ المهمل والمذ: مقطوعة الأذن، وإنما يجدها أهلها، وفيه إشعار بأن أولاد المشركين في الجنة، فصدر المؤلف الباب بالحديث الدال على التوقف حيث قال فيه: «الله أعلم بما كانوا عاملين» ثم ثنى بهذا الحديث المرجح لكونهم في الجنة، ثم ثلث بالحديث اللاحق المصرح بذلك، حيث قال فيه: «وَأَمَّا الصَّبِيَّانِ حَوْلَهُ؛ فَأَوْلَادُ النَّاسِ» [ح: ١٣٨٦] وهو عامٌ يشمل أولاد المسلمين وغيرهم، وقد اختلف في هذه المسألة فقل: إنهم في مشيئة الله، ونقله البيهقي في «الاعتقاد» عن الشافعي في أولاد الكفار خاصة، وليس عن مالك شيءٌ منصوصٌ في ذلك. نعم؛ صرح أصحابه بأن أطفال المسلمين في الجنة، وأطفال الكفار خاصة في المشيئة، وقيل: إنهم تبع لأبائهم، فأولاد المسلمين في الجنة وأولاد الكفار في النار، وقيل: إنهم في البرزخ بين الجنة والنار؛ لأنهم لم يعملوا حسنات يدخلون بها الجنة، ولا سيئات يدخلون بها النار، وقيل: إنهم خدم أهل الجنة؛ لحديث أبي داود وغيره عن أنس، والبرار ^(٢) من حديث سمرة مرفوعاً: «أولاد المشركين خدم أهل الجنة» وإسناده ضعيف، وقيل: يصيرون تراباً، وقيل: إنهم في النار، حكاه عياض عن الإمام أحمد، وغلظه ابن تيمية بأنه قول لبعض أصحابه، ولا يحفظ عن الإمام شيءٌ أصلاً، وقيل: إنهم يُمْتَحَنُونَ في الآخرة بأن يرفع الله لهم ناراً، فمن دخلها كانت عليه برداً وسلاماً، ومن أبى عذب، أخرجه البرار من حديث أنس وأبي سعيد، وأخرجه الطبراني من حديث معاذ بن جبل. وتُعَقَّبُ بأن الآخرة ليست دار تكليف، فلا عمل / ٤٧٠/٢ فيها ولا ابتلاء، وأجيب بأن ذلك بعد أن يقع ^(٣) الاستقرار في الجنة أو النار، وأمّا في عرصات القيامة فلا مانع من ذلك، وقد قال تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ وَيُدْعَوْنَ إِلَى السُّجُودِ فَلَا يَسْتَطِيعُونَ﴾ [القلم: ٤٢]

(١) في هامش (ج): «البهيمة» مفعول ثانٍ «كرمانى».

(٢) في (ص): «البرار».

(٣) في (ص): «ذلك يقع بعد».

وقيل: إنهم في الجنة، قال النووي: وهو الصحيح المختار الذي صار إليه المحققون؛ لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء: ١٥]، وقيل بالوقف، والله أعلم^(١).

٩٣ - بَابُ

(بَابُ) بالتَّوْنِينِ، وهو بمنزلة الفصل من الباب السابق، وهو ساقط في رواية أبي ذر.

١٣٨٦ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَارِثٍ: حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ صلی الله علیه وسلم إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ فَقَالَ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا؟» قَالَ: فَإِنْ رَأَى أَحَدٌ قَصَّهَا، فَيَقُولُ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَسَأَلْنَا يَوْمًا، فَقَالَ: «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤْيَا؟» قُلْنَا: لَا، قَالَ: «لَكِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ رَجُلَيْنِ أَتْيَانِي، فَأَخَذَا بِيَدِي، فَأَخْرَجَانِي إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ، فَإِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ بِيَدِهِ - قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا عَنْ مُوسَى - كَلُوبٌ مِنْ حَدِيدٍ، يُدْخِلُهُ فِي شِدْقِهِ، حَتَّى يَبْلُغَ قَفَاهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ بِشِدْقِهِ الْآخَرَ مِثْلَ ذَلِكَ، وَيَلْتَمِثُ شِدْقُهُ هَذَا، فَيَعُودُ فَيَضْنَعُ مِثْلَهُ، قُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: انْطَلِقْ، فَاَنْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ عَلَى قَفَاهُ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِهِ بِفِهْرٍ أَوْ صَخْرَةٍ، فَيَشْدُخُ بِهِ رَأْسَهُ، فَإِذَا صَرَبَهُ تَدَاهَا الْحَجَرُ، فَاَنْطَلَقَ إِلَيْهِ لِيَأْخُذَهُ، فَلَا يَرْجِعُ إِلَى هَذَا حَتَّى يَلْتَمِثَ رَأْسَهُ، وَعَادَ رَأْسُهُ كَمَا هُوَ، فَعَادَ إِلَيْهِ فَضْرَبَهُ، قُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: انْطَلِقْ، فَاَنْطَلَقْنَا إِلَى ثَقِيبٍ مِثْلِ التَّنُورِ، أَعْلَاهُ صَيِّقٌ وَأَسْفَلُهُ وَاسِعٌ، يَتَوَقَّدُ تَحْتَهُ نَارًا، فَإِذَا اقْتَرَبَ ارْتَفَعُوا حَتَّى كَادَ أَنْ يَخْرُجُوا، فَإِذَا خَمَدَتْ رَجَعُوا فِيهَا، وَفِيهَا رِجَالٌ وَنِسَاءٌ عُرَاءٌ، فَقُلْتُ: مَنْ هَذَا؟ قَالَ: انْطَلِقْ، فَاَنْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ مِنْ دَمٍ، فِيهِ رَجُلٌ قَائِمٌ، عَلَى وَسْطِ النَّهْرِ، رَجُلٌ بَيْنَ يَدَيْهِ حِجَارَةٌ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي النَّهْرِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ رَمَى الرَّجُلُ بِحَجَرٍ فِيهِ، فَرَدَّهُ حَيْثُ كَانَ، فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ رَمَى فِيهِ بِحَجَرٍ، فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ، فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟ قَالَ: انْطَلِقْ، فَاَنْطَلَقْنَا حَتَّى انْتَهَيْنَا إِلَى رَوْضَةٍ خَضْرَاءَ، فِيهَا شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ، وَفِي أَضْلَاهَا شَيْخٌ وَصَبِيَانٌ، وَإِذَا رَجُلٌ قَرِيبٌ مِنَ الشَّجَرَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ نَارٌ يُوقِدُهَا، فَصَعِدَا بِي فِي الشَّجَرَةِ، وَأَدْخَلَانِي دَارًا لَمْ أَر قط أَحْسَنَ مِنْهَا، فِيهَا رِجَالٌ شُبُوحٌ وَشَبَابٌ وَنِسَاءٌ وَصَبِيَانٌ، ثُمَّ أَخْرَجَانِي مِنْهَا، فَصَعِدَا بِي الشَّجَرَةَ، فَأَدْخَلَانِي دَارًا هِيَ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ، فِيهَا شُبُوحٌ وَشَبَابٌ، فَقُلْتُ: طَوَفْتُمَانِي اللَّيْلَةَ، فَأَخْبِرَانِي عَمَّا رَأَيْتُ؟ قَالَ: نَعَمْ، أَمَّا الَّذِي رَأَيْتَهُ يُشْدُخُ شِدْقَهُ؛ فَكَذَّابٌ يُحَدِّثُ بِالْكَذِبَةِ، فَتُخَمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الْآفَاقَ، فَيَضْنَعُ بِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَالَّذِي رَأَيْتَهُ يُشْدُخُ رَأْسَهُ؛ فَرَجُلٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ، فَتَنَامُ عَنْهُ بِاللَّيْلِ، وَلَمْ يَغْمَلْ فِيهِ بِالنَّهَارِ، يُفْعَلُ بِهِ إِلَى يَوْمِ

(١) قوله: «ثُمَّ ثَلَّثَ بالحديث اللاحق المصرح بذلك، ... وقيل: بالوقف، والله أعلم»، سقط من (م).

الْقِيَامَةِ، وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي النَّقْبِ؛ فَهُمْ الرُّنَاةُ، وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي النَّهْرِ أَكَلُوا الرُّبَا، وَالشَّيْخُ فِي أَضَلِّ الشَّجَرَةِ إِبْرَاهِيمُ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالصُّبْيَانُ حَوْلَهُ؛ فَأَوْلَادُ النَّاسِ، وَالَّذِي يُوقِدُ النَّارَ مَالِكُ خَازِنُ النَّارِ، وَالذَّارُ الْأُولَى الَّتِي دَخَلَتْ دَارُ عَامَّةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَمَّا هَذِهِ الدَّارُ؛ فَدَارُ الشُّهَدَاءِ، وَأَنَا جِبْرِيلُ، وَهَذَا مِيكَائِيلُ، فَارْفَعْ رَأْسَكَ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي؛ فَإِذَا فَوْقِي مِثْلُ السَّحَابِ، قَالَ: ذَاكَ مَنْزِلُكَ، قُلْتُ: دَعَانِي أَذْخُلَ مَنْزِلِي، قَالَ: إِنَّهُ بَقِيَ لَكَ عُمْرٌ لَمْ تَسْتَكْمِلْهُ، فَلَوْ اسْتَكْمَلْتَ؛ أَتَيْتَ مَنْزِلَكَ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقريُّ التَّبُودَكِيُّ قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ^(١)) بالحاء المهملة والزَّاي المعجمة، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو رَجَاءٍ) بتخفيف الجيم والمد، عمران بن تميم، العطارديُّ (عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً وَلِلْحَمْدِ وَالْمُسْتَمْلِي: «صلاته» وفي رواية يزيد بن هارون: إِذَا صَلَّى صَلَاةَ الْغَدَاةِ (أَقْبَلَ عَلَيْنَا بِوَجْهِهِ) الكريم (فَقَالَ: مَنْ رَأَى مِنْكُمْ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا؟) مقصورٌ غير منصرفٍ، وَيُكْتَبُ بِالْأَلْفِ كَرَاهَةِ اجْتِمَاعِ مِثْلَيْنِ (قَالَ: فَإِنْ رَأَى أَحَدٌ) رُؤْيَا (قَصَّهَا) عليه (فَيَقُولُ مَا شَاءَ اللَّهُ، فَسَأَلْنَا يَوْمًا) / بفتح اللام، جملةٌ من الفعل والفاعل والمفعول، و«يومًا» نصبٌ على الظرفية^(٢) (فَقَالَ: ١٧٧/٢٥ هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمْ رُؤْيَا؟ قُلْنَا: لَا، قَالَ: لَكِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ) بالنَّصب (رَجُلَيْنِ) قال الطَّبِيبِيُّ: وجه الاستدراك أَنَّهُ كَانَ يَحِبُّ أَنْ يَعْبُرَ لَهُمُ الرُّؤْيَا، فَلَمَّا قَالُوا: مَا رَأَيْنَا، كَأَنَّهُ قَالَ: أَنْتُمْ مَا رَأَيْتُمْ شَيْئًا، لَكِنِّي رَأَيْتُ رَجُلَيْنِ، وفي حديث عليٍّ عند ابن أبي حاتم^(٣): «رَأَيْتُ مَلَكَينِ» (أَتَيَانِي، فَأَخَذَا بِيَدِي، فَأَخْرَجَانِي إِلَى الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ) وللمُسْتَمْلِي: «إِلَى أَرْضٍ مُقَدَّسَةٍ» وعند أحمد: «إِلَى أَرْضٍ فُضَاءٍ، أَوْ أَرْضٍ مُسْتَوِيَةٍ»، وفي حديث عليٍّ: «فَانْطَلَقَا بِي إِلَى السَّمَاءِ» (فَإِذَا رَجُلٌ جَالِسٌ) بالرفع، ويجوز النَّصب^(٤) (وَرَجُلٌ قَائِمٌ بِيَدِهِ شَيْءٌ، فَسَرَهُ الْمُؤَلَّفُ بقوله: (قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا) أبهمه لنسيانٍ أو غيره، وليس بقادح؛ لَأَنَّهُ لَا يَرُوي إِلَّا عَنْ ثِقَةٍ مع شرطه المعروف، قال الحافظ ابن حجر: لم أعرف المراد بالبعض المبهم، إِلَّا أَنَّ الطَّبْرَانِيَّ

(١) في هامش (ص): قوله: «ابن حازم»، كذا في «التقريب» و«الفتح» و«الكرواني»، ووقع في خطِّ الشَّارح زيادة لفظة «أبي» بلفظ الكنية، وما هنا هو الصَّواب.

(٢) في (د): «على الظرف».

(٣) زيد في (ص): «ثم».

(٤) في (د): «بالنَّصب».

أخرجه في «المعجم الكبير» عن العباس بن الفضل الأسقاطي^(١) (عَنْ مُوسَى) بن إسماعيل التبوذكي: (كَلُوبٌ)^(٢) بفتح الكاف وتشديد اللام (مِنْ حَدِيدٍ) له شعبٌ يعلّقُ بها اللحم، و«مِنْ» للبيان (يُدْخِلُهُ فِي شِدْقِهِ) بكسر الشين المعجمة^(٣) وسكون الدال المهملة، أي: يدخل الرجل القائم الكلوب في جانب فم الرجل الجالس، وهذا سياق رواية أبي ذرٍّ، قال الحافظ ابن حجر: وهو سياقٌ مستقيمٌ، ولغيره: «ورجلٌ قائمٌ بيده كلوبٌ من حديدٍ، قال بعض أصحابنا عن موسى: إنه» أي: ذلك الرجل «يدخل ذلك الكلوب» نصبٌ على المفعولية «(في شدقه)» (حَتَّى يَبْلُغَ قَفَاهُ) بالموحدة وضَمُّ اللام، وفي «التعبير»: «فيشر شر شدقه إلى قفاه، ومنخره»^(٤) إلى قفاه، وعينه إلى قفاه» [ح: ٧٠٤٧] أي: يقطعه شقًا، وفي حديث عليٍّ: «إِذَا أَنَا بِمَلِكٍ، وَأَمَامَهُ أَدْمِيٌّ، وَبِيَدِ الْمَلِكِ كَلُوبٌ مِنْ حَدِيدٍ، فَيَضَعُهُ فِي شِدْقِهِ»^(٥) الأيمن فيشقُّه «ثُمَّ يَفْعَلُ بِشِدْقِهِ الْآخَرَ» بفتح الخاء المعجمة (مِثْلَ ذَلِكَ) أي: مثل ما فعل بشدقه الأول (وَيَلْتَمِشُ شِدْقَهُ)^(٦) هَذَا فَيَعُودُ^(٧) وفي «التعبير» [ح: ٧٠٤٧]: «فما يفرغ من ذلك الجانب، حتّى يصحَّ^(٨) الجانب كما كان» فيعود ذلك الرجل (فَيَصْنَعُ مِثْلَهُ) قال عليه السلام (قُلْتُ) للملكين: (مَا هَذَا؟) أي: ما حال هذا الرجل؟ وللمستملي: «(من هذا؟)» أي: من هذا^(٩) الرجل؟ (قَالَ) أي: الملكان: (انْطَلِقْ) مرّةً واحدةً (فَانْطَلَقْنَا حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ مُضْطَجِعٍ عَلَى قَفَاهُ، وَرَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى رَأْسِهِ بِفِهْرٍ) بكسر الفاء وسكون الهاء: حجرٌ ملء الكفّ، والجملة حالية (أَوْ صَخْرَةً) على الشكّ، وفي «التعبير» [ح: ٧٠٤٧]: «وَإِذَا آخِرُ قَائِمٍ عَلَيْهِ بِصَخْرَةٍ» من غير شكّ (فَيَشْدُخُ بِهِ) بفتح التّحتيّة وسكون الشين المعجمة وفتح الدال المهملة وبالخاء المعجمة من الشّدخ؛ وهو كسر الشيء الأجوف،

(١) في غير (د) و(س): «الأسفاطي»، وهو تحريف.

(٢) في هامش (ج): ويقال: «كُلَّابٌ» بضم الكاف مشدّد اللام «حليٌّ».

(٣) في هامش (ج): وتفتح «قاموس».

(٤) في هامش (ج): «منخره»: بكسر الخاء المعجمة.

(٥) في هامش (ج): شقّه.

(٦) زيد في (م): «الأول».

(٧) «فيعود»: ليس في (ص) و(م).

(٨) زيد في (د): «ذلك».

(٩) «أي: مَنْ هذا»: ليس في (د).

والضمير للفهر، ولأبي ذرٍّ: «بها» (رأسه) وفي «التعبير»: «وإذا هو يهوي»^(١) بالصخرة لرأسه فيثْلَغ رأسه بفتح الياء وسكون المثلثة وفتح اللام وبالفين المعجمة^(٢)، أي: يشدخ رأسه (فإذا ضربه؛ تذهذه الحجر) بفتح الدالين/ المهملتين، بينهما هاء ساكنة، على وزن: تَفْعَلَل من مزيد ١٧٨/٢د الرباعي، أي: تدرج، وفي حديث عليٍّ: «فمرت على ملك وأمامه آدمي، وبيد الملك صخرة/ ٤٧١/٢ يضرب بها هامة»^(٣) الآدمي، فيقع رأسه جانباً، وتقع الصخرة جانباً (فانطلق إليه) أي: إلى الحجر (ليأخذه) فيصنع به كما صنع (فلا يزجج إلى هذا) الذي شدخ رأسه (حتى يلتئم رأسه) وفي «التعبير» [ج: ٧٠٤٧]: «حتى يصح رأسه» (وعاد رأسه كما هو، فعاد إليه فضربه، قلت) لهما: (من هذا؟ قالاً: انطلق) مرة واحدة (فانطلقنا إلى ثقب) بفتح المثلثة وسكون القاف، وللكشميهني: «ثقب» بالنون المفتوحة وسكون القاف، وعزا هذه في «المطالع» للأصيلي، لكنه قال: بالنون وفتح القاف، قال: وهو بمعنى: «ثقب» بالمثلثة (مثل الثَّور)^(٤) بفتح المثناة فوقية وضم النون المشددين، آخره راء: ما يُخْبَز فيه (أعلاه صَيِّق، وأسفله واسع، يتوقد) بفتح الياء^(٥) (تحت) بنصب التاء الثانية، أي: تحت الثَّور (ناراً) بالنصب على التمييز، وأسند «يتوقد» إلى ضمير عائِد إلى^(٦) «الثقب»؛ كقولك^(٧): مرت بامرأة تتصوع^(٨) من أردانها^(٩) طيباً، أي: يتصوع طيبها من أردانها، فكأنه قال: يتوقد ناره تحته، قاله^(١٠) ابن مالك، قال البدر الدماميني: وهو صريح في أن «تحت» منصوب لا مرفوع،

(١) في هامش (ج): «يهوي» بفتح أوله وكسر الواو، أي: يسقط، وضبطه ابن الأثير بضم أوله، من الرباعي «فتح».

(٢) في (د): «المهمل»، وفي (م): «المشددة»، وكلاهما صحيح.

(٣) في هامش (ج): «الهامة» بتخفيف الميم: رأس كل شيء، الجمع: «هَام»، وأما «الهامة» بتشديد الميم فهي الدابة، جمعها: «هَوَام» «قاموس».

(٤) في هامش (ج): «الثَّور» بتشديد النون، وهذه اللفظة من الغرائب، حيث توافق عليه جميع اللغات «كرمانتي».

(٥) في (ص) و(م): «أوله».

(٦) في (ص) و(م): «على».

(٧) في (د): «النقب كقوله».

(٨) في غير (د) و(س): «تتصوع»، وهو تصحيف.

(٩) في هامش (ج): «الرَّذُن» بالضم: أصل الكم، الجمع: «أردان» «قاموس».

(١٠) في غير (د) و(س): «قال»، وليس بصحيح.

وقال: إنه رآه^(١) في نسخة بضمّ التاء الثانية، وضُحِحَ عليها، قال: وكان هذا بناءً على أنّ «تحت» فاعل «يتوقّد»، ونصوص أهل العربية تأباه، فقد صرّحوا بأنّ: فوق وتحت من الظروف المكانية العادمة التّصريف^(٢). انتهى. وقال ابن مالك: ويجوز أن يكون فاعل «يتوقّد» موصولاً بـ «تحت» فحذِفَ، وبقيت صلته دالةً عليه^(٣) لوضوح المعنى، والتّقدير: يتوقّد الذي تحته أو ما تحته^(٤) ناراً، وهو مذهب الكوفيّين والأخفش، واستصوبه ابن مالك، ولأبوي ذرّ والوقت: «يتوقّد تحته نار» بالرفع^(٥) على أنّه فاعل «يتوقّد»^(٦) (فَإِذَا اقْتَرَبَ) بالموخّدة آخره، من القرب، أي: إذا اقترب الوقود أو الحرّ الدّال عليه قوله: «يتوقّد»، وللكشَمِيهَنِيّ: «(فَإِذَا اقْتَرَبَ) بهمزة قطع»^(٧) ففأف فمثناتين فوقيتين، بينهما راء، من القتر، أي: التهب وارتفع نارها؛ لأنّ القتر: الغبار، وفي رواية ابن السّكن والقباسي وعُبدوس: «فَترت»^(٨) بفاء ومثناة فوقية مفتوحتين، وتاء ساكنة، بينهما راء؛ وهو الانكسار والضعف، واستشكل: لأنّ بعده: «(فَإِذَا خمدت رجعوا) ومعنى الفتور والخمود واحد، وعند الحميدي ممّا عزاه له في «شرح المشارق»: «(فَإِذَا ارتقت) من الارتقاء؛ وهو الصّعود، قال الطّبيبي: وهو الصّحيح درايةً وروايةً، كذا قال، وعند أحمد: «(فَإِذَا أوقدت) (ارْتَفَعُوا) جواب «إذا»، والضمير فيه يرجع إلى النّاس لدلالة سياق الكلام عليه (حَتَّى كَادَ أَنْ يَخْرُجُوا) «أن» مصدرية، والخبر محذوف، أي: كاد خروجهم يتحقّق، ولأبوي ذرّ والوقت: «(كادوا يخرجون)» (فَإِذَا خمدت) بفتح الخاء والميم، أي: سكن لهبها، ولم يُطفأ حرّها (رَجَعُوا فِيهَا، وَفِيهَا رِجَالٌ وَنِسَاءٌ عُرَاءٌ، فَقُلْتُ) لهما: (مَنْ هَذَا؟) ولأبي الوقت من غير «اليونينية»: «(ما هذا)» (قَالَ: انْطَلِقْ، فَانْطَلَقْنَا) ولفظة: «فانطلقنا»/ ساقطة عند أبي ذرّ (حَتَّى أَتَيْنَا عَلَى نَهْرٍ) بفتح الهاء وسكونها (مِنْ دَمٍ)

د ١٧٨/٢٥

(١) «رآه»: ليس في (م).

(٢) في (ص) و(م): «للتّصريف»، وكذا هو في مصابيح الجامع.

(٣) في غير (د) و(س): «قال»، وليس بصحيح.

(٤) في (ص): «والتّقدير الذي يتوقّد، يتوقّد تحته».

(٥) في هامش (ص): قوله: «بالرفع»: قال في «الفتح»: وعليها اقتصر الحميدي في «الجمع بين الصّحيحين».

(٦) في هامش (ج): قال في «الفتح»: وعليها اقتصر الحميدي في «الجمع».

(٧) في (د): «وصل»، وليس بصحيح.

(٨) في هامش (ج): «الْقَتْرُ والقَتْرَةُ» محرّكتين، و«القَتْرَةُ» بالفتح: الغيرة «قاموس».

وفي «التعبير» [ح: ٧٠٤٧]: «فأتينا على^(١) نهر، حسبت أنه كان يقول: أحمر مثل الدَّم» (فيه رَجُلٌ قَائِمٌ عَلَى) ولأبي الوقت: «وعلى» (وَسَطِ النَّهْرِ رَجُلٌ) بفتح السَّين وسكونها، ولأبي ذرٍّ: «قال يزيد» أي: ابن هارون ممًا وصله أحمد عنه، ووهب بن جرير ممًا وصله أبو عوانة في «صحيحه» من طريقه عن جرير بن حازم: «وعلى شَطِّ النَّهْرِ رَجُلٌ» بشين معجمة وتشديد الطَّاء (بَيْنَ يَدَيْهِ حِجَارَةٌ، فَأَقْبَلَ الرَّجُلُ الَّذِي فِي النَّهْرِ، فَإِذَا أَرَادَ أَنْ يَخْرُجَ) من النَّهْرِ (رَمَى الرَّجُلُ) الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ الحِجَارَةَ (بِحَجَرٍ فِي فِيهِ) أي: في^(٢) فمه (فَرَدَّهُ حَيْثُ كَانَ) من النَّهْرِ (فَجَعَلَ كُلَّمَا جَاءَ لِيَخْرُجَ) من النَّهْرِ (رَمَى فِي فِيهِ بِحَجَرٍ، فَيَرْجِعُ كَمَا كَانَ) فيه كما^(٣) قال ابن مالك في «التوضيح»: وقوع خبر «جعل» التي هي من أفعال المقاربة، جملة فعلية مصدرية بـ «كُلَّمَا»، والأصل فيه أن يكون فعلًا مضارعًا، تقول: جعلت أفعل كذا^(٤)، هذا هو الاستعمال المَطرَد، وما جاء بخلافه فهو مُنبَّهٌ على أصل متروك، وذلك أن سائر أفعال المقاربة مثل «كان» في الدُّخُولِ على مبتدأ وخبر^(٥)، فالأصل أن يكون خبرها كخبر «كان» في وقوعه مفردًا، وجملة اسمية وفعلية، وظرفًا، فترك الأصل والتزم أن يكون الخبر مضارعًا، ثم نبَّه على الأصل شذوذًا في مواضع (فَقُلْتُ: مَا هَذَا؟^(٦) قَالَ: انْطَلِقْ، فَاَنْطَلَقْنَا) ولفظة «فانطلقنا» ساقطة عند أبي ذرٍّ (حَتَّى انْتَهَيْنَا^(٧) إِلَى رَوْضَةٍ خَضِرَاءَ، فِيهَا شَجَرَةٌ عَظِيمَةٌ) زاد في ٧٢/٢ «التعبير»: «فيها من كلِّ لون الرَّبِيع (وَفِي أَصْلِهَا شَيْخٌ وَصَبِيَانٌ) وفي «التعبير»: «فإذا بين ظهري^(٨) الرَّوْضَةَ، رجلٌ طويلٌ، لا أكاد أرى رأسه طولًا في السَّمَاءِ، وإذا حوله من أكثر ولدان رأيتهم قُطًّا

(١) في (د): «إلى».

(٢) في (د): «ليس في (د)».

(٣) «كما»: ليس في (ص).

(٤) «كذا»: ليس في (ص) و(م).

(٥) في (د): «وخبره».

(٦) في هامش (ج) و(ص): قوله: «ما هذا»، كذا بخطه، والذي في أحد فروع «اليونانية»: «من هذا».

(٧) في (م): «أتينا».

(٨) في غير (م): «ظهراني». وفي هامش (ج): قال في «المصباح»: وهو نازل بين ظهرائهم - بفتح النون - قال ابن فارس: ولا يكسر، وقال جماعة: الألف والنون زائدتان للتأكيد، و«بين ظهريهم» و«بين أظهرهم» كلها بمعنى: بينهم، وفائدة إدخاله في الكلام: أن إقامة بينهم على سبيل الاستظهار لهم والاستناد إليهم، وكأنَّ المعنى أنَّ ظهرًا منهم قدامه، وظهرًا منهم وراءه، فكأنَّه مكنوفٌ من جانبيه، هذا أصله، ثمَّ كثر حتى استعمل في الإقامة بين القوم وإن كان غير مكنوفٍ بهم.

(وَإِذَا رَجُلٌ قَرِيبٌ مِنَ الشَّجَرَةِ بَيْنَ يَدَيْهِ نَارٌ يُوقِدُهَا) فِي «التَّعْبِيرِ» [ج: ٧٠٤٧]: «فَانْطَلَقْنَا، فَاتَيْنَا عَلَى رَجُلٍ كَرِيهِ الْمَرْأَةَ^(١)، كَأَكْرَهَ مَا أَنْتَ رَأَى رَجُلًا مَرَأَةً، وَإِذَا عِنْدَهُ نَارٌ يَحْشُهَا^(٢) وَيَسْعَى حَوْلَهَا» (فَصَعِدَا بِي) بِالْمَوْحَدَةِ وَكَسَرَ الْعَيْنَ (فِي الشَّجَرَةِ) الَّتِي هِيَ فِي الرَّوْضَةِ الْخَضِرَاءِ (وَأَدْخَلَانِي) بِالنُّونِ (ذَارًا لَمْ أَرَقُطْ أَحْسَنَ مِنْهَا، فِيهَا رِجَالٌ شُبُوحٌ وَشَبَابٌ) وَلَأَبَى الْوَقْتُ مِنْ غَيْرِ «الْيُونِنِيَّةِ»: «وَشَبَّانٌ»^(٣) بَنُونَ آخِرُهُ بَدَلَ الْمَوْحَدَةِ وَتَشْدِيدُ السَّابِقَةِ (وَنِسَاءً وَصَبِيَّانَ، ثُمَّ أَخْرَجَانِي مِنْهَا) أَي: مِنَ الدَّارِ (فَصَعِدَا^(٤)) بِي الشَّجَرَةَ) أَيْضًا (فَأَدْخَلَانِي) بِالْفَاءِ، وَلَابَنَ عَسَاكِرَ: «وَأَدْخَلَانِي» (ذَارًا هِيَ أَحْسَنُ وَأَفْضَلُ) مِنَ الْأُولَى (فِيهَا شُبُوحٌ وَشَبَابٌ) وَلَأَبَى الْوَقْتُ مِنْ غَيْرِ «الْيُونِنِيَّةِ»: «وَشَبَّانٌ» (فَقُلْتُ) لَهُمَا: (طَوَّفْتُمَانِي اللَّيْلَةَ) بِطَاءٍ مَفْتُوحَةٍ وَوَاوٍ مُشَدَّدَةٍ وَنُونٍ قَبْلَ الْيَاءِ، وَلَأَبَى الْوَقْتُ: «طَوَّفْتُمَا بِي» بِالْمَوْحَدَةِ بَدَلَ النُّونِ (فَأَخْبِرَانِي) بِكَسْرِ الْمَوْحَدَةِ (عَمَّا رَأَيْتُ؟ قَالَا: نَعَمْ) نَخْبِرُكَ (أَمَّا الَّذِي رَأَيْتَهُ يُشَقُّ شِدْقُهُ^(٥)) بِضَمِّ الْيَاءِ وَفَتْحِ الشَّيْنِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَ«شِدْقُهُ» بِالرَّفْعِ مَفْعُولٌ نَابٍ عَنْ فَاعِلِهِ (فَكَذَّابٌ/ يُحَدِّثُ بِالْكَذْبَةِ) بِفَتْحِ الْكَافِ، وَيَجُوزُ كَسَرُهَا، قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»: كَذَبَ يَكْذِبُ كَذْبًا وَكَذْبًا وَكَذْبَةً وَكَذْبَةً^(٦) (فَتَحْمَلُ عَنْهُ حَتَّى تَبْلُغَ الْآفَاقَ) بِتَخْفِيفِ مِيمٍ «تَحْمَلُ»، وَالْفَاءُ فِي قَوْلِهِ: «فَكَذَّابٌ» جَوَابُ «أَمَّا»، لَكِنَّ الْأَغْلَبَ فِي الْمَوْصُولِ الَّذِي تَدْخُلُ^(٧) الْفَاءُ فِي خَبَرِهِ أَنْ يَكُونَ عَامًّا مِثْلَ «مَنْ» الشَّرْطِيَّةِ، وَصَلْتُهُ مُسْتَقْبَلَةً، وَقَدْ يَكُونُ خَاصًّا وَصَلْتُهُ مَاضِيَةً؛ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ يَوْمَ التَّلَقَى الْجَمْعَانِ فَيَاذَنَ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ١٦٦] وَكَمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ؛ نَحْوُ: الَّذِي يَأْتِينِي فَمَكْرَمٌ، فَلَوْ كَانَ الْمَقْصُودُ بِ«الَّذِي» مَعْنِيًّا؛ امْتَنَعَ دُخُولُ الْفَاءِ عَلَى الْخَبَرِ؛ كَمَا يَمْتَنَعُ دُخُولُهَا عَلَى أَخْبَارِ الْمَبْتَدَأَاتِ الْمَقْصُودِ^(٨) بِهَا التَّعْيِينُ؛

(١) فِي هَامِش (ج): «الْمَرْأَةُ» بِفَتْحِ الْمِيمِ وَسُكُونِ الرَّاءِ وَهَمْزَةٌ مَمْدُودَةٌ بَعْدَهَا هَاءٌ تَأْنِيثٌ، قَالَ ابْنُ التِّينِ: أَصْلُهُ «الْمَرْأَةُ» تَحَرَّكَتِ الْيَاءُ وَانْفَتْحَ مَا قَبْلُهَا فَقُلِبَتْ أَلْفًا، وَوَزَنَهُ «مَفْعَلَةٌ» «فَتْحٌ»، وَأَمَّا الْآلَةُ الْمَخْصُوصَةُ فَبِالْكَسْرِ.

(٢) فِي (د): «يَحْشُهَا». وَفِي هَامِش (ج): «يَحْشُهَا» بِفَتْحِ أَوَّلِهِ وَضَمِّ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ، مِنَ الثَّلَاثِيِّ، وَحَكَى فِي «المَطَالَعِ» ضَمَّ أَوَّلِهِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ؛ أَي: يوقدها... إِلَى آخِرِهِ «فَتْحٌ».

(٣) فِي هَامِش (ج): كَفَارَسَ وَفُرْسَانَ «مَصْبَاح».

(٤) فِي هَامِش (ج): مِنْ «بَابِ تَعِبَ» «مَصْبَاح».

(٥) فِي (د): «شِدْقِيهِ».

(٦) «كَذْبَةٌ»: لَيْسَ فِي (د).

(٧) فِي (د): «الَّتِي يَدْخُلُ».

(٨) قَوْلُهُ: «بِالَّذِي مَعْنِيًّا؛ امْتَنَعَ دُخُولُ الْفَاءِ... دُخُولُهَا عَلَى أَخْبَارِ الْمَبْتَدَأَاتِ الْمَقْصُودِ»، سَقَطَ مِنْ (م).

نحو: زيدٌ فمكرمٌ، «فمكرم»^(١) لم يجر^(٢)، فكذا لا يجوز «الذي يأتيني» إذا قصدت به معيّنًا، لكنّ «الذي يأتيني» عند قصد التّعيين شبيهٌ في اللفظ بـ «الذي يأتيني» عند قصد العموم، فجاز دخول الفاء؛ حملًا للشّبيه على الشّبيه، ونظيره قوله تعالى: ﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ يَوْمَ التَّفَاقُحِ أَجْمَعِينَ فَيَا ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [آل عمران: ١٦٦] فإنّ مدلول: ﴿مَا﴾ معيّن، ومدلول ﴿أَصْبَحْتُمْ﴾ ماضٍ، إلّا أنّه رُوِيَ^(٣) فيه الشّبه اللفظي، فشبه هذه الآية بقوله: ﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كُنْتُمْ آيْدِكُمْ﴾ [الشورى: ٣٠] فأجرى: «ما» في مصاحبة الفاء مجرى واحد^(٤)، قاله ابن مالك، قال الطّيب في «شرح مشكاته»: هذا كلامٌ متينٌ، لكنّ جواب الملكين تفصيلٌ لتلك الرؤيا المتعدّدة^(٥) المبهمة، فلا بدّ من ذكر كلمة التّفصيل؛ كما في البخاريّ أو تقديرها، أي: فالفاء جوابُ «أَمَّا» (فَيُضْنَعُ بِهِ) ما رأيت^(٦) من شقّ شذقه (إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) لما ينشأ عن تلك الكذبة من المفساد (وَ) أَمَّا (الَّذِي رَأَيْتُهُ يُشْدَخُ رَأْسُهُ) بضَمِّ الياء وفتح الدّال من «يُشْدَخُ» مبنيا للمفعول، و«رَأْسُهُ» نائبٌ عن الفاعل (فَرَجُلٌ عَلَّمَهُ اللَّهُ الْقُرْآنَ، فَتَنَامُ عَنْهُ بِاللَّيْلِ) أي: أعرض عن تلاوته (وَلَمْ يَعْمَلْ فِيهِ بِالنَّهَارِ) ظاهره أنّه يُعَذَّبُ^(٧) على ترك تلاوة القرآن^(٨) بالليل، لكن يحتمل أن يكون التعذيب على مجموع الأمرين: ترك القراءة وترك العمل (يُفْعَلُ بِهِ) ما رأيت من الشّدخ (إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ) لأنّ الإعراض عن القرآن بعد حفظه جنايةٌ عظيمةٌ؛ لأنّه يوهّم أنّه رأى فيه ما يوجب الإعراض عنه، فلمّا أعرض عن أفضل الأشياء عوقب في أشرف أعضائه وهو الرّأس (وَ) أَمَّا الْفَرِيقُ (الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي الثَّقَبِ) بفتح المثناة، ولأبي ذرّ^(٩): «(فِي الثَّقَبِ) (فَهُمُ الزُّنَاةُ) وَإِنَّمَا قُدِّرَ بِقَوْلِهِ: وَأَمَّا الْفَرِيقُ؛ لِأَنَّهُ

(١) «فمكرم»: ليس في (ص).

(٢) في (د): «يجزم».

(٣) في (د): «راعى».

(٤) في هامش (ج): «مجرى واحد» يعني: بالإضافة، صفة لموصوف محذوف؛ أي: شيء واحد.

(٥) في (م): «المتقدّمة».

(٦) في (ص): «رأيت».

(٧) في هامش (ج): قوله: «ظاهره أنّه يُعَذَّبُ... إلى آخره» قد يمنع ذلك في هذه الرواية، وقد يقال: المراد بقوله:

«فنام عنه» أي: أعرض عن تلاوته؛ بمعنى نسيه، فهو يُعَذَّبُ على كلِّ من الأمرين، فليتأمل.

(٨) في (د): «ترك تلاوته».

(٩) في غير (د): «الوقت».

قد يُسْتَشْكَلُ الإخبار عن «الذي» بقوله: «هم الرُّنَاة»، لا سِيَّما والعائد على «الذي» من قوله «والذي رأيته» لا يخفى كونه مفردًا، فَرُوعِي اللَّفْظ تارةً والمعنى أخرى، قاله في «المصباح» (و) الفريق (الَّذِي رَأَيْتُهُ فِي النَّهْرِ أَكَلُوا الرُّبَا، وَالشَّيْخُ) الكائن (فِي أَصْلِ الشَّجَرَةِ إِبْرَاهِيمُ) الخليل (عليه السلام) وَقَدَّرَ بالكائن؛ لأنَّ الظَّاهر كون الظَّرْف؛ أعني: في الشَّجرة صفةً للشَّيخ، فيَقْدَرُ عامله اسمًا معرفًا لذلك^(١) رعايةً لجانب المعنى وإن كان المشهور^(٢) تقديره فعلًا أو اسمًا/ منكراً، لكنَّ ذلك ١٧٩/٢ب
إِنَّمَا/ هو حيث لا مقتضى للعدول عن التَّنكير والمقتضى^(٣) هنا قائم؛ إذ لا يجوز أن يكون ظرفًا لغوًا معمولًا للشَّيخ؛ إذ لا معنى له أصلًا، ولا أن يكون ظرفًا مستقرًا حالًا من الشَّيخ؛ إذ الصَّحيح امتناع وقوع الحال من المبتدأ، قاله العلامة^(٤) البدر الدَّماميني، وحذفت الفاء^(٥) من قوله: «أَكَلُوا الرُّبَا»، ومن قوله: «إِبْرَاهِيمُ»؛ نظرًا إلى أَنَّ «أَمَّا» لَمَّا حُذِفَتْ، حُذِفَ مقتضاها (و) أَمَّا (الصَّبِيَّانُ) الكائنون (حَوْلَهُ) أي: إِبْرَاهِيمَ (فَأَوْلَادُ النَّاسِ) دخلت الفاء على الخبر؛ لأنَّ الجملة معطوفة على مدخول «أَمَّا» في قوله: «أَمَّا الرَّجُلُ الَّذِي رَأَيْتُهُ يَشْقُ شِدْقَهُ» وهذا موضع التَّرجمة، فَإِنَّ النَّاسَ في قوله: «فَأَوْلَادُ النَّاسِ» عامٌّ يشمل المؤمنين وغيرهم، وفي «التَّعبير» [ح: ٧٠٤٧]: «وَأَمَّا الولدان حوله؛ فكلُّ مولودٍ مات على الفطرة» قال: فقال بعض المسلمين: يا رسول الله؛ فأولاد المشركين؟ قال: «وأولاد المشركين»، وهذا ظاهر^(٦) أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ ألحقهم بأولاد المسلمين في حكم الآخرة، ولا يعارضه قوله: «هم مع^(٧) آبائهم» لأنَّ ذلك في^(٨) حكم الدُّنيا (وَالَّذِي يُوقِدُ النَّارَ مَالِكٌ خَازِنُ النَّارِ، وَالذَّارُ الْأُولَى الَّتِي دَخَلَتْ) فيها هي^(٩) (دَارُ عَامَّةِ الْمُؤْمِنِينَ، وَأَمَّا هَذِهِ الدَّارُ فَدَارُ الشُّهَدَاءِ) وهذا يدلُّ على أَنَّ منازل الشُّهداء أرفع المنازل، لكن لا يلزم أن

(١) في (د): «كذلك».

(٢) في (د): «الأشهر».

(٣) في (ص) و(م): «فالمقتضى».

(٤) «العلامة»: ليس في (د).

(٥) «الفاء»: ليس في (ص) و(م). ولا في (ج) وأشار إليها في هامش (ج).

(٦) في (د): «ظاهرة».

(٧) في (ص) و(م): «من»، وهو تحريف.

(٨) «في»: مثبت من (د) و(س).

(٩) «هي»: مثبت من (د).

يكونوا أرفع درجةً من الخليل عليه السلام، لاحتمال أن تكون إقامته هناك بسبب كفالتة الولدان، ومنزلته في الجنة أعلى من منازل الشهداء بلا ريب، كما أن آدم عليه السلام في السماء الدنيا؛ لكونه يرى نسماً^(١) بنيه من أهل الخير، ومن أهل الشر، فيضحك ويبكي، مع أن منزلته هو^(٢) في عليين، فإذا كان يوم القيامة؛ استقر كلٌ منهم في منزلته، واكتفى في دار الشهداء بذكر الشيوخ والشباب؛ لأنَّ الغالب أنَّ الشهيد لا يكون امرأة ولا صبياً (وَأَنَا جِبْرِيلُ، وَهَذَا مِيكَائِيلُ، فَارْفَعُ رَأْسَكَ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي، فَإِذَا فَوْقِي مِثْلُ السَّحَابِ) وفي «التعبير» [ح: ٧٠٤٧]: «مثل الرأية البيضاء» (قَالَ: ذَاكَ) ولأبي ذرٍّ: «ذلك» (مَنْزِلُكَ) ولأبي ذرٍّ: «منزلتك»^(٣) (قُلْتُ: دَعَانِي) أي: اتركاني (أَدْخُلْ مَنْزِلِي، قَالَ: إِنَّهُ بَقِيَ لَكَ عُمرٌ لَمْ تَسْتَكْمِلْهُ، فَلَوْ اسْتَكْمَلْتَ) عمرك (أَتَيْتَ مَنْزِلَكَ).

وبقية مباحث الحديث تأتي إن شاء الله تعالى في «التعبير» [ح: ٧٠٤٧] بعون الله وقوته، وفيه التحديث، والعنونة، وأبو رجاء مخضرم أدرك زمن النبي صلى الله عليه وسلم، وأسلم بعد فتح مكة، لكنه^(٤) لا رؤية له، وأخرجه المؤلف هنا تاماً، وكذا في «التعبير» [ح: ٧٠٤٧] وأخرج^(٥) في «الصلاة» قبل «الجمعة» [ح: ٨٤٥] وفي «التَّهْجِد» [ح: ١١٤٣] و«البُيُوع» [ح: ٢٠٨٥] و«بدء الخلق» [ح: ٣٢٣٦] و«الجهاد» [ح: ٢٧٩١] وفي «أحاديث الأنبياء» [ح: ٣٣٥٤] و«التفسير» [ح: ٤٦٧٤] و«الأدب» [ح: ٦٠٩٦] أطرافاً منه، ومسلم قطعاً منه^(٦).

٩٤ - بَابُ مَوْتِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ

(باب) فضل (موت يوم الاثنين).

١٣٨٧ - حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ: حَدَّثَنَا وَهْبٌ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، فَقَالَ: فِي كَمْ كَفَنْتُمُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم؟ قَالَتْ: فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ سَحُولِيَّةٍ،

(١) في هامش (ج): في «النهاية»: النَّسَمَةُ: النَّفْسُ وَالرُّوحُ، وكلُّ دَابَّةٍ فِيهَا رُوحٌ فَهِيَ نَسَمَةٌ، و«برأ النسمة» أي: خَلَقَ ذَاتَ الرُّوحِ... إلى آخره.

(٢) «هو»: ليس في (ص).

(٣) «لأبي ذرٍّ منزلتك»: سقط من (ص) و(م).

(٤) في (ص): «لكن».

(٥) في غير (د) و(ص): «وأخرجه».

(٦) في (د): «من أوله».

لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ، وَقَالَ لَهَا: فِي أَيِّ يَوْمٍ تُؤْفَى النَّبِيُّ ﷺ قَالَتْ: يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، قَالَ: فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قَالَتْ: يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، قَالَ: أَرْجُو فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَ اللَّيْلِ، فَتَنْظَرِ إِلَى ثَوْبٍ عَلَيْهِ كَانَ يُمَرَّضُ فِيهِ، بِهِ رَدْعٌ مِنْ زَعْفَرَانٍ، فَقَالَ: اغْسِلُوا ثَوْبِي هَذَا، وَزِيدُوا عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ فَكَفَّنُونِي فِيهَا، قُلْتُ: إِنَّ هَذَا خَلَقَ، قَالَ: إِنَّ الْحَيَّ أَحَقُّ بِالْجَدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ، إِنَّمَا هُوَ لِلْمُهَلَّةِ. فَلَمْ يَتَوَفَّ حَتَّى أَمْسَى مِنْ لَيْلَةِ الثَّلَاثَاءِ وَدُفِنَ قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُعَلَّى بْنُ أَسَدٍ الْعَمِّيُّ، أَخُو بَهْزِ بْنِ أَصَدٍ الْبَصْرِيِّ قَالَ^(١)): (حَدَّثَنَا وَهْبٌ) بالتصغير، ابن خالد البصري (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: دَخَلْتُ عَلَى أَبِي بَكْرٍ (الصَّدِّيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فِي مَرَضٍ مَوْتَهُ (فَقَالَ: فِي كَمْ) أَي: كَمْ ثَوْبًا (كَفَّنْتُمُ النَّبِيَّ ﷺ قَمِيصًا؟) فِيهِ، وَ«كَمْ» الِاسْتِفْهَامِيَّةُ وَإِنْ كَانَ لَهَا صَدْرُ الْكَلَامِ، وَلَكِنَّ الْجَارَّ كَالْجُزْءِ لَهُ، فَلَا يَتَصَدَّرُ عَلَيْهِ (قَالَتْ) عَائِشَةُ: قُلْتُ لَهُ: كَفَّنَاهُ (فِي ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ بَيْضٍ) بِكسر الموحدة؛ جمع: أبيض (سَحُولِيَّةٌ) بفتح السين وبالحاء المهملتين، نسبةً إِلَى سَحُولِ قَرْيَةٍ بِالْيَمَنِ؛ كَمَا مَرَّ [ح: ١٢٦٤] (لَيْسَ فِيهَا قَمِيصٌ وَلَا عِمَامَةٌ، وَقَالَ لَهَا) أَيْضًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فِي أَيِّ يَوْمٍ تُؤْفَى النَّبِيُّ ﷺ قَالَتْ): تُؤْفَى (يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ) بِنَصَبِ «يَوْمٍ» عَلَى الظَّرْفِيَّةِ، وَاسْتِفْهَامِهِ لَهَا عَمَّا ذَكَرَ، قِيلَ: تَوَطَّأَ لِعَائِشَةَ لِلصَّبْرِ عَلَى فَقْدِهِ؛ لِأَنَّهُ^(٢) لَمْ تَكُنْ خَرَجَتْ مِنْ قَلْبِهَا الْحَرَقَةُ لِمَوْتِ النَّبِيِّ ﷺ^(٣)؛ لَمَّا فِي بَدَايَةِهَا بِذَلِكَ مِنْ إِدْخَالِ الْغَمِّ الْعَظِيمِ عَلَيْهَا؛ إِذْ يَبْعَدُ أَنْ يَكُونَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ نَسِيَّ مَا سَأَلَهَا عَنْهُ مَعَ قَرَبِ الْعَهْدِ (قَالَ) أَبُو بَكْرٍ الصَّدِّيقُ^(٤) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟ قَالَتْ): هُوَ (يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ) بِرَفْعِ «يَوْمٍ» خَبَرِ مُبْتَدَأٍ^(٥) مُحذوفٍ (قَالَ: أَرْجُو) أَي: أَتَوَقَّعُ أَنْ تَكُونَ وَفَاتِي (فِيمَا بَيْنِي) أَي: فِيمَا بَيْنَ سَاعَتِي هَذِهِ (وَبَيْنَ اللَّيْلِ) وَلِلْحَمْوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: (وَبَيْنَ اللَّيْلَةِ) (فَتَنْظَرِ) وَفِي / نَسْخَةٍ (ثُمَّ نَظَرَ) (إِلَى ثَوْبٍ عَلَيْهِ كَانَ يُمَرَّضُ فِيهِ) بِتَشْدِيدِ الرَّاءِ (بِهِ رَدْعٌ)^(٦) بفتح الرَّاءِ وَسَكُونِ الدَّالِّ، آخِرُهُ عَيْنٌ مَهْمَلَتَيْنِ: لَطَخَ وَآثَرَ (مِنْ زَعْفَرَانٍ) لَمْ يَعْمَهُ، وَلَا بَيَّ الْوَقْتَ مِنْ غَيْرِ

(١) قال: مثبت من (د) و(س).

(٢) في (د): «أَنَّهَا».

(٣) في هامش (ج): «النَّبِيُّ» كَذَا بِخَطِّ الشَّارِحِ، وَالَّذِي فِي «الْفَرْعِ»: «رَسُولٌ».

(٤) «الصَّدِّيقُ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٥) «مُبْتَدَأٌ»: سَقَطَ مِنْ (ص) وَ(م).

(٦) زَيْدٌ فِي (د): «وَالرَّدْعُ».

«الْيُونَيْنِيَّةُ»^(١): «رَدَعٌ» بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ (فَقَالَ: اغْسِلُوا ثَوْبِي هَذَا) وَسَقَطَ فِي بَعْضِ النُّسخِ لَفْظُ «هَذَا» (وَزِيدُوا عَلَيْهِ ثَوْبَيْنِ) زَادَ ابْنُ سَعْدٍ عَنْ أَبِي مُعَاوِيَةَ عَنْ هِشَامٍ: «جَدِيدَيْنِ» (فَكَفَّنُونِي فِيهَا) أَي: فِي الثَّلَاثَةِ مُوَافَقَةً لِلنَّبِيِّ ﷺ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «فِيهِمَا» أَي: فِي الْمَزِيدِ وَالْمَزِيدِ عَلَيْهِ، قَالَتْ عَائِشَةُ: (قُلْتُ: إِنَّ هَذَا) أَي: الثَّوْبَ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ (حَلَّقَ) بَفَتْحِ الْخَاءِ وَاللَّامِ، أَي: غَيْرِ جَدِيدٍ (قَالَ: إِنَّ الْحَيَّ أَحَقُّ بِالْجَدِيدِ مِنَ الْمَيِّتِ، إِنَّمَا هُوَ) أَي: الْكَفْنُ (لِلْمُهْلَةِ) قَالَ النَّوَوِيُّ: بِتَثْلِيثِ الْمِيمِ: الْقِيحِ وَالصَّدِيدِ^(٢) (فَلَمْ يَتَوَقَّفْ حَتَّى أَمْسَى مِنْ لَيْلَةِ الثَّلَاثَاءِ) بِالْهَمْزَةِ^(٣) مَمْدُودًا وَيُضْمُّ، قَالَ فِي «الْقَامُوسِ»؛ وَهُوَ كَذَلِكَ بِالْمَدِّ مَهْمُوزًا فِي الْفَرْعِ (وَذُفِنَ) مِنْ لَيْلَتِهِ (قَبْلَ أَنْ يُصْبِحَ) وَوَقَعَ عِنْدَ ابْنِ سَعْدٍ مِنْ طَرِيقِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ: أَوَّلَ بَدْءِ مَرَضِ أَبِي بَكْرٍ أَنَّهُ اغْتَسَلَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ لَسَبْعِ خُلُوفٍ مِنْ جَمَادَى الْآخِرَةِ، وَكَانَ يَوْمًا بَارِدًا، فَحُمَّ خَمْسَةَ عَشَرَ يَوْمًا، وَمَاتَ مَسَاءَ لَيْلَةِ الثَّلَاثَاءِ لَثَمَانٍ بَقِيْنَ مِنْ جَمَادَى الْآخِرَةِ سَنَةَ ثَلَاثِ عَشْرَةٍ، وَتَرَجَّى^(٤) الصَّدِّيقُ رضي الله عنه أَنْ يَمُوتَ يَوْمَ الْاِثْنَيْنِ، لِقَصْدِ التَّبَرُّكِ وَحَصُولِ الْخَيْرِ؛ لِكَوْنِهِ بِإِلَاحِدَةِ الْإِلَاحِ تُوَفِّيَ فِيهِ؛ فَلَهُ^(٥) مَزِيَّةٌ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الْأَيَّامِ بِهَذَا الْاِعْتِبَارِ، وَقَدْ وَرَدَ فِي فَضْلِ الْمَوْتِ يَوْمَ الْجُمُعَةِ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو مَرْفُوعًا: «مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَمُوتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ أَوْ لَيْلَةِ الْجُمُعَةِ إِلَّا وَقَاهُ اللَّهُ فِتْنَةَ الْقَبْرِ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَفِي إِسْنَادِهِ ضَعْفٌ فَلِذَا لَمْ يَخْرُجْهُ الْمُؤَلِّفُ، وَعَدَّلَ عَنْهُ إِلَى مَا وَافَقَ شَرْطَهُ وَصَحَّ لَدَيْهِ، أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْهِ^(٦) بِرَحْمَتِهِ عَلَيْهِ^(٧).

٩٥ - بَابُ مَوْتِ الْفَجَاءَةِ الْبَغْتَةِ

(بَابُ مَوْتِ الْفَجَاءَةِ) بِفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْجِيمِ وَبِالْهَمْزَةِ^(٨) مِنْ غَيْرِ مَدٍّ، كَذَا فِي الْفَرْعِ، وَرُوي: «الْفُجَاءَةُ» بِضَمِّ الْفَاءِ، وَبَعْدَ الْجِيمِ مَدٌّ ثُمَّ هَمْزَةٌ: الْمَوْتُ مِنْ غَيْرِ سَبَبٍ مَرَضٍ (الْبَغْتَةُ)

(١) «مِنْ غَيْرِ الْيُونَيْنِيَّةِ»: سَقَطَ مِنْ (م).

(٢) فِي هَامِشِ (ج): أَي: بِالتَّحْرِيكِ؛ كَمَا فِي «الْقَامُوسِ».

(٣) فِي (د): «بِالْهَمْزِ».

(٤) فِي هَامِشِ (د) وَ(ص) وَ(م): «وَرَجَى».

(٥) فِي (ص) وَ(م): «إِذْ لَهُ».

(٦) «إِلَيْهِ»: سَقَطَ مِنْ (د).

(٧) فِي نَسْخَةٍ فِي هَامِشِ (د): «رَحِمَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ».

(٨) فِي (د): «وَبِالْهَمْزِ».

بالجرّ: بدلٌ من «الفجأة»، ويجوز الرفع: خبر مبتدأ محذوف، أي: هي البغته، وللكشميهني: «بَغْتَةٌ» بالتنكير.

١٣٨٨ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ أُمِّي افْتَلَتَتْ نَفْسَهَا، وَأَظْنُّهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، فَهَلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟ قَالَ: «نَعَمْ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هو سعيد^(١) بن^(٢) الحكم بن أبي مريم قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) هو ابن أبي^(٣) كثير، المدني (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (هِشَامٌ) وفي نسخة: «هشام ابن عروة» (عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير، ولأبي ذرّ: «عن عروة» بدل قوله: «عن أبيه» (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّ رَجُلًا) هو سعد بن عبادة (قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِنَّ أُمِّي) عَمْرَةَ (افْتَلَتَتْ) بضمّ المثناة الفوقية وكسر اللام مبنياً للمفعول، أي: ماتت فلتةً، أي: فجأة (نَفْسَهَا)^(٤) بالرفع: نائبٌ عن الفاعل، وبالنصب: على أنّه المفعول الثاني بإسقاط حرف الجرّ، والأوّل مضمّر؛ وهو القائم مقام الفاعل، أو يُضْمَن «افْتَلَتَتْ» معنى: سَلَبَتْ^(٥)، فيكون «نفسها» مفعولاً ثانياً لا على إسقاط الجارّ، أو بالنصب^(٦) على التّمييز، وكانت وفاتها سنة خمسٍ من الهجرة فيما ذكره ابن عبد البر (وَأَظْنُّهَا لَوْ تَكَلَّمْتُ تَصَدَّقْتُ، فَهَلْ لَهَا أَجْرٌ إِنْ تَصَدَّقْتُ عَنْهَا؟)^(٧) بكسر همزة «إِنْ» على أنها شرطية، قال الرّكشي: وهي الرواية الصحيحة، ولا يصحّ قول من فتّحها؛ لأنّه إنّما سأل عمّا لم يفعل،

(١) زيد في النسخ: «بن محمّد»، وليس بصحيح.

(٢) زيد في (د): «النّصب».

(٣) «أبي»: سقط من (د).

(٤) في هامش (ج): و«النفس» هنا: الرّوح، ذكره الشّارح في «الوصايا».

(٥) في (م): «سكنت».

(٦) في (د): «النّصب».

(٧) في هامش (ج): قال في «الفتح» في «الوصايا» في حديث الثّار: في «الفوائد» جواز الصّدقة عن الميّت، وأنّ ذلك ينفعه بوصول ثواب الصّدقة إليه، ولا سيّما إن كان من الولد، فهو مخصوص؛ لعموم قوله: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩]، ويلتحق بالصّدقة العتق عند الجمهور، واختلف في غير الصّدقة من أعمال البرّ هل تصل إلى الميّت؟ كالحجّ والصّوم.

لكن قال البدر الدماميني: إن ثبت لنا رواية بفتح الهمزة من «إن»؛ أمكن تخريجها على مذهب الكوفيّين في صحّة مجيء «أن» المفتوحة الهمزة شرطية كـ «إن» المكسورة، ورّجّحه ابن هشام، والمعنى حينئذٍ صحيح بلا شك (قال) *بإزالة اللام*: (نعم) لها أجر إن تصدّقت عنها، وأشار المؤلّف بهذا إلى أنّ موت الفجأة ليس بمكروه؛ لأنّه *بإزالة اللام* لم يظهر منه كراهة لمّا أخبره الرّجل بأنّ أمه افتلّنت نفسها، ونبّه بذلك على أنّ معاني الأحاديث التي وردت في الاستعاذة من موت الفجأة؛ كحديث أبي داود بإسناد رجاله ثقات، لكنّ راويه رفعه مرّة، ووقفه أخرى^(١): «موت^(٢) الفجأة أخذه أسف^(٣)»، ولأنّه^(٤) لا يؤنس من صاحبها، ولا يُخرج بها عن حكم الإسلام ورجاء الثّواب وإن كان مستعاذاً منها؛ لما يفوت بها^(٥) من خير الوصيّة والاستعداد^(٦) للمعاد بالتّوبة وغيرها من الأعمال الصّالحة، وفي «مصنف ابن أبي شيبة» عن عائشة وابن مسعود: «موت الفجأة راحة للمؤمن^(٧)»، وأسفّ على / الفاجر، ونقل النّوويّ عن ٤٧٥/٢ بعض القدماء: أنّ جماعة من الأنبياء والصّلحاء ماتوا كذلك، قال النّوويّ: وهو محبوب ١١٨١/٢ للمراقبين^(٨).

ورواة هذا الحديث مدنيّون إلّا شيخ المؤلّف فمصريّ، وفيه التّحديث، والإخبار، والعننة، والقول.

(١) في (د): «مرة».

(٢) «موت»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): قوله: «أخذه أسف» قال الخطّابي: أي: غضبان؛ أي: أنّهم فعلوا ما أوجب الغضب عليهم والانتقام منهم، وقال في «النهاية»: أي: أخذه غضب أو غضبان، يقال: أسفّ يأسفّ أسفّاً، فهو أسفّ؛ إذا غضب. انتهى من «المراقبة».

(٤) في (د): «وأنّه».

(٥) في (م): «فيها».

(٦) في (ص): «بالاستعداد».

(٧) في (ص) و(م): «المؤمن».

(٨) في هامش (ج): نقل عن ابن السّكن الهجريّ قال: توفّي إبراهيم وداود وسليمان صلوات الله وسلامه عليهم فجأة. انتهى «علقي» وتقدّم في الشّرح عن وهب في «باب: من أحبّ الدّفن في الأرض المقدّسة»: أنّ موسى عليه مرّ برهط من الملائكة يحفرون قبراً... إلى آخره.

٩٦ - باب مَا جَاءَ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ - ﴿فَأَقْبِرْهُ﴾: أَقْبِرْتُ الرَّجُلَ: إِذَا جَعَلْتَ لَهُ قَبْرًا، وَقَبْرَتُهُ: دَفَنْتُهُ، ﴿كَفَنَّا﴾: يَكُونُونَ فِيهَا ﴿أَحْيَاءُ﴾ وَيُذْفَنُونَ فِيهَا ﴿أَمْوَاتًا﴾

(باب مَا جَاءَ فِي) صفة (قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَ) صفة قبر (أَبِي بَكْرٍ) الصَّدِيق (وَ) صفة قبر (عُمَرُ) بن الخطاب (رضي الله عنه) من التَّسْنِيم وغيره. ^(١) ﴿فَأَقْبِرْهُ﴾ [عبس: ٢١] ولأبي ذرٍّ: «قول الله عز وجل: ﴿فَأَقْبِرْهُ﴾» مبتدأ أو خبر، ومراده قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَمَّا هُ، فَأَقْبِرْهُ﴾ [عبس: ٢١] (أَقْبِرْتُ الرَّجُلَ) من الثلاثي المزيد من باب الإفعال، زاد أبو ذرٍّ والوقت: «أَقْبِرُهُ» (إِذَا جَعَلْتَ لَهُ قَبْرًا، وَقَبْرَتُهُ) من الثلاثي ^(٢) المجزَّء (دَفَنْتُهُ) تَكْرِمَةً لَهُ وَصِيَانَةً عَنِ السَّبَاعِ، وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَجْعَلِ الْأَرْضَ﴾ (﴿كَفَنَّا﴾ [المرسلات: ٢٥]) ^(٣) أي: كافتة، اسمٌ لما تَضَمُّهُ ^(٤) (يَكُونُونَ فِيهَا ﴿أَحْيَاءُ﴾ وَيُذْفَنُونَ فِيهَا ﴿أَمْوَاتًا﴾ [المرسلات: ٢٦]).

١٣٨٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ: حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ، عَنْ هِشَامٍ وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي زَكْرِيَاءَ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ: إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَتَعَذَّرُ فِي مَرَضِهِ: «أَيْنَ أَنَا الْيَوْمَ؟ أَيْنَ أَنَا غَدًا؟» اسْتَبْطَاءً لِيَوْمِ عَائِشَةَ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمِي قَبَضَهُ اللَّهُ بَيْنَ سَخْرِي وَنَخْرِي، وَذَفِنَ فِي بَيْتِي.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي أُويس ^(٥) عبد الله بن أخت الإمام مالك بن أنسٍ قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (سُلَيْمَانُ) بن بلال (عَنْ هِشَامٍ) هو ابن عروة «ح» (وَحَدَّثَنِي) بالإنفراد (مُحَمَّدُ بْنُ حَرْبٍ) النَّشَائِي ^(٦) - بالشَّيْن المعجمة - قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مَرْوَانَ يَحْيَى بْنُ أَبِي

(١) زيد في (د): «وقول الله».

(٢) «من الثلاثي»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): قال المفتي: «الكفات» اسمٌ لما يُكْفَت؛ أي: يُضْمُّ ويُجَمَّع، وقيل: مصدرٌ نُعِتَ به للمبالغة، وقيل: جمع «كافت» أو «كفت» وهو الوعاء. انتهى ملخصاً.

(٤) في (د): «تَضَمَّنَهُ».

(٥) زيد في (د): «ابن».

(٦) في هامش (ج): «النَّشَائِي» قال السَّمْعَانِي: بفتح الثُّون والشَّيْن المعجمة وهمز الألف؛ هذه النسبة إلى عمل النَّشَاسِج؛ شيء يُسْتَخْرَج مِنَ الحنطة تُقَصَّرُ به الثَّيَابُ وتطوى، والمشهور بهذه النسبة أبو عبد الله محمد بن حرب النَّشَائِي، وقيل: النَّشَاسْتَجِي؛ بفتح الثُّون والشَّيْن المعجمة بعدها الألف ثم الشَّيْن المهملة والتَّاء المفتوحة ثالث الحروف وفي آخرها الجيم، من أهل واسط، سمع منه البخاري. انتهى «ترتيب».

زَكَرِيَّا (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ) أَبِيهِ (عُرْوَةَ) بْنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ (عَنْ عَائِشَةَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا (قَالَتْ: إِنَّ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَتَعَذَّرُ فِي مَرَضِهِ) بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ، أَي: يَطْلُبُ الْعَذْرَ فِيمَا يَحَاوِلُهُ مِنَ الْإِنْتِقَالِ إِلَى بَيْتِ عَائِشَةَ، وَعِنْدَ الْقَابِسِيِّ: «يَتَقَدَّرُ» بِالْقَافِ وَالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ، أَي: يَسْأَلُ عَنْ قَدَرِ مَا بَقِيَ إِلَى يَوْمِهَا؛ لِيَهْوَنَ عَلَيْهِ بَعْضُ مَا يَجِدُ؛ لِأَنَّ الْمَرِيضَ يَجِدُ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِهِ مَا لَا يَجِدُهُ عِنْدَ بَعْضٍ مِنَ الْأَنْسِ وَالشُّكُونِ (أَيَّنَ أَنَا الْيَوْمَ؟) أَي: لِمَنِ النَّوْبَةُ؟ (أَيَّنَ أَنَا غَدًا؟) أَي: لِمَنِ النَّوْبَةُ غَدًا؟ أَي: أَيُّ امْرَأَةٍ أَكُونُ غَدًا عِنْدَهَا (اسْتَبْطَاءَ لِيَوْمٍ عَائِشَةَ) اسْتِيقَاقًا إِلَيْهَا وَإِلَى يَوْمِهَا، قَالَتْ عَائِشَةُ: (فَلَمَّا كَانَ يَوْمِي قَبَضَهُ اللَّهُ بَيْنَ سَحْرِي وَنَحْرِي) بَفَتْحِ أَوَّلِهِمَا وَسُكُونِ ثَانِيهِمَا، تَرِيدُ: بَيْنَ جَنْبِي وَصَدْرِي، وَالسَّحَرُ: الرُّثَّةُ^(١)، فَأُطْلِقْتُ عَلَى الْجَنْبِ مَجَازًا، مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الْمَحَلِّ بِاسْمِ الْحَالِ فِيهِ، وَالنَّحْرُ^(٢): الصَّدْرُ (وَوُذِفَنَ فِي بَيْتِي) وَهَذَا هُوَ الْمَقْصُودُ مِنَ الْحَدِيثِ، وَقَوْلُهَا: «فَلَمَّا كَانَ يَوْمِي قَبَضَهُ اللَّهُ» تَعْنِي: لَوْ رُوِيَ الْحِسَابُ^(٣) كَانَتْ وَفَاتِهِ وَاقِعَةً فِي نَوْبَتِي الْمَعْهُودَةِ قَبْلَ الْإِذْنِ^(٤).

١٣٩٠ - ١٣٩١ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ هِلَالٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ: «لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مَسَاجِدَ»، لَوْلَا ذَلِكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ، غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ أَوْ خُشِيَ أَنْ يُتَّخَذَ مَسْجِدًا، وَعَنْ هِلَالٍ قَالَ: كُنَّا نِي عُرْوَةَ بِنْتُ الزُّبَيْرِ وَلَمْ يُولَدْ لِي.

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عِيَّاشٍ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّمَرِيِّ أَنَّهُ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسَنَّمًا.

حَدَّثَنَا عُرْوَةُ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ هِشَامٍ بِنِ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ لَمَّا سَقَطَ عَلَيْهِمُ الْحَائِطُ فِي زَمَانِ الْوَلِيدِ بْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ أَخَذُوا فِي بِنَائِهِ، فَبَدَتْ لَهُمْ قَدَمٌ فَفَزَعُوا، وَظَنُّوا أَنَّهَا قَدَمُ النَّبِيِّ ﷺ،

(١) فِي هَامِش (ج): «الرُّثَّةُ» بِالْهَمْزِ وَتَرْكِهِ: مَجْرَى النَّفْسِ، وَالْهَاءُ عَوْضٌ مِنَ اللَّامِ الْمَحْذُوفَةِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: الْمَحْذُوفُ فَاوْهَا «مَصْبَاح».

(٢) فِي هَامِش (ج): «نَحْرُ الصَّدْرِ»: أَعْلَاهُ، أَوْ مَوْضِعُ الْقِلَادَةِ «قَامُوس».

(٣) «تَعْنِي لَوْ رُوِيَ الْحِسَابُ»: سَقَطَ مِنْ (ص) وَ(م).

(٤) فِي هَامِش (ج): «عِبَارَةُ الْكِرْمَانِيِّ: بِمَعْنَى أَنَّهُ لَوْ رُوِيَ الْحِسَابُ؛ لَكَانَ الْوَفَاءُ وَاقِعَةً فِي نَوْبَتِي الْمَعْهُودَةِ قَبْلَ الْإِذْنِ».

فَمَا وَجَدُوا أَحَدًا يَغْلَمُ ذَلِكَ حَتَّى قَالَ لَهُمْ عُرْوَةُ: لَا وَاللَّهِ مَا هِيَ قَدَمُ النَّبِيِّ ﷺ مَا هِيَ إِلَّا قَدَمُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَعَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَوْصَتْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا تَذْفِئِي مَعَهُمْ، وَادْفِئِي مَعَ صَوَاحِبِي بِالْبَقِيعِ، لَا أَزْكِي بِهِ أَبَدًا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقريُّ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) بفتح العين الوضاح (عَنْ هِلَالٍ) هو ابن حُمَيْدٍ الجهنِّيُّ، زاد أبو أذر والوقت: «(هو الوزان)^(١)» (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزُّبَيْرِ بن العوام (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي مَرَضِهِ الَّذِي لَمْ يَقُمْ مِنْهُ) ولا بن عساكر: «(لم يقم فيه)»: (لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى اتَّخَذُوا)^(٢) قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ^(٣) (مَسَاجِدَ) في بعض الطرق الاقتصار على لعن اليهود، وحينئذٍ فقلوه: «قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ مساجد» واضح، فَإِنَّ النَّصَارَى

لا يقولون بنبوة عيسى، بل النبوة أو الإلهية، أو غير ذلك على اختلاف مللهم الباطلة، بل^(٤) ١٨١/٢د

ولا يزعمون موته حتى يكون له قبرٌ، وعلى هذا فيشكل قوله: «اليهود والنصارى» وتعقيبه بقوله: «اتَّخَذُوا»، وأجيب بآما أن يكون الضمير يعود على اليهود فقط، بدليل الرواية الأخرى، وإما بأن المراد من^(٥) أمروا بالإيمان بهم من الأنبياء السابقين، كنوح وإبراهيم، قالت عائشة: (لَوْلَا ذَلِكَ أُبْرِزَ قَبْرُهُ) بضم الهمزة مبنياً للمفعول، و«قبره» بالرفع: نائب الفاعل، ولأبي ذرٍّ: «(أبرز قبره)^(٦)» بفتح الهمزة (غَيْرَ أَنَّهُ خَشِيَ) بِإِلْفِ الْفَاءِ (أَوْ خَشِيَ) بضم الخاء مبنياً للمفعول، والفاعل الصَّحَابَةُ

(١) في غير (د) و(س): «الوازن»، وهو تحريف.

(٢) في هامش (ج): استئناف بياني لسبب اللعن.

(٣) في هامش (ج): قد يقال: إنَّ أنبياء بني إسرائيل - كما أنَّهم أنبياء لليهود - أنبياء للنصارى أيضاً، باعتبار أنَّ عيسى ﷺ مُرْسَلٌ إلى بني إسرائيل؛ أي: كلَّهم؛ كما صرَّح به المفتي، أو أنَّ لهم أنبياء غير رسل؛ كالحواريين ومريم في قول، أو الجمع في قوله: «أنبياءهم» بإزاء المجموع، أو المراد: الأنبياء وكبار أتباعهم، فاكتمى بذكر الأنبياء، وتؤيِّده رواية مسلم: «قُبُورَ أَنْبِيَائِهِمْ وَصَالِحِيهِمْ» أو المراد بالاتِّخَاذِ الْأَعْمُ من الابتداء والاتباع، فاليهود ابتدعت والنصارى اتَّبعَت، ولا ريب أنَّ النَّصَارَى تُعْظَمُ قُبُورَ كَثِيرٍ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ الَّذِينَ تُعْظَمُهُمُ الْيَهُودُ «سط».

(٤) «بل»: ليس في (د).

(٥) في (د): «منه»، ولا يصح.

(٦) «قبره»: ليس في (ص) و(م).

أو عائشة (أَنَّ يَتَّخَذَ) بضم أوله وفتح ثالته، قبره (مَسْجِدًا، وَ) بالإسناد المذكور (عَنْ هَلَالٍ) الوزان (قَالَ: كَتَانِي عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ وَ) الحال أنه (لَمْ يُولَدْ لِي) ولد، لأن الغالب أن الإنسان لا يُكْنَى إِلَّا باسم أول أولاده، ونبه المؤلف بذلك على لقي هلال لعروة، واختلف في كنية هلال، والمشهور أبو عمرو^(١).

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي ذر: «حَدَّثَنِي» (مُحَمَّدُ بْنُ مُقَاتِلٍ) المروزي، المجاور بمكة، قال: (أَخْبَرَنَا^(٢) عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك قال: (أَخْبَرَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ) بالمشناة التحتيّة والشّين المعجمة (عَنْ سُفْيَانَ) بن دينارٍ على الصّحيح (التّمَارِ) بالمشناة الفوقيّة، من كبار التّابعين/، لكنّه لم يُعرف له رواية عن صحابيٍّ (أَنَّهُ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ رَأَى قَبْرَ النَّبِيِّ ﷺ مُسَنَّمًا) ٤٧٦/٢ بضمّ الميم وتشديد النون المفتوحة، أي: مرتفعًا، زاد أبو نعيم في «مستخرجه»: وقبر أبي بكر وعمر كذلك، واستدلّ به على أن المستحبّ تسنيم القبور، وهو قول أبي حنيفة ومالك وأحمد والمزني وكثير من الشّافعيّة، وقال أكثر الشّافعيّة، ونصّ عليه الشّافعي: التّسطيح أفضل من التّسنيم؛ لأنّه^(٣) مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَطَّحْ قَبْرُ إِبْرَاهِيمَ، وفعله حجّة، لا فعل غيره، وقول سفيان التّمَار لا حجّة فيه كما قال البيهقي؛ لاحتمال أن قبره مِنْ شَيْءٍ لَمْ يَطَّحْ وقبري^(٤) صاحبيه لم تكن في الأزمنة الماضية مسنّمة^(٥)، وقد روى أبو داود بإسنادٍ صحيح: أن القاسم بن محمّد بن أبي بكرٍ قال: دخلت على عائشة، فقلت لها: اكشفي لي عن قبر النبي ﷺ وصاحبيه، فكشفت عن ثلاثة قبور، لا مشرفة ولا لاطئة، مبطوحة ببطحاء العرصة الحمراء، أي: لا مرتفعة كثيرًا، ولا لاصقة بالأرض، كما بيّنه في آخر الحديث، يقال: لَطِيَءٌ؛ بكسر الطاء، ولَطَأٌ؛ بفتحها، أي: لصق، ولا يُؤثّر في أفضليّة التّسطيح كونه صار شعار^(٦) الرّوافض؛ لأنّ السّنة لا تُترك بموافقة

(١) في غير (د): «عمرة»، وهو تحريف. وفي هامش (ج): «أبو عمرو» كذا بخط الشّارح، وعبارة «الفتح»: اختلف في كنية هلال؛ فالمشهور أنّه أبو عمرو، وقيل: أبو أميّة، وقيل: أبو الجهم، ومثله في «الحلي».

(٢) في (د): «حَدَّثَنَا».

(٣) في (ص): «لأنّ النبي».

(٤) في (د) و(ص) و(م): «قبر».

(٥) في هامش (ج): ع ط «لم تكن في الأوّل مسنّمة».

(٦) في (م): «الشعار».

أهل البدع فيها، ولا يخالف ذلك قول علي عليه السلام: أمرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ألا أدع^(١) قبراً مشرفاً إلا سوّيته؛ لأنه لم يُرد تسويته بالأرض، وإنما أراد تسطيحه جمعاً بين الأخبار، نقله في «المجموع» عن الأصحاب.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبوي ذرّ والوقت: «(حَدَّثَنِي) (فَرْوَةُ) بفتح الفاء وسكون الراء، ابن أبي المغراء - بفتح الميم وسكون الغين المعجمة آخره راء يُمدُّ ويُقصرُ - قال: (حَدَّثَنَا عَلِيٌّ) / ولأبوي ذرّ: «(عليّ)»^(٢) بن مُسْهِرٍ» بضم الميم وسكون السين المهملة وكسر الهاء (عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير، قال^(٣): (لَمَّا سَقَطَ عَلَيْهِمْ) ولأبوي ذرّ عن الحُمَوي والكُشمِينِي: «(عَنْهُمْ)» (الْحَائِطُ) أي: حائط حجرة عائشة رضي الله عنها (فِي زَمَانِ) إمرة (الْوَلِيدِ ابْنِ عَبْدِ الْمَلِكِ) بن مروان حين أمر عمر بن عبد العزيز برفع القبر الشريف حتى لا يصلّي إليه أحد؛ إذ كان الناس يصلّون إليه (أَخَذُوا فِي بَنَائِهِ فَبَدَتْ) أي: ظهرت (لَهُمْ قَدَمٌ) بساق وركبة، كما رواه أبو بكر الآجري من طريق شعيب بن إسحاق عن هشام، في القبر لا^(٤) خارجه (فَفَزَعُوا، وَظَنُوا أَنَّهَا قَدَمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وفي رواية الآجري^(٥): «ففرع عمر بن عبد العزيز» (فَمَا وَجَدُوا أَحَدًا يَعْلَمُ ذَلِكَ، حَتَّى قَالَ لَهُمْ عُرْوَةُ: لَا وَاللَّهِ مَا هِيَ قَدَمُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا هِيَ إِلَّا قَدَمُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) وعند الآجري: «هذا»^(٦) ساق عمر وركبته، فسري^(٧) عن عمر بن عبد العزيز. (وَعَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير بالسند المذكور، وأخرجه المؤلف^(٨) في «الاعتصام» [ح: ٧٣٢٧] من وجه آخر عن هشام عن أبيه (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا أَوْصَتْ) ابن أختها أسماء (عَبَدَ اللَّهُ بَنَ الزُّبَيْرِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: لَا تَدْفِنِي مَعَهُمْ) مع النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبيه (وَأَذْفِنِي مَعَ صَوَاحِبِي) أمّهات المؤمنين (بِالْبَقِيعِ) زاد الإسماعيلي من طريق عبدة عن هشام: وكان في بيتها موضع

(١) في (د) و(ص) و(م): «تدع».

(٢) «علي»: ليس في (د).

(٣) زيد في (د): «قال».

(٤) زيد في (م): «في».

(٥) في غير (د): «أخرى».

(٦) في (ص): «ما هذا إلا».

(٧) في هامش (ج): انسرى اللهم عني، وسري: انكشف «قاموس».

(٨) في (د): «المصنّف».

قبرها (لَا أَزْكَى) بضم الهمزة وفتح الزاي والكاف مبنياً للمفعول، أي: لَا يُثْنَى عَلَيَّ (به) أي: بسبب الدفن معهم (أبدًا) حتَّى^(١) يكون لي بذلك مزية وفضل، وأنا في نفس الأمر يحتمل ألا أكون كذلك.

وهذا الحديث من قوله: «وعن هشام» إلى آخر قوله: «أبدًا» ضُبِّبَ عليه في «اليونينية»^(٢)، وثبت في غيرها^(٣).

١٣٩٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ، حَدَّثَنَا حُصَيْنُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ عَمْرِو ابْنِ مَيْمُونِ الْأَوْدِيِّ قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، أَذْهَبَ إِلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقُلْتُ: يَفْرَأُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَيْكَ السَّلَامَ، ثُمَّ سَلَهَا أَنْ أَذْفَنَ مَعَ صَاحِبِي، قَالَتْ: كُنْتُ أُرِيدُهُ لِنَفْسِي، فَلَأَوْتِرَنُهُ الْيَوْمَ عَلَى نَفْسِي، فَلَمَّا أَقْبَلَ قَالَ لَهُ: مَا لَدَيْكَ؟ قَالَ: أَذْنْتُ لَكَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ: مَا كَانَ شَيْءٌ أَهَمَّ إِلَيَّ مِنْ ذَلِكَ الْمَضْجَعِ، فَإِذَا قُبِضْتُ فَأَحْمِلُونِي، ثُمَّ سَلَّمُوا، ثُمَّ قُلْ يَسْتَأْذِنُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَإِنْ أَذْنْتُ لِي فَادْفِنُونِي، وَإِلَّا فَرُدُّونِي إِلَى مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ، إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَحَقَّ بِهَذَا الْأَمْرِ مِنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ الَّذِينَ تُوفِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ، فَمَنْ اسْتَخْلَفُوا بَعْدِي فَهُوَ الْخَلِيفَةُ، فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا. فَسَمَى عُثْمَانُ وَعَلِيٌّ وَطَلْحَةُ وَالزُّبَيْرُ وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ، وَوَلَجَ عَلَيْهِ شَابٌّ مِنَ الْأَنْصَارِ، فَقَالَ: أَبَشِّرْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِبُشْرَى اللَّهِ، كَانَ لَكَ مِنَ الْقَدَمِ فِي الْإِسْلَامِ مَا قَدْ عَلِمْتَ، ثُمَّ اسْتَخْلَفْتَ فَعَدَلْتَ، ثُمَّ الشَّهَادَةُ بَعْدَ هَذَا كُلِّهِ، فَقَالَ: لَيْتَنِي يَا بَنَ أَخِي وَذَلِكَ كَفَافًا لَا عَلَيَّ وَلَا لِي، أَوْصِي الْخَلِيفَةَ مِنْ بَعْدِي بِالْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ خَيْرًا، أَنْ يَعْرِفَ لَهُمْ حَقَّهُمْ، وَأَنْ يَحْفَظَ لَهُمْ حُرْمَتَهُمْ، وَأَوْصِيهِ بِالْأَنْصَارِ خَيْرًا الَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ أَنْ يَقْبَلَ مِنْ مُحْسِنِهِمْ، وَيُعْفَى عَنْ مُسِيئَتِهِمْ، وَأَوْصِيهِ بِذِمَّةِ اللَّهِ وَذِمَّةِ رَسُولِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنْ يُوقَى لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ، وَأَنْ يُقَاتَلَ مِنْ وَرَائِهِمْ، وَأَلَّا يَكْلَفُوا فَوْقَ طَاقَتِهِمْ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيد قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ) بن قُرْطٍ، بضم القاف وسكون الراء آخره طاء مهملة، الضَّبِّيُّ الكوفيُّ، نزيل الرِّيِّ قال: (حَدَّثَنَا حُصَيْنُ) ^(٤) بِنُ

(١) في (د): «أي: لا».

(٢) في (م): «الفرع».

(٣) في (م): «غيره».

(٤) في هامش (ج): بضم الحاء وفتح الصاد المهملتين، مصغراً.

عَبْدُ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيُّ (عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ) بفتح العين (الأودِيّ) ^(١) بفتح الهمزة وسكون الواو وبالدال المهملة (قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه قَالَ) لابنه بعد أن طعنه أبو لؤلؤة العِلْج بالسُّكَيْنِ الطَّعْنَةُ الَّتِي مَاتَ بِهَا: (يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ، اذْهَبْ إِلَى أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ عَائِشَةَ رضي الله عنها، فَقُلْ: يَقْرَأُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ عَلَيْكَ السَّلَامَ، ثُمَّ سَلِّهَا أَنْ أُدْفَنَ مَعَ صَاحِبَتِي) بفتح الموحدة ٤٧٧/٢ وتشديد الياء، مع النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وأبي بكرٍ رضي الله عنه، زاد في «مناقب عثمان» [ج: ٣٧٠٠]: فسَلِّم/ واستأذن ثم دخل عليها، فوجدها قاعدةً تبكي، فقال: يقرأ عليك عمر بن الخطاب السَّلَامَ، ويستأذن أن يُدْفَنَ مع صاحبيه (قَالَتْ: كُنْتُ أُرِيدُهُ) أي: الدفن معهما (لِنَفْسِي) فإن قلت: قولها: «كنت أريده لنفسي» يدلُّ على أنه لم يبق إلا ما يسع موضع ^(٢) قبرٍ واحد؛ فهو يغير قولها السابق لابن الزبير: «لا تدفني معهم» [ج: ١٣٩١] فإنه يُشعر بأنه/ بقي من الحجرة موضع واحد ^(٣) للدفن، أُجِيبَ بأنها كانت أولاً تظنُّ أنها كانت لا تسع إلا قبراً واحداً، فلما دُفِنَ ظهر لها أن هناك وسعاً لقبرٍ آخر (فَلَا وَثِرَتُهُ) بالثاء المثناة، أي: فلأختاره (اليَوْمَ) بالنصب على الظرفية (عَلَى نَفْسِي) فإن قيل: قد ورد أن الحظوظ الدنيئة لا إيثار فيها؛ كالصَّفِّ الأوَّل ونحوه، فكيف أثرت عائشة رضي الله عنها ^(٤)؟ أجاب ابن المنيِّر بأنَّ الحظوظ المستحقَّة بالسَّوابق ينبغي فيها إيثار أهل الفضل، فلما علمت عائشة فضل عمر أثرته، كما ينبغي لصاحب المنزل إذا كان مفضولاً أن يؤثر بفضل الإمامة من هو أفضل منه إذا حضر منزله وإن كان الحقُّ لصاحب المنزل. انتهى. (فَلَمَّا أَقْبَلَ) زاد في «المناقب» [ج: ٣٧٠٠]: قيل: هذا عبد الله بن عمر قد جاء،

(١) في هامش (ج): «الأودِيّ» قال السَّمْعَانِيُّ: بفتح الألف وسكون الواو وآخرها الدال المهملة؛ هذه النسبة إلى أود بن صُغْب بن سَغْدِ العَشِيرَةِ مِنْ مَذْجِج، قال ابن الجوزي: منهم عمرو بن ميمون الأودِيّ، أدرك الجاهليَّة. انتهى «ترتيب».

(٢) في (د): «لم يبق ما يسع إلا موضع». وفي هامش (ج): بخط الشَّارِح «أنَّها كانت لا تسع... إلى آخره» أي: الحجرة.

(٣) «موضع»: مثبت من (م).

(٤) في هامش (ج): قال الشَّمْسُ الرَّمْلِيُّ في الجمع: ويحرم أن يُقَوِّمَ أحداً ليجلس مكانه، بل يقول: تَفَسَّحُوا؛ للأمر به، فإن قام الجالس باختياره وأجلس غيره فيه؛ لم يكره للجالس ولا لمن قام منه إن انتقل إلى مكان قريب من الإمام أو مثله، وإلا كره إن لم يكن عذر؛ لأنَّ الإيثار بالقرب مكروه، بخلافه في حظوظ الأنفس فإنه مطلوب؛ لقوله تعالى: «وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ» [الحشر: ٩]، ولو أثر شخصاً أحقَّ بذلك المحلُّ منه؛ لكونه قارئاً أو عالماً يلي الإمام؛ ليعلمه أو يردَّ عليه إذا غلط؛ فهل يكره أيضاً أو لا لكونه مصلحة عامة؟ الأوجه الثاني.

قال: ارفعوني، فأسنده رجلٌ إليه (قَالَ لَهُ: مَا لَدَيْكَ؟) أي: ما عندك من الخبر (قَالَ: أَذِنْتُ لَكَ) بالدفن مع صاحبك (يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، قَالَ) زاد في «المناقب» (ح: ٣٧٠٠): الحمد لله (مَا كَانَ شَيْءٌ أَهَمَّ إِلَيَّ مِنْ ذَلِكَ الْمَضْجَعِ) بفتح الجيم وكسرها في «اليونينية» (فَإِذَا قُبِضْتُ) بضم القاف، مبنياً للمفعول (فَاخْمَلُونِي، ثُمَّ سَلَّمُوا، ثُمَّ قُلْ): يا ابن عمر (يَسْتَأْذِنُ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ، فَإِنْ أَذِنْتُ لِي فَادْفِنُونِي) بهمزة وصل وكسر الفاء (وَالْأَيُّ) أي: وإن لم تأذن (فَرُدُّونِي إِلَى مَقَابِرِ الْمُسْلِمِينَ) جَوَّزَ عمر أن تكون رجعت عن إذنها، واستنبط منه أن من وعد بَعْدَةَ له الرجوع فيها، ولا يقضى عليه بالوفاء؛ لأنَّ عمر لو علم لزوم ذلك لها^(١) لم يستأذن ثانياً، وأجاب مَنْ قال بلزوم العِدَّة بحمل ذلك من عمر على الاحتياط والمبالغة في الورع؛ ليتحقق طيب نفس عائشة بما أذنت فيه أولاً؛ ليضاجع أكمل الخلق صلى الله عليه وسلم على أكمل الوجوه. انتهى. وهذا كله بناءً على القول بأنَّ عائشة كانت تملك أصل رقبة البيت، والواقع بخلافه؛ لأنها إنما كانت تملك المنفعة بالسكنى والإسكان فيه، ولا يورث عنها، وحكم أزواجه عليه السلام كالمعتدات؛ لأنهنَّ لا يتزوَّجن بعده عليه السلام^(٢)، ودخل الرجال على عمر رضي الله عنه فقالوا: أوص يا أمير المؤمنين، استخلف، فقال: (إِنِّي لَا أَعْلَمُ أَحَدًا أَحَقَّ بِهَذَا الْأَمْرِ) أمر الخلافة (مِنْ هَؤُلَاءِ النَّفَرِ الَّذِينَ تُؤَيُّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ) جملة حالية (فَمَنْ اسْتَخْلَفُوا) أي: من استخلفه هؤلاء النفر (بَعْدِي فَهُوَ الْخَلِيفَةُ) المستحقُّ لها (فَاسْمَعُوا لَهُ وَأَطِيعُوا، فَسَمِيَ) سَتَّةً من النَّفَرِ الَّذِينَ تُؤَيُّ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم وَهُوَ عَنْهُمْ رَاضٍ: (عُثْمَانُ، وَعَلِيٌّ، وَطَلْحَةُ، وَالزُّبَيْرُ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ) ولم يذكر: أبا عبيدة؛ لأنه كان قد مات، ولا سعيد بن زيد؛ لأنه كان غائباً، وقال في «فتح الباري»: لأنه كان ابن عمِّ عمر، فلم يذكره مبالغةً في التَّبرِّي من الأمر، نعم في رواية المدائني: أنَّ عمر عدَّه فيمن تُؤَيُّ

(١) «لها»: ليس في (م).

(٢) في هامش (ج): قد قدَّم الشَّارح تبعاً للحافظ في «باب التَّبرُّز في البيوت» من «كتاب الوضوء» في حديث ابن عمر ما نصُّه: وحيث أضافه - أي: البيت - إلى حفصة كأنه باعتبار أنه الذي أسكنها فيه النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم، واستمرَّ في يدها إلى أن ماتت فورثه عنها، وحيث أضافه إلى نفسه كأنه باعتبار ما آل إليه الحال؛ لأنه ورث حفصة دون إخوته لكونها كانت شقيقته، ولم تترك من يحجبه على الاستيعاب. انتهى. وظاهر كونه إرثاً أنه ملك، فينافي ما هنا وما في «كتاب الخمس» إلا أن يحمل على المجاز، فليتأمل.

١١٨٣/٢د النبي ﷺ وهو عنهم راضي، إلا أنه استثناه من أهل الشورى / لقربته منه (وَوَلَجَ^(١) عَلَيْهِ) أي: دخل على عمر (شَابَ مِنَ الْأَنْصَارِ) روى ابن سعد من رواية سماك الحنفي: أن ابن عباس أثنى على عمر، وأنه قال نحواً ممّا يأتي من مقالة الشَّابِّ^(٢)، فلولا قوله هنا: «إنَّه^(٣) من الأنصار» لساغ أن يفسّر المبهم بابن عباس، لكن لا مانع من تعدّد المثنيين عليه مع اتّحاد جواب عمر لهم (فَقَالَ: أَبَشِّرْ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بِبُشْرَى اللَّهِ، كَانَ لَكَ مِنَ الْقَدَمِ فِي الْإِسْلَامِ مَا قَدْ عَلِمْتَ) بفتح القاف من «القدم»^(٤)، أي: سابقة خير ومنزلة رفيعة، وسمّيت قدماً؛ لأنّ السّبق بها؛ كما سُمّيت النّعمة يداً؛ لأنّها تعطى باليد، وللحموي والمستملي كما في الفرع: «من القدم» بكسر القاف بمعنى المفتوح، قال في «القاموس»: القدم محرّكة: السابقة في الأمر، كالقُدْمة بالضّمّ وكعنب، وقال الحافظ ابن حجر: بالفتح بمعنى الفضل، وبالكسر بمعنى السّبق. انتهى. وقال البرماوي والعيني/ كالكرمانيّ: ولو صحّ روايته^(٥) بالكسر لكان المعنى صحيحاً أيضاً. انتهى. فقد صحّت الرواية عن الحموي والمستملي كما ترى؛ وهو مفهوم قول الحافظ^(٦) ابن حجر السّابق (ثُمَّ اسْتُخْلِفتَ) بضّمّ التّاء الأولى وكسر اللّام مبنياً للمفعول (فَعَدَلْتَ) في الرّعيّة (ثُمَّ) حصلت لك (الشّهادة بَعْدَ هَذَا كُلِّهِ) أي: بقتل فيروز أبي لؤلؤة غلام المغيرة له، بسبب أنّه سأل عمر أن يكلم مولاه أن يضع عنه من خراج، فقال له^(٧) عمر رضي الله عنه: كم خراجك؟ قال: دينار، فقال: ما أرى أن أفعل إنك عاملٌ محسنٌ، وما هذا بكثير^(٨)، فغضب، فلمّا خرج عمر رضي الله عنه لصلاة الصّبح طعنه بسكّين مسمومة ذات طرفين، فمات منها شهيداً وإن لم يكن في معركة الكفّار؛ لأنّه قُتِلَ ظلماً، وقد ورد^(٩): «من قُتِلَ دون دينه؛ فهو شهيدٌ» (فَقَالَ) عمر

(١) في هامش (ج): بفتح اللّام.

(٢) زيد في (م): «هنا».

(٣) «إنَّه»: ليس في (د).

(٤) في (م): «قاف قدم».

(٥) في (م): «رواية»، كذا في اللامع الصبيح.

(٦) في (ص) و(م): «شيخ الحفاظ».

(٧) «له»: ليس في (ص) و(م).

(٨) زيد في (د): «عليك».

(٩) زيد في (ص): «أن».

لِلشَّابِّ: (لَيْتَنِي يَا بَنَ أَخِي، وَذَلِكَ) إشارة إلى الخلافة (كَفَافًا) بالنَّصَب: خبر «كان» مقدرة^(١)، ولأبي ذَرٍّ: «كفاف» بالرفع خبر «ذلك»^(٢) (لَا) عقاب (عَلَيَّ وَلَا) ثواب (لِي) فيه، والجملة خبر «ليتني»، وجملة: «وذلك كفاف» اعتراض بين ليت وخبرها (أَوْصِي) أنا (الْخَلِيفَةُ) بضم الهمزة من «أوصي» (مِنْ بَعْدِي بِالْمُهَاجِرِينَ الْأَوَّلِينَ) الَّذِينَ هَاجَرُوا قَبْلَ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ، أَوِ الَّذِينَ صَلَّوْا إِلَى الْقِبْلَتَيْنِ، أَوِ الَّذِينَ شَهِدُوا بَدْرًا (خَيْرًا؛ أَنْ يَعْرِفَ لَهُمْ حَقُّهُمْ، وَأَنْ يَحْفَظَ لَهُمْ حُزْمَتَهُمْ) بفتح الهمزة^(٣) في الموضوعين، تفسير لقوله: «خيرًا» أو بيان له (وَأَوْصِيهِ) أنا أيضًا (بِالْأَنْصَارِ خَيْرًا، الَّذِينَ تَبَوَّؤُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ) صفة لـ «لأنصار»، ولا يضر فصله بـ «خيرًا»؛ لأنه ليس أجنبيًا من الكلام، أي: جعلوا الإيمان مستقرًا لهم؛ كما جعلوا المدينة كذلك، أي: لزموا المدينة^(٤) والإيمان، وتمكَّنوا فيهما، أو عامله^(٥) نصب^(٦) محذوف^(٧)، أي: وأخلصوا الإيمان^(٨) (أَنْ يُقْبَلَ مِنْ مُحْسِنِهِمْ) بفتح الهمزة وضم الياء مبنيا للمفعول، بيان لقوله: «خيرًا» (وَيُغْفَى) مبنيا للمفعول (عَنْ مُسِيئِهِمْ) ما دون الحدود، وحقوق العباد (وَأَوْصِيهِ) أيضًا (بِذِمَّةِ اللَّهِ) أي: بعهد الله (وَذِمَّةِ رَسُولِهِ ﷺ) والمراد: أهل الكتاب (أَنْ يُوفَّى لَهُمْ بِعَهْدِهِمْ) بضم أول^(٩) «يوفى» وفتح ثالثه مشدداً ومخففاً (وَأَنْ يُقَاتَلَ مِنْ وَرَائِهِمْ) بضم أول «يقاتل» وفتح التاء، و«مِنْ» بكسر الميم، أي: مِنْ^(١٠) خلفهم، وقد يجيء بمعنى: قدام (وَأَلَّا يُكَلَّفُوا) بضم أوله وفتح اللام المشددة (فَوْقَ طَاقَتِهِمْ) فلا يُزَادَ عليهم على مقدار الجزية.

وبقيّة مباحث الحديث تأتي إن شاء الله تعالى في «مناقب عثمان» [ج: ٣٧٠٠] رحمه الله، حيث

(١) «خبر كان مقدرة»: سقط من (م).

(٢) في (ص): «كان».

(٣) في نسخة في هامش (د): «بفتح همزة أن».

(٤) زيد في (د): «كذلك».

(٥) في (ص): «عامل».

(٦) «نصب»: ليس في (ب) و(س).

(٧) «محذوف»: مثبت من (ب) و(س).

(٨) في هامش (ج): لعله: أو عامله محذوف؛ أي: وأخلصوا... إلى آخره.

(٩) في (م): «أوله».

(١٠) «من»: ليس في (د).

ذكره^(١) المؤلف هناك تأمًا.

٩٧ - باب مَا يُنْهَى مِنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ

(باب مَا يُنْهَى مِنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ) المسلمین.

١٣٩٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا إِلَى مَا قَدَّمُوا»، وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْقُدُّوسِ، عَنِ الْأَعْمَشِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، تَابِعَهُ عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ، وَابْنُ عَرَبَةَ، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ، عَنْ شُعْبَةَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياس قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ مُجَاهِدٍ) هو ابن جابر المفسر (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَسُبُّوا الْأَمْوَاتَ» أي: المسلمین (فَإِنَّهُمْ قَدْ أَفْضَوْا) بفتح الهمزة والضاد، أي: وصلوا (إِلَى مَا قَدَّمُوا) من خير أو شر، فيجازى كلُّ بعمله، نعم؛ يجوز ذكر مساوئ الكفار والفاسق للتحذير منهم والتنفير عنهم، وقد أجمعوا على جواز جرح المجروحين من الرواة أحياء وأمواتا (وَرَوَاهُ) أي: الحديث المذكور (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْقُدُّوسِ) السَّعْدِيُّ الرَّازِيُّ (عَنِ الْأَعْمَشِ وَمُحَمَّدُ بْنُ أَنَسٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ) أيضًا متابعين لشعبة، وليس لابن^(٢) عبد^(٣) القدوس في «البخاري» غير هذا الموضع.

(تَابِعَهُ) أي: تابع آدم بن أبي إياس ممًا وصله المؤلف في «الرقاق» [ح: ٦٥١٦] (عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ) بفتح الجيم وسكون العين المهملة (وَ) كذا تابعه (ابْنُ عَرَبَةَ)^(٤) بعينين مهملتين مفتوحتين، بينهما راء ساكنة وبعد الثانية راء أخرى، واسمه: محمد^(٥) (وَ) كذا (ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ) ممًا ذكره الإسماعيلي (عَنْ شُعْبَةَ).

٩٨ - باب ذِكْرِ شِرَارِ الْمَوْتَى

(باب ذِكْرِ شِرَارِ الْمَوْتَى) ذكره عقب السابق إشارة إلى أن السَّبَّ المنهي عنه سبٌ غير الأشرار.

(١) في (د): «ذكرها».

(٢) «لابن»: سقط من (د).

(٣) في (ص) و(م): «العبد».

(٤) في هامش (ج): واسمه محمد بن عربرة بن البرند؛ بكسر الموحدة والراء.

(٥) واسمه: محمد: ليس في (ص) و(م).

١٣٩٤ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ مُرَّةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ أَبُو لَهَبٍ - عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ - لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: تَبَّأَ لَكَ سَائِرَ الْيَوْمِ، فَتَزَلْتُ ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾.

وبالسند: قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث بن طلق النخعي الكوفي قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (عُمَرُ بْنُ مُرَّةَ) ^(١) بضم الميم وتشديد الراء، و«عَمَرُوا» بفتح العين (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ أَبُو لَهَبٍ) عبد العزى بن عبد المطلب (عَلَيْهِ لَعْنَةُ اللَّهِ) ولأبي ذَرٍّ: «لَعْنَةُ اللَّهِ» (لِلنَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) ٤٧٩/٢ لَمَّا نَزَلَ ^(٢) قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ الآية [الشعراء: ٢١٤] ورقى عليه الصلاة والسلام الصفا وقال: «يا صباحاه»، فاجتمعوا، فقال: «يا بني عبد المطلب؛ إن أخبرتك أن بسفح هذا الجبل خيلاً، أكنتم مصدقي ^(٣)؟» قالوا: نعم، ما جرّبنا عليك إلا صدقاً، قال: «فإني ﴿نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾» [سبا: ٤٦] فقال أبو لهب: (تَبَّأَ لَكَ) أي: هلاكاً، ونُصِبَ على أنه مفعولٌ مطلق، حُذِفَ عامله وجوباً (سَائِرَ الْيَوْمِ) نصبٌ على الظرفية، أي: باقي اليوم، ألهذا جمعنا؟ (فَنَزَلْتُ ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ ^(٤)) [المسد: ١] أي: خسر، وعبر باليدين عن النفس؛ كقوله: ﴿وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة: ١٩٥] وإِنَّمَا خَصَّهْمَا ^(٥) لَأَنَّهُ لَمَّا جَمَعَهُمُ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم بَعْدَ نَزُولِ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] أَخَذَ أَبُو لَهَبٍ حَجَرًا يَرْمِيهِ بِهِ، وَمُطَابَقَةُ الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ ^(٦) فِي ١١٨٤/٢ كون ابن عباسٍ ذكر أبا لهبٍ باللَّعن وهو من شرار الموتى. وهذا الحديث - كما لا يخفى - من مراسيل الصحابة كما جزم به الإسماعيلي؛ لأن الآية الكريمة نزلت بمكة، وكان ابن عباسٍ إذ ذاك صغيراً، أو لم يولد، وكذا رواية أبي هريرة له الآية ^(٧) [ح: ٤٧٧١] لَأَنَّهُ إِنَّمَا أَسْلَمَ بِالْمَدِينَةِ،

(١) في هامش (ج): هو الجملي - بفتح الجيم والميم - الضَّير، ثقة عادل، توفي سنة ١١٨ «تقريب».

(٢) زيد في (ص): «عليه».

(٣) في نسخة في هامش (د): «تصدقوني».

(٤) ﴿وَتَبَّ﴾: ليس في (د). وفي هامش (ج): إخبارٌ بَعْدَ الدُّعَاءِ.

(٥) في غير (د) و(س): «خَصَّه».

(٦) في (ص) و(ك): «لما ترجم له».

(٧) زيد في (د) و(م): «إن شاء الله تعالى في «التفسير»».

وفي^(١) الحديث التَّحْدِيثُ، والعنونة، وساقه هنا مختصراً، ويأتي إن شاء الله تعالى مطوّلاً في «التَّفْسِير» في «الشُّعراء» [ح: ٤٧٧٠]، وأخرجه مسلمٌ في «الإيمان» والترمذيُّ في «التَّفْسِير» وكذا النَّسَائِيُّ، والله أعلم^(٢).



(١) زيد في (د) و(م): «هذا».

(٢) في (د): «قال مؤلفه كما خطَّ به خطُّه؛ فرغ منه جامعه وكتبه محمَّد بن أحمد بن أبي بكر بن عبد الملك بن أحمد القسطلاني الشافعي في يوم الثلاثاء سلخ جمادى الآخرة سنة ست وتسع مئة، والله تعالى أن يَمُنَّ بإتمامه في عافية بلا محنة، وينفعني به في الحياة وبعد الممات ويجعله خالصاً لوجهه الكريم موجِّباً للفوز بجَنَّاتِ النَّعِيم، ويرزقني الله فيه القبول والإقبال ويعينني على التَّكْمِيل، فهو حسبي ونعم الوكيل والله المعين آمين».

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

١ - بَابُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ

وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: حَدَّثَنِي أَبُو سُفْيَانَ رضي الله عنه، قَدَّرَ حَدِيثَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّلَاةِ وَالْعَفَافِ.

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) قال الحافظ ابن حجر: البسملة ثابتة في الأصل.

(باب وَجُوبِ الزَّكَاةِ) ^(١) لفظ: «باب» ^(٢) ثابت لأكثر الرواة، ول بعضهم: «كتاب»، وفي نسخة: «كتاب الزَّكَاةِ»، باب وجوب الزَّكَاةِ»، وسقط ذلك لأبي ذرٍّ، فلم يذكر لفظ «باب» ولا «كتاب». والزَّكَاةُ - في اللغة - هي: التَّطْهِيرُ والإِصْلَاحُ والنَّمَاءُ ^(٣) والمدح، ومنه ^(٤): ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ ^(٥) [النجم: ٣٢] وفي الشَّرع: اسمٌ لما يُخْرَجُ عن ^(٦) مالٍ أو بدنيٍّ على وجهٍ مخصوصٍ، سُمِّيَ بها ذلك؛ لأنها تطهِّرُ المالَ من الخبث، وتَقِيهِ من الآفات، والنَّفْسُ من رذيلةِ البخل، وتثمر لها فضيلة الكرم، وتُسْتَجَلَبُ بها البركة في المال، ويمدح المُخْرَجُ عنه، وهي أحد أركان الإسلام، يكفر جاحدها، ويُقَاتَلُ الممتنعون من أدائها، وتُؤَخَذُ منهم وإن لم يقاتلوا قهراً؛ كما فعل أبو بكر الصِّدِّيق رضي الله عنه. (وَقَوْلُ اللَّهِ تَعَالَى) بالجر: عطفاً على سابقه، وبالرَّفْع: مبتدأً حُذِفَ خبره، أي: دليلٌ على ما قلناه ^(٧) من الوجوب: ﴿وَأَقِيمُوا

(١) في هامش (ج): الأكثر على أنها فُرِضَتْ بعد الهجرة، فقليل: في السَّنة الثَّامِنَةِ، وقيل: بعدها، وقيل: في التَّاسِعَةِ «سط».

(٢) في (ص) و(م): «الباب».

(٣) في هامش (ج): نَمَى يَنْمِي من «باب رمى» نَمَاءً بالفتح والمد: كَثُرَ «مصباح»، قال الأصمعي: وزعم بعض النَّاسِ أَنَّ يَنْمُو نَمَوْا من «باب قعد» لغة.

(٤) في هامش (ج): أي: من المدح.

(٥) في هامش (ج): قوله: ﴿فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ﴾ [النجم: ٣٢] أي: لا تُثَنُّوا عليها، قال المفتي: هذا إذا كان بطريق الإعجاب والرياء، أمَّا مَنْ اعتقد أنَّ ما عمله مِنَ الأعمال الصَّالِحَةِ من الله تعالى وبتوقيفه وتأبيده، ولم يقصد به التَّمَدُّح؛ لم يكن مِنَ المَزَكِّينَ أنفسهم، فَإِنَّ المَسْرَّةَ بالطَّاعَةِ طاعة، وَذِكْرُهَا شُكْرٌ.

(٦) في (ص): «من».

(٧) في (ب) و(س): «قلنا».

أَصْلُوهُ) الخمس بمواقيتها وحدودها (وَأَتُوا الزَّكَاةَ) [البقرة: ٤٣] أدوا زكاة أموالكم المفروضة (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنه) ممّا سبق موصولاً في قصة هِرْقُلَ [ح: ٧]: (حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبُو سُفْيَانَ) صخر ابن حرب رضي الله عنه، فَذَكَرَ حَدِيثَ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ التي هي أُمُّ العبادات البدنية^(١) (وَالزَّكَاةَ) التي هي أُمُّ العبادات المالية (وَالصَّلَاةَ) للأرحام، وكلّ ما أمر الله به أن يُوصَلَ بالبر والإكرام والمراعاة، ولو بالسّلام (وَالْعَفَافِ) الكفّ عن المحارم وخوارم المروءة.

١٣٩٥ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ، عَنْ زَكْرِيَاءَ بْنِ إِسْحَاقَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بَعَثَ مُعَاذًا رضي الله عنه إِلَى الْيَمَنِ فَقَالَ: «اذْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِنُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِنُهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ، تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ) بفتح الميم وسكون الخاء المعجمة وفتح اللّام، النّبيل البصريُّ (عَنْ زَكْرِيَاءَ^(٢) بْنِ إِسْحَاقَ) المكيّ، رُمي بالقدر، لكن وثقه ابن معين وأحمد/ وأبو زرعة وأبو حاتم والنسائي وأبو داود وابن البرقي وابن سعد، وله في «البخاري» عن يحيى بن^(٣) عبد الله بن صيفي هذا الحديث فقط، وأحاديث يسيرة عن عمرو ابن دينار [ح: ٣٦٤، ٢٧٧٠، ٣٩٠٣، ٤٥٠٥] (عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ) نسبة إلى الصّيف (عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ) نافذ^(٤) - بالنّون والفاء والدال المهملة أو المعجمة - مولى ابن عباس (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه): أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم بَعَثَ مُعَاذًا رضي الله عنه إِلَى أَهْلِ^(٥) (الْيَمَنِ) سنة عشر قبل حجة الوداع، ٢/٣ كما عند المؤلّف في أواخر «المغازي» [ح: ٤٣٤٧] وقيل: في أواخر سنة تسع عند منصرفه من غزوة تبوك، رواه الواقدي وابن سعد في «الطبقات» (فَقَالَ: اذْعُهُمْ) أَوَّلًا (إِلَى) شيئين: (شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا) ^(٦) أَي: انقادوا (لِذَلِكَ) أَي: الإتيان بالشهادتين

(١) في (د) و(م): «عبادات البدن»، وفي نسخة في هامش (د) كالمثبت.

(٢) في (س): «زكريّا».

(٣) (يحيى بن) إضافة لا بد منها.

(٤) في (د): «نافذ».

(٥) «أهل»: مثبت من (م).

(٦) في هامش (ج): سيأتي في «باب أخذ الصدقة من الأغنياء» ما نصّه: عُدِّي «أطاع» باللام وإن كان يتعدّى بنفسه؛ =

(فَأَعْلِمْنَهُمْ)^(١) بفتح الهمزة، من الإعلام (أَنَّ اللَّهَ) بفتح الهمزة؛ لأنها في محل نصب مفعول ثانٍ للإعلام، والضمير مفعولٌ أوَّلٌ (افْتَرَضَ) ولابن عساكر: «(قد افترض)» (عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ) فخرج الوتر (فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ) بأن أقرؤا بوجوبها، أو بادروا إلى فعلها (فَأَعْلِمْنَهُمْ أَنَّ اللَّهَ افْتَرَضَ) ولأبي ذرٍّ: «(قد افترض)» (عَلَيْهِمْ صَدَقَةٌ) أي: زكاة (فِي أَمْوَالِهِمْ، تُؤْخَذُ) بضمَّ أوَّلِهِ مبنياً للمفعول (مِنْ) مال (أَغْنِيَاءِهِمْ) المُكَلَّفِينَ وغيرهم (وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ) بالواو في: «وَتُرَدُّ» مع ضمِّ التاء مبنياً للمفعول، وفي نسخة: «(في)»، وبدأ بالأهم فالأهم، وذلك من التلطف في الخطاب؛ لأنَّه لو طالبهم بالجميع في أوَّل الأمر لنفرت نفوسهم من كثرتها، واقتصر على الفقراء من غير ذكر بقيَّة الأصناف لمقابلة الأغنياء؛ لأنَّ الفقراء هم الأغلب، والإضافة في قوله: «فقرائهم» تفيد منع صرف الزكاة للكافر، وفيه منع نقل الزكاة عن^(٢) بلد المال؛ لأنَّ الضمير في قوله: «فقرائهم» يعود على أهل اليمن، وعورِض بأنَّ الضمير إنَّما يرجع إلى فقراء المسلمين، وهم^(٣) أعمُّ من أن يكونوا فقراء أهل تلك البلد أو غيرهم، وأجيب بأنَّ المراد فقراء أهل اليمن بقرينة السياق، فلو نقلها^(٤) عند وجوبها إلى بلدٍ آخر مع وجود الأصناف أو بعضهم لا يسقط الفرض.

وفي هذا الحديث التحديث والعنونة، وأخرجه المؤلف أيضاً في «التَّوْحِيد» [ج: ٧٣٧١] و«المظالم» [ج: ٢٤٤٨] و«المغازي» [ج: ٤٣٤٧]، ومسلم في «الإيمان»، وأبو داود في «الزكاة»، وكذا الترمذي والنسائي وابن ماجه.

١٣٩٦ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنِ ابْنِ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ، عَنْ مُوسَى ابْنِ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا قَالَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يَدْخِلُنِي الْجَنَّةَ؟ قَالَ: مَا لَهُ مَا لَهُ؟ وَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «أَرَبَّ مَا لَهُ؛ تَعْبُدُ اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتَقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ». وَقَالَ بِهِزٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ وَأَبُوهُ عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّهُمَا سَمِعَا مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ بِهِذَا. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: أَخْشَى أَنْ يَكُونَ مُحَمَّدٌ غَيْرَ مَحْفُوظٍ، إِنَّمَا هُوَ عَمْرٌو.

= لتضمُّنه معنى «انقاده».

(١) في هامش (ج): والضَّمير مفعولٌ أوَّل.

(٢) في (د): «من».

(٣) في (ص): «وهو».

(٤) في (د): «نقلناها»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) الحوضي قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنِ ابْنِ عُثْمَانَ) ولأبوي الوقت وذَرَّ: «عن محمد بن عثمان» (بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَوْهَبٍ) بفتح الميم والهاء، بينهما واو ساكنة، آخره موحدة^(١) (عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ) بن عُبَيْدِ اللَّهِ القرشي (عَنْ أَبِي أَيُّوبَ) خالد بن زيد الأنصاري (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا) قيل: هو أبو أيوب الراوي، ولا مانع أن يُبهم نفسه لغرض له، وأمّا تسميته في حديث أبي هريرة الآتي قريباً - إن شاء الله تعالى - بأعرابي [ج: ١٣٩٧] فيُحْمَل على التَّعَدُّد، أو هو ابن المُنْتَفِق، كما رواه/ البغوي وابن السَّكَن والطَّبراني في «الكبير» وأبو مسلم الكجِّي^(٢)، وزعم الصَّريفي^(٣): أن ابن المُنْتَفِق^(٤) هذا اسمه: لَقِيط بن صَبْرَة^(٥) وافد بني المُنْتَفِق^(٦) (قَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يَدْخِلُنِي الْجَنَّةَ) برفع الفعل المضارع، والجملة المُصَدَّرَة به في محلٍّ جرٍّ، صفةٌ لـ «عملٍ»، واستشكيل الجزم على جواب الأمر؛ لأنَّه يصير قوله: «بِعَمَلٍ» غير موصوفٍ، والتَّكْرَة غير الموصوفة لا تفيد، كذا قاله المظهري^(٧) في «شرح المصابيح»، وأُجِيب بأنَّ التَّنْكِير في «عملٍ» للتَّفْخِيم أو النَّوع، أي: بعملٍ عظيمٍ أو مُعْتَبَرٍ في الشَّرْع، أو يُقال: جزاء الشَّرْط محذوفٌ تقديره: أخبرني بعملٍ إن عملته يَدْخِلُنِي الْجَنَّةَ، فالجملة الشَّرْطِيَّة بأسرها صفةٌ لـ «عملٍ». (قَالَ) القوم: (مَا لَهُ مَا لَهُ؟) وهو استفهام^(٨)، والتَّكْرَار للتَّأْكِيد (وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: أَرَبَّ مَا لَهُ) بفتح الهمزة والرَّاء وتنوين الموحدة مع الضَّم، أي: حاجةٌ جاءت به، وهو خبر مبتدأ محذوف^(٩)، أو مبتدأ خبره محذوف، أي: له أَرَبٌّ، و«ما»: زائدةٌ للتَّخْفِيل، أي: له حاجةٌ يسيرةٌ، قاله الزَّرْكَشِيُّ وغيره، وتَعَقَّبَه في «المصابيح» فقال: ليس مبتدأ محذوف الخبر،

(١) في (د): «وبعدها موحدة».

(٢) في (د): «وأبو موسى الكجِّي»، وليس بصحيح.

(٣) في (د): «الصَّيرفي»، وفي هامش (ج): «الصَّريفي» بفتح الصَّاد المهملة وكسر الرَّاء وبالفاء بين تحتين ساكتين آخره نون «لباب».

(٤) في هامش (ج): «المُنْتَفِق» بضم الميم وسكون النون وفتح المثناة الفوقية وكسر الفاء بعدها قاف «ح ص».

(٥) في هامش (ج): بفتح الصَّاد المهملة وكسر الموحدة.

(٦) في (د): «والد بن المنتفق»، وهو تحريف.

(٧) في (د): «في المظهري». وفي هامش (ج): «المُظْهَرِي» بضم الميم وفتح الظاء المعجمة والهاء المشددة «سط».

(٨) في (د): «وهو للاستفهام».

(٩) في هامش (ج): قوله: «وهو إمَّا خبر مبتدأ محذوف» قال شيخ الإسلام: أي: بتقدير مضاف؛ أي: هو ذو حاجة.

بل مبتدأ مذكور الخبر، وساغ الابتداء به وإن كان نكرة؛ لأنه موصوف بصفة ترشد إليها «ما» الزائدة، والخبر هو قوله «له»، وأما قوله^(١): أي: له حاجة يسيرة، و«ما» للتقليل، فليس كذلك، بل «ما» الزائدة منبهة على وصف لائق بالمحل، واللائق هنا أن يُقدَّر «عظيم» لأنه سأل عن عمل يدخله^(٢) الجنة^(٣)، ولا أعظم من هذا الأمر على أنه يمكن أن يكون له وجه^(٤)، وروى: «أرب» بكسر الراء وفتح الموحدة بلفظ الماضي، كـ «عَلِمَ» أي: احتاج فسأل لحاجته^(٥) أو تفطن لِمَا سأل عنه وعقل، يُقال: «أرب» إذا عقل، فهو أريب، وقيل: تعجَّب من حرصه وحسن فطنته، ومعناه: لله درّه، وقيل: هو دعاء عليه، أي: سقطت آراؤه، وهي أعضاؤه^(٦)، كما قالوا: تربت ٣/٣ يمينه، وليس على معنى الدعاء، بل على عادة العرب في استعمال^(٧) هذه الألفاظ، وروى «أرب» بكسر الراء مع التنوين، مثل: «حذِر» أي: حاذق فطن يسأل عما يعنيه، أي: هو أرب، فحذف المبتدأ، ثم قال: «ما له»؟ أي: ما شأنه؟ قال في «الفتح»: ولم أقف على صحة هذه الرواية، وروى «أرب» بفتح الجميع، رواه أبو ذر، قال القاضي عياض: ولا وجه له. انتهى. وقد وقعت في «الأدب» [ج: ٥٩٨٣] من طريق الكشميهني، كما قاله الحافظ ابن حجر (تعبَّد الله وَلَا تُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا) ولا بن عساكر: «تعبَّد الله لا تشرك به شيئًا» بإسقاط الواو (وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ) تحسن لقرابتك، وخصَّ به هذه الخصلة نظرًا إلى حال السائل، كأنه كان قَطَاعًا لِلرَّحِمِ فأمره به؛ لأنه المهمُّ بالنسبة إليه، وعطف الصَّلَاةَ وما بعدها على سابقها، من عطف الخاصِّ على العامِّ، إذ العبادة تشمل ما بعدها، ودلالة هذا الحديث على الوجوب فيها غموض، وأجيب/ بأنَّ سؤاله عن العمل الذي يدخل الجنة يقتضي ألاَّ يُجاب بالنوافل قبل الفرائض، فيُحمَل على الزكاة الواجبة، وبأنَّ الزكاة قرينة الصَّلَاة المذكورة مقارنة للتوحيد،

(١) «وأما قوله»: ليس في (ص).

(٢) في (د): «يُدخل».

(٣) في هامش (ج): «الجنة» صح، سقطت من قلم الشارح.

(٤) في (م): «درجة».

(٥) في (د): «لحاجة».

(٦) في (د): «وقيل: أعضاؤه».

(٧) في (د): «استعمالهم».

وبأنه وقف دخول الجنة على أعمال من جملتها: أداء الزكاة، فيلزم أن من لم يعملها لم يدخل الجنة، ومن لم يدخل الجنة دخل النار، وذلك يقتضي الوجوب.

(وَقَالَ بِهِزْ) بفتح الموحدة وسكون^(١) الهاء، آخره زايٌ مُعْجَمَةٌ، ابن أسد، العمِّي البصري: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُثْمَانَ، وَأَبُوهُ عُثْمَانُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) فبين شعبة أن ابن عثمان اسمه: محمد (أَنْهُمَا سَمِعَا مُوسَى بْنَ طَلْحَةَ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ) ولأبي ذر: «(عَنِ النَّبِيِّ ﷺ)» (بِهَذَا) الحديث السابق. (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) البخاري: (أَخْشَى أَنْ يَكُونَ مُحَمَّدٌ غَيْرَ مَحْفُوظٍ، إِنَّمَا هُوَ عَمْرُو) أي: ابن عثمان، والحديث محفوظ عنه وهم شعبة، وقد حدث به عنه يحيى بن سعيد^(٢) القطان، وإسحاق الأزرق وأبو أسامة وأبو نعيم كلهم عن عمرو ابن عثمان، كما قاله الدار قطني وغيره.

وهذا الحديث رواه ما بين كوفيٍّ وواسطيٍّ ومدنيٍّ، وأخرجه أيضًا في «الأدب» [ح: ٥٩٨٢]، ومسلمٌ في «الإيمان»، والنسائي في «الصلاة» و«العلم».

١٣٩٧ - حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ، حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بْنِ حَيَّانَ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ أَعْرَابِيًّا أَتَى النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ: ذَلَّنِي عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ، قَالَ: «تَعْبُدُ اللَّهَ لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ»، قَالَ: وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا، فَلَمَّا وَلَّى قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا».

حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ أَبِي حَيَّانَ قَالَ: أَخْبَرَنِي أَبُو زُرْعَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا.

وبه قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ) أبو يحيى البغدادي عُرِفَ بصاعقة، البراز - بمعجمتين - قال: (حَدَّثَنَا عَفَّانُ بْنُ مُسْلِمٍ) بتشديد الفاء، الصَّفَّار الأنصاري البصري قال: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو مُصَغَّرًا، ابن خالد بن عجلان، صاحب الكرابيسي^(٣) (عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بْنِ حَيَّانَ) بفتح الحاء المهملة وتشديد المثناة التَّحْتِيَّة، التَّيْمِيُّ تيم الرباب

(١) في (د): «وإسكان».

(٢) في غير (د) و(س): «سعد»، وهو تحريف.

(٣) في هامش (ج): بتخفيف الراء وكسر الموحدة وبالسُّين المهملة «ح ص»، قال في «المصباح»: الكرباس: الثوب الخشن، وهو فارسيٌّ غُرَب، والجمع: كرابيس.

(عَنْ أَبِي زُرْعَةَ) هَرِمٌ^(١) - بفتح الهاء وكسر الراء - ابن عمرو بن جرير، البجلي الكوفي (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا) بفتح الهمزة، مَنْ سَكَنَ الْبَادِيَةَ، وَهَلْ هُوَ السَّائِلُ فِي حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ السَّابِقِ [ج: ١٣٩٦] أَوْ غَيْرِهِ؟ سَبَقَ مَا فِيهِ ثُمَّ (أَتَى النَّبِيَّ ﷺ مِنْ أَشْجِيذٍ لَمْ يَقَالَ: ذُلِّي) بِضَمِّ الدَّالِ وَتَشْدِيدِ اللَّامِ الْمَفْتُوحَةِ (عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتُهُ دَخَلْتُ الْجَنَّةَ، قَالَ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (تَعْبُدُ اللَّهَ) وَحْدَهُ (لَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئًا، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ الْمَكْتُوبَةَ، وَتُؤَدِّي الزَّكَاةَ الْمَفْرُوضَةَ) غَايِرَ بَيْنَ الْقَيْدَيْنِ كِرَاهَةِ تَكْرِيرِ اللَّفْظِ الْوَاحِدِ، أَوْ احْتِرَازَ عَنْ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ؛ لِأَنَّهَا زَكَاةٌ لَعْوِيَّةٌ، أَوْ عَنِ الْمُعْجَلَةِ قَبْلَ الْحَوْلِ، فَإِنَّهَا زَكَاةٌ، لَكِنَّهَا لَيْسَتْ مَفْرُوضَةً (وَتَصُومُ رَمَضَانَ) وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَجَّ اخْتِصَارًا أَوْ نَسِيانًا مِنَ الرَّاوي. (قَالَ) الْأَعْرَابِيُّ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَا أَزِيدُ عَلَى هَذَا) الْمَفْرُوضِ، أَوْ لَا أَزِيدُ عَلَى مَا سَمِعْتُ مِنْكَ فِي تَأْدِيَتِهِ لِقَوْمِي؛ فَإِنَّهُ كَانَ وَافِدَهُمْ، وَزَادَ مُسْلِمٌ: «شَيْئًا أَبَدًا وَلَا أَنْقَصَ مِنْهُ» (فَلَمَّا وَلَّى) أَي: أَدْبَرَ (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَلْيَنْظُرْ إِلَى هَذَا) الْأَعْرَابِيِّ، أَي: إِنْ دَاوَمَ/ عَلَى فَعَلٍ مَا أَمَرْتَهُ بِهِ؛ لِقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ أَبِي أَيُّوبَ عِنْدَ مُسْلِمٍ: «إِنْ تَمَسَّكَ بِمَا أُمِرَ بِهِ دَخَلَ الْجَنَّةَ».

وفيه^(٢): أَنَّ الْمُبَشِّرَ بِالْجَنَّةِ أَكْثَرُ مِنَ الْعَشْرَةِ، كَمَا وَرَدَ النَّصُّ فِي الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَأُمَّهُمَا وَأُمَّهَاتِ الْمُؤْمِنِينَ، فَتُحْمَلُ بَشَارَةُ الْعَشْرَةِ أَنَّهُمْ بُشِّرُوا دَفْعَةً وَاحِدَةً، أَوْ بِلَفْظٍ: بُشِّرَهُ بِالْجَنَّةِ، أَوْ أَنَّ الْعِدَدَ لَا يَنْفِي الزَّائِدَ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّ مَفْهُومَ الْحَدِيثِ كَغَيْرِهِ مِمَّا يَشْبَهُهُ يَدُلُّ عَلَى تَرْكِ التَّطَوُّعَاتِ أَصْلًا؛ لِأَنَّا نَقُولُ: لَعَلَّ أَصْحَابَ هَذِهِ الْقِصَصِ كَانُوا حَدِيثِي عَهْدٍ/ بِالْإِسْلَامِ، فَانْتَفَى مِنْهُمْ بِفَعْلٍ مَا وَجِبَ ٤/٣ عَلَيْهِمْ فِي تِلْكَ الْحَالَةِ؛ لِثَلَا يَثْقُلَ عَلَيْهِمْ ذَلِكَ فَيَمْلُؤُوا، فَإِذَا انْشَرَحَتْ صُدُورُهُمْ لِلْفَهْمِ عَنْهُ^(٣) وَالْحَرَصِ عَلَى ثَوَابِ^(٤) الْمُنْدُوبَاتِ سَهَّلَتْ عَلَيْهِمْ، وَلَا يَخْفَى أَنَّ مَنْ دَاوَمَ عَلَى تَرْكِ السُّنَنِ كَانَ نَقْصًا فِي دِينِهِ، فَإِنْ تَرَكَهَا تَهَاوَنًا بِهَا وَرَغْبَةً عَنْهَا كَانَ ذَلِكَ فَسْقًا لَوُرُودِ الْوَعِيدِ عَلَيْهِ، قَالَ مِنْ أَشْجِيذٍ لَمْ: «مَنْ رَغِبَ عَنْ سُنَّتِي فَلَيْسَ مِنِّي» [ج: ٥٠٦٣] قَالَ الْقُرْطُبِيُّ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ عَنْ يَحْيَى) الْقَطَّانِ (عَنْ أَبِي حَيَّانَ) هُوَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بْنِ حَيَّانَ

(١) فِي هَامِش (ج): وَسَكُونُ الرَّاءِ، «كِرْمَانِي»، لَكِنْ فِي «جَامِعِ الْأَصُولِ» بِكَسْرِ الرَّاءِ.

(٢) فِي هَامِش (ج): مُطْلَبُ: الْمُبَشِّرُونَ بِالْجَنَّةِ.

(٣) فِي (ب) وَ(س): «لِلنَّهْمِ فِيهِ»، وَصَحَّحَهَا الشَّيْخُ أَمِينُ السَّفَرِ جَلَانِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي نَسْخَتِهِ إِلَى الْمُثَبَّتِ فِي الْمَتَنِ.

(٤) «ثَوَابٌ»: لَيْسَ فِي (د).

المذكور في الإسناد السابق، ذكره أولاً باسمه وهنا بكنيته (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (أَبُو زُرْعَةَ) هَرِمٌ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِهَذَا) الحديث السابق عن وَهْبٍ، لكنَّ يحيى القطان رواه عن أَبِي حَيَّانٍ مُرْسَلًا - كما ترى - لأنَّ أبا زرعة تابعيٌّ، ولم يذكر أبا هريرة فخالف وَهْبًا، وفي إخراج المؤلف له عقب^(١) حديث وَهْبٍ إِشْعَارٌ بَأَنَّ الْعَلَّةَ غَيْرُ قَادِحَةٍ؛ لأنَّ وَهْبًا حافظٌ، فقدَّم روايته لأنَّ معه زيادةً فيما رواه^(٢)، حكاه أبو عليّ الجياني^(٣)، وفيه إبطالٌ للتردُّد^(٤)، الواقع في رواية الأصيلي عن أبي أحمد الجرجاني هنا حيث قال: ^(٥) «عن يحيى بن سعيد بن حيَّان، أو عن يحيى بن سعيد عن أبي حيَّان» وهو خطأ، إنَّما هو يحيى بن سعيد بن حيَّان، كما لغيره من الرواة؛ لأنَّ هذه الرواية أفادت تصريح أبي حيَّان بسماعه له من أبي زُرْعَةَ^(٦)، فزال التردُّد.

١٣٩٨ - حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يَقُولُ: قَدِمَ وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا الْحَيَّ مِنْ رِبِيعَةٍ قَدْ خَالَتَ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ كُفَّارٌ مُضَرٌّ، وَلَسْنَا نَخْلُصُ إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ، فَمُرْنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذَهُ عَنْكَ، وَنَدْعُو إِلَيْهِ مِنْ وَرَاءِنَا، قَالَ: «أَمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ، وَأَنْهَأَكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: الْإِيمَانُ بِاللَّهِ وَشَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَعَقْدُ يَدَيْهِ هَكَذَا - وَإِقَامُ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءُ الزَّكَاةِ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ، وَأَنْهَأَكُمْ عَنِ الدُّبَاءِ وَالْحَنْتَمِ وَالتَّقِيرِ وَالْمُرْقَتِ».

وَقَالَ سُلَيْمَانُ وَأَبُو الثُّعْمَانِ عَنْ حَمَّادٍ: «الْإِيمَانُ بِاللَّهِ شَهَادَةُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ) هو ابن منهال، السُّلَمِيُّ الأنماطيُّ قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) قال: (حَدَّثَنَا أَبُو جَمْرَةَ) بالجيم وسكون الميم وفتح الرَّاء، نصر بن عمران الضُّبَعِيُّ (قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنه يَقُولُ: قَدِمَ وَفَدَّ عَبْدُ الْقَيْسِ) هو أبو قبيلة، وكانوا أربعة عشر رجلاً، ويروى أربعون،

(١) في (م): «عقب».

(٢) «رواه»: ليس في (د).

(٣) قوله: «فيما رواه، حكاه أبو عليّ الجياني»، ليس في (ص) و(م).

(٤) في (د): «إبطال التردُّد».

(٥) في غير (م): «فيما حكاه أبو عليّ الجياني»، ولعله تكرارٌ.

(٦) في (د) و(ج): «عن أبي هريرة»، وفي هامش (ج): قوله: «من أبي هريرة» كذا في النسخ، والذي في «الفتح»: «من أبي زرعة».

وَجُمِعَ بَأَنَّ لَهُمْ وَفَادَتَيْنِ، أَوِ الْأَرْبَعَةَ عَشَرَ أَشْرَافَهُمْ (عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ هَذَا الْحَيَّ) نُصِبَ بِ«إِنَّ» وَهُوَ اسْمٌ لِمَنْزِلِ الْقَبِيلَةِ، ثُمَّ سُمِّيَتِ الْقَبِيلَةُ بِهِ؛ لِأَنَّ بَعْضَهُمْ يَحْيَا بِبَعْضٍ، وَلَأَبْيَ ذَرًّا: «إِنَّا هَذَا الْحَيَّ» بِالْفَاءِ بَعْدَ التَّوْنِ الْمُشَدَّدَةِ، وَنُصِبَ «الْحَيَّ» عَلَى الْاِخْتِصَاصِ، أَيِ: أَعْنِي هَذَا الْحَيَّ، وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَكُونُ خَيْرُ «إِنَّ» قَوْلُهُ: (مِنْ رَبِيعَةَ) بَنُ نَزَارِ بْنِ مَعْدٍ^(١) بَنُ عَدْنَانَ، وَعَلَى الْأَوَّلَى خَيْرُ «إِنَّ» قَوْلُهُ: (قَدْ حَالَتْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ)^(٢) كُفَّارُ مُضَرٍّ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ، وَهُوَ ابْنُ نَزَارِ بْنِ مَعْدِ بْنِ عَدْنَانَ أَيْضًا (وَلَسْنَا نَخْلُصُ) أَيِ: نَصْلُ (إِلَيْكَ إِلَّا فِي الشَّهْرِ الْحَرَامِ) جَنْسٌ يَشْمَلُ / الْأَرْبَعَةَ
الْحَرَمَ، وَسُمِّيَتِ^(٣) بِذَلِكَ لِحَرَمَةِ الْقِتَالِ فِيهَا (فَمُرْنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذُهُ عَنْكَ، وَنَدْعُو إِلَيْهِ مَنْ وَرَاءَنَا) مِنْ قَوْمِنَا أَوْ مِنَ الْبِلَادِ النَّائِيَةِ أَوِ الْأَزْمَنَةِ الْمُسْتَقْبَلَةِ (قَالَ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ: (أَمُرْكُمْ) بِمَدِّ الْهَمْزَةِ (بِأَرْبَعٍ، وَأَنْتَاهَاكُمْ عَنْ أَرْبَعٍ: الْإِيمَانِ بِاللَّهِ) بِالْجَرِّ (وَشَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ - وَعَقْدَ يَدَيْهِ هَكَذَا -) كَمَا يَعْقِدُ الَّذِي يَعُدُّ وَاحِدَةً، وَالْوَاوُ فِي قَوْلِهِ: «وَشَهَادَةِ» لِلْعُطْفِ التَّفْسِيرِيِّ لِقَوْلِهِ: «الْإِيمَانِ»، وَقَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: هِيَ مُقَحَّمَةٌ كَهَيِّ فِي: فَلَانٌ حَسَنٌ وَجَمِيلٌ، أَيِ: حَسَنٌ جَمِيلٌ (وَإِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ) بِخَفْضٍ: «إِقَامِ» وَ«إِيتَاءِ» فِي «الْيُونَنِيَّةِ»^(٤)، وَهَذَا مَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ (وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمْسَ مَا غَنِمْتُمْ) وَذَكَرَ لَهُمْ هَذِهِ؛ لِأَنَّهُمْ كَانُوا مُجَاوِرِينَ لِكُفَّارِ مُضَرٍّ وَكَانُوا أَهْلَ جِهَادٍ وَغَنَائِمٍ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِي هَذِهِ الرِّوَايَةِ صِيَامَ رَمَضَانَ، كَمَا ذَكَرَهُ فِي «بَابِ أَدَاءِ الْخُمْسِ مِنَ الْإِيمَانِ» [ج: ٥٣] إِمَّا لَغَفْلَةِ الرََّاوِي أَوْ اخْتِصَارِهِ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، وَلَمْ يَذْكُرِ الْحَجَّ فِيهِمَا لِشَهْرَتِهِ عِنْدَهُمْ، أَوْ لِكَوْنِهِ عَلَى التَّرَاخِي، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا سَبَقَ فِي «بَابِ أَدَاءِ الْخُمْسِ مِنَ الْإِيمَانِ» [ج: ٥٣] (وَأَنْتَاهَاكُمْ عَنْ) الْاِنتِبَازِ فِي الْآنِيَةِ الْمُتَّخِذَةِ مِنَ (الدُّبَاءِ) بِضَمِّ الدَّالِّ وَتَشْدِيدِ الْمُوَحَّدَةِ: الْقِرْعُ الْيَابِسُ (و) عَنْ الْاِنتِبَازِ فِي (الْحَنْتَمِ) بِفَتْحِ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَسُكُونِ التَّوْنِ وَفَتْحِ الْمُثْنَاءِ الْفَوْقِيَّةِ: الْجِرَارُ الْخَضِرُ (و) فِي (النَّقِيرِ) بِفَتْحِ التَّوْنِ وَكسْرِ الْقَافِ: جَذْعٌ يُنْقَرُ وَسَطُهُ فَيُوعَى فِيهِ (و) فِي (الْمُرْقَتِ) الْمَطْلِيِّ بِالزَّرْفِ؛ لِأَنَّهَا تَسْرِعُ الْإِسْكَارَ فَرَبَّمَا شَرِبَ مِنْهَا^(٥) مِنْ لَا يَشْعُرُ بِذَلِكَ، وَهَذَا مَنْسُوخٌ بِمَا فِي «مُسْلِمٍ»: «كَنتَ نَهَيْتَكُمُ عَنِ الْاِنتِبَازِ إِلَّا فِي الْأَسْقِيَةِ، فَانْتَبَذُوا فِي كُلِّ وَعَاءٍ، وَلَا تَشْرَبُوا مُسْكِرًا».

(١) فِي (ص): «بَنُ مَعْدٍ بْنُ نَزَارٍ» وَلَعَلَّ الْمَثْبُوتَ هُوَ الصَّوَابُ.

(٢) فِي هَامِش (ج): لَكِنْ كَانَ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ يَقَالَ: «إِنَّ هَذَا الْحَيَّ قَدْ حَالَتْ بَيْنَهُمْ» فَعَدَلَ عَنِ الْغَيْبَةِ إِلَى التَّكْلُمِ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(٣) فِي غَيْرِ (ب) وَ(س): «وَسَمُّوا».

(٤) فِي الْيُونَنِيَّةِ: لَيْسَ فِي (م).

(٥) فِي (د): «مِنْهُ»، وَفِي نَسْخَةٍ فِي هَامِشِهَا كَالْمَثْبُوتِ.

(وَقَالَ سُلَيْمَانُ) بن حرب، ممّا وصله المؤلف أيضاً^(١) في «المغازي» [ج: ٤٣٦٩] (وَأَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّد بن الفضل السدوسي، ممّا وصله المؤلف أيضاً في «الخمسة» [ج: ٣٠٩٥] (عَنْ حَمَادٍ) هو ابن زيد: (الْإِيمَانُ بِاللَّهِ شَهَادَةٌ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) بدون واو، وهو أصوب، و«الإيمان» بالجرّ، بدل من قوله في السابق: «بأربع»^(٢)، وقوله: «شهادة» بالجرّ على البدلية أيضاً، وبالرفع فيهما لأبي ذرّ، مبتدأ وخبر^(٣).

١٣٩٩ - ١٤٠٠ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، قَالَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، عَنْ الزُّهْرِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ: أَنَّ أَبَاهُ رِيزَةَ رضي الله عنه قَالَ: لَمَّا تُوِّفِيَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، فَقَالَ عُمَرُ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ؟! وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَمَنْ قَالَهَا فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ». فَقَالَ: وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ، فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ، وَاللَّهُ لَوْ مَتَّعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا، قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَدْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ) البهراني^(٤) الحمصي (قال: أَخْبَرَنَا^(٥) شُعَيْبُ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ) بالحاء المهملة والزاي المعجمة^(٦)، الأموي مولاهم الحمصي، واسم أبيه دينار (عَنْ) ابن شهاب (الزُّهْرِيُّ) قال: حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُثْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ) المدني: (أَنَّ أَبَاهُ رِيزَةَ رضي الله عنه) قَالَ: لَمَّا تُوِّفِيَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه خليفة بعده (وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ) بعض عبادة الأوثان، وبعض بالرجوع إلى اتباع مسيلمة^(٧)، وهم أهل اليمامة وغيرهم، واستمر بعض على الإيمان إلا أنه منع الزكاة وتأول أنها خاصة بالزمن النبوي؛ لأنه تعالى قال: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾ [التوبة: ١٠٣]

(١) أيضاً: مثبت من (ب) و(د).

(٢) في (ص): «السابقة من ربيع»، ولعلّ الناسخ أراد «أربع» بدل «ربيع».

(٣) في هامش (ج): «فالإيمان» مبتدأ، و«شهادة» خبره.

(٤) في هامش (ج): «البهراني» بفتح الموحدة وسكون الهاء وبالراء والنون.

(٥) في (ص): «أخبرني».

(٦) «المعجمة»: ليس في (د) و(س).

(٧) في هامش (ج): بكسر اللام، كما في «التنقيح».

فغيره عَلَى الصَّلَاةِ الْإِسْلَامِ لا يطهرهم ولا يصلي عليهم فتكون صلاته سكتاً لهم (فَقَالَ عُمَرُ) بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لأبي بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ)؟! وفي حديث أنس: أتريد أن تقاتل العرب (وَقَدْ قَالَ ١١٨٧/٢٥ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُ الشَّيْءُ: أُمِرْتُ) بضمّ الهمزة مبنياً للمفعول، أي: أمرني الله (أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ) وكأنَّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لم يستحضر من هذا الحديث إلا هذا القدر الذي ذكره، وإلا فقد وقع في حديث ولده عبد الله (ح: ٢٥) زيادة: «وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ». وفي رواية العلاء بن عبد الرحمن: «حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ»، وهذا يعمُّ الشريعة كلّها، ومقتضاه أن من جحد شيئاً ممّا جاء به رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، ودُعِيَ إليه فامتنع، ونصب القتال، تجب مقاتلته وقتله إذا أصرَّ (فَمَنْ قَالَهَا) أي: كلمة التوحيد مع لوازمها (فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ) فلا يجوز هدر دمه واستباحة ماله بسبب من الأسباب (إِلَّا بِحَقِّهِ) أي: بحق الإسلام: من قتل النفس المحرّمة، أو ترك الصلاة، أو منع الزكاة بتأويل باطل (وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ) تعالى فيما يسره، فيثيب المؤمن ويعاقب المنافق، فاحتجَّ عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بظاهر ما استحضره ممّا رواه من قبل أن ينظر إلى قوله: «إِلَّا بِحَقِّهِ» ويتأمل شرائطه. (فَقَالَ) له أبو بكر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (وَاللَّهِ لَأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ) بتشديد الرَّاء، وقد تُخَفَّفَ (بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ) أي: قال: أحدهما واجبٌ دون الآخر، أو منع من إعطاء الزكاة متأوِّلاً كما مرَّ (فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ) كما أنَّ الصَّلَاةَ حَقُّ الْبَدَنِ، أي: فدخلت في قوله: «إِلَّا بِحَقِّهِ»، فقد تضمّنت عصمة دمٍ ومالٍ مُعلَّقةً باستيفاء شرائطها، والحكم المُعلَّق بشرطين لا يحصل بأحدهما والآخر معدومٌ، فكما لا تتناول العصمة من لم يؤدِّ حقَّ الصلاة، كذلك لا تتناول العصمة من لم يؤدِّ حقَّ الزكاة، وإذا لم تتناولهم العصمة بقوا^(١) في عموم قوله (ح: ١٣٩٩): «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ»، فوجب قتالهم حينئذٍ، وهذا من لطيف النَّظَر أن يقلب المعترض على المستدلّ دليله، فيكون أحقَّ به، ولذلك^(٢) فعل أبو بكرٍ فسَلَّمَ له عمر^(٣)، وقاسه على الممتنع من الصلاة؛ لأنّها كانت بالإجماع من^(٤) رأي الصحابة، فردَّ المُخْتَلَف فيه إلى المُتَّفَق عليه، فاجتمع في هذا الاحتجاج من عمر بالعموم ومن أبي بكرٍ بالقياس، فدلَّ على أنَّ

(١) في (د): «فهم»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٢) في (د): «وكذا»، وفي مصابيح الجامع (وكذلك) ولعله الصواب.

(٣) قوله: «فكما لا تتناول العصمة من لم يؤدِّ حقَّ الصلاة... فعل أبو بكرٍ فسَلَّمَ له عمر»، ليس في (ص) و(م).

(٤) في (د): «عن».

العموم يُخَصُّ بالقياس، وفيه دلالة^(١) على أَنَّ العمرين لم يسمعا من الحديث «الصَّلَاة» و«الزَّكَاة» كما سمعه غيرهما، أو لم يستحضرا؛ إذ لو كان ذلك لم يحتجَّ عمرٌ على أبي بكرٍ، ولو سمعه أبو بكرٍ لردَّ به على عمر، ولم يَحْتَجَّ إلى الاحتجاج بعموم قوله: «إِلَّا بِحَقِّهِ»، لكنَّ يحتمل أن يكون سمعه واستظهر بهذا الدَّلِيل النَّظَرِيَّ، ويحتمل كما قال الطَّبِيئِيُّ: أن يكون عمر ظنَّ أَنَّ الْمُقَاتِلَةَ إِنَّمَا كَانَتْ لَكُفْرِهِمْ، لا لَمَنْعِهِمُ الزَّكَاةَ، فاستشهد بالحديث، وأجابه الصَّدِيقُ بِأَنِّي مَا أَقَاتَلَهُمْ لَكُفْرِهِمْ، بَلْ لَمَنْعَهُمُ الزَّكَاةَ (وَاللَّهُ لَوْ مَنَعُونِي / عَنَاقًا) بفتح العين المهملة، الأنثى من المعز (كَأَنُوا يُؤَدُّونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا، قَالَ عُمَرُ ﷺ: فَوَاللَّهِ مَا هُوَ إِلَّا أَنْ قَدْ) سقط لفظة «قد» في رواية أبي ذرٍّ (شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَ أَبِي / بِكَرٍ ﷺ) ٦/٣ لَقَاتَلَهُمْ (فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ) بما ظهر^(٢) من الدَّلِيل الذي أقامه^(٣) الصَّدِيقُ نَصًّا، وإقامة الحجَّة، لا أَنَّهُ قَلَّدَهُ فِي ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمُجْتَهِدَ لَا يَقْلُدُ مُجْتَهِدًا. وذكر البغويُّ والطَّبْرَانِيُّ وابن شاهين والحاكم في «الإكلیل» من رواية حَكِيم بن حَكِيم بن عَبَّاد^(٤) ابن حُنَيْفٍ عن فاطمة بنت خَشَّاف السُّلَمِيَّة عن عبد الرَّحْمَنِ الطَّفَرِيَّ، وكانت له صحبةٌ قال: بعث رسول الله ﷺ إلى رجلٍ من أشجع أن تُوْخِذَ مِنْهُ صَدَقَتُهُ، فَأَبَى أَنْ يُعْطِيَهَا، فَرَدَّهَ إِلَيْهِ الثَّانِيَةَ فَأَبَى، ثُمَّ رَدَّهَ إِلَيْهِ الثَّالِثَةَ وَقَالَ: «إِنْ أَبَى فَاضْرِبْ عُنُقَهُ»، اللَّفْظُ لِلطَّبْرَانِيِّ، ومداره عندهم على الواقدي عن عبد الرَّحْمَنِ بن عبد العزيز الإمامي عن حَكِيم، وذكره الواقدي في أوَّل «كتاب الرِّدَّة»، وقال في آخره: قال عبد الرَّحْمَنِ بن عبد العزيز: فقلت^(٥) لحكيم بن حَكِيم: ما أرى أبا بكرٍ الصَّدِيقَ قَاتَلَ أَهْلَ الرِّدَّةِ إِلَّا عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ، قال: أجل، و«خَشَّافٌ»^(٦) ضبطه ابن^(٧) الأثير بفتح المعجمة وتشديد الشَّين^(٨) المعجمة وآخره فاءٌ، وفي الحديث: أَنَّ حَوْلَ النَّتَاجِ حَوْلُ الْأَمْهَاتِ، وَإِلَّا لَمْ يَجْزِ أَخْذُ

(١) في (ص): «دليل».

(٢) في (ص): «يظهر».

(٣) في (د): «أتى به».

(٤) في هامش (ج): «عَبَّاد» بفتح العين المهملة وتشديد الموحَّدة، و«حُنَيْفٌ» بضمِّ الحاء المهملة وفتح النون

وسكون التَّحْتِيَّةِ وبالفاء «ح ص».

(٥) قوله: «الإمامي عن حَكِيم، وذكره الواقدي... عبد الرَّحْمَنِ بن عبد العزيز: فقلت»، ليس في (ص).

(٦) في (م): «خَشَّافٌ»، وهو تصحيف.

(٧) «ابن»: ليس في (ب).

(٨) زيد في (ص): «أي».

العناق، وهذا مذهب الشافعية، وبه قال أبو يوسف، وقال أبو حنيفة ومحمد: لا تجب الزكاة في المسألة المذكورة، وحملنا الحديث على المبالغة.

وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في «استتابة المرتدين» [ح: ٦٩٢٤] وفي «الاعتصام» [ح: ٧٢٨٤]، ومسلم في «الإيمان»، وكذا الترمذي، وأخرجه النسائي أيضاً^(١) فيه وفي «المحاربة».

٢ - باب البيعة على إيتاء الزكاة، ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾

(باب البيعة على إيتاء الزكاة) بفتح الموحدة ﴿فَإِنْ تَابُوا﴾ من الكفر ﴿وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ فهم إخوانكم ﴿فِي الْيَمِينِ﴾ [التوبة: ١١] لهم ما لكم وعليهم ما عليكم، وساق المؤلف هذه الآية الشريفة هنا تأكيداً لحكم الترجمة، أي: فكما لا يدخل الكافر في التوبة من الكفر وينال أخوة المؤمنين في الدين إلا بإقامة الصلاة وإيتاء الزكاة، كذلك بيعة الإسلام لا تتم إلا بإيتاء الزكاة، ومانعها ناقض للعهد^(٢) مبطل لبيعته، لأن كل ما تضمنته بيعته بإيتاء الزكاة فهو واجب.

١٤٠١ - حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ قَيْسٍ قَالَ: قَالَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: بَايَعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ) بضم النون وفتح الميم، محمد (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبِي) عبد الله^(٣) بن نُمَيْرٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بن أبي خالد، الأحمسي البجلي مولا هم الكوفي التابعي (عَنْ قَيْسٍ) هو ابن أبي حازم، واسمه: عوف، البجلي التابعي المخضرم^(٤) (قَالَ: قَالَ جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) البجلي الأحمسي (بَايَعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم) من المبايعة، وهي عقد العهد (عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ) بحذف التاء من إقامة؛ لأن المضاف إليه عوض عنها/ (وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ) أي: ١١٨٨/٢ إعطائها (وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ) وكافر، بإرشاده إلى الإسلام، فالتخصيص للغالب، وقوله: «وَالنُّصْحُ» بالجر، عطفًا على سابقه، والحديث سبق في آخر «كتاب الإيمان» [ح: ٥٧].

(١) «أيضاً»: ليس في (ص) و(م).

(٢) في (ص) و(م): «العهد».

(٣) زيد في (د): «بن عبد الرحمن».

(٤) في هامش (ج) و(ص): قوله: المخضرم: بفتح الزاء؛ من لم يختن، والماضي نصف عمره في الجاهلية، ونصفه في الإسلام، أو من أدركهما. «قاموس».

٣ - باب: إثم مانع الزكاة، وقول الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ٥ يَوْمَ يُخْمَلُ عَلَيْهِمْ فِي نَارِ جَهَنَّمَ فُتُكُوتٌ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ فَذُوقُوا مَا كَنْزْتُمْ تَكْنِزُونَ﴾

(باب إثم مانع الزكاة، وقول الله تعالى) بالجر عطفًا على سابقه، وبالرفع: على الاستئناف:

﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا﴾ (الضمير للكنوز^(١)) الدال عليها ﴿يَكْنِزُونَ﴾ أو للأموال، فإنَّ الحكم عامٌّ وتخصيصهما بالذكر لأنَّهما قانون التَّمَوُّل، أو للفضة^(٢) لأنَّها^(٣) أقرب، ويدلُّ على أنَّ حكم الذهب كذلك بطريق الأولى ﴿(فِي سَبِيلِ اللَّهِ)﴾ المراد به المعنى الأعمُّ، لا خصوص أحد السَّهام الثمانية، وإلاَّ لا خُصَّصَ بالصَّرف إليه بمقتضى هذه الآية ﴿فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [الثوبة: ٣٤] هو الكيُّ بهما ﴿يَوْمَ يُخْمَلُ عَلَيْهِمْ فِي نَارِ جَهَنَّمَ﴾ يوم تُوقَد النَّار ذات حُمَّى وحرٍّ شديدٍ على الكنوز، وأصله: يُحْمَى^(٤) بالنَّار، فجعل الإحماء للنَّار مبالغةً، ثمَّ طوى ذكر النَّار، وأسند الفعل للجارِّ والمجرور تنبيهًا على المقصود، وانتقل من صيغة التَّأْنِيث إلى صيغة التَّذْكِير، وإنَّما قال: ﴿عَلَيْهَا﴾ والمذكور شيْتان؛ لأنَّ المراد: دنائير ودراهم كثيرة، كما قال عليُّ عليه السلام - فيما قاله الثَّوريُّ عن أبي حُصَيْنٍ عن أبي الضُّحَى عن جَعْدَةَ ابْنِ هُبَيْرَةَ^(٥) عنه - : أربعة آلاف وما دونها نفقة، وما فوقها كنز ﴿فُتُكُوتٌ بِهَا جِبَاهُهُمْ وَجُنُوبُهُمْ وظُهُورُهُمْ﴾ لأنَّها مَجَوَّفَةٌ فتسرع الحرارة إليها، و^(٦) الكيُّ في الوجه أبشع وأشهر، وفي الظَّهر والجنب أوجع وآلم، وقيل: لأنَّ جمعهم وإمساكهم كان لطلب الوجاهة بالغنى والتَّنَّعُّم بالمطاعم الشَّهِيَّة والملابس البهيَّة، وقيل: لأنَّ صاحب الكنز إذا رأى الفقير قبض^(٧) جبهته وولَّى ظهره/

(١) في (م): «للمكنوز».

(٢) في (ب): «للفضة»، هو تحريف نَبَّ عليه الشيخ أمين السفرجلاني رحمته الله.

(٣) في (د): «فإنَّها».

(٤) في غير (ص) و(م): «تُحْمَى».

(٥) في هامش (ج): أي: ابن أبي وهب المخزومي، صحابيٌّ صغيرٌ له رؤية، وهو ابن أمِّ هانئ بنت أبي طالب، كما بـ «تقريب ابن حجر».

(٦) في غير (د) و(م): «أو».

(٧) في هامش (ج): قَبَّضَهُ تَقْبِيضًا: أعطاه في قبضته وجمعه. انتهى «قاموس».

وأعرض عنه كشحه^(١)، وقيل: إنه لا يوضع دينارٌ على دينارٍ، ولكن يوسع جلده حتى يوضع كلٌّ درهمٍ في موضعٍ على حدة، وروى ابن أبي حاتمٍ مرفوعاً: «ما من رجلٍ يموت وعنده أحمر أو أبيض إلا جعل الله بكلِّ صفيحةٍ من نارٍ تُكوى بها قدمه إلى ذقنه» ﴿هَذَا مَا كَنْزْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ﴾ أي: يقال لهم ذلك ﴿فَذُوقُوا﴾ وبالـ ﴿مَا كُنْتُمْ تَكْزِبُونَ﴾ [التوبة: ٣٥] أي: كنزكم^(٢) أو ما تكنزونونه، فـ «ما»: مصدريةٌ أو موصولةٌ، وأكثر السلف أن الآية عامةٌ في المسلمين^(٣) وأهل الكتاب، وفي سياق المؤلف لها تلميحٌ إلى تقوية ذلك، خلافاً لمن ذهب إلى أنها خاصةٌ بالكفار، والوعيد المذكور في كلِّ مالٍ لم تُؤدَّ زكاته، وفي حديث عمر: «أَيُّمَا مَالٍ أُدِّيتْ زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ وَإِنْ كَانَ مَدْفُونًا فِي الْأَرْضِ، وَأَيُّمَا مَالٍ لَمْ تُؤدَّ زَكَاتُهُ^(٤) فَهُوَ كَنْزٌ يُكْوَى^(٥) بِهِ صَاحِبُهُ وَإِنْ كَانَ عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ» وسياق^(٦) هذه الآية بتمامها في غير رواية أبي ذرٍّ، وله: ﴿وَالَّذِينَ يَكْزِبُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا﴾^(٧) إلى قوله: ﴿فَذُوقُوا مَا كُنْتُمْ تَكْزِبُونَ﴾.

١٤٠٢ - حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ، أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، حَدَّثَنَا أَبُو الرِّئَادِ: أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمُزٍ الْأَعْرَجَ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «تَأْتِي الْإِبِلُ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ، إِذَا هُوَ لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا، تَطَّاهُ بِأَخْفَافِهَا، وَتَأْتِي الْغَنَمَ عَلَى صَاحِبِهَا عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ، إِذَا لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا، تَطَّوُّهُ بِأَظْلَافِهَا، وَتَنْطَحُهُ بِقُرُونِهَا»، قَالَ: «وَمِنْ حَقِّهَا أَنْ تُحْلَبَ عَلَى الْمَاءِ»، قَالَ: «وَلَا يَأْتِي أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِشَاوٍ يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ لَهَا يُعَارٌّ، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ بَلَغْتُ، وَلَا يَأْتِي بِبَعِيرٍ يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ لَهُ رُغَاءٌ، فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، فَأَقُولُ: لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا، قَدْ بَلَغْتُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ) أبو اليمان، البهراني الحمصي قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو

(١) في (د): «بشقه»، وفي (م) ونسخة في هامش (د): «الشحه».

(٢) في غير (د) و(س): «كنزتم»، وهو تحريف.

(٣) في (ب): «للمسلمين».

(٤) قوله: «وفي حديث عمر: أَيُّمَا مَالٍ أُدِّيتْ زَكَاتُهُ... وَأَيُّمَا مَالٍ لَمْ تُؤدَّ زَكَاتُهُ»، سقط من (د).

(٥) في (ب): «مكوي».

(٦) في (د): «وساق».

(٧) زيد في غير (ص) و(م): ﴿فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، ورمز في «اليونانية» بإسقاطها.

ابن أبي حمزة الحمصي قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان: (أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ هُرْمَزٍ/ الْأَعْرَجَ) سقط «ابن هرمز» في بعض النسخ (حَدَّثَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: تَأْتِي الْإِبِلُ عَلَى صَاحِبِهَا) يوم القيامة، وعَبَّرَ بـ«على» ليشعر باستعلائها وتسُلُطها عليه (عَلَى خَيْرٍ مَا كَانَتْ) عنده في القُوَّة والسَّمْن؛ ليكون أثقل لوطنها وأشدَّ لنكايتها، فتكون زيادةً في عقوبته، وأيضًا فقد كان يؤدُّ^(١) في الدنيا ذلك فيراها في الآخرة أكمل (إِذَا هُوَ لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا) أي: زكاتها (تَطَّأُ) بألفٍ من غير واوٍ في الفرع، وكذا هو عند بعض النحويين لشذوذ هذا الفعل من بين نظائره في التَّعْدِي؛ لأنَّ الفعل إذا كان فاؤه واوًا وكان على فعل مكسور العين، كان غير متعَدٍّ غير هذا الحرف و«وَسِعَ»، فلمَّا شذَّ دون نظائرها أُعْطِيَ هذا الحكم، وقِيلَ: إِنَّ^(٢) أصله: توطئ بكسر الطَّاء، فسقطت الواو، لوقوعها بين ياءٍ وكسرةٍ، ثُمَّ فُتِحَتِ الطَّاءُ لأجل الهمزة، نَبَّهَ عليه صاحب «العمدة» (بِأَخْفَافِهَا) جمع: خَفٌّ؛ وهو للإبل كالظِّلْف للغنم والبقر، والحافر للحمار والبغل والفرس، والقدم للآدمي، ولمسلمٍ من طريق أبي صالحٍ عنه: «ما من صاحب إبل لا يؤدِّي حَقَّهَا مِنْهَا إِلَّا إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ بَطِخٌ^(٣) لَهَا بِقَاعٍ^(٤) قَرْقَرٍ أَوْفَرَ مَا كَانَتْ، لَا يَفْقَدُ مِنْهَا فَصِيلًا وَاحِدًا، تَطَّوهُ بِأَخْفَافِهَا وَتَعَضُّهُ بِأَفْوَاهِهَا، كُلَّمَا مَرَّتْ عَلَيْهِ^(٥) أَوْ لَاهَا رَدَّتْ^(٦) عَلَيْهِ أُخْرَاهَا^(٧) فِي يَوْمٍ كَانَ مَقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ، حَتَّى يُقْضَى^(٨) بَيْنَ الْعِبَادِ، وَيُرَى سَبِيلُهُ^(٩) إِمَّا إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِمَّا إِلَى النَّارِ» (وَتَأْتِي الْغَنَمُ عَلَى صَاحِبِهَا) يوم القيامة (عَلَى^(١٠) خَيْرٍ مَا كَانَتْ) عنده في القُوَّة والسَّمْن (إِذَا لَمْ يُعْطِ فِيهَا حَقَّهَا)

(١) في (ص): «يؤدِّي»، وهو تحريف.

(٢) «إِنَّ»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): قوله: «بَطِخٌ» قال جماعة: معناه: أُلْقِيَ على وجهه.

(٤) في هامش (ج): القاع المستوي: الواسع في سواءٍ من الأرض، يعلوه ماء السماء فيمسكه، والقَرْقَرُ: بفتح القافين، المستوي من الأرض أيضًا الواسع «نووي».

(٥) في هامش (ج): الَّذِي بَخَّطَهُ: «عليها».

(٦) في هامش (ج): الَّذِي فِي «صحيح مسلم»: «مَرَّ» و«رُدَّ» من غير تاء.

(٧) في هامش (ج): في «صحيح مسلم» روايتان نَبَّهَ عليهما النَّوَوِيُّ؛ أحدهما: «كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أَوْ لَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا» والثَّانِيَّةُ: «كُلَّمَا مَرَّ عَلَيْهِ أُخْرَاهَا رُدَّ عَلَيْهِ أَوْ لَاهَا» وصَوَّبَهَا القاضي عياض.

(٨) زيد في (ب): «الله».

(٩) في هامش (ج): قوله: «وَيُرَى سَبِيلُهُ» بضمَّ الياء وفتحها، ويرفع لام «سبيله» ونصبها «نووي».

(١٠) «على»: ليس في (ص).

زكاتها، وسقط لفظ «هو» الثابت بعد «إذا» فيما سبق (تَطَوُّهُ بِأَظْلَافِهَا) بِالْظَّاءِ الْمُعْجَمَةِ (وَتَنْظُحُهَا بِقُرُونِهَا) بفتح الظَّاءِ، ولأبي الوقت: «تنطحه» بكسرها على الأشهر، بل قال^(١) الزَّيْنُ الْعِرَاقِيُّ: إِنَّهُ الْمَشْهُورُ فِي الرِّوَايَةِ، وَفِيهِ: إِنَّ اللَّهَ يُحْيِي الْبَهَائِمَ لِيَعَاقِبَ بِهَا مَانِعَ الزَّكَاةِ، وَالْحِكْمَةُ فِي كَوْنِهَا تُعَادُ كُلُّهَا مَعَ أَنَّ حَقَّ اللَّهِ فِيهَا إِنَّمَا هُوَ فِي بَعْضِهَا؛ لِأَنَّ الْحَقَّ فِي جَمِيعِ الْمَالِ غَيْرُ مُمَيِّزٍ (قَالَ: وَمِنْ حَقِّهَا) قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: يَرِيدُ حَقَّ الْكَرَمِ وَالْمَوَاسَاةِ وَشَرَفِ^(٢) الْأَخْلَاقِ، لَا أَنَّهُ فَرَضَ (أَنْ تُحْلَبَ عَلَى الْمَاءِ) يَوْمَ وَرُودِهَا، كَمَا زَادَهُ^(٣) أَبُو نُعَيْمٍ وَغَيْرُهُ؛ لِيَحْضُرَهَا الْمَسَاكِينُ النَّازِلُونَ عَلَيْهِ، أَيْ: الْمَاءُ^(٤)، وَمَنْ لَا لَبَنَ لَهُ فِيهَا^(٥)، فَيُعْطَى مِنْ ذَلِكَ اللَّبَنِ، وَلَأَنَّ فِيهِ رَفَقًا بِالْمَاشِيَةِ، قَالَ الْعُلَمَاءُ: وَهَذَا مَنْسُوخٌ بِآيَةِ الزَّكَاةِ، أَوْ هُوَ مِنَ الْحَقِّ الزَّائِدِ عَلَى الْوَاجِبِ الَّذِي لَا عِقَابَ بتركه، بَلْ عَلَى طَرِيقِ الْمَوَاسَاةِ وَكَرَمِ الْأَخْلَاقِ، كَمَا قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ -فِيمَا مَرَّ- وَاسْتَدَلَّ بِهِ مَنْ يَرَى أَنَّ فِي الْمَالِ حَقَّوًا غَيْرَ الزَّكَاةِ، وَهُوَ مَذْهَبُ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَفِي «التِّرْمِذِيِّ» عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ عَنْهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: «إِنَّ فِي الْمَالِ لِحَقًّا سِوَى الزَّكَاةِ»، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ: «تُجْلَبُ» بِالْجِيمِ، وَجَزَمَ ابْنُ دَحِيَّةٍ بِأَنَّهُ تَصْحِيفٌ، وَقَدْ وَقَعَ عِنْدَ أَبِي دَاوُدَ/ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عَمْرِو الْغُدَّانِيِّ^(٦) مَا يُفْهِمُ أَنَّ هَذِهِ الْجُمْلَةَ -وَهِيَ: «وَمِنْ حَقِّهَا...» إِلَى ١١٨٩/٢د آخِرِهِ - مُدْرَجَةٌ مِنْ قَوْلِ أَبِي هُرَيْرَةَ، لَكِنْ فِي «مُسْلِمٍ» مِنْ حَدِيثٍ/ أَبِي الزُّبَيْرِ عَنْ جَابِرٍ هَذَا الْحَدِيثُ ٨/٣ وَفِيهِ: فَقُلْنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَمَا حَقُّهَا؟ قَالَ: «إِطْرَاقُ فَحْلِهَا وَإِعَارَةُ دَلْوِهَا وَمِنْحَتُهَا وَحَلْبُهَا عَلَى الْمَاءِ»^(٧) وَحَمْلٌ عَلَيْهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ» فَبَيَّنَ أَنَّهَا مَرْفُوعَةٌ كَمَا نَبَّهَ عَلَيْهِ فِي «الْفَتْحِ»، لَكِنْ قَالَ الزَّيْنُ الْعِرَاقِيُّ: الظَّاهِرُ أَنَّهَا، أَيْ: هَذِهِ الزِّيَادَةُ لَيْسَتْ مُتَّصِلَةً، كَمَا بَيَّنَّهُ أَبُو الزُّبَيْرِ^(٨) فِي بَعْضِ طَرُقِ مُسْلِمٍ،

(١) فِي (ص): «وَقَالَ».

(٢) فِي (د) وَ(ص): «وَشَرِيفٌ».

(٣) فِي غَيْرِ (س) وَ(ص): «زَادَ».

(٤) «أَيُّ: الْمَاءُ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٥) «فِيهَا»: لَيْسَ فِي (ص).

(٦) فِي هَامِشِ (ج): بِضَمِّ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَتَخْفِيفِ الدَّالِّ الْمَهْمَلَةِ وَبِالْتَّوْنِ، إِلَى غُدَانَةِ بْنِ يَرْبُوعَ بْنِ خَنْظَلَةَ «لَبٌّ».

(٧) فِي هَامِشِ (ج): «وَمِنْحَتُهَا» كَذَا بِخَطِّهِ. وَفِيهِ أَيْضًا: قَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ: قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: الْمَنِيحَةُ ضَرْبَانُ؛ أَحَدُهُمَا: أَنْ يُعْطِيَ الْإِنْسَانُ آخَرَ شَيْئًا هَبَةً، وَهَذَا النَّوعُ يَكُونُ فِي الْحَيَوَانِ وَالْأَرْضِ وَالْأَثَاثِ وَغَيْرِ ذَلِكَ، وَالثَّانِي: أَنْ يَمْنَحَهُ نَاقَةً أَوْ بَقْرَةً أَوْ شَاةً يَنْتَفِعُ بِلَبْنِهَا وَوَبَرِّهَا وَصُوفِهَا وَشَعْرِهَا زَمَانًا ثُمَّ يَرُدُّهَا، وَيُقَالُ: مَنْحَهُ يَمْنَحُهُ؛ بِفَتْحِ التَّوْنِ فِي الْمَضَارِعِ وَكَسَرِهَا.

(٨) فِي هَامِشِ (ج): أَبُو الزُّبَيْرِ، وَاسْمُهُ -كَمَا فِي «التَّقْرِيبِ»- مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ تَدْرُسٍ؛ بِفَتْحِ الْمُثَنَاءِ وَكَسْرِ الدَّالِّ =

فذكر الحديث دون الزيادة، ثم قال أبو الزبير: سمعت عُبيد بن عمير يقول هذا القول، ثم سألت جابرًا، فقال مثل قول عُبيد بن عمير، قال أبو الزبير: سمعت عُبيد بن عمير^(١) يقول: قال رجل: يا رسول الله، ما حق الإبل؟ قال: «حلبها على الماء»، قال الزين العراقي: فقد تبين أن هذه الزيادة إنما سمعها أبو الزبير من عُبيد بن عمير مرسله، لا ذكر لجابر فيها. انتهى. لكن قد وقعت هذه الجملة وحدها عند المؤلف مرفوعة من وجه آخر عن أبي هريرة في «الشرب»^(٢) «باب حلب الإبل على الماء» [ح: ٢٣٧٨] بلفظ: حدثنا إبراهيم بن المنذر: حدثنا محمد بن فليح قال: حدثني أبي، عن هلال بن علي، عن عبد الرحمن بن أبي عمرة^(٣) عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: «من حق الإبل أن تحلب على الماء»، وهذا يقوي قول الحافظ ابن حجر: إنها مرفوعة. (قال) بإزالة اللام: (وَلَا يَأْتِي) خبرٌ بمعنى النهي (أَحَدُكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِشَاةٍ يَحْمِلُهَا عَلَى رَقَبَتِهِ لَهَا يُعَارٌ) بضم المثلثة التحتية والعين المهملة، أي: صوت، قال ابن المنير: ومن لطيف الكلام أن النهي الذي أولنا به التفي يحتاج إلى تأويل أيضًا^(٤)، فإن القيامة ليست دار تكليف، وليس المراد نهيمهم عن أن يأتوا بهذه الحالة، إنما المراد: لا تمنعوا الزكاة فتأتوا كذلك، فالتفي في الحقيقة إنما باشر سبب الإتيان، لا نفس الإتيان، وللمستملي والكُشْمِيهَنِي^(٥): «ثَغَاء» بضم المثلثة وبغين معجمة، ممدودًا^(٦): صياح الغنم أيضًا (فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، فَأَقُولُ) له: (لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا) أي: للتخفيف عنك (قَدْ بَلَغْتُ) إليك حكم الله (وَلَا يَأْتِي) أحدكم يوم القيامة (بِبَعِيرٍ) ذكر الإبل وأنشاه (يَحْمِلُهُ عَلَى رَقَبَتِهِ لَهُ رُغَاءٌ) براء مضمومة وبغين معجمة، صوت الإبل (فَيَقُولُ: يَا مُحَمَّدُ، فَأَقُولُ) له: (لَا أَمْلِكُ لَكَ شَيْئًا) ولأبي ذر: «لَكَ»^(٨) من الله شيئًا (قَدْ بَلَغْتُ) إليك حكم الله تعالى.

= المهملة وضمّ الرّاء، الأسدي مولا هم، أبو الزبير المكي، صدوق إلا أنه يُدلس، من الرابعة، مات سنة ٢٦؛ أي: ومئة.

(١) قوله: «يقول هذا القول، ثم سألت جابرًا... سمعت عُبيد بن عمير»، ليس في (ص).

(٢) «في الشرب»: ليس في (م).

(٣) في (د): «بن عمرو»، وليس بصحيح.

(٤) في نسخة في هامش (د): «آخر»، وفيها كالمثبت.

(٥) في (م): «للكُشْمِيهَنِي»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٦) في غير (ص) و(م): «ممدودة».

(٧) «لَكَ»: ليس في (م).

(٨) «لَكَ»: مثبت من (ب) و(س).

١٤٠٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحِ السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مُثْلَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شُجَاعًا أَقْرَعَ، لَهُ زَبَيَّتَانِ، يُطَوَّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِلِهْزِمَتَيْهِ - يَغْنِي: شِدْقِيهِ - ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا مَالِكٌ، أَنَا كَنْزُكَ»، ثُمَّ تَلَا: «لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ ﴿...﴾ الْآيَةَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المدني قال: (حَدَّثَنَا هَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ) بألفٍ قبل الشَّينِ، أبو النَّضْرِ التَّمِيمِيُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله (عَنْ أَبِي صَالِحِ) ذُكْوَانَ (السَّمَّانِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ آتَاهُ) بمدِّ الهمزة، أي: أعطاه (الله مَالًا، فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهُ مُثْلَ لَهُ) بضمِّ الميم، مبنياً للمفعول، أي: صَوَّرَ لَهُ (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) ولأبوي ذُرٍّ/ والوقت والأصليّ وابن عساكر: «مُثْلَ لَهُ مَالُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» أي: ماله الذي لم يؤدِّ زكاته (شُجَاعًا) بضمِّ الشَّينِ المعجمة، والنَّصْبُ مفعولٌ ثانٍ لـ «مُثْلَ»، والضَّمير الذي فيه يرجع إلى قوله: «مَالًا» وقد ناب عن المفعول الأوَّل، وقال الطَّبِيُّ: «شُجَاعًا» نُصِبَ، يجري مجرى المفعول الثاني، أي: صَوَّرَ مَالَهُ شُجَاعًا، وقال ابن الأثير: و«مُثْلَ» يتعدَّى إلى مفعولين، فإذا بُنِيَ لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله يتعدَّى إلى واحدٍ، فلذا قال: «مُثْلَ لَهُ شُجَاعًا»، وقال البدر الدَّمَامِينِيُّ: «شُجَاعًا» منصوبٌ على الحال، وهو الحيَّةُ الذَّكَرُ، أو الذي يقوم على ذنبه ويواشِبُ الرَّجُلَ والفارس، وربَّما بلغ الفارس (أَقْرَعَ) لا شعر على رأسه؛ لكثرة سمِّه وطول عمره (لَهُ زَبَيَّتَانِ) بزايٍ معجمة مفتوحة فمُوحَّدَتَيْنِ، بينهما تحتيَّةٌ ساكنةٌ، أي: زبدتان^(١) في شدقيه، يُقال: تكلَّم فلانٌ حتَّى زَبَدَ^(٢) شِدْقَاهُ، أي: خرج الزَّبَدُ عليهما، أو هما نابان يخرجان من فيه، ورُدَّ بعدم وجود ذلك كذلك، أو هما النُّكَّتَانِ السُّودَاوَانِ فوق عينيه، وهو أوحش ما يكون من الحيَّات وأخبثه (يُطَوَّقُهُ) بفتح الواو المُشَدَّدة، والضَّمير الذي فيه مفعوله الأوَّل، والضَّمير البارز مفعوله الثاني، وهو يرجع إلى «مَنْ» في قوله: «مَنْ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا»، والضَّمير المستتر يرجع إلى الشُّجَاعِ، أي: يُجَعَل طَوْقًا في عنقه (يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَأْخُذُ) الشُّجَاعَ (بِلِهْزِمَتَيْهِ) بكسر اللَّام والزَّاي، بينهما هاءٌ ساكنةٌ، وبعد الميم^(٣)

(١) في (د): «زبيبتان».

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «حتَّى زَبَدَ»، والذي في خطّه: «حتَّى زَبَبَ» بمُوحَّدَتَيْنِ.

(٣) في (د): «الزَّاي»، وليس بصحيح.

فوقية، تنبيه: لِهَزْمَةٍ^(١)، ولغير أبي ذرٍّ: «بِلِهْزَمِيهِ» بإسقاط الفوقية، وفَسْرهما بقوله^(٢): (يعني: شِدْقِيهِ)^(٣) بكسر الشين المعجمة، أي: جانبي الفم/، ولأبي ذرٍّ: (يعني: بشدقيه) بزيادة مُوحَّدة قبل الشين (ثُمَّ يَقُولُ) الشُّجَاعُ لَهُ: (أَنَا مَالِكٌ، أَنَا كَنْزُكَ) يخاطبه بذلك؛ ليزداد غصَّةً وتهكُّماً عليه (ثُمَّ تَلَا) بِإِلَافَةِ السَّلامِ: ﴿لَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ﴾... الآية [آل عمران: ١٨٠] بالغيب في: ﴿يَحْسَبَنَّ﴾ أسنده إلى: ﴿الَّذِينَ﴾ وقدَّر مفعولاً دلَّ عليه: ﴿يَبْخُلُونَ﴾ أي: لا يحسبنَّ الباخلون بخلهم خيراً لهم، وحذف واو: ﴿وَلَا﴾ وهي ثابتة في القرآن، ولأبي ذرٍّ: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ﴾ بإثباتها، و﴿تَحْسَبَنَّ﴾ بالخطاب، وهي قراءة حمزة والمطَّوِّعِي عن الأعمش، أسنده إلى الرِّسُولِ^(٤) مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وقدَّر مضافاً، أي: لا تحسبنَّ -يا محمَّد- بخل الذين يبخلون هو خيراً لهم، ف«بُخْلٌ» و«خَيْرٌ» مفعولاه، وفي رواية التِّرْمِذِيِّ: قرأ مصداقه: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا يَخْلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٠] وفيه دلالة على أَنَّ المراد بالتَّطْوِيقِ حقيقته^(٥)؛ خلافاً لمن قال: إِنَّ معناه: سَيُطَوَّقُونَ الإِثْمَ، وفي تلاوة الرِّسُولِ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ الآية عقب ذلك دلالة على أَنَّها نزلت في مانعي الزَّكَاةِ، وعليه أكثر المفسِّرين، وهذا الحديث جعله أبو العباس ١٩٠/٢٥ الطَّرْقِيُّ^(٦) والذي قبله/ حديثاً واحداً، ورواه مالكٌ في «موطئه» عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح، لكن وقفه^(٧) على أبي هريرة، وخالفهم عبد العزيز بن أبي سلمة فرواه عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، عن النَّبِيِّ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قال ابن عبد البر: وهو عندي خطأ بيِّنٌ في الإسناد؛ لأنَّه لو كان عند عبد الله بن دينار، عن ابن عمر؛ ما رواه عن أبي صالح عن أبي هريرة أصلاً، ورواية مالكٍ وعبد الرَّحْمَنِ بن عبد الله فيه الصَّحِيحَةُ^(٨)، وهو مرفوعٌ صحيحٌ.

وقد أخرج حديث الباب المؤلَّف أيضاً في «التفسير» [ج: ٤٥٦٥]، والنَّسَائِيُّ في «الزَّكَاةِ».

(١) في (د): «لهزمة»، وليس بصحيح.

(٢) زيد في (د): «شدقيه».

(٣) في هامش (ج): «الشُّدُقُ» ويُفْتَحُ والدَّالُ مهملة: طفيفة الفم من باطن الخدين. انتهى «قاموس».

(٤) في غير (ص) و(م): «رسول الله».

(٥) في (ص) و(م): «حقيقته».

(٦) في هامش (ج): «الطَّرْقِيُّ» بفتح الطاء وسكون الرّاء المهملتين وبالقاف «لباب».

(٧) في غير (ص) و(م): «بروقفه».

(٨) في (ب) و(س): «هي الصَّحِيحَةُ»، وفي (د): «فيه الصَّحَّة».

٤ - بَابُ : مَا أُدِّيَ زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ»

هذا (بَابُ) بالتَّنوين : (مَا أُدِّيَ زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَنْزٍ) هذا لفظ حديث رواه مالك عن ابن عمر موقوفًا، وأبو داود مرفوعًا لكن بمعناه (لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ) في الحديث الآتي في هذا الباب [ح: ١٤٠٥] - إن شاء الله تعالى - : (لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ) بزيادة التاء، وللأصيلي وأبي ذرٍّ: «خمسٍ» (أَوَاقٍ) بغير ياء، كقاضي وجوارٍ، ولأبي ذرٍّ: «أواقي» بإثباتها، كأُثْفِيَّةٍ وَأَثَافِيٍّ^(١)، ويجوز تخفيف الياء وتشديد ها (صَدَقَةٌ) فليس بكنزٍ؛ لأنَّه لا صدقة فيه، فإذا زاد شيء عليها ولم تُؤَدَّ^(٢) زكاته فهو كنزٌ.

١٤٠٤ - وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ بْنِ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبِي، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، عَنْ خَالِدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، فَقَالَ أَعْرَابِيٌّ: أَخْبِرْنِي قَوْلَ اللَّهِ: ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ قَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ كَنَزَهَا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا فَوَيْلٌ لَهُ، إِنَّمَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ الزَّكَاةُ فَلَمَّا أُنْزِلَتْ جَعَلَهَا اللَّهُ طَهْرًا لِلْأَمْوَالِ.

(وَقَالَ أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ بْنِ سَعِيدٍ) بفتح الشَّين المعجمة وبمُوَحَّدتين، بينهما تحتية ساكنة، و«سعيدٍ» - بكسر العين - الحَبْطِيُّ - بالحاء المهملة والمُوَحَّدة المفتوحتين وبالطاء المهملة - نسبة إلى الحَبَطَات من بني تميم، البصريُّ، من مشايخ المؤلف، وثقه أبو حاتم الرازي وكتب عنه ابن المديني، وقال أبو الفتح الأزديُّ: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ غَيْرُ مَرْضِيٍّ، لكن لا عبرة بقول الأزدي؛ لأنَّه هو ضعيفٌ، فكيف يُعْتَمَدُ في تضعيف الثُّقَاتِ؟ وتعليقه هذا وصله أبو داود في كتاب «التَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ» عن مُحَمَّدِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الذُّهَلِيِّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ شَيْبٍ، ووقع في رواية أبي ذرٍّ عن الكُشْمِيْنِيَّةِ: «حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ شَيْبٍ بْنِ سَعِيدٍ» قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) شَيْبٌ (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيليِّ (عَنْ ابْنِ شَهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ خَالِدِ بْنِ أَسْلَمَ) هو أخو زيد بن أسلم (قَالَ: خَرَجْنَا مَعَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بن الخطَّاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) له (أَعْرَابِيٌّ: أَخْبِرْنِي قَوْلَ اللَّهِ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِيْنِيَّةِ: «(عَنْ قَوْلِ اللَّهِ): ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤] قَالَ ابْنُ عُمَرَ: مَنْ كَنَزَهَا فَلَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا) بإفراد الضمير، والسابق اثنان؛

(١) في هامش (ج): «الأُثْفِيَّةُ بِالضَّمِّ وَبِالْكَسْرِ: الْحَجَرُ يُوضَعُ عَلَيْهِ الْقِدْرُ، الْجَمْعُ: أَثَافِيٌّ وَأَثَافٍ «قاموس».

(٢) في (د): «لم يؤدَّ».

كـ ﴿يُفْقَوْنَهَا﴾ على تأويل الأموال، أو يرجع الضمير إلى الفضة؛ لأنها أكثر انتفاعاً في المعاملات من الذهب، أو اكتفى^(١) ببيان حكمها عن حكم الذهب (فَوَيْلٌ لَهُ) أي: حزن وهلاك ومشقة، وارتفاع «ويل» على الابتداء (إِنَّمَا كَانَ هَذَا قَبْلَ أَنْ تُنْزَلَ الزَّكَاةُ) قال ابن بطال: يريد بما قبل نزول الزكاة، قوله تعالى: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْغَفْوُ﴾ [البقرة: ٢١٩] أي: ما فضل عن الكفاية، فكانت الصدقة فرضاً بما^(٢) فضل عن كفايته (فَلَمَّا أَنْزَلْتُ) أي: الزكاة بعد الهجرة في السنة الثانية قبل فرض رمضان، كما أشار إليه^(٣) التَّوَوِيُّ في «باب السير» من «الروضة»، وجزم ابن الأثير في «التاريخ»/ بأن ذلك كان في التاسعة، وفيه نظرٌ يطول استقصاؤه، نعم، بغث العمال لأجل أخذ الصدقات كان في التاسعة، وهو يستدعي سبق فرضية^(٤) الزكاة (جَعَلَهَا اللَّهُ طَهْرًا) أي: مطهرة (لِلْأَمْوَالِ) وطهراً لمخرجيها عن^(٥) رذائل الأخلاق ونسخ حكم الكنز، لكن قال البرماوي: وإذا حُمِلَ ﴿لَا يُفْقَوْنَهَا﴾ على^(٦): لا يؤدون زكاتها/ فلا نسخ.

ورواة هذا الحديث ما بين بصري وأيلي ومدني، وفيه رواية الابن عن الأب، وتابعي عن تابعي عن صحابي، والتصدير^(٧) بالقول والتحديث والعننة، وخالد من أفراد وليس له في «الصحيح» إلا هذا الحديث، وأخرجه المؤلف أيضاً في «التفسير» [ج: ٤٦١]، والنسائي في «الزكاة».

١٤٠٥ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ يَزِيدَ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ: قَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: أَخْبَرَنِي يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ: أَنَّ عَمْرَو بْنَ يَحْيَى بْنَ عَمَّارَةَ أَخْبَرَهُ، عَنْ أَبِيهِ يَحْيَى بْنِ عَمَّارَةَ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ رضي الله عنه يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ دَوْدُ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسٍ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ ابْنُ يَزِيدَ) هو إسحاق بن إبراهيم بن يزيد - من الزيادة - أبو

(١) في (د): «اكتفاء».

(٢) في (د): «فيما».

(٣) في غير (د) و(س): «إليها».

(٤) في (م): «فريضة».

(٥) في (م): «من».

(٦) «على»: ليس في (د).

(٧) في (د): «والتقدير»، وهو تحريف.

النَّضْر، الأمويُّ مولا هم^(١) الفراديسي^(٢) الشَّامِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبُ بْنُ إِسْحَاقَ) بن عبد الرَّحْمَنِ الأمويُّ، مولا هم البصريُّ ثُمَّ^(٣) الدَّمَشْقِيُّ (قَالَ) عبد الرَّحْمَنِ (الأَوْزَاعِيُّ) ولأبي ذرٍّ: «أخبرنا الأوزاعيُّ» قال: (أَخْبَرَنِي) بالإفراد (يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ) بالْمُثَلَّثَةِ، وقد تعقَّب المؤلف الدَّارِقُطْنِيَّ وأبو مسعود الدَّمَشْقِيَّ في هذا السَّنَدِ بأنَّ إِسْحَاقَ ابنَ يزيد شيخ المؤلف وَهَمٌ في نسب يحيى بن أبي كثير، وإنَّما هو يحيى بن سعيدٍ مع الاختلاف على الأوزاعيِّ فيه؛ لأنَّ عبد الوهَّاب بن نجدة^(٤) رواه عن شعيب^(٥) عن الأوزاعيِّ قال: حَدَّثَنِي يحيى بن سعيدٍ، ورواه الوليد بن مسلمٍ عن الأوزاعيِّ^(٦) عن عبد الرَّحْمَنِ بن اليمان عن يحيى بن سعيدٍ، فَاتَّفَقَا على أَنَّ يحيى هو ابن سعيدٍ، وزاد الوليد بن مسلمٍ رجلًا بين الأوزاعيِّ ويحيى بن سعيدٍ، ورواه داود بن رشيدٍ وهشام بن خالدٍ جميعًا عن شعيب بن إِسْحَاقَ عن الأوزاعيِّ عن يحيى، غير منسوبٍ، وأجاب الحافظ ابن حجرٍ بأنَّ سليمان بن عبد الرَّحْمَنِ الدَّمَشْقِيَّ تابع إِسْحَاقَ ابنَ يزيد عن شعيب بن إِسْحَاقَ، كما أخرجه أبو عَوَانَةَ والإسْمَاعِيلِيُّ من طريقه، وهو يدلُّ على أنَّه عند شعيب على الوجهين، لكن دَلَّتْ رواية الوليد بن مسلمٍ على أَنَّ رواية الأوزاعيِّ عن يحيى بن سعيدٍ بغير واسطةٍ موهومةٌ أو مُدْلَسَةٌ، وأمَّا رواية إِسْحَاقَ بنَ يزيد عن شعيب فصحيحةٌ صريحةٌ؛ لأنَّه قد صرَّح فيها بأنَّ يحيى أخبره، فلذا^(٧) عدل المؤلف إلى هذه^(٨) واقتصر على طريق يحيى ابن أبي كثيرٍ (أَنَّ عَمْرَو بْنَ يَحْيَى) بفتح العين (ابنِ عُمَارَةَ) بضمِّها، المازنيُّ الأنصاريُّ (أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِيهِ يَحْيَى بْنِ عُمَارَةَ بْنِ أَبِي الْحَسَنِ) المازنيُّ المدنيُّ: (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ) سعد بن مالكٍ الخدريَّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) يَقُولُ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ^(٩) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ أَوَاقٍ بغير ياءٍ كـ «جوارٍ»، من الفَضَّةِ (صَدَقَةٌ) والأَوْقِيَّةِ - بضمِّ الهمزة وتشديد الياء - : أربعون درهمًا بالنُّصوص المشهورة،

(١) «مولا هم»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): بفتح الفاء والراء، إلى الفراديس؛ موضع بدمشق «ترتيب».

(٣) «ثُمَّ»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): «نَجْدَةُ» بفتح النُّون وسكون الجيم «تقريب».

(٥) في (ب) و(س): «سعيد»، وهو تحريف.

(٦) قوله: «قال: حَدَّثَنِي يحيى بن سعيدٍ، ورواه الوليد بن مسلمٍ عن الأوزاعيِّ»، ليس في (م).

(٧) في غير (ص) و(م): «فلهذا».

(٨) في (ب) و(س): «هذا».

(٩) في (ص): «النَّبِيُّ»، وكذا في نسخة في هامش (د).

والإجماع كما قاله النووي في «شرح المهذب»، وروى الدارقطني بسندٍ فيه ضعف عن جابر رفعه^(١)، والوقية: أربعون درهماً، وعند أبي عمر من حديثه مرفوعاً أيضاً: «الدينار أربعة وعشرون قيراطاً» قال: وهذا وإن لم يصحَّ سنده؛ ففي الإجماع عليه^(٢) ما يغني عن إسناده، والاعتبار بوزن مكة تحديداً والمثقال لم^(٣) يختلف في جاهلية ولا إسلام، وهو اثنان وسبعون شعيرة - بالموحدة - معتدلة لم تُقشَّر، وقُطِعَ من طرفيها ما دقَّ^(٤) وطال، وأمَّا الدرهم فكانت مختلفة الأوزان، وكان^(٥) التعامل غالباً في عصره من قبل الإسلام والصدر الأول بعده بالدرهم البغلي - نسبةً إلى البغل؛ لأنه كان عليها صورته - وكان ثمانية دوانق، والدرهم الطبري نسبةً إلى طبرية، قسبة الأردن^(٦) بالشَّام، وتُسمَّى بنصيبين، وهو أربعة دراهم^(٧) فجمعاً وقسماً درهمين، كلُّ واحدٍ ستَّة دوانق^(٨)، وقيل: إنَّه فُعِلَ في زمن بني أمية، وأجمع أهل ذلك العصر عليه، وروى ابن سعد في «الطبقات»: أنَّ عبد الملك بن مروان أوَّل من أحدث ضربها ونقش عليها سنة خمس وسبعين، وقال^(٩) الماوردي: فعله^(١٠) عمر، ومتى زيد على الدرهم ثلاثة أسباعه كان مثقالاً، ومتى نقص من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهماً، وكلُّ عشرة دراهم سبعة

(١) في غير (د): «برفعه».

(٢) «عليه»: ليس في (م).

(٣) في (د): «لا».

(٤) في (د): «رقق».

(٥) في (د): «وإن كان».

(٦) في هامش (ج): «الأردن» بضمَّتين وشدَّ النون: كورة بالشَّام «قاموس».

(٧) في (ب) و(س): «دوانق»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «وهو أربعة دراهم»؛ كذا بخطه، وصوابه: أربعة دوانق؛ كما يصرَّح به كلامه. وزاد في هامش (ج): و«الدَّانِق» بكسر النون، وتُفتَح: ثمان شعيرات وخُمُسا شعيرة، فالدرهم أحد وخمسون شعيرة وخُمُسا شعيرة، ثمَّ قال م ر س: قال بعض المتأخِّرين: ودرهم الإسلام المشهور اليوم ستَّة عشر قيراطاً وأربعة أخماس قيراط بقيراط الوقت، قال الشَّيخ - يعني: شيخ الإسلام - : ونصاب الذهب الأشرفي خمسة وعشرون وشُبعان وتسع، ومراده بـ«الأشرفي» فيما يظهر القايثبائي، وبه يُعلم التَّصَبُّ بما وزنه من المعاملة الحادثة الآن، على أنَّه حدث الآن أيضاً تغيُّر في المثقال لا يوافق شيئاً ممَّا مرَّ، فليتنبَّه لذلك. انتهى «م ر س».

(٨) في (ص) و(م): «دوانيق».

(٩) زيد في (م): «ابن».

(١٠) في (ص): «فعل».

مثاقيل، وكل عشرة مثاقيل أربعة عشر درهماً وشُبعان (وَلَيْسَ) ولأبي ذرٍّ: «ولا» (فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ) من الإبل (صَدَقَةً) و«ذود» بفتح الدال المعجمة وسكون الواو وبالذال المهملة، قال ابن المنير: أضاف «خمس» إلى «ذود»، وهو مُذَكَّرٌ، لأنَّه يقع على المُذَكَّرِ والمُؤنَّثِ، وأضافه إلى الجمع؛ لأنَّه يقع على المُفْرَدِ والجمع، وأمَّا قول ابن قتيبة: إنَّه يقع على الواحد فقط؛ فلا يدفع ما نقله غيره أنَّه يقع على الجمع. انتهى. والأكثر: على أنَّ الذود من الثلاثة إلى العشرة لا واحد له من لفظه، وأنكر ابن قتيبة أن يُراد بالذود: الجمع، وقال^(١): لا يصحُّ أن يُقال: خمس ذود؛ كما لا يصحُّ أن يُقال: خمس ثوبٍ، وغلَّطه العلماء في ذلك، لكن قال أبو حاتم السَّجِسْتَانِيُّ: تركوا القياس/ في الجمع، فقالوا: خمس ذود لخمسٍ من الإبل؛ كما قالوا: ١١/٣ ثلاث مئة على غير قياسٍ، قال القرطبي: وهذا صريحٌ في أنَّ الذود واحدٌ في لفظه، والأشهر ما قاله المتقدمون: إنَّه لا يُقَصَّرُ^(٢) على الواحد، وقال في «القاموس»: من ثلاثة أبعرة^(٣) إلى عشرة^(٤)، أو خمس عشرة، أو عشرين، أو ثلاثين، أو ما بين الثنتين إلى التسع، ولا يكون إلا من الإناث، وهو واحدٌ وجمعٌ، أو جمعٌ لا واحد له، أو واحدٌ، جمعه: أَذْوَادٌ^(٥) (وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ) بغير تاءٍ، وللأربعة «خمس» (أَوْسُقٍ) من تمرٍ أو حَبٍّ (صَدَقَةً) والأوسق بفتح الهمزة وضَمِّ السَّينِ، جمع: وَسَقٍ؛ بفتح الواو وكسرها، وهو ستون صاعاً، والصَّاع: أربعة أمدادٍ، والمُدُّ: رطلٌ وثُلُثٌ بالبغداديّ، فالأوسق الخمسة: ألف وست مئة رطلٍ بالبغداديّ، ورطل بغداد على الأظهر: مئة وثمانية وعشرون درهماً، وأربعة أسباع درهم.

١٤٠٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ سَمِعَ هُشَيْمًا، أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهْبٍ قَالَ: مَرَزْتُ بِالرَّبَذَةِ فَإِذَا أَنَا بِأَبِي ذَرٍّ رَضِيَ، فَقُلْتُ لَهُ: مَا أَنْزَلَكَ مِنْزِلَكَ هَذَا؟ قَالَ: كُنْتُ بِالشَّأَمِ، فَاخْتَلَفْتُ أَنَا وَمُعَاوِيَةُ فِي «الَّذِي يَكْزُرُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ» قَالَ مُعَاوِيَةُ: نَزَلَتْ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ، فَقُلْتُ: نَزَلَتْ فِينَا وَفِيهِمْ، فَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِي ذَلِكَ، وَكَتَبَ إِلَى عُثْمَانَ رَضِيَ يَشْكُونِي، فَكَتَبَ إِلَيَّ عُثْمَانُ: أَنْ أَقْدِمَ الْمَدِينَةَ، فَقَدِمْتُهَا فَكَثُرَ عَلَيَّ النَّاسُ حَتَّى كَانَتْهُمْ لَمْ يَرَوْنِي قَبْلَ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُثْمَانَ،

(١) «قال»: ليس في (د).

(٢) في (د): «يقصر».

(٣) «أبعرة»: ليس في (د).

(٤) في (ص): «العشرة»، كذا في القاموس.

(٥) قوله: «وقال في القاموس: من ثلاثة أبعرة... جمعٌ لا واحد له، أو واحدٌ، جمعه: أَذْوَادٌ»، ليس في (م).

فَقَالَ لِي: إِنَّ شَيْئًا تَنَحَّيْتُ فَكُنْتُ قَرِيبًا، فَذَاكَ الَّذِي أَنْزَلَنِي هَذَا الْمَنْزِلَ، وَلَوْ أَمَرُوا عَلَيَّ حَبِيبًا لَسَمِعْتُ وَأَطَعْتُ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ) غير منسوب، ولأبي ذرٍّ: «عليُّ بن أبي هاشم»، واسم أبي هاشم^(١) عبيد الله اللّيثي البغدادي، ويُعرف عبيد الله بالطبرخ، بكسر / الطاء المهملة وسكون الموحدة وآخره خاء معجمة أنه (سَمِعَ هُشَيْمًا) بضمّ الهاء وفتح الشين المعجمة، ابن بُشَيْرٍ^(٢) - بضمّ الموحدة^(٣) وفتح الشين - ابن القاسم بن دينار قال: (أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ) بضمّ الحاء وفتح الصاد المهملتين، أبو الهذيل (عَنْ زَيْدِ بْنِ وَهَبٍ) بفتح الواو، أبو^(٤) سليمان، الهمداني الجهني الكوفي التابعي الكبير أحد المخضرمين (قَالَ: مَرَرْتُ بِالرَّبَذَةِ) بفتح الراء والموحدة والذال المعجمة، موضع على ثلاث مراحل من المدينة^(٥) به قبر أبي ذرٍّ (فَإِذَا أَنَا بِأَبِي ذَرٍّ) جندب بن جنادة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) فَقُلْتُ لَهُ: مَا أَنْزَلَكَ مَنْزِلَكَ هَذَا؟ وَإِنَّمَا سَأَلَهُ زَيْدٌ عَنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ مَبْغِضِي عَثْمَانَ كَانُوا يَشْتَعُونَ عَلَيْهِ أَنَّهُ نَفَى أَبَا ذَرٍّ، وَقَدْ بَيَّنَّ أَبُو ذَرٍّ أَنَّ نَزْوْلَهُ فِي ذَلِكَ الْمَكَانِ إِنَّمَا كَانَ بِاخْتِيَارِهِ، كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - (قَالَ) أَبُو ذَرٍّ: (كُنْتُ بِالشَّامِ)^(٦) أي: بدمشق (فَاخْتَلَفْتُ أَنَا وَمُعَاوِيَةَ) بن أبي سفيان، وكان إذ ذاك عامل عثمان على دمشق (فِي) مَنْزِلِهِ مِنْ نَزْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَتَّبِعُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٤] قَالَ مُعَاوِيَةُ: نَزَلْتُ فِي أَهْلِ الْكِتَابِ (نَظَرًا إِلَى سِيَاقِ الْآيَةِ، فَإِنَّهَا نَزَلَتْ فِي الْأَحْبَارِ وَالرُّهْبَانِ الَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ الزَّكَاةَ، قَالَ أَبُو ذَرٍّ: (فَقُلْتُ: نَزَلَتْ فِيْنَا وَفِيهِمْ) نَظَرًا إِلَى عَمُومِ^(٧) الْآيَةِ (فَكَانَ بَيْنِي وَبَيْنَهُ فِي ذَلِكَ) وَفِي نَسْخَةِ «فِي ذَاكَ نَزَاعٍ»، بَلْ قِيلَ: إِنَّهُ كَانَ كَثِيرَ الْإِعْتِرَاضِ عَلَيْهِ وَالْمَنَازَعَةِ لَهُ، وَكَانَ جَيْشُ مُعَاوِيَةَ يَمِيلُ إِلَى أَبِي ذَرٍّ، وَكَانَ لَا يَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمًا (وَكَتَبَ) مُعَاوِيَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) لَمَّا خَشِيَ أَنْ يَقَعَ بَيْنَ

(١) في هامش (ج): «الطبرخ» لقب «قاموس».

(٢) في هامش (ج): «بُشَيْر» كذا بخط المصنف، والذي في «الحلي» بفتح الموحدة وكسر الشين، قال في

«التقريب»: بوزن «عظيم».

(٣) في هامش (ص): قوله: «بضمّ الموحدة» كذا بخطه، والذي في «الحلي» و«التقريب»: بفتح الموحدة؛ بوزن «عظيم».

(٤) في (د) و(م): «ابن»، وهو خطأ.

(٥) في (م): «بالمدينة».

(٦) في (س): «بالشَّام».

(٧) في (د): «نظرًا للعموم».

المسلمين خلاف وفتنة (إِلَى عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَشْكُونِي) إمَّا بسبب هذه الواقعة الخاصة، أو على العموم (فَكَتَبَ إِلَيَّ عُثْمَانُ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: (أَنْ أَقْدِمَ الْمَدِينَةَ) بفتح الدال، إمَّا فعل مضارع فهمزته همزة قطع، أو فعل أمر فتُحذف في الوصل (فَقَدِمْتُهَا، فَكَثُرَ عَلَيَّ النَّاسُ) أي: يسألونه عن سبب خروجه من دمشق، وعمَّا جرى بينه وبين معاوية (حَتَّى كَانَتْهُمْ لَمْ يَرَوْني قَبْلَ ذَلِكَ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعُثْمَانَ، فَقَالَ لِي^(١): إِنْ شِئْتَ تَنَحَّيْتَ فَكُنْتُ قَرِيبًا) خشي عثمان على أهل المدينة ما خشيهِ معاوية على أهل الشام (فَذَلِكَ الَّذِي أَنْزَلَنِي هَذَا الْمَنْزِلَ) بالنصب (وَلَوْ أَمَرُوا عَلَيَّ) عبدًا (حَبَشِيًّا لَسَمِعْتُ) قوله (وَأَطَعْتُ) أمره، وروى الإمام أحمد وأبو يعلى من طريق أبي حرب بن أبي الأسود عن عمِّه عن أبي ذرٍّ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لَهُ: «كَيْفَ تَصْنَعُ إِذَا أُخْرِجْتَ مِنْهُ؟» أي: من المسجد النبوي، قال: آتَى الشَّامَ، قال: «كَيْفَ تَصْنَعُ إِذَا أُخْرِجْتَ مِنْهَا؟» قال: أَعُودُ إِلَيْهِ، أي: إلى^(٢) المسجد، قال: «كَيْفَ تَصْنَعُ إِذَا أُخْرِجْتَ مِنْهُ؟» قال: أَضْرِبُ بِسَيْفِي، قال: «أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى مَا هُوَ خَيْرٌ لَكَ مِنْ ذَلِكَ وَأَقْرَبَ رَشْدًا، تَسْمَعُ وَتَطِيعُ وَتَسَاقُ لَهُمْ حَيْثُ سَاقُوكَ».

وفي حديث الباب رواية تابعي عن تابعي عن صحابي، ومناسبتة للترجمة من جهة^(٣) أَنَّ مَا أَذِي زَكَاتِهِ فَلَيْسَ بِكَتَرٍ /، ومفهوم الآية كذلك، وأخرجه المؤلف أيضًا في «التفسير» [ج: ٤٦٠]، ١٩٢/٢٥ وكذا النسائي.

١٤٠٧ - ١٤٠٨ - حَدَّثَنَا عِيَّاشُ قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى قَالَ: حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ، عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ،

عَنِ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ قَالَ: جَلَسْتُ. (ح)

وَحَدَّثَنِي إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي: حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ: حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ بْنُ الشَّخِيرِ: أَنَّ الْأَخْنَفَ بْنَ قَيْسٍ حَدَّثَهُمْ، قَالَ: جَلَسْتُ إِلَى مَلَأٍ مِنْ قُرَيْشٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ خَشِينُ السَّعْرِ وَالنِّيَابِ وَالْهَيْئَةِ حَتَّى قَامَ عَلَيْهِمْ فَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: بَشِّرِ الْكَانِزِينَ بِرَضْفٍ يُحْمَى عَلَيْهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ، ثُمَّ يُوَضَّعُ عَلَى حَلْمَةِ نَذِي أَحَدِهِمْ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ نَغْضِ كَتِفِهِ، وَيُوَضَّعُ عَلَى نَغْضِ كَتِفِهِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلْمَةِ نَذِيهِ يَتَرَلْزَلُ، ثُمَّ وَلَّى فَجَلَسَ إِلَى سَارِيَةٍ، وَتَبِعْتُهُ وَجَلَسْتُ إِلَيْهِ، وَأَنَا لَا أَذْرِي مَنْ هُوَ، فَقُلْتُ لَهُ: لَا أَرَى الْقَوْمَ إِلَّا قَدْ كَرِهُوا الَّذِي قُلْتُ، قَالَ: إِنَّهُمْ لَا يَغْفِلُونَ شَيْئًا. قَالَ لِي خَلِيلِي: - قَالَ:

(١) «لي»: ليس في (م).

(٢) «إلى»: ليس في (ص).

(٣) في (د): «حيث».

قُلْتُ: مَنْ خَلِيلُكَ؟ قَالَ: النَّبِيُّ ﷺ. «يَا أَبَا ذَرٍّ، أَتُبَصِّرُ أَحَدًا؟»، قَالَ: فَتَنَظَرْتُ إِلَى الشَّمْسِ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ وَأَنَا أَرَى أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُرْسِلُنِي فِي حَاجَةٍ لَهُ، قُلْتُ: نَعَمْ، قَالَ: «مَا أَحِبُّ أَنْ لِي مِثْلُ أَحَدٍ ذَهَبًا أَنْفِقُهُ كُلَّهُ إِلَّا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرٍ»، وَإِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَغْفِلُونَ، إِنَّمَا يَجْمَعُونَ الدُّنْيَا، لَا وَاللَّهِ، لَا أَسْأَلُهُمْ دُنْيَا، وَلَا أَسْتَفْتِيهِمْ عَنْ دِينٍ حَتَّى أَلْقَى اللَّهَ.

وبه قال (حَدَّثَنَا عَيَّاشٌ) بِالتَّحْتِيَّةِ وَالشُّيْنِ الْمُعْجَمَةِ، ابْنُ الْوَلِيدِ، الرَّقَّامُ الْبَصْرِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْأَعْلَى) هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْأَعْلَى السَّامِيُّ، بِالْمُهْمَلَةِ (قَالَ: حَدَّثَنَا الْجُرَيْرِيُّ) بِضَمِّ الْجِيمِ / وَفَتْحِ الرَّاءِ الْأُولَى، سَعِيدُ بْنُ (١) إِيَّاسٍ (عَنْ أَبِي الْعَلَاءِ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ وَالْهَمْزِ مَمْدُودًا، يَزِيدُ - مِنَ الزِّيَادَةِ - ابْنُ الشَّخِيرِ (٢) الْمُعَاوَرِيُّ (٣) (عَنْ الْأَخْنَفِ بْنِ قَيْسٍ) (٤) بِفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الْحَاءِ الْمُهْمَلَةِ آخِرُهُ فَأَنَّ (قَالَ: جَلَسْتُ).

«ح» قَالَ الْمُؤَلَّفُ: (وَحَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ) الْكُوسَجِيُّ الْمُرُوزِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا) (٥) عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ (قَالَ: حَدَّثَنِي) (٦) بِالْإِفْرَادِ (٧) (أَبِي) عَبْدِ الْوَارِثِ قَالَ: (حَدَّثَنَا) سَعِيدُ (الْجُرَيْرِيُّ) قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو الْعَلَاءِ بْنُ الشَّخِيرِ) بِكَسْرِ الشُّيْنِ (٨) وَالْخَاءِ الْمُعْجَمَتَيْنِ: (أَنَّ الْأَخْنَفَ بْنَ قَيْسٍ حَدَّثَهُمْ) أُرْدِفَ الْمُؤَلَّفُ هَذَا الْإِسْنَادَ بِسَابِقِهِ وَإِنْ كَانَ أَنْزَلَ مِنْهُ لِتَصْرِيحِ عَبْدِ الصَّمَدِ بِتَحْدِيثِ أَبِي الْعَلَاءِ لِلْجُرَيْرِيِّ، وَالْأَخْنَفُ لِأَبِي الْعَلَاءِ (قَالَ) أَيُّ: الْأَخْنَفُ: (جَلَسْتُ إِلَى مَلٍّ) أَيُّ: جَمَاعَةٍ (مِنْ قُرَيْشٍ، فَجَاءَ رَجُلٌ خَشِنُ الشَّعْرِ) بِفَتْحِ الْخَاءِ وَكَسْرِ الشُّيْنِ الْمُعْجَمَتَيْنِ، مِنَ الْخَشُونَةِ، وَلِلْقَابِسِيِّ: «حَسَنٌ» بِالْمُهْمَلَتَيْنِ، وَالْأَوَّلُ هُوَ الصَّحِيحُ (وَالثَّيَابُ

(١) زيد في (ب) و(س): «أبي»، وليس بصحيح.

(٢) في هامش (ج): «الشَّخِيرُ» بِكَسْرِ الشُّيْنِ وَالْخَاءِ الْمُعْجَمَتَيْنِ وَالْخَاءُ مُشَدَّدَةٌ، «نُورِي، تَرْتِيب»، وفي «الْقَامُوسُ»: وَكَ «سَكَّيْتُ»: الْكَثِيرُ النَّخِير.

(٣) في (د): «الْمُغَامَرِيُّ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ. وفي هامش (ج): بِفَتْحِ الْمِيمِ، قَالَ ابْنُ سَرَّاجٍ: وَبِضْمِهَا أَيْضًا، وَقَالَ ابْنُ السَّكَّيْتُ: لَا يُقَالُ بِضْمُهَا، وَهُوَ مَنْسُوبٌ إِلَى مُعَاوَرٍ؛ حَيٌّ مِنَ الْيَمَنِ «تَرْتِيب».

(٤) في هامش (ج): أَيُّ: ابْنُ إِيَّاسٍ، أَبُو مَسْعُودٍ.

(٥) في (س): «حَدَّثَنَا».

(٦) في (ب) و(س): «حَدَّثَنَا»، وَالْمُثَبِّتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْيُونَنِيَّةِ».

(٧) «بِلَا إِفْرَادٍ»: لَيْسَ فِي (س).

(٨) فِي غَيْرِ (د) وَ(س): «السُّيْنِ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

وَالْهَيْئَةُ حَتَّى قَامَ) أَي: وَقَفَ (عَلَيْهِمْ فَسَلَّمَ، ثُمَّ قَالَ: بَشِّرِ الْكَانِزِينَ) ﴿الَّذِينَ يَكْنِزُونَ
الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾ [الثوبة: ٣٤] وَلَا يُوَدُّونَ زَكَاتَهَا (بِرَضْفٍ) بفتح الرّاء وسكون الضاد المعجمة
آخِرُهُ فَاءٌ: حَجَارَةٌ مَحْمَاةٌ (يُحْمَى عَلَيْهِ) أَي^(١): عَلَى الرَّضْفِ، وَلَأَبَى ذَرٌّ وَالْأَصِيلِيُّ: «عَلَيْهِمْ»
(فِي نَارِ جَهَنَّمَ) بِعَدَمِ الصَّرْفِ لِلْعَجْمَةِ وَالْعَلَمِيَّةِ، أَوْ عَرَبِيٍّ وَالْمَانِعُ الْعَلَمِيَّةُ وَالتَّانِيثُ (ثُمَّ يُوضَعُ)
الرَّضْفُ (عَلَى حَلْمَةٍ تُذِي أَحَدِهِمْ) بفتح لام «حلمة» وهي ما نشز من الثدي وطال (حَتَّى يَخْرُجَ
مِنْ نُغْضٍ كَتِفِهِ) بِضَمِّ التَّوْنِ وَسكون الغين المعجمة^(٢)، آخِرُهُ ضَادٌّ مَعْجَمَةٌ^(٣)، وَيُسَمَّى^(٤):
الغضروف، وهو: الْعِظْمُ الرَّقِيقُ عَلَى طَرَفِ الْكَتِفِ أَوْ هُوَ^(٥) أَعْلَاهُ، وَأَصْلُ النُّغْضِ: الْحَرَكَةُ،
فُسِّمِيَ بِهِ الشَّخْصُ مِنَ الْكَتِفِ^(٦)؛ لِأَنَّهُ يَتَحَرَّكُ مِنَ الْإِنْسَانِ فِي مَشْيِهِ وَتَصَرُّفِهِ، وَ«كَتِفُهُ» بِالْإِفْرَادِ
(وَيُوضَعُ) الرَّضْفُ (عَلَى نُغْضٍ كَتِفِهِ) بِالْإِفْرَادِ (حَتَّى يَخْرُجَ مِنْ حَلْمَةٍ تُذِيهِ^(٧) يَتَزَلْزَلُ) أَي:
يَتَحَرَّكُ وَيَضْطَرِبُ الرَّضْفُ (ثُمَّ وَلَّى) أَدْبَرَ (فَجَلَسَ إِلَى سَارِيَةٍ) أُسْطَوَانَةٌ وَتَبِعَتْهُ وَجَلَسَتْ إِلَيْهِ،
وَأَنَا لَا أَذْرِي مَنْ هُوَ، فَقُلْتُ لَهُ: لَا أَرَى بِضَمِّ الْهَمْزَةِ، أَي: لَا أَظُنُّ الْقَوْمَ إِلَّا قَدْ كَرِهُوا الَّذِي
قُلْتُ لَهُمْ، بفتح التاء، خُطَابٌ لِأَبِي ذَرٍّ (قَالَ) أَبُو ذَرٍّ: (إِنَّهُمْ لَا يَعْقِلُونَ شَيْئًا) فَسَرَهُ بِجَمْعِهِمْ
الدُّنْيَا، كَمَا سَيَأْتِي قَرِيبًا - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - [ج: ١٤٠٨]. (قَالَ لِي خَلِيلِي - قَالَ) الْأُحْنَفُ:
(قُلْتُ: مَنْ) وَلَأَبَى ذَرٍّ: «وَمَنْ» (خَلِيلُكَ؟) ^(٨) زَادَ فِي نَسْخَةِ: «يَا أَبَا ذَرٍّ»^(٩) (قَالَ) أَبُو ذَرٍّ: هُوَ، أَي:
خَلِيلِي^(١٠) (النَّبِيُّ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِمْ -) وَقَوْلُهُ: (يَا أَبَا ذَرٍّ، أَتُبْصِرُ أَحَدًا؟) الْجَبَلُ الْمَشْهُورُ، مَعْمُولٌ «قَالَ

(١) «أَي»: لَيْسَ فِي (د).

(٢) «المعجمة»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ب) وَ(س).

(٣) فِي غَيْرِ (ب) وَ(س): «مَعْجَمَتَيْنِ».

(٤) فِي (د): «وُسْمَى».

(٥) «هُوَ»: لَيْسَ فِي (د).

(٦) فِي (س): «الْكَنْفُ»، وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٧) فِي (د): «ثُدْيِيهِ».

(٨) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَالَ: يَعْنِي: النَّبِيُّ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِمْ: يَا أَبَا ذَرٍّ.

(٩) فِي هَامِشِ (ص) وَ(ل): قَوْلُهُ: «زَادَ فِي نَسْخَةِ: يَا أَبَا ذَرٍّ»، لَمْ يَذْكُرِ الْمُؤَلِّفُ هَذِهِ الزِّيَادَةَ فِي خَطِّهِ، إِلَّا أَنَّهَا فِي حَاشِيَةِ

«الْفَرْعِ» مِنْ غَيْرِ تَخْرِيجٍ أَوْ إِعْلَامٍ بِمَحَلِّ ذَلِكَ نَعَمْ؛ فِي «الْيُونَنِيَّةِ» خَرَجَ لَهَا بَعْدَ: «مَنْ خَلِيلُكَ؟».

(١٠) «أَي: خَلِيلِي»: لَيْسَ فِي (د) وَ(م).

لي^(١) خليلي»، وحينئذٍ يستقيم الكلام، ولا يُقال: فيه حذفٌ خلافاً لابن بطّالٍ والزَّركشي وغيرهما، حيث قالوا: أسقط^(٢): «قال: النَّبِيُّ ﷺ» في جواب السَّائل: «من خليلك؟» أو: «قال: النَّبِيُّ» الثَّابِتة^(٣) جوابه، وسقط قوله: «قال النَّبِيُّ/ يا أبا ذرٍّ»، أو السَّاقط - كما قاله في «فتح الباري» - : «قال» فقط، من قوله: «قال: يا أبا ذرٍّ، أتبصر؟ قال:» وكأنَّ بعض الرواة ظنَّها مكررةً فحذفها، ولا بدَّ من إثباتها. انتهى. (قَالَ: فَتَنَظَرْتُ إِلَى الشَّمْسِ مَا بَقِيَ مِنَ النَّهَارِ) قال البرماويُّ كالكرمانيِّ والزَّركشيِّ والعينيُّ: أي: أيُّ شيء بقي منه، وكأنَّهم جعلوها استفهاميةً، قال البدر الدَّمامينيُّ: وليس المعنى عليه، إنَّما المعنى: فنظرت إلى الشمس أتعرَّفُ القدر الذي بقي من النَّهار، وأنظر الذي بقي منه، فهي موصولةٌ (وَأَنَا أَرَى) بضمِّ الهمزة، أي: أظنُّ (أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُرْسِلُنِي فِي حَاجَةٍ لَهُ، قُلْتُ: نَعَمْ) جواب: «أتبصر أخذاً؟» (قَالَ: مَا أُحِبُّ أَنْ لِي مِثْلَ أُحُدٍ) الجبل المشهور^(٤) (ذَهَبًا) «مِثْلَ» إمَّا اسم «أَنَّ»^(٥)، أو حالٌ مُقَدِّمةٌ على الخبر^(٦)، و«ذَهَبًا» تمييزٌ (أُنْفِقُهُ) لخاصَّةِ نفسي (كُلُّهُ) أي: مثل كلِّ أُحُدٍ ذهبًا (إِلَّا ثَلَاثَةَ دَنَانِيرَ)^(٧) قال الكرمانيُّ: يحتمل أنَّ هذا المقدار كان دينًا، أو مقدار كفاية إخراجات تلك اللَّيلة^(٨) له ﷺ، وهذا محمولٌ على الأولويَّة؛ لأنَّ جمع المال وإن كان مباحًا لكنَّ الجامع مسؤولٌ عنه، وفي المحاسبة خطرٌ، فكان التَّرك أسلم، وما ورد من التَّريغيب في تحصيله وإنفاقه في حقِّه محمولٌ على من وثق بأنَّه يجمعه من الحلال الذي يأمن معه من خطر المحاسبة (وَأِنَّ هَؤُلَاءِ لَا يَعْقِلُونَ) هو من

(١) «لي»: ليس في (د).

(٢) في (م): «سقط».

(٣) في (م): «الثَّابِتة».

(٤) «الجبل المشهور»: ليس في (د).

(٥) في (م): «خبر ل «أَنَّ»»، وليس بصحيح.

(٦) في (د): «الاسم»، في هامش (ج): قوله: «مقدَّر على الخبر» صوابه: «على الاسم»؛ لأنَّه إذا جعل مثل اسم «أَنَّ» كان «ذَهَبًا» تمييزًا، وإذا جعلت حالًا كان «ذَهَبًا» اسم «أَنَّ»، فقوله: «وذَهَبًا تمييز» يعني: في حال جعل «مثل» اسمًا لـ «أَنَّ».

(٧) زيد في حاشية (د): «أي: على الأوَّل».

(٨) في هامش (ج): قوله: «أخرى» جاءت كذا بخطه بالياء على صيغة مؤنَّث «آخَر»، وصوابه أن يرسم بالألف؛ لأنَّه جمع «أَخْرَجَة» الَّتِي هي جمع «خرج»؛ كما في «القاموس» وعبارته: الخرج: الأتاوة؛ كالخَراج، وتُضَمَّان، الجمع: أَخْرَاج وأَخْرَيج وأَخْرَجَة، وفي هامش (ص): قوله: «إخراجات تلك اللَّيلة»؛ كذا في «الكرماني»، فهو جمعٌ لإخراجه، ووقع في خطه: «أخرى» جاءت هكذا؛ مؤنَّث بياء، مؤنَّث «آخر»، وهو سبق قلم كما لا يخفى.

قول أبي ذرٍّ عطفًا^(١) على قوله: «لا يعقلون شيئًا» الأول، وكرّره للتأكيد^(٢)، وربط ما بعده به^(٣) (إِنَّمَا يَجْمَعُونَ الدُّنْيَا) بيان لعدم عقلهم كما مرَّ (لَا وَاللَّهِ) ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِينِي: «ولا والله» (لَا أَسْأَلُهُمْ دُنْيَا) أي: شيئًا من متاعها، بل / أقنع بالقليل وأرضى باليسير (وَلَا أَسْتَفْتِيهِمْ عَنْ دِينٍ) ١٣/٣ اكتفاء بما سمعه من العلم من رسول الله ﷺ (حَتَّى أَلْقَى اللَّهَ) بِرَزِيلٍ فيه كثرة زهد أبي ذرٍّ، وقد كان مذهبه أنه يحرم على الإنسان ادّخار ما زاد على حاجته.

وفي هذا الحديث التّحديث والإخبار والعنونة والقول، ورواته كلّهم بصريّون، وأخرجه مسلمٌ في «الزّكاة» أيضًا.

٥ - بَابُ إِنْثَاقِ الْمَالِ فِي حَقِّهِ

(بَابُ إِنْثَاقِ الْمَالِ فِي حَقِّهِ).

١٤٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ إِسْمَاعِيلَ قَالَ: حَدَّثَنِي قَيْسٌ، عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «لَا حَسَدَ إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ: رَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ مَالًا فَسَلَّطَهُ عَلَى هَلَكَةٍ فِي الْحَقِّ، وَرَجُلٍ آتَاهُ اللَّهُ حِكْمَةً فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعْلَمُهَا».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى) الزّمين البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) القَطَّان (عَنْ إِسْمَاعِيلَ) بن أبي خالد، واسمه سعد الكوفي (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (قَيْسٌ) هو^(٤) ابن أبي حازم^(٥)، واسمه عوفُ الأحمسيُّ البجليُّ (عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أنه^(٦) (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: لَا حَسَدَ) لا غبطة (إِلَّا فِي اثْنَتَيْنِ) بالتّأنيث، أي: خصلتين^(٧): (رَجُلٍ) بالجرِّ بدلٌ

(١) في (د): «حملاً».

(٢) في (د) و(م): «للتّوكيد».

(٣) في (د): «عليه».

(٤) «هو»: ليس في (د).

(٥) في هامش (ج): قال الحلبيُّ: تابعيٌّ كبير، هاجر إلى النّبيِّ ﷺ ففاته الصّحبة بليالٍ، فائدة هي تنبيه: مَنْ اسمه «قيس» وروى عن ابن مسعود في الكتب السّنة أو بعضها هذا، والثّاني: قيس بن السّكن الأسديّ، حدّث عنه مسلم والنّسائيُّ بحديث واحد، والله أعلم.

(٦) «أنّه»: مُثَبَّتٌ من (ص).

(٧) في غير (ب) و(س): «خصلة».

من «اثنتين» على حذف مضاف، ولأبي ذرٍّ: «رجل» بالرفع على إضمار مبتدأ، أي: أحدهما: رجل (آتاه) بالمد، أي: أعطاه (الله مَالًا فَسَلَّطَهُ عَلَى هَلَكْتِهِ) بفتح اللام، وفيه مبالغتان: التعبير بالتسليط المقتضي للغلبة، وبالهلكة المشعرة بفناء الكل (في الحق) أخرج التَّبذِير الذي هو صرف المال فيما لا ينبغي (وَرَجُلٍ) بالجر، ولأبي ذرٍّ: «ورجل» بالرفع (آتاه الله) أعطاه (حِكْمَةً) القرآن أو السُّنَّة كما قال الإمام الشَّافعيُّ/ في «الرَّسَالَةِ» (فَهُوَ يَقْضِي بِهَا وَيُعَلِّمُهَا) فإن قلت: كلُّ خيرٍ يتمنى مثله شرعاً، فما وجه حصر التَّمَنِّي في هاتين الخصلتين؟ أجاب ابن المُنِير بأنَّ الحصر هنا غير مرادٍ، وإنَّما المراد مقابلة ما في الطَّبَاع بضده^(١)؛ لأنَّ الطَّبَاع تحسد على جمع^(٢) المال وتذمُّ ببذله، فبيِّن الشَّرْع عكس الطَّبْع فكأنَّه قال: لا حسد إلا فيما تذمُّون عليه، ولا مذمَّة إلا فيما تحسدون عليه، ووجه المؤاخاة بين الخصلتين: أنَّ المال يزيد بالإنفاق ولا ينقص؛ لقوله تعالى: ﴿وَيُرِي الصَّدَقَاتِ﴾ [البقرة: ٢٧٦] ولقوله عَلَيْهِ السَّلَام: «ما نقص مالٌ من صدقةٍ»، والعلم يزيد أيضاً بالإنفاق منه، وهو التَّعليم فتواخيا.

وهذا الحديث سبق في «كتاب العلم» في «باب الاغتباط» [ج: ٧٣].

٦ - باب الرِّبَاءِ فِي الصَّدَقَةِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الْكَافِرِينَ﴾ وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: ﴿صَلَدًا﴾ لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَقَالَ عِكْرِمَةُ: ﴿وَابِلٌ﴾ مَطَرٌ شَدِيدٌ، وَ«الْطَّلُ»: النَّدَى.

(باب الرِّبَاءِ فِي الصَّدَقَةِ؛ لِقَوْلِهِ) تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُبْطِلُوا﴾ ثواب ﴿صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿الْكَافِرِينَ﴾ [البقرة: ٢٦٤] ولأبوي ذرٍّ والوقت: «إلى قوله: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾» (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ممَّا وصله ابن جرير: ﴿صَلَدًا﴾ [البقرة: ٢٦٤]^(٣) لَيْسَ عَلَيْهِ شَيْءٌ، وَقَالَ عِكْرِمَةُ) مولى ابن عباس، ممَّا وصله عبد بن حُمَيْدٍ: ﴿وَابِلٌ﴾ [البقرة: ٢٦٤] مَطَرٌ

(١) في (د): «بفضدة»، وهو تحريف.

(٢) في (م): «جميع».

(٣) في حاشية (د): «وهذا مَثَلٌ ضربه الله لنفقة المنافق والمراثي والمؤمن الذي يمنُّ بصدقته ويؤذي ويرى النَّاس في الظَّاهر أنَّ لهؤلاء أعمالاً؛ كما يُرى التُّراب على هذا الصَّفوان، فإذا كان يوم القيامة؛ بطلَ كُلُّه واضمحَلَّ؛ لأنَّه لم يكن لله بهِزٍ كما أذهب المطرُ ما على الصَّفوان من التُّراب، فتركه صلداً».

شَدِيدٌ، و«الْطَّلُّ»: النَّدَى) شَبَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الَّذِي يُبْطِلُ صَدَقَتَهُ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى^(١)، بِالَّذِي يَنْفَقُ مَالَهُ رِئَاءَ النَّاسِ؛ لِأَجْلِ مَدَحَتِهِمْ وَشَهْرَتِهِ^(٢) بِالصِّفَاتِ الْجَمِيلَةِ، مَظْهَرًا أَنَّهُ يَرِيدُ وَجْهَ اللَّهِ، وَلَا رَيْبَ أَنَّ الَّذِي يَرَائِي فِي صَدَقَتِهِ أَسْوَأَ حَالًا مِنَ الْمُتَصَدِّقِ بِالْمَنِّ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الْمُشَبَّهَ بِهِ أَقْوَى حَالًا مِنَ الْمُشَبَّهِ، وَمَنْ ثَمَّ قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾^(٣) [البقرة: ٢٦٤] ثَمَّ ضَرَبَ مَثَلُ ذَلِكَ الْمَرَائِي بِالْإِنْفَاقِ بِقَوْلِهِ: ﴿فَمَثَلُهُ كَمَثَلِ صَفْوَانٍ﴾ أَي: حَجَرٍ أَمْلَسَ عَلَيْهِ تَرَابٌ، فَأَصَابَهُ مَطَرٌ كَبِيرُ الْقَطْرِ، فَتَرَكَهُ صَلْدًا أَمْلَسَ نَقِيًّا مِنَ التُّرَابِ، كَذَلِكَ أَعْمَالُ الْمَرَائِينَ تَضْمَحَلُّ عِنْدَ اللَّهِ، فَلَا يَجِدُ الْمَرَائِي بِالْإِنْفَاقِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ثَوَابَ شَيْءٍ مِنْ نَفَقَتِهِ؛ كَمَا لَا يَحْصُلُ النَّبَاتُ مِنَ الْأَرْضِ الصَّلْدَةِ، وَالضَّمِيرُ فِي: ﴿لَا يَقْدِرُونَ﴾^(٤) لِلَّذِي يَنْفَقُ بِاعْتِبَارِ الْمَعْنَى؛ لِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ: الْجِنْسُ أَوْ الْجَمْعُ، أَي: لَا يَنْتَفِعُونَ بِمَا فَعَلُوا وَلَا يَجِدُونَ ثَوَابَهُ، وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الْكَافِرِينَ﴾ تَعْرِیْضٌ بِأَنَّ الرِّيَاءَ وَالْمَنَّ وَالْأَذَى عَلَى الْإِنْفَاقِ مِنْ صِفَاتِ^(٥) الْكَفَّارِ، فَلَا بَدَّ لِلْمُؤْمِنِ أَنْ يَجْتَنِبَهَا.

٧ - بَابُ: لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ، وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَيُرِي الصَّدَقَاتِ﴾.

هَذَا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً) وَلِأَبِي الْوَقْتِ: «الصَّدَقَةُ» (مِنْ غُلُولٍ) بِضَمِّ الْغَيْنِ الْمُعْجَمَةِ، خِيَانَةٍ فِي الْمَغْنَمِ، وَلِلْحَمْوِيِّ وَالْكُشْمِينِيَّ^(١): «لَا تُقْبَلُ الصَّدَقَةُ مِنْ غُلُولٍ» بِضَمِّ أَوَّلِ «تُقْبَلُ» وَفَتْحِ ثَالِثِهِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَهُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِ^(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (وَلَا يَقْبَلُ)^(٣) إِلَّا مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ) هَذَا لِلْمُسْتَمْلِي وَحْدَهُ، وَهُوَ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثِ الْبَابِ (لِقَوْلِهِ) تَعَالَى: ﴿وَيُرِي

(١) فِي حَاشِيَةِ (د): «أَي: كُلُّ مِنْهُمَا بِيضَاوِيٌّ».

(٢) فِي (د): «وَشَهْرَتُهُمْ»، وَفِي نَسْخَةٍ فِي هَامِشِهَا كَالْمَثْبُتِ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: ﴿وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ كَذَا التَّلَاوَةُ، وَوَقَعَ فِي خَطِّهِ: وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ؛ بِزِيَادَةِ حَرْفِ النَّفْيِ، وَالْبَاءِ الْجَارَّةِ، وَهُوَ سَبَقَ قَلَمٌ.

(٤) «لَا»: لَيْسَ فِي (د) وَ(م).

(٥) فِي غَيْرِ (د): «صِفَةٌ».

(٦) فِي (د): «وَالْمُسْتَمْلِي»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٧) زَيْدٌ فِي غَيْرِ (م): «الْبَابُ».

(٨) فِي (ص) وَ(م): «تُقْبَلُ».

الْصَّدَقَتِ ﴿البقرة: ٢٧٦﴾ زاد أبو ذر^(١): «﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ﴾^(٢) خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذَى وَاللَّهُ غَنِيٌّ حَلِيمٌ» ﴿البقرة: ٢٦٣﴾.

٨- بَابُ الصَّدَقَةِ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَيُزِي الصَّدَقَتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿

(بَابُ الصَّدَقَةِ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ؛ لِقَوْلِهِ^(٣): ﴿وَيُزِي الصَّدَقَتِ﴾^(٤)) يكثرها وينمّيها، وقوله: ﴿وَيُزِي﴾/بضمّ أوّله وسكون ثانيه وتخفيف المؤخّدة، كذا التلاوة، وفي نسخة: «وَيُزِي» بفتح الرّاء وتشديد/المؤخّدة^(٥) ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ﴾ لا يرتضي ﴿كُلَّ كَفَّارٍ﴾ مُصرٌّ على تحليل الحرام ﴿أَثِيمٍ﴾ [البقرة: ٢٧٦] فاجر بارتكابه ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بالله ورسله وبما جاء منه^(٦) ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾ عطفهما^(٧) على الأعمّ لشرفهما^(٨) على سائر الأعمال الصّالحة ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ من آتٍ ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ٢٧٧] على فائتٍ، ولغير أبي ذر: «﴿وَيُزِي الصَّدَقَتِ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾» قال ابن بطّال: لما كانت هذه الآية مشتملة على أنّ الرّبّا يمحقه الله لأنّه حرام، دلّ ذلك على أنّ الصّدقة

(١) في (د) و(م): «في نسخة»، والمثبت موافق لما في «اليونانية».

(٢) في حاشية (د): (قوله تعالى: ﴿قَوْلٌ مَعْرُوفٌ﴾ أي: كلام حسن، ورّد جميل على السائل، وقيل: عِدّة حسنة، وقال الكلبي: دعاء صالح يدعو لأخيه بظهر الغيب، وقيل: نزلت في إصلاح ذات البين ﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾ أي: مغفرة منه عليه لمّا علم خلّته ولا يهتك ستره، وقيل: تجاوز عن ظالمه، وقيل: تجاوز عن الفقير إذا استطال عليه عند رده، بغوي). قال البيضاوي: ﴿وَمَغْفِرَةٌ﴾ تجاوز عن السائل الحاجة، أو نيل مغفرة من الله بالرّد الجميل، أو عفو من السائل؛ بأن يعذره ويغفر رده له.

(٣) زيد في (د): «تعالى».

(٤) في حاشية (د): (قوله تعالى: ﴿يَمْحُ اللَّهُ الرِّبَا وَيُزِي الصَّدَقَتِ﴾ أي: لا يقبل منه صدقة ولا جهاداً ولا حجّاً ولا صلة ﴿وَيُزِي الصَّدَقَتِ﴾ أي: يُثمّرها ويبارك فيها في الدّنيا، ويضاعف الأجر والثواب في العقبى، بغوي). قال البيضاوي: ﴿يَمْحُ اللَّهُ الرِّبَا﴾: يُذهب بركته ويهلك المال الذي يدخل فيه ﴿وَيُزِي الصَّدَقَتِ﴾: يضاعف ثوابها ويبارك فيما أخرج منه ﴿وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ﴾ لا يرتضي حاله ولا يحبه محبّته للتّوابين ﴿كُلَّ كَفَّارٍ﴾: مُصرٌّ على تحليل المحرّمات ﴿أَثِيمٍ﴾ منهمك في ارتكابه).

(٥) في هامش (ج): وهي قراءة شاذّة.

(٦) في (د): «به».

(٧) في (د) و(ص): «عطفها».

(٨) في (د): «لشرفها».

التي تُتَقَبَّلُ لا تكون من جنس الممحق. انتهى. وقال ^(١) الكِرْمَانِيُّ: لفظ «الصَّدَقَات» وإن كان أعم من أن يكون من الكسب الطَّيِّب ومن غيره، لكنه مُقَيَّدٌ بِالصَّدَقَاتِ التي هي ^(٢) من الكسب الطَّيِّبِ بقرينة السياق: ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧] وبهذا تحصل المناسبة بين قوله: «لا تقبل الصدقة إلا من كسب طيِّب» وهذه الآية، والجواب عن قول ابن التَّيْنِ: أن تكثير أجر الصدقة ليس علة؛ لكون الصدقة من كسب طيِّب، وكان الأبين أن يستدلَّ بقوله تعالى: ﴿أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧].

١٤١٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ: سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ - عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلٍ تَمْرَةً مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ - وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ - وَإِنَّ اللَّهَ يَتَقَبَّلُهَا بِيَمِينِهِ، ثُمَّ يُرِيهَا لِصَاحِبِهِ، كَمَا يُرِي بِي أَحَدِكُمْ فَلَوْهُ حَتَّى تَكُونَ مِثْلَ الْجَبَلِ»، تَابَعَهُ سُلَيْمَانُ، عَنْ ابْنِ دِينَارٍ. وَقَالَ وَرَقَاءُ: عَنْ ابْنِ دِينَارٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ، وَزَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ، وَسُهَيْلٌ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا) ولأبي الوقت: «(حَدَّثَنِي)» (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ) بضم الميم وكسر النون، أنه (سَمِعَ أَبَا النَّضْرِ) بفتح النون وسكون الضاد المعجمة، سالم بن أبي أمية قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ - هُوَ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ - عَنْ أَبِيهِ) عبد الله (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان السَّكَّانِ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ تَصَدَّقَ بِعَدْلٍ تَمْرَةً) بِمُثَنَاءٍ فَوْقِيَّةٍ وسكون الميم، و«العَدْل» عند الجمهور بفتح العين: المثل، وبالكسر: الحِمْل - بكسر الحاء - أي: بقيمة تمرة (مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ) حلالٍ (وَلَا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ) جملة معترضة بين الشرط والجزاء؛ تأكيداً لتقرير المطلوب في التفقة (وَإِنَّ اللَّهَ) بالواو ^(٣)، ولأبي الوقت: «(فَإِنَّ اللَّهَ) (يَتَقَبَّلُهَا) بِمُثَنَاءٍ فَوْقِيَّةٍ بعد التَّحْتِيَّةِ (بِيَمِينِهِ) قال الخطَّابِيُّ: ذكر اليمين لأنها في العرف لِمَا عَزَّ، والأخرى لِمَا هَانَ، وقال ابن اللَّبَّان: نسبة الأيدي إليه تعالى استعارةً لحقائق أنوار علويَّة يظهر عنها تصرُّفه وبطشه بدءاً وإعادةً، وتلك الأنوار متفاوتةٌ في روح القرب، وعلى حسب

(١) زيد في (ص): «ابن».

(٢) «هي»: مثبت من (ص).

(٣) في هامش (ج): وحينئذٍ فجواب الشرط محذوفٌ دلَّ عليه ما بعده.

تفاوتها وسعة دوائرها تكون رتبة التخصيص لما ظهر عنها، فنور الفضل باليمين، ونور العدل باليد الأخرى، والله سبحانه يتعالى^(١) عن الجارحة، وعند^(٢) البزار من حديث عائشة: «فبتلقاها الرحمن بيده». (ثُمَّ يُرَبِّيْهَا لِصَاحِبِهَا) وللكشمينهي: «لصاحبها» بمضاعفة الأجر أو المزيد في الكمية (كَمَا يُرَبِّي أَحَدَكُمْ فَلَوْه) بفتح الفاء وضم اللام وفتح الواو المُشدَّدة، المُهر حين يُفْطَم، وهو حينئذٍ يحتاج إلى تربية غير الأم، والذي في «اليونينية»: «فَلَوْه»^(٣) بفتح الفاء وسكون اللام وفتح الواو (حَتَّى تَكُونَ) بالْمُثَنَّاةِ الفوقية، أي: حتى تكون/ الثمرة (مِثْلَ الْجَبَلِ) لتثقل في ميزانه، أو المراد: الثواب، وفي رواية القاسم عند الترمذي: «حَتَّى أَنْ اللَّقْمَةَ لِتَصِيرَ مِثْلَ أُحُدٍ»، وضرب المثل بالمُهر؛ لأنه يزيد زيادةً بيّنة، ولأنَّ الصَّدقة نتاج العمل وأحوج ما يكون النَّتَاج إلى التربية إذا كان فطيماً، فإذا أحسن العناية به. انتهى. إلى حدِّ الكمال، وكذلك الصَّدقة، فإنَّ العبد إذا تصدَّق من كسبٍ طيِّبٍ لا يزال نظرُ الله إليها يُكسبها نعت الكمال حتى تنتهي بالتَّضعيف إلى نصابٍ تقع^(٤) المناسبة بينه وبين ما قدَّم نسبة ما بين الثمرة إلى الجبل، كما قاله في «الفتح».

١١٩٤/٢د

(تَابَعَهُ) أي: تابع عبد الرحمن (سُلَيْمَانُ) بن بلالٍ (عَنِ ابْنِ دِينَارٍ) عبد الله، وهذه المتابعة ذكرها المصنّف في «التَّوْحِيد» [ج: ٧٤٣٠] لكن بمخالفة يسيرة في اللَّفْظ، ووصلها أبو عَوانة وغيره.

(وَقَالَ) ممَّا وقع له مذاكرة (وَرَقَاءُ) بن عمر (عَنِ ابْنِ دِينَارٍ) عبد الله (عَنْ سَعِيدِ بْنِ يَسَارٍ) بالْتَحْتِيَّةِ والمهملة الْمُخَفَّفَةُ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وقد خالف ورقاء عبد الرحمن ابن سليمان^(٥)، فجعل شيخ ابن دينار فيه سعيد بن يسار بدل أبي صالح، قال الحافظ ابن حجر: ولم أقف على رواية ورقاء هذه موصولة، وقال العيني: وصلها البيهقي في «سننه» من رواية أبي

(١) في غير (ص) و(م): «متعالٍ».

(٢) في (د): «وعن».

(٣) في هامش (ج): في «القاموس»: الْفَلُو بالكسر، وكـ «عَدُوٌّ» و«سُمُوٌّ»: الْجَخْشُ والمُهرُ، فُطِما أو بلغا السَّنة، وفي «النهاية»: الْفَلُو: المهر الصَّغِير، وقيل: هو العظيم من أولاد ذوات الحافر.

(٤) في (د): «نصيب يقع».

(٥) في النسخ جميعها: «عبد الرحمن بن سليمان»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «عبد الرحمن بن سليمان»؛ كذا بخطه، تبعاً لما في نسخ «الفتح»، ولعله تحريف وصوابه: «عبد الرحمن وسليمان». وزاد في هامش (ج): يدلُّ على ذلك تمام عبارة «الفتح» حيث قال: نعم؛ رواية ورقاء شاذة بالنسبة إلى مخالفة سليمان وعبد الرحمن، والله أعلم.

النَّضْر هاشم بن القاسم، حَدَّثَنَا ورقاء، ^(١) وقال الزَّيْن ^(٢) العراقي: رويناه في الجزء الرَّابِع من / فوائد ١٥/٣ أبي بكرٍ الشَّافِعِي، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ - يعني: ابن غالب - : حَدَّثَنَا عبد الصَّمَد: حَدَّثَنَا ورقاء.

وقال الحافظ ابن حجرٍ في «كتاب التَّوْحِيد» من «فتحه» [ج: ٧٤٣٠]: وقد ذكرت في ^(٣) الزَّكَاة أَنِّي لم أقف على رواية ورقاء هذه المُعلَّقة، ثمَّ وجدتها بعد ذلك عند كتابتي هنا، فقد وصلها البيهقي ^(٤).

(وَرَوَاهُ) أي: الحديث المذكور (مُسْلِمٌ بْنُ أَبِي مَرْيَمَ) السُّلَمِيُّ المدني، ممَّا وصله القاضي يوسف بن يعقوب في «كتاب الزَّكَاة» له (وَزَيْدٌ بْنُ أَسْلَمَ وَشَيْلٌ) ممَّا وصله عنهما مسلمٌ (عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) ووقع في رواية أبي ذرٍّ بعد قوله في التَّرجمة: «ولا تُقْبَلُ إِلَّا من كَسَبٍ طَيِّبٍ لقوله: ﴿قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ﴾» أي: كلامٌ حسنٌ وردُّ جميلٌ، «﴿وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أَذَى وَاللَّهُ عَزِيزٌ﴾» عن إنفاق كلِّ منفقٍ «﴿حَلِيمٌ﴾» لا يعجل بالعقوبة، «باب فضل الصَّدقة من كَسَبٍ» أي: مكسوبٍ، والمراد: ما هو أعمُّ من تعاطي التَّكْسِب فيدخل الميراث، وذكر الكسب؛ لأنَّه الغالب في تحصيل المال «طَيِّبٍ» حلالٍ «لقوله تعالى: ﴿وَيُرِي الصَّدَقَاتِ﴾»، وذكر بقية الآية والحديث كما سبق، وعزا الحافظ ابن حجرٍ الباب والتَّرجمة للمستملي والكُشْمِينِي، وعلى هذا فتخلو ترجمة: «لا تُقْبَلُ صدقةٌ من غلولٍ» من حديثٍ، وتكون كالتي قبلها في الاختصار على الآية، لكن تزيد عليها بالإشارة إلى لفظ الحديث الذي في التَّرجمة كما وقع التَّنبيه عليه.

٩ - باب الصَّدَقَةِ قَبْلَ الرَّدِّ

(باب الصَّدَقَةِ قَبْلَ الرَّدِّ) ممَّن يريد المتصدَّق أن يتصدَّق عليه؛ لاستغنائه بما/ تخرجه ١٩٤/٢ب الأرض من كنوزها.

١٤١١ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ، قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ، قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «تَصَدَّقُوا، فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يَمْشِي الرَّجُلُ بِصَدَقَتِهِ، فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا، يَقُولُ الرَّجُلُ: لَوْ جِئْتُ بِهَا بِالْأَمْسِ لَقَبِلْتُهَا، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا حَاجَةَ لِي بِهَا».

(١) زيد في (ص): «قال».

(٢) في (د): «ابن العراقي».

(٣) في (د): «كتاب».

(٤) قوله: «وقال الحافظ ابن حجرٍ في كتاب التَّوْحِيد... كتابتي هنا، فقد وصلها البيهقي»، ليس في (م).

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياس قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج قال: (حَدَّثَنَا مَعْبُدُ بنُ خَالِدٍ) بفتح الميم والمُوَحَّدَةُ بينهما عينٌ مهملةٌ ساكنةٌ، الجَدَلِيُّ^(١) - بالجيم والذَّالُ المهملة المفتوحَتين - الكوفيُّ القاصُّ - بالقاف والصَّادُ المهملة المُشَدَّدة - العابد (قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ ابْنَ وَهْبٍ) بالحاء المهملة والمُثَلَّثَةُ، و«وَهْبٍ» بفتح الواو وسكون الهاء، الخزاعيُّ أخا عبد الله^(٢) بن عمر بن الخطاب لأُمِّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا (قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: تَصَدَّقُوا؛ فَإِنَّهُ يَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يَمْشِي الرَّجُلُ) فيه (بِصَدَقَتِهِ) جملةٌ «يمشي» في محلِّ رفعٍ على أَنَّهَا صفةٌ لـ «زَمَانٌ»، والعائد محذوفٌ، أي: فيه (فَلَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا، يَقُولُ الرَّجُلُ) الذي يريد المتصدِّق أن يعطيه الصَّدَقَةَ: (لَوْ جِئْتَ بِهَا بِالْأَمْسِ) حيث كنت محتاجاً إليها (لَقَبِلْتُهَا، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا حَاجَةَ لِي بِهَا) وللمُستملي والحمويي: «فيها»، وفي الحديث: الحثُّ على الصَّدَقَةِ والإسراع بها.

فإن قلت: إنَّ الحديث خرج مخرج التَّهْدِيدِ على تأخير الصَّدَقَةِ، فما وجه التَّهْدِيدِ فيه مع أنَّ الذي لا يجد من يقبل صدقته قد فعل^(٣) ما في وسعه، كما فعل الواجد لمن قبل صدقته؟ والجواب: أنَّ التَّهْدِيدَ مصروفٌ لمن أخرها عن مستحقِّها ومطله بها، حتَّى استغنى ذلك الفقير المستحقُّ، فغنى الفقير لا يخلِّص ذمَّةَ الغنيِّ المماطل في وقت الحاجة، قاله ابن المنير.

وهذا الحديث من الرُّبَاعِيَّاتِ، ورواه عسقلانيُّ وواسطيُّ وكوفيُّ، وفيه التَّحْدِيثُ والسَّماعُ والقول، وأخرجه المؤلِّف أيضاً^(٤) وفي «الفتن» [ح: ٧١٢٠]، ومسلمٌ في «الزَّكَاةِ».

١٤١٢ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزَّنَادِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ فَيَفِيضَ، حَتَّى يُوْهِمَ رَبَّ الْمَالِ مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ، وَحَتَّى يَعْزِضَهُ، فَيَقُولَ الَّذِي يَعْزِضُهُ عَلَيْهِ: لَا أَرَبَ لِي».

وبه قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة قال: (حَدَّثَنَا

(١) في هامش (ج): إلى جديلة قيس، مات سنة ١١٨؛ كما في «التَّقريب».

(٢) في هامش (ج): قوله: «أخا عبد الله» «أخا» نعتٌ لحارثة؛ فإنَّ عمر زوج أمِّه؛ كما في «التَّقريب».

(٣) في (د): «عمل».

(٤) بياضٌ في النسخ، والظاهر أنَّه في «باب الصَّدَقَةِ باليمين» [ح: ١٤٢٤]، وفي هامش (ص): قوله: «وأخرجه المؤلِّف أيضاً» بَيَّضَ المصنِّف بعد قوله: «أيضاً»، وعطف عليه قوله: وفي «الفتن»... إلى آخره.

أَبُو الزُّنَادِ (عَبْدُ اللَّهِ بْنِ^(١) ذَكْوَانَ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) هُوَ^(٢) ابْنُ هَرْمَزٍ الْأَعْرَجِ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَا تَقُومُ السَّاعَةُ حَتَّى يَكْثُرَ فِيكُمْ الْمَالُ فَيَفِيضَ) بفتح المثلثة التحتيّة، من فاض الإناء فيضاً؛ إذا امتلأ، منصوبٌ عطفاً على الفعل المنصوب (حَتَّى يُهْمَ رَبُّ الْمَالِ مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ) بضمّ الياء وكسر الهاء، من أَهَمَّ، والهمُّ: الحزن، «رَبٌّ» نُصِبَ^(٣) كذا في الفرع^(٤) وغيره، وضبطه الأكثرون على وجهين: «يَهُمُّ»^(٥) بفتح أوّله وضمّ الهاء، من الهمّ - بفتح الهاء - وهو ما يشغل القلب من أمرٍ يهْمُ به، و«رَبٌّ» منصوبٌ، مفعول «يَهُمُّ»، و«مَنْ يَقْبَلُ صَدَقَتَهُ» في محلِّ رفعٍ على الفاعليّة، وأسند الفعل إليه؛ لأنّه كان سبباً فيما حصل لصاحب المال، وبضمّ الياء وكسر الهاء، من أَمَمَهُ الأمر إذا أقلقه، قال العينيّ: فعلى هذا أيضاً الإعراب مثل الأوّل، أي: في نصب «رَبٌّ» على المفعوليّة؛ لأنّ كلّاً من مفتوح الياء ومضمومها متعدّد، يُقال: هَمَمَ الأمر وأهممه، وقال النّوويّ: ضبطوه^(٦) بوجهين، أشهرهما: بضمّ^(٧) أوّله وكسر الهاء، و«رَبٌّ» مفعولٌ، والفاعل «مَنْ يَقْبَلُ»، والمعنى: أنّه يقلق صاحب المال/ ويحزنه^(٨) أمرٌ من يأخذ منه^(٩) زكاة ماله، لفقد المحتاج ١١٩٥/٢د ١٦/٣ يقبل، لأخذ الزّكاة؛ لعموم الغنى لجميع النّاس، والثّاني: بفتح أوّله وضمّ الهاء، من «هَمَّ» بمعنى: قصد، و«رَبٌّ» فاعلٌ، و«مَنْ» مفعولٌ، أي: يقصده فلا يجده. انتهى. ففرّقوا بينهما فجعلوا الأوّل متعدّياً، من الإهمام^(١٠)، و«رَبٌّ» مفعولاً، والثّاني: من الهمّ: القصد، و«رَبٌّ» فاعلاً، وتعقّب الزّرّكشيّ والبرماويّ وغيرهما الثّاني فقالوا: وهذا ليس بشيء؛ إذ يصير التّقدير: يقصد الرّجل

(١) «عبد الله بن»: سقط من (د) و(س) و(ج)، وكتب في هامش (ج) و(ص): أبو الزّناد عبد الله بن ذكوان، كما تقدّم غير ما مرّ، وقريباً في «باب إثم مانع الزّكاة»، ولعلّه سقط من قلمه هنا..

(٢) «هو»: مثبت من (ص).

(٣) في (د) و(م): «بالرفع»، والمثبت موافق لما في «اليونينيّة».

(٤) في (د): «بالرفع».

(٥) «يَهُمُّ»: ليس في (د). وفي هامش (ج): «هَمَّ» من «باب قتل» كما في «المصباح».

(٦) في (د): «ضبط»، وفي (م): «ضبطه».

(٧) في (د): «فهْمٌ».

(٨) في هامش (ج): قال في «القاموس»: «الحزن» بالضّمّ ويحرّك: الهمُّ، ثمّ قال: وحزنه الأمر حُزناً؛ بالضّمّ، وأحزنه.

(٩) «منه»: ليس في (د).

(١٠) في (د) و(ص): «الاهتمام».

من يأخذ ماله فيستحيل، وليس^(١) المعنى إلّا على الأوّل، وأجاب البدر الدّماميني بأنّه لا استحالة أصلاً، فإنّهم قالوا: المعنى أنّه يقصد من يأخذ ماله فلا يجده، وإذا لم يجد الإنسان طلبته^(٢) التي هو حريص عليها، فلا شكّ أنّه يحزن ويقلق لفوات مقصوده، فعاد هذا إلى المعنى الأوّل. انتهى.

ولأبي ذرّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ: «حَتَّى يَهْمَ رَبِّ الْمَالِ مِنْ يَقْبَلَهُ» أي: المال صدقة (وَحَتَّى يَغْرِضَهُ) بفتح أوّله (فَيَقُولَ الَّذِي يَغْرِضُهُ عَلَيْهِ) بنصب «يقول» عطفاً على الفعل المنصوب قبله: (لَا أَرَبَ لِي) بفتحات، أي: لا حاجة لي لاستغنائي عنه، قال الزّركشي والكرمانيّ والبرماوي: كأنّه سقط من الكتاب كلمة «فيه» أي بعد قوله: «لا أرب لي»، قال العيني مشيراً إلى الكرمانيّ: السّقط كأنّه كان في نسخته، وهو موجود في النّسخ. انتهى. والظاهر: أنّ النّسخ التي وقف عليها العيني ليست معتمدة، فقد راجعت أصولاً معتمدة فلم أجدها، مع ما هو مفهوم كلام الحافظ ابن حجر، أو منطوقه في شرحه لهذا الموضع، حيث قال قوله: «لا أرب لي» زاد في «الفتن» [ج: ٧١٢١] «به»، فلو كانت ثابتة في الرواية هنا لما احتاج أن يقول: زاد في «الفتن»: «به»، بل قال البدر الدّماميني: إنّ رواة البخاريّ متفقون على رواية هذا الحديث بدون هذه اللفظة، والمعنى عليها في كلام المتكلّم يقول^(٣): «لا أرب لي» بحذف الجارّ والمجرور لقيام القرينة. انتهى.

وقول البرماويّ كالكرمانيّ وغيرهما: وقد وجد ذلك في زمن الصحابة، كان تُعرض عليهم الصدقة فيأبون قبولها، يشيرون به إلى نحو حكيم بن حزام إذ دعاه الصّدّيق عليه السلام ليعطيه عطاءً فأبى، وعرض عليه عمر بن الخطّاب قسّمه من الفيء فلم يقبله، رواه الشيخان [ج: ١٤٧٢] وغيرهما، ولكنّ هذا إنّما كان لزهدهم وإعراضهم عن الدّنيا مع قلّة المال وكثرة الاحتياج، ولم يكن لفيض المال، وحينئذٍ فلا يُستشهد به في هذا المقام.

١٤١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ: أَخْبَرَنَا سَعْدَانُ بْنُ بَشَرٍ: حَدَّثَنَا أَبُو مُجَاهِدٍ: حَدَّثَنَا مُجَلُّ بْنُ خَلِيفَةَ الطَّائِي قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلَانِ أَحَدُهُمَا يَشْكُو الْعِيْلَةَ، وَالْآخَرُ يَشْكُو قَطْعَ السَّبِيلِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ يَشْكُو عِيْلَةً يَكْفُلْهَا، وَمَنْ يَشْكُو قَطْعَ السَّبِيلِ يَكْفُلْهُ».

(١) «وليس»: ليس في (م).

(٢) في هامش (ج): «الطلبية» بكسر اللّام: مثال «كلمة»: ما طلبته «قاموس».

(٣) في (م): «بقوله».

«أَمَّا قَطْعُ السَّبِيلِ فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكَ إِلَّا قَلِيلٌ حَتَّى تَخْرُجَ الْعِيرُ إِلَى مَكَّةَ بِغَيْرِ خَفِيرٍ، وَأَمَّا الْعَيْلَةُ فَإِنَّ السَّاعَةَ لَا تَقُومُ حَتَّى يَطُوفَ أَحَدُكُمْ بِصَدَقَتِهِ لَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا مِنْهُ، ثُمَّ لَيَقْفَنَّ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ وَلَا تَرْجُمَانٌ يُتْرَجِمُ لَهُ، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ لَهُ: أَلَمْ أَوْتِكَ مَالًا؟ فَلَيَقُولَنَّ: بَلَى، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ: أَلَمْ أَرْسِلْ إِلَيْكَ رَسُولًا؟ فَلَيَقُولَنَّ: بَلَى، فَيَنْظُرُ عَنْ يَمِينِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ، ثُمَّ يَنْظُرُ عَنْ شِمَالِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ، فَلَيَتَقَيَّنَّ أَحَدُكُمْ وَلَوْ بِشِقِّ ثَمَرَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِيكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) الْمُسْنَدِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ النَّبِيلُ) قَالَ: (أَخْبَرَنَا سَعْدَانُ^(١) بْنُ بِشْرِ) بِكسر الموحدة وسكون الشين المعجمة، الجهني قال: (حَدَّثَنَا أَبُو مُجَاهِدٍ) سَعْدُ الطَّائِي قَالَ: (حَدَّثَنَا مُجِلُّ بْنُ خَلِيفَةَ) بضم الميم وكسر الحاء المهملة وتشديد اللام (الطَّائِي) قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ (الطَّائِي) (رضي الله عنه) والده/ الجواد المشهور، أسلم سنة ١٩٥/٢٥ ب تسع أو عشر، وتوفي بعد الستين وقد أسن، قيل: بلغ مئة وعشرين، وقيل: مئة وثمانين (يَقُولُ: كُنْتُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَجَاءَهُ رَجُلَانِ) قَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ: لَمْ أَعْرِفْهُمَا (أَحَدُهُمَا يَشْكُو الْعَيْلَةَ) بفتح العين المهملة، أي: الفقر (وَالْآخَرُ يَشْكُو قَطْعَ السَّبِيلِ) أي: الطريق من طائفة يترصدون في المكامن لأخذ مالٍ، أو لقتلٍ، أو إرعابٍ، مكابرة؛ اعتمادًا على الشوكة مع البعد عن الغوث (فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَمَّا قَطْعُ السَّبِيلِ فَإِنَّهُ لَا يَأْتِي عَلَيْكَ إِلَّا قَلِيلٌ) بِالرَّفْعِ عَلَى الْبَدَلِ^(٢) (حَتَّى تَخْرُجَ الْعِيرُ) بِكسر العين المهملة وسكون المثناة التحتيّة؛ الإبل تحمل الميرة^(٣) (إِلَى مَكَّةَ بِغَيْرِ خَفِيرٍ) بفتح الخاء المعجمة وكسر الفاء: المجير الذي يكون القوم في خفارته^(٤) وذمته (وَأَمَّا الْعَيْلَةُ فَإِنَّ السَّاعَةَ لَا تَقُومُ حَتَّى يَطُوفَ أَحَدُكُمْ بِصَدَقَتِهِ لَا يَجِدُ مَنْ يَقْبَلُهَا مِنْهُ) لاستغنائه عنها (ثُمَّ لَيَقْفَنَّ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ) (لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ حِجَابٌ) هذا على سبيل التمثيل، وإلا فالباري سبحانه وتعالى^(٥) لا يحيط به شيء ولا يحجبه حجاب، وإنما يستتر تعالى عن أبصارنا بما وُضع فيها من الحجب؛ للعجز عن

(١) في هامش (ج): «سعدان» غير منصرف.

(٢) في هامش (ج): «حاشية الشيخ زكريا» أي: من الضمير المستتر في «يأتي».

(٣) في هامش (ج): «الميرة» بالكسر: جلب الطعام «قاموس».

(٤) في هامش (ج): بتثنية الخاء.

(٥) في هامش (ج): قوله: «بين يدي الله» من المتشابه «كش» و«بر» و«ز».

(٦) «وتعالى»: ليس في (ص) و(م).

الإدراك في الدنيا، فإذا كان يوم القيامة كشفها عن أبصارنا وقواها حتى نراه معاينة كما نرى القمر ليلة البدر (وَلَا تُرْجَمَان) بفتح التاء^(١) وضمها وضم الجيم (يُتْرَجَمُ لَهُ، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ لَهُ: أَلَمْ أُوتِكَ مَا لَا؟) زاد أبو الوقت «وولدا» (فَلَيَقُولَنَّ: بَلَى، /، ثُمَّ لَيَقُولَنَّ: أَلَمْ أُزِيلْ إِلَيْكَ رَسُولًا؟ فَلَيَقُولَنَّ: بَلَى، فَيَنْظُرُ عَنْ يَمِينِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ، ثُمَّ يَنْظُرُ عَنْ شِمَالِهِ فَلَا يَرَى إِلَّا النَّارَ، فَلَيَتَّقِيَنَّ أَحَدُكُم) بسكون اللام، وزاد أبو ذر عن^(٢) الكُشْمِينَهَنِي: «النَّار» في نسخة^(٣) (وَلَوْ بِشَقِّ تَمْرَةٍ) بكسر الشين المعجمة: بنصفها (فَإِنْ لَمْ يَجِدْ) شيئًا يتصدق به على المحتاج (فِيكَلِمَةٍ طَيِّبَةٍ) يردّه بها ويطيب قلبه ليكون ذلك سببًا لنجاته من النار.

وفي هذا الحديث التحديث والإخبار والسَّماع والقول، وأخرجه المؤلف أيضًا في «علامات النبوة» [ج: ٣٥٩٥]، والنسائي في «الزكاة».

١٤١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: عَنْ بُرَيْدٍ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ يَطُوفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الذَّهَبِ، ثُمَّ لَا يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ، وَيُرَى الرَّجُلُ الْوَاحِدُ يَتَّبَعُهُ أَرْبَعُونَ امْرَأَةً، يُلْذَنَ بِهِ مِنْ قِلَّةِ الرِّجَالِ وَكَثْرَةِ النِّسَاءِ».

وبه^(٤) قال: (حَدَّثَنَا) بالجمع، ولأبي الوقت: «(حَدَّثَنِي)» (مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ) بفتح العين والمد، أبو كريب قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة الليثي (عَنْ بُرَيْدٍ) بضم الموحدة وفتح الراء، ابن^(٥) عبد الله^(٦) (عَنْ) جدّه (أَبِي بُرْدَةَ) بضم الباء وسكون الراء، عامر أو الحارث ابن أبي موسى (عَنْ) أبيه (أَبِي مُوسَى) عبد الله بن قيس الأشعري رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم) قَالَ: لَيَأْتِيَنَّ عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ قِيلَ: هو زمان عيسى عليه السلام (يَطُوفُ الرَّجُلُ فِيهِ بِالصَّدَقَةِ مِنَ الذَّهَبِ) خصّه^(٧) بالذكر

(١) في هامش (ج): والتاء فيه أصلية، وقال الجوهري: زائدة، وهو كـ «زَعْفَرَان» فالجيم مفتوحة، «بر»: «الترجمان» كَعُفْوَان وزَعْفَرَان ورِيْهَقَان: المفسر للسان، وقد ترجمه وعنه، والفعل يدل على أصالة التاء «قاموس».

(٢) «أبو ذر عن»: ليس في (د) و(م)، وفي نسخة في هامش (د) كالمثبت.

(٣) «في نسخة»: ليس في (د) و(م).

(٤) «وبه»: ليس في (د).

(٥) «ابن»: سقط من (ص) و(م).

(٦) في هامش (ج): قوله: «عبد الله» كذا بخطه، وصوابه: «ابن عبد الله»؛ كما في «التقريب» وغيره.

(٧) في (د): «خصّه»، وهو تصحيف.

مبالغة في عدم من يقبل الصدقة؛ لأنَّ الذَّهَبَ أعزُّ الأموال وأشرفها، فإذا لم يوجد^(١) من يأخذه
 غيره بطريق الأولى، والقصد حصول عدم القبول^(٢) مع اجتماع ثلاثة أشياء: طواف الرجل
 بصدقته، وعرضها على من يأخذها/، وكونها من ذهبٍ (ثُمَّ لَا يَجِدُ أَحَدًا يَأْخُذُهَا مِنْهُ، وَيُرَى
 الرَّجُلُ) بضمِّ المثناة التَّحْتِيَّةِ وفتح الرَّاء مبنياً للمفعول (الوَاحِدُ) حال كونه (يَتَّبَعُهُ أَرْبَعُونَ
 امْرَأَةً يَلْذَنَ بِهِ) بضمِّ اللام وسكون الذال المعجمة، أي: يلتجئن إليه (مِنْ قِلَّةِ الرِّجَالِ) بسبب
 كثرة الحروب والقتال الواقع في آخر الزَّمان؛ لقوله **هَذِهِ آيَةُ الْإِسْلَامِ** [ج: ٨٥]: «ويكثر^(٣) الهرج» (وَكَثْرَةُ
 النِّسَاءِ).

ورواة هذا الحديث كلُّهم كوفيون، وأخرجه مسلمٌ بسند البخاري.

١٠ - بَابُ اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، وَالْقَلِيلِ مِنَ الصَّدَقَةِ، ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ ابْتِغَاءَ
 مَرْضَاتِ اللَّهِ وَتَثْبِيَتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ الْآيَةُ، وَإِلَى قَوْلِهِ: ﴿مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾.

هذا (بَابٌ) بالتَّنوين (اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ) هذا لفظ الحديث [ج: ١٤١٧]. (وَالْقَلِيلِ مِنَ
 الصَّدَقَةِ) بجرِّ «القليل» عطفًا على سابقه، من عطف العامِّ على الخاصِّ، أي: اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ
 بِالْقَلِيلِ مِنَ الصَّدَقَةِ ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾ شاملٌ للقليل والكثير ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ
 وَتَثْبِيَتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾^(٤) [البقرة: ٢٦٥] أي: وتثبتت بعضُ أنفسهم على الإيمان^(٥)، فإنَّ المال شقيق
 الرُّوح، فمن بذل ماله لوجه الله ثَبَّتَ بعض نفسه، ومن بذل ماله وروحه ثَبَّتَهَا كُلَّهَا، أو تصديقًا
 وتيقنًا من أصل أنفسهم أنَّ الله سيجزيهم على ذلك، وفيه تنبيهٌ على أنَّ حكمة الإنفاق للمنفق
 تزكية النفس عن البخل وحبِّ المال (الآيَةُ) أي: إلى آخرها، ومعناها: أنَّ مَثَلَ نفقة هؤلاء في

(١) في (د): «يجد»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٢) في غير (ص) و(م): «عدم حصول القبول».

(٣) الواو زيادة من (م).

(٤) في حاشية (د): (قال البغويُّ ما ملخصه: ﴿ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾ أي: طلب رضاه ﴿وَتَثْبِيَتًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ﴾ أي:
 احتسابًا، وقيل: تصديقًا، أي: يُخرجون الزَّكَاةَ طَبِيعَةً بها أنفسهم على يقين الثَّواب وتصدقًا بوعده الثَّواب،
 ويعلمون أنَّ ما أخرجوا خيرٌ لهم ممَّا تركوا، وقيل: على يقين إخلاف الله عليهم، وقال عطاءٌ ومجاهدٌ: يَتَثَبَّتُونَ
 أين يضعون أموالهم، قال الحسن كان الرَّجُل إذا همَّ بصدقةٍ تَثَبَّتَ، فإن كان لله أمضى، وإن خالطه شكٌ أمسك).

(٥) في هامش (ج): عبارة القاضي البيضاوي: «أو تصديقًا للإسلام وتحقيقًا للجزاء مبتدأ من أصل أنفسهم».

الزَّكَاةُ ﴿كَمَثَلِ جَنَّةٍ﴾^(١) خبر المبتدأ الذي هو ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ﴾ كمثل بستان^(٢) بموضع مرتفع من الأرض، فإنَّ شجره يكون أحسن منظراً وأزكى ثمرًا، أصاب الجنة مطرٌ عظيم القطر، فأعطت ثمرتها ضعفين أو مرتين في سنةٍ بالنسبة إلى غيرها من البساتين ﴿فَإِنْ لَمْ يُمْسِكْهَا وَأَيْلٌ فَطَلَّ﴾ أي: فيصيبها مطرٌ صغير القطر، أو فَطَلَّ يكفيها لكرم منبتها وبرودة هوائها لارتفاع مكانها؛ يعني: نفقاتهم زاكيةٌ عند الله وإن كانت متفاوتة^(٣) بحسب أحوالهم؛ كما أنَّ الجنة تثمر، قلَّ المطر أو كثر (وَأَلَى قَوْلِهِ) تعالى: ﴿مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾^(٤) [البقرة: ٢٦٦] ولأبي ذرٍّ: ﴿وَمَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿فِيهَا مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ كَأَنَّ البخاريَّ أتبع الآية الأولى التي ضربتَ مَثَلًا بالربوة^(٥)، بالآية الثانية^(٦) التي تَضَمَّنَتْ ضرب المَثَلِ لمن عمل عملاً يفقده^(٧) أحوَجَ ما كان إليه للإشارة إلى اجتناب الرِّياء في الصدقة، ولأنَّ قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَمَّا تَقْمُلُونَ بَصِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٦٥] يُشعر بالوعيد بعد الوعد، فأوضحه بذكر الآية الثانية، وكأنَّ هذا هو السَّرُّ في اقتصاره على بعضها اختصارًا.

١٤١٥ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا أَبُو الثُّعْمَانِ الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْبَصْرِيُّ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ آيَةُ الصَّدَقَةِ كُنَّا نُحَامِلُ، فَجَاءَ رَجُلٌ فَتَصَدَّقَ بِشَيْءٍ كَثِيرٍ، فَقَالُوا: مُرَائِي، وَجَاءَ رَجُلٌ فَتَصَدَّقَ بِصَاعٍ، فَقَالُوا: إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ صَاعٍ هَذَا، فَتَزَلَّتِ **﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ الْمُطَّوِّعِينَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾**... الآية.

(١) في حاشية (د): (هذا مَثَلٌ ضربه الله لحال المؤمن المخلص في نفقته، قليلة أو كثيرة؛ بحجة بُذِرَتْ في أرضٍ طيبة، فإنَّها لا تتخلَّف من الإنبات، سواء قلَّ المطر أو كثر).

(٢) في حاشية (د): (قال الفراء: إن كان في البستان نخلٌ فهو جَنَّةٌ، وإن كان فيه كَرْمٌ فهو فردوسٌ. بغوي).

(٣) في (ص): «تفاوت».

(٤) في (ج): ﴿وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾، وفي هامشها: قوله: «ومن» كذا بخطه، وليست الواو ثابتة في «اليونانية» وهي موافقة للتلاوة.

(٥) في (م): «بالزكاة»، والمثبت موافق لما في «الفتح» (٣/٣٣٣).

(٦) في حاشية (د): (وفي الآية الثانية مَثَلٌ ضربه الله تعالى لعمل المنافق والمرائي يقول: عمله في الحسن؛ كحسَن جَنَّةٍ يُنْتَفَعُ به؛ كما ينتفع صاحب الجنة بالجنة، فإذا كبر وضعف وصار له أولادٌ ضعاف؛ أصاب جَنَّتَهُ إعصارٌ فيه نارٌ فاحترقت أخرج ما يكون إليها وَضَعُفٌ عن إصلاحها؛ لكبره وَضَعُفٌ أولاده عن إصلاحها؛ لصغرهم، فلم يجد ما يعود به على أولاده، ولا أولاده ما يعودون به عليه، فبقوا جميعًا متَحَيِّرينَ عَجْزَةً لا حيلة لهم، كذلك يُبطل الله عمل هذا المنافق حين لا مغيث لهما ولا توبة ولا إقالة. بغوي).

(٧) في هامش (ج): من «باب ضرب».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ سَعِيدٍ) بتصغير «عَبْدٍ»^(١)، وكسر عين «سَعِيدٍ» بن يحيى،
 الشكري قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) ولأبي ذر: «هو الحكم بن عبد الله»،
 ولابن عساكر: «الحكم»^(٢) هو ابن عبد الله «الْبَصْرِيُّ» قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ
 سُلَيْمَانَ) بن مهران الأعمش (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) بالهمز، شقيق بن سلمة (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ) عقبة ابن
 عمرو^(٣) بن ثعلبة، الأنصاري البصري^(٤)، مشهور بكنيته، وجزم/ المؤلف بأنه شهد بدرًا،
 واستُخلف مرةً على الكوفة، وتوفي قبل سنة أربعين أو فيها، وصحَّح في «الإصابة» أنه مات^(٥)
 بعدها؛ لأنه أدرك إمارة المغيرة على الكوفة، قال: وذلك بعد سنة أربعين قطعاً (رَبِّهِ قَالَ: لَمَّا
 نَزَلَتْ آيَةُ الصَّدَقَةِ) هي قوله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً﴾ [التوبة: ١٠٣] (كُنَّا نُحَامِلُ) بضمَّ الثَّوْنِ
 وبالحاء المهملة، أي: نحمل الحمل على ظهورنا بالأجرة، قال الخطَّابي: يريد نتكلَّف
 الحمل؛ لنكسب ما نتصدَّق به (فَجَاءَ رَجُلٌ) هو عبد الرحمن بن عوفٍ (فَتَصَدَّقَ بِشَيْءٍ كَثِيرٍ)
 نصف ماله، ثمانية آلاف أو أربعة آلاف، ذكره الواقدي، وقيل: هو عاصم بن عديٍّ، وكان
 تصدَّق بمئة وسقٍ^(٦) (فَقَالُوا) أي: المنافقون: (مُرَائِي، وَجَاءَ رَجُلٌ) هو أبو عقيل^(٧) - بفتح
 العين - الأنصاري (فَتَصَدَّقَ بِصَاعٍ) من تمرٍ، وكان قد آجر^(٨) نفسه على النزع من البئر بالحبل
 على صاعين، فترك صاعاً له^(٩) وجاء بالآخر (فَقَالُوا) أي: المنافقون: (إِنَّ اللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنْ صَاعٍ
 هَذَا، فَتَزَلَّتْ: ﴿الَّذِينَ يَلْمِزُونَ﴾ يعيبون ﴿الْمُطَوِّعِينَ﴾ أصله: المتطوِّعون، فأبدلت

(١) في (ص): «عُبَيْد».

(٢) «الحكم»: ليس في (ص).

(٣) في (د): «عمر»، وليس بصحيح.

(٤) في هامش (ج): والصَّحِيحُ أَنَّهُ لَمْ يَشْهَدْهَا، وَإِنَّمَا نَزَلَ بِدْرًا فَتَنَسَّبَ إِلَيْهَا، قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَنَسَبُوا لِعَارِضٍ؛
 كالبصري، نزل بدرًا، عقبة بن عمرو.

(٥) في (د): «عاش».

(٦) في (د): «وسقٍ»، ولعله تحريف.

(٧) في هامش (ج): «أبو عقيل» قال في «أسد الغابة»: اِخْتُلِفَ فِي اسْمِهِ؛ فَقِيلَ: حَبَّابٌ، قَالَهُ قَتَادَةُ، وَذَكَرَهُ فِي الْحَاءِ
 الْمَهْمَلَةِ، وَقَالَ السُّهَيْلِيُّ: اسْمُهُ جَشْجَاشٌ؛ هَكَذَا وَجَدَ بِخَطِّ بَعْضِ الْحَفَظِاضِ مَضْبُوطًا بِالنُّقْطِ بِجِيمَيْنِ وَثَائِنِ
 مَثَلَتَيْنِ «دَمَامِينِي».

(٨) في (ص): «أَخْرَ»، وهو تصحيف.

(٩) في (د) و(س): «لعياله».

النَّاء طاء، وأُدِغِمَت الطَّاءُ^(١) فِي الطَّاءِ ﴿مِنَ الْمُؤْمِنِينَ فِي الصَّدَقَاتِ وَالَّذِينَ لَا يَجِدُونَ إِلَّا جُهْدَهُمْ﴾^(٢) الْآيَةُ [الثَّوبَةُ: ١٧٩] أَي: طاقَتَهُمْ، مُصَدَّر «جهد في الأمر» إِذَا بَالِغ فِيهِ ﴿فَيَسْخَرُونَ مِنْهُمْ سَخِرَ اللَّهُ مِنْهُمْ﴾: جَازَاهُمْ عَلَى سَخَرِيَّتِهِمْ ﴿وَلَكُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ عَلَى كُفْرِهِمْ، وَذَكَرَ الْخَطِيبُ فِي «الْمُتَّفَقِ» فِي تَرْجُمَةِ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمٍ مِنْ طَرِيقِ «مَغَازِي الْوَاقِدِيِّ» مِنَ اللَّامِزِينَ^(٣): مُعْتَبٌ بْنُ قُشَيْرٍ^(٤) وَعَبْدُ اللَّهِ^(٥) ابْنُ نُبْتَلٍ، بَنُو بَنِي مُثَنَّاةٍ فَوْقِيَّةٍ مَفْتُوحَتَيْنِ^(٦) بَيْنَهُمَا مُوَحَّدَةٌ سَاكِنَةٌ ثُمَّ لَامٌ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ التَّحْدِيثِ وَالْعِنْنَةُ وَالْقَوْلُ، وَرَوَايَةُ تَابِعِي عَنْ تَابِعِي عَنْ صَحَابِيٍّ، وَأَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ أَيْضًا فِي «التَّفْسِيرِ» [ح: ٤٦٦٨] وَ«الزَّكَاةِ» [ح: ١٤١٦]، وَمُسْلِمٌ وَالنَّسَائِيُّ فِي «الزَّكَاةِ»، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي «الرُّهْدِ».

١٤١٦ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ انْطَلَقَ أَحَدُنَا إِلَى الشُّوقِ فَيُحَامِلُ فَيُصِيبُ الْمُدَّ، وَإِنْ لَبِغْصِهِمُ الْيَوْمَ لَمِئَةُ أَلْفٍ.

وَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى) الْبَغْدَادِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ بْنِ أَبَانَ^(٧) قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سُلَيْمَانُ^(٨) بْنُ مَهْرَانَ (عَنْ شَقِيقٍ) أَبِي وَائِلِ بْنِ سَلَمَةَ (عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أَنَّهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ انْطَلَقَ أَحَدُنَا إِلَى الشُّوقِ فَيُحَامِلُ بِضَمِّ الْمُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ وَكَسْرِ الْمِيمِ وَضَمِّ اللَّامِ، فَعَلًّا مُضَارِعًا، وَلِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ: «فَتَحَامِلُ» بِفَتْحِ الْمُثَنَّاةِ الْفَوْقِيَّةِ وَالْمِيمِ وَاللَّامِ، فَعَلًّا مَاضِيًّا، أَي: تَكَلَّفَ الْحَمْلَ بِالْأَجْرَةِ؛ لِيَكْسِبَ مَا يَتَصَدَّقُ

(١) فِي غَيْرِ (د) وَ(س): «النَّاءُ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٢) فِي هَامِشِ (ج): جَهْدٌ فِي الْأَمْرِ جَهْدًا، مِنْ «بَابِ نَفْعٍ»؛ إِذَا طَلَبَ حَتَّى بَلَغَ الْغَايَةَ «مُصْبَاحٌ».

(٣) فِي هَامِشِ (ج): جَمْعٌ لَامِزٌ.

(٤) فِي (د): «بَشِيرٌ»، وَفِي (ص) وَ(م): «بَشَرٌ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَفِي هَامِشِ (ج): «مُعْتَبٌ بْنُ قُشَيْرٍ» بِقَافٍ وَمُعْجَمَةٌ مُصَغَّرَةٌ؛ كَذَا فِي «الْإِصَابَةِ»، وَوَقَعَ فِي خَطِّ الشَّارِحِ: «بَشِيرٌ» بِالْمُوَحَّدَةِ، وَلَعَلَّهُ سَبَقَ قَلَمٌ.

(٥) فِي الْأَصُولِ الْخَطِيئَةُ: «عَبْدُ الرَّحْمَنِ» وَالتَّصْحِيحُ مِنْ مَوَادِّ الْمَصْنُفِ.

(٦) فِي (د) وَ(ص): «مَفْتُوحَةٌ».

(٧) فِي هَامِشِ (ج): «أَبَانَ» بِالضَّرْفِ وَعَدَمِهِ.

(٨) فِي غَيْرِ (د) وَ(س): «سُلَيْمَانٌ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

به (فَيُصِيبُ^(١) الْمُدَّ) في مقابلة أجرته فيتصدق به (وَإِنَّ لِبَعْضِهِمُ الْيَوْمَ لَمِئَةٌ أَلْفٌ) من الدراهم^(٢) أو الذنانير أو الأمداد فلا يتصدق، واسم «إِنَّ» قوله: «لمئة»، والجار والمجرور خبرها^(٣)، فصل بينهما بالظرف وهو متعلق بالظرف^(٤) المستقر الذي هو الخبر، أو بالعامل فيه على الخلاف، وحكى الزركشي رفع «لمئة»، ويض لتوجيهه، ووجهه البرماوي بأن اسم «إِنَّ» ضمير الشأن، ١٩٧/٢٥ و«لمئة» مبتدأ، خبره «لبعضهم»، والجملة خبر «إِنَّ» أي: نحو قوله: «إِنَّ من أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصّورون» [ج: ٥٩٥٠] لكن قال البدر الدماميني: يمنع منه^(٥) اقتران المبتدأ بلام الابتداء، وهي مانعة من تقدّم الخبر على المبتدأ المقرون بها، ودعوى زيادتها ضعيف جداً. انتهى.

١٤١٧ - حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) الواشحي قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ) عمرو بن عبد الله السبيعي (قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَعْقِلٍ) بفتح الميم وسكون العين المهملة^(٦) وكسر القاف، أبا الوليد المزني (قَالَ: سَمِعْتُ عَدِيَّ بْنَ حَاتِمٍ) الطائي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ (وَلَا أَبِي ذَرٍّ: «النَّبِيِّ» صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ) كان الاتقاء (بِشِقِّ تَمْرَةٍ) واحدة، فإنه يفيد، والشق؛ بكسر الشين المعجمة، أي: نصفها أو جانبها، فلا يحقر^(٧) الإنسان ما يتصدق به وإن كان يسيراً، فإنه يستر المتصدق به من النار.

١٤١٨ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ حَزْمٍ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَتْ امْرَأَةً مَعَهَا ابْنَتَانِ لَهَا نَسْأَلُ، فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي شَيْئًا غَيْرَ تَمْرَةٍ فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا، فَقَسَمْتُهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا وَلَمْ تَأْكُلْ مِنْهَا، ثُمَّ قَامَتْ

(١) زيد في (ص): «به».

(٢) في هامش (ج): إشارة إلى أن ممیز الألف محذوف.

(٣) في (ص): «خبره».

(٤) «وهو متعلق بالظرف»: ليس في (م).

(٥) في (ص): «عنه».

(٦) «المهملة»: ليس في (د).

(٧) في هامش (ج): من «بابي ضرب وكرم» «قاموس».

فَخَرَجَتْ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا، فَأَخْبَرْتُهُ فَقَالَ: «مَنْ ابْتُلِيَ مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنْ النَّارِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَشْرُ بْنُ مُحَمَّدٍ) بكسر الموحدة وسكون المعجمة، السَّخْتِيَانِيُّ^(١) المروزيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك المروزيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ قَالَ: حَدَّثَنِي)^(٢) بالإفراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي بَكْرٍ بْنُ حَزْمٍ) بفتح الحاء المهملة وسكون الزَّاي المعجمة (عَنْ عُرْوَةَ) بن الزُّبَيْرِ (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: دَخَلَتْ امْرَأَةً) قال الحافظ ابن حجر: لم أعرف اسمها ولا ابنتيها (مَعَهَا ابْنَتَانِ) كائنتان (لَهَا) في موضع / رفع، صفة لـ «ابنتان»، حال كونها (تَسْأَلُ) عطاءً (فَلَمْ تَجِدْ عِنْدِي شَيْئًا غَيْرَ تَمْرَةٍ)^(٣) واحدة (فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا) لم تردّها خائبةً وهي تجد شيئاً؛ امتثالاً لقوله ﷺ لها: «لا يرجع سائلٌ من عندك ولو بشقّ تمرّة» رواه البزار من حديث أبي هريرة (فَقَسَمْتُهَا) أي: السائلة (بَيْنَ ابْنَتَيْهَا، وَلَمْ تَأْكُلْ مِنْهَا) شيئاً لِمَا جعل الله في قلوب^(٤) الأمّهات من الرّحمة (ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا، فَأَخْبَرْتُهُ) بسكون الرّاء^(٥)، بشأن السائلة (فَقَالَ: مَنْ ابْتُلِيَ) ولأبي ذرّ^(٦): «فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: مَنْ ابْتُلِيَ» (مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ) الإشارة إلى أمثال من ذكر في الفاقة، أو إلى جنس البنات مطلقاً (بِشَيْءٍ) من أحوالهنّ، أو من أنفسهنّ، وسماه «ابتلاءً» لموضع الكراهة لهنّ (كُنَّ لَهُ سِتْرًا) لم يقل: أسترّاً بالجمع؛ لأنّ المراد: الجنس المتناول للقليل والكثير، أي: حجاباً (مِنْ النَّارِ) ومناسبة الحديث للترجمة: قال ابن المنير وتبعه كثيرٌ من الشُّراح: من جهة أمّ البننتين؛ لأنّها لمّا قسمت التّمرة بينهما فقد تصدّقت على كلّ واحدة بشقّ تمرّة، وقال النَّبِيُّ ﷺ في حقّها كلاماً عامّاً تدرج فيه حيث قال: «مَنْ ابْتُلِيَ مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ»، لكن تعقّب في «المصابيح» بأنّ المؤلّف لم يدخل تحت عهدة الاستدلال بهذا الحديث بعينه، على

(١) في غير (ص): «السَّجِسْتَانِيُّ»، وهو تحريف.

(٢) في (د): «أخبرني».

(٣) في (ص): «ثمرّة»، ولعلّه تصحيف.

(٤) في (د): «قلب».

(٥) «بسكون الرّاء»: ليس في (د).

(٦) في غير (ص) و(م): «وفي رواية لأبي ذرّ».

أَنَّ الصَّدَقَةَ وَلَوْ بِشَقٍّ مِنْ (١) الثَّمَرَةِ (٢) تَقِي / مِنَ النَّارِ حَتَّى يَتَكَلَّفَ (٣) لَهُ مِثْلُ هَذَا، فَإِنَّهُ عَقَدَ الْبَابَ ١٩٧/٢ د ب
لِلأَمْرِ بِاتِّقَاءِ النَّارِ وَلَوْ بِشَقٍّ تَمْرَةٍ، وَلِلْقَلِيلِ مِنَ الصَّدَقَةِ، وَقَدْ وَفَى بِالْأَمْرَيْنِ مَعًا، فَحَدِيثُ ابْنِ
مَعْقِلٍ فِيهِ اتِّقَاءُ النَّارِ وَلَوْ بِشَقٍّ تَمْرَةٍ، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِيهِ الصَّدَقَةُ بِالشَّيْءِ الْقَلِيلِ، كَمَا أَنَّ فِي
الْأَحَادِيثِ الْمَتَقَدِّمَةِ الْإِشَارَةَ إِلَى الْقَلِيلِ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَأَيُّ حَاجَةٍ بَعْدَ ذَلِكَ إِلَى التَّكَلُّفِ، وَلَيْسَ
فِي حَدِيثِ عَائِشَةَ أَنَّهُ مِنْ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَعَرَّضَ إِلَى مَا فَعَلْتَهُ مِنْ قِسْمِ الثَّمَرَةِ بَيْنَ الْبَنَتَيْنِ، وَإِنَّمَا فِيهِ
الْإِخْبَارُ بِأَنَّ الْإِبْتِلَاءَ بِشَيْءٍ مِنَ الْبَنَاتِ سَبَبٌ مِنَ السُّتْرِ (٤) مِنَ النَّارِ (٥)، عَلَى أَنَّ مَا قَالَهُ مُحْتَمَلٌ،
وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا أَنْ يَكُونَ حَدِيثُ عَائِشَةَ مَسْقُوفًا لِلأَمْرَيْنِ مَعًا، لِقَضِيَّةِ الصَّدَقَةِ بِالْقَلِيلِ وَهُوَ
مَا فَعَلْتَهُ عَائِشَةُ مِنَ التَّصَدُّقِ بِالثَّمَرَةِ، وَلَا تَقَاءَ النَّارِ وَلَوْ بِشَقٍّ تَمْرَةٍ، وَهُوَ مَا فَعَلْتَهُ أُمُّ الْبَنَتَيْنِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ التَّحْدِيثُ وَالْإِخْبَارُ وَالْعِنْنَةُ وَالْقَوْلُ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي «الْأَدَبِ» [ج: ٥٩٩٥]،
وَكَذَا مُسْلَمٌ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا (٦) التِّرْمِذِيُّ فِي «الْبَرِّ»، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ.

١١ - بَابُ: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ وَصَدَقَةُ الشَّحِيحِ الصَّحِيحِ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ
أَنْ يَأْتِيَكُمُ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ﴾ ... الْآيَةُ، وَقَوْلِهِ: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ
فِيهِ﴾ ... الْآيَةُ.

هَذَا (بَابُ) بِالْتَّنْوِينِ (أَيُّ الصَّدَقَةِ) مِنَ الصَّدَقَاتِ (أَفْضَلُ) وَأَعْظَمُ أَجْرًا؟ (وَصَدَقَةُ الشَّحِيحِ)
صِفَةً مُشَبَّهَةً مِنَ الشُّحِّ (٧)؛ وَهُوَ بَخْلٌ مَعَ حَرَصٍ (الصَّحِيحِ) الَّذِي لَمْ يَعْتَرِهِ مَرَضٌ مَخَوْفٌ يَنْقُطِعُ
عِنْدَهُ أَمَلُهُ مِنَ الْحَيَاةِ (لِقَوْلِهِ) تَعَالَى: ﴿وَأَنْفِقُوا مِنْ مَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾) مِنْ بَعْضِ أَمْوَالِكُمْ؛ ادِّخَارًا لِلْآخِرَةِ

(١) «مِنْ»: لَيْسَ فِي (د) وَ(س).

(٢) فِي (د): «تَمْرَةٍ».

(٣) فِي (ص): «تَكَلَّفَ».

(٤) فِي (د): «سَبَبٌ لِلسُّتْرِ»، وَكَذَا فِي الْمَصَابِيحِ.

(٥) فِي هَامِشِ (ص): قَوْلُهُ: «سَبَبٌ مِنَ السُّتْرِ مِنَ النَّارِ»؛ كَذَا بِخَطِّهِ بِإِثْبَاتِ «مِنْ»، وَلَعَلَّ وَجْهَهُ أَنَّهَا تَبْعِيضِيَّةٌ، وَأَنَّ

الْمَعْنَى: سَبَبٌ مِنْ جُمْلَةِ أَسْبَابِ السُّتْرِ مِنَ النَّارِ؛ إِذِ السُّتْرُ مِنَ النَّارِ لَيْسَ مُحْصُورًا سَبَبُهُ فِيمَا ذَكَرَ؛ بَلْ لَهُ أَسْبَابٌ

كَثِيرَةٌ، هَذَا مِنْ جُمْلَتِهَا، قَرَّرَهُ سَيِّدِي مُحَمَّدٌ الْخُلُوتِيُّ - نَفَعَنَا اللَّهُ بِهِ - آمِينَ.

(٦) «أَيْضًا»: لَيْسَ فِي (د) وَ(م).

(٧) فِي هَامِشِ (ج): مِثْلُ الشُّنِّ الْمَعْجَمَةِ، وَالضَّمُّ أَعْلَى «فَتْح».

(﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾... الآية [المنافقون: ١٠]) أي: يرى دلالاته، وفي بعض الأصول «إلى خاتمتها» بدل قوله: «الآية» (وَقَوْلِهِ) تعالى: (﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾) ^(١) ما وجب عليكم إنفاقه، أو ^(٢) الإنفاق في سبيل الخير مطلقاً (﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ﴾... الآية [البقرة: ٢٥٤]) أي: من قبل أن يأتي يوم لا تقدرّون فيه على تحصيل ما فرّطتم؛ إذ لا بيع فيه فتحصلون ما تنفقون أو تفتدون به من العذاب، ولا خُلة حتّى تعينكم عليه أخلاقكم، ولا شفاعة إلا لمن أذن له الرَّحْمَنُ حتّى تتكلوا على شفعاء تشفع لكم في حطّ ما في ذمكم، فمناسبة الآية للتّرجمة - كما نبّه عليه ابن المنير - من حيث إنّ الآية معناها: التّحذير من التّسويّف بالإنفاق استبعاداً لحلول الأجل واشتغالاً بطول الأمل والترغيب في المبادرة بالصّدقة قبل هجوم المنيّة وفوات الأمنية، ووقع في رواية أبي ذرٍّ: «باب فضل صدقة الشّحيح الصّحيح» فأسقط الجملة الأولى المسوقة بصيغة الاستفهام المؤذّن بالتّرّدّد، ثمّ إنّ في رواية أبي ذرٍّ قَدَمَ آية «البقرة» على آية «المنافقون» فقال: «لقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ﴾ إلى ﴿الظّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤] ﴿وَأَنفِقُوا مِنْ رَزَقِنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾ إلى آخر الآية» [المنافقون: ١٠].

١٤١٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ: حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَكْبَرُ أَجْزَاءَ؟ قَالَ: «أَنْ تَصَدَّقَ وَأَنْتَ صَحِيحٌ شَحِيحٌ، تَخْشَى الْفَقْرَ وَتَأْمُلُ الْغِنَى، وَلَا تُنْهَلُ حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الْخُلُقُومَ قُلْتَ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا، وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقريُّ قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) بن زيادٍ قال:

٢٠/٣ (حَدَّثَنَا عُمَارَةُ بْنُ الْقَعْقَاعِ) بضمّ العين وتخفيف / الميم، و«الققعقاع» بقافين مفتوحتين بينهما

عين ساكنة آخره عين مهملتين ^(٣)، قال: (حَدَّثَنَا أَبُو زُرْعَةَ) هَرَمٌ قال: (حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه) قَالَ:

١١٩٨/٢٥ جَاءَ رَجُلٌ) قال الحافظ ابن حجر: لم أقف على اسمه، قيل: يحتمل أن يكون أبا ذرٍّ؛ لأنّه ورد في

(١) في هامش (ل): من بعض أموالكم ادّخاراً للآخرة ﴿مَنْ قَبْلَ أَنْ يَأْتِيَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ﴾... الآية، أي: يرى دلالاته، وفي بعض

الأصول إلى خاتمتها بدل قوله: «الآية»، وقوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٥٤]، «م م».

(٢) في (د): «أي».

(٣) في (د): «مهملة».

«مسند أحمد» أنه سأل: أي الصدقة أفضل؟ وكذا عند الطبراني^(١)، لكنه أجيب: «جهد من^(٢) مُقِلٌّ أو سرٌّ إلى فقير^(٣)» (إلى النبي ﷺ فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَيُّ الصَّدَقَةِ أَعْظَمُ أَجْرًا؟ قال: أعظم الصدقة (أَنْ تَصَدَّقَ) بتخفيف الصاد وحذف إحدى التاءين، أو بإبدال إحدى التاءين صادًا وإدغامها في الصاد، وهي^(٤) في^(٥) موضع رفع، خبر المبتدأ المحذوف (وَأَنْتَ صَحِيحٌ) جملة اسمية حالية (شَحِيحٌ) حال كونك (تَخْشَى الْفَقْرَ وَتَأْمُلُ الْغِنَى) بضم الميم، أي: تطمع في الغنى، لمجاهدة النفس حينئذ على إخراج المال مع قيام المانع، وهو الشُّحُّ، إذ فيه دلالة على صحة القصد، وقوة الرغبة في القربة (وَلَا تُمَهِّلُ) بالجزم على النهي، أو بالنصب، عطفًا^(٦) على «أَنْ تَصَدَّقَ»، أو بالرفع، وهو الذي في «اليونينية» (حَتَّى إِذَا بَلَغَتِ الرُّوحَ، أي: قاربت (الحُلُقُومَ) بضم الحاء المهملة، مجرى النفس عند الغرغرة (قُلْتُ: لِفُلَانٍ كَذَا، وَلِفُلَانٍ كَذَا) كناية عن الموصى له والموصى به فيهما (وَقَدْ كَانَ لِفُلَانٍ) أي: وقد صار ما أوصى به للوارث، فيبطله إن شاء إذا^(٧) زاد على الثلث، أو أوصى به لوارث آخر، والمعنى: تصدَّق في حال صحَّتكَ، واختصاص المال بك، وشحَّ نفسك بأن تقول: لا تتلف مالك، لئلا^(٨) تصير فقيرًا، لا في حال سقمك وسياق موتك؛ لأنَّ المال حينئذٍ خرج منك وتعلَّق بغيرك.

وهذا الحديث أخرجه أيضًا في «الوصايا» [ح: ٢٧٤٨]، ومسلم والنسائي في «الزكاة».

(١) في هامش (ج): في «مجمع الزوائد» للهيتمي عن أبي ذرٍّ: قلت: يا رسول الله؛ ما الصدقة؟ قال: «أضعاف مضاعفة» قلت: يا رسول الله؛ فأيتها أفضل؟ قال: «جهد من مُقِلٍّ أو سرٌّ إلى فقير» رواه أحمد في حديث طويل، وفيه أبو عمرو الدمشقي، وهو متروك، وعن أبي أمامة: أَنَّ أَبَا ذَرٍّ سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ مَا الصَّدَقَةُ؟ قَالَ: «أضعاف مضاعفة، وعند الله المزيد» ثم قرأ: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً﴾ [البقرة: ٢٤٥] فقيل: يا رسول الله؛ أي الصدقة أفضل؟ قال: «سرٌّ إلى فقير أو جهد من مُقِلٍّ»، ثم قرأ: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢٧١] رواه الطبراني في «الكبير» وفيه علي بن زيد، وفيه كلام.

(٢) «من»: ليس في (ص).

(٣) قوله: «قيل: يحتمل أن يكون أبا ذرٍّ؛ لأنه ورد في مسند أحمد... مُقِلٌّ أو سرٌّ إلى فقير»، ليس في (م).

(٤) في هامش (ج): أي: الجملة.

(٥) «في»: ليس في (د).

(٦) «عطفًا»: ليس في (د).

(٧) في (ب) و(س): «إذ»، وفي (د): «إن».

(٨) في (د): «كيلا».

بَابُ

هذا (باب) بالتنوين من غير ترجمة، فهو كالفصل من سابقه، وهو ساقط في ^(١) رواية أبي ذر، فالحديث عنده من الترجمة السابقة.

١٤٢٠ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ، عَنْ فِرَاسٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، عَنْ مَنْزُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ بَعْضَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْنَ لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيْنَا أَسْرَعُ بِكَ لِحُوقًا؟ قَالَ: «أَطْوَلُكُمْ يَدًا»، فَأَخَذُوا قَصَبَةً يَذَرُغُونَهَا، فَكَانَتْ سَوْدَةً أَطْوَلَهُنَّ يَدًا، فَعَلِمْنَا بَعْدَ أَنْمَا كَانَتْ طُولَ يَدِهَا الصَّدَقَةَ، وَكَانَتْ أَسْرَعَنَا لِحُوقًا بِهِ، وَكَانَتْ تُحِبُّ الصَّدَقَةَ.

وبالسند ^(٢) قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) المنقري قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ) الوضاح ابن عبد الله، اليشكري (عَنْ فِرَاسٍ) بكسر الفاء وتخفيف الراء، آخره سينٌ مُهْمَلَةٌ، ابن يحيى الخارفي ^(٣) - بالخاء المعجمة والراء والفاء - المُكْتَب (عَنِ الشَّعْبِيِّ) عامر بن شراحيل (عَنْ مَنْزُوقٍ) هو ابن الأجدع (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا): أَنَّ بَعْضَ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قُلْنَ) الضمير للبعض الغير المُعَيَّن ^(٤)، لكن عند ابن حبان من طريق يحيى بن حماد عن أبي عوانة بهذا الإسناد عن عائشة قالت: فقلت (لِلنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَيْنَا أَسْرَعُ بِكَ لِحُوقًا؟) نُصِبَ عَلَى التَّمْيِيزِ، أي: يدركك بالموت، و«أَيْنَا» بضم التَّحْتِيَّة المُشَدَّدَةِ بغير علامة التَّأْنِيث؛ لقول سيبويه فيما نقله عنه الرَّمَحْشَرِيُّ في سورة «لقمان»: أَنَّهَا ^(٥) مثل «كلٌّ» في أَنَّ إلحاق ^(٦) التَّاء لها غير فصيح، وجملة: «أَيْنَا أَسْرَعُ» مبتدأ وخبرٌ (قَالَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (أَطْوَلُكُمْ) بِالرَّفْعِ خبرٌ مبتدأٌ محذوفٌ دَلَّ عليه السُّؤَالُ، أي: أَسْرَعُكُمْ لِحُوقًا بِي أَطْوَلُكُمْ (يَدًا) نُصِبَ عَلَى التَّمْيِيزِ، وكان القياس أن

(١) في (م): «من».

(٢) في (د): «وبه»، وفي نسخة في حاشيتها كالمثبت.

(٣) في هامش (ج): قال في «اللُّبَابِ»: إلى خارف بن عبد الله بن كثير بن مالك بن جُشَم، بطن من هَمْدَان، منهم: فراس بن يحيى الهَمْدَانِيُّ الخارفي المُكْتَب، من أهل الكوفة، يروي عن الشَّعْبِيِّ، مات سنة ١٢٩. انتهى ترتيبه.

(٤) في (ص) و(م): «مُعَيَّن».

(٥) في نسخة في هامش (د): «أَيْنَا».

(٦) في غير (ص) و(م): «لحاق».

يقول: طولا كنَّ بوزن «فُعَلَى» / لأنَّ في مثله يجوز الإفراد، والمطابقة لمن «أفعل» التَّفْضِيل له ١٩٨/٢د
(فَأَخَذُوا قَصَبَةً يَذْرَعُونَهَا) بالذال المعجمة، أي^(١): يقدِّرونها بذراع كلِّ واحدة؛ كي يعلمن
أيُّهن أطول جارحةً، والضَّمير في قوله: «فأخذوا ويذرعون» راجعٌ لمعنى الجمع لا لفظ جماعة
النساء، وإلا لقال: فأخذن قصبَةً يذرعنَّها، أو عدل إليه تعظيمًا لشأنهنَّ؛ كقوله: «وَكَانَتْ مِنْ
الْقَتَنِينَ» [التَّحْرِيم: ١٢] وكقوله:

..... وإن شئت حرَّمتُ النساءَ سِوَاكُمْ

(فَكَانَتْ سَوْدَةً) بفتح السَّين، بنت زمعة^(٢)؛ كما زاده ابن سعد: (أَطْوَلُهَا يَدًا) من طريق
المساحة (فَعَلِمْنَا بَعْدُ) أي: بعد أن تقرر كونُ سودة أطولهنَّ يَدًا بالمساحة (أَنَّمَا) بفتح
الهمزة؛ لكونه في موضع المفعول لـ «عَلِمْنَا» (كَانَتْ طُولَ يَدِهَا الصَّدَقَةُ) اسم «كان»، و«طولَ
يدها» خبرٌ مُقَدَّمٌ، أي: علمنا أنَّه مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ لم يُرِدْ باليدِ العضو، وبأطول طولها، بل أراد:
العطاء وكثرته، فاليد هنا استعارةٌ للصَّدَقَة، والأطول ترشيحٌ لها؛ لأنَّه ملائمٌ للمستعار منه
(وَكَانَتْ أَسْرَعَنَا لِحُوقًا بِهِ) بِإِلَهِائِهِ (وَكَانَتْ تُحِبُّ الصَّدَقَةَ) واستشكل هذا بما ثبت من تقدُّم
موت^(٣) زينب وتأخُّر سودة بعدها، وأجاب ابن رُشِيدٍ بأنَّ عائشة لا تعني سودة بقولها:
«فَعَلِمْنَا بَعْدُ» أي: بعد أن أخبرت عن سودة بالأطول الحقيقي، ولم تذكر^(٤) سبباً للرُّجوع ٢١/٣
عن الحقيقة إلى المجاز إلا الموت، فتعيَّن الحمل على المجاز. انتهى. وحينئذٍ^(٥) فالضَّمير
في «وكانت» في الموضعين عائدٌ على الزَّوْجَة التي عنها مِنَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ بقوله^(٦): «أَطْوَلُكُنَّ يَدًا»،
وإن كانت لم تذكر^(٧)؛ إذ هو متعيَّنٌ لقيام الدَّلِيل على أنَّها زينب بنت جحش؛ كما في
«مسلم» من طريق عائشة بنت طلحة عن عائشة بلفظ: «فكانت أطولنا يَدًا زينب بنت

(١) «أي»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): «زَمْعَة» بفتح الزَّاي وفتح الميم، وأكثر ما سمعت أهل الحديث والفقهاء يقولونها بسكون الميم «ترتيب».

(٣) في (د) و(ص): «وفاة».

(٤) في (ص): «بذكر».

(٥) قوله: «واستشكل هذا: بما ثبت من تقدُّم موت زينب وتأخُّر... على المجاز. انتهى. وحينئذٍ»، سقط من (م).

(٦) «بقوله»: ليس في (د).

(٧) في (د) و(م): «أبعد مذكور».

جحش؛ لأنها كانت تعمل وتصدق^(١) مع اتفاقهم على أنها أولهن موتاً، فتعيّن أن تكون هي المرادة، وهذا من إضمار ما لا يصلح غيره؛ كقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾^(٢) [ص: ٣٢] وعلى هذا فلم تكن^(٣) سودة مرادة قطعاً، وليس الضمير عائداً عليها، لكن يعكّر^(٤) على هذا ما وقع من التصريح بسودة عند المؤلف في «تاريخه الصغير» عن موسى بن إسماعيل بهذا السند بلفظ: «فكانت سودة أسرعنا»، وقول بعضهم: إنه يجمع بين روايتي «البخاري» و«مسلم» بأن زينب لم تكن حاضرة خطابه عَلَيْهِ السَّلَام بذلك، فالأولى^(٥) لسودة؛ باعتبار من حضر إذ ذاك معارض بما رواه ابن حبان من رواية يحيى بن حماد: أن نساء النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ اجتمعن عنده، فلم يغادر منهن واحدة، وأجاب الحافظ ابن حجر بأنه يمكن أن يكون تفسيره بسودة^(٦) من أبي عوانة؛ لكون غيرها لم يتقدّم له ذكر؛ لأن ابن عيينة، عن فراسٍ قد خالفه في ذلك، وروى يونس بن بكير في «زيادة المغازي»، والبيهقي في «الدلائل» بإسناده عنه عن زكريّا بن أبي زائدة عن الشعبيّ التصريح بأن ذلك لزينب^(٧)، لكن قصّر زكريّا في إسناده فلم يذكر مسروقاً ولا عائشة ولفظه: فلمّا توفيت زينب علمن أنها كانت أطولهنّ يداً في الخير والصدقة، ويؤيده ما رواه الحاكم في «المناقب» من «مستدرّكه»، ولفظه: قالت عائشة: فكنا إذا اجتمعنا في بيت إحدانا بعد وفاة النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نمدّ أيدينا في الجدار نتناول، فلم نزل نفعل ذلك حتّى توفيت زينب بنت جحش، وكانت امرأة قصيرة ولم تكن أطولنا، فعرفنا حينئذ أن النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إنما أراد بطول اليد الصدقة، وكانت زينب امرأة صناعة^(٨) باليد^(٩)، تدبغ وتخز وتصدق^(١٠) في

١١٩٩/٢د

(١) في (ص): «تصدق».

(٢) قوله: «وهذا من إضمار ما لا يصلح غيره؛ كقوله تعالى: ﴿حَتَّى تَوَارَتْ بِالْحِجَابِ﴾»، سقط من (د).

(٣) في (د): «فلا تكون».

(٤) في (د): «يشكل».

(٥) في (م): «فالأولى».

(٦) في (م): «لسودة».

(٧) في (د) و(م): «لم يثبت».

(٨) في هامش (ج): «امرأة صنّاع» كـ «سحاب»: حاذقة ماهرة بعمل اليدين، وامرأتان صناعان، ونسوة صنّع؛ كـ «كُتِبَ». انتهى «قاموس» قال في «المصنّف»: ولم يسمع فيها صنعة اليدين، بل صنّاع.

(٩) في هامش (ج): صحّ في «تهذيب الأسماء» للتّووي في الرواية: «صنّاع اليد، كانت تدبغ وتخز ... إلى آخره».

(١٠) في غير (ص) و(م): «تصدق».

سبيل الله، قال الحاكم: على شرط مسلم، وهي رواية مفسرة مبينة مرجحة لرواية عائشة بنت طلحة في أمر زينب، وروى ابن أبي خيثمة من طريق القاسم بن معن قال: كانت زينب أول نساء النبي ﷺ، أي: لحوقاً به، فهذه روايات يعضد بعضها بعضاً، ويحصل من مجموعها أن في رواية أبي عوانة وهماً.

١٢ - باب صدقة العلانية، وقوله: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا هُمْ يَخْزَنُونَ﴾.

(باب صدقة العلانية، وقوله) عز وجل، بالجر عطفًا على سابقه: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً﴾ إلى قوله: ﴿وَلَا هُمْ يَخْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١٧٤] أي: يعمرون^(١) الأوقات والأحوال بالخيرات، وروى عبد الرزاق بسند فيه ضعف: أنها نزلت في علي بن أبي طالب، كان عنده أربعة دراهم، فأنفق بالليل واحدًا، وبالنهار واحدًا، وفي السر واحدًا، وفي العلانية واحدًا، وأخرج ابن أبي حاتم من حديث أبي أمامة: أنها نزلت^(٢) في الخيل التي يربطونها في سبيل الله، ولم يذكر حديثًا وكأنه لم ير فيه شيئًا على شرطه، وسقطت هذه الترجمة للمستملي.

١٣ - باب صدقة السر

وَقَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَنَعَتْ يَمِينُهُ»، وقوله: ﴿إِنْ تَبَدُّوا لَصَدَقَتِ فَنِعْمَ هِيَ وَلِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ الآية.

(باب صدقة السر، وقال أبو هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ممَّا وصله المؤلف من^(٣) حديث في «باب من جلس في المسجد^(٤) ينتظر الصلاة» [ح: ٦٦٠] (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: وَرَجُلٌ) الواو حكاية لعطفه على ما ذكر قبله في الحديث (تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا صَنَعَتْ) وللكشميهني:

(١) في هامش (ج): عَمَرَ المنزل بأهله عَمَرًا، من «باب قتل» فهو عامر، وعمره أهله: سكنوه وأقاموا به «مصباح».

(٢) «نزلت»: ليس في (ص).

(٣) في نسخة في هامش (د): «في».

(٤) في هامش (ج): «من جلس في المجلس» كذا بخطه، والذي سبق في «كتاب الصلاة»: «باب من جلس في المسجد» وسيأتي كذلك.

«ما تنفق» (يَمِينُهُ) ^(١) وهذا - كما قاله ابن بَطَّال - مثالٌ ضربه بِهِ الْعَلَمَةُ السَّامِيَّةُ في المبالغة في الاستتار بالصدقة؛ لقرب الشَّمال من اليمين، وإنَّما أراد: أن ^(٢) لو قَدِرَ أَلَّا يَعْلَمَ من يكون على شماله من النَّاسِ، نحو: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] لأنَّ الشَّمال لا تُوصَفُ بالعلم، فهو من باب مجاز الحذف، وألطف منه ما قاله ابن المُنِير: أن يُراد لو أمكن أن يخفي صدقته عن نفسه لفعل، فكيف لا يخفيها عن غيره؟ والإخفاء عن النَّفس يمكن باعتبارٍ، وهو أن يتغافل المتصدِّق عن الصدقة ويتناساها حتَّى ينساها، وهذا ممدوح الكرام ^(٣) شرعاً وعرفاً ^(٤).

(وقوله) هَمْزٌ جَلَّ: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا ^(٥) هِيَ﴾ فَنِعَمَ شَيْئًا إِبْدَاؤُهَا ﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ﴾ أي: تعطوها مع الإخفاء ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾ الآية [البقرة: ٢٧١] فالإخفاء خيرٌ لكم، وهذا في التَّطَوُّع ^(٦) ولمن لم ^(٧) يُعرَفَ بالمال، فإنَّ إبداء / الفرض لغيره أفضل لنفي التَّهم، ولغير أبي ذرٍّ: «وقال الله تعالى: ﴿وَإِنْ تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾»، ولم يذكر هنا

(١) في هامش (ج): ممَّا يُوْنُث ولا يذكر: اليمين والشَّمال «مصباح».

(٢) «أن»: ليس في (د).

(٣) في (د): «للكرام».

(٤) في هامش (ص): قوله: «وإنَّما أراد...» إلى آخره: أشار ابن بَطَّال إلى أنَّ في لفظ الحديث إيجازاً ومجازاً؛ أمَّا الإيجاز؛ ففي قوله: «فأخفاها» أي: إخفاءً مُبَالِغاً فيه، واستمرَّ ذلك الإخفاء حتَّى إلى آخره؛ لأنَّ «حتَّى» تستدعي أن يكون قبلها ما يصلح أن تكون هي غايةً له، وهو هنا استمرار المبالغة في الإخفاء، أي: انتهى إخفاؤه إلى هذه الغاية، وأمَّا المجاز ففي قوله: «لا تعلم شماله»، وأشار إلى نوعه، أي: أنَّه من مجاز الحذف، فقوله: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢]، أي: أهل القرية، والتَّقدير هنا: حتَّى لا تعلم أهل شماله، أي: الجالسون في جهة الشَّمال، أو أنَّ الشَّمال مُسْتَعْمَلَةٌ في أهل الشَّمال مجازاً لغويًّا؛ كما جُوِّز مثله في ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ وأشار إلى علَّة ارتكاب التَّجَوُّز هنا بقوله: لأنَّ الشَّمال لا تُوصَفُ بالعلم، وأمَّا قوله: «فهو من مجاز الحذف»؛ فقد علمت أنَّه ليس بمُتَعَيِّنٍ، و«أن» في قوله: «أن لو قُدِّر...» إلى آخره: مُخَفَّفَةٌ من الثَّقِيلَةِ، واسمها: ضمير شأنٍ محذوفٌ وجوباً، وأشار بقوله: «أن لو قُدِّر» إلى أنَّه قد لا يتمكَّن من إخفائها عن صاحب الشَّمال؛ لكونه على غايةٍ من التَّيَقُّظ والالتفات إليه فلا يقدر، فيفعل ما يقدر عليه من الإخفاء المطلوب، ولا يُكَلِّف ما ليس في وسعه، وجواب «لو» محذوفٌ؛ أي لَفَعْلٍ، أي: ما ذكر من الإخفاء المُبَالِغ فيه على الوجه المذكور، والله أعلم. انتهى «تقرير» سيدي محمَّد الخلوئي نفعنا الله به، آمين.

(٥) في هامش (ج): قوله: ﴿فَنِعِمَّا﴾ [البقرة: ٢٧١] «ما» في هذا الموضع نكرة تامَّة منصوبة المحلَّ على التَّمْيِيز للضمير المستتر في «نِعَم» المرفوع على الفاعليَّة، والمخصوص بالمدح مذكور؛ أي: نعم شيئاً هو.

(٦) في (ص): «المتطوِّع».

(٧) في (د): «لا».

حديثاً إلا المعلق فقط، وروى ابن أبي حاتم عن الشعبي في قوله تعالى: ﴿إِنْ تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ﴾ [البقرة: ٢٧١] نزلت في أبي بكر وعمر رضي الله عنهما أما عمر فجاء بنصف ماله حتى دفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «ما خلّفت وراءك / لأهلك يا عمر؟» قال: خلّفت لهم نصف مالي، وأما أبو بكر فجاء بماله كله، فكاد أن يخفيه من ^(١) نفسه حتى دفعه إلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال له النبي صلى الله عليه وسلم: «ما خلّفت وراءك يا أبا بكر؟» فقال: عدة الله وعدة رسوله، فبكى عمر وقال: بأبي أنت يا أبا بكر، والله ما استبقنا ^(٢) إلى باب خير قط إلا كنت سابقنا عليه.

١٤ - بَابُ: إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى غَنِيٍّ وَهُوَ لَا يَغْلُمُ

هذا (باب) بالتّنين (إِذَا تَصَدَّقَ) رجلٌ (على) آخر (غَنِيٍّ وَهُوَ) أي: والحال أنه (لَا يَغْلُمُ) أنه غني، فصدقته مقبولة، وسقط لفظ «باب» في رواية أبي ذر، وقال عقب قوله في السابق ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾.... الآية [البقرة: ٢٧١]: «وإذا تصدّق» بواو العطف.

١٤٢١ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «قَالَ رَجُلٌ: لَا تُصَدِّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ عَلَى سَارِقٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، لَا تُصَدِّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِ زَانِيَةٍ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ اللَّيْلَةَ عَلَى زَانِيَةٍ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، عَلَى زَانِيَةٍ، لَا تُصَدِّقَنَّ بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ فَوَضَعَهَا فِي يَدِي غَنِيٍّ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ عَلَى غَنِيٍّ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، عَلَى سَارِقٍ وَعَلَى زَانِيَةٍ وَعَلَى غَنِيٍّ، فَأَتَيْتُ فَقِيلَ لَهُ: أَمَّا صَدَقَتُكَ عَلَى سَارِقٍ فَلَعَلَّهُ أَنْ يَسْتَعِفَّ عَنْ سَرِقَتِهِ، وَأَمَّا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا أَنْ تَسْتَعِفَّ عَنْ زِنَاهَا، وَأَمَّا الْغَنِيُّ فَلَعَلَّهُ يَغْتَبِرُ فَيَنْفِقُ مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ^(٣) ذكوان ^(٤) السَّمَّان (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هزْمَرٍ

(١) في (د): «عن».

(٢) في غير (د): «سبقنا».

(٣) «عبد الله بن»: ليس في (س).

(٤) في هامش (ج) و(ص): قوله: «ذكوان» كذا بخطه، وصوابه عبد الله بن ذكوان؛ كما في «التقريب».

(عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: قَالَ رَجُلٌ) من بني إسرائيل، كما عند أحمد من طريق ابن لهيعة^(١) عن الأعرج: (لَأَتَصَدَّقَنَّ بِصَدَقَةٍ) هو من باب الالتزام؛ كالنذر مثلاً، والقسم فيه مُقَدَّرٌ، كأنه قال: والله لأتصدقنَّ، وزاد في رواية أبي عوانة عن أبي أمية عن أبي اليمان بهذا الإسناد: «اللَّيْلَةَ»، وكررها^(٢) في المواضع الثلاثة، وكذا مسلمٌ من طريق موسى بن عقبة، وبذلك تحصل المطابقة بين الحديث وترجمته بصدقة السرِّ على رواية أبي ذرٍّ؛ إذ لو كانت جهراً لما خفي عليه حال الغني؛ لأنَّه في الغالب لا يخفى بخلاف الآخرين^(٣) (فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ) ليضعها في يد مستحقٍّ (فَوَضَعَهَا فِي يَدِ سَارِقٍ) وهو لا يعلم أنَّه سارقٌ (فَأَصْبَحُوا) أي: القوم الذين فيهم هذا^(٤) المتصدق (يَتَحَدَّثُونَ) في موضع نصبٍ، خبر «أصبح» (تُصَدِّقُ) أي: اللَّيْلَةَ (عَلَى سَارِقٍ) بضمَّ التاء والصاد مبنياً للمفعول، إخبارٌ بمعنى التَّعَجُّبِ أو الإنكار، ولا بن لهيعة: «على فلانٍ السَّارِقِ» (فَقَالَ) المتصدق: (اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ) على تصدَّقِي على سارقٍ، حيث كان ذلك بإرادتك لا بإرادتي، فإنَّ إرادتك كُلُّها جميلةٌ، ولا يُحْمَدُ على المكروه سيواك، وقَدَّم الخبر على المبتدأ في قوله: «لَكَ الْحَمْدُ» للاختصاص (لَأَتَصَدَّقَنَّ) اللَّيْلَةَ (بِصَدَقَةٍ) على مستحقٍّ (فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ) ليضعها في يد مستحقٍّ (فَوَضَعَهَا فِي يَدِ) امرأةٍ (زَانِيَةٍ، فَأَصْبَحُوا) أي^(٥): بنو إسرائيل (يَتَحَدَّثُونَ تُصَدِّقُ) مبنياً للمفعول^(٦) (اللَّيْلَةَ عَلَى) امرأةٍ (زَانِيَةٍ، فَقَالَ) المتصدق: (اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ) على تصدَّقِي (عَلَى) امرأةٍ (زَانِيَةٍ) حيث كان بإرادتك (لَأَتَصَدَّقَنَّ) اللَّيْلَةَ (بِصَدَقَةٍ، فَخَرَجَ بِصَدَقَتِهِ) فَوَضَعَهَا فِي يَدِي^(٧) غَنِيٍّ، فَأَصْبَحُوا يَتَحَدَّثُونَ: تُصَدِّقُ) اللَّيْلَةَ (عَلَى غَنِيٍّ، فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ، عَلَى سَارِقٍ وَعَلَى زَانِيَةٍ وَعَلَى غَنِيٍّ) زاد الطَّبْرَانِيُّ: «فساءه ذلك» (فَأُتِيَ) في منامه (فَقِيلَ لَهُ: أَمَّا صَدَقَتُكَ) زاد أبو أمية: «فقد قُبِلَتْ» فَأَمَّا

(١) في هامش (ج): «ابن لهيعة» واسمه عبد الله؛ كما في «التَّقْرِيب»، وعبارته: «عبد الله بن لهيعة» بفتح اللام وكسر

الهاء، صدوق من السَّابِعة، خَلَطَ بعد احتراق كتبه، مات سنة ١٧٤.

(٢) في (د): «وذكرها».

(٣) في (د): «الآخرين».

(٤) «هذا»: ليس في (د).

(٥) «أي»: ليس في (ص) و(م).

(٦) «مبنياً للمفعول»: ليس في (د).

(٧) في (د) و(س): «يد».

(عَلَى سَارِقٍ فَلَعَلَّهُ أَنْ/ يَسْتَعِفَّ عَنْ سَرِقَتِهِ، وَأَمَّا الزَّانِيَةُ فَلَعَلَّهَا أَنْ تَسْتَعِفَّ عَنْ زِنَاهَا) بالقصر، ١٢٠٠/٢٥
 كذا في الفرع وغيره، وقال ابن التَّيْنِ: رويناه بالمد، وعند أبي ذرٍّ بالقصر، قال الجوهريُّ:
 بالقصر لأهل الحجاز، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَى﴾ [الإسراء: ٣٢] والمدُّ لأهل نجد، قال الفرزدق:

ومن يشرب الخراطوم^(١) يصبح مُسْكِرًا أبا حاضرٍ مَنْ يَزْنِ يُعْرِفُ زِنَاؤُهُ

(وَأَمَّا الْغَنِيُّ فَلَعَلَّهُ يَغْتَبِرُ فَيُنْفِقُ) بِالرَّفْعِ فِيهِمَا، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «أَنْ يَعْتَبَرَ فَيُنْفِقَ» (مِمَّا أَعْطَاهُ اللَّهُ)
 وفيه: أَنَّ الصَّدَقَةَ كَانَتْ عِنْدَهُمْ مُخْتَصَّةً بِأَهْلِ الْحَاجَاتِ مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ^(٢)، وَلِهَذَا تَعَجَّبُوا مِنْ
 الصَّدَقَةِ عَلَى هَؤُلَاءِ، وَأَنَّ نِيَّةَ الْمُتَصَدِّقِ إِذَا كَانَتْ صَالِحَةً قُبِلَتْ صَدَقَتُهُ، وَلَوْ لَمْ^(٣) تَقَعِ الْمَوْقِعُ،
 وَاسْتِحْبَابِ إِعَادَةِ الصَّدَقَةِ إِذَا لَمْ تَقَعِ الْمَوْقِعُ، وَهَذَا فِي صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ، أَمَّا الْوَاجِبَةُ فَلَا تَجْزِي عَلَى
 غَنِيِّ وَإِنْ ظَنَّهُ فَقِيرًا، خِلَافًا لِأَبِي حَنِيفَةَ/ وَمُحَمَّدٍ حَيْثُ قَالَا: تَسْقُطُ وَلَا تَجِبُ عَلَيْهِ الْإِعَادَةُ.

٢٣/٣

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ والنسائيُّ في «الزَّكَاةِ».

١٥ - بَابُ: إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى ابْنِهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ

هذا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (إِذَا تَصَدَّقَ) الشَّخْصَ (عَلَى ابْنِهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ) أَنَّهُ ابْنُهُ جَازٍ؛ لِأَنَّهُ يَصِيرُ
 لِعَدَمِ شَعُورِهِ كَالْأَجْنَبِيِّ، فَإِنْ قُلْتَ: لِمَ عَبَّرَ هُنَا بِنَفْيِ الشُّعُورِ، وَفِيمَا سَبَقَ بِنَفْيِ الْعِلْمِ؟ أَجِيبُ بِأَنَّ
 الْمُتَصَدِّقَ فِيمَا سَبَقَ بَذَلَ وَسَعَهُ فِي طَلَبِ إِعْطَاءِ الْفَقِيرِ فَأَخْطَأَ اجْتِهَادَهُ، فَنَاسَبَ أَنْ يَنْفِي عَنْهُ الْعِلْمَ،
 وَهُنَا بَاشَرَ ذَلِكَ غَيْرُهُ فَنَاسَبَ أَنْ يَنْفِي عَنْ صَاحِبِ الصَّدَقَةِ الشُّعُورَ، قَالَهُ فِي «فَتْحِ الْبَارِيِّ».

١٤٢٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ: حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ: حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوَيْرِيَّةِ أَنَّ مَعْنَ بْنَ يَزِيدَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ
 قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَا وَأَبِي وَجَدِّي وَخَطَبَ عَلَيَّ فَأَنْكَحَنِي وَخَاصَمْتُ إِلَيْهِ، وَكَانَ أَبِي -يَزِيدُ-
 أَخْرَجَ دَنَانِيرَ يَتَصَدَّقُ بِهَا، فَوَضَعَهَا عِنْدَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَجِئْتُ فَأَخَذْتُهَا فَأَتَيْتُهُ بِهَا، فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا إِلَيْكَ
 أَرَدْتُ، فَخَاصَمْتُهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «لَكَ مَا نَوَيْتَ يَا يَزِيدُ، وَلَكَ مَا أَخَذْتَ يَا مَعْنُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ) الْفَرِيَابِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ) بْنُ يُونُسَ بْنِ أَبِي

(١) فِي هَامِش (ج): «الْخُرْطُومُ»: الْخَمْرُ «صَحَاح».

(٢) «مِنْ أَهْلِ الْخَيْرِ»: سَقَطَ مِنْ (د).

(٣) «لَمْ»: لَيْسَ فِي (م).

إسحاق السبيعي قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْجَوْنَرِيَّةُ) بضم الجيم مُصَغَّرًا، حِطَّان - بكسر الحاء وتشديد الطاء المهملتين آخره نون - ابن خُفَافٍ - بضم الخاء المعجمة^(١) وتخفيف الفاء الأولى - الجَزْمِي، بفتح الجيم وسكون الراء (أَنَّ مَعْنَ بْنَ يَزِيدَ) بفتح الميم وسكون العين المهملة، آخره نون، و«يزيد» - من الزيادة - السُّلَمِيُّ - بضم السين - الصَّحَابِيُّ (بُيُوتُ حَدَّثَهُ قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ مِنْهُ يَوْمَ أَنَا وَأَبِي) يزيد الصَّحَابِيُّ (وَجَدِّي) الأَخْنَسُ الصَّحَابِيُّ ابن حبيب السُّلَمِيُّ (وَحَظَبَ عَلَيَّ) بِإِلْفِ الْعِلَّةِ الْإِلَامِ من الخطبة، بكسر الخاء، أي: طلب من ولي المرأة أن يزوجه مني (فَأَنْكَحَنِي) أي: طلب لي النكاح فأجبتة (وَحَاصَمْتُ إِلَيْهِ) مِنْهُ يَوْمَ، قال الزركشي^(٢) والبرماوي: وكأنه سقط هنا من البخاري ما ثبت في غيره، وهو: «فأفلجني»^(٣) بالجيم، يعني^(٤): «حكم لي، أي: أظفرتني بمرادي، يقال: فلعج الرجل على خصمه، إذا ظفر به (وَكَانَ أَبِي - يَزِيدُ -) بِالرَّفْعِ، عطف بيان لـ «أبي» (أَخْرَجَ دَنَائِيرَ يَتَصَدَّقُ بِهَا فَوَضَعَهَا) أي: الدنانير (عِنْدَ رَجُلٍ فِي الْمَسْجِدِ) لم يعرف اسمه الحافظ ابن حجر، وأذن له أن يتصدق بها على المحتاج إليها إذنا مطلقاً (فَجِئْتُ فَأَخَذْتُهَا) من الرجل الذي أذن له في التصدق بها باختيار منه، لا بطريق الغصب^(٥) (فَأَتَيْتُهُ بِهَا) أي: أتيت أبي بالصدقة (فَقَالَ: وَاللَّهِ مَا إِيَّاكَ أَرَدْتُ) على الخصوص بالصدقة، بل أردت عموم الفقراء، أي: من غير حجر على الوكيل أن يعطي الولد، وقد كان الولد فقيراً (فَحَاصَمْتُهُ) يعني: أباه، وهذه المخاصمة تفسير لـ «خاصمت» الأول (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ مِنْهُ يَوْمَ، فَقَالَ: لَكَ مَا نَوَيْتَ) من أجر الصدقة (يَا يَزِيدُ) لأنك نويت الصدقة على محتاج وابنك محتاج (وَلَكَ مَا أَخَذْتَ يَا مَعْنُ) لأنك أخذت محتاجاً إليها، وإنما أمضاها مِنْهُ يَوْمَ لأنه دخل في عموم الفقراء المأذون للوكيل في الصرف إليهم وكانت صدقة تطوع.

وهذا الحديث من أفراد البخاري رحمه الله.

(١) في (ج) و(د): «جفاف؛ بضم الجيم»، وفي هامش (د): (قوله: «بضم الجيم» حقه أن يقول: بضم الخاء المعجمة)، وفي هامش (ج) و(ص): (قوله: «بضم الخاء المعجمة» كذا في «جامع الأصول»، و«التقريب»، و«الكواكب»، ووقع في خطه: «بضم الجيم»؛ وهو سبق قلم.

(٢) في (د): «الزركشي»، وهو تحريف.

(٣) في هامش (ج): من «بابي ضرب وكتب» على ما في «القاموس».

(٤) في (م): «بمعنى».

(٥) في غير (د) و(س): «الغضب»، وهو تصحيف.

١٦ - بَابُ الصَّدَقَةِ بِالْيَمِينِ

(باب) مشروعية (الصَّدَقَةِ بِالْيَمِينِ).

١٤٢٣ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبيدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَدْلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ اجْتَمَعَا عَلَيْهِ وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا ففَاضَتْ عَيْنَاهُ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) بن سعيد القطان (عَنْ عُبيدِ اللَّهِ) بضم العين مُصَغَّرًا، ابن عمر العمري (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (خُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بضم الخاء المعجمة وفتح الموحدة الأولى مُصَغَّرًا، أبو الحارث الأنصاري، خال عُبيدِ اللَّهِ السَّابِقِ (عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ) هو ابن عمر بن الخطاب وجدُّ عُبيدِ اللَّهِ المذكور لأبيه (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه)، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: سَبْعَةٌ أَي: من الأشخاص، ليدخل النساء فيما يمكن أن يدخلن فيه شرعًا، فلا يدخلن في الإمامة العظمى، ولا في ملازمة المسجد؛ لأنَّ صلاتهنَّ في بيتهنَّ^(١) أفضل، نعم، يمكن أن يكنَّ ذوات عيال فيعدلن فيدخلن في الإمامة كغيرها ممَّا سيذكر - إن شاء الله تعالى -، وحينئذٍ: بالتعبير بالرجال لا مفهوم له كمفهوم العدد بالسبعة، فقد روي الإطلال لذي خصالٍ أُخَر كثيرة غير هذه، أفردنا شيخنا الحافظ أبو الخير السَّخَاوِيُّ في جزء، فبلغت مع هذه السبعة ثنتين وتسعين بتقديم الفوقية على المهملة، وقوله: «سَبْعَةٌ» مبتدأ خبره (يُظِلُّهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ظِلِّهِ) إضافة الظلِّ إليه سبحانه وتعالى إضافة تشریف، كناية الله تعالى، والله تعالى مُنَزَّهٌ عَنِ الظِّلِّ، إذ هو من خواصِّ الأجسام، فالمراد: ظلُّ عرشه، كما في حديث سلمان عند^(٢) سعيد بن منصور بإسنادٍ حسنٍ، وقيل: ظلُّ طوبى أو ظلُّ الجنة^(٣)، وهذا يرده قوله: (يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ) فإنَّ المراد يوم القيامة، وظلُّ طوبى أو الجنة

(١) في (د): «بيوتهنَّ».

(٢) في (د): «عن».

(٣) في هامش (ج): في «حاشية العلقمي»: تنبيه: أخرج هناد وابن المبارك والبيهقي في «الشَّعْب» عن أبي موسى =

٢٤/٣ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ الْإِسْتِقْرَارِ فِيهَا وَهَذَا عَامٌّ، وَالْحَدِيثُ/ يَدُلُّ عَلَى امْتِيَازِ هَؤُلَاءِ عَلَى غَيْرِهِمْ، وَذَلِكَ لَا يَكُونُ فِي غَيْرِ الْقِيَامَةِ حِينَ تَدْنُو الشَّمْسُ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ مِنَ الْخَلْقِ وَيَأْخُذُهُمُ الْعَرَقُ، وَلَا ظِلٌّ فِيهِ ثُمَّ إِلَّا لِلْعَرْشِ، وَهَذِهِ السَّبْعَةُ أَوَّلُهُمْ: (إِمَامٌ عَدْلٌ) بِسُكُونِ الدَّالِّ، يُقَالُ: رَجُلٌ عَدْلٌ وَرَجَالٌ عَدْلٌ وَامْرَأَةٌ عَدْلٌ، وَهُوَ الَّذِي يَضَعُ الشَّيْءَ فِي مَحَلِّهِ، أَوِ الْجَامِعُ لِلْكَمَالَاتِ الثَّلَاثِ: الْحِكْمَةِ وَالشَّجَاعَةِ وَالْعِفَّةِ الَّتِي هِيَ أَوْسَاطُ الْقُوَى الثَّلَاثَةِ: الْعَقْلِيَّةِ وَالْغَضَبِيَّةِ وَالشَّهَوَانِيَّةِ، أَوْ هُوَ الْمَطِيعُ لِأَحْكَامِ اللَّهِ، وَالْمُرَادُ بِهِ: كُلُّ مَنْ لَهُ نَظَرٌ فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْوَلَاةِ وَالْحُكَّامِ، وَلَا بَنَ عَسَاكِرَ: «إِمَامٌ عَادِلٌ» اسْمُ فَاعِلٍ، مِنْ: عَدَلَ يَعْدِلُ، فَهُوَ عَادِلٌ (و) الثَّانِي: (شَابٌّ نَشَأَ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ) لِأَنَّ عِبَادَتَهُ أَشَقُّ لَغَلْبَةِ شَهْوَتِهِ، وَكَثْرَةِ الدَّوَاعِي لَهُ عَلَى طَاعَةِ الْهَوَى، وَزَادَ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو فِيمَا أَخْرَجَهُ/ الْجَوْزُقِيُّ^(١): «حَتَّى تُؤَفِّيَ عَلَى ذَلِكَ»، وَفِي حَدِيثِ سَلْمَانَ: «أَفْنَى شَبَابِهِ وَنَشَاطِهِ فِي عِبَادَةِ اللَّهِ» (و) الثَّلَاثُ: (رَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ فِي الْمَسَاجِدِ) أَي: بِهَا مِنْ شِدَّةِ حُبِّهَا وَإِنْ كَانَ خَارِجًا عَنْهَا، وَهُوَ كِنَايَةٌ عَنْ انْتِظَارِهِ أَوْقَاتِ الصَّلَاةِ^(٢) فَلَا يَصَلِّي صَلَاةً وَيَخْرُجُ مِنْهَا إِلَّا وَهُوَ يَنْتَظِرُ وَقْتُ صَلَاةٍ أُخْرَى حَتَّى يَصَلِّيَ فِيهِ (و) الرَّابِعُ: (رَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ) لَا لَغَرَضٍ دُنْيَوِيٍّ (اجْتَمَعَا عَلَيْهِ) أَي: عَلَى الْحُبِّ فِي اللَّهِ (وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ) فَلَمْ يَقْطَعْهُمَا^(٣) عَارِضٌ دُنْيَوِيٌّ، سِوَاءِ اجْتِمَاعِ حَقِيقَةٍ أَمْ لَا، حَتَّى فَرَّقَهُمَا الْمَوْتُ (و) الْخَامِسُ: (رَجُلٌ دَعَتْهُ) طَلِبَتُهُ (امْرَأَةٌ ذَاتُ مَنْصِبٍ) بِكَسْرِ الصَّادِ، أَي: صَاحِبَةُ نَسَبٍ شَرِيفٍ (وَجَمَالٍ) إِلَى نَفْسِهَا لِلزَّنَا أَوْ لِلتَّزْوُجِ بِهَا، فَخَافَ أَنْ يَشْتَغَلَ عَنِ الْعِبَادَةِ بِالْاِكْتِسَابِ لَهَا، أَوْ خَافَ أَلَّا يَقُومَ بِحَقِّهَا لَشُغْلِهِ بِالْعِبَادَةِ عَنِ التَّكْسِبِ بِمَا يَلِيقُ بِهَا، وَالْأَوَّلُ أَظْهَرَ؛ كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ السِّيَاقُ (فَقَالَ) بِلِسَانِهِ أَوْ بِقَلْبِهِ لِيُزَجَرَ نَفْسُهُ: (إِنِّي

= الْأَشْعَرِيُّ قَالَ: «الشَّمْسُ فَوْقَ رُؤُوسِ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَعْمَالُهُمْ تَظْلُهُمْ أَوْ تَضْحِيهِمْ»، قَالَ شَيْخُنَا: فَإِنْ قُلْتُ: ظَاهِرُ هَذَا أَنَّ الظِّلَّ لِلْأَعْمَالِ، لَا لِلْعَرْشِ؛ قُلْتُ: لَا ظِلَّ هُنَاكَ إِلَّا ظِلُّ الْعَرْشِ، وَإِضَافَةُ الظِّلِّ إِلَى الْأَعْمَالِ إِضَافَةٌ سَبَبٌ، قَالَ الْقُرْطُبِيُّ فِي «التَّذَكُّرَةِ»: فِي قَوْلِ سَلْمَانَ: «وَلَا يَجِدُ حَرًّا مُؤْمِنٌ وَلَا مُؤْمِنَةٌ» ظَاهِرُهُ الْعُمُومُ فِي الْمُؤْمِنِينَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ وَإِنَّمَا هُوَ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- مُؤْمِنٌ كَامِلُ الْإِيمَانِ، وَمَنْ اسْتَظَلَ بِظِلِّ الْعَرْشِ؛ كَمَا فِي الْحَدِيثِ: «سَبْعَةٌ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ» وَكَذَا مَا جَاءَ: «أَنَّ الْمَرْءَ فِي ظِلِّ صَدَقَتِهِ» وَكَذَلِكَ الْأَعْمَالُ الصَّالِحَةُ أَصْحَابُهَا فِي ظِلِّهَا، وَكُلُّ ذَلِكَ فِي ظِلِّ الْعَرْشِ. انْتَهَى.

(١) فِي هَامِشِ (ج): بِفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْوَاوِ وَفَتْحِ الرَّايِ وَبِالْقَافِ.

(٢) فِي (د): «الصَّلَوَاتِ».

(٣) فِي هَامِشِ (ج): فَلَمْ تَقْطَعْهَا؛ أَي: الْمَحَبَّةُ الْمُسْتَفَادَةُ مِنَ الْحَبِّ.

أَخَافُ اللَّهَ، وَ) السَّادِسُ: (رَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ) تَطَوُّعًا (فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمُ شِمَالَهُ) بِنَصَبِ^(١) مِمِمْ «تَعْلَمُ» نَحْوُ: سَرَتْ حَتَّى تَغِيبَ^(٢) الشَّمْسُ، وَيَجُوزُ^(٣) رَفَعَهَا نَحْوُ: مَرَضَ زَيْدٌ^(٤) حَتَّى لَا يَرَجُونَهُ، عَلَامَةُ الرَّفْعِ ثُبُوتُ الثُّنُونِ^(٥) وَ«شِمَالُهُ» بِالرَّفْعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ لِقَوْلِهِ: «لَا تَعْلَمُ» (مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ) جُمْلَةً فِي مَحَلٍّ نَصَبٍ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، أَيْ: لَوْ قُدِّرَتْ الشُّمَالُ رَجُلًا مَتَّقًا لَمَا عَلِمَ صَدَقَةُ الْيَمِينِ لِلْمِبَالِغَةِ فِي الْإِخْفَاءِ، وَصَوَّرَ بَعْضُهُمْ إِخْفَاءَ الصَّدَقَةِ بِأَنْ يَتَصَدَّقَ عَلَى الضَّعِيفِ فِي صُورَةِ الْمُشْتَرِي مِنْهُ، فَيُدْفَعُ لَهُ مِثْلًا دَرَاهِمًا فِيمَا^(٦) يَسَاوِي نِصْفَ دَرَاهِمٍ، فَالْصُّورَةُ مَبَايَعَةٌ وَالْحَقِيقَةُ صَدَقَةٌ، وَأُنْبِئْتُ عَنْ بَعْضِهِمْ: أَنَّهُ كَانَ يَطْرَحُ دَرَاهِمَهُ فِي الْمَسْجِدِ لِيَأْخُذَهَا الْمُحْتَاجُ، وَاللَّهُ الْمُوفِّقُ وَ) السَّابِعُ: (رَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا) مِنَ النَّاسِ، أَوْ مِنَ الْإِلْتِفَاتِ إِلَى غَيْرِ الْمَذْكُورِ تَعَالَى وَإِنْ كَانَ فِي مَلَأٍ (فَقَاضَتْ) أَيْ: سَالَتْ (عَيْنَاهُ) أَسْنَدَ الْفَيْضِ إِلَى الْعَيْنِ مَعَ أَنَّ الْفَائِضَ هُوَ الدَّمْعُ لَا الْعَيْنُ مِبَالِغَةً؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْعَيْنَ صَارَتْ دَمْعًا فَيَاضًا، ثُمَّ إِنَّ فَيْضَهَا - كَمَا قَالَ الْقُرْطُبِيُّ - يَكُونُ بِحَسَبِ حَالِ الذَّاكِرِ وَمَا يَنْكَشِفُ لَهُ، فَفِي أَوْصَافِ الْجَلَالِ يَكُونُ الْبُكَاءُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ، كَمَا فِي رِوَايَةِ زَيْدِ ابْنِ حَمَّادٍ^(٧) عِنْدَ الْجَوْزَقِيِّ بَلَفَظَ: «فَقَاضَتْ عَيْنَاهُ مِنْ خَشْيَةِ اللَّهِ» وَفِي أَوْصَافِ الْجَمَالِ يَكُونُ شَوْقًا إِلَيْهِ تَعَالَى، وَفِي «جَزْءِ بَيْبَى الْهَرَثَمِيَّةِ»^(٨) مِنْ طَرِيقِ مُحَمَّدَ بْنِ سِيرِينَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ زِيَادَةُ خَصْلَةٍ ثَامِنَةٍ، وَهِيَ: «وَرَجُلٌ كَانَ فِي سَرِيَّةٍ مَعَ قَوْمٍ، فَلَقُوا الْعَدُوَّ فَانْكَشَفُوا، فَحَمَى آثَارَهُمْ - وَفِي لَفْظٍ: أَدْبَارَهُمْ - حَتَّى نَجَوْا وَنَجَا أَوْ اسْتَشْهِدَ»، وَفِي «شُعْبِ الْبَيْهَقِيِّ» مِنْ طَرِيقِ أَبِي صَالِحٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ

(١) فِي (ص): «بِفَتْحٍ».

(٢) فِي (ص) وَ(م): «مَغِيبٌ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) «وَيَجُوزُ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٤) «زَيْدٌ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ب) وَ(س).

(٥) «عَلَامَةُ الرَّفْعِ ثُبُوتُ الثُّنُونِ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

(٦) «فِيمَا»: لَيْسَ فِي (ص).

(٧) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «زَيْدُ بْنُ حَمَّادٍ كَذَا بِخَطِّهِ، وَصَوَابُهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ. انْتَهَى شَيْخُنَا «الْعَجْمِيُّ»؛ وَزَادَ فِي هَامِشِ (ص): كَمَا يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ قَبْلُ بِنَحْوِ صَفْحَةٍ؛ حَيْثُ قَالَ الشَّارِحُ: وَزَادَ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ.... إِلَى آخِرِهِ.

(٨) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «جَزْءُ بَيْبَى»: وَالَّذِي بَخَطَ الْمُؤَلَّفُ بِهِامِشِ «الْمَوَاهِبِ»: «ب ي ب ي»، وَفِي «أَسَانِيدِ الْعَسْقَلَانِيِّ»: جَزْءُ بَيْبَى بِنْتُ عَبْدِ الصَّمَدِ بْنِ عَلِيٍّ الْهَرَثَمِيَّةِ؛ وَهُوَ مِنْ أَعْلَى الْأَجْزَاءِ. انْتَهَى شَيْخُنَا «الْعَجْمِيُّ».

تاسعة، وهي: «ورجلٌ تعلَّم القرآن في صغره فهو يتلوه في كبره» ولعبد الله بن أحمد في «زوائد الزُّهد» لأبيه عن سلمان عاشره وحادية عشرة: «ورجلٌ يراعي الشَّمس لمواقيت الصَّلَاة، ورجلٌ إن تكلم تكلم بعلم، وإن سكت سكت عن حلم» قال شيخنا: إن ثبت عن سلمان كان له حكم الرِّفع، فمثله لا يُقال رأيًا، وفي «كامل» ابن عَدِيٍّ عن أنسٍ مرفوعًا ثانية عشرة: «رجلٌ تاجرٌ اشترى وباع، فلم يقل / إلَّا حقًا»، وفي «مسلم» عن أبي اليسر^(١) رفعه ثلاثة عشرة ورابعة عشرة: «من أنظر معسرًا أو وضع له»^(٢)، وسبقنا^(٣) في «باب من جلس في المسجد» من «كتاب الصَّلَاة» [ج: ٦٦٠] ولعبد الله بن أحمد في «زوائد المسند» عن عثمان رفعه خامسة عشرة: «أو ترك لغارم»، وفي «الأوسط» عن شَدَّاد بن أوسٍ عن أبيه سادسة/عشرة: «من أنظر معسرًا أو تصدَّق عليه»، وفي «الأوسط» أيضًا عن جابرٍ سابعة عشرة: «أو أعان أخرق» أي: الذي لا صناعة له ولا يقدر أن يتعلَّم صنعة، وعند الحاكم في «صحيحه» وأحمد^(٤)، وعبد بن حميد وابن أبي شيبه، عن سهل بن حَنيف ثامنة عشرة وتاسعة عشرة^(٥) والعشرون: «من أعان مجاهدًا في سبيل الله، أو غارمًا في عُسرته، أو مكاتبًا في رقبته»، وعند الضَّيَاء في «المختارة» عن عمر بن الخطاب الحادية والعشرون: «من أظَلَّ رأس غازٍ»، وعند أبي القاسم التَّيْمِيَّ في «التَّرجيب» له، عن جابر ابن عبد الله الثانية والثالثة والرَّابعة والعشرون: «الوضوء على المكاره»^(٦)، والمشي إلى المساجد في الظُّلم، وإطعام الجائع»، ومعنى «الوضوء على المكاره»: أن يُكره الرَّجل نفسه على

(١) في هامش (ج): أبو اليسر - بفتحتين - السَّلْمِي - بفتحتين - أيضًا: صحابيُّ اسمه كعب بن عمرو «تقريب».

(٢) في (د): «عنه»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٣) في (د) و(ص): «سبق».

(٤) في غير (د): «وعند أحمد والحاكم في صحيحه»، ولعلَّ المثبت هو الصُّواب.

(٥) «عشرة»: ليس في (ص).

(٦) في هامش (ج): قال في «النهاية»: و«المكاره» جمع «مكرهه»، وهو ما يكرهه الإنسان ويشقُّ عليه، والمعنى: أن يتوصَّأ مع البرد الشديد والعِلَل التي يتأدَّى معها بمسُّ الماء، ومع إعوازه والحاجة إلى طلبه والسَّعي في تحصيله، أو ابتياعه بالثمن الغالي، وما أشبه ذلك من الأسباب الشَّاقَّة. انتهى «قم»، وفي «التُّحفة»: ويكره تنزيهاً - وقيل: تحريمًا - شرعًا، لا طُبًّا فحسب، فيثاب التَّارك امتثالًا شديد حرٍّ وبرد؛ لمنعهما الإِسْبَاغ؛ أي: على الوجه الأكمل، أو للضرر، فإن قلت: ينافي هذا حديث: «وإِسْبَاغ الوضوء على المكاره» قلت: لا ينافيه؛ لأنَّ ذلك في إسْبَاغٍ على مكرهه لا بقيد الشَّدَّة، وهذا مع قيدها الذي من شأنه منع وقوع العبادة على كمال المطلوب منها.

الوضوء كما في شدة البرد، وعند الطبراني عن جابر الخامسة والعشرون: «من أطعم الجائع حتى يشبع»، وعند أبي الشيخ في «الثواب» عن علي رفعه السادسة والعشرون: «أن سيد الثجار رجل لزم التجارة التي دل الله عز وجل عليها من الإيمان بالله ورسله وجهاد في سبيله، فمن لزم البيع والشراء فلا يذم إذا اشترى، ولا يحمّد إذا باع، وليصدق الحديث ويؤدّ الأمانة ولا يتمنّ للمؤمنين الغلاء، فإذا^(١) كان كذلك كان كأحد^(٢) السبعة الذين في ظلّ العرش، وسنده ضعيف، وفي «الأوسط» عن أبي هريرة مرفوعاً السابعة والعشرون: «أوحى الله تعالى إلى إبراهيم عليه السلام: يا خليلي، حسن خلقك ولو مع الكفار تدخل مداخل الأبرار، وإن كلمتي سبقت لمن حسن خلقه أن أظله تحت عرشي، وأسقيه من حظيرة قدسي، وأذنيه من جواري»، وفي «الأوسط» عن جابر^(٣) مرفوعاً الثامنة والعشرون والتاسعة والعشرون: «من كفل يتيماً^(٤) أو أرملة»، وعند أحمد عن عائشة مرفوعاً الثلاثون والحادية والثانية والثلاثون، ولفظه: «أتدرون من السابق^(٥) إلى ظلّ الله يوم القيامة؟ قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «الذين إذا أعطوا الحق قبلوه، وإذا سُئِلوه بذلوه، وحكموا للناس كحكمهم لأنفسهم»، وفي سنه ابن لهيعة، وعند ابن شاهين في «التّرجيب» له عن أبي ذر رفعه الثالثة والرابعة^(٦) والثلاثون: «وصلّ على الجنائز لعلّ ذلك يحزنك؛ فإنّ الحزين في ظلّ الله»، وعند ابن شاهين عن أبي بكر رفعه: «الوالي العادل ظلّ الله، فمن نصحه في نفسه وفي عباد الله أظله الله في ظلّه يوم لا ظلّ إلّا ظلّه»، وعند أبي بكر ابن لال^(٧) وأبي الشيخ في «الثواب» عن أبي بكر رفعه الخامسة والثلاثون: «من أراد أن يظله الله بظله فلا يكن على المؤمنين غليظاً، وليكن بالمؤمنين رحيماً»، وعند الدارقطني في «الأفراد» وابن شاهين في «التّرجيب» عن أبي بكر أيضاً السادسة والثلاثون: «من يصبر الثكلى^(٨)»، ولفظه عند ابن السنّي: «من عزّى الثكلى»، وعند ابن

(١) في (د): «فمن لزم المبيع... ولا يتمنّ للمسلمين الغلاء فإنّ».

(٢) في (م): «أحد».

(٣) «عن جابر»: ليس في (م).

(٤) في (د): «يتيمة»، والمثبت موافق لما في «الأوسط».

(٥) في المسند: «السابقون».

(٦) «والرابعة»: ليس في (ص) و(م).

(٧) في هامش (ج): «لال» بألف بين لامين.

(٨) زيد في (د): «على»، وفي هامش (ص): قوله: «من يصبر على الثكلى»؛ كذا بخطه بإثبات «على»، وفي خطّ =

أبي الدنيا السابعة والثامنة والثلاثون، ولفظه عن فضيل بن عياض قال: بلغني أن موسى عليه السلام قال: أي رب، من تظلُّ/ تحت ظلِّ عرشك يوم لا ظلَّ إلا ظلك^(١)؟ قال: «يا موسى، الذين يعودون المرضى ويشيِّعون الهلكى»، وفي «الفوائد الكنز وذيَّات»^(٢) تخريج أبي سعيد السُّكْرِيِّ عن علي بن أبي طالب مرفوعاً التاسعة والثلاثون: «شيعة عليٍّ ومحبوّه»، وهو حديث ضعيف، وفي «فوائد العيسوي» الأربعون والحادية والثانية والأربعون، ولفظه: عن أبي الدرداء عن موسى عليه السلام قال: يارب، من يساكنك في حظيرة القدس، ومن يستظلُّ بظلك يوم لا ظلَّ إلا ظلك؟ قال: «أولئك الذين لا ينظرون بأعينهم الزَّنا، ولا يبتغون في أموالهم الرِّبا، ولا يأخذون على^(٣) أحكامهم الرِّشا»، ولأبي القاسم التَّيمي عن ابن عمر رفعه الثالثة والرابعة والخامسة والأربعون: «رجلٌ لم^(٤) تأخذه في الله لومة لائم، ورجلٌ لم يمدَّ يده إلى ما لا يحلُّ له، ورجلٌ لم ينظر إلى ما حرَّم الله^(٥) عليه»، وفيه: عنبة، وهو متروك، وفي «جزء ابن الصَّقر»^(٦) عن ابن عباس السَّادسة والأربعون: «من قرأ إذا صَلَّى الغداة ثلاث آيات من سورة الأنعام» إلى: «وَيَعْلَمَ مَا تَكْسِبُونَ» [الأنعام: ٣] وهو ضعيف، قال الحافظ ابن حجر: والمتَّهم به

= شيخنا ابن العجمي رحمته الله: من يُصَبَّر؛ بضمَّ الياء، وفتح الصَّاد المهملة، وتشديد المؤخَّدة، وحذف «على». (١) في هامش (ج): في «بزوغ الهلال» أخرجه أبو سعيد الكنز وذي (واسمه محمَّد بن عبد الرَّحمن، توفي ٤٥٣) في «فوائد تخريج أبي سعيد السُّكْرِيِّ»، وقال السُّكْرِيُّ: هذا حديث غريب من حديث مسلم الخوَّاص، وهو قليل الحديث جدًّا، له مناكير، قال أبو حاتم: لا نكتب حديثه، وفي إسناده سليمان بن أحمد الملقَّب، رماه الدَّارقطني بالكذب، وهو المتَّهم به.

(٢) في هامش (ج): نسبة إلى كَنْجَرُود؛ بفتح الكاف وسكون الثَّوْن وفتح الجيم وضمَّ الرَّاء وسكون الواو وفي آخرها ذال معجمة، وهي قرية على باب نيسابور، وتُعَرَّب فيقال لها: كَنْجَرُود؛ بالثَّوْن بين الجيمين المفتوحتين وضمَّ الرَّاء بعدها الواو وفي آخرها الذَّال المعجمة، نُسِبَ إليها أبو سعيد عمرو بن محمَّد بن منصور بن مخلد العدل الكَنْجَرُودِي الختن، توفي في شَوَّال سنة ٣٤٣، ونُسِبَ إليها الأديب أبو سَعْد محمَّد بن عبد الرَّحمن الكَنْجَرُودِي، توفي سنة ٤٥٣ «لباب».

(٣) في نسخة في هامش (د): «في».

(٤) في (د): «لا».

(٥) «الله»: اسم الجلالة مثبت من (ص).

(٦) في (د): «المعتقر»، وهو تحريف، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «ابن الصَّقر»: اسمه طلحة بن علي بن الصَّقر؛ كما في مرويات ابن حجر.

إبراهيم بن إسحاق الصِّينِيّ، بكسر الصّاد المهملة وبعد التّحتيّة السّاكنة نوّن، وعند أبي
 الشَّيخ والدَّيْلَمِيّ في «مُسْنَدِهِ» عن أنس بن مالك السّابعة والثّامنة والتّاسعة والأربعون: «واصل
 الرّحم، وامرأة مات زوجها وترك عليها أيتامًا صغارًا/، فقالت: لا أتزوِّج على أيتامي حتّى ٢٦/٣
 يموتوا أو يغنيهم الله، وعبدٌ صنع طعامًا، فأطاب صنعه وأحسن نفقته ودعا عليه اليتيم
 والمسكين، فأطعمهم لوجه الله تعالى»، وفي «المعجم الكبير» عن أبي أُمّامة من طريق بشر بن نُميرٍ
 -وهو متروكٌ- مرفوعًا الخمسون والحادية والخمسون: «رجلٌ حيث توجّه علِمَ أنّ الله معه،
 ورجلٌ يحبُّ النَّاسَ لجلال الله»، وعند الحارث بن أبي^(١) أسامة ممّا اتّهم بوضعه ميسرة ابن
 عبد ربّه عن ابن عبّاسٍ وأبي هريرة الثّانية والخمسون: «المؤذّن في ظلّ رحمة الله حتّى يفرغ»
 يعني: من أذانه، وعند الدَّيْلَمِيّ بلا إسنادٍ عن أنسٍ الثّالثة والرّابعة والخامسة والخمسون: «من
 فرّج عن^(٢) مكروبٍ من أمّتي، وأحيا سنّتي، وأكثر الصّلاة عليّ»، وفي «مُسْنَد الدَّيْلَمِيّ» عن عليّ
 مرفوعًا السّادسة والسّابعة والثّامنة والخمسون: «حملة القرآن في ظلّ الله مع أنبيائه وأصفياه»،
 وعند أبي يعلى عن أنسٍ رفعه التّاسعة والخمسون^(٣): «المريض»، وعند ابن شاهين عن عمر
 رفعه السّتون: «أهل الجوع في الدّنيا»، وعند ابن أبي الدّنيا في «الأهوال» عن مغيث^(٤) بن سُمَيّ
 أحد التّابعين الحادية والسّتون: «الصّائمون»، قال شيخنا: ومثله^(٥) لا يُقال رأيًا، وفي «أمالي»
 ابن ناصرٍ عن أبي سعيدٍ الخدريّ رفعه الثّانية والسّتون: «من صام من رجب ثلاثة عشر يومًا»،
 قال شيخنا: وهو شديد الوهي، وعند الحارث بن أبي^(٦) أسامة عن عليّ مرفوعًا الثّالثة
 والسّتون: «من صلّى ركعتين بعد ركعتي المغرب، قرأ في كلّ ركعة: فاتحة الكتاب، وقل هو الله ٢٠٢/٢ب
 أحدٌ، خمس عشرة^(٧) مرّة»، وهو مُنكَرٌ، وللدَّيْلَمِيّ في «مُسْنَدِهِ» عن أنسٍ الرّابعة والسّتون: «أطفال
 المؤمنين»، وفي «المعجم الكبير» عن ابن عمر أنّه مِنِّي اللهُ لم قال لذلك الرّجل الذي مات ابنه: «أما

(١) «أبي»: سقط من (د).

(٢) في (د): «على».

(٣) «التّاسعة والخمسون»: ليس في (ص) و(م).

(٤) في هامش (ج): «مُغِيثٌ بضمّ أوّله وكسر ثانيه وتحتانيّة ومثلثة، ابن سُمَيّ؛ بمهملة مصغّرة «تقريب».

(٥) في (د): «في مثله».

(٦) «أبي»: سقط من غير (د) و(م).

(٧) «خمس عشرة»: ليس في (م)، وفي (د): «إحدى عشرة»، والمثبت موافقٌ لما في «مسند الحارث».

ترضى أن يكون ابنك مع ابني إبراهيم، يلاعبه تحت ظلّ العرش»، وعند أبي نُعيم في «الحلية» عن وهب بن مُنبّه عن موسى عليه السلام الخامسة والسادسة والستون^(١): «من ذكر الله^(٢) بلسانه أو قلبه»، وفي «شعب البهقي» عن موسى عليه السلام السابعة والثامنة والتاسعة والستون: «رجلٌ لا يعقُ والديه، ولا يمشي بالنميمة، ولا يحسد النَّاسَ على ما آتاهم الله من فضله»، وفي «الزهد» للإمام أحمد ابن حنبل عن عطاء بن يسارٍ عن موسى عليه السلام السبعون والحادية والثانية والثالثة والرابعة والخامسة والسبعون: «الطَّاهرة قلوبهم، النقيّة قلوبهم، البريّة أبدانهم، الذين إذا ذُكر الله ذُكروا به، وإذا ذُكروا ذُكر الله بهم، وينيبون إلى ذكره كما تنيب النُّسور إلى وكرها^(٣)، ويغضبون لمحارمه إذا استُحِلَّت كما يغضب النَّمِر إذا حُزب^(٤)، ويكَلِّفون بحبّه^(٥) كما يكَلِّف^(٦) الصَّبيُّ بحبِّ النَّاسِ»، وفي «الزهد» لابن المبارك عن رجلٍ من قريشٍ عن موسى عليه السلام السادسة والسابعة والسبعون: «الذين يعمرّون مساجدي ويستغفرون^(٧) بالأسحار»، ولأبي نُعيم في «الحلية» عن أبي إدريس عائذ الله عن موسى قال: ياربّ، من في ظلّك يوم لا ظلّ إلّا ظلُّك؟ قال: «الذين أذكّركم ويذكرون^(٨)ني»، وللدّيلميّ في «مُسْنَدِه» عن أنسٍ^(٩) مرفوعاً: «يقول الله عزّ وجلّ: قَرَّبُوا أَهْلَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ من ظلّ عرشي؛ فَإِنِّي أَحِبُّهُمْ»، وفي حديثٍ عنه رفعه: «الشُّهداء»، وعند أبي داود والحاكم - وقال على شرط مسلم - عن ابن عبّاسٍ مرفوعاً: «شهداءٌ أُخِذُوا أرواحُهم في أجواف طيرٍ خضرٍ، تأوي إلى قناديل من ذهبٍ مُعلّقة في ظلّ العرش»، وعند الدّارميّ، وصحّحه ابن حَبَّان عن عتبة^(١٠) بن عبْدِ السِّلَميّ مرفوعاً: «من جاهد بنفسه وماله في سبيل الله حتّى إذا لقي العدوّ قاتلهم حتّى قُتِل

(١) «الخامسة والسادسة والستون»: ليس في (ص) و(م).

(٢) «الله»: اسم الجلالة ليس في (ص) و(م).

(٣) في (د): «ويُنْسَبون إلى ذكره؛ كما يُنْسَب السُّنُور إلى وكرها»، ولعلّه تحريف.

(٤) قوله: «إذا حُزب» زيادة من «الزهد» و«بزوغ الهلال».

(٥) في (م): «لحبّه».

(٦) في هامش (ج): «كَلِّف» من «باب طرب» أولع «مختار».

(٧) في (د): «ويستغفرون».

(٨) «أبي»: سقط من النسخ كلّها، والمثبت هو الصّواب. وفي هامش (ج): «أبي إدريس» وسقط من قلم الشّيخ لفظة «أبي».

(٩) في (د) و(م): «الحسن»، ولعلّ المثبت هو الصّواب.

(١٠) في (د) و(م): «عبيد»، وهو تحريف.

فذلك الشَّهيد المُمْتَحَن، في خيمة الله تحت ظلِّ عرشه^(١)، وعند^(٢) الحسن بن محمَّد الخَلَّال عن ابن عَبَّاسٍ مَرْفُوعًا^(٣): «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُعَلِّمِينَ، وَأَطِلْ أَعْمَارَهُمْ، وَأَظْلِمْهُمْ تَحْتَ ظِلِّكَ؛ فَإِنَّهُمْ يُعَلِّمُونَ كِتَابَكَ الْمُنْزَلَ»، وأخرجه الخطيب في «تاريخ بغداد»، وقال: إِنَّ أبا الطَّيِّبِ غيرُ ثَقَّةٍ، قال شيخنا: بل قرأت بخط بعض الحفاظ أَنَّهُ موضوعٌ، وفي «الحلية» عن كعب الأحمبار: أوحى الله إلى موسى عليه السلام في التَّوراة: «من أمر بالمعروف، ونهى عن المنكر، ودعا النَّاسَ إلى طاعتي، فله صحبتي في الدُّنيا، وفي القبر، وفي القيامة ظلِّي». وفي جزء من «أمالِي» أبي جعفر^(٤) بن البخترِيَّ^(٥): «أنا سيِّد ولد آدم ولا فخر، وفي ظلِّ الرَّحْمَنِ هَزْلٌ يوم القيامة/، يوم لا ظلَّ إِلَّا ظلُّه ولا فخر»، وسبق عن عليٍّ مَرْفُوعًا: «حملة القرآن في ظلِّ الله يوم لا ظلَّ إِلَّا ظلُّه مع أنبيائه وأصفِيائه»، وفي «مناقب عليٍّ» عند أحمد عنه^(٦) مَرْفُوعًا: «أَنَّهُ يَنْبُجُ يسير يوم القيامة بلواء الحمد وهو حامله^(٧)»، والحسن عن يمينه والحسين عن يساره، حتَّى يثب^(٨) بين النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وبين إبراهيم عليه السلام في ظلِّ العرش.

وهذا الحديث^(٩) سبق في «باب من جلس في المسجد ينتظر الصَّلَاة» من «باب صلاة الجماعة» [ج: ٦٦٠]

(١) في (ص): «عن».

(٢) «مَرْفُوعًا»: ليس في (م).

(٣) في (د) و(م): «حفص»، وهو تحريف.

(٤) في (د): «السَّجَرِيَّ»، وهو تحريف. وفي هامش (ج): في «التَّبصِير»: و«البخترِيَّ» بإسكان الخاء المعجمة وفتح المثناة، جدُّ أبي جعفر محمَّد بن عمرو بن البخترِيَّ، المحدث المشهور، وآخرون.

(٥) «عنه»: ليس في (ص).

(٦) في هامش (ج): قوله: «يسير بلواء الحمد وهو حامله» ظاهره أَنَّهُ حقيقيٌّ، وقد سئل الحافظ السيوطي عن ذلك، فأجاب بأنَّه معنويٌّ، وهو الحمد؛ لأنَّ حقيقة «اللَّوَاء» الرَّايَة، ولا يمسكها إِلَّا أمر الجيش، فالمراد أَنَّهُ يشتهر بالحمد يومئذ، وقد سبقه لهذا القول الطَّيِّبِيُّ وغيره، فقال: يريد به انفراده بالحمد يوم القيامة وشهرته به على رؤوس الخلائق، أو أن يحمل لواء يوم القيامة حقيقةً يسمَّى لواء الحمد، وعليه يُنْزَلُ كلام التوربشتي حيث قال: لا مقام من مقام عباد الله الصَّالِحِينَ أرفع وأعلى من مقام الحمد، ودونه منتهى جميع المقامات، ولمَّا كان المصطفى أحمد الخلق في الدَّارين؛ أُعْطِيَ لواء الحمد ليأويَ إلى لوائه الأوَّلون والآخرون، ومن ثمَّ قال: آدم فمن دونه... إلى آخره. انتهى. انتهت «خصائص س».

(٧) في (د): «يثبت».

(٨) في هامش (ج): وحديث الباب.

ويأتي إن شاء الله تعالى بعون الله وقوته في «الرقاق» [ح: ٦٤٧٩].

١٤٢٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ: أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ ابْنَ وَهْبٍ الْخُزَاعِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «تَصَدَّقُوا، فَسَيَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ يَمْشِي الرَّجُلُ بِصَدَقَتِهِ، فَيَقُولُ الرَّجُلُ: لَوْ جِئْتُ بِهَا بِالْأَمْسِ لَقَبِلْتُهَا مِنْكَ، فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا حَاجَةَ لِي فِيهَا».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْجَعْدِ) بفتح الجيم وسكون العين المهملة، ابن عُبيد، الجوهري الهاشمي مولا هم، البغدادي، أحد الحفاظ، قال يحيى بن معين: ما رَوَى عن شعبة من البغداديين أثبت منه، وقال أبو حاتم: لم أر من المحدثين من يحدث بالحديث على لفظ واحد لا يغيره سوى علي بن الجعد، ووثقه آخرون، ورُمي بالتشيع. وروى عنه البخاري من حديث شعبة فقط أحاديث يسيرة، وروى عنه أبو داود أيضاً قال^(١): (أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (مَعْبُدُ بْنُ خَالِدٍ) الجدلي^(٢) القاص - بتشديد الصاد المهملة (قَالَ: سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ) بالحاء المهملة والمثلثة، و«وَهْب» بفتح الواو وسكون الهاء (الْخُزَاعِيَّ) بالخاء والزاي المعجمتين، نزل الكوفة، وهو أخو عبيد الله بن عمر لأمه (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) يَقُولُ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: تَصَدَّقُوا، فَسَيَأْتِي عَلَيْكُمْ زَمَانٌ هو وقت ظهور أشرار الساعة، أو ظهور كنوز الأرض وقلة الناس وقصر آمالهم (يَمْشِي الرَّجُلُ) فيه (بِصَدَقَتِهِ) زاد في «باب الصدقة قبل الرد» [ح: ١٤١١]: «فلا يجد من يقبلها» (فَيَقُولُ الرَّجُلُ) الذي يقصد المتصدق أن يدفع له صدقته: (لَوْ جِئْتُ بِهَا بِالْأَمْسِ) بكسر السين، فإن قُدِّرَت اللَّام للتعريف فكسرة إعراب اتفاقاً، وإن اعتقدت زيادتها فكسرة بناء؛ كذا قاله البرماوي كالزركشي، وتعقبه في «المصابيح» فقال: لا شك أن بناءه مع مقارنة اللام قليل، وإنما يُرْتَكَب حيث يُلْجَأ^(٣) إليه، كما إذا^(٤) قيل: ذهب الأمس بما فيه، بكسر السين، وأما هنا فلا داعي إلى دعوى الزيادة بوجه^(٥) (لَقَبِلْتُهَا

(١) «قال»: ليس في (د).

(٢) في هامش (ج): «مَعْبُد» بفتح الميم وسكون العين المهملة وفتح الموحدة. «الجدلي»: بفتح الجيم والدال المهملة.

(٣) في (م): «يُلْجَأُ»، كذا في المصابيح.

(٤) «إذا»: ليس في (د) و(م).

(٥) في (ص) و(م): «يُوجَّه».

مِنْكَ) إِذْ كُنْتَ مُحْتَاجًا إِلَيْهَا (فَأَمَّا الْيَوْمَ فَلَا حَاجَةَ لِي فِيهَا) قِيلَ: وَمُطَابَقَةُ هَذَا الْحَدِيثِ لِلتَّرْجُمَةِ مِنْ جِهَةِ أَنَّهُ اشْتَرَكَ مَعَ الَّذِي قَبْلَهُ فِي كَوْنِ كُلِّ مِنْهُمَا حَامِلًا لَصَدَقَتِهِ؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ حَامِلًا لَهَا بِنَفْسِهِ كَانَ أَخْفَى لَهَا، فَكَانَ لَا تَعْلَمُ شِمَالَهُ مَا تَنْفَقُ يَمِينَهُ، وَيُحْمَلُ الْمُطْلَقُ فِي هَذَا عَلَى الْمُقَيَّدِ فِي ذَاكَ^(١)، أَي: الْمَنَاوِلَةُ بِالْيَمِينِ، فَلْيُتَأَمَّلْ.

وهذا الحديث قد سبق قريباً في «باب الصدقة قبل الرد» [ح: ١٤١١].

١٧ - بَابُ مَنْ أَمَرَ خَادِمَهُ بِالصَّدَقَةِ وَلَمْ يُنَاوِلْ بِنَفْسِهِ، وَقَالَ أَبُو مُوسَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «هُوَ أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ»

(بَابُ مَنْ أَمَرَ خَادِمَهُ) مَمْلُوكُهُ أَوْ غَيْرُهُ (بِالصَّدَقَةِ) بِأَنْ يَتَصَدَّقَ عَنْهُ (وَلَمْ يُنَاوِلْ) صَدَقَتَهُ لِلْفَقِيرِ (بِنَفْسِهِ، وَقَالَ أَبُو مُوسَى) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ قَيْسٍ الْأَشْعَرِيُّ مِمَّا يَأْتِي مَوْصُولًا/بِتَمَامِهِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - ٢٠٣/٢د
فِي «بَابِ أَجْرِ الْخَادِمِ إِذَا تَصَدَّقَ» [ح: ١٤٣٨] (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) هُوَ: أَي: الْخَادِمُ (أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ) بَفَتْحِ الْقَافِ؛ بِلَفْظِ التَّثْنِيَةِ؛ كَمَا فِي جَمِيعِ رَوَايَاتِ «الصَّحِيحِينَ» أَي: هُوَ وَرَبُّ الصَّدَقَةِ فِي أَصْلِ الْأَجْرِ سَوَاءً، لَا تَرْجِيحَ لِأَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ^(٢) وَإِنْ اخْتَلَفَ مَقْدَارُهُ لِهَمَا، فَلَوْ أُعْطِيَ الْمَالِكُ لَخَادِمِهِ^(٣) مِئَةُ دِرْهَمٍ مِثْلًا لِيُدْفَعَهَا لِفَقِيرٍ عَلَى بَابِ دَارِهِ مِثْلًا، فَأَجْرُ الْمَالِكِ أَكْثَرُ، وَلَوْ أَعْطَاهُ رَغِيفًا لِيَذْهَبَ بِهِ إِلَى فَقِيرٍ فِي مَسَافَةٍ بَعِيدَةٍ بِحَيْثُ^(٤) يُقَابِلُ مَشْيَ الذَّاهِبِ إِلَيْهِ بِأَجْرَةٍ تَزِيدُ عَلَى الرَّغِيفِ، فَأَجْرُ الْخَادِمِ أَكْثَرُ، وَقَدْ يَكُونُ عَمَلُهُ قَدْرَ الرَّغِيفِ مِثْلًا، فَيَكُونُ مَقْدَارُ الْأَجْرِ سَوَاءً، وَقَدْ جَوَّزَ الْقُرْطُبِيُّ كَسْرَ الْقَافِ مِنْ «الْمُتَصَدِّقِينَ» عَلَى الْجَمْعِ، أَي: هُوَ^(٥) مُتَصَدِّقٌ مِنَ الْمُتَصَدِّقِينَ.

١٤٢٥ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ كَانَ لَهَا أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَا يَنْقُصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ شَيْئًا».

(١) فِي (د): «ذَلِكَ».

(٢) فِي هَامِش (ج): قَوْلُهُ: «لَا تَرْجِيحَ... إِلَى آخِرِهِ» أَي: فِي أَصْلِ الْأَجْرِ، وَأَمَّا نَفْسُ الْأَجْرِ فَتَارَةٌ وَتَارَةٌ؛ كَمَا ذَكَرَهُ الشَّيْخُ.

(٣) فِي (م): «لِلْخَادِمِ».

(٤) فِي (د): «حَيْثُ».

(٥) «هُوَ»: لَيْسَ فِي (د).

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ) هو ابن محمد، أخو أبي بكر^(١) ابن أبي شيبة، واسمه: إبراهيم قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد (عَنْ مَنْصُورٍ) هو ابن المعتمر (عَنْ شَقِيقٍ) هو ابن سلمة (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ) ولأبي ذرٍّ: «قال^(٢) النَّبِيُّ»^(٣) (مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ) على عيال زوجها وأضيافه ونحو ذلك (مِنْ طَعَامٍ) زوجها الذي في (بَيْتِهَا) المتصرِّفة فيه، إذا^(٤) أذن لها في ذلك بالصَّريح^(٥) أو بالمفهوم من أطراد العُرف، وعلمت رضاه بذلك، حال كونها (غَيْرُ مُفْسِدَةٍ) له بأن لم تتجاوز العادة ولا يؤثر نقصانه، وقيد بالطعام لأنَّ الزوج يسمح به عادة؛ بخلاف الدراهم والدنانير، فإنَّ إنفاقها منها بغير إذنه لا يجوز، فلو اضطرب العرف أو شكَّت في رضاه أو كان شحيحاً يشخُّ بذلك^(٦) وعلمت ذلك من حاله أو شكَّت فيه حرَّم عليها التَّصَدُّق من ماله إلاَّ بصريح أمره، وليس في حديث الباب تصريحٌ بجواز التَّصَدُّق بغير إذنه، نعم في حديث أبي هريرة عند مسلم: «وما أنفقت من كسبه من غير أمره فإنَّ نصف أجره له»، لكن قال النووي: معناه من غير أمره الصَّريح^(٧) في ذلك القدر المُعَيَّن، ويكون معها إذنٌ عامٌّ سابقٌ متناولٌ لهذا القدر وغيره، إمَّا بالصَّريح أو بالمفهوم كما مرَّ، قاله النووي^(٨)، وقال الخطَّابي: هو على العُرف الجاري، وهو إطلاق ربِّ^(٩) البيت لزوجته إطعام الضيف والتَّصَدُّق على السَّائل، فندب الشَّارع ربة البيت لذلك ورغبها فيه على وجه الإصلاح، لا الفساد والإسراف، وفي حديث أبي أمامة الباهلي عند الترمذي مرفوعاً، وقال: حسنٌ: «لا تنفق امرأةً شيئاً من بيت زوجها إلاَّ بإذن زوجها»، قيل: يا رسول الله، ولا الطَّعام؟ قال: «ذاك أفضل أموالنا»، وفي حديث سعد بن أبي وقاصٍ عند أبي

(١) في هامش (ج): واسم أبي بكر: عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، واسم أبي شيبة: إبراهيم؛ كما في «التَّقریب».

(٢) «قال»: ليس في (د).

(٣) «ولأبي ذرٍّ: قال النَّبِيُّ»: ليس في (د).

(٤) في (ص): «بأن».

(٥) في (د): «بالصَّريح».

(٦) في هامش (ج): البخل والحرص؛ كما في «قاموس» «مصباح».

(٧) في (د): «الصَّريح».

(٨) «قاله النووي»: ليس في (ص)، وفي غير (م): «قال»، وليس بصحيح.

(٩) في (م): «لرب».

داود، لَمَّا بَايَعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ النِّسَاءَ قَامَتِ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّا كُلُّ عَلَيَّ آبَائِنَا وَأَبْنَائِنَا - قَالَ أَبُو دَاوُدَ: وَأَرَى فِيهِ: «وَأَزْوَاجُنَا» -، فَمَا يَحِلُّ لَنَا مِنْ أَمْوَالِهِمْ؟ قَالَ: «الرَّطْبُ تَأْكُلِيهِ وَتَهْدِيهِ»^(١)، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: الرَّطْبُ / - أَي: بَفَتْحِ الرَّاءِ - : الْخُبْزُ وَالْبَقْلُ وَالرُّطْبُ، أَي: ^(٢) ٢٠٤/٢٥ بَضْمُ الرَّاءِ، وَتَحْصُلُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْحَكْمَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ عَادَةِ الْبِلَادِ، وَحَالِ الزَّوْجِ مِنْ مَسَامَحَةٍ وَغَيْرِهَا، وَبِاخْتِلَافِ حَالِ الْمُنْفَقِ مِنْهُ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ يَسِيرًا يُتَسَامَحُ بِهِ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ لَهُ خَطَرٌ^(٣) فِي نَفْسِ الزَّوْجِ وَيَبْخُلُ بِمِثْلِهِ، وَبَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ رَطْبًا، يُخْشَى فُسَادُهُ إِنْ تَأَخَّرَ وَبَيْنَ غَيْرِهِ (كَأَنَّ^(٤) لَهَا) أَي: لِلْمَرْأَةِ (أَجْرُهَا بِمَا أَنْفَقَتْ) غَيْرَ مَفْسَدَةٍ (وَلِزَوْجِهَا أَجْرُهُ بِمَا كَسَبَ) أَي: بِسَبَبِ كَسْبِهِ (وَلِلْخَازِنِ) الَّذِي يَكُونُ بِيَدِهِ حِفْظُ الطَّعَامِ الْمُتَصَدَّقِ مِنْهُ^(٥) (مِثْلُ ذَلِكَ) مِنَ الْأَجْرِ (لَا يَنْتَقِصُ بَعْضُهُمْ أَجْرَ بَعْضٍ) أَي: مِنْ أَجْرِ بَعْضٍ (شَيْئًا) نَصَبَ مَفْعُولٍ «يَنْقُصُ»، أَوْ «يَنْقُصُ» كَ «يَزِيدُ» يَتَعَدَّى إِلَى مَفْعُولَيْنِ^(٦) الْأَوَّلُ: «أَجْرُ»، وَالثَّانِي: «شَيْئًا»، كَ «زَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضًا» [البقرة: ١٠] ^(٧).

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ التَّحْدِيثِ وَالْعَنْعَنَةُ، وَتَابِعِيٌّ عَنْ تَابِعِيٍّ عَنْ صَحَابِيٍّ، وَرَوَاتُهُ كُلُّهُمْ كُوفِيُّونَ، وَجَرِيرٌ رَازِيٌّ، أَصْلُهُ مِنَ الْكُوفَةِ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي «الزَّكَاةِ» [ح: ١٤٤٠] وَ«الْبَيْعِ» [ح: ٢٠٦٥]، وَمُسْلِمٌ فِي «الزَّكَاةِ»، وَكَذَا أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ، وَأَخْرَجَهُ النَّسَائِيُّ فِي «عِشْرَةِ النِّسَاءِ»، وَابْنُ مَاجَةٍ فِي «التَّجَارَاتِ».

١٨ - بَابُ: لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَى، وَمَنْ تَصَدَّقَ وَهُوَ مُخْتَاجٌ، أَوْ أَهْلُهُ مُخْتَاجٌ، أَوْ عَلَيْهِ دَيْنٌ، فَالَّذِينَ أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى مِنْ الصَّدَقَةِ وَالْعِتْقِ وَالْهَبَةِ، وَهُوَ رَدُّ عَلَيْهِ، لَيْسَ لَهُ أَنْ يُتْلَفَ أَمْوَالُ النَّاسِ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ إِتْلَافَهَا أَتْلَفَهُ اللَّهُ» إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا بِالصَّبْرِ، فَيُؤْثِرَ عَلَى نَفْسِهِ وَلَوْ كَانَ بِهِ خَصَاصَةٌ، كَفِعْلِ أَبِي بَكْرٍ حِينَ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ، وَكَذَلِكَ أَثَرَ الْأَنْصَارِ الْمُهَاجِرِينَ، وَنَهَى

(١) فِي هَامِش (ج): هَدَيْتِ الْعُرُوسَ إِلَى بَعْلِهَا هِدَاءً؛ بِالْكَسْرِ وَالْمَدِّ، فَهِيَ هَدِيٌّ وَهَدِيَّةٌ، ثُمَّ قَالَ: وَأَهْدَيْتِ لِلرَّجُلِ كَذَا؛ بِالْأَلْفِ أَيْضًا: بَعَثْتُ بِهِ إِلَيْهِ إِكْرَامًا، فَهُوَ هَدِيَّةٌ؛ بِالتَّثْقِيلِ لَا غَيْرَ، وَالْجَمْعُ «هَدَايَا». انْتَهَى «مَصْبَاح».

(٢) «أَي»: لَيْسَ فِي (د).

(٣) فِي هَامِش (ج): خَطَرَ الرَّجُلُ يَخْطُرُ خَطَرًا، وَزَانَ «شُرْفُ» [يَشْرُفُ] شَرْفًا: ارْتَفَعَ قَدْرُهُ وَمَنْزِلَتُهُ، فَهُوَ خَطِيرٌ «مَصْبَاح».

(٤) زَيْدٌ فِي (م): «أَي».

(٥) فِي (ص): «بِهِ».

(٦) فِي (د): «لِلْمَفْعُولَيْنِ».

(٧) فِي هَامِش (ج): وَمِنْهُ الْآيَةُ: «ثُمَّ لَمْ يَنْقُصُوا كُمْ شَيْئًا» [الثوبة: ٤].

النَّبِيُّ ﷺ عَنْ إِصَاعَةِ الْمَالِ، فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُضَيِّعَ أَمْوَالَ النَّاسِ بِعِلَّةِ الصَّدَقَةِ، وَقَالَ كَتَبَ ﷺ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ مِنْ تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ، قَالَ: «أَمْسِكْ عَلَيْكَ بَغْضَ مَالِكَ، فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ»، قُلْتُ: فَإِنِّي أُمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي بِخَيْبَرٍ.

هذا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (لَا صَدَقَةً) كَامِلَةٌ^(١) (إِلَّا عَنْ ظَهْرِ غِنَى) أَي: غِنَى يُسْتَظْهَرُ بِهِ عَلَى التَّوَانِبِ الَّتِي تَتَوَبُّهَا، قَالَه^(٢) الْبَغَوِيُّ، وَالتَّنْكِيرُ فِيهِ لِلتَّفْخِيمِ، وَلَفْظُ التَّرْجُمَةِ حَدِيثٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ مِنْ طَرِيقِ عَطَاءٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَذَكَرَهُ الْمُؤَلِّفُ^(٣) تَعْلِيلًا فِي «الْوَصَايَا» [فَبَرَح: ٢٧٥٠] (وَمَنْ تَصَدَّقَ وَهُوَ مُحْتَاجٌ) جَمَلَةٌ اِسْمِيَّةٌ حَالِيَّةٌ كَالْجَمْلَتَيْنِ^(٤) بَعْدَ، وَهُمَا قَوْلُهُ: (أَوْ أَهْلُهُ مُحْتَاجٌ أَوْ عَلَيْهِ دَيْنٌ) مُسْتَغْرَقٌ (فَالَّذِينَ) جَوَابُ الشَّرْطِ، وَفِي الْكَلَامِ حَذْفٌ، أَي: فَهُوَ أَحَقُّ وَأَهْلُهُ أَحَقُّ وَالَّذِينَ (أَحَقُّ أَنْ يُقْضَى مِنْ الصَّدَقَةِ وَالْعِنَقِ وَالْهَبَةِ، وَهُوَ) أَي: الشَّيْءُ الْمُتَصَدَّقُ بِهِ (رَدُّ عَلَيْهِ) غَيْرُ مَقْبُولٍ؛ لِأَنَّ قِضَاءَ الدَّيْنِ وَاجِبٌ، كَنَفَقَةِ عِيَالِهِ، وَالصَّدَقَةُ تَطَوُّعٌ، وَمَقْتَضَاهُ: أَنَّ الدَّيْنَ الْمُسْتَغْرَقَ مَانِعٌ مِنْ صَحَّةِ التَّبَرُّعِ، لَكِنَّ مَحَلَّهُ إِذَا حَجَرَ عَلَيْهِ الْحَاكِمُ بِالْفَلَسِ، وَقَدْ نَقَلَ فِيهِ صَاحِبُ «الْمَغْنِيِّ» وَغَيْرُهُ الْإِجْمَاعَ، فَيُحْمَلُ إِطْلَاقُ الْمُؤَلَّفِ عَلَيْهِ (لَيْسَ لَهُ أَنْ يُثْلِفَ أَمْوَالَ النَّاسِ) فِي الصَّدَقَةِ (قَالَ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «وَقَالَ» (النَّبِيُّ ﷺ) فِي حَدِيثٍ وَصَلَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي «الْاِسْتِقْرَاضِ» [ج: ٢٣٨٧]: (مَنْ أَخَذَ أَمْوَالَ النَّاسِ يُرِيدُ إِثْلَافَهَا أَثْلَفَهُ اللَّهُ) فَمَنْ أَخَذَ دَيْنًا وَتَصَدَّقَ بِهِ، وَلَا يَجِدُ مَا يَقْضِي بِهِ الدَّيْنَ فَقَدْ دَخَلَ فِي هَذَا الْوَعِيدِ، قَالَ الْمُؤَلَّفُ مُسْتَثْنِيًا مِنَ التَّرْجُمَةِ، أَوْ مِمَّنْ تَصَدَّقَ (إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعْرُوفًا بِالصَّبْرِ) فَيَتَصَدَّقُ مَعَ عَدَمِ الْغِنَى، أَوْ مَعَ الْحَاجَةِ (فَيُؤْتِرُ) بِالْمُثْلَثَةِ، يَقْدَمُ غَيْرُهُ (عَلَى نَفْسِهِ) بِمَا مَعَهُ (وَلَوْ كَانَ بِهِ خَصَاصَةٌ) حَاجَةً (كَفَعَلِ أَبِي بَكْرٍ) الصَّدِّيقِ (حِينَ تَصَدَّقَ بِمَالِهِ) كُلَّهُ، فِيمَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ (وَكَذَلِكَ آثَرُ الْأَنْصَارِ الْمُهَاجِرِينَ) حِينَ قَدِمُوا عَلَيْهِمُ الْمَدِينَةَ، وَلَيْسَ بِأَيْدِيهِمْ شَيْءٌ، حَتَّى إِنَّ مِنْ^(٥) كَانَ/عِنْدَهُ امْرَأَتَانِ نَزَلَ عَنْ وَاحِدَةٍ وَزَوَّجَهَا مِنْ أَحَدِهِمْ، وَهَذَا التَّعْلِيلُ طَرَفٌ مِنْ حَدِيثٍ وَصَلَهُ الْمُؤَلَّفُ فِي «كِتَابِ الْهَبَةِ» [ج: ٢٦٣٠]، (وَنَهَى النَّبِيُّ ﷺ) فِي حَدِيثٍ

٢٩/٣

ب ٢٠٤/٢

(١) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «كَامِلَةٌ» أَي: غَيْرُ مُقَابِلَةٍ بِأَجْرِ مَنْ جَانِبَ الْبَارِي سَبْحَانَهُ، فَلَا يَنَافِي مَا يَأْتِي مِنْ أَنَّهَا رَدُّ عَلَيْهِ؛ أَي: غَيْرُ مَقْبُولَةٍ. انْتَهَى «مَج». وَبَنَحُوهُ مُخْتَصَرًا فِي هَامِشِ (ص).

(٢) فِي (د): «قَالَ»، وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

(٣) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «الْمُصَنَّف».

(٤) فِي (ص) وَ(م): «كَالْجَمْلَتَانِ»، وَفِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «كَالْجَمْلَتَانِ»؛ كَذَا بِخَطِّهِ ﷺ.

(٥) فِي (د): «حَتَّى إِذَا».

المغيرة السَّابِق بتمامه موصولاً في أواخر «صفة الصَّلَاة» [ح: ١٤٧٧] (عَنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ) استدلَّ به المؤلف على ردِّ صدقة المديان، وإذا نُهي الإنسان عن إضاعة مال نفسه بإضاعة مال غيره أولى بالنهي، ولا يُقال: إِنَّ الصَّدَقَةَ لَيْسَتْ إِضَاعَةً؛ لَأَنَّهَا إِذَا (١) عَوِرَتْ بِحَقِّ الدِّينِ لَمْ يَبْقَ فِيهَا ثَوَابٌ، فَبَطُلَ كَوْنُهَا صَدَقَةً، وَبَقِيَ إِضَاعَةً مُحَضَّةً (فَلَيْسَ لَهُ) لِلْمَدْيُونِ (أَنْ يُضَيِّعَ) (٢) أَمْوَالَ النَّاسِ بِعِلَّةِ الصَّدَقَةِ، وَقَالَ كَعْبٌ) هُوَ أَحَدُ الثَّلَاثَةِ الَّذِينَ تَخَلَّفُوا (٣) عَنْ غَزْوَةِ تَبُوكَ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «كَعْبُ بْنُ مَالِكٍ» (رَضِيَ عَنْهُ): قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ إِنَّ مِنْ) تَمَامِ (تَوْبَتِي أَنْ أَنْخَلِعَ مِنْ مَالِي صَدَقَةً) مُنْتَهِيَةً (إِلَى اللَّهِ وَإِلَى رَسُولِهِ ﷺ) قَالَ: أُمْسِكْ عَلَيْكَ بَعْضَ مَالِكَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكَ، قُلْتُ: فَإِنِّي) بِفَاءٍ قَبْلَ الْهَمْزَةِ، وَلَأَبِي الْوَقْتِ: «إِنِّي» (أُمْسِكُ سَهْمِي الَّذِي بِخَيْبَرٍ) وَإِنَّمَا مَنَعَهُ ﷺ عَنْ (٤) صَرْفِ كُلِّ مَالِهِ، وَلَمْ يَمْنَعْ الصَّدِّيقُ؛ لِقُوَّةِ يَقِينِ الصَّدِّيقِ وَتَوَكُّلِهِ وَشِدَّةِ صَبْرِهِ؛ بِخِلَافِ كَعْبٍ.

١٤٢٦ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنًى، وَابْتَدَأَ بِمَنْ تَعُولُ».

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) لَقِبَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَثْمَانَ، الْمَرْوَزِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) ابْنُ الْمُبَارَكِ (عَنْ يُونُسَ) بَنِ يَزِيدَ (عَنِ) ابْنِ شَهَابٍ (الزُّهْرِيِّ قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (سَعِيدُ بْنُ) (٥) الْمُسَيَّبِ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (٦) (قَالَ: خَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «(عَلَى) (ظَهْرِ غِنًى) قَالَ فِي «النَّهْيَةِ»: أَي: مَا كَانَ عَفْوَاً (٧) قَدْ فَضَلَ عَنْ غِنًى، وَقِيلَ: أَرَادَ مَا فَضَلَ عَنِ الْعِيَالِ، وَالظَّهَرُ قَدْ يُزَادُ بِهِ فِي مِثْلِ هَذَا إِشْبَاعاً (٨) لِلْكَلَامِ وَتَمَكِيناً، كَأَنَّ صَدَقَتَهُ

(١) فِي (د): «إِنْ».

(٢) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «أَنْ يُضَيِّعَ»، قَالَ الْحَلَبِيُّ: مِنْ «أَضَاعَ» رِبَاعِيٌّ؛ بِالتَّخْفِيفِ، وَبِالتَّشْدِيدِ أَيْضاً، وَلِغَةِ الْقُرَّاءَاتِ الْأُولَى. انْتَهَى. لَكِنَّهُ مُضَبَّوْطٌ فِي أَحَدِ فُرُوعِ «الْيُونَنِیَّةِ»: بِالتَّشْدِيدِ.

(٣) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «خَلَّفُوا».

(٤) فِي (ب) وَ(س): «مِنْ».

(٥) «ابْنُ»: سَقَطَ مِنْ (د).

(٦) «أَنَّهُ»: لَيْسَ فِي (د).

(٧) فِي هَامِشِ (ص): قَوْلُهُ: «مَا كَانَ عَفْوَاً»، أَي: زَائِداً.

(٨) فِي (د): «اتَّسَاعاً».

مستندة إلى ظهر قوي من المال (وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ) بمن تجب عليك نفقته، يُقال: عال الرجل أهله إذا قاتهم، أي: قام بما يحتاجون إليه من القوت والكسوة وغيرهما، وقوله: «وَأَبْدَأُ» قال الزركشي: بالهمز وتركه.

١٤٢٧ - ١٤٢٨ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ حَكِيمِ ابْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، وَأَبْدَأُ بِمَنْ تَعُولُ، وَخَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غِنًى، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ يُعَفِّهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ». ^(١) وَعَنْ وَهَيْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَذَا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) التَّبُودَكِيُّ قال: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو مُصَغَّرًا، ابن خالد قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير (عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ) بكسر الحاء وبالزاي المعجمة، و«حَكِيمٍ» - بفتح الحاء وكسر الكاف - الأَسَدِيُّ المَكِّيُّ، وُلِدَ بجوف الكعبة ^(١)، فيما حكاه الزبير بن بكار، وهو ابن أخي أم المؤمنين خديجة، وعاش مئة وعشرين سنة، شطرها في الجاهلية، وشطرها في الإسلام، وأعتق مئة رقبة، وحجَّ في الإسلام ومعه مئة بدنة، ووقف بعرفة بمئة رقبة في أعناقهم أطواق الفضة منقوش فيها ^(٢): عتقاء الله عن حكيم بن حزام، وأهدى ألف شاة، ومات بالمدينة سنة خمسين أو سنة أربع أو سنة ^(٣) ثمان وخمسين أو سنة ستين رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: الْيَدُ الْعُلْيَا الْمُنْفِقَةُ (خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى) السَّائِلَةُ، (وَأَبْدَأُ) بالهمز وتركه (بِمَنْ تَعُولُ) زاد النسائي من حديث طارق ^(٤) المَحَارِبِيُّ: «أَمَّا وَأَبَاكَ وَأَخْتِكَ وَأَخَاكَ ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ» وروى النسائي أيضًا من حديث ابن عجلان عن سعيد المقبري عن أبي هريرة: قال رجل: يا رسول الله، عندي دينار، قال: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى ^(٥) نَفْسِكَ»، قال: عندي آخر، قال: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى زَوْجَتِكَ»، قال: عندي آخر، قال: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى وَلَدِكَ»، قال: عندي آخر، قال: «تَصَدَّقْ بِهِ عَلَى ^(٦) خَادِمِكَ»،

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «وُلِدَ بجوف الكعبة»، قال الحلبي: ولم يشاركه فيه أحد، ولا يُعلم ذلك لغيره، وما يُحكى عن علي بن أبي طالب من أنه وُلِدَ في جوف الكعبة؛ فضعيف عن العلماء.

(٢) في (د): «عليها».

(٣) «سنة»: مثبت من (م).

(٤) زيد في (د): «قال»، وليس بصحيح.

(٥) في (م): «عن».

(٦) في (م): «عن»، وكتب في هامشها: وفي نسخة: «على».

قال: عندي آخر، قال: «أنت أبصر به»، ورواه أبو داود والحاكم، لكن بتقديم الولد على الزوجة، والذي أطبق عليه الأصحاب - كما قاله في «الروضة» - تقديم الزوجة؛ لأن نفقتها أكد؛ لأنها لا تسقط بمضي الزمان ولا بالإعسار، ولأنها وجبت عوضاً عن التمكن. ومباحث ذلك تأتي - إن شاء الله تعالى - في «النققات» [ج: ٥٣٥٥] بعون الله. (وَحَيْرُ الصَّدَقَةِ عَنْ ظَهْرِ غِنَى) كذا في «اليونينية» بإسقاط «ما كان» (وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ) يطلب العفة، وهي الكف عن الحرام^(١) وسؤال الناس (يُعْفَهُ الله) بضم الياء وفتح الفاء مُشَدَّدة مجزومٌ كالسابق، شرطٌ وجزاؤه، أي: يصيره عفيفاً، ولأبي ذر: «يعفه الله» بضم الفاء إبتاعاً لضمّة هاء الضمير، وهو مجزومٌ كما مرَّ (وَمَنْ يَسْتَغْنِ يَغْنِهِ الله) مجزومان شرطاً وجزاءً، بحذف الياء منهما، أي: من يطلب من الله العفاف والغنى يعطيه الله ذلك.

(وَعَنْ وَهَيْبٍ) عَطِفَ / على ما سبق، أي: حدّثنا موسى بن إسماعيل عن وهيبٍ (قَالَ: ٣٠/٣ أَخْبَرَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ) عروة (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) أي: بحديث حكيم، وإيراده له معطوفاً على إسناده يدلُّ على أنّه رواه عن موسى بن إسماعيل بالطريقين معاً، فكأن هشاماً حدّث به وهيباً، تارةً عن أبيه عن حكيم بن حزام، وتارةً عن أبي هريرة، أو حدّث به عنهما مجموعاً، ففرقه وهيب^(٢) أو الراوي عنه، ولأبي ذر: «عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ بهذا». ثم أخذ المصنّف يذكر ما يفسّر^(٣) المجمل في حديث حكيم [ج: ١٤٢٧] في قوله: «اليد العليا خير من اليد السفلى»، فقال بالسند السابق أول هذا الكتاب.

١٤٢٩ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ قَالَ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ (ح): وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ، وَذَكَرَ الصَّدَقَةَ وَالتَّعَقُّفَ وَالْمَسْأَلَةَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، فَالْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ، وَالسُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ».

(حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) محمّد بن الفضل السّدوسي (قَالَ: حَدَّثَنَا^(٤) حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ) السّختياني (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (عَنْ ابْنِ عُمَرَ) بن الخطّاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ

(١) في (د): «المحارم».

(٢) في (م): «وهب»، وهو تحريف.

(٣) في (د): «يفضّل».

(٤) في (ص): «قال».

بِإِشْرَافِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ) لم يذكر متن هذا السُّنَد، قال أبو داود: قال الأكثر عن حماد بن زيد: «اليد العليا هي المنفقة». وقال واحد^(١) عنه: «المتعفة» يعني: بعين وفاءين، وكذا قال عبد الوارث عن أيوب، قال الحافظ ابن حجر: الذي قال عن حماد: «المتعفة» بالعين فهو مُسَدَّدٌ، كذا روينا عنه في «مُسْنَدِهِ» رواية معاذ بن المُثَنَّى عنه، وأمّا رواية عبد الوارث فلم أقف عليها موصولة، وقد أخرجه أبو نُعَيْمٍ في «مُسْتَخَرَجِهِ» من طريق سليمان بن حرب عن حماد بلفظ: «واليد العليا يد المعطي»، وهذا يدلُّ على أنَّ من رواه عن نافع بلفظ: «المتعفة» فقد صحَّف. انتهى. (ح): لِلتَّحْوِيلِ قَالَ: (وَحَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْلَمَةَ) الْقَعْنَبِيُّ (عَنْ مَالِكٍ) الْإِمَامِ (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ) جُمْلَةً اسْمِيَّةً وَقَعَتْ حَالًا (وَذَكَرَ الصَّدَقَةَ) جُمْلَةً فَعْلِيَّةً حَالِيَّةً، أَي: كَانَ يَحْضُرُ الْغَنَى عَلَيْهَا (وَالْتَعَفُّ) أَي: وَيَحْضُرُ الْفَقِيرَ عَلَيْهِ (وَالْمَسْأَلَةَ) كَذَا بِالْوَاوِ، أَي: وَيَذُمُّ الْمَسْأَلَةَ، وَلِمُسْلِمٍ عَنْ قَتِيبَةَ^(٢) عَنْ مَالِكٍ: «وَالْتَعَفُّ عَنْ الْمَسْأَلَةِ»: (الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى، فَالْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ) اسْمٌ فَاعِلٍ مِنْ «أَنْفَقَ»، وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ: «الْمَتَّعِفَةُ» بِالْعَيْنِ وَالْفَاءِ كَمَا مَرَّ، وَرَجَّحَهُ الْخَطَّابِيُّ قَالَ: لِأَنَّ السِّيَاقَ فِي ذِكْرِ الْمَسْأَلَةِ وَالتَّعَفُّفِ عَنْهَا، وَقَالَ شَارِحُ «الْمَشْكَاةِ»: وَتَحْرِيرُ تَرْجِيحِهِ أَنْ يُقَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ: «وَهُوَ يَذْكُرُ الصَّدَقَةَ وَالتَّعَفُّفَ عَنْ الْمَسْأَلَةِ» كَلَامٌ مُجْمَلٌ فِي مَعْنَى الْعَقَّةِ عَنِ السُّؤَالِ، وَقَوْلُهُ: «الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى» بَيَانٌ لَهُ، وَهُوَ أَيْضًا مُبْهَمٌ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُفَسَّرَ بِالْعَقَّةِ لِنَاسِبِ الْمُجْمَلِ، وَتَفْسِيرُهُ بِالْيَدِ الْمُنْفِقَةِ غَيْرُ مَنَاسِبٍ لِلْمُجْمَلِ، لَكِنْ إِنَّمَا يَتِمُّ هَذَا لَوْ اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: «الْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ»^(٣)، وَلَمْ يَعْقُبْهُ بِقَوْلِهِ: (وَالْيَدُ السُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ) لِدَلَالَتِهِمَا عَلَى عُلُوِّ الْمُنْفِقَةِ وَسَفَالَةِ السَّائِلَةِ وَرِذَالَتِهَا، وَهِيَ مِمَّا يُسْتَنْكَفُ مِنْهَا، فَظَهَرَ بِهَذَا أَنَّ مَا فِي «الْبَخَارِيِّ» وَ«مُسْلِمٍ» أَرْجَحُ مِنْ إِحْدَى رَوَايَتِي أَبِي دَاوُدَ نَقْلًا وَدِرَايَةً، وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ حَدِيثُ حَكِيمٍ، عِنْدَ^(٤) الطَّبْرَانِيِّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ مَرْفُوعًا: «يَدُ اللَّهِ فَوْقَ يَدِ الْمَعْطِيِّ، وَيَدُ الْمَعْطِيِّ^(٥) فَوْقَ يَدِ الْمُعْطَى،

(١) فِي (م): «أَحْمَد»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٢) فِي (د): «عُقْبَةُ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٣) فِي غَيْرِ (د): «الْمَتَّعِفَةُ»، وَلَعَلَّ الْمَثْبُوتَ هُوَ الصَّوَابُ.

(٤) فِي (د): «عَنْ».

(٥) فِي (د): «الْعَاطِي».

ويد المُعْطَى أسفل الأيدي»، وعند النَّسَائِيٍّ من حديث طارقٍ المحاربيِّ: قدمنا المدينة، فإذا النَّبِيُّ ﷺ قائمٌ على المنبر يخطب النَّاسَ، وهو يقول: «يد المعطي العليا»، وهذا نصٌّ يرفع الخلاف، ويدفع تعسُّف من تعسُّف في تأويله ذلك، كقول بعضهم فيما حكاه القاضي عياضٌ: اليد^(١) العليا: الآخذة، والسُّفلى: المانعة، أو العليا: الآخذة، والسُّفلى: المنفقة، وقد كان إذا أعطى الفقير العطية يجعلها في يد نفسه، ويأمر الفقير أن يتناولها لتكون يد الفقير هي العليا؛ أدباً مع قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ النَّبِيَّ هُوَ يَقْبَلُ تَوْبَهُ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ﴾ [التوبة: ١٠٤] قال: فلمَّا أُضيف الأخذ إلى الله تعالى تواضع لله تعالى فوضع يده أسفل من يد الفقير الأخذ، وقال ابن العربيِّ: والتَّحْقِيقُ أَنَّ السُّفلى يد السَّائِلِ، وأمَّا يد الأخذ فلا؛ لأنَّ يد الله هي المعطية، ويد الله هي الآخذة، وكلتاها عليا وكلتاها يمين^(٢). انتهى. وعُورِضَ بأنَّ البحث إنما هو في يد الآدميين، وأمَّا يد الله بِرَجُلٍ فباعتبار كونه مالكٌ كلِّ شيءٍ نُسبت يده إلى الإعطاء، وباعتبار قبوله^(٣) الصَّدقة ورضاه بها، نُسبت يده إلى الأخذ. وقد^(٤) روى إسحاق في «مُسْنَدِهِ»: أَنَّ حَكِيمَ ابْنَ حَزَامٍ قَالَ: (٥) يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا يَدُ الْعَلِيَا؟ قَالَ: «الَّتِي تَعْطِي وَلَا تَأْخُذُ»، وهو صريحٌ/ في أَنَّ الآخذة ليست بعليا، ومُحْصَلُ مَا قِيلَ فِي ذَلِكَ: أَنَّ أَعْلَى الْأَيْدِي الْمُنْفَقَةُ وَالْمَتَعَفِّفَةُ عَنِ الْأَخْذِ، ثُمَّ الْآخِذَةُ بغير سؤالٍ، وأسفل الأيدي/ السَّائِلَةُ وَالْمَانِعَةُ، وكلُّ هَذِهِ التَّأْوِيلَاتِ الْمَتَعَفِّفَةُ تَضْمَحِلُّ عِنْدَ الْأَحَادِيثِ السَّابِقَةِ الْمَصْرُوحَةِ بِالْمَرَادِ، فَأَوَّلَى مَا فُسِّرَ الْحَدِيثُ بِالْحَدِيثِ، وَقَدْ ذَكَرَ أَبُو الْعَبَّاسِ الدَّانِي فِي «أَطْرَافِ الْمُوَطَّأِ»: أَنَّ هَذَا التَّفْسِيرَ الْمَذْكُورَ فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو هَذَا مُدْرَجٌ فِيهِ، وَلَمْ يَذْكُرْ لِدَلِيلٍ مُسْتَنَدًا، نَعَمْ فِي «كِتَابِ الصَّحَابَةِ» لِلْعَسْكَرِيِّ بِإِسْنَادٍ لَهُ فِيهِ انْقِطَاعٌ عَنْ ابْنِ عَمْرِو أَنَّهُ كَتَبَ إِلَى بَشْرِ بْنِ مَرْوَانَ: إِنِّي سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «يَدُ الْعَلِيَا خَيْرٌ مِنْ يَدِ السُّفلى»، وَلَا أَحْسَبُ السُّفلى إِلَّا السَّائِلَةَ، وَلَا الْعَلِيَا إِلَّا الْمَعْطِيَةَ، فَهَذَا يَشْعُرُ بِأَنَّ التَّفْسِيرَ مِنْ

(١) «اليد»: ليس في (ص) و(م).

(٢) في نسخة في هامش (د): «يمنى»، وفيها كالمثبت.

(٣) في (ص): «قبول».

(٤) «قد»: ليس في (د) و(م).

(٥) زيد في (ص): «قال»، وهو تكرار.

(٦) في غير (ص) و(م): «رسول الله».

كلام ابن عمر، ويؤيده ما رواه ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: كنّا نتحدّث أنّ اليد العليا هي المنفقة، قاله في «فتح الباري».

وفي هذا^(١) الحديث التّحديث والعنونة، ورواته ما بين بصريّ ومدنيّ، وأخرجه مسلم وأبو داود والنّسائي في «الزّكاة».

١٩ - باب المَتَّانِ بِمَا أُعْطِيَ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَتًّا وَلَا أَذًى﴾... الآية

(باب) ذَمُّ (الْمَتَّانِ بِمَا أُعْطِيَ) من الصّدقة على من^(٢) أعطاه (لِقَوْلِهِ) تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لَا يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُوا مَتًّا﴾ من الصّدقات ﴿مَتًّا﴾ على من أعطوه، بذكر الإعطاء له، وتعدّد نعمه عليه ﴿وَلَا أَذًى﴾ [البقرة: ٢٦٢] بأن يتطاول عليه بسبب ما أنعم عليه، فيحبط به ما أسلف من الإحسان، فحظر الله تعالى المنّ بالصّنيعة واختصّ به صفة لنفسه؛ إذ هو من العباد تكدير، ومن الله تعالى إفضالٌ وتذكيرٌ لهم بنعمه (الآية) إلى آخرها، أي: إلى قوله: ﴿لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ أي: ثوابهم على الله لا على أحدٍ سواه ﴿وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ﴾ فيما يستقبلونه من أهوال القيامة ﴿وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ على ما فاتهم، والآية نزلت في عبد الرّحمن بن عوف، فإنّه أتى النّبيّ من الله صلواته بأربعة آلاف درهم، وعثمان فإنّه جهّز جيش العسرة بألف بعيرٍ بأقتابها وأحلاسها، وسقط في رواية غير أبي ذرّ قوله: ﴿مَتًّا وَلَا أَذًى﴾ واقتصر المؤلّف على الآية، ولم يذكر حديثاً؛ لكونه لم يجد في ذلك ما هو على شرطه، وفي «مسلم» من حديث أبي ذرّ رضي الله عنه: «ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيامة: الذي لا يعطي شيئاً إلّا منته، والمنفق سلعته^(٣) بالخلف، والمسبل إزاره^(٤)»، وهذه التّرجمة ثبتت في رواية الكشّميهيّ كما قاله^(٥) في «الفتح»، وأشار^(٦) في «اليونينيّة» إلى سقوطها في رواية أبي ذرّ، والله الموفّق والمعين.

(١) «هذا»: ليس في (د).

(٢) في (م): «ما».

(٣) في هامش (ج): قوله: «المنفق سلعته» قال في «النهاية»: بالتشديد - أي: للفاء - من التّفاق، وهو ضدّ الكساد «حلي».

(٤) في هامش (ج): قال العلقمي: قال شيخنا: أي: المُرخی له، الجارُ طرفه حَيَلَاءَ، وقوله: «إِلّا منته» أي: اعتدّ به على من أعطاه، قال شيخنا: قال الخطابي: أو يراد بالمنّ النّقص والخيانة.

(٥) في (د): «قال».

(٦) زيد في (ص): «إليه».

٢٠ - باب مَنْ أَحَبَّ تَعْجِيلَ الصَّدَقَةِ مِنْ يَوْمِهَا

(باب مَنْ أَحَبَّ تَعْجِيلَ الصَّدَقَةِ) فرضها ونفلها (مِنْ يَوْمِهَا) خوفاً من عروض الموانع.

١٤٣٠ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ الْحَارِثِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَصْرَ فَأَسْرَعَ ثُمَّ دَخَلَ الْبَيْتَ، فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ خَرَجَ، فَقُلْتُ، أَوْ قِيلَ لَهُ، فَقَالَ: «كُنْتُ خَلَفْتُ فِي الْبَيْتِ تَبَرًّا مِنَ الصَّدَقَةِ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُبَيِّتَهُ فَقَسَمْتُهِ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) التَّبِيلُ الضَّحَّاكُ بْنُ مَخْلَدٍ (عَنْ عُمَرَ بْنِ سَعِيدٍ) بضم العين في الأول وكسرهما في الثاني، النوفلي القرشي المكي (عَنْ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ) بضم الميم وفتح اللام، عبد الله (أَنَّ عُقْبَةَ بْنَ الْحَارِثِ) أبا سِرْوَةَ^(١) النوفلي / رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ قَالَ: صَلَّى بِنَا النَّبِيِّ (وَأَبُوي ذَرٍّ) والوقت: «صَلَّى النَّبِيُّ» صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْعَصْرَ فَأَسْرَعَ) وفي «باب من صلى بالناس فذكر حاجة فتخطأهم» «فسلم» [ج: ٨٥١] بدل قوله هنا: «فأسرع» (ثُمَّ دَخَلَ الْبَيْتَ، فَلَمْ يَلْبَثْ أَنْ خَرَجَ^(٢))، فَقُلْتُ) ولأبي الوقت في غير «اليونينية»^(٣) «فقلنا»: (أَوْ قِيلَ لَهُ) عن سبب سرعته (فَقَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (كُنْتُ خَلَفْتُ فِي الْبَيْتِ تَبَرًّا) ذهباً غير مضروب (مِنْ الصَّدَقَةِ، فَكَرِهْتُ أَنْ أُبَيِّتَهُ) بضم الهمزة وفتح المؤخدة وتشديد المثناة التحتية، أي: أن^(٤) أتركه حتى يدخل الليل (فَقَسَمْتُهِ) وهذا موضع الترجمة؛ لأن كراهة^(٥) تبئته تدل على استحباب تعجيل

(١) في هامش (ج): «سِرْوَةَ» بكسر السين المهملة وسكون الراء وفتح الواو وبعدها مهملة «تقريب».

(٢) في هامش (ج): قوله: «فلَمْ يَلْبَثْ أَنْ خَرَجَ» يجوز في «أَنْ خَرَجَ» كون «عَنْ» مقدرة؛ أي: «لم يلبث عن أَنْ خَرَجَ» بمعنى: لم يتأخر عنه، أو اللام علة لما تضمنته معنى «لم يلبث»، وكأنه قيل: فترك اللبث لأجل الخروج، نظير ما ذكره المولى التفتازاني في قول صاحب «المختصر»: ولم أبالغ في اختصار لفظه تقريباً، وعبارته «تقريباً» مفعول له؛ لما تضمنته معنى «أبالغ»، كأنه قال: تركت المبالغة في الاختصار تقريباً. انتهى واختاره في «المغني» ورد على من جعل مثله متعلقاً بحرف النفي نفسه، وأطال في ذلك، فراجع، ثم رأيت الشهاب الحلبي ذكر في إعراب قوله: «فَمَا لَيْتَ أَنْ جَاءَ بِعَجَلٍ» [مود: ٦٩] بناءً على أَنَّ «ما» نافية، ما نصّه: وفي فاعل «لَيْتَ» حينئذ وجهان؛ أحدهما: أَنَّ ضمير إبراهيم - وإن جاء على إسقاط الخافض - فقدروه بالباء وب«عن» وب«في»؛ أي: فما تأخر في أن أو بأن أو عن أن، والثاني: أَنَّ الفاعل قوله: «أَنْ جَاءَ» والتقدير: «فَمَا لَيْتَ» أي: ما أبطأ ولا تأخر مجيئه.

(٣) «في غير اليونينية»: ليس في (م).

(٤) «أَنْ»: ليس في (د) و(س).

(٥) في غير (د): «كراهته».

الصَّدَقَةُ، قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُثَنَّى: تَرْجَمَ الْمُصَنِّفُ بِالِاسْتِحْبَابِ، وَكَانَ يُمْكِنُ أَنْ يَقُولَ: كِرَاهَةُ تَبْيِيتِ الصَّدَقَةِ؛ لِأَنَّ الْكِرَاهَةَ صَرِيحَةٌ فِي الْخَبَرِ، وَاسْتِحْبَابُ التَّعْجِيلِ مُسْتَنْبَطٌ^(١) مِنْ قَرَأَنِ سِيَاقِ الْخَبَرِ حَيْثُ أَسْرَعَ فِي الدُّخُولِ وَالْقِسْمَةِ، فَجَرَى عَلَى عَادَتِهِ فِي إِثَارِ الْأَخْفَى عَلَى الْأَجْلَى.

٢١ - بَابُ التَّخْرِيطِ عَلَى الصَّدَقَةِ، وَالشَّفَاعَةِ فِيهَا

(بَابُ) اسْتِحْبَابِ (التَّخْرِيطِ عَلَى الصَّدَقَةِ) بِأَنْ يَذَكَرَ مَا فِيهَا مِنَ الْأَجْرِ (و) ثَوَابِ (الشَّفَاعَةِ فِيهَا).

١٤٣١ - حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَدِيُّ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عِيدِ فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلُ وَلَا بَعْدُ، ثُمَّ مَالَ عَلَى النَّسَاءِ - وَمَعَهُ بِلَالٌ - فَوَعَّظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْقُلْبَ وَالْخُرْصَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمٌ) هُوَ ابْنُ إِبْرَاهِيمَ، الْفَرَاهِيدِيُّ الْأَزْدِيُّ الْبَصْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بَنُ الْحَجَّاجِ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَدِيُّ) هُوَ ابْنُ ثَابِتٍ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَوْمَ عِيدِ الْفِطْرِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي حَدِيثِ «بَابِ الْخُطْبَةِ بَعْدَ ٣٢/٣ الْعِيدِ» [ح: ٩٦٤] (فَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَمْ يُصَلِّ قَبْلُ وَلَا بَعْدُ) بِالْبِنَاءِ عَلَى الضَّمِّ / فِيهِمَا لِقِطْعُهُمَا عَنْ الْإِضَافَةِ (ثُمَّ مَالَ عَلَى النَّسَاءِ - وَمَعَهُ بِلَالٌ - فَوَعَّظَهُنَّ) وَذَكَرَهُنَّ الْآخِرَةَ (وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَصَدَّقْنَ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي الْقُلْبَ) بِضَمِّ الْقَافِ وَسُكُونِ اللَّامِ آخِرُهُ مُوَحَّدَةٌ: السَّوَارِ أَوْ مِنْ عَظْمٍ (وَالْخُرْصَ) بِضَمِّ الْخَاءِ الْمَعْجَمَةِ وَسُكُونِ الرَّاءِ آخِرُهُ صَادٌّ مَهْمَلَتَيْنِ: الْحَلَقَةُ.

والحديث سبق في «صلاة العيدين» [ح: ٩٧٩].

١٤٣٢ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ: حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا جَاءَهُ السَّائِلُ، أَوْ طَلَبَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ قَالَ: «اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا، وَيَقْضِي اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَا شَاءَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ إِسْمَاعِيلَ) الْمَنْقَرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَاحِدِ) بَنُ زِيَادٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو بُرْدَةَ) بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ، بُرَيْدٌ - بِضَمِّ الْمُوَحَّدَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ، مُصَغَّرًا - (ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

(١) في (د): «استنبط»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

أَبِي بُرْدَةَ) بَضَمَ الْمُوَحَّدَةَ، عَامَرٌ أَوْ الْحَارِثُ قَالَ: (حَدَّثَنَا) جَدِّي (أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى، عَنْ أَبِيهِ) أَبِي مُوسَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ قَيْسٍ الْأَشْعَرِيِّ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا جَاءَهُ السَّائِلُ أَوْ طَلِبَتْ إِلَيْهِ حَاجَةٌ) بَضَمَ الطَّاءَ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَ«حَاجَةٌ» رَفَعَ مَفْعُولِ نَابٍ عَنْ فَاعِلِهِ (قَالَ: اشْفَعُوا تُؤْجَرُوا) سِوَاءَ قُضِيَتِ الْحَاجَةُ أَمْ لَا (وَيَقْضِي اللَّهُ) وَلِأَبِي الْوَقْتِ: «وَلِيَقْضِ اللَّهُ» (عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ ﷺ مَا شَاءَ) وَهَذَا مِنْ مَكَارِمِ أَخْلَاقِهِ ﷺ؛ لِيَصْلُوا^(١) جَنَاحَ السَّائِلِ وَطَالِبِ الْحَاجَةِ، وَهُوَ تَخَلُّقٌ بِأَخْلَاقِ اللَّهِ تَعَالَى، حَيْثُ يَقُولُ عَزَّ وَجَلَّ^(٢) لِنَبِيِّهِ ﷺ [ح: ٣٣٤٠]: «اشْفَعْ تُشْفَعُ»، وَإِذَا أُمِرَ بِالْإِيتَاءِ^(٣) بِالشَّفَاعَةِ عِنْدَهُ مَعَ عِلْمِهِ بِأَنَّهُ مُسْتَغْنٍ عَنْهَا؛ لِأَنَّ^(٤) عِنْدَهُ شَافِعًا^(٥) مِنْ نَفْسِهِ وَبَاعِثًا مِنْ جُودِهِ، فَالشَّفَاعَةُ الْحَسَنَةُ عِنْدَ غَيْرِهِ مِمَّنْ يَحْتَاجُ إِلَى تَحْرِيكِ دَاعِيَةٍ إِلَى الْخَيْرِ مُتَأَكِّدَةً بِطَرِيقِ الْأُولَى.

وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ الْمُؤَلَّفُ أَيْضًا فِي «الْأَدَبِ» [ح: ٦٠٢٧] وَ«التَّوْحِيدِ» [ح: ٧٤٧٦]، وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ فِي «الْأَدَبِ»^(٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي «الْعِلْمِ»، وَالتَّسَائِيُّ فِي «الزَّكَاةِ».

١٤٣٣ - حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ: أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ فَاطِمَةَ، عَنْ أَسْمَاءَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: «لَا تُؤْكِلِي قَبْلَ أَنْ تُؤْكِلِي قَبْلَكَ». حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ وَقَالَ: «لَا تُخْصِي فَيُخْصِي اللَّهُ عَلَيْكَ».

وَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ) أَبُو الْفَضْلِ الْمُرُوزِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا عَبْدُهُ) بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَسَكُونِ الْمُوَحَّدَةِ، ابْنُ سَلِيمَانَ، الْكَلَابِيِّ، أَبُو مُحَمَّدٍ الْكُوفِيُّ (عَنْ هِشَامٍ) هُوَ ابْنُ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ

(١) فِي (د): «لِيَعْلُوا».

(٢) «عَزَّ وَجَلَّ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ص) وَ(م).

(٣) فِي (ص) وَ(م): «لَأَنَّهُ».

(٤) فِي (ص) وَ(م): «شَافِعٌ... وَبَاعِثٌ»، وَفِي هَامِشِ (ص): قَوْلُهُ: «شَافِعٌ»، وَكَذَا «بَاعِثٌ» كَذَا بِخَطِّهِ، وَالْأُولَى: شَافِعًا وَبَاعِثًا؛ لِأَنَّ الطَّرْفَ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ؛ لِأَنَّ «شَافِعًا» وَمَا عُوْطِفَ عَلَيْهِ اسْمُهَا مُؤَخَّرٌ، وَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ «أَنَّ» ثَانِيَةً، أَيْ: اسْمُهَا ضَمِيرُ الشَّانِ مُحذُوفًا، وَجُمْلَةُ «عِنْدَهُ شَافِعٌ»: مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ عَلَى التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ؛ لِإِرَادَةِ الْاِخْتِصَاصِ، وَتِلْكَ الْجُمْلَةُ خَبَرُ ضَمِيرِ الشَّانِ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاجِرُونَ﴾ [طه: ٦٣] فِي قِرَاءَةٍ مِنْ قِرَاءَةِ الرَّفْعِ، وَقَوْلُهُ ﷺ [ح: ٥٩٥٠]: «إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمَصُورُونَ» فِي رِوَايَةٍ مِنْ رِوَاةِ الرَّفْعِ. انْتَهَى سَيِّدِي مُحَمَّدٌ الْخُلُوتِيُّ.

(٥) «وَالْتَّوْحِيدِ»، وَمُسْلِمٌ وَأَبُو دَاوُدَ فِي «الْأَدَبِ»: سَقَطَ مِنْ (د).

(عَنْ) زوجته (فَاطِمَةَ) بنت المنذر بن الزبير (عَنْ أَسْمَاءَ) بنت أبي بكر الصديق (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) و(عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ لِي النَّبِيُّ ﷺ: لَا تُوكِي) بضمّ الفوقية وكسر الكاف، يُقال: أوكى ما في سقائه، إذا شدّه بالوكاء، وهو الخيط الذي يُشدُّ به رأس القربة، أي: لا تربطي على ما عندك وتمنعيه (فَيُوكِي عَلَيْكَ) بفتح الكاف الأولى^(١) مبنياً للمفعول، ولمسلم: «فيوكي الله عليك»، وهو نُصب لكونه جواباً للنهي مقروناً بالفاء، أي: لا توكي مالك عن الصدقة خشية نفاذه، فتقطع عنك مادة الرزق^(٢).

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ) بالإسناد السابق (وَقَالَ: لَا تُخْصِي فَيُخْصِي اللَّهُ عَلَيْكَ) بنصب: «فيخصي» مع كسر صاده، جواب النهي كسابقه، وكأنَّ عَبْدَةَ رواه عن هشام باللفظين معاً، فحدث به تارةً كذا وتارةً كذا، والإحصاء: معرفة قدر الشيء وزناً أو عدداً، وهو^(٣) من باب المقابلة، وإحصاء الله هنا المراد به قطع البركة أو حبس مادة الرزق، أو المحاسبة عليه في الآخرة.

وفي هذا الحديث التّحديث والإخبار والعنونة، ورواية تابعة عن صحابيّة، ورواته كلّهم مدنيون إلاَّ عَبْدَةَ فكوفيّ، وأخرجه البخاريّ في «الهبّة» [ج: ٢٥٩١]، ومسلم في «الزّكاة»، وكذا النسائيّ.

٢٢ - باب الصَّدَقَةِ فِيمَا اسْتَطَاعَ

(باب الصَّدَقَةِ فِيمَا اسْتَطَاعَ) المتصدّق.

١٤٣٤ - حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ، وَحَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ، عَنْ حَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ، عَنْ عَبَادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنها، أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تُوعِي فَيُوعِيَ اللَّهُ عَلَيْكَ، إِرْضَخِي مَا اسْتَطَعْتَ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ) الضّحّاك بن مخلد (عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ) عبد الملك بن عبد العزيز، قال المؤلّف: «ح»: (وَحَدَّثَنِي) بالإفراد (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحِيمِ) المعروف

(١) في (ب) و(م): «الأول».

(٢) قوله: «وبه قال: حَدَّثَنَا صَدَقَةُ بْنُ الْفَضْلِ... خشية نفاذه، فتقطع عنك مادة الرزق»، سقط من (م).

(٣) في (د): «وهذا».

بصاعة، البراز^(١) - بمعجمتين - البغدادِي (عَنْ حَجَّاجِ بْنِ مُحَمَّدٍ) الْأَعْمُور (عَنْ ابْنِ جُرَيْجٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ) عَبْدُ اللَّهِ (عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ) بَنِ الْعَوَّامِ (أَخْبَرَهُ عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ) الصَّدِيقِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهَا جَاءَتْ إِلَى النَّبِيِّ) وَلَا أَبِي ذَرٍّ: «جَاءَتِ النَّبِيَّ» (مِنْ اللَّهِ يَدْرُمُ فَقَالَ) لَهَا: (لَا تُوعِي) بَعِينَ مُهْمَلَةً، مِنْ أَوْعَيْتِ الْمَتَاعَ فِي الْوَعَاءِ، إِذَا جَعَلْتَهُ فِيهِ، وَوَعَيْتِ الشَّيْءَ: حَفَظْتَهُ، وَالْمَرَادُ: لَازِمُ الْإِيْعَاءِ؛ وَهُوَ الْإِمْسَاكُ (فَيُوعِي اللَّهُ عَلَيْكَ) بِضَمِّ التَّحْتِيَّةِ وَكسر العين، وَالنَّصَبُ جَوَابُ النَّهْيِ بِالْفَاءِ، وَإِسْنَادُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى^(٢) مَجَازٌ عَنِ الْإِمْسَاكِ، وَلَا أَبِي ذَرٍّ عَنْ الْكُشْمِينِي: «لَا تُوكِي / فَيُوكِي اللَّهُ عَلَيْكَ» بِالْكَافِ بَدَلَ الْعَيْنِ فِيهِمَا، وَلَيْسَ النَّهْيُ لِلتَّحْرِيمِ (إِرْضَخِي)^(٣) بِهَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ؛ إِذَا لَمْ / تُوَصَّلْ، فَعَلَّ أَمْرٌ، مِنَ الرِّضْخِ، بِالضَّادِ وَالْخَاءِ ٣٣/٣ المعجمتين، وَهُوَ الْعَطَاءُ الْيَسِيرُ، أَيِ: أَنْفَقِي مِنْ غَيْرِ إِجْحَافٍ (مَا اسْتَطَعْتَ) أَيِ: مَا دَمْتَ مُسْتَطِيعَةً قَادِرَةً عَلَى الرِّضْخِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ التَّحْدِيثُ وَالْإِخْبَارُ وَالْعِنْنَةُ، وَأَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي «الزَّكَاةِ» [ح: ١٤٣٤] وَ«الْهَبَةِ» [ح: ٢٥٩٠]، وَمُسْلِمٌ فِي «الزَّكَاةِ»، وَالنَّسَائِيُّ فِيهِ فِي «عِشْرَةِ النِّسَاءِ».

٢٣ - بَابُ: الصَّدَقَةُ تُكْفَرُ الْخَطِيئَةَ

هَذَا (بَابٌ) بِالتَّنْوِينِ (الصَّدَقَةُ تُكْفَرُ الْخَطِيئَةَ).

١٤٣٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَيْكُمْ يَحْفَظُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْفِتْنَةِ؟ قَالَ: قُلْتُ: أَنَا أَحْفَظُهُ كَمَا قَالَ، قَالَ: إِنَّكَ عَلَيْهِ لَجَرِيرٌ، فَكَيْفَ؟ قَالَ: قُلْتُ: «فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ وَوَلَدِهِ وَجَارِهِ تُكْفَرُهُ الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْمَعْرُوفُ»، قَالَ سُلَيْمَانُ: قَدْ كَانَ يَقُولُ: «الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ»، قَالَ: لَيْسَ هَذِهِ أُرِيدُ، وَلَكِنِّي أُرِيدُ الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ، قَالَ: قُلْتُ: لَيْسَ عَلَيْكَ بِهَا يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بَأْسٌ، بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مُغْلَقٌ، قَالَ: فَيُكْسَرُ الْبَابُ أَوْ يَفْتَحُ؟ قَالَ: قُلْتُ: لَا، بَلْ يُكْسَرُ،

(١) فِي (س): «الْبَرَار» وَهُوَ تَصْحِيفٌ.

(٢) «تَعَالَى»: لَيْسَ فِي (س).

(٣) فِي هَامِش (ج): رَضَخْتُ لَهُ رَضْخًا - مِنْ «بَابِ نَفْعٍ» - أَعْطَيْتَهُ شَيْئًا لَيْسَ بِالْكَثِيرِ، وَالْمَالُ رَضْخٌ؛ تَسْمِيَةٌ بِالمصدر، أَوْ «فَعَلَ» بِمَعْنَى «مَفْعُولٍ» «مَصْبَاح».

قَالَ: فَإِنَّهُ إِذَا كُسِرَ لَمْ يُغْلَقْ أَبَدًا، قَالَ: قُلْتُ: أَجَلٌ، قَالَ: فَهَبْنَا أَنْ نَسْأَلَهُ: مَنْ الْبَابُ؟ فَقُلْنَا لِمَسْرُوقٍ: سَلُهُ، قَالَ: فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: عُمَرُ رضي الله عنه، قَالَ: قُلْنَا: فَعَلِمَ عُمَرُ مَنْ تَغْنِي، قَالَ: نَعَمْ، كَمَا أَنَّ ذُونَ غَدٍ لَيْلَةٌ، وَذَلِكَ أَنِّي حَدَّثْتُهُ حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَغَالِيطِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيد قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) بفتح الجيم، ابن عبد الحميد (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) بالهمزة^(١)، شقيق بن سلمة (عَنْ حُذَيْفَةَ) ابن اليمان رضي الله عنه قَالَ: قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: أَيُّكُمْ يَحْفَظُ حَدِيثَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْفِتْنَةِ؟ قَالَ) حذيفة: (قُلْتُ: أَنَا أَحْفَظُهُ كَمَا قَالَ) عليه السلام (قَالَ) عمر رضي الله عنه: (إِنَّكَ عَلَيْهِ لَجَرِيٌّ) بفتح الجيم والمد، خبر «إن»، واللام للتأكيد، من الجزأة^(٢)، وهي الإقدام على الشيء، قال ابن بطال: أي: إِنَّكَ كثير السؤال عن الفتنة في أيامه صلى الله عليه وسلم، فأنت اليوم جريٌّ على ذكره عالمٌ به (فَكَيْفَ) قَالَ صلى الله عليه وسلم ^(٣)؟ (قَالَ) حذيفة: (قُلْتُ): هي (فِتْنَةُ الرَّجُلِ فِي أَهْلِهِ) ممَّا يعرض له معهم من سوء، أو حزنٍ أو غير ذلك ممَّا لم يبلغ كبيرةً (وَوَلَدِهِ) بالاشتغال به من فرط المحبة عن كثير من الخيرات (وَجَارِهِ) بأن يتمنى مثل حاله إن كان متسعًا، كل ذلك (تُكْفَرُهُ)^(٤) الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْمَعْرُوفُ، قَالَ سُلَيْمَانُ بن مهران الأعمش: (قَدْ كَانَ) أَبُو وَائِلٍ (يَقُولُ) في بعض الأحيان: (الصَّلَاةُ وَالصَّدَقَةُ وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ) بدل قوله: «والمعروف» (قَالَ) عمر لحذيفة رضي الله عنه: (لَيْسَ هَذِهِ) الفتنة (أُرِيدُ، وَلَكِنِّي أُرِيدُ) الفتنة (الَّتِي تَمُوجُ كَمَوْجِ الْبَحْرِ، قَالَ) حذيفة: (قُلْتُ: لَيْسَ عَلَيْكَ بِهَا) وللأربعة «منها» أي: من الفتنة (يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ بَأْسٌ) بالرفع، اسم «ليس» أي: ليس عليك منها شدةٌ (بَيْنَكَ وَبَيْنَهَا بَابٌ مُغْلَقٌ، قَالَ) عمر رضي الله عنه: (فَيُكْسَرُ) هذا (الْبَابُ أَوْ) وللحموي والمستملي: «أم» (يُفْتَحُ؟ قَالَ) حذيفة: (قُلْتُ: لَا)^(٥)، بَلْ يُكْسَرُ، قَالَ) عمر: (فَإِنَّهُ) أي: الباب (إِذَا كُسِرَ لَمْ يُغْلَقْ أَبَدًا) أشار به عمر إلى أنه إذا قُتِلَ ظهرت

(١) في (د): «بالهمز».

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «الجزأة» كالجرعة، والثبة، والكراهة، والكراهية، والجراية - بالياء - نادر؛ الشجاعة. «ه. ق.».

(٣) «قال صلى الله عليه وسلم»: مثبت في (ص) و(م).

(٤) في (د) و(م): «تُكْفَرُهَا»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «تُكْفَرُ الصَّدَقَةُ»؛ كذا بخطه؛ بتذكير الضمير، والذي في «فرع اليونانية»: «تُكْفَرُهَا». وعزاه في (ج) لليونانية لا لفرعها.

(٥) «لا»: ليس في (م).

الفتن، فلا تسكن إلى يوم القيامة، وكان كما قال؛ لأنه كان سداً وباباً دون الفتنة، فلما قُتِل كثرَت الفتنة، وعلم عمر أنه الباب (قَالَ: قُلْتُ: أَجَلٌ) أي: نعم (قال) شقيق: (فَهَبْنَا) بكسر الهاء، أي: خفنا (أَنْ نَسْأَلَهُ) أي: أن^(١) نسأل حذيفة، وكان مهيباً: (مَنْ الْبَابُ؟) أي: من^(٢) المراد بالباب؟ (فَقُلْنَا لِمَسْرُوقٍ: سَلُهُ) لأنه كان أجراً على سؤاله؛ لكثرة علمه وعلو منزلته (قَالَ: فَسَأَلَهُ، فَقَالَ:): الباب (عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ) شقيق: (قُلْنَا: فَعَلِمَ) أي: أفعلم (عُمَرُ مَنْ تَغْنِي؟ قَالَ: نَعَمْ، كَمَا أَنَّ دُونََ غَدٍ لَيْلَةٌ) اسم «أَنْ»، و«دون» خبرها مُقَدَّمٌ، أي: كما يعلم أَنَّ اللَّيْلَةَ أقرب من الغد، ثُمَّ عَلَّلَ ذلك بقوله: (وَذَلِكَ أَنِّي حَدَّثْتُهُ) أي: عمر (حَدِيثًا لَيْسَ بِالْأَغَالِيطِ) لا شبهة فيه. ١٢٠٨/٢٥

وقد سبق هذا الحديث في أوائل «الصَّلَاة» في «باب الصَّلَاة كَفَّارَةً» [ج: ٥٢٥].

٢٤ - بَابُ: مَنْ تَصَدَّقَ فِي الشَّرْكِ ثُمَّ أَسْلَمَ

(بَابُ: مَنْ تَصَدَّقَ فِي) حال (الشَّرْكِ ثُمَّ أَسْلَمَ) هل يُعْتَدُّ بذلك أم لا؟ ظاهر حديث الباب الأول.

١٤٣٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ: حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ أَشْيَاءَ كُنْتُ أَتَحَنَّنُ بِهَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ مِنْ صَدَقَةٍ أَوْ عَتَاقَةٍ وَصِلَةٍ رَجِمَ فِيهَا مِنْ أَجْرِ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «أَسْلَمْتَ عَلَى مَا سَلَفَ مِنْ خَيْرٍ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ) المُسْنَدِيُّ قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) هو ابن يوسف قاضي صنعاء، قال: (حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ) هو ابن راشد (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ) بن الزُّبَيْر (عَنْ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ) بالزَّاي المعجمة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَرَأَيْتَ^(٣) أي: أخبرني عن حكم (أَشْيَاءَ كُنْتُ أَتَحَنَّنُ) بالمثلثة، وفي «الأدب» [ج: ٥٩٩٢] عند المؤلف: ويُقال

(١) «أَنْ»: مثبت من (ص).

(٢) في (د): «مَا».

(٣) في هامش (ج): في بعض حواشي «الجلالين»: إِنَّ «أَرَأَيْتَ» بمعنى أخبرني، منقول من رؤية القلب أو من رؤية البصر؛ على ما يوجد في «الكشاف» والمتبادر الأول. انتهى بمعناه.

تنبيه: قولهم: «أَرَأَيْتَ زيداً ما صنع» النَّصْبُ فيه واجب بـ «أَرَأَيْتَ»، ولا يستعمل إلا في الاستخبار عن حالة عجيبة، وقد يحذف ذلك المنصوب؛ نحو: «أَرَأَيْتَكُمْ إِنْ أَتَيْتُكُمْ» [الأنعام: ٤٠] لأن «كم» ليس بمفعول، بل خطاب، ولا بد من استفهام ظاهر أو مقدراً، ثبت الفعل أم لا، يُبَيِّنُ الحال المستخبر عنها... إلى آخر ما أطلت اليميني، فليراجع.

أيضاً عن أبي اليمان: «أتحتت» بالْمُثَنَّاة، لكن قال القاضي عياض: بالْمُثَلَّثَةِ أصحُّ روايةً ومعنى، أي: أتعبت (بها في الجاهلية) قبل الإسلام (من صدقة أو عتاقة) بالالف قبل الواو، وكان أعتق مئة رقبة في الجاهلية، وحمل على مئة بعير (وصيلة رجم) بغير ألف قبل الواو (فهل) لي (فيها من أجر؟ فقال النبي ﷺ: أسلمت على) قبول (ما سلف) لك (من خير) ويؤيد ظاهر هذا الحديث ما رواه الدارقطني في «غرائب مالك» من حديث أبي سعيد الخدري^(١) مرفوعاً: «إذا أسلم الكافر فحسن إسلامه كتب الله له كلَّ حسنة كان زلفها، ومحا عنه كلَّ سيئة كان زلفها، وكان عمله/ بعد ذلك الحسنة بعشر أمثالها إلى سبع مئة ضعف، والسيئة بمثلها إلا أن يتجاوز الله عنها»^(٢)، لكن هذا لا يتخرج على القواعد الأصولية؛ لأنَّ الكافر لا يصحُّ منه في حال كفره عبادة؛ لأنَّ شرطها النيَّة وهي متعذرة منه، وإنَّما يُكتب له ذلك الخير بعد إسلامه تفضلاً من الله مستأنفاً، أو المعنى: أنك ببركة فعل الخير هُديت إلى الإسلام؛ لأنَّ المبادئ عنوان الغايات، أو إنَّك بفعلك ذلك اكتسبت طباعاً جميلة، فانتفعت بتلك الطباع في الإسلام، وقد مهَّدت لك تلك العادة معونة على فعل الخير.

وفي هذا الحديث التَّحديث والعنونة، ورواية تابعي عن تابعي عن صحابيٍّ، وأخرجه أيضاً في «البيوع» [ج: ٢٢٢٠] و«الأدب» [ج: ٥٩٩٢] و«العتق» [ج: ٢٥٣٨]، وأخرجه مسلمٌ في «الإيمان».

٢٥ - بَابُ أَجْرِ الْخَادِمِ إِذَا تَصَدَّقَ بِأَمْرِ صَاحِبِهِ غَيْرِ مُفْسِدٍ

(بَابُ أَجْرِ الْخَادِمِ) هو شاملٌ للمملوك والزوجة وغيرهما (إِذَا تَصَدَّقَ بِأَمْرِ صَاحِبِهِ) حال كونه (غَيْرِ مُفْسِدٍ) في صدقته.

(١) «الخدري»: مثبت من (ص) و(م).

(٢) في هامش (ج): قال القاضي عياض في «شرح مسلم»: انعقد الإجماع على أنَّ الكفار لا تنفعهم أعمالهم -يعني: الحسنة- ولا يُثابون عليها بنعيم ولا بتخفيف عذاب، لكنَّ بعضهم أشدَّ عذاباً من بعض بحسب جرائمهم. انتهى. وأمَّا قول بعضهم: «إنَّ خيرات الكافر التي لا تتوقَّف على نيَّة يجوز أن الله تعالى يخفف بها من عذابه الذي يستوجبه على جنائياته التي ارتكبها سوى الكفر؛ لأنَّه يؤاخذ بها لتكليفه بالفروع الشرعية، ولا فائدة له إلا زيادة عقابه» فلا ينافي ذلك؛ لجواز حملِه على أنَّ أعمالهم لا تنفعهم في تخفيف عذاب الكفر، ولا يثابون عليها ثواباً يكون سبباً في التَّخلص من النَّار، وأمَّا عذاب الكفر فلا يخفف ولا يفتِّر ولا يُغفر. انتهى «الجوهر».

١٤٣٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ: حَدَّثَنَا جَرِيرٌ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ، كَانَ لَهَا أَجْرُهَا، وَلِزَوْجِهَا بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ) الثَّقَفِيُّ البَغْلَانِيُّ قال: (حَدَّثَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد (عَنِ الْأَعْمَشِ) سليمان بن مهران (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) بالهمز، شقيق (عَنْ مَسْرُوقٍ) هو ابن الأجدع (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ زَوْجِهَا» بإذنه ولو إذنا عائماً، حال كونها (غَيْرَ مُفْسِدَةٍ) بآلاً تتعدى إلى الكثرة المؤدية إلى النقص الظاهر، وهذا القيد مُتَّفَقٌ عليه، فالمراد: إذا تصدقت بشيء يسير (كَانَ لَهَا/ أَجْرُهَا) بما تصدقت (وَلِزَوْجِهَا) ب٢٠٨/٢٥ أجره (بِمَا كَسَبَ، وَلِلْخَازِنِ) أجره^(١) (مِثْلُ ذَلِكَ) وفرق بعضهم بين المرأة والخازن بأن لها حقاً في مال زوجها، والنظر في بيتها، فلها التصدق بغير إذنه؛ بخلاف الخازن فليس له ذلك إلا بإذنه^(٢)، وفيه نظر؛ لأنها إن استوفت حقها فتصدقت منه، فقد تخصصت به، وإن تصدقت من غير حقها، رجع الأمر كما كان، والحديث سبق قريباً [ح: ١٤٢٥] والله المعين.

١٤٣٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِي مُوسَى، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «الْخَازِنُ الْمُسْلِمُ الْأَمِينُ الَّذِي يُنْفَقُ - وَرَبَّمَا قَالَ: يُعْطَى - مَا أَمَرَ بِهِ كَامِلًا مُوَفَّرًا طَيِّبٌ بِهِ نَفْسُهُ، فَيَذْفَعُهُ إِلَى الَّذِي أَمَرَ لَهُ بِهِ، أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْعَلَاءِ) بن كريب، أبو كريب^(٣)، الهمداني الكوفي قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) حماد بن أسامة (عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بضم الموحدة وفتح الراء، مُصَغَّرًا (عَنْ) جده (أَبِي بُرْدَةَ) بضم الموحدة، عامر (عَنْ) أبيه (أَبِي مُوسَى) الأشعري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) قَالَ: «الْخَازِنُ الْمُسْلِمُ الْأَمِينُ الَّذِي يُنْفَقُ» بضم أوله وسكون ثانيه وكسر ثالثه مُخَفَّفًا، آخره ذالٌ مُعْجَمَةٌ، مضارع «أنفذ»، ويجوز فتح النون وتشديد الفاء، مضارع «نفذ»، وهو إمَّا^(٤) من «الإفعال»، أو

(١) «أجره»: ليس في (د).

(٢) في غير (د): «بإذنه».

(٣) «أبو كريب»: ليس في (د).

(٤) «إمّا»: ليس في (د).

من «التَّفْعِيلِ»، وهو الإمضاء، ولأبي الوقت في غير «اليونينية» «ينفق» بالقاف بدل المعجمة (- وَرُبَّمَا قَالَ: يُعْطِي - مَا أَمَرَ بِهِ) من الصَّدَقَةِ (كَامِلًا مُوقَرًا طَيِّبٌ بِهِ نَفْسُهُ) ^(١) برفع «طَيِّبٌ» و«نفسه»، مبتدأ وخبرٌ مُقَدَّمٌ، والجملة في موضع الحال، وللكُشْمِينِي: «طَيِّبًا» بالنصب على الحال «به نفسه» بالرفع، فاعلٌ بقوله: «طَيِّبًا» (فَيَذْفَعُهُ إِلَى) الشَّخْصِ (الَّذِي أَمَرَ لَهُ) بضمّ الهمزة مبنياً للمفعول، أي: الذي أمر الأمر له (بِهِ) أي: بالدفع (أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ) ^(٢) بفتح القاف، لكنَّ أجره غير مضاعفٍ، له عشر حسناتٍ، بخلاف ربِّ المال، فهو نحو قولهم في المبالغة: القلم أحد اللسانين، و«أحدٌ» بالرفع: خبر المبتدأ الذي هو الخازن، وقيد الخازن بكونه مسلماً؛ لأنَّ الكافر لا نيَّةَ له، وبكونه أميناً؛ لأنَّ الخائن غير مأجورٍ، ورُتِّبَ الأجر على إعطائه ما أَمَرَ به؛ لئلا يكون خائناً أيضاً، وأن تكون نفسه بذلك طَيِّبَةً؛ لئلا يعدم النِّيَّةُ فيفقد الأجر، والبخيل كلُّ البخيل ^(٣) من بخل بمال غيره، وأن يعطي من أَمَرَ بالدفع إليه لا لغيره ^(٤).

وهذا الحديث أخرجه أيضاً في «الوكالة» [ج: ٢٣١٩] و«الإجارة» [ج: ٢٢٦٠]، ومسلمٌ في «الزَّكَاةِ»، وكذا أبو داود والنسائي.

(١) في هامش (ج): قال في «التَّسْهِيلِ» و«شرحه»: واجتماع الواو والضَّمير في الجملة الاسميَّة الواقعة حالاً أكثرُ من انفراد الضَّمير، وقد تخلو منهما الاسميَّة، إلى آخره. انتهى. فالجملة هنا اسميَّة خالية من الواو دون الضَّمير.

(٢) في هامش (ص): قوله: «أحد المتصدِّقين»، قال الكِرْمَانِيُّ: ومعنى «أحد المتصدِّقين»: أنَّ الذي يتصدَّق من ماله يكون أجره مضاعفاً أضعافاً كثيرة، والذي ينقذه أجره غير مضاعفٍ، له عشر حسناتٍ فقط. انتهى. ويؤخذ من كلام ابن حجرٍ على «الأربعين» في الحديث السَّابع والثلاثين: أنَّ المضاعفة لها فردان: أحدهما: صيرورة الحسنة عشرًا، وهذا حاصلٌ لكلِّ محسنٍ ومتصدِّقٍ، وثانيهما: مضاعفة الحسنة إلى سبع مئة ضعفٍ أو أزيد من ذلك، وكذا المضاعفة في الزَّمان الفاضل والمكان الفاضل، وقول الشَّارح هنا: «ولكنَّ أجره غير مضاعفٍ» مراده من المضاعفة المنفيَّة النَّوع الثَّاني؛ وهو ما زاد على العشرة، لا الأوَّل؛ بدليل قوله: له عشر حسناتٍ؛ إذ لو أريد نفي مطلق المضاعفة؛ لتنافي الكلمات، ويخالف قول العلامة ابن حجرٍ: وهذا التَّضعيفُ؛ يعني: جعل الحسنة بعشر أمثالها ملازمٌ لكلِّ حسنةٍ؛ كما دلَّ عليه قوله تعالى: ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ [الأنعام: ١٦٠] ثمَّ ضُوِّعَتْ لمن يشاء الله، والله يضاعف لمن يشاء مضاعفةً أخرى.

(٣) «كلُّ البخيل»: ليس في (د).

(٤) «لا لغيره»: ليس في (ص).

٢٦ - بَابُ أَجْرِ الْمَرْأَةِ إِذَا تَصَدَّقَتْ أَوْ أَطْعَمَتْ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ

(بَابُ أَجْرِ الْمَرْأَةِ إِذَا تَصَدَّقَتْ) من مال زوجها (أَوْ أَطْعَمَتْ) شيئاً (مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا) حال^(١) كونها (غَيْرَ مُفْسِدَةٍ) جاز لها ذلك، للإذن المفهوم من أطراد العُرف، فإن علمت شحّه أو شكّت^(٢) فيه لم يجز، ولم يقيد هنا بالأمر كالسابق [ح: ١٤٣٧] فقيلاً: لأنه فرّق بين المرأة والخادم بأن المرأة لها ذلك بشرطه - كما مرّ - بخلاف الخازن والخادم.

١٤٣٩ - ١٤٤٠ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ وَالْأَعْمَشُ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، يَغْنِي: إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا. (ح)
حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «إِذَا أَطْعَمَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ لَهَا أَجْرُهَا، وَلَهُ مِثْلُهُ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَهُ بِمَا اكْتَسَبَ، وَلَهَا بِمَا أَنْفَقَتْ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياس قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجّاج قال: (حَدَّثَنَا مَنْصُورٌ) هو ابن المعتمر (وَالْأَعْمَشُ) كلاهما (عَنْ أَبِي وَائِلٍ) شقيق بن سلمة (عَنْ مَسْرُوقٍ)، ٣٥/٣
عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَغْنِي (بِالْمُثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ^(٣)) وبالفوقية، أي: عائشة حديث: (إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا) إلى آخر الحديث الذي حول/ الإسناد إليه بقوله: (ح) ٢٠٩/٢٥
حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ (بِضَمِّ الْعَيْنِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبِي) حَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ قَالَ: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: إِذَا أَطْعَمَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا) حال كونها (غَيْرَ مُفْسِدَةٍ) كان (لَهَا أَجْرُهَا) أي: الصدقة، وللكُشْمِيهَنِيِّ: «كان لها أجرها» (وَلَهُ) أي: الزوج (مِثْلُهُ، وَلِلْخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ، لَهُ) أي: الزوج (بِمَا اكْتَسَبَ، وَلَهَا) أي: للزوجة^(٤) (بِمَا أَنْفَقَتْ) ولا بن عساكر: «ولها مثل ما أنفقت».

(١) في هامش (ج): الظاهر أنّه حال من الضمير الرَّاجِع إلى المرأة في «تصدّقت» أو «أطعمت»، لكن منع بعضهم التنازع في الحال.

(٢) في غير (د): «عَلِمَ شَحّه أَوْ شَكَّ».

(٣) «التَّحْتِيَّةُ وَ»: ليس في (د) و(م).

(٤) في غير (ص) و(م): «الزَّوْجَةُ».

١٤٤١ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى: أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ، عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا غَيْرَ مُفْسِدَةٍ فَلَهَا أَجْرُهَا، وَلِلزَّوْجِ بِمَا اكْتَسَبَ، وَلِلْخَاَزَنِ مِثْلُ ذَلِكَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ يَحْيَى) التَّمِيمِيُّ^(١) قال: (أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ) هو ابن عبد الحميد (عَنْ مَنْصُورٍ، عَنْ شَقِيقٍ، عَنْ مَسْرُوقٍ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا) حال كونها (غَيْرَ مُفْسِدَةٍ فَلَهَا أَجْرُهَا) أي: الصَّدَقَةُ (وَلِلزَّوْجِ) أجره (بِمَا اكْتَسَبَ، وَلِلْخَاَزَنِ مِثْلُ ذَلِكَ) الأجر بالشروط المذكورة في حديث أبي موسى السابق قريباً [ج: ١٤٣٨] وظاهره يعطي التَّساوي للمذكورين في الأجر^(٢)، ويحتمل أن يكون المراد بالمثل: حصول الأجر في الجملة وإن كان أجر الكاسب أوفر، لكن يعكّر^(٣) عليه حديث أبي هريرة [ج: ٢٠٦٦] بلفظ: «فلها نصف أجره» إذ هو يشعر بالتساوي، وهذا الحديث أورده المؤلف من ثلاثة طرقٍ عن عائشة^(٤)، كُلُّهَا تدور على شقيقٍ عن مسروقٍ عنها، وفي كلِّ زيادة فائدة ليست في الآخر، كما تراه، فلفظ الأعمش [ج: ١٤٤٠]: «إِذَا أَطْعَمَتْ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا»، ولفظ منصورٍ [ج: ١٤٤١]: «إِذَا أَنْفَقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ طَعَامِ بَيْتِهَا»، فالله تعالى يرحم المؤلف ما أكثر فرائد^(٥) فوائده، والله درّه ما أحلى مُكْرَرَه!

٢٧ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى﴾ ﴿وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾ ﴿فَسَيَرْزُقُهُ رِزْقًا وَسِعًا﴾ ﴿وَأَمَّا مَنْ يَحِلِّ وَأَسْتَفْتَى﴾ ﴿وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى﴾ ﴿فَسَيَرْزُقُهُ رِزْقًا ضَعِيفًا﴾ ﴿اللَّهُمَّ أَعْظِ مُنْفِقَ مَالٍ خَلْفًا﴾

(بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى﴾) ماله لوجه الله ﴿وَاتَّقَى﴾ محارمه ﴿وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى﴾ أي^(٦): بالمجازاة، وأيقن أنَّ الله سيُخلفه، أو بالكلمة الحسنى، وهي كلمة التَّوْحِيدِ، أو الجَنَّةِ ﴿فَسَيَرْزُقُهُ﴾

(١) في (ب) و(س): «التَّمِيمِيُّ»، والمثبت موافقٌ لكتب التَّراجم.

(٢) في هامش (ج): عبارة الإمام النَّوَوِيِّ في «شرح صحيح مسلم»: وأما قوله صلى الله عليه وسلم: «الأجر بينكما نصفان» فمعناه: «قسمان» وإن كان أحدهما أكثر؛ كما قال الشاعر: إِذَا مَتَّ كَانَ النَّاسُ نِصْفَانِ.... وأشار القاضي إلى أنه يحتمل أن يكونا سواء؛ لأنَّ الأجر فضلٌ من الله، ولا يُدْرَكُ بقياس، ولا هو بحسب الأعمال، و﴿ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ﴾ [المائدة: ٥٤] والمختار الأول. انتهى. وحينئذٍ فلا يعكّر حديث أبي هريرة، فتأمل.

(٣) في (د): «يشكل»، ونسخة في هامشها كالمثبت.

(٤) في هامش (ج): نفى التثنية على الطَّرِيقِ الثَّالِثَةِ.

(٥) «فرائد»: ليس في (د) و(ص).

(٦) «أي»: مثبت من (ب) و(س).

سَنِيَّتُهُ فِي الدُّنْيَا ﴿لِيُبْتَرَى﴾ لِلخُلَّةِ الَّتِي تَوْصِلُهُ إِلَى الْيَسْرِ وَالرَّاحَةِ فِي الْآخِرَةِ، يَعْنِي: لِلْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ الْمُسَبِّبَةِ لِدُخُولِ الْجَنَّةِ ﴿وَأَمَّا مَنْ يُجَلَّ﴾ بِمَا أَمَرَ بِهِ مِنَ الْإِنْفَاقِ فِي الْخَيْرَاتِ ﴿وَأَسْتَفْنَ﴾ بِالْدُّنْيَا عَنِ الْعَقَبَى ﴿وَكَذَبَ بِالْحَقِّ فَسَيَّرُهُ﴾ فِي الدُّنْيَا ﴿لِلْعُسْرَى﴾ [الليل: ٥-١٠] الْآيَاتِ لِلخُلَّةِ^(١) الْمُؤَدِّيَةِ إِلَى الشَّدَّةِ^(٢) فِي الْآخِرَةِ، وَهِيَ الْأَعْمَالُ السَّيِّئَةُ الْمُسَبِّبَةُ لِدُخُولِ النَّارِ (اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقَ مَالٍ خَلْفًا) بِجَرِّ «مَالٍ» عَلَى الْإِضَافَةِ، وَلَأَبَى الْوَقْتُ مِنْ غَيْرِ «الْيُونِنِيَّةِ» «مَنْفَقًا مَالًا خَلْفًا» بِنَصَبِ «مَالًا»، مَفْعُولٌ: «مَنْفَقٌ» بِدَلِيلِ رَوَايَةِ الْإِضَافَةِ، إِذْ لَوْلَاهَا لَاحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولَ «أَعْطَى»، وَالْأَوَّلُ أَوْلَى مِنْ جِهَةٍ أُخْرَى، وَهِيَ أَنَّ سِيَاقَ الْحَدِيثِ لِلحُضِّ عَلَى إِنْفَاقِ الْمَالِ، فَنَاسِبٌ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولَ «مَنْفَقٌ»^(٣)، وَأَمَّا الْخَلْفُ فَبِإِبْهَامِهِ أَوْلَى؛ لِيَتَنَاوَلَ الْمَالُ وَالثَّوَابُ، فَكَمْ مِنْ مَنْفَقٍ مَالٍ قَلَّ أَنْ يَقَعَ لَهُ الْخُلْفُ الْمَالِيُّ، فَيَكُونُ خُلْفَهُ الثَّوَابُ^(٤) الْمُعَدُّ لَهُ فِي الْآخِرَةِ، أَوْ يُدْفَعُ عَنْهُ مِنَ الشُّوءِ مَا يَقَابِلُ ذَلِكَ، قَالَ فِي «فَتْحِ الْبَارِي»^(٥)، وَهَمْزَةُ «أَعْطَى» قَطْعٌ، وَالْجُمْلَةُ عَطْفٌ عَلَى «قَوْلِ اللَّهِ» بِحَذْفِ حَرْفِ الْعَطْفِ، ذَكَرَهُ عَلَى سَبِيلِ الْبَيَانِ لِ«لِحْسَنِ»، فَكَأَنَّهُ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى مُبَيَّنٌّ بِالْحَدِيثِ، يَعْنِي: تَيْسِيرَ الْيَسْرِ^(٦) لَهُ إِعْطَاءُ الْخُلْفِ لَهُ، قَالَ الْكِرْمَانِيُّ.

١٤٤٢ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ قَالَ: حَدَّثَنِي أَخِي، عَنْ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي مُزَرِّدٍ، عَنْ أَبِي الْحُبَابِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلْفًا، وَيَقُولُ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلْفًا».

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) بَنَ أَبِي أُوَيْسٍ / (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (أَخِي) أَبُو بَكْرٍ، ٢٠٩/٢٥ ب
اسْمُهُ عَبْدُ الْحَمِيدِ (عَنْ سُلَيْمَانَ) بَنِ بِلَالٍ (عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي مُزَرِّدٍ) بَضْمُ الْمِيمِ وَفَتْحُ الزَّايِ
الْمُعْجَمَةِ^(٧) وَكَسْرُ الرَّاءِ الْمُشَدَّدَةِ، آخِرُهُ دَالٌّ مَهْمَلَتَيْنِ، وَاسْمُهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ (عَنْ) عَمِّهِ (أَبِي الْحُبَابِ)

(١) فِي هَامِشِ (ج): فِي «الْمَصْبَاحِ»: وَالْخُلَّةُ؛ بِالْفَتْحِ: الْفَقْرُ وَالْحَاجَةُ، وَالْخُلَّةُ أَيْضًا: الْخَصْلَةُ، وَالْجَمْعُ: خِلَالٌ.

(٢) فِي (د): «الْمَشَقَّة».

(٣) قَوْلُهُ: «بِدَلِيلِ رَوَايَةِ الْإِضَافَةِ؛ إِذْ لَوْلَاهَا... فَنَاسِبٌ أَنْ يَكُونَ مَفْعُولَ مَنْفَقٍ»، سَقَطَ مِنْ (د).

(٤) قَوْلُهُ: «فَكَمْ مِنْ مَنْفَقٍ مَالٍ قَلَّ أَنْ يَقَعَ لَهُ الْخُلْفُ الْمَالِيُّ، فَيَكُونُ خُلْفَهُ الثَّوَابُ»، سَقَطَ مِنْ (د).

(٥) فِي (د): «فِي الْفَتْحِ».

(٦) فِي نَسَخَةِ فِي هَامِشِ (د): «الْحَسَنِ».

(٧) «الْمُعْجَمَةُ»: لَيْسَ فِي (د).

بضمّ الحاء المهملة وبموحّدتين بينهما ألف، مُخَفَّفًا^(١)، سعيد بن يسار، ضدّ اليمين (عن أبي هريرة رضي الله عنه)، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَا مِنْ يَوْمٍ يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ (يَنْزِلُ فِيهِ أَحَدٌ إِلَّا مَلَكَانِ) وَ«مَا» بمعنى: ليس، و«يوم» اسمه، و«من» زائدة، و«يصبح العباد» صفة «يوم»، و«ملكان» مستثنى من محذوف، هو خبر «ما» أي: ليس يومٌ موصوفٌ بهذا الوصف ينزل فيه أحدٌ إلا ملكان - كما مرّ - فحذف المُسْتَثْنَى منه، ودلّ عليه بوصف الملكين (يَنْزِلَانِ، فَيَقُولُ/أَحَدُهُمَا: اللَّهُمَّ أَعْطِ بِقِطْعِ هِمزة «أَعْطِ» (مُنْفِقًا) مَالَهُ فِي طَاعَتِكَ^(٢) (خَلْفًا) بفتح اللّام، أي: عوضًا، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ [سبا: ٣٩] وقوله: «ابن آدم، أَنْفَقَ أَنْفَقَ عَلَيْكَ» [ح: ٥٣٥٢] (وَيَقُولُ) الملك (الْآخَرُ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلْفًا) زاد ابن أبي حاتم من طريق قتادة عن أبي الدرداء: فأنزل الله تعالى في ذلك: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَانْفَقَ﴾ إلى قوله: ﴿لِلْعُمْرَةِ﴾ [الليل: ٥-١٠] وقوله: «اللهم أعط مُمسكًا تلفًا» هو من قبيل المشاكلة؛ لأنّ التّلف ليس بعطيّة، وظاهره - كما قال^(٣) القرطبي - يعمّ الواجبات والمندوبات، لكنّ الممسك عن المندوبات لا يستحقّ الدّعاء بالتّلف، نعم إذا غلب عليه البخل المذموم؛ بحيث لا تطيب نفسه بإخراج ما أمّر به إذا أخرجه.

ورواة هذا الحديث كلّهم مدنيون، وأخرجه مسلم في «الزّكاة»، والنسائي في «عشرة النّساء»، وكذا أخرجه من حديث أبي الدرداء أحمد وابن حبان في «صحيحه»، والحاكم وصحّحه^(٤)، والبيهقي من طريق الحاكم بلفظ: «ما من يومٍ طلعت فيه شمسُه إلا وكان بجنبتيها»^(٥) ملكان يناديان نداءً يسمعه ما^(٦) خلق الله كلّهم غير الثّقليين: يا أيّها النّاس، هلمّوا إلى ربّكم، إنّ ما قلّ وكفى خيرٌ ممّا كثر وألهى، ولا آبت^(٧) الشّمس إلا وكان بجنبتيها ملكان يناديان نداءً يسمعه خلق الله كلّهم غير الثّقليين: اللَّهُمَّ أَعْطِ مَنْفَقًا خَلْفًا، وأعط مُمسكًا تَلْفًا. وأنزل الله في ذلك قرآنًا في

(١) في (د) و(م): «مُخَفَّفًا».

(٢) في هامش (ج): الإنفاق الممدوح ما كان في الطّاعات، وعلى العيال والصّيفان والتّطوّعات «فتح».

(٣) في (ص): «قاله».

(٤) «وصحّحه»: ليس في (ص).

(٥) في (ص): «بجنبتيها»، وكذا في الموضع اللاحق.

(٦) «ما»: ليس في (د) و(س)، وفي نسخة في هامش (د) كالمثبت.

(٧) في (د): «غابت».

قول الملكين^(١): يَا أَيُّهَا النَّاسُ، هَلُمُّوا إِلَى رَبِّكُمْ فِي سُورَةِ يُونُسَ: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥] وأنزل الله في قولهما: «اللَّهُمَّ أعْطِ مَنْفَقًا خَلْفًا، وَأَعْطِ مِمْسَكًا تَلْفًا: ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَىٰ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿لِلْمُسْرَيْنِ﴾ [الليل: ١-١٠]»، وقوله: «بِجَنْبَتَيْهَا»، تثنية: جَنْبَةٍ، بفتح الجيم وسكون النون، وهي الناحية.

٢٨ - بَابُ مَثَلِ الْمُتَصَدِّقِ وَالْبَخِيلِ

(بَابُ مَثَلِ^(٢) الْمُتَصَدِّقِ وَالْبَخِيلِ)^(٣).

١٤٤٣ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ، عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ». (ح) وَحَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزُّنَادِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ: «مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُنْفِقِ كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ، عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ، مِنْ تَحْتِهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا، فَأَمَّا الْمُنْفِقُ فَلَا يُنْفِقُ إِلَّا سَبْعَتْ - أَوْ وَفَرَتْ - عَلَى جِلْدِهِ حَتَّى تُخْفِيَ بَنَانَهُ وَتَغْفُو أَثَرَهُ، وَأَمَّا الْبَخِيلُ فَلَا يَرِيدُ أَنْ يُنْفِقَ شَيْئًا إِلَّا لَزِقَتْ كُلُّ حَلْقَةٍ مَكَانَهَا، فَهُوَ يُوسَّعُهَا وَلَا تَتَّسِعُ». تَابَعَهُ الْحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ عَنْ طَاوُسٍ فِي الْجُبَّتَيْنِ.

١٤٤٤ - وَقَالَ حَنْظَلَةُ: عَنْ طَاوُسٍ: «جُبَّتَانِ»، وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرٌ، عَنْ ابْنِ هُرْمَزٍ، سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «جُبَّتَانِ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى) بن إسماعيل التَّبَوذَكِيُّ قال: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو مُصَغَّرًا، ابن خالد قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ طَاوُسٍ) عبدالله (عَنْ أَبِيهِ) طَاوُسٍ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: (٤) مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُتَصَدِّقِ) وفي الرواية اللاحقة: «وَالْمُنْفِقُ» / (كَمَثَلِ^(٥) رَجُلَيْنِ، ٢١٠/٢٥

(١) في هامش (ج): قد يقال: هذا لا ينافي أن الآيات نزلت في الصَّدِيقِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وإنفاقه على المسلمين، وأمّية بن خلف وشُحُّه وكفره بالله تعالى؛ على ما ذكره المفسرون وصحَّحه «الخازن».

(٢) «مَثَلُ»: ليس في (م).

(٣) في غير (د): «البخيل والمتصدق»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٤) في (د): «رسول الله».

(٥) في هامش (ج): بزيادة الكاف أو «مثل».

عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ مِنْ حَدِيدٍ) بضم الجيم وتشديد الموحدة، ولم يسبق المؤلف تمام هذا المتن في هذه الطريق، نعم، أخرجه بهذا الإسناد في «الجهاد» [ح: ٢٩١٧] عن موسى بتمامه، ولفظه: «مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمَتَصَدِّقِ مَثَلُ رَجُلَيْنِ، عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ - بِالْمُوحَّدَةِ - مِنْ حَدِيدٍ قَدْ اضْطَرَّتْ^(١) أَيْدِيهِمَا إِلَى تَرَاقِيهِمَا، فَكَلَّمَا هَمَّ الْمَتَصَدِّقُ بِصَدَقَتِهِ اتَّسَعَتْ^(٢) عَلَيْهِ حَتَّى تُعْفِيَ أَثَرَهُ، وَكَلَّمَا هَمَّ الْبَخِيلُ بِالصَّدَقَةِ انْقَبَضَتْ كُلُّ خَلْقَةٍ إِلَى صَاحِبَتِهَا وَتَقَلَّصَتْ عَلَيْهِ، وَانْضَمَّتْ يَدَاهُ إِلَى تَرَاقِيهِ»، فسمع^(٣) النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ: «فِيَجْتَهِدُ أَنْ يَوْسَعَهَا فَلَا تَتَّسِعُ»، وأخرجه مسلم أيضاً في «الزكاة»، وكذا النَّسَائِيُّ. قال المؤلف بالسند: «ح»^(٤): (وَحَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الْحَكَمُ بْنُ نَافِعٍ قَالَ: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هُوَ ابْنُ أَبِي حَمْزَةَ قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) بِكسر الزاي وفتح النون، عبد الله بن ذكوان (أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ) الْأَعْرَجَ (حَدَّثَهُ: أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه)، أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: مَثَلُ الْبَخِيلِ وَالْمُنْفِقِ) وَفِي السَّابِقَةِ: «وَالْمَتَصَدِّقِ» (كَمَثَلِ رَجُلَيْنِ، عَلَيْهِمَا جُبَّتَانِ) بضم الجيم وتشديد الموحدة، كالسابقة، ومن رواه هنا^(٥) بالثون بدل الموحدة فقد صحف، نعم قال في «الفتح»: اختُلف في رواية الأعرج هذه، والأكثر أنها بالموحدة أيضاً، وفي رواية حنظلة وابن هرمز عند المؤلف بالثون، كما يأتي قريباً - إن شاء الله تعالى - [ح: ١٤٤٤] وهي بالموحدة: ثوبٌ مخصوص، ولا مانع من إطلاقه على الدرع (مِنْ حَدِيدٍ، مِنْ ثُدْيِهِمَا) بضم المثناة وكسر الدال المهملة وتشديد المثناة التحتيّة، جمع: ثدي (إِلَى تَرَاقِيهِمَا)^(٦) بفتح أوله وكسر القاف، جمع: تَرْقُوةٌ: العظمين المشرفين في أعلى الصدر من رأس المنكبين إلى طرف ثغرة النحر (فَأَمَّا الْمُنْفِقُ فَلَا يُنْفِقُ) شيئاً (إِلَّا سَبَغَتْ) بفتح السين المهملة والموحدة المخففة والغين المعجمة، أي: امتدت وغطت^(٧)

(١) في هامش (ج): «اضطرت» أي: الجبتان.

(٢) في (د): «أسبغت».

(٣) في هامش (ج): أي: أبو هريرة.

(٤) «ح»: ليس في (م).

(٥) في (ص): «رواها»، وفي نسخة في هامش (د) كذلك.

(٦) في هامش (ج): «التَّرْقُوةُ» «فَعْلُوةٌ» بفتح الفاء وضم اللام، وهي العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق من الجانبين، والجمع: التَّرَاقِي، قال بعضهم: ولا تكون التَّرْقُوةُ لشيءٍ مِنَ الْحَيَوَانِ إِلَّا لِلْإِنْسَانِ خَاصَّةً «مصباح».

(٧) في (د) و(م): «وعظمت».

(-أَوْ وَفَرَتْ-) بتخفيف الفاء^(١)، من الوفور، والشُّكُّ من الزَّأوي، أي: كملت^(٢) (عَلَى جِلْدِهِ حَتَّى تُخْفِي) بضمُّ المُثَنَّاةِ الفوقيةِ وسكون الخاء المعجمة وكسر الفاء، أي: تستر (بَنَانَهُ)^(٣) بفتح الموحَّدة ونونين، الأولى خفيفة، أي: أصابعه، وللحُمَيْدِي «حَتَّى تُجِنَّ»/ بضمُّ أَوَّلِهِ وكسر الجيم وتشديد النون، من أَجَنَ الشَّيْءُ إذا ستره، وذكرها الخطَّابِيُّ في شرحه للبخاري، كرواية الحُمَيْدِي (وَتَعْفُو أَثَرَهُ) بفتح الهمزة^(٤) والمُثَلَّثَةِ، و«تَعْفُو» نُصِبَ عطفًا على «تُخْفِي»، وكلاهما مسندٌ إلى ضمير الجبَّةِ^(٥)، وعفا: يُسْتَعْمَلُ لازِمًا ومتعدِّيًا، تقول: عفت الدَّارُ^(٦) إذا درست، وعفاها الرِّيحُ إذا طمسها ودرست^(٧)، وهو في الحديث متعدُّ، أي: تمحو أثر مشيه لسبوغها، يعني: أَنَّ الصَّدَقَةَ تستر خطايا المتصدِّق كما يستر الثوب الذي يجزُّ على الأرض أثر مشي لابس به بمرور الذَّيل عليه، فَضْرَبَ المَثْلَ بدرعٍ سابغةٍ، فاسترسلت عليه حَتَّى سترت^(٨) جميع بدنه، والمراد: أَنَّ الجواد إذا هَمَّ بالصَّدَقَةِ انفسح لها صدره، وطابت بها نفسه، فتوسَّعت بالإنفاق/ (وَأَمَّا البَخِيلُ فَلَا يُرِيدُ أَنْ يُنْفِقَ شَيْئًا إِلَّا لَرِقَتْ) بكسر الزَّاي، أي: التصقت (كُلُّ حَلَقَةٍ) بسكون اللَّام (مَكَانَهَا، فَهُوَ يُوسِّعُهَا وَلَا تَتَّسِعُ) ولأبي الوقت: «(فَلَا تَتَّسِعُ) بالفاء بدل الواو، وَضْرَبَ المَثْلَ برجلٍ أراد أن يلبس درعًا يستجِرُّ به، فحالت يدها بينها وبين أن تمرَّ على سائر جسده، فاجتمعت في عنقه، فلزمت ترقوته، والمعنى: أَنَّ البَخِيلَ إذا حَدَّثَ نفسه بالصَّدَقَةِ شَحَّتْ نفسه، وضاق صدره، وانقبضت يدها.

(تَابَعَهُ) أي: تابع ابنَ طاوسٍ (الحَسَنُ بْنُ مُسْلِمٍ) هو ابن يَتَّاقٍ في روايته (عَنْ طَاوُسٍ فِي الْجُبَّتَيْنِ) بالموحَّدة، وهذه المتابعة أخرجهَا المؤلِّفُ في «اللُّبَّاسُ» في «باب جيب»^(٩) القميص [ح: ٥٧٩٧].

(١) في (م): «الواو»، وليس بصحيح.

(٢) في هامش (ج): في «القاموس»: «كمل» ك «نصر وكُرم وعِلِم». انتهى. كَمَلَ الشَّيْءُ كُمُولًا، من «باب قعد» والاسم: الكمال، وَيُسْتَعْمَلُ فِي الدَّوَاتِ وَالصِّفَاتِ.

(٣) في هامش (ج): وصَحَّفَهَا بعضهم: «ثِيَابَهُ» بمثلثة فتحتية.

(٤) في (ص): «المهملة».

(٥) في (د): «الجُنَّة».

(٦) في غير (ص) و(م): «الدَّيَار».

(٧) في (م): «دريت»، وهو تحريف.

(٨) قوله: «الذي يجزُّ على الأرض أثر مشي لابس به... فاسترسلت عليه حَتَّى سترت»، ليس في (م).

(٩) في هامش (ج): جَيْبُ القميص ونحوه، بالفتح: طوقه «قاموس».

(وَقَالَ حَنْظَلَةُ) بن أبي سفيان في روايته (عَنْ طَاوُسٍ: جُنَّتَانِ) بالنون بدل الموحدة، وهذا ذكره المؤلف أيضاً في «اللُّبَّاس» [ج: ٥٧٩٧] مُعَلِّقًا، ووصله الإسماعيلي من طريق إسحاق الأزرق^(١) عن حنظلة (وَقَالَ اللَّيْثُ) بن سعد: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (جَعْفَرُ) هو ابن ربيعة (عَنِ ابْنِ هُرَيْرَةَ) عبد الرحمن (سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: جُنَّتَانِ) بالنون أيضاً، ورجحت هذه الرواية على السابقة، لقوله: «من حديد»^(٢)، والجنة في الأصل: الحصن، وسُميت بها الدرع لأنها تجنُّ صاحبها، أي: تحصّنه.

٢٩ - بَابُ صَدَقَةِ الْكَسْبِ وَالتَّجَارَةِ؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا

كَسَبْتُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾

(بَابُ صَدَقَةِ الْكَسْبِ وَالتَّجَارَةِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾) أي: من التجارة الحلال، كما أخرجه الطبري^(٤) وابن أبي حاتم عن مجاهد: ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾ [البقرة: ٢٦٧] أي: ومن طيبات ما أخرجنا لكم^(٥) من الحبوب والثمار والمعادن^(٦)، فحذف المضاف لتقدم ذكره (إِلَى قَوْلِهِ: ﴿غَنِيٌّ حَمِيدٌ﴾ [البقرة: ٢٦٧]) أي: غني^(٧) عن إنفاقكم، وإنما يأمركم به لإنفاعكم^(٨)، وسقط في رواية غير أبي ذرٍّ ﴿وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ﴾، ولم يذكر

(١) في غير (ص) و(م): «الأزرق» والمثبت موافق لكتب التَّراجم.

(٢) في هامش (ج): قال الطَّيْبِيُّ: قَيَّدَ الْمَشَبَّهُ بِهِ بِالْحَدِيدِ؛ إِعْلَامًا بِأَنَّ الْقَبْضَ وَالشَّدَّةَ جِبِلِّيٌّ لِلْإِنْسَانِ، وَأَوْقَعَ الْمُتَصَدِّقَ مَوْضِعَ السَّخِيِّ، فَجَعَلَهُ فِي مَقَابِلَةِ الْبَخِيلِ؛ إِيدَانًا بِأَنَّ السَّخَاءَ مَا أَمْرُهُ الشَّارِعَ وَنَدْبَ إِلَيْهِ، لَا مَا يَتَعَانَاهُ الْمُسْرِفُونَ «فتح».

(٣) في هامش (ج) و(ص): قوله: «لقوله تعالى»؛ كذا بخطه، وفي بعض «الفروع»: لقول الله تعالى.

(٤) في غير (م): «الطَّيْبَرَانِيُّ»، ولعله تحريف.

(٥) «لكم»: ليس في (د).

(٦) في هامش (ج): هذه عبارة البيضاوي، قال شيخ الإسلام: وهو جواب ما يقال: هلا قيل: «وما أخرجنا» بترك «من» ليكون عطفًا على «ما كسبتم»؛ لأنه أقرب وأنسب، فيشمل الطَّيِّبُ ما كسب وما أخرج من الأرض، فأجاب بما ذكر، وإنما أعاد كلمة «من» ليدلَّ على استقلال كلٍّ من الإنفاقين مع حصول الدَّلالة على شمول الطَّيِّبِ لما ذكر، بتقدير المضاف، بقرينة حكم الطَّيِّبَاتِ فيما كسب الواقع في معرض المغايرة لما أخرج بقرينة التَّهْيِي عن الخبيث.

(٧) «غني»: ليس في (د).

(٨) في (د): «لانتفاعكم». وفي هامش (ج): قوله: «لانتفاعكم» لعله لمشكلة «إنفاقكم»، وعبارة «المغني»: لمنفعتكم.

في هذا الباب حديثاً على عادته فيما لم يجد على شرطه، والله أعلم.

٣٠ - بَابُ: عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ

(بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ) مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ (فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ).

١٤٤٥ - حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ»، فَقَالُوا: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: «يَعْمَلُ بِيَدِهِ فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ»، قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: «يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ»، قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: «فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ، وَلْيُمْسِكْ عَنِ الشَّرِّ، فَإِنَّهَا لَهُ صَدَقَةٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ أَبِرَاهِيمَ) الْقَضَاب قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بْنُ الْحَجَّاج قَالَ: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي بُرْدَةَ) بِضَمِّ الْمُوَحَّدة وسكون الرَاء (عَنْ أَبِيهِ) أَبِي بُرْدَةَ، عَامِرٍ (عَنْ جَدِّهِ) جَدِّ سَعِيدِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) أَنَّهُ (قَالَ: عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ) أَي: عَلَى سَبِيلِ الْإِسْتِحْبَابِ الْمَتَأَكَّدِ، وَلَا حَقَّ فِي الْمَالِ سِوَى الزَّكَاةِ إِلَّا عَلَى سَبِيلِ النَّدْبِ وَمَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ^(١)، كَمَا قَالَ الْجُمْهُورُ (فَقَالُوا^(٢)): يَا نَبِيَّ اللَّهِ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ) مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ^(٣)؟ (قَالَ: يَعْمَلُ بِيَدِهِ فَيَنْفَعُ نَفْسَهُ وَيَتَصَدَّقُ، قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟ قَالَ: يُعِينُ ذَا الْحَاجَةِ الْمَلْهُوفَ)^(٤) بِالنَّصْبِ، صَفَةً لـ «ذَا الْحَاجَةِ» الْمَنْصُوبِ عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَ«الْمَلْهُوفُ» شَامِلٌ لِلْمَظْلُومِ وَالْعَاجِزِ (قَالُوا: فَإِنْ لَمْ يَجِدْ؟) أَي: فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ؟ (قَالَ: فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ) وَعِنْدَ الْمُؤَلِّفِ فِي «الْأَدَبِ» [ج: ٦٠٢٢] مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ شُعْبَةَ: «فَلْيَأْمُرْ بِالْخَيْرِ أَوْ بِالْمَعْرُوفِ»، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي «مُسْنَدِهِ» عَنْ شُعْبَةَ^(٥): «وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ» (وَلْيُمْسِكْ عَنِ الشَّرِّ، فَإِنَّهَا) بِتَأْنِيثِ الضَّمِيرِ، بِاعْتِبَارِ الْخِصْلَةِ الَّتِي هِيَ الْإِمْسَاكُ (لَهُ/ أَي: لِلْمَسْكَ (صَدَقَةٌ) وَالْحَاصِلُ: أَنَّ الصَّدَقَةَ تَكُونُ بِمَالٍ

(١) فِي هَامِشِ (ج): أَوْ عَلَى سَبِيلِ الرُّجُوبِ، لَكِنْ فِي حَقِّ مَنْ رَأَى عَاجِزًا عَنِ الْكَسْبِ وَقَدْ قَارَبَ الْهَلَكَ، أَوْ عَلَى الْأَمْرَيْنِ مَعًا؛ إِعْمَالًا لِلْفَرْقِ فِي حَقِيقَتِهِ وَمَجَازِهِ «ز».

(٢) فِي (ص) وَ(م): «قَالُوا»، وَالْمَثْبُوتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْيُونَنِية».

(٣) فِي (د): «أَي: فَإِنْ لَمْ يَقْدِرْ»، وَفِي نَسْخَةٍ فِي هَامِشِهَا: أَي: «مَا يَتَصَدَّقُ بِهِ».

(٤) فِي هَامِشِ (ج): قَضِيَّةُ الْحَدِيثِ تَرْتِيبُ الْأُمُورِ الْأَرْبَعَةِ، وَلَيْسَ مُرَادًا؛ وَإِنَّمَا هُوَ لِلتَّسْهِيلِ عَلَى مَنْ عَجَزَ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهَا، وَإِلَّا فَمَنْ أَمَكَّنَهُ فَعَلُ جَمِيعِهَا أَوْ عَدَدٍ مِنْهَا؛ فَلْيَفْعَلْ «ز».

(٥) قَوْلُهُ: «فَلْيَأْمُرْ بِالْخَيْرِ أَوْ بِالْمَعْرُوفِ»، وَزَادَ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ فِي مُسْنَدِهِ عَنْ شُعْبَةَ، سَقَطَ مِنْ (د).

موجودٍ أو بمقدور التَّحْصِيلِ أو بغير مالٍ، وذلك إمَّا فعلٌ، وهو الإعانة، أو تركٌ، وهو الإمساك عن الشَّرِّ، لكن قال ابن المُنِير: إنَّ حصول ذلك للممسك إنَّما يكون مع نيَّة القربة به، وفيه تنبيهٌ على أنَّ التَّرك فعلٌ، ولذا جعل الإمساك والكفَّ صدقةً، ولا خلاف أنَّ الصَّدقة فعلٌ، فقد صدَّق على التَّرك أنَّه فعلٌ.

٣٨/٣ ورواة/ هذا الحديث كوفيون إلا شيخ المؤلف فبصريٌّ، وشعبة فواسطيٌّ، وفيه التَّحديث والنعنة ورواية الابن عن أبيه عن جدِّه، وأخرجه مسلمٌ والنسائيُّ في «الزَّكاة».

٣١ - بَابُ: قَدْرُ كَمْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ وَالصَّدَقَةِ؟ وَمَنْ أُعْطِيَ شَاءَ

(بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (قَدْرُ كَمْ يُعْطَى) ^(١) الْمَزْكِيُّ (مِنَ الزَّكَاةِ) الْمَفْرُوضَةُ؟ (و) كَمْ يُعْطَى الْمُتَصَدِّقُ مِنْ (الصَّدَقَةِ) الْمَسْنُونَةِ؟ وَهُوَ مَنْ عَطَفَ الْعَامُّ عَلَى الْخَاصِّ (و) حَكَمَ (مَنْ أُعْطِيَ شَاءَ) فِي الزَّكَاةِ، وَلَأَبَى ذَرًّا: «أُعْطِيَ» بَضْمُ الْهَمْزَةِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ.

١٤٤٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ، عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ، عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) قَالَتْ: بُعِثَ إِلَى نُسَيْبَةَ الْأَنْصَارِيَّةِ بِشَاةٍ، فَأَرْسَلْتُ إِلَى عَائِشَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) مِنْهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ): «عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» فَقُلْتُ: لَا، إِلَّا مَا أَرْسَلْتُ بِهِ نُسَيْبَةَ مِنْ تِلْكَ الشَّاةِ، فَقَالَ: «هَاتِ فَقَدْ بَلَغْتَ مَحِلَّهَا».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ ابْنُ يُونُسَ) التَّمِيمِيُّ الْيَرْبُوعِيُّ ^(٢) قال: (حَدَّثَنَا أَبُو شَهَابٍ) عَبْدُ رَبِّهِ بْنِ نَافِعِ الْحَنْطَاطِ ^(٣)، بفتح الحاء المهملة والتَّوْنِ (عَنْ خَالِدِ الْحَذَاءِ) بفتح الحاء ^(٤) المهملة والذَّالِ المعجمة المُشَدَّدَةِ، ممدودًا (عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ) أُمِّ الْهَذِيلِ الْأَنْصَارِيَّةِ (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) نُسَيْبَةَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَتَّهَا (قَالَتْ: بُعِثَ) بَضْمُ الْمُوَحَّدَةِ وَكسر العين مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ (إِلَى

(١) في هامش (ج): ويجوز قراءة «يُعْطَى» بالبناء للمفعول «ز».

(٢) في هامش (ج): قال السَّمْعَانِيُّ: بفتح الباء وسكون الرَّاء وضَمُّ الباءِ الْمُوَحَّدَةِ وفي آخرها العين المهملة، هذه النُّسْبَةُ إِلَى بَنِي يَزُوبَعٍ، وَهُوَ بَطْنٌ مِنْ تَمِيمٍ، وَقَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: مَنْسُوبٌ إِلَى يَرْبُوعِ بْنِ مَالِكٍ، وَالْمَشْهُورُ بِهَذَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يُونُسَ «تَرْتِيب».

(٣) في هامش (ج): قال السَّمْعَانِيُّ: بفتح الحاء وتشديد التَّوْنِ وفي آخرها طاء مهملة، هذه النُّسْبَةُ إِلَى بَيْعِ الْحِنْطَةِ، وَالْمَشْهُورُ بِهَا أَبُو شَهَابٍ مُوسَى بْنُ نَافِعِ الْهَذَلِيِّ الْحَنْطَاطِ، وَقِيلَ: اسْمُهُ عَبْدُ رَبِّهِ بْنِ نَافِعٍ، وَقِيلَ: هُمَا اثْنَانِ مِنَ أَهْلِ الْكُوفَةِ، مَاتَ بِالْمُوصِلِ سَنَةَ ١٧١، وَقِيلَ: سَنَةُ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ وَمِئَةً. انْتَهَى «تَرْتِيب».

(٤) «الحاء»: ليس في (د).

نُسَيْبَةَ^(١) أُمُّ عَطِيَّةَ (الْأَنْصَارِيَّةِ) بَضَمَ النُّونَ وَفَتَحَ السِّينَ مُصَغَّرًا، غَيْرَ مَنْصَرَفٍ^(٢)، وَلِلْمُسْتَمْلِي: «نُسَيْبَةَ» بَفَتْحِ النُّونِ وَكَسَرَ السِّينَ، غَيْرَ مُصَغَّرٍ (بِشَاةٍ) مِنَ الصَّدَقَةِ (فَأَرْسَلْتُ) نُسَيْبَةَ (إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) وَقَدْ كَانَ مَقْتَضَى الظَّاهِرِ أَنْ تَقُولَ: «بُعِثَ إِلَيَّ» بِضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ الْمَجْرُورِ، لَكِنَّهَا عَبَّرَتْ عَنْ نَفْسِهَا بِالظَّاهِرِ، حَيْثُ قَالَتْ: «إِلَى^(٣) نُسَيْبَةَ» مَوْضِعَ الْمُضْمَرِ الَّذِي هُوَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ الْمَجْرُورِ، إِمَّا عَلَى سَبِيلِ الِاتِّفَاتِ^(٤)، أَوْ جَرَّدَتْ مِنْ نَفْسِهَا ذَاتًا تُسَمَّى نُسَيْبَةَ، وَلَيْسَتْ أُمُّ عَطِيَّةَ غَيْرَ نُسَيْبَةَ، بَلْ هِيَ هِيَ، وَلِخَوْفِ هَذَا التَّوَهُّمِ زَادَ ابْنُ السَّكَنِ هُنَا عَنِ الْفَرَبْرِيِّ: «قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ -أَيُّ: الْبَخَارِيُّ-: نُسَيْبَةُ هِيَ أُمُّ عَطِيَّةَ» وَفِي نَسْخَةٍ^(٥) وَهِيَ رَوَايَةُ أَبِي ذَرٍّ^(٦): «بَعَثْتُ^(٧) بَفَتْحَاتٍ مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ «إِلَى نُسَيْبَةَ بِشَاةٍ، فَأَرْسَلْتُ» أَيْ^(٨): نُسَيْبَةَ «إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا»، وَلِمُسْلِمٍ عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ قَالَتْ: بَعَثَ إِلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَاةٍ مِنَ الصَّدَقَةِ، فَبَعَثْتُ إِلَى عَائِشَةَ مِنْهَا شَيْئًا^(٩)... الْحَدِيثُ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبَاعِثَ الرَّسُولُ ﷺ، وَلِغَيْرِ أَبِي ذَرٍّ: «بَعَثْتُ» بَفَتْحَاتٍ وَسُكُونِ تَاءِ التَّأْنِيثِ «إِلَيَّ» بِتَشْدِيدِ الْمُثْنَاءِ «نُسَيْبَةُ» بِالرَّفْعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ «بِشَاةٍ، فَأَرْسَلْتُ» بِسُكُونِ اللَّامِ^(١٠) «إِلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا» (مِنْهَا) أَيْ: مِنَ الشَّاةِ (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: عِنْدَكُمْ شَيْءٌ) وَلِمُسْلِمٍ: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» قَالَتْ عَائِشَةُ: (فَقُلْتُ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «فَقَالَتْ»: (لَا) شَيْءَ عِنْدَنَا (إِلَّا مَا أَرْسَلْتُ بِهِ)^(١١) أُمُّ عَطِيَّةَ (نُسَيْبَةُ مِنْ تِلْكَ الشَّاةِ)^(١٢)

(١) فِي هَامِش (ج): «نُسَيْبَةَ» بَضَمَ النُّونَ وَفَتْحَ السِّينَ الْمَهْمَلَةَ، عَلَى التَّصْغِيرِ، وَبَفَتْحِ النُّونِ وَكَسَرَ السِّينِ.

(٢) «غَيْرَ مَنْصَرَفٍ»: لَيْسَ فِي (د).

(٣) «إِلَى»: لَيْسَ فِي (د) وَ(م).

(٤) فِي هَامِش (ج): أَوْ هُوَ مَنْ تَصَرَّفَ الرُّوَاةُ «سَط».

(٥) زَيْدٌ فِي (د): «بَعَثُ».

(٦) «وَهِيَ رَوَايَةُ أَبِي ذَرٍّ»: لَيْسَ فِي (م).

(٧) «بَعَثُ»: لَيْسَ فِي (د).

(٨) «أَيُّ»: لَيْسَ فِي (د).

(٩) فِي (د): «بَشْيءٍ مِنْهَا».

(١٠) فِي (د): «الْتَّاءُ»، وَفِي هَامِش (ج): لَعَلَّ الصَّوَابَ بِسُكُونِ التَّاءِ، فَلْيَتَأَمَّلْ.

(١١) فِي هَامِش (ج): يَقْرَأُ بِالتَّكْلُمِ وَالْغَيْبَةِ، «بَر»، انْظُرْهُ مَعَ كَوْنِهِ مُسْنَدًا لـ «نُسَيْبَةَ» وَهُوَ اسْمُ ظَاهِرٍ.

(١٢) فِي هَامِش (ج): قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «الشَّاةُ مِنَ الْغَنَمِ تَذْكُرُ وَتَوُثُّ». انْتَهَى. فَأَرَادَ التَّنْبِيهَ عَلَى أَنَّ ذَلِكَ كَانَ شَاةً ذَكَرًا

«كِرْمَانِي» أَيْ: فَالْتَّاءُ لِلْوَحْدَةِ، لَا لِلتَّأْنِيثِ.

وللمُستملي^(١) والحمويي: «من ذلك الشاة» (فَقَالَ) هِيَ الْعِمْلَةُ الْإِسْلَامُ: (هَاتِ) ^(٢) بكسر التاء، حُذِفَتْ الياء منه تخفيفاً (فَقَدْ بَلَغَتْ مَجْلَهَا) بكسر الحاء، أي: وصلت إلى الموضع الذي تحلُّ ^(٣) فيه بصيرورتها ملكاً للمتصدق بها عليهم، فصَحَّتْ منها هديتها، وإنما قال ذلك؛ لأنه كان/ يحرم عليه أكل الصدقة.

ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن لها جزأين: أحدهما: مقدار كم يعطي، ومطابقته^(٤) إرسال نسبية إلى عائشة من تلك الشاة التي أرسلها النبي ﷺ من الصدقة، والجزء الثاني: ومن أعطى شاة، ومطابقته من جهة إرسال النبي ﷺ إليها بشاة كاملة، قاله صاحب «عمدة القاري»^(٥). وأخرجه المؤلف أيضاً في «الزكاة» [ج: ١٤٩٤] و«الهبه» [ج: ٢٥٧٩]، ومسلم في «الزكاة».

٣٢ - بَابُ زَكَاةِ الْوَرَقِ

(بَابُ زَكَاةِ الْوَرَقِ) ^(٦) - بفتح الواو وكسر الراء - الفضة.

١٤٤٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دُونِ صَدَقَةٍ مِنَ الْإِبِلِ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ». حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى: حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ قَالَ: حَدَّثَنِي يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: أَخْبَرَنِي عَمْرُو: سَمِعَ أَبَاهُ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ بِهَذَا.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ عَمْرِو ابْنِ يَحْيَى) بفتح العين وسكون الميم (الْمَازِنِيِّ)، ^(٧) عَنْ أَبِيهِ (يَحْيَى بن عُمَارَةَ) قَالَ: سَمِعْتُ

(١) في (د): «ولمسلم»، وليس بصحيح.

(٢) في هامش (ج): قال الخليل: أصله: «آتٍ» قُلِبَتِ الْأَلْفُ هَاءً «كِرْمَانِي».

(٣) في (م): «تحمل»، وهو تحريف.

(٤) في (د): «ومطابقة».

(٥) في هامش (ج): عبارة شيخ الإسلام أحسن؛ فإن فيها المطابقة لأجزاء الترجمة الثلاثة، فراجع.

(٦) في هامش (ج): في «القاموس»: «الورق» مثلثة، وك «كَيْفٌ» و «جَبَلٌ»: الدَّرَاهِمُ المضروبة «قاموس».

(٧) في هامش (ج): بكسر الزَّاي وبالنُّون «كِرْمَانِي».

أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه (قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسِ دَوْدَ) ^(١) بفتح المعجمة وسكون الواو آخره مُهْمَلَةٌ (صَدَقَةٌ مِنَ الْإِبِلِ) بَيَانٌ لِلدَّوْدِ (وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خُمْسِ أَوَاقٍ) بِالتَّنْوِينِ؛ كـ «جَوَارٍ» مِنَ الْوَرِقِ مَضْرُوبًا أَوْ غَيْرِ مَضْرُوبٍ (صَدَقَةٌ) وَالْأَوْقِيَّةُ: أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا بِالِاتِّفَاقِ كَمَا مَرَّ [ح: ١٤٠٥] وَالْجُمْلَةُ: مِثْلًا دِرْهَمٍ، وَذَلِكَ أَرْبَعُ مِثْلَةٍ نِصْفَ مَعَامِلَةِ مِصْرَ الْآنَ ^(٢)، وَلَا شَيْءَ فِي الْمَغْشُوشِ حَتَّى يَبْلُغَ خَالِصَهُ نِصَابًا، وَالْإِعْتِبَارُ بِوِزْنِ مَكَّةَ تَحْدِيدًا حَتَّى لَوْ نَقَصَ بَعْضُ حَبَّةٍ أَوْ فِي بَعْضِ الْمَوَازِينِ دُونَ بَعْضٍ لَمْ تَجِبْ، وَالْقَدْرُ الْمُخْرَجُ مِنْهَا الَّذِي هُوَ رِبْعُ الْعِشْرِ خَمْسَةَ دِرَاهِمٍ، وَهِيَ عَشْرَةُ أَنْصَافٍ، وَهَذَا مَوْضِعُ التَّرْجَمَةِ - كَمَا لَا يَخْفَى - وَأَمَّا الذَّهَبُ فَفِي عِشْرِينَ مِثْقَالًا مِنْهُ رِبْعُ الْعِشْرِ؛ لِحَدِيثِ أَبِي دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ أَوْ حَسَنِ: عَنْ عَلِيٍّ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم: «لَيْسَ فِي أَقَلِّ مِنْ عِشْرِينَ دِينَارًا شَيْءٌ»، وَفِي عِشْرِينَ نِصْفُ دِينَارٍ» فَنِصَابُ / ٣٩/٣ الذَّهَبُ أَرْبَعُ مِثْلَةٍ قِيرَاطٍ وَسَبْعَةٌ وَخَمْسُونَ قِيرَاطًا وَسُبْعُ قِيرَاطٍ، وَوِزْنُهُ ثَلَاثُ حَبَّاتٍ وَثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ خُمْسِ حَبَّةٍ أَوْ ثَمَنِ حَبَّةٍ وَخُمْسُ ثَمَنِ حَبَّةٍ، وَهِيَ مِنَ الشَّعِيرِ الْمُتَوَسِّطِ الَّذِي لَمْ يُقَشَّرْ، بَلْ قُطِعَ مِنْ طَرَفِي الْحَبَّةِ مِنْهُ مَا دَقَّ ^(٣) وَطَالَ، وَإِنَّمَا كَانَ الْقِيرَاطُ مَا ذُكِرَ؛ لِأَنَّهُ ثَلَاثَةُ أَثْمَانِ الدَّانِقِ الَّذِي هُوَ سُدُسُ دِرْهَمٍ؛ وَهُوَ ثَمَانُ شَعِيرَاتٍ، وَخُمْسُ شَعِيرَةٍ عَلَى الْأَرْجَحِ، اضْرِبْهُمَا فِي سِتَّةٍ يَحْصُلُ خَمْسُونَ شَعِيرَةً وَخُمْسُ شَعِيرَةٍ، وَذَلِكَ هُوَ الدَّرْهَمُ الْإِسْلَامِيُّ الَّذِي هُوَ سِتَّةُ عَشَرَ قِيرَاطًا، زِدْ عَلَيْهِ ثَلَاثَةَ أَسْبَاعِهِ مِنَ الْحَبِّ وَهِيَ إِحْدَى وَعِشْرُونَ حَبَّةً وَثَلَاثَةَ أَخْمَاسِ حَبَّةٍ، فَيَكُونُ الدِّينَارُ الشَّرْعِيُّ الَّذِي هُوَ مِثْقَالُ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ حَبَّةً، وَيَكُونُ النَّصَابُ أَلْفًا وَأَرْبَعُ مِثْلَةٍ حَبَّةً وَأَرْبَعِينَ حَبَّةً، وَإِنَّمَا

(١) فِي هَامِش (ج): أَي: أَقَلُّ «سَط».

(٢) فِي هَامِش (ج): لَعَلَّ الشَّارِحَ يَعْنِي زَمَانَهُ، ثُمَّ تَغَيَّرَتِ الْمَعَامِلَةُ بَعْدَ ذَلِكَ، فَالدَّرْهَمُ الْآنَ أَرْبَعَةُ أَنْصَافِ فِضَّةٍ وَزَنًا، فَتَكُونُ الْمِثْلَةُ دِرْهَمٌ ثَمَانِي مِثْلَةٍ نِصْفَ فِضَّةٍ وَزَنًا، لَكِنَّ فِيهَا فِي كُلِّ عَشْرَةِ دِرَاهِمٍ فِضَّةُ ثَلَاثَةِ دِرَاهِمٍ نَحَاسًا، قَالَ الطَّبِيبِيُّ: وَالْأَوْقِيَّةُ قَدِيمًا أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَهِيَ فِي غَيْرِ الْحَدِيثِ نِصْفُ سُدُسِ الرَّطْلِ، وَهِيَ جُزْءٌ مِنْ اثْنَيْ عَشَرَ جُزْءًا، وَتَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْبِلَادِ، وَذَكَرَ صَاحِبُ «الْأَنْوَارِ» أَنَّ الرَّطْلَ الْفُلْفُلِيَّ وَزَنَهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ - أَي: الْمَصْرِيَّةِ - مِثْلَةٌ وَخَمْسُونَ دِرْهَمًا، وَمِنَ الْمِثْقَالِ: مِثْلَةٌ وَخَمْسَةُ مِثْقَالِ، وَمِنَ الْأَوْزَانِ: اثْنَتَا عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً، وَالرَّطْلُ الْمَصْرِيُّ وَزَنَهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ: مِثْلَةٌ وَأَرْبَعَةُ أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا، وَمِنَ الْمِثْقَالِ: مِثْلَةٌ مِثْقَالٌ وَأَرْبَعَةُ أَخْمَاسِ مِثْقَالٍ، وَمِنَ الْأَوَاقِ: اثْنَتَا عَشْرَةَ أَوْقِيَّةً، وَالرَّطْلُ الْبَغْدَادِيُّ وَزَنَهُ مِنَ الدَّرَاهِمِ: مِثْلَةٌ وَثَمَانِيَّةٌ وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا، وَمِنَ الْمِثْقَالِ: تِسْعُونَ، وَمِنَ الْأَوَاقِ: عِشْرُ أَوَاقٍ وَصَحَّ أَسْبَاعُ أَوْقِيَّةٍ. انْتَهَى «صَفْدِي».

(٣) فِي (د): «رَقٌّ».

زَيْدٌ عَلَى الدَّرْهِمِ ثَلَاثَةُ أَسْبَاعِهِ مِنَ الْحَبِّ؛ لِأَنَّ الْمُثْقَالَ دَرْهَمٌ وَثَلَاثَةُ أَسْبَاعِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ ضَبَطَ الدَّرْهَمَ وَالذِّينَارَ بِحَبِّ الْخَرْدَلِ الْبَرِيِّ، فَقَالَ: الْمُثْقَالُ سِتَّةُ آلَافِ حَبَّةٍ، وَالدَّرْهَمُ أَرْبَعَةُ آلَافٍ وَمِئَتَانِ؛ لِأَنَّ الدَّرْهَمَ سَبْعَةُ أَعْشَارِ الْمُثْقَالِ كَمَا تَقَرَّرُ، وَنَقَلَ بَعْضُهُمْ عَنِ الْمُحَقِّقِينَ: أَنَّ ضَبْطَهُ بِالْخَرْدَلِ الْمَذْكُورِ أَجُودٌ؛ لِقَلَّةِ التَّفَاوُتِ فِيهِ، وَعَلَى هَذَا الضَّبْطِ^(١)، فَالنِّصَابُ مِئَةُ أَلْفِ خَرْدَلَةٍ/ وَعِشْرُونَ أَلْفَ خَرْدَلَةٍ، وَالذَّانِقُ سَبْعُ مِئَةِ خَرْدَلَةٍ^(٢)، وَالْقِرَاطُ مِئَتَا خَرْدَلَةٍ وَاثْنَتَانِ وَسِتُّونَ خَرْدَلَةً وَنِصْفُ خَرْدَلَةٍ، فَيَكُونُ النِّصَابُ بِالدَّرَاهِمِ ثَمَانِيَّةً وَعِشْرِينَ دَرْهَمًا وَأَرْبَعَةً^(٣) أَسْبَاعَ دَرْهَمٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ عَشْرَةِ دَرَاهِمٍ سَبْعَةُ مِثْقَالٍ، وَذَلِكَ^(٤) اثْنَانِ وَعِشْرُونَ قِرَاطًا وَسِتَّةُ أَسْبَاعَ قِرَاطٍ، فَإِذَا ضُرِبَتْ ذَلِكَ فِي عِشْرِينَ^(٥) عِدَدِ الْمِثْقَالِ الَّذِي هُوَ^(٦) النِّصَابُ تَبْلُغَ مَا ذَكَرَ أَوَّلًا^(٧) مِنَ الْقِرَارِيطِ، فَإِذَا أُرِدَتْ مَعْرِفَةُ قَدْرِ النِّصَابِ الشَّرْعِيِّ بِدَنَانِيرِ مِصْرَ الْآنَ الَّتِي^(٨) كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا دَرْهَمٌ وَثَمْنٌ؛ وَهُوَ ثَمَانِيَّةُ عِشْرِ قِرَاطًا؛ فَاضْرِبْهَا فِي خَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ أَشْرَفِيًّا تَبْلُغَ أَرْبَعَ مِئَةٍ وَخَمْسِينَ قِرَاطًا^(٩)، يَفْضَلُ مِمَّا تَقَدَّمَ سَبْعَةَ قِرَارِيطٍ^(١٠) وَشُبُعَ قِرَاطٍ، انْسِبْهُمَا لثَمَانِيَّةٍ عِشْرِ يَكُونُ سَبْعِيهَا وَتَسْعِيهَا^(١١)، فَيَكُونُ النِّصَابُ خَمْسَةً وَعِشْرِينَ أَشْرَفِيًّا وَشُبُعِيًّا أَشْرَفِيًّا وَتُسَعُهُ، وَهُمَا مِنَ الْفِضَّةِ تِسْعَةُ أَنْصَافٍ وَخَمْسَةُ أَسْدَاسٍ نِصْفَ فِضَّةٍ وَنِصْفَ سِدْسِهِ وَثَلَاثُ سَبْعٍ نِصْفَ سِدْسٍ، وَهَذِهِ الْكُسُورُ بِالْفُلُوسِ أَحَدُ عَشَرَ دَرْهَمًا

(١) فِي (د): «الضَّابُط».

(٢) «وَالذَّانِقُ سَبْعُ مِئَةِ خَرْدَلَةٍ»: لَيْسَ فِي (م).

(٣) فِي (د): «عَشْرَةٌ»، وَلَعَلَّ الْمَثْبُوتَ هُوَ الصَّوَابُ.

(٤) فِي (د): «وَقِيلَ».

(٥) «عِشْرِينَ»: لَيْسَ فِي (د).

(٦) فِي غَيْرِ (ب) وَ(س): «الَّتِي هِيَ».

(٧) «أَوَّلًا»: لَيْسَ فِي (د).

(٨) زَيْدٌ فِي (ص): «هِيَ».

(٩) فِي هَامِشِ (ج): قَالَ الشَّمْسُ الرَّمْلِيُّ: قَالَ الشَّيْخُ: وَنِصَابُ الذَّهَبِ بِالْأَشْرَفِيِّ خَمْسَةُ وَعِشْرُونَ وَشُبُعَانِ وَتِسْعٌ، وَمُرَادُهُ بِالْأَشْرَفِيِّ فِيمَا يَظْهَرُ الْقَايِتِبَائِي، وَبِهِ يُعْلَمُ النِّصَابُ مِمَّا وَزَنُهُ مِنَ الْمَعَامِلَةِ الْحَادِثَةِ الْآنَ، عَلَى أَنَّهُ حَدَثَ أَيْضًا تَغْيِيرٌ فِي الْمُثْقَالِ لَا يُوَافِقُ شَيْئًا مِمَّا مَرَّ، فَلْيَتَنَبَّهْ لَذَلِكَ. انْتَهَى بِحُرُوفِهِ.

(١٠) فِي (د) وَ(م): «قِرَارِيطُ سَبْعَةٍ».

(١١) فِي (د): «يَكُونَانِ سَبْعِيهَا وَتَسْعِيهَا».

وثلث سبع درهم، وقدر الزكاة من كامل^(١) النصاب خمسة أثمان أشرقي كامل وخمسة أسباع ثمن شبعه، وذلك بالفضة خمسة عشر نصفاً وخمسة أسداس نصف فضة وثلاثة أسباع^(٢) نصف سدسه وثلث سبع نصف سدسه^(٣)، وذلك عشرة دراهم فلساً وثلاثة أسباع درهم وثلث شبعه، وحينئذ فزكاة النصاب خمسة أثمان أشرقي وربع عشره، وهو من الفضة ستة عشر نصفاً وربع نصف فضة، كذا حرره الشيخ شمس الدين محمد^(٤) ابن شيخنا الحافظ فخر الدين الديلمي، وصوبه غير^(٥) واحد من الأئمة. (وليس فيما دون خمسة أوسقي) ألف وست مئة رطل بالبغداديين من الثمار والحبوب (صدقة). وبه قال: (حدثنا محمد بن المثنى) قال: (حدثنا عبد الوهاب بن عبد المجيد) قال: (حدثني) بالافراد، ولابن عساكر^(٦): «حدثنا» (يحيى بن سعيد) بكسر العين، الأنصاري (قال: أخبرني) بالافراد (عمرو) أنه (سمع أباه) يحيى (عن أبي سعيد) الخدري (رضي الله عنه) أنه قال: (سمعت النبي صلى الله عليه وسلم بهذا) الحديث، وفائدة إيراد هذه^(٧) الطريق التصريح بسماع عمرو بن يحيى، من أبيه، بخلاف الأولى، فإنه بالنعنة.

٣٣ - باب العرض في الزكاة

وقال طاووس: قال معاذ رضي الله عنه لأهل اليمن: ائتوني بعرض ثياب خميص أو ليس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم، وخير لأصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة. وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «وأما خالد، اختبس أذراعه وأعتده في سبيل الله». وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «تصدقن ولو من حللكن»، فلم يستثن صدقة الفرض من غيرها، فجعلت المرأة تلقى خرصها وسخابها، ولم يخص الذهب والفضة من العروض.

(باب) جواز أخذ (العرض) بفتح العين وسكون الراء وبالضاد المعجمة، خلاف الدنانير

(١) «كامل»: ليس في (ص) و(م).

(٢) في (د): «أرباع».

(٣) «وثلث سبع نصف سدسه»: سقط من (د).

(٤) «محمد»: ليس في (م).

(٥) زيد في (ص): «ما».

(٦) في (د): «ولأبي ذر»، والمثبت موافق لما في «اليونانية».

(٧) في (د): «لهذا».

والدَّراهم (في الزَّكَاةِ، وَقَالَ طَاوُسٌ) هو ذكوان^(١) ممَّا رواه يحيى بن آدم في «كتاب الخراج»^(٢):
 (قَالَ مُعَاذٌ) هو^(٣) ابن جبلٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) لِأَهْلِ الْيَمَنِ: اثْنُونِي بِعَرْضٍ (بفتح العين المهملة وسكون
 الرَّاءِ، بعدها ضادٌ مُعْجَمَةٌ (ثِيَابٍ) بالتَّنوين، بدلٌ من «عرضٍ»، أو عطف بيانٍ، وجوز بعضهم:
 إضافة «عرضٍ» للاحقه، كشجر أراك^(٤)، فالإضافة بيانيَّةٌ، و«العرض»: ما عدا النَّقْدَيْنِ
 ب ٢١٢/٢د (خَمِيصٍ) بفتح الخاء المعجمة وآخره صادٌ مهملةٌ، بيانٌ لسابقه اسم جنس جمع الواحد،
 أي: خميصيةٌ، وذكره على إرادة الثَّوبِ، وقال الكِرْمَانِيُّ: كساءٌ أسودٌ مُرَبَّعٌ له علمان،
 والمشهور: خميس^(٥)، بالسَّينِ، قال أبو عبيدٍ: هو ما طوله خمسة أذرعٍ (أَوْ لَبِيسٍ) بفتح اللَّامِ
 وكسر الموحَّدة المُخَفَّفَةِ، «فعليلٌ» بمعنى: ملبوسٍ (فِي الصَّدَقَةِ مَكَانَ الشَّعِيرِ وَالذَّرَةِ) بضمَّ
 ٤٠/٣ الدَّالِ المعجمة وتخفيفِ/ الرَّاءِ هو (أَهْوَنُ)^(٦) أسهل (عَلَيْكُمْ) عبَّرَ بـ «على» دون اللَّامِ؛ لإرادة
 تسلُّطِ السُّهولة عليهم (وَخَيْرٌ) أي: أرفق (لِأَصْحَابِ النَّبِيِّ مِنْهُمْ) بِالْمَدِينَةِ لِأَنَّ مَوْنَةَ النُّقْلِ
 ثَقِيلَةٌ، فرأى الأخفَّ في ذلك خيرًا من الأثقل، وهذا^(٧) موافقٌ لمذهب الحنفيَّةِ في جواز دفع القيم
 في الزَّكَاةِ وإن كان المؤلَّفُ كثير المخالفة لهم، لكن قاده إليه الدَّلِيلُ، كما قاله^(٨) ابن رُشِيدٍ،
 وهذا التَّعليق وإن كان صحيحًا إلى طاوُسٍ، لكنَّ طاوُسَ لم يسمع من معاذٍ، فهو منقطعٌ، نعم^(٩)

(١) في (د): «ابن كيسان»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «هو ابن ذكوان»؛ كذا بخطه، ولعله أراد أن يكتب «ذكوان»
 فسبق قلمه بزيادة لفظ «ابن»؛ لأنَّ اسمه ذكوان بن كيسان، وطاوس لقب له، وسيأتي له في أوَّل «باب: ما كان
 من خليطين» ذكره على الصَّواب..

(٢) في (م): «الخراج»، وهو تصحيفٌ، وفي هامش (ص): قوله: في كتاب «الخراج» بالخاء والرَّاء والجيم، وقع في
 خطه في كتاب «الخراج» بالجيم والرَّاء والخاء، ولعله سبق قلم.

(٣) «هو»: ليس في (د) و(م).

(٤) في هامش (ج): ذكر ابن حجر الهيثميُّ في أوَّل «شرح الشَّمائل»: أنَّ الإضافة البيانيَّةَ بمعنى «من»، وشرطها: أن
 يكون الأوَّل بعض الثَّاني، وأن يصحَّ الإخبار به عنه. انتهى. وهذا واضحٌ في مثل: «خاتمٌ حديدٌ» دون نحو:
 «شجرٌ أراك»، فليتمَّ.

(٥) في هامش (ج): أوَّل مَنْ عمله الخميس من ملوك اليمن، وقال أبو عُبيدٍ: كأنَّه عنى الصَّفِيْقَ مِنَ الثِّيَابِ «سط».

(٦) في هامش (ج): «أهون» خبر مبتدأ محذوفٌ؛ أي: فإنه أهون «بر».

(٧) في غير (ص) و(م): «وهو».

(٨) في (د): «قال»، وليس بصحيح.

(٩) في (ص): «لكن».

إيراد المؤلف له في معرض^(١) الاحتجاج يقتضي قوّته عنده، وقد حكى البيهقي عن بعضهم أنّه قال فيه: من «الجزية» بدل «الصّدقة»، فإن ثبت ذلك فقد سقط الاحتجاج به، لكنّ المشهور الأوّل، أي: رواية «الصّدقة»^(٢)، وقد أُجيب بأنّ معاذًا كان يقبض منهم الزّكاة بأعيانها غير مُقَوِّمة، فإذا قبضها عاوض^(٣) عنها حينئذٍ من شاء بما شاء^(٤) من العروض، ولعلّه كان يبيع صدقة زيد من عمرو حتّى يخلص من كراهة بيع الصّدقة لصاحبها، وقيل: لا حجة في هذا على أخذ القيمة في الزّكاة مطلقًا؛ لأنّه لحاجة عليمها بالمدينة رأى المصلحة في ذلك، واستدلّ به على نقل الزّكاة، وأُجيب بأنّ الذي صدر من معاذ كان على سبيل الاجتهاد فلا حجة فيه، وعورض بأنّ معاذًا كان أعلم النّاس بالحلال والحرام، وقد بيّن له النّبِيُّ ﷺ لمّا أرسله إلى اليمن ما كان يصنع.

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) في حديث أبي هريرة الآتي موصولاً - إن شاء الله تعالى - في «باب قول الله تعالى^(٥): ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾» [ج: ١٤٦٨] (وَأَمَّا خَالِدٌ) هو ابن الوليد (اِحْتَبَسَ) أي: وقف^(٦)، ولأبوي ذرّ والوقت: «فقد احتبس» (أَذْرَاعُهُ)^(٧) جمع درع، وهي الزّردية (وَأَعْتَدَهُ)^(٨) بضمّ المثناة الفوقية، جمع عَتَدٍ^(٩) بفتحتين، ولأبي ذرّ: «وأعتده» بكسر التّاء، ولمسلم: «أعتاده»

(١) في هامش (ج): بفتح الميم وكسر الرّاء، قال في «المصباح»: وقال في معرض كذا؛ أي: في موضع ظهوره؛ لأنّ اسم الزّمان والمكان من «باب ضرب» يأتي على «مَفْعِل» بفتح الميم وكسر العين؛ إمّا للفرق بينه وبين المصدر - أي: الميمي - وإمّا لأنّ مضارعه مكسور العين.

(٢) «أي: رواية الصّدقة»: ليس في (ص) و(م) ولا في (ج). وفي هامش (ج): أي: رواية الصّدقة، لكن قضيت أنّه يكفي في الجزية العوض، نعم؛ لا يجوز العقد إلّا بالدينار.

(٣) في (د): «عارض»، وهو تحريف.

(٤) في (د): «حينئذٍ بما يشاء».

(٥) «تعالى»: ليس في (د).

(٦) في هامش (ج): فيه تأمل؛ فإنّ قضيتّ قوله: «أهون عليكم» تأبى هذا الجواب، فليتأمل.

(٧) في (س): «أذراع»، وهو تصحيف.

(٨) في هامش (ج): قال في «اليونينية»: بكسر التّاء عند أبي ذرّ، فحقّق فحرّر ذلك «منه».

(٩) في هامش (ج): قوله: «جمع عتد» كأنّه مقدّم من تأخير، تدلّ عليه عبارة شيخ الإسلام، عبارة شيخ الإسلام

كالبزماوي: «أعتده» بضمّ الفوقية، جمع «عتاد»؛ ك«أعنتق وعناق»، وفي نسخة بكسر ها جمع «عتد» بفتحتين؛

ك«أزمنة وزمن».

جمع عَتَادٍ، بفتح^(١) العين، لكن نقل ابن الأثير عن الدارقطني: أَنَّ أحمد صَوَّبَ الأولى^(٢)، وَأَنَّ عليَّ ابن حفصٍ أخطأ في قوله: «أعتاده»، وصحَّف، وقال بعضهم: إِنَّ أحمد إنما حكى عن عليَّ ابن حفصٍ: «وأعتده» بالْمُثَنَّاةِ، وَأَنَّ الصَّوَابَ: «وأعبده»^(٣) بالْمُوَحَّدَةِ، لكن لا وهم مع صحَّة الرواية، والذي يظهر أَنَّ الصَّحِيحَ رواية: «أعتده» بالْمُثَنَّاةِ الفوقية، وهو الْمُعَدُّ من السِّلَاحِ والدَّوَابِّ للحرب (في سَبِيلِ اللَّهِ) قال التَّوَوِيُّ: إِنَّهُمْ طلبوا من خالدٍ زكاةَ أعتاده؛ ظَنُّوا أَنَّهَا للتَّجَارَةِ، فقال لهم: لا زكاةَ عليَّ، فقالوا للنَّبِيِّ ﷺ: إِنَّ خَالِدًا منع، فقال: «إِنَّكُمْ تظلمونه» لأنَّه^(٤) حبسها ووقفها في سبيل الله قبل الحول، فلا زكاة/ فيها، وفيه دليلٌ على وقف المنقول؛ خلافاً لبعض الكوفيِّين. انتهى^(٥). وقال البدر الدِّماميني: ولا أدري كيف ينتهض^(٦) حديث وقف خالدٍ لأذراعه^(٧) وأعتده دليلاً للبخاريِّ على أخذ العرض في الزَّكاة، ووجهه غيره من حيث إنَّ أذراعه وأعتده من العرض ولولا أَنَّهُ وقفهما لأعطاهما^(٨) في الزَّكاة، أو لَمَّا صَحَّ منه صرفهما في سبيل الله، فدخل في أحد مصارف^(٩) الزَّكاة الثَّمَانِيَةِ، فلم يبق عليه شيءٌ، واستشكله ابن دقيق العيد بأنَّه إذا حَبَسَ تعيَّن مصرفه من حيث التَّحْبِيس، فلا يكون مصرفاً من حيث الزَّكاة، ثُمَّ تَخَلَّصَ من^(١٠) ذلك باحتمال أن يكون المراد بالتَّحْبِيس: الإِرْصَادُ لذلك، لا الوقف، فيزول الإشكال.

(وَقَالَ^(١١) النَّبِيُّ ﷺ) مِمَّا وصله المؤلَّف في «العيدين» [ج: ٩٧٩] من حديث ابن عباسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا:

(١) في (د): «بكسر»، وليس بصحيح.

(٢) في (د): «الأوَّل».

(٣) في هامش (ج): الصَّنَعَانِي: «وأعبده» بالْمُوَحَّدَةِ، وصحَّحها ابن مفلُوح، وأفرد مصنِّفاً فيه «بر».

(٤) في غير (ص) و(م): «إنَّه».

(٥) في هامش (ج): فيه: أَنَّ الواجب في زكاة التَّجَارَةِ القيمة، لا العَرَض، فليتأمل.

(٦) في (د): «ينهض».

(٧) في (ص) و(م): «لأذراعه»، وهو تصحيف.

(٨) في (د): «وقفها لأعطها».

(٩) في غير (ص) و(م): «مصاريف».

(١٠) في (ص): «عن».

(١١) في (م): «قاله»، وليس بصحيح.

(تَصَدَّقَنَّ) أي: أدين صدقاتك (وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكَ) بضم الحاء المهملة وكسر اللام وتشديد التَّحْتِيَّة^(١)، قال البخاري: (فَلَمْ يَسْتَنْ) بِإِلَهَادِ الْإِلَامِ (صَدَقَةُ الْفَرَضِ مِنْ غَيْرِهَا) ولأبي ذر: «صدقة العرض»^(٢) بالعين المهملة^(٣) بدل الفاء (فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي خُرْصَهَا)^(٤) بضم الخاء المعجمة^(٥) وسكون الراء وبالصاد المهملة: حلقتها التي في أذنها (وَسِخَابَهَا) بكسر السين المهملة بعدها خاء معجمة: قلادتها، قال البخاري: (وَلَمْ يَخْصْ) بِإِلَهَادِ الْإِلَامِ (الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ مِنْ^(٦) الْعُرُوضِ) وموضع الدلالة منه في قوله: «وَسِخَابَهَا» لأنَّ السَّخَابَ ليس من ذهب ولا فضة، بل من^(٧) مسكٍ وقرنفلٍ ونحوهما، فدلَّ على أخذ القيمة في الزكاة، لكنَّ قوله: «ولو من حُلِيِّكَ» يدلُّ على أنها لم تكن صدقةً مُحدَّدةً^(٨) على حدِّ الزكاة، فلا حجة فيه، والصدقة إذا أُطْلِقَتْ حُمِلَتْ على التَّطَوُّعِ عُرْفًا.

١٤٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ: أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ، وَعِنْدَهُ بِنْتُ لُبُونٍ، فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدَّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا، وَعِنْدَهُ ابْنُ لُبُونٍ، فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ».

وبالسند/ قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبِي) عبد الله بن المثنى ٤١/٣
(قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد، عَمِّي (ثُمَامَةُ) بضم المثلثة وتخفيف الميم، ابن عبد الله بن أنس، قاضي البصرة (أَنَّ) جَدَّهُ (أَنَسًا) هو ابن مالك (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) حَدَّثَهُ: أَنَّ^(٩) أَبَا بَكْرٍ الصَّدِيقَ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) كَتَبَ لَهُ

(١) في هامش (ج): أو بفتح أوله وسكون ثانيه «بر».

(٢) في (د): «العرض»، وهو تصحيف.

(٣) «المهملة»: ليس في (د).

(٤) في (د): «حرصها»، وهو تصحيف.

(٥) في هامش (ج): وكسرها.

(٦) في هامش (ج): الظاهر أنَّ «من» للبدل، كقوله: «يستحبُّون الحياة الدنيا من الآخرة» أي: بدلها.

(٧) «من»: ليس في (د).

(٨) في غير (ص) و(م): «محدودة».

(٩) «أَنَّ»: ليس في (د).

الفريضة التي تُؤخذ في زكاة الحيوان (الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولُهُ بِزَكَاةِهَا) بها، وثبت لفظ: «التي» للكُشْمِينِيَّةِ^(١) (وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ مَخَاضٍ) بأن كان عنده من الإبل خمس وعشرون إلى خمس وثلاثين، وبنت المخاض - بفتح الميم وبإلحاء والضاد المعجمتين - الأنثى من الإبل؛ وهي التي تم لها عام، سُميت به؛ لأنَّ أمَّها أن لها أن تلحق بالمخاض، وهو وجع الولادة وإن لم تحمل، و«بنت» بالنصب على المفعوليَّة، وفي نسخة بإضافة «صدقة» إلى «بنت» (وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ)^(٢) أي: والحال أنَّ بنت المخاض ليست موجودة عنده (وَ) الحال أنَّ الموجود (عِنْدَهُ) بِنْتُ لَبُونٍ) أنثى، وهي التي أن لأمَّها^(٣) أن تلد فتصير لبونا (فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ) أي: من المالك من الزَّكَاةِ (وَيُعْطِيهِ الْمُصَدِّقُ) بضم الميم وتخفيف المهملة وكسر الدال، كمحدث، أخذ الصدقة، وهو الساعي الذي يأخذ الزَّكَاةَ (عِشْرِينَ دِرْهَمًا) فَضَّةً من النُقرة الخالصة، وهي المراد بالدرهم الشرعيَّة حيث أُطلقت (أَوْ شَاتَيْنِ) بصفة الشاة المُخرَجة/ عن خمس من الإبل (فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ) أي: المالك (بِنْتُ مَخَاضٍ عَلَى وَجْهِهَا) المفروض (وَعِنْدَهُ ابْنُ لَبُونٍ) ذكر (فَإِنَّهُ يُقْبَلُ مِنْهُ) وإن كان أقلَّ قيمةً منها، ولا يُكلَّف تحصيلها (وَلَيْسَ مَعَهُ شَيْءٌ) وهذا طرفٌ من حديث الصَّدقات، ويأتي - إن شاء الله تعالى - معظمه في «باب زكاة الغنم» [ج: ١٤٥٤] ودلالته على التَّرجمة من جهة قبول ما هو أنفس ممَّا يجب على المتصدِّق وإعطاؤه التَّفاوُت من جنسٍ غير الجنس الواجب^(٤)، وكذا العكس، وأُجيب بأنَّه لو كان كذلك؛ لكان يُنظر إلى^(٥) ما بين السَّنين في القيمة، فكان العرض يزيد تارة، وينقص أخرى؛ لاختلاف ذلك في الأمكنة والأزمنة، فلمَّا قدَّر الشارع التَّفاوُت بمقدارٍ مُعيَّن لا يزيد ولا ينقص؛ كان ذلك هو الواجب في مثل ذلك، قاله في «فتح الباري».

ورواة هذا الحديث بصريُّون، وفيه التَّحديث، وأخرجه المؤلِّف في مواضع، قال المزيُّ في

(١) قوله: «وثبت لفظ: التي للكُشْمِينِيَّةِ»، ليس في (م)، وذكَّرت في «اليونينية»، ورُمز لها بـ(صح)، من غير إشارة

إلى تفرد الكُشْمِينِيَّةِ بها.

(٢) «عنده»: ليس في (ص).

(٣) في (م): «لها»، وليس بصحيح.

(٤) في (د): «جنس غير الواجب» بدل «الجنس الواجب».

(٥) «إلى»: ليس في (د) و(م).

«الأطراف»: سِتَّةٌ في «الزَّكَاةِ» أي^(١): هنا، و«باب لا يُجْمَعُ بين متفرّقٍ»^(٢) [ح: ١٤٥٠] و«باب ما كان من خليطين» [ح: ١٤٥١] و«باب من بلغت عنده صدقة بنت»^(٣) مخاض» [ح: ١٤٥٣] و«باب زكاة الغنم» [ح: ١٤٥٤] و«باب لا تُؤْخَذُ في الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ» [ح: ١٤٥٥] وفي «الخمس» [ح: ٣١٠٦] و«الشَّرْكَةُ» [ح: ٢٤٨٧] و«اللِّبَاسُ» [ح: ٥٨٧٨] و«ترك الحيل» [ح: ٦٩٥٥] وقال صاحب «التَّلْوِيحِ»^(٤): في عشرة مواضع بإسنادٍ واحدٍ مُقْطَعًا من حديث ثمامة عن أنسٍ، وأخرجه أبو داود في «الزَّكَاةِ»، وكذا النَّسَائِيُّ وابن ماجه.

١٤٤٩ - حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ قَالَ: قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَصَلَّى قَبْلَ الْخُطْبَةِ، فَرَأَى أَنَّهُ لَمْ يُسْمِعِ النِّسَاءَ، فَأَتَاهُنَّ وَمَعَهُ بِلَالٌ نَاشِرٌ ثَوْبَهُ فَوَعَّظَهُنَّ، وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَّصِدَّقْنَ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي، وَأَشَارَ أَيُّوبُ إِلَى أُذُنِهِ وَإِلَى خَلْقِهِ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُؤَمَّلٌ) بضم الميم الأولى وفتح الثانية مُشَدَّدَةً، بلفظ المفعول، ابن هشام، البصريُّ قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ) ابن عُلَيَّةَ (عَنْ أَيُّوبَ) السَّخْتِيَانِيَّ (عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ) قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: أَشْهَدُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (بفتح اللامين، والأولى جواب قسم محذوف يتضمَّنُه لفظ: «أشهد» أي: والله، لقد صَلَّى صلاة العيد (قَبْلَ الْخُطْبَةِ فَرَأَى) عَلَيْهِ السَّلَامُ (أَنَّهُ لَمْ يُسْمِعِ النِّسَاءَ) خطبته لبعدهنَّ (فَأَتَاهُنَّ) أي: فجاء إليهنَّ (وَمَعَهُ بِلَالٌ) حال كونه (نَاشِرٌ ثَوْبِهِ)^(٥) بالإضافة، ولأبي ذرٍّ^(٦): «ناشرٌ ثوبه» بغير إضافة مع الرَّفْعِ (فَوَعَّظَهُنَّ وَأَمَرَهُنَّ أَنْ يَتَّصِدَّقْنَ، فَجَعَلَتِ الْمَرْأَةُ تُلْقِي، وَأَشَارَ أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِيَّ بيده (إِلَى أُذُنِهِ وَإِلَى خَلْقِهِ) يريد إلى^(٧) ما فيهما من حلقٍ وقرطٍ وقلادة.

(١) «أي»: ليس في (د).

(٢) في (ص): «المتفرّق».

(٣) في (د): «نبت»، وهو تحريف.

(٤) في هامش (ج): قوله: «وقال صاحب التَّلْوِيحِ» لعَلَّه البرهان الحلبيُّ، لأنَّه ذكر في ديباجة شرحه المسمَّى بـ«التَّلْقِيحِ» أنَّ له شرحاً آخر اسمه «التَّلْوِيحِ»، فليراجع.

(٥) في هامش (ج): عبارة «المصباح»: برفع «ناشرٌ» وتنوينه؛ على أنَّه خبر مبتدأ محذوف، و«ثوبه» منصوب بـ«ناشر»، والجملة حال، ويروى بإضافة «ناشر» إلى «ثوبه» مع نصب «ناشر» على الحال، والإضافة لفظية.

(٦) في (د): «ولغير أبي ذرٍّ»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٧) «إلى»: مثبت من (ص).

ومطابقته للترجمة، قيل: من جهة أمره عليه الصلاة والسلام النساء بدفع الزكاة، فدفعن الحلق والقلائد، وهو يدل على جواز أخذ العرض في الزكاة، وجوابه ما مر في هذا الباب ^(١) قريباً.

٣٤ - بَابٌ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ، وَيُذَكَّرُ عَنْ سَالِمٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم مِثْلُهُ

هذا (باب) بالتَّوْنين (لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ) بتقديم المثناة الفوقية على الفاء وتشديد الراء، وللحموي والمستملي: «مفترق» بتأخيرها (وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ) بكسر الميم الثانية (وَيُذَكَّرُ عَنْ سَالِمٍ) هو ابن عبد الله بن ^(٢) عمر ^(٣)، ممّا وصله أحمد وأبو يعلى والترمذي وغيرهم (عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم / مِثْلُهُ) أي: مثل لفظ الترجمة. ٤٢/٣

١٤٥٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ: أَنَّ أَنَسًا رضي الله عنه حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه كَتَبَ لَهُ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: «وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ خَشْيَةَ الصَّدَقَةِ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْأَنْصَارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أَبِي) عبد الله ابن المثنى / (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد، عَمِّي (ثُمَامَةُ: أَنَّ) جَدَّهُ (أَنَسًا رضي الله عنه حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه كَتَبَ لَهُ) الفريضة (الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم: وَلَا يُجْمَعُ) بضم أوله وفتح ثالته، أي: لا يجمع المالك والمُصَدَّق (بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ) بتقديم التاء على الفاء (وَلَا يُفَرَّقُ) بضم أوله وفتح ثالته مُشَدِّدًا (بَيْنَ مُجْتَمِعٍ) ^(٤) بكسر الميم الثانية (خَشْيَةَ) المالك كثرة (الصَّدَقَةِ) فيقل ماله، أو خشية المُصَدَّق قَلَّتْهَا، فأمر كل واحدٍ منهما ألا ^(٥) يُحْدِث في المال شيئاً من الجمع والتفريق، و«خشية» نُصِبَ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ لِأَجْلِهِ، وقد تنازع ^(٦) فيه الفعلان «يُجْمَعُ» و«يُفَرَّقُ»، وقال في

(١) في هذا الباب: ليس في (د).

(٢) «عبد الله بن»: ليس في (ص) و(م).

(٣) في هامش (ج) و(ص): قوله: «ابن عمر»؛ كذا بخطه، وصوابه: هو ابن عبد الله بن عمر.

(٤) في (د): «المجتمع».

(٥) في (د): «بألاً».

(٦) في هامش (ج): وكذا في شرح «التوضيح» نقل اليميني عن «النهاية»: أنه لا تنازع في المفعول له ولا الحال ولا التمييز.

«المصابيح»: ويحتمل أن يُقَدَّر: لا يفعل شيئاً من ذلك خشية الصدقة، فيحصل المراد من غير تنازع^(١)، وهذا التأويل السابق قاله الشافعي، وقال مالك في «الموطأ»: معناه: أن يكون النفر الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاةً وجبت فيها الزكاة، فيجمعونها حتى لا يجب عليهم كلهم فيها إلا شاةً واحدةً، أو يكون للخليطين مئتا شاةً وشتان فيكون عليهما فيها ثلاث شياه، فيفترقانها^(٢) حتى لا يكون على كل واحدٍ إلا شاةً واحدةً، فصرف الخطاب للمالك، وقال أبو حنيفة: معنى «لا يجمع بين متفرقٍ»: أن يكون بين رجلين أربعون شاةً، فإذا جمعاها فشاةً، وإذا فترقاها^(٣) فلا شيء، و«لا يفرق بين مجتمعٍ»: أن يكون لرجل مئة^(٤) وعشرون شاةً^(٥)، فإذا^(٦) فترقها المصدق أربعين أربعين فثلاث شياه، وقال أبو يوسف: معنى الأول: أن يكون للرجل ثمانون شاةً، فإذا جاء المصدق قال: هي بيني وبين إخوتي، لكل واحدٍ عشرون فلا زكاة، أو يكون له أربعون وإخوته أربعون، فيقول: كلها لي، فشاةً.

٣٥ - بَابُ مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاَجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ

وَقَالَ طَاوُسٌ وَعَظَاءٌ: إِذَا عَلِمَ الْخَلِيطَانِ أَمْوَالَهُمَا فَلَا يُجْمَعُ مَالُهُمَا.

وَقَالَ سُفْيَانُ: لَا يَجِبُ حَتَّى يَتِمَّ لِهَذَا أَرْبَعُونَ شَاةً، وَلِهَذَا أَرْبَعُونَ شَاةً.

هذا^(٧) (باب) بالتَّوِين (مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَاَجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ، وَقَالَ طَاوُسٌ) هو ابن كيسان اليماني (وَعَظَاءٌ) هو ابن أبي رباح، ممّا وصله أبو عبيد^(٨) في «كتاب

(١) في هامش (ج): قوله: «من غير تنازع»؛ لا يخفى [ما] فيه من اللطافة، وهي التورية.

(٢) في غير (ص) و(م): «فيفترقونها».

(٣) في (د): «أفرداها»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٤) زيد في (ص) و(م): «شاة».

(٥) «شاة»: ليس في (د).

(٦) في (د) و(ص): «فإن».

(٧) «هذا»: ليس في (د).

(٨) في هامش (ج): «أبو عبيد»: هو القاسم بن سلام؛ أي: بتشديد اللام، البغداديّ الفقيه القاضي، صاحب

التصانيف، روى عن هشيم وإسماعيل وعيَّاش، وعنه سعيد بن أبي مريم المصري - وهو من شيوخه - وعبّاس العنبري والصّاعاني، وليس له كتاب مثل «غريب المصنّف»، وأضعفها «كتاب الأموال»؛ يعني: لقلّة ما فيها، =

الأموال»: (إِذَا عَلِمَ الْخَلِيطَانِ) بكسر لام «عِلِم» مُخَفَّفَةً، ولأبي الوقت من غير «اليونينية»: «عِلِمَ الخليطان» بفتحها مُشَدَّدَةً (أَمْوَالُهُمَا فَلَا يُجْمَعُ مَالُهُمَا) في الصَّدَقَةِ، فلو كان لكل واحدٍ منهما عشرون شاةً، مميَّزةً، فلا زكاة (وَقَالَ سُفْيَانُ) الثَّوْرِيُّ: (لَا يَجِبُ^(١)) في الخليطين زكاةٌ (حَتَّى يَتِمَّ لَهُمَا أَرْبَعُونَ شَاةً وَلِهَذَا أَرْبَعُونَ شَاةً) فيجب على كل واحدٍ^(٢) شاةً، وهذا مذهب أبي حنيفة، وحاصله: أنه لا يجب على أحد الشريكين فيما يملك إلا مثل الذي كان يجب عليه، لو لم تكن خلطةٌ، فلم يعتبروا خلطة الجوار، واعتبرها الشافعي كخلطة الشيوع، لكن تختص خلطة الجوار باتِّحاد المَشْرَع^(٣)، و^(٤) المَسْرَح والمرعى والمُراح - بضم الميم - وموضع الحلب - بفتح اللام - والرَّاعي والفحل.

١٤٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: قَالَ حَدَّثَنِي أَبِي: قَالَ حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه كَتَبَ لَهُ النَّبِيُّ فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَجَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أبي) عبد الله بن المثنى، الأنصاري، وثقه العجلي والثرمذي، واختلف / فيه قول الدارقطني، وقال ابن معين وأبو زرعة وأبو حاتم: صالح، وقال النسائي: ليس بالقوي، وقال الساجي^(٥): فيه ضعف، ولم يكن من أهل الحديث، وروى مناكير، وقال العقيلي: لا يُتَابَعُ على أكثر حديثه. انتهى. نعم. تابعه على حديثه هذا حماد بن سلمة، فرواه عن ثمامة أنه أعطاه كتاباً، وزعم أن أبا بكر كتبه... الحديث، رواه أبو داود، ورواه أحمد في «مُسْنَدِهِ»، فانتفى كونه لم يُتَابَعُ عليه، وبالجمله: فلم يحتج به^(٦) البخاري إلا في روايته عن عمه ثمامة، وأخرج له من روايته عن ثابت عن أنس حديثاً تُوَيِّعُ فيه عنده^(٧) [ح: ٥٠٠٤]

= وعن بعضهم: كتابه في «الأموال» من أحسن ما صنَّف في الفقه وأجوده، وتوفي بمكة سنة ٢٢٤. انتهى من «تهذيب التهذيب» باختصار.

(١) في غير (ص) و(م): «لا تجب».

(٢) في (د): «واحد منهما شاة»، وفي (س): «واحد شاة».

(٣) في (ص): «المشروع»، ولعله تحريف.

(٤) «المشروع و»: ليس في (د).

(٥) في (د) و(م): «الباجي»، ولعله تحريف.

(٦) في (ص) و(م): «له».

(٧) في (د): «عنه».

وأخرج له أيضاً في «اللُّبَّاس» [ح: ٥٩٢١] عن مسلم بن إبراهيم حدثنا عبد الله بن المثنى^(١) عن عبد الله بن دينار في «النَّهْيِ عَنِ الْقَزْعِ» بمتابعة نافع وغيره عن ابن عمر، وروى له الترمذي وابن ماجه (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد أيضاً (ثُمَّ أَمَّ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ) فريضة الصدقة (الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسَّوِيَّةِ) يريد أن المصَّدَّق إذا أخذ من أحد الخليطين ما وجب أو بعضه من مال أحدهما فإنه يرجع المخالط الذي أخذ منه الواجب/ أو بعضه بقدر حصّة الذي خالطه من مجموع المالين مثلاً في المثلي كالثمار والحبوب، وقيمة في المتقوم^(٢) كالإبل والبقر والغنم، فلو كان لكل منهما عشرون شاة رجعت الخليط على خليطه بقيمة نصف شاة لا بنصف^(٣) شاة؛ لأنها غير مثليّة، ولو كان لأحدهما مئة وللآخر^(٤) خمسون^(٥)، فأخذ الساعي الشاتين الواجبتين من صاحب المئة رجعت بثلاث قيمتهما، أو من صاحب الخمسين رجعت بثلاثي قيمتهما، أو من كل واحد شاة رجعت صاحب المئة بثلاث قيمة شاته، وصاحب الخمسين بثلاثي قيمة شاته.

٣٦ - بَابُ زَكَاةِ الْإِبِلِ

ذَكَرَهُ أَبُو بَكْرٍ وَأَبُو ذَرٍّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(بَابُ زَكَاةِ الْإِبِلِ، ذَكَرَهُ) أي: حكم زكاة الإبل (أَبُو بَكْرٍ) الصَّدِّيق (وَأَبُو ذَرٍّ وَأَبُو هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وحديث كلّ منهم يأتي إن شاء الله تعالى في «الزَّكَاة» [ح: ١٤٥٣، ١٤٥٧، ١٤٦٠] وحديث أبي ذرٍّ في «النَّذور»^(٦) [ح: ٦٦٣٨] أيضاً.

١٤٥٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ

(١) قوله: «حدثنا عبد الله بن المثنى» زيادة من «صحيح البخاري».

(٢) في (ب): «المقْدَم»، وهو تحريف، وفي (س): «المقْوَم».

(٣) في (م): «يُضَف».

(٤) في (د): «وَلَا آخِر».

(٥) زيد في (ص): «خَمْسُونَ».

(٦) في غير (ب) و(س): «النَّذَر».

الهِجْرَةَ، فَقَالَ: «وَيْحَكَ، إِنَّ شَأْنَهَا شَدِيدٌ، فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ تُؤَدِّي صَدَقَتَهَا؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ مِنْ عَمَلِكَ شَيْئًا».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني^(١) قال: (حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ) بسكون السين وكسر اللام، القرشي قال: (حَدَّثَنَا الْأَوْزَاعِيُّ) عبد الرحمن بن عمرو^(٢) (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (ابنُ شَهَابٍ) محمد بن مسلم الزهري (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ) من الزيادة، الليثي^(٣) (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) رضي الله عنه: أَنَّ أَعْرَابِيًّا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَنِ الْهِجْرَةِ أَي: أَنْ يَبَايِعَهُ عَلَى الْإِقَامَةِ بِالْمَدِينَةِ، وَلَمْ يَكُنْ مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ الَّذِينَ وَجِبَتْ عَلَيْهِمُ الْهِجْرَةُ قَبْلَ الْفَتْحِ (فَقَالَ) لَهُ عليه الصلاة والسلام: (وَيْحَكَ) كلمة رحمة وتوجع لمن وقع في هلكة لا يستحقها (إِنَّ شَأْنَهَا) أَي: الْقِيَامُ بِحَقِّ الْهِجْرَةِ (شَدِيدٌ) لَا يَسْتَطِيعُ الْقِيَامُ بِهَا إِلَّا الْقَلِيلُ^(٤)، وَلَعَلَّهَا كَانَتْ مُتَعَذِّرَةً عَلَى السَّائِلِ شَاقَّةً عَلَيْهِ، فَلَمْ يَجِبْهُ إِلَيْهَا (فَهَلْ لَكَ مِنْ إِبِلٍ تُؤَدِّي صَدَقَتَهَا)؟ زَكَاتُهَا (قَالَ: نَعَمْ) لِي إِبِلٌ أُوَدِّي زَكَاتُهَا (قَالَ: فَاعْمَلْ مِنْ وَرَاءِ الْبَحَارِ) بِمُوحَّدَةٍ وَمُهْمَلَةٍ، أَي: مِنْ وَرَاءِ الْقُرَى وَالْمَدَنِ، وَكَأَنَّهُ قَالَ: إِذَا كُنْتَ تُؤَدِّي فَرَضَ اللَّهِ عَلَيْكَ فِي نَفْسِكَ وَمَالِكَ فَلَا تَبَالٍ أَنْ تَقِيمَ فِي بَيْتِكَ وَلَوْ كُنْتَ فِي أْبْعَدِ مَكَانٍ (فَإِنَّ اللَّهَ لَنْ يَتْرَكَ) بِكسر المثلثة الفوقية، أَي: لَنْ يَنْقُصَكَ (مِنْ) ثَوَابٍ (عَمَلِكَ شَيْئًا) وَلِلْحَمْوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «لَمْ يَتْرَكَ» بـ «لَمْ» الْجَازِمَةُ بَدَلُ «لَنْ» النَّاصِبَةِ، وَفِي بَعْضِ النُّسخ: «لَمْ يَتْرَكَ» بِسكون المثلثة الفوقية، مِنَ التَّرْكِ.

وهذا الحديث أخرجه أيضاً في «الهِجْرَةِ» [ج: ٣٩٢٣] و«الْأَدَبِ» [ج: ٦١٦٥] و«الهِبَةِ» [ج: ٢٦٣٣]، ومسلم في «المغازي»، وأبو داود في «الجهاد»، والنسائي في «البيعة» و«السَّير».

(١) في غير (د) و(س): «المديني».

(٢) في هامش (ج): قال النووي: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، منسوب إلى موضع بباب الفراديس من دمشق يقال له: الأوزاع، وقيل: من قبيلة، وقيل غير ذلك. انتهى «ترتيب».

(٣) في هامش (ج): قوله: «الليثي» أَي: وهو الجندعي أيضاً، قال في «الترتيب»: الجندعي بضم الجيم وسكون النون وفتح الدال المهملة وكسر العين المهملة، هذه النسبة إلى جندع، وهو بطن من ليث، قال ابن ماكولا: جندع بن ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة، أصله من المدينة، سكن الشام، يروي عن أبي هريرة، مات سنة ١٠٥، والليثي حيث وقع فيهما - أَي: «الصحيحين» - بياء باثنتين تحتها ساكنة بعدها ثاء مثلثة، إلى ليث بن بكر.

(٤) في (ص): «القيام».

٣٧ - بَابُ مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ بِنْتِ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ

(بَابُ مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ بِنْتِ مَخَاضٍ) برفع «صدقة» فاعلُ «بلغت» من غير تنوين، لإضافته إلى بنت مخاض^(١)، ولأبي ذرٍّ: «صدقة» بالتنوين «بنت مخاض» نُصِبَ مفعول «بلغت» (ولَيْسَتْ عِنْدَهُ).

١٤٥٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ ﷺ مِنْهُ: «مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ إِنْ اسْتَيْسَرَتْ لَهُ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحِقَّةُ وَعِنْدَهُ الْجَذَعَةُ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَذَعَةُ، وَيُعْطِيهِ الْمُصَدَّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحِقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا بِنْتُ لَبُونٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ لَبُونٍ، وَيُعْطِي شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ وَيُعْطِيهِ الْمُصَدَّقُ عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ لَبُونٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ مَخَاضٍ وَيُعْطِي مَعَهَا عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (أبي) عبد الله بن المثنى (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد أيضًا (ثُمَامَةُ) بضم المثلثة (أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ فَرِيضَةَ الصَّدَقَةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ ﷺ مِنْهُ) (رَسُولُهُ ﷺ) بها (مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةُ الْجَذَعَةِ) بفتح الجيم والذال المعجمة، التي لها أربع سنين وطعت في الخامسة (ولَيْسَتْ عِنْدَهُ جَذَعَةٌ) الواو للحال (وَعِنْدَهُ حِقَّةٌ) بكسر الحاء^(٢) المهملة وفتح القاف المُشَدَّدة، التي^(٣) لها ثلاث سنين وطعت في الرَّابِعة، وخبرُ المبتدأ الذي هو «من بلغت» قوله: (فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحِقَّةُ وَيَجْعَلُ مَعَهَا شَاتَيْنِ) بصفة الشاة المُخْرَجَة عن خمس^(٤) من الإبل يدفعهما^(٥) للمُصَدَّق

(١) «مخاض»: ليس في (د).

(٢) «الحاء»: ليس في (د).

(٣) «التي»: ليس في (د).

(٤) في (د): «خمس».

(٥) في (د): «يدفعها».

(إِنْ اسْتَيْسَرَ تَالَهُ) أي: وَجِدْنَا فِي مَا شِئْتَهُ^(١) (أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا) فَضَّةٌ مِنَ النُّقْرَةِ، وَكُلُّهُمَا أَصْلٌ فِي نَفْسِهِ لَا بَدَلَ، لِأَنَّهُ قَدْ خُيِّرَ فِيهِمَا، وَكَانَ ذَلِكَ مَعْلُومًا لَا يَجْرِي مَجْرَى تَعْدِيلِ الْقِيَمَةِ، لِاخْتِلَافِ ذَلِكَ فِي الْأَزْمَنَةِ وَالْأَمَكْنَةِ، فَهُوَ تَعْوِيضٌ قَدَّرَهُ الشَّارِعُ، كَالصَّاعِ^(٢) فِي الْمَصْرَاةِ (وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ، وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ الْحَقَّةُ وَعِنْدَهُ الْجَدْعَةُ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْجَدْعَةُ وَيُعْطِيهِ الْمَصَدَّقُ) بِتَخْفِيفِ الصَّادِ^(٣)، أَي: السَّاعِي (عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ الْحَقَّةِ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ إِلَّا بِنْتُ لَبُونٍ) أَنْشَى (فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ لَبُونٍ، وَيُعْطِي) الْمَصَدَّقُ، بِالتَّشْدِيدِ^(٤)، وَهُوَ الْمَالِكُ (شَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ لَبُونٍ) بِنَصَبِ «بِنْتُ» عَلَى الْمَفْعُولِيَّةِ، وَهِيَ/الَّتِي لَهَا سِنَتَانِ وَطَعْنَتْ فِي الثَّالِثَةِ (وَعِنْدَهُ حَقَّةٌ فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ الْحَقَّةُ وَيُعْطِيهِ الْمَصَدَّقُ) بِالتَّخْفِيفِ، وَهُوَ السَّاعِي (عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ، وَمَنْ بَلَغَتْ صَدَقَتُهُ بِنْتُ لَبُونٍ) نُصِبَ (وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ وَعِنْدَهُ بِنْتُ مَخَاضٍ) وَهِيَ الَّتِي لَهَا سَنَةٌ وَطَعْنَتْ فِي الثَّانِيَةِ (فَإِنَّهَا تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ مَخَاضٍ^(٥) وَيُعْطِي) أَي: الْمَالِكُ (مَعَهَا) الْمَصَدَّقُ (عِشْرِينَ دِرْهَمًا أَوْ شَاتَيْنِ) فِيهِ أَنَّ جَبَرَ كُلِّ مَرْتَبَةٍ بِشَاتَيْنِ أَوْ عِشْرِينَ دِرْهَمًا، وَجَوَازِ النُّزُولِ وَالصُّعُودِ مِنَ الْوَاجِبِ عِنْدَ فَقْدِهِ إِلَى سَنٍ آخَرَ يَلِيهِ، وَالْخِيَارِ فِي الشَّاتَيْنِ وَالْدَّرَاهِمِ لِدَافِعِهَا، سِوَاءٍ كَانَ مَالِكًا أَوْ سَاعِيًا، وَفِي الصُّعُودِ وَالنُّزُولِ لِلْمَالِكِ فِي الْأَصَحِّ.

٤٤/٣

وهذا الحديث/ طرف من حديث أنسٍ وليس فيه ما ترجم له، نعم، أورده في «باب العرض في الزكاة» [ج: ١٤٤٨] ولفظه كما مرَّ قريبًا: «ومن بلغت صدقته بنت مخاض وليست عنده، وعنده بنت لبون، فإنها تُقْبَلُ منه، ويعطيه المصدق عشرين درهماً أو شاتين، فإن لم تكن عنده بنت مخاض على وجهها، وعنده ابن لبون، فإنه يُقْبَلُ منه وليس معه شيء»، وحذفه هنا، فقيلاً: جرى في ذلك على عادته في تشحيد الأذهان بخلو حديث الباب عن موضع الترجمة، كما رواه اكتفاء

ب ٢١٥/٢د

(١) في (م): «ماله».

(٢) في (ص) و(م): «كالشاة»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «كالشاة في المصراة»؛ كذا بخطه، ولعله: كالصاع في المصراة. انتهى «عجمي».

(٣) في (د) و(م): «بالتخفيف».

(٤) «بالتشديد»: ليس في (م).

(٥) قوله: «وهي التي لها سنة وطعنت في الثانية فإنها تُقْبَلُ مِنْهُ بِنْتُ مَخَاضٍ»، سقط من (د).

بذكر أصل الحديث في موضع آخر ليلبحث^(١) الطالب عنه، وقيل غير ذلك ممّا عزي لابن رُشيد^(٢) وابن المنير، وفيما ذكر كفاية في الاعتذار عنه، والله الموفق والمعين.

٣٨ - باب زكاة الغنم

(باب زكاة الغنم).

١٤٥٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ: أَنَّ أَنَسًا حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ هَذَا الْكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ: بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، «هَذِهِ فَرِيضَةُ الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا رَسُولُهُ، فَمَنْ سُئِلَهَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى وَجْهِهَا فَلْيُعْطِهَا، وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا فَلَا يُعْطِ: فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فَمَا دُونَهَا مِنَ الْغَنَمِ مِنْ كُلِّ خَمْسٍ شَاةٌ، إِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أُتْنَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أُتْنَى، فَإِذَا بَلَغَتْ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ فَفِيهَا حِقَّةٌ طَرَوْقَةُ الْجَمَلِ، فَإِذَا بَلَغَتْ وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ، فَإِذَا بَلَغَتْ -يَعْنِي- سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ، فَإِذَا بَلَغَتْ إِحْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِئَةٍ فَفِيهَا حِقَّتَانِ طَرَوْقَتَا الْجَمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِئَةٍ فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حِقَّةٌ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فَفِيهَا شَاةٌ، وَفِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا إِذَا كَانَتْ أَرْبَعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِئَةٍ شَاةٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى عِشْرِينَ وَمِئَةٍ إِلَى مِئَتَيْنِ شَاتَانِ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى مِئَتَيْنِ إِلَى ثَلَاثٍ مِئَةٍ فَفِيهَا ثَلَاثٌ، فَإِذَا زَادَتْ عَلَى ثَلَاثٍ مِئَةٍ فَفِي كُلِّ مِئَةٍ شَاةٌ، فَإِذَا كَانَتْ سَائِمَةُ الرَّجُلِ نَاقِصَةً مِنْ أَرْبَعِينَ شَاةً وَاحِدَةً فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا، وَفِي الرِّقَّةِ رُبْعُ الْعُشْرِ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ إِلَّا تِسْعِينَ وَمِئَةً فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا».

(١) في غير (د) و(س): «لبحث».

(٢) في هامش (ج): قال ابن رُشيد: مقصوده أن يستدلّ على أن من بلغت صدقته بنت مخاض، وليست عنده هي ولا ابن لبون، لكن عنده حقة مثلاً، وهي أرفع من بنت المخاض؛ فإن بينهما بنت اللبون، وقد يوازن بين بنت اللبون وبنت المخاض عشرين درهماً أو شاتين، وكذا سائر ما وقع خبره في الحديث من سنّ يزيد أو ينقص، إنّما ذكر فيه ما يليها، لا ما يقع بينهما بتفاوت درجة، فأشار البخاري إلى أنه يستنبط من الزائد والناقص المتصل ما يكون منفصلاً بحساب ذلك، فعلى هذا؛ من بلغت صدقته بنت مخاض، وليست عنده إلا حقة؛ أن يردّ عليه المصدّق أربعين درهماً أو أربع شياه جبرائلاً، أو بالعكس، فلو ذكر اللفظ الذي ترجم به؛ لما أفهم هذا الغرض، فتدبرّه. انتهى كذا عن خطّه.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمُثَنَّى الْأَنْصَارِيُّ قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أبي) عبد الله (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد أيضاً (ثُمَّ أَمَّا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَنَسٍ: أَنَّ) جدّه (أَنَسًا) رضي الله عنه (حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ) الصَّدِّيقَ رضي الله عنه (كَتَبَ لَهُ) أي: لأنسٍ (هَذَا الْكِتَابَ لَمَّا وَجَّهَهُ إِلَى الْبَحْرَيْنِ) عاملاً عليها، وهو اسمٌ لإقليمٍ مشهورٍ يشتمل على مدنيٍّ معروفةٍ، قاعدتها هجر^(١): (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، هَذِهِ فَرِيضَةٌ) أي: نسخة فريضة (الصَّدَقَةِ الَّتِي فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمُسْلِمِينَ) بفرض الله (وَالَّتِي أَمَرَ اللَّهُ بِهَا) بحرف العطف، ولأبي داود: «التي» بدونه، على أنَّ الجملة بدلٌ من الجملة الأولى، ولغير أبي ذرٍّ: «به» (رَسُولُهُ) عليه السلام، أي: بتبليغها، وأضيف الفرض إليه لأنَّه دعا إليه وحمل النَّاسَ عليه، أو معنى «فَرَضَ» قَدَّرَ؛ لأنَّ الإيجاب بنصِّ القرآن على سبيل الإجمال، وبَيَّنَ من الله مُجْمَلَهُ بتقدير الأنواع والأجناس (فَمَنْ سُئِلَهَا) بضمِّ السَّينِ، أي: فمن سُئِلَ الزَّكَاةَ (مِنَ الْمُسْلِمِينَ) حال كونها (عَلَى^(٢)) وَجْهَهَا فَلْيُعْطَهَا) على الكيفية المذكورة في الحديث من غير تعدُّ، بدليل قوله^(٣): (وَمَنْ سُئِلَ فَوْقَهَا) أي: زائداً على الفريضة المعيّنة في السَّنِ أو العدد (فَلَا يُعْطِ) الزَّائِدَ على الواجب، وقيل: لا يعط شيئاً من الزَّكَاةِ لهذا المصَدَّقِ، لأنَّه خان بطلبه فوق الزَّائِدِ، فإذا ظهرت خيانتُهُ سقطت طاعته، وحينئذٍ يتولَّى إخراجهُ أو يعطيه لساعٍ آخر، ثمَّ شرع في بيان كيفية الفريضة وكيفية أخذها، وبدأ بركة الإبل؛ لأنَّها غالب أموالهم فقال: (فِي أَرْبَعٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ) زكاةٌ (فَمَا دُونَهَا) أي: فما دون أربع وعشرين (مِنَ الْغَنَمِ) يتعلَّق بالمبتدأ المُقَدَّرِ (مِنْ كُلِّ خَمْسٍ) خبر المبتدأ الذي هو (شَاةٌ) وكلمة «من» للتعليل، أي: لأجل كلِّ خمسٍ من الإبل، وسقط في رواية ابن السَّكَنِ كلمة «من» الدَّاخِلة على الغنم، وصوِّبه بعضهم، وقال القاضي عياض: كلُّ صوابٍ، فمن أثبتها فمعناه^(٤): زكاتها من الغنم، و«من» للبيان لا للتبعيض، وعلى إسقاطها ف«الغنم» مبتدأ خبره «في أربع وعشرين»، وإنَّما قُدِّمَ الخبر لأنَّ المراد بيان النُّصَبِ^(٥)؛ إذ الزَّكَاةُ إنَّما تجب بعد

(١) في هامش (ج): «هَجَرَ» محرَّكة: بلد، وباليمن بينها وبين عثر يوم وليلة، مذكرٌ مصروف، وقد يؤنَّث ويمنع، والنسبة هجريٌّ وهاجريٌّ «قاموس».

(٢) «على»: ليس في (د).

(٣) «قوله»: ليس في (د).

(٤) في (د): «فمعناها»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٥) في (د): «النُّصَاب». وفي (ج): «النَّصِيب» وكتب على هامش (ج): «النَّصِيب» كذا بخطه، ولعلَّه سبق قلم، =

النُّصَابُ، فَكَانَ تَقْدِيمُهُ أَهَمَّ لِأَنَّهُ السَّابِقُ فِي التَّسْبُوبِ (إِذَا) وَفِي نَسْخَةِ «فَإِذَا» (بَلَّغْتَ) إِبْلَهُ (خَمْسًا وَعِشْرِينَ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ / فَفِيهَا بِنْتُ مَخَاضٍ أَنْثَى) قَيَّدَ بِالْأَنْثَى لِلتَّأَكِيدِ، كَمَا يُقَالُ: رَأَيْتَ ١٢١٦/٢٥ بَعِينِي وَسَمِعْتَ بِأَذْنِي (فَإِذَا بَلَّغْتَ) إِبْلَهُ ^(١) (سِتًّا وَثَلَاثِينَ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أَنْثَى) أَنْ لَأَمُّهَا أَنْ تَلِدَ (فَإِذَا بَلَّغْتَ) إِبْلَهُ (سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ ^(٢)) فَفِيهَا حَقَّةٌ طَرُوقَةُ الْجَمَلِ بِفَتْحِ الطَّاءِ، «فَعُولَةٌ» بِمَعْنَى: «مَفْعُولَةٌ»، صِفَةٌ لـ «حَقَّةٌ»، اسْتَحَقَّتْ أَنْ يَغْشَاهَا الْفَحْلُ (فَإِذَا بَلَّغْتَ) إِبْلَهُ (وَاحِدَةً وَسِتِّينَ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ فَفِيهَا جَذَعَةٌ) بِفَتْحِ الْجِيمِ / وَالذَّالِ ^(٣) الْمَعْجَمَةُ، ٤٥/٣ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِأَنَّهَا أَجْذَعَتْ ^(٤) مُقَدِّمَ أَسْنَانِهَا، أَيْ: أَسْقَطَتْهُ ^(٥)، وَهِيَ غَايَةُ أَسْنَانِ الزَّكَاةِ ^(٦) (فَإِذَا بَلَّغْتَ) إِبْلَهُ (- يَغْنِي - سِتًّا وَسَبْعِينَ إِلَى تِسْعِينَ فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ) بِزِيَادَةِ «يَعْنِي» وَكَأَنَّ الْعَدَدَ حُذِفَ مِنَ الْأَصْلِ؛ اكْتِفَاءً بِدَلَالَةِ الْكَلَامِ عَلَيْهِ فَذَكَرَهُ بَعْضُ رَوَاتِهِ، وَأَتَى بِلَفْظٍ: «يَعْنِي» لِيَنْبَهُ عَلَى أَنَّهُ مَزِيدٌ، أَوْ شَكٌّ أَحَدُ رَوَاتِهِ فِيهِ (فَإِذَا بَلَّغْتَ) إِبْلَهُ (إِخْدَى وَتِسْعِينَ إِلَى عِشْرِينَ وَمِئَةٍ فَفِيهَا حَقَّتَانِ طَرُوقَتَا الْجَمَلِ، فَإِذَا زَادَتْ) إِبْلَهُ (عَلَى عِشْرِينَ وَمِئَةٍ) وَاحِدَةً فَصَاعِدًا (فَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ، وَفِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ) فَوَاجِبُ مِئَةٍ وَثَلَاثِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَحَقَّةٌ، وَوَاجِبُ مِئَةٍ وَأَرْبَعِينَ بِنْتُ لَبُونٍ وَحَقَّتَانِ، وَهَكَذَا (وَمَنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ إِلَّا أَرْبَعٌ مِنَ الْإِبِلِ فَلَيْسَ فِيهَا صَدَقَةٌ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا) أَنْ ^(٧) يَتَبَرَّعَ وَيَتَطَوَّعَ (فَإِذَا بَلَّغْتَ خَمْسًا مِنَ الْإِبِلِ فَفِيهَا شَاةٌ، وَ) فَرَضَ عَلَيْهِ الصَّدَقَةُ ^(٨) (فِي صَدَقَةِ الْغَنَمِ فِي سَائِمَتِهَا) أَيْ: رَاعَيْتِهَا، لَا ^(٩) الْمَعْلُوفَةَ، وَ«فِي سَائِمَتِهَا» - كَمَا قَالَ فِي «شرح المشكاة» - بَدَلٌ مِنَ «الْغَنَمِ» بِإِعَادَةِ الْجَارِّ الْمُبْدَلِ ^(٩) فِي حَكْمِ الطَّرْحِ، فَلَا يَجِبُ فِي مَطْلَقِ الْغَنَمِ شَيْءٌ، وَهَذَا

= وَالْأَوَّلَى: «النُّصَبُ» جَمْعُ «نِصَابٍ»، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُ الْحَافِظِ: «وَإِنَّمَا قَدَّمَ الْخَبَرَ لِأَنَّ الْغَرَضَ بَيَانُ الْمَقَادِيرِ».

(١) «إِبْلَهُ»: لَيْسَ فِي (د).

(٢) قَوْلُهُ: «فَفِيهَا بِنْتُ لَبُونٍ أَنْثَى أَنْ تَلِدَ فَإِذَا بَلَّغْتَ إِبْلَهُ سِتًّا وَأَرْبَعِينَ إِلَى سِتِّينَ»، سَقَطَ مِنْ (ص).

(٣) «وَالذَّالُ»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ب) وَ(س).

(٤) فِي غَيْرِ (ب) وَ(س): «جَذَعَتْ».

(٥) فِي (د): «أَسْقَطَتْ».

(٦) فِي (م): «الشَّاةُ».

(٧) فِي (د): «أَيُّ».

(٨) فِي (د): «إِلَّا».

(٩) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «بِإِعَادَةِ الْجَارِّ الْمُبْدَلِ»؛ كَذَا بِخَطِّهِ الْمُصَنَّفُ، وَالَّذِي فِي «شرح المشكاة» لِلطَّبِيبِيِّ:

«وَفِي سَائِمَتِهَا» بَدَلٌ مِنَ «الْغَنَمِ»؛ بِإِعَادَةِ الْجَارِّ، وَقَدْ تَقَرَّرَ أَنَّ الْمُبْدَلَ فِي حَكْمِ الْمُنْحَى.. إِلَى آخِرِهِ؛ وَالْمُنْحَى: =

أقوى في الدلالة من أن لو^(١) قيل ابتداءً في سائمة الغنم أو في^(٢) الغنم السائمة؛ لأن دلالة البدل على المقصود بالمنطوق، ودلالة غيره عليه بالمفهوم، وفي تكرار الجار إشارة إلى أن للسوم في هذا الجنس مدخلاً قوياً وأصلاً يُقاس عليه بخلاف جنسي^(٣) الإبل والبقر. انتهى. (إذا كانت) غنم الرجل، وللكشميهني: «إذا بلغت» (أربعين إلى عشرين ومئة) فزكاتها (شاة) جذعة ضأن، لها سنة ودخلت في الثانية، وقيل: ستة أشهر، أو ثنية معز، لها سنتان، ودخلت في الثالثة، وقيل: سنة، و«شاة» رُفِعَ، خبر مبتدأ مُضْمَرٌ، أو مبتدأ، و«في صدقة الغنم» خبره (فإذا زادت) غنمه (على عشرين ومئة) واحدة فصاعداً (إلى مئتين) فزكاتها (شأتان) مرفوعاً على الخبرية أو الابتدائية كما مر (فإذا زادت) غنمه (على مئتين) ولو واحدة (إلى ثلاث مئة ففيها ثلاث) وللكشميهني: «ثلاث شياه» (فإذا زادت) غنمه (على ثلاث مئة) مئة أخرى لا دونها (ففي كل مئة شاة) ففي أربع مئة أربع شياه، وفي خمس مئة خمس، وفي ست مئة ست، وهكذا (فإذا كانت سائمة الرجل ناقصة) نُصِبَ، خبر «كان» (من أربعين شاة واحدة) صفة «شاة» الذي هو تمييز «أربعين» كذا أعربه في «التنقيح»، وتعقبه في «المصباح»/ بأنه لا فائدة في هذا^(٤) الوصف مع كون الشاة تمييزاً، وإنما «واحدة» منصوبٌ على أنه مفعولٌ بـ «ناقصة» أي: إذا كان عند الرجل سائمة تنقص واحدة من أربعين فلا زكاة عليه فيها، وبطريق الأولى إذا نقصت زائداً^(٥) على ذلك، ويحتمل أن يكون «شاة» مفعولاً بـ «ناقصة»، و«واحدة» وصفٌ لها، والتمييز محذوف للدلالة عليه. انتهى. (فليس فيها) أي: الناقصة عن الأربعين (صدقة إلا أن يشاء ربها) أن يتطوع (وفي) مئتي درهم من (الرقية) بكسر الراء وتخفيف القاف: الورك، والهاء عوض عن الواو؛ نحو: العدة والوعد؛ الفضة المضروبة وغيرها (رُبْعُ العُشْرِ) خمسة دراهم، وما زاد على المئتين فبحسابه، فيجب ربع عُشره، وقال أبو حنيفة: لها وقص فلا شيء على ما زاد على مئتي درهم

ب ٢١٦/٢٥

= المُرَال، قال في «القاموس»: ونحى اللبن يَنْحِيهِ وينحاه: مَخَّضَهُ، والشيء: أزاله؛ كَنَحَاهُ. انتهى. فلعل المؤلف نقل عبارة بالمعنى، وسقط من قلمه، وقد تقرر أن.... إلى آخره. انتهى فليُتَأَمَّل.

(١) في هامش (ج): «من أن لو» كذا بخطه من غير ضمير، وفي «شرح المشكاة» به.

(٢) «في»: ليس في (د).

(٣) في (د): «جنس».

(٤) في (د): «بهذا».

(٥) في (د): «زائدة».

حَتَّى تَبْلُغَ^(١) أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا فَضَّةً، فَفِيهِ حِينَئِذٍ دِرْهَمٌ وَاحِدٌ، وَكَذَا فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ (فَإِنْ لَمْ تَكُنْ) أَيِ: الرِّقَّةِ (إِلَّا تِسْعِينَ وَمِئَةً فَلَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ) لِعَدَمِ النَّصَابِ، وَالتَّعْبِيرُ بِالتَّسْعِينَ يُوْهَمُ إِذَا زَادَتْ عَلَى الْمِئَةِ وَالتَّسْعِينَ قَبْلَ بُلُوغِ الْمُتَيْنِ أَنَّ فِيهَا زَكَاةً وَلَيْسَ كَذَلِكَ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ التَّسْعِينَ؛ لِأَنَّهُ آخِرُ عَقْدٍ قَبْلَ الْمِئَةِ، وَالحِسَابُ إِذَا جَاوَزَ الْآحَادَ كَانَ تَرْكِيبُهُ بِالْعُقُودِ كَالْعَشْرَاتِ وَالْمِثْنِ وَالْأَلُوفِ، فَذَكَرَ^(٢) التَّسْعِينَ لِيَدُلَّ عَلَى أَنَّ لَا صَدَقَةَ فِيهَا نَقْصٌ عَنِ الْمُتَيْنِ، وَلَوْ بَعْضُ حَبَّةٍ؛ لِحَدِيثِ الشَّيْخَيْنِ: «لَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسٍ أَوْاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةٌ» [ج: ١٤٥٩] (إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبُّهَا) وَهَذَا كَقَوْلِهِ فِي حَدِيثِ الْأَعْرَابِيِّ فِي «الْإِيمَانِ» [ج: ٤٦]: «إِلَّا أَنْ تَطَوَّعَ».

٣٩ - بَابُ: لَا تُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ وَلَا تَيْسٌ إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ

هَذَا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (لَا تُؤْخَذُ^(٣)) فِي الصَّدَقَةِ الْمَفْرُوضَةِ (هَرِمَةٌ) بِفَتْحِ الْهَاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ (وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ (وَلَا تَيْسٌ إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ) بِتَخْفِيفِ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ وَتَشْدِيدِهَا، وَالتَّشْدِيدُ مَكْشُوطٌ فِي^(٤) «الْيُونَنِيَّةِ»^(٥).

١٤٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي ثُمَامَةُ أَنَّ أَنَسًا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ حَدَّثَهُ: أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ كَتَبَ لَهُ النَّبِيُّ أَمَرَ اللَّهِ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ، وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ، وَلَا تَيْسٌ إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ».

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ^(٦): حَدَّثَنِي أَبِي) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُثَنَّى (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ فِيهِمَا / (ثُمَامَةُ) بْنُ عَبْدِ اللَّهِ (أَنَّ أَنَسًا) جَدَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَنَّ أَبَا بَكْرٍ) الصَّدِيقَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (كَتَبَ لَهُ النَّبِيُّ) وَلِلْكَشْمِيهَنِيِّ: «الصَّدَقَةُ الَّتِي» (أَمَرَ اللَّهُ رَسُولَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) بِهَا: (وَلَا يُخْرَجُ فِي الصَّدَقَةِ) الْمَفْرُوضَةِ (هَرِمَةٌ) الْكَبِيرَةُ الَّتِي سَقَطَتْ أَسْنَانُهَا (وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ) بِفَتْحِ الْعَيْنِ، وَالْفُ

(١) فِي (د): «مُتَيْنِ حَتَّى تَبْلُغَ».

(٢) فِي (د): «وَقَدْ ذَكَرَ».

(٣) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «يُؤْخَذُ».

(٤) فِي (د) وَ(ص): «مَنْ».

(٥) «وَالْتَّشْدِيدُ مَكْشُوطٌ فِي الْيُونَنِيَّةِ»: لَيْسَ فِي (م).

(٦) «قَالَ»: لَيْسَ فِي (د).

بعد الواو، أي: معيبة بما تُرَدُّ به في البيع، وهو شاملٌ للمريض وغيره، وبالضَّم: العور في العين إلا من مثلها من الهرمات وذات العوار، وتكفي^(١) مريضة متوسطة ومعيبة من الوسط، وكذا لا تُؤخذ صغيرة^(٢) لم تبلغ سنَّ الإجزاء (وَلَا تَيْسُ) وهو فحل الغنم، أو مخصوص بالمعز؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَيْمَمُوا الْخَيْثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧] (إِلَّا مَا شَاءَ)^(٣) الْمُصَدَّقُ بتخفيف الصاد وكسر الدال؛ كـ «محدث»: أخذ الصدقات الذي هو وكيل الفقراء في قبض الزكوات بأن يؤدي اجتهاده إلى أن ذلك خيرٌ لهم^(٤)، وحينئذٍ فلا استثناء راجع لما ذكر من الهرم^(٥) والعوار^(٦) d٢١٧/٢ والذكورة، نعم يُؤخذ ابن اللبون أو الحِقُّ عن خمسٍ وعشرين من الإبل عند فقد بنت المخاض والذكر من الشياه فيما دون خمسٍ وعشرين من الإبل، والتَّبِيع في ثلاثين من البقر للنَّص على الجواز فيها^(٧) إلا في الحِقِّ للقياس^(٨)، وخرج بعيب البيع عيبُ الأضحية، ولو انقسمت الماشية إلى صحاحٍ ومراضٍ أو إلى سليمةٍ ومعيبةٍ أخذ صحيحةً بالقسط، ففي أربعين شاةً نصفها صحاحٌ ونصفها مراضٌ، وقيمة كلِّ صحيحةٍ ديناران، وكلِّ مريضةٍ دينارٌ، تُؤخذ صحيحةٌ بقيمة نصفٍ صحيحةٍ ونصفٍ مريضةٍ؛ وهو دينارٌ ونصفٌ، وكذا لو كان نصفها سليماً ونصفها معيباً كما ذكر، ثمَّ إنَّ الأكثرين - كما قاله ابن حجر - على تشديد صاد «المصدق» أي: المتصدق، فأبدلت التاء صاداً وأدغمت في الصاد.

وتقدير الحديث حينئذٍ ولا تُؤخذ هرمةٌ ولا ذات عوارٍ أصلاً، ولا يُؤخذ التيس إلا برضا المالك لكونه محتاجاً^(٩) إليه، ففي أخذه بغير رضاه^(١٠) إضرارٌ به، وحينئذٍ فلا استثناء مختص

(١) في (د) و(م): «يكفي».

(٢) زيد في (ص): «التي».

(٣) في (د): «ما يشاء»، وفي (م): «أن يشاء»، والمثبت موافق لما في «اليونينية».

(٤) في (د): «له».

(٥) في هامش (ج): قوله: «لما من الغنم... إلى آخره»؛ كذا بخطه، يعني: وصوابه المثبت.

(٦) في (د): «والعور».

(٧) في (د): «فيهما».

(٨) في (د): «فالقياس».

(٩) في هامش (ج): صُوب على النَّصْب بالهامش، وفي أصله: «محتاج» بصورة المرفوع.

(١٠) في (د): «إذنه»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

بالتيسر، واستدل به للمالكية^(١) في تكليف المالك سليماً وهو مذهب المدونة، وعن ابن عبد الحكم لا^(٢) يؤخذ من المعيبة^(٣) إلا أن يرى الساعي أخذ المعيبة لا الصغيرة.

٤٠ - باب أخذ العناق في الصدقة

(باب أخذ العناق في الصدقة) بفتح العين: الأنثى من ولد المعز إذا أتى^(٤) عليها^(٥) حول ودخلت في الثاني، والجمع أغنق وعنوق.

١٤٥٦ - ١٤٥٧ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ، عَنِ الزُّهْرِيِّ (ح)

وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُتْبَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه: وَاللَّهِ، لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤْذُونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا. قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنَّ اللَّهَ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه بِالْقِتَالِ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) (الزُّهْرِيِّ، ح) للتحويل (وَقَالَ اللَّيْثُ) بن سعدٍ ممَّا وصله الذهلي في «الزُّهريَّات» عن أبي صالح عن الليث قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ خَالِدٍ) الفهمي، أمير مصر (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بتصغير الأول (ابْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ، أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ أَبُو بَكْرٍ رضي الله عنه) في حديث قصته مع عمر بن الخطاب في قتال مانعي الزكاة السابق في أول «الزكاة» [ح: ١٤٠٠]: (وَاللَّهِ، لَوْ مَنَعُونِي عَنَاقًا كَانُوا يُؤْذُونَهَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنَعِهَا) فيه دلالة على أن العناق مأخوذة في الصدقة، وهو^(٦) مذهب البخاري كالشافعي وأبي يوسف، وهو موضع الترجمة.

(١) في (د): «المالكية».

(٢) «لا»: سقط من (ص) و(م) و(ج)، وكتب على هامش (ج): «ياخذ» كذا بخطه، ولعله سقط من قلمه لفظ «لا».

(٣) في هامش (ص): قوله: «يؤخذ من المعيبة»؛ كذا بخطه، ولعله سقط من قلمه حرف التثني قبل «يؤخذ».

(٤) في (ص) و(م): «أتت». وفي هامش (ج): قوله: «أتت» كذا بخطه، والأولى: «أتى» بدليل قوله: في الثاني.

(٥) في هامش (ص): قوله: «إذا أتت عليها» كذا بخطه، والأولى: أتى؛ بدليل قوله: ودخلت في الثاني، ولم يقل:

في الثانية.

(٦) «وهو»: مثبت من (ب) و(س).

(قَالَ عُمَرُ رضي الله عنه: فَمَا هُوَ إِلَّا أَنْ رَأَيْتُ أَنَّ اللَّهَ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ رضي الله عنه بِالْقِتَالِ^(١)، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ) أي: بما ظهر له من الدليل، والمستثنى منه غير مذكور^(٢)، أي: ليس الأمر شيئاً من الأشياء إلا علمي أن أبا بكرٍ مُحِقٌّ، وصورة إخراج الصَّغِير أن يمضي على أربعين مَلَكُهَا من صغار المعز حولاً أو تنتج ماشيته، ثمَّ تموت، فإنَّ حول نتاجها/ يُبْنَى على حولها، وكذا صغار الغنم، وقال مالكٌ في «المدونة»: وإذا^(٣) كانت الغنم سِخَالاً أو البقر عجاجيل أو الإبل فصلاناً^(٤) كُلُّهَا، كُلُّفَ رَبُّهَا أن يشتري ما يجزئ منها، ففي الغنم جذعةٌ أو ثنيةٌ، وفي الإبل والبقر ما في الكبار منها، وبه قال زفر، وقال أبو حنيفة ومحمدٌ: لا شيء في الفصلان والعجاجيل ولا في صغار الغنم لا منها ولا من غيرها^(٥)، لقول عمر: أُعَدَدُ السَّخْلَةُ عَلَيْهِمْ وَلَا تَأْخُذْهَا، وَإِنَّمَا خَرَجَ قَوْلُ الصَّدِّيقِ عَلَى الْمَبَالِغَةِ، بِدَلِيلِ الرَّوَايَةِ الْآخَرَى: «لَوْ^(٦) مَنَعُونِي عِقَالاً» [ح: ٧٢٨٤] وَالْعِقَالُ لَا زَكَاةَ فِيهِ، فَالْعِقَالُ تَنْبِيْهَا بِالْأَدْنَى عَلَى الْأَعْلَى، وَرَبَّمَا قَدَّرَ الْمُسْتَحِيلَ، لِأَجْلِ الْمُلَازِمَةِ نَحْوُ: «لَوْ كَانَ / فِيهِمَا إِلَهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا» [الأنبياء: ٢٢] وَكَأَنَّ الصَّدِّيقَ قَالَ: مَنْ مَنَعَ حَقًّا وَلَوْ عِقَالًا أَوْ عِنَاقًا، يَعْنِي: قَلِيلًا أَوْ كَثِيرًا، فَتَقَاتَلْنَا لَهُ مَتَعَيْنٌ، وَهُؤُلَاءِ مَنَعُوا، فَتَقَاتَلْنَا لَهُمْ مَتَعَيْنٌ.

٤١ - بَابُ: لَا تُؤْخَذُ كَرَائِمُ أَمْوَالِ النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ

هذا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (لَا تُؤْخَذُ كَرَائِمُ أَمْوَالِ النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ) أي: نفائس أموالهم من أيِّ صنفٍ كان.

١٤٥٨ - حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رضي الله عنه -، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) في نسخة في هامش (د): «للقتال»، وفيها كالمثبت.

(٢) في (د): «ليس مذكوراً».

(٣) «إذا»: ليس في (د).

(٤) في هامش (ج): بضمّ الفاء وكسرها، جمع «فصيل»، وهو ولد الناقة إذا فُصِلَ عن أمّه، فهو «فصيل» بمعنى «مفعول».

(٥) في هامش (ج): عبارة الحافظ: «لا يؤدّي عنها إلا من غيرها». قلنا: وهو الصواب. ونَبّه عليه الشيخ أمين

السفرجلاني رضي الله عنه بهامش نسخته.

(٦) «لو»: سقط من (ص) و(م).

لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا عَلَى الْيَمَنِ قَالَ: «إِنَّكَ تَقْدُمُ عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ، فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ، فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيْلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً تُؤْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ، فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا فَخُذْ مِنْهُمْ، وَتَوَقَّ كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أُمَيَّةُ بْنُ بَسْطَامٍ) ^(١) بكسر الموحدة، مصروفًا، العيشي، بفتح العين وسكون المثناة التحتية وكسر المعجمة، قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بضم الزاي وفتح الراء قال: (حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ الْقَاسِمِ) بفتح الراء (عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أُمَيَّةَ) الأموي ^(٢) المكي (عَنْ يَحْيَى ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ) ^(٣) بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ بفتح الميم، نافذ، بالتون والفاء والذال المعجمة (عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ) ^(٤)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمَّا بَعَثَ مُعَاذًا (عَلَيْهِ) والياء (عَلَى) أهل الجند ^(٥) من (اليمَنِ) سنة عشر قبل حجة الوداع، يعلمهم القرآن وشرائع الإسلام، ويقضي بينهم ويقبض الصدقات من عمال ^(٥) أهل اليمن، وللكشميهني: «إلى اليمن» (قَالَ: إِنَّكَ تَقْدُمُ) بفتح الدال، مضارع «قديم» بكسرهما (عَلَى قَوْمٍ أَهْلِ كِتَابٍ) التوراة والإنجيل، وقاله تنبيهًا ^(٦) له على الاهتمام بهم، لأنهم أهل علم، فليست مخاطبتهم كمخاطبة جهال المشركين وعبداء الأوثان (فَلْيَكُنْ أَوَّلَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ عِبَادَةُ اللَّهِ) بنصب «أَوَّلَ» على أنه خبر «كان»، ورفع «عبادة» على أنه اسمها، أي: معرفة الله، وفي رواية الفضل بن العلاء [ج: ٧٣٧٢]: «إلى أن يؤخدوا الله»، قال الله ^(٧) تعالى:

(١) في هامش (ج): «بَسْطَامٍ»: بكسر الموحدة وفتحها، وقال النووي: كسر الموحدة هو المشهور، قال: واخْتُلِفَ في صرفه، فمنهم من صرفه ومنهم من لم يصرفه، قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح: بسطام أعجمي لا ينصرف، قال ابن دريد: ليس من كلام العرب، قال: ووجدته في «كتاب ابن الجواليقي في المعرب» مصروفًا، وهو بعيد، قال الجوهري: ليس من أسماء العرب. انتهى. و«العيشي» نسبة إلى محلّة بالبصرة، نزلها بنو عايش بن تميم الله، فَنُسِبَتْ إِلَيْهِمْ؛ كما في «الترتيب».

(٢) في هامش (ج): «الْأُمَوِيُّ» قال السمعاني: بضم الألف وفتح الميم وكسر الواو، إلى أمية بن عبد شمس.

(٣) في (د): «عبيد»، وهو تحريف.

(٤) في هامش (ج): بفتح الجيم والتون وإهمال الدال؛ بلد باليمن.

(٥) في (د): «أعمال».

(٦) في هامش (ج) و(ص): قوله: «تنبيه»؛ كذا بخطه؛ بصورة المرفوع؛ فليحذره.

(٧) «الله»: اسم الجلالة ليس في (د).

﴿وَمَا خَلَقْتُ الْإِنْسَ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِي﴾ [الذاريات: ٥٦] ويؤيده قوله: (فَإِذَا عَرَفُوا اللَّهَ) بالتوحيد ونفي الألوهية عن غيره، وفيه دليل على أن أهل الكتاب لا يعرفون الله (فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خُمْسَ صَلَوَاتٍ فِي يَوْمِهِمْ وَلَيَلَتِهِمْ، فَإِذَا فَعَلُوا) الصلاة (فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ^(١) فَرَضَ عَلَيْهِمْ زَكَاةً تُوْخَذُ مِنْ أَمْوَالِهِمْ وَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ) يحتمل عود الضمير على أهل البلد، فلا يجوز نقل الزكاة، وأن يعود عليهم بوصف إسلامهم (فَإِذَا أَطَاعُوا بِهَا^(٢)) فخذ بالفاء، ولأبي ذر وابن عساكر: «خذ» (منهم) زكاة أموالهم (وَتَوَقَّ) أي: احذر (كَرَائِمَ أَمْوَالِ النَّاسِ) جمع كريمة، وهي العزيزة عند رب المال، إما باعتبار كونها أكولة^(٣)، أي^(٤): مُسَمَّنَةً للأكل، أو رُبِّي^(٥)، بضمم الراء وتشديد الموحدة، أي: قريبة العهد بولادة^(٦)، وقال الأزهري: إلى خمسة عشر يوماً من ولادتها، لأن الزكاة لمواساة الفقراء، فلا يناسب الإجحاف بمال الأغنياء إلا إن رضوا بذلك.

٤٢ - بَابُ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسِ ذَوْدٍ صَدَقَةٌ

هذا (باب) بالتثوين (لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسِ ذَوْدٍ) من الإبل (صَدَقَةٌ) مفروضة، وأنكر ابن قتيبة أن يُقال: «خمس ذود» كما لا يُقال: خمس ثوب، وكأنه يرى أن الذود يُطلق على الواحد، وغلط في ذلك؛ لشيوع هذا اللفظ في الحديث الصحيح، وسماعه من العرب كما صرح به أهل اللغة، نعم؛ القياس في^(٧) تمييز^(٨) ثلاثة إلى عشرة أن يكون جمع تكسير جمع قلّة، فمجيئه اسم جمع؛ كما في هذا الحديث قليل^(٩)، والذود يقع على المذكر والمؤنث والجمع والمفرد؛ فلذا أضاف «خمس» إليه.

(١) زيد في غير (ص) و(م): «قد»، والمثبت موافق لما في «اليونانية».

(٢) في هامش (ج): قوله: «أطاعوا بها» في «المصباح»: أطاعه من «باب مال»: انقاد له، وبعضهم يعدّيه بالحرف؛ فيقال: طاع له، من «بابي باع وخاف». انتهى. فتعديته بالباء لأنه بمعنى أقروا؛ كما في باب «التوحيد» فراجع.

(٣) في هامش (ج): «أكولة» بفتح فضم.

(٤) في (د): «أو»، ولعله تحريف.

(٥) في هامش (ج): «رُبِّي» على مثال: حُبْلَى.

(٦) في هامش (ج): ويستمر لها هذا الاسم.

(٧) في (ص): «من».

(٨) زيد في غير (س): «إلى»، وليس بصحيح.

(٩) قوله: «وأنكر ابن قتيبة أن يُقال: خمس ذود... فمجيئه اسم جمع؛ كما في هذا الحديث قليل»، سقط من (د) و(م).

١٤٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ الْمَازِنِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرِقِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ ^(١) الْمَازِنِيِّ) نسبه ^(٢) إلى جدّه، ونسب جدّه إلى جدّه، كما وقع في رواية مالك، والمعروف أنّه: مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، ورواه البيهقي في «معرفة السنن والأخبار» عن الشافعي قال: أخبرنا مالك عن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، فنسب مُحَمَّدًا لأبيه، وعبد الرَّحْمَنِ لجدّه (عَنْ أَبِيهِ) عبد الله، ونقل البيهقي عن مُحَمَّدِ بْنِ يَحْيَى الذُّهَلِيِّ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي صَعْصَعَةَ هذا سمع هذا ^(٣) الحديث من ثلاثة أنفس. انتهى. وقد رواه إسحاق بن رَاهُوَيْه في «مُسْنَدِهِ»: عَنْ أَبِي أُسَامَةَ عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ كَثِيرٍ، عَنْ مُحَمَّدٍ هَذَا، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى وَعَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ كِلَاهُمَا، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ، ورواه البيهقي في «معرفة السنن» عن الشافعي، عن مالك، عن عمرو بن يحيى، عَنْ أَبِيهِ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: لَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ مِنَ التَّمْرِ صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ) كـ «جوار» (مِنَ الْوَرِقِ) بكسر الرَّاء: الْفَضَّةُ (صَدَقَةٌ، وَلَيْسَ فِيْمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْدٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ) وهذا موضع التَّرْجَمَةِ، والحديث دليلٌ على سقوط الزَّكَاةِ/ فيما دون هذه المقادير من هذه الأعيان ٤٨/٣ المذكورة، خلافاً لأبي حنيفة في زكاة الحرث، وتعلّق الزَّكَاةُ في كلّ قليل وكثيرٍ منه، واستدلّ له بقوله صلى الله عليه وسلم: «فِيْمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ، وَفِيْمَا سُقِيَ بِنَضْحٍ أَوْ دَالِيَةٍ نَصْفُ الْعُشْرِ» وهذا عامٌّ في القليل والكثير، وأجيب بأنّ المقصود من الحديث بيانُ قدر المُخْرَجِ، لا بيان المُخْرَجِ منه، قاله ابن دقيق العيد.

(١) في هامش (ج): واسم أبي صَعْصَعَةَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ؛ كما في «التَّقْرِيب».

(٢) في (د): «نسبة»، وكذا في الموضع اللاحق.

(٣) «هذا»: في (ص) و(م).

٤٣ - بَابُ زَكَاةِ الْبَقَرِ، وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَأَعْرِفَنَّ مَا جَاءَ اللَّهَ رَجُلٌ بِبَقْرَةٍ لَهَا خُوَارٌ»، وَيُقَالُ: جُوَارٌ. ﴿يَجْتَرُونَ﴾: تَرْفَعُونَ أَصْوَاتَكُمْ كَمَا تَجَارُ الْبَقْرَةُ

(بَابُ) إيجاب (زَكَاةِ الْبَقَرِ) اسم جنس، واحده بقرة، وباقورة: للذكر والأنثى (وَقَالَ أَبُو حُمَيْدٍ) (١) عبد الرحمن السَّاعِدِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مِمَّا وصله في «ترك الحيل» [ج: ٦٩٧٩]: (قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَأَعْرِفَنَّ) أي: لأرينكم غداً (مَا جَاءَ اللَّهَ رَجُلٌ) رفع فاعل «جاء»، و«الله» نصب بـ«جاء»، و«ما»: مصدرية، أي: لأعرفن مجيء رجل الله (بِبَقْرَةٍ لَهَا خُوَارٌ) بخاءٍ مُعْجَمَةٍ مضمومة وتخفيف الواو: صوتٌ، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهْنِيِّ: «لا أعرفن» بزيادة همزة قبل العين، فـ«لا» نفي، أي: لا ينبغي أن تكونوا على هذه الحالة، فأعرفكم بها يوم القيامة وأراكم عليها، قال البخاري: (وَيُقَالُ: جُوَارٌ) بضم الجيم مهموزاً، بدل «خوار» بالخاء المعجمة، وقال تعالى: ﴿يَجْتَرُونَ﴾ [النحل: ٥٣] أي: (تَرْفَعُونَ أَصْوَاتَكُمْ) ولأبي الوقت: «أصواتهم» (كَمَا تَجَارُ الْبَقْرَةُ) رواه ابن أبي حاتم عن السُّدِّيِّ، وذكر هذه الآية على عادته عند وقوفه على غريب يقع مثله في القرآن أن يذكر تفسيره تكثيراً للفائدة.

١٤٦٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: انْتَهَيْتُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ - أَوْ وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، أَوْ كَمَا حَلَفَ - مَا مِنْ رَجُلٍ تَكُونُ لَهُ إِبِلٌ أَوْ بَقَرٌ أَوْ غَنَمٌ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا إِلَّا أَتَيْتُ بِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمَ مَا تَكُونُ وَأَسْمَنَهُ، تَطْوُهُ بِأَخْفَافِهَا، وَتَنْطِطُحُهُ بِقُرُونِهَا، كُلَّمَا جَارَتْ أَخْرَاهَا رُدَّتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا، حَتَّى يَقْضَى بَيْنَ النَّاسِ». رَوَاهُ بُكَيْرٌ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ) قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران (عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ) بفتح الميم وسكون العين المهملة وبتكرير الراء، و«سُوَيْدٌ» بضم السين مُصَغَّرًا (عَنْ أَبِي ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) ولأبي ذرٍّ: «انتهيت إليه» يعني: النبي ﷺ (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ - أَوْ) قال: (وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، أَوْ كَمَا حَلَفَ -) لم يضبط أبو ذرٍّ اللفظ الذي حلف به ﷺ، وقول الحافظ ابن حجر في «الفتح»: «إِنَّ

(١) في هامش (ج): «أبو حميد» بفتح الحاء وكسر الميم، توفي في آخر خلافة معاوية «حلبى»، وضبطه الكرماني هنا وفي «فضل الاستقبال» بضم الحاء مصغراً.

الضَّمِيرُ فِي قَوْلِهِ: «انتهيت إليه» يعود على أبي ذرٍّ، وهو الحالف، وأنَّ قَوْلَهُ: «انتهيت إليه» مقول المعرور غير ظاهرٍ، ولعلَّه سبق قلمٌ، ويؤيِّد ذلك مع ما سبق رواية مسلمٍ عن المعرور عن أبي ذرٍّ: انتهيت إلى رسول الله ﷺ، وهو جالسٌ في ظلِّ الكعبة، فلمَّا رآني قال: «هم الأخسرون وربُّ الكعبة...» الحديث، ورواية الترمذي عن المعرور عن أبي ذرٍّ قال: جئت إلى رسول الله ﷺ وهو جالسٌ في ظلِّ الكعبة^(١)، قال: فرآني مقبلًا، فقال: «هم الأخسرون، وربُّ الكعبة...» الحديث، وفيه: ثُمَّ^(٢) قال: والذي نفسي بيده (مَا مِنْ رَجُلٍ تَكُونُ لَهُ إِبِلٌ أَوْ بَقَرٌ أَوْ غَنَمٌ لَا يُؤَدِّي حَقَّهَا) أي: زكاتها (إِلَّا أُتِيَ بِهَا) بضمِّ الهمزة (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) حال كونها (أَعْظَمَ مَا تَكُونُ وَأَسْمَنُهُ) عطفٌ على المنصوب السَّابِق (تَطَوُّهُ) ذوات الأخفاف منها (بِأَخْفَافِهَا) جمع خَفٌّ (وَتَنْطَحُهُ) بكسر الطاء وتُفْتَحُ، ذوات القرون (بِقُرُونِهَا) فالضَّمِيرُ في كُلِّ قَسَمٍ عائدٌ على بعض الجملة لا على الكلِّ، والخفُّ للإبل، والقرن للبقر، والظلف للغنم والبقر، وفي حديث أبي هريرة السَّابِق في «باب إثم مانع الزَّكَاةِ» [ح: ١٤٠٢]: «وتأتي الغنم على صاحبها على خير ما كانت إذا لم يُعْطِ فيها حقَّها، تطوُّه بأظلافها، وتنطحه بقرونها...» الحديث، والتَّقدير بذوات الأخفاف، وذوات القرون الذي ذكرته لابن المنير، وبه يُجاب عمَّا استشكله: من أنَّه قيلَ في الإبل والبقر: «تطوُّه بأخفافها»، وهو أحسن من قول بعضهم: في رواية «بأظلافها»، وهو يدلُّ على أنَّ كلَّ واحدٍ منهما يوضع موضع الآخر، وأجاب القاضي عياضٌ بأنَّه لمَّا اجتمعَا غلب أحدهما على الآخر، وردَّ بقوله: «وتنطحه بقرونها» لأنَّه لا إشكال أنَّ الإبل لا قرون لها ولا شيء يقوم مقام القرون، والتَّغليب إنَّما يكون إذا وُجد شيئان متقاربان (كُلَّمَا جَارَتْ) بالجيم والزَّاي، أي: مرَّت (أُخْرَاهَا رُدَّتْ)^(٣) عَلَيْهِ أَوْلَاهَا) بضمِّ راء «رُدَّتْ» مبنياً للمفعول، والضَّمِيرُ في «عليه» للرجل، أي: فهو مُعاقبٌ بذلك (حَتَّى يُقْضَى / بَيْنَ النَّاسِ) إلى أن يفرغ الحساب. (رَوَاهُ بُكَيْرٌ) هو ابن عبد الله بن الأشجِّ، ممَّا وصله مسلمٌ (عَنْ أَبِي صَالِحٍ) ذكوان (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) ومراد المؤلف بهذا موافقةً/ هذه الرواية ٤٩/٣ لحديث أبي ذرٍّ في ذكر البقر؛ لأنَّ^(٤) الحديثين مستويان في جميع ما وردا فيه، قاله في «الفتح».

(١) قوله: «فلمَّا رآني»؛ قال: هم الأخسرون وربُّ الكعبة... وهو جالسٌ في ظلِّ الكعبة «سقط من (م)».

(٢) «ثُمَّ»: ليس في (د).

(٣) في (ص): «مرَّت».

(٤) في (ب) و(س): «لا أنَّ»، لما في «الفتح» (٣/٣٨٠).

ومطابقة الحديث للترجمة من جهة أن الحديث يتضمن الوعيد فيمن لم يؤد زكاة البقر، فيدل على وجوب زكاتها، ولم يذكر المؤلف شيئاً مما يتعلق بنصابها؛ لكونه لم يقع له شيء على شرطه، وروى الترمذي وحسنه وصححه الحاكم عن معاذ: بعثني النبي ﷺ إلى اليمن، وأمرني أن آخذ من^(١) أربعين بقرةً مُسنَّةً، ومن كلِّ ثلاثين بقرةً تبيعاً، وروى الحاكم أيضاً من حديث عمرو بن حزم عن كتاب النبي ﷺ: «وفي كلِّ أربعين باقورةً بقرةً»، وقد حكم بعضهم بتصحيح حديث معاذ واتصاله، وفيه نظر؛ لأنَّ مسروقاً لم يلق معاذاً، وإنما حسنه الترمذي لشواهده، والتبعية: ما له سنة كاملةً وسُمِّيَ به؛ لأنه يتبع أمه، وتجزئ عنه تبعة، بل أولى للأئوثة، والمسنَّة هي الثنية، أي: ذات سنتين، وسُمِّيَت بذلك^(٢)، لتكامل أسنانها، ويجزئ عنها تبيعان، لإجزائهما عن ستين^(٣).

٤٤ - باب الزَّكَاةِ عَلَى الْأَقَارِبِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَهُ أَجْرَانِ: أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَالصَّدَقَةِ»

(باب الزَّكَاةِ عَلَى الْأَقَارِبِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: لَهُ أَجْرَانِ: أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَ) أَجْرُ (الصَّدَقَةِ) وصله فيما يأتي قريباً - إن شاء الله تعالى - في حديث زينب امرأة عبد الله بن مسعود في «باب الزَّكَاةِ عَلَى الزَّوْجِ» [ح: ١٤٦٦] لكنَّه قال فيه: «لها» بتأنيث الضمير، وسقط لأبي ذرُّ لفظة^(٤): «أجر»^(٥).

١٤٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رضي الله عنه يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالاً مِنْ نَخْلٍ، وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرُ حَاءٍ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيِّبٍ. قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ قَالَ أَبُو طَلْحَةَ: إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، إِنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى يَقُولُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ وَإِنْ أَحَبَّ أَمْوَالِي إِلَيَّ بَيْرُ حَاءٍ، وَإِنَّهَا صَدَقَةٌ لِلَّهِ أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعَهَا - يَا رَسُولَ اللَّهِ - حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَخْ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ،

(١) زيد في هامش (د): «لعله: كل».

(٢) «بذلك»: ليس في (ص) و(م).

(٣) في (ص): «سنتين»، وهو تصحيف.

(٤) في (د): «لفظ».

(٥) «وسقط لأبي ذرُّ لفظة: أجر»: ليس في (م).

وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ»، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ. تَابَعَهُ رَوْحٌ. وَقَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى وَإِسْمَاعِيلُ عَنْ مَالِكٍ: رَافِعٌ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) إِمَامُ الْأَثَمَةِ (عَنْ إِسْحَاقَ ابْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ) زَيْدُ الْأَنْصَارِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَا لَا مِنْ نَحْلٍ) بِنَصَبٍ «أَكْثَرَ» خَيْرٌ «كَانَ»، و«مَا لَا»: تَمْيِيزٌ، أَي: مِنْ حَيْثُ الْمَالُ، وَالْجَارُ لِلْبَيَانِ (وَكَانَ أَحَبُّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ) بِنَصَبٍ «أَحَبَّ»، خَيْرٌ «كَانَ» (بَيِّنُ حَاءٍ) بَرَفْعِ الرَّاءِ اسْمُهَا، أَوْ «أَحَبُّ» اسْمُهَا، و«بَيْرٌ»: خَبَرُهَا، لَكِنْ قَالَ الزَّرْكَشِيُّ وَغَيْرُهُ: إِنَّ الْأَوَّلَ أَحْسَنُ؛ لِأَنَّ الْمُحَدَّثَ عَنْهُ الْبَيْرُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ هُوَ الْاسْمُ، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي «بَيْرِ حَا» هَلْ هُوَ بِكَسْرِ الْمُوَحَّدَةِ أَوْ بَفَتْحِهَا^(١)؟ وَهَلْ بَعْدَهَا هَمْزٌ سَاكِنَةٌ أَوْ مُثَنَاءٌ تَحْتِيَّةٌ؟ وَهَلِ الرَّاءُ مَضْمُومَةٌ أَوْ مَفْتُوحَةٌ؟ وَهَلْ هُوَ مُعْرَبٌ أَمْ لَا؟ وَهَلِ «حَا» مَمْدُودٌ أَوْ مَقْصُورٌ؟ مَنْصَرَفٌ أَوْ غَيْرُ مَنْصَرَفٍ؟ وَهَلْ هُوَ اسْمٌ^(٢) قَبِيلَةٌ أَوْ امْرَأَةٌ أَوْ^(٣) بَثْرٌ أَوْ بَسْتَانٌ أَوْ أَرْضٌ؟ فَنَقُلُ فِي «فَتْحِ الْبَارِي» وَتَبَعَهُ الْعَيْنِيُّ عَنْ «نَهَايَةِ» ابْنِ الْأَثِيرِ: فَتَحَ الْمُوَحَّدَةَ وَكَسَرَهَا، وَفَتْحَ^(٤) الرَّاءَ وَضَمَّهَا مَعَ الْمَدِّ وَالْقَصْرِ، قَالَ: فَهَذِهِ ثَمَانُ لُغَاتٍ. انْتَهَى. وَالَّذِي رَأَيْتُهُ فِي «النَّهْيَةِ»: «بَيْرِ حَا» بَفَتْحِ الْبَاءِ وَكَسَرِهَا، وَبَفَتْحِ الرَّاءِ وَضَمَّهَا وَالْمَدِّ فِيهِمَا، وَبَفَتْحِهَا وَالْقَصْرِ، هَذَا ٢١٩/٢د

نَصُّهُ بِحُرُوفِهِ فِي غَيْرِ مَا نَسَخَةٍ، وَنَقَلَهُ عَنْهُ الطَّبِيبِيُّ كَذَلِكَ بِلَفْظِهِ، وَعَلَى هَذَا فَتَكُونُ خَمْسَةً، وَقَالَ الْقَاضِي^(٥) عِيَاضٌ: رَوَيْنَاهُ بَفَتْحِ الْبَاءِ وَالرَّاءِ، وَبَفَتْحِ الرَّاءِ وَضَمَّهَا مَعَ كَسْرِ الْبَاءِ، وَقَدْ حَكَى الْقَاضِي عِيَاضٌ عَنِ الْمَغَارِبَةِ كَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ فِي «الْمَصَابِيحِ»: ضَمَّ الرَّاءَ فِي الرَّفْعِ، وَفَتْحَهَا فِي النَّصَبِ، وَجَرَّهَا فِي الْجَرِّ مَعَ الْإِضَافَةِ أَبَدًا^(٦) إِلَى «حَا»، وَنَسَبَهُ لَخَطِّ الْأَصِيلِيِّ، لَكِنْ قَالَ بَعْضُهُمْ: مِنْ رَفْعِ الرَّاءِ وَأَلْزَمَهَا حُكْمَ الْإِعْرَابِ فَقَدْ أَخْطَأَ، وَجَزَمَ التَّيْمِيُّ بِأَنَّ الْمُرَادَ بِهِ فِي الْحَدِيثِ: الْبَسْتَانُ، مَعْلَلًا بِأَنَّ بَسَاتِينَ الْمَدِينَةِ تُدْعَى بِآبَارِهَا، أَي: الْبَسْتَانُ الَّذِي فِيهِ «بَيْرِ حَاءٍ»، وَقَالَ عِيَاضٌ: حَاطُّ سُمِّيَ بِهِ، وَلَيْسَ اسْمُ بَثْرٍ، وَقَالَ الصَّغَانِيُّ: بَيْرِ حَا «فَيَعْلَى»، مِنَ الْبَرَّاحِ، اسْمُ أَرْضٍ كَانَتْ لِأَبِي طَلْحَةَ بِالْمَدِينَةِ، وَأَهْلُ

(١) فِي (د): «فَتْحَهَا».

(٢) «اسْمٌ»: لَيْسَ فِي (د).

(٣) فِي (د): «أَم».

(٤) فِي (د): «مَعَ فَتْحِ».

(٥) «الْقَاضِي»: مُثَبَّتٌ مِنْ (ص) وَ(م).

(٦) «أَبَدًا»: لَيْسَ فِي (د) وَ(م).

الحديث يصحّفون ويقولون: «بئرحا»، ويحسبون أنّها بئر من آبار المدينة، ونحوه في «القاموس»، وقال في «اللامع»: ولا تنافي بين ذلك؛ فإنّ الأرض أو البستان تُسمّى باسم البئر التي فيه، كما سبق، والذي لخصّته من كلامهم في هذه الكلمة أنّ «بئرحا» بكسر الموحدة وضمّ الرّاء اسم «كان»، وبفتحتها: خبرها، مع الهمزة الساكنة بعد الموحدة وإبدالها ياءً، ومدّ «حا» مصروفًا وغير مصروفٍ؛ لأنّ تأنيثه معنويٌّ، كهنديٍّ، ومقصورٌ، فهو اثنا عشر، و«بئرحا» بفتح الموحدة وسكون التّحتيّة من غير همزة، وفتح الرّاء وضمّها خبر «كان» أو اسمها، ومدّ «حا» مصروفًا وغير مصروفٍ ومقصور، فهي ستّة، اثنان منها مع القصر على أنّه اسمٌ مقصورٌ لا تركيبٌ فيه، فيُعرب كسائر المقصور، وصوّب الصّغانيّ والزّمخشريّ والمجد الشّيرازيّ منها فتح الموحدة والرّاء على سائرهما من الممدود والمقصور، بل قال الباجي: إنّها المصححة على أبي ذرٍّ وغيره. (وكانت) أي: بيرحاء (مستقبلة المسجّد) النبويّ، أي: مقابلته قريبة منه (وكان رسول الله منّي عديم) يدخلها ويشرب من ماءٍ فيها) ٥٠/٣ أي: في بيرحا (طيّب) بالجرّ، صفةٌ للمجرور السابق. (قال أنس) رضي الله عنه (فلما أنزلت) (١) هذه الآية: «لن نألو آلير» (٢) أي: لن تبلغوا حقيقة البرّ الذي هو كمال الخير، أو لن تنالوا برّ الله، الذي هو الرّحمة والرّضا والجنّة (حتى تنفقوا ممّا تحبّون) [آل عمران: ٩٢] أي: من بعض ما تحبّون من المال، أو ممّا (٣) يعمّه وغيره، كبذل الجاه في معاونة النّاس، والبدن في طاعة الله، والمهجة في سبيل الله (قام أبو طلحة) رضي الله عنه (إلى رسول الله منّي عديم، فقال: يا رسول الله، إنّ الله تبارك وتعالى يقول) (٤): «لن نألو آلير» حتى تنفقوا ممّا تحبّون [آل عمران: ٩٢] (٥) وإنّ أحبّ أموالي إلّيّ بيرحاء) رفع خبر «إن» (٦) وإنّها

(١) في (د): «نزلت».

(٢) في هامش (ج): سيجيء في الشرح أنّ الآية نعم الإنفاق الواجب والمستحبّ، و«من» للتّبعية، وتحتلّ البيان «بيضاوي».

(٣) في (ص) و(م): «ما».

(٤) في هامش (ج): قوله: «إنّ الله تبارك وتعالى يقول...» إلى آخره قال الإمام النووي: فيه دليلٌ للمذهب الصّحيح؛ أنّه يجوز أنّه يقال: إنّ الله يقول، وقال مطرّف بن عبد الله بن الشّخير التّابعي: لا يقال: إنّ الله يقول، وإنّما يقال: قال الله، أو: الله قال، فلا يستعمل مضارعًا؛ وهذا غلط، والصّواب جوازه.

(٥) في هامش (ج): قوله: «لن نألو آلير» [آل عمران: ٩٢] أي: لن تكونوا أبرارًا محسنين؛ فكأنّه جعل البرّ شيئًا متناوّلًا، مبالغة.

(٦) في (ص) و(م): «اسم إن»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: رفع اسم «إن»؛ كذا بخطّه، وصوابه: خبر «إن»؛ فليتملّ.

صَدَقَهُ لِلَّهِ أَزْجُو بَرَّهَا) أي: خيرها^(١) (وَذُخْرَهَا) بضم الذال المعجمة، أي: أقدّمها فأدّخرها لأجدها، ١٢٢٠/٢٥
(عِنْدَ اللَّهِ، فَضَعَهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ) فَوَضَّ^(٢) تعيين مصرفها إليه عَلَيْهِ السَّلَامُ، لكن ليس فيه
تصريح بأنّ أبا طلحة جعلها حبساً^(٣) (قَالَ: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: بَخْ) بفتح الموحدة وسكون
المُعجّمة، كـ «هل» و «بل»، غير مُكرّرة هنا، قال في «القاموس»: قُلْ في الأفراد: «بَخْ» ساكنة، و «بَخْ»
مكسورة، و «بَخْ» مُنَوّنة، و «بَخْ» مُنَوّنة^(٤) مضمومة، وتكرّر بَخْ بَخْ للمبالغة، الأول مُنَوّن،
والثاني مُسَكّن، ويُقال: بَخْ بَخْ مُسَكّنين، وبَخْ بَخْ مُنَوّنين، وبَخْ بَخْ مُشَدّدين^(٥): كلمة تُقال
عند الرضا والإعجاب بالشيء أو الفخر والمدح. انتهى^(٦). فمن نَوّنه شبّهه بأسماء الأصوات؛
كـ «صه» و «مه»^(٧) (ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ) بالموحدة فيهما، أي^(٨): ذو ربح كـ «لابن»
و «تامر» أي: يربح صاحبه في الآخرة، أو مالٌ مربوحٌ، «فاعلٌ» بمعنى: «مفعولٍ» (وَقَدْ سَمِعْتُ
مَا قُلْتُ، وَإِنِّي أَرَى أَنَّ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفَعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ) برفع لام
«أفعلٌ» فعلاً مستقبلاً (فَقَسَمَهَا) أي: بيرحاء (أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ) من عطف الخاص
على العام^(٩)، وهذا يدلُّ على أنّ إنفاق أحبِّ الأموال على أقرب الأقارب أفضل، وأنّ الآية
تعمُّ الإنفاق الواجب والمستحبّ، قاله البيضاوي، لكن استشكل وجه دلالة الحديث على
الترجمة؛ لأنّها للزكاة على الأقارب، وهذا ليس زكاةً، وأُجيب بأنّه أثبت للزكاة حكمَ الصدقة
بالقياس عليها، قاله الكرماني، فليتأمل، وقال ابن المنير: إنّ صدقة التطوّع على الأقارب
لمّا لم ينقص أجرها بوقوعها موقع الصدقة والصّلة معاً، كانت صدقة الواجب كذلك، لكن

(١) في (س): «خيرها»، وهو تصحيّف.

(٢) في (د): «فرض»، وهو تحريف.

(٣) في هامش (ج): «حبسته» بمعنى: وقفته، فهو حَبِيسٌ، والجمع: «حُبُسٌ» بضمّتين؛ مثل: بَرِيدٌ وَبُرْدٌ، وإِسْكَانُ

الثاني للتخفيف لغة، ويستعمل الحبس في كلّ موقف، واحداً كان أو جماعة «مصباح».

(٤) «وبَخْ مُنَوّنة»: ليس في (ص) و (م).

(٥) في (د): «مُشَدّدين».

(٦) في هامش (ج): قال في «المصباح»: وهي مبنية على الكسر والتّنين، وتُخَفَّفُ في الأكثر.

(٧) في هامش (ج): «صَهْ» و «مَهْ» ليسا باسميّ صوت، بل هما من أسماء الأفعال، إلّا أنّهما مثل أسماء الأصوات في التّنين وعدمه.

(٨) في (د): «أو».

(٩) في (ص): «العام على الخاص»، وليس بصحيح.

لا يلزم من جواز صدقة التطوع على من يلزم المرء نفقته أن تكون الصدقة الواجبة كذلك.

وهذا الحديث أخرجه المؤلف أيضاً في «الوصايا» [ح: ٢٧٥٨] و«الوكالة» [ح: ٢٣١٨] و«الأشربة» [ح: ٥٦١١] و«التفسير» [ح: ٤٥٥٤]، ومسلم في «الزكاة»، والنسائي في «التفسير».

(تَابَعَهُ) أي: تابع عبد الله بن يوسف (رَوْحٌ) بفتح الراء وسكون الواو ثم مُهْمَلَةٌ، ابن عبادة البصري، عن مالك في قوله: «رابح» بالموحدة، فيما وصله المؤلف في «كتاب البيوع» [ح: ٢٣١٨]. (وَقَالَ يَحْيَى بْنُ يَحْيَى) النيسابوري، ممّا وصله في «الوصايا» ^(١) [ح: ٢٧٦٩] (وَأِسْمَاعِيلُ) بن أبي أويس، ممّا وصله في «التفسير» [ح: ٤٥٥٤] كلاهما (عَنْ مَالِكٍ: رَابِحٌ) بالْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ بدل الموحدة، اسم فاعلٍ، من الرّواح، نقيض الغدوّ، أي: إنّه قريب الفائدة يصل نفعه إلى صاحبه كلّ رواحٍ لا يحتاج أن يتكلّف فيه إلى مشقّة وسيرٍ، أو يروح بالأجر ويغدو به، واكتفى بالرّواح عن الغدوّ، لعلم السّامع أو من شأنه الرّواح، وهو الذّهاب والفوات، فإذا ذهب في الخير، فهو أولى.

١٤٦٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ: أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي زَيْدٌ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه: خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي أَضْحَى أَوْ فِطْرِ إِلَى الْمُصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ فَوَعِظَ النَّاسَ وَأَمَرَهُمْ بِالْصَّدَقَةِ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ: تَصَدَّقُوا»، فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ فَقَالَ: «يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ فَإِنِّي رَأَيْتُكُمْ أَكْثَرَ أَهْلِ النَّارِ»، فَقُلْنَ: وَبِمَ ذَلِكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ وَتُكْفِرْنَ الْعَشِيرَ، مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ لِلْبَّ الرَّجُلِ الْحَازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ»، ثُمَّ انْصَرَفَ فَلَمَّا صَارَ إِلَى مَنْزِلِهِ جَاءَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ تَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، هَذِهِ زَيْنَبُ، فَقَالَ: «أَيُّ الرِّيَاسِ»، فَقِيلَ: امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: «نَعَمْ، ائْذَنُوا لَهَا»، فَأَذِنَ لَهَا، قَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالْصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ لِي، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ، فَرَعِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَلَدَهُ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، زَوْجُكَ وَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مَرْيَمَ) هو سعيد بن محمد بن الحكم بن أبي مريم الجمحي قال: (أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ) هو ابن أبي كثير، الأنصاري (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (زَيْدٌ) أبو أسامة

(١) في (د): «الوكالة»، وليس بصحيح.

العدوي، ولأبي ذرٍّ: «هو ابن أسلم» (عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) بن سعد، القرشي العامري (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) سعد بن مالك (الْخُذْرِيُّ / ٢٢٢) قَالَ: (خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي عِيدٍ (أُضْحَى) ٢٢٠/٢٢٢ ب) بفتح الهمزة وتنوين الحاء (أَوْ) عِيدٍ (فِطْرٍ إِلَى الْمُصَلَّى، ثُمَّ انْصَرَفَ فَوَعِظَ النَّاسَ وَأَمَرَهُمْ بِالصَّدَقَةِ فَقَالَ^(١): أَيُّهَا النَّاسُ، تَصَدَّقُوا^(٢)، فَمَرَّ عَلَى النِّسَاءِ^(٣) فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، تَصَدَّقْنَ؛ فَإِنِّي رَأَيْتُكُنَّ) وَلِلْحَمُويِّ وَالْمُسْتَمَلِيِّ: «أُرَيْتُكُنَّ» بهمزة مضمومة قبل الراء، و«أرى» يتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، والثاء هي المفعول/الأول، وهي في^(٤) محل رفع نائب عن الفاعل، والكاف ٥١/٣ والثون في موضع نصب المفعول الثاني، والثالث قوله: (أَكْثَرَ أَهْلَ النَّارِ، فَقُلْنَ: وَيَمَّ)^(٥) استفهام حُذِفَ مِنْهُ الْأَلْفُ (ذَلِكَ) وَلِلْكَشْمِيهَنِيِّ: «ذَاكَ» بِالْفِ بدل اللام باسم الإشارة للمتوسط^(٦) (يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: تُكْثِرْنَ اللَّعْنَ) الشَّتْمُ (وَتَكْفُرْنَ الْعَشِيرَ) الزَّوْجُ، أَي: تَسْتَرْنَ إِحْسَانَ الْأَزْوَاجِ إِلَيْكُنَّ وَتَجْحَدْنَهُ (مَا رَأَيْتُ مِنْ نَاقِصَاتِ عَقْلِ وَدِينٍ أَذْهَبَ^(٧) لِلْبَّ الرَّجُلِ) أَي: لِعَقْلِهِ، وَلِلْكَشْمِيهَنِيِّ: «بَلَبَّ» بِالْمُوحَّدة بدل اللام (الْحَازِمِ) بِالحاء المهملة وَالزَّاي: الضَّابِطُ لِأَمْرِهِ (مِنْ إِخْدَاكُنَّ يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ) يَعْنِي: أَنَّهُنَّ إِذَا أُرْدُنَ شَيْئًا غَالِبَنَ الرِّجَالَ عَلَيْهِ حَتَّى يَفْعَلُوهُ، سِوَاءَ كَانَ صَوَابًا أَوْ خَطَأً (ثُمَّ انْصَرَفَ) بِإِلْيَاسٍ (فَلَمَّا صَارَ) انْصَرَفَ^(٨) (إِلَى مَنْزِلِهِ جَاءَتْ زَيْنَبُ) بِنْتُ مَعَاوِيَةَ أَوْ بِنْتُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَتَّابٍ^(٩) الثَّقَفِيَّةُ^(١٠)، وَيُقَالُ لَهَا أَيْضًا: رَايِطَةُ، وَقَعَ ذَلِكَ

(١) زيد في (د): «يا».

(٢) في (ص): «فتصدقوا».

(٣) في هامشي (ص) و(ج): قوله: «فمر على النساء» أي: في ليلة الإسراء؛ كما تقدّم في كتاب «الحيض» [ج: ٣٠٤] من الشارح، وفي «الكسوف» [ج: ١٠٥٢] أَنَّ الرُّؤْيَا وَقَعَتْ فِيهِ.

(٤) «في»: ليس في (ص) و(م).

(٥) في هامش (ج): والواو استئنافية أو عاطفة على مقدّر؛ كما تقدّم في «الحيض».

(٦) «باسم الإشارة للمتوسط»: جاء في غير (د) بعد قوله: «ذلك»، وسقط من (م)، ولعلّ المثبت هو الصواب.

(٧) في هامش (ج): «أذهب» من الإذهاب على مذهب سيبويه، حيث جَوَزَ بِنَاءَ «أفعل» التَّفْضِيلَ مِنَ الثَّلَاثِيّ الْمَزِيدِ مِنْهُ، وَكَانَ الْقِيَاسُ فِيهِ: أَشَدَّ إِذْهَابًا؛ كَمَا تَقَدَّمَ فِي «الحيض».

(٨) «انصرف»: مثبت في (م).

(٩) في هامش (ل): «عَبَّاب». وفي هامش (ج): بفتح العين المهملة وَشُدَّ الْمُثَنَاءُ الْفَوْقِيَّةُ وَبِالْمُوحَّدة.

(١٠) في هامش (ج): قال في «الإصابة»: وَفَرَّقَ غَيْرُ وَاحِدٍ بَيْنَهُمَا؛ أَي: بَيْنَ زَيْنَبِ بِنْتِ مَعَاوِيَةَ، وَبَيْنَ رَايِطَةَ، وَقَالَ أَبُو عَمْرِو: رَوَى عَلْقَمَةُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ: أَنَّ زَيْنَبَ الْأَنْصَارِيَّةَ امْرَأَةَ أَبِي مَسْعُودٍ وَزَيْنَبَ الثَّقَفِيَّةَ امْرَأَةَ ابْنِ مَسْعُودٍ أَتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ تَسْأَلَانِهِ عَنِ الثَّقَفَةِ عَلَى أَزْوَاجِهِمَا... الْحَدِيثُ.

في «صحيح ابن حبان» نحو هذه القصة، ويُقال: هما ثنتان عند الأكثر، وممّن جزم به ابن سعد، وقال الكلاباذي^(١): رابطة هي المعروفة بزینب، وبه جزم الطحاوي فقال: رابطة هي زينب (امرأة ابن مسعود) عبد الله (تَسْتَأْذِنُ عَلَيْهِ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ) القائل بلال (هَذِهِ زَيْنَبُ، فَقَالَ) بِرَسُولِ اللَّهِ: (أَيُّ الزَّيْنَبِ؟) أي: أي زينب منهن؟ فَعُرِّفَ بِاللَّامِ مع كونه علماً لما نُكِّرَ حَتَّى جُمِعَ (فَقِيلَ: امْرَأَةُ ابْنِ مَسْعُودٍ، قَالَ: نَعَمْ، انْذَرُوا لَهَا، فَأُذِنَ لَهَا) بضمّ الهمزة وكسر الدال^(٢)، فلمّا دخلت (قَالَتْ: يَا نَبِيَّ اللَّهِ، إِنَّكَ أَمَرْتَ الْيَوْمَ بِالصَّدَقَةِ، وَكَانَ عِنْدِي حُلِيٌّ) بضمّ المهملة وكسر اللام (لي، فَأَرَدْتُ أَنْ أَتَصَدَّقَ بِهِ، فَرَعِمَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَنَّهُ وَوَلَدَهُ) بالنصب، عطفًا على الضمير (أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ) وهذا يحتمل أن يكون من^(٥) مسند أبي سعيد بأن كان حاضرًا عند النبي ﷺ عند المراجعة، ويحتمل أن يكون حمله عن زينب صاحبة القصة (فَقَالَ النَّبِيُّ^(٦) مِنْ اللَّهِ يَوْمَ: صَدَقَ ابْنُ مَسْعُودٍ، زَوْجُكَ وَوَلَدُكَ أَحَقُّ مَنْ تَصَدَّقْتُ بِهِ عَلَيْهِمْ).

ووجه مطابقته للتّرجمة شمولُ الصّدقة للفرض والنفل وإن كان السّياق قد يرجّح النفل، لكنّ القياس يقتضي عمومها، قاله البرماويّ كغيره، واحتجّ به على جواز دفع زكاة المرأة لزوجها الفقير، وهو مذهب الشافعيّة وأحمد في رواية، ومنعه أبو حنيفة ومالك وأحمد في رواية، وأجابوا عن الحديث بأنّ قوله في الرواية الآتية - إن شاء الله تعالى - / في «باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر»: «ولو من حُلِيٍّ» [ح: ١٤٦٦] يدلّ على التطوّع، وبه جزم النووي، واحتجّوا أيضًا بظاهر قوله: «زوجك وولدك أحقّ من تصدّقت به عليهم» لأنّه يدلّ على أنّها صدقة تطوّع؛ لأنّ الولد لا يُعطى من الزكاة الواجبة إجماعًا، وأجيب بأنّ الذي يمتنع إعطاؤه من الصّدقة الواجبة من يلزم المعطي نفقته، والأُم لا يلزمها نفقة ولدها^(٧) مع وجود أبيه، وأجيب بأنّ الإضافة للتربية

(١) في هامش (ج): بالفتح.

(٢) في (ص): «الزنايب»، وهو تصحيف.

(٣) «ابن»: سقط من (ص).

(٤) «وكسر الدال»: مثبت من (ب) و(س).

(٥) في (د): «يحتمل أنّه من»، وفي نسخة في هامشها.

(٦) في نسخة في هامش (د): «رسول الله».

(٧) في (د): «الولد».

لالولادة، فكأنه ولده^(١) من غيرها، وتعليل منعها من إعطاء الزوج -بَعُودٍ ما تعطيه له إليها في النفقة، فكأنها لم تخرج عنها - مُعَارَضٌ بوقوع ذلك في التَطَوُّع أيضاً، ويلزم منه إبطاله، فتأمل.

والحديث يأتي قريباً في «باب الزكاة على الزوج والأيتام في الحجر» [ح: ١٤٦٦] إن شاء الله تعالى.

٤٥ - بَابُ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ

هذا (بَابٌ) بالتَّنوين (لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي) عين (فَرَسِهِ)^(٢) الشَّامِل للذكر والأنثى، وجمعه «الخيَل»^(٣) من غير لفظه (صَدَقَةٌ) خلافاً لأبي حنيفة في إناثها أو ذكورها وإناثها، حيث أوجب في كلِّ فرسٍ ديناراً أو ربع عشر قيمتها على التَّخْيِير.

١٤٦٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ، عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَغُلَامِهِ صَدَقَةٌ».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياسٍ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ) قَالَ: سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ يَسَارٍ بفتح المَثْنَاءِ التَّحْتِيَّةِ والمهملة الْمُخَفَّفَةِ (عَنْ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ) بكسر العين وتخفيف الرَاءِ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ وَغُلَامِهِ) أي: عبده (صَدَقَةٌ) والمراد بالفرس: اسم الجنس، وإلا فالواحدة لا خلاف أنه لا زكاة فيها، نعم، إذا كانت الخيل للتجارة فتجب فيها الزكاة بالإجماع^(٤)، فَيُخَصُّ به عموم هذا الحديث، وَخُصَّ المسلم وإن كان الصَّحِيح عند الأصوليين

(١) في (د) و(م): «ولدها»، وفي نسخة في هامش (د) كالمثبت.

(٢) في هامش (ج): «الفرس» يقع على الذكر والأنثى، فيقال: هو الفرس، وهي الفرس، وتصغير الذكر: فُرَيْس، والأنثى: فُرَيْسَة، على القياس، وجمعت «الْفَرَس» على غير لفظها ففيل: خيل، وعلى لفظها ففيل: ثلاثة أفراس؛ بالهاء للذكور، وثلاث أفراس؛ بحذفها للإناث، ويقع على التركي والعربي، وربما بنوا الأنثى على المذكر، فقالوا فيها: فرسَة، وحكاه يونس أيضاً سماعاً عن العرب «مصباح».

(٣) في هامش (ج): «الخيَل» معروفة مؤنثة، ولا واحد لها من لفظها، والجمع: «خُيُول»، قال بعضهم: وتُطَلَق على العرائب والبراذين وعلى الفرسان «مصباح».

(٤) في (د) و(س): «رسول الله».

(٥) في هامش (ج): أي: إذا بلغت قيمتها نصاباً -وهو مئتا درهم، أو عشرون ديناراً- على آخر الحول كما هو ظاهر؛ ففيها ربع العشر.

٥٢/٣ والفقهاء تكليف الكافر بالفروع؛ لأنه ما دام كافراً/ فلا يجب عليه الإخراج حتى يسلم، فإذا أسلم سقطت؛ لأن الإسلام يجب ما قبله.

٤٦ - بَابُ لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ صَدَقَةٌ

هذا (باب) بالتثوين (لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ صَدَقَةٌ) إِلَّا صدقة الفطر وزكاة التجارة في قيمته إن كان للتجارة.

١٤٦٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ، عَنْ خُثَيْمِ بْنِ عِرَاكِ قَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم. وَحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ: حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ خَالِدٍ: حَدَّثَنَا خُثَيْمُ بْنُ عِرَاكِ بْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ صَدَقَةٌ فِي عَبْدِهِ وَلَا فَرَسِهِ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ) القَطَّان (عَنْ خُثَيْمِ ابْنِ عِرَاكِ) بخاء معجمة مضمومة ومثلثة مفتوحة مُصَغَّرًا (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (أَبِي) عِرَاكِ (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه)، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وبه قال المؤلف أيضاً: «ح»: (وَحَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ) قال: (حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ خَالِدٍ) بضم الواو وفتح الهاء، تصغير وهب، قال: (حَدَّثَنَا خُثَيْمُ بْنُ عِرَاكِ ابْنِ مَالِكٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه)، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ صَدَقَةٌ فِي (عَيْنِ عَبْدِهِ) زاد مسلم: «إِلَّا صدقة الفطر» (وَلَا) في (١) عَيْنِ (فَرَسِهِ) ولأبي ذر: «ولا في فرسه» واحترز بالتقييد بالعين فيهما عن وجوبها في قيمتهما إذا كانا للتجارة، كما مر [ح: ١٤٦٥].

وهذا/ الحديث أخرجه مسلم في «الزكاة»، وكذا أبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. ٢٢١/٢د

٤٧ - بَابُ الصَّدَقَةِ عَلَى الْيَتَامَى

(بَابُ الصَّدَقَةِ عَلَى الْيَتَامَى) عبّر بـ «الصدقة» لشمولها الفرض والنفل، والصدقة على اليتيم تذهب قساوة القلب، كما روي.

١٤٦٥ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ يَحْيَى، عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ، حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رضي الله عنه يُحَدِّثُ: أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الْمِنْبَرِ

وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ فَقَالَ: «إِنِّي مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِي مَا يَفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَزِينَتِهَا، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوْيَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟ فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ، فَقِيلَ لَهُ: مَا شَأْنُكَ، نَكَلَّمُ النَّبِيَّ ﷺ وَلَا يُكَلِّمُكَ؟ فَرَأَيْنَا أَنَّهُ يُنْزَلُ عَلَيْهِ، قَالَ: فَمَسَحَ عَنْهُ الرُّحَصَاءُ، فَقَالَ: «أَيْنَ السَّائِلُ؟» - وَكَأَنَّهُ حَمْدُهُ - فَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ، وَإِنَّ مِمَّا يُنْبِئُ الرَّبِيعُ بِقَتْلِ أَوْ بُلْمٍ إِلَّا أَكَلَةَ الْخَضِرَاءِ، أَكَلْتُ حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ خَاصِرَتَاهَا اسْتَقْبَلْتُ عَيْنَ الشَّمْسِ، فَتَلَطَّتُ وَبَالَتُ وَرَتَعْتُ، وَإِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ، فَنِعْمَ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ مَا أُعْطِيَ مِنْهُ الْمُسْكِينُ وَالْيَتِيمُ وَابْنُ السَّبِيلِ - أَوْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ - وَإِنَّهُ مَنْ يَأْخُذْهُ بِغَيْرِ حَقِّهِ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، وَيَكُونُ شَهِيدًا عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وبالسند قال^(١): (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ) بفتح الفاء والضاد المعجمة المخففة، قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ) الدَّسْتَوَائِيُّ (عَنْ يَحْيَى) بن أبي كثير (عَنْ هِلَالِ بْنِ أَبِي مَيْمُونَةَ) هو هلال بن علي بن أسامة، المدني، من صغار التابعين، قال: (حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ يَسَارٍ) بتخفيف السين المهملة (أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يُحَدِّثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَسَ ذَاتَ يَوْمٍ^(٢)) أي: قطعة من الزَّمان، ف«ذات يومٍ» صفةٌ للقطعة المقدَّرة، ولم يتصرَّف؛ لأنَّ إضافتها من قبيل إضافة المُسمَّى إلى الاسم، وليس له تمكُّنٌ في الظَّرْفِيَّةِ الزَّمَانِيَّةِ؛ لأنَّه ليس من أسماء الزَّمان (عَلَى الْمِنْبَرِ وَجَلَسْنَا حَوْلَهُ فَقَالَ: إِنِّي) وللمستملي والكُشْمِينِيَّةِ: («إِنَّ») (مِمَّا أَخَافُ عَلَيْكُمْ

(١) في هامش (ص): قوله: سقط لفظ: «حَدَّثَنَا» من خطه، وهو ثابت في أحد فروع «اليونينية».

(٢) في هامش (ج): «ذات يومٍ» تأنيث «ذو» بمعنى: صاحب، أي: في ساعة ذات مدَّة من يوم، فحذف ذلك لوضوح المراد؛ على حدِّ قوله: «تَضَوُّعُ الْمَسْكِ مِنْهَا نَسِيمُ الصَّبَا» أي: تَضَوُّعًا قَبْلَ تَضَوُّعِ نَسِيمِ الصَّبَا «حجر»، وقال الطَّبِيُّ: «ذات يومٍ» ظرف بمعنى الاستقرار في الحَيِّز، و«ذات» يجوز أن تكون صلة؛ كما حكاه صاحب «النهاية»، وأن تكون غير صلة، وفي «المغرب»: «ذو» بمعنى الصَّاحِبِ، تقول للمؤنَّث: امرأة ذات مال، ثمَّ أجزوها مجرى الأسماء التَّامَّةِ المستقلَّة بأنفسها، فقالوا: ذاتٌ قديمة وذاتٌ محدثة، ثمَّ استعمالها استعمال النَّفْسِ وَالشَّيْءِ؛ فعلى هذا قولهم: «ذات يومٍ» يفيد من التَّوكِيدِ ما لا يفيد لو لم يذكر؛ لئلا يتوهَّم التَّجَوُّزُ إِلَى مَطْلَقِ الزَّمان؛ نحو قولك: رأيت نفس زيد، وقولك: رأيت زيدًا. انتهى. كذا في «الصَّحاح»، وفي «الهمع»: الظروف المكانية أنواع؛ أحدها: ما كثر فيه التَّصَرُّفُ، وهو الاستعمال غير ظرفٍ مبتدأً وفاعلاً ونائباً ومضافاً إليه، وهو «يمين» و«شمال» و«ذات» مضافة إليهما، قال تعالى: «تَنَزَّلُ عَنْ كُهُفِهِمْ ذَاتُ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَتْ تَقَرَّبُ مِنْ ذَاتِ الشِّمَالِ» [الكهف: ١٧]. انتهى. وقال البيضاوي: وحقيقتها: الجهة ذات اسم اليمين، قال سعدى [في حاشيته على البيضاوي]: الألف واللام في «الجهة» للعهد الدَّهْنِي، وهو في معنى النِّكْرَةِ، فلا يَرْدُ أَنْ يَضَعَ «ذو» للتَّوَصُّلِ إِلَى جَعْلِ الْجِنْسِ صِفَةً لِلنِّكْرَةِ.

مِنْ بَعْدِي مَا يُفْتَحُ عَلَيْكُمْ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا وَزِينَتِهَا) حسنُها وبهجتها الفانية، كمالِ الغنائمِ وغيرها (فَقَالَ رَجُلٌ) لم أعرف اسمه: (يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَوَيَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ؟) بفتح الواو، والهمزة للاستفهام، أي: أتصير نعمة الله التي هي زهرة الدنيا عقوبةً ووبالاً؟ (فَسَكَتَ النَّبِيُّ ﷺ) انتظاراً للوحي (فَقِيلَ لَهُ) أي: للسائل: (مَا شَأْنُكَ، تُكَلِّمُ النَّبِيَّ ^(١) بْنِ اللَّهِ ﷺ وَلَا يُكَلِّمُكَ؟) ظنُّوا أَنَّهُ بِإِلَهَادِ اللَّهِ أَنْكَرَ مَسْأَلَتَهُ، قال أبو سعيد: (فَرَأَيْنَا) بفتح الرَّاءِ ثُمَّ الهمزة، من الرؤية، وللحموي والمستملي: «فرئينا» بضمِّ الرَّاءِ ثُمَّ كسر ^(٢) الهمزة، وللشمسني: «فأرينا» بتقديم الهمزة المضمومة على الرَّاءِ المكسورة، أي: فظننا (أَنَّهُ يُنْزَلُ عَلَيْهِ) الوحي، بضمِّ أَوَّلِهِ وفتح الزَّاي مبنياً للمفعول (قَالَ) أبو سعيد: (فَمَسَحَ) بِإِلَهَادِ اللَّهِ (عَنْهُ الرُّحَصَاءُ) بضمِّ الرَّاءِ وفتح الحاء المهملة والضاد المعجمة والمد: العرق الكثير (فَقَالَ: أَيْنَ السَّائِلُ؟ وَكَأَنَّهُ) بِإِلَهَادِ اللَّهِ (حَمِيدُهُ) أي: السائل، فهموا ^(٣) أَوَّلًا من سكوته عند سؤاله إنكاره، ومن قوله بِإِلَهَادِ اللَّهِ: «أَيْنَ السَّائِلُ» حمده لما رآوا ^(٤) فيه من البشري؛ لَأَنَّهُ بِإِلَهَادِ اللَّهِ كان إذا سُرَّ استنار وجهه (فَقَالَ) بِإِلَهَادِ اللَّهِ: (إِنَّهُ لَا يَأْتِي الْخَيْرُ بِالشَّرِّ) أي: ما قدَّر الله أن يكون خيراً يكون خيراً، وما قدَّر الله أن يكون شراً يكون شراً، وإنَّ الذي أخاف عليكم تضييعكم نعمة الله وصر فكم إيَّاهَا في غير ما أمر الله، فلا يتعلَّق ذلك بنفس النعمة (وَ) أَضْرَبَ لَكُمْ مَثَلَيْنِ: أحدهما: مَثَلُ الْمَفْرُطِ فِي جَمْعِ ^(٥) الدُّنْيَا هُوَ (إِنَّ مِمَّا يُنْبِتُ الرَّبِيعُ) بضمِّ الْمُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ، من الإنبات، و«الرَّبيع» رفع فاعل ^(٦)، وهو الجدول الذي يُسْتَسْقَى به ما (يَقْتُلُ) قَتْلًا حَبْطًا (أَوْ يُلِمُّ) بضمِّ أَوَّلِهِ وكسر اللام، أي: يقرب من القتل، وسقط في «البخاري» هنا لفظة «ما» قبل «يقتل» و«حَبْطًا» بعدها، ف«يقتل» ^(٧): صفةٌ لمفعولٍ محذوف، أي: شيئاً أو نباتاً، و«حَبْطًا» بفتح الحاء المهملة والموحدة، نُصِبَ على

(١) في (ب) و(س): «رسول الله».

(٢) في (د): «وكسر».

(٣) في (د): «فهموا».

(٤) في (د): «رأى».

(٥) في (د): «جميع»، وهو تحريف.

(٦) في هامش (ج): وعبارة شيخ الإسلام: «يقتل» صلة لـ «ما» محذوفة، ومجموعهما اسم «إن».

(٧) في (د) و(م): «فقيل»، وهو تحريف.

التَّمْيِيز^(١)، وهو داءٌ يصيب البعير من أحرار العشب أو من كلاً طيبٍ يكثر منه، فينتفخ، فيهلك أو يقارب الهلاك، وكذلك الذي يكثر/ من جمع الدنيا - لا سيما من غير حلّها -، ويمنع ذا الحقّ حقّه ٥٣/٣ يهلك في الآخرة بدخوله النار، وفي الدنيا بأذى النَّاسِ له وحسدهم إيّاه وغير ذلك من أنواع الأذى، وإسناد الإنبات للرَّبِيعِ مجازٌ على رأي الشيخ عبد القاهر الجرجاني؛ إذ المُسْنَدُ إليه ملابَسٌ للفعل وليس فاعلاً حقيقياً له؛ إذ الفاعل هو الله تعالى، والسَّكَاكِي يرى أنَّ الإسناد ليس مجازياً، وأنَّ المجاز في «الرَّبِيعِ»، فجعله استعارةً بالكناية على أنَّ المراد به الفاعل الحقيقي بقرينة نسبة الإسناد إليه (إلّا) بالتَّشْدِيدِ (أَكَلَةَ الْخَضِرَاءِ) بفتح الخاء وسكون الضاد المعجمتين، وألفٍ ممدودةٍ بعد الرَّاءِ، وللكُشْمِينِيَّيْنِ والمُسْتَمْلِي: «الخَضِرِ» بكسر الضاد والرَّاءِ^(٢) من غير ألفٍ، و«أَكَلَةَ» بمدّ الهمزة، والاستثناء مُفَرَّغٌ، والأصل ممّا ينبت الرَّبِيعُ ما يقتل آكله إلّا آكل الخضراء^(٣)، وقال الطَّيْبِيُّ: الأظهر أنَّه منقطعٌ لوقوعه في الكلام المثبت، وهو غير جائزٍ عند الزَّمَخْشَرِيِّ إلّا بالتَّأْوِيلِ^(٤)، ويجوز أن يكون متصلاً لكن يجب التأويل في المستثنى، والمعنى: إنَّ^(٥) من جملة ما ينبت الرَّبِيعُ شيئاً يقتل آكله إلّا الخضر^(٦) منه إذا اقتصد فيه آكله وتحرّى دفع ما يؤدّيه إلى الهلاك، وفي بعض النُّسخ: «أَلَا» بتخفيف اللّام وفتح الهمزة على أنَّها استفتاحيّةٌ، كأنَّه قال: ألا انظروا أكلة الخضراء^(٧) واعتبروا شأنها (أَكَلَتْ) وفي بعض النُّسخ: «فإنَّها أكلت» أي: فإنَّ أكلة الخضراء أكلت (حَتَّى إِذَا امْتَدَّتْ حَاصِرَتَاهَا) أي: جنباهَا، أي: امتلأت شبعاً وعَظُمَ جنباهَا، ثُمَّ

(١) في هامش (ج): قال البدر في «مصابيحه»: فإن قلت: فيه حذف الموصوف مع أنَّ الصِّفَّةَ جملة، وبابها عندهم الشُّعْر؛ قلت: إنّما ذاك حيث لا يكون الموصوف بعضاً من مجرورٍ بـ «من» أو «في» متقدّم؛ مثل: ﴿وَمَا يَلَّا لآلَهُ مَقَامٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الصّافات: ١٦٤]، ومثل قوله:

لو قلت ما في قومها لم تيسم
يفضلها في حسب ومبسم
وقد وجد هذا الشرط في الحديث؛ فلا إشكال.

(٢) في (د): «والمراد»، وللعلة تحريف.

(٣) في (ص) و(م): «الخضر».

(٤) في هامش (ج): يراجع «المصابيح» في «الرفاق».

(٥) «إنَّ»: مثبت من (ب) و(س).

(٦) في (د): «الخضراء».

(٧) في (ص) و(م): «الخضر»، وكذا في شرح المشكاة.

أقلعت عنه سريعاً (اشتَقَبَلَتْ عَيْنَ الشَّمْسِ) تستمرئ^(١) بذلك ما أكلت وتجتزئه^(٢) (فَقَلَطَتْ) بفتح المُثَلَّثَةِ وَاللَّامِ^(٣)، أي: أَلَقَتِ السَّرْقِينَ سهلاً رقيقاً (وَبَالَتْ) فيزول عنها الحبط، وإنَّما تُحَبِّطُ الماشية؛ لأنها تمتلئ بطونها ولا تثلط^(٤) ولا تبول، فتنتفخ بطونها^(٥) فيعرض لها المرض فتهلك (وَرَزَعَتْ) اتَّسَعَتْ في المرعى، وهذا مَثَلُ المقتصد في جمع الدنيا المؤدِّي حَقَّهَا، النَّاجِي من وبالها؛ كما نجت^(٦) آكلة الخضر الذي ليس من أحرار البقول وجيِّدها التي ينبتها الرَّبِيع بتوالي أمطاره، فتحسن وتنعم، ولكنَّه من البقول التي ترعاها المواشي بعد هيج^(٧) البقول ويبسها حيث لا تجد سواها، فلا ترى الماشية تُكثِر من أكلها ولا تستمرِّيها، وقيل: الرَّبِيع قد يُنبت أحرار العشب والكلأ، فهي كُلُّها خيرٌ في نفسها، وإنَّما يأتي الشَّرُّ من قِبَلِ أَكْلِ مُسْتَلَدٍّ مُفْرِطٍ منهمكٍ فيها، بحيث تنتفخ أضلاعه منه وتمتلئ خاصرته ولا يقلع عنه فيهلكه سريعاً، فهذا مَثَلٌ للكافر، ومن ثَمَّ أَكَّدَ القتل بالحَبْط، أي: يقتل قتلاً حبطاً، والكافر: هو الذي تُحَبِّطُ أعماله، أو من قِبَلِ^(٨) أَكْلِ كَذَلِكَ، فيشرفه إلى الهلاك، وهذا مَثَالٌ للمؤمن الظَّالِم لنفسه/ المنهمك في المعاصي، أو من أَكَلَ مسرفاً^(٩) حتَّى تنتفخ خاصرته، ولكنَّه يتوخَّى إزالة ذلك ويتحيَّل في دفع مضرَّته حتَّى يهضم ما أكل، وهذا مثال المقتصد، أو من أَكَلَ غير مفرطٍ ولا مسرفٍ، يأكل منها ما يسدُّ جوعه ولا يسرف فيه حتَّى يحتاج إلى دفعه، وهذا مثال السَّابِق الرَّاهِد في الدُّنْيَا الرَّاغِب في الآخرة، لكنَّ هذا ليس صريحاً في الحديث، لكنَّه ربَّما

د ٢٢٢/٢ ب

(١) في هامش (ج): مَرَّؤُ الطَّعَام - مثل: ضَخْم - ومَرَّئٍ بالكسر، ومَرَّئُهُ، يتعدَّى ولا يتعدَّى، واستمرَّأته: وجدته مَرَّيئاً «مصباح».

(٢) في هامش (ج): قوله: «وتجتزئه» أي: تمضغ جِزَّتْهَا، وهي - بكسر الجيم - ما يُخْرِجُه البعير من بطنه ليمضغه ثمَّ يبلعه.

(٣) في هامش (ج): وقد تُكْسَر اللَّام.

(٤) في هامش (ج): من باب ضرب.

(٥) في (د): «فينتفخ بطنها».

(٦) في (د): «تحبُّ»، وهو تصحيْف.

(٧) في هامش (ج): هَاجَ الْبَقْلُ يَهِيجُ: اصْفَرَّ «مصباح».

(٨) في (د): «قِبَلِ».

(٩) في (د): «بسرف».

يُفْهَمُ مِنْهُ (وَإِنَّ هَذَا الْمَالَ) زَهْرَةُ الدُّنْيَا (خَصْرَةٌ) مِنْ حَيْثُ الْمَنْظَرُ (خُلُوةٌ) مِنْ حَيْثُ الذَّوْقُ، وَ«خَصْرَةٌ» بَفَتْحِ الْخَاءِ وَكَسْرِ الضَّادِ الْمَعْجَمَتَيْنِ، آخِرُهُ تَاءٌ تَأْنِيثٌ، وَأَنْتَ مَعَ أَنَّ الْمَالَ مُذَكَّرٌ بِاعْتِبَارِ أَنَّ زَهْرَةَ الدُّنْيَا، أَوْ بِاعْتِبَارِ الْبَقْلَةِ، أَيُّ: أَنَّ هَذَا الْمَالَ كَالْبَقْلَةِ الْخَضِرَةِ^(١) أَوْ كَالْفَاكِهَةِ، فَالتَّأْنِيثُ وَقَعَ عَلَى التَّشْبِيهِ، أَوْ أَنَّ التَّاءَ لِلْمَبَالِغَةِ كـ «رَاوِيَةٌ^(٢)» وَ«عَلَامَةٌ^(٣)»، وَخَصَّ الْأَخْضَرَ؛ لِأَنَّهُ أَحْسَنُ الْأَلْوَانِ، وَلَمَّا ذَكَرَ لَهُمْ مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ مَا يَخَافُ عَلَيْهِمْ مِنْ فِتْنَةِ الْمَالِ أَخَذَ يَعْرِفُهُمْ دَوَاءَ دَاءِ تِلْكَ الْفِتْنَةِ بِقَوْلِهِ: (فَنِعْمَ صَاحِبُ الْمُسْلِمِ مَا أَعْطَى^(٤)) مِنْهُ الْمِسْكِينَ وَالْيَتِيمَ وَابْنَ السَّبِيلِ - أَوْ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ - (شَكُّ مَنْ يَحْيَى، وَفِي «الْجِهَادِ» [ج: ٢٨٤٢] مِنْ طَرِيقٍ فُلَيْحٍ بِلَفْظٍ: «فَجَعَلَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ وَابْنَ السَّبِيلِ» (وَإِنَّهُ مَنْ يَأْخُذْهُ) أَيُّ: الْمَالَ (بِغَيْرِ حَقِّهِ) بِأَنْ يَجْمَعَهُ مِنَ الْحَرَامِ أَوْ مِنْ غَيْرِ احتِجَاجٍ إِلَيْهِ، وَلَمْ يُخْرِجْ مِنْهُ حَقَّهُ الْوَاجِبَ فِيهِ فَهُوَ (كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ) لِأَنَّهُ كُلَّمَا نَالَ مِنْهُ شَيْئًا زَادَتْ رَغْبَتُهُ، وَاسْتَقْلَّ مَا عِنْدَهُ وَنَظَرَ إِلَى مَا فَوْقَهُ (وَيَكُونُ) مَالَهُ (شَهِيدًا عَلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) بِأَنْ يُنْطِقَ اللَّهُ الصَّامِتَ مِنْهُ بِمَا فَعَلَ بِهِ، أَوْ يُمَثِّلَ مِثَالَهُ، أَوْ يَشْهَدَ عَلَيْهِ/ الْمُؤَكِّدُونَ بِكُتُبِ الْكَسْبِ وَالْإِنْفَاقِ.

٥٤/٣

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ التَّحْدِيثِ وَالْعَنْعَنَةِ وَالسَّمَاعِ، وَأَخْرَجَهُ الْمُؤَلِّفُ أَيْضًا فِي «الرَّقَاقِ» [ج: ٦٤٢٧]، وَمُسْلِمٌ فِي «الزَّكَاةِ»^(٥)، وَكَذَا النَّسَائِيُّ.

٤٨ - بَابُ الزَّكَاةِ عَلَى الزَّوْجِ وَالْأَيْتَامِ فِي الْحَجْرِ، قَالَهُ أَبُو سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

(بَابُ الزَّكَاةِ عَلَى الزَّوْجِ وَالْأَيْتَامِ فِي الْحَجْرِ) بَفَتْحِ الْحَاءِ وَكَسْرِهَا (قَالَهُ) أَيُّ: مَا ذَكَرَهُ فِي

(١) فِي هَامِشِ (ج): كَمَا تَقُولُ: هَذَا السُّجُودُ حَسَنَةٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: هُوَ فَعْلَةٌ حَسَنَةٌ «ك».

(٢) فِي غَيْرِ (د) وَ(س): «كِرَاوِيَةٌ» وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٣) فِي هَامِشِ (ج): نَقَلَ فِي «التَّصْرِيحِ» عَنْ ابْنِ مَالِكٍ أَنَّ التَّاءَ لِلْمَبَالِغَةِ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ، وَلَا يَتَأَثَّرُ ذَلِكَ إِلَّا فِي أَمْثَلَةِ الْمَبَالِغَةِ؛ كـ «عَلَامَةٌ». انْتَهَى. وَقَالَ الرَّضِيُّ فِي «بَابِ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ»: الرَّابِعُ: أَنْ تَدْخُلَ -أَيُّ: التَّاءُ- عَلَى الصِّفَةِ الَّتِي عَلَى «فَعَالٍ» أَوْ «فَاعِلٍ» أَوْ «مِفْعَالٍ» أَوْ «فَعُولٍ» كَنَسَابَةِ وَرَاوِيَةٍ وَمِطْرَابَةٍ وَفَرُوقَةٍ، ثُمَّ قَالَ: وَالتَّاءُ فِي مِثْلِ هَذِهِ الْمُثُلِ عَلَى الْإِنْفَصَالِ؛ يَعْنِي: غَيْرَ لَازِمَةٍ.

(٤) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «مَا أَعْطَى» هُوَ الْمَخْصُوصُ بِالْمَدْحِ، وَفَاعِلُ «نِعْمَ» «صَاحِبٌ»، وَفَاعِلُ «أَعْطَى» ضَمِيرُ الْمُسْلِمِ «ر».

(٥) «وَمُسْلِمٌ فِي الزَّكَاةِ»: سَقَطَ مِنْ (د).

التَّرْجَمَةُ (أَبُو سَعِيدٍ) الْخَدْرِيُّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) كَمَا سَبَقَ مُوَصَّوْلًا فِي «بَابِ الزَّكَاةِ عَلَى الْأَقَارِبِ» [ح: ١٤٦٢].

١٤٦٦ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ قَالَ: حَدَّثَنِي شَقِيقٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: فَذَكَرْتُهُ لِإِبْرَاهِيمَ، فَحَدَّثَنِي إِبْرَاهِيمُ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ، عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بِمِثْلِهِ سَوَاءً، قَالَتْ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَقَالَ: «تَصَدَّقْنَ وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ»، وَكَانَتْ زَيْنَبُ تُنْفِقُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ وَأَيْتَامٍ فِي حَجَرِهَا، فَقَالَتْ لِعَبْدِ اللَّهِ: سَلْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْجِزِي عَنِّي أَنْ أُنْفِقَ عَلَيْكَ وَعَلَى أَيْتَامِي فِي حَجَرِي مِنَ الصَّدَقَةِ؟ فَقَالَ: سَلِي أَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَانْطَلَقْتُ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ عَلَى الْبَابِ، حَاجَتُهَا مِثْلُ حَاجَتِي، فَمَرَّ عَلَيْنَا بِلَالٌ، فَقُلْنَا: سَلِ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَيْجِزِي عَنِّي أَنْ أُنْفِقَ عَلَى زَوْجِي وَأَيْتَامِي فِي حَجَرِي؟ وَقُلْنَا: لَا تُخْبِرْنَا، فَدَخَلَ فَسَأَلَهُ فَقَالَ: «مَنْ هُمَا؟» قَالَ: زَيْنَبُ، قَالَ: «أَيُّ الزَّيَانِبِ؟» قَالَ: امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: «نَعَمْ، وَلَهَا أَجْرَانِ: أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ) قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص بن غياث بن طلق، قال^(١): (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (شَقِيقٌ) أبو وائل (عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ) بفتح العين وسكون الميم، ابن أبي ضرارٍ - بكسر الضاد المعجمة - الخزاعي، له صحبة، وهو أخو جويرية بنت الحارث أم المؤمنين (عَنْ زَيْنَبَ) بنت معاوية، أو بنت عبد الله ابن معاوية بن عتَابِ الثَّقَفِيَّة، وتُسَمَّى أَيْضًا بِرَايِطَةَ^(٢) (امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ) بن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ (الْأَعْمَشُ): (فَذَكَرْتُهُ) أَي: الْحَدِيثَ (لِإِبْرَاهِيمَ) بن يزيد النَّخْعِيُّ (فَحَدَّثَنِي) بالإنفراد (إِبْرَاهِيمُ) النَّخْعِيُّ (عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ) بضم العين وفتح الموحدة، عامر بن عبد الله بن مسعود (عَنْ عَمْرِو بْنِ الْحَارِثِ)، عَنْ زَيْنَبِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ (بن مسعودِ) بِمِثْلِهِ (أَي^(٣)): بِمِثْلِ هَذَا^(٤) الْحَدِيثِ (سَوَاءً، قَالَتْ: كُنْتُ فِي الْمَسْجِدِ) النَّبَوِيِّ (فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ / فَقَالَ: يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ) (تَصَدَّقْنَ وَلَوْ ١٢٢٣/٢٥

(١) زيد في (م): «قال»، وهو تكرار.

(٢) في هامش (ج): في «القاموس» في «ري ط»: ورايطة بنت سفيان وبنت عبد الله، أو هي بالباء، وبنت حيان؛ صحابيَّات.

(٣) «أَي»: ليس في (د).

(٤) «هذا»: ليس في (د).

مِنْ حُلَيْكُنَّ) بضم الحاء وكسر اللام وتشديد المثناة التحتية، جمعاً، كذا في الفرع وأصله، ويجوز فتح الحاء وسكون اللام، مفرداً (وَكَانَتْ زَيْنَبُ تُنْفِقُ عَلَى) زوجها (عَبْدُ اللَّهِ) بن مسعود (وَأَيْتَامٍ فِي حَجْرِهَا) لم يعرف الحافظ ابن حجر اسمهم (فَقَالَتْ) ولغير أبي ذرّ وابن عساكر: «قال: فقالت» (لِعَبْدِ اللَّهِ) زوجها: (سَلِ رَسُولَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمْ: أَيْجِزِي) بضم الياء وآخره همزة، وفي بعض الأصول -وهو الذي في «اليونينية»-: «أيجزي» بفتح الياء، أي: هل يكفي (عَنِّي أَنْ أَنْفِقَ عَلَيْكَ وَعَلَى أَيْتَامِي) بياء الإضافة، ولأبي ذرّ: «على أيتام» (فِي حَجْرِي مِنَ الصَّدَقَةِ؟) الواجبة أو أعم (فَقَالَ) ابن مسعود: (سَلِي أَنْتِ رَسُولَ اللَّهِ مِنْ شَيْءٍ لَمْ) قالت زينب: (فَانْطَلَقْتُ إِلَى النَّبِيِّ) ولأبي ذرّ: «إلى رسول الله» (مِنْ شَيْءٍ لَمْ، فَوَجَدْتُ امْرَأَةً مِنَ الْأَنْصَارِ) هي زينب امرأة أبي مسعود، يعني: عقبة بن عمرو الأنصاري، كما عند ابن الأثير في «أسد الغابة»، وفي رواية الطيالسي: فإذا امرأة من الأنصار يقال لها: زينب (عَلَى الْبَابِ، حَاجَتُهَا مِثْلُ حَاجَتِي، فَمَرَّ عَلَيْنَا بِلَالٍ) المؤذن (فَقُلْنَا) له: (سَلِ النَّبِيَّ مِنْ شَيْءٍ لَمْ: أَيْجِزِي) بضم الياء أو فتحها (عَنِّي أَنْ أَنْفِقَ عَلَى زَوْجِي وَأَيْتَامٍ لِي فِي حَجْرِي؟) بإفراد الضمير فيها، وكان الظاهر أن يقال: «عَنَّا» و«ننفق»، وكذا باقيها، وأجاب الكرماني بأن المراد كل واحد^(١) منا، أو اكتفت في الحكاية بحال نفسها، لكن قال البرماوي: فيه نظر^(٢)، وفي رواية النسائي: على أزواجنا وأيتام في حجورنا، وللطيالسي: أنهم بنو أخيها وبنو أختها، وللنسائي أيضاً من طريق علقمة: لإحدهما فضل مالٍ وفي حجرها بنو أخٍ لها أيتام، وللأخرى: فضل مالٍ وزوجٌ خفيف ذات اليد، أي: فقير. (وَقُلْنَا) أي: السائلتان، وللحموي والمستملي والكشميهني: «فقلنا» بالفاء بدل الواو، لبلال: (لَا تُخَيِّرْ بِنَا) بجزم الراء، أي: لا تعين اسمينا^(٣)، بل قل: تسألك امرأتان (فَدَخَلَ) بلالٌ على رسول الله (مِنْ شَيْءٍ لَمْ فَسَأَلَهُ) عن ذلك (فَقَالَ) بِإِلَافَةِ السَّلَامِ: (مَنْ هُمَا) المرأتان؟ (قَالَ) بلالٌ معيناً لإحدهما لوجوبه عليه بطلب الرسول (بِإِلَافَةِ السَّلَامِ: هِيَ) (زَيْنَبُ، قَالَ) بِإِلَافَةِ السَّلَامِ: (أَيُّ الزَّيَانِبِ؟) أي: أي زينب منهن^(٤)؟ فعرف باللام مع كونه علماً لما نُكِّرَ حَتَّى جُمِعَ (قَالَ)

(١) في هامش (ج): «واحدة» كذا في «الكرمانى»، وسقط من خط المؤلف تاء التانيث.

(٢) قوله: «لكن قال البرماوي: فيه نظر»، ليس في (م).

(٣) في غير (د): «اسمنا».

(٤) زيد في (م): «لكن قال البرماوي»، وليس بصحيح.

بلاّ: زينب (امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ) بن مسعود، ولم يذكر بلاّ في الجواب معها زينب امرأة أبي مسعود الأنصاري؛ اكتفاء باسم من هي أكبر وأعظم (قَالَ) بِإِلَافَةِ الْإِطْلَامِ، ولأبوي ذَرَّ والوقت: «فقال»: (نَعَمْ) يجزي عنها (وَلَهَا أَجْرَانِ: أَجْرُ الْقَرَابَةِ) أي: صلة الرَّحْمِ (وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ) أي: ثوابها^(١)، قال المازري: الأظهر حمله على الصَّدَقَةِ الواجبة لسؤالها عن الإجزاء، وهذا اللَّفْظُ إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي / الواجبة. انتهى. وعليه يدلُّ تبويب البخاري، لكنَّ ما ذكره من أنَّ الإجزاء إِنَّمَا يُسْتَعْمَلُ فِي الواجب / إنَّ أراد قولاً واحداً فليس كذلك؛ لأنَّ الأصوليين اختلفوا في المسألة، فذهب قومٌ إلى أنَّ الإجزاء يعمُّ الواجب والمندوب، وخَصَّه آخرون بالواجب ومنعوه في المندوب، واعتمده المازري^(٢) ونصره القرافي^(٣) والأصفهاني^(٤)، واستبعده الشيخ تقي الدِّين السُّبْكِيُّ، وقال: إنَّ كلام الفقهاء يقتضي أنَّ المندوب يُوصَفُ بِالْإِجْزَاءِ كَالْفَرْضِ، وقد تعقَّب القاضي عياض المازري بأنَّ قوله: «ولو من حليكن»، وقوله فيما ورد في بعض الروايات عند الطَّحاوي وغيره: أَنَّهَا كَانَتْ امْرَأَةً صَنْعَاءَ الْيَدَيْنِ^(٥)، فكانت تنفق عليه وعلى ولده، يدلَّان على أَنَّهَا صدقة تطوُّع، وبه جزم التَّوويُّ وغيره، وتأوَّلوا قوله: «أيجزئ عني؟» أي: في الوقاية^(٦) من النَّار، كَأَنَّهَا خافت أنَّ صدقتها على زوجها لا تحصِّل لها المِراد.

(١) في (د): «نوابها»، وهو تصحيّف.

(٢) في هامش (ج): قال في «التبصير»: «المازري» بزاي مفتوحة ثمَّ راء؛ نسبة إلى مازر، مدينة بصقليّة؛ منها: أبو عبد الله محمّد بن عليّ بن عمر التَّمِيمِيُّ المازريّ، أحد الأئمّة، صنّف «المُعْلِم»، مات سنة ٥٣٩هـ. انتهى. وفي «القاموس»: «مازَر» كـ «هاجَر»: بلد بالمغرب، منها شارح «مسلم». انتهى. وفي «الوَفَيَات»: بزاي مفتوحة وقد تُكسَر، وفي «اللُّبِّ»: بالكسر لا غير.

(٣) في (م): «العراقي»، ولعلّه تصحيّف.

(٤) في هامش (ج): يحتمل أنَّه محمّد بن محمود شارح «المحصول»، ويحتمل أنَّه محمود بن عبد الرَّحْمَنِ شارح «مختصر ابن الحاجب» و«منهاج البيضاوي» و«طوالعه»، فإنَّ كلاً منهما من أئمّة الأصول، ولعلَّ الأوَّل هو المراد؛ فقد ذكر ابن شُهْبَةَ في ترجمته ما يدلُّ على ذلك، حيث قال: وقَفَ على «شرح القرافي» وأودعه الكثير من محاسنه، وقال السُّبْكِيُّ: كان إماماً في المنطق والجدل والأصول، وأثنى عليه بما يطول ذكره.

(٥) قوله: «صنعاء اليدين» الذي في كتب اللغة: «صناع» بوزن سحاب، ولم يرد من هذه المادة فعلاء. قاله نصر الهوريني.

(٦) في هامش (ج): «الْوَقَايَةُ» مثلثة «قاموس».

وقد سبق الحديث في «باب الزكاة على الأقارب» [ح: ١٤٦٢] وفيه: أنها شافهت النبي ﷺ بالسؤال وشافهها، وههنا^(١) لم تقع مشافهة، فقيل: تُحْمَلُ الأولى على المجاز، وإنما هي على لسان بلال، والظاهر أنهما قضيتان: إحداهما: في سؤالها عن تصدقها بحليتها على زوجها وولده، والأخرى: في سؤالها عن النفقة.

وفي هذا الحديث التَّحْدِيثُ والعننة والقول، ورواته كلُّهم كوفيون إلا عمرو بن الحارث، وفيه رواية صحابي عن صحابيَّة وتابعي عن تابعي عن صحابي، وفي الطريق الثانية: أربعة من التابعين، وهم: الأعمش وشقيق وإبراهيم وأبو عبيدة، وأخرجه مسلم في «الزكاة»، والنسائي في «عشرة النساء»، وابن ماجه في «الزكاة».

١٤٦٧ - حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ: حَدَّثَنَا عَبْدُهُ، عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ زَيْنَبِ ابْنَةِ أُمِّ سَلَمَةَ قَالَتْ: قُلْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْ أَجْرٌ أَنْ أَنْفِقَ عَلَى بَنِي أَبِي سَلَمَةَ إِنَّمَا هُمْ بَنِي؟ فَقَالَ: «أَنْفِقِي عَلَيْهِمْ، فَلَكَ أَجْرٌ مَا أَنْفَقْتِ عَلَيْهِمْ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُثْمَانُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ) هو عثمان بن محمد بن أبي شيبه - بفتح المعجمة - واسمه: إبراهيم، وعثمان أخو أبي بكر ابن أبي شيبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُهُ) بفتح العين وسكون الموحدة، ابن سليمان^(٢) (عَنْ هِشَامٍ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير بن العوام (عَنْ زَيْنَبِ) برة، بفتح الموحدة وتشديد الراء (ابْنَةُ) ولأبي ذر: «بنت» (أُمُّ سَلَمَةَ) بفتح السين واللام، أم المؤمنين، وهي بنت أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد بن هلال^(٣) بن عبد الله بن عمر بن مخزوم، المخزومية، ربيبة رسول الله ﷺ، وُلِدَتْ بِأَرْضِ الْحَبْشَةِ، وحفظت عن النبي ﷺ، وروت عنه وعن أزواجه، وذكرها العجلي في «ثقات التابعين»، قال في «الإصابة»: كأنه كان يشترط للصُّحبة البلوغ، وذكرها ابن سعد فيمن لم يرو عن النبي ﷺ شيئاً، وروى^(٤) عن أزواجه (قَالَتْ) أي: زينب، ولأبي ذر: «عن أم سلمة»، وهو الصواب، كما لا يخفى، وأم سلمة هي أم

(١) في (د): «وهنا».

(٢) في (د): «سلمان»، وهو تحريف.

(٣) «بن هلال»: سقط من غير (ب) و(س).

(٤) في (د) و(م): «وتروي».

المؤمنين هند، قالت: (قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَلَيْ) بفتح الياء، أي^(١): هل لي (أَجْرٌ أَنْ أَنْفَقَ عَلَى بَنِي أَبِي سَلَمَةَ)؟ ابن عبد الأسد، وكان تزوّجها النبي ﷺ بعده، ولها من أبي سلمة: سلمة وعمر ومحمّد وزينب ودرة (إِنَّمَا هُمْ بَنِي) منه، بفتح الموحدة وكسر النون وتشديد الياء، وأصله بنون، فلمّا أُضيف إلى ياء المتكلم، سقطت نون الجمع، فصار «بنوي»، فاجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداهما بالسكون، فأدغمت الواو بعد قلبها ياءً في الياء، فصار «بَنِي» بضم النون وتشديد الياء، ثمّ أبدل من ضمة النون كسرة؛ لأجل الياء، فصار «بَنِي» (فَقَالَ) ﷺ: (أَنْفَقِي عَلَيْهِمْ) بفتح الهمزة وكسر الفاء (فَلَكِ أَجْرٌ مَا أَنْفَقْتِ عَلَيْهِمْ) بإضافة «أجر» لتاليه، ف«ما»: موصولة، وجوّز بعضهم التنوين، فتكون «ما» ظرفيّة، قال في «فتح الباري»: وليس في الحديث تصريح بأنّ الذي كانت تنفقه عليهم من الزكاة، فكان القدر المشترك من الحديث حصول الإنفاق على الأيتام. انتهى.

وفي هذا الحديث التّحديث والعنونة والقول، ورواته ما بين كوفي ومدنيّ، وفيه رواية تابعي عن تابعي - هشام وأبوه - وصحابيّة عن صحابيّة - زينب وأمّها -.

٤٩ - بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾

وَيُذَكِّرُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه: يُعْتَقُ مِنْ زَكَاةِ مَالِهِ وَيُعْطَى فِي الْحَجِّ. وَقَالَ الْحَسَنُ: إِنْ اشْتَرَى أَبَاهُ مِنَ الزَّكَاةِ جَارَ، وَيُعْطَى فِي الْمُجَاهِدِينَ وَالَّذِي لَمْ يَحْجَّ، ثُمَّ تَلَا: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الْآيَةَ، فِي أَيَّهَا أُعْطِيَتْ أَجْزَأَتْ. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ خَالِدًا اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ». وَيُذَكِّرُ عَنْ أَبِي لَاسٍ: حَمَلْنَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ لِلْحَجِّ.

(بَابُ قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾^(١)) أي: وللصّرف في فكّ الرّقاب، بأن يعاون المُكاتب الذي ليس له ما يفي بالنجوم بشيء من الزكاة على أداء النجوم، وقيل بأن تُباع الرّقاب فتعتق، وبه قال مالك في المشهور، وإليه مال البخاري وابن المنذر، واحتجّ له بأنّ شراء الرقيق ليعتق أولى من إعانة المُكاتب؛ لأنّه قد يُعان ولا يُعتق، ولأنّ المُكاتب عبداً ما بقي

(١) «أي»: ليس في (د).

(٢) زيد في (ب) و(س): «والغارمين»، وليس بصحيح.

عليه درهم، والزكاة لا تُصرف للعبد، والأول مذهب الشافعي والليث والكوفيين وأكثر أهل العلم، ورواه ابن وهب عن مالك/ وقال المرداوي^(١) من الحنابلة في «مقنعه»^(٢): وللمكاتب ٥٦/٣ الأخذ، أي: من الزكاة قبل حلول نجم^(٣)، ويجزئ أن يشتري منها رقبة لا تُعتق عليه فيعتقها، ولا يجزئ عتق عبده ومكاتبه عنها، وهو موافق لما رواه ابن أبي حاتم وأبو عبيد في «الأموال» بسند^(٤) صحيح عن الزهري: أنه كتب لعمر بن عبد العزيز: أن سهم الرقاب يُجعل نصفين: نصف لكل مكاتب يدعي الإسلام، ونصف يشتري به رقاب من صلبى وصام، وعدل عن^(٥) اللام إلى «في» في^(٦) قوله: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ للدلالة على أن الاستحقاق للجهة لا للرقاب، وقيل: للإيدان بأنهم^(٧) أحقُّ بها ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الثوبة: ٦٠] أي: وللصرف في الجهاد بالإتفاق على المتطوعة به ولو كانوا أغنياء؛ لقوله **هَيْلَةُ الصَّلَاةِ وَالْإِسْلَامِ**: «لا تحل الصدقة لغني إلا لخمسة: لغازٍ في سبيل الله»، وخصه أبو حنيفة بالمحتاج، وعن أحمد: الحج من سبيل الله.

(وَيُذَكَّرُ) بضم أوله وفتح ثالثه (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ممَّا وصله أبو عبيد في «كتاب الأموال» عن مجاهد عنه: (يُعْتَقُ) الرِّجْلُ، بضم التَّحْتِيَّةِ وكسر الفوقيَّة (مِنْ زَكَاةٍ مَالِهِ) الرِّقْبَةُ (وَيُعْطَى) منها (فِي الْحَجِّ) المفروض للفقير، وبه قال أحمد محتجاً بقول ابن عباس هذا مع عدم ما يدفعه، ثم رجع عنه - كما في رواية الميموني - لاضطرابه؛ لكونه اختلف في إسناده على الأعمش، ومن ثم لم يجزم به المؤلف، بل أورده بصيغة التَّمْرِيض؛ لكن جزم المرداوي بصحَّته في العتق والحج، وعلى قوله الفتوى عند الحنابلة.

(١) في هامش (ج): «المرداوي» بفتح الميم وسكون الراء وفتح الدال المهملة، نسبة إلى مَرْدَا - على وزن «فَعْلَى» مقصوراً - قرية قرب نابلس، يُنسب إليها أبو الحسن علي بن سليمان، إمام الفقهاء الحنابلة، مؤلف «التنقيح»، ومؤلف «الإنصاف» وهو شرح «مقنعة ابن قدامة».

(٢) في هامش (ج): قوله: «في مقنعه» يتأمل؛ فإن «المقنعة» تأليف ابن قدامة، والمرداوي شارح.

(٣) في (د): «نجمه».

(٤) في (ص): «بإسناد»، وكذا في نسخة في هامش (د).

(٥) في غير (د) و(س): «من»، وهو تحريف.

(٦) في (د): «ليس في».

(٧) في (ص): «لأنهم».

(وَقَالَ الْحَسَنُ) / البصري: (إِنْ اشْتَرَى أَبَاهُ مِنَ الزَّكَاةِ جَارَ) هذا بمفرده^(١) وصله ابن أبي شيبه بلفظ: سُئِلَ الحسن عن رجلٍ اشترى أباه من الزَّكَاةِ فأعتقه، قال: اشترى خير الرِّقاب (وَيُعْطَى فِي الْمُجَاهِدِينَ) في سبيل الله (وَالَّذِي لَمْ يَحُجَّ) إذا كان فقيرًا (ثُمَّ تَلَا) الحسن قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ﴾ الآية [التوبة: ٦٠] ومفهوم تلاوته للآية^(٢): أَنَّهُ يَرَى أَنَّ اللَّامَ فِي ﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾ لبيان المصرف لا للتَّمْلِكِ، فلو صرف الزَّكَاةَ في صنفٍ واحدٍ كفى (فِي أَيَّهَا) أي: أيِّ مصرفٍ من المصارف الثمانية (أَعْظِيتَ، أَجْزَأْتُ) بسكون الهمزة وفتح التاء، ولأبي ذرٍّ: «أَجْزَأْتُ»، بفتح الهمزة وسكون التاء، وفي بعض النسخ: «أَجْزَتْ»^(٣)، بغير^(٤) همزة مع تسكين التاء، أي: قضت عنه، وفي بعضها: «أَجْزَتْ» بضم الهمزة وسكون الراء، من الأجر.

(وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) ممَّا يَأْتِي مَوْصُولًا فِي هَذَا الْبَابِ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - [ج: ١٤٦٨]: (إِنْ خَالِدًا احْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) بفتح الراء، وألَّفَ بعدها، ولأبي ذرٍّ: «أَدْرُعَهُ» بضمها من غير ألفٍ (وَيُذَكَّرُ) بصيغة التَّمْرِيطِ (عَنْ أَبِي لَاسٍ) بسينٍ مهملةٍ منوَّنةٍ بعد ألفٍ مسبوقَةٍ بلامٍ، ولأبي الوقت زيادة: «الخزاعي»، قال في «فتح الباري»، وتبعه العيني: اختلِفَ في اسمه، فقيل: عبد الله، وقيل: زياد بن عَنَمَة، بمهملةٍ ونونٍ مفتوحتين، وكذا قال في «الإصابة»، وقال في «المقدمة»^(٥): يُقَالُ: اسمه: عبد الله بن عَنَمَة، ولا يصحُّ^(٦)، وقال في «تقريب التهذيب»: والصَّواب أَنَّهُ غَيْرُهُ. انتهى. ولأبي لاسٍ هذا صحبةٌ وحديثان، هذا أحدهما، وقد وصله أحمد وابن خزيمة والحاكم (حَمَلْنَا النَّبِيَّ ﷺ عَلَى إِبِلِ الصَّدَقَةِ لِلْحَجِّ)^(٧)، ولفظ أحمد: على إِبِلٍ من إِبِلِ الصَّدَقَةِ ضَعافٍ للحجِّ، فقلنا: يا رسول الله، ما نرى^(٨) أن تحمل هذه؟ فقال: «إِنَّمَا يَحْمِلُ اللَّهُ...» الحديث، ورجاله ثقاتٌ إِلَّا أَنَّ فِيهِ عَنْعَةَ ابْنِ إِسْحَاقَ، ولهذا تَوَقَّفَ ابْنُ الْمُنْذِرِ فِي ثَبُوتِهِ، وأورده المؤلفُ بصيغة التَّمْرِيطِ.

(١) في (د): «المفرد».

(٢) في (د): «الآية».

(٣) «أجرت»: ليس في (ص).

(٤) في (د): «من غير».

(٥) في (د): وكذا قاله في «الإصابة»، وفي المقدمة.

(٦) في هامش (ج): زاد الحلبي عن شيخه ابن الملقن: وقيل: اسمه محمد بن الأسود؛ قاله أبو القاسم.

(٧) «للحج»: ليس في (د).

(٨) في (ص): «نرى».

١٤٦٨ - حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ: أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ: حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالصَّدَقَةِ، فَقِيلَ: مَنْعَ ابْنِ جَمِيلٍ وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا يَنْقُمُ ابْنُ جَمِيلٍ إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ، وَأَمَّا خَالِدٌ فَلِإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا، قَدْ اخْتَبَسَ أَذْرَاعَهُ وَأَعْتَدَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَأَمَّا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ؛ فَعَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَهِيَ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ وَمِثْلُهَا مَعَهَا». تَابَعَهُ ابْنُ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ أَبِيهِ. وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ: هِيَ عَلَيْهِ وَمِثْلُهَا مَعَهَا. وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ: حَدَّثْتُ عَنِ الْأَعْرَجِ بِمِثْلِهِ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الْيَمَانِ) الحكم بن نافع قال: (أَخْبَرَنَا شُعَيْبٌ) هو ابن أبي حمزة قال: (حَدَّثَنَا أَبُو الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: أَمَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِالصَّدَقَةِ) الواجبة أو صدقة التَّطَوُّعِ، وَرَجَّحَهُ بَعْضُهُمْ تَحْسِينًا لِلظَّنِّ بِالصَّحَابَةِ، إِذْ لَا يُظَنُّ بِهِمْ مَنْعُ الْوَاجِبِ، وَعَلَى هَذَا فَعَذَرَ خَالِدٍ وَاضْطَحَّ؛ لِأَنَّهُ أَخْرَجَ مَالَهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَمَا بَقِيَ لَهُ مَالٌ يَحْتَمِلُ الْمَوَاسَاةَ، وَتُعَقَّبُ بِأَنَّهُمْ مَا مَنَعُوهُ جَحْدًا وَلَا عِنَادًا، أَمَّا ابْنُ جَمِيلٍ، فَقَدْ قِيلَ: إِنَّهُ كَانَ مُنَافِقًا ثُمَّ تَابَ بَعْدَ، كَمَا حَكَاهُ الْمُتَهَلِّبُ، قِيلَ: وَفِيهِ نَزَلَتْ: ﴿وَمَا نَقَمُوا﴾... الآية إلى قوله: ﴿فَإِنْ يَتُوبُوا يَكُ خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [التوبة: ٧٤] فقال: استتابني الله، فتَابَ وَصَلَحَ حاله، والمشهور نزولها في غيره^(١)، وَأَمَّا خَالِدٌ، فَكَانَ مُتَأَوِّلًا بِأَجْزَاءِ^(٢) مَا حَبَسَهُ عَنِ الزَّكَاةِ، فَالظَّاهِرُ أَنَّهَا الصَّدَقَةُ/ الواجبة؛ لتعريف الصَّدَقَةِ بِاللَّامِ الْعَهْدِيَّةِ، وَقَالَ النَّوَوِيُّ: إِنَّهُ الصَّحِيحُ ٥٧/٣ المشهور، وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي رِوَايَةِ مُسْلِمٍ مِنْ طَرِيقٍ وَرَقَاءَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ: بَعَثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عُمَرَ ١٢٢٥/٢٥ سَاعِيًا عَلَى الصَّدَقَةِ، فَهُوَ مُشْعَرٌ بِأَنَّهَا صَدَقَةُ الْفَرَضِ؛ لِأَنَّ صَدَقَةَ التَّطَوُّعِ لَا يُبْعَثُ عَلَيْهَا السُّعَاةُ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «بِصَدَقَةٍ» (فَقِيلَ): الْقَاتِلَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ؛ لِأَنَّهُ الْمُرْسَلُ (مَنْعَ ابْنِ جَمِيلٍ) بِفَتْحِ الْجِيمِ وَكسْرِ المِيمِ، قَالَ ابْنُ مِنْدَةَ: لَمْ يُعْرَفْ اسْمُهُ، وَمِنْهُمْ مَنْ سَمَّاهُ حَمِيدًا، وَقِيلَ: عَبْدُ اللَّهِ، وَذَكَرَهُ الذَّهَبِيُّ فِيمَنْ عُرِفَ بِأَبِيهِ وَلَمْ يُسَمَّ (وَخَالِدُ بْنُ الْوَلِيدِ وَعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ) بِالرَّفْعِ فِي «عَبَّاسٍ» عَطْفًا عَلَى «وَخَالِدُ» الْمَعْطُوفِ عَلَى «ابْنِ جَمِيلٍ» الْمَرْفُوعِ عَلَى الْفَاعِلِيَّةِ، زَادَ فِي رِوَايَةِ أَبِي عُبَيْدٍ: «أَنْ

(١) فِي (م): «غَيْرَهَا»، وَفِي هَامِش (ص): قَوْلُهُ: «فِي غَيْرِهِ» بِتَذْكِيرِ الضَّمِيرِ، وَالَّذِي فِي خَطِّهِ: «فِي غَيْرَهَا» بِتَأْنِيثِ الضَّمِيرِ؛ يَرْجِعُ لِلْإِسْتِثْنَاءِ، وَالْأَوَّلَى تَذْكِيرُهُ؛ لِيَرْجِعَ لَابْنِ جَمِيلٍ، وَعِبَارَةُ «الْفَتْحِ» قَالَ: وَالْمَشْهُورُ: أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي ثَعْلَبَةٍ.

(٢) فِي هَامِش (ج): كَذَا بِخَطِّهِ.

يعطوا»، وهو مُقَدَّرٌ هنا؛ لأنَّ «منع» يستدعي مفعولاً، وقوله: «أن يعطوا» في محلِّ نصبٍ على المفعوليَّة، وكلمة «أن» مصدريةٌ، أي: مَنَعَ هؤلاء الإِيعَاءَ (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ) بيانٌ لوجه الامتناع، ومن ثَمَّ عَبَّرَ بالفاء: (مَا يَنْقُمُ ابْنُ جَمِيلٍ) بكسر القاف، مضارع «نَقَمَ» بالفتح، أي: ما يكره وينكر (إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فَقِيرًا فَأَغْنَاهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ) من فضله بما أفاء الله على رسوله، وأباح لأُمَّته من الغنائم ببركته بِإِذْنِ اللَّهِ، والاستثناء مُفَرَّغٌ، فمحلُّ «أن» وصلتها نُصِبَ على المفعول به، أو على أَنَّهُ مفعولٌ لأجله، والمفعول به حينئذٍ محذوفٌ، ومعنى الحديث - كما قاله غير واحدٍ -: أَنَّهُ ليس ثَمَّ شيءٌ ينقم ابن جميلٍ، فلا موجب للمنع، وهذا ممَّا تقصد^(١) العرب في مثله تأكيد النفي والمبالغة فيه بإثبات شيءٍ، وذلك الشيء لا يقتضي إثباته، فهو منتفٍ أبداً، ويُسمَّى مثل ذلك عند البيانين: تأكيد المدح بما يشبه الذم وبالعكس، فَمِنْ الْأَوَّلِ: نحو قول الشاعر:

ولا عيبَ فيهم غير أن سيوفهم بهنَّ فُلُولٌ من قِراع^(٢) الكتائبِ

ومن الثاني: هذا الحديث وشبهه، أي: ما ينبغي لابن جميلٍ أن ينقم شيئاً إلا هذا، وهذا لا يوجب له أن ينقم شيئاً، فليس ثَمَّ شيءٌ ينقمه، فينبغي أن يعطي ممَّا أعطاه الله ولا يكفر بأنعمه. (وَأَمَّا خَالِدٌ فَإِنَّكُمْ تَظْلِمُونَ خَالِدًا) عَبَّرَ بِالظَّاهِرِ دون أن يقول: «تظلمونه» بالضمير على الأصل، تفخيماً لشأنه وتعظيماً لأمره، نحو: ﴿وَمَا أَذْرَكَ مَا لَخَافَةٌ﴾ [الحاقة: ٣] والمعنى: تظلمونه بطلبكم منه زكاة ما عنده، فَإِنَّهُ (قَدْ اخْتَبَسَ) أي: وقف قبل الحول (أَذْرَاعُهُ) جمع دِرْعٍ، بكسر الدال، وهو الزَّرْدِيَّةُ (وَأَعْتَدَهُ) التي كانت للتجارة على المجاهدين (فِي سَبِيلِ اللَّهِ) فلا زكاة عليه فيها، وتاء «أَعْتَدَهُ» مضمومةٌ، جمع «عَتَدٍ» - بفتحيتين -: ما يعدُّه^(٣) الرَّجُلُ من السَّلاح والدَّوابِّ وآلات الحرب، ولأبي ذرٍّ: «وَأَعْتَدَهُ» بكسرها، قيل: ورواه بعض رواة البخاري: «وأعبدته» بالمُوَحَّدة جمع «عبدٍ»، حكاه عياضٌ، وهو موافقٌ لرواية: «واحتبس رقيقه»، ويحتمل أَنَّهُ بِإِذْنِ اللَّهِ لم يقبل قول من أخبره^(٤) بمنع خالدٍ، حملاً على أَنَّهُ لم يصرِّح بالمنع،

(١) في (د): «يقصد».

(٢) في (ل): «قروع»، وفي هامش (ج) و(ل): كذا بخطه، والمشهور: من قِراع.

(٣) في (د): «يُعَدُّ».

(٤) في (د): «أخبر».

وإنما نقله عنه، بناءً على ما فهمه، ويكون قوله عَلَيْهِ السَّلَام /: «تظلمون خالداً» أي: بنسبتكم إياه إلى المنع، وهو لم يمنع، وكيف يمنع الفرض وقد تطوَّع بوقف خيله وسلاحه؟! أو يكون عَلَيْهِ السَّلَام احتسب له ما فعله من ذلك من الزكاة؛ لأنه في سبيل الله، وذلك من مصارف الزكاة، لكن يلزم منه إعطاء الزكاة لصنف واحد، وهو قول مالك وغيره؛ خلافاً للشافعي في وجوب قسمتها على الأصناف الثمانية، وقد سبق استدلال البخاري به على إخراج العروض في الزكاة، واستشكله ابن دقيق العيد بأنه إذا حبس^(١) على جهة معينة؛ تعيَّن صرفه إليها واستحقَّه أهل تلك الصفة مضافاً إلى جهة الحبس، فإن كان قد طلب من خالد زكاة ما حبسه^(٢) فكيف يمكن ذلك مع تعيَّن ما حبسه لمصرفه؟ وإن كان طلب منه زكاة المال الذي لم يحبسه من العين والحرث والماشية فكيف يُحاسب بما وجب عليه في ذلك؟ وقد تعيَّن صرف ذلك المحبس إلى جهته، ثم انفصل عن ذلك باحتمال أن يكون المراد بالتَّحْبِيس الإِرْصَاد لذلك لا الوقف، فيزول الإشكال، لكنَّ هذا الإشكال إنما يتأتَّى على القول بأنَّ المراد بالصدقة / ٥٨/٣ المفروضة، أمّا على القول بأنَّ المراد التَّطَوُّعُ، فلا إشكال كما لا يخفى.

(وَأَمَّا الْعَبَّاسُ بْنُ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ فَعَمَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلِلْحَمْوِيِّ وَالْكُشْمِينِيِّ: «عَمٌّ» بغير فاء، وفي وصفه بأنه عمُّ تنبيهٌ على تفخيمه واستحقاق إكرامه، ودخول اللام على «عباس» مع كونه علماً؛ لِلْمَحِ الصِّفَةِ (فَهِيَ) أي: الصَّدَقَةُ المطلوبة منه (عَلَيْهِ صَدَقَةٌ) ثابتةٌ سيتصدَّق بها (وَمِثْلُهَا مَعَهَا) أي: ويضيف إليها مثلها كرمًا منه، فيكون النَّبِيُّ ﷺ ألزمه بتضعيف صدقته؛ ليكون ذلك أرفعَ لقدره وأنبه لذكره وأنفى للذَّبِّ^(٣) عنه، أو المعنى: أن أمواله كالصدقة عليه؛ لأنه استدان في مُفَادَاةِ نفسه وعقيل، فصار من الغارمين الذين لا تلزمهم الزكاة، وهذا التأويل على تقدير ثبوت لفظة^(٤) «صدقة»، واستبعادها البيهقي؛ لأنَّ العباس من بني هاشم فتحرم عليهم الصدقة، أي^(٥): وظاهر هذا الحديث أنَّها صدقةٌ عليه ومثلها معها،

(١) في (د) و(م): «احتبس»، وفي نسخة في هامش (د) كالمثبت.

(٢) في (م): «احتبسه».

(٣) في (د): «للذِّمِّ»، وكذا في الفتح.

(٤) في (د): «اللفظ».

(٥) «أي»: ليس في (م).

فكأنه أخذها منه وأعطها له، وحمل غيره: على أن ذلك كان قبل تحريم الصدقة على آل عليه السلام، وفي رواية مسلم من طريق ورقاء: «وَأَمَّا الْعَبَّاسُ فَهِيَ عَلِيٌّ وَمِثْلُهَا مَعَهَا^(١)» ثُمَّ قَالَ: «يَا عُمَرُ، أَمَا^(٢) شَعَرْتُ أَنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنُو أَبِيهِ؟» فلم يقل فيه: صدقة، بل فيه دلالة على أنه من آل أبي بكر التزم بإخراج ذلك عنه؛ لقوله: «فهي عليٌّ»، ويرجح قوله: «إِنَّ عَمَّ الرَّجُلِ صِنُو أَبِيهِ» أي: مثله، ففي هذه اللفظة إشعار بما ذكرنا، فإن كونه صنو الأب يناسب أن يحمل عنه، أي: هي عليٌّ إحساناً إليه وبراً به، هي عندي قرض^(٣)؛ لأنني استسلفت^(٤) منه صدقة عامين، وقد ورد ذلك صريحاً في حديث عليٍّ عند الترمذي، لكن في إسناده مقال، وفي حديث ابن عباسٍ/ عند الدارقطني بإسناد فيه ضعف: بعث النبي صلى الله عليه وسلم عمر ساعياً، فأتى العباس فأغلق له، فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: «إِنَّ الْعَبَّاسَ قَدْ اسْتَلَفْنَا^(٥) زَكَاةَ مَالِهِ الْعَامَ وَالْعَامَ الْمُقْبِلَ».

وعن الحكم بن عقبة (تَابَعَهُ) أي: تابع شعيباً^(٦) (ابْنُ أَبِي الرَّنَادِ) عَبْدُ الرَّحْمَنِ (عَنْ أَبِيهِ) أَبِي الرَّنَادِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ، على ثبوت لفظ «الصدقة»، وهذا وصله أحمد وغيره، وذلك يرد على الخطابي، حيث قال: إِنَّ لَفْظَ «الْصَّدَقَةِ» لَمْ يَتَابَعَ عَلَيْهَا شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ - كَمَا تَرَى -، وكذا تابعه موسى بن عقبة، فيما رواه النسائي (وَقَالَ ابْنُ إِسْحَاقَ) مُحَمَّدُ إِمَامُ الْمَغَازِي، فيما وصله الدارقطني (عَنْ أَبِي الرَّنَادِ) عَبْدُ اللَّهِ بْنُ ذَكْوَانَ: (هِيَ عَلَيْهِ وَمِثْلُهَا مَعَهَا) من غير ذكر «الصدقة» (وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ) عَبْدُ الْمَلِكِ: (حُدِّثْتُ) بَضْمِ الْحَاءِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ (عَنِ الْأَعْرَجِ) عَبْدُ الرَّحْمَنِ (بِمِثْلِهِ) ولأبي ذرٍّ وابن عساكر: «مثله» أي: مثل رواية ابن إسحاق، بدون لفظ الصدقة، وهي أولى؛ لأن العباس لا تحل له الصدقة - كما مر -، ورواية ابن جريج هذه وصلها عبد الرزاق في «مُصَنَّفِهِ»، لكنه خالف الناس في ابن جميل، فجعل مكانه أبا جهم بن حذيفة.

(١) قوله: «مَعَهَا» زيادة من صحيح مسلم (٩٨٣).

(٢) في (د): «مَا».

(٣) في غير (ص): «فَرَضَ».

(٤) في (ب) و(س): «اسْتَلَفْتُ».

(٥) في «سنن الدارقطني»: «أَسْلَفْنَا».

(٦) في (م): «الْأَعْرَجُ»، وليس بصحيح.

٥٠ - بَابُ الْإِسْتِغْفَافِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ

(بَابُ الْإِسْتِغْفَافِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ) فِي غَيْرِ الْمَصَالِحِ الدِّينِيَّةِ.

١٤٦٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَأَعْطَاهُمْ، ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ، حَتَّى نَفِدَ مَا عِنْدَهُ فَقَالَ: «مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ أَدْخِرَهُ عَنْكُمْ، وَمَنْ يَسْتَغْفِرِ اللَّهَ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ يُغْنِهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَتَصَبَّرْ يُصَبِّرْهُ اللَّهُ، وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ عَطَاءً خَيْرًا وَأَوْسَعَ مِنَ الصَّبْرِ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَزِيدَ اللَّيْثِيِّ) بالمثلثة، و«يزيد» من الزيادة (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه)، أَنَّ نَاسًا مِنَ الْأَنْصَارِ قال الحافظ^(١) ابن حجر: لم أعرف اسمهم، لكن في حديث النَّسَائِيِّ ما يدلُّ على أَنَّ أبا سعيد المذكور منهم (سَأَلُوا رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَأَعْطَاهُمْ، ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ) زاد أبو ذر: «ثُمَّ سَأَلُوهُ فَأَعْطَاهُمْ» (حَتَّى نَفِدَ) بكسر الفاء وبالذال^(٢) المهملة، أي: فرغ وفني (مَا عِنْدَهُ فَقَالَ: مَا يَكُونُ عِنْدِي مِنْ خَيْرٍ) «ما» موصولة متضمنة معنى الشرط، وجوابه: (فَلَنْ أَدْخِرَهُ عَنْكُمْ) بتشديد الدال المهملة، أي: لن أجعله ذخيرة لغيركم، أو لن أحبسها وأخبأها وأمنعكم إيَّاه (وَمَنْ يَسْتَغْفِرِ) بفاءين، وللحموي والمستملي: «ومن يستغف» بفاء واحدة مُشَدَّدة، أي: ومن طلب العفَّة عن السؤال (يُغْنِيهِ اللَّهُ^(٣)) بنصب الفاء^(٤)، أي: يرزقه الله العفَّة، أي: الكفَّ عن الحرام^(٥)، ولأبي ذر: «يعفُّه الله» برفع الفاء (وَمَنْ يَسْتَغْنِ) يُظْهِرُ الْغِنَى (يُغْنِيهِ اللَّهُ، وَمَنْ يَتَصَبَّرُ) يعالج الصبر ويتكلفه على ضيق العيش وغيره من مكاره الدنيا، قال في «شرح المشكاة»: قوله: «يعفُّه الله» يريد: أَنَّ من طلب من نفسه العفَّة عن السؤال، ولم يظهر الاستغناء يعفُّه الله، أي: يصيِّره عفيفًا، ومن ترقَّى من هذه المرتبة إلى ما هو أعلى من / إظهار الاستغناء عن ٥٩/٣

(١) «الحافظ»: ليس في (د).

(٢) في (د): «والذال».

(٣) في هامش (ج): من أعفَّه الله، يتعدى بالألف «مصباح».

(٤) في هامش (ج): أي: فتحتها.

(٥) في (د): «المحارم»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

الخلق؛ لكن إن أُعطي شيئاً لم يردّه يملأ الله قلبه غنى، ومن فاز بالقدح^(١) المُعلّى وتصبّر وإن أُعطي لم يقبل، فهو هو؛ إذ الصّبر جامعٌ لمكارم الأخلاق (يُصْبِرُهُ اللهُ) يرزقه الله الصّبر (وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ) بضمّ الهمزة مبنياً للمفعول، و«أحدٌ» رُفِعَ، نائبٌ عن الفاعل (عَطَاءٌ) نُصِبَ، مفعول ثانٍ لـ «أُعطي» (خَيْرًا) صفة «عطاء» (وَأَوْسَعَ) عُطِفَ على «خيرًا» (مِنَ الصَّبْرِ)^(٢) لأنّه جامعٌ لمكارم الأخلاق، أعطاهم من الله عز وجل لحاجتهم، ثمّ نبّههم على موضع الفضيلة^(٣).

١٤٧٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ؛ لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا فَيَسْأَلَهُ، أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنَيْسِيُّ قال: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن^(٤) بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ) إِنَّمَا حَلَفَ لَتَقْوِيَةِ الْأَمْرِ وَتَأْكِيدِهِ (لَأَنْ يَأْخُذَ) بِلَامِ التَّأْكِيدِ (أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ) وفي رواية: «أحبله» بالجمع (فَيَحْتَطِبَ) بقاء الافتعال، وفي «مسلم»: «فيحطب» بغير تاء، أي: فإن يحطب، أي: يجمع الحطب (عَلَى ظَهْرِهِ) فهو (خَيْرٌ لَهُ) وليس «خيرٌ» هنا من «أَفْعَلٍ» التَّفْضِيلِ^(٥)، بل هي كقوله تعالى: ﴿أَصْحَابُ الْجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرًّا﴾ [الفرقان: ٢٤] (مِنْ أَنْ يَأْتِيَ رَجُلًا) أعطاه الله من فضله (فَيَسْأَلَهُ، أَعْطَاهُ) فحمله ثقل المنّة مع ذلّ السؤال (أَوْ مَنَعَهُ) فاكسب الذلّ والخيبة والحرمان، أعادنا الله من كلّ سوء.

١٤٧١ - حَدَّثَنَا مُوسَى: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ: حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ فَيَأْتِيَ بِحُزْمَةِ الْحَطَبِ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعَهَا فَيَكْفِيَ اللَّهُ بِهَا وَجْهَهُ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ، أَعْطَوْهُ أَوْ مَنَعُوهُ».

(١) في هامش (ج): «القدح» بالكسر: السهم قبل أن يُراش، والمعلّى كـ «معظم»: سابع أسهام الميبر «قاموس».

(٢) في هامش (ج): قوله: «من الصّبر» معمولٌ تنازع فيه عاملان، وأعمل الثاني، وحذف من الأوّل «مصابيح».

(٣) قوله: «يُصْبِرُهُ اللهُ يرزقه الله الصّبر وَمَا أُعْطِيَ أَحَدٌ...» ثمّ نبّههم على موضع الفضيلة، سقط من (ص).

(٤) في (م): «عبد الله»، وليس بصحيح.

(٥) في هامش (ج): إذ لا خير في السؤال مع القدرة على الاكتساب «فتح».

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُوسَى) بن إسماعيل التَّبُودَكِيُّ قال: (حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو^(١) وفتح الهاء، ابن خالد قال: (حَدَّثَنَا هِشَامٌ، عَنْ أَبِيهِ) عروة (عَنِ الزُّبَيْرِ) أبيه (بْنِ الْعَوَّامِ) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ قَالَ: لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ بِالْأَفْرَادِ أَيْضًا، وَاللَّامُ فِي «لَأَنْ» ابْتِدَائِيَّةٌ، أَوْ جَوَابُ قَسَمٍ مَحذُوفٍ (فَيَأْتِي بِحُزْمَةِ الْحَطَبِ) بِالْتَّعْرِيفِ، وَ«حُزْمَةٌ» بضم المهملة وسكون الزَّاي، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «بِحُزْمَةِ حَطَبٍ» (عَلَى ظَهْرِهِ فَيَبِيعُهَا فَيَكُفَّ) بِنَصَبِ الْفَعْلَيْنِ (اللَّهُ) أَي: فَيَمْنَعُ اللَّهُ (بِهَا وَجْهَهُ) مَنْ أَنْ يَرِيقَ مَاءَهُ بِالسُّؤَالِ، قَالَ الْمَظْهَرِيُّ، وَمِنْ فَوَائِدِ الْاِكْتِسَابِ الْاِسْتِغْنَاءُ وَالتَّصَدُّقُ كَمَا فِي «مُسْلِمٍ»، فَيَتَصَدَّقُ بِهِ وَيَسْتَغْنِي عَنِ النَّاسِ فَهُوَ (خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ) أَي: مِنْ سُؤَالِ النَّاسِ وَلَوْ كَانَ الْاِكْتِسَابُ بِعَمَلٍ شَاقٍّ كَالْحِطَابِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُمَرَ -فِيمَا ذَكَرَهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ-: مَكْسَبَةٌ فِيهَا بَعْضُ الدَّنَاءَةِ خَيْرٌ مِنْ مَسْأَلَةِ النَّاسِ (أَعْطَوْهُ) مَا سَأَلَ (أَوْ مَنَعُوهُ) وَفِي الْحَدِيثِ: فَضِيلَةُ الْاِكْتِسَابِ بِعَمَلِ الْيَدِ، وَقَدْ ذَكَرَ بَعْضُهُمْ: أَنَّهُ أَفْضَلُ الْمَكَاسِبِ، وَقَالَ الْمَاوَرْدِيُّ: أَصُولُ الْمَكَاسِبِ^(٢) الزَّرَاعَةُ وَالتَّجَارَةُ وَالصَّنَاعَةُ، قَالَ: وَمِزْجُ الشَّافِعِيِّ^(٣): أَنَّ التَّجَارَةَ أَطْيَبُ، وَالْأَشْبَهُ عِنْدِي: أَنَّ الزَّرَاعَةَ أَطْيَبُ؛ لِأَنَّهَا أَقْرَبُ إِلَى التَّوَكُّلِ، قَالَ النَّوَوِيُّ فِي «شَرْحِ الْمُهَذَّبِ»: فِي «صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ»، عَنْ الْمُقَدِّمِ بْنِ مَعْدٍ يُكَرِّبُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا أَكَلَ أَحَدٌ طَعَامًا قَطُّ خَيْرًا مِنْ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ عَمَلٍ يَدِهِ...» الْحَدِيثُ [ج: ٢٠٧٢] فَالْصَّوَابُ مَا نَصَّ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ، وَهُوَ عَمَلُ الْيَدِ، فَإِذَا^(٤) كَانَ زَرَّاعًا فَهُوَ أَطْيَبُ الْمَكَاسِبِ وَأَفْضَلُهَا؛ لِأَنَّهُ عَمَلُ يَدِهِ، وَلِأَنَّ فِيهِ تَوَكُّلًا، كَمَا ذَكَرَهُ الْمَاوَرْدِيُّ، وَلِأَنَّ فِيهِ نَفْعًا عَامًّا لِلْمُسْلِمِينَ وَالذَّوَابِّ^(٥)، وَلِأَنَّهُ لَا بَدَّ فِي الْعَادَةِ أَنْ يُؤْكَلَ مِنْهُ بَغِيرَ عَوْضٍ، فَيَحْصُلُ لَهُ أَجْرُهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِمَّنْ يَعْمَلُ بِيَدِهِ، بَلْ يَعْمَلُ لَهُ غُلْمَانُهُ وَأَجْرَاؤُهُ، فَاِكْتِسَابُهُ بِالزَّرَاعَةِ أَفْضَلُ؛ لِمَا ذَكَرْنَا، وَقَالَ/ فِي «الرَّوْضَةِ» بَعْدَ ذِكْرِ^(٦) حَدِيثِ الْمُقَدِّمِ هَذَا: فَهَذَا^(٧) صَرِيحٌ فِي تَرْجِيحِ الزَّرَاعَةِ ١٢٢٧/٢د

(١) فِي (د): «أَوَّلُهُ».

(٢) فِي (د): «الْمَكْسَبُ».

(٣) فِي (د): «الشَّافِعِيَّةُ».

(٤) فِي (د) وَ(س): «فَإِنْ»، كَذَا فِي الْمَجْمُوعِ.

(٥) فِي (د): «وَاللَّذَّوَابِّ».

(٦) «ذَكَرَ»: لَيْسَ فِي (س).

(٧) فِي (د): «فَهُوَ»، وَفِي نَسْخَةٍ فِي هَامِشِهَا كَالْمُثَبَّتِ.

والصَّنْعَةُ؛ لكونهما من عمل يده، ولكنَّ الزَّرَاعَةَ أَفْضَلُهُمَا؛ لعموم النَّفْعِ بِهَا^(١) لِلْأَدَمِيِّ وَغَيْرِهِ، وَعَمُومِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ. وَغَايَةُ مَا فِي حَدِيثِ هَذَا الْبَابِ^(٢): تَفْضِيلُ الْإِحْتِطَابِ عَلَى السُّؤَالِ، وَلَيْسَ فِيهِ أَنَّهُ أَفْضَلُ الْمَكَاسِبِ، فَلَعَلَّهُ ذَكَرَهُ لَتَيْسُرَهُ - لَا سِيَّامَا فِي بِلَادِ الْحِجَازِ - لكَثْرَةِ ذَلِكَ فِيهَا.

١٤٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدَانُ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا يُونُسُ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ قَالَ: «يَا حَكِيمُ، إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَصْرَةٌ خُلُوءٌ، فَمَنْ أَخَذَهُ بِسَخَاوَةِ نَفْسٍ بُوْرَكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافٍ نَفْسٍ لَمْ يُبَارَكَ لَهُ فِيهِ وَكَانَ كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ، الْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى»، فَقَالَ حَكِيمٌ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ، لَا أَرْزَأُ أَحَدًا بَعْدَكَ شَيْئًا حَتَّى أَفَارِقَ الدُّنْيَا، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدْعُو حَكِيمًا إِلَى الْعَطَاءِ فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَهُ مِنْهُ، ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ دَعَاهُ لِيُعْطِيَهُ فَيَأْتِي أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا، فَقَالَ عُمَرُ: إِنِّي أَشْهَدُكُمْ - يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ - عَلَى حَكِيمٍ أَنِّي أَعْرِضُ عَلَيْهِ حَقَّهُ مِنْ هَذَا الْفَيْءِ فَيَأْتِي أَنْ يَأْخُذَهُ، فَلَمْ يَزِرْ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تُوْفِّي.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدَانُ) بفتح العين المهملة وسكون الموحدة، عبد الله بن عثمان بن جبلة المروزي قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) بن المبارك قال: (أَخْبَرَنَا يُونُسُ) بن يزيد، الأيلي (عَنِ) ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ) بن العوام (وَسَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، أَنَّ حَكِيمَ بْنَ حِزَامٍ) بفتح الحاء^(٣) المهملة في الأول، وكسرهما في الثاني، وتخفيف الزاي المعجمة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: سَأَلْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي، ثُمَّ سَأَلْتُهُ فَأَعْطَانِي (بِتَكَرِيرِ الْإِعْطَاءِ ثَلَاثًا) ثُمَّ قَالَ: يَا حَكِيمُ، إِنَّ هَذَا الْمَالَ فِي الرِّغْبَةِ وَالْمِيلِ إِلَيْهِ وَحِرْصِ النُّفُوسِ عَلَيْهِ، كَالْفَاكِهِةِ الَّتِي هِيَ (خَصْرَةٌ) فِي الْمَنْظَرِ (خُلُوءٌ) فِي الذَّوْقِ، وَكُلٌّ مِنْهُمَا يُرْغَبُ فِيهِ عَلَى انْفِرَادِهِ، فَكَيْفَ إِذَا اجْتَمَعَا؟! وَقَالَ فِي «التَّنْقِيحِ»: تَأْنِيثُ الْخَبَرِ تَنْبِيْهُ عَلَى أَنَّ الْمَبْتَدَأَ مُؤَنَّثٌ، وَالتَّقْدِيرُ: أَنَّ صُورَةَ هَذَا الْمَالِ، أَوْ يَكُونُ التَّأْنِيثُ لِلْمَعْنَى؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ جَامِعٌ لِأَشْيَاءَ كَثِيرَةٍ، وَالْمُرَادُ بِالْخَضْرَاءِ: الرِّوْضَةُ الْخَضْرَاءُ أَوْ الشَّجَرَةُ النَّاعِمَةُ، وَالْحُلُوءُ الْمُسْتَحْلَاةُ الطَّعْمِ، قَالَ فِي «المصَابِيحِ»: إِذَا كَانَ

(١) فِي هَامِشِ (ج) وَ(ص): قَوْلُهُ: «بِهَا»، أَيْ: بِالزَّرَاعَةِ، وَوَقَعَ فِي خَطِّهِ: «بِهِمَا» بِضَمِيرِ التَّشْبِيهِ.

(٢) فِي غَيْرِ (ص) وَ(م): «مَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ».

(٣) «الْحَاءُ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

قوله: «خَصْرَةٌ» صفةٌ لِلرَّوْضَةِ، أو المراد بها نفس الرّوضة الخضرة؛ لم يكن ثمَّ إشكالٌ ألبتّة، وذلك أنَّ توافق المبتدأ والخبر في التّأنيث إنّما يجب إذا كان الخبر صفةً مُشتَقَّةً غير سببيّة، نحو: هندٌ حسنةٌ، أو في حكمها، كالمنسوب، أمّا في الجوامد فيجوز نحو: هذه الدّار مكانٌ طيّبٌ، وزيدٌ نسمةٌ عجيبةٌ. انتهى. (فَمَنْ أَخَذَهُ) أي: المال، وللحمثوي: «فمن أخذ» (بِسَخَاوَةٍ نَفْسٍ) من غير حرصٍ عليه، أو بسخاوة نفس المعطي (بُورِكَ لَهُ فِيهِ، وَمَنْ أَخَذَهُ بِإِشْرَافِ نَفْسٍ) أي: مكتسباً له بطلب النّفس وحرصها عليه وتطلّعها إليه (لَمْ يُبَارَكْ لَهُ) أي: الآخذ^(١) (فِيهِ) أي: في المُعْطَى (وكان) أي^(٢): الآخذ (كَالَّذِي يَأْكُلُ وَلَا يَشْبَعُ) أي: كذي الجوع الكاذب، بسبب سقمٍ من غلبة خلطٍ سوداويٍّ أو آفةٍ، ويُسمّى جوع الكلب، كلّما ازداد أكلًا ازداد جوعاً، فلا يجد شبعاً ولا ينجع فيه الطّعام. وقال في «شرح المشكاة»: لمّا وصف المال^(٣) بما تميل إليه النّفس الإنسانيّة بجبلتها، رتّب عليه بالفاء أمرين: أحدهما: تركه مع ما هي مجبولةٌ عليه^(٤) من الحرص والشّره والميل إلى الشّهوات، وإليه أشار بقوله: «ومن أخذه بإشراف نفسٍ»، وثانيهما: كفّها^(٥)، عن الرّغبة فيه^(٦) إلى^(٧) ما عند الله من الثّواب، وإليه أشار بقوله: ٢٢٧/٢د «بسخاوة نفسٍ»، فكُنّي في الحديث بالسّخاوة عن كفّ النّفس عن الحرص والشّره؛ كما كنّي في الآية بتوقّي النّفس من الشُّحّ والحرص المجبولة عليه^(٨) عن^(٩) السّخاء؛ لأنّ من توقّى من^(١٠)

(١) في (د): «لأخذ».

(٢) «أي»: ليس في (ص) و(م).

(٣) في هامش (ج): أي: الصّفة المستفادة من قوله: «لمّا وصف المال... إلى آخره».

(٤) في (د): «ترك ما هي مجبولةٌ عليه...»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «تركها مع ما هي مجبولةٌ عليها.. إلى

آخره»؛ كذا بخطّه، والذي في «المشكاة» للطّيبيّ: تركها مع ما هي مجبولةٌ عليها، وقوله: «وثانيهما»، أي: ثاني الأمرين، والذي في خطّه: «وثانيها»؛ فليُتأمّل.

(٥) في (د): «كفّها».

(٦) في (ص) و(م): «فيها»، وكذا في شرح المشكاة.

(٧) في (د): «إلّا».

(٨) في (ج) «عليها»، وكتب في هامشها: «عليه».

(٩) في غير (د) و(س): «من»، وهو تحريفٌ.

(١٠) في (د): «عن».

السُّخَّ يكون سَخِيًّا^(١) مفلحًا في الدارين، ﴿وَمَنْ يُوقِ شُحَّ نَفْسِهِ، فَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [التغابن: ١٦]. وسقط من «اليونينية» - كما نبّه عليه بحاشية فرعها - لفظة: «وكان» فإمّا أن يكون سهوًا أو الرواية كذلك (اليَدُ العُلْيَا) المنفقة (خَيْرٌ مِنَ اليَدِ السُّفْلَى) السائلة (فَقَالَ حَكِيمٌ: فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَرُزَأُ) بفتح الهمزة وسكون الرّاء وفتح الزّاي وضّم الهمزة، أي: لا أنقص (أَحَدًا بِعَدِّكَ) أي: بعد سؤالك أو لا أرزأ غيرك (شَيْئًا) من ماله، أي: لا آخذ من أحدٍ شيئًا بعدك، وفي رواية إسحاق: «قلت: فوالله، لا تكون يدي بعدك تحت أيدي العرب» (حَتَّى أَفَارِقَ الدُّنْيَا، فَكَانَ أَبُو بَكْرٍ) الصَّدِيقُ (يَدْعُو حَكِيمًا إِلَى الْعَطَاءِ فَيَأْتِي) أي: يمتنع (أَنْ يَقْبَلَهُ مِنْهُ) خوف الاعتیاد، فتتجاوز به نفسه إلى ما لا يريد، ففطمها عن ذلك وترك ما يريبه إلى ما لا يريبه (ثُمَّ إِنَّ عُمَرَ) ابن الخطاب (يَدْعَاهُ لِيُعْطِيَهُ فَأْتِي) أي: امتنع (أَنْ يَقْبَلَ مِنْهُ شَيْئًا، فَقَالَ عُمَرُ) لمن حضره مبالغه في براءة سيرته العادلة من الحيف والتخصيص والحرمان بغير مُسْتَنْدٍ: (إِنِّي أَشْهَدُكُمْ - يَا مَعْشَرَ الْمُسْلِمِينَ - عَلَى حَكِيمٍ أَنِّي أَعْرِضُ عَلَيْهِ حَقَّهُ مِنْ هَذَا الْفَيْءِ فَيَأْتِي أَنْ يَأْخُذَهُ) فيه: أنّه لا يستحق من بيت المال شيئًا إلّا بإعطاء الإمام، ولا يُجَبَّر أحدٌ على الأخذ، وإنما أشهد عمر على حَكِيمٍ^(٢) لِمَا مَرَّ (فَلَمْ يَزِرْهُ حَكِيمٌ أَحَدًا مِنَ النَّاسِ بَعْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى تُوَفِّي) لعشر سنين من إمارة معاوية مبالغه في الاحتراز؛ إذ مقتضى الجبلة الإشراف^(٣) والحرص، والنفس سراقه، ومن حام حول الحمى يوشك أن يقع فيه. قال النووي: اتفق العلماء على النّهي عن السؤال من غير ضرورة، واختلف أصحابنا في مسألة القادر على الكسب على وجهين: أصحهما أنّها^(٤) حرام؛ لظاهر الأحاديث، والثاني: حلالٌ مع الكراهة بثلاثة شروط: ألا يذلّ نفسه ولا^(٥) يلحّ في السؤال ولا يؤذي المسؤول، فإن فُقد واحد^(٦) من هذه الشروط؛ فحرامٌ بالاتّفاق. انتهى. وقد مثل^(٧) القاضي أبو بكر ابن العربي للواجب بالمريدين في

(١) في (د): «غنيًا».

(٢) في (م): «حَكِيمٌ على عمر»، وليس بصحيح.

(٣) في (د): «الإشراف»، وهو تصحيف.

(٤) في (د): «أنّه».

(٥) في (د): «وَالأَلَا».

(٦) في غير (ص) و(م): «أحد».

(٧) في (د): «سُئِلَ»، وهو تحريف.

ابتداء أمرهم، ونازعه العراقيُّ بأنه/ لا يُطْلَقُ على سؤال المريدين في ابتدائهم اسم الوجوب، ٦١/٣ وإنما جرت عادة المشايخ^(١) في تهذيب أخلاق المبتدئين بفعل ذلك؛ لكسر أنفسهم إذا كان في ذلك إصلاحهم، فأما الوجوب الشرعيُّ فلا، وفي حديث ابن الفِرَاسِيِّ^(٢) ممَّا رواه أبو داود والنسائيُّ أَنَّهُ قال: يا رسول الله، أسأل؟ فقال: «لا، وإن كنت سائلاً لا بدَّ، فاسأل الصَّالِحِينَ» أي: من أرباب الأموال الذين لا يمنعون ما عليهم من الحقِّ، وقد لا يعلمون المستحقَّ من غيره، فإذا عرفوا بالسؤال المحتاج أعطوه/ ممَّا عليهم من حقوق الله، أو المراد: من يُتَبَرَّك ١٢٤٨/٢٥ بدعائهم وتُرجى إجابتهم، وحيث جاز السؤال، فيجتنب فيه الإلحاح والسؤال بوجه الله تعالى^(٣) لحديث «المعجم الكبير» عن أبي موسى بإسنادٍ حسنٍ عنه مِنْ أَشَدِّهِ لَمْ أَنَّهُ قال: «ملعونٌ من سأل بوجه الله، وملعونٌ من سئل بوجه الله، فمَنع سائله ما لم يسأل هَجْراً»^(٤).

وفي حديث الباب التَّحْدِيثُ والإخبار والعنونة، وثلاثةٌ من التَّابِعِينَ، وأخرجه المؤلِّفُ أيضاً في «الوصايا» [ج: ٢٧٥٠] وفي «الخمسة» [ج: ٣١٤٣] و«الرِّقَاق» [ج: ٦٤٤١]، ومسلمٌ في «الزَّكَاةِ»، والترمذيُّ في «الزُّهْدِ»، والنسائيُّ في «الزَّكَاةِ».

٥١ - بَابُ: مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَلَا إِشْرَافِ نَفْسٍ. ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾

(بَابُ مَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ شَيْئًا مِنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ وَلَا إِشْرَافِ نَفْسٍ) فليقبله ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ﴾ أي: المتَّقِينَ المذكورين قبل هذه الآية ﴿حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾ [الدَّارِبَات: ١٩] المتعَقِّفُ الذي لا يسأل، رواه الطَّبْرِيُّ من طريق ابن شهابٍ، وفي رواية المُسْتَمْلِي تقديم الآية، وسقطت للأكثر؛ كذا قاله في «الفتح»، والذي في الفرع وأصله: «باب من أعطاه^(٥) الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس»، وفي هامشها لأبي ذرٍّ عن المُسْتَمْلِي: «(باب) بالتَّنْوِين ﴿وَفِي أَمْوَالِهِمْ حَقٌّ لِلْسَّائِلِ وَالْمَحْرُومِ﴾».

(١) في غير (ص) و(م): «الشُّيُوخ».

(٢) في (د): «الفارسي»، وهو تحريفٌ. وفي هامش (ج): «الفِرَاسِيُّ» قال السَّمْعَانِيُّ: بكسر الفاء وفتح الرَّاء بعدها الألف وفي آخرها السِّين المهملة، هذه التَّسْبِة إلى بني فِرَاسٍ، وهو فِرَاسُ بْنُ غَنَمِ بْنِ مَالِكِ بْنِ كِنَانَةَ.

(٣) «تعالى»: مثبتٌ من (ص).

(٤) في هامش (ج): «الهَجْر» بالضَّم: القَبِيح من الكلام؛ كالهَجْرَاء «قاموس».

(٥) في (م): «أعطى له».

١٤٧٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ يُونُسَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُعْطِينِي الْعَطَاءَ فَأَقُولُ: أَعْطِهِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي، فَقَالَ: «خُذْهُ، إِذَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ شَيْءٌ وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ وَلَا سَائِلٍ فَخُذْهُ، وَمَا لَا فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) بضم الموحدة وفتح الكاف، قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) ابن سعيد الإمام (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد الأيلي (عَنْ) ابن شهاب^(١) (الزُّهْرِيُّ، عَنْ سَالِمٍ أَنَّ) أباه (عَبْدَ اللَّهِ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ) أبي (عُمَرَ) بن الخطاب رضي الله عنه يَقُولُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُعْطِينِي الْعَطَاءَ) أي: بسبب العَمَالَةِ^(٣) - كما في «مسلم» - لا من الصَّدَقَاتِ، فليست من جهة الفقر (فَأَقُولُ: أَعْطِهِ مَنْ هُوَ أَفْقَرُ إِلَيْهِ مِنِّي) عبَّر بـ «أفقر» ليفيد نكتة حسنة، وهي كون الفقير هو الذي يملك شيئاً ما؛ لأنه إنَّما يتحقق فقيرٌ وأفقرٌ؛ إذا كان الفقير له شيءٌ يقلُّ ويكثر، أمَّا لو كان الفقير هو الذي لا شيء له ألبتة؛ لكان^(٤) الفقراء كلُّهم سواءً ليس فيهم أفقر، قاله صاحب «المصابيح» (فَقَالَ) عليه الصلاة والسلام: (خُذْهُ) أي: بالشرط المذكور بعد، وزاد في رواية شُعَيْبٍ عن^(٥) الزُّهْرِيِّ في «الأحكام» [ح: ٧١٦٣]: «فتموِّله وتصدَّق به» أي: اقبله وأدخله في ملكك ومالك، وهو يدلُّ على أنه ليس من أموال الصَّدَقَاتِ؛ لأنَّ الفقير لا ينبغي أن يأخذ من الصَّدَقَاتِ ما يتَّخذه مالاً (إِذَا جَاءَكَ مِنْ هَذَا الْمَالِ شَيْءٌ) أي: من جنس المال (وَأَنْتَ غَيْرُ مُشْرِفٍ) بسكون الشين المعجمة بعد الميم المضمومة، والجملة حاليةٌ، أي: غير طامعٍ، والإشراف أن يقول مع نفسه: يبعث إليَّ فلانٌ بكذا (وَلَا سَائِلٍ) أي: ولا طالبٍ له، وجواب الشرط في قوله: «إِذَا جَاءَكَ» قوله: (فَخُذْهُ) وأطلق الأخذ أولاً وعلَّقه^(٦) ثانياً بالشرط، فحمل المطلق على المُقَيَّد، وهو مُقَيَّدٌ أيضاً بكونه حلالاً، فلو شكَّ فيه فالاحتياط الرَّدُّ، وهو الورع نعم يجوز أخذه عملاً بالأصل، وقد رهن الشارع عليه الصلاة والسلام درعه عند يهوديٍّ، مع

(١) في غير (د) و(س): «عن الزُّهري ابن شهاب».

(٢) في (د): «النَّبِيُّ»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٣) في هامش (ج): قال الإمام النووي: هي بضم العين: المال الذي يُعطاه العاملُ على عمله.

(٤) في غير (د) و(م): «كان»، والمثبت هو الصَّواب.

(٥) في هامش (ج): في (ج): «في الزهري»، وفي هامشها: لعله: «عن».

(٦) في غير (د) و(س): «وعقله».

علمه بقوله تعالى في اليهود: ﴿سَكَتُوكَ لِلْكَذِبِ أَكَلُونَ لِلسُّخْتِ﴾ [المائدة: ٤٢] وكذلك أخذ منهم الجزية/ مع العلم بأن أكثر أموالهم من ثمن الخنزير والخمر والمعاملة الفاسدة، وقيل: يجب أن ٢٢٨/٢٥ ب يُقبل من السلطان دون غيره، لحديث سَمُرَةَ المروية في «السُّنَنِ»: «إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ ذَا سُلْطَانٍ» (وَمَا لَا) يكون على هذه الصِّفَةِ بأن لم يَجِئْ إليك، ومالت نفسك إليه (فَلَا تُتْبِعْهُ نَفْسَكَ) فِي الطَّلَبِ وَاتْرَكَهُ، وأخرجه المؤلف أيضاً [ح: ٧١٦٣]، ومسلم في «الزَّكَاةِ»، وكذا النَّسَائِيُّ.

٥٢ - بَابُ مَنْ سَأَلَ النَّاسَ تَكَثُّرًا

(بَابُ مَنْ سَأَلَ النَّاسَ تَكَثُّرًا) نُصِبَ عَلَى الْمَصْدَرِ، أَي: سَوَّالٌ تَكَثَّرَ، أَي: مُسْتَكْثِرُ الْمَالِ بِسْوَالِهِ لَا يَرِيدُ بِهِ سَدَّ الْخَلَّةِ، قَالَهُ فِي «التَّنْقِيحِ»، أَوْ نُصِبَ عَلَى الْحَالِ، إِمَّا بِأَنْ يُجْعَلَ الْمَصْدَرُ نَفْسَهُ حَالًا عَلَى جِهَةِ الْمَبَالِغَةِ، نَحْو: زَيْدٌ عَدْلٌ، أَوْ بِأَنْ يُقَدَّرَ مُضَافٌ، أَي: ذَا تَكَثُّرٍ، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى الْمَصْدَرِ التَّأَكِيدِيَّ لَا النَّوْعِيَّ، أَي: يَتَكَثَّرُ تَكَثُّرًا، وَالْجُمْلَةُ الْفَعْلِيَّةُ حَالٌ أَيْضًا، قَالَهُ فِي «المصابيح»، وَجَوَابُ الشَّرْطِ مَحْذُوفٌ، أَي: مَنْ سَأَلَ لِأَجْلِ التَّكَثُّرِ^(١) فَهُوَ مَذْمُومٌ/.

٦٢/٣

١٤٧٤ - ١٤٧٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي جَعْفَرٍ قَالَ: سَمِعْتُ حَمْزَةَ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ: سَمِعْتُ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم: «مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ حَتَّى يَأْتِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ لَحْمٍ». وَقَالَ: «إِنَّ الشَّمْسَ تَذْنُو يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يَبْلُغَ الْعَرَقُ نِصْفَ الْأُذُنِ، فَبَيْنَا هُمْ كَذَلِكَ اسْتَعَاثُوا بِآدَمَ، ثُمَّ بِمُوسَى، ثُمَّ بِمُحَمَّدٍ صلى الله عليه وسلم». وَزَادَ عَبْدُ اللَّهِ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ، قَالَ: حَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي جَعْفَرٍ: «فَيُشْفَعُ لِيُقْضَى بَيْنَ الْخَلْقِ، فَيَمْشِي حَتَّى يَأْخُذَ بِخَلْقَةِ الْبَابِ، فَيَوْمَئِذٍ يَبْعَثُهُ اللَّهُ مَقَامًا مَحْمُودًا، يَحْمَدُهُ أَهْلُ الْجَمْعِ كُلُّهُمْ». وَقَالَ مُعَلَّى: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ الثُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُسْلِمٍ، أَخِي الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْزَةَ، سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي الْمَسْأَلَةِ.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى ابْنُ بُكَيْرٍ) قَالَ: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بَنِ سَعْدٍ الْإِمَامِ (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ أَبِي جَعْفَرٍ) بَضْمُ الْعَيْنِ وَفَتْحُ الْمُوَحَّدَةِ مُصَغَّرًا، وَاسْمُ أَبِي جَعْفَرٍ: يَسَارٌ (قَالَ: سَمِعْتُ حَمْزَةَ ابْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ) بِالْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ وَالزَّايِ، وَ«عُمَرُ»: بَضْمُ الْعَيْنِ وَفَتْحُ الْمِيمِ (قَالَ: سَمِعْتُ)

(١) فِي (د): «التَّكَثُّرِ».

أَبِي (عَبْدَ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ) بن الخطَّاب (رضي الله عنه) أَنَّهُ (قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ^(١) مِنْ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ: مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ النَّاسَ) أَي: تَكْثُرُ، وَهُوَ غَنِيٌّ (حَتَّى يَأْتِيَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَيْسَ فِي وَجْهِهِ مُزْعَةٌ لَحْمٍ) بَلْ كُلُّهُ عَظْمٌ، وَ«مُزْعَةٌ»: بَضْمُ الْمِيمِ وَسَكُونُ الزَّايِ وَفَتْحُ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ، وَزَادَ فِي «الْقَامُوسِ»: كَسْرُ الْمِيمِ، وَحَكَى ابْنُ التَّيْنِ: فَتَحَ الْمِيمِ وَالزَّايِ، الْقِطْعَةُ مِنَ اللَّحْمِ أَوْ النُّتْفَةُ مِنْهُ، وَخَصَّسَ الْوَجْهَ لِمَشَاكِلَةِ الْعُقُوبَةِ فِي مَوْضِعِ الْجَنَابَةِ مِنَ الْأَعْضَاءِ لِكَوْنِهِ أَذَلَّ وَجْهَهُ بِالسُّؤَالِ، أَوْ أَنَّهُ يَأْتِي سَاقِطَ الْقَدْرِ وَالْجَاهِ، وَقَدْ يُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ مَسْعُودِ بْنِ عَمْرٍو عِنْدَ الطَّبْرَانِيِّ وَالْبَزَّازِ مَرْفُوعًا: «لَا يَزَالُ الْعَبْدُ يَسْأَلُ، وَهُوَ غَنِيٌّ، حَتَّى يَخْلُقَ وَجْهَهُ»^(٢)، فَلَا يَكُونُ لَهُ عِنْدَ اللَّهِ وَجْهٌ، وَقَالَ الثَّوْرِيُّ بِشَيْئٍ: قَدْ عَرَّفَنَا اللَّهُ تَعَالَى أَنَّ الصُّورَ فِي الدَّارِ الْآخِرَةِ تَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْمَعَانِي، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾ [آل عمران: ١٠٦] فَالَّذِي يَبْذُلُ وَجْهَهُ لَغَيْرِ اللَّهِ فِي الدُّنْيَا مِنْ غَيْرِ بَأْسٍ وَضَرُورَةٍ، بَلْ لِلتَّوَشُّعِ وَالتَّكْثُرِ^(٣) يَصِيبُهُ شَيْئٌ فِي وَجْهِهِ بِإِذْهَابِ اللَّحْمِ عَنْهُ؛ لِيُظْهَرَ لِلنَّاسِ عَنْهُ صُورَةُ الْمَعْنَى الَّتِي خَفِيَ عَلَيْهِمْ مِنْهَا. انْتَهَى. وَلَفْظُ «النَّاسِ» يَعْمُ الْمُسْلِمَ وَغَيْرَهُ، فَيُؤْخَذُ مِنْهُ جَوَازُ سُؤَالِ غَيْرِ الْمُسْلِمِ، وَكَانَ بَعْضُ الصَّالِحِينَ إِذَا احتَاجَ يَسْأَلُ ذِمِّيًّا لَثَلًا يُعَاقِبُ الْمُسْلِمَ بِسَبَبِهِ لَوْ رَدَّه^(٤)، قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ، وَظَاهِرُ قَوْلِهِ: «مَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَسْأَلُ...» إِلَى آخِرِهِ الْوَعِيدُ لِمَنْ سَأَلَ سُؤَالَ كَثِيرًا، وَالْمُؤَلَّفُ فَهَمُّ أَنَّهُ وَعِيدٌ لِمَنْ سَأَلَ تَكْثُرًا، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا ظَاهِرٌ، فَقَدْ يَسْأَلُ الرَّجُلُ دَائِمًا وَلَيْسَ مَتَكْثُرًا لِدَوَامِ افْتِقَارِهِ وَاحتِياجه، لَكِنَّ الْقَوَاعِدَ تَبَيَّنَ أَنَّ الْمُتَوَعَّدَ هُوَ السَّائِلُ عَنْ غَنَى وَكَثْرَةٍ؛ لِأَنَّ سُؤَالَ الْحَاجَةِ مَبَاحٌ، وَرَبَّمَا ارْتَفَعَ عَنْ هَذِهِ الدَّرَجَةِ، وَعَلَى هَذَا نَزَلَ الْبُخَارِيُّ الْحَدِيثَ، قَالَ فِي «الْمَصَابِيحِ»، وَسَبَقَهُ إِلَيْهِ ابْنُ الْمُنِيرِ فِي «الْحَاشِيَةِ». (وَقَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (إِنَّ الشَّمْسَ تَذْنُو) أَي: تَقْرُبُ (يَوْمَ الْقِيَامَةِ) فَيَسْخَنُ^(٥) النَّاسُ مِنْ دَنَوِّهَا فَيَعْرِقُونَ (حَتَّى يَبْلُغَ الْعَرَقُ نِصْفَ الْأُذُنِ) فَإِنْ قُلْتَ: مَا وَجْهُ اتِّصَالِ قَوْلِهِ: «إِنَّ الشَّمْسَ...» إِلَى آخِرِهِ بِمَا سَبَقَ؟ أُجِيبُ بِأَنَّ^(٦) الشَّمْسَ إِذَا دَنَتْ يَكُونُ أَذَاهَا لِمَنْ لَا لَحْمَ لَهُ فِي

(١) فِي غَيْرِ (م): «رَسُولُ اللَّهِ»، وَالْمُثَبِّتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْيُونَنِيَّةِ».

(٢) فِي هَامِشِ (ج): «خَلَقَ الثَّوْبُ» كـ «نَصَرَ وَكُرِّمَ وَسَمِعَ»: بَلِي «قَامُوس».

(٣) فِي (د): «وَالْتَكْثِيرُ».

(٤) فِي (د): «لَوْدُودُهُ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٥) فِي هَامِشِ (ج): «سَخَنَ» مَثَلَةٌ «قَامُوس».

(٦) فِي (د): «لَأَنَّ».

وجهه أكثر وأشد من غيره (فَبَيْنَا^(١)) هُمْ كَذَلِكَ) أصله «بين»، فزِيدت الألف بإشباع فتحة النون، وهو ظرفٌ بمعنى المفاجأة، ويحتاج إلى جوابٍ يتمُّ به المعنى، وهو هنا قوله: (اسْتَغَاثُوا بِأَدَمَ، ثُمَّ) استغاثوا (بِمُوسَى، ثُمَّ) استغاثوا (بِمُحَمَّدٍ ﷺ) فيه اختصارٌ إذ يُستغاث أيضاً بغير ما^(٢) ذُكر من الأنبياء كما لا يخفى.

(وَرَزَاةَ عَبْدِ اللَّهِ) بن صالح كاتب الليث، أو عبد الله بن وهب، فيما ذكره ابن شاهين، فيما وصله البزار والطبراني في «الأوسط» وابن منده في «الإيمان» له: قال: (حَدَّثَنِي) بالإنفراد (الليث) بن سعدٍ (قال: حَدَّثَنِي) بالإنفراد أيضاً (ابن أبي جعفر) عبيد الله، بتصغير «عبد» (فَيَشْفَعُ لِيُقْضَى بَيْنَ الْخَلْقِ، فَيَمْشِي حَتَّى يَأْخُذَ بِحَلْقَةِ الْبَابِ) بسكون لام «حلقة»، والمراد: حلقة باب الجنة (فَيَوْمَئِذٍ يَبْعَثُهُ اللَّهُ مَقَامًا مَحْمُودًا) هو مقام الشفاعة العظمى (يَحْمَدُهُ أَهْلُ الْجَمْعِ) أي: أهل المحشر^(٣) (كُلُّهُمْ).

وحديث الباب أخرجه مسلمٌ والنسائي.

(وَقَالَ مُعَلًى) بضم الميم وفتح العين المهملة وتشديد اللام، مُنَوَّنًا^(٤) عند أبي ذرٍّ، ابن أسيد، ممَّا وصله البيهقي: (حَدَّثَنَا وَهْبٌ) تصغير «وهب» (عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ رَاشِدٍ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ابْنِ مُسْلِمٍ، أَخِي) محمد بن مسلم ابن شهاب (الزُّهْرِيِّ، عَنْ حَمْرَةَ) بن عبد الله بن عمر، أنه (سَمِعَ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي الْمَسْأَلَةِ) أي: في الجزء الأول من الحديث دون الزيادة، وآخره: «مزعة لحم».

٥٣ - باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَلُوبُ النَّاسُ الْكَافَا﴾ وَكَمْ الْغِنَى، وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «وَلَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ»، ﴿لِلْفُقَرَاءِ الَّذِينَ أُخْصِرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾

(باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَلُوبُ النَّاسُ الْكَافَا﴾ [البقرة: ٢٧٣]) أي: إلحاحًا؛ وهو أن

(١) في غير (ص): «فبينما»، والمثبت موافق لما في «اليونانية».

(٢) في (ب) و(س): «من».

(٣) في هامش (ج): «الحشر»: الجمع، يحشر ويحشر، و«المحشر» ويفتح: موضعه «قاموس».

(٤) في (م): «مصرفًا».

يلازم المسؤولَ حتَّى يعطيه، من قولهم: لحفني^(١) من فضل لحافه، أي: أعطاني من فضل ما عنده، ومعناه: أنهم لا يسألون، وإن سألوا عن ضرورة لم يلحوا، وقيل: هو نفْيُ للسؤال والإلحاح، كقوله^(٢):

..... على لاحب^(٣) لا يهتدى بمناره

٦٣/٣ فمراده لا منار ولا اهتداء^(٤) به، ولا ريب أنَّ نفْيَ السؤال والإلحاح / أدخل في التَّعَفُّفِ (وَكَمِ الْغِنَى) أي: مقداره المانع للرجل من السؤال، وليس في الباب ما فيه تصريحٌ بالقدر، إمَّا لكونه لم يجد ما هو على شرطه، أو اكتفاءً بما يُستفاد من قوله في الحديث الآتي - إن شاء الله تعالى - [ح: ١٤٧٩]: «ولا يجد» أي^(٥): الرَّجُلُ «غَنَى يَغْنِيهِ». وعن سهل ابن الحنظليَّة مرفوعاً: «من سأل وعنده ما يغنيه، فإنَّما يستكثر من النَّار»، قال الثَّقَلَيْنِ^(٦) - أحد رواة - قالوا: وما الغنى الذي لا ينبغي معه المسألة؟ قال: «قدر ما يُغذِّيهِ»^(٧)، ويَعْشِيهِ، رواه أبو داود، وعند ابن خزيمة: «أن يكون له شَيْعُ يومٍ وليلةٍ أو ليلةٍ ويومٍ»، قال الخطَّابيُّ: اختلف النَّاسُ في تأويل حديث سهل، فْقِيلَ: من وجد غداء يومه وعشاءه، لم تحلَّ له المسألة على ظاهر الحديث، وقيل: إنَّما هو فيمن وجد غداءً وعشاءً^(٨) على دائم الأوقات، فإذا كان عنده ما يكفيه لقوته المدة الطويلة، حَرُمَتْ عليه المسألة، وقيل: إنَّه منسوخٌ بالأحاديث التي فيها تقدير الغنى بملك خمسين درهماً أو قيمتها، أو بملك أوقيةٍ أو قيمتها، وعُورِضَ بأنَّ ادِّعاء النَّسخِ مشتركٌ بينهما؛ لعدم العلم بسبق أحدهما على الآخر. (وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ) بِجَرِّ «قول» أي: في حديث أبي هريرة

(١) في هامش (ج): «اللَّحَافُ» بالكسر.

(٢) في هامش (ج): تمامه - كما «حاشية شيخ الإسلام على البيضاوي» - : إذا سافه العوذ الديافي جَزَجَرَا.

(٣) في هامش (ج): «اللاحب»: الطَّرِيقُ الواضح.

(٤) في (ص) و(م): «المنار والاهتداء».

(٥) «أي»: ليس في (د).

(٦) في (د): «العقيليُّ»، وهو تحريفٌ، وفي هامش (ج): «الثَّقَلَيْنِ» بضمِّ الثَّوْنِ وفتح الفاء وسكون الباء وباللَّام، عبد الله بن محمَّد، شيخ أبي داود السَّجِسْتَانِيَّ، منسوب إلى أحد آبائه «ج ص».

(٧) في غير (د) و(س): «يغذِّيهِ»، وهو تصحيفٌ.

(٨) في هامش (ج): «العشاء» مثل: «سَلام»: الطَّعام الَّذِي يتعشَّى به الإنسان وقت العِشاء «مصباح»، وفي

«القاموس»: «سَماء».

الآتي في هذا الباب [ح: ١٤٧٩] - إن شاء الله تعالى - : (وَلَا يَجِدُ) أي: الرَّجُل (غِنَى يُغْنِيهِ) بكسر غين «غِنَى» والقصر، ضدَّ الفقر، زاد أبو ذرٍّ: «(القول الله تعالى): ﴿لِلْفُقَرَاءِ﴾» متعلق بمحذوف، أي: اعمدوا^(١) للفقراء أو اجعلوا ما تنفقون للفقراء أو صدقاتكم للفقراء ﴿الَّذِينَ أَحْصَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ أحصرهم الجهاد ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾ أي: ذهابًا فيها للتجارة والكسب، وقيل: هم أهل الصُّفَّة، كانوا نحوًا من أربع مئة من فقراء المهاجرين، يسكنون صُفَّة المسجد، يستغرقون أوقاتهم بالتَّعَلُّم^(٢) والعبادة، وكانوا يخرجون في كلِّ سريَّة يبعثها رسول الله ﷺ، ووصفهم بعدم استطاعة الضُّرب في الأرض يدلُّ على عدم الغنى؛ إذ من استطاع ضربًا فيها، فهو واجدٌ لنوع من الغنى (إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ بِهِ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ١٢٧]) ترغيبٌ في الإنفاق خصوصًا على هؤلاء، وسقط قوله: ﴿لَا يَسْتَطِيعُونَ ضَرْبًا فِي الْأَرْضِ﴾ في غير رواية أبي ذرٍّ.

١٤٧٦ - حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ الْمَسْكِينُ الَّذِي تَرُدُّهُ الْأُكْلَةُ وَالْأُكْلَتَانِ، وَلَكِنَّ الْمَسْكِينُ الَّذِي لَيْسَ لَهُ غِنَى وَيَسْتَحْيِي، أَوْ لَا يَسْأَلُ النَّاسَ الْخَافًا».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا حَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ) بكسر الميم، السُّلَمِيُّ البصريُّ الأنماطيُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج (قال: أَخْبَرَنِي) بالافراد (مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رضي الله عنه) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَيْسَ الْمَسْكِينُ (بكسر الميم وقد تَفَتَّحَ، أي: الكامل في المسكنة) الَّذِي تَرُدُّهُ الْأُكْلَةُ وَالْأُكْلَتَانِ) عند طوافه على النَّاسِ للسُّؤال؛ لَأَنَّهُ قَادِرٌ عَلَى تَحْصِيلِ قُوَّتِهِ، وَرَبَّمَا يَقَعُ لَهُ زِيَادَةٌ عَلَيْهِ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ نَفِي الْمَسْكَنَةِ عَنِ الطَّوَّافِ، بَلْ نَفِي كَمَالِهَا؛ لِأَنَّهُمْ أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ السَّائِلَ الطَّوَّافَ الْمُحْتَاجَ مَسْكِينٌ، وَهَمْزَةُ «الْأُكْلَةُ» وَ«الْأُكْلَتَانِ» مَضْمُومَةٌ، أَيْ: اللَّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ، كَمَا صَرَّحَ بِهِ فِي الرَّوَايَةِ الْأُخْرَى [ح: ١٤٧٩] تَقُولُ: «أَكَلْتُ أَكْلَةً وَاحِدَةً» أَيْ: لَقْمَةً،

(١) في (د): «أَعْدُوا». وفي هامش (ج): عَمَدَتْ لِلشَّيْءِ عَمْدًا - من «باب ضرب» - وعَمَدَتْ إِلَيْهِ: قَصَدَتْ «مصباح»، وفي حاشية شيخنا «ع ش» على «المواهب» في كتابه «إلى بلدي عمان»: قوله: «فَعَمَدْتُ إِلَى عَبْدٍ» هو بفتح الميم في الماضي، وكسرها في المستقبل، هذا هو المشهور، وتقدَّم أَنِّي رَأَيْتُ فِي حَاشِيَةٍ عَنِ اللَّيْثِيِّ أَنَّهُ حَكَى الْعَكْسَ؛ فِي الْمَاضِي الْكُسْرَ، وَفِي الْمُسْتَقْبَلِ الْفَتْحَ، وَهُوَ غَرِيبٌ أَنْتَهَى «نور».

(٢) في (ب) و(س): «فِي التَّعَلُّمِ».

وأما بالفتح، فالأكل^(١) مرة واحدة حتى يشبع (وَلَكِنَّ الْمِسْكِينَ) الكامل، بتخفيف نون «لكن»، ف«المسكين» مرفوعٌ وبتشديد هاء، ف«المسكين» منصوب، والأخيرة لأبي ذر^(٢) (الَّذِي لَيْسَ لَهُ غِنَى) بكسر الغين، مقصوراً، أي: يسار^(٣)، وزاد الأعرج [ح: ١٤٧٩]: «يغنيه»، وهي صفةٌ له، وهو قدرٌ زائدٌ على اليسار، إذ لا يلزم من حصول اليسار للمرء أن يغنى به بحيث^(٤) لا يحتاج إلى شيءٍ آخر، واللفظ محتملٌ لأن يكون المراد نفي أصل اليسار، ولأن يكون المراد نفي اليسار المُقَيَّدُ بأنه^(٥) يغنيه مع وجود أصل اليسار، وعلى الاحتمال الثاني/ ففيه: أن المسكين هو الذي يقدر على مالٍ أو كسبٍ يقع موقعاً من حاجته، ولا يكفيه كثمانية من عشرة، وهو حينئذٍ أحسن حالاً من الفقير، فإنه الذي لا مال له أصلاً، أو يملك ما لا يقع موقعاً^(٦) من كفايته كثلاثة من عشرة، واحتجوا له بقوله تعالى: ﴿أَمَّا السَّفِينَةُ فَكَانَتْ لِمَسْكِينٍ﴾ [الكهف: ٧٩] فسماهم مساكين^(٧) مع أن لهم سفينة، لكنّها لا تقوم بجميع حاجتهم (وَيَسْتَحْيِي) بياءين أو بياءٍ واحدة، زاد همّامٌ: «أن يسأل الناس»، وزاد الأعرج [ح: ١٤٧٩]: «ولا يُفْظَنُ له» (أَوْ لَا يَسْأَلُ النَّاسُ الْإِحَافًا) نُصِبَ على الحال، أي: ملحقاً^(٨)، أو صفةٌ مصدرٍ محذوفٍ، أي: سؤال الإلحاف^(٩)، أو عامله محذوفٌ، أي: ولا يلحف الإلحافاً.

١٤٧٧ - حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ: حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَاءُ، عَنِ ابْنِ أَشْوَعٍ، عَنِ الشَّعْبِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنِي كَاتِبُ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ إِلَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ أَنْ اكْتُبْ إِلَيَّ بِشْيءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ».

(١) في (د): «فالأكلة».

(٢) «والأخيرة لأبي ذر»: ليس في (م).

(٣) في هامش (ج) و(ص): قوله: «أي: يساراً» كذا بخطه بصورة المنصوب، وصوابه: الرّفع؛ لأنه بدلٌ من اسم «ليس».

(٤) في (د): «حيث».

(٥) في (د): «لأنّه».

(٦) «موقعاً»: ليس في (د).

(٧) «مساكين»: ليس في (د).

(٨) في (د): «ملحقين». وفي هامش (ج): قوله: «ملحقين» تفسير لـ «يسألون» في «الترجمة»، وهي عبارة البيضاوي برمتها، والظاهر هنا: «ملحقاً» بالافراد؛ بيان لقوله: «يسأل».

(٩) في (د): «الإلحاف».

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَغْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) / الدُّورْقِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَلِيَّةَ) هو ٦٤/٣ إسماعيل بن^(١) إبراهيم، وَعَلِيَّةٌ -بُضْمُ الْعَيْنِ وَفَتْحُ اللَّامِ وَتَشْدِيدُ الْمُثَنَاءِ التَّحْتِيَّةِ- : اسم أمه، قال: (حَدَّثَنَا خَالِدُ الْحَذَّاءُ) بفتح الحاء المهملة وتشديد الدال المعجمة، ممدود^(٢)، البصري (عَنِ ابْنِ أَشْوَعٍ) بفتح الهمزة وسكون الشين المعجمة وفتح الواو، آخره عينٌ مهملةٌ غير منصرفٍ، واسمه: سعيد بن عمرو بن أشوع، الهمداني قاضي الكوفة^(٣)، ونُسِبَ^(٤) لجدّه، وثقه ابن معين والنسائي والعجلي وإسحاق بن راهويه، ورماه الجوزجاني^(٥) بالتشيع، لكن احتجّ به الشيخان والترمذي، له عنده حديثان؛ أحدهما متابعه [قبلح: ٢٦٨١] ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِينِي: «ابن الأشوع» (عَنِ الشَّعْبِيِّ) بفتح المعجمة، عامر بن شراحيل (قال: حَدَّثَنِي) بالإفراد (كَاتَبَ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ) ومولاه وَرَادٍ بفتح الواو وتشديد الراء وبالذال المهملة آخره (قَالَ: كَتَبَ مُعَاوِيَةُ) بن أبي سفيان رضي الله عنه (إِلَى الْمُغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ) رضي الله عنه (أَنْ أَكْتُبَ إِلَيْ بِشَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ) ولأبي ذرٍّ وابن عساكر: «(من النبيّ)» صلى الله عليه وسلم، فَكَتَبَ إِلَيْهِ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ كَرِهَ لَكُمْ ثَلَاثًا: قِيلَ وَقَالَ) يجوز أن يكونا ماضيين، وأن يكونا مصدرين^(٦)، وَكُتِبَا بغير ألفٍ على لغة ربيعة، والمراد المقابلة بلا ضرورة وقصد ثوابٍ، فإنّها تقسّي القلوب، أو المراد ذكر الأقوال الواقعة في الدين؛ كأن يقول: قال الحكماء كذا، وقال أهل السنة كذا، من غير بيان ما هو الأقوى، ويقلّد من سمعه من غير أن يحتاط، وقال في «المُحَكَّم»^(٧): القول: في الخير، والقليل والقال: في الشرّ خاصّةً، وقال في «المصابيح»: «قيل وقال» وما بعدها^(٨) بدلٌ من «ثلاثًا». فإن قلت: «كره» لا يتسلّط على «قيل وقال» ضرورة أن

(١) في (د): «ابن»، وليس بصحيح.

(٢) في (س): «ممدودًا».

(٣) في غير (د) و(س): «الكوفي»، وهو تحريف.

(٤) في (م): «نسبه».

(٥) في (د): «الجزجاني»، وهو تحريف. وفي هامش (ج): «الجوزجاني» إلى جوزجانان؛ مدينة بخراسان، «لُباب» ويقال لها: جوزجان.

(٦) في (د): «ماضيين أو مصدرين».

(٧) في هامش (ج): لعلي بن أحمد بن سيده، إمام.

(٨) «وما بعدها»: ليس في (م) و(ج)، وفي (د): «وما بعدهما». وفي هامش (ج): سقطت من قلم المصنّف، وهي في «المصابيح».

كَلَّا مِنْهُمَا فَعَلَّ مَاضٍ، فَلَا يَصْخُ وَقَوْعُهُ مَفْعُولًا بِهِ، فَكَيْفَ صَحَّ الْبَدَلُ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهِمَا؟ قُلْتُ: لَا نَسْلَمُ أَنَّ وَاحِدًا مِنْهُمَا فَعَلَّ، بَلْ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا اسْمٌ مَسْمَاةُ الْفِعْلِ الَّذِي هُوَ: «قِيلَ» أَوْ «قَالَ»، وَإِنَّمَا فُتِّحَ آخِرُهُ عَلَى الْحِكَايَةِ، وَذَلِكَ مِثْلُ قَوْلِكَ: ضَرَبَ: فَعَلَّ مَاضٍ، وَلِهَذَا أَخْبَرَ عَنْهُ، وَالْإِخْبَارُ عَنْهُ بِاعْتِبَارِ مُسَمَّاهُ، وَهُوَ «ضَرَبَ» الَّذِي يَدُلُّ عَلَى الْحَدَثِ وَالزَّمَانِ، وَغَايَةُ الْأَمْرُ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ مُسَمَّاهُ لَفْظًا، وَلَا نَكِيرًا/ فِيهِ، كَأَسْمَاءِ الشُّورِ وَأَسْمَاءِ حُرُوفِ الْمَعْجَمِ، قَالَ: وَقَوْلُ ابْنِ مَالِكٍ: إِنَّ الْإِسْنَادَ اللَّفْظِيَّ يَكُونُ فِي الْكَلِمِ الثَّلَاثِ، وَالَّذِي يَخْتَصُّ بِهِ الْأَسْمَاءُ هُوَ الْإِسْنَادُ الْمَعْنَوِيُّ ضَعِيفٌ. انْتَهَى. (و) كَرِهَ اللَّهُ لَكُمْ (إِضَاعَةَ الْمَالِ) بِإِنْفَاقِهِ فِي الْمَعَاصِي وَالْإِسْرَافِ فِيهِ، كَدَفْعِهِ لَغَيْرِ رَشِيدٍ، أَوْ تَرْكِهِ مِنْ غَيْرِ حَافِظٍ لَهُ، أَوْ يَتْرَكُهُ حَتَّى يَفْسُدَ، أَوْ يَمُوتَ أَوْانِيهِ بِالذَّهَبِ، أَوْ يُذْهَبَ سَقْفَ بَيْتِهِ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ، وَلِلْحَمْوِيِّ وَالْمُسْتَمْلِيِّ: «(وَإِضَاعَةُ الْأَمْوَالِ)» (وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ) لِلنَّاسِ فِي أَخْذِ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً، وَهَذَا مَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ السُّؤَالُ عَنِ الْمَشْكَلَاتِ الَّتِي تَعْبِدُنَا بِظَاهِرِهَا، أَوْ عَمَّا لَا حَاجَةَ لِلْسَّائِلِ بِهِ^(١)؛ لَكِنَّ حَمْلَهُ عَلَى الْمَعْنَى الْأَعْمَى أَوْلَى.

١٤٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرٍ الزُّهْرِيُّ: حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا وَأَنَا جَالِسٌ فِيهِمْ قَالَ: فَتَرَكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ رَجُلًا لَمْ يُعْطِهِ، وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ إِلَيَّ، فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَارَرْتُهُ، فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا»، قَالَ: فَسَكَتُ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ فِيهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ وَاللَّهِ، إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا»، قَالَ: فَسَكَتُ قَلِيلًا، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ فِيهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ وَاللَّهِ إِنِّي لَأَرَاهُ مُؤْمِنًا، قَالَ: «أَوْ مُسْلِمًا» يَغْنِي، فَقَالَ: إِنِّي لِأَعْطِيَ الرَّجُلَ وَغَيْرَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْهُ؛ خَشْيَةً أَنْ يُكَبَّ فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ. وَعَنْ أَبِيهِ، عَنْ صَالِحٍ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي يُحَدِّثُ هَذَا فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ: فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ فَجَمَعَ بَيْنَ عُنُقِي وَكَتِفِي، ثُمَّ قَالَ: «أَقْبِلْ أَيْ سَعْدُ، إِنِّي لِأَعْطِيَ الرَّجُلَ»، قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «فَكُبِّكُوا»: فُلِبُوا «مُكَبًّا» أَكَبَّ الرَّجُلُ إِذَا كَانَ فِعْلُهُ غَيْرَ وَاقِعٍ عَلَى أَحَدٍ، فَإِذَا وَقَعَ الْفِعْلُ قُلْتُ: كَتَبَهُ اللَّهُ لَوْجْهِهِ، وَكَتَبْتُهُ أَنَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غُرَيْرٍ) بِضَمِّ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَفَتْحِ الرَّاءِ الْأُولَى، مُصَغَّرًا، ابْنُ الْوَلِيدِ ابْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، الْقُرَشِيُّ الْمَدَنِيُّ (الزُّهْرِيُّ) قَالَ: (حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ

(١) فِي (ص): «إِلَيْهِ».

إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ) إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ، الزُّهْرِيُّ الْمَدَنِيُّ، نَزِيلُ بَغْدَادَ (عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ) بَفَتْحِ الْكَافِ (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الزُّهْرِيُّ (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَامِرُ بْنُ سَعْدٍ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ (عَنْ أَبِيهِ) سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (قَالَ: أَعْطَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَهْطًا) وَهُوَ دُونَ الْعَشْرَةِ مِنَ الرِّجَالِ لَيْسَ فِيهِمْ امْرَأَةٌ، وَحُذِفَ مَفْعُولُ «أَعْطَى» الثَّانِي لِيَعْمَ (وَأَنَا جَالِسٌ فِيهِمْ) فِي الرَّهْطِ، وَالْجُمْلَةُ حَالِيَّةٌ (قَالَ: فَتَرَكْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ) أَي: مِنَ الرَّهْطِ، وَلَأَبِي ذَرٌّ: «فِيهِمْ» (رَجُلًا) هُوَ جُعَيْلُ بْنُ سَرَّاقَةَ - فِيمَا ذَكَرَهُ الْوَاقِدِيُّ - الصُّمَيْرِيُّ أَوْ الْغَفَارِيُّ أَوْ الثَّعْلَبِيُّ، فِيمَا ذَكَرَهُ أَبُو مُوسَى، وَرَوَى ابْنُ إِسْحَاقَ فِي «مَغَازِيهِ» عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّمِيمِيِّ قَالَ: قِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، أَعْطَيْتَ عُيَيْنَةَ بْنَ حَصْنٍ وَالْأَقْرَعَ بْنَ حَابِسٍ مِثْلَ مِثَّةٍ وَتَرَكْتَ جُعَيْلًا، قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ، لَجُعَيْلُ بْنُ سَرَّاقَةَ خَيْرٌ مِنْ طَلَائِعِ^(١) الْأَرْضِ مِثْلَ عُيَيْنَةَ وَالْأَقْرَعَ، وَلَكِنِّي أَتَأَلَّفُهُمَا وَأَكِلُ جُعَيْلًا إِلَى إِيْمَانِهِ»، وَهَذَا مُرْسَلٌ حَسَنٌ، لَكِنْ لَهُ شَاهِدٌ/ مُوَصَّلٌ، رَوَى ٦٥/٣ الزُّوْيَانِيُّ وَابْنُ عَبْدِ الْحَكَمِ فِي «فَتْوحِ مِصْرَ» مِنْ طَرِيقِ بَكْرِ بْنِ سَوَادَةَ عَنْ أَبِي سَالِمٍ الْجَيْشَانِيِّ^(٢) عَنْ أَبِي ذَرٍّ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ لَهُ: «كَيْفَ تَرَى جُعَيْلًا؟» قُلْتُ^(٣): «مُسْكِنًا كَشَكْلِهِ مِنَ النَّاسِ، قَالَ: «وَكَيْفَ تَرَى فَلَانًا؟» قُلْتُ: سَيِّدًا مِنَ السَّادَاتِ، قَالَ: «فَجُعَيْلٌ خَيْرٌ مِنْ مَلَأِ الْأَرْضِ مِثْلَ هَذَا»، قَالَ: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، ففَلَانٌ هَكَذَا وَتَصْنَعُ بِهِ مَا تَصْنَعُ؟! قَالَ: «إِنَّهُ رَأْسُ قَوْمِهِ فَأَتَأَلَّفُهُمْ»، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ حَبَّانَ مِنْ وَجْهِ آخَرَ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، لَكِنْ لَمْ يَسْمَعْ جُعَيْلًا، وَأَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ [ج: ٥٠٩١] مِنْ حَدِيثِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ: فَأَبْهَمَ جُعَيْلًا وَأَبَا ذَرٍّ، قَالَ فِي «الْإِصَابَةِ»: (لَمْ يُعْطِهِ وَهُوَ أَعْجَبُهُمْ) أَي: أَفْضَلُ الرَّهْطِ وَأَصْلَحُهُمْ (إِلَيَّ) أَي: فِي اعْتِقَادِي، قَالَ فِي «الْمَصَابِيحِ»: أَضَافَ «أَفْعَلُ» التَّفْضِيلَ إِلَى ضَمِيرِ الرَّهْطِ الْمُعْطِينَ، وَأَوْقَعَهُ عَلَى الرَّجُلِ الَّذِي لَمْ يُعْطَ، وَ«أَفْعَلُ» التَّفْضِيلَ إِذَا قُصِدَتْ بِهِ الزِّيَادَةُ عَلَى مَنْ أُضِيفَ/ إِلَيْهِ - كَمَا قَالَ^(٤) ابْنُ الْحَاجِبِ - اشْتَرَطَ أَنْ يَكُونَ مِنْهُمْ، وَقَدْ بَيَّنَّا أَنَّهُ لَيْسَ مِنَ الرَّهْطِ ضَرُورَةً كَوْنُهُ لَمْ يُعْطَ، فَيَمْتَنَعُ كَمَا يَمْتَنَعُ: «يُوسُفُ

(١) فِي مَوَادِدِ الْمُصَنَّفِ: «طِلَاع».

(٢) فِي هَامِشِ (ج): «الْجَيْشَانِيُّ» بَفَتْحِ الْجِيمِ وَسُكُونِ الْيَاءِ الْمَثْنَاءِ مِنْ تَحْتِهَا وَفَتْحِ الشَّيْنِ الْمَعْجَمَةِ وَفِي آخِرِهَا التُّونَ، هَذِهِ التَّسْبِيَةُ إِلَى جَيْشَانَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَبِيلٌ كَبِيرٌ مِنَ الْيَمَنِ، يُنْسَبُ إِلَيْهِمْ أَبُو سَالِمٍ الْجَيْشَانِيُّ، يَرُوي عَنْ الصَّحَابَةِ «تَرْتِيبًا».

(٣) فِي (د): «قَالَ».

(٤) فِي (د): «قَالَ»، وَكَذَا فِي مَصَابِيحِ الْجَامِعِ.

أحسن إخوته» مع إرادة هذا المعنى، والمخلص من ذلك: أعجب الرهط الحاضرين الذين منهم المعطى والمتروك، فإن قلت: لِمَ لا يجوز^(١) أن يكون المقصود بـ «أفعل» التفضيل زيادة مطلقة، والإضافة للتخصيص والتوضيح، فينتفي المحذور، فيجوز التركيب كما أجازوا: «يوسف أحسن إخوته» بهذا الاعتبار، قلت: المراد بالزيادة المطلقة أن يقصد تفضيله على^(٢) كل ما سواه مطلقاً، لا على المضاف إليه وحده، وظاهر أن هذا المعنى غير مراد هنا. انتهى. قال سعد: (فَقُمْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَسَارَزْتُهُ فَقُلْتُ: مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟) أي: أي شيء حصل لك أعرضت به عن فلان فلا تعطيه (والله، إني لأراه مؤمناً) بضم الهمزة، أي: لأظنه، وفي غير الفرع: بفتح الهمزة، أي: أعلمه، قال التتويي: ولا يُضَمُّ على معنى أظنه؛ لأنه قال: غلبني ما أعلم، ولأنه راجع النبي ﷺ مراراً، فلو لم يكن جازماً، لما كرر المراجعة، وتُعَقَّبُ بأن «ما أعلم» معناه: ما أظن، كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ عَلِمْتُمْ هَؤُلَاءِ مِنْكُمْ﴾ [المتحنة: ١٠] والمراجعة لا تدل على الجزم؛ لأنَّ الظَّنَّ يلزم أتباعه اتفاقاً، وحلف على غلبة ظنه (قَالَ) بِإِلَهَادِ السَّلَامِ: (أَوْ مُسْلِمًا) بإسكان الواو على الإضراب عن قوله، والحكم بالظاهر؛ كأنه قال: بل مسلماً، ولا تقطع بإيمانه، فإنَّ الباطن لا يطلع عليه إلا الله تعالى^(٣)، فالأولى أن يعبر بالإسلام، وليس حكماً بعدم إيمانه، بل نهى عن الحكم بالقطع به (قَالَ) سعد: (فَسَكَتُ) سكوتاً (قليلاً، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ فِيهِ، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ وَاللَّهِ إِنِّي لأراه مؤمناً، قَالَ) بِإِلَهَادِ السَّلَامِ: (أَوْ مُسْلِمًا) كذا لأبي ذرٍّ، في حاشية^(٤) الفرع، وفيه: «والله إني لأراه مؤمناً - أو قال: مسلماً -» (قَالَ: فَسَكَتُ) سكوتاً (قليلاً، ثُمَّ غَلَبَنِي مَا أَعْلَمُ فِيهِ) ولأبي ذرٍّ: «منه» بالميم والنون بدل الفاء والياء (فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا لَكَ عَنْ فُلَانٍ؟ وَاللَّهِ إِنِّي لأراه مؤمناً، قَالَ) بِإِلَهَادِ السَّلَامِ: (أَوْ مُسْلِمًا) كذا لأبي ذرٍّ، ولغيره^(٥): «والله^(٦) إني لأراه مؤمناً - أو قال: مسلماً -» (يَعْنِي: فَقَالَ) وهاتان الكلمتان ساقطتان عند أبي ذرٍّ: (إِنِّي لأُعْطِي الرَّجُلَ) مفعوله الثاني محذوف، أي: الشيء (وغيره أحبُّ

(١) في (م): «نسبه».

(٢) في (د): «عن».

(٣) «تعالى»: مثبت من (ص).

(٤) في (ص): «هامش».

(٥) في غير (ص) و(م): «في حاشية الفرع، وفيه» بدل «ولغيره».

(٦) «والله»: ليس في (ص) و(م).

إِلَيَّ مِنْهُ) مبتدأ وخبره في موضع الحال (خَشْيَةً) نصب مفعول له لقوله: «لأعطي» أي: لأجل خشية الله^(١) (أَنْ يُكَبَّ) بضم أوله وفتح الكاف (فِي النَّارِ عَلَى وَجْهِهِ). وهذا الحديث سبق في «باب إذا لم يكن الإسلام على الحقيقة» من «كتاب الإيمان» [ح: ١٧]. (وَعَنْ أَبِيهِ) عطفاً على ٢٣١/٢د السابق، أي: قال يعقوب بن إبراهيم عن أبيه إبراهيم (عَنْ صَالِحٍ) هو ابن كيسان (عَنْ إِسْمَاعِيلِ ابْنِ مُحَمَّدٍ أَنَّهُ قَالَ: سَمِعْتُ أَبِي) مُحَمَّد بن سعد بن أبي وقاص (يُحَدِّثُ هَذَا) الحديث، ولأبي ذر: «بهذا» فهو مُرْسَلٌ، لأنه لم يذكر سعداً، لكن قال الكيرماني: إنَّ الإشارة في قوله: «هذا» إلى قول سعدٍ، فهو مُتَّصِلٌ (فَقَالَ: فِي) جملة (حَدِيثِهِ: فَضَرَبَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ فَجَمَعَ بَيْنَ عُنُقِي وَكَتِفِي) «فجمع» بالفاء والفعل الماضي كذا في «اليونينية»^(٢)، وفي بعض الأصول: «بجمع» بالباء الجارة وضم الجيم وسكون الميم، أي: ضرب بيده حال كونها مجموعة، و«بين»: اسم لا ظرف، كقوله تعالى: (لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنُكُمْ) [الأنعام: ٩٤] على قراءة الرفع. (ثُمَّ قَالَ) بِإِلْحَادِ الْإِسْلَامِ: ٦٦/٣ (أَقْبَلَ)^(٣) بكسر الموحدة، فعل أمر، من الإقبال، ولأبي ذر والأصيلي: «اقبل» بفتح الموحدة، فعل أمر، من القبول، فهمزته همزة وصل تكسر في الابتداء، كأنه لما قال له ذلك تولى ليذهب، فأمره بالإقبال ليبين له وجه الإعطاء والمنع (أَيُّ سَعْدُ) منادى مُفَرَّدٌ مبني على الضم، و«أي»: حرف نداء (إِنِّي لَأُعْطِي الرَّجُلَ) الحديث (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) البخاري جرياً على عادته في إيراد تفسير اللفظة الغريبة إذا وافق ما في الحديث ما في القرآن: ﴿فَكُتِبُوا﴾ [الشعراء: ٩٤] في سورة «الشعراء» أي^(٤): (قُلِبُوا) بضم القاف وكسر اللام وضم الموحدة، ولأبي ذر: «فكُتِبُوا» بضم^(٥) الكاف، من الكب، وهو الإلقاء على الوجه، وقوله تعالى في سورة «الملك»: ﴿مُكَبَّ﴾ [الملك: ٢٢] بكسر الكاف لأبي ذر^(٦)، يُقال: (أَكَبَّ الرَّجُلُ، إِذَا كَانَ فِعْلُهُ غَيْرَ وَاقِعٍ عَلَى أَحَدٍ) أي: لازماً (فَإِذَا وَقَعَ الْفِعْلُ) أي: إذا كان متعدياً (قُلْتُ: كَبَّهُ اللَّهُ لَوَجْهِهِ، وَكَبَّبْتُهُ أَنَا) يريد أن «أكب» لازم، و«كب» متعد، وهو غريب أن يكون القاصر بالهمزة والمتعدي بحذفها.

(١) «الله»: اسم الجلالة ليس في (س).

(٢) في (د) و(م): «الفرع»، وفي نسخة في هامش (د) كالمثبت.

(٣) في هامش (ج): فهمزته قطع.

(٤) «أي»: ليس في (د).

(٥) في (م): «بكسر»، وليس بصحيح.

(٦) «بكسر الكاف لأبي ذر»: ليس في (م).

١٤٧٩ - حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي مَالِكٌ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنْ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَيْسَ الْمِسْكِينُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ تَرْدُهُ اللَّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ، وَلَكِنَّ الْمِسْكِينُ الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ، وَلَا يُفْظَنُ بِهِ فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلَ النَّاسَ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) هو ابن أبي أويس المدني، ابن أخت الإمام مالك (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإنفراد (مَالِكٌ) الإمام (عَنْ أَبِي الزِّنَادِ) عبد الله بن ذكوان (عَنِ الْأَعْرَجِ) عبد الرحمن بن هرمز (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَالَ: لَيْسَ الْمِسْكِينُ (الْكَامِلُ) (الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ) ليسألهم صدقةً عليه (تَرْدُهُ اللَّقْمَةُ وَاللُّقْمَتَانِ وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ) بالمثلثة الفوقية فيهما (وَلَكِنَّ الْمِسْكِينُ) الكامل في المسكنة (الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ) أي: شيئاً يقع موقعاً من حاجته (وَلَا يُفْظَنُ بِهِ) بضم الياء وفتح الطاء، أي: لا يُعْلَمُ بحاله، ولأبي ذرٍّ: «له» باللام بدل الموحدة (فَيَتَصَدَّقُ عَلَيْهِ) بضم الياء، مبنياً للمفعول (وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلَ النَّاسَ) برفع المضارع الواقع بعد الفاء في الموضعين، عطفاً على المنفي المرفوع، فينسحب النفي عليه، أي: لَا يُفْظَنُ لَهُ فَلَا يُتَصَدَّقُ ^(١) عليه، وَلَا يَقُومُ فَلَا يَسْأَلُ ^(٢) النَّاسَ، وبالنصب فيهما بـ «أَنَّ» مضمرة وجوباً؛ لوقوعه في جواب النفي بعد الفاء، وقد يُستدلُّ بقوله: «وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلُ/ النَّاسَ» على أحد محملي ^(٣) قوله تعالى: ﴿لَا يَسْأَلُونَ النَّاسَ إِلْحَافًا﴾ [البقرة: ٢٧٣] أَنَّ معناه: نفي السؤال أصلاً، وقد يُقال: لفظة: «يقوم» تدلُّ ^(٤) على التأكيد في السؤال، فليس فيه نفي أصل السؤال، والتأكيد في السؤال هو الإلحاف.

١٤٨٠ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ: حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: «لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، ثُمَّ يَغْدُو - أَحْسِبُهُ قَالَ - إِلَى الْجَبَلِ فَيَخْتِطِبُ، فَيَبِيعُ فَيَأْكُلُ وَيَتَصَدَّقُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ». قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ أَكْبَرُ مِنَ الزُّهْرِيِّ، وَهُوَ قَدْ أَذْرَكَ ابْنَ عُمَرَ.

(١) في (د): «له فَيَتَصَدَّقُ».

(٢) في (د): «فَيَسْأَلُ».

(٣) في (د): «محل»، وهو تحريف.

(٤) في (م): «بدل»، وهو تصحيف.

وبه قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ حَفْصٍ بْنُ غِيَاثٍ) بكسر الغين المعجمة، آخره مثلثة، قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) حفص قال: (حَدَّثَنَا الْأَعْمَشُ) سليمان بن مهران قال: (حَدَّثَنَا أَبُو صَالِحٍ) ذكوان الرِّيَّات (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)^(١) أَنَّهُ (قَالَ: لَأَنْ يَأْخُذَ أَحَدُكُمْ حَبْلَهُ، ثُمَّ يَغْدُو)^(٢) يَذْهَبُ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: (أَحْسِبُهُ) أَي: أَظُنُّهُ (قَالَ: إِلَى الْجَبَلِ) موضع الحطب (فَيَخْطِبُ فَيَبِيعُ فَيَأْكُلُ وَيَتَصَدَّقُ) بواو العطف؛ ليدلَّ على أَنَّهُ يجمع بين البيع والصَّدَقَةِ، وبالفاء في الأولين؛ لَأَنَّ الاحتطاب يكون عقب الغدو إلى الجبل، والبيع يكون عقب الاحتطاب (خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ النَّاسَ) أعطوه أو منعوه، وفيه الاكتساب بالمباحات، كالحطب والحشيش الثابتين في مَوَاتٍ.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) البخاري: (صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ أَكْبَرُ) سنًا^(٣) (مِنَ الزُّهْرِيِّ، وَهُوَ قَدْ أَدْرَكَ ابْنَ عُمَرَ) بن الخطَّاب، يعني: أدرك السَّماع منه، وَأَمَّا الزُّهْرِيُّ فَاخْتُلِفَ فِي لَقْبِهِ لَهُ، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ لَمْ يَلْقَهُ، وَإِنَّمَا يروي عن ابنه سالم عنه، وعند أبي ذرٍّ: تقديم «قال أبو عبد الله...» إلى آخره على قوله: «(حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ)»^(٤) [ج: ١٤٧٩].

٥٤ - بَابُ خِرْصِ التَّمْرِ

(بَابُ) مشروعية (خِرْصِ التَّمْرِ) بالمثلثة وسكون الميم، ولأبي ذرٍّ: «التَّمَر» بالمثلثة وفتح الميم، والخِرْص: بفتح الخاء المعجمة، وقد تُكْسِر، وسكون^(٥) الرِّاء، بعدها صاَدٌ مُهْمَلَةٌ، هو حَزْرُ^(٦) ما على النَّخْلِ مِنَ الرُّطْبِ تَمَرًا؛ لِيُحْصَى عَلَى مَالِكِهِ، وَيُعْرَفَ مَقْدَارُ عُسْرِهِ، فَيُثَبِتَ^(٧) عَلَى مَالِكِهِ، وَيُخْلَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّمْرِ، فَإِذَا جَاءَ وَقْتُ الْجَدَادِ، أَخَذَ الْعُسْرَ، وَالْخِرْص: سَنَةٌ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ، وَفِي قَوْلٍ جَزَمَ بِهِ الْمَوْرِدِيُّ: أَنَّهُ وَاجِبٌ، وَأَنْكَرَهُ الْحَنْفِيَّةُ، وَفَائِدَةُ الْخِرْصِ التَّوَسُّعُ

(١) زيد في (د): «قال»، ولعله تكرار.

(٢) في (ص): «حبله فيغدو».

(٣) في هامش (ج): نبّه بذلك على أَنَّ الحديث من رواية الأكابر عن الأصاغر.

(٤) أي في الحديث السابق.

(٥) في (د): «وبسكون».

(٦) في هامش (ل): والحزر: التقدير والخرص، «قاموس».

(٧) في (س): «فينبت»، وهو تصحيف.

على أرباب الثمار في التناول منها، وإيثار الأهل والجيران والفقراء؛ لأن في منعهم منها
٦٧/٣ تضييقاً^(١) لا يخفى، وخرج بالتمر الحب لاستتاره^(٢)، ولأنه يؤكل غالباً رطباً^(٣) بخلاف التمر.

١٤٨١ - ١٤٨٢ - حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ: حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ، عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى، عَنْ عَبَّاسِ
السَّاعِدِيِّ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ فَلَمَّا جَاءَ وَادِي الْقُرَى
إِذَا امْرَأَةٌ فِي حَدِيقَةٍ لَهَا، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: «اخْرُصُوا»، وَخَرَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ
أَوْسُقٍ، فَقَالَ لَهَا: «أَخْصِي مَا يَخْرُجُ مِنْهَا»، فَلَمَّا أَتَيْنَا تَبُوكَ قَالَ: «أَمَا إِنَّهَا سَتَهَبُ اللَّيْلَةَ رِيحٌ شَدِيدَةٌ
فَلَا يَقُومَنَّ أَحَدٌ، وَمَنْ كَانَ مَعَهُ بَعِيرٌ فَلْيَعْقِلْهُ». فَعَقَلْنَاهَا وَهَبَّتْ رِيحٌ شَدِيدَةٌ، فَقَامَ رَجُلٌ قَالِقَتُهُ بِجَبَلٍ
طَيِّبٍ - وَأَهْدَى مَلِكَ أَيْلَةَ لِلنَّبِيِّ ﷺ بَغْلَةً بَيْضَاءَ، وَكَسَاهُ بُزْدًا وَكَتَبَ لَهُ بِبَحْرِهِمْ - فَلَمَّا أَتَى وَادِي
الْقُرَى قَالَ لِلْمَرْأَةِ: «كَمْ جَاءَتْ حَدِيقَتُكَ؟» قَالَتْ: عَشْرَةُ أَوْسُقٍ خَرَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ النَّبِيُّ
ﷺ: «إِنِّي مُتَعَجِّلٌ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَمَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَعَجَّلَ مَعِيَ فَلْيَتَعَجَّلْ»، فَلَمَّا - قَالَ ابْنُ بَكَّارٍ
كَلِمَةً مَعْنَاهَا - أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ: «هَذِهِ طَابَةٌ»، فَلَمَّا رَأَى أَحَدًا قَالَ: «هَذَا جَبِيلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُهُ، أَلَا
أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ دُورِ الْأَنْصَارِ؟» قَالُوا: بَلَى، قَالَ: «دُورُ بَنِي النَّجَّارِ، ثُمَّ دُورُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ، ثُمَّ دُورُ بَنِي
سَاعِدَةَ، أَوْ دُورُ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ، وَفِي كُلِّ دُورٍ الْأَنْصَارِ» - يَعْنِي - خَيْرًا. وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ
يَلَالٍ، حَدَّثَنِي عَمْرُو: «ثُمَّ دَارُ بَنِي الْحَارِثِ، ثُمَّ بَنِي سَاعِدَةَ». وَقَالَ سُلَيْمَانُ: عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ
عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ، عَنْ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أُحَدِّثُ جَبِلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُهُ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: كُلُّ بُسْتَانٍ عَلَيْهِ حَائِطٌ فَهُوَ حَدِيقَةٌ، وَمَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَائِطٌ، لَمْ يَقُلْ: حَدِيقَةٌ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا سَهْلُ بْنُ بَكَّارٍ) بفتح الموحدة وتشديد الكاف، أبو بشر الدارمي قال:
(حَدَّثَنَا وَهَيْبٌ) بضم الواو ومصغراً، ابن خالد (عَنْ عَمْرِو بْنِ يَحْيَى) بفتح العين وسكون الميم^(٤)،
المازني (عَنْ عَبَّاسٍ) بتشديد الموحدة، آخره سين مهملة، ابن سهل (السَّاعِدِيُّ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ)
المنذر أو عبد الرحمن (السَّاعِدِيُّ) بضم السين (قَالَ: غَزَوْنَا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ غَزْوَةَ تَبُوكَ) غير

(١) في هامش (ج): «تضييقاً» اسم، ووقع في خط المصنف بصورة المرفوع.

(٢) في (د): «لاستشاره»، وهو تحريف.

(٣) بهامش نسخة الشيخ أمين السفرجلاني رحمه الله الخاصة: يلزم أن تكون: «ولأنه لا يؤكل غالباً رطباً» كما في
«المغني». انتهى.

(٤) «بفتح العين»: مثبت من (د).

منصرف^(١)، وكانت في رجب^(٢) سنة تسع (فَلَمَّا جَاءَ وَاِدِي الْقُرَى) بضم القاف: مدينة قديمة بين المدينة والشَّام (إِذَا امْرَأَةً) لم يعرف الحافظ ابن حجر اسمها (فِي حَدِيقَةٍ لَهَا) مبتدأ وخبر، قال ابن مالك في «التوضيح»: لا يمتنع الابتداء بالنكرة المحضة^(٣) على الإطلاق، بل إذا لم تحصل فائدة، نحو: رجلٌ يتكلم، إذ لا تخلو الدنيا من رجلٍ متكلمٍ، فلو اقترن بالنكرة قرينة تحصل بها الفائدة ٢٣٢/٢٥ ب جاز الابتداء بها، ومن تلك القرائن الاعتمادُ على «إذا» الفجائية، نحو: انطلقت فإذا سبغ في الطريق، والحديقة^(٤): بفتح الحاء المهملة والقاف، قال ابن سيده: هي من^(٥) الرِّياض، كلُّ أرضٍ استدارت، وقيل: البستان (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَصْحَابِهِ: اخْرُضُوا) بضم الراء، زاد سليمان بن بلالٍ عند مسلم: فخرصنا، قال الحافظ ابن حجر: ولم أقف على اسم من خرص منهم (وَوَخَّرَصَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَشْرَةَ أَوْسُقٍ، فَقَالَ لَهَا^(٦): أَحْصِي) بفتح الهمزة، من الإحصاء، وهو العدُّ، احفظي^(٧) قدر (مَا يَخْرُجُ مِنْهَا) كيلاً (فَلَمَّا أَتَيْنَا ثَبُوكَ قَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ: (أَمَّا) بتخفيف الميم (إِنَّهَا) بكسر الهمزة^(٨) (إِنْ جَعَلْتَ «أَمَّا» بمعنى: حقاً، وبفتحها إِنْ جَعَلْتَ استفتاحيةً (سَتَهْبُ اللَّيْلَةُ) زاد سليمان: «عليكم» (رِيحٌ شَدِيدَةٌ فَلَا يَقُومَنَّ أَحَدٌ) منكم (وَمَنْ كَانَ مَعَهُ بَعِيرٌ فَلْيَعْقِلْهُ) أي: يشده بالعقال، وهو الحبل (فَعَقَلْنَاهَا) ولغير أبي ذرٍّ: «ففعلنا» من الفعل (وَهَبَّتْ رِيحٌ شَدِيدَةٌ، فَقَامَ رَجُلٌ فَأَلْقَتْهُ بِجَبَلٍ طَيِّبٍ)^(٩) بتشديد الياء، بعدها همزة، وفي رواية الكُشْمِينِي: «جبلي» بالتثنية، واسم

(١) في هامش (ج): قوله: «غير منصرف» أي: على المشهور؛ للتأنيث والعلمية، ومن صرفها أراد الموضع؛ كما في «الفتح».

(٢) في هامش (ج): «في رجب» ممنوعاً من الصَّرف، قال التَّفْتَازَانِي: رجب وصفَر إذا كانا من سنة معينة؛ فهما غير منصرفين للعلمية، والعدل عن الرَّجب، وقد يقال: للعلمية والتأنيث؛ باعتبار المدَّة.

(٣) في (د): «المختصة».

(٤) في هامش (ج): سيأتي بغيرها في الباب، في المتن نفسه.

(٥) «من»: ليس في (د).

(٦) «لها»: سقط من (م).

(٧) في (د): «العدد، أي: لحفظي»، وفي (س): «العدُّ، أي: احفظي».

(٨) في هامش (ج) و(ص): قوله: «بكسر الهمزة...» إلى آخره، هكذا في «حاشية شيخ الإسلام»، وكأنَّ أحدهما تبع الآخر، والذي في «مغني اللبيب»، وصرَّح به الزُّرْكَشِيُّ والذي ما يعني عكس هذه العبارة، وهو كسرهما؛ إذا جعلت «ما» استفتاحيةً، وفتحها؛ إذا جعلتها بمعنى: «حقاً». انتهى شيخنا «العجمي».

(٩) في هامش (ج): زاد ابن إسحاق: ووصل إلى رسول الله ﷺ حين قدم من ثبوك «توشيح».

أحدهما: أَجَاً، بفتح الهمزة والجيم ثُمَّ همزة، على وزن «فَعَلَ»^(١)، وقد لا يُهَمَز، فيكون بوزن «عَصَا» واسم الآخر: سلمى^(٢). (وَأَهْدَى) يُوحِنًا^(٣) - بضمُّ المُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ وفتح الحاء المهملة وتشديد النون - ابن رُوبة، واسم أمّه: العَلَماء^(٤) بفتح العين وسكون اللّام وبالمَدِّ (مَلِكُ أَيْلَةَ) بفتح الهمزة وسكون المُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ، بعدها لامٌ مفتوحةٌ: بلدةٌ قديمةٌ بساحل البحر (لِلنَّبِيِّ مِنْ اللَّهِ عِزْمٌ بَغْلَةً بَيْضَاءَ) واسمها - كما جزم به النَّوويُّ -: دُلْدُل^(٥)، وقال: لكنَّ ظاهر اللَّفْظِ هنا أَنَّهُ أَهْدَاهَا لِلنَّبِيِّ مِنْ اللَّهِ عِزْمٌ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ، وكانت سنة تسعٍ من الهجرة، وقد كانت هذه البغلة عند النَّبِيِّ^(٦) مِنْ اللَّهِ عِزْمٌ قَبْلَ ذَلِكَ، وحضر عليها غزوة حُنَيْنٍ كما هو مشهورٌ في الحديث، وكانت حُنَيْنٌ عَقِبَ فَتْحِ مَكَّةَ سنة ثمانٍ، قال القاضي: ولم يُرَوْ أَنَّه كَانَ لَهُ مِنْ اللَّهِ عِزْمٌ بَغْلَةً غَيْرَهَا، فَيَحْمَلُ قَوْلُهُ عَلَى أَنَّهُ أَهْدَاهَا لَهُ قَبْلَ ذَلِكَ، وقد عطف الإهداء على المجيء بالواو، وهي لا تقتضي التَّرتيب. انتهى كلام النَّوويِّ. وتعقَّبه الجلال البلقينيُّ بأنَّ البغلة التي كان عليها يوم حُنَيْنٍ غير هذه، ففي «مسلمٍ»: أَنَّهُ كَانَ عِزْمًا لِلنَّبِيِّ عَلَى بَغْلَةٍ بَيْضَاءَ أَهْدَاهَا لَهُ فَرَوَةَ الْجُدَامِيِّ، وهذا يدلُّ على المغايرة^(٧)، قال: وفيما قاله القاضي من التَّوْحِيدِ نَظَرٌ، فقد قِيلَ: إِنَّه كَانَ لَهُ مِنَ الْبِغَالِ دُلْدُلٌ وَفَضَّةٌ والتي أَهْدَاهَا لَهُ^(٨) ابن العَلَماء والأَيْلِيَّةِ، وبغلةٌ أَهْدَاهَا لَهُ كِسْرَى^(٩) وأخرى من دومة الجندل وأخرى من عند النَّجَاشِيِّ، كذا في «السَّيِّرة» لمغلطاي، قال: وقد وهم في تفريقه بين بغلة ابن العَلَماء والأَيْلِيَّةِ، فَإِنَّ ابن العَلَماء هو صاحب أَيْلَةَ، ونقص ذكر البغلة التي

١٢٣٣/٢د

(١) في غير (ب) و(س): «فعلى»، ولعلَّ المثبت هو الصَّواب.

(٢) قوله: «وقد لا يُهمَز، فيكون بوزن عصا واسم الآخر: سلمى»: سقط من (ص) و(م).

(٣) في هامش (ج): في «التَوْشِيح»: «يُحَنَّى» بضمّ التَّحْتِيَّةِ وفتح المهملة وتشديد النُّون «ابن رُوْبَةَ» بضمّ الرَّاء وسكون الواو وبعدها موحّدة.

(٤) في هامش (ج): «العلماء» تأنيث «الأعلم» وهو مشقوق الشَّفة السُّفلى «شامئ».

(٥) في هامش (ج): «دُلِّل» بضمّ الدالين المهملتين بينهما لام ساكنة، قال السُّهيلي: ماتت في خلافة معاوية «نيراس».

(٦) في (د): «رسول الله».

(٧) في هامش (ج): وذكر ابن سيّد الناس أنَّ البغال ستًا، وتعقبه في «النبراس».

(۸) «لہ»: مثبت من (ص).

(٩) في هامش (ج): قوله: «أهدأها له كسرى» قال ابن سيّد النَّاس: ولا يثبت.

أهداها له^(١) فَرَوَ الْجُدَامِيُّ. (وَكَسَاهُ) النَّبِيُّ ﷺ (بُرْدًا) الضَّمِيرُ المنصوب عائذٌ على^(٢) ملك أيلة، وهو المكسُو (وَكَتَبَ) بِإِلَافَةٍ الشَّامِ (لَهُ) أَي: لملك أيلة (بِبَحْرِهِمْ) أَي: ببلدهم، والمراد: أهل بحرهم؛ لأنهم كانوا سكانًا بساحل البحر، والمعنى أنه أقره عليهم بما التزمه من الجزية، ولفظ الكتاب كما ذكره ابن إسحاق بعد البسملة: هذه أمانة من الله، ومحمد النبي رسول الله ليوحنا^(٣) بن روبة، وأهل أيلة أساقفتهم/ وسائرهم^(٤) في البر والبحر لهم ذمة الله ٦٨/٣ وذمة النبي، ومن كان معه من أهل الشام وأهل اليمن وأهل البحر، فمن أحدث منهم حدثًا؛ فإنه لا يحول ماله دون نفسه، وإنه طيب لمن أخذه من الناس، وإنه لا يحل أن يمنعه ماء يردونه من بر أو بحر^(٥)، هذا كتاب جهيم بن الصلت وشرخبيل بن حسنة بإذن رسول الله ﷺ. (فَلَمَّا أَتَى) النَّبِيُّ ﷺ (وَادِي الْقُرَى) المدينة السابق ذكرها قريبًا (قَالَ لِلْمَرْأَةِ) صاحبة الحديقة المذكورة قبل: (كَمْ جَاءَتْ) وفي نسخة: «جاء» بإسقاط تاء التانيث، و«جاء» هنا بمعنى: «كان» أي: كم كان (حَدِيقَتُكَ) أي: ثمرها^(٦)؟ ولمسلم: فسأل المرأة عن حديقتها: «كم بلغ ثمرها»؟ (قَالَتْ: عَشْرَةُ أَوْسُقٍ) بنصب «عشرة» على نزع الخافض، أي: بمقدار عشرة أوسق، أو على الحال، وتعقبه في «المصابيح» بأنه ليس المعنى على أن ثمر الحديقة جاء في حال كونه عشرة أوسق، بل لا معنى له أصلًا. انتهى. (خَرَصُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ) مصدر منصوب بدل من «عشرة أوسق»^(٧)، أو عطف بيان لها، ولأبي ذر: «خرص» بالرفع، خبر مبتدأ محذوف، أي: هي خرص، ويجوز رفع «عشرة»، و«خرص» على تقدير: الحاصل عشرة أوسق، وهو^(٨) خرص رسول الله ﷺ، كذا قاله الكرماني والبرماوي وابن حجر والعيني والزركشي، وتعقبه الدماميني بأنه مُنافٍ لتقديره أولًا: جاءت بمقدار عشرة أوسق (فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ):

(١) «له»: ليس في (د).

(٢) في (م): «إلى».

(٣) في (ص) و(م): «ليحنا».

(٤) عبارة الفتح: «سفنهم وسياراتهم».

(٥) في غير (د) و(س): «بر وبحر».

(٦) في (د): «ثمرتها».

(٧) «أوسق»: مثبت من (م).

(٨) في (ب) و(س): «وهي».

إِنِّي مُتَعَجِّلٌ إِلَى الْمَدِينَةِ، فَمَنْ أَرَادَ مِنْكُمْ أَنْ يَتَعَجَّلَ) إِلَيْهَا (مَعِيَ فَلْيَتَعَجَّلْ) وفي تعليق سليمان بن بلال^(١) (الآتي قريباً [ح: ١٤٨٢] الموصول عند أبي علي بن خزيمة: أقبلنا مع رسول الله ﷺ حتى إذا دنا من المدينة أخذ طريق غراب^(٢)؛ لأنها أقرب إلى المدينة، وترك الأخرى، قال في «الفتح»: ففيه بيان قوله: «إِنِّي مُتَعَجِّلٌ إِلَى الْمَدِينَةِ» أي: إِنِّي سَالِكُ الطَّرِيقِ الْقَرِيبَةِ، فَمَنْ أَرَادَ فليأتِ معي؛ يعني: مَمَّنْ لَهُ اقْتِدَارٌ عَلَى ذَلِكَ دُونَ بَقِيَّةِ الْجَيْشِ، قال ابن بكَّار شيخ المؤلف: (فَلَمَّا) بِالْفَاءِ وَتَشْدِيدِ الْمِيمِ، قال المؤلف: (قَالَ ابْنُ بَكَّارٍ كَلِمَةً) مَقُولُ ابْنِ بَكَّارٍ^(٣)، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «كَلِمَةً» بِالرَّفْعِ، خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ (مَعْنَاهَا) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «مَعْنَاهُ»: (أَشْرَفَ عَلَى الْمَدِينَةِ قَالَ) ب ٢٣٣/٢د *بَيْدَالِيَّةُ الشَّامِ*؛ (هَذِهِ طَابَةٌ) غَيْرُ مَنْصَرِفَةٍ (فَلَمَّا رَأَى أَحَدًا قَالَ: هَذَا جُبَيْلٌ) بَضْمٌ الْجَيْمِ وَفَتْحُ الْمُوحَّدَةِ مُصَغَّرًا، وَلِلْأَرْبَعَةِ: «جَبَلٌ» (يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ) حَقِيقَةٌ، وَلَا يُنْكَرُ وَصْفُ الْجَمَادِ أَنَّهُ يُحِبُّ الرَّسُولَ، كَمَا حَنَّتِ الْأَسْطَوَانَةُ عَلَى مَفَارِقَتِهِ ﷺ حتى سَمِعَ الْقَوْمَ حَنِينَهَا حَتَّى سَكَّنَهَا [ح: ٣٥٨٣] وكما أَخْبَرَ أَنَّ حَجْرًا كَانَ يَسْلُمُ عَلَيْهِ قَبْلَ الْوَحْيِ، فَلَا يُنْكَرُ أَنْ يَكُونَ جَبَلٌ أَحَدٌ وَجَمِيعُ أَجْزَاءِ الْمَدِينَةِ تَحِبُّهُ، وَتَحَنُّ إِلَى لِقَائِهِ حَالِ مَفَارِقَتِهِ إِيَّاهَا، وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ: أَرَادَ بِهِ أَهْلَ الْمَدِينَةِ وَسَكَّانَهَا، كَقَوْلِهِ^(٤) تَعَالَى: ﴿وَسَلِّ الْقَرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي: أَهْلَهَا، فَيَكُونُ عَلَى حَذْفِ مُضَافٍ، وَأَهْلُ الْمَدِينَةِ الْأَنْصَارُ، ثُمَّ قَالَ *بَيْدَالِيَّةُ الشَّامِ* لِمَنْ كَانَ مَعَهُ مِنْ أَصْحَابِهِ: (أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ دُورٍ الْأَنْصَارِ؟) «أَلَا» لِلتَّنْبِيهِ، وَ«دُورٌ»: جَمْعُ دَارٍ، يَرِيدُ^(٥) بِهَا: الْقَبَائِلَ الَّذِينَ يَسْكُنُونَ الدُّورَ، وَهِيَ الْمَحَالَّ (قَالُوا: بَلَى) أَخْبَرْنَا (قَالَ) *بَيْدَالِيَّةُ الشَّامِ*: خَيْرُهُمْ (دُورُ بَنِي النَّجَّارِ) بَفَتْحِ النَّوْنِ وَالْجِيمِ الْمُشَدَّدَةِ، تَيْمٌ^(٦) بَنُ ثَعْلَبَةٍ، وَسُمِّيَ بِالنَّجَّارِ - فِيمَا قِيلَ - لَأَنَّهُ اخْتَنَ بِقُدُومِ^(٧) (ثُمَّ دُورُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ) بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَسُكُونِ الشَّيْنِ

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «سليمان بن بلال»: سقط لفظ: «ابن» من قلم المؤلف.

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «طريق غراب» بلفظ الطائر المعروف، جبلٌ بناحية المدينة من جهة الشَّام؛ كما في «المراصد».

(٣) في (د): «مفول»، وفي (م): «مفعول»، وكلاهما تحريفٌ، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «مقول ابن بكَّارٍ»، كذا في «الكرمانى» وغيره، وفي خطِّ الشَّارح: مفعول ابن بكَّارٍ. انتهى فليُتَأَمَّل.

(٤) في غير (ب) و(س): «لقوله».

(٥) في (د): «أريد».

(٦) في (د): «ثمَّ راء» بدل «تيم».

(٧) في هامش (ج): قال الرَّمَحْسَرِيُّ: الْقُدُومُ: الْمِنْحَاتُ، خَفِيفَةٌ، وَالتَّشْدِيدُ لُغَةٌ «مُصْبَاح».

المعجمة وفتح الهاء، بعدها لامٌ^(١) (ثُمَّ دُورُ بَنِي سَاعِدَةَ) بكسر العين المهملة (أَوْ دُورُ بَنِي الْحَارِثِ ابْنِ الْخَزْرَجِ) بفتح الخاء وسكون الزَّاي المعجمتين، وفتح الرَّاء، بعدها جيمٌ (وَفِي كُلِّ دُورٍ^(٢) الْأَنْصَارِ - يَغْنِي - حَيْرًا) أي: كَأَنَّ لَفْظَ «خَيْرًا» محذوفٌ^(٣) من كلام الرَّسُولِ ﷺ، وهو مرادٌ، ولأبوي ذَرُّ والوقت: «خَيْرٌ» بِالرَّفْعِ. (وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ بِلَالٍ) الْقُرَشِيُّ التَّيْمِيُّ: (حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (عَمْرُو) يَعْنِي: ابْنُ يَحْيَى، الْمَازَنِيُّ، بِالسَّنَدِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ مُوصُولٌ فِي «فَضَائِلِ الْأَنْصَارِ» [ج: ٣٧٩١]: (ثُمَّ دَارُ بَنِي^(٤) الْحَارِثِ ثُمَّ) دَارٌ^(٥) (بَنِي سَاعِدَةَ) فَقَدَّمَ بَنِي الْحَارِثِ عَلَى بَنِي سَاعِدَةَ. (وَقَالَ سُلَيْمَانُ) بْنُ بِلَالٍ الْمَذْكُورِ أَيْضًا، مِمَّا وَصَلَهُ أَبُو عَلِيٍّ بْنُ خَزِيمَةَ فِي «فَوَائِدِهِ»: (عَنْ سَعْدِ بْنِ سَعِيدٍ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ فِي الْأَوَّلِ^(٦)، الْأَنْصَارِيُّ أَخِي يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ (عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ) بفتح المعجمة وكسر الزَّاي وتشديد التَّحْتِيَّةِ، وَعُمَارَةُ بِضَمِّ الْعَيْنِ^(٧) وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ، الْمَازَنِيُّ الْأَنْصَارِيُّ/ (عَنْ عَبَّاسٍ) بِالْمُوحَّدَةِ، آخِرُهُ سِينٌ مَهْمَلَةٌ (عَنْ أَبِيهِ) سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ، وَهُوَ آخِرُ مَنْ ٦٩/٣ مَاتَ مِنَ الصَّحَابَةِ بِالْمَدِينَةِ ﷺ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: أَخَذَ جَبَلٌ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ) فَخَالَفَ عُمَارَةَ بْنُ غَزِيَّةَ^(٨) عَمْرُو بْنُ يَحْيَى فِي إِسْنَادِ^(٩) الْحَدِيثِ فَقَالَ: عَمْرُو عَنْ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ، كَمَا سَبَقَ أَوَّلًا، وَقَالَ: عُمَارَةُ عَنْ عَبَّاسٍ عَنْ أَبِيهِ، فَيَحْتَمِلُ - كَمَا قَالَهُ فِي «الْفَتْحِ» - أَنْ يَسْلُكَ طَرِيقَ الْجَمْعِ، بِأَنْ يَكُونَ عَبَّاسٌ أَخَذَ الْقَدْرَ الْمَذْكُورَ - «وَهُوَ أَحَدُ جَبَلٍ يُحِبُّنَا وَنُحِبُّهُ» - عَنْ أَبِيهِ وَعَنْ أَبِي حُمَيْدٍ مَعًا، أَوْ حَمَلَ الْحَدِيثَ عَنْهُمَا مَعًا، أَوْ كُلُّهُ عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ وَمَعْظَمُهُ عَنْ أَبِيهِ، وَكَانَ

(١) قوله: «ثُمَّ دُورُ بَنِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ بفتح الهمزة وسكون الشَّين المعجمة وفتح الهاء، بعدها لامٌ»، سقط من (ص).

(٢) زيد في (ص): «بني».

(٣) في هامش (ج) و(ص): قوله: «محذوفًا» كذا بخطه، والأولى محذوفٌ بالرفع؛ لوقوعه خبرًا لـ «كأنَّ».

(٤) في (د): «ابن».

(٥) «دار»: مثبتٌ من (ب) و(س).

(٦) في (د) و(ص): «الأولى».

(٧) في (ص) و(ل) و(م) و(ج): «بفتح العين»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «بفتح العين» كذا بخطه، والذي في

«التَّحْقِيقِ»: بِضَمِّ الْعَيْنِ، وَتَخْفِيفِ الْمِيمِ، وَعَدَّ جَمْلَةً؛ مِنْهُمْ: عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ هَذَا؛ فَلْيُتَأَمَّلْ فِي كَلَامِ الشَّارِحِ،

وَفِي هَامِشِ (ل): «لَعَلَّهُ: بِضَمِّ الْعَيْنِ».

(٨) في (ص): «خزيمَة»، وهو تحريفٌ.

(٩) في (د): «إسناده».

يحدث به تارة عن هذا وتارة عن هذا، ولذلك كان لا يجمعهما.

١٢٣٤/٢د (قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أَي: البخاري، وفي نسخة: «وقال أبو عبيد^(١)» بضم العين/ وفتح الموحدة مُصَغَّرًا، وعليها شرح الحافظ ابن حجر، وقال كغيره: إنه القاسم بن سلام^(٢) الإمام المشهور صاحب «الغريب» مفسرًا لما سبق من قوله: «الحديقة»: (كُلُّ بُسْتَانٍ عَلَيْهِ حَائِطٌ فَهُوَ حَدِيقَةٌ، وَمَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهِ حَائِطٌ، لَمْ يَقُلْ) فيه: (حَدِيقَةٌ) وقال في «القاموس»: الحديقة: الرّوضة ذات الشجر، أو القطعة من النخل.

وفي هذا الحديث مشروعية الخرص، واختُلف: هل يختص بالنخل، أو يلحق به العنب، أو يعم كل ما يُنتفع به رطبًا وجافًا؟ فقال بالأول شريح القاضي وبعض أهل الظاهر، وبالثاني الجمهور، وإلى الثالث نحا البخاري، وهل يكفي خارص واحد أهل للشهادات^(٣) عارف بالخرص أو لا بد من اثنين؟ قولان للشافعي، والجمهور على الأول؛ لحديث أبي داود بإسناد حسن: أنه منّي شريح لم كان يبعث عبد الله بن رواحة إلى خيبر خارصًا.

وفي حديث الباب التّحديث والعننة والقول، وأخرجه المؤلف أيضًا في «الحج» [ج: ١٨٧٢] و«المغازي» [ج: ٤٤٢٢] وفي «فضل الأنصار» [ج: ٣٧٩١] ببعضه، ومسلم في «فضل النبي منّي شريح لم» و«الحج»، وأبو داود في «الخراج».

٥٥ - بَابُ الْعُشْرِ فِيمَا يُسْقَى مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ وَبِالْمَاءِ الْجَارِي، وَلَمْ يَرِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ فِي

الْعَسَلِ شَيْئًا

(بَابُ) أَخَذَ (الْعُشْرَ فِيمَا يُسْقَى مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ) وَهُوَ الْمَطَرُ (وَبِالْمَاءِ الْجَارِي) كَمَا الْعَيُونِ وَالْآبَارِ، وَلَفْظُ «سَنَنْ أَبِي دَاوُدَ»: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْأَنْهَارُ وَالْعَيُونُ»، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «وَالْمَاءُ الْجَارِي» بِإِسْقَاطِ الْمُوَحَّدَةِ (وَلَمْ يَرِ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فِي الْعَسَلِ شَيْئًا) مِنَ الزَّكَاةِ، وَهَذَا وَصَلَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنُ حَزْمٍ قَالَ: جَاءَ كِتَابٌ مِنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «أبو عبيد»: تُؤَوِّي أَبُو عبيد في سنة أربع وعشرين ومئتين؛ كما في خط شيخنا العجمي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) في هامش (ج): بتشديد اللّام.

(٣) «للشهادات»: ليس في (م).

إلى أبي وهو بمنى^(١): «أَلَا يَأْخُذُ مِنَ الْخَيْلِ وَلَا مِنَ الْعَسَلِ صَدَقَةٌ، وَحَدِيثٌ: «إِنَّ فِي الْعَسَلِ الْعُشْرَ» ضَعَّفَهُ الشَّافِعِيُّ.

١٤٨٣ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ قَالَ: أَخْبَرَنِي يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا الْعُشْرُ، وَمَا سُقِيَ بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ».

قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا تَفْسِيرُ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُوقَّتْ فِي الْأَوَّلِ - يَغْنِي حَدِيثُ ابْنِ عُمرَ - «وَفِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ الْعُشْرُ» وَبَيَّنَ فِي هَذَا وَقَّتْ، وَالزِّيَادَةُ مَقْبُولَةٌ، وَالْمُسَرُّ يَقْضِي عَلَى الْمُبْهَمِ إِذَا رَوَاهُ أَهْلُ الثَّبَتِ، كَمَا رَوَى الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَمْ يُصَلِّ فِي الْكَعْبَةِ، وَقَالَ بِلَالٌ: قَدْ صَلَّى، فَأُخِذَ بِقَوْلِ بِلَالٍ وَتُرِكَ قَوْلُ الْفَضْلِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ أَبِي مَرْيَمَ) هو سعيد بن الحكم بن محمد بن أبي مريم، أبو محمد الجمحي بالولاء، قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ وَهْبٍ) بفتح الواو وسكون الهاء، القرشي المصري (قَالَ: أَخْبَرَنِي) بالافراد (يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ) الأيلي (عَنِ الزُّهْرِيِّ) ولأبي ذرٍّ: «عن ابن شهاب الزهري» (عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِيهِ) عبد الله بن عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ (قَالَ: فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ) من باب ذكر المحل وإرادة الحال، أي: المطر (وَالْعُيُونُ أَوْ كَانَ عَثَرِيًّا) بفتح العين المهملة والمثلثة الْمُخَفَّفَةُ وكسر الرَاء وتشديد التَّحْتِيَّة، ما يُسْقَى بالسَّيْلِ الجاري في حفرة، وتُسَمَّى الحفرة^(٢) عاثوراء؛ لتعثر المار بها إذا لم يعلمها، قاله الأزهري، وهو المُسَمَّى بالبعلي في الرواية الأخرى (الْعُشْرُ) مبتدأ، خبره: «فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ» أي: الْعُشْرُ واجبٌ فيما سقت السماء^(٣) (وَمَا سُقِيَ^(٤) بِالنَّضْحِ) بفتح النون وسكون المعجمة بعدها مُهْمَلَةٌ: ما سُقِيَ من الآبار^(٥) بالغرب أو بالسَّانِيَةِ^(٦) فواجهه (نِصْفُ الْعُشْرِ) والفرق ثقل ٢٣٤/٢د ب

(١) في (د): «بمعنى»، والمثبت موافق لما في «الموطأ».

(٢) في (د): «ويُسَمَّى الحفرة».

(٣) «السَّماء»: ليس في (د).

(٤) في (ص): «يسقي».

(٥) في (ص): «بالآبار».

(٦) في (د): «بالقرب أو السَّانِيَةِ»، وفي (ص): «بالغرب أو بالسَّاقِيَةِ». وفي هامش (ج): «السَّانِيَةِ»: النَّاقَةُ الَّتِي =

المؤنة هنا^(١)، وخففتها في الأول، والتأضح: استم لِمَا يُسْقَى عليه من بعير أو بقرة ونحوهما.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) أي^(٢): البخاري: (هَذَا) أي: حديث الباب (تَفْسِيرُ) الحديث (الأَوَّلِ) وهو حديث أبي سعيدٍ السَّابِقِ في «باب ما أُذِي زكاته فليس بكنز» [ح: ١٤٠٥] واللاحق لهذا الباب، ولفظه: «ليس فيما دون خمسة أوسق صدقة» [ح: ١٤٨٤] (لأنَّهُ لَمْ يُوقَّتْ) بكسر القاف، ولأبي ذرٍّ: «يُوقَّتْ» بفتحها (فِي) الحديث (الأَوَّلِ) يريد لم يحدّد بالعُشْر أو نصفه، وكان الأصل أن يقول: لأنَّهُ لم يوقَّت فيه، لكنَّهُ عبّر بالظاهر موضع المضمّر - (يَغْنِي) أي: البخاريُّ بقوله: هذا (حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ - «وَفِيْمَا سَقَتِ^(٤) السَّمَاءُ الْعُشْرُ»/) جملةً معترضةً من كلام الرَّاوي بين قوله: «لأنَّهُ لم يوقَّت في الأول»، وبين قوله: (وَبَيَّنَ فِي هَذَا) أي: في حديث ابن عمر ما يجب فيه العُشْر أو نصفه (وَوَقَّتْ) أي: حدّد به. هذا ما ظهر^(٥) لي من شرح هذا القول، والذي مشى عليه الكِرْمَانِيُّ وغيره من الشُّرَاحِ مَمَّنْ علمته أن مراده أن حديث أبي سعيدٍ مفسَّرٌ لحديث ابن عمر، والزِّيَادَةُ والتَّوْقِيْتُ^(٦) تعيينُ النَّصَابِ، وفي هذا نظرٌ لا يخفى؛ لأنَّهُ يصير المعنى، قال أبو عبد الله: هذا تفسير الأول، يعني: حديث أبي سعيدٍ السَّابِقِ؛ لأنَّهُ لم يوقَّت في الأول الذي هو حديث أبي سعيدٍ، وهو خلاف المُدَّعَى، فليُتَأَمَّلْ، نعم حديث ابن عمر هذا بعمومه ظاهرٌ في عدم اشتراط النَّصَابِ، فحديث أبي سعيدٍ مُقَيَّدٌ لإطلاقه، كما أن حديث ابن عمر مُقَيَّدٌ لإطلاق حديث أبي سعيدٍ، فكلُّ منهما مفسَّرٌ للآخر بما فيه من الزِّيَادَةِ (وَالزِّيَادَةُ) من الثَّقة (مَقْبُولَةٌ، وَالْمُفَسَّرُ) بفتح السَّيْنِ (يَقْضِي عَلَى الْمُبْهَمِ) بفتح الهاء، أي: الخاصُّ يقضي على

= يُسْتَقَى [عليها]، الجمع: سواني، وسنوتُ أسنو: استقيتُ «مختصر النهاية»، «سط»، وفي «القاموس» السَّانية: الغَرْبُ وأداته، والثَّاقَةُ يُسْقَى عليها.

(١) «هنا»: ليس في (د).

(٢) «أي»: ليس في (ص).

(٣) في (ص): «أبي»، وهو تحريفٌ.

(٤) في هامش (ج): قوله: «وفيما» كذا بخطه مصححاً على الواو، وهو بهامش أحد فروع «اليونينية» وعليه علامة انفراد اليونيني، وبأصل النسخة حذف الواو، وهو الموافق لسياق الحديث الأول.

(٥) في (ص): «يظهر».

(٦) في هامش (ص): قوله: «وَالزِّيَادَةُ والتَّوْقِيْتُ»: منصوبان في خطه بـ «إِنَّ» المُقَدَّرَةُ، أي: وإنَّ الزِّيَادَةَ.... إلى آخره، و«تعيين»: خبرها، وهو مضاف، و«النَّصَابُ»: مضاف إليه.

العَامَّ بالتَّخْصِصِ؛ لأنَّ قوله: «ليس فيما دون خمسة أوسقٍ صدقة» يشمل ما يُسْقَى بمؤنة وغير مؤنة، وقوله: «فيما سقت السماء» خاصٌّ (إِذَا رَوَاهُ أَهْلُ الثَّبَتِ)^(١) بسكون الموحدة في فرع «اليونينية»، وقال الحافظ ابن حجر - كالكرماني - وغيره بفتحها، «وإذا رواه» متعلّق^(٢) بقوله: «مقبولة»، وقال التيمي والإسماعيلي: إنَّ هذا القول في نسخة الفَرَبَرِيِّ إنّما هو عقب حديث أبي سعيد [ج: ١٤٨٤] في الباب التَّالِي لهذا الباب، وإنَّ وقوعه هنا غلطٌ من النَّاسِخ، ويشكل عليه ثبوته في الأصول المعتمدة في كلِّ من البابين عقب حديث ابن عمر، وفي رواية عن أبي ذرٍّ وابن عساكر عقب حديث أبي سعيد، وإن اختلف بعض اللَّفْظ فيهما على أنَّ نسبة الغلط للنَّاسِخ إنّما تتأتَّى على تقدير إرادة المؤلِّف أنَّ حديث أبي سعيد مفسَّرٌ لحديث ابن عمر، وقد مرَّ ما في ذلك، وأمَّا على ما ذكرته من أنَّ حديث الباب مفسَّرٌ لحديث أبي سعيد فلا، وحينئذٍ فالمصير إلى ما ذكرته أولى من العكس على ما لا يخفى، وفي رواية غير أبي ذرٍّ: «قال أبو عبد الله: هذا الأوَّل؛ لأنَّه لم يوقَّت في الأوَّل»، فأسقط لفظ «تفسير»/، لكن في فرع^(٣) «اليونينية» ضَبَّب على لفظة: ١٢٣٥/٢٥ «الأوَّل» الأولى^(٤)، وكتب في الهامش صوابه: «أولى، أو المفسَّر للأوَّل»^(٥) بفتح الهمزة وسكون الواو، من الأولويَّة، والمفسَّر بكسر السَّين، قلت: ومعناه: حديث الباب أولى من حديث أبي سعيد السَّابِق؛ لما فيه من زيادة التَّمييز بين ما يسقى بمؤنة وبغير مؤنة، أو هو المفسَّر لحديث أبي سعيد^(٦) حيث بيَّن^(٧) فيه - كما مرَّ -، وهو يؤيِّد ما شرحته، فليُتَأَمَّل.

(كَمَا رَوَى الْفَضْلُ بْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فيما وصله أحمد: (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُصَلِّ فِي الْكَعْبَةِ) يوم فتح مكة (وَقَالَ بِلَالٌ) المؤدَّن، فيما وصله المؤلِّف في «الحجَّ» [ج: ١٥٩٩]: (قَدْ

(١) في هامش (ج): «رجل ثبت» ساكن الباء: مثبت، و«رجل ثبت» بفتح تين أيضاً؛ إذا كان عدلاً ضابطاً، والجمع: أثبات؛ مثل: سبب وأسباب «مصباح».

(٢) في (د): «يتعلَّق».

(٣) «فرع»: مثبت من (م).

(٤) في (د): «يتعلَّق».

(٥) في (ب) و(س): «لأولى».

(٦) زيد في (ص): «السَّابِق».

(٧) زيد في (ص): «ما».

صَلَّى) فيها يومئذٍ (فَأَخَذَ بِقَوْلِ بِلَالٍ) بضمّ الهمزة مبنياً للمفعول، لِمَا معه من الزيادة (وَتَرَكَ قَوْلَ الْفَضْلِ) بضمّ تاء «تَرَكَ» مبنياً للمفعول، كـ «أَخَذَ»، وليس قول بلالٍ منافياً لقول الفضل: «لم يصلِّ»، بل مراده أنّه لم يره؛ لاشتغاله بالدُّعاء ونحوه في ناحية من نواحي البيت غير التي صَلَّى فيها النَّبِيُّ ﷺ.

٥٦ - بَابُ: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ

هذا (بَابُ) بالتَّنوين (لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ) من المقتات في حال الاختيار، وهو من الثَّمار الرُّطْب والعنب، ومن الحَبِّ الحنطة والشَّعِير والسُّلْتُ^(١) والأرزُّ والعدس والجِمْص والباقلَاء والدُّخْن والذُّرَّة واللُّوبِيَاء^(٢) والماش والجُلْبَان ونحوها (صَدَقَةٌ) والوسق: ستون صاعاً، والصَّاع: أربعة أمدادٍ، والمدُّ: رطلٌ وثلاثٌ بالبغداديّ، فالأوسق: الخمسة ألافٍ وست مئة رطلٍ بالبغداديّ، والأصحُّ اعتبار الكيل لا الوزن إذا اختلفا، وإنَّما قَدَّر بالوزن استظهاراً، قال القمولي^(٣): وقَدَّر النَّصَابُ بِأَرْدَبٍ مصر: ستَّة أَرْدَبٍ ورُبْعٌ، بجعل القدحين صاعاً، كزكاة الفطر وكفارة اليمين. وقال الشَّيْكَي: خمسة أَرْدَبٍ ونصفٌ وثلاثٌ، فقد اعتبرت القَدَح المصريُّ بالمدِّ الذي حرَّرتَه فَوَسَّع مُدَّيْنِ وسُبْعاً تقريباً، فالصَّاع: قدحان إلا سُبْعِي مدٍّ، وكلُّ خمسة عشر مُدّاً سبعة أقداح، وكلُّ خمسة عشر صاعاً وَبَيْتَةً ونصفٌ ورُبْعٌ، فثلاثون صاعاً: ثلاثٌ وَبَيَاتٍ ونصفٌ، فثلاث مئة صاع: خمسة وثلاثون وَبَيْتَةً، وهي خمسة أَرْدَبٍ ونصفٌ وثلاثٌ، فالنَّصَابُ على قوله خمس مئة وستون قدحاً، وعلى قول القمولي: ست مئة.

١٤٨٤ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى: حَدَّثَنَا مَالِكٌ قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي صَغَصَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا أَقَلَّ مِنْ

(١) في هامش (ج): «السُّلْتُ» بالضمّ: الشَّعِير، أو ضرب منه، أو الحامض منه، «قاموس»، وفي «المنهاج» و«شروحه»: «السُّلْتُ» جنس مستقلٌّ، ولا يُضَمُّ إلى غيره، وقيل: شعير؛ فيضَمُّ له؛ لشبهه به في برودة الطَّبع، وقيل: حنطة؛ لشبهه به لونا وملاسة.

(٢) في (س): «واللُّوبِيَا».

(٣) في هامش (ج): «الْقَمُولِيُّ» بالفتح والضمّ؛ إلى قمولا؛ بلد بصعيد مصر «لُبَاب»، وهو أحمد بن محمد بن مكِّي، القرشيُّ المخزوميُّ، العلَّامة نجم الدِّين أبو العبَّاس القموليُّ المصريُّ، مات في رجب سنة ٧٢٧ عن ثمانين سنة، ودُفِنَ بالقرافة؛ كما في «طباق ابن شهبة».

خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةً، وَلَا فِي أَقَلٍّ مِنْ خَمْسَةِ مِنَ الْإِبِلِ الذُّودِ صَدَقَةً، وَلَا فِي أَقَلٍّ مِنْ خَمْسِ أَوَاقٍ مِنَ الْوَرَقِ صَدَقَةً. قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: هَذَا تَفْسِيرُ الْأَوَّلِ إِذَا قَالَ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةً». وَيُؤْخَذُ أَبَدًا فِي الْعِلْمِ بِمَا زَادَ أَهْلُ الثَّبَتِ أَوْ بَيَّنُّوا.

بالسند/ قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) الْقَطَّانُ قَالَ: (حَدَّثَنَا ٧١/٣ مَالِكُ) الْإِمَامُ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بِالْإِفْرَادِ (مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ أَبِي صَعْصَعَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عَبْدِ اللَّهِ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه)، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم قَالَ: لَيْسَ فِيمَا أَقَلُّ (١) «مَا» زَائِدَةً، و«أَقَلُّ»: مجرورٌ بـ «في» بالفتحة؛ لأنه لا ينصرف بدليل قوله بعد: و«لا في أقل»، وقيدته بعضهم فيما حكاه في «التنقيح» بالرفع، قال في «اللامع» و«المصابيح»، واللفظ له: فتكون «ما» موصولة، حُذِفَ صدر صلتها، وهو المبتدأ الذي (١) «أَقَلُّ» خبره، أي: فيما هو أقل (٢)، ٢٣٥/٢ ب وجاز الحذف هنا؛ لطول صلة ذلك بمتعلق الخبر (مِنْ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةً) بفتح الهمزة وضمَّ السَّيْنِ، جمع وسقٍ، وسبق (٣) الكلام فيه [ج: ١٤٠٥] (وَلَا فِي أَقَلٍّ مِنْ خَمْسَةِ مِنَ الْإِبِلِ الذُّودِ صَدَقَةً، وَلَا فِي أَقَلٍّ مِنْ خَمْسِ أَوَاقٍ) بغير ياء؛ كـ «جوارٍ»، ولأبي ذرٍّ: «خمسة أواقي» بتاء التانيث في «خمس»، و«أواقي» بالياء المُشَدَّدة (مِنْ الْوَرَقِ) أي: الفضة (صَدَقَةً) أي: زكاة.

(قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ) الْبَخَارِيُّ: (هَذَا) الْحَدِيثُ (تَفْسِيرُ) حَدِيثِ ابْنِ عَمْرِو [ج: ١٤٨٣] (الْأَوَّلِ) الْمَذْكُورِ فِي الْبَابِ السَّابِقِ (إِذَا) بِالْفِ بعد الدَّالِ؛ كَذَا فِي الْفَرْعِ وَأَصْلُهُ (٤)، وَالنُّسخةُ الْمَقْرُوءَةُ عَلَى الْمِيدُومِيِّ (٥)، وَجَمِيعُ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَصُولِ الْمَعْتَمَدَةِ: «(إِذَا) بِالْفِ بعد المعجمة، ولعلها سبق قلم، وإلا فالمراد: «(إِذَا) التَّعْلِيلِيَّةُ، ولا وقفت (٦) على أَنَّ «(إِذَا) تَرَدُّ بِمَعْنَى: «(إِذَا) التَّعْلِيلِيَّةُ بعد

(١) زيد في (د) و(م): «هو».

(٢) في هامش (ج): الَّذِي بَخَّطَهُ: «هو أقل» وعبارة «المصابيح»: الَّذِي أَقَلُّ خبره، وهي أولى.

(٣) في غير (ص) و(م): «وتقدّم».

(٤) «وأصله»: ليس في (م).

(٥) في هامش (ج): هو الحافظ محمد بن محمد بن إبراهيم بن أبي القاسم بن عثاب الميديمي، ولد في شعبان سنة ٦٤، حدَّث بالكثير بالقاهرة ومصر، ورحل إلى القدس زائراً بعد الخمسين، وهو أعلى شيخ عند العراقي من المصريين، ولقد أكثر عنه، ومات في رمضان سنة ٧٥٤. انتهى «حافظ».

(٦) في (د): «وقعت».

الفحص التام، نعم، يحتمل أن تكون ظرفية، أي: حين (قال) في حديث أبي سعيد: (لَيْسَ فِيهَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةً) لكونه لم يبين^(١) في حديث ابن عمر قدر النصاب (وَيُؤْخَذُ أَبَدًا فِي الْعِلْمِ بِمَا زَادَ أَهْلُ الثَّبَتِ^(٢)) أَوْ بَيَّنُّوا) وسقط من قوله «قال أبو عبد الله...» إلى آخر قوله: «أو بيَّنوا» في رواية أبي ذر وابن عساكر.

٥٧ - بَابُ أَخْذِ صَدَقَةِ التَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ، وَهَلْ يُتْرَكُ الصَّبِيُّ فَيَمَسُّ تَمْرَ الصَّدَقَةِ؟

(بَابُ أَخْذِ صَدَقَةِ التَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ) بكسر الصاد المهملة، أي: الجذاذ والقطاف عند أوان إدراكه (و) باب (هَلْ يُتْرَكُ الصَّبِيُّ؟) بضم الياء من «يُتْرَكُ»، مبنياً للمفعول، أي: هل يترك وليُّ الصَّبِيِّ الصَّبِيَّ؟ (فَيَمَسُّ تَمْرَ الصَّدَقَةِ) بنصب «فيمسُّ» جواب الاستفهام، والذي في «اليونينية»: «(فيمسُّ) بالرفع، ولم يجزم بالحكم؛ لاحتمال أن يكون النهي خاصاً بمن لا يحلُّ له تناول الصدقة.

١٤٨٥ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ الْأَسَدِيُّ: حَدَّثَنَا أَبِي: حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُؤْتِي بِالتَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ فَيَجِيءُ هَذَا بِتَمْرِهِ وَهَذَا مِنْ تَمْرِهِ حَتَّى يَصِيرَ عِنْدَهُ كَوْمًا مِنْ تَمْرٍ، فَجَعَلَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ رضي الله عنهما يَلْعَبَانِ بِذَلِكَ التَّمْرِ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا تَمْرَةً، فَجَعَلَهُ فِي فِيهِ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ، فَقَالَ: «أَمَّا عَلِمْتُ أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسَنِ الْأَسَدِيُّ) بفتح السين المهملة، المعروف بابن التَّلِّ؛ بفتح المثناة الفوقية وتشديد اللام، قال النسائي وأبو حاتم: صدوق، ووثقه الدارقطني وغيره، وقال ابن حبان: في حديثه إذا حدث بعض المناكير، وضعف يعقوب الفسوي^(٣) أباه محمداً، وقال العقيلي: لا يتابع، وقال ابن عدي: لم أر بحديثه بأساً، لكنَّ

(١) في هامش (ج): قوله: «لكونه لم يبين» كذا بخط الشارح متناً، وليست في نسخ المتن المعتمدة.

(٢) في (ب): «بما زاد على الثبت»، قال الشيخ محمد أمين السفرجلاني رحمته الله بهامش نسخته: في كثير من النسخ: «أهل الثبت».

(٣) في (د): «الفسوي»، وهو تحريف. وفي هامش (ج): «الفسوي» بفتح الفاء والسين وفي آخرها واو؛ هذه النسبة إلى «فسا»، وهي مدينة من بلاد فارس، خرج منها جماعة من العلماء؛ منهم: أبو يوسف يعقوب بن سفيان الفسوي الفارسي الإمام المشهور، مات في رجب [سنة] سبع وسبعين ومئتين، وأبو يوسف يعقوب بن سفيان =

الذي رواه البخاري عن^(١) عمر عن أبيه حديثان: أحدهما هذا وهو عنده بمتابعة شعبة عن محمد بن زياد؛ يعني: في «باب ما يُذكر في الصدقة للنبي ﷺ» [ح: ١٤٩١] والحديث الثاني في «المناقب» [ح: ٣٨١٦] عن حفص بن غياث عن هشام عن أبيه عن عائشة: ما غرث على امرأة، وهو عنده بمتابعة حميد بن عبد الرحمن والليث وغيرهما، عن هشام. وروى له أبو داود والنسائي قال: (حَدَّثَنَا أَبِي) محمد بن الحسن قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ طَهْمَانَ) بفتح الطاء وسكون الهاء (عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ زِيَادٍ) بكسر الزاي وتخفيف الياء (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُؤْتِي بِالتَّمْرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ أَي: قطع التمر منه^(٢) (فَيَجِيءُ هَذَا بِتَمْرِهِ وَهَذَا مِنْ تَمْرِهِ) «من» بيانته، وعبر في الأولى: «بتمره»/ بالموحدة، قال الكرماني: لأن في الأول: ذكر المجيء به، وفي الثاني: المجيء منه، وهما متلازمان وإن تغايرا مفهوماً (حَتَّى يَصِيرَ عِنْدَهُ كَوْمًا مِنْ تَمْرٍ) بفتح الكاف - ولأبي ذرٍّ بضمها -^(٣) وسكون الواو، والنصب خبر «يصير»، واسمها ضميرٌ عائدٌ إلى التمر، أي: حتى يصير التمر عنده كوماً، وهو ما اجتمع كالعرمة، ولأبي ذرٍّ أيضاً: «كَوْمٌ» بالرفع، اسم «يصير» على أنها تامة فلا تحتاج إلى خبر، وقال في «المصباح»: الخبر «عنده»، و«من» في قوله: «من تمرٍ» للبيان (فَجَعَلَ الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ) ابنا فاطمة (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) وعنها (يَلْعَبَانِ بِذَلِكَ التَّمْرِ، فَأَخَذَ أَحَدُهُمَا) وهو الحسن، بفتح الحاء (تَمْرَةً فَجَعَلَهُ) أي: المأخوذ، وللكشميهني: «فجعلها» أي: التمرة (فِي فِيهِ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَخْرَجَهَا مِنْ فِيهِ، فَقَالَ) بِإِلَافَةٍ (أَمَّا عَلِمْتَ) بهمزة الاستفهام، وفي/ بعض النسخ: «ما علمت»^{٧٢/٣} بحذفها، قال ابن مالك: وقد كثر حذف الهمزة إذا كان معنى ما حذفت منه لا يستقيم إلا بتقديرها، وذكر مثلاً. قال في «المصباح»: وقد وقع في كلام سيبويه ما يقتضي أن حذفها من الضرائر، وذلك أنه قال: وزعم الخليل أن قول الأخطل:

كَذَبْتُكَ عَيْنُكَ أَمْ رَأَيْتَ بَوَاسِطٍ^(٤) غَلَسَ الظَّلَامُ مِنَ الرَّبَابِ خِيَالًا

= الفسوي الصغير، يروي عن يزيد بن المبارك ويعقوب بن سفيان الكبير وغيرهما. انتهى «لُباب».

(١) زيد في (د): «ابن»، وليس بصحيح.

(٢) في (ب) و(س): «عنه».

(٣) «ولأبي ذرٍّ: بضمها»: جاء في (د) بعد قوله: «وسكون الواو»، وجاء في (م) مع تصرفٍ فيه النَّاسِخُ بعد قوله:

«كالعرمة».

(٤) في (ص): «بواسطة»، وهو تحريف.

كقوله: إنها لإبلٌ أم شاء، ويجوز في الشعر أن يريد بـ«كذبتك» الاستفهام، وتُحذف^(١) الألف، هذا كلامه. وقال ابن أم قاسم^(٢) في «الجنى الداني»: المختار أطراد حذفها إذا كان بعدها «أم» المتصلة؛ لكثرة نظمها ونثرها. انتهى (أَنَّ آلَ مُحَمَّدٍ) هم بنو هاشم^(٣) وبنو المطلب عند الشافعي، وعند أبي حنيفة ومالك: بنو هاشم فقط، وقيل: قريش كلها، زاد أبو ذر في نسخة^(٤) «مِنْ أَشْجِدِ لَمْ» (لَا يَأْكُلُونَ الصَّدَقَةَ) بالتعريف، ولأبي ذر «صدقة»، وظاهره يعمُّ الفرض والنفل؛ لكنَّ السِّيَاق يخصُّها بالفرض؛ لأنَّ الذي يحرم على آله إنما هو الواجب.

وفي الحديث: أَنَّ الطُّفْلَ يُجَنَّبُ الْحَرَامَ كَالْكَبِيرِ، وَيُعَرَّفُ لِأَيِّ شَيْءٍ نُهِِيَ عَنْهُ^(٥)؛ لينشأ على العلم، فيأتي عليه وقت التكليف، وهو على علم من الشريعة.

٥٨ - بَابُ مَنْ بَاعَ ثِمَارَهُ أَوْ نَخْلَهُ أَوْ أَرْضَهُ أَوْ زَرْعَهُ وَقَدْ وَجَبَ فِيهِ الْعُشْرُ أَوِ الصَّدَقَةُ، فَأَدَّى الزَّكَاةَ

مِنْ غَيْرِهِ، أَوْ بَاعَ ثِمَارَهُ، وَلَمْ تَجِبْ فِيهِ الصَّدَقَةُ

وَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ: «لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا»، فَلَمْ يَخْطُرِ الْبَيْعُ بَعْدَ الصَّلاَحِ عَلَى أَحَدٍ وَلَمْ يَخْصُصْ مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ مِمَّنْ لَمْ تَجِبْ.

(بَابُ مَنْ بَاعَ ثِمَارَهُ أَوْ) باع (نَخْلَهُ) التي عليها الثمار (أَوْ) باع (أَرْضَهُ) التي عليها الزرع (أَوْ) باع (زَرْعَهُ وَ) الحال أنه (قَدْ وَجَبَ فِيهِ الْعُشْرُ أَوِ الصَّدَقَةُ) أي: الزكاة، وهو تعميمٌ بعد تخصيصٍ، وفيه إشارة إلى الرَّدِّ على من جعل في الثمار العُشْرَ مطلقاً من غير اعتبار نصابٍ (فَأَدَّى الزَّكَاةَ مِنْ غَيْرِهِ) أي: من غير ما ذكر (أَوْ بَاعَ ثِمَارَهُ، وَلَمْ تَجِبْ فِيهِ الصَّدَقَةُ) أي: جاز بيعه فيها، فجواب الشرط محذوف، وإنما جوزوا ذلك؛ لأنه إذا باع بعد وجوب الزكاة، فقد فعل أمراً جائزاً، فتعلقت الزكاة بذمته، فله أن يعطيها من غيره (وَ) باب (قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ) ممّا^(٦)

(١) في (ب) و(س): «وُحِلِفَتْ».

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «ابن أم قاسم»، المراد به المرادي شارح «الألفية» و«التسهيل» وغيرهما.

(٣) في هامش (ج): بنو هاشم، ووقع في خط المؤلف: بنو هشام، وهو سبق قلم.

(٤) «في نسخة»: مثبت من (ص).

(٥) في هامش (ج) و(ص): قوله: «نُهِِيَ عَنْهُ»: وقع في خطه: نُهَوِ عَنْهُ، وزاد في هامش (ص): وعبارة «المصاييح»:

وفي الحديث: «أَنَّ الْأَطْفَالَ إِذَا نُهَوِا عَنِ الشَّيْءِ؛ عُرِّفُوا لِأَيِّ شَيْءٍ نُهَوِ عَنْهُ؛ لِيَكْبُرُوا عَلَى عِلْمٍ».

(٦) في (د): «كما».

سيأتي - إن شاء الله تعالى - موصولاً قريباً [ح: ١٤٨٦]: (لَا تَبِيعُوا الثَّمَرَةَ) بدون/ النخل (حَتَّى يَبْدُوَ) يظهر (صَلَاحُهَا) قال البخاري: (فَلَمْ يَخْطُرِ الْبَيْعُ) بالظاء المعجمة، أي: لم يمنع النَبِيُّ ﷺ من بيع (بَعْدَ) بدو (الصَّلَاحِ عَلَى أَحَدٍ، وَلَمْ يَخْصُصْ) بِإِلَافَةِ الْإِسْلَامِ (مَنْ وَجَبَ عَلَيْهِ الزَّكَاةُ مِمَّنْ لَمْ تَجِبْ) عليه؛ لعموم قوله: «حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا»، وهو وقت الزكاة، ولم يقيد الجواز بتزكيتها من عينها، بل عَمَّ وأطلق في سياق البيان، وهذا أحد القولين في هذه المسألة، والقول الثاني - وهو مذهب الشافعي - : لا يجوز لأنه باع ما يملك وما لا يملك، وهو نصيب المساكين فتفسد الصَّفقة، وهذا إذا لم يضمَّن الخارص المالك الثمر، فلو ضمَّنه بصريح اللفظ؛ كأن يقول: ضمَّنتك نصيب المستحقين من الرُّطْب بكذا تمرًا وقيل المالك ذلك التَّضمين جاز له التَّصرُّف بالبيع والأكل وغيرهما؛ إذ بالتَّضمين انتقل الحقُّ إلى ذمَّته، ولا يكفي الخرص بل لا بدَّ من تصريح الخارص بتضمين المالك، فإن انتفى الخرص أو التَّضمين أو القبول؛ لم ينفذ تصرُّف المالك في الكلِّ، بل فيما عدا الواجب شائعاً؛ لبقاء حقَّ المستحقين في العين، ولا يجوز له أكل شيء منه.

١٤٨٦ - حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: أَخْبَرَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ قَالَ: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: نَهَى النَّبِيَّ ﷺ عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلَاحُهَا، وَكَانَ إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلَاحِهَا قَالَ: حَتَّى تَذْهَبَ عَاهَتُهَا.

وبه قال: (حَدَّثَنَا حَجَّاجٌ) هو ابن منهال قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج قال: (أَخْبَرَنِي) بالافراد (عَبْدُ اللَّهِ بْنُ دِينَارٍ) قال: سَمِعْتُ ابْنَ عُمَرَ بن الخطاب (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) يقول: (نَهَى النَّبِيَّ ﷺ) عَنْ بَيْعِ الثَّمَرَةِ حَتَّى يَبْدُوَ (صَلَاحُهَا، وَكَانَ) أي: ابن عمر، كما في «مسلم» (إِذَا سُئِلَ عَنْ صَلَاحِهَا قَالَ: حَتَّى تَذْهَبَ عَاهَتُهَا) أي: آفته، والتذكير باعتبار الثمر، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِينِيِّ: «عاهتها» أي: الثمرة، أي: فيصير على الصِّفة المطلوبة كظهور^(١) النُّضج ومبادئ الحلاوة بأن يتلوَّن ويلين أو يتلوَّن بحمرة أو صفرة أو سوادٍ أو^(٣) نحوه، فإنَّه حينئذٍ يأمن من^(٤) العاهة، وقبل ذلك ربَّما يتلف لضعفه، فلم يبق شيءٌ في مقابلة الثمن،

(١) قوله: «من غير همز» الأولى: «من غير ألف» أي بعد الواو، قاله نصر الهوري. انتهى.

(٢) في (س): «كهطور»، وهو تصحيف.

(٣) في (ص) و(م): «ونحوه».

(٤) «من»: ليس في (د).

فيكون من أكل أموال الناس بالباطل؛ لكن يخص من عموم ذلك^(١) ما إذا شرط^(٢) القطع، فإنه جائز إجماعاً.

وهذا الحديث أخرجه مسلم في «البيوع»، وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه، وهو من رباعيات البخاري.

١٤٨٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ قَالَ: حَدَّثَنِي اللَّيْثُ قَالَ: حَدَّثَنِي خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ أَبِي رَبَاحٍ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: نَهَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ صَلاَحُهَا.

وبه قال^(٣): (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد (اللَّيْثُ) بن سعيد/ الإمام (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالإفراد أيضاً (خَالِدُ بْنُ يَزِيدَ) من الزيادة (عَنْ عَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبَاحٍ) بفتح الرَاء والموحدة، آخره مُهْمَلَةٌ (عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه) قَالَ: (نَهَى النَّبِيُّ صلى الله عليه وسلم عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى يَبْدُوَ) يظهر (صَلاَحُهَا).

١٤٨٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ حُمَيْدٍ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ، قَالَ: حَتَّى تَحْمَرَ.

وبه قال: (حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ) بن سعيد الثقفي (عَنْ مَالِكٍ) هو ابن أنس الإمام (عَنْ حُمَيْدٍ) الطَّوِيل (عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم نَهَى عَنْ بَيْعِ الثَّمَارِ حَتَّى تُزْهِيَ) بضم أوله وكسر الهاء (قَالَ: حَتَّى تَحْمَرَ) بفتح المُثَنَّاة الفوقية وسكون المهملة، وبعد الميم ألف ثم راء مُشَدَّدَةٌ، قال في «القاموس»: زها النَّخْلُ: طال، كأزهي، والبُسْرُ: تلون، كأزهي وزهي، وقال غيره/: زها النَّخْلُ: ظهرت ثمرته، وأزهي: احمرَّ أو اصفرَّ، وقال الأصمعي: لا يُقال: «أزهي» بل «زهي»، وقال الجوهري: و«أزهي» لغة حكاها أبو زيد، ولم يعرفها الأصمعي، وقال ابن الأثير: منهم من أنكر: «يُزهي»، ومنهم من أنكر: «يزهو»، وقال الكرماني: الحديث الصَّحِيح يبطل قول من أنكر الإزهاء، وقوله: «تحمار» أي: أو تصفرَّ أو تسودَّ، فهو للتَّمثِيل.

(١) في (د): «عمومه».

(٢) في هامش (ج) و(ص): قوله: «لكن يخص من عموم ما إذا شرط»؛ كذا بخطه، وعبارة البرماوي: نعم؛ يخص من عموم ذلك ما إذا اشترط القطع. انتهى. فسقط من قلم الشارح لفظة: «ذلك».

(٣) «وبه قال»: ليس في (ص) و(م).

٥٩ - بَابُ: هَلْ يَشْتَرِي صَدَقَتَهُ؟

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ صَدَقَتَهُ غَيْرُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا نَهَى الْمُتَصَدِّقَ خَاصَّةً عَنِ الشِّرَاءِ، وَلَمْ يَنْهَ غَيْرُهُ.

هذا (بَابُ) بِالتَّنْوِينِ (هَلْ يَشْتَرِي) الرَّجُلُ (صَدَقَتَهُ؟) فِيهِ خِلَافٌ. (وَلَا بَأْسَ أَنْ يَشْتَرِيَ صَدَقَتَهُ غَيْرُهُ) وَلَا بِي ذَرٍّ: «صَدَقَةٌ غَيْرُهُ» (لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ إِنَّمَا نَهَى الْمُتَصَدِّقَ خَاصَّةً^(١) عَنِ الشِّرَاءِ، وَلَمْ يَنْهَ غَيْرُهُ) هَذَا يَوْضُحُهُ حَدِيثُ بَرِيرَةَ [ح: ١٤٩٣]^(٢): «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ وَلَنَا هَدِيَّةٌ»؛ لِأَنَّهُ إِذَا كَانَ هَذَا جَائِزًا مَعَ خُلُوهُ مِنَ الْعَوَاضِ؛ فَبِالْعَوَاضِ أَوْلَى بِالْجَوَازِ^(٣).

١٤٨٩ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ تَصَدَّقَ بِفَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَوَجَدَهُ يَبْتَاعُ، فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ، ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْمَرَهُ، فَقَالَ: «لَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ»، فَبِذَلِكَ كَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا لَا يَشْرِكُ أَنْ يَبْتَاعَ شَيْئًا تَصَدَّقَ بِهِ إِلَّا جَعَلَهُ صَدَقَةً.

وَبِالسَّنَدِ قَالَ: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ بُكَيْرٍ) هُوَ يَحْيَى بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُكَيْرٍ، الْمَصْرِيُّ، قَالَ ابْنُ عَدِيٍّ: هُوَ أَثْبَتُ النَّاسِ فِي اللَّيْثِ، وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ: يُكْتَبُ حَدِيثُهُ، وَقَالَ مُسْلِمٌ^(٤): «تُكَلِّمُ فِي سَمَاعِهِ عَنْ»^(٥).

(١) فِي هَامِشِ (ج): قَوْلُهُ: «خَاصَّةً» قَالَ الشَّيْخُ الشَّنَوَانِيُّ: بِمَعْنَى «خُصُوصًا»، فَهُوَ مِنَ الْمَصَادِرِ الَّتِي جَاءَتْ عَلَى «فَاعِلَةٍ»؛ كَالْعَاقِبَةِ وَالْعَافِيَةِ، مَنْصُوبٌ عَلَى أَنَّهُ مَفْعُولٌ مُطْلَقٌ بِمَحْذُوفٍ؛ تَقْدِيرُهُ: خَصَّ الْمُتَصَدِّقَ بِالنَّهْيِ خَاصَّةً، وَلَا يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ حَالًا؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: جَاءَنِي الرَّجَالُ وَالزَّيْدُونَ خَاصَّةً. انْتَهَى. قَالَ شَيْخُنَا «ع ش»: قَوْلُهُ: «وَلَا يَجُوزُ» لَعَلَّ هَذَا فِي مَقَابِلَةِ قَوْلِهِ: «بِمَعْنَى خُصُوصًا»، فَيَكُونُ مَرَادُهُ: وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ اسْمُ فَاعِلٍ حَالًا؛ لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَامْتَنَعَ مَا هُوَ جَائِزٌ مِنْ قَوْلِنَا: جَاءَنِي الرَّجَالُ خَاصَّةً، أَوْ جَاءَنِي الزَّيْدُونَ خَاصَّةً؛ لِعَدَمِ الْمُطَابَقَةِ الْوَاجِبَةِ حِينَئِذٍ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ حَالًا مَعَ بَقَائِهِ عَلَى مَصْدَرِيَّتِهِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ الْمُنْكَرَ يَقَعُ حَالًا بِكَثْرَةِ، وَقَوْلُهُ: «لَأَنَّكَ تَقُولُ...» إِلَى آخِرِهِ يُعْطِي أَنَّهُ قَدْ سَمِعَ ذَلِكَ، فَلَا نَقْضَ بِقَوْلِ بَعْضِ شُرَاحِ «الْأَلْفِيَّةِ»: إِنَّهُ مَعَ كَثْرَتِهِ مَقْصُورٌ عَلَى السَّمَاعِ. انْتَهَى شَيْخُنَا مُحَمَّدٌ خُلُوتِي.

(٢) فِي (م): «أَبِي هَرِيرَةَ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٣) «بِالْجَوَازِ»: لَيْسَ فِي (م).

(٤) فِي هَامِشِ (ص): قَوْلُهُ: وَقَالَ مُسْلِمٌ بْنُ قَاسِمٍ: قَالَ: يَتَكَلَّمُ فِيهِ؛ لِأَنَّ سَمَاعَهُ مِنْ مَالِكٍ إِنَّمَا كَانَ بِعَرَضٍ حَبِيبٍ. وَبِنَحْوِهِ فِي هَامِشِ (ج) مُخْتَصَرًا.

(٥) فِي (د): «مَنْ».

مالك، وضعفه النسائي مطلقاً، وقال البخاري في «تاريخه الصغير»: ما روى يحيى ابن بكير عن أهل الحجاز في «التاريخ» فإنني انتقيته^(١)، وهذا الحديث^(٢) يدل على أنه ينتقي حديث شيوخه، ولهذا ما أخرج له عن مالك سوى خمسة أحاديث مشهورة متبعة، ومعظم^(٣) ما أخرج له عن^(٤) الليث قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد (عَنْ عُقَيْلٍ) بضم العين وفتح القاف مُصَغَّرًا، هو^(٥) ابن خالد (عَنْ ابْنِ شِهَابٍ) محمد بن مسلم الزُّهْرِيُّ (عَنْ سَالِمِ بْنِ) أباه (عَبْدُ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) كَانَ يُحَدِّثُ: أَنَّ أَبَاهُ (عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ تَصَدَّقَ بِفَرَسٍ) أي: حمل عليه رجلاً في الغزو، والمعنى أنه ملكه له ليغزو عليه (فِي سَبِيلِ اللَّهِ) وليس المراد أنه وقفه^(٦) بدليل قوله: (فَوَجَدَهُ) أي: أصابه، حال كونه (يُبَاعُ) بضم الياء مبنياً للمفعول؛ إذ لو وقفه عليه؛ لما صحَّ أن يبتاعه (فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهُ) بإثبات ضمير المفعول، ولأبي ذرٍّ عن الكُشْمِينِيِّ: «(أَنْ يَشْتَرِي)» (ثُمَّ أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَاسْتَأْمَرَهُ) أي: استشاره (فَقَالَ) له ﷺ: (لَا تَعُدْ) أي: لا ترجع (فِي صَدَقَتِكَ) واقطع طمعك منها ولا ترغب فيها (فِي ذَلِكَ) أي: فبسبب ذلك (كَانَ ابْنُ عُمَرَ) عَبْدُ اللَّهِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ) لَا يَتْرُكُ أَنْ يَبْتَاعَ شَيْئًا تَصَدَّقَ بِهِ إِلَّا جَعَلَهُ صَدَقَةً) أي: إذا اتفق^(٧) له أن يشتري شيئاً مما تصدَّق به؛ لا يتركه في ملكه حتى يتصدَّق به ثانياً، فكأنه فهم أن النهي عن شراء الصدقة إنما هو لمن أراد أن يملكها لا لمن يردها صدقة، وقال الكرماني وتبعه البرماوي والعيني: التَّخْلِيَةُ، وكلمة «من» مقدرة، أي: لا يخلو الشخص من أن يبتاعه في حالٍ إلا في حال الصدقة، أو لغرضٍ من أغراض الصدقة. انتهى. وهذه رواية أبي ذرٍّ؛ كما قاله في «فتح الباري» وغيره، ولغير أبي ذرٍّ بحذف حرف النفي.

١٤٩٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ أَبِيهِ قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: حَمَلْتُ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَأَصَاعَهُ الَّذِي كَانَ عِنْدَهُ، فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ،

(١) في غير (ب) و(س): «أنقيته».

(٢) «الحديث»: مثبت من (ب) و(س).

(٣) في (د): «ومعظمها».

(٤) في (م): «من»، وهو تحريف.

(٥) «هو»: ليس في (ص).

(٦) في (د) و(م): «أوقفه».

(٧) في (س): «أنفق»، وهو تحريف.

فَظَنَنْتُ أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ فَقَالَ: «لَا تَشْتَرِ وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ، وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدْرَهُمْ، فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّنَيْسِيُّ/ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ) الإمام، وسقط ٢٣٧/٢د ب
لأبي ذرٍّ «ابن أنس» (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) العدويّ المدنيّ (عَنْ أَبِيهِ) أسلم المخضرم، مولى
عمر، الْمُتَوَفَّى سنة ستين، وهو ابن أربع عشرة^(١) ومئة سنة (قَالَ: سَمِعْتُ عُمَرَ) بن الخطاب
(رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: حَمَلْتُ) رجلاً (عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ) أي: جعلته حمولة^(٢) من لم تكن له حمولة
من المجاهدين^(٣)، مَلَكُهُ إِيَّاهُ، وكان اسم الفرس فيما ذكره ابن سعد في «الطَّبَقَاتِ»: الورد،
وكان لتميم الداريّ، فأهداه للنبيّ ﷺ فأعطاه لعمر، ولم يعرف الحافظ ابن حجر اسم
الرَّجُلِ (فَأَصَاعَهُ) الرَّجُلِ (الَّذِي/ كَانَ عِنْدَهُ) بترك القيام عليه بالخدمة والعلف والسقي ٧٤/٣
وإرساله للرعي حتّى صار كالشيء الهالك (فَأَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِيَهُ، فَظَنَنْتُ) وفي نسخة: «وظننت»
بالواو بدل الفاء (أَنَّهُ يَبِيعُهُ بِرُخْصٍ، فَسَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ) عن ذلك (فَقَالَ: لَا تَشْتَرِ) بحذف
ضمير^(٤) المفعول، ولأبي ذرٍّ وابن عساكر: «لا تشتره» بإثباته، ولا ابن عساكر: «لا تشتره»
بإشباع كسرة الرّاء والياء، وظاهر النهي التّحريم، لكنّ الجمهور على أنّه للتّنزيه، فيُكرّه
لمن تصدّق بشيء أو أخرجه في زكاة أو كفّارة أو نذر^(٥) و(٥) نحو ذلك من القربات أن يشتريه
ممنّ دفعه هو إليه أو يتهبه أو يتملّكه باختياره منه، فأما إذا ورثه منه فلا كراهة فيه، وكذا لو
انتقل إلى ثالث ثمّ اشتراه منه المتصدّق فلا كراهة، وحكى الحافظ العراقيّ في «شرح
الترمذيّ»: كراهة شرائه من ثالث انتقل إليه من المتصدّق به عليه عن بعضهم؛ لرجوعه فيما
تركه لله، كما حرّم على المهاجرين سكنى مكّة بعد هجرتهم منها لله تعالى، وأشار عَلَيْهِ السَّلَامُ إلى
العلّة في نهيه عن الابتياح بقوله: (وَلَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ) أي: لا تعدّ في صدقتك بطريق الابتياح
ولا غيره، فهو من عطف العامّ على الخاصّ (وَإِنْ أَعْطَاكَ بِدْرَهُمْ) متعلّق بقوله: «لا تشتره»

(١) زيد في (د): «سنة».

(٢) في هامش (ج): «الحمولة» بالفتح: البعير يُحمَل عليه، وقد يُستعمل في الفرس والبغل والحمار، وقد تُطلق
الحمولة على جماعة الإبل «مصباح».

(٣) قوله: «جعلته حمولة من لم تكن له حمولة من المجاهدين»، ليس في (م).

(٤) «ضمير»: ليس في (د).

(٥) في (ب) و(س): «أو».

أي: لا ترغب فيه^(١) ألْبَتَّة، ولا تنظر إلى رخصه، ولكن انظر إلى أنه صدقتك، وقد أورد ابن المنير هنا سؤالاً، وهو أن الإغياء^(٢) في النهي عادته أن يكون بالأخف أو الأدنى، كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَنَّا أَفٍّ﴾ [الإسراء: ٢٣] ولا خفاء بأن^(٣) إعطاءه إيَّاه بدرهم أقرب إلى الرجوع في الصدقة ممَّا إذا باعه بقيمته، وكلام الرسول ﷺ هو الحجَّة في الفصاحة، وأجاب بأن المراد: لا تغلب^(٤) الدنيا على الآخرة وإن وفَّرها معطيها، فإذا زهد فيها وهي مُوفِّرة^(٥)، فلأن^(٦) يزهد فيها وهي مُقترة^(٧) أخرى وأولى، فهذا على وفق القاعدة^(٨). انتهى. (فَإِنَّ الْعَائِدَ فِي صَدَقَتِهِ كَالْعَائِدِ فِي قَيْتِهِ) الفاء للتعليل، أي: كما يقبح أن يقيء ثم يأكل كذلك يقبح أن يتصدق بشيء، ثم يجزَّه إلى نفسه بوجه من الوجوه، وفي رواية للشيخين^(٩): «كالكلب يعود في قَيْتِهِ» [ح: ٢٦٢٣] فشبهه بأخس الحيوان في أخس أحواله تصويراً للتَّهجين وتنفيراً منه، قال في «المصابيح»: وفي ذلك دليل على المنع من الرجوع في الصدقة؛ لما اشتمل عليه من التَّنْفِير الشَّدِيد؛ من حيث شبهه الرَّاجع بالكلب، والرجوع فيه/ بالقيء، والرجوع في الصدقة برجوع الكلب في قَيْتِهِ. انتهى. وجزم بعضهم بالحرمة، قال قتادة: لا نعلم القيء إلا حراماً^(١٠)، والصَّحِيح أَنَّهُ لِلتَّنْزِيهِ؛ لَأَنَّ فِعْلَ الْكَلْبِ لَا يُوصَفُ بِتَحْرِيمٍ؛ إِذْ لَا تَكْلِيفَ عَلَيْهِ، فالمراد: التَّنْفِيرُ مِنَ الْعَوْدِ بِتَشْبِيهِهِ^(١١) بهذا المستقذر^(١٢).

١٢٣٨/٢د

(١) في (م): «إليه».

(٢) في (م): «الاعتبار». وفي هامش (ج): قوله: «إِنَّ الْأَغْيَاءَ» بخطه من غير نقط، وضَبَّ عليها، وفي «الأفعال» لابن القطّاع في الغين المعجمة: أغيا الرَّجُلُ: بلغ الغاية في الشَّرَف والأمر، والفرس في سباقه كذلك.

(٣) في هامش (ج): «فلا» كذا التلاوة، ووقع بخطه بواو بدل الفاء.

(٤) في (د) و(م): «أَنَّ».

(٥) في (م): «يغلب».

(٦) في هامش (ج): وَفَّرَ الشَّيْءُ يَفِرُّ - مِنْ «بَابِ وَعْدٍ» - وَفُورًا: تَمَّ وَكَمَلَ، وَوَفَّرْتُهُ وَفَّرًا - مِنْ «بَابِ وَعْدٍ» أَيْضًا: - أَتَمَّمْتُهُ وَأَكْمَلْتُهُ، يَتَعَدَّى وَلَا يَتَعَدَّى، وَوَفَّرْتُهُ؛ بِالتَّثْقِيلِ مِبَالِغَةً «مَصْبَاح».

(٧) في (د): «فلا»، وهو تحريف.

(٨) في هامش (ج): قَتَّرَ عَلَيْهِمْ وَأَقْتَر: ضَيَّقَ «قَامُوس».

(٩) في (م): «العادة»، وكذا في مصابيح الجامع.

(١٠) في (د): «الشيخين».

(١١) في (د): «محرمًا».

(١٢) في (د): «بتشبهه».

(١٣) في (د): «المُتَقَدَّر».

٦٠ - بَابُ: مَا يُذَكَّرُ فِي الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ

(بَابُ مَا يُذَكَّرُ) من الحرمة (فِي الصَّدَقَةِ) مطلقاً الفرض والتطوع (لِلنَّبِيِّ ﷺ) وهل تحريم الصدقة عليه من خصائصه دون الأنبياء^(١) أو الحكم شاملٌ لهم أيضاً؟ ولأبي ذرٍّ زيادة: «وآله» أي: تحرم عليهم الصدقة أيضاً؛ لأنها مطهرة، كما قال تعالى: ﴿تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣] ولمسلم: «إنَّ هذه الصدقات إنما هي أوساخ الناس^(٢)، وإنَّها لا تحلُّ لمحمَّدٍ ولا لآلِ محمَّدٍ^(٣)، وآل محمَّدٍ مُنَزَّهُون عن أوساخ النَّاسِ، وصيانةٌ لمنصبه الشَّريف؛ لأنَّها تنبئ عن ذلِّ الآخذ وعزِّ المأخوذ منه؛ لقوله ﷺ: «اليد العليا خيرٌ من اليد السفلى» [ح: ١٤٢٧] وأبدل بها الفيء الذي يُؤخَذ على سبيل القهر والغلبة المنبئ عن عزِّ^(٤) الآخذ وذلِّ المأخوذ منه، وتعبَّ ابن المنير التعليل بأنَّها مذلةٌ بأنَّ مقتضاه تحريم الهبة عليهم، ولا قائل به؛ ولأنَّ الواهب أيضاً له اليد العليا، وقد جاء في بعض الطُّرق: «اليد العليا هي المعطية»، ولم يقل: المتصدقة، فتدخل الهبات، والأصحُّ عند أصحابنا أنَّ المُحرَّم على الآل الفرض دون التطوع؛ لقول جعفر بن محمَّدٍ عن أبيه: أنَّه كان يشرب من سقايات بين مكَّة والمدينة، فقيل له: أتشرب من الصدقة؟ فقال: «إنَّما حُرِّم علينا الصدقة المفروضة»، رواه الشافعي والبيهقي، وهو الصَّحيح عند الحنابلة، وبه قال الحنفية^(٥) وأصبع عن ابن القاسم في «العتبية».

١٤٩١ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زِيَادٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَمْرَةً مِنْ ثَمَرِ الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَيْفَ كَيْفَ - لِيَطْرَحَهَا، ثُمَّ قَالَ - : أَمَا شَعَرْتَ أَنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ».

(١) في هامش (ج): وفي آخر «المبسوط» للحنفية: تكلم النَّاسُ في حقِّ سائر الأنبياء هل تحلُّ لهم الصدقة؟ منهم من قال: قولاً يعتمد: لا تحلُّ، وإنَّما كانت تحلُّ لأقاربهم، فأظهر الله فضيلته ﷺ بتحريمها على أقاربه، وقيل: بل كانت تحلُّ لهم، وهذه خصوصيةٌ له ﷺ. انتهى. والذي ينبغي اعتماده الأول.

(٢) في هامش (ص): قوله: «أوساخ النَّاسِ»: عبارته في «المواهب»: أوساخ أموال النَّاسِ، أي: فإنَّ الصدقة تطهر المال، سواءً كانت واجبةً كالزَّكاة، أو مندوبةً كصدقة التطوع، فإنَّها تحفظ المال وتنميه. انتهى «شبراملي».

(٣) في هامش (ص): قوله: «ولا لآلِ محمَّدٍ»: قال في «شرح البهجة»: ويكون تحريم ذلك؛ بسبب انتسابهم إليه ﷺ، عُدَّ من خصائصه.

(٤) في (ص): «ذلٌّ»، وليس بصحيح.

(٥) في (ص): «الحنابلة».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياس قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ زَيْادٍ) الجمحي مولاهم (قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ) زاد أبو مسلم الكجّي: فلم يفتن^(١) له النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ حَتَّى قَامَ وَلَعَابَهُ يَسِيلُ، فَضْرَبَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شِدْقَهُ (فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: كَيْخَ، كَيْخَ، لِيُطَرِّحَهَا) بفتح الكاف وكسرهما وبسكون الخاء المعجمة^(٢)، مُثْقَلًا وَمُخَفَّفًا، وبكسرهما مُنَوَّنَةٌ وغير مُنَوَّنَةٌ، فهي ست لغات، ورواية أبي ذر: «كَيْخَ كَيْخَ» بكسر الكاف وسكون الخاء مُخَفَّفَةٌ، وقال ابن مالك في «التسهيل»: إنها^(٣) من أسماء الأفعال، وفي «التحفة»^(٤): إنها من أسماء الأصوات، وبه قطع ابن هشام في حواشيه على «التسهيل»، وقيل: هي عربيّة، وقيل: عجميّة، وزعم الدّاودي أنها مُعَرَّبَةٌ، وأوردها البخاري في «باب من تكلم بالفارسيّة» في آخر «الجهاد» [ج: ٣٠٧٢] والثانية تأكيد للأولى، وهي كلمة تُقال عند زجر^(٥) الصَّبِيِّ عن تناول شيءٍ وعند التَّقْدُرِ من شيءٍ (ثُمَّ قَالَ) بِإِلْهَامِ اللَّهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ له^(٦): (أَمَا شَعَرْتُ^(٧)) أَنَا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ لِحَرَمَتِهَا/ علينا لما ذُكِرَ. د ٢٣٨/٢ ب

٦١ - بَابُ الصَّدَقَةِ عَلَى مَوَالِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

(بَابُ الصَّدَقَةِ عَلَى مَوَالِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) أي: عتقائهنَّ.

١٤٩٢ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ عُفَيْرٍ: حَدَّثَنَا ابْنُ وَهْبٍ، عَنْ يُونُسَ، عَنْ ابْنِ شَهَابٍ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: وَجَدَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ شَاةَ مَيْتَةٍ أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لِمَيْمُونَةَ مِنَ الصَّدَقَةِ، قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِجِلْدِهَا؟» قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، قَالَ: «إِنَّمَا حَرَّمَ أَكْلُهَا».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا سَعِيدُ ابْنِ عُفَيْرٍ) بضمّ العين المهملة وفتح الفاء، قال: (حَدَّثَنَا ابْنُ

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «فلم يفتن»: فطن من بابي: «قتل» و«تعب». «مصباح».

(٢) «المعجمة»: ليس في (د) و(س).

(٣) في (د): «إنّهما».

(٤) في هامش (ج) و(ص): قوله: وفي «التحفة»: «التحفة» لابن مالك أيضًا، لا كما يتوارد أنّها «التحفة الوردية»

لمؤلف «البهجة»؛ كما يؤخذ من عبارة «المصباح».

(٥) في هامش (ج): «نصر وكُرم» «قاموس».

(٦) «له»: ليس في (ص).

(٧) في هامش (ج): «أما شعرت» هو من خطاب من لا يميّز؛ لقصد استماع من يميّز.

وَهَبَ) عَبْدُ اللَّهِ (عَنْ يُونُسَ) بن يزيد (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنِي) بِالْأَفْرَادِ (عُبَيْدُ اللَّهِ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ) بِتَصْغِيرِ «عَبْد» الْأَوَّلِ، ابْنِ عَتَبَةَ بن مسعودٍ، أَحَدِ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ (عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: وَجَدَ النَّبِيُّ ﷺ شَاةً مَيْتَةً أُعْطِيَتْهَا مَوْلَاةٌ لَمْ تُسَمَّ هَذِهِ الْمَوْلَاةُ، وَهَمْزَةٌ «أُعْطِيَتْهَا» مَضْمُومَةٌ، مَبْنِيًّا^(١) لِمَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَ«مَوْلَاةٌ» رَفَعَ نَائِبٌ عَنِ الْفَاعِلِ، أَي: عَتِيقَةٌ (لِمَنْ مَوْنَةٌ) أُمُّ الْمُؤْمِنِينَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا^(٢) (مِنْ الصَّدَقَةِ) مُتَعَلِّقٌ^(٣) بِ«أُعْطِيَتْ» أَوْ^(٤) صِفَةً لـ «شَاةٍ»، وَهَذَا مَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ؛ لِأَنَّ مَوْلَاةً مَيْمُونَةً أُعْطِيَتْ صَدَقَةً، فَلَمْ يَنْكُرْ عَلَيْهَا النَّبِيُّ ﷺ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مَوَالِيَ أَزْوَاجِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ تَحِلُّ لَهُمُ الصَّدَقَةُ كَهَنٍّ؛ لِأَنَّهُمْ لَسُنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْآلِ^(٥)، وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ الْإِتِّفَاقَ عَلَيْهِ؛ لَكِنْ فِيهِ نَظَرٌ، فَقَدْ رَوَى الْخَلَّالُ فِيمَا ذَكَرَهُ ابْنُ قَدَامَةَ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: إِنَّا -آلَ مُحَمَّدٍ- لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ، قَالَ ابْنُ قَدَامَةَ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِهَا، وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ^(٦)، نَعَمْ هِيَ حَرَامٌ عَلَى مَوَالِيهِ صَلَوَاتُ اللَّهِ وَسَلَامُهُ عَلَيْهِ وَمَوَالِي آلِهِ، وَهُمْ بَنُو هَاشِمٍ وَبَنُو الْمُطَّلِبِ؛ لِأَنَّهُ ﷺ لَمَّا سُئِلَ عَنْ ذَلِكَ قَالَ: «إِنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَحِلُّ لَنَا، وَإِنَّ مَوْلَى الْقَوْمِ مِنْ أَنْفُسِهِمْ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَسَنٌ صَحِيحٌ، وَإِنَّمَا لَمْ يَتَرَجَّمِ الْمُؤَلِّفُ لِأَزْوَاجِهِ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ فِي ذَلِكَ شَيْءٌ (قَالَ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: «فَقَالَ» (النَّبِيُّ ﷺ): هَلَّا انْتَفَعْتُمْ بِجِلْدِهَا؟ قَالُوا: إِنَّهَا مَيْتَةٌ، قَالَ: إِنَّمَا حُرِّمَ أَكْلُهَا) أَي: اللَّحْمُ حَرَامٌ لَا الْجِلْدُ.

١٤٩٣ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ: حَدَّثَنَا الْحَكَمُ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنِ الْأَسْوَدِ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ لِّلْعَتَقِ، وَأَرَادَ مَوَالِيهَا أَنْ يَشْتَرِطُوا وَلَاءَهَا، فَذَكَرَتْ عَائِشَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: فَقَالَ

(١) «مَبْنِيًّا»: لَيْسَ فِي (ص).

(٢) فِي (د): «عَنْهُمَا».

(٣) فِي (ص): «يَتَعَلَّقُ».

(٤) فِي (د): «أَي»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٥) فِي هَامِشٍ (ج): قَفَّ كَذَا فِي شَرْحِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ، وَفِي «الْخَصَائِصِ الصُّغْرَى» لِلْجَلَالِ السُّيُوطِيِّ: اخْتَصَّ ﷺ بِتَحْرِيمِ الزَّكَاةِ وَالصَّدَقَةِ وَالْكَفَّارَةِ وَالنَّذْرِ، وَبِتَحْرِيمِ الزَّكَاةِ عَلَى آلِهِ، وَقِيلَ: وَالصَّدَقَاتُ أَيْضًا، وَعَلَيْهِ الْمَالِكِيَّةُ، وَبِتَحْرِيمِ فَرْضِ الصَّدَقَةِ عَلَى مَوَالِي آلِهِ فِي الْأَصَحِّ، وَعَلَى زَوْجَاتِهِ بِالْإِجْمَاعِ، حَكَاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ. انْتَهَى. وَفِي «الْمَوَاهِبِ»: وَمِنْهَا تَحْرِيمُ الزَّكَاةِ عَلَى آلِهِ، وَكَذَا يَحْرُمُ صَرْفُ النَّذْرِ وَالْكَفَّارَةِ إِلَيْهِمْ، وَأَمَّا صَدَقَةُ التَّطَوُّعِ فَتَحِلُّ لَهُمْ فِي الْأَصَحِّ، خِلَافًا لِلْمَالِكِيَّةِ... إِلَى آخِرِهِ.

(٦) قَوْلُهُ: «وَنَقَلَ ابْنُ بَطَّالٍ الْإِتِّفَاقَ عَلَيْهِ؛ ... وَإِسْنَادُهُ حَسَنٌ، وَأَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ»، لَيْسَ فِي (ص) وَ(م).

لَهَا النَّبِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: «اشْتَرَيْهَا، فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَغْتَقَ»، قَالَتْ: وَأَتَيْ النَّبِيَّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بِلَحْمٍ، فَقُلْتُ: هَذَا مَا تُصَدِّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ».

وبه قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياسٍ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحجاج قال: (حَدَّثَنَا الْحَكَمُ) بفتحيتين، ابن عُتَيْبَةَ^(١) (عَنْ إِبْرَاهِيمَ) النَّخَعِيِّ (عَنِ الْأَسْوَدِ) بن يزيد (عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا أَرَادَتْ أَنْ تَشْتَرِيَ بَرِيرَةَ لِلْعَتِيقِ بفتح الموحدة وكسر الراء الأولى (وَأَرَادَ مَوَالِيهَا) ساداتها بنو هلالٍ أو أهل بيتٍ من الأنصار (أَنْ يَشْتَرِطُوا) على عائشة (وَلَاءَهَا)^(٢) أن يكون لهم، وواو «ولاءها» مفتوحة مع المدِّ، مأخوذة^(٣) من الولي - بفتح الواو وسكون اللام - وهو القرب، والمراد به هنا وصفٌ حكمي^(٤) ينشأ عنه ثبوت حقِّ الإرث من العتيق الذي لا وارث له من جهة نسبٍ أو زوجيةٍ أو الفاضل عن ذلك، وحقُّ العقل عنه إذا جنى، والتزويج للأنثى بشروط ذلك كله واستثناء غايته^(٥)؛ فلذلك قال الشافعي: إنَّ المسلم إذا أعتق النَّصرانيَّ، وبالعكس؛ حقُّ الولاء ثابتٌ، ولا إرث لاختلاف الدِّينين، وقد قال عليه الصلاة والسلام [ج: ٦٧٦٤]: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»^{١٢٣٩/٢د}، ووجود مانع الإرث/ منه^(٦) لا يلزم منه عدم المقتضى؛ بدليل الأب القاتل أو الرقيق أو مخالفٌ في الدِّين، فإنَّ عدم إرثه لا يقدح في أبوّته، فلم يخرج عن كونه أباه^(٧)، فكذا هنا لا يخرج عن كونه مولاه، هذا تقرير الشافعي في «الأمِّ» وغيرها من كتبه، فتأمل؛ فإنَّه نفيسٌ جدًّا، وقد كانت العرب تبيع^(٨) هذا الحقَّ وتهبه^(٩)، فمنهى الشرع عنه؛ لأنَّ الولاء كالنَّسب ولُحْمَةٌ كُلُّحْمَةِ النَّسَبِ، فلا يقبل الزَّوال/ بالإزالة، والمولى يُطلق على المعتيق من أعلى، وعلى العتيق ٧٦/٣

(١) في (د): «ابن عيينة»، وهو تحريفٌ، وفي (ص) و(م) و(ج): «عتبة»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «ابن عتبة»؛ كذا بخطه مُكَبَّرًا، والذي في «التَّقريب»: عتيبة مُصَغَّرًا، وهو الصَّواب.

(٢) «على عائشة ولأَها»: سقط من (ص).

(٣) في (د) و(س): «مأخوذة».

(٤) في (م): «علمي».

(٥) في (ب) و(س): «وانتفاء مانعه».

(٦) «منه»: ليس في (د) و(س).

(٧) في (د): «أبًا».

(٨) في (ص): «تهب».

(٩) في (ص): «تبيعه».

أَيْضًا لَكِنْ مِنْ أَسْفَلٍ، وَهَلْ ذَلِكَ حَقِيقَةٌ فِيهِمَا أَوْ فِي الْأَعْلَى أَوْ فِي الْأَسْفَلِ؟ أَقْوَالٌ مَشْهُورَةٌ، وَذَكَرَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي «الْتَّهْيَاةِ»: أَنَّ اسْمَ الْمَوْلَى يَقَعُ عَلَى مَعَانٍ كَثِيرَةٍ، وَذَكَرَ مِنْهَا سِتَّةَ عَشَرَ مَعْنًى؛ وَهِيَ: الرَّبُّ وَالْمَالِكُ وَالسَّيِّدُ وَالْمُنْعِمُ وَالْمُعْتَقُ وَالنَّاصِرُ وَالْمُحِبُّ وَالتَّابِعُ وَالْجَارُ وَابْنُ الْعَمِّ وَالْحَلِيفُ وَالْعَقِيدُ^(١) وَالصُّهْرُ وَالْعَبْدُ وَالْمُنْعَمُ عَلَيْهِ وَالْمُعْتَقُ، قَالَ: وَأَكْثَرُهَا قَدْ جَاءَ فِي الْحَدِيثِ، فَيُضَافُ كُلُّ وَاحِدٍ إِلَى مَا يَقْتَضِيهِ الْحَدِيثُ^(٢) الْوَاردُ فِيهِ، وَكُلُّ مَنْ وَلِيَ أَمْرًا أَوْ قَامَ^(٣) بِهِ فَهُوَ مَوْلَاهُ وَوَلِيُّهُ، وَتَخْتَلَفُ مَصَادِرُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ، فَالْوَلَايَةُ بِالْفَتْحِ فِي: النَّسَبِ وَالنُّصْرَةِ وَالْعَتَقِ، وَالْوَلَايَةُ بِالْكَسْرِ فِي: الْإِمَارَةِ، وَالْوَلَاءُ: فِي الْعَتَقِ، وَالْمُؤَالَاةِ: مِنْ وَالَى الْقَوْمَ (فَذَكَرْتُ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) (لِلنَّبِيِّ ﷺ) حُذِفَ الْمَفْعُولُ، أَيْ: ذَلِكَ (فَقَالَ لَهَا النَّبِيُّ ﷺ: اشْتَرِيَهَا) مِنْهُمْ عَلَى مَا يَقْصِدُونَ مِنْ اشْتِرَاطِ كَوْنِ الْوَلَاءِ لَهُمْ، وَاسْتَشْكِلَ هَذَا؛ لِأَنَّ الْمُقَرَّرَ أَنَّهُ لَوْ شَرَطَ مَعَ الْعَتَقِ الْوَلَاءُ؛ لَمْ يَصَحَّ الْبَيْعُ؛ لِمُخَالَفَتِهِ نَصِّ الشَّارِعِ: «أَنَّ الْوَلَاءَ لِمَنْ أَعْتَقَ» [ج: ٥٦] وَأُجِيبَ بِأَنَّ الشَّرْطَ لَمْ يَقَعْ فِي الْعَقْدِ، وَبِأَنَّهُ خَاصٌّ بِقِصَّةِ عَائِشَةَ هَذِهِ لِمَصْلَحَةِ قَطْعِ عَادَتِهِمْ؛ كَمَا خُصَّ فَسْخُ الْحَجِّ إِلَى الْعِمْرَةِ بِالصَّحَابَةِ؛ لِمَصْلَحَةِ بَيَانِ جَوَازِهَا فِي أَشْهُرِهِ (فَإِنَّمَا الْوَلَاءُ لِمَنْ أَعْتَقَ) أَيْ^(٤): فَلَا تَبَالِي، سِوَاءَ شَرْطِيهِ^(٥) أَمْ لَا، فَإِنَّهُ شَرْطٌ بَاطِلٌ، وَكَلِمَةٌ: «إِنَّمَا» هُنَا لِلْحَصْرِ؛ لِأَنَّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ لِلْحَصْرِ؛ لَمَا لَزِمَ مِنْ إِثْبَاتِ الْوَلَاءِ لِمَنْ أَعْتَقَ نَفِيهِ عَمَّنْ لَمْ يَعْتَقِ، لَكِنَّ هَذِهِ الْكَلِمَةَ ذُكِرَتْ فِي الْحَدِيثِ لِبَيَانِ نَفِيهِ عَمَّنْ لَمْ يَعْتَقِ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ مُقْتَضَاهُ^(٦) الْحَصْرَ، قَالَه ابْنُ دَقِيقِ الْعِيدِ. (قَالَتْ) عَائِشَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: (وَأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِضِمِّ الْهَمْزَةِ مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَ«النَّبِيُّ»^(٧) رَفَعَ نَائِبٍ عَنْ^(٨) الْفَاعِلِ (بِلَحْمٍ، فَقُلْتُ: هَذَا مَا) وَلَأَبِي الْوَقْتُ: «مِمَّا» (تُصَدَّقُ بِهِ) بِضِمِّ أَوَّلِهِ وَثَانِيهِ (عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ) عَلَيْهِ السَّلَامُ:

(١) فِي (م): «أَوْقَفَهُ».

(٢) «الْحَدِيثُ»: لَيْسَ فِي (د).

(٣) فِي غَيْرِ (د) وَ(م): «وَقَامَ».

(٤) «أَيَّ»: لَيْسَ فِي (ص).

(٥) فِي (د): «شَرْطُهُ».

(٦) فِي (د): «مُقْتَضَاهَا».

(٧) فِي (م): «الَّتِي»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٨) «عَنْ»: لَيْسَ فِي (د) وَ(م).

(هُوَ) أي: اللحم المُتَصَدَّقُ به على بريرة^(١) (لَهَا صَدَقَةٌ، وَلَنَا هَدِيَّةٌ) قال ابن مالك: يجوز في «صدقة» الرفع على أنه خبر «هو»، و«لها» صفةٌ قَدِّمَتْ فصارت حالاً؛ كقوله:

والصَّالِحَاتُ عَلَيْهَا مَغْلَقًا بَابٌ

فلو قُصِدَ بَقَاءُ الوَصْفِيَّةِ لَهَا؛ لَقِيلَ: وَالصَّالِحَاتُ عَلَيْهَا بَابٌ مَغْلَقٌ، وكذا الحديث لو قُصِدَتْ^(٢) فيه الوَصْفِيَّةُ بـ «لها»؛ لَقِيلَ: هو صدقةٌ لَهَا، ويجوز النَّصْبُ فِيهَا^(٣) على الحال والخبر «لها». انتهى. والصدقة منحةٌ لثواب الآخرة، والهدية تملكُ الغير شيئاً؛ تَقَرُّباً إِلَيْهِ وإِكْرَاماً لَهُ، ففي الصدقة نوعٌ ذلٌّ للآخذ، فلذلك حُرِّمَتْ الصَّدَقَةُ عَلَيْهِ مِنَ الشَّيْءِ بِمَنْ دُونَ الْهَدِيَّةِ، وَقِيلَ: لَأَنَّ الْهَدِيَّةَ يُثَابُ عَلَيْهَا/ فِي الدُّنْيَا فَتَزُولُ^(٤) الْمَنَّةُ، وَالصَّدَقَةُ يُرَادُ بِهَا ثَوَابُ الْآخِرَةِ فَتَبْقَى الْمَنَّةُ، وَلَا يَنْبَغِي لِنَبِيِّ أَنْ يَمُنَّ عَلَيْهِ غَيْرُ اللَّهِ، وَقَالَ الْبَيْضاوِيُّ: إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى الْمُحْتَاجِ بِشَيْءٍ مَلَكَهُ، وَصَارَ لَهُ كَسَائِرُ مَا يَمْلِكُهُ، فَلَهُ أَنْ يَهْدِيَ بِهِ غَيْرَهُ، كَمَا لَهُ أَنْ يَهْدِيَ سَائِرَ أَمْوَالِهِ بِلَا فَرْقٍ، وَهَذَا مَوْضِعُ التَّرْجِمَةِ؛ لَأَنَّ بَرِيرَةَ مِنْ جُمْلَةِ مَوْلِيَّاتِ عَائِشَةَ، وَتُصَدَّقُ عَلَيْهَا.

وهذا الحديث قد سبق في «باب ذكر البيع والشراء»^(٥) على المنبر في المسجد [ج: ٤٥٦]، وقد أخرجه البخاري أيضاً في «كتاب الكفارات» [ج: ٦٧١٧] وفي «الطلاق» [ج: ٥٢٨٤] و«الفرائض» [ج: ٦٧٥١]، والنسائي في «الزكاة» و«الطلاق».

٦٢ - بَابُ: إِذَا تَحَوَّلَتِ الصَّدَقَةُ

هذا (بَابٌ) بِالتَّنْوِينِ (إِذَا تَحَوَّلَتِ الصَّدَقَةُ) أي: عن كونها صدقةً بأن دخلت في ملك المُتَصَدِّقِ عَلَيْهِ؛ يجوز تناول الهاشميِّ لَهَا، ولأبي ذرٍّ: «إِذَا حُوِّلَتْ» بضمَّ الحاء وحذف التَّاء، مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ.

١٤٩٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ: حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ: حَدَّثَنَا خَالِدٌ، عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ،

(١) «على بريرة»: ليس في (ص).

(٢) في (د): «قصد».

(٣) «فيها»: ليس في (م).

(٤) في (ص): «فتزل»، وهو تحريف.

(٥) في هامش (ج): قال في «المصباح»: وَيُمَدُّ «الشَّراءُ» وَيُقَصَّرُ، وَهُوَ الْأَشْهُرُ.

عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، فَقَالَ: «هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟» فَقَالَتْ: لَا، إِلَّا شَيْءٌ بَعَثْتُ بِهِ إِلَيْنَا نُسَيِّبُهُ مِنَ الشَّاةِ الَّتِي بَعَثَتْ بِهَا مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ: «إِنَّهَا قَدْ بَلَغَتْ مَحِلَّهَا».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ) المديني قال: (حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ) بضم الزاي وفتح الراء، مُصَغَّرًا، و«يزيد» من الزيادة، قال: (حَدَّثَنَا خَالِدٌ) الحذاء (عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ) أخت محمد بن سيرين، سيدة التابعيات (عَنْ أُمِّ عَطِيَّةَ) نُسَيْبَةُ (الْأَنْصَارِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا) أَنَّهَا ^(١) قَالَتْ: دَخَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فَقَالَ: هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ؟ مِنَ الطَّعَامِ؟ (فَقَالَتْ: لَا) شَيْءٌ مِنَ الطَّعَامِ عِنْدَنَا (إِلَّا شَيْءٌ بَعَثْتُ بِهِ إِلَيْنَا) أُمُّ عَطِيَّةَ (نُسَيْبَةُ) بضم النون وفتح السين المهملة والمُوَحَّدَة، بينهما تحتيَّةٌ ساكنةٌ، والجملة من فعلٍ وفاعلٍ، صفةٌ لـ «شيء» وكلمة: «من» في قوله: (مِنَ الشَّاةِ) ^(٢) للبيان والدلالة على التبعيض (الَّتِي بَعَثَتْ بِهَا) أنت لها (مِنَ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (إِنَّهَا) أي: الصَّدَقَةُ (قَدْ بَلَغَتْ مَحِلَّهَا) ^(٣) بكسر الحاء، أي: وصلت إلى الموضع الذي تحلُّ؛ وذلك أَنَّهُ لَمَّا تُصَدَّقَ بِهَا عَلَى نُسَيْبَةٍ؛ صَارَتْ مِلْكًا لَهَا فَصَحَّ لَهَا/ التَّصَرُّفُ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ، فَلَمَّا ٧٧/٣ أَهْدَتْهَا لَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ؛ انْتَقَلَتْ عَنْ حَكْمِ الصَّدَقَةِ، فَجَازَ لَهُ الْقَبُولُ وَالْأَكْلُ.

وفي هذا الحديث التَّحْدِيثُ والعنعنة، ورواته كلُّهم بصريُّون، وفيه رواية التَّابِعِيَّةِ عن الصَّحَابِيَّةِ، وأخرجه المؤلَّف أيضًا في «الزَّكَاةِ» [ج: ١٤٤٦] و«الهِبَةِ» [ج: ٢٥٧٩]، ومسلمٌ في «الزَّكَاةِ».

١٤٩٥ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا وَكِيعٌ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَتَى بِلَحْمٍ تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: «هُوَ عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ». وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ: أُنْبَأَنَا شُعْبَةُ، عَنْ قَتَادَةَ، سَمِعَ أَنَسًا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

(١) «أَنَّهَا»: ليس في (د).

(٢) في (م): «من الصَّدَقَةِ».

(٣) في هامش (ج): وعبارة شيخ الإسلام زكريَّا: أي: وصلت إلى الموضع الَّذِي يحلُّ للهاشميِّ والمطلبيِّ تناولها منه. وفي هامش (ص): قوله: «قد بلغت محلَّها» وفي هامش السَّارح بخطه ما نصُّه: قال في «فتح الباري»: قوله: «بلغت محلَّها»، أي: أَنَّهَا لَمَّا تَصَرَّفَتْ هِيَ بِالْهَدِيَّةِ؛ لَصَحَّةِ مِلْكِهَا لَهَا؛ انْتَقَلَتْ عَنْ حَكْمِ الصَّدَقَةِ فَحَلَّتْ محلَّ الهَدِيَّةِ، قال: وهذا تقرير ابن بَطَّالٍ بعد أن ضبط: محلَّها؛ بفتح الحاء، وضبطه بعضهم: بكسرها، من الحلول، أي: بلغت مستقرَّها، قال: والأوَّلُ أوَّلَى، وعليه عوَّل البخاريُّ في التَّرجمة.

وبه قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى) المعروف بِحَثٍّ؛ بِمُعْجَمَةٍ مَفْتُوحَةٍ، فَمُثَنَّاؤُهُ فَوْقِيَّةٌ مُشَدَّدَةٌ، قَالَ: (حَدَّثَنَا وَكِيعٌ) هُوَ ابْنُ الْجَرَّاحِ الرَّؤَاسِيِّ^(١) - بِضَمِّ الرَّاءِ وَهَمْزَةٍ ثُمَّ مُهْمَلَةٍ - الْكُوفِيُّ قَالَ: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بْنُ الْحَجَّاجِ (عَنْ قَتَادَةَ) بْنِ دَعَامَةَ (عَنْ أَنَسٍ) هُوَ ابْنُ مَالِكٍ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ أَنِيَّ بِلَحْمٍ تُصَدَّقُ بِهِ عَلَى بَرِيرَةَ، فَقَالَ: هُوَ أَيُّ: اللَّحْمِ (عَلَيْهَا صَدَقَةٌ، وَهُوَ لَنَا هَدِيَّةٌ) قُدِّمَ لَفْظُ «عَلَيْهَا» عَلَى الْمَبْتَدَأِ؛ لِإِفَادَةِ الْاِخْتِصَاصِ، أَيُّ: لَا عَلَيْنَا؛ لِزَوَالِ وَصْفِ الصَّدَقَةِ وَحُكْمِهَا؛ لَكُونِهَا صَارَتْ مِلْكًا لِبَرِيرَةَ ثُمَّ صَارَتْ هَدِيَّةً، فَالْتَحَرِيمِ لَيْسَ لِعَيْنِ اللَّحْمِ، كَمَا لَا يَخْفَى.

(وَقَالَ أَبُو دَاوُدَ) الطَّيَالِسِيُّ، مِمَّا أَخْرَجَهُ فِي «مُسْنَدِهِ»: (أَنْبَأَنَا) خَصَّهَا الْمَتَأَخَّرُونَ بِالْإِجَازَةِ ١٢٤٠/٢د (شُعْبَةُ) بْنُ الْحَجَّاجِ (عَنْ قَتَادَةَ) بْنِ دَعَامَةَ أَنَّهُ^(٢) (سَمِعَ أَنَسًا) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) / سَاقِ السَّنَدِ دُونَ الْمَتْنِ؛ لِتَصْرِيحِ قَتَادَةَ فِيهِ بِالسَّمَاعِ؛ لِأَنَّهُ مَدْلُوسٌ، فَزَالَ تَوْهُمُ تَدْلِيْسِهِ فِي السَّنَدِ السَّابِقِ حَيْثُ عَنَعْنَا فِيهِ.

٦٣ - بَابُ أَخْذِ الصَّدَقَةِ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ، وَتُرْدُّ فِي الْفُقَرَاءِ حَيْثُ كَانُوا

(بَابُ أَخْذِ الصَّدَقَةِ) الْمَفْرُوضَةِ (مِنَ الْأَغْنِيَاءِ، وَتُرْدُّ) بِالرَّفْعِ؛ كَمَا فِي الْفَرْعِ وَغَيْرِهِ مِمَّا وَقَفْتُ^(٣) عَلَيْهِ مِنَ الْأَصُولِ الْمَعْتَمَدَةِ، وَقَالَ الْعَيْنِيُّ: بِالنَّصْبِ؛ بِتَقْدِيرِ: «أَنَّ»، فَيَكُونُ فِي حُكْمِ الْمَصْدَرِ، وَيَكُونُ التَّقْدِيرُ: وَأَنَّ تُرْدَّ، وَهُوَ الَّذِي فِي «الْيُونَنِيَّةِ» فَقَطْ، أَيُّ: وَالرَّدُّ (فِي الْفُقَرَاءِ حَيْثُ كَانُوا) ظَاهِرُهُ أَنَّ الْمُؤَلِّفَ يَخْتَارُ جَوَازَ نَقْلِ الزَّكَاةِ مِنْ بِلَدِ الْمَالِ، قَالَهُ ابْنُ الْمُنِيرِ، وَهُوَ مَذْهَبُ الْحَنْفِيَّةِ، وَالْأَصَحُّ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ وَالْمَالِكِيَّةِ عَدَمُ الْجَوَازِ، نَعَمْ؛ لَوْ نَقَلَ أَجْزَأُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ؛ لَكِنْ لَوْ نَقَلَ لَدُونَ أَهْلِ بِلَدِ الْوَجُوبِ فِي الْحَاجَةِ؛ لَمْ يَجْزِئْهُ، وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَهُمْ، وَلَمْ يَجْزِ النُّقْلُ عِنْدَ الشَّافِعِيَّةِ إِلَّا عِنْدَ فَقْدِ الْمُسْتَحَقِّينَ.

(١) فِي (د): «الرَّاسِي»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ. وَفِي هَامِشِ (ج): إِلَى بَنِي رِؤَاسٍ؛ وَهُوَ الْحَارِثُ بْنُ كِلَابٍ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ بْنِ مَعَاوِيَةَ بْنِ بَكْرِ بْنِ هَوَازِنَ بْنِ مَنْصُورَ بْنِ عِكْرِمَةَ بْنِ جَعْفَرَ بْنِ قَيْسِ بْنِ عَيْلَانَ بْنِ مُضَرَ بْنِ نَزَارَ بْنِ مَعْدُ ابْنِ عَدْنَانَ، وَالْمُنْتَسَبُ إِلَيْهِ جَمَاعَةٌ؛ مِنْهُمْ: أَبُو سَفْيَانَ وَكِيعُ بْنُ الْجَرَّاحِ الرَّؤَاسِيُّ، إِمَامُ أَهْلِ الْكُوفَةِ. انْتَهَى «تَرْتِيبٌ».

(٢) «أَنَّهُ»: لَيْسَ فِي (د).

(٣) فِي (ص): «وَقَعْتُ».

١٤٩٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ: أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ: أَخْبَرَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ، عَنْ بَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ، عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ: «إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ، فَإِذَا جِئْتَهُمْ فَادْعُهُمْ إِلَى أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ فَتُرَدُّ عَلَى فَقَرَائِهِمْ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَأَيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدٌ) ولأبي ذرٍّ: «محمد بن مقاتل المروزي» قال: (أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ) ابن المبارك قال: (أَخْبَرَنَا زَكْرِيَاءُ بْنُ إِسْحَاقَ) المكي (عَنْ بَحْيَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَيْفِيٍّ) بفتح الصاد المهملة وسكون المثناة التحتيّة وكسر الفاء (عَنْ أَبِي مَعْبُدٍ) نافذ^(١)، بالنون والفاء والدال المهملة أو المعجمة (مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما) أنه (قَالَ) وفي رواية إسماعيل بن أمية عند المؤلف في «التوحيد» [ج: ٧٣٧٢] عن يحيى أنه سمع أبا معبد يقول: سمعت ابن عباس يقول: (قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم) ولمسلم عن أبي بكر بن أبي شيبة وأبي كريب وإسحاق بن إبراهيم، ثلاثهم عن وكيع، وقال فيه: عن ابن عباس عن معاذ بن جبل قال: بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم، وعلى هذا يكون الحديث من مسند معاذ، لكنه في جميع الطرق من مسند ابن عباس، كما عند المؤلف، وليس حضور ابن عباس لذلك بعيداً؛ لأنه كان في^(٢) أواخر حياة النبي صلى الله عليه وسلم، وهو إذ ذاك مع أبويه بالمدينة، قاله الحافظ ابن حجر (لِمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ حِينَ بَعَثَهُ إِلَى الْيَمَنِ) والياً كما عند العسكري، أو قاضياً كما عند ابن البر: (إِنَّكَ سَتَأْتِي قَوْمًا أَهْلَ كِتَابٍ) بنصب «أهل» بدلاً^(٣) من «قوم» لا صفة، وهذا كالتوطئة للوصية؛ لتقوى همته عليها؛ لكون^(٤) أهل الكتاب أهل علم في الجملة؛ ولذا خصّهم بالذكر تفضيلاً لهم على غيرهم من عبدة الأوثان، ولأبي ذرٍّ عن الحموي والمستملي: «أهل الكتاب» بالتعريف (فَإِذَا جِئْتَهُمْ) عبر

(١) في (د): «نافذ».

(٢) «في»: ليس في (د).

(٣) في (د): «بدل».

(٤) في (د): «لسكون»، وهو تحريف.

بـ «إذا» دون «إن» تفاؤلاً بالوصول إليهم (فَادْعُهُمْ إِلَى^(١) أَنْ يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ) بدأ بهما؛ لأنهما أصل الدين الذي لا يصح شيءٌ غيرهما إلا بهما، واستدل به على أنه لا يكفي في الإسلام الاقتصار على شهادة أن لا إله إلا الله حتى يضيف الشهادة لمحمد بالرسالة، وهو قول الجمهور (فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا) أي: شهدوا وانقادوا (لَكَ بِذَلِكَ) وعدى «أطاع» باللام وإن كان يتعدى بنفسه؛ لتضمنه معنى «انقاد»^(٢)، ولابن خزيمة: «فإن هم أجابوا لذلك»^(٣) (فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ خُمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ) بأن أقرؤا بوجوب/ الخمس عليهم و^(٤) فعلوها (فَأَخْبِرْهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً) في أموالهم (تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيائِهِمْ) يأخذها الإمام أو نائبه (فَتُرَدُّ عَلَى فُقَرَائِهِمْ) خصَّهم بالذكر - وإن كان مستحق الزكاة^(٥) أصنافاً آخر - لمقابلة الأغنياء، ولأن الفقراء هم الأغلب، والضَّمير في «فقرائهم» يعود على^(٦) أهل اليمن، فلا يجوز النقل لغير فقراء أهل بلد الزكاة؛ كما سبق أول «الزكاة» [ح: ١٣٩٥] (فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لَكَ بِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ) أي: نفائس (أَمْوَالِهِمْ) بنصب «كرائِمَ» بفعلٍ مُضْمَرٍ لا يجوز إظهاره؛ للقرينة الدالة عليه، وقال ابن قتيبة: لا يجوز حذف واو: «وكرائِمَ». انتهى. وعلل بأنها حرف عطف، فيختل الكلام بالحذف. (وَأَتَتْ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ) أي: تجنَّب جميع أنواع الظلم؛ لئلا يدعو عليك المظلوم، وإثماً ذكره عقب المنع من أخذ الكرائم؛ للإشارة إلى أن أخذها ظلم (فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ) أي: المظلوم، ولأبي ذرٍّ عن الكُشَمِيهَنِيِّ والأَصِيلِيِّ:

(١) «إلى»: ليس في (د).

(٢) في غير (ب) و(س): «انقادوا».

(٣) «لذلك»: ليس في (ص).

(٤) في (ص) و(م): «أو».

(٥) في هامش (ج) و(ص): قوله: «وإن كان مستحق الزكاة..» إلى آخره: «كان»: اسمها ضمير الشأن، ومستحق: مبتدأ، و«أصناف»: خبر، والجملة في محل نصب خبر «كان» الثانية، و«مستحق» لمَّا أُضيف إلى اللام الجنسية؛ اكتسب التعريف الجنسي، فصار يصدق بالقليل والكثير، فصَحَّ الإخبار عنه بقوله: «أصناف آخر»؛ كقول الشاعر:

إذا متُّ كان النَّاسُ صنفانَ شامتٌ وآخرُ مُثْنٍ بالذي كنتُ أصنعُ

انتهى عبد القادر أفندي البغدادي. ونسب البيت لابن عمر في هامش (ج).

(٦) في (د): «إلى».

«فإنَّها^(١) ليس بينها» أي: دعوة المظلوم (وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ) وإن كان المظلوم عاصياً؛ لحديث أحمد عن أبي هريرة بإسنادٍ حسنٍ مرفوعاً: «دعوة المظلوم مستجابة»، وإن كان فاجراً ففجوره على نفسه^(٢)» وليس لله حجابٌ يحجبه عن خلقه، فإن قلت: إنَّ بعث معاذٍ كان بعد فرض الصَّوم والحجِّ، فلمَ لم يذكرهما؟ أُجيب بأنَّه اختصارٌ من بعض الرواة، وقيل: إنَّ اهتمام الشارع بالصَّلاة والزَّكاة أكثر؛ ولذا كُثِّرَا^(٣) في القرآن، فمن ثمَّ لم يذكرهما في هذا الحديث، وقال الإمام البلقيني: إذا كان الكلام في بيان الأركان؛ لم يُخَلِّ الشَّارع منها^(٤) بشيء؛ كحديث ابن عمر [ح: ٨]: «بني الإسلام على خمسٍ...»، فإذا كان في الدُّعاء إلى الإسلام؛ اكتُفِيَ بالأركان الثلاثة: الشَّهادة والصَّلاة والزَّكاة، ولو كان بعد وجود فرض الصَّوم والحجِّ؛ لقوله تعالى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ﴾ [التوبة: ٥] في موضعين من «براءة» مع أنَّ نزولها بعد فرض الصَّوم والحجِّ قطعاً، والحكمة في ذلك: أنَّ الأركان الخمسة: اعتقاديٌّ؛ وهو الشَّهادة، وبدنيٌّ؛ وهو الصَّلاة، وماليٌّ؛ وهو الزَّكاة، فاقصر في الدُّعاء إلى الإسلام عليها؛ لتفرُّع الرُّكنين الأخيرين عليها، فإنَّ الصَّوم بدنيٌّ محضٌ، والحجُّ بدنيٌّ وماليٌّ.

وهذا الحديث قد مرَّ في أوَّل «باب وجوب الزَّكاة» [ح: ١٣٩٥]. انتهى^(٥).

٦٤ - باب صَلَاةِ الْإِمَامِ وَدُعَائِهِ لِصَاحِبِ الصَّدَقَةِ، وَقَوْلِهِ: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَاتِكَ سَكَنٌ لَهُمْ﴾

(باب صَلَاةِ الْإِمَامِ وَدُعَائِهِ لِصَاحِبِ الصَّدَقَةِ) كَأَن يَقُولَ: أَجْرَكَ اللَّهُ فِيمَا أَعْطَيْتَ وَبَارَكَ لَكَ فِيمَا أَبْقَيْتَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ، وَالْمُرَادُ مِنَ الصَّلَاةِ مَعْنَاهَا اللَّغَوِيَّةُ؛ وَهُوَ الدُّعَاءُ، وَعُطِفَ الدُّعَاءُ عَلَى الصَّلَاةِ؛ لِيُبَيِّنَ أَنَّ لَفْظَ الصَّلَاةِ لَيْسَ بِحَتْمٍ، بَلْ غَيْرُهُ مِنَ الدُّعَاءِ يَنْزِلُ مِنْزِلَتَهُ، قَالَ ابْنُ الْمُثَنَّى، ١٢٤١/٢ وَيُؤَيِّدُهُ مَا فِي حَدِيثِ وَائِلِ بْنِ حُجْرٍ عِنْدَ النَّسَائِيِّ أَنَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ فِي رَجُلٍ بَعَثَ بِنَاقَةٍ حَسَنَاءٍ ^(٦) فِي

(۱) «فإنَّها»: ليس في (م).

(٢) في (ص): «النفسه».

(۳) فی (د): «ولذلك كُتِرَ»، وفي غير (س): «ولذا كُتِرَ».

(٤) في (د): «منه».

(۵) « انتہی » : مثبت من (ص).

(٦) في (ص) و(م): «حسنة».

الزَّكَاةُ: «اللَّهُمَّ بَارِكْ فِيهِ وَفِي إِبْلِهِ» (وَقَوْلِهِ) تعالى، بالجرِّ عطفًا على المجرور السابق: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ﴾ من الذُّنُوبِ ﴿وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ وتنمِّي بها حسناتهم، وترفعهم إلى منازل المخلصين ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ أي: ادع لهم، رواه ابن أبي حاتم وغيره بإسنادٍ صحيحٍ عن الشَّدِيِّ ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ﴾ وفي بعض الأصول: ﴿إِنَّ صَلَاتَكَ﴾ بالإفراد؛ كقراءة حمزة والكسائي وحفص ﴿سَكَنَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] تسكن إليها نفوسهم، وتطمئنُّ بها قلوبهم، وجمعها؛ لتعدُّ المدعوَّ لهم، ولأبي ذرٍّ: ﴿تُطَهِّرُهُمْ﴾ إلى قوله: ﴿سَكَنَ لَهُمْ﴾.

١٤٩٧ - حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ: حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَمْرِو، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ؛ قَالَ: «اللَّهُمَّ؛ صَلِّ عَلَى فُلَانٍ»، فَأَتَاهُ أَبِي بِصَدَقَتِهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى».

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ) بضمِّ العين، الحوضيُّ قال: (حَدَّثَنَا شُعْبَةُ) بن الحَجَّاج (عَنْ عَمْرِو) بفتح العين وسكون الميم، ابنُ مُرَّة - بضمِّ الميم وتشديد الرَّاء - ابن عبد الله بن طارق، الكوفيُّ التَّابعيُّ الصَّغِير (عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي أَوْفَى) بفتح الهمزة وسكون الواو وفتح الفاء، مقصورًا، اسمه: علقمة بن خالد بن^(١) الحارث، الأسلمي، وهو آخر من مات من الصَّحابة بالكوفة سنة سبعٍ وثمانين، وفي «المغازي» عند المؤلف [ج: ٤١٦٦]: سمعت ابن أبي أَوْفَى رضي الله عنه قَالَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَتَاهُ قَوْمٌ بِصَدَقَتِهِمْ) أي: بركة أموالهم (قَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى فُلَانٍ) أي: اغفر له وارحمه، ولغير أبي ذرٍّ: «على آل فلان» يريد أبا أَوْفَى نفسه، لأنَّ الآل يُطلَق على ذات الشَّيء، كما قال عليه السلام عن أبي موسى الأشعري: «لقد أوتي مزارًا من مزامير آل داود» [ج: ٥٠٤٨] يريد داود نفسه (فَأَتَاهُ أَبِي) أبو أَوْفَى (بِصَدَقَتِهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى آلِ أَبِي أَوْفَى) امتثالًا لقوله تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ﴾ [التوبة: ١٠٣] وهذا^(٢) من خصائصه / رضي الله عنه؛ إذ يكره لنا كراهة تنزيهه على الصَّحيح الذي عليه الأكثرون - كما قاله النَّوَوِي - إفراد الصَّلَاة على غير الأنبياء؛ لأنَّه صار شعارًا لهم إذا ذُكِرُوا فلا يلحق غيرهم بهم، فلا يُقال: أبو بكرٍ رضي الله عنه وإن كان المعنى صحيحًا؛ كما لا يُقال: قال^(٣) مُحَمَّدٌ رضي الله عنه، وإن كان عزيزًا جليلاً؛ لأنَّ هذا من شعار

(١) زيد في (ص): «أسلم»، وبعده «الحارثي» بدل «الحارث»، والمثبت هو الصَّواب.

(٢) في غير (د) و(س): «وهذه».

(٣) «قال»: ليس في (د).

ذكر^(١) الله تعالى.

وفي هذا الحديث التَّحْدِيثُ والعنينة والقول، وأخرجه أيضاً في «المغازي» [ح: ٤١٦٦] و«الدَّعَوَات» [ح: ٦٣٣٢]، ومسلم في «الزَّكَاة»، وكذا أبو داود والنسائي وابن ماجه.

٦٥ - بَابُ مَا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا: لَيْسَ الْعَنْبَرُ بِرِكَازٍ، هُوَ شَيْءٌ دَسَرَهُ الْبَحْرُ.

وَقَالَ الْحَسَنُ: فِي الْعَنْبَرِ وَاللُّؤْلُؤِ الْخُمُسُ، فَإِنَّمَا جَعَلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الرِّكَازِ الْخُمُسَ، لَيْسَ فِي الَّذِي يُصَابُ فِي الْمَاءِ.

(بَابُ) حكم (مَا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ) بسهولة؛ كالوجود بساحله، أو بصعوبة؛ كالوجود^(١) بالغوص عليه، ونحو ذلك، هل تجب فيه زكاة أم لا؟ (وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) ممَّا وصله الشافعي، ورواه البيهقي من طريقه: (لَيْسَ الْعَنْبَرُ بِرِكَازٍ) بفتح العين والموحدة، بينهما نون ساكنة؛ نوعٌ من الطَّيْب، قال في «القاموس»: روثٌ دَابَّةٌ بحريَّة، أو نبع عَيْنٍ فيه. انتهى. وقيل: هو زبد البحر، أو نباتٌ/ في قعره^(٣) يأكله بعض دوابّه، ثمَّ يقذفه رجيعاً، لكن قال ابن سينا^(٤): ٢٤١/٢ب وما يُحْكَى - أَنَّهُ روث دَابَّةٍ^(٥) أو قبيها أو من زبد البحر - بعيد^(٦)، وقيل: هو نباتٌ في البحر بمنزلة

(١) «ذكر»: ليس في (د).

(٢) في غير (ص) و(م): «الْمُسْتَخْرَج».

(٣) في (م): «قطره»، وهو تحريف.

(٤) في هامش (ج) و(ص): قوله: «قال ابن سينا»: هو الرَّئِيسُ أَبُو عَلِيٍّ الْحَسِينُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سِينَا، الْحَكِيمُ الْمَشْهُورُ، وَكَانَ أَبُوهُ مِنْ أَهْلِ بَلْخٍ، وَانْتَقَلَ مِنْهَا إِلَى بَخَارَى، وَتَوَلَّى الْعَمَلَ بِقَرْيَةٍ مِنْ ضِيَاعِ بَخَارَى، وَوُلِدَ الرَّئِيسُ أَبُو عَلِيٍّ بِهَا وَكَذَا أَخُوهُ، ثُمَّ انْتَقَلُوا إِلَى بَخَارَى، وَانْتَقَلَ الرَّئِيسُ بَعْدَ ذَلِكَ فِي الْبِلَادِ، وَاشْتَغَلَ بِالْعِلْمِ وَحَصَلَ الْفَنُونُ، وَكَانَتْ وَلادته في سنة سبعين وثلاث مئة، وتوفي بهما سنة ثمانٍ وعشرين وأربع مئة. «تاريخ ابن خلكان». وزاد في هامش (ج): و«سينا» بكسر السين المهملة وسكون الياء المثناة من تحتها وفتح النون وبعدها ألف مقصورة، والله أعلم. انتهى. من «الوفيات» لابن خلكان، قال الحلبي: وأخبرني بعض التجار أَنَّهُ اجتمع، وَأَنَّهُ رَأَى أَجْنَحَةَ النَّحْلِ فِيهِ دَاخِلَ جِسْمِهِ.

(٥) في (ب) و(س): «دوابّه».

(٦) قوله: «لكن قال ابن سينا ... أو قبيها أو من زبد البحر - بعيد»، وقع في (د) و(م) بعد قوله: «الموج إلى الساحل».

الحشيش في البرّ، وقيل: إنّه شجرٌ ينبت في البحر، فينكسر فيلقيه الموج إلى الساحل، وقال الشافعي في «كتاب السلم» من «الأم»: أخبرني عددٌ ممّن أثق بخبرهم، أنّه نباتٌ يخلقه الله تعالى في جنبات البحر (هُوَ شَيْءٌ دَسَرَهُ الْبَحْرُ) بفتح المهملات، أي: دفعه ورمى به إلى الساحل.

(وَقَالَ الْحَسَنُ) البصريّ، ممّا وصله ابن أبي شيبة: (فِي الْعَنْبَرِ وَاللُّؤْلُؤِ) وهو قطر الربيع يقع في الصّدف^(١) (الْخُمْسُ) قال البخاريّ رادّاً على قوله هذا: (فَإِنَّمَا) كذا في «اليونينية»، وفي غيرها: «وَإِنَّمَا» (جَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ) الحديث الذي سيأتي قريباً - إن شاء الله تعالى - موصولاً [ح: ١٤٩٩] (فِي الرِّكَازِ) الذي هو من دفين الجاهليّة في الأرض (الْخُمْسُ، لَيْسَ فِي الَّذِي يُصَابُ فِي الْمَاءِ) لأنّ الذي يُستخرج من البحر لا يُسمّى في لغة العرب ركازاً.

١٤٩٨ - وَقَالَ اللَّيْثُ: حَدَّثَنِي جَعْفَرُ بْنُ رَبِيعَةَ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِأَن يُسْلِفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ، فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ، فَخَرَجَ فِي الْبَحْرِ، فَلَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا، فَأَخَذَ خَشَبَةً فَتَقَرَّهَا فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ، فَرَمَى بِهَا فِي الْبَحْرِ، فَخَرَجَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ، فَإِذَا بِالْخَشَبَةِ فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطْبًا - فَذَكَرَ الْحَدِيثَ - فَلَمَّا نَشَرَهَا وَجَدَ الْمَالَ».

(وَقَالَ اللَّيْثُ) بن سعدٍ، ممّا وصله المؤلّف في «البيوع» [ح: ٢٠٦٣]: (حَدَّثَنِي) بالافراد (جَعْفَرُ ابْنُ رَبِيعَةَ) بن شرحبيل المصريّ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزٍ) الأعرج (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ) ولأبي ذرٍّ: «(عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ)» (مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ سَأَلَ بَعْضَ بَنِي إِسْرَائِيلَ بِأَن يُسْلِفَهُ أَلْفَ دِينَارٍ) من أسلف (أَلْفَ دِينَارٍ) زاد في «باب الكفالة في القرض والديون» [ح: ٢٢٩١]: «فَقَالَ: اثْنَتْنِي بِالشُّهَدَاءِ أَشْهَدُهُمْ، قَالَ: كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا، قَالَ: فَاتْتَنِي بِالْكَفِيلِ، قَالَ: كَفَى بِاللَّهِ كَفِيلًا، قَالَ: صَدَقْتَ» (فَدَفَعَهَا إِلَيْهِ) وزاد أيضًا فيه^(٢): «إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى» (فَخَرَجَ فِي الْبَحْرِ، فَلَمْ يَجِدْ مَرْكَبًا) بفتح الكاف، أي: سفينةً يركب عليها، ويجيء إلى صاحبه، أو يبعث فيها قضاء دينه (فَأَخَذَ خَشَبَةً فَتَقَرَّهَا) قوّرها (فَأَدْخَلَ فِيهَا أَلْفَ دِينَارٍ) زاد أيضًا في «الكفالة» [ح: ٢٢٩١]: «وَصَحِيفَةً مِنْهُ إِلَى صَاحِبِهِ» (فَرَمَى بِهَا) أي: بالخشبة

(١) في (د): «الصدّق»، وهو تصحيف.

(٢) «فيه»: ليس في (د).

(فِي الْبَحْرِ) بِقِصْدِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُوَصِّلُهَا لِرَبِّ الْمَالِ (فَخَرَجَ الرَّجُلُ الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ) الْأَلْفَ دِينَارٍ (فَإِذَا بِالْخَشَبَةِ) أَي: فَإِذَا هُوَ مُفَاجَأٌ بِالْخَشَبَةِ (فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطْبًا) نُصِبَ عَلَى أَنْ «أَخَذَ» مِنْ أَفْعَالِ الْمَقَارَبَةِ، فَتَعْمَلُ عَمَلَ «كَانَ»، أَوْ بِفِعْلِ مُقَدَّرٍ، أَي: يَسْتَعْمَلُهَا اسْتِعْمَالُ الْحَطْبِ فِي الْوُقُودِ^(١) (فَذَكَرَ الْحَدِيثَ) بِتَمَامِهِ، وَيَأْتِي -إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى- فِي «بَابِ الْكِفَالَةِ فِي الْقَرْضِ» [ح: ٢٢٩١] (فَلَمَّا نَشَرَهَا) أَي: قَطَعَ الْخَشَبَةَ بِالْمَنْشَارِ (وَجَدَ الْمَالَ) الَّذِي كَانَ أَسْلَفَهُ.

وَمَوْضِعُ التَّرْجُمَةِ قَوْلُهُ: «فَإِذَا بِالْخَشَبَةِ فَأَخَذَهَا لِأَهْلِهِ حَطْبًا» وَأَدْنَى الْمَلَابِسَةِ فِي التَّطَابُقِ كَافٍ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنِيرِ: مَوْضِعُ الْاسْتِشْهَادِ إِنَّمَا هُوَ أَخَذَ الْخَشَبَةَ عَلَى أَنَّهَا حَطْبٌ، فَدَلَّ عَلَى إِبَاحَةِ مِثْلِ ذَلِكَ مِمَّا يَلْفِظُهُ الْبَحْرُ، إِمَّا مِمَّا^(٢) يَنْشَأُ فِيهِ؛ كَالْعَنْبَرِ، أَوْ مِمَّا سَبَقَ فِيهِ مَلِكٌ وَعَطِبَ^(٣)، وَانْقَطَعَ ١٢٤٢/٢د مَلِكٌ صَاحِبُهُ مِنْهُ عَلَى اخْتِلَافٍ بَيْنَ الْعُلَمَاءِ فِي تَمْلِيكِ هَذَا مُطْلَقًا أَوْ مُفَصَّلًا، وَإِذَا جَازَ تَمْلِيكَ^(٤) الْخَشَبَةَ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَلَيْهَا مَلِكٌ مَتَمَلِّكٌ؛ فَنَحْوُ الْعَنْبَرِ الَّذِي لَمْ يَتَقَدَّمَ عَلَيْهِ مَلِكٌ أَوْلَى.

وَهَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ أَيْضًا فِي «الْكِفَالَةِ» [ح: ٢٢٩١] وَ«الْاِسْتِقْرَاضِ» [ح: ٢٤٠٤] وَ«اللُّقْطَةِ» [ح: ٢٤٣٠] وَ«الشُّرُوطِ» [ح: ٢٧٣٤] وَ«الْاِسْتِثْنَانِ» [ح: ٦٢٦١]، وَالنِّسَائِيُّ فِي «اللُّقْطَةِ» وَتَأْتِي بَقِيَّةُ مَبَاحِثِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى فِي مُحَالِّهِ، بِعَوْنِ اللَّهِ/ وَقُوَّتِهِ.

٦٦ - بَابُ فِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ

وَقَالَ مَالِكٌ وَابْنُ إِدْرِيسَ: الرِّكَازُ دَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ، فِي قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ الْخُمُسُ، وَلَيْسَ الْمَعْدِنُ بِرِكَازٍ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «فِي الْمَعْدِنِ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ».

وَأَخَذَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنَ الْمَعَادِنِ مِنْ كُلِّ مِائَتَيْنِ خَمْسَةً.

وَقَالَ الْحَسَنُ: مَا كَانَ مِنْ رِكَازٍ فِي أَرْضِ الْحَرْبِ؛ فَفِيهِ الْخُمُسُ، وَمَا كَانَ فِي أَرْضِ السَّلَامِ؛ فَفِيهِ الزَّكَاةُ، وَإِنْ وَجِدْتَ اللَّقْطَةَ فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ فَعَرَّفْهَا، وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْعَدُوِّ فَفِيهَا الْخُمُسُ.

وَقَالَ بَعْضُ النَّاسِ: الْمَعْدِنُ رِكَازٌ مِثْلُ دَفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ؛ لِأَنَّهُ يُقَالُ: أَرَكَزَ الْمَعْدِنُ؛ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ.

(١) فِي (د) وَ(م): «الْوَقِيدُ»، وَنَسَخَةٌ فِي هَامِشِ (د) كَالْمَثْبُتِ.

(٢) فِي (د): «مَا».

(٣) فِي (د): «وَعُغِبَ»، وَلَعَلَّ الْمَثْبُوتَ هُوَ الصُّوَابُ. وَفِي هَامِشِ (ج): «عَطِبَ» مِنْ «بَابِ تَعَبٍ» «مُصْبَاح».

(٤) فِي (ب) وَ(س): «تَمَلَّكَ».

قِيلَ لَهُ: قَدْ يُقَالُ لِمَنْ وَهَبَ لَهُ شَيْءٌ، أَوْ رِبَحَ رِبْحًا كَثِيرًا، أَوْ كَثُرَ ثَمَرُهُ: أَزْكَزْتُ، ثُمَّ نَاقَضَ، وَقَالَ: لَا بَأْسَ أَنْ يَكْتُمَهُ فَلَا يُؤَدِّي الْخُمْسَ.

هذا (باب) بالتَّنوين (في الرِّكَازِ الْخُمْسُ) بِالرَّفْعِ، مَبْتَدَأٌ مُؤَخَّرٌ، وَ«الرِّكَازُ» بِكسر الرَّاءِ وتخفيف الكاف، آخره زايٌّ؛ هو^(١) من دفين الجاهليَّةِ، كأنَّه رُكِّزَ في الأرضِ رَكْزًا، أي: غُرِزَ، وإنَّما كان فيه الخمس؛ لكثرة نفعه وسهولة أخذه. (وَقَالَ مَالِكٌ) هو ابن أنسٍ، إمام دار الهجرة، ممَّا رواه أبو عُبَيْدٍ في «كتاب الأموال» (وَابْنُ إِدْرِيسَ) هو الشَّافِعِيُّ، الإمام الأعظم صاحب المذهب، كما جزم به أبو زيد المروزيُّ أحد الرواة عن القِرْبَرِيِّ، وتابعه البيهقيُّ وجمهور الأئمَّةِ، وعبارة البيهقيِّ كما رأيت في كتابه «معرفة السنن والآثار»: قد حكى محمَّد بن إسماعيل البخاريُّ مذهبَ مالكٍ والشَّافِعِيِّ في الرِّكَازِ والمعدن في «كتاب الزَّكاة» من «الجامع»، فقال^(٢): وقال مالكٌ وابن إدريس؛ يعني: الشَّافِعِيُّ، وقيل: المراد بابن إدريس: عبد الله بن إدريس، الأوديُّ^(٣) الكوفيُّ: (الرِّكَازُ دِفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ) بكسر الدَّال وسكون الفاء، أي: الشَّيْء المدفون، كذَّبِحَ بمعنى: مذبوح، وبالفَتْح: المصدر، ولا يُراد هنا؛ كذا قاله ابن حجرٍ كالزَّرْكَشِيِّ^(٤)، وتعلَّق به في «المصابيح» بأنَّه يصحُّ الفَتْح على أن يكون مصدرًا أُريد به المفعول؛ مثل: الدَّرْهَم ضَرَبُ الأمير، وهذا الثَّوب نسجُ اليمن (في قَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ الْخُمْسُ) بضمَّتَيْنِ، وقد تُسَكَّن الميم، وهذا^(٥) قول أبي حنيفة ومالكٍ وأحمد، وبه قال إمامنا الشَّافِعِيُّ في القديم، وشرط في الجديد النَّصَابُ، فلا تجب الزَّكاة فيما دونه إلَّا إذا كان في ملكه من جنس النَّقد الموجود (وَلَيْسَ الْمَعْدِنُ) بكسر الدَّال، أي: المكان من الأرض يخرج منه شيءٌ من الجواهر والأجساد؛ كالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ والحديد والنُّحاس والرَّصاص والكبريت وغير ذلك، مأخوذٌ من: عدن بالمكان؛ إذا أقام به، يعدن - بالكسر - عُدُونًا، سُمِّيَ بذلك؛ لعدون ما أنبت الله فيه، قاله الأزهرِيُّ، وقال في «القاموس»: والمَعْدِن كَمَجْلِسٍ: مَنَبَتُ الجواهر من ذهبٍ ونحوه؛ لإقامة

(١) «هو»: ليس في (ص).

(٢) قوله: «فقال» زيادة من «معرفة السنن».

(٣) في هامش (ج): بفتح الألف وسكون الواو وفي آخرها الدَّال المهملة، هذه التَّسْبِة إلى أود بن صَعْب بن سعد

العشيرة من مَدَجِج، منهم عبد الله بن إدريس «ترتيب».

(٤) في (د): «والزَّرْكَشِيُّ».

(٥) في (د): «وهو».

أَهْلُهُ فِيهِ دَائِمًا، أَوْ لِإِنْبَاتٍ^(١) اللَّهُ بِهَذَا يَتَّهَى فِيهِ (بِرَكَازٍ) لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ تَحْتَ اسْمِ الرِّكَازِ وَلَا لَهُ حَكْمُهُ (وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ) كَمَا وَصَلَهُ فِي آخِرِ الْبَابِ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ (ح: ١٤٩٩): (فِي الْمَعْدِنِ جُبَارٌ) بَضْمٌ الْجِيمِ وَتَخْفِيفُ الْمُوَحَّدَةِ، آخِرُهُ رَاءٌ؛ يَعْنِي: إِذَا حَفَرَ مَعْدِنًا فِي مَلِكِهِ أَوْ فِي مَوَاتٍ، فَوَقَعَ فِيهِ شَخْصٌ وَمَاتَ، أَوْ اسْتَأْجَرَهُ لِعَمَلٍ فِي الْمَعْدِنِ/ فَهَلْكَ؛ لَا يَضْمَنُهُ بَلْ دَمَهُ هَدْرٌ، وَلَيْسَ الْمُرَادُ أَنَّهُ لَا زَكَاةَ فِيهِ (وَفِي الرِّكَازِ) دَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ (الْخُمُسُ) فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا، وَجَعَلَ لِكُلِّ مِنْهُمَا حَكْمًا، وَلَوْ كَانََا بِمَعْنَى وَاحِدٍ؛ لَجُمِعَ بَيْنَهُمَا، فَلَمَّا فَرَّقَ بَيْنَهُمَا؛ دَلَّ عَلَى التَّغَايُرِ.

(وَأَخَذَ عُمَرُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ مِنَ الْمَعَادِنِ) وَهِيَ الْمُسْتَخْرَجَةُ مِنْ مَوْضِعٍ خَلَقَهَا (مِنْ كُلِّ)^(٢) مِثَّتَيْنِ (مِنَ الدَّرَاهِمِ) (خَمْسَةً) مِنْهَا، وَهِيَ رُبْعُ الْعُشْرِ، وَفِي قَوْلٍ: الْخُمْسُ كَالرِّكَازِ؛ بِجَامِعِ الْخَفَاءِ فِي الْأَرْضِ، وَهَذَا التَّعْلِيقُ وَصَلَهُ أَبُو عُبَيْدٍ فِي «كِتَابِ الْأَمْوَالِ».

(وَقَالَ الْحَسَنُ) الْبَصْرِيُّ، مِمَّا وَصَلَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِمَعْنَاهُ: (مَا كَانَ مِنْ رِكَازٍ) دَفْنُ الْجَاهِلِيَّةِ (فِي أَرْضِ الْحَرْبِ؛ فَفِيهِ الْخُمُسُ، وَمَا كَانَ فِي)^(٣) (أَرْضِ السَّلَامِ) بِكَسْرِ السَّيْنِ وَسُكُونِ اللَّامِ، أَيْ: الصُّلْحِ، وَلَأَبِي الْوَقْتِ: «وَمَا كَانَ مِنْ أَرْضِ السَّلَامِ»^(٤) (فَفِيهِ الزَّكَاةُ) الْمَعْهُودَةُ؛ وَهِيَ رُبْعُ الْعُشْرِ، قَالَ ابْنُ الْمُنْذَرِ: لَا أَعْرِفُ أَحَدًا فَرَّقَ هَذِهِ التَّفَرُّقَةَ غَيْرَ الْحَسَنِ (وَإِنْ وَجَدْتَ اللَّقْظَةَ)^(٥) بَضْمٌ الْوَائِ، مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، وَ«اللَّقْظَةُ» بَضْمٌ اللَّامِ الْمُشَدَّدَةِ وَفَتْحُ الْقَافِ وَسُكُونُهَا، وَهَذَا مِنْ قَوْلِ الْحَسَنِ، وَلَأَبِي الْوَقْتِ: «وَجَدْتَ لِقْظَةً» (فِي أَرْضِ الْعَدُوِّ؛ فَعَرَّفَهَا) لِاحْتِمَالِ أَنْ تَكُونَ لِلْمُسْلِمِينَ^(٦)، وَفِي الْفَرْعِ كَأَصْلِهِ: «وَإِنْ وَجَدْتَ» بَفَتْحِ الْوَائِ، مَبْنِيًّا^(٧) لِلْفَاعِلِ «اللَّقْظَةَ» مَفْعُولٌ^(٨) (وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْعَدُوِّ) أَيْ: مِنْ مَالِهِ؛ فَلَا حَاجَةَ إِلَى تَعْرِيفِهَا؛ لِأَنَّهَا صَارَتْ مَلِكَةً (فَفِيهَا الْخُمُسُ، وَقَالَ بَعْضُ

(١) فِي غَيْرِ (ب) وَ(س): «لِإِنْبَاتٍ»، وَالْمَثْبُتُ مُوَافِقٌ لِمَا فِي «الْقَامُوسِ».

(٢) فِي (د): «كَامِلٌ».

(٣) فِي (ص) وَ(م): «مِنْ».

(٤) فِي (ص) وَ(م): «الْمُسْلِمِ»، وَهُوَ تَحْرِيفٌ.

(٥) فِي هَامِشِ (ج): قَالَ الْحَلَبِيُّ: وَفِي اللَّقْظَةِ أَرْبَعُ لُغَاتٍ نَظَّمَهَا ابْنُ مَالِكٍ، وَهِيَ:

وَلَقْظَةُ لُقَاطَةٍ وَلُقْظَةُ وَلَقَطَ مَا لَا قِطَّ قَدْ لَقِظَهُ

(٦) فِي هَامِشِ (ج): وَقَدْ ذَكَرَهُ الْبُخَارِيُّ فِي «الْإِكْرَاهِ» وَكَذَا فِي أَوَائِلِ «تَرْكِ الْحَيْلِ» وَكَذَا فِي غَيْرِهِ مِنْ «الْحَيْلِ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(٧) «مَبْنِيًّا»: لَيْسَ فِي (د).

(٨) فِي (د): «مَفْعُولُهُ».

النَّاسِ^(١) هو الإمام أبو حنيفة، وهذا أوّل موضع ذكره فيه المؤلّف بهذه الصّيغة، ويحتمل أن يكون أراد أبا حنيفة^(٢) وغيره من الكوفيّين ممّن قال بذلك: (المَعْدِنُ رِكَازٌ)^(٣) مِثْلُ دِفْنِ الْجَاهِلِيَّةِ بكسر الدّال^(٤) وفتحها، على ما مرّ، فيجب فيه أيضًا الخمس، قال الزّهرّي^(٥) وأبو عبيد: الرّكاز: المال^(٦) المدفون والمعدن جميعًا (لأنّه يُقال) ممّا سُمِعَ من العرب: (أَرْكَزَ الْمَعْدِنُ) بفتح الهمزة، فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للفاعل، والضّمير في «لأنّه» للشّأن، واللام للتعليل (إِذَا خَرَجَ مِنْهُ شَيْءٌ) بفتح الخاء المعجمة بغير همزة^(٧) قبلها، ولأبي ذرّ: «أُخْرِجَ» بهمزة مضمومة (قِيلَ لَهُ) أي: لبعض النَّاسِ: (قَدْ يُقَالُ لِمَنْ وَهَبَ لَهُ شَيْءٌ) بضمّ الواو وكسر الهاء مبنيًا للمفعول، «شيءٌ» رفع نائب عن^(٨) الفاعل (أَوْ رِبْحٍ رِبْحًا كَثِيرًا، أَوْ كَثُرَ ثَمَرُهُ: أَرْكَزَتْ) بتاء الخطاب، أي: فيلزم أن يُقال: كلُّ^(٩) واحدٍ من الموهوب والربح والثمر^(١٠) رِكَازٌ، ويُقال لصاحبه: أركزت، ويجب فيه الخمس، لكنّ الإجماع على خلافه، وإنّه ليس فيه إلّا ربع العشر، فالحكم مختلف وإن اتّفقت التّسمية، واعترضه بعضهم بأنّه لم يُنقل عن بعض النَّاسِ ولا عن العرب أنّهم قالوا: أركز المعدن، وإنّما قالوا: أركز الرّجل، فإذا لم يكن هذا صحيحًا؛ فكيف يتوجّه الإلزام بقول القائل: قد يُقال لمن وَهَبَ^(١١).... إلى آخره. ومعنى أركز الرّجل: صار له رِكَازٌ من قطع الدّهَب، ولا يلزم منه أنّه إذا وَهَبَ له شيءٌ أن يُقال له: أركزت؛ بالخطاب، وكذا إذا ربح ٨١/٣ ١٢٤٣/٢د

(١) في هامش (ج): قف: أبو حنيفة. قال الحلبي: وينبغي أن يجيء هذا في كلّ مكانٍ قال فيه البخاري: وقال بعض النَّاسِ، ورأيت غير واحد من الحنفية لا يتوقّفون أنّ مراد البخاري ذلك.

(٢) قوله: «وهذا أوّل موضع ذكره فيه المؤلّف بهذه الصّيغة، ويحتمل أن يكون أراد أبا حنيفة»، سقط من (د).

(٣) في هامش (ج): «الرّكاز»: المال المدفون في الجاهلية، «فعال» بمعنى مفعول، ويقال: هو المعدن، وأركز الرّجل إركازًا: وجد رِكَازًا «مصباح».

(٤) في (م): «الرّاء»، وليس بصحيح.

(٥) في (د): «الأزهرّي»، وكلاهما صحيح.

(٦) «المال»: ليس في (د).

(٧) في (د): «همز».

(٨) «عن»: ليس في (د).

(٩) في (ب) و(س): «لكلّ».

(١٠) في (د): «الثمر»، ولعلّه تصحيف، وكذا في الموضع اللاحق.

(١١) «لمن وَهَبَ»: ليس في (د)، وفي (م): «ذهب»، وهو تحريف.

ربحًا كثيرًا أو كثر ثمره، ولو علم المعترض أن معنى «أفعل» هنا ما هو؛ لما اعترض ولا أفحش فيه، ومعنى «أفعل» هنا: للصيرورة؛ يعني: لصيرورة الشيء، منسوبًا إلى ما اشتق منه الفعل كـ «أغذَّ البعير» أي: صار ذا غدة، ومعنى أركز الرجل، أي^(١): صار له ركاز من قطع الذهب - كما مر - ولا يُقال إلا بهذا القيد لا مطلقًا (ثم ناقض) أي: بعض الناس؛ لأنه قال أولًا: المعدن ركاز ففيه الخمس (وقال) ثانيًا: (لَا بَأْسَ أَنْ يَكْتُمَهُ) عن الساعي (فَلَا يُؤَدِّي^(٢)) (الْخُمْسَ) في الزكاة^(٣)، وهو عنده شاملٌ للمعدن، وقد اعترض ابن بطال المؤلف في هذه المناقضة بأن الذي أجاز أبو حنيفة كتمانها إنما هو إذا كان محتاجًا إليه؛ بمعنى: أنه يتأول أن له حقًا في بيت المال، ونصيبًا في الفيء، فأجاز له^(٤) أن يأخذ الخمس لنفسه عوضًا عن ذلك، لا أنه أسقط الخمس عن المعدن بعدما أوجبه فيه.

١٤٩٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ ابْنِ شِهَابٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: «الْعَجَمَاءُ جُبَارٌ، وَالْبِئْرُ جُبَارٌ، وَالْمَعْدِنُ جُبَارٌ، وَفِي الرِّكَازِ الْخُمْسُ».

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّيْسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام (عَنِ ابْنِ شِهَابٍ) الزُّهْرِيِّ (عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ، وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ) بفتح لام «سَلَمَةَ»، كلاهما (عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: (الْعَجَمَاءُ) بفتح العين المهملة وسكون الجيم والمد، أي: البهيمة؛ لأنها لا تتكلم (جُبَارٌ) بضم الجيم وتخفيف الموحدة، أي: هدرٌ غير مضمون، ولمسلم: «جرحها جبارٌ»، ولا بدَّ في رواية البخاري من تقدير؛ إذ لا معنى لكون^(٥) العجماء نفسها هدرًا، وقد دلت رواية مسلم على أن ذلك المقدَّر هو «الجرح»، فوجب المصير له^(٦).

(١) «أي»: مثبت من (م).

(٢) في (ب) و(س): «ولا»، وفي هامش (ج) و(ص): قوله: «فَلَا يُؤَدِّي»؛ كذا بخطه؛ بالفاء، وفي «فرع اليونانية»: «ولا»؛ بالواو.

(٣) في (م): «الرِّكَاز».

(٤) في (د): «فلذا جاز له».

(٥) «لكون»: سقط من (د).

(٦) في (د): «إليه».

لكنَّ الحكم غير مختصَّ به، بل هو مثالٌ نَبَّهَ به^(١) على غيره، ولو لم تكن روايةٌ أخرى على تعيين ذلك المُقدَّر؛ لم يكن لرواية البخاريِّ عمومٌ في جميع المُقدَّرات التي يستقيم الكلام بتقدير واحدٍ منها، هذا هو الصَّحيح في الأصول: أنَّ^(٢) المقتضى^(٣) لا عموم له، والمراد أنَّها إذا انفلتت فصدمت^(٤) إنسانًا، فأتلفته أو أتلفت مالا؛ فلا غرم على مالِكها، أمَّا إذا كان معها؛ فعليه ضمان ما أتلفته، سواءً أتلفته^(٥) ليلاً أو نهارًا، وسواءً كان سائقها أو راكبها أو قائدها، وسواءً كان مالِكها أو أجيره أو مستأجرًا أو مستعيرًا أو غاصبًا، وسواءً أتلفت بيدها أو رجلها أو عَضُّها أو ذنبها، وقال مالكٌ: القائد والراكب والسائق كلُّهم ضامنون لما أصابت الدَّابةُ إلَّا أن ترمح الدَّابةُ^(٦) من غير أن يُفعلَ بها شيءٌ ترمح له، وقال الحنفيةُ: إنَّ الرَّاكِبَ والقائد لا يضمنان ما نفحت الدَّابةُ برجلها أو ذنبها إلَّا إن أوقفها^(٧) في الطَّرِيق، واختلفوا في السَّائق؛ فقال القدوريُّ وآخرون: إنَّه ضامنٌ لما أصابت بيدها ورجلها؛ لأنَّ النَّفْخَةَ^(٨) بمرأى عينه، فأمكنه الاحتراز عنها، وقال أكثرهم^(٩) ب ٢٤٣/٢د: لا يضمن النَّفْخَةُ/أيضًا وإن كان يراها؛ إذ ليس على رجلها ما يمنعها به، فلا يمكنه التَّحرُّزُ عنه؛ بخلاف الكدم^(١٠)؛ لإمكان كبعها^(١١) بلبجامها، وصحَّحه صاحب «الهداية»، وكذا قال الحنابلة: إنَّ الرَّاكِبَ لا يضمن ما تتلفه البهيمة برجلها (وَالْيَتْرُ) يحفرها الرَّجُلُ في ملكه أو في موائِ، فيسقط فيها رجلٌ، أو تنهار على من استأجره لحفرها، فيهلك (جُبَارٌ) لا ضمان، أمَّا

(١) «به»: ليس في (م).

(٢) في (م): «لأنَّ».

(٣) في (س): «المفتضى»، وهو تصحيّف.

(٤) في غير (ص) و(م): «وصدمت».

(٥) في (د) و(ص): «أتلفت»، وفي (م): «انفلتت».

(٦) في هامش (ج): رَمَحَ ذو الحافر رمحًا - من «باب نفع» - ضرب برجله «مصباح».

(٧) في (م): «أوقعها»، وهو تصحيّف.

(٨) في غير (د) و(س): «النَّفْخَةُ»، وهو تصحيّف، وكذا في الموضع اللَّحَق. وفي هامش (ج): نفحت الرِّيحَ نفحًا - من

«باب نفع» - هبَّت، ونفحت الدَّابةُ نفحًا: ضربت بحافرها «مصباح».

(٩) في (د): «الأكثر».

(١٠) في (د): «الملجم». وفي هامش (ج): كدم الحمار كدماً - من «بابي قتل وضرب» - عَضَّ بأدنى فمه، وكذلك

غيره من الحيوانات، فهو كدوم «مصباح».

(١١) في (د): «كسحها»، وهو تحريف.

إذا حفرها في طريق المسلمين، أو في ملك غيره بغير إذنه، فتلف فيها إنسان؛ وجب ضمانه على عاقلة حافرها، والكفارة في مال الحافر، وإن تلف بها غير الآدمي؛ وجب ضمانه في مال الحافر (والمعدن) إذا حفره في ملكه، أو في مواتٍ أيضاً؛ لاستخراج ما فيه، فوقع فيه إنسان أو انهار ٨٢/٣ على حافره (جباراً) لا ضمان فيه أيضاً (وفي الرّكاز) دفن^(١) الجاهليّة (الخُمُس) في عطف^(٢) الرّكاز على المعدن دلالة على تباينهما، وأنّ الخُمُس في الرّكاز لا في المعدن، واتّفق الأئمة الأربعة وجمهور العلماء على أنّه سواء كان في دار الإسلام أو في^(٣) دار الحرب؛ خلافاً للحسن حيث فرّق - كما مرّ - وشرطه النّصاب والتّقدان^(٤) لا الحول، ومذهب أحمد أنّه لا فرق بين النّقدين فيه وغيرهما؛ كالنّحاس والحديد والجواهر؛ لظاهر هذا الحديث، وهو مذهب الحنفيّة أيضاً؛ لكنّهم أوجبوا الخُمُس وجعلوه فيئاً، والحنابلة أوجبوا رُبْع العُشر وجعلوه زكاةً، وعن مالك روايتان؛ كالقولين، وحكي كلُّ منهما عن ابن القاسم.

وهذا الحديث أخرجه مسلمٌ في «الحدود»، والنّسائي في «الزّكاة»، وأورده البخاري في «الأحكام» [ج: ٦٩١٢].

٦٧ - باب قول الله تعالى: ﴿وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا﴾ وَمُحَاسَبَةِ الْمُصَدِّقِينَ مَعَ الْإِمَامِ

(باب قول الله تعالى: ﴿وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا﴾ [التوبة: ٦٠]) أي: على الصّدقات، وهم السّعاة الذين يبعثهم الإمام لقبضها (وَمُحَاسَبَةِ الْمُصَدِّقِينَ^(٥) مَعَ الْإِمَامِ).

١٥٠٠ - حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى: حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ: أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم رَجُلًا مِنَ الْأَسَدِ عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ، يُدْعَى ابْنُ اللَّثْبِيَّةِ، فَلَمَّا جَاءَ حَاسِبُهُ.

(١) في (د): «دفن».

(٢) في (د) و(م): «وعطف».

(٣) «في»: مثبت من (ب) و(س).

(٤) في (م): «التّقدير»، ولعله تحريف.

(٥) في هامش (ج): «المُصَدِّق» بتخفيف الصّاد: هو الذي يأخذ صدقات النّعم، وأمّا المُصَدِّق - بالتّشديد - فمعطي الصّدقة.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ مُوسَى) بن راشد القطان قال: (حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ) بضم الهمزة، حماد بن أسامة^(١) قال: (أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ عُزْوَةَ، عَنْ أَبِيهِ) عروة بن الزبير (عَنْ أَبِي حُمَيْدٍ) عبد الرحمن أو المنذر (السَّاعِدِيُّ) قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَسَدِ بفتح الهمزة وسكون السين، ويقال: الأزدي؛ بالزاي (عَلَى صَدَقَاتِ بَنِي سُلَيْمٍ) بضم السين وفتح اللام (يُدْعَى ابْنُ اللَّتْبِيَّةِ) بضم اللام وسكون المثناة الفوقية، وفي بعض الأصول بفتحها، وحكاها المنذري، وقيل: بفتح اللام والمثناة، حكاها في «الفتح»، اسمه: عبد الله، وكان من بني لتب^(٢)؛ حي من الأزدي، وقيل: اللَّتْبِيَّةُ أمه (فَلَمَّا جَاءَ) من عمله (حَاسِبُهُ) بِحَاءِ الْيَاءِ؛ لما وجد معه من جنس مال الصدقة، وادَّعى أنه أهدي إليه؛ كما يظهر من مجموع طرق الحديث، ويأتي البحث فيه إن شاء الله تعالى في «الأحكام» [ح: ٧١٩٧] و«ترك الحيل» [ح: ٦٩٧٩]، وأخرجه مسلم في «المغازي»، وأبو داود في «الخراج»^(٣).

٦٨ - بَابُ اسْتِعْمَالِ إِبِلِ الصَّدَقَةِ وَالْبَانِيهَا لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ

(بَابُ) جواز (اسْتِعْمَالِ إِبِلِ الصَّدَقَةِ) (و) شرب (أَلْبَانِيهَا لِأَبْنَاءِ السَّبِيلِ) دون غيرهم، خلافاً للشافعي حيث قال: يجب استيعاب الأصناف الثمانية.

١٥٠١ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنِي يَحْيَى، عَنْ شُعْبَةَ، حَدَّثَنَا قَتَادَةُ، عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَاسًا مِنْ عُرَيْنَةِ اجْتَوَوْا الْمَدِينَةَ، فَرَحَّصَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ فَيَشْرَبُوا مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا، فَقَتَلُوا الرَّاعِيَ وَاسْتَأْفَوْا الذَّوْدَ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَأَتَى بِهِمْ، فَقَطَعَ أَيْدِيَهُمْ وَأَرْجُلَهُمْ وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ، وَتَرَكَهُمْ بِالْحَرَّةِ يَعْضُونَ الْحِجَارَةَ. تَابِعَهُ أَبُو قِلَابَةَ وَحُمَيْدٌ وَثَابِتٌ عَنْ أَنَسٍ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنِي) بالافراد (يَحْيَى) القطان (عَنْ شُعْبَةَ) بن الحجاج قال: (حَدَّثَنَا قَتَادَةُ) بن دعامة (عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ نَاسًا) ثمانية (مِنْ عُرَيْنَةِ)

(١) في غير (ب) و(س): «زيد» وليس بصحيح. وفي هامش (ج): صوابه كما في «التقريب»: حماد بن أسامة، وأما حماد بن زيد فكنيته أبو إسماعيل؛ كما في «التقريب».

(٢) في هامش (ج): «ليت» كذا بخطه بالمثلثة، وصوابه - كما في «الترتيب» و«القاموس» - بالموحدة قبلها مثناة فوقية.

(٣) في (د): «الجراح»، وهو تصحيف.

بضم العين وفتح الراء المهملتين وسكون المثناة التحتية وفتح الثون: قبيلة، وعند المؤلف في «المغازي» [ح: ٤١٩٢]: «من عُكَلٍ وَعُرَيْنَةٍ»؛ بواو العطف، وسبق في «باب أبواب الإبل» من «الظهارة» [ح: ٢٣٣] بلفظ: «من عُكَلٍ أَوْ عُرَيْنَةٍ» بالشك (اجْتَوُوا الْمَدِينَةَ) بسكون الجيم وفتح المثناة الفوقية والواو الأولى، من باب «الافتعال» أي: كرهوا المقام بها؛ لما فيها من الوخم، أو أصابهم الجوى، وهو داء الجوف إذا تطاول (فَرَحَّصَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَأْتُوا إِبِلَ الصَّدَقَةِ) وكانت خمس عشرة، كما عند ابن سعد (فَيَشْرَبُوا^(١)) مِنْ أَلْبَانِهَا وَأَبْوَالِهَا) تمسك به من قال: إن بول ما أكل طاهر، ودفع بأن الدواء يبيح ما كان حراماً، وهذا موضع الترجمة، قال ابن بطال: والحجة - يعني: للمؤلف - للترجمة بحديث الباب قاطعة؛ لأنه عليه الصلاة والسلام أفرد أبناء السبيل بإبل الصدقة وألبانها دون غيرهم. انتهى. وعورض باحتمال أن يكون ما أباح لهم من الانتفاع إلا بما هو قدر حصّتهم، على أنه ليس في الخبر أيضاً أنه ملكهم رقابها، وإنما فيه أنه أباح لهم شرب ألبان الإبل للتداوي. واستنبط منه المؤلف جواز استعمالها في بقية المنافع إذ لا فرق، وأما تملك رقابها فلم يقع، وغاية ما يفهم من حديث الباب: أن للإمام أن يخص بمنفعة مال الزكاة دون الرقبة صنفاً دون صنف، بحسب الاحتياج على أنه ليس في الخبر أيضاً تصريح بأنه لم يصرف من ذلك شيئاً لغير العربيين، فليست الدلالة منه لذلك ظاهرة أصلاً، قاله في «فتح الباري». (فَقَتَّلُوا) أي: فلما شربوا منهما^(٢) وصَحَّحُوا قَتْلُوا (الرَّاعِي) يساراً التوبيي (وَاسْتَأَقُوا الدَّوْدَ) سوقاً عنيفاً، وفي نسخة: «وَاسْتَأَقُوا الْإِبِلَ» (فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سَرِيَّةَ عَشْرِينَ نَفْسًا، وَكَانَ أَمِيرُهُمْ كُرْزُ بْنُ جَابِرٍ أَوْ سَعِيدُ بْنُ سَعِيدٍ، فَأَدْرَكَوهُمْ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ) فَأَتَيْ بِهِمْ) بضم الهمزة (فَقَطَعَ) بتشديد الطاء، وفي نسخة/ بتخفيفها، أي: فأمر فقطع^(٣) (أَيْدِيَهُمْ) جمع يد، فإما أن يُراد أقلُّ الجمع؛ وهو اثنان؛ لأن لكلٍّ منهم يدين، وإما أن يريد التوزيع عليهم بأن تُقَطَعَ^(٤) من كلٍّ واحد منهم يد^(٥) واحدة، والجمع في مقابلة الجمع يفيد التوزيع (وَأَرْجَلَهُمْ) من خلاف (وَسَمَرَ أَعْيُنَهُمْ) بفتح السين والميم، مُخَفَّفَةً، أي: كَحَلَّهَا بمسامير

(١) في (ب) و(س): «فَشْرَبُوا»، وفي (ص): «فَلْيَشْرَبُوا»، والمثبت موافق لما في «اليونانية».

(٢) في هامش (ج): أي: البول واللبن.

(٣) في (د) و(م): «بَقَطَعَ».

(٤) في (د): «يَقَطَعَ».

(٥) في (د): «يَدًا».

د ٢٤٤/٢ ب محمّية؛ لأنّهم فعلوا ذلك بالرّاعي، ولأبي ذرٍّ: «وسمّر» بتشديد الميم، والأوّل أشهر وأوجه، كما نبّه عليه المنذريُّ (وَتَرَكَهُمْ بِالْحَرَّةِ) بفتح الحاء وتشديد الرّاء المهملتين: أرض ذات حجارة سود (يَعْضُونَ الْحِجَارَةَ) بفتح الياء والعين المهملة.

(تَابَعَهُ) أي: تابع قتادة (أَبُو قِلَابَةَ) بكسر القاف، عبد الله بن زيد الجرّمي، فيما^(١) وصله المؤلّف في «كتاب الطّهارة» [ج: ٢٣٣] (وَحُمَيْدٌ) الطّويل فيما وصله مسلم والنّسائي وأبو داود وابن ماجه وابن خزيمة (وَنَابِتٌ) البناني، فيما وصله المؤلّف في «كتاب الطّب» [ج: ٥٦٨٦] (عَنْ أَنَسٍ) رضي الله عنه.

٦٩ - بَابُ وَسْمِ الْإِمَامِ إِبِلَ الصَّدَقَةِ بِيَدِهِ

(بَابُ وَسْمِ الْإِمَامِ إِبِلَ الصَّدَقَةِ) بالكسبي ونحوه (بِيَدِهِ).

١٥٠٢ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ: حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ: حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو الْأَوْزَاعِيُّ: حَدَّثَنِي إِسْحَاقُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ: حَدَّثَنِي أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ: غَدَوْتُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ لِيُحَنِّكَهُ، فَوَافَيْتُهُ فِي يَدِهِ الْمِيسَمِ يَسْمُ إِبِلَ الصَّدَقَةِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ الْمُنْذِرِ) الحزامي - بالحاء المهملة والزّاي - القرشيّ الأسديّ قال: (حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ) بن مسلم القرشيّ، قال^(١): (حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرٍو) عبد الرّحمن (الأَوْزَاعِيُّ) قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد (إِسْحَاقُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ) اسمه: زيد بن سهل الأنصاريّ، ابن أخي أنس بن مالك قال: (حَدَّثَنِي) بالإفراد أيضاً (أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ رضي الله عنه) قَالَ: غَدَوْتُ) أي: رُحْتُ أوّل النهار (إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم بِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ) هو أخو أنس لأُمّه، وهو صحابيّ، وقال الثّوويّ: تابعي، قال البرماويّ كالكرمانيّ: هو سهو (لِيُحَنِّكَهُ) تبرّكاً به وبريقه ويده ودعائه، وهو أن يمسح الثّمرة، ويجعلها في فم الصّبيّ، ويحكّ بها في حنكه بسبّابته حتّى تتحلّل في حنكه (فَوَافَيْتُهُ) أي: أتيت في مربد^(٣) الغنم (فِي يَدِهِ الْمِيسَمِ) بكسر الميم وفتح السّين المهملة: حديدة

(١) في (د): «مما»، وكذا في الموضع اللاحق.

(٢) «قال»: ليس في (د).

(٣) في هامش (ج): «المربد» مثل: «مقود» وهو موقف الإبل، ومربد النعم: موضع بالمدينة نحو ميل، والمربد أيضاً: موضع الثمر «مصباح»، وفي «النهاية»: المربد: الموضع الذي يُحبس فيه الإبل والغنم، وبه سُمّي مربد المدينة والبصرة. انتهى.

يُكْوَى بِهَا (يَسِمُ) يَعْلَمُ (إِبِلَ الصَّدَقَةِ) لَتَتَمَيَّزُ^(١) عَنِ الْأَمْوَالِ^(٢) الْمَمْلُوكَةِ، وَلِيرَدَّهَا مِنْ أَخْذِهَا، وَمَنْ التَّقَطَّهَا، وَلِيَعْرِفَهَا صَاحِبُهَا فَلَا يَشْتَرِيهَا إِذَا تَصَدَّقَ بِهَا مِثْلًا؛ لِثَلَا يَعُودُ فِي صَدَقَتِهِ، فَهُوَ مَخْصُوصٌ مِنْ عَمُومِ النَّهْيِ عَنْ تَعْذِيبِ الْحَيَوَانِ، وَقَدْ نَقَلَ ابْنُ الصَّبَّاحِ مِنَ الشَّافِعِيَّةِ إِجْمَاعَ الصَّحَابَةِ عَلَى أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكْتُبَ فِي مَاشِيَةِ الزَّكَاةِ زَكَاةً أَوْ صَدَقَةً، وَسَيَأْتِي فِي «الذَّبَائِحِ» [ح: ٥٥٤٦] إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ أَنَسٍ: أَنَّهُ رَأَاهُ يَسِمُ غَنَمًا فِي آذَانِهَا، وَلَا يَسِمُ فِي الْوَجْهِ لِلنَّهْيِ عَنْهُ.

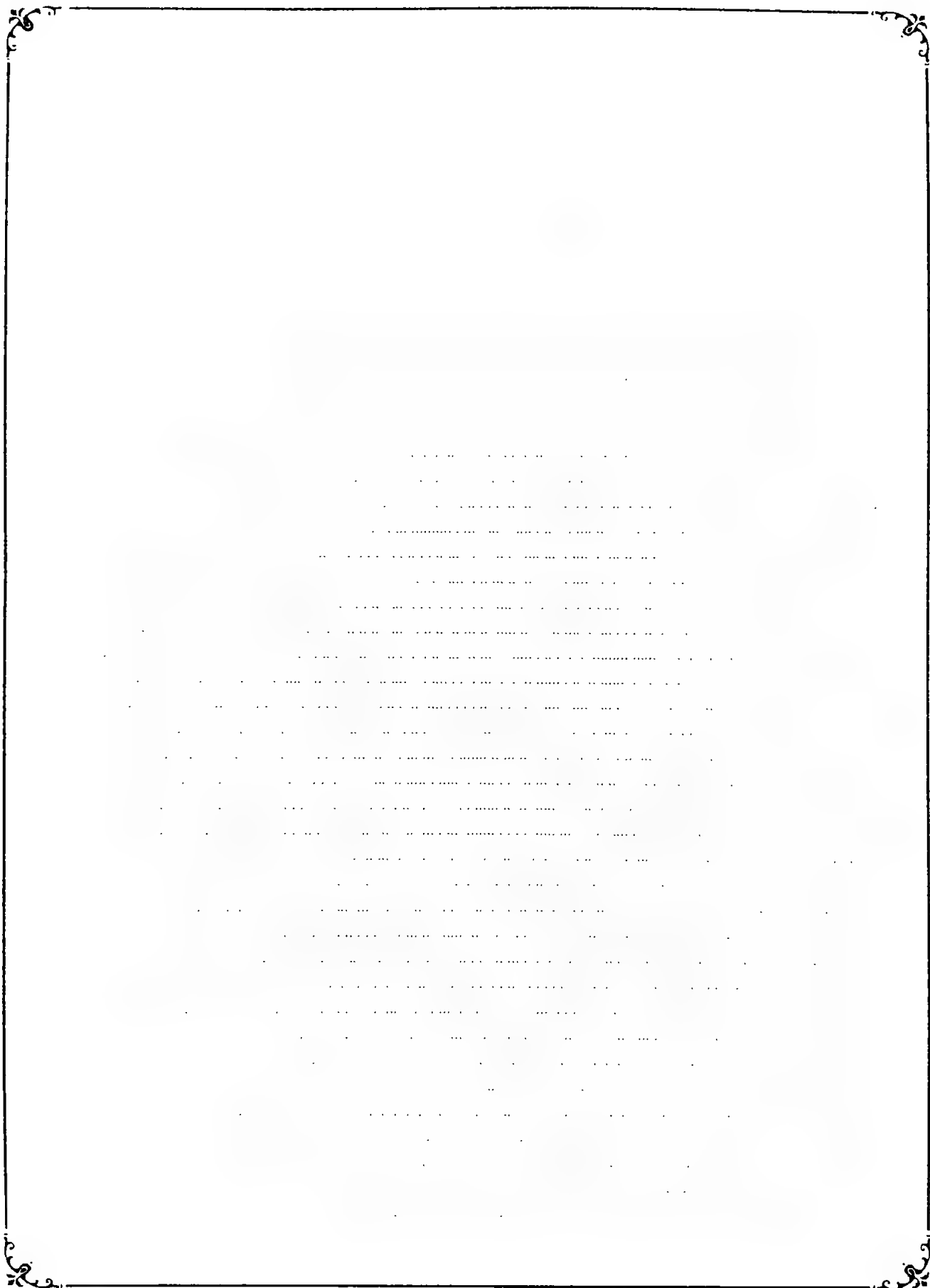
وَفِي هَذَا^(٣) الْحَدِيثِ التَّحْدِيثُ بِالْإِفْرَادِ وَالْجَمْعِ وَالْقَوْلِ، وَأَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ فِي «الْبَّاسِ».



(١) فِي (د): «تَتَمَيَّزُ».

(٢) فِي (د): «الْإِبِلِ».

(٣) «هَذَا»: لَيْسَ فِي (د).



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

٧٠ - بَابُ فَرْضِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ

وَرَأَى أَبُو الْعَالِيَةِ وَعَطَاءٌ وَابْنُ سِيرِينَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ فَرِيضَةً.

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ. باب فَرْضِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ) أي: من رمضان، فأُضيفت الصَّدَقَةُ لِلْفِطْرِ؛ لكونها تجب بالفطر منه، أو مأخوذة من الفطرة التي هي الخِلْقَةُ المرادة بقوله تعالى: ﴿فَطَرَتِ اللَّهُ النَّاسَ عَلَيَّهَا﴾ [الرُّوم: ٣٠] وهذا قاله ابن قتيبة، والمعنى أَنَّهَا وجبت على الخِلْقَةِ تزكيةً لِلنَّفْسِ، أي: تطهيرًا لها^(١) وتنميةً لعملها، ويُقال للمُخْرَجِ في زكاة الفطر: فُطْرَةٌ -بُضْمُ الْفَاءِ- كما في «الكفاية»^(٢)، وهو غريبٌ، والذي في «شرح المُهَذَّبِ» وغيره: كسر الفاء لا غير، قال: وهي مُؤَلَّدَةٌ لا عَرَبِيَّةٌ ولا مُعَرَّبَةٌ، بل اصطلاحيةٌ لِلْفُقَهَاءِ. انتهى. فتكون حقيقةً شرعيةً على المختار كالصَّلَاةِ، قال ابن العربي: هو اسمها على لسان صاحب الشَّرْعِ، ويُقال لها: صدقة الفطر وزكاة الفطر ١٢٤٥/٢٥ وزكاة رمضان وزكاة الصَّوْمِ وصدقة الرُّؤُوسِ وزكاة الأبدان، ولأبي ذرٍّ عن المُسْتَمْلِي: «أبواب صدقة الفطر، باب فرض صدقة الفطر»، وكان فرضها في السَّنة الثَّانِيَةِ من الهجرة في شهر رمضان قبل العيد بيومين.

(وَرَأَى أَبُو الْعَالِيَةِ) رفيع بن مهران الرِّياحِيُّ، بِالْمُثَنَّاةِ التَّحْتِيَّةِ (وَعَطَاءٌ) هو ابن أبي رباح (وَابْنُ سِيرِينَ) مُحَمَّدٌ، فيما وصله عنه، وعن الأوَّل ابن أبي شيبَةَ من طريق عاصمِ الأَحْوَلِ، وعبد الرَّزَّاق عن ابن جريج عن عطاءٍ (صَدَقَةُ الْفِطْرِ فَرِيضَةٌ) وهو مذهب الشَّافِعِيَّةِ والْجُمْهُورِ، ونقل ابن المنذر وغيره الإجماع على ذلك؛ لكنَّه مُعَارَضٌ بأنَّ الحنْفِيَّةَ يقولون بالوجوب دون

(١) «لها»: ليس في (ص).

(٢) في هامش (ج): «الكفاية» تأليف الإمام مُعِين الدِّين مُحَمَّد بن إبراهيم بن أبي الفضل الحاجر مِي، سمع الحديث من عبد المنعم الفزاري، وحدث عنه الذَّكِيُّ البرزاليُّ الحافظ، قال ابن خُلَّكان: كان إمامًا فاضلاً متفَنِّئًا، له طريقة مشهورة في الخلاف، توفي في شهر رجب سنة ثلاث عشر وسِتْ مئة، وحاجر م: بلدة بين نيسابور وجرجان. انتهى «ابن شهبه».

الفرض، وهو مقتضى قاعدتهم في أن الواجب ما ثبت بدليل ظني، وقال المرداوي^(١) من الحنابلة في «تنقيحه»: وهي واجبة، وتسمى أيضاً فرضاً نصّاً، ونقل المالكية عن أشهب: أنها سنة مؤكدة، قال بهرام^(٢): ورؤي ذلك عن مالك، وهو قول بعض أهل الظاهر وابن اللبان^(٣) من الشافعية، وحملوا «فَرَضَ» في الحديث [ح: ١٥٠٣] على التقدير؛ كقولهم: فرض / القاضي نفقة اليتيم، وهو ضعيف مخالف للظاهر، وقال إبراهيم ابن علية وأبو بكر بن كيسان الأصم: نسخ وجوبها، واستدل لهما بحديث النسائي عن قيس بن سعد بن عبادة قال: «أمرنا رسول الله ﷺ بصدقة الفطر قبل أن تنزل الزكاة، فلما نزلت الزكاة؛ لم يأمرنا ولم ينهنا، ونحن نفعله» لكن في إسناده راو مجهول، وعلى تقدير الصحة، فلا دليل^(٤) فيه على النسخ؛ لأن الزيادة في جنس العبادة لا توجب نسخ الأصل المزيّد عليه، غير أن محل سائر الزكوات الأموال، ومحل زكاة الفطر الرقاب؛ كما نبّه عليه الخطّابي.

١٥٠٣ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّكَنِ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ، عَنْ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ، وَالذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، وَأَمَرَ بِهَا أَنْ تُؤَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ السَّكَنِ) بفتح السين والكاف، آخره نو، البزار - بالزاي المعجمة ثم الراء المهملة - القرشي قال: (حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَهْضَمٍ) بفتح الجيم والضاد المعجمة، بينهما هاء ساكنة آخره ميم، ابن عبد الله الثقفي قال: (حَدَّثَنَا^(٥) إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ) الأنصاري (عَنْ عُمَرَ بْنِ نَافِعٍ) بضم العين وفتح الميم (عَنْ أَبِيهِ) نافع مولى عبد الله بن عمر (عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: فَرَضَ) أي: أوجب (رَسُولُ اللَّهِ ﷺ) وما أوجبه فبأمر الله،

(١) في هامش (ج): «المرداوي» بفتح الميم وسكون الراء، وقوله: «في تنقيحه» أي: شرحه لـ «تنقيح ابن قدامة» كما تقدّم.

(٢) في هامش (ج): «بهرام» بفتح الباء الموحدة؛ كما ذكره العلامة الأجهوري في «شرح الخطبة».

(٣) في هامش (ج): ابن اللبان: محمد بن الحسين البصري، توفي في ربيع الأول سنة ٤٠٢، ومن تصانيفه في الفرائض

كتاب «الإيجاز» مجلّد نفيس، نقل عنه الرافعي في مواضع؛ منها: أن زكاة الفطر لا تجب. انتهى «ابن شهبة».

(٤) في (د): «دلالة»، وفي نسخة في هامشها كالمثبت.

(٥) «حَدَّثَنَا»: سقط من (م).

وما كان ينطق عن الهوى (زَكَاةَ الْفِطْرِ) من صوم رمضان، ووقت وجوبها غروب الشمس ليلة العيد؛ لكونه أضافها إلى الفطر، وذلك وقت الفطر، وهذا قول الشافعي في^(١) الجديد، وأحمد ابن حنبل، وإحدى الروايتين عن مالك، وقال أبو حنيفة: /: طلوع الفجر يوم العيد، وهو قول^{٢٤٥/٢د} الشافعي في القديم (صَاعًا مِنْ تَمْرٍ) بنصب «صَاعًا» على التَّمْيِيزِ، أو هو^(٢) مفعول ثانٍ، وهو خمسة أَرطالٍ وثلاث رطلٍ بالبغداديّ، وهذا^(٣) مذهب مالكٍ والشافعي وأحمد وعلماء الحجاز، وهو مئةٌ وثلاثون درهماً على الأصحّ عند الرّافعي، ومئةٌ وثمانيةٌ وعشرون درهماً^(٤) وأربعة أسباعٍ درهمٍ على الأصحّ عند النّوويّ، فالصّاع على الأوّل: ستُّ مئةٍ درهمٍ وثلاثةٌ وتسعون درهماً وثلاث دراهمٍ، وعلى الثّاني: ستُّ مئةٍ درهمٍ وخمسةٌ وثمانون درهماً وخمسةٌ أسباعٍ درهمٍ، والأصل الكيل، وإنّما قدّر بالوزن استظهاراً، قال في «الرّوضة»: وقد يشكّل^(٥) ضبط الصّاع بالأرطال، فإنّ الصّاع المُخْرَجَ به في زمن النّبِيّ ﷺ مكيالٌ معروفٌ، ويختلف قدره وزناً باختلاف جنس ما يخرج، كالذّرة والحُمص وغيرهما^(٦)، والصّواب ما قاله الدّارمي: إنّ الاعتماد على الكيل بصاعٍ مُعَايَرٍ بالصّاع الذي كان يُخْرَجُ به في عصر النّبِيّ ﷺ، ومن لم يجده لزمه إخراج قدرٍ يُتَيَقَّنُ أنّه لا ينقص عنه، وعلى هذا فالتّقدير بخمسة أَرطالٍ وثلاثٍ تقريباً، وقال جماعةٌ من العلماء: الصّاع: أربع حفناتٍ^(٧) بكفّي رجلٍ معتدل الكفّين، حكاها النّوويّ في «الرّوضة»، وذهب أبو حنيفة ومحمّد إلى أنّه ثمانية أَرطالٍ بالرّطل المذكور، وكان أبو يوسف يقول كقولهما، ثمّ رجع إلى قول الجمهور لمّا تناظر مع^(٨) مالكٍ بالمدينة، فأراه الصّبيّعان التي توارثها أهل المدينة عن أسلافهم من^(٩) زمن النّبِيّ ﷺ (أو

(١) «في»: ليس في (د).

(٢) «هو»: ليس في (د).

(٣) في غير (ص) و(م): «وهو».

(٤) في (ص): «مئةٌ وثلاثون درهماً» وفي (م): «مئةٌ وثمانيةٌ وعشرون درهماً».

(٥) في (م): «يستشكّل».

(٦) في (د) و(م): «وغيرها».

(٧) في هامش (ج): حفنت له حفناً - من «باب ضرب» - وحفنة: وهي ملء الكفّين، والجمع: حَفَنَاتٌ؛ مثل: سَجْدَةٌ

وسجّدات «مصباح».

(٨) زيد في (م): «قول».

(٩) «من»: ليس في (د).

صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ) ظاهره أَنَّهُ يُخْرِجُ مِنْ أَيُّهُمَا شَاءَ صَاعًا، وَلَا يَجْزِيْ غَيْرُهُمَا، وبذلك قال ابن حزم، لكن ورد في روايات أخرى ذكرُ أجناسٍ أُخرى، تأتي - إن شاء الله تعالى - [ح: ١٥٠٦] (عَلَى الْعَبْدِ وَالْحُرِّ) وظاهره أَنَّ الْعَبْدَ يُخْرِجُ عَنْ نَفْسِهِ، وهو قول داود الظَّاهِرِيُّ منفردًا به، ويردُّه قوله عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ: «ليس على المسلم في عبده صدقةٌ إِلَّا صدقةُ الفطر»، وذلك يقتضي أَنَّهَا ليست عليه، بل على سيِّده، وقال القاضي البيضاوي: وجعل وجوب زكاة الفطر على السيِّد كالوجوب على العبد مجازًا، إذ ليس هو أَهْلًا لِأَنَّ^(١) يُكَلَّفُ بالواجبات الماليَّة، ويؤيِّد ذلك عطف «الصَّغِير» عليه (وَالذَّكْرَ وَالْأُنْثَى) والخنثى (وَالصَّغِير) أي: وإن كان يتيمًا، خلافًا لمحمَّد بن الحسن وزُفَرٍ (وَالْكَبِيرِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) دون الكفار؛ لِأَنَّهَا طَهْرَةٌ وَالْكَفَّارُ ليسوا من أَهْلِهَا، نعم؛ لا زكاة على أربعة: من لا يفضل عن منزله، وخادمٌ يحتاج إليهما ويليقان به، وعن قوته وقوت من تلزمه نفقته ليلة العيد ويومَه ما يخرجُه فيها، وامرأةٌ غنيَّةٌ لها زوجٌ معسرٌ وهي في طاعته، فلا يلزمها إخراج فطرتها، بخلاف ما إذا لم تكن في طاعته، وبخلاف الأُمَّة فإنَّ فطرتها تلزم سيِّدها، والفرق / تسليم الحرَّة نفسها، بخلاف الأُمَّة؛ بدليل أَنَّ لسيِّدها أن يسافر بها ويستخدمها، والمكاتب لا تجب فطرته عليه لضعف ملكه /، ولا على سيِّده؛ لِأَنَّهُ معه كالأجنبيِّ والمغصوب أو الآبق؛ لتعطل فائدتهم على السيِّد؛ لكنَّ الأصحَّ وجوبُ الإخراج عليه عنهما تبعًا لنفقتهم، وعن منقطع الخبر إذا لم تمضِ مدَّةٌ لا يعيش في مثلها؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ بقاءه حيًّا، فإن مضت مدَّةٌ لا يعيش في مثلها؛ لم تجب فطرته، ويُسْتَثْنَى أيضًا عبد بيت المال، والعبد الموقوف فلا تجب فطرتهم؛ إذ ليس لهما مالٌ مُعَيَّنٌ يُلْزَمُ بها (وَأَمَرَ) بِإِلْعَادِ الْإِسْلَامِ (بِهَا) أي بالفطرة (أَنَّ تُوَدَّى قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ) أي: صلاة العيد.

تنبيه: قوله: «من المسلمين» ذكر غير واحدٍ أَنَّ مَالَكًا تفرَّد بها من بين الثقات، وفيه نظرٌ، فقد رواها جماعة ممَّن يُعْتَمَدُ على حفظهم، منهم: عمر بن نافع، والضَّحَّاك بن عثمان، وكثير ابن فرْقَدٍ، والمُعَلَّى بن إسماعيل، ويونس بن يزيد، وابن أبي ليلى، وعبد الله بن عمر العمري، وأخوه عبيد الله بن عمر، وأيوب السَّخْتِيَّانِيَّ على اختلافٍ عنهما في زيادتها، فأما رواية عمر بن نافع؛ فأخرجها البخاريُّ في «صحيحه» [ح: ١٥٠٣] وأما رواية الضَّحَّاك بن عثمان؛ فأخرجها مسلمٌ في «صحيحه»، وأما رواية كثير بن فرْقَدٍ؛ فرواها الدَّارِقُطْنِيُّ في «سننه» والحاكم، وأما رواية المُعَلَّى

(١) في (د): «بأن».

ابن إسماعيل؛ فرواها ابن حبان في «صحيحه»، وأما رواية يونس بن يزيد؛ فرواها الطحاوي في «بيان المشكل»، وأما رواية ابن أبي ليلى وعبد الله بن عمر العمري وأخيه عبيد الله التي فيها بزيادة قوله: «من المسلمين»؛ فرواها الدارقطني في «السنن»^(١)، وأما رواية أيوب السختياني؛ فذكرها الدارقطني، وهذه الزيادة تدل على اشتراط الإسلام في وجوب زكاة الفطر، ومقتضى ذلك أنه لا تجب على الكافر زكاة الفطر^(٢) لا عن نفسه ولا عن غيره، فأما عن نفسه؛ فمتفق عليه، وأما عن غيره من عبد^(٣) وقريب؛ فمختلف فيه، وللشافعية وجهان مبنيان على أنها تجب على المؤدّي ابتداءً أو على المؤدّي عنه، ثم يتحملها المؤدّي، والأصح الوجوب بناءً على الأصح، وهو وجوبها على المؤدّي عنه، ثم يتحملها المؤدّي، وهو المحكي عن أحمد، أما عكسه - وهو إخراج المسلم عن قريبه وعبد الكافرين - فلا تجب عند مالك والشافعية وأحمد، وقال أبو حنيفة^(٤) بالوجوب.

وفي هذا الحديث التحديث والعنونة والقول، وأخرجه أبو داود والنسائي والترمذي، وقال: حديث^(٥) حسن صحيح.

٧١ - بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الْعَبْدِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ

(باب) وجوب (صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الْعَبْدِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ) اختلف: هل تجب على العبد ابتداءً ثم يتحملها السيّد عنه، أو تجب على السيّد ابتداءً؟ وجهان للشافعية، وإلى ٢٤٦/٢ب الأول نحا البخاري، قاله في «الفتح»، وقال ابن بطال: إنه يقول بمذهب أهل الظاهر في^(٦) أنها تلزم العبد في نفسه، وعلى سيّده تمكينه من اكتساب ذلك وإخراجه عن نفسه، وتعقبه في «المصابيح» بأن البخاري لم يرد هذا، وإنما أراد التنبيه على اشتراط الإسلام فيمن تؤدّي عنه

(١) «في السنن»: ليس في (ص) و(م).

(٢) في (م): «الفطرة».

(٣) في (ص): «عبد».

(٤) في هامش (ج) و(ص): قوله: «وقال أبو حنيفة».. إلى آخره: الذي قال به أبو حنيفة: وجوب صدقة العبد الكافر

دون القريب الكافر؛ كما في «قاضي خان».

(٥) «حديث»: ليس في (د) و(م).

(٦) «في»: ليس في (د) و(س).

زكاة الفطر لا غير، ولذا لم يترجم ترجمة أخرى على اشتراط الإسلام، وعبر بـ «على» دون «عن»؛ ليطابق لفظ الحديث، وقد سقط لفظ «من المسلمين» لابن عساكر.

١٥٠٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ، ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى، مِنْ الْمُسْلِمِينَ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ ^(١) بْنُ يُوسُفَ) التَّنِيسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) الإمام الأعظم (عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ) بن الخطاب رضي الله عنهما، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم فَرَضَ زَكَاةَ الْفِطْرِ) من صوم رمضان (صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ عَلَى كُلِّ حُرٍّ أَوْ عَبْدٍ) قال القاضي أبو الطَّيِّب وغيره: «على» بمعنى: «عن» لأنَّ العبد لا يُطَالَبُ بِأَدَائِهَا، وَأُجِيبَ بِأَنَّهُ لَا يُلْزَمُ مِنْ فَرَضِ شَيْءٍ عَلَى شَخْصٍ مَطَالَبَتُهُ بِهِ؛ بِدَلِيلِ الْفِطْرَةِ الْمُتَحَمِّلَةِ عَنْ غَيْرٍ مِنْ لَزْمَتِهِ، وَالذِّيَّةِ الْوَاجِبَةِ بِقَتْلِ الْخَطَا أَوْ شَبْهِهِ (ذَكَرَ أَوْ أُنْثَى) أخذ بظاهره أبو حنيفة، فأوجب زكاة ^(٢) الفطر ^(٣) على الأنثى، سواءً كان لها زوج أم لا، وذهب مالك والشافعي وأحمد ^(٤) إلى أن المتزوجة تجب فطرتها على زوجها بالقياس على التَّفَقُّة، واستأنسوا بحديث ابن عمر: «أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بزكاة الفطر عن ^(٥) الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْعَبْدِ مِمَّنْ تَمُونُونَ»، رواه الدَّارَقُطْنِيُّ والبيهقي، وقال: إسناده غير قوي، قال في «المجموع»: والحاصل أَنَّ هَذِهِ اللَّفْظَةُ: «مِمَّنْ تَمُونُونَ» ليست بثابتة (مِنَ الْمُسْلِمِينَ) فلا تجب على المسلم فطرة عبده الكافر، قال في «شرح المشكاة»: «من المسلمين» حالٌّ من «العبد» وما عُطِفَ عَلَيْهِ، وَتَنْزِيلُهَا عَلَى الْمَعْنَى الْمَذْكُورَةِ عَلَى مَا يَقْتَضِيهِ عِلْمُ الْبَيَانِ أَنَّ الْمَذْكُورَاتِ جَاءَتْ مُزْدَوِجَةً عَلَى التَّضَادِّ لِلِاسْتِيعَابِ/ لَا لِلتَّخْصِصِ؛ لِئَلَّا يُلْزَمَ التَّدَاخُلُ، فَيَكُونُ الْمَعْنَى فَرَضَ رَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم عَلَى جَمِيعِ النَّاسِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، أَمَّا كَوْنُهَا فِيمَ وَجِبَتْ وَعَلَى مَنْ وَجِبَتْ، فَيُعْلَمُ مِنْ نصوصٍ أُخْرَى، وَقَالَ فِي «المصابيح»: هُوَ نَصُّ ظَاهِرٌ فِي أَنَّ قَوْلَهُ: «مِنَ الْمُسْلِمِينَ» صِفَةٌ

٨٦/٣

(١) «عبد الله»: سقط من (ب).

(٢) «زكاة»: ليس في (م).

(٣) في غير (ص) و(م): «الفطرة».

(٤) «وأحمد»: ليس في (د).

(٥) في (م): «على» والمثبت موافق لما في «السنن».

لما قبله من التكرات المتعاطفات بـ «أو»، فيندفع قول الطحاوي أنه خطاب^(١) متوجه معناه إلى السادة، يقصد بذلك الاحتجاج لمن ذهب إلى أن^(٢) إخراج زكاة الفطر عن العبد الكافر.

٧٢ - بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ

(بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعٍ مِنْ شَعِيرٍ) برفع «صاع» خبر مبتدأ محذوف، أي: هي صاع، ولغير أبي ذر: «باب صاع من شعير»، وفي بعض الأصول: «صاعاً» بالنصب، خبر «كان» محذوفة، أو حكاية عما في الحديث.

١٥٠٥ - حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

قَالَ: كُنَّا نُطْعِمُ الصَّدَقَةَ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ) بفتح القاف وكسر الموحدة، ولأبي ذر: «قبيصة بن عقبة» بضم العين وسكون القاف، العامري قال: (حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوري (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ) / مولى عمر بن الخطاب (عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ) العامري (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ) الخدري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نُطْعِمُ الصَّدَقَةَ أي: زكاة الفطر، فـ «أل» للعهد (صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ) «من» بانيئة، والحديث أخرجه الستة، وله حكم الرفع على الصحيح؛ كما قطع به الحاكم والجمهور؛ لأن الظاهر أنه من النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لم اطلع على ذلك وأقره، ومثل^(٣) هذا لا يقال فيه^(٤) من قبل الرأي.

٧٣ - بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعٍ مِنْ طَعَامٍ

(بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ) هي^(٥) (صَاعٍ مِنْ طَعَامٍ) ولغير أبي ذر: «صاعاً» بالنصب، خبر «كان» كما مر.

١٥٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ: أَخْبَرَنَا مَالِكٌ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ

سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْجٍ الْعَامِرِيِّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ.

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «أنه خطاب»؛ كذا بخطه، والذي في «المصابيح»: «بأنه» بإثبات الباء، وكذا قوله: «ذهب إلى أن إخراج زكاة... إلى آخره، والذي في «المصابيح» حذف «أن».

(٢) «أن»: مثبت من (ص) و(م).

(٣) في (د) و(ص): «إذ مثل».

(٤) «فيه»: مثبت من (ص).

(٥) «هي»: ليس في (د).

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يُوسُفَ) التَّيْسِيُّ قَالَ: (أَخْبَرَنَا مَالِكٌ) هو ابن أنسٍ الإمام (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، عَنْ عِيَّاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي سَرْجٍ) بسكون عين «سعدٍ»، وراء «سرج» (العامريّ، أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا سَعِيدٍ الْخُدْرِيَّ رضي الله عنه يَقُولُ: كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ) هو البُرُّ؛ لقوله: (أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ) قال الثَّورْبِشْتِيُّ: والبرُّ أعلى ما كانوا يقتاتونه في الحضر والسفر، فلولا أَنَّهُ أراد بالطَّعام البُرُّ؛ لذكره عند التَّفْصِيلِ، وحكى المنذريُّ في «حواشي السنن» عن بعضهم اتِّفَاقَ العلماء على أَنَّهُ المرادُ هنا، وقال بعضهم: كانت لفظة «الطَّعام» تُسْتَعْمَلُ في الحنطة عند الإطلاق حتَّى إِذَا قِيلَ: اذهب إلى سوق الطَّعام؛ فَهَمَّ منه سوق القمح، وإذا غلب العُرف؛ نَزَلَ اللَّفْظُ عَلَيْهِ^(١)؛ لِأَنَّ ما غلب استعمال اللَّفْظِ فيه؛ كان خطوره عند الإطلاق أقرب، وتعبَّبه ابن المنذر بما جاء^(٢) في حديث أبي سعيدٍ الآتي - إن شاء الله تعالى - في «باب صاعٍ من زبيبٍ» [ج: ١٥٠٨]: فَلَمَّا جَاءَ معاوية وجاءت السَّمَاءُ^(٣)؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ على أَنَّهَا لم تكن قُوتًا لهم قبل هذا، ثمَّ قال: ولا نعلم في القمح خبرًا ثابتًا عن النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم نَعْتَمَدُ^(٤) عليه، ولم يكن البُرُّ يومئذٍ بالمدينة إلَّا الشَّيْءُ اليسير منه، فكيف يُتَوَهَّمُ أَنَّهُمْ أخرجوا ما لم يكن موجودًا؟ وأمَّا ما أخرج ابن خزيمة والحاكم في «صحيحيهما»^(٥) من طريق إسحاق، عن عبد الله بن عبد الله بن عثمان بن حكيم، عن عياض بن عبد الله قال: قال أبو سعيدٍ - وذكروا عنده صدقة رمضان - فقال: لا أُخْرِجُ إلَّا ما كنت أُخْرِجُ في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، صاعَ تمرٍ أو صاعَ حنطةٍ أو صاعَ شعيرٍ أو صاعَ أَقِطٍ، فقال له رجلٌ من القوم: أو مُدَّين من قمح، فقال: لا، تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها، فقال ابن خزيمة بعد أن ذَكَرَهُ: ذِكْرُ الحنطة في خبر أبي سعيدٍ غيرُ محفوظٍ، ولا أدري ممَّن الوهم، وقوله: «فقال رجلٌ...» إلى آخره دالٌّ على أَنَّ ذكر الحنطة في أوَّل القصَّة خطأ؛ إذ لو كان أبو سعيدٍ أخبر أَنَّهُمْ كانوا يُخرجون منها على عهد

(١) في هامش (ج) و(ص): قوله: «نزل العرف»، كذا بخطه، والصواب: نزل اللَّفْظُ عليه كما في «الفتح» في باب «صاع من زبيب».

(٢) كلمة (جاء) زيادة من (ص).

(٣) في هامش (ص): قوله: «وجاءت السماء»؛ أي الحنطة، ومجيئها: رخصها وكثرتها. وفي هامش (ج): السَّمَاءُ: القمح.

(٤) في (د): «يُعْتَمَد».

(٥) في غير (س): «صحيحهما».

رسول الله ﷺ صاعاً؛ لَمَّا كَانَ الرَّجُلُ يَقُولُ لَهُ: «أَوْ مُدَّيْنِ مِنْ قَمْحٍ»، وقد أشار أبو داود إلى رواية ابن إسحاق هذه وقال: إِنَّ ذِكْرَ الْحِنْطَةِ فِيهَا غَيْرُ مُحْفُوظٍ (أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ أَقِطٍ) وهو لبنٌ جامدٌ فيه زبد، فإن أفسد الملح جوهره؛ لم يجز، وإن ظهر عليه ولم يفسده؛ ٢٤٧/د ب وجب بلوغ خالصه صاعاً (أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ).

٧٤ - بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ

هذا (بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ صَاعًا) وفي نسخة: «صَاعٌ» (مِنْ تَمْرٍ).

١٥٠٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ: حَدَّثَنَا اللَّيْثُ، عَنْ نَافِعٍ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ: أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: فَجَعَلَ النَّاسُ عِدْلَهُ مُدَّيْنِ مِنْ حِنْطَةٍ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ يُونُسَ) هو أحمد بن عبد الله بن يونس التميمي^(١) قال: (حَدَّثَنَا اللَّيْثُ) بن سعد الإمام (عَنْ نَافِعٍ) مولى ابن عمر (أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ قَالَ) ولأبي ذرٍّ: «أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ ابن عمر رضي الله عنهما قال»: (أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ) ابن عمر رضي الله عنهما: (فَجَعَلَ النَّاسُ) أي: معاوية ومن معه؛ كما صرح به/ في الرواية الأخرى [ج: ١٥٠٨] ٨٧/٣ (عِدْلَهُ) قال في «القاموس»: العدل - أي: بالفتح - المثل والتظير؛ كالعدل - أي: بالكسر - والعدل، والجمع: أَعْدَالٌ وَعُدْلَاءٌ وَالْكَيْلُ. انتهى^(٢). وقال الأخفش: بالكسر: المثل، وبالفتح: مصدرٌ، وقال الفراء: بالفتح: ما عادل^(٣) الشيء من غير جنسه، وبالكسر: المثل، وقال غيره بالعكس (مُدَّيْنِ) ثنية مُدٌّ؛ وهو رُبْعُ الصَّاعِ (مِنْ حِنْطَةٍ) وظاهره أنه فعل ذلك بالاجتهاد بناءً على أَنَّ قِيَمَ ما عدا الحنطة متساويةً، وكانت الحنطة إذ ذاك غالية الثمن؛ لكن يلزم عليه أن تُعْتَبَرَ القيمة في كلِّ زمانٍ فيختلف الحال، ولا ينضبط، وربما لزم في بعض الأحيان إخراج أصع من الحنطة، ويدلُّ على أنَّهم لاحظوا ذلك ما روى جعفر الفريابي في «كتاب صدقة الفطر»: أَنَّ ابن عباس لَمَّا كَانَ أميرَ البصرة؛ أمرهم بإخراج زكاة الفطر، وبيَّن لهم أَنَّها صَاعٌ مِنْ تَمْرٍ إِلَى أَنْ قَالَ: أَوْ نَصْفُ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، قَالَ: فَلَمَّا جَاءَ عَلِيٌّ وَرَأَى رُخْصَ أَسْعَارِهِمْ؛ قَالَ: اجْعَلُوهَا صَاعًا

(١) في غير (د) و(س): «الْتِمِي»، وهو تحريف.

(٢) «انتهى»: ليس في (د)، وفيها: «والكيل للتمر».

(٣) في (د): «عدل».

من كلٍّ، فدلَّ على أنه كان ينظر إلى القيمة في ذلك، قاله في «فتح الباري»، لكن في حديث ثعلبة بن أبي صُعَيْرٍ^(١) عن أبيه قال: قال رسول الله ﷺ «زكاة الفطر صاع من بُرٍّ أو قمحٍ عن كلِّ اثنين»، رواه أبو داود، أي: مجزئ^(٢) عنهما، وهذا نصٌّ صريحٌ، ولا اجتهاد مع النص^(٣)، وهو مذهب أبي حنيفة رحمته - كما مرَّ - لكنَّ حديث ثعلبة فيه: النُّعْمان بن راشد، لا يُحتجُّ به، وقال البخاريُّ فيه: يَهُمُّ^(٤) كثيرًا، وقال أحمد: ليس حديثه بصحيح، وبقيَّة مباحث هذا الحديث^(٥) تأتي قريبًا إن شاء الله تعالى.

٧٥ - بَابُ صَاعٍ مِنْ زَبِيبٍ

(بَابُ صَاعٍ مِنْ زَبِيبٍ) فِي صَدَقَةِ الْفِطْرِ مجزئٌ.

١٥٠٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ: سَمِعَ يَزِيدَ الْعَدَنِيَّ، قَالَ: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: حَدَّثَنِي عِيَاضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ: كُنَّا نُعْطِيهَا فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ وَجَاءَتِ السَّمَرَاءُ؛ قَالَ: أَرَى مُدًّا مِنْ هَذَا يَغْدِلُ مُدَّيْنِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُنِيرٍ) بضم الميم وكسر الثون، الزاهد المروزي، أنه (سَمِعَ يَزِيدَ الْعَدَنِيَّ)^(٦) بفتح العين والدال المهملتين، ولأبي ذرٍّ: «يزيد بن أبي حكيم» بفتح الحاء وكسر الكاف، «العدني» (قال: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ) الثوري (عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (عِيَاضُ ابْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي سَرْحٍ) بسكون الراء بعد السين المهملة المفتوحة، آخره حاءٌ مهملة (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه) قَالَ: كُنَّا نُعْطِيهَا (فِي زَمَانِ النَّبِيِّ ﷺ) / هذا له حكم

١٢٤٨/٢٥

(١) في (د): «صغير»، وهو تصحيف. وفي هامش (ج): «صُعَيْر» بمهملتين مصغراً «تقريب».

(٢) في (ص): «يجزئ».

(٣) قوله: «وهذا نصٌّ صريحٌ، ولا اجتهاد مع النص»، سقط من (د) و(م).

(٤) في غير (ص) و(م): «يُتَّهَم».

(٥) «الحديث»: ليس في (د).

(٦) في هامش (ج): «العدني» إلى عدن؛ مدينة باليمن، منها يزيد بن أبي حكيم، واسم أبي حكيم: مليك، يروي عنه البخاري، وهو روى عن جدّه وسفيان الثوري، كما في «الترتيب».

الرَّفْعُ؛ لإضافته إلى الزَّمنِ النَّبَوِيِّ^(١) (صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ، فَلَمَّا جَاءَ مُعَاوِيَةُ) بن أبي سفيان، وزاد مسلمٌ في روايته: فلم نَزَلْ نخرجه حتَّى قَدِمَ معاوية حاجًّا أو معتمرًا، فكَلَّمَ النَّاسَ على المنبر، وزاد ابن خزيمة: وهو يومئذٍ خليفة (وَجَاءَتِ السَّمَرَاءُ) أي: كثرت الحنطة الشَّامِيَّةُ وَرَخُصَّتْ (قَالَ: أَرَى) بضمِّ الهمزة، أي: أظنُّ، ولأبي ذرٍّ: «أَرَى» (مُذًا) واحدًا (مِنْ هَذَا) الحَبِّ أَوْ القمح (يَعْدِلُ مُدَّيْنِ) من سائر الحبوب، وبهذا ونحوه تَمَسَّكَ أبو حنيفة رحمته، وأُجِيبَ بأنَّه قال في أوَّل الحديث: «صَاعًا مِنْ طَعَامٍ»، وهو في الحجاز: الحنطة، فهو صريحٌ في أنَّ الواجب منها صاعٌ، وقد عَدَّدَ الأقوات، فذكر أفضلها قوتًا عندهم، وهو البُرُّ - لا سِيَّما - وَعُطِفَتْ بـ «أو» الفاصلة، فالنَّظَرُ إلى ذواتها لا قيمتها، ومعاوية إنما صرَّحَ بأنَّه رأيه، فلا يكون حِجَّةً على غيره. انتهى. لكن نازع ابن المنذر في كون المراد بالطَّعام: الحنطة - كما مرَّ - قريبًا، وقد زاد مسلمٌ: قال أبو سعيدٍ: أمَّا أنا فلا أزال أخرجه أبدًا ما عشت، وله من طريق ابن عجلان عن عياضٍ: فأنكر ذلك أبو سعيدٍ، وقال: لا أخرج إلَّا ما كنت أخرج في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولابن خزيمة والحاكم والدارقطني: فقال له رجلٌ: مُدَّيْنِ من قمحٍ، فقال: لا، تلك قيمة معاوية لا أقبلها ولا أعمل بها، فدلَّ على أنَّه لم يوافق على ذلك، وحينئذٍ فليس في المسألة إجماعٌ سكوتيٌّ، قال النَّوَوِيُّ: وكيف يكون ذلك، وقد خالفه أبو سعيدٍ وغيره ممَّن هو أطول صحبةً وأعلم بأحوال النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم؟!

٧٦ - بَابُ الصَّدَقَةِ قَبْلَ الْعِيدِ

(بَابُ) استحباب إخراج (الصَّدَقَةِ) أي: صدقة^(٢) الفطر (قَبْلَ) خروج النَّاسِ إلى صلاة (العِيدِ) وقد صرَّحَ بذلك الفقهاء من المذاهب الأربعة، بل زاد الحنابلة، فقالوا بکراهة تأخيرها عن الصَّلَاة.

١٥٠٩ - حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ: حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهما، أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ.

وبالسَّند قال: (حَدَّثَنَا آدَمُ) بن أبي إياسٍ قال: (حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ مَيْسَرَةَ) ضَدَّ الميمنة،

(١) في (ب) و(س): «زَمَانُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم»، وفي (د): «زَمَنُ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم».

(٢) في (د) و(م): «زَكَاةٌ»، وفي نسخةٍ في هامش (د) كالمثبت.

الصَّنْعَانِي، نَزِيلُ الشَّامِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا) بِالْجَمْعِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «(حَدَّثَنِي) (مُوسَى بْنُ عُقْبَةَ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ) بْنِ الْخَطَّابِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ): أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِزَكَاةِ الْفِطْرِ أَنْ تُخْرَجَ (قَبْلَ خُرُوجِ النَّاسِ إِلَى الصَّلَاةِ) أَي: قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَبَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ عَنْ عَكْرَمَةَ فِيمَا قَالَ ابْنُ عَيْنَةَ فِي «تَفْسِيرِهِ»: يَقْدُمُ الرَّجُلُ زَكَاتَهُ يَوْمَ الْفِطْرِ بَيْنَ يَدَيْ صَلَاتِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى﴾ وَذَكَرَ أَنَّهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ (فَصَلَّى) [الْأَعْلَى: ١٤-١٥] وَالْأَمْرُ هُنَا لِلتَّذَبُّبِ، فَيَجُوزُ تَأْخِيرُهَا إِلَى غُرُوبِ شَمْسِ يَوْمِ الْعِيدِ، نَعَمْ؛ يَحْرُمُ تَأْخِيرُ أَدَائِهَا عَنْهُ بِلا عَذْرِ؛ كَغَيْبَةِ مَالِهِ أَوْ الْآخِذِ؛ لِأَنَّ الْقَصْدَ إِغْنَاءُ الْفُقَرَاءِ عَنِ الطَّلَبِ فِيهِ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ عِنْدَ سَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ: «أَغْنَوْهُمْ»^(١) - يَعْنِي: الْمَسَاكِينَ - عَنْ طَوَافِ هَذَا الْيَوْمِ، وَيَلْزَمُ قَضَاؤُهَا عَلَى الْفُورِ، وَالتَّعْبِيرُ بِ«الْصَّلَاةِ» - جَرَى عَلَى الْغَالِبِ مِنْ فَعْلِهَا أَوَّلَ النَّهَارِ، فَإِنْ أَخَّرَتْ، أَي: الصَّلَاةُ؛ اسْتَحَبَّ / الْأَدَاءَ قَبْلَهَا أَوَّلَ النَّهَارِ؛ لِلتَّوَسُّعِ عَلَى الْمُسْتَحَقِّينَ.

١٥١٠ - حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ: حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ، عَنْ زَيْدٍ، عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ: وَكَانَ طَعَامُنَا الشَّعِيرَ وَالزَّرْبَبَ وَالْأَقِطَ وَالثَّمَرِ.

وَبِهِ قَالَ: (حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ فَضَالَةَ) بِضَمِّ^(٢) الْمِيمِ وَفَتْحِ الضَّادِ الْمَعْجَمَةِ الْمُخَفَّفَةِ، قَالَ: (حَدَّثَنَا أَبُو عُمَرَ) بِضَمِّ الْعَيْنِ، وَلَأَبِي ذَرٍّ: «(أَبُو عَمْرِو حَفْصِ بْنِ مَيْسَرَةَ) (عَنْ زَيْدٍ) وَلَأَبِي ذَرٍّ: (زَيْدُ بْنُ أَسْلَمٍ) (عَنْ عِيَاضِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَعْدٍ) بِسُكُونِ الْعَيْنِ، ابْنُ أَبِي سَرْحٍ (عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ) رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: كُنَّا نُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَوْمَ الْفِطْرِ صَادِقٌ بِجَمِيعِهِ، فَلِذَا حَمَلَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ التَّقْيِيدَ فِي الْحَدِيثِ السَّابِقِ بِقَبْلِ صَلَاةِ الْعِيدِ عَلَى الْاسْتِحْبَابِ (صَاعًا مِنْ طَعَامٍ، وَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ) الْخُدْرِيُّ مَفْسَّرًا مَا أَجْمَلَهُ فِي^(٣) قَوْلِهِ: «(مِنْ طَعَامٍ)»: (وَكَانَ طَعَامُنَا الشَّعِيرَ) بِالنَّصْبِ، خَبَر «كَانَ»، وَفِي رَوَايَةٍ غَيْرِ أَبِي ذَرٍّ: «(طَعَامُنَا الشَّعِيرُ)» بِنَصْبِ «الطَّعَامِ»^(٤) وَرَفَعِ

(١) فِي هَامِشِ (ج): «أَغْنَوْهُمْ» بِضَمِّ الْهَمْزَةِ، قَالَ فِي «الْمُصْبَاحِ»: وَغَنَى مِنَ الْمَالِ يَغْنَى؛ مِثْلُ: رَضِيَ يَرْضَى رِضًا، فَهُوَ غَنِيٌّ، وَالْجَمْعُ: أَغْنِيَاءُ.

(٢) فِي (د): «بِفَتْحٍ»، وَلَيْسَ بِصَحِيحٍ.

(٣) فِي (د): «مِنْ»، وَفِي نَسْخِهِ فِي هَامِشِهَا كَالْمُثَبَّتِ.

(٤) فِي (ب) وَ(س): «طَعَامٍ».

«الشَّعِيرُ»، اسم «كان» مُؤَخَّرًا (وَالزَّيْبَ وَالْأَقِطَ وَالتَّمْرَ) عُطِفَ عَلَى «الشَّعِيرِ»، زاد الطَّحَاوِيُّ من طريقٍ أُخْرَى عن عِيَاضٍ: فَلَا تُخْرِجْ غَيْرَهُ، وَهُوَ يُؤَيِّدُ تَغْلِيظَ ابْنِ الْمُنْذِرِ لِمَنْ قَالَ: إِنَّ قَوْلَهُ: «صَاعًا مِنْ طَعَامٍ» حَبَّةٌ لِمَنْ قَالَ: «صَاعًا مِنْ حَنْطَةٍ» كَمَا سَبَقَ تَقْرِيرُهُ، وَحَمَلَ الْبِرْمَاوِيُّ كَالْكِرْمَانِيِّ «الطَّعَامَ» هُنَا عَلَى اللَّغْوِيِّ الشَّامِلِ لِكُلِّ مَطْعُومٍ، قَالَ: وَلَا يَنَافِي تَخْصِيصُ الطَّعَامِ -فِيمَا سَبَقَ- بِالْبُرِّ؛ لِأَنَّهُ قَدْ عُطِفَ عَلَيْهِ «الشَّعِيرُ»، فَدَلَّ عَلَى التَّغَايُرِ، وَهَذَا كَالْوَعْدِ، فَإِنَّهُ عَامٌّ فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَإِذَا عُطِفَ عَلَيْهِ الْوَعِيدُ؛ خُصَّ بِالْخَيْرِ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ عُطْفِ الْخَاصِّ عَلَى الْعَامِّ؛ نَحْوُ: ﴿فَكَهْةٌ وَنَحْلٌ﴾ [الرَّحْمَنُ: ٦٨] وَمِلَاتُكْتَهُ وَجَبْرِيلَ، فَإِنَّ ذَلِكَ إِنَّمَا هُوَ فِيمَا إِذَا كَانَ الْخَاصُّ أَشْرَفَ، وَهُنَا بِالْعَكْسِ. انْتَهَى. فَلْيَتَأَمَّلْ مَعَ^(١) مَا سَبَقَ عَنْ ابْنِ الْمُنْذِرِ وَغَيْرِهِ.

٧٧ - بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ

وَقَالَ الزُّهْرِيُّ فِي الْمَمْلُوكِينَ لِلتَّجَارَةِ: يُزَكَّى فِي التَّجَارَةِ، وَيُزَكَّى فِي الْفِطْرِ.

(بَابُ) وَجُوبِ (صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ) سَبَقَ قَبْلَ خَمْسَةِ أَبْوَابٍ: «بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الْعَبْدِ وَغَيْرِهِ»؛ لَكُنَّه^(٢) قَيَّدَهَا فِي رِوَايَةِ غَيْرِ ابْنِ عَسَاكِرَ «بِالْمُسْلِمِينَ»^(٣)، وَأَسْقَطَ ذَلِكَ هُنَا، قَالَ الزَّيْنُ بْنُ الْمُنَيَّرِ: غَرَضُهُ مِنَ التَّرْجُمَةِ الْأُولَى: أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تُخْرَجُ عَنْ كَافِرٍ؛ وَلِذَا قَيَّدَهَا بِقَوْلِهِ: «مِنَ الْمُسْلِمِينَ»، وَغَرَضُهُ مِنْ هَذِهِ: تَمْيِيزُ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ أَوْ عَنْهُ بَعْدَ وَجُودِ الشَّرْطِ الْمَذْكُورِ؛ وَهُوَ الْإِسْلَامُ^(٤)؛ وَلِذَا اسْتَعْنَى عَنْ ذِكْرِهِ هُنَا فِيهَا.

(وَقَالَ الزُّهْرِيُّ) مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ ابْنُ شَهَابٍ (فِي الْمَمْلُوكِينَ) بِكسْرِ الْكَافِ، حَالُ كَوْنِهِمْ (لِلتَّجَارَةِ: يُزَكَّى) بفتح الْكَافِ، مَبْنِيًّا لِلْمَفْعُولِ، أَوْ بِكسْرِهَا مَبْنِيًّا لِلْفَاعِلِ، أَيِ: يُوَدِّي الزَّكَاةَ (فِي التَّجَارَةِ) زَكَاةَ قِيَمَتِهِمْ آخِرَ الْحَوْلِ (وَيُزَكَّى) بفتح الْكَافِ أَوْ بِكسْرِهَا -كَمَا مَرَّ- أَيْضًا^(٥) (فِي) زَكَاةِ (الْفِطْرِ) زَكَاةَ أَبْدَانِهِمْ، وَهَذَا قَوْلُ الْجُمْهُورِ، وَقَالَ الْحَنْفِيَّةُ: لَا يَلْزَمُ السَّيِّدُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ

(١) «مَعَ»: لَيْسَ فِي (د).

(٢) فِي (د): «لَكُنَّ».

(٣) فِي (د) وَ(م): «مِنَ الْمُسْلِمِينَ».

(٤) «وَهُوَ الْإِسْلَامُ»: لَيْسَ فِي (ص) وَ(م) وَ(ج)، وَالْحَقُّ فِي هَامِشِ (ج): بَلَا تَصْحِيحَ.

(٥) فِي (د): «هَنَّاكَ».

عبيد التجارة؛ إذ لا يلزم في مالٍ واحدٍ زكاتان، قال الحافظ ابن حجر: وهذا التعليق وصله ابن المنذر، ولم أقف على إسناده، وذكر بعضه أبو عبيد في «كتاب الأموال».

١٥١١ - حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ: حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ: حَدَّثَنَا أَيُّوبُ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فَرَضَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ - أَوْ قَالَ رَمَضَانَ - عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ، صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، فَعَدَلَ النَّاسُ بِهِ نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي التَّمْرَ، فَأَعْوَزَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنَ التَّمْرِ فَأَعْطَى شَعِيرًا، فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، حَتَّى إِنْ كَانَ يُعْطِي عَنْ بَنِيٍّ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُعْطِيهَا الَّذِينَ يَقْبَلُونَهَا، وَكَانُوا يُعْطُونَ قَبْلَ الْفِطْرِ يَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ.

وبالسند قال: (حَدَّثَنَا أَبُو النُّعْمَانِ) مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ، السَّدُوسِيُّ البَصْرِيُّ، الْمُلقَّبُ عارم^(١)؛ بالعين والراء المهملتين، قال: (حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ) هو ابن درهم، الجهمي قال: (حَدَّثَنَا أَيُّوبُ) السَّخْتِيَانِيُّ^(٢) (عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ) بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فَرَضَ النَّبِيُّ^(٣) صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ - أَوْ قَالَ: (صَدَقَةُ رَمَضَانَ -) شَكَّ الرَّأوي في المقول منهما، وكلاهما صحيح؛ لتعلق الصدقة بهما، وفي رواية في «الصَّحِيحِينَ» الجمع بينهما؛ وهي: «فرض رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ زكاة الفطر من رمضان»^(٤) (عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ) قنَّا كان أو مُدْبِرًا أو أُمٍّ وَلَدٍ أو مُعَلَّقُ الْعَتَقِ / بصفة^(٥)، ولو أَبَقًا ومغصوبًا ومُؤَجَّرًا ومرهونًا يؤدِّيها السَّيِّدُ عنه (صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ) أمَّا المُكَاتَبُ فلا فطرة عليه؛ لضعف ملكه، ولا على سيِّده عنه؛ لنزوله منه^(٦) منزلة الأجنبيِّ، وأمَّا المُبْعَضُ؛ فقال الشَّافِعِيُّ: يخرج هو من الصَّاع بقدر حرَّيَّته، وسيِّده بقدر رَقِّه، وهو إحدى الروايتين عن أحمد، والمشهور عند المالكيَّة: أَنَّ عَلَى الْمَالِكِ بِقَدْرِ نَصِيْبِهِ وَلَا شَيْءَ عَلَى الْعَبْدِ، وَقَالَ

(١) في المطبوع: «بعارم».

(٢) في هامش (ج): بثلاث السين مع فتح التاء وكسرها؛ كما في «القاموس» و«التَّرتيب».

(٣) في نسخة في هامش (د): «رسول الله»، وفيها كالمثبت.

(٤) الحديث أخرجه أبو داود (١٦١١) وغيره، ولم أجده في الصحيحين.

(٥) في هامش (ج): خلافاً للإمام أبي حنيفة؛ فقد قال صاحب «البحر» في «شرح الكبير»: إنَّه لا يُخرج عن عبده

الآبق، ولا عن المغصوب المجحود إلا بعد عوده، فيلزمه؛ لما مضى.

(٦) في (د): «عنه»، وهو تحريف.

أبو حنيفة: لا شيء فيه عليه ولا على السيّد (فَعَدَلَ النَّاسُ بِهِ) أي: بصاع التمر، أي^(١): جعلوا^(٢) مثله (نِصْفَ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ) ولمّا كان الكلام متضمّنًا ترك المعدول به^(٣)؛ أدخل الباء عليه؛ لأنّها تدخل على المتروك، ففي الباء معنى: البدليّة، والمراد بـ«النّاس»: معاوية ومن معه - كما مرّ - لا جميع النّاس حتّى يكون إجماعًا، كما نُقِلَ عن أبي حنيفة أنّه استدلّ به، وقد مرّ ما فيه (فَكَانَ^(٤) ابْنُ عُمَرَ يُعْطِي التَّمْرَ) وفي رواية مالك في «الموطأ» عن نافع: كان ابن عمر لا يُخرج إلّا التمر في زكاة الفطر إلّا مرّةً واحدةً فإنّه أخرج شعيرًا (فَأَعْوَزَ) بفتح الهمزة والواو، بينهما عينٌ مهملةٌ ساكنةٌ، آخره زايٌّ، أي: احتاج، ولأبي ذرٍّ: «فَأَعْوَزَ» بضمّ الهمزة وكسر الواو (أَهْلُ الْمَدِينَةِ مِنَ التَّمْرِ) فلم يجدوه (فَأَعْطَى شَعِيرًا) وهو يدلّ على أنّ التمر أفضل ما يخرج في صدقة الفطر، ومذهب الشافعيّة أنّ الواجب جنس القوت المُعَشَّر، وكذا الأقط؛ لحديث أبي سعيد السّابق [ح: ١٥١٠] وفي معناه: اللّبن والجبن، فيجزئ كلٌّ من الثلاثة لمن هو قوته، ولا يجزئ المخيض والمصل والسّمّن والجبن المنزوع الرّبذ؛ لانتفاء الاقتيات بها، ولا المملّح من الأقط الذي أفسد كثرة الملح جوهره، ويجب من غالب قوت بلده، فـ«أو» في قوله في الحديث: «صاعًا من تمر أو صاعًا من شعير» ليست للتّخير، بل لبيان الأنواع التي يخرج منها، وذُكِرَا لأنّهما الغالب في قوت أهل المدينة، وجاءت أحاديث أُخَر^(٥) بأجناسٍ أُخَرى، فعند الحاكم: أو صاعًا من قمح، ولأبي داود والنّسائي: أو سُلتٍ، وللمؤلف وغيره - كما سبق - : أو زبيبٍ أو أقط [ح: ١٥٠٦] وكلّها محمولةٌ على أنّها غالب أقوات المخاطبين بها، ويجزئ الأعلى عن الأدنى ولا عكس، والاعتبار بزيادة الاقتيات في الأصحّ، فالبرُّ خيرٌ من التمر^(٦) والأرز، والشّعير خيرٌ من التمر؛ لأنّه أبلغ في الاقتيات، والتمر خيرٌ من الزّبيب، وقال الحنفيّة/: يتخير بين البرّ والدقيق ٢٤٩/د ب والسّويق والزّبيب والتمر، والدقيق أولى من البرّ، والدّراهم أولى من الدقيق فيما يروى

(١) «أي»: ليس في (د).

(٢) في (م): «فعلوا».

(٣) في (ب) و(س): «عنه».

(٤) في نسخة في هامش (د): «وكان»، وفيها كالمثبت، وكذا في الموضع اللاحق.

(٥) في (ب) و(س): «أخرى».

(٦) في (د): «الشّعير».

عن أبي يوسف، وقال المالكية^(١): من أغلب قوت المزكّي أو قوت البلد الذي هو فيه من مُعَشَّرٍ؛ وهو القمح والشّعير والأرز والذرة والدخن والتّمّر والزّبيب والأقيط غير العلس^(٢) إلا أن يقتات غير المُعَشَّر، والأقيط كالتّين والقطناني^(٣) والسّويق واللّحم واللّبن، فإنّه يخرج منه على المشهور. قال نافع: (فَكَانَ ابْنُ عُمَرَ) رضي الله عنه (يُعْطِي) زكاة الفطر (عَنِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ، حَتَّى إِنْ كَانَ يُعْطِي) الفطرة (عَنْ بَنِي) بفتح الموحّدة وكسر النّون وتشديد التّحتيّة، أي: الذين رزقهم، وهو في الرّق، أو بعد أن أعتق على سبيل التّبّرع، أو كان يرى وجوبها على جميع من يموّنه ولو لم تكن نفقته واجبة عليه، وهمزة «إِنْ» مكسورة ومفتوحة، فقال الكرماني: شرط المكسورة اللّام في الخبر، أي: نحو: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً﴾ [البقرة: ١٤٣] والمفتوحة «قد» ونحوه^(٤)، وأجاب بأنّهما مُقَدَّرَتَانِ أو تُجَعَّلُ^(٥) «أَنْ» مصدرية، و«كَانَ» زائدة. انتهى. وتعقّب العيني فقال: هذا تعسف، والأوجه أن يُقال: إِنْ «أَنْ» مُخَفَّفَةٌ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وأصله: حَتَّى أَنَّهُ كَانَ، أي: حَتَّى أَنْ ابن عمر كان يعطي، وأجاب في «المصابيح» عن اللّام بأنّه إذا دلّ على قصد الإثبات؛ جاز تركها؛ كقوله:

إِنْ كُنْتَ قَاضِي نَحْبِي يَوْمَ بَيْنِكُمْ لَوْلَمْ تَمْنُوا بِوَعْدِي يَوْمَ تَوَدِّعِ

إذ^(٦) المعنى فيه لا يستقيم إلا على إرادة الإثبات، والدّليل في الحديث موجود؛ لأنّه قال: وكان ابن عمر يعطي عن الصّغير والكبير وغيّاه^(٧) بقوله: «حَتَّى إِنْ كَانَ يعطي عن بَنِي»، ولا تأتي

(١) في هامش (ج): عبارة بهرام. انتهى «منه» وهو بفتح الموحّدة؛ كما ذكره العلامة الأجهوري في «شرحه على خطبة خليل».

(٢) في غير (ص) و(س): «علس». وفي هامش (ج): «العلس» محرّكة: ضرب من البُرّ، يكون حبّتان في قشر، وهو طعام صنعاء «قاموس».

(٣) في هامش (ج): «القطناني»: جمع قطنية، قال في «القاموس»: القطنية بالضمّ وبالكسر: الثّياب وحبوب الأرض، أو ما سوى الحنطة والشّعير والزّبيب والتّمّر، أو هي الحبوب التي تُطَبِّخ، الجمع: القطناني ... إلى آخره. وفي هامش (ص): قوله: «والقطناني»: في «التّهذيب»: القطنية؛ اسم جامع للحبوب التي تُطَبِّخ، أي: مثل العدس، والبقلاء، واللّوبياء، والجَمْص، والأرز، والسّمسم، وليس القمح والشّعير من القطناني.

(٤) «قد ونحوه»: ليس في (ص) و(م). وفي هامش (ج): سقط لفظ «قد» من خطّ المؤلف، وثبت في «الكرماني».

(٥) في (م): «بجعل».

(٦) في (د): «إِنْ».

(٧) في (م): «وعناه»، وهو تصحيّف.

الغاية مع قصد التّفي أصلاً. انتهى. لكن ثبت في رواية أبي ذرٍّ؛ كما في «اليونينية»: «ليعطي»؛ باللام، ولم يضبط الهمزة إلا بالكسر، وصحّح عليها. قال نافع: (وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا يُعْطِيهَا) أي: زكاة الفطر (الَّذِينَ يَقْبَلُونَهَا) أي: الذين تجتمع عندهم ويتولّون تفرقتها^(١) صبيحة العيد؛ ٩٠/٣ لأنّه السّنة، قاله ابن بطّال، أو الذين يدّعون الفقر من غير أن يتجسّس^(٢)، ولأبي ذرٍّ عن الحمّوي والمستملي: «يقبلون» بإسقاط ضمير المفعول (وَكَانُوا) أي: النَّاسُ (يُعْطُونَ) بضمّ أوّله وثالثه، أي: صدقة الفطر (قَبْلَ) يوم (الْفِطْرِ بِيَوْمٍ أَوْ يَوْمَيْنِ) فيه جواز تقديمها قبل يوم العيد، فله تعجيلها من أوّل رمضان ليلاً، والصّحيح منعه قبل رمضان؛ لأنّه تقديم على السّبب.

٧٨ - بَابُ صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ

(باب) وجوب (صَدَقَةِ الْفِطْرِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ).

١٥١٢ - حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ: حَدَّثَنَا يَحْيَى، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ قَالَ: حَدَّثَنِي نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ.

وبالسّند قال: (حَدَّثَنَا مُسَدَّدٌ) هو ابن مسرهد قال: (حَدَّثَنَا يَحْيَى) القَطَّان (عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ) ابن عمر العمريّ (قَالَ: حَدَّثَنِي) بالافراد (نَافِعٌ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا) قَالَ: فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ، أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ عَلَى (الصَّغِيرِ) الذي لم يحتلم ١٢٥٠/٢د من ماله إن كان له مال^(٣)، أو على من تلزمه نفقته، وبه قال الأئمة الأربعة والجمهور؛ خلافاً لمحمّد بن الحسن^(٤)؛ حيث قال: على الأب مطلقاً (وَالْكَبِيرِ وَالْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ).

تنبيه: لا فطرة على جنين؛ خلافاً لابن حزم؛ حيث قال بوجوبها مستدلاً بقوله: «أو صاعاً

(١) في (د): «تفريقها».

(٢) في هامش (ج): أي: من غير أن يفحص عن حقيقة حالهم، بل يدفع لهم بمجرد ادّعاء الفقر.

(٣) في (ج) إن كان ماله ماله، وفي هامشها: لعلّه: «إن كان له».

(٤) في هامش (ج): ووافقه زفر أيضاً، وهو ما بين الصّبيّ والمجنون، قال في «الجوهرة شرح القدوري»: ثم إن كان للولد الصّغير والمجنون مالاً؛ فإن الأب يخرج صدقة فطرهما من مالهما، وقال محمّد وزفر: لا يخرج من مالهما، ويخرج من مال نفسه، ثم قال: وقال محمّد وزفر: إذا أخرجهما الأب من مال الصّبيّ والمجنون؛ لزمه الضّمان. انتهى باختصار.

من التمر على الصَّغِيرِ»، قال: لأنَّ الجنين في بطن أمّه يقع عليه اسم «صغيرٍ»، فإذا أكمل مئة وعشرين يومًا في بطن أمّه قبل انصداع الفجر من ليلة العيد؛ وجب أن تُؤدَّى^(١) عنه صدقة الفطر، واستدلَّ بما رواه بكر بن عبد الله المزنيُّ وقتادة: أنَّ عثمان رضي الله عنه كان يعطي صدقة الفطر عن الصَّغِيرِ والكبير حتَّى عن الحمل في بطن أمّه، وعُورِض بأنَّ ما ذُكِرَ عن عثمان لا حجة فيه؛ لأنَّه منقطعٌ، فإنَّ بكرًا وقتادة روايتهما عن عثمان مُرسَلَةٌ، وأمَّا قوله: «على^(٢) الصَّغِيرِ والكبير»؛ فلم يفهم عاقلٌ منه إلَّا الموجودين في الدُّنيا، وأمَّا المعدوم؛ فلا نعلم أحدًا أوجب عليه، والله أعلم.

وهذا آخر «كتاب الزَّكاة»، والله أسأل بوجهه الكريم وبنبيّه^(٣) العظيم عليه أفضل الصَّلَاة والتَّسْلِيم أن يمنَّ عليَّ بإكماله^(٤) وتحريره على ما يحبُّه الله تعالى ويرضاه وينفعني به والمسلمين في عافية بلا محنةٍ، أستودع الله تعالى ذلك، فإنَّه لا تخيب ودائعُه وكذا جميع مآربي، وصَلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ وعلى آله وصحبه أجمعين^(٥) وسلَّم تسليمًا كثيرًا.



(١) في (ب) و(س): «تؤدِّي».

(٢) في (ب) و(س): «عن».

(٣) في (د): «ونبيّه».

(٤) في (د): «بكماله».

(٥) «أجمعين»: ليس في (د).

الفهرس

- ٢٣ - بَابُ فِي الْجَنَائِزِ، وَمَنْ كَانَ آخِرَ كَلَامِهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ٧
- ٢ - بَابُ الْأَمْرِ بِاتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ ١١
- ٣ - بَابُ الدُّخُولِ عَلَى الْمَيِّتِ بَعْدَ الْمَوْتِ إِذَا أُذِرَجَ فِي أَكْفَانِهِ ١٦
- ٤ - بَابُ الرَّجُلِ يَنْعَى إِلَى أَهْلِ الْمَيِّتِ بِنَفْسِهِ ٢٣
- ٥ - بَابُ الْإِذْنِ بِالْجَنَازَةِ ٢٧
- ٦ - بَابُ فَضْلِ مَنْ مَاتَ لَهُ وَلَدٌ فَاخْتَسَبَ ٢٩
- ٧ - بَابُ قَوْلِ الرَّجُلِ لِلْمَرْأَةِ عِنْدَ الْقَبْرِ: اضْبِرِّي ٣٨
- ٨ - بَابُ غُسْلِ الْمَيِّتِ وَوُضُوئِهِ بِالْمَاءِ وَالسَّدْرِ ٣٨
- ٩ - بَابُ مَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يُغَسَّلَ وَتُرَا ٤٢
- ١٠ - بَابُ يُبَدَأُ بِمَيَّامِنِ الْمَيِّتِ ٤٤
- ١١ - بَابُ مَوَاضِعِ الرُّضُوءِ مِنَ الْمَيِّتِ ٤٤
- ١٢ - بَابُ هَلْ تَكْفَنُ الْمَرْأَةُ فِي إِزَارِ الرَّجُلِ ٤٥
- ١٣ - بَابُ يُجْعَلُ الْكَافُورُ فِي آخِرِهِ ٤٦
- ١٤ - بَابُ نَقْضِ شَعْرِ الْمَرْأَةِ، وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: لَا بَأْسَ أَنْ يُنْقَضَ شَعْرُ الْمَيِّتِ ٤٨
- ١٥ - بَابُ كَيْفِ الْإِشْعَارِ لِلْمَيِّتِ ٤٩
- ١٦ - بَابُ يُجْعَلُ شَعْرُ الْمَرْأَةِ ثَلَاثَةَ قُرُونٍ ٥٠
- ١٧ - بَابُ يُلْقَى شَعْرُ الْمَرْأَةِ خَلْفَهَا ٥٢
- ١٨ - بَابُ الثِّيَابِ الْبَيْضِ لِلْكَفَنِ ٥٢
- ١٩ - بَابُ الْكَفَنِ فِي ثَوْبَيْنِ ٥٤
- ٢٠ - بَابُ الْخُنُوطِ لِلْمَيِّتِ ٥٧
- ٢١ - بَابُ كَيْفِ يُكْفَنُ الْمُخْرِمُ ٥٨
- ٢٢ - بَابُ الْكَفَنِ فِي الْقَمِيصِ الَّذِي يُكْفُ أَوْ لَا يُكْفُ ٦٠
- ٢٣ - بَابُ الْكَفَنِ بِغَيْرِ قَمِيصٍ ٦٥
- ٢٤ - بَابُ الْكَفَنِ وَلَا عِمَامَةً ٦٦
- ٢٥ - بَابُ الْكَفَنِ مِنْ جَمِيعِ الْمَالِ ٦٧
- ٢٦ - بَابُ إِذَا لَمْ يُوجَدْ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ ٧٠

- ٢٧ - باب: إِذَا لَمْ يَجِدْ كَفَنًا إِلَّا مَا يُوَارِي رَأْسَهُ أَوْ قَدَمَيْهِ؛ غَطَّى بِهِ رَأْسَهُ..... ٧١
- ٢٨ - باب مَن اسْتَعَدَّ الْكَفْنَ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ؛ فَلَمْ يُنَكِّرْ عَلَيْهِ..... ٧٤
- ٢٩ - باب اتِّبَاعِ النِّسَاءِ الْجَنَائِزِ..... ٧٦
- ٣٠ - باب حَدُّ الْمَرْأَةِ عَلَى غَيْرِ رَوْحِهَا..... ٧٧
- ٣١ - باب زِيَارَةِ الْقُبُورِ..... ٨٣
- ٣٢ - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «يُعَذَّبُ الْمَيِّتُ بِبَعْضِ بُكَاءِ أَهْلِهِ عَلَيْهِ» إِذَا كَانَ النَّوْحُ مِنْ سُنَّتِهِ..... ٨٦
- ٣٣ - باب مَا يُكْرَهُ مِنَ التَّيَاحَةِ عَلَى الْمَيِّتِ..... ٩٩
- ٣٤ - باب..... ١٠٣
- ٣٥ - باب: لَيْسَ مِنَّا مَنْ شَقَّ الْجُبُوبَ..... ١٠٤
- ٣٦ - باب: رَأَى النَّبِيُّ ﷺ سَعْدَ ابْنِ حَوْلَةَ..... ١٠٦
- ٣٧ - باب مَا يُنْهَى عَنِ الْحَلْقِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ..... ١١٠
- ٣٨ - باب لَيْسَ مِنَّا مَنْ ضَرَبَ الْخُدُودَ..... ١١٢
- ٣٩ - باب مَا يُنْهَى مِنَ الْوَيْلِ وَدَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ..... ١١٣
- ٤٠ - باب مَن جَلَسَ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ يُعْرِفُ فِيهِ الْحُزْنَ..... ١١٣
- ٤١ - باب مَن لَمْ يُظْهِرْ حُزْنَهُ عِنْدَ الْمُصِيبَةِ..... ١١٧
- ٤٢ - باب الصَّبْرِ عِنْدَ الصَّدْمَةِ الْأُولَى..... ١٢١
- ٤٣ - باب قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ «إِنَّا بِكَ لَمَحْزُونُونَ»..... ١٢٥
- ٤٤ - باب الْبُكَاءِ عِنْدَ الْمَرِيضِ..... ١٢٨
- ٤٥ - باب مَا يُنْهَى عَنِ النَّوْحِ، وَالْبُكَاءِ، وَالزَّجْرِ عَنْ ذَلِكَ..... ١٣٠
- ٤٦ - باب الْقِيَامِ لِلْجَنَازَةِ..... ١٣٢
- ٤٧ - باب مَتَى يَقْعُدُ إِذَا قَامَ لِلْجَنَازَةِ..... ١٣٤
- ٤٨ - باب مَن تَبَعَ جَنَازَةً فَلَا يَقْعُدُ حَتَّى تُوَضَعَ عَنْ مَنَاكِبِ الرَّجَالِ، فَإِنْ قَعَدَ أَمَرَ بِالْقِيَامِ..... ١٣٥
- ٤٩ - باب مَن قَامَ لِجَنَازَةِ يَهُودِيٍّ..... ١٣٦
- ٥٠ - باب حَمْلِ الرَّجَالِ الْجَنَازَةَ دُونَ النِّسَاءِ..... ١٣٩
- ٥١ - باب السُّرْعَةِ بِالْجَنَازَةِ..... ١٤١
- ٥٢ - باب قَوْلِ الْمَيِّتِ وَهُوَ عَلَى الْجَنَازَةِ: قَدْ مُونِي..... ١٤٣
- ٥٣ - باب مَن صَفَّ صَفِّينِ أَوْ ثَلَاثَةً عَلَى الْجَنَازَةِ خَلْفَ الْإِمَامِ..... ١٤٥
- ٥٤ - باب الصُّفُوفِ عَلَى الْجَنَازَةِ..... ١٤٦
- ٥٥ - باب صُّفُوفِ الصُّبَّانِ مَعَ الرَّجَالِ عَلَى الْجَنَائِزِ..... ١٥١
- ٥٦ - باب سُنَّةِ الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ..... ١٥٢
- ٥٧ - باب فَضْلِ اتِّبَاعِ الْجَنَائِزِ..... ١٥٩

- ٥٨ - باب مَنِ انْتَظَرَ حَتَّى تُدْفَنَ ١٦٢
- ٥٩ - باب صَلَاةِ الصُّبْحَيْنِ مَعَ النَّاسِ عَلَى الْجَنَائِزِ ١٦٥
- ٦٠ - باب الصَّلَاةِ عَلَى الْجَنَائِزِ بِالْمُصَلَّى وَالْمَسْجِدِ ١٦٦
- ٦١ - باب مَا يُكْرَهُ مِنْ اتِّخَاذِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقُبُورِ ١٦٩
- ٦٢ - باب الصَّلَاةِ عَلَى الثَّفَسَاءِ إِذَا مَاتَتْ فِي نَفْسِهَا ١٧١
- ٦٣ - باب أَيْنَ يَقُومُ مِنَ الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ ١٧٢
- ٦٤ - باب التَّكْبِيرِ عَلَى الْجَنَازَةِ أَرْبَعًا ١٧٣
- ٦٥ - باب قِرَاءَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ عَلَى الْجَنَازَةِ ١٧٦
- ٦٦ - باب الصَّلَاةِ عَلَى الْقَبْرِ بَعْدَ مَا يُدْفَنُ ١٧٨
- ٦٧ - بابُ الْمَيِّتِ يَسْمَعُ حَقْقَ التَّعَالِ ١٨١
- ٦٨ - باب مَنْ أَحَبَّ الدَّفْنَ فِي الْأَرْضِ الْمُقَدَّسَةِ أَوْ نَحْوِهَا ١٨٦
- ٦٩ - باب الدَّفْنِ بِاللَّيْلِ ١٩٠
- ٧٠ - باب بِنَاءِ الْمَسَاجِدِ عَلَى الْقَبْرِ ١٩١
- ٧١ - باب مَنْ يَدْخُلُ قَبْرَ الْمَرْأَةِ ١٩٣
- ٧٢ - باب الصَّلَاةِ عَلَى الشَّهِيدِ ١٩٥
- ٧٣ - باب دَفْنِ الرَّجُلَيْنِ وَالثَّلَاثَةِ فِي قَبْرِ ٢٠١
- ٧٤ - باب مَنْ لَمْ يَرِ غَسَلَ الشُّهَدَاءِ ٢٠٢
- ٧٥ - باب مَنْ يُقَدِّمُ فِي اللَّخْدِ ٢٠٣
- ٧٦ - باب الإِذْخِرِ وَالْحَشِيشِ فِي الْقَبْرِ ٢٠٦
- ٧٧ - بابُ هَلْ يُخْرَجُ الْمَيِّتُ مِنَ الْقَبْرِ وَاللَّخْدِ لِعِلَّةٍ؟ ٢٠٨
- ٧٨ - باب اللَّخْدِ وَالشَّقِّ فِي الْقَبْرِ ٢١٤
- ٧٩ - بابُ إِذَا أَسْلَمَ الصَّبِيُّ فَمَاتَ هَلْ يُصَلَّى عَلَيْهِ، وَهَلْ يُعْرَضُ عَلَى الصَّبِيِّ الْإِسْلَامُ؟ ٢١٥
- ٨٠ - بابُ: إِذَا قَالَ الْمُشْرِكُ عِنْدَ الْمَوْتِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ٢٢٩
- ٨١ - باب الْجَرِيدِ عَلَى الْقَبْرِ ٢٣١
- ٨٢ - باب مَوْعِظَةِ الْمُحَدِّثِ عِنْدَ الْقَبْرِ، وَقُعُودِ أَصْحَابِهِ حَوْلَهُ ٢٣٦
- ٨٣ - باب مَا جَاءَ فِي قَاتِلِ النَّفْسِ ٢٤٢
- ٨٤ - باب مَا يُكْرَهُ مِنَ الصَّلَاةِ عَلَى الْمُنَافِقِينَ وَالْإِسْتِغْفَارِ لِلْمُشْرِكِينَ ٢٤٦
- ٨٥ - باب ثَنَاءِ النَّاسِ عَلَى الْمَيِّتِ ٢٤٨
- ٨٦ - باب مَا جَاءَ فِي عَذَابِ الْقَبْرِ ٢٥٣
- ٨٧ - باب التَّعَوُّذِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ٢٧٠
- ٨٨ - باب عَذَابِ الْقَبْرِ مِنَ الْغَيْبَةِ وَالْبَوْلِ ٢٧٣

- ٨٩ - باب الْمَيِّتِ يُغْرَضُ عَلَيْهِ بِالْفِدَاةِ وَالْعَيْشِيِّ ٢٧٤
- ٩٠ - باب كَلَامِ الْمَيِّتِ عَلَى الْجَنَازَةِ ٢٧٦
- ٩١ - باب مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُسْلِمِينَ ٢٧٧
- ٩٢ - باب مَا قِيلَ فِي أَوْلَادِ الْمُشْرِكِينَ ٢٨٠
- ٩٣ - باب ٢٨٤
- ٩٤ - باب مَوْتِ يَوْمِ الْاِثْنَيْنِ ٢٩٣
- ٩٥ - باب مَوْتِ الْفَجَاءَةِ الْبَغْتَةِ ٢٩٥
- ٩٦ - باب مَا جَاءَ فِي قَبْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا ٢٩٨
- ٩٧ - باب مَا يُنْهَى مِنْ سَبِّ الْأَمْوَاتِ ٣٠٨
- ٩٨ - باب ذِكْرِ شِرَارِ الْمَوْتَى ٣٠٨

- ٢٤ - بَابُ وَجُوبِ الزَّكَاةِ ٣١١
- ٢ - باب الْبَيْعَةِ عَلَى إِيْتَاءِ الزَّكَاةِ ٣٢٣
- ٣ - باب: إِنْ مَنَعَ الزَّكَاةَ ٣٢٤
- ٤ - باب: مَا أَذَى زَكَاتُهُ فَلَيْسَ بِكَفْرِ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ» ٣٣١
- ٥ - باب إِنْ تَفَاقَ الْمَالُ فِي حَقِّهِ ٣٤١
- ٦ - باب الرِّيَاءِ فِي الصَّدَقَةِ؛ لِقَوْلِهِ: «يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تُبْطِلُوا صَدَقَاتِكُمْ بِالْمَنِّ وَالْأَذَى» ٣٤٢
- ٧ - باب: لَا يَقْبَلُ اللَّهُ صَدَقَةً مِنْ غُلُولٍ، وَلَا يَقْبَلُ إِلَّا مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ؛ لِقَوْلِهِ: «وَيُرِي الصَّدَقَتِ» ٣٤٣
- ٨ - بَابُ الصَّدَقَةِ مِنْ كَسْبٍ طَيِّبٍ ٣٤٤
- ٩ - باب الصَّدَقَةِ قَبْلَ الرَّدِّ ٣٤٧
- ١٠ - باب اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ، وَالْقَلِيلِ مِنَ الصَّدَقَةِ ٣٥٣
- ١١ - باب: أَيُّ الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ؟ وَصَدَقَةُ الشَّحِيحِ الصَّحِيحِ؛ ٣٥٩
- (*) باب ٣٦٢
- ١٢ - باب صَدَقَةِ الْعَلَانِيَةِ ٣٦٥
- ١٣ - باب صَدَقَةِ السَّرِّ ٣٦٥
- ١٤ - باب: إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى غَنِيِّ وَهُوَ لَا يَعْلَمُ ٣٦٧
- ١٥ - باب: إِذَا تَصَدَّقَ عَلَى ابْنِهِ وَهُوَ لَا يَشْعُرُ ٣٦٩
- ١٦ - باب الصَّدَقَةِ بِالْيَمِينِ ٣٧١
- ١٧ - باب مَنْ أَمَرَ خَادِمَهُ بِالصَّدَقَةِ وَلَمْ يُنَاقِلْ بِنَفْسِهِ ٣٨١
- ١٨ - باب: لَا صَدَقَةَ إِلَّا عَنِ ظَهْرِ غَنَى، وَمَنْ تَصَدَّقَ وَهُوَ مُحْتَاجٌ، أَوْ أَهْلُهُ مُحْتَاجٌ ٣٨٣

- ١٩ - باب المَنَّانِ بِمَا أُعْطِيَ..... ٣٩٠
- ٢٠ - باب مَنْ أَحَبَّ تَعْجِيلَ الصَّدَقَةِ مِنْ يَوْمِهَا..... ٣٩١
- ٢١ - باب التَّخْرِيسِ عَلَى الصَّدَقَةِ، وَالشَّفَاعَةِ فِيهَا..... ٣٩٢
- ٢٢ - باب الصَّدَقَةِ فِيَمَا اسْتَطَاعَ..... ٣٩٤
- ٢٣ - باب: الصَّدَقَةُ تُكَفِّرُ الْخَطِيئَةَ..... ٣٩٥
- ٢٤ - باب: مَنْ تَصَدَّقَ فِي الشَّرِّ ثُمَّ أَسْلَمَ..... ٣٩٧
- ٢٥ - باب أَجْرِ الْخَادِمِ إِذَا تَصَدَّقَ بِأَمْرِ صَاحِبِهِ غَيْرِ مُفْسِدٍ..... ٣٩٨
- ٢٦ - باب أَجْرِ الْمَرْأَةِ إِذَا تَصَدَّقَتْ أَوْ أَطْعَمَتْ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا غَيْرِ مُفْسِدَةٍ..... ٤٠١
- ٢٧ - باب قَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى ﴿۝۱﴾ وَصَدَّقَ بِالْحُسْنِ ﴿۝۲﴾ فَسَنِيَرُهُ لِلْيُسْرَى ﴿۝۳﴾﴾..... ٤٠٢
- ٢٨ - بابُ مَثَلِ الْمُتَصَدِّقِ وَالْبَخِيلِ..... ٤٠٥
- ٢٩ - باب صَدَقَةِ الْكَسْبِ وَالتَّجَارَةِ..... ٤٠٨
- ٣٠ - باب: عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ صَدَقَةٌ، فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَعْمَلْ بِالْمَعْرُوفِ..... ٤٠٩
- ٣١ - باب: قَدَرُكُمْ يُعْطَى مِنَ الزَّكَاةِ وَالصَّدَقَةِ؟ وَمَنْ أُعْطِيَ شَاءَ..... ٤١٠
- ٣٢ - بابُ زَكَاةِ الْوَرَقِ..... ٤١٢
- ٣٣ - بابُ الْعَرْضِ فِي الزَّكَاةِ..... ٤١٥
- ٣٤ - باب لَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ..... ٤٢٢
- ٣٥ - باب مَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ؛ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَعَانِ بَيْنَهُمَا بِالسُّوِيَّةِ..... ٤٢٣
- ٣٦ - باب زَكَاةِ الْإِبِلِ..... ٤٢٥
- ٣٧ - باب مَنْ بَلَغَتْ عِنْدَهُ صَدَقَةُ بِنْتِ مَخَاضٍ وَلَيْسَتْ عِنْدَهُ..... ٤٢٧
- ٣٨ - باب زَكَاةِ الْغَنَمِ..... ٤٢٩
- ٣٩ - باب: لَا تُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ هَرِمَةٌ وَلَا ذَاتُ عَوَارٍ وَلَا تَيْسٌ إِلَّا مَا شَاءَ الْمُصَدِّقُ..... ٤٣٣
- ٤٠ - بابُ أَخْذِ الْعَنَاقِ فِي الصَّدَقَةِ..... ٤٣٥
- ٤١ - باب: لَا تُؤْخَذُ كَرَائِمُ أَمْوَالِ النَّاسِ فِي الصَّدَقَةِ..... ٤٣٦
- ٤٢ - باب: لَيْسَ فِيَمَا دُونَ خُمْسِ دَاوُدَ صَدَقَةٌ..... ٤٣٨
- ٤٣ - بابُ زَكَاةِ الْبَقَرِ..... ٤٤٠
- ٤٤ - باب الزَّكَاةِ عَلَى الْأَقَارِبِ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «لَهُ أَجْرَانِ: أَجْرُ الْقَرَابَةِ وَالصَّدَقَةِ»..... ٤٤٢
- ٤٥ - باب لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي فَرَسِهِ صَدَقَةٌ..... ٤٤٩
- ٤٦ - باب لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ فِي عَبْدِهِ صَدَقَةٌ..... ٤٥٠
- ٤٧ - بابُ الصَّدَقَةِ عَلَى الْيَتَامَى..... ٤٥٠
- ٤٨ - باب الزَّكَاةِ عَلَى الزَّوْجِ وَالْأَيْتَامِ فِي الْحَجْرِ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ..... ٤٥٥

- ٤٩ - باب قول الله تعالى: ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ ٤٦٠
- ٥٠ - باب الاستغفار عن المسألة ٤٦٧
- ٥١ - باب: من أعطاه الله شيئاً من غير مسألة ولا إشراف نفس ٤٧٣
- ٥٢ - باب من سأل الناس تكفراً ٤٧٥
- ٥٣ - باب قول الله تعالى: ﴿لَا يَسْتَلُونَ النَّاسَ بِالحَقِّ﴾ وَكَمِ الغِنَى ٤٧٧
- ٥٤ - باب خِزْصِ الثَّمَرِ ٤٨٧
- ٥٥ - باب العُشْرِ فِيمَا يُسْقَى مِنْ مَاءِ السَّمَاءِ وَبِالمَاءِ الجَارِي ٤٩٤
- ٥٦ - باب: لَيْسَ فِيمَا دُونَ خُمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ ٤٩٨
- ٥٧ - باب أَخَذِ صَدَقَةَ الثَّمَرِ عِنْدَ صِرَامِ النَّخْلِ، وَهَلْ يُتْرَكُ الصَّبِيُّ فَيَمَسُّ ثَمَرَ الصَّدَقَةِ؟ ٥٠٠
- ٥٨ - باب مَنْ بَاعَ ثِمَارَهُ أَوْ نَخْلَهُ أَوْ أَرْضَهُ أَوْ زَرْعَهُ وَقَدْ وَجَبَ فِيهِ العُشْرُ أَوْ الصَّدَقَةُ ٥٠٢
- ٥٩ - باب: هَلْ يَشْتَرِي صَدَقَتَهُ؟ ٥٠٥
- ٦٠ - باب: مَا يُذَكَّرُ فِي الصَّدَقَةِ لِلنَّبِيِّ ﷺ ٥٠٩
- ٦١ - باب الصَّدَقَةُ عَلَى مَوَالِي أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ ٥١٠
- ٦٢ - باب: إِذَا تَحَوَّلَتِ الصَّدَقَةُ ٥١٤
- ٦٣ - باب أَخَذِ الصَّدَقَةَ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ، وَتُرَدُّ فِي الْفُقَرَاءِ حَيْثُ كَانُوا ٥١٦
- ٦٤ - باب صَلَاةُ الإِمَامِ وَدُعَائِهِ لِصَاحِبِ الصَّدَقَةِ ٥١٩
- ٦٥ - باب مَا يُسْتَخْرَجُ مِنَ الْبَحْرِ ٥٢١
- ٦٦ - باب فِي الرِّكَازِ الْخُمُسُ ٥٢٣
- ٦٧ - باب قول الله تعالى: ﴿وَالْعَمَلِينَ عَلَيْهَا﴾ وَمَحَاسِبَةُ الْمُصَدِّقِينَ مَعَ الإِمَامِ ٥٢٩
- ٦٨ - باب اسْتِعْمَالُ إِبِلِ الصَّدَقَةِ وَالْبَنَانِهَا لِابْنَاءِ السَّبِيلِ ٥٣٠
- ٦٩ - باب وَشَمِ الإِمَامِ إِبِلَ الصَّدَقَةِ بِيَدِهِ ٥٣٢
- ٧٠ - باب فَرَضِ صَدَقَةِ الْفِطْرِ ٥٣٥
- ٧١ - باب صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَلَى الْعَبْدِ وَغَيْرِهِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ ٥٣٩
- ٧٢ - باب صَدَقَةُ الْفِطْرِ صَاعٌ مِنْ شَعِيرٍ ٥٤١
- ٧٣ - باب صَدَقَةُ الْفِطْرِ صَاعٌ مِنْ طَعَامٍ ٥٤١
- ٧٤ - باب صَدَقَةُ الْفِطْرِ صَاعًا مِنْ تَمَرٍ ٥٤٣
- ٧٥ - باب صَاعٌ مِنْ زَبِيبٍ ٥٤٤
- ٧٦ - باب الصَّدَقَةُ قَبْلَ الْعَبْدِ ٥٤٥
- ٧٧ - باب صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَلَى الْحُرِّ وَالْمَمْلُوكِ ٥٤٧
- ٧٨ - باب صَدَقَةُ الْفِطْرِ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ ٥٥١

